الموسوعة المفصلة

في الفرق والأديان والملل والمذاهب والحركات القديمة والمعاصرة

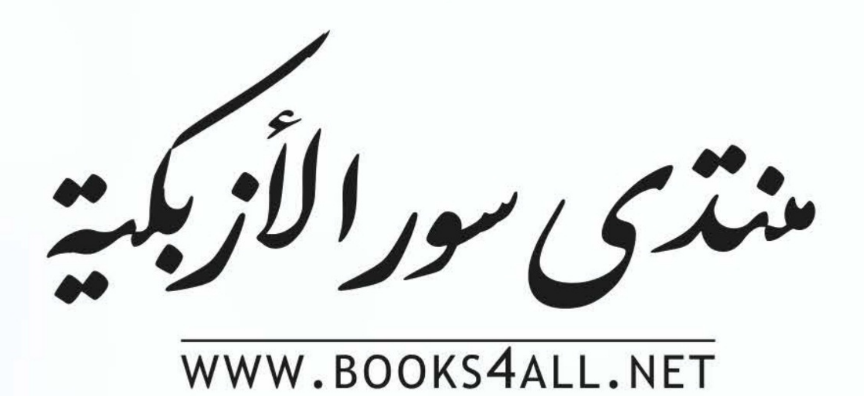
(٢)

لا إله إلا الله

إعداد / مكتب التبيان

إشراف علمي
حسن عبد الحفيظ أبو الخير





منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

الموسوعة المفصلة

في

الفرق والأديان والملل والمذاهب والحركات

القديمة والمعاصرة

إعداد

مكتب التبيان للدراسات العربية وتحقيق التراث

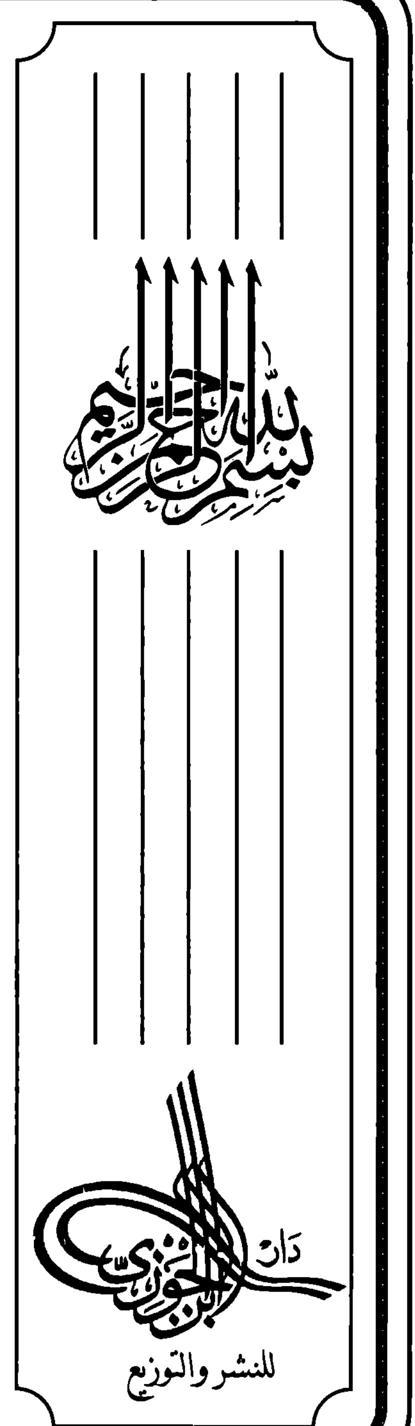
لصاحبه أبو عيسى محمد بن حسين المصري

إشراف علمي

حسن عبد الحفيظ عبد الرحمن أبو الخير

الجزء الأول





الطبعة الأولى
٢٠١١

١٤٣٢ هـ / ٢٠١١م
رقم الإيداع: ٢٠٠٩/٢٣٤٤٧

دار ابن الجوزي
جمهورية مصر العربية - القاهرة
٥ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر
ت: ٠٠٢٠٢٢٥٠٦١٩٠٣
تليفاكس: ٠٠٢٠٢٢٥٠٦١٦٢٠
E-mail: dar_ebnelgawzy@yahoo.com

فرق المسلمين

المقدمات
الباب الأول: الخوارج
الباب الثاني: الشيعة
الباب الثالث: القدرية
الباب الرابع: المرجئة
الباب الخامس: الجبرية
الباب السادس: المعطلة
الباب السابع: المجسمة
الباب الثامن: الصوفية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المُقَدِّمَاتُ

وفيه سبع مُقَدِّمَاتٍ:

المُقَدِّمَةُ الأُولَى: حديث الفرق.

المُقَدِّمَةُ الثَّانِيَةُ: موقف العلماء من حديث الفرق.

المُقَدِّمَةُ الثَّالِثَةُ: عدد الفرق وتعيينهم.

المُقَدِّمَةُ الرَّابِعَةُ: أصول الفرق.

المُقَدِّمَةُ الخَامِسَةُ: ضابط الفرقة.

المُقَدِّمَةُ السَّادِسَةُ: التسلسل الزمني لظهور الفرق.

المُقَدِّمَةُ السَّابِعَةُ: دراسة الفرق.

المُقدّمة الأولى

حَدِيثُ الفِرَقِ

جاء هذا الحديث عن عدد من الصحابة، على النحو الآتي:

١- حديث أبي هريرةَ: قال: قال رسولُ الله ﷺ: «افْترقَتِ اليهودُ على إحْدَى أو ثِنْتَيْنِ وسَبْعِينَ فِرْقَةً، وتفَرَّقَتِ النَّصارَى على إحْدَى أو ثِنْتَيْنِ وسَبْعِينَ فِرْقَةً، وتفْتَرِقُ أُمَّتِي على ثَلَاثٍ وسَبْعِينَ فِرْقَةً».

٢- حديث معاوية بن أبي سفيان: قال: قام فينا رسول الله ﷺ فقال: «أَلَا إِنَّ مَنْ قَبْلَكُمْ مِنْ أَهْلِ الكتابِ افترقوا على اثنتين وسبعين مِلَّة، وإنَّ هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين، ثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة، وهي الجماعة».

٣- حديث أنس بن مالك: عن النبي ﷺ قال: «إنَّ بَنِي إسرائيل افْتَرَقَتْ على إحْدَى وسبعين فِرْقَةً، وإن أمتي ستفترق على ثِنْتَيْنِ وسبعين فِرْقَةً كُلُّهَا في النَّارِ إلا واحِدَةً، وهي الجَمَاعَةُ».

٤- حديث عبد الله بن مسعود: عن رسول الله ﷺ قال: «اختلف من كان قبلنا -وفي لفظ: بني إسرائيل- على ثِنْتَيْنِ وسبعين فِرْقَةً، نجا منها ثلاثٌ، وهلك سائِرُهُن...».

٥- حديثُ أبي أمامةَ الباهلي: عن رسول الله ﷺ قال: «افْتَرَقَتْ بنو إسرائيل على إحْدَى وسبعين فرقةً -أو قال: اثنتين وسبعين فِرقةً- وتزيدُ هذه الأمَّةُ فرقةً واحدةً، كُلُّها في النَّارِ إلا السواد الأعظم».

٦- حديث عبد الله بن عمر: عن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ في أمتي لنيفًا وسبعين داعيًا، كُلُّهم داعٍ إلى النارِ، لو أشاء لأنبأتكم بآبائهم وقبائلهم ...».

٧- حديث عبدِ الله بن سلام: سأله النبي ﷺ: «على كم تفرقتْ بنو إسرائيل؟» فقال: على واحدةٍ -أو اثنتين- وسبعين فِرْقَة، قال: «وأمَّتي أيضًا ستفترقُ مثلهم، أو يزيدون واحدة، كُلُّها في النارِ إلا واحدة».

٨- حديث سعد بن أبي وقاص: عن رسول الله صلى اله عليه وسلم قال: «افْتَرَقَتْ بنو إسرائيلَ عَلَى إحْدَى وسبعين مِلَّة، ولن تذهب الليالي والأيامُ حتى تفترقَ أمَّتي عَلَى مِثْلِها، فكُلُّ فِرْقَةٍ منها في النارِ إلا واحدةً، وهي الجماعةُ».

٩- حديث عبد الله بن عمرو بن العاص: عن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ بني إسرائيل تفرقتْ على ثنتين وسبعين مِلَّة، وتفترقُ أمتي على ثلاثٍ وسبعين مِلَّة، كُلُّهم في النارِ إلا ملة واحدة»، قالوا: ومن هي يا رسول الله، قال: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي».

١٠- حديث عمرِو بنِ عوف المزني: عن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ بني إسرائيلَ افترقتْ على

مُوسَى سبعين فرقةً، كُلُّها ضَالَّةٌ إلا فرقة واحدة؛ الإسلام وجماعتهم، ثم إنها افترقتْ على عيسى ابن مريمَ على إِحْدَى وسبعينِ فرقةً، كُلُّها ضالةٌ إلا واحدة الإسلام وجماعتهم، ثم إنَّكُم تكونون على اثنتين وسبعين فرقةً، كُلُّها في النارِ إلا واحدة الإسلام وجماعتهم».

١١- حديث عوف بن مالك الأشجعي: عن رسول الله ﷺ قال: **«تَفْتَرِقُ أُمَّتِي على بِضْعٍ وسبعين فِرْقَةً».**

١٢- حديث أبي الدرداء، وأبي أمامةَ، وواثلةَ بن الأسقع، وأنس بن مالك: عن رسول الله ﷺ قال: **«إنَّ بني إسرائيلَ افترقوا على إحْدَى وسبعين فرقةً، والنصارى على ثنتين وسبعين، كُلُّهم على الضَّلَالَةِ إلا السواد الأعظم»**، قالوا: يا رسول الله، ومن السواد الأعظم؟ قال: **«مَنْ كَانَ عَلَى مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي...»**.

١٣- حديث جابر بن عبد الله: عن رسول الله ﷺ قال: **«تَفَرقَتْ اليهودُ على إحدى وسبعين فرقةً، كُلُّها في النارِ، وتَفَرقَتْ النصارى على اثنتين وسبعين فرقةً، كُلُّها في النارِ، وإن أمتي ستفترق على ثلاث وسبعين فرقةً كُلُّها في النارِ إلا واحدة»**، فقال عمر بن الخطاب: أخبرنا يا رسول الله، من هم؟ قال: **«السوادُ الأعظم»**.

الكلام عن سند الحديث:

١- حديث أبي هريرة:

أخرجه أحمد (٨٣٧٧)، وأبو داود (٤٥٩٦)، والترمذي (٢٦٤٠)، وابن ماجه (٣٩٩١)، وأبو يعلى (٥٩١٠)، (٥٩٧٨)، (٦١١٧)، والحاكم (١٠)، (٤٤١)، (٤٤٢)، وابن حبان (٦٢٤٧)، (٦٧٣١)، والبيهقي (٢٠٦٩٠)، وابن أبي عاصم في السنة (٦٦)، (٦٧)، والمروزي في السنة (٥٨)، والآجري في الشريعة (٢٢).

جميعًا من طريق محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به.

ومُحَمَّدُ بنُ عَمْرِو بنِ عَلْقَمَة بن وَقَّاص اللَّيْثِي المَدَنِي، صَالِحُ الحديثِ، وكان يُخْطِئُ[1].

ورواه عنه محمد بن بشر العبدي، وخالد بن عبد الله، والفضل بن موسى، والنضر بن شميل، ومحمد بن أبي عدي، وهم جميعًا ثقات، ولم يختلِفوا عليه.

وهو من أروى الناس عن أبي سلمة، فقد قال أبو زرعة الدمشقي: محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي من أروى أهل المدينة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن[2].

ولم أجد من خالفه فيه.

---

(١) انظر: تهذيب الكمال (٢٦/ ٢١٢)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٤٠)، التقريب (٦١٨٨).

(٢) انظر: الفوائد المعللة.

٢- حديث معاوية بن أبي سفيان:

أخرجه أحمد (١٦٩٧٩)، وأبو داود (٤٥٩٧)، والدارمي (٢٥١٨)، والحاكم (٤٤٣)، والطبراني في الكبير (١٩/ ٣٧٦/ ٨٨٤)، (١٩/ ٣٧٧/ ٨٨٥)، وفي مسند الشاميين (١٠٠٥، ١٠٠٦)، وابن أبي عاصم في السنة (١)، (٢)، (٦٥)، (٦٩)، والمروزي في السنة (٥٠)، (٥١)، والآجري في الشريعة (٢٩)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (١/ ١٠١)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ١٩٢)، (٣/ ٣٧٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٢/ ١٣١).

جميعًا من طريق صفوان بن عمرو، عن أزهر بن عبد الله الحرازي، عن أبي عامر عبد الله بن لحي الهوزني، عن معاوية به.

وصفوان بن عمرو بن هرم السكسكي، أبو عمرو الحمصي، ثقة[1].

وأزهر بن عبد الله بن جميع الحرازي، الحميري، الحمصي، قال البخاري: أزهر بن عبد الله، وأزهر بن سعيد، وأزهر بن يزيد، واحد نسبوه مرة مرادي، ومرة حمصي، ومرة هوزني، ومرة حرازي.

وقال الأزدي: يتكلمون فيه، وتعقبه الحافظ بقوله: لم يتكلَّموا إلا في مذهبه، وقال في التقريب: صدوق تكلَّموا فيه للنصب.

وقال الذهبي: تابعي حسن الحديث لكنه ناصبي ينال من عليٍّ. وذكره ابن حبان والعجلي في الثقات[2].

وعبد الله بن لُحي الحميري، أبو عامر، الهوزني، الحمصي، صدوق، من كبار التابعين[3].

٣- حديث أنس بن مالك:

وله عن أنس سبع طرق:

١- أخرجه أحمد (١٢٢٢٩)، من طريق النميري، عن أنس به.

والنميري هو زياد بن عبد الله البصري، وهو ضعيف، قال ابن حبان: منكر الحديث يروي عن أنس أشياء لا تشبه حديث الثقات، لا يجوز الاحتجاج به. ولكن قال ابن عدي بعد أن ذكر له عدة أحاديث: ولزياد بن النميري غير ما ذكرت من الحديث عن أنس، والذي ذكرت له من الحديث من يرويه عنه فيه طعن، والبلاء منهم لا منه، وعندي إذا روى عن زياد النميري ثقة فلا

---

(١) انظر: تهذيب الكمال (١٣/ ٢٠١)، تهذيب التهذيب (٢/ ٥٥٥)، التقريب (٢٩٣٨).

(٢) انظر: التاريخ الكبير (١/ ٤٥٦)، الثقات (٤/ ٣٨)، معرفة الثقات (١/ ٢١٤)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١/ ٩٤)، ميزان الاعتدال (١/ ٣٢٢)، الكاشف (١/ ٢٣١)، اللباب في تهذيب الأنساب (١/ ٢٥٢)، تهذيب الكمال (٢/ ٣٢٧)، تهذيب التهذيب (١/ ١٣٢)، التقريب (٣١٠).

(٣) انظر: تهذيب الكمال (١٥/ ٤٨٥)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٤١)، التقريب (٣٥٦٢).

بأس بحديثه[١] . قلت: والراوي عنه هنا صدقة بن يسار الجزري، وهو ثقة[٢] .

٢- وأخرجه أحمد (١٢٥٠١)، من طريق سعيد بن أبي هلال، عن أنس به.

وفي إسناده عبد الله بن لَهِيعَة بن عُقْبَة الحَضْرَمِي، أبو عبد الرحمن المِصْرِيّ القَاضي، فيه كلام طويل، والظاهر أنه ضعيف[٣] .

وسعيد بن أبي هلال الليثي، أبو العلاء المصري، صدوق؛ إلا أن الساجي حكى عن أحمد أنه يخلط في الأحاديث، وذكر مثله ابن حزم عن يحيى، وقال المزي: روى عن أنس بن مالك يقال مرسل، وجزم الحافظ به[٤] .

٣- وأخرجه ابن ماجه (٣٩٩٣)، وابن أبي عاصم في السنة (٦٤)، جميعًا من طريق قتادة، عن أنس به.

وفي إسناده هشام بن عمار المقرئ، وهو صدوق، ولكنه كان يتلقن الحديث[٥] .

وفيه أيضًا الوليد بن مسلم، وهو ثقة، يدلس تدليس التسوية[٦] ، ولم يصرح بسماع قتادة من أنس، وإن كان قتادة قد سمع من أنس، وهو مدلس أيضًا[٧] .

٤- وأخرجه أبو يعلى (٤١٢٧)، وعبد الرزاق (١٨٦٧٤)، والمروزي في السنة (٥٣)، وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٥٢)، والطبري وابن أبي حاتم كلاهما في تفسير سورة آل عمران آية ١٠٣، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (١/ ١٠٠)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٣/ ٣٧٣).

جميعًا من طريق يزيد الرقاشي، عن أنس به.

ويزيد بن أبان الرَّقَاشي، أبو عمرو البصري القاصّ، زاهد، ضعيف[٨] .

٥- وأخرجه الطبراني في الصغير (٧٢٤)، وفي الأوسط (٥/ ١٣٧/ ٤٨٨٦)، (٨/ ٢٢/ ٧٨٤٠)، والعقيلي في الضعفاء (٢/ ٢٦٢).

---

(١) انظر: المجروحين (١/ ٣٠٦)، الكامل في الضعفاء (٣/ ١٨٦)، تهذيب الكمال (٩/ ٤٩٢)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٢١)، التقريب (٢٠٨٧).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (١٣/ ١٥٥)، تهذيب التهذيب (٢/ ٥٤٩)، التقريب (٢٩٢٢).

(٣) انظر: تهذيب الكمال (١٥/ ٤٨٧)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٤١)، التقريب (٣٥٦٣) وغيرها.

(٤) انظر: تهذيب الكمال (١١/ ٩٤)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٤٢)، التقريب (٢٤١٠)، الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ٩٥).

(٥) انظر: تهذيب الكمال (٣٠/ ٢٤٢)، تهذيب التهذيب (٦/ ٣٦)، التقريب (٧٣٠٣).

(٦) انظر: جامع التحصيل ص(١٠٣، ١١١).

(٧) انظر: جامع التحصيل ص(١٠٨)، ص(٢٥٥).

(٨) انظر: تهذيب الكمال (٣٢/ ٦٤)، تهذيب التهذيب (٦/ ١٩٥)، التقريب (٧٦٨٣).

جميعًا من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري، عن أنس به.

وقال الطبراني عَقِبه في الصغير: لم يروه عن يحيى إلا عبد الله بن سفيان، وقال عقبه في الأوسط: لم يروِ هذا الحديث عن يحيى بن سعيد إلا عبد الله بن سفيان المدني وياسين الزيات.

أما عبد الله بن سفيان الخزاعي، واسطي، فقد قال العقيلي عنه: لا يتابع على حديثه (١).

وأما ياسين بن معاذ الزيات فهو ضعيف جدًّا (٢).

٦- وأخرجه أبو يعلى (٣٦٦٨)، وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٢٢٦)، والآجري في الشريعة (٢٥)، وابن مردويه كما عند ابن كثير في تفسير سورة المائدة آية ٦٦، وكما في تخريج الأحاديث والآثار (١/ ٤٤٨).

جميعًا من طريق زيد بن أسلم، عن أنس به.

وفي إسناده أبو مَعْشَر، وهو نَجِيحُ بن عَبْدِ الرَّحْمَن السِّنْدِي المَدَنِي، مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ، وهو ضَعِيفٌ، أسنَّ واختَلَطَ (٣).

٧- وأخرجه أبو يعلى (٣٩٣٨)، (٣٩٤٤)، والآجري في الشريعة (٢٧).

جميعًا من طريق عبد العزيز بن صهيب، عن أنس به.

وفي إسناده مبارك بن سُحَيم، أبو سحيم البناني البصري، وهو متروك (٤).

٤- حديث عبد الله بن مسعود:

وله عنه ثلاث طرق:

١- أخرجه الحاكم (٣٧٩٠)، والبيهقي في الشعب (٩٥١٠)، والطبراني في الصغير (٦٢٥)، وفي الأوسط (٤/ ٣٧٦/ ٤٤٧٩)، وفي الكبير (١٠/ ٢٢٠/ ١٠٥٣١)، وابن أبي عاصم في السنة (٧٠)، والطبري في تفسير سورة آل عمران آية ١٠٣، والعقيلي في الضعفاء (٣/ ٤٠٩).

جميعًا من طريق الصعق بن حزن، عن عقيل الجعدي، عن أبي إسحاق السبيعي، عن سويد بن غفلة، عن عبد الله بن مسعود به.

وقال الطبراني عقِبَه في الصغير: لم يروه عن أبي إسحاق إلا عقيل تفرد به الصعق.

قلت: وعقيل الجعدي قال عنه أبو حاتم والبخاري: منكر الحديث. وقال ابن حبان: منكر

---

(١) انظر: ضعفاء العقيلي (٢/ ٢٦٢)، المغني (١/ ٣٤٠)، ميزان الميزان (٤/ ١٠٩)، لسان الميزان (٣/ ٢٩١).

(٢) انظر: المجروحين (٣/ ١٤٢)، الكامل في الضعفاء (٧/ ١٨٣)، ضعفاء العقيلي (٤/ ٤٦٤، ٢٠١)، ميزان الاعتدال (٧/ ١٥٤)، لسان الميزان (٦/ ٢٣٨، ٥٦).

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٢٩/ ٣٢٢)، تهذيب التهذيب (٥/ ٦١٠)، التقريب (٧١٠٠).

(٤) انظر: تهذيب الكمال (٢٧/ ١٧٥)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣٦٤)، التقريب (٦٤٦١).

الحديث يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات فبطل الاحتجاج بما روى وإن وافق فيه الثقات. وقال العقيلي: حديثه غير محفوظ ولا يعرف إلا به. وأغرب العجلي فذكره في الثقات[١].

٢- وأخرجه الطبراني في الكبير (١٠/ ١٧١/ ١٠٣٥٧)، وابن أبي عاصم في السنة (٧١)، وابن أبي حاتم كما عند ابن كثير في تفسير سورة الحديد آية ٢٦.

جميعًا من طريق القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن جده عبد الله بن مسعود به.

وفي إسناده بكير بن معروف الأسدي، أبو معاذ الدامغاني، وهو صدوق فيه لين[٢].

وفي سماع عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود من أبيه خلاف بين الأئمة، ورجح الحافظ أنه سمع منه شيئًا يسيرًا[٣].

٣- وأخرجه البيهقي في الشعب (٧٥٨٩)، من طريق عمارة بن عمير، عن الربيع بن عميلة، عن عبد الله به.

ورواته ثقات؛ إلا سعدان بن نصر المخرمي، أبو عثمان البغدادي، وهو صدوق[٤].

والأعمش مدلس وقد عنعن، إلا أن العلائي ذكره فيمَّن احتمل الأئمة تدليسه[٥].

٥- حديث أبي أمامة الباهلي:

أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٨٩٢)، والطبراني في الأوسط (٧/ ١٧٥/ ٧٢٠٢)، وفي الكبير (٨/ ٢٦٨/ ٨٠٣٥)، (٨/ ٢٧٣/ ٨٠٥١)، (٨/ ٢٧٣/ ٨٠٥٣)، (٨/ ٢٧٤/ ٨٠٥٤)، والبيهقي (١٦٥٦٠)، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (١/ ٣٣٩)، وابن أبي عاصم في السنة (٦٨)، والمروزي في السنة (٥٥)، (٥٦)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (١/ ١٠٢، ١٠٣).

جميعًا من طريق أبي غالب، عن أبي أمامة به.

وأبو غالب صاحب أبي أمامة، بصري نزل أصبهان، قيل: اسمه حزور، وقيل: سعيد بن الحزور، وقيل: نافع، فيه ضعف[٦].

---

(١) انظر: التاريخ الكبير (٧/ ٥٣)، الجرح والتعديل (٦/ ٢١٩)، المجروحين (٢/ ١٩٢)، ضعفاء العقيلي (٣/ ٤٠٨)، الكامل في الضعفاء (٥/ ٣٨٢)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٢/ ١٨٢)، معرفة الثقات (٢/ ١٤٣).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٤/ ٢٥٢)، تهذيب التهذيب (١/ ٣١١)، التقريب (٧٦٨).

(٣) انظر: جامع التحصيل ص(٢٢٣)، تحفة التحصيل ص(٢٠٠)، التقريب (٣٩٢٤).

(٤) انظر: الجرح والتعديل (٤/ ٢٩٠)، الثقات (٨/ ٣٠٥).

(٥) انظر: جامع التحصيل ص(١١٣).

(٦) انظر: تهذيب الكمال (٣٤/ ١٧٠)، تهذيب التهذيب (٦/ ٤٢٩)، التقريب (٨٢٩٨).

٦- حديث عبد الله بن عمر:

أخرجه أبو يعلى (٥٧٠١)، من طريق ليث، عن سعيد بن عامر، عن ابن عمر به.

وليث بن أبي سليم، ضعيف[١]

وسعيد بن عامر، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن معين: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: لا يعرف، وقال الحافظ: مجهول[٢]

٧- حديث عبد الله بن سلام:

وله طريقان:

١- أخرجه عبد الرزاق (١٨٦٧٥)، من طريق معمر، عن قتادة، عن النبي ﷺ.

وهو مرسل، ومراسيل قتادة بمنزلة الريح[٣]

٢- وأخرجه الآجري في الشريعة (٢٦)، من طريق شبابة بن سوار، عن سليمان بن طريف، عن أنس، عن النبي ﷺ.

وسليمان -أو سلمان- بن طريف، أو طريف بن سليمان -أو سلمان-، أبو عاتكة البصري أو الكوفي، منكر الحديث[٤]

٨- حديث سعد بن أبي وقاص:

أخرجه البزار (١١٩٩)، والمروزي في السنة (٥٧)، والآجري في الشريعة (٢٨).

جميعًا من طريق موسى بن عبيدة، عن أخيه عبد الله بن عبيدة، عن عائشة ابنة سعد، عن أبيها به. وسقط في رواية الآجري عبد الله بن عبيدة.

وقال البزار عقبه: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن سعد إلا من هذا الوجه، ولا نعلم روى عبد الله بن عبيدة عن عائشة عن أبيها إلا هذا الحديث.

قلت: عبد الله بن عبيدة بن نَشِيط الرَّبذي ذكره ابن حبان وابن خلفون في الثقات، ووثقه يعقوب بن شيبة والدارقطني والحافظ، وضعفه أحمد وابن معين وابن عدي وابن حبان أيضًا، وقال النسائي: ليس به بأس[٥]

وأخوه موسى بن عُبيدة بن نَشِيطِ الرَّبذي، أبو عبد العزيز المدني، ضعيف[٦]

---

(١) انظر: تهذيب الكمال (٢٤/ ٢٧٩)، تهذيب التهذيب (٤/ ٦١٢)، التقريب (٥٦٨٥).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (١٠/ ٥١٤)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣١٦)، التقريب (٢٣٣٩).

(٣) انظر: جامع التحصيل ص(٧٩، ٩١).

(٤) انظر: تهذيب الكمال (٣٤/ ٥)، تهذيب التهذيب (٦/ ٣٩٢)، التقريب (٨١٩٣).

(٥) انظر: تهذيب الكمال (١٥/ ٢٦٣)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٠١)، التقريب (٣٤٥٨).

(٦) انظر: تهذيب الكمال (٢٩/ ١٠٤)، تهذيب التهذيب (٥/ ٥٧١)، التقريب (٦٩٨٩).

٩- حديث عبد الله بن عمرو بن العاص:

أخرجه الترمذي (٢٦٤١)، والحاكم (٤٤٤)، والمروزي في السنة (٥٩)، والآجري في الشريعة (٢٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٣/٩٨).

جميعًا من طريق عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، عن عبد الله بن يزيد، عن عبد الله بن عمرو به.

وعبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم الإفريقي، ضعيف في حفظه[١].

١٠- حديث عمرو بن عوف المزني:

أخرجه الحاكم (٤٤٥)، والطبراني في الكبير (١٧/ ١٣/ ٣).

جميعًا من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف بن زيد، عن أبيه، عن جده به.

وكثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني المدني، ضعيف جدًّا[٢]، وقال ابن حبان: يروي عن أبيه عن جده نسخة موضوعة، لا يحل ذكرها في الكتب، ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب[٣].

١١- حديث عوف بن مالك الأشجعي:

وله ثلاث طرق:

١- أخرجه الحاكم (٨٣٢٥)، والطبراني في الكبير (١٨/ ٥٠/ ٩٠)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٧٦، ١٣٤)، والطبراني في مسند الشاميين (١٠٧٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٢/ ١٥١- ١٥٦)، وابن عدي في الكامل (٣/٤٢٨)، (٧/١٧)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ٤٥٠)، وتاريخ بغداد (١٣/٣٠٧)، والبيهقي في المدخل (٢٠٧).

جميعًا من طريق نُعَيْم بن حماد، عن عيسى بن يونس، عن حُرَيْز بن عثمان، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن عوف بن مالك به، وفي آخره: أعظمها فتنة على أمتي قوم يقيسون الأمور برأيهم فيحلون الحرام ويحرمون الحلال.

ونعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي، أبو عبد الله المروزي، نزيل مصر، صدوق كثير الخطأ والوهم، لا يقبل ما تفرد به، وهو صاحب سنة.

وقال الحافظ عبد الغني بن سعيد: كل من حدَّث به عن عيسى بن يونس غير نعيم بن حماد فإنما أخذه من نعيم، وبهذا الحديث سقط نعيم بن حماد عند كثير من أهل العلم بالحديث، إلا أن يحيى بن معين لم يكن ينسبه إلى الكذب، بل كان ينسبه إلى الوهم.

---

(١) انظر: تهذيب الكمال (١٧/ ١٠٢)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٦٠)، التقريب (٣٨٦٢).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٢٤/ ١٣٦)، تهذيب التهذيب (٤/ ٥٨٣)، التقريب (٥٦١٧).

(٣) انظر: المجروحين (٢/ ٢٢٢).

وقال أبو زرعة الدمشقي: قلت لعبد الرحمن بن إبراهيم: حدثنا نعيم بن حماد، عن عيسى بن يونس، عن حريز بن عثمان، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن عوف بن مالك، عن النبي ﷺ قال: **«تفترقُ أمتي عَلَى بِضْعٍ وَسبعين فِرْقَةً، أعظمها فتنة على أمتي قومٌ يقيسون الأمورَ برأيهم فيحلون الحرامَ ويحرمون الحلالَ»**. قال: هذا حديث صفوان بن عمرو؛ حديث معاوية[1].

قال أبو زرعة: قلت ليحيى بن معين في حديث نعيم هذا وسألته عن صحته، فأنكره. قلت: من أين يؤتى؟ قال: شبه له.

وقال محمد بن علي بن حمزة المروزي: سألت يحيى بن معين عن هذا الحديث، فقال: ليس له أصل. قلت: فنعيم بن حماد، قال: نعيم ثقة، قلت: كيف يحدث ثقة بباطل، قال: شبه له[2].

٢- وأخرجه الطبراني في الكبير (١٨/ ٥١/ ٩١)، من طريق أبي تقي عبد الحميد بن إبراهيم الحمصي، عن معدان بن سليم الحضرمي، عن عبد الرحمن بن نجيح، عن أبي الزاهرية، عن جبير بن نفير، عن عوف بن مالك به، وفي آخره: واحدة في الجنة وسائرهن في النار.

قال الهيثمي في المجمع (٧/ ٣٢٤): وفيه عبد الحميد بن إبراهيم، وثقه ابن حبان، وهو ضعيف، وفيه جماعة لم أعرفهم.

٣- وأخرجه ابن ماجه (٣٩٩٢)، وابن أبي عاصم في السنة (٦٣)، والطبراني في الكبير (١٨/ ٧٠/ ١٢٩)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (١/ ١٠١)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٣/ ٣٧٣).

جميعًا من طريق عباد بن يوسف، عن صفوان بن عمرو، عن راشد بن سعد، عن عوف بن مالك به. وفي آخره: **«فإحدى سبعون في النارِ، وواحدة في الجنةِ، والذي نفسي بيده لتفترقن أمتي على ثلاث وسبعين فرقةً، واحدةٌ في الجنة وثنتان وسبعون في النارِ»**، قيل: يا رسول الله، من هم؟ قال: **«الجماعة»**.

وعباد بن يوسف الكندي، أبو عثمان الحمصي الكرابيسي، قال ابن عدي عنه: روى عن صفوان بن عمرو وغيره أحاديث ينفرد بها، وقال الذهبي: ليس بالقوي، وقال مرة: صدوق يغرب، وقال الحافظ: مقبول، وذكره ابن حبان في الثقات[3].

١٢- حديث أبي الدرداء، وأبي أمامة، وواثلة بن الأسقع، وأنس بن مالك:

أخرجه الطبراني في الكبير (٨/ ١٥٢/ ٧٦٥٩)، والآجري في الشريعة (١١١)، وابن عساكر في

---

(١) هو الحديث رقم (٢) فيما تقدم.

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٢٩/ ٤٦٦)، تهذيب التهذيب (٥/ ٦٣٥)، التقريب (٧١٦٦).

(٣) انظر: الكامل في الضعفاء (٤/ ٣٤٦)، ميزان الاعتدال (٤/ ٤٥)، الكاشف (١/ ٥٣٣)، المغني (١/ ٣٢٨)، تهذيب الكمال (١٤/ ١٧٩)، تهذيب التهذيب (٣/ ٧٥)، التقريب (٣١٥٤).

تاريخ دمشق (٣٣/ ٣٦٩).

جميعًا من طريق كثير بن مروان الفلسطيني، عن عبد الله بن يزيد بن آدم الدمشقي، عنهم به.

وكثير بن مروان بن محمد بن سويد، أبو عبد الله الفهري السلمي المقدسي الفلسطيني، قال ابن حبان عنه: منكر الحديث جدًّا لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب[1].

وعبد الله بن يزيد بن آدم الشامي الدمشقي، تابعي، قال أحمد: أحاديثه موضوعة، وقال أبو حاتم: لا أعرفه، وقال الجوزجاني: أحاديثه منكرة[2].

١٣- حديث جابر بن عبد الله:

أخرجه بحشل في تاريخ واسط -كما في تخريج الأحاديث والآثار (١/ ٤٥٠)- من طريق محمد بن الهيثم، عن شجاع بن الوليد، عن عمرو بن قيس، عمَّن حدثه، عن جابر به.

وإسناد منقطع.

---

(١) انظر: المجروحين (٢/ ٢٢٥)، الكامل في الضعفاء (٦/ ٦٩)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٣/ ٢٤)، ضعفاء العقيلي (٤/ ٧)، المغني (٢/ ٥٣١)، ميزان الاعتدال (٥/ ٤٩٦)، لسان الميزان (٤/ ٤٨٣).

(٢) انظر: الجرح والتعديل (٥/ ١٩٧)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٢/ ١٤٦)، ميزان الاعتدال (٤/ ٢٢٩)، لسان الميزان (٣/ ٣٧٨)، المغني (١/ ٣٦٣).

المُقَدِّمَةُ الثَّانِيَةُ

مَوْقِفُ العُلَمَاءِ مِنْ حَدِيثِ الفِرَقِ

علماء الحديث النبوي والشريعة قد قبلوا هذا الحديث، ما بين مصحِّح ومحسِّن له، وإليك أقوال من أمكننا الوقوف عليه:

- قال الترمذي: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح[١].

- قال أبو عبد الله الحاكم: هذا حديث كثر في الأصول[٢].

وقال بعد ذكره لحديث أبي هريرة ومعاوية السابقَين: هذه أسانيد تقام به الحجة في تصحيح هذا الحديث[٣].

- قال العراقي: أسانيدها جياد[٤].

- قال الكتاني: فهذا حديث كما ترى وارد من عدة طرق بألفاظ مختلفة وله ألفاظ أُخَر، وقد أخرجه الحاكم من عدة طرق، وقال: هذه أسانيد تقوم بها الحجة[٥].

- قال العيني: وقد ورد في الحديث المروي من طرق عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**ستفترقُ أمتي عَلَى ثلاثٍ وسبعين فرقةً كُلُّها في النارِ إلا واحدة**»[٦].

- قال ابن كثير في تفسير سورة آل عمران آية ١٠٤: وقد ورد هذا الحديث من طرق.

وقال في تفسير سورة هود آية ١١٨: كما جاء في الحديث المروي في المسانيد والسنن من طرق يشدُّ بعضُها بعضًا ... فذكره.

وقال في تفسير سورة البينة آية ١: كما جاء في الحديث المروي من طرق ... فذكره.

- قال الشاطبي: صح من حديث أبي هريرة ... فذكره[٧].

- قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وهذا الافتراق مشهور عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة ﷺ، وسعد، ومعاوية، وعمرو بن عوف، وغيرهم. ثم ذكر أحاديثه[٨].

---

(١) سنن الترمذي (٢٦٤٠).

(٢) المستدرك (١/ ٤٧).

(٣) المستدرك (١/ ٢١٨).

(٤) تخريج الإحياء (٧/ ٢٩٦).

(٥) نظم المتناثر من الحديث المتواتر ص(٤٧).

(٦) عمدة القاري (١٨/ ٢٢٤).

(٧) الاعتصام (٢/ ١٩٢).

(٨) اقتضاء الصراط المستقيم ص(٣١، ٣٢).

وقال: الحديث صحيح مشهور في السنن والمساند؛ كسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وغيرهم. ثم ذكره[١].

وقال: فإن النبي روي عنه من وجوه متعددة رواها أهل السنن والمسانيد؛ كالإمام أحمد، وأبي داود، والترمذي، وغيرهم أنه قال: **«ستفترق هذه الأمةُ على ثنتين وسبعين فرقةً كلُّها في النارِ إلا واحدة وهي الجماعةُ»** وفي رواية: **«مَن كان على مثلِ ما أنا عليه اليوم وأصحابي»**[٢].

وقال: والحديث المشهور عنه ﷺ في السنن وغيرها أنه قال: **«تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقةً»** . . . الحديث[٣].

وقال: الحديث الذي في كتب السنن والمسانيد عن النبي من وجوه أنه قال: **«ستفترق أمتي على ثلاثٍ وسبعين فرقةً، واحدة في الجنةِ واثنتان وسبعون في النارِ»**[٤].

وأما علماء المقالات فقد وقفوا تجاهه مواقف مختلفة، وهي على النحو الآتي:

١- منهم من لم يتعرض له بنفي ولا إثبات، كالأشعري صاحب كتاب مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين.

٢- ومنهم من لم يصححه، ولم يجوز الاستدلال به، كابن حزم صاحب كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل[٥].

٣- ومنهم من أخذ به وحاول أن يحصر الفرق في العدد المذكور، وهؤلاء أكثر علماء المقالات، كالإسفراييني صاحب كتاب التبصير في الدين، والبغدادي صاحب كتاب الفرق بين الفرق، والشهرستاني صاحب كتاب الملل والنحل، والرازي صاحب كتاب اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، والسكسكي صاحب كتب البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان، والعلوي صاحب كتاب بيان الأديان، والإيجي صاحب كتاب العقائد العضدية، وكتاب المواقف، والملطي صاحب كتاب التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، وغيرهم[٦].

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٥).
(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٦٩).
(٣) مجموع الفتاوى (٢٤/ ١٧١).
(٤) بغية المرتاد ص(٣٣٧).
(٥) انظر: الفصل (٣/ ١٣٨)، منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٥٦)، (٥/ ٢٤٩).
(٦) انظر: مقدمة الفرق بين الفرق ص(٥، ٦)، وغيرها.

المُقَدِّمَةُ الثَّالِثَةُ

عَدَدُ الفِرَقِ وَتَعْيينُهم

وَقَعَ خلاف بين أهل العلم في تحديد عدد الفرق التي أشار إليها الحديث، وفي تعيينهم، وفي طريقة التعيين، وحاصل الخلاف على ثلاثة أقوال:

القول الأول: إن هذه الفرق قد حدثت، ووصلت إلى العدد الذي ذكره الحديث؛ وهو ثلاث وسبعون فرقةً.

ثم أصحاب هذا القول قد اختلفوا في تعيين أسماء هذه الفرق، وفي الطريقة التي يمكن بها تعيينهم.

القول الثاني: إن هذه الفرق ما زالت تظهر إلى عصرنا هذا بمرور الزمان، حتى تصل إلى العدد المذكور في الحديث، وهؤلاء أيضًا اختلفوا في تعيين أسماء هذه الفرق.

القول الثالث: إن هذه الفرق غير معينة، ولا يمكن تحديدها بزمن من الأزمنة، ولا عصر من العصور، وإنما يمكننا معرفتها أو معرفة أوصافها عن طريق الشرع.

وإليك أقوال أهل العلم في ذلك:

قال الإسفراييني: وقد اختلف مشايخ أهل التحقيق من علماء المسلمين فيه، فقال بعضهم: لم يتكامل وجود هذه الفرق من أهل البدع بين المسلمين بعدُ، وإنما وُجد بعضُهم، وسيوجد بعدهم قبل يوم القيامة جميعهم، فإنَّ ما أخبر الرسولُ كائنٌ لا محالةَ.

وقال الباقون -وهم الذين يتتبعون التَّواريخ ويفتشون عن المقالات المنقولة من أرباب المذاهب المتَّسمة بسمة الإسلام-: إنَّ تمامَ هذه الفِرقِ الضَّالةِ قد وجدت في زمرة الإسلام، ووجب على المرءِ المحصلِ أن يميز عقيدتَه عن عقائدهم الفاسدةِ، ودينَه عن أديانِهم الضالةِ[1].

وقال المناوي: واختلف العلماءُ؛ فقال بعضهم: لم تتكاملْ هذه الفرق إلى الآن، وإنما وُجِدَ بعضُها.

وقال بعضُهم -وهو من يتبع التواريخ-: وُجِدَتْ بتمامِها؛ فعشرون منهم الروافض، وعشرون الخوارج، وعشرون القدرية -أي المعتزلة-، وسبع المرجئة، وفرقة النجارية، وفرقة الضرارية، وفرقة الجهمية، وفرقة كرامية خراسان، وفرقة البكرية، وفرقة المشبهة، فهؤلاء اثنان وسبعون، والثالثة والسبعون الناجية[2].

---

(١) التبصير في الدين ص(١٦).

(٢) فيض القدير (٥/٣٤٦).

وقال ابن الجوزي: فإن قيل: وهل هذه الفرق معروفة؟ فالجواب: إنا نعرف الافتراق، وأصولَ الفرقِ، وإنَّ كلَّ طائفة من الفرقِ قد انقسمت إلى فرقٍ، وإن لم نُحْطْ بأسماء تلك الفرقِ ومذاهبِها، وقد ظهر لنا من أصولِ الفرقِ: الحرورية، والقدرية، والجهمية، والمرجئة، والرافضة، والجبرية.

وقد قال بعض أهلِ العلم: أصل الفرقِ الضالةِ هذه الفرق الستة، وقد انقسمتْ كلُّ فرقةٍ منها على اثنتي عشرة فرقةً، فصارت اثنتين وسبعين فرقة[1]. ثمَّ ذكرَ أسماءَ هذه الفرقِ ومذاهبَها مجملًا.

وقال الطرطوشي: فإن كان رسولُ الله ﷺ أرادَ بتفرُّقِ أمتِه أصولَ البدعِ التي تجري مجرى الأجناسِ للأنواعِ، والمعاقدِ للفروعِ، فلعلهم -والعلم عند الله- ما بلغوا هذا العددَ إلى الآن، غير أن الزمانَ باقٍ، والتكليف قائمٌ والخطرات متوقعةٌ، وهل قرنٌ أو عصرٌ يخلو إلا وتحْدَثُ فيه البدع؟!

وإن كان أراد بالتفرقِ كلَّ بدعةٍ حدثت في دين الإسلام مما لا يلائم أصولَ الإسلامِ، ولا تقبلها قواعدُه، من غير التفاتٍ إلى التقسيمِ الذي ذكرنا، سواء كانت البدعُ أنواعًا لأجناسٍ، أو كانت متغايرة الأصول والمباني.

فهذا هو الذي أراده عليه الصلاةُ والسلامُ -والعلمُ عندَ اللهِ- فقد وُجِدَ من ذلك عددٌ أكثر من اثنتين وسبعين.

ووجه تصحيح الحديث على هذا أن تخرج من الحساب غُلاةُ أهل البدع، ولا يعدون من الأمة، ولا في أهل القبلةِ، كنُفاةِ الأغراضِ من القدرية؛ لأنَّه لا طريق إلى معرفةِ حدوثِ العالمِ، وإثباتِ الصانعِ إلا بثبوت الأعراض، وكالحلوليَّة، والنصيرية، وأشباههم من الغلاة[2].

وقد استدرك الشاطبي عليه قائلًا: هذا ما قال الطرطوشي -رحمه الله تعالى- وهو حسنٌ من التقديرِ، غير أنَّه يبقى للنظر في كلامِه مجالان:

أحدهما: أن ما اختاره من أنَّه ليس المراد الأجناس؛ وأنَّ مراده مجرد أعيان البدعِ، وقد ارتضى اعتبار البدعِ القوليَّةِ والعمليَّةِ؛ فمشكل لأنَّا إذا اعتبرنا كلَّ بدعةٍ دقَّت أو جلَّت، فكل من ابتدع بدعة كيف كانت لزم أن يكون هو ومن تابعه عليها فرقةً، فلا يقف العدد في مائة ولا مائتين، فضلًا عن وقوفها في اثنتين وسبعين فرقة، فإن البدع -كما قال- لا تزال تحدث مع مرور الأزمنة إلى قيام الساعة.

وقد مرَّ من النقلِ ما يُشعر بهذا المعنى، وهو قول ابن عباس: ما من عامٍ إلا والناسُ يحيون فيه بدعةً ويُميتُون فيه سنةً، حتى تحيا البدعُ وتموت السننُ.

---

(١) تلبيس إبليس ص(٢٨).

(٢) الاعتصام (٢/ ٢٢٢، ٢٢٣).

وهذا موجود في الواقع؛ فإن البدع مُذ نشأت إلى الآن، لا تزال تكثر، وإن فرضنا إزالة بدع الزائغين في العقائد كلِّها؛ لكان الذي يبقى أكثر من اثنتين وسبعين؛ فما قاله -والله أعلم- غير مخلص[١] .

وقال محمد محيي الدين عبد الحميد: والحق أن أصول الفرقِ لا يصل إلى هذا العددِ، بل ولا يبلغ نصفَه ولا رُبعَه، وأن فروعَ الفرقِ يختلف العلماء في تفريعها، وأنت في حيرةٍ حين تأخذ في العدِّ، بين أن تعتبر في عدِّك الفرق أصولَها أو فروعَها، وإذا استقر رأيك على اعتبار الفروعِ فإلى أي حد من التفريعِ أنت آخذ في اعتبارك.

وفي الحق أنه -على فرضِ صحةِ الحديثِ- لا ينحصر الافتراق فيما كان في العصور الأولى، ومن قبل أن يدون هؤلاء العلماء مصنفاتهم، بل لا يزالُ الأمر يسير على المنهج الذي سار عليه أول الأمرِ، تكون الفرقة واحدة، ثم يكون من رجالها اثنان أو أكثر يبتدعون في مقالتهم شيئًا لم يكن عليه أسلافُهم، فيصبح كلُّ واحدٍ منهم فرقةً منفصلةً عن قُدامَاها في كلِّ ما كانوا ينتحلون، أو في بعضِه، ويُجَدُّ في العصرِ بعد العصرِ مبتدعةٌ يبتدعون ما لم يكنْ عليه أحدٌ من أهلِ الفرقِ الأولى، من أجلِ ذلك كلِّه رأينا أن الأخذَ بهذا الحديثِ على ظاهرِهِ، ومحاولة إيجادِ هذا العددِ من الفرقِ من أهلِ القرونِ الثلاثةِ الأولى التي جاء في أعقابِها هؤلاءِ المؤلفون -قصورٌ وتقصيرٌ وقصرُ نظرٍ؛ فإن حديثَ الترمذيِّ يتحدث عن افتراقِ أمةِ محمدٍ ﷺ، وأمتُه مستمرةٌ إلى أن يرثَ اللهُ الأرضَ ومن عليها وهو خيرُ الوارثين، فيجبُ أن يُتَحدَّث في كلِّ عصرٍ عن الفرقِ التي نجمتْ في هذه الأمةِ من أولِ أمرِها إلى الوقتِ الذي يتحدث فيه المتحدثُ، ولا عليه إن كان العددُ قد بَلَغَ ما جاء في الحديثِ أو لم يبلغْ.

ونحن نجزم أنه إذا كان الحديث صحيحًا، وأن رسول الله صلواتُ الله وسلامُه عليه قد قاله، فلا بد أنه كائن على الوجه الذي أراده ﷺ؛ لأنه صادق في كل ما يقوله؛ لأنه لا ينطق عن الهوى، ولا يلقي كلامَه إلقاءَ غيرَ مبالٍ بما يكون من بعد، والله تعالى يؤيدُه، ومن تأييدِه وقوعُ الأمرِ في واقعِ الناسِ على وفْقِ ما أخبرَ به[٢] .

وقال الدواني فيما نقل عنه المناوي: وما يُتَوَهم من أنه إن حُمِلَ على أصولِ المذاهبِ فهي أقلُّ من هذه العدةِ، أو على ما يشمل الفروعَ فهي أكثر -تَوَهُّم لا مستندَ له؛ لجوازِ كونِ الأصولِ التي بينها مخالفةٌ مقيَّد بها هذا العدد، أو يقال: لعلهم في وقتٍ من الأوقاتِ بلغوا هذا العددَ وإن زادوا أو نقصوا في أكثرِ الأوقاتِ[٣] .

قلت: الذي يظهرُ في هذه المسألةِ هو رجحانُ القولِ الثالثِ؛ القائلُ بعدم تعيين هذه الفرقِ إلا

---

(١) الاعتصام (٢/ ٢٢٣).

(٢) مقدمة كتاب الفرق بين الفرق ص(٦، ٧).

(٣) فيض القدير (٢/ ٢٠).

بما دلَّ عليه الدليل على وجه التعيينِ، أو على وجه التوصيفِ، وبما يقتضيه جلب المصلحةِ الشرعيةِ في واقع الناسِ ودفع المفسدةِ والمضرةِ عنهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وأمَّا تعيينُ هذه الفرقِ فقد صنَّفَ الناسُ فيهم مصنفاتٍ، وذكروهم في كتبِ المقالاتِ؛ لكنَّ الجزمَ بأن هذه الفرقة الموصوفة هي إحدى الثنتين والسبعين لا بدَّ له من دليلٍ؛ فإنَّ الله حرَّم القولَ بلا علم عمومًا، وحرَّمَ القولَ عليه بلا علم خصوصًا، فقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: الآية ٣٣]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُوا۟ مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿١٦٨﴾ إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٦٩﴾﴾، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: الآية ٣٦].

وأيضًا فكثيرٌ من الناسِ يخبرُ عن هذه الفرقِ بحكمِ الظَّنِّ والهوَى فيجعل طائفتَه والمنتسبة إلى متبوعه الموالية له هم أهل السنة والجماعة، ويجعل من خالفَها أهل البدع، وهذا ضلالٌ مبينٌ[1].

وقال الشاطبي في التعقيب الثاني على كلام الطرطوشي السابق: إنَّ حاصلَ كلامَه أن هذه الفرق لم تتعيَّن بعدُ، بخلاف القولِ المتقدِّمِ، وهو أصحُّ في النَّظرِ؛ لأن ذلك التعيينَ ليس عليه دليلٌ، والعقلُ لا يقتضيه.

وأيضًا فللمنازع له أن يتكلَّفَ من مسائلِ الخلافِ التي بين الأشعريَّةِ في قواعد العقائدِ فرقًا يسميها ويبرئ نفسَه وفرقتَه عن ذلك المحظور.

فالأولى ما قاله من عدم التعيينِ. وإن سلَّمنا أن الدليلَ قام له على ذلك؛ فلا ينبغي أيضًا التعيين:

أمَّا أولًا: فإن الشريعة قد فهمنا منها أنَّها تشير إلى أوصافهم من غيرِ تصريحٍ ليحذر منها، ويبقى الأمرُ في تعيينِ الداخلين في مقتضى الحديثِ مرجًى، وإنما ورد التعيينُ في النادرِ، كما قال عليه الصلاةُ والسلامُ في الخوارج: «**إنَّ مِنْ ضِئْضِئِ هذا قومًا يَقْرَءُونَ القُرْآنَ، لا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهم، يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان** . . .» الحديث، مع أنه عليه الصلاة والسلام لم يُعَرِّف أنَّهم ممن شملهم حديثُ الفرقِ، وهذا الفصلُ مبسوط في كتاب الموافقات[2]. والحمد لله.

وأما ثانيًا: فلأنَّ عدمَ التعيينِ هو الذي ينبغي أن يلتزم ليكون سترًا على الأمةِ، كما سُتِرَتْ عليهم قبائحُهم، فلم يفضحوا في الدنيا في الغالبِ.

وأمِرْنَا بالسَّترِ على المذنبين ما لم يُبْدُوا لنا صفحة الخلافِ، ليس كما ذُكِرَ عن بني إسرائيلَ أنَّهم

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/٣٤٦).

(٢) انظر: الموافقات (٤/١٧٨، ١٨٥).

كانوا إذا أذنبَ أحدُهم ليلًا أصبحَ وعلى بابِه معصيتُه مكتوبةٌ، وكذلك في شأن قربانِهم، فإنَّهم كانوا إذا قرَّبوا لله قربانًا، فإنْ كان مقبولًا عند الله، نزلت نارٌ من السماء فأكلته، وإن لم يكن مقبولًا لم تأكله النارُ، وفي ذلك افتضاحُ المذنبِ، ومثل ذلك في الغنائم أيضًا؛ فكثيرٌ من هذه الأشياءِ خُصَّت هذه الأمَّة بالسترِ فيها.

وأيضًا؛ فللسترِ حكمةٌ أخرى، وهي أنَّها لو أظهرت -مع أن أصحابَها من الأمَّةِ- لكان في ذلك داعٍ إلى الفُرقةِ وعدمِ الألفةِ التي أمر الله ورسولُه بها، حيث قال تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٠٣]، وقال: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُواْ ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفَال: الآية ١]، وقال: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٠٥].

وفي الحديث: «**لَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وكونوا عبادَ الله إخوانًا**».

وأمر عليه الصلاة والسلام بإصلاح ذات البَيْنِ، وأخبر أن فساد ذات البين هي الحالقة التي تحلق الدين.

فإذا كان من مقتضى العادةِ أن التعريفَ بهم على التعيينِ يورث العداوةَ بينهم والفرقةَ؛ لزم من ذلك أن يكون منهيًّا عنه؛ إلَّا أن تكون البدعةُ فاحشةً جدًّا؛ كبدعة الخوارج، فلا إشكال في جواز إبدائها وتعيين أهلها، لكن كما عيَّن رسول الله ﷺ والخوارج وذكرهم بعلامتهم، حتى يعرفوا، ويلحق بذلك ما هو مثله في الشناعة أو قريب منه بحسب نظر المجتهد، وما عدا ذلك؛ فالسكوت عنه أولى.

وخَرَّجَ أبو داود عن عمر بن أبي قُرَّةَ؛ قال: كان حذيفة بالمدائن، فكان يذكر أشياءَ قالها رسول الله ﷺ لأناسٍ من أصحابِه في الغضبِ، فينطلق ناسٌ ممَّن سمعَ ذلك من حذيفةَ، فيأتون سلمانَ، فيذكرون له قول حذيفةَ، فيقول سلمانُ: حذيفةُ أعلم بما يقول، فيرجعون إلى حذيفةَ، فيقولون له: قد ذكرنا قولك لسلمان فما صدَّقك ولا كذَّبك، فأتى حذيفةُ سلمان وهو في مَبْقَلة، فقال: يا سلمانُ، ما يمنعك أن تصدِّقني بما سمعت من رسول الله ﷺ؟ فقال: إن رسول الله ﷺ يغضب فيقول في الغضب لناس من أصحابه، ويرضى فيقول في الرضا لناس من أصحابه، أمَا تنتهي حتى تورثَ رجالًا حبَّ رجالٍ، ورجالًا بغضَ رجالٍ، وحتى توقعَ اختلافًا وفرقةً، ولقد علمت أن رسول الله ﷺ خطب الناس، فقال: «**أيُّمَا رجلٌ من أمتي سببتُه سبةً، أو لعنتُه لعنةً في غضبي، فإنَّما أنا من ولدِ آدمَ، أغضبُ كما يغضبون، وإنما بعثني الله رحمةً للعالمين، فأجعلها عليهم صلاةً يومَ القيامةِ**»، فوالله لتنتهينَّ أو لأكتبن إلى عمر.

فتأملوا ما أحسن هذا الفقه من سلمان ﷺ! وهو جارٍ في مسألتنا.

فمن هنا لا ينبغي للراسخ في العلم أن يقولَ: هؤلاء الفرق هم بنو فلان، وبنو فلان، وإن كان يعرفهم بعلامتهم بحسب اجتهاده، اللهم إلا في مواطنين:

أحدهما: حيث نبَّه الشرع على تعيينهم؛ كالخوارج، فإنَّه ظهر من استقرائه أنهم متمكِّنون في

الدخول تحت حديث الفرقِ، ويجري مجراهم من سلك سبيلهم؛ فإن أقرب الناس إليهم شيعة المهدي المغربي؛ فإنَّه ظهر فيهم الأمران اللذان عرَّف النبيُّ صلى الله عليه بهما في الخوارج؛ من أنَّهم يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم، وأنَّهم يقتلون أهل الإسلام ويَدَعُون أهلَ الأوثانِ. فإنَّهم أخذوا أنفسهم بقراءة القرآن وإقرائه حتى ابتدعوا فيه، ثم لم يتفقَّهوا فيه، ولا عرفوا مقاصده، ولذلك طرحوا كتبَ العلماءِ وسمَّوها كتب الرأي، وحرقوها، ومزقوا أدمها، مع أن الفقهاءَ هم الذين بيَّنوا في كتبهم معاني الكتابِ والسنةِ على الوجهِ الذي ينبغي، وأخذوا في قتال أهل الإسلام بتأويلٍ فاسدٍ؛ زعموا عليهم أنَّهم مجسِّمون، وأنَّهم غير موحِّدين، وتركوا الانفراد بقتالِ أهلِ الكفرِ من النصارى والمجاورين لهم وغيرهم.

فقد اشتهر في الأخبار والآثار ما كان من خروجهم على عليٍّ بن أبي طالب ﷺ، وعلى من بعدِه؛ كعمر بن عبد العزيز رحمه الله، وغيره.

حتى لقد روي في حديث خرَّجَه البغويُّ في معجمِهِ عن حميد بن هلال: أن عبادة بن قرط غزا مرة، فمكث في غزاتِه تلك ما شاء الله، ثم رجع حتى كان قريبًا من الأهواز سمع صوَّت أذان، فقال: والله، مال لي عهد بالصلاة مع جماعة المسلمين منذ زمانٍ، فقصد نحو الأذانِ يريد الصلاةَ، فإذا هو بالأزارقةِ -وهم صنف من الخوارج- فلما رأوه؛ قالوا له: ما جاء بك يا عدوَّ اللهِ؟ قال: ما أنتم يا إخوتي؟ قالوا: أنت أخو الشيطانِ، لنقتلنَّك، قال: أما ترضون مني بما رضي به رسول الله ﷺ مني؟ قالوا: وأي شيءٍ رضي به منك؟ قال: أتيتُه وأنا كافرٌ، فشهدني أن لا إله إلا الله، وأنه رسول الله، فخلَّ عني. قال: فأخذوه فقتلوه.

وأما عدم فهمهم للقرآنِ؛ فقد تقدَّمَ بيانُه.

وقد جاء في القدريَّة حديثٌ خرَّجه أبو داود عن ابنِ عمرَ: أن رسول الله ﷺ قال: **«القَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هذه الأمَّةِ، إنْ مَرِضُوا، فَلا تَعُودُوهمْ، وإنْ مَاتُوا فلا تَشْهَدُوهمْ»**.

وعن حذيفةَ أنَّه ﷺ قالَ: **«لِكُلِّ أُمَّةٍ مَجُوسٌ، وَمَجوسُ هذه الأُمَّةِ الَّذين يقولون: لَا قَدَرَ. من ماتَ منهم، فَلَا تَشْهَدُوا جنَازَتَهم، وَمَنْ مَرِضَ مِنْهُم؛ فَلَا تَعُودُوه، وَهم شيعةُ الدَّجَّالِ، وَحَقٌّ عَلَى الله أَنْ يَلْحِقَهم بِالدَّجَّالِ»**.

وهذا الحديث غير صحيح عند أهل النقل.

قال صاحب المغني: إنَّه لم يصح في ذلك شيءٌ.

نعم، قول ابن عمر ليحيى بن يعمر -حين أخبره أن القولَ بالقدرِ قد ظهر-: إذا لقيت أولئك؛ فأخبرهم أني بريء منهم وأنَّهم بُرآء مني، ثم استدل بحديث جبريل؛ صحيح لا إشكال في صحته.

وخرَّج أبو داود أيضًا من حديث عمر بن الخطاب، عن النبي ﷺ قال: **«لَا تُجَالِسُوا أهلَ القَدَرِ وَلَا تُفَاتِحُوهم»**. ولم يصح أيضًا.

وخرَّج ابنُ وهب عن زيد بن عليٍّ؛ قال: قال رسول الله ﷺ: **«صِنْفَانِ مِن أمتي لَا سَهْمَ لَهُما في**

«الإِسْلَامِ يَوْمَ القِيَامَةِ؛ المرجئة والقدريَّة».

وعن معاذ بن جبل وغيرِه -يرفعه- قال: «لُعِنَتْ القَدَرِيَّةُ والمُرْجِئَةُ على لسانِ سبعين نبيًّا، آخِرُهم محمَّد عليه السلام».

وعن مجاهد بن جبر: أن رسول الله ﷺ قال: «سَيَكُون من أمتي قدرِيَّةٌ وزنديقيَّة، أولئك مجوسٌ».

وعن نافع قال: بينما نحن عند عبد الله بن عمر قعُودٌ، إذ جاءه رجل، فقال: إنَّ فلانًا يقرأ عليك السلام -لرجل من أهل الشام- فقال عبد الله: بلغني أنَّه قد أحدث حدثًا، فإنَّ كان كذلك؛ فلا تقرأنَّ عليه السلام، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سيكون في أمتي مَسْخٌ وَخَسْفٌ، وهو في الزنديقيَّة والقدريَّة».

وعن ابن الدَّيْلَمي؛ قال: أتينا أُبَيَّ بن كعب، فقلت له: وقع في نفسي شيء من القدر، فحدِّثني بشيءٍ لعلَّ الله يذهبه من قلبي. فقال: لو أنَّ الله عذَّبَ أهلَ سمواتِه وأهلَ أرضِه عذَّبَهم وهو غير ظالمٍ لهم، ولو رحمهم كانت رحمته خيرًا لهم من أعمالِهم، ولو أنفقت مثل أحد ذهبًا في سبيل الله ما قبلهُ الله منك حتى تؤمن بالقدرِ، وتعلم أنَّ ما أصابَك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، ولو مت على غير هذا لدخلتَ النارَ.

قال: ثم أتيت عبدَ الله بنَ مسعودٍ، فقال لي مثل ذلك.

قال: ثم أتيت حذيفةَ بنَ اليمانِ، فقال لي مثل ذلك.

ثم أتيت زيد بن ثابت، فحدثني عن النبيِّ صلى الله عليه مثل ذلك.

وفي بعض الحديث: «لا تَكَلَّمُوا في القَدَرِ، فإنَّه سرُّ اللهِ». وهذا كلّه أيضًا صحيح.

وجاء في المرجئة والجهميَّة والأشعريَّة شيءٌ لا يصح عن رسول الله ﷺ، فلا تعويل عليه.

نعم، نقل المفسرون أن قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا۟ مَسَّ سَقَرَ ۝٤٨ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ۝٤٩﴾، نزل في أهل القدر.

فروى عبد بن حميد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال جاء: مشركو قريش إلى النبيِّ ﷺ يخاصمونه في القدرِ، فنزلت الآية.

وروى عن مجاهدٌ وغيرُه: أنها نزلت في المكذِّبين بالقدرِ.

ولكن إن صحَّ؛ ففيه دليلٌ، وإلَّا؛ فليس في الآية ما يعين أنَّهم من الفرق، وكلامنا فيه.

والثاني: حيث تكون الفرقة تدعو إلى ضلالتها وتزيّنها في قلوب العوامِّ، ومَن لا علم عنده، فإن ضرر هؤلاء على المسلمين كضرر إبليس، وهم من شياطين الإنس، فلا بدَّ من التَّصريح بأنَّهم من أهل البدعة والضلالة، ونسبتهم إلى الفرق، إذا قامت له الشهود على أنَّهم منهم، كما اشتهر عن عمرو بن عبيد، وغيره.

فرُويَ عاصم الأحْوَل؛ قال: جلستُ إلى قتادة، فذكر عمرو بن عبيد، فوقع فيه ونال منه، فقلت: أبا الخطاب، ألا أرى العلماء يقع بعضهم في بعض؟ فقال: يا أحول أوَلَا تدري أن الرجل إذا ابتدع بدعةً فينبغي لها أن تذكر حتى يحذر؟! فجئت من عند قتادة وأنا مغتمٌّ بما سمعت من قتادة في عمرو بن عبيد، وما رأيت من نسكه وهديه، فوضعت رأسي نصف النهار، وإذا عمرو بن عبيد والمصحف في حجره، وهو يَحُكُّ آية من كتاب الله، فقلت: سبحان الله! تحك آية من كتاب الله؟! قال: إني سأعيدها، قال: فتركته حتى حكَّها، فقلت له: أعِدها، فقال: لا أستطيع.

فمثل هؤلاء لا بدَّ من ذكرهم والتَّشريد بهم؛ لأنَّ ما يعود على المسلمين من ضررهم إذا تُرِكوا أعظم من الضرر الحاصل بذكرهم والتنفير عنهم، إذا كان سبب ترك التعيين الخوف من التفرُّق والعداوة.

ولا شكَّ أن التفرقَ بين المسلمين وبين الداعين للبدعةِ وحدهم إذا أقيم عليهم أسهلُ من التفرقِ بين المسلمين وبين الداعين ومن شايعهم واتَّبعهم، وإذا تعارضَ الضرران، فالمُرْتَكَب أخفهما وأسهلهما، وبعض الشر أهون من جميعه؟ كقطع اليد المتآكلة، إتلافها أسهل من إتلاف النفس، وهذا شأن الشرع أبدًا: أن يطرحَ حُكمَ الأخفِّ وقايةً من الأثقلِ.

فإذا فُقِد الأمران؛ فلا ينبغي أن يُذكروا لا أنَّ يُعينوا وإن وجدوا؛ لأنَّ ذلك أولُ مثيرٍ للشَّحناء وإلقاءِ العداوةِ والبغضاء، ومتى حصل باليد منهم أحد ذاكره برفقٍ، ولم يُر أنَّه خارج عن السُّنَّة، بل يُريه أنَّه مخالف للدَّليلِ الشرعيِّ، وأنَّ الصوابَ الموافقَ للسنةِ كذا وكذا، فإن فعل ذلك من غيرِ تعصُّبٍ ولا إظهارِ غلبةٍ؛ فهو أنجح وأنفع، وبهذه الطريقة دُعِيَ الخلق أولًا إلى الله تعالى، حتى إذا عاندوا وأشاعوا الخلاف وأظهروا الفرقةَ قوبلوا بحسب ذلك[1].

فالحاصل أنه ينبغي أن يكون هديُنَا مثل هدي الصحابةِ؛ فحينما ذَكَرَ لهم النبيُّ ﷺ افتراقَ الأمةِ إلى فرقٍ لم يسألوه عن هذه الفرقِ وعن أسمائِها وأوصافِها وغيرِ ذلك، وإنما كان سؤالهم عن الناجيةِ منهن وعن صفتِها؛ لأن هذا هو ما يؤدي إلى سعادةِ المسلمِ وهو معرفة ما ينجيه من النارِ ويدخله الجنةَ، فعلى المسلمِ أن يكون جلّ همّه هو معرفة ما كان عليه النبيُّ ﷺ وأصحابه من عقيدةٍ وشريعةٍ.

وأما مَعْرِفَةُ الفِرَقِ وتَحْدِيدُها والتَّصْرِيحِ والإِعْلام بها فلا ينبغي الاهتمامُ به والكلامُ عنه إلا في موضعين:

الأول: حيث نبه الشرع على تعيينهم أو توصيفهم، كالخوارج ومن سلك سبيلهم.

والثاني: حيث يكون فيهم من الضرر على المسلمين والتضليل لعوامهم ومن لا علم عنده.

قال شيخ الإسلام: والنبيُّ ﷺ إنما ذكر الخوارج الحرورية؛ لأنهم أولُ صنفٍ من أهل البدع خرجوا بعده؛ بل أولُهم خرج في حياته، فذكرهم لقربهم من زمانه، كما خصَّ الله ورسولُه أشياء

(١) الاعتصام (٢/ ٢٢٣- ٢٣٠).

بالذكرِ لوقوعِهَا في ذلك الزمانِ، مثل قوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ [الإسراء: الآية ٣١] وقوله: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: الآية ٥٤] ، ونحو ذلك. ومثل تعيين النبيِّ ﷺ قبائل من الأنصار، وتخصيصه أسلم، وغفار، وجهينة، وتميم، وأسد، وغطفان، وغيرهم بأحكام؛ لمعانٍ قامت بهم، وكلٌّ من وجدت فيه تلك المعاني ألحق بهم؛ لأن التخصيصَ بالذكرِ لم يكن لاختصاصِهم بالحكمِ، بل لحاجةِ المخاطبين إذ ذاك إلى تعيينِهم؛ هذا إذا لم تكن ألفاظه شاملة لهم[1]

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/٤٧٦، ٤٧٧).

المُقَدِّمَةُ الرَّابِعَةُ

أُصُولُ الفِرَقِ

اختلف أهلُ العلمِ في أصولِ الفرقِ؛ فمنهم من عدَّهم أربعًا وهم: الخوارجُ، والشيعةُ، والقدريةُ، والمرجئةُ.

ومنهم من عدَّهم خمسًا بإضافة الجهميةِ عند البعضِ، أو الزَّنَادِقَةِ عند آخرين.

ومنهم من عدَّهم ستًّا وهم: جميع المذكورين عند البعض، أو الخمسة الأولون مع الجبرية عند آخرين.

ومنهم من عدَّهم سبعًا وهم: الأربعة الأولون مع الجبريةِ والنَّجَّاريةِ والمشبهةِ.

ومنهم من عدَّهم ثمانٍ بإضافة الفرقة الناجية إليهم.

ومنهم من عدَّهم عشرًا.

وإليك بعض أقوالهم في ذلك:

أخرج ابن بطة بسندٍ صحيحٍ، عن حفص بن حميد، قال: قلت لعبد الله بن المبارك: على كم افترقت هذه الأمة؟ فقال: الأصل أربع فرق: هم الشيعةُ، والحروريةُ، والقدريةُ، والمرجئةُ، فافترقت الشيعة على ثنتين وعشرين فرقةً، وافترقت الحرورية على إحدى وعشرين فرقةً، وافترقت القدرية على ست عشرة فرقةً، وافترقت المرجئة على ثلاث عشرة فرقةً.

قال: قلت: يا أبا عبد الرحمن، لم أسمعك تذكر الجهمية، قال: إنما سألتني عن فرق المسلمين.

قال أبو حاتم: وأخبرت عن بعض أهل العلم: أول ما افترق من هذه الأمة: الزنادقةُ، والقدريةُ، والمرجئةُ، والرافضةُ، والحروريةُ، فهذا جماع الفرقِ وأصولِها، ثم تشعبت كل فرقة من هذه الفرق على فرقٍ، وكان جماعها الأصل، واختلفوا في الفروعِ، فكفر بعضهم بعضًا، وجهل بعضهم بعضًا[(١)] ثم ذكر تفرقهم وفرقهم.

وقال يوسفُ بن أسباط: أصولُ البدعِ أربع الروافضُ، والخوارجُ، والقدريةُ، والمرجئةُ، ثم تتشعب كل فرقة ثماني عشرة طائفةً فتلك اثنتان وسبعون فرقة، والثالثة والسبعون الجماعة التي قال النبي ﷺ «إنها ناجية»[(٢)]

وقال الطرطوشي: قال جماعة من العلماء: أصول البدعِ أربعة، وسائر الثنتين والسبعين فرقة عن هؤلاء تفرَّقوا؛ وهم: الخوارجُ، والروافضُ، والقدريَّةُ، والمرجئةُ.

---

(١) الإبانة (١/ ٣٧٩، ٣٨٠).

(٢) الشريعة (١/ ٣٠٤).

قال يوسف بن أسباط: ثم تشعبت كل فرقة ثمان عشرة فرقةً؛ فتلك اثنتان وسبعون فرقة، والثالثة والسبعون هي الناجية[(١)].

وقال شيخ الإسلام: وأما تعيينُ الفرقِ الهالكةِ فأقدم من بلغنا أنه تكلَّم في تضليلهم يوسفُ بن أسباط، ثم عبدُ الله بن المبارك، وهما إمامان جليلان من أجلاء أئمة المسلمين، قالا: أصول البدع أربعة: الروافضُ، والخوارجُ، والقدريةُ، والمرجئةُ، فقيل لابن المبارك: والجهمية؟ فأجاب: بأن أولئك ليسوا من أمةِ محمدٍ. وكان يقول: إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية.

وهذا الذي قاله اتبعه عليه طائفة من العلماءِ من أصحاب أحمد وغيرهم، قالوا: إن الجهمية كفار فلا يدخلون في الاثنتين والسبعين فرقةً، كما لا يدخل فيهم المنافقون الذين يبطنون الكفر ويظهرون الإسلام، وهم الزنادقة.

وقال آخرون من أصحاب أحمد وغيرهم: بل الجهمية داخلون في الاثنتين والسبعين فرقة، وجعلوا أصول البدع خمسة، فعلى قول هؤلاء: يكون كل طائفة من «المبتدعة الخمسة» اثنا عشر فرقةً، وعلى قول الأولين: يكون كل طائفة من «المبتدعة الأربعة» ثمانية عشر فرقةً[(٢)].

وقال الشهرستاني: وانحصرت كبارها -أي: كبار الفرقِ- في أربع بعد أن تداخل بعضها في بعض: القدريةُ، الصفاتيةُ، الخوارجُ، الشيعةُ، ثم يتركب بعضها مع بعض ويتشعب عن كل فرقة أصناف فتصل إلى ثلاث وسبعين فرقةً[(٣)].

وقال ابن حزم: فرق المقرين بملَّة الإسلام خمسة، وهم: أهل السُّنَّةِ، والمعتزلةُ، والمرجئةُ، والشيعةُ، والخوارجُ، ثم افترقت كلُّ فرقة من هذه على فرق[(٤)].

وقال الملطي: اعلموا رحمكم الله أن أول من افترق من هذه المذاهب: الزنادقة وهم خمس فرق، والجهمية ثماني فرق، والقدرية سبع فرق، والمرجئة اثنتا عشرة فرقةً، والرافضة خمس عشرة فرقةً، والحرورية خمس وعشرون فرقةً، فذلك اثنتان وسبعون فرقة فهذه جملتهم[(٥)]

وقال المناوي: وأصول الفرق ستة: حروريةٌ، وقدريةٌ، وجهميةٌ، ومرجئةٌ، ورافضةٌ، وجبريةٌ، وانقسمت كل منها إلى اثنتي عشرة فرقةً فصارت اثنين وسبعين.

---

(١) الاعتصام (٢/ ٢٢٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٠، ٣٥١)، (١٧/ ٤٤٧)، (٣٥/ ٤١٤)، (١٢/ ٤٨٦)، (٥/ ١٢٢، ١٢٣)، (١٣/ ١٤٣)، (١٧/ ٤٤٧).

(٣) الملل والنحل (١/ ١٤، ١٥).

(٤) الفصل (٢/ ٨٨).

(٥) التنبيه والرد ص(٩١).

وقيل: بل عشرون روافض، وعشرون خوارج، وعشرون قدرية، وسبعة مرجئة، وواحدة نجارية، وواحدة ضرارية، وواحدة جهمية، وثلاث كرامية. وقيل: . . .، وقيل: . . .، وقيل: [(١)]

وقال الإيجي (٧٥٦ هـ): اعلم أن كبار الفرق الإسلامية ثمانية: المعتزلةُ، والشيعةُ، والخوارجُ، والمرجئةُ، والنجاريةُ، والجبريةُ، والمشبهةُ، والناجيةُ[(٢)]

وقال الطرطوشي: منهم من عدَّ أصولها ثمانية، فقال: كبار الفرق الإسلاميَّة ثمانية: المعتزلةُ، والشيعةُ، والخوارجُ، والمرجئةُ، والنجَّاريةُ، والجبريةُ، والمشبهةُ، والناجيةُ. ثم ذكر افتراق كل فرقة من هؤلاء إلى أن يصل العدد إلى ثلاث وسبعين فرقة[(٣)]

وقال الأشعري: اختلف المسلمون عشرة أصناف: الشيعُ، والخوارجُ، والمرجئةُ، والمعتزلةُ، والجهميةُ، والضراريةُ، والحسينيةُ، والبكريةُ، والعامةُ، وأصحابُ الحديثِ، والكلابيةُ أصحاب عبد الله بن كُلَّاب القطان[(٤)]

---

(١) فيض القدير (٢/ ٢٠).

(٢) المواقف (٣/٦٤٩).

(٣) الاعتصام (٢/٢١٨ -٢٢٠).

(٤) مقالات الإسلاميين ص(٥).

المُقَدِّمَةُ الخَامِسَةُ

ضَابِطُ الفِرْقَةِ

اعلم أن وضع ضابط يضبط حد الفرقةِ مما قد فات كثير من المصنفين والمتكلِّمين في الفرق والمقالات، وذلك لعدم الوقوف على ضابط محكَم تتميز وتتحدد من خلاله الفرقة.

قال الشهرستاني: اعلم أن لأصحاب المقالات طرقًا في تعديد الفرق الإسلاميَّة، لا على قانون مستند إلى أصلٍ ونصٍّ، ولا على قاعدة مخبرة عن الوجود، فما وجدت مصنفين منهم متفقين على منهاجٍ واحدٍ في تعديد الفرقِ.

ومن المعلوم الذي لا مراء فيه أن ليس كل من تميَّز عن غيره بمقالة ما، في مسألة ما؛ عُدَّ صاحب مقالة، وإلَّا فتكاد تخرج المقالات عن حد الحصر والعد، ويكون من انفرد بمسألة في أحكام الجواهر مثلًا معدودًا في عِداد أصحاب المقالات. فلا بدَّ إذًا من ضابط في مسائل هي أصول وقواعد يكون الاختلاف فيها اختلافًا يعتبر مقالة، ويعد صاحبه صاحب مقالةٍ.

وما وجدت لأحدٍ من أربابِ المقالاتِ عنايةً بتقريرِ هذا الضابطِ، إلَّا أنَّهم استرسلوا في إيراد مذاهب الأمةِ كيف اتفق، وعلى الوجهِ الذي وُجِدَ، لا على قانونٍ مستقرٍّ، وأصلٍ مستمرٍّ[1].

ولكي نستطيع التوصل إلى ضابط يضبط حد الفرقة التي تفترقها الأمة سنورد مناقشة الشاطبي لحقيقة الافتراق المذكورة في الحديث، ومنه يمكننا التوصل إلى ذلك، فقال رحمه الله تعالى:

المسألة الأولى: في حقيقة هذا الافتراق.

وهو يحتمل أن يكونَ افتراقًا على ما يعطيه مقتضى اللفظِ، ويحتملُ أن يكونَ مع زيادة قيد لا يقتضيه اللفظُ بإطلاقِه، ولكن يحتمله؛ كما كان يقول لفظُ الرقبةِ يشعر بمطلقها ولا يشعر بكونِها مؤمنةً أو غير مؤمنةٍ، لكن اللفظَ يقبلُه.

فلا يصح أن يُراد مطلق الافتراقِ؛ بحيث يطلق صور لفظِ الاختلافِ على معنًى واحدٍ؛ لأنَّه يلزم أن يكون المختلفون في مسائلِ الفروعِ داخلين تحت إطلاقِ اللفظِ، وذلك باطل بالإجماع؛ فإنَّ الخلافَ مذ زمانِ الصحابةِ ﷺ إلى الآنَ واقعٌ في هذه المسائلِ الاجتهاديَّةِ، وأولُ ما وقع الخلافُ في زمانِ الخلفاءِ الراشدين المهديين، ثم في سائرِ الصحابةِ، ثم في التابعين، ولم يعب ذلك أحد منهم وبالصحابةِ اقتدى من بعدهم في تسويغ الخلافِ؛ فكيف يمكن أن يكونَ الافتراقُ في المذاهبِ مما يقتضيه إطلاق الحديثُ؟!

وإنما يُراد افتراق مقيَّد، وإن لم يكن في الحديثِ نصٌّ عليه، ففي الآياتِ ما يدل عليه، كقوله تعالى:

---

(١) الملل والنحل (١/ ١٣).

﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ * مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: الآية ١٥٩]، وما أشبه ذلك من الآيات الدالة على التفرُّق الذي صاروا به شيعًا، ومعنى صاروا شيعًا؛ أي: جماعات بعضهم قد فارق البعض، ليسوا على تألُّف ولا على تعاضدٍ ولا تناصُرٍ، بل على ضد ذلك، فإنَّ الإسلامَ واحدٌ، وأمره واحدٌ، فاقتضى أن يكونَ حكمُه على الائتلاف التامِّ لا على الاختلافِ.

وهذه الفرقة مشعرة بتفرُّقِ القلوبِ المشعرِ بالعداوةِ والبغضاءِ، ولذلك قال: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عِمران: الآية ١٠٣]، فبيَّن أن التأليف إنما يحصل عند الائتلاف على التعلُّق بمعنًى واحد، وأمَّا إذا تعلق كل شيعة بحبل غير ما تعلَّقت به الأخرى؛ فلا بدَّ من التفرُّق، وهو معنى قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: الآية ١٥٣]

وإذا ثبت هذا تنزل عليه لفظ الحديث، واستقام معناه، والله أعلم.

المسألة الثانية: إن هذه الفرق إن كانت افترقت بسببٍ موقع في العداوةِ والبغضاءِ، فإمَّا أن يكون راجعًا إلى أمر هو معصية غير بدعة، ومثاله أن يقع بين أهل الإسلام افتراق بسبب دنياوي، كما يختلف مثلًا أهل قرية مع قرية أخرى بسبب تعدٍّ في مالٍ أو دم، حتى تقع بينهم العداوةُ، فيصيروا حِزبين، أو يختلفون في تقديمِ والٍ أو عزل والٍ أو غير ذلك فيفترَّقون، مثل هذا محتمل.

وقد يشعر به: من فارق الجماعةَ قيدَ شبرٍ فمات فميتته جاهلية.

وفي مثل هذا جاء في الحديث: **«إذَا بُويعَ لخَليفَتيْن فاقْتلُوا الآخر منهما»**.

وجاء في القرآن الكريم: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحُجرَات: الآية ٩] إلى آخر القصة.

وإمَّا أن يرجع إلى أمر هو بدعة؛ كما افترقت الخوارج من الأمَّة ببدعهم التي بنوا عليها في الفرقةِ، وكالمهدي المغربي الخارجِ عن الأمَّة نصرًا للحقِّ في زعمه، فابتدع أمورًا سياسيةً وغيرها خرج بها عن السنة؛ كما تقدمت الإشارة إليه قبل، وهذا هو الذي تشير إليه الآيات المتقدمة والأحاديث؛ لمطابقتها لمعنى الحديث.

وإما أن يراد المعنيان معًا.

فأما الأول؛ فلا أعلم قائلًا به -وإن كان ممكنًا في نفسه- إذ لم أر أحدًا خصَّ هذه الفرقة بما إذا افترقت الأمة بسبب أمر دنيوي لا بسبب البدعة، وليس ثَمَّ دليل يدل على التخصيص؛ لأنَّ قوله عليه الصلاة والسلام: **«مَنْ فَارَقَ الجماعةَ قيدَ شبرٍ...»** الحديث، لا يدل على الحصر، وكذلك: **«إذا بويعَ لخليفتين؛ فاقتلوا الآخرَ منهما»**.

وقد اختلف العلماء في المراد بالجماعة المذكورة في الحديث حسبما يأتي، فلم يكن منهم قائل بأن الفرقة المضادة للجماعة في فرقة المعاصي غير البدع على الخصوص.

وأما الثالث، وهو أن يراد المعنيان معًا؛ فذلك أيضًا ممكن، إذ الفرقة المنبَّه عليها قد تحصل بسبب أمر دنيوية، لا مدخل فيها للبدع، وإنما هي معاصٍ ومخالفات كسائر المعاصي.

وإلى هذا المعنى يرشد قول الطبري في تفسير الجماعة -حسبما يأتي بحول الله- ويعضده حديث الترمذي: «ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل . . .» إلى أن قال: «حتى إن كان منهم من أتى أمّه علانية لكان في أمتي من يصنع ذلك»، فجعل الغاية في اتباعهم ما هو معصية كما ترى.

وكذلك قوله في الحديث الآخر: «لتتبعن سنن من كان قبلكم. . .»، إلى قوله: «حتى لو دخلوا جحر ضبٍّ خرب، لاتبعتموهم»، فجعل الغاية ما ليس ببدعة.

وفي معجم البغوي عن جابر ﷺ أنَّ النبي ﷺ قال لكعب بن عُجْرةَ ﷺ: «أعاذك الله يا كعب بن عجرة من إمارة السُّفهاء»، قال: وما إمارة السفهاء؟ قال: «أمراءُ يكونون بعدي، لا يهتدون بهديي، ولا يستنُّون بسنَّتي؛ فمَن صَدَّقهم بكذبهم، وأعانهم على ظلمهم؛ فأولئك ليسوا مني ولست منهم، ولا يردون عليَّ الحوض. ومَن لم يصدقهم على كذبهم، ولم يعنهم على ظلمهم؛ فأولئك مني، وأنا منهم، وسيردون عليَّ الحوض. . .». الحديث.

وكل من لا يهتدي بهديه ولا يستنُّ بسنته، فإمَّا إلى بدعة أو معصية، فلا اختصاص بأحدهما.

غير أنَّ الأكثر في نقل أرباب الكلام وغيرهم أن الفرقة المذكورة إنَّما هي بسبب الابتداع في الشرع على الخصوص، وعلى ذلك حمل الحديث من تكلَّم عليه من العلماء، ولم يعدوا منها المفترقين بسبب المعاصي التي ليست ببدع، وعلى ذلك يقع التفريع إن شاء الله[1]

ثم ذكر الشاطبي في المسألة الخامسة ضابط الفرقة فقال: المسألة الخامسة: وذلك أن هذه الفرق إنما تصير فرقًا بخلافها للفرقةِ الناجيةِ في معنى كليٍّ في الدينِ وقاعدة من قواعد الشريعة، لا في جزئيٍّ من الجزئيات؛ إذ الجزئي والفرع الشاذ لا ينشأ عنه مخالفة يقع بسببه التفرُّق شيعًا.

وإنما ينشأ التفرق عند وقوع المخالفة في الأمور الكليَّة؛ لأنَّ الكليات تضمُّ من الجزئيات غير قليل، وشأنها في الغالب ألا تختص بمحل دون محل، ولا بباب دون باب.

واعتبر ذلك بمسألة التحسين العقلي؛ فإن المخالفة فيها أنشأت بين المخالفين خلافًا في فروع لا تنحصر، ما بين فروع عقائد وفروع أعمال.

ويجري مجرى القاعدةِ الكلِّيَّةِ كثرة الجزئيات، فإنَّ المبتدعَ إذا كَثَّر من إنشاء الفروع المخترعة عاد ذلك على كثير من الشريعة بالمعارضة، كما تصير القاعدة الكلية معارضة أيضًا.

وأما الجزئي؛ فبخلاف ذلك، بل يعدُّ وقوعَ ذلك من المبتدع له كالزلَّة والفلتة، وإن كانت زلة العالم مما يهدم الدين، حيث قال عمر بن الخطاب ﷺ: ثلاث يهدمن الدين: زلة العالم، وجدال

---

(١) الاعتصام (٢/ ١٩١ -١٩٤).

منافق بالقرآن، وأئمة مضلون، ولكن إذا قرب موقع الزلة لم يحصل بسببها تفرُّق في الغالب، ولا هدم للدين بخلاف الكلِّيات.

فأنت ترى موقع اتباع المتشابهات كيف هو في الدين إذا كان اتباعًا مخلًّا بالواضحات، وهي أم الكتاب، وكذلك عدم تفهم القرآن موقع في الإخلال بكليَّاته وجزئياته معًا.

وقد ثبت أيضًا للكفار بدع فرعيَّة، ولكنَّها في الضروريات وما دار بها كجعلهم لله مما ذرأ من الحرث والأنعام نصيبًا ولشركائهم نصيبًا، ثم فرَّعوا عليه أن ما كان لشركائهم فلا يصل إلى الله، وما كان لله وصل إلى شركائهم، وتحريمهم البحيرة والسائبة والوصيلة والحامي، وقتلهم أولادهم سفهًا بغير علم، وترك العدل في القصاص والميراث، والحيف في النكاح والطلاق، وأكل مال اليتيم على نوع من الحيل... إلى ما أشبه ذلك مما نبَّه عليه الشرع وذكره العلماء حتى صار التشريع ديدنًا لهم، وتغيير ملة إبراهيم عليه السلام سَهْلًا عليهم، فأنشأ ذلك أصلًا مضافًا إليهم، وقاعدة رضوا بها، وهي التشريع المطلق لا بالهوى.

ولذلك لما نبَّههم الله تعالى على إقامة الحُجَّة عليهم بقوله تعالى: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [الأنعام: الآية ١٤٣] ، قال فيها: ﴿نَبِّـُٔونِي بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الأنعام: الآية ١٤٣] ، فطالبهم بالعلم الذي شأنه ألا يشرع إلا حقًّا وهو علم الشريعة لا غيره، ثم قال تعالى: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَا﴾ [الأنعام: الآية ١٤٤] ، تنبيهًا لهم على أن هذا ليس مما شرعه في ملة إبراهيم، ثم قال: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: الآية ١٤٤]

فثبت أن هذه الفرق إنما افترقت بحسب أمور كلِّيَّة اختلفوا فيها، والله أعلم[١]

فمن هذا الكلام يمكننا وضع ضابط يُضبط به حدُّ الفرقة، وهو كل من خالف الفرقة الناجية -وهم أهل السنة والجماعة- في أحد أمرين:

الأول: في أصلٍ كليٍّ أو قاعدةٍ كليةٍ من قواعد الشريعة.

الثاني: في جزئياتٍ وفروعٍ كثيرةٍ تعود على الشريعة بالمعارضة.

فمن خالف في هذين الأمرين أو أحدهما فيعد خلافه حينئذٍ افتراقًا عن جماعة المسلمين، وتعد جماعتُه ومتبوعوه على إحداثه ذلك فرقةً، ولذلك تجدهم حينئذٍ يوالون ويعادون على ما ابتدعوه من أمورٍ فارقوا بها الأمة وجماعة المسلمين.

قال شيخ الإسلام: ومما ينبغي أيضًا أن يعرف أن الطوائف المنتسبة إلى متبوعين في أصول الدين والكلام على درجات، منهم من يكون قد خالف السنة في أصولٍ عظيمةٍ، ومنهم من يكون إنما خالف السنة في أمورٍ دقيقةٍ.

---

(١) الاعتصام (٢/ ٢٠٠- ٢٠٢).

ومن يكون قد رد على غيره من الطوائف الذين هم أبعد عن السنة منه؛ فيكون محمودًا فيما رده من الباطل وقاله من الحقِّ؛ لكن يكون قد جاوز العدلَ في ردِّه بحيث جحدَ بعضَ الحقِّ وقال بعضَ الباطلِ، فيكون قد ردَّ بدعةً كبيرةً ببدعةٍ أخفَّ منها، ورد -بالباطلِ- باطلًا بباطلٍ أخفَّ منه، وهذه حال أكثر أهل الكلام المنتسبين إلى السنة والجماعة.

ومثل هؤلاء إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولًا يفارقون به جماعة المسلمين، يوالون عليه ويعادون؛ كان من نوع الخطأ، والله سبحانه وتعالى يغفر للمؤمنين خطأهم في مثل ذلك.

ولهذا وقع في مثل هذا كثير من سلف الأمة وأئمتها لهم مقالات قالوها باجتهاد، وهي تخالف ما ثبت في الكتاب والسنة؛ بخلاف من والى موافقه وعادى مخالفه وفرق بين جماعة المسلمين، وكفر وفسق مخالفه دون موافقه في مسائل الآراء والاجتهادات؛ واستحل قتال مخالفه دون موافقه فهؤلاء من أهل التفرق والاختلافات[1].

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/٣٤٨، ٣٤٩).

المُقَدِّمَةُ السَّادِسَةُ
التَّسَلْسُلُ الزَّمَنِيُّ لِظُهُورِ الفِرَقِ

لا بدَّ من التفريقِ بين ظهورِ الفرقةِ كفكرةٍ، وبين ظهورِها كتكتلٍ جماعيٍّ له أفكاره ومبادئُه التي يتبناها ويعتنقها ويدافع عنها، بل ويقاتل من أجلِها أحيانًا.

فإن ظهور الأفكار في تاريخ المسلمين لا يمكن تعيين وقته على وجهِ الدقةِ والضبطِ تمامًا؛ لأنه في الحقيقة ما هو إلا ظاهرةٌ فكريةٌ لدى شخصٍ واحدٍ أو أكثر، إلا في القليلِ من الأفكارِ التي اقترنت بوقائعَ سُجِّلت، فسُجِّل معها هذا الفكر الناشئ الصغير، فحفظُ هذا الظهورِ كان نتيجةَ حفظِ الواقعةِ الحادثةِ من المعتنين بهذا الأمرِ، مثل واقعة ذي الخويصرة مع النبي ﷺ، فقد حفظتها لنا كتب السنة لتضمنها واقعة مع النبي ﷺ.

أما ظهورُ الفرقةِ ذاتِ التكتلِ الجماعيِّ والاعتناقِ العقديِّ والفكريِّ لمبادئها وأصولها؛ فهذا قد تمكَّن العلماءُ ومنهم علماءُ الفرقِ والمقالات من تسجيلِه ورصدِه؛ لأن هذا في الحقيقة هو الظهور الحقيقي للفرقة، وهو ما يمكننا الإحاطة به والتعرف من خلاله على تدرج ظهور الفرق.

ويعدد الشهرستاني بعض بذورِ الأفكارِ التي كانت في أول هذه الأمةِ والتي خرجت منها فرق، ويرجع كلَّ ذلك إلى الاعتراضِ والخروجِ على حكم رسول الله ﷺ وعن شريعته، فيقول: الشبهات التي وقعت في آخرِ الزمانِ هي بعينها تلك الشبهات التي وقعت في أول الزمان، كذلك يمكن أن نقرر في زمان كل نبي ودور صاحب كل ملة وشريعة: أن شبهاتِ أمتِه في آخرِ زمانِه ناشئةٌ من شبهات خصماءِ أول زمانِه من الكفار والملحدين، وأكثرها من المنافقين، وإن خفي علينا ذلك في الأمم السالفة لتمادي الزمان فلم يخف في هذه الأمة أن شبهاتِها نشأت كلها من شبهات منافقي زمن النبي عليه الصلاة والسلام، إذ لم يرضوا بحكمه فيما كان يأمر وينهى، وشرعوا فيما لا مسرح للفكر فيه ولا مسرى، وسألوا عما منعوا من الخوض فيه والسؤال عنه، وجادلوا بالباطل فيما لا يجوز الجدال فيه.

اعتبر حديث ذي الخويصرة التميمي إذ قال: اعدل يا محمد فإنك لم تعدلْ. حتى قال عليه الصلاة والسلام: «إن لم أعدل فمن يعدل؟!»، فعاد اللعين وقال: هذه قسمة ما أريد بها وجه الله تعالى.

وذلك خروج صريح على النبي عليه الصلاةُ والسلامُ، ولو صار من اعترض على الإمامِ الحقِّ خارجيًّا فمن اعترض على الرسولِ أحقُّ بأن يكون خارجيًّا، أوليس ذلك قولًا بتحسينِ العقلِ وتقبيحِهِ، وحكمًا بالهوى في مقابلةِ النصِّ، واستكبارًا على الأمرِ بقياسِ العقلِ؟ حتى قال عليه الصلاة والسلام: «سَيَخْرُجُ من ضِئضئِ هذا الرجل قومٌ يمرقون من الدينِ كما يمرقُ السَّهْمُ من الرميةِ...» الخبر بتمامه.

واعتبر حال طائفة أخرى من المنافقين يوم أحد إذ قالوا: هل لنا من الأمر من شيء، وقولهم: لو كان لنا من الأمر شيء ما قتلنا هاهنا، وقولهم: لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا، فهل ذلك إلا تصريح بالقدر؟

وقول طائفة من المشركين: لو شاء الله ما عبدنا من دونه من شيء، وقول طائفة: أنطعم من لو يشاء الله أطعمه، فهل هذا إلا تصريح بالجبر؟

واعتبر حال طائفة أخرى حيث جادلوا في ذات الله تفكرًا في جلاله، وتصرفًا في أفعاله، حتى منعهم وخوفهم بقوله تعالى: ﴿وَيُرْسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَآءُ وَهُمْ يُجَٰدِلُونَ فِى ٱللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ [الرّعد: الآية ١٣] ، فهذا ما كان في زمانه عليه الصلاة والسلام وهو على شوكتِهِ وقوتِهِ وصحةِ بدنِهِ، والمنافقون يخادعون فيظهرون الإسلامَ ويبطنون الكفرَ، وإنما يظهر نفاقهم بالاعتراض في كل وقتٍ على حركاتِهِ وسكناتِهِ، فصارت الاعتراضات كالبذورِ، وظهرت منها الشبهاتُ كالزروعِ[1]

وقال شيخ الإسلام: فكان مبدأُ البدعِ هو الطعن في السنةِ بالظنِّ والهوى، كما طعن إبليس في أمرِ ربِّه برأيه وهواه[2]

واعلم أن المصنِّفين في مقالات وتاريخ فرق المسلمين لم يتفقوا على ترتيبٍ معينٍ لهذه الفرقِ، فكان كلٌّ منهم يرتبه بحسب ما تراءى وبدا له.

قال شيخ الإسلام: الناس في ترتيبِ أهلِ الأهواءِ على أقسامٍ:

منهم من يرتبهم على زمانِ حدوثهم، فيبدأ بالخوارج.

ومنهم من يرتبهم بحسبِ خفَّةِ أمرِهِم وغلظِهِ، فيبدأ بالمرجئةِ، ويختم بالجهميةِ، كما فعله كثير من أصحاب أحمدَ ﷺ؛ كعبد الله ابنه، ونحوه، وكالخلالِ، وأبي عبدِ الله بن بطَّةَ، وأمثالهما، وكأبي الفرجِ المقدسيِّ.

وكلا الطائفتين تختم بالجهميةِ؛ لأنهم أغلظ البدعِ، وكالبخاري في صحيحه، فإنه بدأ بـ«كتاب الإيمان والرد على المرجئةِ»، وختمه بـ«كتاب التوحيدِ والرد على الزنادقةِ والجهميةِ».

ولما صنف الكُتَّابُ في الكلامِ صاروا يقدمون التوحيدَ والصفاتِ، فيكون الكلامُ أولًا مع الجهميةِ، وكذلك رتب أبو القاسم الطبري كتابه في أصول السنَّة، والبيهقي أفرد لكلٍّ صنف مصنفًا؛ فله مصنفٌ في الصفاتِ، ومصنفٌ في القدرِ، ومصنفٌ في شعب الإيمان، ومصنفٌ في دلائل النبوة، ومصنفٌ في البعث والنشور، وبسط هذه الأمور له موضع آخر[3]

---

(١) الملل والنحل (١/ ٢١، ٢٢)، فرق معاصرة (١/ ٥٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٠).

(٣) مجموع الفتاوى (١٣/ ٤٩).

ونحن قد اخترنا الترتيبَ الزمنيَّ لظهورِهم، فاعلم أن أول الفرقِ التي ظهرت وافترقت عن جماعةِ المسلمين هم الخوارجِ، وبإزائِهم الشيعة، ثم القدرية، والمرجئة، ثم المعتزلة، ثم الجهمية، وفيهم كان الجبرُ والتعطيلُ، وبإزائِهم الممثلة والمجسمة، ثم الصوفية، ثم تفرعت إلى فرقٍ وأسماء كثيرةٍ.

فظهور الخوارج، والشيعة، كان في آخرِ عصرِ الخلفاءِ الراشدين، في زمن أميرِ المؤمنين عليٍّ بنِ أبي طالبٍ ٣٥- ٤٠ هـ.

وظهور القدريةِ، والمرجئةِ، كان في آخرِ عصرِ الصحابةِ، في زمن إمارةِ عبدِ الله بن الزبيرِ ٦٤- ٧٣ هـ.

وفي أوائل المائة الثانية كان ظهور: المعتزلة، والجهمية، والمجسمة والممثلة، والصوفية، وكان هذا في آواخرِ عصرِ التابعين، في الربعِ الأولِ من المائة الثانية.

ولندع المجال لشيخ الإسلام ابن تيمية ليجلّي لنا التدرجَ الزمنيَّ لظهورِ الفرقِ في تاريخِ المسلمين.

قال شيخ الإسلام: ولهذا كان أول من فارق جماعةَ المسلمين من أهلِ البدعِ «الخوارج» المارقون، وقد صح الحديث في الخوارجِ عن النبي ﷺ من عشرة أوجه، خرَّجَها مسلمٌ في صحيحِه، وخرَّج البخاري منها غير وجه[(١)]

وقال: أول البدع ظهورًا في الإسلام، وأظهرها ذمًّا في السنَّة والآثار بدعة الحروريَّة المارقة[(٢)]

وقال: وأول بدعة حدثت في الإسلام بدعة الخوارجِ والشيعةِ، حدثتا في أثناء خلافةِ أميرِ المؤمنين عليٍّ بنِ أبي طالبٍ، فعاقب الطائفتين، أما الخوارج فقاتلوه فقتلهم، وأما الشيعة فحرَّق غاليتَهم بالنار، وطلب قتل عبد الله بن سبأ فهرب منه، وأمر بجلد من يفضِّله على أبي بكر وعمر[(٣)]

وقال: أول التفرُّق والابتداع في الإسلام بعد مقتل عثمان وافتراق المسلمين؛ فلما اتَّفق علي ومعاوية على التحكيم أنكرت الخوارج. . .، وبإزائهم الشيعة. . .

إلى أن قال: ثم حدث في آخر عصر الصحابة القدرية[(٤)]

وقال: فإن البدعَ إنما يظهر منها أولًا فأولًا الأخف فلأخف، كما حدث في آخرِ عصرِ الخلفاءِ الراشدين بدعة الخوارجِ والشيعةِ، ثم في آخرِ عصرِ الصحابةِ بدعة المرجئةِ والقدريةِ، ثم في آخرِ عصرِ التابعين بدعة الجهميةِ معطلةِ الصفاتِ، وأما هؤلاءِ المباحيةُ المسقطون للأمرِ والنهي محتجين

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/٣٤٩).

(٢) مجموع الفتاوى (١٩/ ٧١، ٧٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/٢٧٩).

(٤) مجموع الفتاوى (١٣/٢٠٨- ٢١١).

على ذلك بالقدرِ فهم شرٌّ من جميعِ هذه الطوائفِ، وإنما حدثوا بعد هؤلاءِ كلِّهم[(١)]

وقال: ولهذا لم تحدث في خلافة عثمان بدعة ظاهرة، فلما قُتِلَ وتفرَّق الناسُ حدثت بدعتان متقابلتان: بدعة الخوارجِ المكفرين لعليٍّ، وبدعةُ الرافضةِ المدَّعين لإمامتِه وعصمتِه، أو نبوته، أو إلهيته.

ثم لما كان في آخر عصر الصحابة، في إمارة ابن الزبير وعبدالملك، حدثت بدعة المرجئة والقدرية.

ثم لما كان في أول عصر التابعين في أواخر الخلافة الأموية حدثت بدعة الجهمية المعطِّلة، والمشبِّهة الممثلة. ولم يكن على عهدِ الصحابةِ شيءٌ من ذلك[(٢)]

وقال: وكان ظهورُ البدعِ بحسب البعدِ عن الدارِ النبويَّةِ، فلما حدثت الفرقةُ بعد مقتل عثمانَ ظهرت بدعة الحروريَّةِ، وتقدم بعقوبتها الشيعة من الأصناف الثلاثة...

ثم في أواخر عصرِ الصحابةِ حديث القدرية في آخر عصرِ ابن عمر، وابن عباس، وجابر، وأمثالهم من الصحابة.

وحدثت المرجئة قريبًا من ذلك.

وأما الجهمية فإنما حدثوا في أواخرِ عصرِ التابعين، بعد موت عمر بن عبد العزيز، وقد روي أنه أنذر بهم، وكان ظهور جهم بخرسان في خلافةِ هشامِ بن عبد الملك، وقد قتل المسلمون شيخَهم الجعدَ بن درهم قبل ذلك، ضَحَّى به خالدُ بنِ عبدِ الله القسري، ...، وقد روي أن ذلك بلغ الحسنَ البصريَّ وأمثاله من التابعين فشكروا ذلك.

وأما المدينةُ النبويَّةُ فكانت سليمة من ظهور هذه البدعِ، وإن كان بها من هو مضمرٌ لذلك، فكان عندهم مهانًا مذمومًا، إذ كان بها قوم من القدرية وغيرهم، ولكن كانوا مذمومين مقهورين، بخلاف التشيع والإرجاء بالكوفة، والاعتزال وبدع النُّسَّاك بالبصرة، والنصب بالشام، فإنه كان ظاهرًا[(٣)]

وقال: كان الناسُ في قديمِ الزمانِ قد اختلفوا في الفاسقِ المليِّ، وهو أول اختلافٍ حدث في الملةِ، هل هو كافرٌ أو مؤمنٌ؟ فقالت الخوارج: إنه كافرٌ، وقالت الجماعة: إنه مؤمنٌ، وقالت طائفة: نقول هو فاسقٌ، لا مؤمنٌ ولا كافرٌ، ننزله منزلةً بين المنزلتين، وخلدوه في النار، واعتزلوا حلقةَ الحسنِ البصريِّ وأصحابه -رحمه الله تعالى- فسموا معتزلة[(٤)]

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٥٨).

(٢) منهاج السنة (٦/ ٢٣١).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٣٠١، ٣٠٢)، درء تعارض العقل والنقل (٣/ ٢٤).

(٤) مجموع الفتاوى (٣/ ١٨٢، ١٨٣)، (٢٢/ ١٣٠)، (٧/ ٤٧٩).

وقال: وهاتان الطائفتان الخوارجُ والشيعةُ حدثوا بعد مقتلِ عثمانَ، وكان المسلمون في خلافة أبي بكرٍ وعمرَ وصدرًا من خلافة عثمانَ في السَّنَةِ الأولى من ولايته متفقين لا تنازع بينهم، ثم حدث في أواخرِ خلافةِ عثمانَ أمورٌ أوجبت نوعًا من التفرقِ، وقام قوم من أهل الفتنة والظلم فقتلوا عثمانَ، فتفرق المسلمون بعد مقتلِ عثمانَ، ولما اقتتل المسلمون بـ«صِفِّين» واتفقوا على تحكيم حكمَين خرجت الخوارج على أمير المؤمنين عليٍّ بنِ أبي طالبٍ وفارقوه، وفارقوا جماعةَ المسلمين...

إلى أن قال: وحدث في أيامه الشيعة لكن كانوا مختفين بقولِهم، لا يظهرونه لعليٍّ وشيعته؛

إلى أن قال: ثم في آخر عصر الصحابة حدثت القدرية...

إلى أن قال: وقابلهم الخائضون في القدر من المجبرةِ، مثل الجهمِ بن صفوان وأمثاله... وكان جهم مع ذلك ينفي الأسماءَ والصفاتِ...

إلى أن ذكر عمرو بن عبيد وأصحابه، فقال: واعتزلوا حلقة أصحابِ الحسنِ البصري، مثل قتادة وأيوب السختياني وأمثالهما.

فسموا معتزلة من ذلك الوقت بعد موت الحسن، وقيل: إن قتادة كان يقول: أولئك المعتزلة..

إلى أن قال: وحدثت المرجئة وكان أكثرهم من أهل الكوفة...[1]

وقال: الخوارجُ الحروريةُ كانوا أول أهل الأهواء خروجًا عن السنة والجماعة؛ مع وجود بقية الخلفاء الراشدين، وبقايا المهاجرين والأنصار، ...، ولكن لم يجتمعوا وتصير لهم قوة إلا في خلافة أمير المؤمنين عليٍّ ﷺ.

ثم ظهر في زمن عليٍّ التكلم بالرفض؛ لكن لم يجتمعوا ويصير لهم قوة إلا بعد مقتل الحسين ﷺ، بل لم يظهر اسم الرفضِ إلا حين خروج زيدِ بن علي بن الحسين بعد المائة الأولى، لمَّا أظهر الترحم على أبي بكر وعمر ﷺ رفضته الرافضة، فسموا رافضة، واعتقدوا أن أبا جعفر هو الإمام المعصوم، واتبعه آخرون فسموا «زيدية» نسبة إليه.

ثم في أواخر عصر الصحابة نبغ التكلم ببدعة القدرية والمرجئة، فردها بقايا الصحابة كابنِ عمرَ، وابنِ عباسٍ، وجابرِ بنِ عبدِ الله، وأبي سعيدٍ، وواثلةَ بن الأسقع، وغيرهم، ولم يصر لهم سلطان واجتماع حتى كثرت المعتزلةُ والمرجئةُ بعد ذلك.

ثم في أواخر عصر التابعين ظهر التكلم ببدعة الجهمية نفاة الصفاتِ، ولم يكن لهم اجتماع وسلطان إلا بعد المائةِ الثانيةِ في إمارة أبي العباسِ الملقبِ بالمأمونِ؛ فإنه أظهر التجهمَ، وامتحن الناسَ عليه، وعرَّب كتبَ الأعاجمِ: من الرومِ، واليونانيين، وغيرهم. وفي زمنه ظهرت

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٢- ٣٨).

«الخرمية» وهم زنادقة منافقون يظهرون الإسلامَ، وتفرعوا بعد ذلك إلى القرامطةِ، والباطنيةِ، والإسماعيليةِ، وأكثرُ هؤلاء ينتحلون الرفضَ في الظاهرِ.

وصارت الرافضةُ الإماميةُ في زمن بني بويه بعد المائةِ الثالثةِ فيهم عامة هذه الأهواء المضلة: فيهم الخروج، والرفض، والقدر، والتجهم[١]

وقال: وكان المسلمون على ما بعث الله به رسوله من الهدى ودين الحق، الموافق لصحيح المنقول وصريح المعقول، فلما قتل عثمان بن عفان ﷺ ووقعت الفتنة فاقتتل المسلمون بصفين، مرقت المارقة التي قال فيها النبي ﷺ: «تمرقُ مارقةٌ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ من المسلمين، يقتلهم أولى الطائفتين بالحقِّ»، وكان مروقها لما حُكِّم الحكمان، وافترق الناس على غير اتفاق.

وحدثت أيضًا بدعة التشيع

فهاتان البدعتان بدعة الخوارج والشيعة حدثتا في ذلك الوقت لما وقعت الفتنة، ثم إنه في أواخر عصر الصحابة حدثت بدعة القدريةِ والمرجئةِ، فأنكر ذلك الصحابة والتابعون؛ كعبدِ الله بن عمرَ، وعبدِ الله بن عباسٍ، وجابرِ بن عبدِ الله، وواثلةَ بن الأسقع.

ثم إنه في أواخر عصر التابعين -من أوائل المائة الثانية- حدثت بدعة الجهمية منكرة الصفات، وكان أول من أظهر ذلك الجعد بن درهم، فطلبه خالدُ بن عبدِ الله القسري، فَضَحَّى به بواسط،

ثم ظهر بهذا المذهب الجهم بن صفوان، ودخلت فيه بعد ذلك المعتزلة. . .

ثم حدث بعد هذا في الإسلام الملاحدة من المتفلسفة وغيرهم، حدثوا وانتشروا بعد انقراض العصور المفضلة وصار كل زمان ومكان يضعف فيه نور الإسلام يظهرون فيه، وكان من أسباب ظهورهم أنهم ظنوا أن دين الإسلام ليس إلا ما يقوله أولئك المبتدعون، ورأوا ذلك فسادًا في العقل، فرأوا دين الإسلام المعروف فاسدًا في العقل، فكان غلاتهم طاعنين في دين الإسلام بالكلية -باليد واللسان- كالخُرَّمِيَّة أتباع بابك الخُرَّمِي، وقرامطة البحرين أتباع أبي سعيد الجَنَّابِي، وغيرهم[٢]

وقال: حدث في آخرِ خلافةِ عليٍّ بدعتا الخوارجِ والرافضةِ؛ إذ هي متعلقة بالإمامةِ والخلافةِ، وتوابع ذلك من الأعمالِ والأحكامِ الشرعيةِ.

وكان ملك معاوية ملكًا ورحمةً، فلما ذهب معاوية -رحمة الله عليه- وجاءت إمارة يزيد وجرت فيها فتنة قتل «الحسين» بالعراق، وفتنة أهل «الحرة» بالمدنية، وحصروا مكة لما قام عبد الله بن الزبير.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٤٨٩- ٤٩١).

(٢) منهاج السنة النبوية (١/ ٣٠٦- ٣١٦).

ثم مات يزيد وتفرقت الأمة: ابن الزبير بالحجاز، وبنو الحكم بالشام، ووثب المختار بن أبي عبيد وغيره بالعراق، وذلك في أواخر عصر الصحابة، وقد بقي فيهم مثل: عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، وأبو سعيد الخدري، وغيرهم -حدثت «بدعة القدريةِ والمرجئةِ»، فردها بقايا الصحابة كابن عباس، وابن عمر، وجابر، وواثلة بن الأسقع، وغيرهم -رضي الله عنهم- مع ما كانوا يردونه هم وغيرهم من بدعة الخوارجِ والراوفضِ.

وعامة ما كانت القدرية إذ ذاك يتكلمون فيه: أعمال العباد، كما يتكلم فيها المرجئة، فصار كلامهم في الطاعة والمعصية، والمؤمن والفاسق ونحو ذلك من مسائل «الأسماء والأحكام»، و«الوعد» و«الوعيد»، ولم يتكلموا بعد في ربهم ولا في صفاته إلا [في] أواخر عصر صغار التابعين، من حين أواخر «الدولة الأموية» حين شرع «القرن الثالث» -تابعو التابعين- ينقرض أكثرهم، فإن الاعتبار في القرون الثلاثة بجمهور أهل القرن، وهم وسطه، وجمهور الصحابة انقرضوا بانقراض خلافة الخلفاء الأربعة، حتى إنه لم يكن بقي من أهل بدر إلا نفر قليل، وجمهور التابعين بإحسان انقرضوا في أواخر عصر أصاغر الصحابة في إمارة ابن الزبير وعبد الملك، وجمهور تابعي التابعين انقرضوا في أواخر الدولة الأموية؛ وأوائل الدولة العباسية، وصار في ولاة الأمور كثيرٌ من الأعاجم، وخرج كثير من الأمر عن ولاية العرب، وعربت بعض الكتب العجمية من كتب الفرس والهند والروم، وظهر ما قاله النبي ﷺ: «ثم يفشو الكذب حتى يشهد الرجل ولا يستشهد، ويحلف ولا يستحلف» -حدث ثلاثة أشياء.

«الرأي»، و«الكلام» و«التصوف».

وحدث «التجهم» وهو: نفي الصفات، وبإزائه «التمثيل».

فكان جمهور الرأي من الكوفة؛ إذ هو غالب على أهلها، مع ما كان فيهم من التشيع الفاحش، وكثرة الكذب في الرواية، مع أن في خيار أهلها من العلم والصدق والسنة والفقه والعبادة أمرٌ عظيمٌ، لكن الغرض أن فيها نشأ: كثرةُ الكذب في الرواية، وكثرة الآراء في الفقه والتشيع في الأصول، وكان جمهور الكلام والتصوف في البصرة.

فإنه بعد موت الحسن وابن سيرين بقليل ظهر عمرو بن عبيد، وواصل بن عطاء، ومن اتبعهما من أهل الكلام والاعتزال.

وظهر أحمد بن عطاء الهجيمي الذي صحب عبد الواحد بن زيد، وعبد الواحد صحب الحسن البصري ومن اتبعه من المتصوفة وبنى دويرة للصوفية؛ هي أول ما بني في الإسلام، وكان عبد الرحمن بن مهدي وغيره يسمونهم «الفقرية»، وكانوا يجتمعون في دويرة لهم.

وصار لهؤلاء من الكلام المحدث طريق يتدينون به، مع تمسكهم بغالب الدين.

ولهؤلاء من التعبد المحدَث طريق يتمسكون به، مع تمسكهم بغالب التعبد المشروع، وصار لهؤلاء حال من السماع والصوت حتى إن أحدهم يموت أو يغشى عليه.

ولهؤلاء حال في الكلام والحروف حتى خرجوا به إلى تفكير أوقعهم في تحير.

وهؤلاء أصل أمرهم «الكلام».

وهؤلاء أصل أمرهم «الإرادة».

وهؤلاء يقصدون «بالكلام» التوحيد، ويسمون نفوسهم: الموحدين.

وهؤلاء يقصدون «بالإرادة» التوحيد، ويسمون نفوسهم: أهل التوحيد والتجريد[1].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/٣٥٦- ٣٦٠).

المُقدِّمةُ السَّابِعَةُ

دِرَاسَةُ الفِرَقِ

الدارسون والمصنِّفون في موضوعِ فرقِ المسلمين إمَّا أن يغلب عليهم الدراسة من الناحيةِ التاريخيةِ باعتبار أن هذه الفرقَ تمثل من تاريخ المسلمين شيئًا ما، وهذا مثل صنيع أصحاب كتب التاريخ؛ كالطبري، وابن كثير، والذهبي، وغيرهم من القدماء في تواريخهم وكثير من المعاصرين.

وإما أن يغلب عليهم الدراسة من الناحيةِ الفكريةِ لهذه الفرقِ على سبيلِ النقلِ والحكايةِ كغالب كتبِ المقالاتِ، أو مع النقدِ والتقويمِ كبعض كتبِ المقالاتِ وكتب شيخ الإسلام ابن تيمية.

ونحن في دراستنا هذه سوف نعتمد الطريقةَ الأخيرةَ، فجُلُّ اهتمامِنَا في هذه الدراسةِ هو رصدُ أفكارِ ومقالاتِ الفرقِ التي افترقت بها عن المسلمين، ثم نقدها وبيان بطلانِها بما أتيح من كلامِ العلماءِ، مع إعطاءِ نبذةٍ موجزةٍ عن تاريخِ الفرقِ وتفرقِها.

واتِّبَاعُ هذه الطريقةِ هي ما نرمي إليه كبدايةٍ لمشروعِ التواصلِ الفكريِّ في أجيالِ المسلمين، فَمَا بدأه الأولُ يكمله الآخرُ، فأصحاب الأفكارِ المعاصرةِ يستمدون أفكارَهم وأصولَهم من أصولِ هذه الفرقِ تمامًا، أو مع تطويرٍ وتمديدٍ لها بطريقةٍ ما، فهم وارثوهم، فلكلٍّ قومٍ وارثٌ، ونحن كي نصلَ للتصورِ الصحيحِ والتقييمِ المرتضى لهذه الأفكارِ نعود إلى أصولِها.

وما أحدثه أصحابُ الفرقِ لن نجدَ لبيانِ بطلانِه ونقدِهِ خيرًا من بيانِ ونقدِ سلفِنا الصالحِ له، ولما كان كلامُ السلفِ عزيزَ المنالِ، بليغَ المقالِ، فاخترنا ذكرَ كلامٍ من خبر علمَهم ووقف على أغوارِه وأحاط به، وأحاط معرفةً باختلافِ الناسِ، وبالفرقِ وبدعِهم، وأصلِ هذه البدعِ، وأولِ من قال بها، وسببِ ابتداعِها، وهو شَيْخُ الإسلامِ ابن تيمية رحمه الله تعالى، وذلك أيضًا كي تتضحَ الحجةُ ولا يطول الكلامُ والبحثُ العلميُّ على القارئِ لهذه الدراسةِ.

وهذا كلُّه كي يكونَ حِصْنًا للمسلمِ المعاصرِ من الأفكارِ والمقالاتِ الحديثةِ.

وَتَنَاوُلُنَا لدراسةِ الفرقِ بأن نبدأ بدراسةِ التعريفاتِ التي ذكرها العلماءُ للفرقةِ، وبيان الراجحِ منها والحجج على ذلك.

ثم نُتْبِعها بذكرِ أسماءِ الفرقةِ وأسباب هذه التسميات؛ لأنَّه غالبًا يكون للفرقةِ أكثر من اسمٍ تُعْرَفُ به.

ثم نتكلم عن نشأةِ الفرقةِ، مع محاولةِ الوصولِ إلى معرفةِ النشأةِ الصحيحةِ لها، وتطوُّرِها الفكريِّ على أيدي زعمائِها.

ثم نذكر الفرقَ التي افترقتْ عن هذه الفرقةِ، فإن سِمَةَ الفرقِ هي التفرقُ المتكررُ والاختلافُ الكثيرُ.

وهذا كلُّه يكون بصورةٍ موجزةٍ غيرِ مطولةٍ.

ثم نذكر بعد ذلك مقالاتِ هذه الفرقةِ التي تميَّزوا وافترقوا بها عن الأمةِ، وفي هذا الفصلِ نبسط الكلامَ شيئًا ما.

فنذكر مقالةَ الفرقةِ التي كانت سببًا في افتراقها عن جماعة المسلمين.

ثم نُتبِعها بذكرِ أقوالِ العلماءِ التي تثبت أن هذه المقالةَ مقالتُهم.

ثم نذكر نقضَ هذه المقالةِ وبيانَ بطلانِها من كلامِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ بما يؤدي الغرض والمطلوب.

ثم نأتي على باقي مقالاتِها الأخرى بنفسِ الطريقةِ السابقةِ.

ثم نذكر بعد ذلك مقالاتِ الفرقِ الفرعية التي افترقت عن هذه الفرقةِ، وكانت سببًا في افتراقِها عنها، ثم باقي مقالاتِها، بنفسِ الطريقةِ السابقةِ إن وُجِدَ داعٍ لذلك، ولنْ نبسطَ القولَ في هذا الفصلِ حتى لا يطولَ الكلامُ على القارئِ، ولعل لها ولغيرِها من الأفكارِ والمقالاتِ الحديثةِ المتطوِّرةِ عنها حتى العصور المتأخرة مجالًا آخر إن شاء الله ربُّ العالمين.

تنبيهات:

التنبيهُ الأولُ: إن الذي اتضح لي أن أصول فرق المسلمين التي ظهرت في القرنين الأولين ثمانيةٌ، كما اتضح ذلك من المقدمة السابقة، ثم تطورت بعد ذلك على مرِّ الزمانِ، وهذه الفرق هي: الخوارج، والشيعة، والمرجئة، والقدرية، والجبرية، والمعطلة، والمجسمة، والصوفية، وتحت كل نوع من هذه الأنواع ظهرت فرق كثيرة جدًّا أغلبها منسوب إلى رجالها.

قال شيخ الإسلام: إن الطائفة إنما تتميز باسم رجالها أو بنعت أحوالها:

فالأول: كما يقال: النجدات، والأزارقة، والجهمية، والنجارية، والضرارية، ونحو ذلك.

والثاني: كما يقال: الرافضة، والشيعة، والقدرية، والمرجئة، والخوارج، ونحو ذلك[1]

وقال: والطائفة تضاف تارة إلى الرجل الذي هو رأس مقالتها، كما يقال: الجهمية، والإباضية، والأزارقة، والكلابية، والأشعرية، والكرامية، ويقال في أئمة المذاهب: مالكية، وحنفية، وشافعية، وحنبلية، وتارة تضاف إلى قولها وعملها، كما يقال: الروافض، والخوارج، والقدرية، والمعتزلة، ونحو ذلك[2]

التنبيه الثاني: لا بد من التفريق بين الأصول الأم للفرقة التي ابتدعتها وفارقت بها أهل الإسلام، أو أهل السنة، والتي ينبني عليها مسائل فرعية كثيرة مبتدعة أيضًا، وبين أصولها

---

١) منهاج السنة النبوية (٢/٥١٨- ٥٢٠).

٢) مجموع الفتاوى (١٢/١٧٦، ١٧٧).

الأخرى التي انبنت على الأصول الأم أو استحدثوها من عندهم أو استقوها من فرق أخرى لتداخل أفكار الفرق.

فالتركيز يكون على النوع الأول ببيانه وبيان شبهته، وبيان بطلانه وأوجه نقضه، ودمغه بالحجة والبرهان، أما النوع الثاني فيكون ذكره ونقضه بنوع من الإيجاز، أو الإحالة في نقضه إلى مكانه الأصلي الذي خرج منه.

ولم يكن اعتمادنا في نقض مقالات الفرق على كتب المقالات المعروفة فإنها كما قال عنها شيخ الإسلام: الكتب المصنفة في مقالات الطوائف التي صنفها هؤلاء ليس فيها ما جاء به الرسول وما دلَّ عليه القرآن، لا في المقالات المجردة، ولا في المقالات التي يذكر فيها الأدلة، فإن جميع هؤلاء دخلوا في الكلام المذموم الذي عابه السلف وذموه[١].

وقال: ثم إن غالب كتب أهل الكلام والناقلين للمقالات، ينقلون في أصول الملل والنحل من المقالات ما يطول وصفه، ونفس ما بعث الله به رسوله، وما يقوله أصحابه والتابعون لهم في ذلك الأصل، الذي حكوا فيه أقوال الناس، لا ينقلونه، لا تعمدًا منهم لتركه، بل لأنهم لم يعرفوه، بل ولا سمعوه؛ لقلة خبرتهم بنصوص الرسول وأصحابه والتابعين[٢].

التَّنبيه الثالث: لا بدَّ من التفريقِ بين أقوالِ الفرقةِ الأم، وبين أقوالِ الفرقِ المتفرِّعة عنْها، وبين أقوالِ أفرادِ الأشخاصِ البارزين فيها، والذين قد انفردوا بأقوال واشتهرت عنهم، وذلك لعدم الخطأ في نسبة الأقوال إلى أصحابها، والأولوية في الذكر والتركيز سوف تكون بحسب هذا الترتيب.

التنبيه الرابع: الغرض هو رصد واستقصاء أقوال هذه الفرق بقدر المستطاع، مع بيان أوجه بطلانها، وذلك من خلال كتب المقالات والفرق، والعهدة في النقل على هذه المصادر، والظن فيهم خيرًا، أنهم قد صدقوا في النقل بدون افتراء أو تهوين، واعتمادي على هذه المصادر لغياب المصادر العلمية التي كتبها أصحاب هذه الفرق بأنفسهم في الغالب، أو لعدم وجود مصادر لهم أصلًا، أو لتعثر وقُوفِي عليها.

قال شيخ الإسلام: ومن أرادَ أن ينقلَ مقالةً عن طائفةٍ فليسمِّ القائلَ والناقلَ[٣].

وقال: المصنفون في المقالات ينقلون كثيرًا من المقالات من كتب المعتزلة كما نقل الأشعري وغيره ما نقله في المقالات من كتب المعتزلة، فإنهم من أكثر الطوائف وأولها تصنيفًا في هذا الباب، ولهذا توجد المقالات منقولة بعباراتهم[٤].

---

(١) النبوات ص(١٥٩).

(٢) منهاج السنة النبوية (٦/ ٣٠٣).

(٣) منهاج السنة النبوية (٢/ ٥١٨).

(٤) مجموع الفتاوى (٨/ ١١٥)، (١٣/ ٩٩).

وقال: وأقوال الخوارج إنما عرفناها من نقل الناس عنهم، لم نقف لهم على كتابٍ مصنفٍ، كما وقفنا على كتب: المعتزلة، والرافضة، والزيدية، والكرامية، والأشعرية، والسالمية، وأهل المذاهب الأربعة، والظاهرية، ومذاهب أهل الحديث، والفلاسفة، والصوفية، ونحو هؤلاء[1]

وقال الشهرستاني: وشرطي على نفسي أن أورد مذهب كل فرقة على ما وجدته في كتبهم، من غيرِ تعصبٍ لهم، ولا كسرٍ عليهم[2]

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/٤٩).
(٢) الملل والنحل (١/١٦).

البَابُ الأَوَّلُ

الخَوَارِجُ

وهو يحتوي على ستة فصول:

الفصل الأول: تَعْرِيفُ الخَوَارِجِ.

الفصل الثاني: أَسْمَاءُ الخَوَارِجِ، وَسَبَبُ هذه التسميةِ.

الفصل الثالث: نَشْأَةُ الخَوَارِجِ.

الفصل الرابع: فِرَقُ الخَوَارِجِ.

الفصل الخامس: مَقَالَاتُ الخَوَارِجِ.

الفصل السادس: مَقَالَاتُ فِرَقِ الخَوَارِجِ.

الفصل الأول

تَعْرِيفُ الخَوَارِجِ

ذكر العلماء عدةَ تعريفاتٍ للخوارجِ، من هذه التعريفاتِ:

١- الخوارج: هم الذين خرجوا على علي بن أبي طالب.

وهذا تعريف أبي الحسن الأشعري[١]، والسكسكي[٢].

٢- الخوارج: هم كل مَن خَرَجَ عن الإمامِ الحقِّ الذي اتَّفَقَتِ الجماعةُ عليه يسمى خارجيًّا، سواء كان الخروجُ في أيام الصحابةِ على الأئمةِ الراشدين، أو كان بعدهم على التابعين بإحسان، والأئمة في كل زمان. وهذا تعريف الشهرستاني[٣].

٣- الخوارج: هم الذين يأخذون العُشْرَ من غير إذن سلطان. وهذا تعريف الجرجاني[٤].

مناقشة التعريفات:

لا بد من معرفة أن خروج الخوارج على عليٍّ بن أبي طالب ﷺ لم يكن في حقيقته خروج عن طاعة إمام من أئمة المسلمين الذين انعقدت له الإمامة، إنما هو خروج على الشريعة والأمة بتكفيرها واستحلال دماء المسلمين وأموالهم. وهذا مما يترجَّح به التعريف الأول.

فلا بد من التفريق بين: من خرج عن طاعةِ إمامٍ معينٍ، وهؤلاء هم البغاة، وقتالهم قتال أهل البغي يراعى فيه شروطه وضوابطه، وهؤلاء خروجهم وقتالهم على الدنيا.

وبين من خرج على الشريعة والسنة والأمة وتكفير المسلمين واستحلال دمائهم وأموالهم، وهؤلاء هم الخوارج، وقتالهم قتال الخارجين عن الشريعة يراعى فيه شروطه وضوابطه، وهؤلاء خروجهم وقتالهم على الدين.

وقد جاء هذا التفريق في حديث رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال: قال رسول ﷺ: «من خَرَجَ من الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الجَمَاعَةَ ثم مَاتَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، وَمَنْ قُتِلَ تَحْتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ يَغْضَبُ للعصبية، وَيُقَاتِلُ للعصبية فَلَيْسَ مِنِّي، وَمَنْ خَرَجَ من أُمَّتِي على أُمَّتِي يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا لَا يَتَحَاشَ من مُؤْمِنِهَا ولا يَفِي لِذِي عَهْدِهَا فَلَيْسَ مِنِّي»[٥].

---

(١) مقالات الإسلاميين (١٢٧، ١٢٨).

(٢) البرهان ص(١٧).

(٣) الملل والنحل (١/ ١١٥).

(٤) التعريفات ص(١٣٧).

(٥) صحيح مسلم (١٨٤٨).

قال شيخ الإسلام: فقد ذكر ﷺ البغاة الخارجين عن طاعة السلطان، وعن جماعة المسلمين، وذكر أن أحدهم إذا مات مات ميتةً جاهليةً؛ فإن أهل الجاهليةِ لم يكونوا يجعلون عليهم أئمة؛ بل كلٌّ طائفة تغالب الأخرى، ثم ذكر قتال أهل العصبية، كالَّذين يقاتلون على الأنساب مثل قيس ويمن، وذكر أن من قتل تحت هذه الرايات فليس من أمته، ثم ذكر قتال العداة الصائلين والخوارج ونحوهم، وذكر أن من فعل هذا فليس منه[1].

وقال: وبالجملة العادة المعروفة أن الخروج على ولاة الأمور يكون لطلب ما في أيديهم من المال والإمارة، وهذا قتال على الدنيا.

ولهذا قال أبو برزة الأسلمي عن فتنة ابن الزبير، وفتنة القراء مع الحجاج، وفتنة مروان بالشام: هؤلاء وهؤلاء وهؤلاء إنما يقاتلون على الدنيا.

وأما أهل البدع كالخوارج فهم يريدون إفساد دين الناس، فَقِتَالُهم قِتَالٌ على الدين.

والمقصود بقتالهم أن تكون كلمة الله هي العليا، ويكون الدين كله لله، فلهذا أمر النبي ﷺ بهذا، ونهى عن ذلك.

ولهذا كان قتال عليٍّ رضي الله عنه للخوارج ثابتًا بالنصوص الصريحة، وبإجماع الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وسائر علماء المسلمين، وأما قتال الجمل وصفين فكان قتال فتنة، كرهه فضلاء الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر العلماء، كما دلت عليه النصوص حتى الذين حضروه كانوا كارهين له، فكان كارهه في الأمة أكثر وأفضل من حامده[2]

وقال: وهذا هو الأصل الثابت بكتاب الله وسنة رسوله، وهو الفرق بين القتال لمن خرج عن الشريعة والسنة، فهذا الذي أمر به النبي ﷺ.

وأما القتال لمن لم يخرج إلا عن طاعة إمام معين فليس في النصوص أمر بذلك[3]

وقال في الاختيارات: وجمهور العلماءِ يفرِّقون بين الخوارجِ والبغاةِ المتأولين وهو المعروفُ عن الصحابةِ[4]

من هذا يتضح أن التعريفَ الراجحَ للخوارجِ هو ما ذكره الأشعريُّ والسكسكيُّ، أنهم الذين خرجوا على عليِّ بن أبي طالبٍ ومِن ثَمَّ كان خروجًا على الشريعةِ والأمةِ بتكفيرها واستحلالِ دماءِ المسلمين وأموالِهم بنصِّ حديثِ رسولِ الله ﷺ فيهم، أما ما ذكره الشهرستانيُّ والجرجانيُّ فهو في حقِّ البغاةِ الذين يخرجون عن طاعةِ إمامٍ انعقدت له الإمامةُ، والله أعلم.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٤٨٧).

(٢) منهاج السنة النبوية (٥/ ١٥٢، ١٥٣)، مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥١٥، ٥١٦).

(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٥١).

(٤) الفتاوى الكبرى (٤/ ٤٣٧).

الفصل الثاني

أَسْمَاءُ الخَوَارِجِ وَسَبَبُ هذه التَّسْمِيَةِ

للخوارج أسماءٌ متعددةٌ، ومن هذه الأسماءِ:

١- الخوارج: وهو أشهرُ أسمائِهم، وسببُ تسميتِهم بذلك أنهم خارجون عن الدين، أو عن الجماعة، أو على عليٍّ رضي الله عنه.

والخوارجُ لا يقبلون هذه التسميةَ بهذا الاعتبارِ، ويقبلونها على أساس أنها مأخوذة من قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [النساء: الآية ١٠٠] (١)

٢- الحَرُورِيَّةُ: نسبة إلى المكانِ الذي نَزَلُوا فيه في أولِ أمرِهم، وهي قريةُ حروراءَ، بالقربِ من الكوفةِ.

قال الأشعريُّ: والَّذِي له سُمّوا حَرورية نزولهم بحروراءَ في أولِ أمرِهم(٢)

وقال السكسكيُّ: ونزلوا بأرضٍ يقال لها: حروراء فسموا بذلك حرورية(٣)

وقال شيخ الإسلام: وكانوا قد اجتمعوا في مكانٍ يقال له: «حروراء»، ولهذا يقال لهم: الحرورية(٤)

٣- أهلُ النَّهْرَوَانِ: وهي نسبة إلى المكانِ الذي قاتلهم فيه عليُّ بنُ أبي طالبٍ.

قال شيخ الإسلام: وهؤلاء الخوارج لهم أسماء، يقال لهم: «الحرورية»؛ لأنهم خرجوا بمكان يقال له: حروراء، ويقال لهم أهل النهروان؛ لأن عليًّا قاتلهم هناك(٥)

٤- الشُّرَاةُ: وذلك لقولهم: شرينا أنفسنا في طاعة الله؛ أي: بعناها بالجنة، فهي نسبة إلى الشراءِ الذي ذكره الله بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: الآية ١١١] وهم يفتخرون بهذه التسمية ويسمون من عداهم بذوي الجعائل: أي يقاتلون من أجل الجُعْل الذي بُذل لهم.

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١٢٧، ١٢٨)، نيل الأوطار (٧/ ٣٣٩)، الإباضية بين الفرق الإسلامية ص(٣٨٤)، فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام (١/ ٢٢٩).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٢٨)

(٣) البرهان ص(١٧).

(٤) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٠٠).

(٥) مجموع الفتاوى (٧/ ٤٨١).

قال الأشعري: والذي له سُمّوا شُرَاة قولهم: شَرَيْنَا أنفسنا في طاعة الله، أي: بعناها بالجنة[١]

وقال السكسكيُّ: وقالوا: اشترينا أنفسنا من الله تعالى، فسموا لذلك شراة[٢]

٥- المَارِقَةُ: وذلك للأحاديث الواردة في الصحيحين وغيرهما، والتي تصفهم بمروقهم من الدينِ كمروقِ السهمِ من الرميةِ.

ومن تلك الأحاديثِ: عن عليٍّ، عن رسول الله ﷺ قال: «يأتي -سيخرج- في آخر الزمان قومٌ حدثاءُ الأسنانِ، سفهاءُ الأحلامِ، يقولون من خيرِ قولِ البريةِ، يمرقون من الإسلامِ كما يمرقُ السهمُ من الرميةِ، لا يجاوزُ إيمانُهم حناجرَهم، فأينما لقيتوهم فاقتلوهم فإن في قتلِهم أجرًا لمن قتلهم يوم القيامةِ»[٣]

وعن عبدِ الله بنِ عمرَ، عن رسولِ الله ﷺ: «يمرقون من الإسلامِ مروقَ السهمِ من الرميةِ»[٤]

وعن سهلِ بن حنيفٍ، عن رسولِ اللهِ ﷺ قال: «يخرج منه قومٌ يقرءون القرآنَ لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الإسلامِ مروقَ السهمِ من الرميةِ»[٥] وكذلك عن أبي سعيدٍ الخدريِّ، وعن جابرٍ وغيرِهم[٦]

وهذا الاسم من الأسماء التي لا يقبلها الخوارج تمامًا.

٦- المحكِّمة -أو المحكمية-: وهذا الاسم من أول أسمائهم التي أطلقت عليهم، والسبب في إطلاقه عليهم رفضهم وإنكارهم تحكيم الحكمين، ولتردادهم كلمة: لا حكم إلا لله[٧]

قال الأشعريُّ: والذي له سُمّوا محكمة إنكارهم الحكمين، وقولهم: لا حُكْمَ إلا لله[٨]

وقال شيخ الإسلام: وسموا محكِّمة لخوضهم في التحكيم بالباطل، وكان الرجل إذا قال: لا حكم إلا لله، قالوا: هو محكِّم؛ أي: خائض في حكم الله، فخاض أولئك في شرع الله بالباطل[٩]

٧- النواصب: وذلك لمبالغتهم في نصب العداء لعليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه.

قال شيخ الإسلام: الخوارج الحرورية الذين كانوا من شيعة علي، ثم خرجوا عليه، وكفروه،

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(١٢٨)

(٢) البرهان ص(١٧، ١٨).

(٣) البخاري (٣٦١١)، مسلم (١٠٦٦).

(٤) البخاري (٦٩٣٢)، مسلم (١٠٦٤).

(٥) البخاري (٦٩٣٤)، مسلم (١٠٨٦).

(٦) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٨١).

(٧) انظر: التنبيه والرد ص(٤٧)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٤٦)، البداية والنهاية (٧/ ٢٧٩).

(٨) مقالات الإسلاميين ص(١٢٨)

(٩) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢١١).

وكفروا من والاه، ونصبوا له العداوة، وقاتلوه، ومن معه، وهم الذين أخبر عنهم النبي ﷺ في الأحاديث الصحيحة المستفيضة، بل المتواترة، . . .، وهؤلاء هم الذين نصبوا العداوة لعلي ومن والاه، وهم الذين استحلُّوا قتله، وجعلوه كافرًا، وقتله أحدُ رءوسهم؛ عبد الرحمن بن ملجم المرادي، فهؤلاء النواصب الخوارج المارقون، إذ قالوا: إن عثمان وعلي بن أبي طالب ومن معهما كانوا كفارًا مرتدين[1].

٨- الشَّكَّاكِيَّةُ: لاتهامهم عليٍّ بن أبي طالبٍ بعدَ التحكيمِ أنه شَكَّ في إمارتِه.

قال السكسكيُّ: وخرجوا من قبضته وقالوا: شككت في أمرِك وحكَّمْتَ عدوَّك من نفسِك، فسموا بذلك الشَّكَّاكِيَّة[2].

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٦٧، ٤٦٨)، (٣/ ٧٢، ٧٣).

(٢) البرهان ص(١٧).

الفصل الثالث

نَشْأَةُ الخَوَارِجِ

كما سبق وتكلمنا عن ظهور الفرق؛ فإن كلَّ فرقةٍ ظهرت كانت في بداية أمرها عبارة عن ظاهرة فكرية عند شخص أو أكثر، ثم حدث حول هذه الأفكار تكتلٌ جماعيٌّ، واعتناق وتأييد لها ولمعتقداتِها ومبادئِها، ودفاعًا عنها بكلِّ ما أوتوا من قوةٍ وسبلٍ.

وكانت بداية الخوارجِ في عهدِ النبي ﷺ حينما اعترض عليه وخرج عن حكمه رجلٌ سمته لنا روايات الحديث النبوي بذي الخويصرة، وأخبر النبي ﷺ حينئذٍ أنه سيخرج أناسٌ من هذا الرجل وعلى شاكلتِه، وأعطى أوصافهم التي تحققت في فرقة الخوارجِ التي ظهرت بعد ذلك في عهد أميرِ المؤمنين عليٍّ بنِ أبي طالب، وقاتلهم أصحابُ رسولِ الله ﷺ مع علي بن أبي طالب تحقيقًا لقول رسول الله ﷺ.

قال شيخ الإسلام: وقد كان أولُهم خرج على عهدِ رسولِ الله ﷺ، فلما رأى قسمةَ النبي ﷺ قال: يا محمد اعدل فإنك لم تعدلْ. فقال له النبي ﷺ: «**لقد خبت وخسرت إن لم أعدل**». فقال له بعض أصحابه: دعني يا رسول الله أضرب عنقَ هذا المنافقِ. فقال: «**إنه يخرج من ضئضئ هذا أقوامٌ يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم** . .» الحديث[1]

وقال: أول البدع ظهورًا في الإسلام، وأظهرها ذمًّا في السنة والآثار: بدعة الحرورية المارقة، فإن أولَهم قال للنبيِّ ﷺ في وجهه: اعدل يا محمد، فإنك لم تعدل. وأمر النبيّ ﷺ بقتلهم وقتالهم، وقاتلهم أصحاب النبيِّ ﷺ مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب.

والأحاديث عن النبيِّ ﷺ مستفيضة بوصفهم وذمهم والأمر بقتالهم، قال أحمد بن حنبل: صح الحديث في الخوارج من عشرة أوجه، قال النبيُّ ﷺ: «**يحقِّر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، وقراءته مع قراءتهم، يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، أينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجرًا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة**»[2]

ويذكر لنا شيخ الإسلام أسباب ظهورهم وخروجهم، فيقول: الخوارج الحروريَّة كانوا أول أهل الأهواء خروجًا عن السُّنَّة والجماعة، مع وجود بقية الخلفاء الراشدين، وبقايا المهاجرين والأنصار، وظهور العلم والإيمان، والعدل في الأمَّة، وإشراق نور النُّبوَّة، وسلطان الحجَّة، وسلطان القدرة، حيث أظهر الله دينه على الدِّين كله بالحجَّة والقدرة.

وكان سبب خروجهم ما فعله أمير المؤمنين عثمان وعلي ومن معهما من الأنواع التي فيها

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٠).

(٢) مجموع الفتاوى (١٩/ ٧١، ٧٢).

تأويل، فلم يحتملوا ذلك، وجعلوا موارد الاجتهاد، بل الحسنات ذنوبًا، وجعلوا الذنوب كفرًا، ولهذا لم يخرجوا في زمنِ أبي بكرٍ وعمرَ؛ لانتفاء تلك التأويلات وضعفهم.

ومعلوم أنه كلَّما ظهر نورُ النُّبوَّةِ كانت البدعةُ المخالفةُ أضعفَ، فلهذا كانت البدعةُ الأولى أخفَّ من الثانية، والمستأخرة تتضمن من جنس ما تضمنته الأولى وزيادة عليها، كما أن السنة كلما كان أصلها أقرب إلى النبيِّ ﷺ كانت أفضل، فالسنن ضد البدع، فكل ما قرب منه ﷺ مثل سيرة أبي بكر وعمر كان أفضل مما تأخر كسيرة عثمانَ وعليٍّ، والبدعُ بالضد، كل ما بعد عنه كان شرًّا مما قرب منه، وأقربها من زمنه الخوارج، فإن التكلمَ ببدعتهم ظهر في زمانه، ولكن لم يجتمعوا وتصير لهم قوةٌ إلا في خلافةِ أميرِ المؤمنين عليٍّ ﷺ[1].

وقال: وهاتان الطائفتان الخوارج والشيعة حدثوا بعد مقتل عثمان، وكان المسلمون في خلافة أبي بكر وعمر وصدرًا من خلافة عثمان في السَّنة الأولى من ولايته متفقين لا تنازع بينهم، ثم حدث في أواخر خلافة عثمان أمورٌ أوجبت نوعًا من التفرق، وقام قومٌ من أهلِ الفتنةِ والظلمِ، فقتلوا عثمانَ فتفرق المسلمون بعد مقتلِ عثمانَ، ولما اقتتل المسلمون بصفِّين واتفقوا على تحكيمِ حكمين خرجت الخوارج على أمير المؤمنين عليٍّ بن أبي طالبٍ، وفارقوه وفارقوا جماعةَ المسلمين إلى مكانٍ يقال له حروراء، فكفَّ عنهم أمير المؤمنين، وقال: لكم علينا ألا نمنعكم حقَّكم من الفيء، ولا نمنعكم المساجد. إلى أن استحلوا دماءَ المسلمين وأموالَهم، فقتلوا عبدَ الله بن خباب، وأغاروا على سرح المسلمين، فعلم عليٌّ أنهم الطائفة التي ذكرها رسول الله ﷺ، حيث قال: «**يَحْقِرُ أحدُكم صلاتَه مع صلاتِهم، وصيامَه مع صيامِهم، وقراءتَه مع قراءتِهم، يقرءون القرآنَ لا يجاوزُ حناجرَهم، يمرقون من الدِّينِ كما يمرق السهمُ من الرميةِ، آيتهم فيهم رجل مخدج اليد عليها بضعة عليها شعرات**». وفي رواية: «**يقتلون أهلَ الإسلامِ، ويدعون أهلَ الأوثانِ**». فخطب الناس وأخبرهم بما سمع من رسول الله ﷺ، وقال: هم هؤلاء القوم، قد سفكوا الدم الحرام، وأغاروا على سرح الناس فقاتلهم، ووجد العلامة بعد أن كاد لا يوجد فسجد لله شكرًا[2].

وقال: أولُ التفرقِ والابتداعِ في الإسلام بعد مقتلِ عثمانَ وافتراقِ المسلمين؛ فلما اتفق عليٌّ ومعاويةُ على التحكيمِ أنكرت الخوارجُ، وقالوا: لا حكمَ إلا لله، وفارقوا جماعةَ المسلمين، فأرسل إليهم ابن عباس فناظرهم، فرجع نصفهم، والآخرون أغاروا على ماشية الناس، واستحلوا دماءهم، فقتلوا ابن خباب وقالوا: كلنا قتله، فقاتلهم عليٌّ[3].

وقال: لما قُتِلَ أميرُ المؤمنين عثمانُ بن عفان وسار عليُّ بن أبي طالب إلى العراق، وحصل بين الأمةِ من الفتنةِ والفرقةِ يوم الجملِ ثم يوم صفين ما هو مشهور -خرجت الخوارجُ المارقون على

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٤٨٩- ٤٩٠).
(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٢، ٣٣).
(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٠٨)، (٢٨/ ٥٨٠).

الطائفتين جميعًا وكان النبي ﷺ قد أخبرَ بهم، وذكر حكمهم، قال الإمام أحمد: صحَّ الحديثُ في الخوارجِ من عشرةِ أوجهٍ.

وهذه العشرة أخرجها مسلم في صحيحِه موافقة لأحمد، وروى البخاري منها عدة أوجهٍ، وروى أحاديثهم أهل السنن والمسانيد من وجوه أخر.

ومن أصح حديثهم حديث عليٍّ بن أبي طالب، وأبي سعيدٍ الخدريِّ، ففي الصحيحين عن عليٍّ بن أبي طالب أنه قال: إذا حدثتكم عن رسول الله حديثًا فوالله لأن أَخِرُّ من السماءِ إلى الأرض أحبُّ إلي من أن أكذب عليه، وإن حدثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**سيخرجُ قومٌ في آخرِ الزمانِ أحداثُ الأسنانِ، سفهاءُ الأحلامِ، يقولون من خيرِ قولِ البريةِ، لا يجاوز إيمانهم حناجرَهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، فأينما لقيمتوهم فاقتلوهم، فإن في قتلِهم أجرًا عندَ الله لمن قتلَهم يوم القيامة**».

وفي الصحيحين عن أبي سعيدٍ قال: بعث عليٌّ بن أبي طالب إلى النبي ﷺ من اليمن بذهيبة في أدم مقروض لم تحصل من ترابها، فقال: فقسمها بين أربعة نفر، فقال رجل من أصحابه: كنا أحق بهذا من هؤلاء، قال: فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: «**ألا تأمنوني وأنا أمينُ من في السماءِ، يأتيني خبرُ السماءِ صباحًا ومساءً**»، قال: فقام رجل غائر العينين، مشرف الوجنتين، ناشز الجبهة، كث اللحية، محلوق الرأس، مشمر الإزار، فقال يا رسول الله: اتق الله، فقال: «**ويلك، أوَلستُ أحقَّ أهلِ الأرضِ أن يتقي الله**»، قال: ثم ولَّى الرجل، فقال خالد بن الوليد: يا رسول الله ألا أضرب عنقه، فقال: «**لا، لعله أن يكون يصلي**»، قال خالد: وكم من مصلٍّ يقول بلسانه ما ليس في قلبه، فقال رسول الله: «**إني لم أومر أن أنقبَ عن قلوبِ الناسِ، ولَا أشق بطونَهم**»، قال: ثم نظر إليه وهو مقف، فقال: «**إنه يخرج من ضئضئ هذا قومٌ يتلون كتابَ الله رطبًا لا يجاوز حناجرَهم، يمرقون من الدينِ كما يمرقُ السهمُ من الرميةِ، -قال: أظنه قال: - لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عادٍ**». اللفظ لمسلم.

ولمسلم في بعض الطرق عن أبي سعيدٍ أن النبي ﷺ ذكر قومًا يكونون في أمته يخرجون في فرقة من الناس سيماهم التحليق، ثم قال: «**شرُّ الخلقِ، أو من شرِّ الخلقِ، يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق**»، قال أبو سعيدٍ: أنتم قتلتموهم يأهل العراق وفي لفظ له: «**تقتلهم أقربُ الطائفتين إلى الحقِّ**».

وهذا الحديث مع ما ثبت في الصحيح عن أبي بكرة أن النبي ﷺ قال للحسن بن علي: «**إن ابني هذا سيدٌ وسيصلح الله به بين طائفتين عظيمتين من المؤمنين**». فبيَّن أن كلا الطائفتين كانت مؤمنة، وأن اصطلاح الطائفتين كما فعله الحسن كان أحب إلى الله سبحانه ورسوله من اقتتالهما، وأن اقتتالهما وإن لم يكن مأمورًا به فعلي بن أبي طالب وأصحابه أقرب إلى الحق من معاوية وأصحابه، وأن قتال الخوارج مما أمر به ﷺ، ولذلك اتفق على قتالهم الصحابة والأئمة[1]

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/٤٧٩- ٤٨١).

الفَصْلُ الرَّابِعُ

فِرَقُ الخَوَارِجِ

قال الأشعريُّ: وأصلُ قولِ الخوارجِ إنما هو قولُ الأزارقةِ، والإباضيةِ، والصُّفْريةِ، والنجديةِ، وكل الأصناف سوى الأزارقة والإباضية والنجدية فإنما تفرعوا من الصفرية[1].

وقال الشهرستاني: وكبار الفرق منهم: المحكِّمة، والأزارقة، والنجدات، والبيهسية، والعجاردة، والثعالبة، والإباضية، والصفرية، والباقون فروعهم[2].

وقال شيخ الإسلام: وهؤلاء الخوارج كانوا ثمان عشرة فرقة؛ كالأزارقة أتباع نافع بن الأزرق، والنجدات أتباع نجدة الحروري، والإباضية أتباع عبد الله بن إباض[3].

وقال: ومن أصنافهم: الإباضية أتباع عبد الله بن إباض، والأزارقة أتباع نافع بن الأزرق، والنجدات أصحاب نجدة الحروري[4].

وقال الإسفراييني: اعلم أن الخوارجَ عشرون فرقةً[5].

وقال البغداديُّ: وأما الخوارجُ فإنها لما اختلفت صارت عشرين فرقةً[6].

وقال السكسكيُّ: وفرقُهم ثمانيَ عشرةَ[7].

وقال الخوارزميُّ: وهم أربعَ عشرةَ فرقةً[8].

وقال المقريزيُّ: وهم عشرون فرقةً[9].

وقال الملطيُّ: وهم خمس وعشرون فرقةً[10].

وسنذكر بإيجازٍ هذه الفرقَ، وكيف افترقتْ عن الخوارجِ.

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(١٠١).

(٢) الملل والنحل (١/ ١١٤).

(٣) منهاج السنة النبوية (٥/ ١١).

(٤) مجموع الفتاوى (٧/ ٤٨١).

(٥) التبصير في الدين ص(٤٥).

(٦) الفرق بين الفرق ص(٤٤).

(٧) البرهان ص(٢٠).

(٨) مفاتيح العلوم (١٩).

(٩) المواعظ والاعتبار.

(١٠) التنبيه والرد ص(١٧٨).

المحكِّمَةُ الأُولَى

هم الذين خرجوا على أميرِ المؤمنين عليِّ بنِ أبي طالبٍ ﷺ حين جرى أمرُ المحكِّمين، بعد صفين، واجتمعوا بحروراءَ من ناحيةِ الكوفةِ، وهم يومئذٍ اثنا عشرَ ألفًا أهل صلاةٍ وصيامٍ وقراءةٍ، ورئيسهم عبدُ الله بن الكَوَّاء، وشَبَث بن رِبْعي، وعتاب بن الأعور، وعروة بن حُدَيْر، ويزيد بن عاصمِ المحاربيُّ.

وخرج إليهم عليٌّ يناظرهم، فظهر بالحجةِ عليهم، فاستأمن إليه ابن الكواء في ألفِ مقاتلٍ، وانحاز الباقون إلى النهروانِ، وأمَّروا عليهم رجلين منهم: عبد الله بن وهب الراسبي، حُرْقوص بن زهير البَجَلي، المعروف بذي الثُّدَيَّة، ورأوا في طريقِهم إلى النهروان عبدَ الله بن خباب بن الأرت، فقالوا له حدثنا حديثًا سمعته عن أبيك عن رسول الله، فقال سمعت أبي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«ستكونُ فتنةٌ القاعدُ فيها خيرٌ من القائمِ، والقائمُ خيرٌ من الماشي، والماشي خيرٌ من الساعي، فمن استطاعَ أن يكونَ مقتولًا فلا يكون قاتلًا»**، فشد عليه رجلٌ منهم يقال له: مسمع بسيفه فقتله، فجرى دمه فوق ماء النهر كالشراك إلى الجانب الآخر، ثم أغاروا على سرح الناس وهي الماشية التي أرسلوها تسرح مع الرعاء.

فلما انتهى خبرهم إلى عليٍّ أرسل إليهم يطلب منهم قاتلَ عبدِ الله بن خباب، فقالوا: كلنا قتله ولو ظفرنا بك لقتلناك أيضًا، فسار إليهم في أربعة آلافٍ من أصحابِهِ، وناظرهم فيما نقموا منه، فحاجهم، واستأمن منهم ثمانية آلافٍ، وقاتل الباقين، فهزمهم عليٌّ، وطلب ذا الثدية فوجدوه، فكان هذا مصداق قولِ النبيِّ ﷺ[1].

الأَزَارِقَةُ

وهم أتباع نافعِ بنِ الأزرقِ الحنفيِّ، خرجوا في أيام عبدِ الله بن الزبير، وأرسل ابن الزبير لقتالهم مرات عديدة، فكانوا يهزمونهم في كل مرةٍ، حتى أرسل إلى المهلبِ بن أبي صفرة فهزمهم، وقتل نافع في تلك الهزيمةِ، فبايعوا بعده عبيدَ الله بن مأمون التميميَّ، فقاتله المهلب، فقتل عبيدُ الله وأخوه، فبايعوا بعده قطريَّ بن الفُجَاءة التميميَّ، وقاتلهم المهلب وبنوه وأتباعُه بعد ذلك تسع عشرة سنة حروبًا سجالًا، بعضُها في زمانِ عبدِ الله بن الزبيرِ وباقيها في زمان عبدِ الملك بن مروانَ، إلى أن وقع الخلاف بين الأزارقةِ، ففارق كلٌّ من: عبد ربه الكبير، وعبد ربه الصغير، وعبيدة بن هلال اليشكري، قطريًّا إلى ناحيةٍ أخرى، فهزمهم المهلبُ وأتباعُه وقتلهم وأتباعَهم

---

(١) انظر: التبصير في الدين ص(٤٥- ٤٩)، الفرق بين الفرق ص(٩٣- ٩٩)، الملل والنحل (١/ ١١٥- ١١٨)، المواقف (٣/ ٦٩٢)، مجموع الفتاوى (٤/ ٥٠٠، ٢٨/ ٤٠٤، ٤٧٣)، منهاج السنة النبوية (٤/ ٣٨، ٥/ ٢٤٣، ٦/ ٣٣٢)، تلبيس إبليس ص(٢٩).

ـى عليهم تمامًا، وهم قد فارقوا الخوارجَ بمقالاتٍ عديدةٍ سيأتي ذكرها[١]

النَّجدَاتُ أو النَّجدِيَّةُ

وهم أتباعُ نجدة بن عامر الحنفيّ، وكان من شأنِه أنه خرج من اليمامة مع عسكرِه يريد ـلحُوقَ بالأزارقةِ، فاستقبله أبو فديك، وعطيةُ بن الأسود الحنفيُّ، في الطائفةِ الذين خالفوا نافعَ ـنَ الأزرقِ في أمورٍ، فأخبروه بما أحدثه نافعٌ من الخلافِ والبدعِ، وبايعوا نجدةَ، وسموه أميرَ ـلمؤمنين.

ثم اختلفوا على نجدة في أمورٍ نقموها منه، فخرجوا عليه وصاروا ثلاث فرق:

- فرقة عذرته في أحداثه وأقاموا على إمامته.
- وفرقة صارت مع عطية بن الأسود الحنفي وهم العطوية.
- وفرقة مع أبي فديك وهم الذين قاتلوا نجدة حتى قتلوه، وهم الفديكية، إلى أن بعث عبد الملك بن مروان جندًا إلى أبي فديك فقتلوه.

فلما قتل نجدة صارت النجدات بعده ثلاث فرق:

- فرقةٌ أكفرته وصارتْ إلى أبي فديك؛ كراشد الطويل، وأبي بيهس -وفرقته البيهسية- وعبد الله بن شمراخ -وفرقته الشمراخية.
- وفرقةٌ عذرته فيما فعل وهم النجدات اليوم.
- وفرقةٌ شكُّوا فيما حكي من أحداثِ نجدةَ وتوقفوا في أمره[٢]

العجاردة أو العجردية

أتباع عبدِ الكريمِ بنِ عجرد، وهو من العطويةِ أتباعِ عطيةِ بن الأسود الحنفيِّ، وهم قد افترقوا على فرقٍ انفردتْ كلُّ فرقةٍ منهم بقول، وهي:

١- الخَازِمِيَّةِ: أتباع رجل يسمى خَازِم بن عليٍّ -أو: ابن عاصمٍ-، وقيل: حازم بالحاء المهملة.

وممن افترق عنهم فرقتان هما: المعلومية، والمجهولية.

٢- الشُّعَيْبِيَّة: أتباعُ رجلٍ يسمى شعيب بن محمد.

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٨٦- ٨٩)، التبصير في الدين ص(٤٩- ٥١)، الفرق بين الفرق ص(١٠١- ١٠٥)، الملل والنحل (١/١١٨- ١٢٠)، المواقف (٣/ ٦٩٢)، تلبيس إبليس ص(٢٨).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٨٩- ٩٣)، التبصير في الدين ص(٥٢، ٥٣)، الفرق بين الفرق ص(١٠٥- ١٠٨)، الملل والنحل (١/ ١٢٢- ١٢٥)، المواقف (٣/ ٦٩٣)، البرهان ص(٣٠، ٣١).

٣- المَيْمُونِيَّةُ: أتباعُ رجلٍ يسمى ميمون بن خالد -أو: ابن عمران- وقد ذكرهم بعض العلماءِ في الغلاةِ الخارجين عن الملةِ.

٤- الحَمْزِيَّةُ: أتباعُ حمزةَ بن أكرك -أو: أدرك- وكان في الأصلِ من الخازميةِ ثم خالفهم بعد ذلك، وخاض حروبًا كثيرةً ضد فرقِ الخوارجِ الأخرى، وضد جيوشِ هارونَ الرشيدِ، وهزم منهم الكثيرَ إلى أن انهزم وقتل في أيامِ المأمونِ.

٥- الخَلَفِيَّةُ: أتباعُ خَلَفٍ وكان من أتباعُ ميمون ثم افترق عنه وقاتله.

٦- الصَّلتِيَّةُ: أتباعُ عثمانَ بنِ أبي الصلتِ، أو صَلت بن عثمان، أو صلت بن أبي الصلتِ.

٧- الأطرَافِيَّةِ: أتباعُ غالبِ بن شاذل.

٨- الثعالبة: أتباع ثعلبة بن مشكان -أو: ابن عامر- وقد اختلف مع عبد الكريم بن عجرد فجعلته الثعالبة إمامًا بعد عبد الكريم، وقد افترقت الثعالبة بعد ذلك ست فرق:

فرقة أقامت على إمامة ثعلب.

والمعبدية: أتباع معبد بن عبد الرحمن.

والأخنسية: أتباع أخنس بن قيس.

والشيبانية: أتباع شيبان بن سلمة الذي خرج في أيام أبي مسلم.

والرشيدية: أتباع رشيد الطوسي ويسمون العشرية.

والمكرمية: أتباع أبي مكرم، أو مكرم بن عبد الله العجلي.

وذكر الشهرستاني منهم أيضًا: البدعية: أتباع يحيى بن أصدم[(١)]

الصُّفْرية

أتباعُ زيادِ بن الأصفر، والبعضُ يسمونهم: الأصفرية، وهم قد افترقوا عن الأزارقةِ، وقيل: إنهم نسبة إلى عبيدةَ، وكان ممن خالف نجدة، فلما كتب نجدةُ إلى أهلِ البصرةِ اجتمع عبيدةُ وعبدُ الله بن إباض فقرأا كتابه، ثم افترقا بعد ذلك.

وافترقت الصفرية بعد ذلك إلى ثلاثِ فرقٍ كل واحدة منهم انفردت بقولٍ، وهم يقولون بإمامةِ أبي بلال مرداس الخارجي، ومن بعده عمران بن حِطَّان السدوسي[(٢)]

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٩٣- ١٠٠)، التبصير في الدين ص(٥٤- ٥٨)، الفرق بين الفرق ص(١١١- ١٢٠)، الملل والنحل (١/ ١٢٨- ١٣٤)، المواقف (٣/ ٦٩٤- ٦٩٦).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١٠١)، التبصير في الدين ص(٥٣، ٥٤)، الفرق بين الفرق ص(١٠٨- ١١١)، الملل والنحل (١/ ١٣٧، ١٣٨)، المواقف (٣/ ٦٩٣)،

ومنهم فرقةُ الفضلية أو المفضلة: أتباعُ الفضلِ بن عبدِ الله[١]

الإباضية

أتباعُ عبدِ الله بن إباض، الذي خرج في أيام مروان بن محمدٍ، فوجَّه إليه عبدَ الله بن محمد بن عطية فقاتله، ثم افترقت بعد ذلك إلى فرق:

الحفصية: أتباعُ حفصِ بن أبي المقدام.

والحارثية: أتباعُ حارثِ بن يزيد الإباضي.

واليزيدية: أتباعُ يزيدَ بن أبي أنيسة، وقد ذكرهم بعضُ العلماءِ في الغلاةِ الخارجين عن الملةِ.

وأصحاب طاعة لا يراد الله بها، على مذهب أبي الهذيل المعتزلي.

والإبراهيمية، والميمونية، والواقفة، والضحاكية: أتباع الضحاك بن قيس الشاري[٢]

البيهسية

أتباع أبي بيهس هَيْصم بن عامرٍ -أو: جابر- وقد كان الحجاجُ طلبه أيام الوليد فهرب إلى المدينة، فطلبه بها عثمان بن حيان المزني فظفر به وحبسه ثم قتله. وهو قد افترق عن الإبراهيمية، والميمونية، والواقفة.

ثم افترقت البيهسية إلى: العوفية: التي افترقت إلى فرقتين.

وأصحاب التفسير: أتباع الحكم بن مروان.

والشبيبية: أتباع شبيب ين يزيد الشيباني، ويسمون: أصحاب السؤال، وقد تسمى: الصالحية: انتسابًا إلى صالح بن مسرح التميمي[٣].

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١١٨، ١١٩)، التنبيه والرد ص(١٧٩)، الفصل (٤/ ١٤٥)، البرهان ص(٢٤)، مفاتيح العلوم ص(١٩).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١٠٢- ١١١)، التبصير في الدين ص(٥٨- ٦٠)، الفرق بين الفرق ص(١٢٠- ١٢٤)، الملل والنحل (١/ ١٣٤- ١٣٧)، المواقف (٣/ ٦٩٣، ٦٩٤).

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١١٣- ١١٨)، التبصير في الدين ص(٦٠ -٦٢)، الفرق بين الفرق ص(١٢٤-١٢٩)، الملل والنحل (١/ ١٢٥- ١٢٨)، المواقف (٣/ ٦٩٢).

الفصل الخامس
مَقَالَاتُ الخَوَارِجِ

مُجْمَلُ مَقَالَاتِهم

قال ابن حزم: وأما الخوارجُ فعمدةُ مذهبِهم الكلام في الإيمان والكفر، ما هما؟ والتَّسمية بهما، والوعيد، والإمامة، واختلفوا فيما عدا ذلك كما اختلف غيرهم[(١)]

وقال: ومن وافق الخوارج في: إنكار التحكيم، وتكفير أصحابِ الكبائرِ، والقول بالخروجِ على أئمة الجورِ، وأنَّ أصحابَ الكبائرِ مخلَّدون في النارِ، وأنَّ الإمامةَ جائزةٌ في غير قريشٍ -فهو خارجي[(٢)]

وقال شيخ الإسلام: الخوارجُ تتكلم في حكمِ الله الشرعيِّ؛ أمره ونهيه، وما يتبع ذلك من: وعده، ووعيده، وحكم من وافق ذلك، ومن خالفه، ومن يكون مؤمنًا وكافرًا، وهي مسائل الأسماءِ والأحكامِ[(٣)]

وقال: أصلُ قولِ الخوارجِ أنهم يكفِّرون بالذنبِ، ويعتقدون ذنبًا ما ليس بذنبٍ، ويرون اتِّباع الكتابِ دون السنة التي تخالِفُ ظاهرَ الكتابِ -وإن كانت متواترة- ويكفِّرون من خالفهم ويستحلون منه -لارتداده عندهم- ما لا يستحلونه من الكافرِ الأصليِّ، كما قال النبي ﷺ فيهم: «**يقتلون أهلَ الإسلامِ ويدعون أهلَ الأوثانِ**»، ولهذا كفَّروا عثمانَ وعليًّا وشيعتَهما، وكفَّروا أهلَ صفين -الطائفتين- في نحو ذلك من المقالاتِ الخبيثةِ[(٤)]

وقال: الخوارج أيضًا باينوا جميع المذاهب فيما اختصوا به من: التكفير بالذنوب، ومن تكفير علي رضي الله عنه، ومن إسقاط طاعة الرسول فيما لم يخبر به عن الله، وتجويز الظلم عليه في قسمه، والجور في حكمه، وإسقاط اتِّباع السنة المتواترة التي تخالف ما يُظن أنه ظاهر القرآن؛ كقطع السارق من المنكب، وأمثال ذلك[(٥)]

تفصيل مقالاتهم

- قولهم في الأسماءِ والأحكام

(قولهم في الكفرِ)

يقولون بتكفيرِ أصحابِ الكبائرِ، وبعضُهم يطرد ذلك في كل ذنبٍ، ويكفِّرون من خالفهم في

---

(١) الفصل (٢/ ٨٩).
(٢) الفصل (٢/ ٩٠).
(٣) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢١١).
(٤) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٥).
(٥) منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٦٠).

بدعِهم، ويستحِلُّون دماءَهم وأموالَهم، ويفارقون المسلمين.

أقوال العلماء

قال الأشعري (٣٢٤ هـ): أجمعوا على أن كلَّ كبيرةٍ كفرٌ، إلا النجدات منهم[(١)]

ووافقه عليه البغدادي (٤٧٩ هـ) فقال: والصوابُ ما حكاه شيخُنَا أبو الحسنِ عنهم[(٢)]

وذكر الإسفراييني (٤٧١ هـ) أن كلَّهم متفقون على: أن كلَّ من أذنب ذنبًا من أمةِ محمدٍ فهو كافرٌ، ويكون في النَّار خالدًا مخلَّدًا، إلا النَّجدات منهم؛ فإنهم قالوا: إن الفاسقَ كافرٌ على معنى أنه كافر نعمة ربِّه، فيكون إطلاق هذه التَّسميةِ عند هؤلاءِ منهم على معنى الكفرانِ لا على معنى الكفرِ[(٣)]

وذكر ابنُ حزمٍ (٤٥٦ هـ) أن من قولِهم: تكفير أصحابِ الكبائرِ[(٤)]

وقال الملطيُّ (٣٧٧ هـ): والشراة كلهم يكفرون أصحابَ المعاصي ومن خالفهم في مذهبِهم[(٥)]

وقال الشهرستانيُّ (٥٤٨ هـ): ويكفرون أصحاب الكبائر[(٦)]

وقال الرازيُّ (٦٠٦ هـ): سائر فرقهم متفقون على أن العبد يصير كافرًا بالذنب[(٧)]

وقال السكسكي (٦٨٣ هـ): قالوا: من أذنب كبيرة منهم فهو كافر، إلا النجدات فرقة منهم فإنها لا تكفر من أذنب منهم، وتكفر من أذنب من غيرهم...

وقالوا: من زنى أو سرق فأقيم عليه الحد استتيب فإن تاب وإلا قتل...

وقالوا: إن الإصرارَ على أي ذنبٍ كان، كفرٌ[(٨)]

وقال شيخ الإسلام (٧٢٨ هـ): الخوارج هم أول من كفر المسلمين، يكفِّرون بالذنوبِ، ويكفِّرون من خالفهم في بدعتِهم، ويستحلون دمَه ومالَه[(٩)]

وقال: الخوارج يكفِّرون بالذنبِ الكبيرِ، أو الصغيرِ عند بعضِهم[(١٠)]

(١) مقالات الإسلاميين ص(٨٦).
(٢) الفرق بين الفرق ص(٩٢).
(٣) التبصير في الدين ص(٤٥).
(٤) الفصل (٢/ ٩٠).
(٥) التنبيه والرد ص(٤٧).
(٦) الملل والنحل (١/ ١١٤).
(٧) اعتقادات المسلمين والمشركين ص(٤٦).
(٨) البرهان ص(١٩).
(٩) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٧٩).
(١٠) مجموع الفتاوى (١٩/ ١٥١)، (١٢/ ٤٧٠).

وقال عند كلامه عن أصول أهل السنةِ: وهم مع ذلك لا يكفِّرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر، كما يفعله الخوارج[١].

وقال: قالت الوعيدية: كل فاسق خالدٌ في النارِ، لا يخرج منها أبدًا. وقالت الخوارج: هو كافر[٢].

وقال: وأهلُ البدعِ مثل الخوارجِ يبتدعون بدعةً، ويكفِّرون من خالفهم، ويستحلون دمَه[٣].

وقال: الخوارج قد كفَّروا عثمان وعليًّا، وجمهور المسلمين من الصحابة والتابعين[٤].

وقال: الخوارج الذين فارقوا جماعة المسلمين واستحلوا دماء من خالفهم[٥].

وقال: الخوارج دينهم المعظَّم مفارقة جماعة المسلمين، واستحلال دمائِهم وأموالِهم[٦].

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: اعلم أن مسائل التكفير والتفسيق هي من مسائل الأسماء والأحكام التي يتعلق بها الوعدُ والوعيدُ في الدارِ الآخرةِ، وتتعلق بها الموالاة والمعاداة والقتل والعصمة وغير ذلك في الدار الدنيا، فإن الله سبحانه أوجب الجنة للمؤمنين، وحرَّم الجنة على الكافرين، وهذا من الأحكام الكلية في كل وقت ومكان[٧].

وقال: والكفر هو من الأحكام الشرعية، وليس كل من خالف شيئًا علم بنظر العقل يكون كافرًا، ولو قدر أنه جحد بعض صرائح العقول لم يحكم بكفره حتى يكون قوله كفرًا في الشريعة[٨].

وقال: فهذان القولان: قول الخوارج الذين يكفرون بمطلق الذنوب، ويخلدون في النارِ، وقول من يخلدهم في النارِ ويجزم بأن الله لا يغفر لهم إلا بالتوبة، ويقول: ليس معهم من الإيمان شيء -لم يذهبْ إليهما أحدٌ من أئمةِ الدينِ أهل الفقهِ والحديثِ، بل هما من الأقوالِ المشهورةِ عن أهلِ البدعِ[٩].

وقال: ينبغي أن يعرف أن القول الذي لم يوافق الخوارج والمعتزلة عليه أحدٌ من أهل السنة هو

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٥١)، (٣٤/ ١٣٧).
(٢) مجموع الفتاوى (١٦/ ٢٤٢).
(٣) مجموع الفتاوى (١٦/ ٩٦، ٤٣٣).
(٤) مجموع الفتاوى (٤/ ١٥٣).
(٥) مجموع الفتاوى (٣/ ٤٢٠).
(٦) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٠٩)، (٢٨/ ٣٥٧).
(٧) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٦٨).
(٨) مجموع الفتاوى (١٢/ ٥٢٥).
(٩) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٠١)، التنبيه والرد ص(٤٩، ٥٠).

القول بتخليد أهل الكبائر في النار؛ فإن هذا القول من البدع المشهورة، وقد اتفق الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وسائر أئمة المسلمين على أنه لا يخلد في النار أحدٌ ممن في قلبه مثقال ذرة من إيمان [1].

وقال: وهم أولُ من كفَّر أهلَ القبلةِ بالذنوبِ، بل بما يرونه هم من الذنوبِ، واستحلوا دماءَ أهلِ القبلةِ بذلك، فكانوا كما نعتهم النبي ﷺ: «يقتلون أهلَ الإسلامِ، ويدعون أهلَ الأوثانِ».

وكفروا عليَّ بن أبي طالبٍ وعثمانَ بن عفان ومن والاهما، وقتلوا عليَّ بن أبي طالب مستحلين قتله، قتله عبدُ الرحمن بن ملجم المرادي منهم، وكان هو وغيره من الخوارجِ مجتهدين في العبادةِ، لكن كانوا جهالًا، فارقوا السنةَ والجماعةَ، فقال هؤلاء: ما الناس إلا مؤمنٌ أو كافرٌ، والمؤمنُ من فعل جميعَ الواجباتِ وتركَ جميعَ المحرماتِ؛ فمن لم يكن كذلك فهو كافرٌ مخلدٌ في النارِ. ثم جعلوا كل من خالف قولهم كذلك، فقالوا: إن عثمان وعليًّا ونحوهما حكموا بغير ما أنزلَ الله، وظلموا فصاروا كفارًا.

ومذهبُ هؤلاءِ باطلٌ بدلائل كثيرةٍ من الكتابِ والسنةِ، فإن الله سبحانه أمر بقطعِ يد السارقِ دون قتلِه، ولو كان كافرًا مرتدًّا لوجب قتله؛ لأن النبيَّ ﷺ قال: «مَن بَدَّلَ دِينَه فاقْتلوه». وقال: «لا يَحِلُّ دمَ امرئٍ مسلمٍ إلا بإحدى ثلاثٍ؛ كفر بعد إسلامٍ، وزنى بعد إحصانٍ، أو قتل نفسٍ يقتل بها».

وأمر سبحانه أن يجلدَ الزاني والزانية مائةَ جلدةٍ، ولو كانا كافرين لأمر بقتلهما.

وأمر سبحانه بأن يجلد قاذف المحصنةِ ثمانين جلدةً، ولو كان كافرًا لأمر بقتله، وكان النبيُّ ﷺ يجلد شاربَ الخمرِ ولم يقتله، بل قد ثبت عنه ﷺ في صحيح البخاري وغيره: أن رجلًا كان يشربُ الخمرِ وكان اسمه عبد الله حمارًا، وكان يضحك النبي وكان كلما أتي به إليه جلده، فأُتي به إليه مرة فلعنه رجل، فقال النبي ﷺ: «لا تلعنه فإنه يحبُّ الله ورسوله».

فنهى عن لعنه بعينه، وشهد له بحبِّ الله ورسولِهِ، مع أنه قد لعن شارب الخمر عمومًا.

وهذا من أجود ما يحتج به على أن الأمرَ بقتلِ الشاربِ في الثالثة والرابعة منسوخ؛ لأن هذا أتي به ثلاث مرات، وقد أعيا الأئمة الكبار جواب هذا الحديث؛ ولكن نسخ الوجوب لا يمنع الجواز، فيجوز أن يقال: يجوز قتله إذا رأى الإمام المصلحة في ذلك، فإن ما بين الأربعين إلى الثمانين ليس حدًّا مقدرًا في أصح قولي العلماء، كما هو مذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين، بل الزيادة على الأربعين إلى الثمانين ترجع إلى اجتهاد الإمام فيفعلها عند المصلحة، كغيرها من أنواع التعزير، وكذلك صفة الضرب فإنه يجوز جلد الشارب بالجريد والنعال وأطراف الثياب، بخلاف الزاني والقاذف، فيجوز أن يقال: قتله في الرابعة من هذا الباب.

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٢٢).

وأيضًا فإن الله سبحانه قال: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾. فقد وصفهم بالإيمان والأخوة وأمرنا بالإصلاح بينهم[1]

وقال: الأخوة الإيمانية ثابتةٌ مع المعاصي، كما قال سبحانه وتعالى في آية القصاص: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٧٨] ، وقال: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾[2]

وقال: وقد احتجت الخوارجُ والمعتزلةُ بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [المَائدة: الآية ٢٧] قالوا: فصاحب الكبيرة ليس من المتقين؛ فلا يتقبل الله منه عملًا، فلا يكون له حسنة، وأعظم الحسنات الإيمان، فلا يكون معه إيمان فيستحق الخلود في النار. وقد أجابتهم المرجئة بأن المراد بالمتقين من يتقي الكفر.

فقالوا لهم: اسم المتقين في القرآنِ يتناول المستحقين للثواب، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّـٰتٍ وَنَهَرٍ ۝ فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍۭ ۝﴾. وأيضًا: فابنا آدم حين قربا قربانًا لم يكن المقرب المردود قربانه حينئذ كافرًا، وإنما كفر بعد ذلك، إذ لو كان كافرًا لم يتقرب.

وأيضًا: فما زال السلف يخافون من هذه الآية، ولو أريد بها من يتقي الكفر لم يخافوا. وأيضًا: فإطلاق لفظ المتقين والمراد به من ليس بكافر لا أصل له في خطابِ الشارعِ، فلا يجوز حمله عليه.

والجواب الصحيح: أن المراد من اتقى الله في ذلك العمل، كما قال الفضيل بن عياض في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هُود: الآية ٧] قال: أخلصه، وأصوبه. قيل: يا أبا عليٍّ، ما أخلصه، وأصوبه؟ قال: إن العمل إذا كان خالصًا ولم يكن صوابًا لم يقبل، وإذا كان صوابًا ولم يكن خالصًا لم يقبل، حتى يكون خالصًا صوابًا، والخالص أن يكون لله، والصواب أن يكون على السنة. فمن عمل لغير الله -كأهل الرياء- لم يقبل منه ذلك.

كما في الحديث الصحيح يقول الله عز وجل: «**أنا أغنى الشركاء عن الشركِ، من عمل عملًا أشرك معي فيه غيري فأنا بريء منه، وهو كله للذي أشركه**». وقال ﷺ في الحديث الصحيح: «**لا يقبل الله صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول**» وقال: «**لا يقبل الله صلاة، حائض إلا بخمار**». وقال في الحديث الصحيح: «**من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد**». أي: فهو مردود غير مقبول.

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٤٨١- ٤٨٣)، (٢٠/ ٩٣، ٩٤)، (٣٥/ ٧٢)، الفصل (٣/ ١٣١).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ١٥١)، (٤/ ٣٠٧).

فمن اتقى الكفر وعمل عملًا ليس عليه أمر النبي ﷺ لم يقبل منه، وإن صلى بغير وضوء لم يقبل منه؛ لأنه ليس متقيًا في ذلك العمل، وإن كان متقيًا للشرك.

وقد قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوا وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ ﴿٦٠﴾﴾ [المؤمنون: الآية ٦٠].

وفي حديث عائشة عن النبي ﷺ أنها قالت: يا رسول الله، أهو الرجل يزني، ويسرق، ويشرب الخمر، ويخاف أن يعذب؟ قال: «لا، يا ابنة الصديق، ولكنه الرجل يصلي ويصوم ويتصدق ويخاف ألا يقبل منه».

وخوف من خاف من السلف ألا يتقبل منه، لخوفه ألا يكون أتى بالعمل على وجهه المأمور، وهذا أظهر الوجوه في استثناء من استثنى منهم في الإيمان، وفي أعمال الإيمان، كقول أحدهم: أنا مؤمن -إن شاء الله- وصليت -إن شاء الله- لخوف ألا يكون أتى بالواجب على الوجه المأمور به، لا على جهة الشك فيما بقلبه من التصديق.

لا يجوز أن يراد بالآية: إن الله لا يقبل العمل إلا ممن يتقي الذنوب كلها؛ لأن الكافر والفاسق حين يريد أن يتوب ليس متقيًا، فإن كان قبول العمل مشروطًا بكون الفاعل حين فعله لا ذنب له، امتنع قبول التوبة، بخلاف ما إذا اشترط التقوى في العمل، فإن التائب حين يتوب يأتي بالتوبة الواجبة، وهو حين شروعه في التوبة منتقل من الشر إلى الخير، لم يخلص من الذنب، بل هو متق في حال تخلصه منه.

وأيضًا فلو أتى الإنسان بأعمال البر وهو مُصِرٌّ على كبيرة، ثم تاب لوجب أن تسقط سيئاته بالتوبة، وتقبل منه تلك الحسنات، وهو حين أتى بها كان فاسقًا.

وأيضًا فالكافر إذا أسلم وعليه للناس مظالم من قتل، وغصب، وقذف -وكذلك الذمي إذا أسلم- قبل إسلامه مع بقاء مظالم العباد عليه، فلو كان العمل لا يقبل إلا ممن لا كبيرة عليه لم يصح إسلام الذمي حتى يتوب من الفواحش والمظالم؛ بل يكون مع إسلامه مخلدًا، وقد كان الناس مسلمين على عهد رسول الله، ولهم ذنوب معروفة وعليهم تبعات، فيقبل إسلامهم، ويتوبون إلى الله سبحانه من التبعات.

كما ثبت في الصحيح أن المغيرة بن شعبة لما أسلم وكان قد رافق قومًا في الجاهلية فغدر بهم، وأخذ أموالهم وجاء فأسلم، فلما جاء عروة بن مسعود عام الحديبية والمغيرة قائم على رأس النبي ﷺ بالسيف، دفعه المغيرة بالسيف، فقال: من هذا؟ فقالوا: ابن أختك؛ المغيرة، فقال: يا غدر، ألست أسعى في غدرتك؟ فقال النبي صلي الله عليه وسلم: «أما الإسلام فأقبله، وأما المال فلست منه في شيء».

وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿٥٢﴾﴾ [الأنعام: الآية ٥٢] وقالوا لنوح: ﴿قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ ﴿١١١﴾ قَالَ وَمَا عِلْمِي بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١١٢﴾ إِنْ حِسَابُهُمْ

﴿إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي لَوْ تَشْعُرُونَ ﴿١١٣﴾﴾. ولا نعرف من المسلمين جاءه ذمي يسلم فقال له: لا يصح إسلامك حتى لا يكون عليك ذنب. وكذلك سائر أعمال البر من الصلاة والزكاة[1]

وقال: والخوارج والمعتزلة يقولون: إن صاحب الكبيرة يخلد في النار، ثم إنهم قد يتوهمون في بعض الأخيار أنه من أهل الكبائر، كما تتوهم الخوارج في عثمان وعلي وأتباعهما أنهم مخلدون في النار، كما يتوهم بعض ذلك في مثل: معاوية وعمرو بن العاص، وأمثالهما، ويبنون مذاهبهم على مقدمتين باطلتين:

إحداهما: أن فلانًا من أهل الكبائر.

والثانية: أن كل صاحب كبيرة يخلد في النار.

وكلا القولين باطل. وأما الثاني: فباطل على الإطلاق. وأما الأول: فقد يعلم بطلانه وقد يتوقف فيه[2]

- قولهم في الأسماءِ والأحكامِ

(قولهم في الإيمان)

يقولون: إن الإيمانَ هو مجموع ما أمر الله به ورسوله، فإذا ذهب بعضه ذهب كله، فمن ترك مأمورًا أو ارتكب محظورًا يخرج من الإيمان ويدخل في الكفر.

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام: قالت الخوارج والمعتزلة: هو مجموعُ ما أمر الله به ورسوله، وهو الإيمانُ المطلقُ، كما قاله أهل الحديثِ، قالوا: فإذا ذهب شيءٌ منه لم يبقَ مع صاحبِهِ من الإيمان شيءٌ فيخلد في النارِ[3]

وقال: والمقصودُ هنا أن منشأَ النِّزاعِ في الأسماءِ والأحكامِ في الإيمانِ والإسلامِ أنهم لما ظنوا أنه لا يتبعَّض، قال أولئك: فإذا فعل ذنبًا زال بعضُه فيزول كلُّه فيخلَّد في النارِ[4]

وقال: وأما الذين أنكروا تبعضه وتفاضله كأنهم قالوا: متى ذهبَ بعضُّه ذهبَ سائرُه، ثم انقسموا قسمين: فقالت الخوارجُ والمعتزلةُ: فعلُ الواجباتِ وتركُ المحرماتِ من الإيمانِ، فإذا ذهبَ بعضُ ذلك ذهبَ الإيمانُ كلُّه، فلا يكون مع الفاسقِ إيمانٌ أصلًا بحالٍ.

ثم قالت الخوارجُ: هو كافر[5]

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٤٩٤- ٤٩٨)، (١٠/ ٣٢٢)، (١١/ ٦٦١، ٦٦٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٧٥، ٤٧٦)، (١٣/ ٣٠، ٣١).

(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٢٣)، الفصل (٣/ ١٠٦).

(٤) مجموع الفتاوى (١٣/ ٥٠).

(٥) مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٧٠).

وقال: فكان من أولِ البدعِ والتفرقِ الذي وقع في هذه الأمة بدعة الخوارج المكفرة بالذنبِ، ثم تكلموا في الفاسقِ المليِّ، فزعمت الخوارج والمعتزلة أن الذنوبَ الكبيرةَ، ومنهم من قال: والصغيرة، لا تجامع الإيمان أبدًا، بل تنافيه وتفسده، كما يفسد الأكلُ والشربُ الصيامَ، قالوا: لأن الإيمان هو: فعل المأمور، وترك المحظور، فمتى بطل بعضه بطل كله كسائر المركبات.

ثم قالت الخوارج: فيكون العاصي كافرًا؛ لأنه ليس إلا مؤمن وكافر، ثم اعتقدوا أن عثمان وعليًا وغيرهما عصوا، ومن عصى فقد كفر، فكفروا هذين الخليفتين وجمهور الأمة[1].

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: وأصلُ قولِ أهلِ السنةِ الذي فارقوا به الخوارجَ والجهميةَ والمعتزلةَ والمرجئةَ أن الإيمانَ يتفاضل ويتبعض، كما قال النبي ﷺ: «يَخْرُجِ من النارِ من كان في قلبِه مثقال ذرةٍ من إيمان». وحينئذ فتتفاضل ولاية الله وتتبعض بحسب ذلك[2].

وقال: وأصلُ نزاعِ هذه الفرقِ في الإيمانِ من الخوارجِ والمرجئةِ والمعتزلةِ والجهميةِ وغيرِهم، أنهم جعلوا الإيمان شيئًا واحدًا، إذا زال بعضه زال جميعه، وإذا ثبت بعضه ثبت جميعه، فلم يقولوا بذهاب بعضه وبقاء بعضه، كما قال النبي ﷺ: «يَخْرُج من النارِ من كان في قلبه مثقال حبةٍ من الإيمان».

ثم قالت الخوارجُ والمعتزلةُ: الطاعات كلُّها من الإيمانِ فإذا ذهب بعضُها ذهب بعض الإيمان، فذهب سائره، فحكموا بأن صاحب الكبيرة ليس معه شيء من الإيمان.

وقالت المرجئة والجهمية: ليس الإيمان إلا شيئًا واحدًا لا يتبعض، إما مجرد تصديق القلب كقول الجهمية، أو تصديق القلب واللسان كقول المرجئة، قالوا: لأنا إذا أدخلنا فيه الأعمال صارت جزءًا منه، فإذا ذهبت ذهب بعضه، فيلزم إخراج ذي الكبيرة من الإيمان، وهو قول المعتزلة والخوارج، لكن قد يكون له لوازم ودلائل فيستدل بعدمه على عدمه.

وكان كل من الطائفتين بعد السلف والجماعة وأهل الحديث متناقضين، حيث قالوا: الإيمان قول وعمل، وقالوا مع ذلك: لا يزول بزوال بعض الأعمال...

وجماعُ شبهتهم في ذلك أن الحقيقةَ المركبةَ تزول بزوالِ بعضِ أجزائِها؛ كالعشرة فإنه إذا زال بعضُها لم تبقَ عشرةً؛ وكذلك الأجسام المركبة كالسكنجبين إذا زال أحد جزأيه خرج عن كونه سكنجبينًا، قالوا: فإذا كان الإيمان مركبًا من أقوال وأعمال، ظاهرة وباطنة، لزم زواله بزوال بعضها، وهذا قول الخوارج والمعتزلة، قالوا: ولأنه يلزم أن يكون الرجل مؤمنًا بما فيه من الإيمان، كافرًا بما فيه من الكفر، فيقوم به كفر وإيمان، وادعوا أن هذا خلاف الإجماع، ولهذه

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٧٠، ٤٧١).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٥).

الشبهة -والله أعلم- امتنع من امتنع من أئمة الفقهاء أن يقول بنقصه، كأنه ظن إذا قال ذلك يلزم ذهابه كله؛ بخلاف ما إذا زاد.

ثم إن هذه الشبهة هي شبهة من منع أن يكون في الرجل الواحد طاعة ومعصية؛ لأن الطاعة جزء من الإيمان والمعصية جزء من الكفر، فلا يجتمع فيه كفر وإيمان، وقالوا: ما ثم إلا مؤمن محض أو كافر محض، ثم نقلوا حكم الواحد من الأشخاص إلى الواحد من الأعمال، فقالوا: لا يكون العمل الواحد محبوبًا من وجه مكروهًا من وجه...

ونحن نذكرُ ما يتعلق بهذا الموضعِ، فنقول -ولا حول ولا قوة إلا بالله-: الكلام في طرفين:

أحدهما: أن شعبَ الإيمانِ هل هي متلازمةٌ في الانتفاءِ؟

والثاني: هل هي متلازمةٌ في الثبوتِ؟

أما الأول: فإنَّ الحقيقة الجامعة لأمورٍ -سواء كانت في الأعيانِ أو الأعراضِ- إذا زال بعض تلك الأمور فقد يزول سائرها وقد لا يزول، ولا يلزم من زوال بعض الأمور المجتمعة زوال سائرها، وسواء سميت مركبة أو مؤلفة أو غير ذلك، لا يلزم من زوال بعض الأجزاء زوال سائرها.

وما مثلوا به من العشرة والسكنجبين مطابق لذلك، فإن الواحد من العشرة إذا زال لم يلزم زوال التسعة، بل قد تبقي التسعة، فإذا زال أحد جزأي المركب لا يلزم زوال الجزء الآخر، لكن أكثر ما يقولون: زالت الصورة المجتمعة، وزالت الهيئة الاجتماعية، وزال ذلك الاسم الذي استحقته الهيئة بذلك الاجتماع والتركيب، كما يزول اسم العشرة والسكنجبين.

فيقال: أما كون ذلك المجتمع المركب ما بقي على تركيبه فهذا لا ينازع فيه عاقل، ولا يدعي عاقل أن الإيمان، أو الصلاة، أو الحج، أو غير ذلك من العبادات المتناولة لأمور، إذا زال بعضها بقي ذلك المجتمع المركب كما كان قبل زوال بعضه، ولا يقول أحد: إن الشجرة أو الدار إذا زال بعضها بقيت مجتمعة كما كانت، ولا أن الإنسان أو غيره من الحيوان إذا زال بعض أعضائه بقي مجموعًا.

كما قال النبي ﷺ: **«كلُّ مولودٍ يولد على الفطرةِ فأبواه يهودانه أو ينصرانه، أو يمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء»**، فالمجتمعة الخلق بعد الجدع لا تبقى مجتمعة، ولكن لا يلزم زوال بقية الأجزاء.

وأما زوال الاسم، فيقال لهم: هذا أولًا بحث لفظي، إذا قدر أن الإيمان له أبعاض وشعب؛ كما قال رسول الله في الحديث المتفق عليه: **«الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»**، كما أن الصلاة والحج له أجزاء وشعب، ولا يلزم من زوال شعبة من شعبه زوال سائر الأجزاء والشعب، كما لا يلزم من زوال بعض أجزاء الحجِ والصلاةِ زوال سائر الأجزاءِ، فدعواهم أنه إذا زال بعض المركب زال

البعض الآخر ليس بصوابٍ، ونحن نسلم لهم أنه ما بقي إلا بعضه لا كله، وأن الهيئة الاجتماعية ما بقيت كما كانت.

بقي النزاع هل يلزم زوال الاسم بزوال بعض الأجزاء؟

فيقال لهم: المركبات في ذلك على وجهين، منها: ما يكون التركيب شرطًا في إطلاق الاسم، ومنها: ما لا يكون كذلك.

فالأول: كاسم العشرة، وكذلك السكنجبين.

ومنها: ما يبقى الاسم بعد زوال بعض الأجزاء، وجميع المركبات المتشابهة الأجزاء من هذا الباب، وكذلك كثير من المختلفة الأجزاء، فإن المكيلات والموزونات تسمى حنطة، وهي بعد النقص حنطة، وكذلك التراب والماء ونحو ذلك، وكذلك لفظ: العبادة، والطاعة، والخير، والحسنة، والإحسان، والصدقة، والعلم، ونحو ذلك مما يدخل فيه أمور كثيرة، يطلق الاسم عليها قليلها وكثيرها، وعند زوال بعض الأجزاء وبقاء بعض، وكذلك لفظ القرآن فيقال على جميعه وعلى بعضه، ولو نزل قرآن أكثر من هذا لسمي قرآنًا، وقد تسمى الكتب القديمة قرآنًا، كما قال النبي ﷺ: «خفف على داود القرآن»، وكذلك لفظ القول والكلام والمنطق ونحو ذلك، يقع على القليل من ذلك وعلى الكثير.

وكذلك لفظ الذكرِ والدعاءِ، يقال للقليلِ والكثيرِ، وكذلك لفظ الجبل يقال على الجبل وإن ذهب منه أجزاء كثيرة.

ولفظ البحر والنهر يقال عليه وإن نقصت أجزاؤه، وكذلك المدينة والدار والقرية والمسجد ونحو ذلك، يقال على الجملة المجتمعة، ثم ينقص كثير من أجزائها والاسم باق، وكذلك أسماء الحيوان والنبات؛ كلفظ الشجرة يقال على جملتها؛ فيدخل فيها الأغصان وغيرها، ثم يقطع منها ما يقطع والاسم باق، وكذلك لفظ الإنسان والفرس والحمار يقال على الحيوان المجتمع الخلق، ثم يذهب كثير من أعضائه والاسم باق، وكذلك أسماء بعض الأعلام؛ كزيد وعمرو يتناول الجملة المجتمعة، ثم يزول أجزائها والاسم باق. وإذا كانت المركبات على نوعين، بل غالبها من هذا النوع لم يصح قولهم: إنه إذا زال جزؤه لزم أن يزول الاسم، إذا أمكن أن يبقى الاسم مع بقاء الجزء الباقي.

ومعلوم أن اسم الإيمان من هذا الباب، فإن النبي ﷺ قال: «الإيمان بضعٌ وسبعون شعبةً، أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياءُ شعبةٌ من الإيمان»، ثم من المعلوم أنه إذا زالت الإماطة ونحوها لم يزل اسم الإيمان.

وقد ثبت عنه ﷺ في الصحيحين أنه قال: «يخرجُ من النارِ من كان في قلبِه مثقالُ حبَّةٍ من إيمان»، فأخبر أنه يتبعض ويبقى بعضه، وأن ذاك من الإيمان، فعلم أن بعض الإيمان يزول ويبقي بعضه، وهذا ينقض مآخذهم الفاسدة، ويبين أن اسم الإيمان مثل اسم القرآن، والصلاة، والحج، ونحو ذلك.

أما الحج ونحوه ففيه أجزاء ينقص الحج بزوالها عن كماله الواجب ولا يبطل؛ كرمي الجمار، والمبيت بمنى، ونحو ذلك، وفيه أجزاء ينقص بزوالها من كماله المستحب؛ كرفع الصوت بالإهلال، والرمل والاضطباع في الطواف الأول.

وكذلك الصلاة فيها أجزاء تنقص بزوالها عن كمال الاستحباب، وفيها أجزاء واجبة تنقص بزوالها عن الكمال الواجب مع الصحة، في مذهب أبي حنيفة وأحمد ومالك، وفيها ما له أجزاء إذا زالت جبر نقصها بسجود السهو، وأمور ليست كذلك.

فقد رأيت أجزاء الشيء تختلف أحكامها شرعًا وطبعًا، فإذا قال المعترض: هذا الجزء داخل في الحقيقة وهذا خارج من الحقيقة، قيل له: ماذا تريد بالحقيقة؟

فإن قال: أريد بذلك ما إذا زال صار صاحبه كافرًا.

قيل له: ليس للإيمان حقيقة واحدة، مثل حقيقة مسمى «مسلم» في حق جميع المكلفين في جميع الأزمان بهذا الاعتبار، مثل حقيقة السواد والبياض، بل الإيمان والكفر يختلف باختلاف المكلف وبلوغ التكليف له، وبزوال الخطاب الذي به التكليف ونحو ذلك.

وكذلك الإيمان والواجب على غيره مطلق؛ لا مثل الإيمان الواجب عليه في كل وقت، فإن الله لما بعث محمدًا رسولًا إلى الخلق، كان الواجب على الخلق تصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر، ولم يأمرهم حينئذ بالصلوات الخمس، ولا صيام شهر رمضان، ولا حج البيت، ولا حرم عليهم الخمر والربا، ونحو ذلك، ولا كان أكثر القرآن قد نزل، فمن صدقه حينئذ فيما نزل من القرآن وأقر بما أمر به من الشهادتين وتوابع ذلك، كان ذلك الشخص حينئذ مؤمنًا تام الإيمان الذي وجب عليه، وإن كان مثل ذلك الإيمان لو أتى به بعد الهجرة لم يقبل منه، ولو اقتصر عليه كان كافرًا.

قال الإمام أحمد: كان بدء الإيمان ناقصًا، فجعل يزيد حتى كمل، ولهذا قال تعالى عام حجة الوداع: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى﴾ [المائدة: الآية ٣]

وأيضًا، فبعد نزول القرآن وإكمال الدين إذا بلغ الرجل بعض الدين دون بعض، كان عليه أن يصدق ما جاء به الرسولُ جملةً، وما بلغه عنه مفصلًا، وأما ما لم يبلغه ولم يمكنه معرفته، فذاك إنما عليه أن يعرفه مفصلًا إذا بلغه.

وأيضًا، فالرجل إذا آمن بالرسول إيمانًا جازمًا، ومات قبل دخول وقت الصلاة أو وجوب شيء من الأعمال، مات كامل الإيمان الذي وجب عليه، فإذا دخل وقت الصلاة فعليه أن يصلي، وصار يجب عليه ما لم يجب عليه قبل ذلك، وكذلك القادر على الحج والجهاد يجب عليه ما لم يجب على غيره من التصديق المفصل، والعمل بذلك.

فصار ما يجب من الإيمان يختلف باختلاف حال نزول الوحي من السماء، وبحال المكلف في البلاغ وعدمه، وهذا مما يتنوع به نفس التصديق، ويختلف حاله باختلاف القدرة والعجز وغير

هذه من أسباب الوجوب، وهذه يختلف بها العمل أيضًا، ومعلوم أن الواجب على كل من هؤلاء لا يماثل الواجب على الآخر، فإذا كان نفس ما وجب من الإيمان في الشريعة الواحدة يختلف ويتفاضل -وإن كان بين جميع هذه الأنواع قدر مشترك موجود في الجميع؛ كالإقرار بالخالق، وإخلاص الدين له، والإقرار برسله، واليوم الآخر، على وجه الإجمال- فمن المعلوم أن بعض الناس إذا أتى ببعض ما يجب عليه دون بعض كان قد تبعض ما أتى فيه من الإيمان، كتبعض سائر الواجبات.

يبقى أن يقال: فالبعض الآخر قد يكون شرطًا في ذلك البعض، وقد لا يكون شرطًا فيه، فالشرط كمن آمن ببعض الكتاب وكفر ببعضه، أو آمن ببعض الرسل وكفر ببعضهم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿١٥١﴾﴾، وقد يكون البعض المتروك ليس شرطًا في وجود الآخر ولا قبوله.

وحينئذٍ فقد يجتمع في الإنسان إيمان ونفاق، وبعض شعب الإيمان وشعبة من شعب الكفر، كما في الصحيحين عن النبي صلي الله عليه وسلم أنه قال: «أربعٌ من كن فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خصلةٌ منهن كانت فيه خصلةٌ من النفاقِ حتى يدعها: إذا حدث كذب، وإذا ائتمن خان، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر».

وفي الصحيح عنه ﷺ أنه قال: «من مات ولم يغزُ ولم يحدث نفسه بالغزو، مات على شعبة نفاق».

وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلي الله عليه وسلم أنه قال لأبي ذر: «إنك امرؤٌ فيك جاهلية».

وفي الصحيح عنه ﷺ قال: «أربعٌ في أمتي من أمرِ الجاهليةِ، لن يدعوهن: الفخرُ بالأحسابِ، والطعنُ في الأنسابِ، والنياحة، والاستسقاء بالنجوم».

وفي الصحيحين عنه ﷺ أنه قال: «سبابُ المسلمِ فسوقٌ، وقتاله كفرٌ».

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله: «اثنتان في الناس هما بهم كفر: الطعن في النسبِ، والنياحة على الميت».

وفي الصحيحين عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله قال: «لا ترغبوا عن آبائِكم فإن كفرًا بكم أن ترغبوا عن آبائِكم»، وهذا من القرآن الذي نسخت تلاوته: (لا ترغبوا عن آبائكم فإن كفرًا بكم أن ترغبوا عن آبائكم)، وفي الصحيحين عن أبي ذر سمع رسول الله ﷺ يقول: «ليس من رجلٍ ادعى إلى غير أبيه -وهو يعلمه- إلا كفر، ومن ادعى ما ليس له فليس منا، وليتبوأ مقعده من النار، ومن رمي رجلًا بالكفر، أو قال: يا عدو الله، وليس كذلك إلا رجع عليه».

وفي لفظ البخاري: «ليس من رجلٍ ادعى لغير أبيه وهو يعلمه، إلا كفر بالله، ومن ادعى قومًا

ليس منهم فليتبوأ مقعده من النار».

وفي الصحيحين من حديث جرير وابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال في حجة الوداع: **«لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض»**، ورواه البخاري من حديث ابن عباس.

وفي البخاري، عن أبي هريرة، عن النبي صلي الله عليه وسلم أنه قال: **«إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما»**.

وفي الصحيحين عن زيد بن خالدٍ قال: صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديبية في إثر سماء كانت من الليل، فلما انصرف، أقبل على الناس فقال: **«أتدرون ماذا قال ربكم الليلة؟»** قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: قال: **«أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب، وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا، فذاك كافر بي مؤمن بالكوكب»**.

وفي صحيح مسلم قال: قال رسول الله ﷺ: **«ألم تروا إلى ما قال ربكم؟ قال: ما أنعمت على عبادي من نعمة، إلا أصبح فريق منهم بها كافرين، يقولون: بالكواكب، وبالكواكب»**. ونظائر هذا موجودة في الأحاديث.

وقال ابن عباس وغير واحد من السلف في قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: الآية ٤٤]، ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾، و﴿ٱلظَّٰلِمُونَ﴾: كفر دون كفر؛ وفسق دون فسق، وظلم دون ظلم، وقد ذكر ذلك أحمد والبخاري وغيرهما.

الأصل الثاني: أن شعب الإيمان قد تتلازم عند القوة، ولا تتلازم عند الضعف، فإذا قوي ما في القلب من التصديق والمعرفة والمحبة لله ورسوله، أوجب بغض أعداء الله، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ [المائدة: الآية ٨١]، وقال: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة: الآية ٢٢]، وقد تحصل للرجل موادتهم لرحم أو حاجة فتكون ذنبًا ينقص به إيمانه، ولا يكون به كافرًا، كما حصل من حاطب بن أبي بلتعة، لما كاتب المشركين ببعض أخبار النبي ﷺ، وأنزل الله فيه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾ [المُمتحنة: الآية ١]

وكما حصل لسعد بن عبادة لما انتصر لابن أبي في قصة الإفك، فقال لسعد بن معاذ: كذبت والله لا تقتله ولا تقدر على قتله، قالت عائشة: وكان قبل ذلك رجلًا صالحًا، ولكن احتملته الحمية.

ولهذه الشبهة سمى عمرُ حاطبًا منافقًا فقال: دعني يا رسول الله أضرب عنق هذا المنافق، فقال: **«إنه شهد بدرًا»**، فكان عمر متأولًا في تسميته منافقًا للشبهة التي فعلها.

وكذلك قول أسيد بن حضير لسعد بن عبادة: كذبت لعمر الله! لنقتلنه، إنما أنت منافق، تجادل

عن المنافقين، هو من هذا الباب.

وكذلك قول من قال من الصحابة عن مالك بن الدخشم: منافق، وإن كان قال ذلك لما رأى فيه من نوع معاشرة ومودة للمنافقين.

ولهذا لم يكن المتهمون بالنفاق نوعًا واحدًا، بل فيهم المنافق المحض، وفيهم من فيه إيمان ونفاق؛ وفيهم من إيمانه غالب، وفيه شعبة من النفاق، وكان كثير ذنوبهم بحسب ظهور الإيمان، ولما قوي الإيمان وظهر الإيمان وقوته عام تبوك، صاروا يعاتبون من النفاق على ما لم يكونوا يعاتبون عليه قبل ذلك.

ومن هذا الباب، ما يروى عن الحسن البصري ونحوه من السلف: أنهم سموا الفساق منافقين، فجعل أهل المقالات هذا قولًا مخالفًا للجمهور؛ إذا حكوا تنازع الناس في الفاسقِ المليِّ، هل هو كافر؟ أو فاسق ليس معه إيمان؟ أو مؤمن كامل الإيمان؟ أو مؤمن بما معه من الإيمان، فاسق بما معه من الفسق؟ أو منافق، والحسن -رحمه الله تعالى- لم يقل ما خرج به عن الجماعة، لكن سماه منافقًا على الوجه الذي ذكرناه.

والنفاق كالكفر نفاق دون نفاق، ولهذا كثيرًا ما يقال: كفر ينقل عن الملة، وكفر لا ينقل، ونفاق أكبر، ونفاق أصغر، كما يقال: الشرك شركان: أصغر، وأكبر.

وفي صحيح أبي حاتم وغيره عن النبي ﷺ أنه قال: «الشركُ في هذه الأمَّةِ أخفى من دبيبِ النملِ»، فقال أبو بكر: يا رسول الله، كيف ننجو منه، وهو أخفى من دبيب النمل؟ فقال: «ألا أعلمك كلمةً إذا قلتها نجوتَ من دقِّه وجلِّه؟ قل: اللهم إني أعوذ بك أن أشرك بك وأنا أعلم، وأستغفرك لما لا أعلم».

وفي الترمذي عن النبي ﷺ أنه قال: «من حلف بغير الله، فقد أشرك»، قال الترمذي: حديث حسن.

وبهذا تبين أن الشارع ينفي اسم الإيمان عن الشخص؛ لانتفاء كماله الواجب، وإن كان معه بعض أجزائه، كما قال: «لا يزني الزاني حين يزنى وهو مؤمنٌ، ولا يسرق السارقُ حين يسرق، وهو مؤمنٌ، ولا يشرب الخمرَ حين يشربها وهو مؤمنٌ»، ومنه قوله: «من غشنا فليس منا، ومن حمل علينا السلاحَ فليس منا»، فإن صيغة: «أنا» و«نحن» ونحو ذلك من ضمير المتكلم في مثل ذلك، يتناول النبي ﷺ، والمؤمنين معه -الإيمان المطلق- الذي يستحقون به الثواب بلا عقاب، ومن هنا قيل: إن الفاسقَ المليَّ يجوز أن يقال: هو مؤمن باعتبار، ويجوز أن يقال: ليس مؤمنًا باعتبار.

وبهذا تبين أن الرجل قد يكون مسلمًا لا مؤمنًا، ولا منافقًا مطلقًا، بل يكون معه أصل الإيمان دون حقيقته الواجبة، ولهذا أنكر أحمد وغيره من الأئمة على من فسر قوله ﷺ: «ليس منا»: ليس مثلنا، أو ليس من خيارنا، وقال: هذا تفسير «المرجئة»، وقالوا: لو لم يفعل هذه الكبيرة، كان يكون مثل النبي ﷺ، وكذلك تفسير الخوارج والمعتزلة، بأنه يخرج من الإيمان بالكلية، ويستحق

الخلود في النار؛ تأويل منكر كما تقدم، فلا هذا ولا هذا[١].

وقال: وبهذا تزول الشبهة في «مسائل الأسماء والأحكام»، وهي مسألة الإيمان، وخلاف المرجئة والخوارج، فإن الإيمان وإن كان اسمًا لدين الله الذي أكمله بقوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المَائدة: الآية ٣] ، وهو اسم لطاعة الله وللبر وللعمل الصالح، وهو: جميع ما أمر الله به، فهذا هو الإيمان الكامل التامّ، وكماله نوعان: كمال المقربين وهو الكمال بالمستحب، وكمال المقتصدين وهو الكمال بالواجب فقط.

وإذا قلنا في مثل قول النبيّ ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزنى وهو مؤمنٌ، ولا يسرق السارقُ حين يسرق وهو مؤمن»، «ولا إيمانَ لمن لا أمانةَ له»، وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفَال: الآية ٢] . . . الآية، وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الحُجرَات: الآية ١٥] ، وقوله: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٧٧] الآية إلى قوله: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٧٧] ، إذا قال القائل في مثل هذا: ليس بمؤمن كامل الإيمان، أو نفى عنه كمال الإيمان لا أصله؛ فالمراد به كمال الإيمان الواجب ليس بكمال الإيمان المستحب، كمن ترك رمي الجمار، أو ارتكب محظورات الإحرام غير الوطء، ليس هذا مثل قولنا: غسل كامل، ووضوء كامل، وأن المجزئ منه ليس بكامل ذاك نفي الكمال المستحب.

وكذا المؤمن المطلق هو المؤدي للإيمان الواجب، ولا يلزم من كون إيمانه ناقصًا عن الواجب أن يكون باطلًا حابطًا، كما في الحج، ولا أن يكون معه الإيمان الكامل كما تقوله المرجئة، ولا أن يقال: ولو أدى الواجب لم يكن إيمانه كاملًا، فإن الكمال المنفي هنا الكمال المستحب.

فهذا فرقان يزيلان الشبهة في هذا المقام، ويقرران النصوص كما جاءت، وكذلك قوله: «من غَشَّنَا فليس منَّا»، ونحو ذلك، لا يجوز أن يقال فيه: ليس من خيارنا، كما تقوله المرجئة، ولا أن يقال: صار من غير المسلمين فيكون كافرًا، كما تقوله الخوارج، بل الصواب أن هذا الاسم المضمر ينصرف إطلاقه إلى المؤمنين الإيمان الواجب الذي به يستحقون الثواب بلا عقاب، ولهم الموالاة المطلقة والمحبّة المطلقة، وإن كان لبعضهم درجات في ذلك بما فعله من المستحب، فإذا غشهم لم يكن منهم حقيقة؛ لنقص إيمانه الواجب الذي به يستحقون الثواب المطلق بلا عقاب، ولا يجب أن يكون من غيرهم مطلقًا، بل معه من الإيمان ما يستحق به مشاركتهم في بعض الثواب، ومعه من الكبيرة ما يستحق به العقاب، كما يقول من استأجر قومًا ليعملوا عملًا، فعمل بعضهم بعض الوقت فعند التوفية يصلح أن يقال: هذا ليس منا، فلا يستحق الأجر الكامل، وإن استحق بعضه.

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٥١٠- ٥٢٥).

وقد بسطت القول في هذه المسألة في غير هذا الموضع، وبيَّنت ارتباطها بقاعدة كبيرة في أن الشخص الواحد، أو العمل الواحد، يكون مأمورًا به من وجه منهيًا عنه من وجه، وأن هذا هو منهب أهل السنة والجماعة؛ خلافًا للخوارج والمعتزلة[١]

وقال: من أصول أهل السنة، التي فارقوا بها الخوارج: أن الشخص الواحد تجتمع فيه حسنات وسيئات، فيثاب على حسناته، ويعاقب على سيئاته، ويحمد على حسناته، ويذم على سيئاته، وأنه من وجه مرضي محبوب، ومن وجه بغيض مسخوط[٢]

وقال: وإذا اجتمع في الرجل الواحد خير وشرٌّ، وفجور وطاعة، ومعصية وسنة وبدعة: استحق من الموالاة والثواب بقدر ما فيه من الخير، واستحق من المعاداة والعقاب بحسب ما فيه من الشَّرّ، فيجتمع في الشخص الواحد موجبات الإكرام والإهانة، فيجتمع له من هذا وهذا؛ كاللصّ الفقير تقطع يده لسرقته، ويعطى من بيت المال ما يكفيه لحاجته.

هذا هو الأصل الذي اتفق عليه أهل السُّنَّة والجماعة، وخالفهم الخوارج والمعتزلة ومن وافقهم عليه، فلم يجعلوا الناس لا مستحقًّا للثواب فقط، ولا مستحقًّا للعقاب فقط، وأهل السُّنَّة يقولون: إن الله يعذب بالنار من أهل الكبائر من يعذبه، ثم يخرجهم منها بشفاعة من يأذن له في الشفاعة بفضل رحمته، كما استفاضت بذلك السنة عن النبي ﷺ، والله سبحانه وتعالى أعلم[٣]

- قولهم في الوعيد

يقولون بأن أصحاب الكبائر يعذَّبون في النار عذاب الكافرين، وأنهم خالدون فيها، إذا ماتوا على ذلك دون أن يتوبوا، إلا النجدات منهم.

أقوال العلماء

قال الأشعري: وأجمعوا على أن الله سبحانه يعذِّب أصحاب الكبائر عذابًا دائمًا، إلا النَّجدات أصحاب نجدة[٤]

وقال: وأما الوعيد فقول المعتزلة فيه وقول الخوارج قول واحد؛ لأنهم يقولون: إن أهل الكبائر الذين يموتون على كبائرهم في النار خالدون فيها مخلدون، غير أن الخوارج يقولون: إن مرتكبي الكبائر ممن ينتحل الإسلام يعذَّبون عذاب الكافرين، والمعتزلة يقولون: إن عذابهم ليس كعذاب الكافرين[٥]

---

(١) مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٩٣- ٢٩٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٤٧٦).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٠٩، ٢١٠)، (٢٢/ ١٢٩)، (٣٥/ ٩٤، ٩٥)، (٢٨/ ٢٨٨، ٢٢٩)، (١٥/ ٢٩٤، ٢٩٥).

(٤) مقالات الإسلاميين ص(٨٦).

(٥) مقالات الإسلاميين ص(١٢٤).

وذكر ابن حزم أن من قولهم: إن أصحاب الكبائر مخلدون في النار[١].

وقال السكسكيُّ: إن مرتكبي الكبائر مخلدون في النار معذبون بعذاب أهل النار. . . الخوارج تقول: إن صاحب الكبيرة يعذب في النار عذاب الكفار[٢].

وقال شيخ الإسلام: قالت الوعيدية: كلُّ فاسقٍ خالدٌ في النار، لا يخرج منها أبدًا [٣].

وقال: ومن أصول المعتزلة مع الخوارج إنفاذ الوعيد في الآخرة، وأن الله لا يقبل في أهل الكبائر شفاعة، ولا يخرج منهم أحدًا من النار[٤].

وقال: إذا تَرك واجبًا أو فعل محرمًا، قالوا -أي الغالية المتشددين- بنفوذِ الوعيدِ فيه، فيوجبون تخليد فساقِ أهلِ الملةِ في النارِ، وهذا قول جمهورِ المعتزلةِ والخوارجِ، ولكن الخوارجَ يكفرون بالذنبِ الكبيرِ، أو الصغيرِ عند بعضِهم[٥].

وقال: وأما «الخوارج» ومن وافقهم من المعتزلة فيوجبون خلود من دخل النار، وعندهم من دخلها خلد فيها، ولا يجتمع في حق الشخص الواحد العذاب والثواب. . .، والوعيدية من الخوارج والمعتزلة: يوجبون العذاب في حق أهل الكبائر؛ لشمول نصوص الوعيد لهم[٦].

وقال: وأهل البدع ذنوبهم ترك ما أمروا به من اتباع السنة وجماعة المؤمنين، . .، وكذلك الوعيدية لا يرون اعتقاد خروج أهل الكبائر من النار، ولا قبول الشفاعة فيهم، وهذا ترك واجب[٧].

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: ومما يبيِّن أن المغفرة العامة في الزمر -هي قوله تعالى: ﴿۞ قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ۝٥٣﴾ [الزُّمَر: الآية ٥٣]، هي للتائبين أنه قال في سورة النساء: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ﴾ [النِّساء: الآية ٤٨]، فقيد المغفرة بما دون الشرك وعلَّقها على المشيئة، وهناك أطلق وعمم، فدل هذا التقييد والتعليق على أن هذا في حقِّ غيرِ التائب، ولهذا استدل أهل السنة بهذه الآية على جواز المغفرة لأهل الكبائر في الجملة، خلافًا لمن أوجب نفوذ الوعيد بهم من الخوارج

(١) الفصل (٢/ ٩٠).

(٢) البرهان ص(١٩، ٢٠).

(٣) مجموع الفتاوى (١٦/ ٢٤٢).

(٤) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٥٨).

(٥) مجموع الفتاوى (١٩/ ١٥١).

(٦) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٨٠)، (٤/ ٤٨٦).

(٧) مجموع الفتاوى (٢٠/ ١٠٤، ١٠٥).

والمعتزلة. . . ، ونصوص الكتاب والسنة مع اتفاق سلف الأمة وأئمتها متطابقة على أن من أهل الكبائر من يعذب، وأنه لا يبقى في النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان[1].

وقال: فدلَّ ذلك على أن الحسنة العظيمة يغفر الله بها السيئة العظيمة، والمؤمنون يؤمنون بالوعد والوعيد؛ لقوله ﷺ: «من كان آخر كلامِه لا إله إلا الله دخلَ الجنةَ»، وأمثال ذلك مع قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴿١٠﴾﴾ [النساء: الآية ١٠] ، ولهذا لا يشهد لمعين بالجنة إلا بدليلٍ خاصٍّ، ولا يشهد على معين بالنار إلا بدليلٍ خاصٍّ، ولا يشهد لهم بمجردِ الظنِّ من اندراجهم في العموم؛ لأنه قد يندرج في العمومين فيستحق الثواب والعقاب؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴿٨﴾﴾، والعبد إذا اجتمع له سيئات وحسنات فإنه وإن استحق العقاب على سيئاته فإن الله يثيبه على حسناته، ولا يحبط حسنات المؤمن لأجل ما صدر منه، وإنما يقول بحبوط الحسنات كلها بالكبيرة الخوارج والمعتزلة الذين يقولون بتخليد أهل الكبائر، وأنهم لا يخرجون منها بشفاعة ولا غيرها، وأن صاحب الكبيرة لا يبقى معه من الإيمان شيء، وهذه أقوالٌ فاسدةٌ مخالفةٌ للكتابِ والسنةِ المتواترةِ وإجماعِ الصحابةِ، وسائر أهل السنة والجماعة، وأئمة الدين لا يعتقدون عصمة أحدٍ من الصحابةِ ولا القرابةِ ولا السابقين ولا غيرهم، بل يجوز عندهم وقوع الذنوب منهم، والله تعالى يغفر لهم بالتوبةِ، ويرفع بها درجاتهم، ويغفر لهم بحسنات ماحية، أو بغير ذلك من الأسباب، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ۚ ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٣٤﴾ لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٣٥﴾﴾، وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ ۖ إِنِّى تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ * أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟ وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمْ فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلْجَنَّةِ﴾، ولكن الأنبياء صلوات الله عليهم هم الذين قال العلماء: إنهم معصومون من الإصرار على الذنوب، فأما الصديقون والشهداء والصالحون فليسوا بمعصومين، وهذا في الذنوب المحققة، وأما ما اجتهدوا فيه فتارة يصيبون، وتارة يخطئون، فإذا اجتهدوا فأصابوا فلهم أجران، وإذا اجتهدوا وأخطئوا فلهم أجر على اجتهادهم، وخطؤهم مغفور لهم. وأهل الضلال يجعلون الخطأ والإثم متلازمين، فتارة يغلون فيهم ويقولون: إنهم معصومون، وتارة يجفون عنهم ويقولون: إنهم باغون بالخطأ، وأهل العلم والإيمان يعصمون ولا يؤثمون.

ومن هذا الباب تولَّد كثيرٌ من فرق أهل البدع والضلال، فطائفة سبت السلف ولعنتهم؛ لاعتقادهم أنهم فعلوا ذنوبًا، وأن من فعلها يستحق اللعنة، بل قد يفسقونهم، أو يكفرونهم، كما

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ١٩٢)، (١٦/ ١٨، ١٩).

فعلت الخوارج الذين كفروا عليَّ بن أبي طالب، وعثمان بن عفان، ومن تولاهما، ولعنوهم، وسبوهم، واستحلوا قتالهم، وهؤلاء هم الذين قال فيهم رسول الله ﷺ: «يحقرُ أحدكم صلاتَه مع صلاتِهم، وصيامَه مع صيامِهم، وقراءتَه مع قراءتِهم؛ يقرءون القرآنَ لا يجاوزُ حناجرَهم، يمرقون من الإسلامِ كما يمرقُ السهمُ من الرميةِ»، وقال ﷺ: «تمرقُ مارقةٌ على فرقةٍ من المسلمين فتقاتلها أولى الطائفتين لأجلِ الحقِّ»[١].

وقال: والنزاع في ذلك مع الخوارج والمعتزلة الذين يقولون: ما ثَمَّ إلا مُثَاب في الآخرة أو معاقب، ومَن دخل النار لم يخرج منها: لا بشفاعة ولا غيرها، ويقولون: إن الكبيرة تُحبط جميع الحسنات، ولا يبقى مع صاحبها من الإيمان شيء.

وقد ثبت بالنصوص المستفيضة عن النبي ﷺ إخراج قوم من النار بعد ما امتُحشوا، وثبت أيضًا شفاعة النبي ﷺ لأهل الكبائر من أمته، والآثار بذلك متواترة عند أهل العلم بالحديث، أعظم من تواتر الآثار بنصاب السرقة، ورجم الزاني المحصن، ونصب الزكاة، ووجوب الشفعة، وميراث الجدة، وأمثال ذلك[٢].

وقال: وقوله: ﴿وَيَتَجَنَّبُهَا ٱلْأَشْقَى ۝ ٱلَّذِى يَصْلَى ٱلنَّارَ ٱلْكُبْرَىٰ ۝ ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ۝﴾، وقد ذكر في سورة الليل قوله: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ۝ لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى ۝ ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ۝﴾، وهذا الصلي قد فسره النبي ﷺ في الحديث الصحيح الذي أخرجه مسلم عن أبي سعيدٍ الخدريِّ قال: قال رسول الله ﷺ: «أما أهلُ النارِ الذين هم أهلُها؛ فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون، ولكن ناسٌ أصابتهم النارُ بذنوبِهم -أو قال: بخطاياهم- فأماتهم إماتة حتى إذا كانوا فحمًا أذن بالشفاعةِ، فجيء بهم ضبائر ضبائر فبثوا على أنهارِ الجنةِ، ثم قيل: يا أهلَ الجنةِ أفيضوا عليهم، فينبتون نبات الحبة تكون في حميل السيل»، فقال رجل من القوم: كأن رسول الله ﷺ قد كان بالبادية، وفي رواية ذكرها ابن أبي حاتم فقال: ذكر عن عبد الصمد بن عبد الوارث، حدثنا أبي، حدثنا سليمان التيمي، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد: أن رسول الله ﷺ خطب فأتى على هذه: ﴿لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾ [طه: الآية ٧٤]، فقال النبي ﷺ: «أما أهلها الذين هم أهلها فلا يموتون فيها ولا يحيون، وأما الذين ليسوا من أهل النارِ فإن النارَ تميتهم ثم يقوم الشفعاء فيشفعون فيهم فيشفعون، فيؤتى بهم إلى نهر يقال له: الحياة، أو: الحيوان، فينبتون كما ينبت الغثاء في حميل السيل»، فقد بيَّن النبي ﷺ أن هذا الصلي لأهل النار الذين هم أهلها، وأن الذين ليسوا من أهلها فإنها تصيبهم بذنوبهم، وأن الله يميتهم فيها حتى يصيروا فحمًا، ثم يشفع فيهم فيخرجون، ويؤتى بهم إلى نهر الحياة فينبتون كما تنبت الحبة في حميل السيل، وهذا المعنى مستفيض عن النبي ﷺ، بل متواتر في أحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي سعيدٍ وأبي هريرةَ

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٥/ ٦٨، ٦٩).

(٢) منهاج السنة النبوية (٦/ ٢٠٤).

وغيرهما، وفيها الرد على طائفتين؛ على الخوارج والمعتزلة، الذين يقولون: إن أهل التوحيد يخلدون فيها، وهذه الآية حجة عليهم[1].

- قولهم في الشفاعة

ينكرون الشفاعة لأهل الكبائر.

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام: وأما الخوارج والمعتزلة فأنكروا شفاعته لأهل الكبائر[2].

وقال: منعت الخوارج والمعتزلة أن يكون لنبينا ﷺ شفاعة في أهل الكبائر في إخراج أهل الكبائر من النار[3].

وقال: ينكرها الخوارج والمعتزلة[4].

وقال: وأما الوعيدية من الخوارج والمعتزلة فزعموا أن الشفاعة إنما هي للمؤمنين خاصة في رفع بعض الدرجات، وبعضهم أنكر الشفاعة مطلقًا[5].

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: أما الخوارج والمعتزلة فإنهم أنكروا شفاعة نبينا ﷺ في أهل الكبائر من أمته، وهؤلاء مبتدعة ضلال، مخالفون للسنة المستفيضة عن النبي ﷺ ولإجماع خير القرون[6].

وقال: ولكن كثيرًا من أهل البدع والخوارج والمعتزلة أنكروا شفاعته لأهل الكبائر، فقالوا: لا يشفع لأهل الكبائر، بناء على أن أهل الكبائر عندهم لا يغفر الله لهم، ولا يخرجهم من النار بعد أن يدخلوها لا بشفاعة ولا غيرها، ومذهب الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين وسائر أهل السنة والجماعة أنه ﷺ يشفع في أهل الكبائر، وأنه لا يخلد في النار من أهل الإيمان أحد؛ بل يخرج من النار من في قلبه مثقال حبة من إيمان أو مثقال ذرة من إيمان[7].

وقال: وأما الشفاعة يوم القيامة فمذهب أهل السنة والجماعة -وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين الأربعة وغيرهم- أن له شفاعاتٍ يوم القيامة خاصة وعامة، وأنه يشفع فيمن يأذن الله له أن يشفع فيه من أمته من أهل الكبائر، ولا ينتفع بشفاعته إلا أهل التوحيد

---

(١) مجموع الفتاوى (١٦/ ١٩٧).
(٢) مجموع الفتاوى (١/ ١٠٨، ١١٦، ١٤٨).
(٣) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٨٠).
(٤) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٣٤١).
(٥) مجموع الفتاوى (١/ ٣١٤).
(٦) مجموع الفتاوى (٢٤/ ٣٤١)، (٤/ ٣٠٩).
(٧) مجموع الفتاوى (١/ ٣١٨).

المؤمنون؛ دون أهل الشرك، ولو كان المشرك محبًا له معظمًا له لم تنقذه شفاعته من النار، وإنما ينجيه من النار التوحيد والإيمان به، ولهذا لما كان أبو طالب وغيره يحبونه ولم يقروا بالتوحيد الذي جاء به لم يمكن أن يخرجوا من النار بشفاعته ولا بغيرها.

وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة أنه قال: قلت يا رسول الله أي الناس أسعد بشفاعتك يوم القيامة فقال: **«أسعدُ الناس بشفاعتي يوم القيامة، من قال: لا إله إلا الله خالصًا من قلبِه»**، وعنه في صحيح مسلم قال: قال رسول الله ﷺ: **«لكل نبي دعوة مستجابة، فتعجل كل نبي دعوته، وإني اختبأت دعوتي شفاعة يوم القيامة فهي نائلة -إن شاء الله تعالى- من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئًا»**.

وفي السنن عن عوف بن مالك قال: قال رسول الله: **«أتاني آتٍ من عند ربي فخيرني بين أن يدخل نصف أمتي الجنة وبين الشفاعة، فاخترت الشفاعة، وهي لمن مات لا يشرك بالله شيئًا»** وفي لفظ قال: **«ومن لقي الله لا يشرك به شيئًا فهو في شفاعتي»**[(١)]

وقال: واتفقوا -أي: الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين- أيضًا على أن نبيَّنا يشفع فيمن يأذن الله له بالشفاعة فيه من أهل الكبائر من أمته، ففي الصحيحين عنه أنه قال: **«لكلٍّ نبيٍّ دعوةٌ مستجابةٌ، وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة»**، وهذه الأحاديث مذكورة في مواضعها[(٢)]

وقال: إن أحاديث الشفاعة في أهل الكبائر ثابتة متواترة عن النبي ﷺ؛ وقد اتفق عليها السلف من الصحابة، وتابعيهم بإحسان، وأئمة المسلمين وإنما نازع في ذلك أهل البدع من الخوارج، والمعتزلة، ونحوهم.

ولا يبقى في النار أحد في قلبه مثقال ذرة من إيمان، بل كلهم يخرجون من النار ويدخلون الجنة، ويبقى في الجنة فضل فينشئ الله لها خلقًا آخر يدخلهم الجنة، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ[(٣)]

وقال: قد ثبت بالسنة المستفيضة، بل المتواترة، واتفاق الأمة أن نبينا ﷺ الشافع المشفع، وأنه يشفع في الخلائق يوم القيامة، وأن الناس يستشفعون به يطلبون منه أن يشفع لهم إلى ربهم وأنه يشفع لهم.

ثم اتفق أهل السنة والجماعة أنه يشفع في أهل الكبائر، وأنه لا يخلد في النار من أهل التوحيد أحد[(٤)]

---

(١) مجموع الفتاوى (١/١٥٣، ١٥٤).
(٢) مجموع الفتاوى (٧/٢٢٢).
(٣) مجموع الفتاوى (٤/٣٠٩).
(٤) مجموع الفتاوى (١/١٠٨).

وقال: ومذهب سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة والجماعة: إثبات الشفاعة لأهل الكبائر، والقول بأنه يخرج من النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان.

وأيضًا: فالأحاديث المستفيضة عن النبي ﷺ في الشفاعة فيها استشفاع أهل الموقف ليقضى بينهم، وفيهم المؤمن والكافر، وهذا فيه نوع شفاعة للكفار.

وأيضًا: ففي الصحيح عن العباس بن عبد المطلب أنه قال: يا رسول الله، هل نفعت أبا طالب بشيء؟ فإنه يحوطك ويغضب لك قال: «نعم، هو في ضحضاحٍ من نار ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار»، وعن عبدِ الله بن الحارث قال: سمعت العبَّاس يقول: قلت: يا رسول الله، إن أبا طالب كان يحوطك وينصرك، فهل نفعه ذلك؟ قال: «نعم، وجدته في غمرات من نار فأخرجته إلى ضحضاحٍ».

وعن أبي سعيدٍ الخدري ﷺ: أن رسول الله ﷺ ذكر عنده عمه أبو طالب، فقال: «لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة فيجعل في ضحضاحٍ من النار يبلغ كعبيه يغلي منه دماغه».

فهذا نص صحيح صريح لشفاعته في بعض الكفار أن يخفف عنه العذاب، بل في أن يجعل أهون أهل النار عذابًا، كما في الصحيح أيضًا عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ قال: «أهونُ أهلِ النارِ عذابًا أبو طالبٍ وهو متنعل بنعلين يغلي منهما دماغه».

وعن أبي سعيدٍ الخدريِّ أن رسول الله ﷺ قال: «إن أدنى أهل النار عذابًا متنعل بنعلين من نار يغلي دماغه من حرارة نعليه».

وعن النعمان بن بشير قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن أهونَ أهلِ النارِ عذابًا يوم القيامة لرجلٌ يوضع في أخمص قدميه جمرتان يغلي منهما دماغه»، وعنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أهون أهل النار عذابًا من له نعلان وشراكان من نار يغلي منها دماغه كما يغلي المرجل ما يرى أن أحدًا أشد منه عذابًا وإنه لأهونهم عذابًا»[1]

وقال: فالكفار والمنافقون لا تغني عنهم شفاعة الشافعين في الآخرة.

ولهذا نُهِيَ عن الاستغفار لعمه وأبيه وغيرهما من الكفار، ونُهِيَ عن الاستغفار للمنافقين وقيل له: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ [المنافقون: الآية ٦]، ولكن الكفار يتفاضلون في الكفر كما يتفاضل أهل الإيمان في الإيمان قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: الآية ٣٧]

فإذا كان في الكفار من خف كفره بسبب نصرته ومعونته فإنه تنفعه شفاعته في تخفيف العذاب عنه لا في إسقاط العذاب بالكلية، كما في صحيح مسلم عن العباس بن عبد المطلب أنه قال: قلت: يا رسول الله، فهل نفعت أبا طالب بشيء فإنه كان يحوطك ويغضب لك؟ قال: «نعم، هو

(١) مجموع الفتاوى (١/١١٦، ١١٧).

في ضحضاحٍ من نارٍ، ولولا أنا لكان في الدركِ الأسفلِ من النارِ»، وفي لفظ: إن أبا طالب كان يحوطك وينصرك ويغضب لك فهل نفعه ذلك؟ قال: **«نعم، وجدته في غمراتٍ من نارٍ فأخرجته إلى ضحضاح»**، وفيه عن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ ذُكِرَ عنده عمه أبو طالب فقال: **«لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة فيجعل في ضحضاحٍ من النارِ يبلغ كعبيه يغلي منهما دماغه»**، وقال: **«إن أهون أهل النار عذابًا أبو طالب وهو متنعل بنعلين من نار يغلي منهما دماغه»**. . .

وأما شفاعته ودعاؤه للمؤمنين فهي نافعة في الدنيا والدين باتفاق المسلمين، وكذلك شفاعته للمؤمنين يوم القيامة في زيادة الثواب، ورفع الدرجات متفق عليها بين المسلمين، وقد قيل: إن بعض أهل البدعة ينكرها.

وأما شفاعته لأهل الذنوب من أمته فمتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين الأربعة وغيرهم، وأنكرها كثير من أهل البدع من الخوارج والمعتزلة والزيدية، وقال هؤلاء: من يدخل النار لا يخرج منها لا بشفاعة ولا غيرها، وعند هؤلاء ما ثم إلا من يدخل الجنة فلا يدخل النار، ومن يدخل النار فلا يدخل الجنة، ولا يجتمع عندهم في الشخص الواحد ثواب وعقاب.

وأما الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر الأئمة كالأربعة وغيرهم فيقرون بما تواترت به الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ أن الله يخرج من النار قومًا بعد أن يعذبهم الله ما شاء أن يعذبهم، يخرجهم بشفاعة محمد ﷺ، ويخرج آخرين بشفاعة غيره، ويخرج قومًا بلا شفاعة.

واحتج هؤلاء المنكرون للشفاعة بقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ٤٨] وبقوله: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَاعَةٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٢٣] وبقوله: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٤] وبقوله: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: الآية ١٨] وبقوله: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [المدَّثر: الآية ٤٨]

وجواب أهل السنة أن هذا يراد به شيئان.

أحدهما: أنها لا تنفع المشركين كما قال تعالى في نعتهم: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ ﴿٤٤﴾ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ ﴿٤٥﴾ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ ﴿٤٦﴾ حَتَّىٰ أَتَانَا الْيَقِينُ ﴿٤٧﴾ فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ فهؤلاء نفى عنهم نفع شفاعة الشافعين؛ لأنهم كانوا كفارًا.

والثاني: أنه يراد بذلك نفي الشفاعة التي يثبتها أهل الشرك، ومن شابههم من أهل البدع: من أهل الكتاب والمسلمين الذين يظنون أن للخلق عند الله من القدر أن يشفعوا عنده بغير إذنه، كما يشفع الناس بعضهم عند بعض فيقبل المشفوع إليه شفاعة شافع لحاجته إليه رغبة ورهبة، وكما يعامل المخلوق المخلوق بالمعاوضة.

فالمشركون كانوا يتخذون من دون الله شفعاء من الملائكة والأنبياء والصالحين، ويصورون تماثيلهم فيستشفعون بها ويقولون: هؤلاء خواص الله، فنحن نتوسل إلى الله بدعائهم وعبادتهم ليشفعوا لنا، كما يتوسل إلى الملوك بخواصهم لكونهم أقرب إلى الملوك من غيرهم، فيشفعون عند الملوك بغير إذن الملوك، وقد يشفع أحدهم عند الملك فيما لا يختاره فيحتاج إلى إجابة شفاعته رغبة ورهبة.

فأنكر الله هذه الشفاعة فقال تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٥] وقال: ﴿۞ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴿٢٦﴾﴾ [النَّجم: الآية ٢٦]، وقال عن الملائكة: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾﴾، وقال: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ وقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾﴾ [يُونس: الآية ١٨] وقال تعالى: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ ۙ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٥١﴾﴾ [الأنعَام: الآية ٥١]، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ ۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٤﴾﴾ [السَّجدَة: الآية ٤]

وقال تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٨٦﴾﴾ [الزّخرُف: الآية ٨٦]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ ۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ ۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٩٤﴾﴾ [الأنعَام: الآية ٩٤] وقال تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ ۚ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٣﴾ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا ۖ لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٤٤﴾ وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿٤٥﴾﴾ وقال تعالى: ﴿وَخَشَعَتِ ٱلْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَٰنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا * يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا ﴿١٠٩﴾﴾ وقال صاحب يس: ﴿وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٢﴾ ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ ﴿٢٣﴾ إِنِّىٓ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢٤﴾ إِنِّىٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمْ فَٱسْمَعُونِ ﴿٢٥﴾﴾.

فهذه الشفاعة التي أثبتها المشركون للملائكة والأنبياء والصالحين حتى صوروا تماثيلهم وقالوا: استشفاعنا بتماثيلهم استشفاع بهم، وكذلك قصدوا قبورهم وقالوا: نحن نستشفع بهم بعد مماتهم ليشفعوا لنا إلى الله، وصوروا تماثيلهم فعبدوهم كذلك، وهذه الشفاعة أبطلها الله ورسوله وذم

المشركين عليها وكفرهم بها. قال الله تعالى عن قوم نوح: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾ وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا﴾. قال ابن عباس وغيره: هؤلاء قوم صالحون كانوا في قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم ثم صوروا تماثيلهم فعبدوهم، وهذا مشهور في كتب التفسير والحديث وغيرها كالبخاري وغيره، وهذه أبطلها النبي ﷺ وحسم مادتها وسد ذريعتها، حتى لعن من اتخذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد يصلي فيها وإن كان المصلي فيها لا يستشفع بهم، ونهى عن الصلاة إلى القبور وأرسل عليَّ بن أبي طالب فأمره ألا يدع قبرًا مشرفًا إلا سَوَّاه، ولا تمثالًا إلا طمسه ومحاه، ولعن المصورين. وعن أبي الهياج الأسدي: قال لي علي بن أبي طالب: لأبعثك على ما بعثني رسول الله ﷺ ألا تدع تمثالًا إلا طمسته، ولا قبرًا مشرفًا إلا سويته. وفي لفظ: ولا صورة إلا طمستها. أخرجه مسلم(١).

- قولهم في السنة

يرون عدم اتباع السنة التي يظنون أنها تخالف ظاهر القرآن.

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام: وأصل مذهبهم تعظيم القرآن وطلب اتباعه، لكن خرجوا عن السنة والجماعة، فهم لا يرون اتباع السنة التي يظنون أنها تخالف القرآن، كالرجم ونصاب السرقة وغير ذلك، فضلوا، فإن الرسول أعلم بما أنزل الله عليه، والله قد أنزل عليه الكتاب والحكمة، وجوزوا على النبي أن يكون ظالمًا فلم ينفذوا لحكم النبي ﷺ، ولا لحكم الأئمة بعده(٢).

وقال: إن الخوارج الحروريَّة كانوا ينتحلون اتِّباع القرآن بآرائهم، ويدعون اتِّباع السنن التي يزعمون أنها تخالف القرآن(٣).

وقال: ويرون اتباع الكتاب دون السنة التي تخالف ظاهر الكتاب، وإن كانت متواترة(٤).

وقال: والخوارج لا يتمسكون من السنة إلا بما فسر مجملها دون ما خالف ظاهر القرآن عندهم، فلا يرجمون الزاني، ولا يرون للسرقة نصابًا، وحينئذ فقد يقولون: ليس في القرآن قتل المرتد، فقد يكون المرتد عندهم نوعين(٥).

وقال: وأهل البدع ذنوبهم ترك ما أمروا به من اتباع السنة وجماعة المؤمنين، فإن الخوارج أصل بدعتهم أنهم لا يرون طاعة الرسول واتباعه فيما خالف ظاهر القرآن عندهم، وهذا ترك واجب(٦).

---

(١) مجموع الفتاوى (١/١٤٣- ١٥٢).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/٢٠٨).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٤٩١).

(٤) مجموع الفتاوى (٣/٣٥٥).

(٥) مجموع الفتاوى (١٣/٤٨، ٤٩)، (٢٠/١٦٦).

(٦) مجموع الفتاوى (٢٠/١٠٤).

وقال: وأما الخوارج فإنَّهم ادعوا اتِّباع القرآن، وإن ما خالفه من السنة لا يجوز العمل به[١]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: انتحلت الخوارج كتاب الله، وانتحلت الشيعة أهل البيت، وكلاهما غير متبع لما انتحله، فإن الخوارج خالفوا السنة التي أمر القرآن باتباعها، وكفروا المؤمنين الذين أمر القرآن بموالاتهم، ولهذا تأول سعد بن أبي وقاص فيهم هذه الآية: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ * ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾، وصاروا يتتبعون المتشابه من القرآن، فيتأولونه على غير تأويله، من غير معرفة منهم بمعناه، ولا رسوخ في العلم، ولا اتباع للسنة، ولا مراجعة لجماعة المسلمين الذين يفهمون القرآن[٢]

وقال: وأما السنةُ المتواترةُ التي لا تفسر ظاهر القرآن، أو يقال: تخالف ظاهره، كالسنة في تقدير نصاب السرقة، ورجم الزاني، وغير ذلك، فمذهب جميع السلف العمل بها أيضًا إلا الخوارج؛ فإن من قولهم -أو قول بعضهم- مخالفة السنة؛ حيث قال أولهم للنبي ﷺ في وجهه: إن هذه القسمة ما أريد بها وجه الله.

ويُحكى عنهم أنهم لا يتبعونه ﷺ إلا فيما بلَّغه عن الله من القرآن والسنة المفسرة له، وأما ظاهر القرآن إذا خالفه الرسول فلا يعملون إلا بظاهره، ولهذا كانوا مارقة مرقوا من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، وقال النبي ﷺ لأولهم: «لقد خبت وخسرت إن لم أعدل». فإذا جوز أن الرسول يجوز أن يخون ويظلم فيما ائتمنه الله عليه من الأموال، وهو معتقد أنه أمين الله على وحيه، فقد اتبع ظالمًا كاذبًا، وجوَّز أن يخون ويظلم فيما ائتمنه من المال مَن هو صادق أمين فيما ائتمنه الله عليه من خبر السماء، ولهذا قال النبي ﷺ: «أيأمنني من في السماء ولا تأمنوني؟» أو كما قال.

يقول ﷺ إن أداء الأمانة في الوحي أعظم، والوحي الذي أوجب الله طاعته هو الوحي بحكمه وقسمه.

وقد ينكر هؤلاء كثيرًا من السنن طعنًا في النقل لا ردًّا للمنقول، كما ينكر كثير من أهل البدع السنن المتواترة عند أهل العلم؛ كالشفاعة والحوض والصراط والقدر وغير ذلك[٣]

وقال: وهذه السنة إذا ثبتت فإن المسلمين كلهم متفقون على وجوب اتباعها، وقد يكون من سنته ما يُظن أنه مخالف لظاهر القرآن وزيادة عليه، كالسنة المفسرة لنصاب السرقة والموجبة لرجم الزاني المحصن، فهذه السنة أيضًا مما يجب اتِّباعه عند الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وسائر

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٤٢).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢١٠).

(٣) مجموع الفتاوى (١١/ ٣٣٩).

طوائف المسلمين، إلا من نازع في ذلك من الخوارج المارقين الَّذين قال فيهم النبيُّ ﷺ: **«يحقِّرُ أحدُكم صلاتَه مع صلاتِهم، وصيامَه مع صيامِهم، وقراءتَه مع قراءتِهم، يقرءون القرآنَ لا يجاوزُ حناجرَهم، يمرقون من الإسلامِ كما يمرقُ السهمُ من الرميةِ، أينما لقيتموهم فاقتلوهم؛ فإن في قتلِهم أجرًا عندَ الله لمن قاتلهم يومَ القيامةِ»**، وقد استفاضت الأحاديث الصحيحة في وصفهم وذمهم والأمر بقتالهم عن النبي ﷺ. قال أحمد بن حنبل: صح الحديث في الخوارج من عشرة أوجه، وقد روى مسلم في صحيحه حديثهم من عشرة أوجه، كأنها هي التي أشار إليها أحمد بن حنبل، فإن مسلمًا أخذ عن أحمد.

وقد روى البخاري حديثهم من عدة أوجه، وهؤلاء أولهم قال للنبي ﷺ: يا محمد اعدل؛ فإنَّك لم تعدل، فمن جوَّز عليه أن يظلمه فلا يعدل كمن يوجب طاعته فيما ظلم فيه، لكنَّهم يوجبون اتِّباع ما بلَّغه عن الله، وهذا من جهلهم وتناقضهم، ولهذا قال النبيُّ ﷺ: **«ويحك، ومن يعدل إذا لم أعدلْ»**، وقال: **«لقد خبت وخسرت إن لم أعدلْ»**؛ أي: إن اتبعت من هو غير عادلٍ فأنت خائب خاسر، وقال: **«أيأمنني من في السماء ولا تأمنوني؟!»**، يقول: إذا كان الله قد ائتمنني على تبليغ كلامه، أفلا تأمنوني على أن أؤدي الأمانة إلى الله، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٦١] [(١)].

وقال: فالطاعن في شيء من حكمه أو قسمه -كالخوارج- طاعن في كتاب الله، مخالف لسنَّة رسول الله ﷺ، مفارق لجماعة المسلمين، وكان شيطان الخوارج مقموعًا لما كان المسلمون مجتمعين في عهد الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان، فلما افترقت الأمة في خلافة علي ﷺ وجد شيطان الخوارج موضع الخروج، فخرجوا وكفروا عليًّا ومعاوية ومن والاهما، فقاتلهم أولى الطائفتين بالحقِّ علي بن أبي طالب، كما ثبت في الصحيح عن النبيِّ ﷺ أنه قال: **«تمرقُ مارقةٌ على حين فرقةٍ من الناس تقتلهم أولى الطائفتين بالحقِّ»**.

ولهذا لما ناظرهم من ناظرهم كابن عباس وعمر بن عبد العزيز وغيرهما بيَّنوا لهم بطلان قولهم بالكتاب والميزان، كما بيَّن لهم ابن عباس، حيث أنكروا على عليٍّ بن أبي طالب قتاله لأهل الجمل، ونهيه عن اتباع مدبرهم والإجهاز على جريحهم وغنيمة أموالهم وذراريهم، وكانت حجة الخوارج أنه ليس في كتاب الله إلا مؤمن أو كافر، فإن كانوا مؤمنين لم يحل قتالهم، وإن كانوا كفارًا أبيحت دماؤهم وأموالهم وذراريهم، فأجابهم ابن عباس بأن القرآن يدل على أن عائشة أم المؤمنين، وبيَّن أن أمهات المؤمنين حرام، فمن أنكر أمومتها فقد خالف كتاب الله، ومن استحل فرج أمه فقد خالف كتاب الله.

وموضع غلطهم ظنُّهم أن من كان مؤمنًا لم يبح قتاله بحال، وهذا مما ضلَّ به من ضلَّ من

---

(١) مجموع الفتاوى (١٩/ ٨٦، ٨٧).

الشيعة، حيث ظنوا أن من قاتل عليًّا كافر. فإن هذا خلاف القرآن قال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾، فأخبر سبحانه أنهم مؤمنون مقتتلون، وأمر إن بغت إحداهما على الأخرى أن تقاتل التي تبغي، فإنه لم يكن أمر بقتال أحدهما ابتداء، ثم أمر إذا فاءت إحداهما بالإصلاح بينهما بالعدل، وقال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحُجرات: الآية ١٠]، فدلَّ القرآن على إيمانهم وإخوتهم مع وجود الاقتتال والبغي، وأنه يأمر بقتال الباغية حيث أمر الله به.

وكذلك عمر بن عبد العزيز لما ناظرهم وأقروا بوجوب الرجوع إلى ما نقله الصحابة عن الرسول من فرائض الصلاة، بيَّن لهم عمر أنه كذلك يجب الرجوع إلى ما نقلوه عنه ﷺ من فريضة الرجم، ونصاب الزكاة، وأن الفرق بينهما فرق بين المتماثلين، فرجعوا إلى ذلك.

وكذلك ابن عباس ناظرهم لما أنكروا تحكيم الرجال بأن الله قال في الزوجين: إذا خيف شقاق بينهما أن يبعثوا حكمًا من أهله وحكمًا من أهلها، وقال: ﴿إِن يُرِيدَآ إِصْلَٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ﴾ [النّساء: الآية ٣٥]، وأمر أيضًا أن يحكم في الصيد بجزاء ﴿مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المَائدة: الآية ٩٥]، فمن أنكر التحكيم مطلقًا فقد خالف كتاب الله تعالى، وذكر ابن عباس أن التحكيم في أمر أميرين لأجل دماء الأمة أولى من التحكيم في أمر الزوجين؛ والتحكيم لأجل دم الصيد، وهذا استدلال من ابن عباس بالاعتبار وقياس الأولى، وهو من الميزان، فاستدل عليهم بالكتاب والميزان، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ۝﴾ [النّساء: الآية ٥٩].

أمر سبحانه بطاعته وطاعة رسوله وأولي الأمر منا، وأمر إن تنازعنا في شيء أن نرده إلى الله والرسول، فدلَّ هذا على أن كل ما تنازع المؤمنون فيه من شيء فعليهم أن يردوه إلى الله والرسول، والمعلَّق بالشرط يعدم عند عدم الشرط، فدلَّ ذلك على أنهم إذا لم يتنازعوا لم يكن هذا الأمر ثابتًا، وكذلك إنما يكون؛ لأنهم إذا لم يتنازعوا كانوا على هدى وطاعة لله ورسوله فلا يحتاجون حينئذ أن يؤمروا بما هم فاعلون من طاعة الله والرسول.

ودل ذلك على أنهم إذا لم يتنازعوا بل اجتمعوا فإنهم لا يجتمعون على ضلالة، ولو كانوا قد يجتمعون على ضلالة لكانوا حينئذ أولى بوجوب الرد إلى الله والرسول منهم إذا تنازعوا، فقد يكون أحد الفريقين مطيعًا لله والرسول، فإذا كانوا مأمورين في هذا الحال بالرد إلى الله والرسول ليرجع إلى ذلك فريق منهم -خرج عن ذلك- فلأن يؤمروا بذلك إذا قدر خروجهم كلهم عنه بطريق الأولى والأحرى أيضًا، وقد قال لهم: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٠٣].

فلما نهاهم عن التفرق مطلقًا دل ذلك على أنهم لا يجتمعون على باطل؛ إذ لو اجتمعوا على باطل لوجب اتباع الحقّ المتضمن لتفرقهم، وبيَّن أنه ألَّف بين قلوبهم فأصبحوا بنعمته إخوانًا، كما قال: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ ۝ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ۚ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ ۚ﴾، فإذا كانت قلوبهم متآلفة غير مختلفة على أمر من الأمور كان ذلك من تمام نعمة الله عليهم، ومما منَّ به عليهم، فلم يكن ذلك اجتماعًا على باطل؛ لأن الله تعالى أعلم بجميع الأمور[1]

- قولهم في عذاب القبر

ينكرون عذاب القبر.

أقوال العلماء

قال الأشعري: والخوارج لا يقولون بعذاب القبر، ولا ترى أن أحدًا يعذب في قبره[2]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: مذهب سائر المسلمين بل وسائر أهل الملل إثبات القيامة الكبرى، وقيام الناس من قبورهم، والثواب والعقاب هناك، وإثبات الثواب والعقاب في البرزخ -ما بين الموت إلى يوم القيامة- هذا قول السلف قاطبة وأهل السنة والجماعة؛ وإنما أنكر ذلك في البرزخ قليل من أهل البدع.

لكن من أهل الكلام من يقول: هذا إنما يكون على البدن فقط، كأنه ليس عنده نفس تفارق البدن، كقول من يقول ذلك من المعتزلة والأشعرية.

ومنهم من يقول: بل هو على النفس فقط. بناء على أنه ليس في البرزخ عذاب على البدن ولا نعيم، كما يقول ذلك ابن ميسرة، وابن حزم.

ومنهم من يقول: بل البدن ينعم ويعذب بلا حياة فيه، كما قاله طائفة من أهل الحديث، وابن الزاغوني يميل إلى هذا في مصنفه في حياة الأنبياء في قبورهم، وقد بسط الكلام على هذا في مواضع.

والمقصود هنا أن كثيرًا من أهل الكلام ينكر أن يكون للنفس وجود بعد الموت ولا ثواب ولا عقاب، ويزعمون أنه لم يدل على ذلك القرآن والحديث، كما أن الذين أنكروا عذاب القبر والبرزخ مطلقًا زعموا أنه لم يدل على ذلك القرآن، وهو غلط، بل القرآن قد بيَّن في غير موضع بقاء النفس بعد فراق البدن، وبيَّن النعيم والعذاب في البرزخ.

وهو سبحانه وتعالى في السورة الواحدة يذكر القيامة الكبرى والصغرى كما في سورة الواقعة، فإنه ذكر في أولها القيامة الكبرى، وأن الناس يكونون أزواجًا ثلاثة، كما قال تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ

---

(١) مجموع الفتاوى (١٩/٨٨- ٩٢).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٢٧).

ٱلْوَاقِعَةُ ① لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ② خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ③ إِذَا رُجَّتِ ٱلْأَرْضُ رَجًّا ④ وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ⑤ فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا ⑥ وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً ⑦﴾.

ثم إنه في آخرها القيامة الصغرى بالموت، وأنهم ثلاثة أصناف بعد الموت فقال: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ⑧٣ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ⑧٤ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ⑧٥ فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ⑧٦ تَرْجِعُونَهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ⑧٧ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ⑧٨ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ⑧٩ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ⑨٠ فَسَلَٰمٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ⑨١ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُكَذِّبِينَ ٱلضَّآلِّينَ ⑨٢ فَنُزُلٌ مِّنْ حَمِيمٍ ⑨٣ وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ ⑨٤﴾ فهذا فيه أن النفس تبلغ الحلقوم وأنهم لا يمكنهم رجعها، وبين حال المقربين وأصحاب اليمين والمكذبين حينئذ.

وفي سورة القيامة ذكر أيضا القيامتين فقال: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ①﴾ [القِيَامَة: الآية ١] ثم قال: ﴿وَلَآ أُقْسِمُ بِٱلنَّفْسِ ٱللَّوَّامَةِ ②﴾ [القِيَامَة: الآية ٢] وهي نفس الإنسان.

وقد قيل: إن النفس تكون لوامة وغير لوامة، وليس كذلك بل نفس كل إنسان لوامة؛ فإنه ليس بشر إلا يلوم نفسه ويندم إما في الدنيا وأما في الآخرة، فهذا إثبات النفس، ثم ذكر معاد البدن فقال: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ③ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ④ بَلْ يُرِيدُ ٱلْإِنسَٰنُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُۥ ⑤ يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَٰمَةِ ⑥﴾. ووصف حال القيامة إلى قوله: ﴿تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ②٥﴾ [القِيَامَة: الآية ٢٥]

ثم ذكر الموت فقال: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ②٦﴾ [القِيَامَة: الآية ٢٦] وهذا إثبات للنفس وأنها تبلغ التراقي كما قال هناك: ﴿بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ﴾ [الواقِعَة: الآية ٨٣] والتراقي متصلة بالحلقوم.

ثم قال: ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ ②٧﴾ [القِيَامَة: الآية ٢٧] يرقيها، وقيل: من صاعد يصعد بها إلى الله؟ والأول أظهر؛ لأن هذا قبل الموت، فإنه قال: ﴿وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ ②٨﴾ [القِيَامَة: الآية ٢٨] فدل على أنهم يرجونه ويطلبون له راقيًا يرقيه، وأيضًا فصعودها لا يفتقر إلى طلب من يرق بها، فإن لله ملائكة يفعلون ما يؤمرون، والرقية أعظم الأدوية فإنها دواء روحاني؛ ولهذا قال النبي ﷺ في صفة المتوكلين: لا يسترقون والمراد أنه يخاف الموت، ويرجو الحياة بالراقي؛ ولهذا قال: ﴿وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ ②٨﴾ [القِيَامَة: الآية ٢٨]

ثم قال: ﴿وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ ②٩ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ ③٠﴾ فدل على نفس موجودة قائمة بنفسها تساق إلى ربها، والعرض القائم بغيره لا يساق، ولا بدن الميت، فهذا نص في إثبات نفس تفارق البدن تساق إلى ربها، كما نطقت بذلك الأحاديث المستفيضة في قبض روح المؤمن وروح الكافر.

ثم ذكر بعد هذا صفة الكافر بقوله مع هذا الوعيد الذي قدمه: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ③١﴾ [القِيَامَة: الآية ٣١] وليس المراد أن كل نفس من هذه النفوس كذلك.

وكذلك سورة ق هي في ذكر وعيد القيامة، ومع هذا قال فيها: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ ذَٰلِكَ

مَا كُنتَ مِنْهُ تَحِيدُ ﴿١٩﴾﴾[ق: الآية ١٩]، ثم قال بعد ذلك: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْوَعِيدِ ﴿٢٠﴾﴾[ق: الآية ٢٠] فذكر القيامتين: الصغرى والكبرى، وقوله: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ﴾[ق: الآية ١٩]؛ أي جاءت بما بعد الموت من ثواب وعقاب، وهو الحق الذي أخبرت به الرسل، ليس مراده أنها جاءت بالحق الذي هو الموت؛ فإن هذا مشهور لم ينازع فيه، ولم يقل أحد: إن الموت باطل حتى يقال: جاءت بالحق.

وقوله: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنتَ مِنْهُ تَحِيدُ﴾[ق: الآية ١٩] فالإنسان وإن كره الموت فهو يعلم أنه تلاقيه ملائكته، وهذا كقوله: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴿٩٩﴾﴾[الحجر: الآية ٩٩] واليقين ما بعد الموت، كما قال النبي ﷺ: **«أما عثمان بن مظعون فقد جاءه اليقين من ربه»**؛ وإلا فنفس الموت -مجرد عما بعده- أمر مشهور لم ينازع فيه أحد حتى يسمى يقينًا.

وذكر عذاب القيامة والبرزخ معًا في غير موضع: ذكره في قصة آل فرعون فقال: ﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ * ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ وقال في قصة قوم نوح: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا۟ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَنصَارًا ﴿٢٥﴾﴾[نوح: الآية ٢٥] مع إخبار نوح لهم بالقيامة في قوله: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴿١٨﴾﴾.

وقد ذكرنا في غير موضع أن الرسل قبل محمد أنذروا بالقيامة الكبرى تكذيبًا لمن نفى ذلك من المتفلسفة، وقال عن المنافقين: ﴿سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾[التوبة: الآية ١٠١] قال غير واحد من العلماء: المرة الأولى في الدنيا والثانية في البرزخ ﴿ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾[التوبة: الآية ١٠١] في الآخرة.

وقال تعالى في الأنعام: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّـٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَـٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ * وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَـٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَـٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ﴾ وهذه صفة حال الموت وقوله: ﴿أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ﴾ [الأنعام: الآية ٩٣] دل على وجود النفس التي تخرج من البدن، وقوله: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ﴾ [الأنعام: الآية ٩٣] دل على وقوع الجزاء عقب الموت.

وقال تعالى في الأنفال: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَـٰرَهُمْ وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴿٥٠﴾ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٥١﴾﴾ وهذا ذوق له بعد الموت.

وقد ثبت في الصحيحين من غير وجه أن النبي ﷺ لما أتى المشركين يوم بدر في القليب ناداهم: **«يا فلان، يا فلان، هل وجدتم ما وعد ربكم حقًا؟ فقد وجدت ما وعدني ربي حقًا»**. وهذا دليل على وجودهم وسماعهم، وإنهم وجدوا ما وعدوه بعد الموت من العذاب، وأما نفس قتلهم فقد علمه الأحياء منهم.

وقال تعالى في سورة النساء: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ۚ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿٩٧﴾﴾ [النساء: الآية ٩٧] وهذا خطاب لهم إذا توفتهم الملائكة، وهم لا يعاينون الملائكة إلا وقد يئسوا من الدنيا، ومعلوم أن البدن لم يتكلم لسانه، بل هو شاهد يعلم أن الذي يخاطب الملائكة هو النفس، والمخاطب لا يكون عرضًا.

وقال تعالى في النحل: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ۖ فَأَلْقَوُا۟ ٱلسَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍۭ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٨﴾ فَٱدْخُلُوٓا۟ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴿٢٩﴾﴾، وهذا إلقاء للسلم إلى حين الموت وقول للملائكة ما كنا نعمل من سوء وهذا إنما يكون من النفس.

وقد قال في النحل: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ ۙ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [النحل: الآية ٣٢]، وقال في السجدة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَبْشِرُوا۟ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٣٠﴾ نَحْنُ أَوْلِيَآؤُكُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِىٓ أَنفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ ﴿٣١﴾﴾ وقد ذكروا أن هذا التنزل عند الموت.

وقال تعالى في سورة آل عمران: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾ فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِٱلَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا۟ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١٧٠﴾ ۞ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٧١﴾﴾، وقال قبل تلك في سورة البقرة: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَن يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌۢ ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ ﴿١٥٤﴾﴾ [البقرة: الآية ١٥٤]

وأيضًا فقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا ۖ فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ﴾ [الزمر: الآية ٤٢] وهذا بيان لكون النفس تقبض وقت الموت؛ ثم منها ما يمسك فلا يرسل إلى بدنه: وهو الذي قضى عليه الموت، ومنها ما يرسل إلى أجل مسمى، وهذا إنما يكون في شيء يقوم بنفسه، لا في عرض قائم بغيره، فهو بيان لوجود النفس مفارقة بالموت.

والأحاديث الصحيحة توافق هذا، كقول النبي ﷺ: «باسمك ربي وضعت جنبي وبك أرفعه، إن أمسكت نفسي فارحمها، وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين». وقال -لما ناموا عن صلاة الصبح-: «إن الله قبض أرواحنا حيث شاء».

وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَىٰٓ أَجَلٌ مُّسَمًّى ۖ ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٦٠﴾ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۖ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ﴿٦١﴾ ثُمَّ رُدُّوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ ۚ أَلَا لَهُ ٱلْحُكْمُ

﴿وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ ۝٦٢﴾ فهذا توفٍ لها بالنوم إلى أجل الموت الذي ترجع فيه إلى الله، وأخبار أن الملائكة تتوفاها بالموت ثم يردون إلى الله، والبدن وما يقوم به من الأعراض لا يرد، إنما يرد الروح.

وهو مثل قوله في يونس: ﴿وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ﴾ [يونس: الآية ٣٠]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ إِلَى رَبِّكَ الرُّجْعَى ۝٨﴾ [العلق: الآية ٨]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ۝٢٧ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً ۝٢٨ فَادْخُلِي فِي عِبَادِي ۝٢٩ وَادْخُلِي جَنَّتِي ۝٣٠﴾، وقال تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ۝١١﴾ [السجدة: الآية ١١] وتوفي الملك إنما يكون لما هو موجود قائم بنفسه، وإلا فالعرض القائم بغيره لا يتوفى، فالحياة القائمة بالبدن لا تتوفى، بل تزول وتعدم كما تعدم حركته وإدراكه.

وقال تعالى في المؤمنين: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ۝٩٩ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ۝١٠٠﴾ فقوله: ﴿ارْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: الآية ٩٩] طلب لرجع النفس إلى البدن، كما قال في الواقعة: ﴿فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ۝٨٦ تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ۝٨٧﴾ وهو يبين أن النفس موجودة تفارق البدن بالموت، قال تعالى: ﴿إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: الآية ١٠٠] آخره[(١)]

وقال: ليعلم أن مذهب سلف الأمة وأئمتها أن الميت إذا مات يكون في نعيم أو عذاب، وأن ذلك يحصل لروحه ولبدنه، وأن الروح تبقى بعد مفارقة البدن منعمة أو معذبة، وأنها تتصل بالبدن أحيانًا، فيحصل له معها النعيم والعذاب.

ثم إذا كان يوم القيامة الكبرى أعيدت الأرواح إلى أجسادها، وقاموا من قبورهم لرب العالمين.

ومعاد الأبدان متفق عليه عند المسلمين، واليهود، والنصارى. وهذا كله متفق عليه عند علماء الحديث والسنة.

وهل يكون للبدن دون الروح نعيم أو عذاب؟ أثبت ذلك طائفة منهم، وأنكره أكثرهم.

ونحن نذكر ما يبين ما ذكرناه، فأما أحاديث عذاب القبر ومسألة منكر ونكير فكثيرة متواترة عن النبي ﷺ، مثل ما في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ مر بقبرين فقال: «إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير؛ أما أحدهما: فكان يمشي بالنميمة، وأما الآخر فكان لا يستتر من بوله» ثم دعا بجريدة رطبة فشقها نصفين، ثم غرز في كل قبر واحدة. فقالوا: يا رسول الله، لِمَ فعلت هذا؟ قال: «لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا».

وفي صحيح مسلم، عن زيد بن ثابت، قال: بينا رسول الله ﷺ في حائط لبني النجار على بغلة

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٦٢- ٢٧٠).

-ونحن معه- إذ جالت به، فكادت تلقيه، فإذا أقبر ستة أو خمسة، أو أربعة. فقال: «من يعرف هذه القبور؟» فقال رجل: أنا، قال: «فمتى هؤلاء؟»، قال: ماتوا في الإشراك، فقال: «إن هذه الأمة تبتلى في قبورها؛ فلولا ألا تدافنوا لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر الذي أسمع منه»، ثم أقبل علينا بوجهه فقال: «تعوذوا بالله من عذاب القبر» قالوا: نعوذ بالله من عذاب القبر، قال: «تعوذوا بالله من عذاب النار» قالوا: نعوذ بالله من عذاب النار، قال: «تعوذوا بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن» قالوا: نعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن، قال: «تعوذوا بالله من فتنة الدجال»، قالوا: نعوذ بالله من فتنة الدجال.

وفي صحيح مسلم وسائر السنن عن أبي هريرة ﷺ، أن النبي ﷺ قال: «إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فليقل: أعوذ بالله من أربع؛ من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، وفتنة المحيا والممات، ومن فتنة المسيح الدجال».

وفي صحيح مسلم وغيره عن ابن عباس ﷺ، عن النبي ﷺ أنه كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن «اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم، وأعوذ بك من عذاب القبر، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال، وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات».

وفي صحيح البخاري ومسلم عن أبي أيوب الأنصار قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم وقد وجبت الشمس فقال: «يهود يعذبون في قبورهم».

وفي الصحيحين عن عائشة ﷺ قالت: دخلت عليَّ عجوزٌ من عجائز يهود المدينة، فقالت: إن أهل القبور يعذبون في قبورهم، قالت: فكذبتها ولم أنعم أن أصدقها، قالت: فخرجت فدخل عليَّ رسول الله فقلت: يا رسول الله، عجوز من عجائز أهل المدينة دخلت عليَّ فزعمت أن أهل القبور يعذبون في قبورهم. فقال: «صدقت، إنهم يعذبون عذابًا يسمعه البهائم كلها» فما رأيته بعد صلاة إلا يتعوذ من عذاب القبر.

وفي صحيح أبي حاتم البستي عن أم مبشر ﷺ قالت: دخل عليَّ رسول الله ﷺ وأنا في حائط وهو يقول: «تعوذوا بالله من عذاب القبر» فقلت: يا رسول الله، للقبر عذاب؟ فقال: «إنهم ليعذبون في قبورهم عذابًا تسمعه البهائم».

قال بعضهم: ولهذا السبب يذهب الناس بدوابهم إذا مغلت إلى قبور اليهود، والنصارى والمنافقين؛ كالإسماعيلية والنصيرية، وسائر القرامطة: من بني عبيد وغيرهم، الذين بأرض مصر والشام وغيرهما؛ فإن أهل الخيل يقصدون قبورهم لذلك، كما يقصدون قبور اليهود والنصارى والجهال تظن أنهم من ذرية فاطمة، وأنهم من أولياء الله، وإنما هو من هذا القبيل. فقد قيل: إن الخيل إذا سمعت عذاب القبر حصلت لها من الحرارة ما يذهب بالمغل. والحديث في هذا كثير لا يتسع له هذا السؤال.

وأحاديث المسألة كثيرة أيضًا، كما في الصحيحين والسنن عن البراء بن عازب ﷺ، أن رسول

الله ﷺ قال: «المسلم إذا سئل في قبره شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله»؛ فذلك قول الله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾[إبراهيم: الآية ٢٧] وفي لفظ: «نزلت في عذاب القبر؛ يقال له مَن ربك؟ فيقول: ربي الله، وديني الإسلام، ونبيي محمد، وذلك قول الله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّـٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴿٢٧﴾﴾[إبراهيم: الآية ٢٧] ».

وهذا الحديث قد رواه أهل السنن والمسانيد مطولًا، كما في سنن أبي داود.

وغيره عن البراء بن عازب ﷺ، قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة رجل من الأنصار. فانتهينا إلى القبر ولما يلحد، فجلس النبي ﷺ وجلسنا حوله، كأنما على رءوسنا الطير، وفي يده عود ينكت به الأرض، فرفع رأسه فقال: «استعيذوا بالله من عذاب القبر» مرتين أو ثلاثًا.

وذكر صفة قبض الروح وعروجها إلى السماء، ثم عودها إليه. إلى أن قال: «وإنه ليسمع خفق نعالهم إذا ولوا مدبرين حين، يقال له يا هذا، من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟».

وفي لفظ: «فيأتيه ملكان فيجلسانه ويقولان له: من ربك؟ فيقول: ربي الله. فيقولان له: ما دينك؟ فيقول: ديني الإسلام. فيقولان: ما هذا الرجل الذي أرسل فيكم؟» قال: «فيقول: هو رسول الله، فيقولان: وما يدريك؟ فيقول: قرأت كتاب الله وآمنت به، وصدقت به، فذلك قول الله: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّـٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴿٢٧﴾﴾[إبراهيم: الآية ٢٧] » قال: «فينادي منادٍ من السماء أن صدق عبدي، فافرشوا له في الجنة وألبسوه من الجنة، وافتحوا له بابًا إلى الجنة» قال: «فيأتيه من روحها وطيبها» قال: «ويفسح له مد بصره» قال: «وإن الكافر» فذكر موته. وقال: «وتعاد روحه إلى جسده فيأتيه ملكان فيجلسانه، فيقولان له: من ربك؟ فيقول: هاه هاه، لا أدري. فيقولان له: ما دينك؟ فيقول: هاه هاه، لا أدري؛ فينادي منادٍ من السماء أن كذب عبدي فافرشوا له من النار، وألبسوه من النار، وافتحوا له بابًا إلى النار» قال: «ويأتيه من حرِّها وسمومها» قال: «ويضيق عليه قبره حتى تختلف فيه أضلاعه» قال: «ثم يقيض له أعمى أبكم معه مرزبة من حديد لو ضرب بها جبل لصار ترابًا» قال: «فيضربه بها ضربة يسمعها ما بين المشرق والمغرب إلا الثقلين فيصير ترابًا. ثم تعاد فيه الروح».

فقد صرح الحديث بإعادة الروح إلى الجسد، وباختلاف أضلاعه، وهذا بين في أن العذاب على الروح والبدن مجتمعين.

وقد روى مثل حديث البراء في قبض الروح والمسألة، والنعيم والعذاب، رواه أبو هريرة، وحديثه في المسند وغيره، ورواه أبو حاتم بن حبان في صحيحه عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «إن الميت إذا وضع في قبره يسمع خفق نعالهم إذا ولوا عنه مدبرين، فإن كان مؤمنًا كانت الصلاة عند رأسه، وكان الصيام عن يمينه، وكانت الصدقة عن شماله، وكان فعل الخير من

الصدقة والصلة والمعروف والإحسان عند رجليه، فيأتيه الملكان من قبل رأسه؛ فتقول الصلاة ما قبلي مدخل، ثم يؤتى عن يمينه ويقول الصيام: ما قبلي مدخل. ثم يؤتى عن يساره فتقول الزكاة: ما قبلي مدخل. ثم يؤتى من قبل رجليه فيقول فعل الخيرات من الصدقة والصلة والمعروف والإحسان: ما قبلي مدخل! فيقول له: اجلس. فيجلس قد مثلت له الشمس، وقد أصغت للغروب. فيقول: دعوني حتى أصلي. فيقولون: إنك ستصلي. أخبرنا عما نسألك عنه، أرأيتك هذا الرجل الذي كان فيكم ما تقولون فيه؟ وماذا تشهد به عليه؟ فيقول: محمد نشهد أنه رسول الله، جاء بالحق من عند الله. فيقال له: على ذلك حييت، وعلى ذلك تبعث إن شاء الله، ثم يفتح له باب إلى الجنة. فيقال: هذا مقعدك، وما أعد الله لك فيها؛ فيزداد غبطة وسرورًا؛ ثم يفسح له في قبره سبعون ذراعًا، وينور له فيه، ويعاد الجسد لما بُدِئَ منه، وتجعل روحه نسم طير يعلق في شجر الجنة» قال: «فذلك قوله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْآخِرَةِۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ۝٢٧﴾ [إبراهيم: الآية ٢٧]».

وذكر في الكافر ضد ذلك أنه قال: «يضيق عليه قبره إلى أن تختلف فيه أضلاعه، فتلك المعيشة الضنك، التي قال الله تعالى: ﴿لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه: الآية ١٢٤]»، هذا الحديث أخصر.

وحديث البراء المتقدم أطول ما في السنن، فإنهم اختصروه لذكر ما فيه من عذاب القبر، وهو في المسند وغيره بطوله. وهو حديث حسن ثابت يقول النبي ﷺ فيه: «إن العبد المؤمن إذا كان في إقبال من الآخرة، وانقطاع من الدنيا: نزلت إليه ملائكة بيض الوجوه، كأن وجوههم الشمس، معهم كفن من أكفان الجنة، وحنوط من حنوط الجنة، فيجلسون منه مد البصر ثم يجيء ملك الموت حتى يجلس عند رأسه. فيقول: أيتها النفس الطيبة اخرجي إلى مغفرة ورضوان» قال: «فتخرج تسيل كما تسيل القطرة من في السقاء، فيأخذها، فإذا أخذها لم يدعوها في يده طرفة عين، حتى يأخذوها، فيجعلوها في ذلك الكفن وذلك الحنوط، فيخرج منها كأطيب نفحة مسك وجدت على وجه الأرض» قال: «فيصعدون بها، فلا يمرون بها على ملأ من الملائكة إلا قالوا: ما هذه الروح الطيبة؟! فيقولون: فلان بن فلان، بأحسن أسمائه التي كانوا يسمونه في الدنيا، فينتهون به إلى السماء الدنيا، فيستفتحون له فيفتح له -قال-: فيشيعه من كل سماء مقربوها إلى السماء التي تليها، حتى ينتهوا بها إلى السماء السابعة. فيقول: اكتبوا كتاب عبدي في عليين، وأعيدوه إلى الأرض، فإني منها خلقتهم، وفيها أعيدهم، ومنها أخرجهم تارة أخرى» قال: «فتعاد روحه في جسده، ويأتيه ملكان فيجلسانه» وذكر المسألة كما تقدم قال: «ويأتيه رجل حسن الوجه، طيب الريح، فيقول له: أبشر بالذي يسرك فهذا يومك الذي قد كنت توعد، فيقول له: من أنت فوجهك الوجه الذي يجيء بالخير، فيقول: أنا عملك الصالح. فيقول: ربِّ، أقم الساعة، ربِّ، أقم الساعة، ربِّ، أقم الساعة، حتى أرجع إلى أهلي ومالي».

قال: «وإن العبد الكافر إذا كان في إقبال من الآخرة وانقطاع من الدنيا: نزل إليه من السماء

ملائكة سودُ الوجوه، معهم المسوح، فيجلسون منه مد البصر، ثم يجيء ملك الموت حتى يجلس عند رأسه، فيقول: أيتها النفس الخبيثة، اخرجي إلى سخط الله وغضبه، فتفرق في أعضائه كلها، فينتزعها كما ينتزع السفود من الصوف المبلول؛ فتتقطع معها العروق والعصب» قال: «فيأخذها فإذا أخذها لم يدعوها في يده طرفة عين حتى يأخذوها، فيجعلونها في تلك المسوح» قال: «فيخرج منها كأنتن ما يكون من جيفة وجدت على وجه الأرض، فيصعدون بها، فلا يمرون بها على ملأ من الملائكة إلا قالوا: ما هذه الروح الخبيثة؟ فيقولون: فلان بن فلان؛ بأقبح أسمائه التي كان يسمى بها في الدنيا، حتى ينتهوا إلى السماء الدنيا، فيستفتحون لها فلا يفتح لها» ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الأعراف: الآية ٤٠] ثم يقول الله تعالى: اكتبوا كتابه في سجين -في الأرض السفلى- قال: «فتطرح روحه طرحًا» ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحَج: الآية ٣١] قال: «فتعاد روحه في جسده، فيأتيه ملكان فيجلسانه؛ فيقولان له: من ربك؟ فيقول: هاه؛ هاه؛ لا أدري» وساق الحديث كما تقدم إلى أن قال: «ويأتيه رجل قبيح الوجه منتن الريح؛ فيقول: أبشر بالذي يسوؤك؛ هذا عملك الذي قد كنت توعد؛ فيقول: من أنت فوجهك الوجه الذي لا يأتي بالخير؟ قال: أنا عملك السوء. فيقول: رب لا تقم الساعة ثلاث مرات».

ففي هذا الحديث أنواع من العلم:

منها: أن الروح تبقى بعد مفارقة البدن؛ خلافًا لضلال المتكلمين، وأنها تصعد وتنزل خلافًا لضلال الفلاسفة، وأنها تعاد إلى البدن، وأن الميت يسأل، فينعم أو يعذب، كما سأل عنه أهل السؤال، وفيه أن عمله الصالح أو السيئ يأتيه في صورة حسنة أو قبيحة.

وفي الصحيحين، عن قتادة، عن أنس بن مالك ﷺ أن النبي ﷺ قال: «إن العبد إذا وضع في قبره، وتولى عنه أصحابه إنه ليسمع خفق نعالهم، أتاه ملكان فيقررانه. فيقولان: ما كنت تقول في هذا الرجل محمد؟ فأما المؤمن فيقول: أشهد أنه محمد عبد الله ورسوله» قال: «فيقول: انظر إلى مقعدك من النار قد أبدلك الله به مقعدًا من الجنة» قال رسول الله ﷺ: «فيراهما كليهما» قال قتادة: وذكر لنا أنه يفسح له في قبره سبعون ذراعًا، ويملأ عليه خضرًا إلى يوم يبعثون. ثم نرجع إلى حديث أنس: «ويأتيان الكافر والمنافق فيقولان: ما كنت تقول في هذا الرجل؟ فيقول: لا أدري كنت أقول: كما يقول الناس، فيقول: لا دريت ولا تليت، ثم يضرب بمطارق من حديد بين أذنيه، فيصيح صيحة فيسمعها من عليها غير الثقلين».

وروى الترمذي وأبو حاتم في صحيحه -وأكثر اللفظ له- عن أبي هريرة ﷺ قال رسول الله ﷺ: «إذا قبر أحدكم الإنسان: أتاه ملكان أسوادن أزرقان، يقال لهما: منكر، والآخر نكير؛ فيقولان له: ما كنت تقول في هذا الرجل محمد؟ فهو قائل: ما كان يقول، فإن كان مؤمنًا قال: هو عبد الله ورسوله، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله؛ فيقولان: إنا كنا

لنعلمَ أنك تقول ذلك.

ثم يفسح له في قبره سبعون ذراعًا وينور له فيه. ويقال له: نم، فيقول: أرجع إلى أهلي فأخبرهم. فيقولان له: نم كنومة العروس الذي لا يوقظه إلا أحب أهله إليه، حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك، وإن كان منافقًا قال: لا أدري، كنتَ أسمع الناس يقولون شيئًا فقلته. فيقولان: إنا كنا نعلم أنك تقول ذلك. ثم يقال للأرض: التئمي عليه، فتلتئم عليه حتى تختلف فيها أضلاعه فلا يزال معذبًا حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك» وهذا الحديث فيه اختلاف أضلاعه وغير ذلك مما يبين أن البدن نفسه يعذب.

وعن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: «إذا احتضر الميت أتته الملائكة بحريرة بيضاء. فيقولون: اخرجي كأطيب ريح المسك، حتى إنه ليناوله بعضهم بعضًا، حتى يأتوا به باب السماء. فيقولون: ما أطيب هذا الريح! متى جاءتكم من الأرض؟! فيأتون به أرواح المؤمنين، فَلَهُمْ أشدُّ فرحًا به من أحدِكم بغائبِهِ يقدم عليه، يسألونه: ماذا فعل فلان؟ فيقولون دعوه فإنه في غم الدنيا، فإذا قال: إنه أتاكم قالوا: ذهب إلى أمه الهاوية. وأن الكافر إذا احتضر أتته ملائكة العذاب بمسح. فيقولون: اخرجي مسخوطًا عليك إلى عذاب الله، فتخرج كأنتن جيفة، حتى يأتوا به أرواح الكفار». رواه النسائي والبزار، ورواه مسلم مختصرًا عن أبي هريرة ﷺ، وعند الكافر ونتن رائحة روحه، فرد رسول الله ﷺ ريطة كانت عليه على أنفه هكذا. والريطة: ثوب رقيق لين مثل الملاءة.

وأخرجه أبو حاتم في صحيحه وقال: «إن المؤمن إذا حضره الموت حضرت ملائكة الرحمة، فإذا قبضت نفسه جعلت في حريرة بيضاء، فتنطلق بها إلى باب السماء، فيقولون ما وجدنا ريحًا أطيب من هذه الرائحة، فيقال: دعوه يستريح؛ فإنه كان في غم الدنيا. فيقال: ما فعل فلان، ما فعلت فلانة؟ وأما الكافر إذا قبضت روحه ذهب بها إلى الأرض تقول خزنة الأرض: ما وجدنا ريحًا أنتن من هذه، فيبلغ بها في الأرض السفلى» ففي هذه الأحاديث ونحوها اجتماع الروح والبدن في نعيم القبر وعذابه، وأما انفراد الروح وحدها فقد تقدم بعض ذلك.

وعن كعب بن مالك ﷺ أن النبي ﷺ قال: «إنما نسمة المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة حتى يرجعه إلى جسده يوم يبعثه» رواه النسائي ورواه مالك والشافعي كلاهما. وقوله: «يعلق» بالضم؛ أي: يأكل وقد نقل هذا في غير هذا الحديث.

فقد أخبرت هذه النصوص أن الروح تنعم مع البدن الذي في القبر -إذا شاء الله- وأنها تنعم في الجنة وحدها، وكلاهما حق.

وقد روى ابن أبي الدنيا في كتاب ذكر الموت عن مالك بن أنس قال: بلغني أن الروح مرسلة تذهب حيث شاءت، وهذا يوافق ما روي أن الروح قد تكون على أفنية القبور كما قال مجاهد: إن الأرواح تدوم على القبور سبعة أيام يوم يدفن الميت لا تفارق ذلك، وقد تعاد الروح إلى البدن في غير وقت المسألة، كما في الحديث الذي صححه ابن عبد البر عن النبي ﷺ أنه قال: «ما من رجل

يمر بقبر الرجل الذي كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليها إلا رد الله عليه روحه حتى يرد عليه السلام».

وفي سنن أبي داود وغيره عن أوس بن أوس الثقفي عن النبي ﷺ أنه قال: «إن خير أيامكم يوم الجمعة، فأكثروا عليَّ من الصلاة -يوم الجمعة وليلة الجمعة- فإن صلاتكم معروضة عليَّ» قالوا: يا رسول الله، كيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت؟ فقال: «إن الله حرَّم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء».

وهذا الباب فيه من الأحاديث والآثار ما يضيق هذا الوقت عن استقصائه مما يبين أن الأبدان التي في القبور تنعم وتعذب -إذا شاء الله ذلك- كما يشاء، وأن الأرواح باقية بعد مفارقة البدن، ومنعمة ومعذبة.

ولهذا أمر النبي ﷺ بالسلام على الموتى، كما ثبت في الصحيح والسنن: أنه كان يعلم أصحابه إذا زاروا القبور أن يقولوا: «السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، يرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين، نسأل الله لنا ولكم العافية، اللهم لا تحرمنا أجرهم، ولا تفتنا بعدهم، واغفر لنا ولهم».

وقد انكشف لكثير من الناس ذلك حتى سمعوا صوت المعذبين في قبورهم، ورأوهم بعيونهم يعذبون في قبورهم في آثار كثيرة معروفة، ولكن لا يجب ذلك أن يكون دائمًا على البدن في كل وقت، بل يجوز أن يكون في حال دون حال.

وفي الصحيحين عن أنس بن مالك ﷺ: أن النبي ﷺ ترك قتلى بدر ثلاثًا، ثم أتاهم فقام عليهم فقال: «يا أبا جهل بن هشام، يا أمية بن خلف، يا عتبة بن ربيعة، يا شيبة بن ربيعة، أليس قد وجدتم ما وعدكم ربكم حقًا؟ فإني وجدت ما وعدني ربي حقًا» فسمع عمر ﷺ قول النبي ﷺ. فقال: يا رسول الله، كيف يسمعون وقد جيفوا؟ فقال: «والذي نفسي بيده ما أنتم بأسمع لما أقول منهم، ولكنهم لا يقدرون أن يجيبوا» ثم أمر بهم فسحبوا فألقوا في قليب بدر.

وقد أخرجاه في الصحيحين عن ابن عمر ﷺ أن النبي ﷺ وقف على قليب بدر فقال: «هل وجدتم ما وعدكم ربكم حقًا» وقال: «إنهم ليسمعون الآن ما أقول» فذكر ذلك لعائشة فقالت: وهم ابن عمر. إنما قال رسول الله ﷺ: «إنهم ليعلمون الآن أن الذي قلت لهم هو الحق» ثم قرأت قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [النّمل: الآية ٨٠] حتى قرأت الآية.

وأهل العلم بالحديث والسنة: اتفقوا على صحة ما رواه أنس وابن عمر وإن كانا لم يشهدا بدرًا، فإن أنسًا روى ذلك عن أبي طلحة، وأبو طلحة شهد بدرًا. كما روى أبو حاتم في صحيحه عن أنس، عن أبي طلحة ﷺ. أن النبي ﷺ أمر يوم بدر بأربعة وعشرين رجلًا من صناديد قريش، فقذفوا في طوى من أطواء بدر، وكان إذا ظهر على قوم أحب أن يقيم في عرصتهم ثلاث ليال:

فلما كان اليوم الثالث أمر براحلته فشد عليها فحركها، ثم مشى وتبعه أصحابه. وقالوا: ما نراه ينطلق إلا لبعض حاجته؛ حتى قام على شفاء الركى؛ فجعل يناديهم بأسمائهم وأسماء آبائهم، **«يا فلان بن فلان، أيسركم أنكم أطعتم الله ورسوله؟ فإنا قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقًّا، فهل وجدتم ما وعدكم ربكم حقًّا»** قال عمر بن الخطاب: يا رسول الله، ما تكلم من أجساد ولا أرواح فيها، فقال النبي صلى الله عليه سلم: **«والذي نفسي بيده، ما أنتم بأسمع لما أقول منهم»**.

قال قتادة: أحياهم الله حتى سمعهم توبيخًا وتصغيرًا، ونقمة وحسرة وتنديمًا، وعائشة تأولت فيما ذكرته كما تأولت أمثال ذلك.

والنص الصحيح عن النبي ﷺ مقدم على تأويل من تأول من أصحابه وغيره، وليس في القرآن ما ينفي ذلك فإن قوله: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [النمل: الآية ٨٠] إنما أراد به السماع المعتاد، الذي ينفع صاحبه، فإن هذا مثل ضرب للكفار، والكفار تسمع الصوت، لكن لا تسمع سماع قبول بفقه واتباع، كما قال تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ [البَقَرَة: الآية ١٧١]

فهكذا الموتى الذين ضرب لهم المثل، لا يجب أن ينفي عنهم جميعُ السماع المعتاد أنواعَ السماع، كما لم ينف عن الكفار؛ بل قد انتفى عنهم السماع المعتاد الذي ينتفعون به، وأما سماع آخر فلا يُنفى عنهم.

وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما أن الميت يسمع خفق نعالهم، إذا ولوا مدبرين، فهذا موافق لهذا، فكيف يدفع ذلك؟ ومن العلماء من قال: إن الميت في قبره لا يسمع ما دام ميتًا، كما قالت عائشة واستدلت به من القرآن، وأما إذا أحياه الله فإنه يسمع كما قال قتادة: أحياهم الله له. وإن كانت تلك الحياة لا يسمعون بها، كما نحن لا نرى الملائكة والجن، ولا نعلم ما يحس به الميت في منامه، وكما لا يعلم الإنسان ما في قلب الآخر، وإن كان قد يعلم ذلك من أطلعه الله عليه.

وهذه جملة يحصل بها مقصود السائل، وإن كان لها من الشرح والتفصيل ما ليس هذا موضعه، فإن ما ذكرناه من الأدلة البينة على ما سأل عنه ما لا يكاد مجموعًا، والله أعلم[1]

- قولهم في الإمامة

يقولون بإمامة: أبي بكر، وعمرَ، وعثمانَ قبل الأحداث التي ادعوها عليه، وعليٍّ قبل التحكيم.

ويكفِّرون: عثمانَ، وعليًا، وأصحابَ الجمل، والحكمين، ومن صوَّبهما، أو صوب أحدهما، أو رضي بالتحكيم.

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٨٤- ٢٩٩).

ويوجبون نصب الإمام، والقتال معه ما دام على الطريق السوي، إلا ما حكي عن النجدات منهم فإنهم يرون أن لا حاجة للناس إلى إمام، وإنما عليهم أن يتناصفوا ويعملوا بكتاب فيما بينهم، فإن هم رأوا أن ذلك لا يتم إلا بإمام يحملهم عليه فأقاموه، جاز.

ويرون الإمامة في قريش وغيرهم.

أقوال العلماء

قال الأشعري: الخوارج بأسرها يثبتون إمامة أبي بكر وعمر، وينكرون إمامة عثمانَ -رضوان الله عليهم- في وقت الأحداث التي نُقِمَ عليه من أجلها، ويقولون بإمامة عليٍّ قبل أن يحكِّم، وينكرون إمامته لما أجاب إلى التحكيم، ويكفرون معاويةَ وعمرَو بن العاص وأبا موسى الأشعري، ويرون أن الإمامة في قريشٍ وغيرهم إذا كان القائم بها مستحقًّا لذلك، ولا يرون إمامة الجائر.

وحكى زُرقان عن «النجدات» أنهم يقولون: إنهم لا يحتاجون إلى إمام، وإنما عليهم أن يعملوا كتاب الله سبحانه فيما بينهم[١]

وقال: أجمعت الخوارج على إكفار عليٍّ بن أبي طالب رضوان الله عليه أن حكم، وهم مختلفون هل كفره شرك أم لا[٢]؟

وقال: قالت الخوارج بتصويب عليٍّ في قتال طلحة والزبير ومعاوية[٣]

وقال البغدادي: وإنما الصواب فيما يجمع الخوارج كلها ما حكاه شيخنا أبو الحسن رحمه الله من تكفيرهم: عليًّا، وعثمانَ، وأصحابَ الجمل، والحكمين، ومن صوَّبهما، أو صوَّب أحدهما، أو رضي بالتحكيم[٤]

وذكر ابن حزم أن من قولهم: إنكار التحكيم، . . . ، وأن الإمامة جائزة في غير قريش[٥]

وذكر الإسفراييني أن كلَّهم متفقون على: أن عليًّا، وعثمانَ، وأصحابَ الجمل، والحكمين، وكلَّ من رضي بالحكمين، كفروا كلُّهم[٦]

وقال الشهرستاني: يجمعهم القول بالتبري من عثمان وعليٍّ ﷺ، ويقدِّمون ذلك على كلِّ طاعةٍ، ولا يصحِّحون المناكحات إلا على ذلك[٧]

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(١٢٥).
(٢) مقالات الإسلاميين ص(٨٦).
(٣) مقالات الإسلاميين ص(٤٥٧).
(٤) الفرق بين الفرق ص(٩٢).
(٥) الفصل (٢/ ٩٠).
(٦) التبصير في الدين ص(٤٥).
(٧) الملل والنحل (١/ ١١٤).

وقال: وإنما خروجهم في الزمن الأول على أمرين: أحدهما: بدعتهم في الإمامة؛ إذ جوَّزوا أن تكون الإمامة في غير قريش، وكل من نصبوه برأيهم وعاشر الناس على ما مثلوا له من العدل واجتناب الجور كان إمامًا، ومن خرج عليه يجب نصب القتال معه، وإن غيَّر السيرة وعدلَ عن الحق وجبَ عزله أو قتله، وهم أشدُّ الناس قولًا بالقياس، وجوَّزوا ألا يكون في العالم إمام أصلًا، وإن احتيج إليه فيجوز أن يكون عبدًا أو حرًّا أو نبطيًّا أو قرشيًّا[1]

وقال: وتخطوا عن هذه التخطئة إلى التكفير، ولعنوا عليًّا ﷺ فيما قاتل الناكثين والقاسطين والمارقين، فقاتل الناكثين وما اغتنم أموالهم وما سبى ذراريهم ونساءهم، وقتل مقاتِلة القاسطين وما اغتنم ولا سبى ثم رضي بالتحكيم، وقاتل مقاتِلة المارقين واغتنم أموالهم وسبى ذراريهم، وطعنوا في عثمان ﷺ للأحداث التي عدوها عليه، وطعنوا في أصحاب الجمل، وأصحاب صفين[2]

وقال الرازي: وهم يكفِّرون عثمانَ وعليًّا وطلحةَ والزبيرَ وعائشةَ، ويعظِّمون أبا بكرٍ وعمرَ ﷺ[3]

وقال السكسكي: وقد اجتمعوا على صحة إمامةِ أبي بكرٍ وعمرَ ﷺ، وعلى تكفير عليٍّ وعثمانَ ﷺ، وتكفير كلِّ فرقةٍ سواهم، وموالاة عبد الرحمن بن ملجم قاتل عليٍّ[4]

وقال: وتنكر الخوارج إمامة عثمانَ ﷺ من وقت الذي يزعمون أنه أحدث فيه، وإمامة عليٍّ ﷺ من وقت التحكيم، ويبرءون منهما[5]

وقال شيخ الإسلام: الخوارج تكفِّر عثمانَ وعليًّا وسائرَ أهل الجماعة[6]

وقال: وإنما كان هذا للخوارج تميَّزوا بالإمام والجماعة والدار، وسموا دارهم دار الهجرة، وجعلوا دار المسلمين دار كفر وحرب.

وكلا الطائفتين -أي الشيعة والخوارج- تطعن بل تكفر ولاة المسلمين، وجمهور الخوارج يكفِّرون عثمانَ وعليًّا ومن تولاهما[7]

وقال: أما الخوارج فتكفِّر الطائفتان المقتتلان جميعًا[8]

---

(١) الملل والنحل (١/ ١١٦).
(٢) الملل والنحل (١/ ١١٦، ١١٧).
(٣) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٤٦).
(٤) البرهان ص(١٩).
(٥) البرهان ص(٢٠).
(٦) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٣٦)، منهاج السنة النبوية (٥/ ٢٤٣).
(٧) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٥).
(٨) مجموع الفتاوى (٣٥/ ٥٠).

وقال: الخوارج الَّذين كفَّروا عليَّ بن أبي طالب، وعثمانَ بن عفان، ومن تولاهما، ولعنوهم، وسبوهم، واستحلوا قتالهم[(١)].

وقال: قالوا: إن عثمانَ وعليًا ومن والاهما قد حكموا بغير ما أنزل الله، ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: الآية ٤٤]، فكفروا المسلمين بهذا وبغيره[(٢)].

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: هؤلاء النواصب الخوارج المارقون إذ قالوا: إن عثمانَ وعليَّ بن أبي طالب ومن معهما كانوا كفارًا مرتدين، فإنَّ من حجة المسلمين عليهم ما تواتر من إيمان الصحابة، وما ثبت بالكتاب والسنة الصحيحة من مدح الله تعالى لهم، وثناء الله عليهم، ورضاه عنهم، وإخباره بأنهم من أهل الجنة، ونحو ذلك من النصوص، ومن لم يقبل هذه الحجج لم يمكنه أن يثبت إيمان علي بن أبي طالب وأمثاله.

فإنه لو قال هذا الناصبي للرافضي: إن عليًا كان كافرًا، أو فاسقًا ظالمًا، وأنه قاتل على المُلك لطلب الرياسة؛ لا للدين، وأنه قتل من أهل الملة من أمة محمدٍ ﷺ بالجمل، وصفين، وحروراء، ألوفًا مؤلفة، ولم يقاتل بعد وفاة النبي ﷺ كافرًا، ولا فتح مدينة، بل قاتل أهل القبلة، ونحو هذا الكلام -الذي تقوله النواصب المبغضون لعليٍّ ﷺ- لم يمكن أن يجيب هؤلاء النواصب إلا أهل السنة والجماعة، الذين يحبون السابقين الأولين كلهم ويوالونهم.

فيقولون لهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وطلحة، والزبير، ونحوهم، ثبت بالتواتر إيمانهم وهجرتهم وجهادهم، وثبت في القرآن ثناء الله عليهم والرِّضا عنهم، وثبت بالأحاديث الصحيحة ثناء النبي ﷺ عليهم خصوصًا وعمومًا، كقوله في الحديث المستفيض عنه: «لو كنت متخذًا من أهل الأرض خليلًا لاتخذت أبا بكرٍ خليلًا»، وقوله: «إنه قد كان في الأمم قبلكم محدثون، فإن يكن في أمتي أحد فعمر»، وقوله عن عثمان: «ألا أستحيي ممن تستحيي منه الملائكة؟!»، وقوله لعلي: «لأعطين الراية رجلًا يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، يفتح الله على يديه»، وقوله: «لكل نبيٍّ حواريون، وحواريي الزبير»، وأمثال ذلك[(٣)].

وقال: قاعدة: قال النبيُّ ﷺ: «خلافة النبوة ثلاثون سنة، ثم يؤتي الله ملكه -أو الملك- من يشاء»، لفظ أبي داود من رواية عبد الوارث والعوام: «تكون الخلافة ثلاثون عامًا، ثم يكون الملك»، «تكون الخلافة ثلاثين سنة، ثم تصير ملكًا»، وهو حديث مشهور من رواية: حماد بن سلمة، وعبد الوارث بن سعيد، والعوَّام بن حوشب، وغيره، عن سعيد بن جمهان،

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٥/ ٧٠).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٠٨).

(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٦٨، ٤٦٩)، التنبيه والرد ص(٤٨، ٥٠).

عن سفينة مولى رسول الله ﷺ، ورواه أهل السنن: كأبي داود وغيره، واعتمد عليه الإمام أحمد وغيره في تقرير خلافة الخلفاء الراشدين الأربعة، وثبته أحمد، واستدل به على من توقف في خلافة عليٍّ مِن أجل افتراق الناس عليه، حتى قال أحمد: من لم يُرَبِّع بعليٍّ في الخلافة فهو أضل من حمار أهله، ونهى عن مناكحته، وهو متفق عليه بين الفقهاء، وعلماء السنة وأهل المعرفة، والتصوف، وهو مذهب العامة.

وإنما يخالفهم في ذلك بعض أهل الأهواء، من أهل الكلام، ونحوهم: كالرافضة الطاعنين في خلافة الثلاثة، أو الخوارج الطاعنين في خلافة الصهرين المنافيين: عثمان وعلي، أو بعض الناصبة النافين لخلافة عليٍّ، أو بعض الجهال من المتسننة الواقفين في خلافته، ووفاة النبيِّ ﷺ كانت في شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة من هجرته، وإلى عام ثلاثين سنة كان إصلاح ابن رسول الله ﷺ، الحسن بن علي السيد، بين فتتين من المؤمنين، بنزوله عن الأمر عام إحدى وأربعين في شهر جمادى الأولى، وسمي «عام الجماعة» لاجتماع الناس على معاوية، وهو أول الملوك، وفي الحديث الذي رواه مسلم: **«ستكون خلافة نبوة ورحمة، ثم يكون ملك ورحمة، ثم يكون ملك وجبرية، ثم يكون ملك عضوض»**، وقال ﷺ في الحديث المشهور في السنن وهو صحيح: **«إنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافًا كثيرًا، عليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل بدعة ضلالة»**[1].

وقال: أما كون الخلافة في قريش، فلما كان هذا من شرعه ودينه، كانت النصوص بذلك معروفة منقولة مأثورة يذكرها الصحابة[2].

وقال: إن عمر وغيره من الصحابة كانوا يعلمون أن الإمامة في قريش، كما استفاضت بذلك السنن عن النبي ﷺ؛ ففي الصحيحين عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي في الناس اثنان»**، وفي لفظ: **«ما بقي منهم اثنان»**.

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«الناس تبع لقريش في هذا الشأن: مؤمنهم تبع لمؤمنهم، وكافرهم تبع لكافرهم»**. رواه مسلم.

وفي حديث جابر قال: **«الناس تبع لقريش في الخير والشر»**.

وخرَّج البخاري عن معاوية قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«إن هذا الأمر في قريش، لا يعاديهم أحد إلا كبَّه الله على وجهه ما أقاموا الدين»**.

وهذا مما احتجوا به على الأنصار يوم السقيفة[3].

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٥/١٨، ١٩).

(٢) منهاج السنة النبوية (١/ ٥٢١).

(٣) منهاج السنة النبوية (٦/ ١٥١)، (٣/ ٣٨٢- ٣٨٥).

وقال: إن من نازع أولًا من الأنصار لم تكن منازعته للصديق، بل طلبوا أن يكون منهم أمير ومن قريش أمير.

وهذه منازعة عامة لقريش، فلما تبين لهم أن هذا الأمر في قريش قطعوا المنازعة(١)

- قولهم في الخروج على الأئمة

يقولون بالخروج على الحاكم بالسيف إذا جارَ، أو كفرَ، أو فسقَ.

أقوال العلماء

قال الأشعري: وأما السيفُ فإن الخوارج تقول به وتراه، إلا أن «الإباضية» لا ترى اعتراض الناس بالسيف، ولكنهم يرون إزالة أئمة الجور، ومنعهم من أن يكونوا أئمة بأي شيء قدروا عليه بالسيف أو بغير السيف(٢)

وقال عنهم: ولا يرون إمامة الجائر(٣)

وقال: قالت المعتزلة والزيدية والخوارج وكثير من المرجئة: ذلك واجب إذا أمكننا أن نزيل بالسيف أهل البغي ونقيم الحق، واعتلوا بقول الله عز وجل: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: الآية ٢] ، وبقوله: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحُجرَات: الآية ٩] ، واعتلوا بقول الله عز وجل: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٢٤] (٤)

وقال ابن حزم عنهم: والقول بالخروج على أئمة الجور(٥)

وقال الإسفراييني: ومما يجمع جميعُهم أيضًا تجويزهم الخروج على الإمام الجائر(٦)

وقال الشهرستاني: يرون الخروجَ على الإمام إذا خالف السنة حقًّا واجبًا(٧)

وقال شيخ الإسلام: الخوارج الذين يرون السيف(٨)

وقال: ولكن الفساد الظاهر كان في الخوارجِ: من سفكِ الدماءِ، وأخذِ الأموالِ، والخروجِ بالسيفِ(٩)

---

(١) منهاج السنة النبوية (٦/ ٤٥٥)، الفصل (٤/ ٧٤، ٧٥).
(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٢٥).
(٣) المصدر السابق.
(٤) مقالات الإسلاميين ص(٤٥١).
(٥) الفصل (٢/ ٩٠).
(٦) التبصير في الدين ص(٤٥).
(٧) الملل والنحل (١/ ١١٦).
(٨) مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٤٣)، الفصل (٤/ ١٣٢).
(٩) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٥).

وقال: إن الخوارجَ ترى السيفَ، وحروبهم مع الجماعة مشهورة، وعندهم كل دار غير دارهم فهي دار كفر[١]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: من يريد أن يأمرَ وينهى، إما بلسانِه، وإما بيدِه مطلقًا، من غير فقهٍ، وحلمٍ، وصبرٍ، ونظرٍ فيما يصلح من ذلك وما لا يصلح، وما يقدر عليه وما لا يقدر، كما في حديثِ أبي ثعلَبة الخشني: سألت عنها رسول الله ﷺ قال: **«بل ائتمروا بالمعروف، وتناهوا عن المنكر حتى إذا رأيت شحًّا مطاعًا، وهوًى متبعًا، ودنيا مؤثرةً، وإعجاب كلِّ ذي رأيٍ برأيِه، ورأيت أمرًا لا يدان لك به، فعليك بنفسِك، ودع عنك أمرَ العوامِ، فإن من ورائِك أيامَ الصبرُ فيهن على مثل قبض على الجمر، للعامل فيهن كأجرِ خمسين رجلًا يعملون مثل عمله»**، فيأتي بالأمر والنهي معتقدًا أنه مطيع في ذلك لله ورسوله، وهو معتدٍ في حدوده، كما انتصب كثير من أهلِ البدعِ والأهواءِ؛ كالخوارجِ، والمعتزلةِ، والرافضةِ، وغيرِهم، ممن غلط فيما أتاه من الأمرِ والنهيِ والجهادِ على ذلك، وكان فساده أعظم من صلاحِه، ولهذا أمر النبيُّ ﷺ بالصبرِ على جورِ الأئمةِ، ونهى عن قتالِهم ما أقاموا الصلاةَ، وقال: **«أدوا إليهم حقوقَهم، وسلوا الله حقوقكم»**[٢]

وقال: ولهذا أمر النبيُّ ﷺ بقتال من يقاتل على الدينِ الفاسدِ من أهلِ البدعِ؛ كالخوارجِ، وأمر بالصبرِ على جورِ الأئمةِ، ونهى عن قتالِهم، والخروجِ عليهم[٣]

وقال: وقد ذكرت في غير هذا الموضوع، إن مصير الأمرِ إلى الملوك ونوابهم من الولاةِ؛ والقضاةِ والأمراءِ، ليس لنقصٍ فيهم فقط، بل لنقصٍ في الراعي والرعيةِ جميعًا؛ فإنه «كما تكونون: يول عليكم»، وقد قال الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا﴾ [الأنعام: الآية ١٢٩]

وقد استفاض وتقرَّر في غير هذا الموضعِ ما قد أمر به ﷺ، من طاعةِ الأمراءِ في غيرِ معصيةِ الله، ومناصحتهم، والصبر عليهم في حكمهم، وقسمهم، والغزو معهم، والصلاة خلفهم، ونحو ذلك من متابعتهم في الحسنات التي لا يقوم بها إلا هم، فإنه من «باب التعاون على البر والتقوى». وما نهى عنه من تصديقهم بكذبهم، وإعانتهم على ظلمهم، وطاعتهم في معصية الله، ونحو ذلك؛ ومما هو من «باب التعاون على الإثم، والعدوان».

وما أمر به أيضًا من الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر: لهم ولغيرهم على الوجه المشروع؛ وما يدخل في ذلك من تبليغ رسالات الله إليهم؛ بحيث لا يترك ذلك جبنًا، ولا بخلًا، ولا خشية لهم، ولا اشتراء للثمن القليل بآيات الله؛ ولا يُفعل أيضًا للرئاسة عليهم، ولا على العامة، ولا

---

(١) منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٦٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٨/ ١٢٨).

(٣) مجموع الفتاوى (١٤/ ٢٦٩)، (٢٨/ ٤٧١).

للحسد، ولا للكبر، ولا للرياء لهم، ولا للعامة، ولا يزال المنكر بما هو أنكر منه، بحيث يخرج عليهم بالسلاح، وتقام الفتن، كما هو معروف من أصول أهل السنة والجماعة، كما دلت عليه النصوص النبوية؛ لما في ذلك من الفساد الذي يربو على فساد ما يكون من ظلمهم؛ بل يطاع الله فيهم وفي غيرهم، ويفعل ما أمر به، ويترك ما نهى عنه [(١)]

- **قولهم في الأسماء والصفات**

هم معطلة؛ ينفون جميع صفات الله عز وجل، وطريقتهم النفي المفصَّل، وأن أسماءَه وصفاتِه غيره.

أقوال العلماء

قال الأشعري: فأما التوحيد فإن قول الخوارج فيه كقول المعتزلة... والإباضية تخالف المعتزلة في التوحيد في الإرادة فقط؛ لأنهم يزعمون أن الله سبحانه لم يزل مريدًا لمعلوماته التي تكون أن تكون، ولمعلوماته التي لا تكون ألّا تكون[(٢)]

وقال بعد أن ذكر مقالة المعتزلة في تعطيل أسماء وصفات المولى عز وجل: فهذه جملة قولهم في التوحيد، وقد شاركهم في هذه الجملة الخوارج[(٣)]

وقال: وقال قائلون أسماء البارئ هي غيره وكذلك صفاته، وهذا قول المعتزلة والخوارج وكثير من المرجئة وكثير من الزيدية[(٤)]

وقال: قالت المعتزلةُ والخوارجُ: الأسماءُ والصفاتُ هي الأقوالُ وهي قولنا: الله عالمٌ الله قادرٌ، وما أشبه ذلك[(٥)]

وقال: وزعمت المعتزلة والحرورية والجهمية أن الله تعالى في كل مكان[(٦)]

وقال: وقد قال قائلون من المعتزلة والجهمية والحرورية: إن معنى قول الله تعالى: الرحمن على العرش استوى، أنه استولى وملك وقهر، وأن الله تعالى في كل مكان، وجحدوا أن يكون الله عز وجل مستوٍ على عرشه كما قال أهل الحق، وذهبوا في الاستواء إلى القدرة[(٧)]

وقال السكسكيُّ: ومذهبُ الخوارجِ كمذهبِ المعتزلةِ إلا في الإرادة، فإنهم يقولون: إن الله تعالى لم يزل مريدًا لإرادات، ويكون على الوجه الذي أراده وعلمه، والمعتزلة تخالف ذلك[(٨)]

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٥/ ٢٠، ٢١).
(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٢٤).
(٣) مقالات الإسلاميين ص(١٥٦)، (١٦٤).
(٤) مقالات الإسلاميين ص(١٧٢).
(٥) مقالات الإسلاميين ص(١٧٢).
(٦) الإبانة ص(١١٠).
(٧) الإبانة ص(١٠٩).
(٨) البرهان ص(١٩).

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: قال أبو عمر -ابن عبد البر- أيضًا: أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة؛ لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة.

وأما أهلُ البدعِ: الجهمية والمعتزلة كلها والخوارج: فكلهم ينكرونها، ولا يحملون شيئًا منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقرَّ بها مشبه، وهم عند من أقر بها نافون للمعبودِ، والحق فيما قاله القائلون: بما نطق به كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ وهم أئمة الجماعة.

هذا كلام ابن عبد البر إمام أهل المغرب.

وفي عصره الحافظ أبو بكر البيهقي مع توليه للمتكلمين من أصحاب أبي الحسن الأشعري، وذبه عنهم، قال في كتابه «الأسماء والصفات»:

(باب ما جاء في إثبات اليدين صفتين -لا من حيث الجارحة- لورود خبر الصادق به، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: الآية ٧٥]، وقال: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: الآية ٦٤]).

وذكر الأحاديث الصحاح في هذا الباب...

ثم قال البيهقي: أما المتقدمون من هذه الأمة فإنهم لم يفسروا ما كتبنا من الآيات والأخبار في هذا الباب، وكذلك قال في الاستواء على العرش وسائر الصفات الخبرية مع أنه يحكى قول بعض المتأخرين.

وقال القاضي أبو يعلى في كتاب إبطال التأويل: لا يجوز رد هذه الأخبار، ولا التشاغل بتأويلها، والواجب حملها على ظاهرها، وأنها صفات الله، لا تشبه صفات سائر الموصوفين بها من الخلق، ولا يعتقد التشبيه فيها، لكن على ما روي عن الإمام أحمد وسائر الأئمة.

وذكر بعض كلام الزهري، ومكحول، ومالك، والثوري، والأوزاعي، والليث، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وسفيان بن عيينة، والفضيل بن عياض، ووكيع، وعبد الرحمن بن مهدي، والأسود بن سالم، وإسحاق بن راهويه، وأبي عبيد، ومحمد بن جرير الطبري، وغيرهم في هذا الباب. وفي حكاية ألفاظهم طول.

إلى أن قال:

ويدل على إبطال التأويل: أن الصحابة ومن بعدهم من التابعين حملوها على ظاهرها؛ ولم يتعرضوا لتأويلها ولا صرفوها عن ظاهرها، فلو كان التأويل سائغًا لكانوا أسبق إليه؛ لما فيه من إزالة التشبيه ورفع الشبهة.

وقال أبو الحسن (علي بن إسماعيل الأشعري)، المتكلم، صاحب الطريقة المنسوبة إليه في الكلام في كتابه الذي صنفه في «اختلاف المصلين، ومقالات الإسلاميين»، وذكر فرق الروافض

والخوارج، والمرجئة والمعتزلة وغيرهم.

ثم قال: (مقالة أهل السنة وأصحاب الحديث) جملة. قول أصحاب الحديث وأهل السنة: الإقرار بالله وملائكته، وكتبه ورسله، وبما جاء عن الله تعالى، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، لا يردون شيئًا من ذلك، وأن الله واحد أحد، فرد صمد، لا إله غيره، لم يتخذ صاحبة ولا ولدًا، وأن محمدًا عبده ورسوله، وأن الجنة حق، وأن النار حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، وأن الله على عرشه، كما قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: الآية ٥] ، وأن له يدين بلا كيف، كما قال: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: الآية ٧٥] ، وكما قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: الآية ٦٤] ، وأن له عينين بلا كيف، كما قال: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: الآية ١٤] ، وأن له وجهًا، كما قال: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ۝٢٧﴾ [الرحمن: الآية ٢٧]

وأن أسماء الله تعالى لا يقال: إنها غير الله، كما قالت المعتزلة والخوارج، وأقروا أن لله علمًا، كما قال: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: الآية ١٦٦] ، وكما قال: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ [فاطر: الآية ١١] ، وأثبتوا له السمع والبصر، ولم ينفوا ذلك عن الله، كما نفته المعتزلة، وأثبتوا لله القوة، كما قال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت: الآية ١٥] وذكر مذهبهم في القدر، إلى أن قال:

ويقولون: إن القرآن كلام الله غير مخلوق، والكلام في اللفظ والوقف، من قال باللفظ وبالوقف فهو مبتدع عندهم، لا يقال: اللفظ بالقرآن مخلوق، ولا يقال: غير مخلوق، ويقرون أن الله يرى بالأبصار يوم القيامة، كما يرى القمر ليلة البدر، يراه المؤمنون ولا يراه الكافرون؛ لأنهم عن الله محجوبون، قال عز وجل: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥﴾ [المطففين: الآية ١٥] وذكر قولهم في الإسلام والإيمان والحوض والشفاعة وأشياء[١]

وقال: وقال السجزي في «الإبانة»: وأئمتنا كالثوري، ومالك، وابن عيينة، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وابن المبارك، والفضيل، وأحمد وإسحاق: متفقون على أن الله سبحانه بذاته فوق العرش، وأن علمه بكل مكان، وأنه يرى يوم القيامة بالأبصار فوق العرش، وأنه ينزل إلى سماء الدنيا، وأنه يغضب، ويرضى ويتكلم بما شاء؛ فمن خالف شيئًا من ذلك فهو منهم بريء، وهم منه برآء[٢]

وسيأتي مزيد بيان عند قول المعتزلة في الأسماء والصفات، وفي علو البارئ عز وجل، وفي الاستواء، وفي مقالة التعطيل.

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٨٧- ٩١)، (٥/ ١٩٨)، (٣/ ٢٢١).
(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٢٢، ٢٦٢).

- قولهم في رؤية المولى عز وجل

ينفون رؤية المولى عز وجل بالأبصار في الآخرة.

أقوال العلماء

قال الأشعري: وقالت المعتزلة والخوارج وطوائف من المرجئة وطوائف من الزيدية: إن الله لا يُرى بالأبصار في الدنيا والآخرة، ولا يجوز ذلك عليه[١].

نقض قولهم

سيأتي بيان ذلك عند قول المعتزلة والجهمية في رؤية المولى عز وجل.

- قولهم في كلام الله عز وجل

يقولون بخلق القرآن

أقوال العلماء

قال الأشعري: والخوارج جميعًا يقولون بخلق القرآن[٢].

وقال: قالت المعتزلة والخوارج وأكثر الزيدية والمرجئة وكثير من الرافضة: إن القرآن كلام الله سبحانه، وإنه مخلوق لله لم يكن ثم كان[٣].

نقض قولهم

سيأتي بيان ذلك عند قول المعتزلة والجهمية في كلام الله عز وجل.

- قولهم في القدر

منهم من ينفي القدر، ومنهم من يثبته، ومنهم من يفصِّل.

أقوال العلماء

١- مَن ينفي القدر منهم هم الميمونية، والحمزية، والأطرافية من العجاردة، والحارثية من الإباضية، والشبيبية -أو أصحاب السؤال- من البيهسية.

قال الأشعري عن الميمونية: الذي تفردوا به القول بالقدر على مذهب المعتزلة؛ وذلك أنهم يزعمون أن الله سبحانه فوض الأعمال إلى العبادِ، وجعل لهم الاستطاعةَ إلى كل ما كلفوا، فهم يستطيعون الكفر والإيمان جميعًا، وليس لله سبحانه في أعمال العباد مشيئة، وليست أعمال العباد مخلوقة لله[٤].

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢١٦).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٢٤).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(٥٨٢).

(٤) مقالات الإسلاميين ص(٩٣).

وقال عن الحمزية: ثبتوا على قول الميمونية بالقدر[١].

وقال عن الحارثية: قالوا في القدر بقول المعتزلة وخالفوا فيه سائر الإباضية، وزعموا أن الاستطاعة قبل الفعل[٢].

وقال عن الشبيبية أو أصحاب السؤال: قالوا بقول المعتزلة في القدر فبرئت منهم البيهسية[٣].

٢- من يثبت القدر منهم هم: الخازمية، والشعيبية، والخلفية، والمجهولية من العجاردة، وجمهور الإباضية.

قال الأشعري عن الخلفية: فارقوا الميمونية في القول بالقدر وقالوا بالإثبات[٤].

وقال عن الشعيبية: إنه لا يستطيع أحد أن يعمل إلا ما شاء الله، وإن أعمال العباد مخلوقة لله[٥].

وقال عن الخازمية: الذي تفردوا به إنهم قالوا في القدر بالإثبات[٦].

وقال عن المجهولية: وقالوا بإثبات القدر[٧].

٣- من يفصِّل منهم هم: المعلومية من الخازمية.

قال الأشعري عن المعلومية: إن أفعال العباد ليست مخلوقة، وإن الاستطاعة مع الفعل، ولا يكون إلا ما شاء الله[٨].

نقض قولهم

سيأتي بيان ذلك عند الكلام عن مقالة القدرية.

- قولهم في قدرة الله على الظلم

ينفون قدرة الله على الظلم.

أقوال العلماء

قال الأشعري: أما الوصف لله سبحانه بالقدرة على أن يظلم؛ فإن الخوارج جميعًا تنكر ذلك[٩].

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٩٣، ٩٤).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٠٤).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(١١٦).

(٤) مقالات الإسلاميين ص(٩٣).

(٥) مقالات الإسلاميين ص(٩٤).

(٦) مقالات الإسلاميين ص(٩٦).

(٧) مقالات الإسلاميين ص(٩٧).

(٨) مقالات الإسلاميين ص(٩٦)، ص(١٢٤).

(٩) مقالات الإسلاميين ص(١٢٥).

نقض قولهم

سيأتي بيان ذلك عند قول المعتزلة في قدرة الله على الظلم.

- قولهم في الأرزاق

منهم من ينفي رزق الله الحرام لمن اغتصبه، ومنهم من يثبته.

أقوال العلماء

قال الأشعري: أما القول في البارئ هل يرزق عباده الحرام إذا غلبوا عليه وأكلوه؟

فإن مَن مال منهم إلى قول المعتزلة في القدر ينكر ذلك، ومن قال منهم بالإثبات قال: إن الله يرزق عباده الحرام إذا غلبوا عليه وأكلوه(١).

نقض قولهم

سيأتي بيان ذلك عند قول المعتزلة في الأرزاق.

- قولهم في حكم الأطفال في الآخرة.

منهم من يرى أن حكمهم حكم آبائهم، ومنهم من يرى جواز إيلام أطفال المشركين وعدمه وأطفال المؤمنين يلحقوا بآبائهم، ومنهم من يرى أنهم كلهم في الجنة.

أقوال العلماء

قال الأشعري: للخوارج في الأطفال ثلاثة أقاويل:

صنف منهم: يزعمون أن أطفال المشركين حكمهم حكم آبائهم، يعذَّبون في النار، وأن أطفال المؤمنين حكمهم حكم آبائهم، واختلف هذا الصنف في الآباء إذا انتقلوا بعد موت أطفالهم عن أديانهم، فقال قائلون: ينتقلون إلى حكم آبائهم، وقال قائلون: هم على الحال التي كان آباؤهم عليها في حال موتهم لا ينتقلون بانتقالهم.

وقال الصنف الثاني منهم: جائز أن يؤلم الله سبحانه في النار أطفال المشركين على غير المجازاة لهم، وجائز ألا يؤلمهم، وأطفال المؤمنين يلحقون بآبائهم لقول الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الطُّور: الآية ٢١].

وقال الصنف الثالث وهم القدرية: أطفال المشركين والمؤمنين في الجنة(٢)

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: وأطفال الكفار أصح الأقوال فيهم: الله أعلم بما كانوا عاملين، كما أجاب بذلك النبي ﷺ في الحديث الصحيح، وطائفة من أهل الحديث وغيرهم قالوا: إنهم كلهم في

(١) مقالات الإسلاميين ص(١٢٧).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٢٥، ١٢٦).

النار، وذكر أنه من نصوص أحمد وهو غلط على أحمد.

وطائفة جزموا بأنهم كلهم في الجنة، واختار ذلك أبو الفرج ابن الجوزي وغيره، واحتجوا بحديث فيه رؤيا النبي ﷺ لما رأى إبراهيم الخليل وعنده أطفال المؤمنين، قيل: يا رسول الله، وأطفال المشركين؟ قال: وأطفال المشركين.

والصواب أن يقال: الله أعلم بما كانوا عاملين، ولا نحكم لمعين منهم بجنة ولا نار، وقد جاء في عدة أحاديث: **«أنهم يوم القيامة في عرصات القيامة يؤمرون وينهون، فمن أطاع دخل الجنة، ومن عصى دخل النار»**. وهذا هو الذي ذكره أبو الحسن الأشعري عن أهل السنة والجماعة. والتكليف إنما ينقطع بدخول دار الجزاء، وهي الجنة والنار.

وأما عرصات القيامة فيمتحنون فيها كما يمتحنون في البرزخ. فيقال لأحدهم: من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟ وقال تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ۝﴾ [القَلَم: الآية ٤٢] الآية.

وقد ثبت في الصحاح من غير وجه حديث تجلي الله لعباده في الموقف، إذا قيل: **«ليتبع كل قوم ما كانوا يعبدون، فيتبع المشركون آلهتهم، ويبقى المؤمنون فيتجلى لهم الرب في غير الصورة التي يعرفون فينكرونه ثم يتجلى لهم في الصورة التي يعرفونها، فيسجد له المؤمنون، وتبقى ظهور المنافقين كقرون البقر، يريدون السجود فلا يستطيعون»**. وذكر قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ۝﴾ [القَلَم: الآية ٤٢] الآية [(١)]

وقال: إذا مات الطفل فهل يمتحن في قبره ويسأله منكر ونكير؟ فيه قولان في مذهب أحمد وغيره:

أحدهما: أنه لا يمتحن، وأن المحنة إنما تكون على من كلف في الدنيا، قاله طائفة منهم القاضي أبو يعلى وابن عقيل.

والثاني: إنهم يمتحنون ذكره أبو حكيم الهمداني، وأبو الحسن بن عبدوس، ونقله عن أصحاب الشافعي. وعلى هذا التفصيل «تلقين الصغير والمجنون» من قال: إنه يمتحن في القبر لقنه، ومن قال: لا يمتحن لم يلقنه.

وقد روى مالك وغيره عن أبي هريرة ﷺ، أنه ﷺ صلى على طفل. فقال: **«اللهم قه عذاب القبر، وفتنة القبر»**، وهذا القول موافق لقول من قال: إنهم يمتحنون في الآخرة، وإنهم مكلفون يوم القيامة، كما هو قول أكثر أهل العلم وأهل السنة من أهل الحديث والكلام، وهو الذي ذكره أبو الحسن الأشعري عن أهل السنة واختاره، وهو مقتضى نصوص الإمام أحمد، والله أعلم.

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/٣٠٣، ٣٠٤)، (٤/٢٤٦، ٣١٢).

وإذا دخل أطفال المؤمنين الجنة فأرواحهم وأرواح غيرهم من المؤمنين في الجنة. وإن كانت درجاتهم متفاضلة، والصغار يتفاضلون بتفاضل آبائهم، وتفاضل أعمالهم -إذا كانت لهم أعمال- فإن إبراهيم ابن النبي ﷺ ليس هو كغيره، والأطفال الصغار يثابون على ما يفعلونه من الحسنات، وإن كان القلم مرفوعًا عنهم في السيئات؛ كما ثبت في الصحيح: أن النبي ﷺ رفعت إليه امرأة صبيًّا من محفة فقالت: ألهذا حج؟ قال: «نعم، ولك أجر» رواه مسلم في صحيحه.

وفي السنن أنه قال: «مروهم بالصلاة لسبع، واضربوهم عليها لعشر، وفرقوا بينهم في المضاجع» وكانوا يصومون الصغار يوم عاشوراء وغيره؛ فالصبي يثاب على صلاته وصومه، وحجه وغير ذلك من أعماله، ويفضل بذلك على من لم يعمل كعمله، وهذا غير ما يفعل به إكرامًا لأبويه، كما أنه في النعم الدنيوية قد ينتفع بما يكسبه وبما يعطيه أبواه، ويتميز بذلك على من ليس كذلك.

وأرواح المؤمنين في الجنة، كما جاءت بذلك الآثار، وهو كما قال النبي ﷺ: «نسمة المؤمن تعلق من الجنة»؛ أي: تأكل ولم يوقت في ذلك وقت قبل يوم القيامة[1]

- قولهم في الاجتهاد

منهم من يجيز الاجتهاد في الأحكام، ومنهم من لا يجيزه.

أقوال العلماء

قال الأشعري: اختلفت الخوارج في اجتهاد الرأي، وهم صنفان:

فمنهم من يجيز الاجتهاد في الأحكام كنحو «النجدات» وغيرهم.

ومنهم من ينكر ذلك، ولا يقول إلا بظاهر القرآن، وهم الأزارقة[2]

نقض قولهم

سيأتي بيان ذلك عند قول الشيعة في الاجتهاد.

- قولهم في القياس

أقوال العلماء

قال الشهرستانيُّ عنهم: وهم أشد الناس قولًا بالقياس[3]

وقال الجوينيُّ: وذهب ذاهبون إلى القول بالقياس العقلي وجحد القياس الشرعي، وهذا مذهب: النظام، وطوائف من الرافضة، والإباضية، والأزارقة، ومعظم فرق الخوارج إلا

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٧٧، ٢٧٨)، (٤/ ٢٨٠، ٢٨١).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٢٧).

(٣) الملل والنحل (١/ ١١٦).

النجدات منهم فإنهم اعترفوا بأطراف من القياس[١].

نقض قولهم

سيأتي بيان ذلك عند قول الشيعة في المعارف والنظر والقياس.

- قولهم في التكليف

أقوال العلماء

قال الأشعري: حكى حاكٍ عن الخوارجِ أنهم لا يرون على الناس فرضًا ما لم يأتهم الرسل، وأن الفرائض تلزم بالرسُلِ، واعتلوا بقول الله عز وجل: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسرَاء: الآية ١٥] [٢].

وقال السكسكيُّ: وإن العالم يفنى إذا أفنى الله أهل التكليف؛ لأنه خلق لهم فإذا أفناهم لم يكن لنفسه معنى[٣].

(١) البرهان في أصول الفقه (٢/ ٤٩٠)، وعنه درء تعارض العقل والنقل (٣/ ٣٧٠).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٢٧).

(٣) البرهان ص(١٩).

الفصل السادس

مَقَالَاتُ فِرَقِ الخَوَارِجِ

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: مقالات الأزارقة.

المبحث الثاني: مقالات النجدات.

المبحث الثالث: مقالات العجاردة وفرقها.

المبحث الرابع: مقالات الصفرية وفرقها.

المبحث الخامس: مقالات الإباضية وفرقها.

المبحث السادس: مقالات البيهسية وفرقها.

المبحث السابع: مقالات الشمراخية.

المبحث الثامن: مقالات فرق من الخوارج.

المبحث الأول
مَقَالَاتُ الأَزَارِقَةِ

١- اجتمعت على أن من ارتكب كبيرة من الكبائر كفر كفرَ ملةٍ خرج به عن الإسلام جملةً، ويكون مخلدًا في النار مع سائر الكفار، واستدلوا بكفر إبليس، وقالوا ما ارتكب إلا كبيرةً؛ حيث أُمِرَ بالسجود لآدم عليه السلام فامتنع، وإلا فهو عارف بوحدانية الله تعالى.

٢- قولهم بأن مخالفيهم من هذه الأمة مشركون.

٣- قولهم إن القَعَدة عن الهجرةِ إليهم مشركون، وإن كانوا على رأيهم، واحتج بقوله تعالى: ﴿يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾ [المائدة: الآية ٥٤]

٤- قولهم بالمحنة لمن قصد عسكرهم، وذلك بأن أوجبوا امتحان من قصد عسكرهم إذا ادَّعى أنه منهم؛ بأن يدفعَ إليه أسير من مخالفيهم، ويأمروه بقتله، فإن قتله صدقوه في دعواه أنه منهم، وإن لم يقتله قالوا: هذا منافق ومشرك، وقتلوه.

٥- قولهم باستباحة قتل نساء مخالفيهم، وقتل أطفالهم، وقتل العميان، والعجائز، والعرجان.

٦- زعموا أن الأطفال مشركون، وقطعوا بأن أطفال مخالفيهم مخلدون في النار، وأن حكمهم حكم آبائهم، وكذلك أطفال المؤمنين حكمهم حكم آبائهم.

٧- أن دارَ مخالفيهم دارُ كفرٍ، يجوز فيها قتل الأطفال والنساء.

٨- لا تحل لهم ذبائحُ مَن خالفهم من المسلمين، ولا مناكحتهم، ولا ميراثهم.

٩- إباحة قتل من واجهوه إلا أهل عسكرهم.

١٠- حرموا قتل اليهود والمجوس والنصارى، إن لم يكونوا أهل ذمة.

١١- أن من أقام في دارِ الكفرِ فكافرٌ لا يسعه إلا الخروج، وهذا قول النجدات.

١٢- إسقاط الرجم عن الزاني المحصن، إذ ليس في القرآن ذكره.

١٣- استحلوا خَفْرَ الأمانة التي أمر الله تعالى بأدائها، وقالوا: إن مخالفينا مشركون فلا يلزمنا أداء أمانتنا إليهم.

١٤- لم يقيموا الحد على قاذف الرجل المحصن، وأقاموه على قاذف المحصنات من النساء.

١٥- قطعوا يد السارق في القليل والكثير، من العضد، ولم يعتبروا في السرقة نصابًا.

١٦- جوزوا للحائض الصلاةَ والصيامَ.

١٧- قالوا: نشهد بالله أنه لاِ يكون في دارِ الهجرة ممن يظهر الإسلام إلا من ﷺ.

١٨- قالوا: ما كفَّ أحد يده عن القتال منذ أنزل الله عز وجل البسط إلا وهو كافر

١٩- أن التقية غير جائزة في قول ولا عمل، واحتج بقول الله تعالى: ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [النّساء: الآية ٧٧]

٢٠- تجويزه -أي نافع الأزرق- أن يبعث الله تعالى نبيًا يعلم أنه يكفر بعد نبوته، أو كان كافرًا قبل البعثة، والكبائر والصغائر إذا كانت بمثابة عنده وهي كفر، وفي الأمة من جوز الكبائر والصغائر على الأنبياء عليهم السلام فهي كفر(١)

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٨٧- ٨٩)، التنبيه والرد ص(٥١)، التبصير في الدين ص(٥٠)، الفرق بين الفرق ص(١٠١، ١٠٢)، الملل والنحل (١/١١٩- ١٢١)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٤٦)، البرهان ص(٢١)، المواقف (٣/٦٩٣).

المبحث الثاني
مَقَالَاتُ النَّجدَاتِ

١- عذروا بالجهالات إذا أخطأ الرجل في حكم من الأحكام -الاجتهادية- من جهة الجهل، وقالوا: الدين أمران: أحدهما: معرفة الله، ومعرفة رسله عليهم السلام، وتحريم دماء المسلمين - قال الشهرستاني: يعنون موافقيهم-، وأموالهم، وتحريم الغصب، والإقرار بما جاء من عند الله جملة، فهذا واجب معرفته على كل مكلف والجهل به لا يعذر فيه، وما سوى ذلك فالناس معذورون بجهالته حتى تقوم عليهم الحجة في جميع الحلال والحرام، فمن استحل شيئًا محرمًا من طريق الاجتهاد فهو معذور على حسب ما يقول الفقهاء من أهل الاجتهاد فيه. ولذا قيل لهم: العاذرية؛ لأنهم عذروا بالجهالات في أحكام الفروع.

٢- قالوا: ومن خاف -أو جوَّز- العذاب على المجتهد -في الأحكام- المخطئ قبل أن تقوم عليه الحجة فهو كافر.

٣- قالوا: من ثقل عن هجرتهم فهو منافق.

٤- استحلوا دماء أهل المقام -أهل العهد والذمة- وأموالَهم في دار التقية، وبرئوا ممن حرمها.

٥- تولوا أصحاب الحدود والجنايات من موافقيهم، لعلَّ اللهَ تعالى يعفو عنهم، وقالوا: لا ندري لعل الله يعذب المؤمنين بذنوبهم، فإن فعل فإنما يعذبهم في غير النار بقدر ذنوبهم ولا يخلدهم في العذاب، ثم يدخلهم الجنة، فلا تجوز البراءة منهم.

٦- زعموا أن من نظر نظرةً صغيرةً، أو كذب كذبةً صغيرةً، ثم أصر عليها فهو مشرك، وأن من زنى وسرق وشرب الخمر غير مصر فهو مسلم، إذا كان من موافقيه على دينه.

٧- عطل نجدة حد الخمر، وقسم الفيء.

٨- القعود جائز، والجهاد إذا أمكنه أفضل قال الله تعالى: ﴿وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النِّساء: الآية ٩٥] وجعل نافع الأزرق هذا في أصحاب النبي ﷺ حين كانوا مقهورين، وأما في غيرهم مع الإمكان فالقعود كفر لقول الله تعالى: ﴿وَقَعَدَ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [التوبَة: الآية ٩٠]

٩- أن التقية جائزة في القول والعمل كله، وإن كان في قتل النفوس. حكاه عنهم الكعبي. واحتج نجدة بقول الله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ [آل عِمرَان: الآية ٢٨] ، وبقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾ [غَافر: الآية ٢٨]

١٠- أجمعت النجدات على أنه لا حاجة للناس إلى إمام قط، وإنما عليهم أن يتناصفوا فيما

بينهم، فإن هم رأوا أن ذلك لا يتم إلا بإمام يحملهم عليه فأقاموه، جاز[(١)]

نقض قولهم

قال ابن حزم: اتفق جميع أهل السنة، وجميع المرجئة، وجميع الشيعة، وجميع الخوارج على وجوب الإمامة، وأنَّ الأمَّة فرض واجب عليها الانقياد لإمام عادل يقيم فيهم أحكام الله، ويسوسهم بأحكام الشريعة التي أتى بها رسول الله ﷺ، حاشا النجدات من الخوارج، فإنهم قالوا: لا يلزم الناس فرض الإمامة وإنما عليهم أن يتعاطوا الحقّ بينهم، وهذه فرقة ما نرى بقي منهم أحد، وهم المنسوبون إلى نجدة بن الحنفيّ، القائم باليمامة.

قال أبو محمد: وقول هذه الفرقة ساقط، يكفي من الرد عليه وإبطاله إجماع كل من ذكرنا على بطلانه، والقرآن والسنة قد وردا بإيجاب الإمام، من ذلك قول الله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النِّساء: الآية ٥٩] ، مع أحاديث كثيرة صحاح في طاعة الأئمة، وإيجاب الإمامة، وأيضًا فإنَّ الله عزَّ وجلَّ يقول: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨٦] ، فوجب اليقين بأنَّ الله تعالى لا يكلف الناس ما ليس في بنيتهم، واحتمالهم، وقد علمنا بضرورة العقل وبديهته أنَّ قيام الناس بما أوجبه الله تعالى من الأحكام عليهم في الأموال، والجنايات، والدماء، والنكاح، والطلاق وسائر الأحكام كلها ومنع الظالم وإنصاف المظلوم، وأخذ القصاص على تباعد أقطارهم، وشواغلهم، واختلاف آرائهم، وامتناع من تحرى في كلِّ ذلك -ممتنع غير ممكن، إذ قد يريد واحد أو جماعة أن يحكم عليهم إنسان، ويريد آخر أو جماعة أخرى ألَّا يحكم عليهم، إمَّا لأنَّها ترى في اجتهادها خلاف ما رأى هؤلاء، وإمَّا خلافًا مجردًا عليهم، وهذا الذي لا بدَّ منه ضرورة، وهذا مشاهد في البلاد التي لا رئيس لها، فإنَّه لا يقام هناك حكم حق ولا حدّ، حتى قد ذهب الدين في أكثرها، فلا تصح إقامة الدين إلا بالإسناد إلى واحد، أو إلى أكثر من واحد، فإذ لا بد من أحد هذين الوجهين فإنَّ الاثنين فصاعدًا بينهما أو بينهم ما ذكرنا فلا يتم أمر ألبتة.

فلم يبق وجه تتم به الأمور إلا الإسناد إلى واحد فاضل، عالم، حسن السياسة، قوي على الإنفاذ، إلا أنَّه وإن كان بخلاف ما ذكرنا فالظلم والإهمال معه أقل منه مع الاثنين فصاعدًا، وإذ ذلك كذلك ففرض لازم لكل الناس أن يكفوا من الظلم ما أمكنهم إن قدروا على كف كله لزمهم ذلك، وإلا فكف ما قدروا على كفه منه ولو قضية واحدة لا يجوز غير ذلك[(٢)]

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٩٠، ٩١)، التنبيه والرد ص(٥٢)، التبصير في الدين ص(٥٢)، الفرق بين الفرق ص(١٠٥، ١٠٧)، الملل والنحل (١/ ١٢٢- ١٢٤)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٤٧)، البرهان ص(٢٥)، المواقف (٣/ ٦٩٣).

(٢) الفصل (٤/ ٧٢، ٧٣).

المبحث الثالث

مَقَالَاتُ العجَارِدَةِ

١- يجب أن يدعى الطفل إذا بلغ، وتجب البراءة منه قبل ذلك حتى يدعى إلى الإسلام ويصفه هو.

٢- أطفال المشركين في النار مع آبائهم.

٣- لا يرون المال فيئًا حتى يقتل صاحبه.

٤- يتولون القعدة إذا عرفوهم بالديانة، ويرون الهجرة فضيلة لا فريضة، ويكفرون بالكبائر.

٥- يحكى عنهم أنهم ينكرون كون سورة يوسف من القرآن، ويزعمون أنها قصة من القصص، قالوا: ولا يجوز أن تكون قصة العشق من القرآن.

قلت: الظاهر والله أعلم أن هذا القول لبعض فرق العجاردة وهم الميمونية كما سيأتي ذكره.

٦- ذكر السكسكي عنهم قولهم: إن الله تعالى إذا بعث نبيًا فقد لزم أهل المشرق وأهل المغرب وغيرهما تلك الساعة طاعته والإيمان به ومعرفة جميع شريعته وإن لم تبلغهم دعوته، فمن مات منهم على غير ذلك مات كافرًا[(١)]

مَقَالَاتُ الخَازِمِيَّةِ من العجَارِدَةِ

١- قالوا بالموافاة؛ وأن الله تعالى إنما يتولى العباد على ما علم أنهم صائرون إليه في آخر أمرهم من الإيمان، ويتبرأ منهم على ما علم أنهم صائرون إليه في آخر أمرهم من الكفر، وأنه سبحانه لم يزل محبًا لأوليائه مبغضًا لأعدائه.

٢- يحكى عنهم أنهم يتوقفون في أمر علي ﷺ، ولا يصرحون بالبراءة عنه، ويصرحون بالبراءة في حقِّ غيره[(٢)]

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٩٣)، التبصير في الدين ص(٥٤، ٥٥)، الفرق بين الفرق ص(١١١)، الملل والنحل (١/ ١٢٧)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٤٧)، البرهان ص(٢٤)، المواقف (٣/ ٦٩٤).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٩٦)، التبصير في الدين ص(٥٥)، الفرق بين الفرق ص(١١١)، الملل والنحل (١/ ١٣٠)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٤٩).

مَقَالَةُ المَعْلُومِيَّةِ مِن خَازِمِيَّة العجَارِدَةِ

من لم يعلم الله بجميع أسمائه -زاد الشهرستاني: وصفاته- فهو جاهل به، والجاهل به كافر، حتى يصير عالمًا بجميع ذلك فيكون مؤمنًا[1]

مَقَالَةُ المَجْهُولِيَّةِ مِن خَازِمِيَّة العجَارِدَةِ

أن من علم الله ببعض أسمائه -زاد الشهرستاني: وصفاته، وجهل بعضها- فقد علمه ولم يجهله[2]

مَقَالَاتُ الحَمْزِيَّةِ مِن العجَارِدَةِ

١- يرون قتال السلطان خاصةً ومن رضي بحكمه، فأما من أنكره فلا يرون قتله، إلا إذا أعان عليهم أو طعن في دينهم -أي دين الخوارج- أو صار عونًا للسلطان أو دليلًا له. وقد حكى الشهرستاني هذه المقالة عن الميمونية.

٢- حكى زرقان أن العجاردة أصحاب حمزة لا يرون قتل أهل القبلة، ولا أخذ المال في السر حتى يبعث الحرب.

٣- قالوا: أطفال مخالفيهم والمشركين كلهم في النار.

٤- جوَّز حمزة إمامين في عصر واحد، ما لم تجتمع الكلمة ولم تقهر الأعداء[3]

مَقَالَاتُ المَيْمُونِيَّةِ مِن العجَارِدَةِ

١- ذكر الكرابيسيُّ في بعض كتبه: أن الميمونيةَ يجيزون نكاح بنات البنين، وبنات البنات، وبنات بنات الإخوة، وبنات بني الإخوة، ويقولون: إن الله حرم البنات وبنات الإخوة وبنات الأخوات، ولم يذكر: بنات البنات، ولا بنات البنين، ولا بنات أولاد الإخوة، ولا بنات أولاد الأخوات.

قال البغداديُّ: فإن طرد قياسه في أمهات الأمهات، وأمهات الآباء والأجداد، انمحض في

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٩٦)، التبصير في الدين ص(٥٦)، الفرق بين الفرق ص(١١٤)، الملل والنحل (١/ ١٣٢)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٥١)، البرهان ص(٢٧)، المواقف (٣/ ٦٩٥).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٩٦، ٩٧)، التبصير في الدين ص(٥٦)، الفرق بين الفرق ص(١١٤)، الملل والنحل (١/ ١٣٣)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٥١)، المواقف (٣/ ٦٩٥).

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٩٣، ٩٤)، التنبيه والرد ص(٥٣)، التبصير في الدين ص(٥٥)، الفرق بين الفرق ص(١١٥)، الملل والنحل (١/ ١٢٩)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٤٨)، المواقف (٣/ ٦٩٥).

المجوسية، وإن لم يُجز نكاح الجدات وقاس الجدات على الأمهات لزمه قياس بنات الأولاد على بنات الصلب، وإن لم يطرد قياسه في هذا الباب نقض اعتلاله.

٢- وحُكِي أنهم يزعمون أن سورة يوسف ليست من القرآن. قال البغداديُّ: ومُنْكِرُ بعض القرآن كمنكر كله، ومن استحل بعض ذوات المحارم في حكم المجوس، ولا يكون المجوسي معدودًا في فرق الإسلام.

٣- قالوا: أطفال المشركين عندهم في الجنة[(١)]

مَقَالَاتُ الصَّلتِيَّةِ مِن العجَارِدَةِ

١- إذا استجاب لنا الرجل وأسلم توليناه، وبرئنا من أطفاله؛ لأنه ليس لهم إسلام، حتى يدركوا فيدعون إلى الإسلام فيقبلونه.

٢- يحكى عن جماعة منهم أنهم قالوا: ليس لأطفال المشركين والمسلمين ولاية ولا عداوة حتى يبلغوا فيدعوا إلى الإسلام فيقروا أو ينكروا[(٢)]

مَقَالَةُ الأطرافِيَّةِ مِن العجَارِدَةِ

عذروا أصحابَ الأطراف في ترك ما لم يعرفوه من الشريعة إذا أتوا بما يعرف لزومه من طريق العقل، وأثبتوا واجبات عقلية، كما قالت القدرية[(٣)]

مَقَالَاتُ الثَّعَالِبَةِ مِن العجَارِدَةِ

١- ولاية الأطفال صغارًا وكبارًا حتى يروا منهم إنكارًا للحق ورضًا بالجور. ونقل الأشعريُّ والشهرستانيُّ عنهم قولًا آخر، وهو: ليس لأطفال الكافرين ولا لأطفال المؤمنين ولاية ولا عداوة ولا براءة، حتى يبلغوا فيدعوا إلى الإسلام فيقروا به أو ينكروه.

٢- أن الأطفال يشتركون في عذاب آبائهم وأنهم ركن من أركانهم، يريدون بذلك أنهم بعض من أبعاضهم.

٣- يرون أخذ زكاة أموال عبيدهم إذا استغنوا وإعطاءهم من زكاتهم إذا افتقروا[(٤)]

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٩٣)، التبصير في الدين ص(٥٥)، الفرق بين الفرق ص(٣٠٣)، الملل والنحل (١/ ١٢٨)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٤٨)، البرهان ص(٢٨)، المواقف (٣/ ٦٩٤).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٩٧)، التبصير في الدين ص(٥٦)، الفرق بين الفرق ص(١١٤)، الملل والنحل (١/ ١٢٨)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٤٨)، البرهان ص(٢٩)، المواقف (٣/ ٦٩٥)، .

(٣) انظر: الملل والنحل (١/ ١٢٩)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٤٨)، المواقف (٣/ ٦٩٥).

(٤) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٩٧)، التبصير في الدين ص(٥٧)، الفرق بين الفرق ص(١١٧)، الملل والنحل (١/ ١٣٠، ١٣١)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٤٩)، البرهان ص(٢٦)، المواقف (٣/ ٦٩٥).

مَقَالَاتُ المعبدِيَّةِ مِن ثَعَالِبَةِ العجَارِدَةِ

١- تبرأ من ثعلبة في قوله بأخذ زكاة أموال العبيد إذا استغنوا وإعطائهم منها إذا افتقروا، وقال: إني لا أدع اجتهادي في خلافه.

٢- جوزوا أن تصير سهام الصدقة سهمًا واحدًا في حال التقية[(١)]

مَقَالَاتُ الأَخْنَسِيَّةِ مِن ثَعَالِبَةِ العجَارِدَةِ

١- يتوقفون عن جميع من في دار التَقِيَّة من منتحلي الإسلام وأهل القبلة، إلا من قد عرفوا منه إيمانًا فيتولونه عليه، أو كفرًا فيتبرءون منه لأجله.

٢- ويحرمون الاغتيال والقتل -قال الشهرستاني: والسرقة- في السر، وأن يبدأ أحد -من أهل البغي- من أهل القبلة بقتال حتى يدعى إلى الدين فإن امتنع قوتل، إلا من عرفوه بعينه على خلاف قولهم.

٣- وحكي عن الأخنسية أنهم جوزوا تزويج المسلمات من مشركي قومهم أصحاب الكبائر[(٢)]

مَقَالَاتُ الشَّيْبَانِيَّةِ مِن ثَعَالِبَةِ العجَارِدَةِ

١- أحدثوا تشبيه الله بخلقه.

٢- القول بالجبر، ووافقوا جهم بن صفوان في مذهبه إلى الجبر، ونفى القدرة الحادثة[(٣)]

مَقَالَةُ الرُّشيدِيَّةِ او العَشْرِيَّةِ مِن ثَعَالِبَةِ العجَارِدَةِ

يرون أنه فيما سقي بالعيون والأنهار الجارية نصف العشر، ويجب العشر الكامل فيما سقته السماء فحسب[(٤)]

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٩٨)، التبصير في الدين ص(٥٧)، الفرق بين الفرق ص(١١٨)، الملل والنحل (١/ ١٣١)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٥٠)، المواقف (٣/ ٦٩٦).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٩٧، ٩٨)، التبصير في الدين ص(٥٧)، الفرق بين الفرق ص(١١٨)، الملل والنحل (١/ ١٣١)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٤٩)، المواقف (٣/ ٦٩٦).

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٩٩)، التبصير في الدين ص(٥٨)، الفرق بين الفرق ص(١١٩)، الملل والنحل (١/ ١٣٢)، المواقف (٣/ ٦٩٦).

(٤) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٩٩، ١٠٠)، التبصير في الدين ص(٥٨)، الفرق بين الفرق ص(١١٩)، الملل والنحل (١/ ١٣٧)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٥٠)، البرهان ص(٢٦).

مقالات المُكْرَمِيَّةِ من ثَعَالِبَةِ العجَارِدَةِ

١- زعموا أن تارك الصلاة كافرٌ، لا لأجل ترك الصلاة، ولكن لجهله بالله عز وجل، وطردوا هذا في كل كبيرة يرتكبها الإنسان، فزعموا أن من أتى كبيرة فقد جهل الله سبحانه، وبتلك الجهالة كفر لا بركوبه المعصية؛ وذلك أن العارف بوحدانية الله تعالى، وأنه المطلع على سره وعلانيته المجازي على طاعته ومعصيته، أن يُتصور منه الإقدام على المعصية، والاجتراء على المخالفة ما لم يغفل عن هذه المعرفة، ولا يبالي بالتكليف منه، وعن هذا قال النبي عليه الصلاة والسلام: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمنٌ، ولا يسرق السارقُ حين يسرق وهو مؤمنٌ . . .» الخبر.

٢- وقالوا بالموافاة في الولاية والعداء؛ وهي الحكم بأن الله سبحانه إنما يتولى عباده ويعاديهم على ما هم صائرون إليه من موافاة الموت لا على أعمالهم التي هم فيها، فإن ذلك ليس بموثوق به إصرارًا عليه ما لم يصل المرء إلى آخر عمره ونهاية أجله، فحينئذ إن بقي على ما يعتقده فذلك هو الإيمان فنواليه، وإن لم يبق فنعاديه، وكذلك في حق الله تعالى حكمُ الموالاة والمعاداة على ما علم منه حال الموافاة[(١)]

مَقَالَاتُ البِدْعِيَّةِ مِن ثَعَالِبَةِ العجَارِدَةِ

١- أبدعوا القول بأنا نقطع على أنفسنا بأن من اعتقد اعتقادنا فهو من أهل الجنة ولا نقول: إن شاء الله، فإن ذلك شك في الاعتقاد، ومن قال: أنا مؤمن إن شاء الله، فهو شاك، فنحن من أهل الجنة قطعًا من غير شك ولا استثناء.

٢- تزعم أن الصلاة ركعتان بالغداة وركعتان بالعشي، لا غير[(٢)]

المبحث الرابع
مَقَالَاتُ الصُّفْرِيَّةِ

١- لم يكفروا القعدة عن القتال إذا كانوا موافقين في الدين والاعتقاد.

٢- لم يسقطوا الرجم ولم يحكموا بقتل أطفال المشركين وتكفيرهم وتخليدهم في النار.

٣- قالوا: التقية جائزة في القول دون العمل.

٤- قالوا: ما كان من الأعمال عليه حدٌّ واقع لا يسمى صاحبه إلا بالاسم الموضوع له، كزانٍ وسارق وقاذف وقاتل عمد، وليس صاحبه كافرًا ولا مشركًا، وكل ذنب ليس فيه حدٌّ، لعظم

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١٠٠)، التبصير في الدين ص(٥٨)، الفرق بين الفرق ص(١١٩)، الملل والنحل (١/ ١٣٢)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٥٠)، المواقف (٣/ ٦٩٦).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١٢٦)، الملل والنحل (١/ ١٣٣).

قدره، كترك الصلاة والصوم والفرار من الزحف، فهو كفر، وصاحبه كافر، وإن المؤمن المذنب يفقد اسم الإيمان في الوجهين جميعًا.

نسب إليهم هذه المقالة الشهرستانيُّ، ونسبها البغداديُّ إلى فرقةٍ منهم.

٥- من قول بعضِهم: صاحب كل ذنب مشرك.

٦- من قول بعضِهم: صاحب الذنب لا يحكم عليه بالكفر حتى يرفع إلى الوالي فيحده، فإذا حدث عليه فهو كافر. وهذا قول لبعض البيهسية، إلا أنهم لا يسمونهم مؤمنين ولا كافرين حتى يحكم عليهم، وهذه الطائفة من الصفرية يثبتون لهم اسم الإيمان حتى تقام عليهم الحدود.

٧- جميع الصدقات سهمًا واحدًا في حال التقية.

٨- يحكى عن زياد الأصفر أنه قال: نحن مؤمنون عند أنفسنا ولا ندري لعلنا خرجنا من الإيمان عند الله.

٩- قال: الشرك شركان: شرك هو طاعة الشيطان، وشرك هو عبادة الأوثان.

والكفر كفران: كفر بإنكار النعمة، وكفر بإنكار الربوبية.

والبراءة براءتان: براءة من أهل الحدود سنة، وبراءة من أهل الجحود فريضة.

١٠- كل ذنب مغلظ كفر، وكل كفر شرك، وكل شرك عبادة للشيطان. وهو قول أكثر الخوارج.

١١- يجيزون مناكحة المشركين والمشركات، وأكل ذبائحهم وقبول شهادتهم ومواريثهم، ويحتجون بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم زوج بناته من المشركين في دار التقية.

١٢- حكى حاكٍ عن الصفرية أنها تصلي خلف من لا تعرف[(١)]

مَقَالَاتُ الفضلِيَّةِ مِن الصُّفْرِيَّةِ

١- كل معصية صغرت أو كبرت، فهي شرك، وإن صغائر المعاصي مثل كبائرها.

٢- لا يكفر من قال بضرب من الحقِّ وهو يضمر غيرَه، نحو أن يقول: لا إله إلا الله، وهو يريد قول النصارى، أي الذي له الولد والزوجة، أو يريد صنمًا، أو غير ذلك، فهو مسلم، أو يقول: محمد رسول الله، وهو يعني غيره، ممن هو حي أو ميت، وأشباه ذلك، فإنه مسلم لا يضره ذلك[(٢)]

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١٠١)، الفصل (٣/ ١٢٨)، التبصير في الدين ص(٥٣)، الفرق بين الفرق ص(١٠٨، ١٠٩)، الملل والنحل (١/ ١٣٦)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٥١)، البرهان ص(٢٥)، المواقف (٣/ ٦٩٣).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١١٨، ١١٩)، التنبيه والرد ص(١٧٩)، الفصل (٤/ ١٤٥)، البرهان ص(٢٤).

قال شيخ الإسلام: وما يُحكى عن الفضلية من الخوارج أنهم جوزوا الكفر على النبي، فهذا بطريق اللازم لهم؛ لأن كل معصية عندهم كفر، وقد جوزوا المعاصي على النبي، وهذا يقتضي فساد قولهم بأن كل معصية كفر، وقولهم بجواز المعاصي عليهم، وإلا فلم يلتزموا أن يكون النبي كافرًا، ولازم المذهب لا يجب أن يكون مذهبًا[١]

(١) منهاج السنة النبوية (٢/٤١٨، ٤١٩).

المبحث الخامس
مَقَالَاتُ الإِبَاضِيَّةِ

١- القول بأنَّ كفارَ هذه الأمة -يعنون بذلك مخالفيهم من هذه الأمة- برآء من الشرك والإيمان، وأنهم ليسوا مؤمنين ولا مشركين، ولكنهم كفار، وأجازوا شهادتهم، وحرموا دماءهم وسبيهم في السر واستحلوها في العلانية، بعد نصب القتال وإقامة الحجة، وصححوا مناكحتهم والتوارث منهم، قال البغداديُّ: وزعموا أنهم في ذلك محاربون لله ولرسوله لا يدينون دين الحق. وقالوا باستحلال بعض أموالهم دون بعض، والذي استحلوه الخيل والسلاح عند الحرب، وما سواه حرام، فأما الذهب والفضة فإنهم يردونهما على أصحابهما عند الغنيمة.

٢- إن دار مخالفيهم من أهل الإسلام دار توحيد، إلا معسكر السلطان فإنه دار بغي.

٣- أجازوا شهادة مخالفيهم على أوليائهم.

٤- وجوب استتابة مخالفيهم في تنزيل أو تأويل، فإن تابوا وإلا قتلوا، سواء كان ذلك الخلاف فيما يسع جهْله، أو فيما لا يسع جهله.

٥- قالوا: من زنى أو سرق أقيم عليه الحد ثم استتيب فإن تاب وإلا قتل. وحكاه السكسكي عن الخوارج.

٦- قالوا: العالم يفنى كله إذا أفنى الله أهل التكليف، ولا يجوز إلا ذلك؛ لأنه إنما خلقه لهم فإذا أفناهم لم يكن لبقائه لهم معنى. وحكاه السكسكي عن الخوارج.

٧- قد يجوز أن يقع حكمان مختلفان في الشيء الواحد من وجهين، فمن ذلك: أن رجلًا لو دخل زرعًا بغير إذن صاحبه لكان الله سبحانه قد نهاه عن الخروج منه؛ لأن فيه فساد الزرع وقد أمره به لأنه ليس له. ونسب الأشعري هذا القول إلى جلهم.

٨- قالوا: من سرق خمسة دراهم فصاعدًا قُطِع.

٩- قالوا: كل شيء أمر الله به عباده فهو عام ليس بخاص، وقد أمر الله به الكافر والمؤمن، وليس في القرآن خصوص.

١٠- وقالوا: إن جميع ما افترض الله سبحانه على خلقه إيمان.

١١- وقالوا في مرتكبي الكبائر إنهم موحدون لا مؤمنون. كذا قال عنهم الشهرستاني.

١٢- قالوا: إنَّ كلَّ كبيرةٍ فهي كفرُ نعمةٍ لا كفرُ شركٍ، وإن مرتكبي الكبائر في النار خالدون فيها.

١٣- اختلفوا في النفاق فصاروا ثلاث فرق:

فالفرقة الأولى منهم: يزعمون أن النفاق براءة من الشرك والإيمان جميعًا، واحتجوا في ذلك بقول الله عز وجل في المنافقين: ﴿مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا ﴿١٤٣﴾﴾ [النساء: الآية ١٤٣]، وأن المنافقين على عهد رسول الله كانوا موحدين، وكانوا أصحاب كبائر فكفروا بها، وإن لم يدخلوا في حد الشرك.

والفرقة الثانية منهم يقولون: إن كل نفاق شرك؛ لأنه يضاد التوحيد.

والفرقة الثالثة منهم يقولون: لسنا نزيل اسم النفاق عن موضعه، وهو دين القوم الذين عناهم الله بهذا الاسم في ذلك الزمان، ولا نسمي غيرهم بالنفاق، أي لا نسمي بالنفاق غير القوم الذين سماهم الله منافقين.

١٤- لا يسمون إمامهم أمير المؤمنين ولا أنفسهم مهاجرين.

١٥- توقف كثير من الإباضية في إيلام أطفال المشركين في الآخرة، فجوزوا أن يؤلمهم الله سبحانه في الآخرة على غير طريق الانتقام، وجوزوا أن يدخلهم الجنة تفضلًا، ومنهم من قال: إن الله سبحانه يؤلمهم على طريق الإيجاب لا على طريق التجويز.

١٦- قال قوم منهم: لا حجة لله تعالى على الخلق في التوحيد وغيره إلا بالخبر، أو ما يقوم مقام الخبر من إشارة وإيماء.

١٧- قال بعضهم فيمَن دخل في دين المسلمين: وجبت عليه الشرائع والأحكام، وقف على ذلك أو لم يقف، سمعه أولم يسمعه.

١٨- قال بعضهم: لا يرسل الله نبيًّا إلا نصب دليلًا عليه، ولا بد من أن يدلّ به واحدًا. وقال بعضهم: قد يجوز أن يبعث الله نبيًّا بلا دليلٍ يدل على صدقه، ويكلف العباد بما أوحي إليه، ولا يجب عليه إظهار المعجزة، ولا يجب على الله تعالى ذلك، إلى أن يخلق دليلًا ويظهر معجزة.

١٩- قال بعضهم: من ورد عليه الخبر بأن الخمر قد حرمت، وأن القبلة قد حولت، فعليه أن يعلم أن الذي أخبره به مؤمن أو كافر، وعليه أن يعلم ذلك بالخبر، وليس عليه أن يعلم أن ذلك عليه بالخبر.

٢٠- وقال بعضهم: ليس على الناس المشي إلى الصلاة، والركوب والمسير إلى الحج، ولا شيء من الأسباب التي يتوصل بها إلى أداء الواجب، وإنما يجب عليهم فعل الطاعات الواجبة بأعيانها، دون أسبابها الموصلة إليها.

٢١- ولا يتبعون المولِّي في الحرب إذا كان من أهلِ القبلةِ وكان موحِّدًا، ولا يقتلون امرأةً ولا ذريةً، ويرون قتل المُشبِّهةِ، وسبي نسائِهم وذراريهم، وغنيمة أموالهم، ويتبعون موليهم، وقالوا: إن هذا كما فعل أبو بكر بأهل الردة.

وذكر الأشعريُّ عنهم الأمورَ الآتيةَ:

٢٢- وقال بعضهم: لا يجوز على الله أن يخلي عباده من التكليف لوحدانيته ومعرفته، وأجاز بعضهم أن يخليهم من ذلك.

٢٣- وقال بعضهم: من قال بلسانه: إن الله واحد، وعنى به المسيح فهو صادق في قوله، مشرك بقلبه.

٢٤- وقال بعضهم: ليس من جحد الله وأنكره مشركًا حتى يجعل معه إلهًا غيره.

وقال بعضهم: ذلك شرك، وكل جحد بأي جهة كان فهو شرك وكفر، وقالوا: الإصرار على أي ذنب كان كفر.

٢٥- وقال بعضهم بل جلهم: الاستطاعة والتكليف مع الفعل، وأن الاستطاعة هي التخلية، وقال كثير منهم: ليست الاستطاعة هي التخلية، بل هي معنى في كونه كون الفعل وبه يكون الفعل، وأن الاستطاعة لا تبقى وقتين، وأن استطاعة كل شيء غير استطاعة ضده، وأن الله كلف العباد ما لا يقدرون عليه لتركهم له لا لعجزهم عنه، وأن قوة الطاعة توفيق وتسديد وفضل ونعمة وإحسان ولطف، وأن استطاعة الكفر ضلالة وخذلان وطبع وبلاء وشر، وأن الله لو لطف للكافرين لآمنوا، وأن عنده لطفًا لو فعله بهم لآمنوا طوعًا، وأن الله لم ينظر لهم في حال خلقه إياهم، ولا فعل بهم أصلح الأشياء لهم، ولا فعل بهم صلاحًا في الدين، وأنه أضلهم وطبع على قلوبهم، وهذا قول: يحيى بن كامل، ومحمد بن حرب، وإدريس الإباضي، وكانوا يقولون في كثير من الإباضية: إن إعمال العباد مخلوقة، وإن الله سبحانه لم يزل مريدًا لما علم أنه يكون أن يكون، ولما علم أنه لا يكون ألا يكون، وأنه مريد لما علم من طاعات العباد ومعاصيهم لا بأن أحب ذلك، ولكن بمعنى أنه ليس بآبٍ عنه ولا بمُكْرَه عليه.

٢٦- وقال جلهم بالخاطر، ولا يجوز أن يخلي الله عز وجل العباد البالغين منه.

٢٧- وقالوا: ليس يجوز على شيء من الأعراض البقاءُ، إلا إذا كان بعضًا للجسم عند من يقول: إن الجسم أعراض مجتمعة، وأكثرهم يقول: إنه أبعاض للجسم.

٢٨- وقالوا: إن الجزء الذي لا يتجزأ جسم، على مذهب الحسين.

٢٩- وقالوا: جزاء الله في العباد أكثر من تفضله وعافيته، أكثر من ابتلائه، والثواب واجب بالاستحقاق والتفضيل، والابتلاء ابتداء.

٣٠- وقال بعضهم بتحليل الأشربة التي يسكر كثيرها إذا لم تكن الخمر بعينها، وحرموا السكر.

٣١- ويدعون من السلف جابر بن زيد وعكرمة ومجاهد وعمرو بن دينار.

وذكر السكسكيُّ عنهم الأمورَ الآتيةَ:

٣٢- أحلو الربا إلا النسيئة، فيحلون بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والمطعوم بالمطعوم، من جنسٍ واحدٍ تفاضلًا.

٣٣- قالوا: إذا وطئ الرجلُ زوجته وهي حائض حرمت عليه على التأبيدِ.

٣٤- لا يجوزون الصومَ إلا في السفرِ.

٣٥- من نظر على فرجِ امرأةٍ حرمت عليه ابنتها.

٣٦- يستأذنون نساءهم في الوطء فإن أَذنَّ لهم وإلا تأخروا عنهن.

٣٧- من زنى أو سرق أو قذف يقيمون عليه الحد ويستتيبونه فإن تاب وإلا كفروه وقتلوه[1]

مَقَالَاتُ الحَفْصِيَّةِ مِن الإِبَاضِيَّةِ

١- زعموا أن بين الشرك والإيمان معرفة الله وحده، فمن عرف الله سبحانه ثم كفر بما سواه: من رسول، أو جنة، أو نار، أو عمل بجميع الخبائث: من قتل النفس، واستحلال الزنى، وسائر ما حرم الله سبحانه من فروج النساء، فهو كافر بريء من الشرك، وكذلك من اشتغل بسائر ما حرم الله سبحانه: مما يؤكل، ويشرب، فهو كافر بريء من الشرك، ومن جهل الله سبحانه وأنكره فهو مشرك.

٢- تأولوا في عثمان نحو ما تأولت الشيعة في أبي بكر وعمر.

٣- زعموا أن عليًّا هو الحيران الذي ذكره الله في القرآن في قوله: ﴿قُلْ أَنَدْعُوا مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۖ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧١﴾﴾ [الأنعام: الآية ٧١]، وأن أصحابه الذين يدعونه إلى الهدى أهل النهروان، وزعموا أن عليًّا هو الذي أنزل الله سبحانه فيه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٠٤]، وأن عبد الله بن ملجم هو الذي أنزل الله فيه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿٢٠٧﴾﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٠٧]

٤- ثم قالوا بعد ذلك: الإيمان بالكتب والرسل متصل بتوحيد الله عز وجل، فمن كفر بذلك فقد أشرك بالله. قال البغدادي: وهذا نقيض قولهم: إن الفصل بين الشرك والإيمان معرفة الله تعالى وحده، وأن من عرفه فقد برئ من الشرك وإن كفر بما سواه: من رسول، أو جنة، أو نار. فصار قولهم في هذا الباب متناقضًا[2]

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١٠٤- ١١١، ١٠٦- ١٠٩)، الفصل (٣/١٢٨)، التبصير في الدين ص(٥٨)، الفرق بين الفرق ص(١٢٠، ١٢٢- ١٢٤)، الملل والنحل (١/ ١٣٣، ١٣٤)، البرهان ص(٢٢، ٢٣)، المواقف (٣/ ٦٩٣).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١٠٢)، التبصير في الدين ص(٥٩)، الفرق بين الفرق ص(١٢١)، الملل والنحل (١/ ١٣٥)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٥١)، المواقف (٣/ ٦٩٤).

مَقَالَاتُ اليَزِيدِيَّةِ مِن الإِبَاضِيَّةِ

١- زعموا أن الله سبحانه سيبعث رسولًا من العجم، وينزل عليه كتابًا من السماء، يكتب في السماء، وينزل عليه جملة واحدة، وينسخ بشرعه شريعة محمد ﷺ.

قال الأشعري: فترك شريعةَ محمدٍ ودان بشريعةٍ غيرِها.

٢- زعموا أن ملة ذلك النبي الصابئة، وأن أتباع ذلك النبي المنتظر هم الصابئون المذكورون في القرآن، فأما المسمون بالصابئة من أهل واسط وحران فما هم الصابئون المذكورون في القرآن.

٣- تولوا من شهد لمحمدٍ بالنبوة من أهل الكتاب وإن لم يدخلوا في دينه، ولم يعملوا بشريعته، وزعموا أنهم بذلك مؤمنون.

قال البغداديُّ: وعلى هذا القول يجب أن يكون العيسوية والموشكانية من اليهود مؤمنين؛ لأنهم أقروا بنبوة محمد عليه السلام ولم يدخلوا في دينه، وليس بجائز أن يُعَدَّ في فرق الإسلام من يَعُدُّ اليهودَ من المسلمين، وكيف يُعَدُّ مِن فرق الإسلام مَن يقول بنسخ شريعة الإسلام.

٤- إن أصحاب الحدود من موافقيه وغيرهم كفار مشركون.

٥- كل ذنب صغير أو كبير فهو شرك[١]

مَقَالَةُ اصْحَابِ طَاعِةٍ لا يُرَادُ الله بِهَا مِن الإِبَاضِيَّةِ

زعموا أن الإنسان قد يكون مطيعًا لله إذا فعل شيئًا أمره الله به وإن لم يقصد الله بذلك الفعل ولا أراده به، وهذا على مذهب أبي الهذيل المعتزلي[٢]

مَقَالَاتُ الضَّحَّاكِيَّةِ من الإِبَاضِيَّةِ

وقد جعلهم الشهرستانيُّ من الصفرية.

١- أجازوا أن يزوجوا المرأة المسلمة عندهم من كفار قومهم في دار التقية، كما يسع الرجل منهم أن يتزوج المرأة الكافرة من قومهم في دار التقية، فأما في دار العلانية وقد جاز حكمهم فيها فإنهم لا يستحلون ذلك فيها.

٢- ومن الضحاكية فرقة توقفت، وقالوا: لا نعطي هذه المرأة المتزوجة من كفار قومنا شيئًا من حقوق المسلمين -أي الميراث-، ولا نصلي عليها إن ماتت، ونقف فيها؛ لأنا لا ندري ما حالها.

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١٠٣، ١٠٤)، التبصير في الدين ص(٥٩)، الفرق بين الفرق ص(٣٠١)، الملل والنحل (١/ ١٣٥، ١٣٦)، البرهان ص(٢٩)، المواقف (٣/ ٦٩٤).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١٠٥)، التبصير في الدين ص(٥٩)، الفرق بين الفرق ص(١٢٢).

ومنهم من برئ منها.

وذكر الأشعري عنهم الأمورَ الآتيةَ:

٣- اختلفوا في أصحاب الحدود فمنهم من برئ منهم، ومنهم من تولاهم، ومنهم من وقف.

٤- واختلف هؤلاء في أهل دار الكفر عندهم؛ فمنهم من قال: هم عندنا كفار إلا من عرفنا إيمانه بعينه، ومنهم من قال: هم أهل دار خلط فلا تتولى إلا من عرفنا فيه إسلامًا ونقف فيمن لم نعرف إسلامه.

٥- وتولى بعض هؤلاء بعضًا على اختلافهم وقالوا: الولاية تجمعنا فسموا أصحاب النساء وسموا من خالفهم من الواقفة أصحاب المرأة وصارت الواقفة فرقتين: فرقة تولوا الناكحة، وفرقة ينسبون إلى عبد الجبار بن سليمان وهم الذين يتبرءون من المرأة الناكحة من كفار قومهم[1]

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١١١)، الفرق بين الفرق ص(١٢٤)، الملل والنحل (١/ ١٣٦).

المبحث السادس

مَقَالَاتُ البَيهسِيَّةِ

١- الوقوف ليس فيما يسع على الأبدان، وإنما الوقوف على الحكم بعينه ما لم يوافقه أحد، فإذا وافقه أحد من المسلمين لم يسع من حَظَر ذلك إلا أن يعرف من عرف الحق ودان به، ومن أظهر الباطل ودان به.

٢- أنه لا يسلم أحد حتى يقر بمعرفة الله، ومعرفة رسوله، ومعرفة ما جاء به محمدٌ جملة، والولاية لأولياء الله سبحانه، والبراءة من أعداء الله، فمن جملة ما ورد به الشرع وحكم به ما حرم الله جاء فيه الوعيد فلا يسع الإنسان إلا علمه، ومعرفته بعينه، وتفسيره، ومنه ما ينبغي أن يعرفه باسمه، ولا يبالي ألا يعرف تفسيره، وعينه، حتى يبتلي به، وعليه أن يقف عند ما لا يعلم، ولا يأتي شيئًا إلا بعلم.

٣- الإيمان هو أن يعلم كل حق وباطل.

٤- أن الإيمان هو العلم بالقلب دون القول والعمل.

٥- من واقع ذنبًا -كبيرةً- لم نشهد عليه بالكفر حتى يرفع إلى الوالي ويحد، ولا نسميه قبل الرفع إلى الوالي مؤمنًا ولا كافرًا، ثم يحكم حينئذ بكفره. وذكر السكسكيُّ عنهم قولهم: وإن تاب. وذكره الأشعري والشهرستانيُّ عن بعضهم، وأضاف الشهرستاني عنهم قولهم: وكل ما ليس فيه حد فهو مغفور.

٦- يحكى عن أبي بيهس أنه قال: الإيمان هو الإقرار والعلم وليس هو أحد الأمرين دون الآخر، وعامة البيهسية على أن العلم والإقرار والعمل كله إيمان.

وذكر الأشعري عنهم الآتي:

٧- الناس مشركون بجهل الدين، مشركون بمواقعة الذنوب، إن كان ذنب لم يحكم الله فيه حكمًا مغلظًا ولم يوقفنا على تغليظه فهو مغفور، ولا يجوز أن يكون أخفى أحكامه عنا في ذنوبنا، ولو جاز ذلك جاز في الشرك، وقالوا: التائب في موضع الحدود وفي موضع القصاص والمقر على نفسه يلزمه الشرك إذا أقر من ذلك بشيء، وهو كافر؛ لأنه لا يحكم بشيء من الحدود والقصاص إلا على كل كافر يشهد عليه بالكفر عند الله[1]

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١١٤، ١٢٦)، التنبيه والرد ص(١٨٠)، التبصير في الدين ص(٦٠)، الفرق بين الفرق ص(١٢٥)، الملل والنحل (١/ ١٢٥)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٤٧)، البرهان ص(٢٣)، المواقف (٣/ ٦٩٢).

مَقَالَاتُ العَوْفِيَّةِ من البيهسِيَّةِ

١- إذا كفر الإمام فقد كفرت الرعية الغائب منهم والشاهد.

٢- السكر كفر إذا كان معه غيره من ترك الصلاة أو قذف المحصن وما أشبه ذلك؛ لأنهم إنما يعلمون أن الشارب سكر إذا ضم إلى سكره غيره مما يدل على أنه سكران.

والعوفية فرقتان:

فرقة تقول: من رجع من دار هجرتهم ومن الجهاد إلى حال القعود نبرأ منهم.

وفرقة تقول: لا نبرأ منهم؛ لأنهم رجعوا إلى أمر كان حلالًا لهم(١).

مَقَالَةُ أَصْحَابِ التَّفْسِيْرِ من البيهسِيَّةِ

من شهد من المسلمين لم تجز شهادتهم إلا بتفسير الشهادة كيف هي؟ قالوا: ولو أن أربعة شهدوا على رجل منهم بالزنى لم تجز شهادتهم حتى يشهدوا كيف هو؟ وهكذا قالوا في سائر الحدود(٢).

مَقَالَاتُ الشَّبِيْبِيَّةِ او الصَّالِحِيَّةِ او أَصْحَابِ السُّؤَالِ من البيهسِيَّةِ

١- زعموا أن الرجل يكون مسلمًا إذا شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا عبده ورسوله، وتولَّى أولياء الله، وتبرأ من أعدائه، وأقر بما جاء من عند الله جملة، وإن لم يعلم سائر ما افترض الله سبحانه عليه مما سوى ذلك، أفرض هو أم لا؟ فهو مسلم حتى يبتلى بالعمل به، فيُسئل. وإن واقع حرامًا لم يعلم تحريمه فقد كفر.

٢- قالوا: إن أطفال المؤمنين مؤمنون أطفالًا وبالغين حتى يكفروا، وإن أطفال الكفار كفارٌ أطفالًا وبالغين حتى يؤمنوا.

٣- ذكر اليمان أن الشبيبية يسمون مرجئة الخوارج لما ذهبوا إليه من الوقف في أمر صالح بن مسرح(٣).

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١١٥، ١١٨)، التنبيه والرد ص(١٨٠)، الفرق بين الفرق ص(١٢٥)، الملل والنحل (١/ ١٢٥)، البرهان ص(٢٦).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١١٧، ١١٨)، الملل والنحل (١/ ١٢٥).

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١١٥، ١١٦)، التنبيه والرد ص(٥٢)، التبصير في الدين ص(٦٠)، الفرق بين الفرق ص(١٢٦)، الملل والنحل (١/ ١٢٦، ١٢٧).

مَقَالَاتُ طَوَائِفَ من البيهسِيَّةِ

١- قالت طائفة من البيهسية: إذا كفر الإمام كفرت الرعية، وقالت: الدار دار شرك وأهلها جميعًا مشركون، وتركت الصلاة إلا خلف من تعرف، وذهبت إلى قتل أهل القبلة، وأخذ الأموال، واستحلت القتل والسبي على كل حال.

٢- وقال بعض البيهسية: السكر من كل شراب حلال موضوع عمن سكر منه، وكل ما كان في السكر من ترك الصلاة أو شتم الله سبحانه فهو موضوع لا حدث فيه ولا حكم ولا يكفر أهله بشيء من ذلك ما داموا في سكرهم، وقالوا: إن الشراب حلال الأصل ولم يأتِ فيه شيء من التحريم لا في قليله ولا في إكثار أو في سكر.

٣- ذهب قوم منهم إلى أنه لا يحرم سوى ما ورد في قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ﴾ [الأنعام: الآية ١٤٥] الآية، وما سوى ذلك فكله حلال[١]

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١١٦، ١١٧)، الفرق بين الفرق ص(١٢٥).

المبحث السابع

مَقَالَاتُ الشمرَاخِيَّةِ

١- دماء قومه حرام في السرّ حلال في العلانية.

٢- قتل الأبوين حرام في دار التقية ودار الهجرة وإن كانا مخالفين.

وحكى السكسكيُّ عنهم: جواز قتل الأبوين في دار الفتنة وإن كانا مسلمين لغير ضرورة.

٣- وحكي عنهم أنها تصلي خلف من لا تعرف؛ أي أنهم يصلون خلف من صلى إلى القبلة، ولو كان يهوديًّا أو نصرانيًّا ينافق بصلاته.

٤- وقالوا: لا بأس بمس النساء الأجانب؛ لأنهن رياحين[1].

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١٢٠، ١٢٦)، البرهان ص(٣١)، تلبيس إبليس ص(٢٩).

المبحث الثامن

مَقَالَاتُ فِرَقٍ من الخَوَارِجِ

١- صنف من الخوارج تفردوا بقول أحدثوه، وهو: قطعهم الشهادة على أنفسهم ومن وافقهم أنهم من أهل الجنة من غير شرط ولا استثناء.

٢- الحسينية: يرون الدار دار حرب، وأنه لا يجوز الإقدام على من فيها إلا بعد المحنة، ويقولون بالإرجاء في موافقيهم خاصة، كما حكي عن نجدة، ويقولون فيمن خالفهم: إنهم بارتكاب الكبائر كفار مشركون.

٣- هارون الضعيف حكي عنه إجازة تزويج نساء مخالفيه في هذا الباب محل أهل الكتاب.

٤- ينقل عن زياد بن عبد الرحمن الشيباني أبي خالد أنه قال: إن الله تعالى لم يعلم حتى خلق لنفسه علمًا، وإن الأشياء إنما تصير معلومة له عند حدوثها ووجودها.

٥- الكنزية قالوا: لا ينبغي لأحد أن يعطي ماله أحدًا؛ لأنه ربما لم يكن مستحقًّا بل يكنزه في الأرض حتى يظهر أهل الحق[1].

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١١٩، ١٢١)، الملل والنحل (١/ ١٣٢)، تلبيس إبليس ص(٢٩).

الباب الثاني

الشِّيعة

وهو يحتوي على ستة فصول:

الفصل الأول: تعريف الشِّيعة.

الفصل الثاني: أسماء الشِّيعةِ، وسبب هذه التسمية.

الفصل الثالث: نشأة الشِّيعةِ.

الفصل الرابع: فِرَق الشِّيعةِ.

الفصل الخامس: مقالات الشِّيعةِ.

الفصل السادس: مقالات فِرَق الشِّيعَةِ.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مقالات الغالية.

المبحث الثاني: مقالات الرافضة الإماميَّة.

المبحث الثالث: مقالات الزَّيديَّة.

الفصل الأول
تعريف الشِّيعَةِ

ذكر العلماء عدة تعريفاتٍ للشيعة، ومن هذه التعريفاتِ:

١- هم الذين شايعوا عليًّا ﷺ، ويقدِّمونه على سائر أصحاب رسول الله ﷺ.

وهذا تعريف أبي الحسن الأشعري(١).

٢- هم الذين يقولون بأن عليًّا أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ، وأحقُّهم بالإمامة وولده من بعده.

وهذا تعريف أبي محمد ابن حزم(٢).

٣- هم الذين شايعوا عليًّا ﷺ على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصًّا ووصية، إمَّا جليًّا وإمَّا خفيًّا، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره أو بتقية من عنده.

وهذا تعريف الشهرستاني(٣)، والسكسكي(٤)، والجرجاني(٥).

٤- هم كل من يتولَّى عليًّا وأهلَ بيته.

وهذا تعريف الفيروزآبادي، وتبعه عليه الزبيدي، وأبو البقاء(٦)

مناقشة التعريفات

أما التعريف الأخير فهو غير سديدٍ؛ لأنه غيرُ مانع، فإن أهل السُّنة يتولون عليًّا وأهل البيت، ومع ذلك فهم ليسوا من الشيعة، بل هم يخالفونهم تمامًا في أصول عديدة كما سيأتي بيانه.

وأما التعريف الثالث فرغم أن أكثر أصحاب المقالات عليه إلا أنه غير سديدٍ أيضًا؛ لأنه غيرُ جامعٍ لكلِّ فرق الشِّيعة؛ فإن هناك بعض الزَّيديَّة من فرق الشِّيعة وهم الصَّالحية، لا يقولون بالنصِّ، ويثبتون إمامة الشيخين أبي بكر وعمر ويصححونها، كما سيأتي ذكره.

وأما التعريفان الأولان فالفرق بينهما في قيد اعتبار أحقِّيَّة وأولويَّة الإمامة لعليٍّ بن أبي طالب

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٥)، منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٧٠).

(٢) الفصل (٢/ ٩٠).

(٣) الملل والنحل (١/ ١٤٦).

(٤) البرهان ص(٦٥).

(٥) التعريفات ص(١٧١).

(٦) انظر: القاموس المحيط، تاج العروس، الكليات، مادة (ش ي ع).

ولولده من بعده.

فمَن نظر إلى فرق الشِّيعة التي ظهرت في تاريخ المسلمين وجد أن جميعهم يهتمون بقضية الإمامة، وأن عليًّا هو الأولى بها بعد النبيِّ ﷺ من غيرِه، ثم من تولّاها غيره إما يكون قد ضلَّ وظلم على قول لبعضهم، وإما يكون قد أخطأ على قول لآخرين، وإما يكون لا ظلم ولا أخطأ إنما يكون لمصلحة اقتضت توليته، إلا أن الأولويّة والأفضليّة في غيرِه، كما سيأتي بيان جميعِ هذه المذاهبِ، إلا أنهم على جميعِ الأحوالِ يرون أن عليًّا هو الأولى بها.

فمن نظر هذه النَّظْرةَ الَّتي هي باعتبار حال فرق الشِّيعة قال بالتَّعْريفِ الثاني.

ومن نظر إلى بعض المتقدِّمين المبرَزين في الشِّيعة وجد أن بعضَهم لم يتكلم في هذه المسألة، أعني مسألة أولويَّة إمامة عليٍّ بن أبي طالب وولده بعد النبيِّ ﷺ، إلا أنه يفضِّل ويقدِّم عليًّا على سائر أصحاب رسول الله ﷺ.

وذلك كما نُقل عن الحسن بن صالح، حيث قال ابن حزم: وأقرب مذاهب الشِّيعة إلى أهلِ السُّنَّة المنتمون إلى أصحاب الحسنِ بن صالح بن حي الهمذانيِّ الفقيه القائلون بأنَّ الإمامة في ولد عليٍّ ﷺ، والثابت عن الحسنِ بن صالح رحمه الله هو قولنا: إن الإمامةَ في جميعِ قريش، وتولَّى جميع الصحابة ﷺ، إلَّا أنهَّ كان يفضّل عليًّا على جميعهم[1]. وكما نُقل ذلك أيضًا عن زيدِ بن عليٍّ[2].

فمن نظر هذه النظرة -التي هي باعتبار حال بعض الأفراد القليلين المبرَزين الأوائل في الشِّيعة- قال بالتَّعريف الأوَّلِ.

فيكون التَّعريف الأول هو الراجح باعتبار أفراد الشِّيعةِ، والتَّعْرِيف الثاني هو الرَّاجِحُ باعتبار فِرَقِ الشِّيعة، والله أعلم.

---

(١) الفصل (٢/ ٨٩)، (٤/ ٧٧).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٦٥)، منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٧١)، الملل والنحل (١/ ١٥٥).

الفصل الثاني

أَسْمَاءُ الشِّيْعَةِ وَسَبَبُ هذه التَّسْمِيَةِ

للشِّيعةِ أسماءٌ تطلق عليهم بين أهل العلم وبين غيرهم، ومن هذه الأسماء:

١- الشِّيْعَةُ: وهو أشهر اسم لهم، وهم يقبلونه ويطلقونه على أنفسِهم.

قال السكسكيُّ: وسُمّوا شِيعةً حين قالوا: نحن من شِيعةِ عليٍّ ﷺ[1]

٢- الخَشَبِيَّة: وهو من الأسماء القديمة، والغير مشهورةٍ لهم.

قال شيخ الإسلام: كانوا يسمون: الخشبيَّة؛ لقولهم: إنا لا نقاتل بالسَّيْفِ إلا مع إمامٍ معصوم، فقاتلوا بالخشب، ولهذا جاء في بعض الروايات عن الشعبي قال: ما رأيت أحمق من الخشبيَّة[2]

وقال الملطي: يقال لهم الخشبيَّة[3]

٣- الرَّافِضَةُ: وقد ظهر هذا الاسم متأخّرًا عن نشأة التشيُّع، عند حدوث قصة زيد بن عليٍّ معهم، وبالتحديد بعد عام مائة وعشرين، وكان هذا سببًا في افتراق الشِّيعة إلى فرقتين: الرَّافِضَة والزيديَّة، وغلب عليهم جميعًا اسم الرَّافضة عند كثير من العلماء، أو صار من باب إطلاق الخاص المراد به العام.

قال الرازيُّ: إنما سمّوا بالروافض؛ لأن زيدَ بن عليٍّ بن الحسين بن عليٍّ بن أبي طالب خرج على هشام بن عبد الملك، فطعن عسكره في أبي بكرٍ، فمنعهم من ذلك، فرفضوه، ولم يبق معه إلا مائتا فارس، فقال لهم -أي زيد بن عليٍّ-: رفضتموني؟ قالوا: نعم، فبقى عليهم هذا الاسم[4]

وقال شيخ الإسلام: وأما لفظ «الرافضة» فهذا اللفظ أول ما ظهر في الإسلام، لما خرج زيدُ بن عليٍّ بن الحسين في أوائل المائة الثانية في خلافة هشام بن عبد الملك، واتَّبعه الشِّيعة، فسُئل عن أبي بكر وعمر فتولاهما وترحم عليهما، فرفضه قوم، فقال: رفضتموني، رفضتموني، فسموا الرافضة، فالرافضة تتولّى أخاه أبا جعفر محمد بن عليٍّ، والزَّيديَّة يتولّون زيدًا، ويُنسبون إليه، ومن حينئذ انقسمت الشيعة إلى زيديَّة ورافضة إماميَّة[5]

---

(١) البرهان ص(٦٥).

(٢) منهاج السنة النبوية (١/ ٣٦).

(٣) التنبيه والرد ص(١٦٤)، الفصل (٤/ ١٤٢).

(٤) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٥٢)، التبصير في الدين ص(٣٠).

(٥) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٥، ٣٦)، منهاج السنة النبوية (٢/ ٩٦)، (١/ ٣٤، ٣٥)، (٣/ ٤٧١).

وقال الشهرستاني: ولما سمعت شيعة الكوفة هذه المقالة منه، وعرفوا أنه لا يتبرأ من الشيخين رفضوه حتى أتى قدره عليه، فسميت رافضة[١].

وقال: ومن رفض زيد بن علي لأنه خالف مذهب آبائه في الأصول وفي التبرّي والتولّي وهم أهل الكوفة وكانوا جماعة سمّوا رافضة[٢].

وهناك قولٌ آخر في سبب هذه التَّسميةِ وهو رفض الشِّيعةِ لإمامة أبي بكر وعمر ﭭ.

قال الأشعري: وإنما سمّوا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكرٍ وعمرَ[٣].

وتعقَّبه شيخ الإسلام قائلًا: قلت: الصحيح أنهم سمّوا رافضة لما رفضوا زيدَ بن عليٍّ بن الحسين بن عليٍّ بن أبي طالب لما خرج بالكوفة، أيام هشام بن عبد الملك، وقد ذكر هذا أيضًا الأشعريُّ وغيره[٤].

وقال السكسكيُّ: وسميت الرافضة لرفضهم أبي بكر وعمر ﭭ، وقيل لرفضهم زيد بن عليٍّ ﭬ لما تولَّى أبا بكر وعمر ﭭ، وقال بإمامتهما، فقال زيد ﭬ: رفضتموني، فسموا رافضة[٥]

وقال شيخ الإسلام: قيل للإمام أحمد: من الرافضيُّ؟ قال: الذي يسبُّ أبا بكر وعمر، وبهذا سميت الرافضة؛ فإنهم رفضوا زيدَ بن عليٍّ لَمَّا تولَّى الخليفتين أبا بكر وعمر، لبغضهم لهما، فالمبغض لهما هو الرافضيُّ، وقيل: إنما سمّوا رافضة لرفضهم أبا بكر وعمر[٦]

وهناك قول ثالث في سبب هذه التَّسمية وهو رفضهم للدِّين وذلك لخبر يروى عن النبيِّ ﷺ فيهم، وقد ذكر هذا السبب الملطيُّ عند كلامِه عن فرقةِ الهشاميَّة فقال: وهم الرافضة الذين روي فيهم الخبر عن رسول الله ﷺ أنهم يرفضون الدين[٧]

وعلى كلِّ الأحوال فلا بدَّ من التفريق بين إطلاق لفظ الرَّافضة المراد به الشِّيعة عمومًا، وإطلاق لفظ الرَّافضة المراد به تلك الطَّائفة التي هي قسيم للزَّيديَّة، وهو ما سنطلق عليه الرَّافضة الإماميَّة.

قال الأشعري عنهم: وهم يدَّعون الإماميَّة؛ لقولهم بالنصِّ على إمامة عليٍّ بن أبي طالب[٨]

---

(١) الملل والنحل (١/ ١٥٥).
(٢) الملل والنحل (١/ ٣٠).
(٣) مقالات الإسلاميين ص(١٦).
(٤) منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٧١).
(٥) البرهان ص(٦٥).
(٦) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٣٥).
(٧) التنبيه والرد ص(٢٤).
(٨) مقالات الإسلاميين ص(١٧).

الفصل الثالث

نَشْأَةُ الشِّيعَةِ

فكرة التَّشيُّع منبثقة ومستمدة أساسًا من الملل القديمة التي ترتكز على فكرة الغلوّ في البشر الموصل إلى تأليههم، فلو تتبعنا تاريخ الملل على مرِّ الزمان لوجدنا ظهور هذا المعتقد فيها هو الذي قد أدَّى إلى بطلانها وفسادها، والمقام لا يسنح لذلك، إلا أننا نذكر مثالًا واحدًا قريبًا من أمة المسلمين، وهو ملَّة النَّصارى، فإن الَّذي أفسد هذه الديانة هو بولص العالم اليهوديّ الَّذي اعتنق الديانة النصرانية، وأصبح من دعاتها وروادها، وصار يدعو إلى تأليه المسيح عيسى ابن مريم، وغير ذلك من العقائد الفاسدة التي أفسد بها دين النصارى.

فهذا هو الذي قد حدث، فإنه بموت النبي ﷺ كانت الجزيرة العربية قد انتشر الإسلام في أرجائها، وبعد تولية أبي بكر الصديق (١٣ هـ) بدأت الفتوحات الإسلامية خارج حدود الجزيرة، وفي عهد عمر بن الخطاب (٢٣ هـ) استمرت الفتوحات، ودخلت معظم المناطق التي تحت سيطرة الرومان والفرس تحت حكم المسلمين، وظل الحال هكذا حتى عهد عثمان بن عفان (٣٥ هـ).

واعتنق الناس الإسلام وقبلوه بقلوبهم، إلا أنه وجد عدد كبير منهم اعتنقوه نفاقًا مع إضمارهم البغض والعداوة الشديدة للإسلام والمسلمين، وخططوا لإثارة الفتنة وإفساد المسلمين، وكان من هؤلاء الناس يهودي يدعى عبد الله بن سبأ، أحد يهود اليمن، أعلن إسلامه في عهد الخليفة عثمان بن عفان، وطاف المدينة والبصرة والشام حتى وصل إلى مصر، وهناك بثَّ أفكاره ومنها القول بمجيء النبي ﷺ إلى هذه الدنيا، وادعاء محبة أهل البيت، والغلوّ في شأن عليٍّ بن أبي طالب (٤٠ هـ) على أساس قرابته من النبيِّ ﷺ ونسب إليه المعجزات الغريبة، وأن الإمامة بعد النبيّ ﷺ كانت من حقِّه؛ لأنه لكلِّ نبيٍّ وصي والوصيُّ يحل محل النبيِّ فيكون هو الإمام بعده، لكن الناس تآمروا بعد وفاة النبيِّ ﷺ وغصبوا عليًّا حقَّه فعينوا أبا بكر ومن بعده عمر ومن بعده عثمان وهم جميعًا غير أهلٍ لهذا المنصب.

واستغل ابن سبأ الشكاوى من بعض عمال عثمان بن عفان فحرَّض أتباعه في مصر وغيرها من البلاد على الخليفة في سرية تامَّة، وساروا إلى المدينة وقاموا بقتل الخليفة عثمان رضي الله عنه.

ثم بُويعَ بالخلافة لعليٍّ بن أبي طالب، ولكن نتيجة لمقتل عثمان انقسمت الأمَّة إلى جماعتين، ووصل الأمر إلى التَّقاتُل في وقعة الجمل وصفين، ووجد ابن سبأ الفرصة لبث أفكاره في أتباعه وفي صفوف جنود علي من المقاتلين البسطاء، فدعاهم إلى حبِّ عليٍّ، والاعتقاد فيه، والغلوّ في قدره غلوًّا كبيرًا، فادعى له الألوهية، وغير ذلك من المقالات التي سيأتي ذكرها في فِرَقِ الشِّيعَةِ.

وبهذا صارت الشِّيعةُ فرقةً لها أفكارها ومبادؤها التي تبنتها وتكتلت عليها، وصار تمركزها في

الكوفة حيث لاقت قبولًا من كثير من الفرس الذين اعتنقوا الإسلام وأرادوا الكيد له، لموافقتها لكثير من معتقدات الديانة الفارسية.

قال شيخ الإسلام: فأول من ابتدع الرفض كان منافقًا زنديقًا، يقال له: عبد الله بن سبأ، فأراد بذلك إفساد دين المسلمين، كما فعل بولص صاحب الرسائل التي بأيدي النصارى، حيث ابتدع لهم بدعًا أفسد بها دينهم، وكان يهوديًّا، فأظهر النصرانية نفاقًا فقصد إفسادها، وكذلك كان ابن سبأ يهوديًّا فقصد ذلك، وسعى في الفتنة لقصد إفساد الملة، فلم يتمكن من ذلك؛ لكن حصل بين المؤمنين تحريش وفتنة قتل فيها عثمان ﷺ، وجرى ما جرى من الفتنة[(١)]

وقال: وأصل الرفض من المنافقين الزنادقة، فإنه ابتدعه ابن سبأ الزنديق، وأظهر الغلوّ في عليٍّ بِدَعوَى الإمامة، والنصِّ عليه، وادَّعى العصمة له، ولهذا لما كان مبدأه من النفاق قال بعض السلف: حب أبي بكر وعمر إيمان، وبغضهما نفاق، وحب بني هاشم إيمان وبغضهم نفاق[(٢)]

وقال: ولهذا ذكر العلماء: أن الرفض أساس الزندقة، وأن أول من ابتدع الرفض إنما كان منافقًا زنديقًا، وهو عبد الله بن سبأ، فإنه إذا قدح في السابقين الأولين فقد قدح في نقل الرسالة، أو في فهمها، أو في اتباعها، فالرافضة تقدح تارة في علمهم بها، وتارة في اتباعهم لها -وتحيل ذلك على أهل البيت، وعلى المعصوم الذي ليس له وجود في الوجود[(٣)]

وقال: وهؤلاء خرج أولهم في زمن أمير المؤمنين عليٍّ بن أبي طالب ﷺ، وصاروا يدَّعون أنه خُصَّ بأسرار من العلوم والوصية، حتى كان يسأله عن ذلك خواص أصحابه، فيخبرهم بانتفاء ذلك، ولما بلغه أن ذلك قد قيل كان يخطب الناس وينفي ذلك عن نفسه.

وقد خرَّج أصحاب الصحيح كلام عليٍّ هذا من غير وجه، مثل ما في الصحيح عن أبي جحيفة قال: سألت عليًّا: هل عندكم شيء ليس في القرآن؟ فقال: لا، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، ما عندنا إلا ما في القرآن، إلا فهمًا يعطيه الله الرجل في كتابه، وما في هذه الصحيفة، قلت: وما في الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، وألا يقتل مسلم بكافر، ولفظ البخاري: «هل عندكم شيء من الوحي غير ما في كتاب الله؟ قال: لا، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، ما أعلمه إلا فهمًا يعطيه الله رجلًا في القرآن».

وفي الصحيحين عن إبراهيم التيمي، عن أبيه -وهذا من أصحِّ إسناد على وجه الأرض- عن علي، قال: ما عندنا شيء إلا كتاب الله، وهذه الصحيفة عن النبي ﷺ: «المدينة حرام ما بين عَير إلى ثور»، وفي رواية لمسلم: خطبنا عليٌّ بن أبي طالب فقال: من زعم أن عندنا كتابًا نقرؤه إلا كتاب الله وما في هذه الصحيفة -قال: وصحيفته معلقة في قراب سيفه- فقد كذب، فيها أسنان

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٨٤)، (٤/ ٥١٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٣٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ١٠٢)، (١٣/ ٣٢).

الإبل، وأشياء من الجراحات، وفيها قال النبي ﷺ: «المدينة حرام . . .» الحديث[١].

وقال: إذ كان أصل المذهب من إحداث الزنادقة المنافقين، الذين عاقبهم في حياته عليٌّ أمير المؤمنين ﷺ، فحرّق منهم طائفة بالنار، وطلب قتل بعضهم ففروا من سيفه البتّار، وتوعّد بالجلد طائفة مفترية، فيما عرف عنه من الأخبار، إذ قد تواتر عنه من الوجوه الكثيرة أنه قال على منبر الكوفة وقد أسمع من حضر: خير هذه الأمة بعد نبيِّها أبو بكرٍ ثم عمر، وبذلك أجاب ابنه محمد بن الحنفية فيما رواه البخاري في صحيحه، وغيره من علماء الملة الحنيفية[٢].

- ولم يكن التشيُّع المُغرِض المثير للفتنة بدرجةٍ واحدةٍ، بل كان بدرجاتٍ متفاوتةٍ في الاعتقاداتِ والمقالاتِ الفاسدةِ.

قال شيخ الإسلام: وحدثت أيضًا بدعة التشيع؛ كالغلاة المدعين لإلهية عليٍّ، والمدَّعين النصَّ على عليٍّ ﷺ السابِّين لأبي بكرٍ وعمر ﷺ، فعاقب أمير المؤمنين عليٌّ ﷺ الطائفتين.

قَاتَلَ المارقين، وأمر بإحراق أولئك الذين ادعوا فيه الإلهية، فإنه خرج ذات يوم فسجدوا له، فقال لهم: ما هذا؟ فقالوا: أنت هو، قال: من أنا؟ قالوا: أنت الله الذي لا إله إلا هو، فقال: ويحكم هذا كفر ارجعوا عنه وإلا ضربت أعناقكم، فصنعوا به في اليوم الثاني والثالث كذلك، فأخَّرهم ثلاثة أيام -لأن المرتد يستتاب ثلاثة أيام- فلما لم يرجعوا أمر بأخاديد من نار فخدت عند باب كِندة، وقذفهم في تلك النار، وروى عنه أنه قال:

لما رأيت الأمر أمرًا منكرًا ... أججت ناري ودعوت قنبرا

وقتل هؤلاء واجب باتفاق المسلمين، لكن في جواز تحريقهم نزاع، فعليٌّ ﷺ رأى تحريقهم، وخالفه ابن عباس وغيره من الفقهاء، قال ابن عباس: أما أنا فلو كنت لم أحرقهم، لنهي النبيِّ ﷺ أن يعذب بعذاب الله، ولضربت أعناقهم لقول النبيِّ ﷺ: «من بدَّل دينَه فاقتلوه»، وهذا الحديث في صحيح البخاري.

وأما السبَّابة الذين يسبون أبا بكر وعمر، فإن عليًّا لما بلغه ذلك طلب ابن السوداء الذي بلغه ذلك، وقيل: إنه أراد قتله فهرب منه إلى أرض قرقيسيا.

وأما المفضِّلة الذين يفضلونه على أبي بكرٍ وعمرَ، فروى عنه أنه قال: لا أوتي بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلا ضربته حد المفتري، وقد تواتر عنه أنه كان يقول على منبر الكوفة: خير هذه الأمة بعد نبيِّها أبو بكر ثم عمر، رُوى ذلك عنه من أكثر من ثمانين وجهًا، ورواه البخاري وغيره، ولهذا كانت الشيعة المتقدمون كلهم متفقين على تفضيل أبي بكر وعمر، كما ذكر ذلك غير واحد[٣].

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٧٧- ٧٩).

(٢) منهاج السنة النبوية (١/ ١١).

(٣) منهاج السنة النبوية (١/ ٣٠٦، ٢٠٧)، مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٣، ٣٤)، (٣٥/ ١٨٤- ١٨٦)، (٤/ ٤٠٧، ٥١٨، ٥١٩).

- مع العلم أنه كان لعلي بن أبي طالب أنصار يوالونه قبل ظهور هؤلاء، وهم الذين وقفوا بجانبه بعد التَّحكيم، الذي أسفر عن أنصار لعليٍّ وأنصار لمعاويةَ، وهؤلاء لم يُعْرَف عنهم هذه الأقوال.

قال شيخ الإسلام: وأما شيعة عليٍّ الذين شايعوه بعد التحكيم، وشيعة معاوية التي شايعته بعد التحكيم، فكان بينهما من التقابل، وتلاعن بعضهم، وتكافر بعضهم ما كان، ولم تكن الشيعة التي كانت مع عليٍّ يظهر منها تنقُّص لأبي بكرٍ وعمرَ، ولا فيها من يقدِّم عليًّا على أبي بكرٍ وعمرَ، ولا كان سبُّ عثمان شائعًا فيها، وإنما كان يتكلم به بعضهم فيرد عليه آخر.

وكذلك تفضيل عليٍّ عليه لم يكن مشهورًا فيها، بخلاف سبّ علي فإنه كان شائعًا في أتباع معاوية[(١)].

وقال: واتُّهم طائفة من الشيعة الأولى بتفضيل عليٍّ على عثمانَ، ولم يُتَّهم أحد من الشيعة الأولى بتفضيل عليٍّ على أبي بكرٍ وعمرَ، بل كانت عامة الشيعة الأولى الذين يحبون عليًّا يفضِّلون عليه أبا بكرٍ وعمرَ، لكن كان فيهم طائفة ترجِّحه عَلَى عثمانَ، وكان الناس في الفتنة صاروا شيعتين: شيعة عثمانية، وشيعة علوية، وليس كل من قاتل مع عليٍّ كان يفضله على عثمان، بل كان كثير منهم يفضِّل عثمان عليه، كما هو قول سائر أهل السنة[(٢)].

وقال: وكانت الشيعة الأولى لا يتنازعون في تفضيل أبي بكرٍ وعمرَ، وإنما كان النِّزَاع في عليٍّ وعثمانَ، ولهذا قال شريك بن عبد الله: إن أفضل الناس بعد رسول الله أبو بكرٍ وعمر، فقيل له: تقول هذا وأنت من الشيعة؟ فقال: كلُّ الشيعة كانوا على هذا، وهو الَّذي قال هذا على أعواد منبره، أفنكذبه فيما قال؟ ولهذا قال سفيان الثوريّ: من فضل عليًّا على أبي بكرٍ وعمرَ فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار، وما أرى يصعد له إلى الله عز وجل عمل، وهو كذلك. رواه أبو داود في سننه، وكأنه يعرض بالحسن بن صالح بن حي، فإن الزيدية الصَّالِحِيَّةَ وهم أصلح طوائف الزَّيديَّة ينسبون إليه[(٣)]

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٣٦)، (٤/ ٤٠٦)، (٤/ ٤٧٩)، (٣/ ٤٠٨).
(٢) منهاج السنة النبوية (٤/ ١٣٢)، (١/ ٣٠٨).
(٣) منهاج السنة النبوية (١٣/ ٣٤)، (١/ ١٣)، (٦/ ٥١)، (٧/ ٣٩١).

الفصل الرابع
فِرَقُ الشِّيعَةِ

ذكر علماء الفرق والمقالات فرقًا كثيرة للشيعة، ولم يتفقوا على الفرق الأصول لهم، فنجد منهم من يعدهم ثلاثًا، ومنهم من يعدهم أربعًا، ومنهم من يعدهم خمسًا، وإليك بعض أقوال لهؤلاء العلماء.

قال الأشعري: فالشِّيَع ثلاثة أصناف:

فمنهم الغالية: وهم خَمْسَ عَشْرَةَ فرقةً،

والصنف الثاني: الرافضة وهم سوى «الكاملية» أربَعٌ وعشرون فرقةً، وهم يُدْعَوْنَ الإماميَّة،

والصنف الثالث: الزيديَّة، وهم ستُّ فرقٍ[1]

وقال الإسفراييني: اعلم أن الروافضَ يجمعهم ثلاث فرق: الزَّيديَّة، والإماميَّة، والكيسانيَّة[2]

وقال البغدادي: افترقت الرافضة بعد زمان عليٍّ ﷺ أربعة أصناف: زيديّة، وإماميَّة، وكيسانيَّة، وغلاة، وافترقت الزيدية فرقًا، والإماميَّة فرقًا، والغلاة فرقًا، كلُّ فرقةٍ منها تكفِّر سائرها[3] ثم ذكر عدد فرقهم سوى الغلاة عشرين فرقةً.

وقال الشهرستاني: وهم خمس فرقٍ: كيسانيَّة، وزيديَّة، وإماميَّة، وغلاة، وإسماعيليَّة[4]

وقال الرازيُّ: وهم أربع طوائف: الزيديَّة، الإماميَّة، الغلاة، الكيسانيَّة[5]

وقال الملطيُّ والسكسكيُّ: وهم ثماني عشرة فرقةً[6]

وقال الإيجي: وهم اثنتان وعشرون فرقة يكفِّر بعضُهم بعضًا، أصولهم ثلاث فرق: غلاة، وزيديَّة، وإماميَّة، أما الغلاة فثمانية عشر، وأما الزيديَّة فثلاث فرقٍ[7]

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٥- ٨٥).

(٢) التبصير في الدين ص(٢٧).

(٣) الفرق بين الفرق ص(٤١).

(٤) الملل والنحل (١/ ١٤٧).

(٥) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٥٢).

(٦) التنبيه والرد ص(١٨)، البرهان ص(٦٦).

(٧) المواقف (٣/ ٦٧١، ٦٧٧).

وقال شيخ الإسلام: والشيعة هم ثلاث درجاتٍ:

شرُّها الغالية...

والدَّرجة الثانية: وهم الرافضة المعروفون؛ كالإماميَّة وغيرهم...

والدَّرجة الثالثة: المفضّلة من الزيديَّة وغيرهم[1]

قلت: الذي يظهر أن الجميعَ متَّفقٌ على أن أصولَهم ثلاث فرقٍ: الغالية، والرَّافضة الإماميَّة، والزيديَّة، وإنما الخلاف وقع في زيادة فرقتين هما: الإسماعيليَّة والكيسانيَّة.

فأما الأولى: وهي فرقةُ الإسماعيليَّة فبعض العلماءِ أفردهم كفرقةٍ أصلٍ كالشهرستانيِّ، وهذا إنما صنعه لِمَا كان عنده من معرفة بمقالاتهم، ولِمَا كان بينه وبينهم من مناظراتٍ كثيرةٍ، وإلا فهو قد ذكرهم ضمن فرقِ الإماميَّةِ قبل أن يفردهم بقسم مستقلٍ[2]، والظاهر أنهم في الأصل من الإماميَّةِ ثم قالوا بمقالات أهل الغلوِّ فصاروا من الغاليةِ.

وأمَّا الثانية: وهي فرقة الكيسانيَّة فأفردها بعض العلماءِ كفرقةٍ أصلٍ كالإسفراييني وتَبِعَهُ عليه البغداديُّ، وكذلك أفردها الشهرستانيُّ، والرازيُّ، وهذا بسبب الاضطراب في حقيقة وطبيعةِ هذه الفرقةِ، فهي قد بدأت كدعوةٍ لإمامة أحدِ أهلِ البيتِ، ثم تحولت إلى فرقةٍ هدَّامةٍ للدين بمقالاتها الغالية والخارجة عن شريعة الإسلام، ولهذا فقد قال الإسفرايينيُّ بعد ذلك: والكيسانيَّةُ يُعَدّون في الإماميَّة[3]، وقد جعلها ابن حزمٍ من الزيديَّةِ[4]

فالحاصل أن الفرقَ الأصليَّةَ للشيعةِ ثلاث فرقٍ: الغالية، والرافضة الإماميَّة، والزيديَّة، وتحت كلِّ قسمٍ منهم عدَّ أصحاب المقالات فرقًا كثيرةً، والسببُ الرئيسيُّ لكثرةِ افتراقِهم هو تعيين الإمام، وانتقال الإمامة من شخصٍ إلى آخرَ.

يقول الشهرستانيُّ: ولهم في تعدِّيَة الإمام كلام وخلاف كثير، وعند كلِّ تعدية وتوقف: مقالة، ومذهب، وخبط[5]

وسنتكلم عن فرق الشيعة بإيجاز على النحو التالي:

السَّبَئِيَّةُ

أتباع عبد الله بن سبأ (نحو ٤٠ هـ)، الذي غلا في عليٍّ رضي الله عنه، وزعم أنه كان نبيًّا، ثم غلا فيه حتى زعم أنه إلهٌ، ودعا إلى ذلك قومًا من غواة الكوفةِ، ورُفع خبرهم إلى عليٍّ رضي الله عنه فأمر بإحراق

(١) الفتاوى الكبرى (٥/ ٣٦)، مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٣)، (٢٨/ ٤٧٤).

(٢) انظر: الملل والنحل (١/ ١٦٧، ١٦٨، ١٩١).

(٣) التبصير في الدين ص(٤١).

(٤) الفصل (٤/ ١٣٧).

(٥) الملل والنحل (١/ ١٤٧).

قوم منهم في حفرتين، ونفى ابن سبأ إلى ساباط المدائن، فلما قُتل عليٌّ ﷺ زعم ابن سبأ أن المقتول لم يكن عليًا، وإنما كان شيطانًا تصور للناس في صورة عليٍّ، وأن عليًا صعد إلى السماء كما صعد إليها عيسى ابن مريم عليه السلام، وقال: كما كذبت اليهود النصارى في دعواها قتل عيسى كذلك كذبت النواصب والخوارج في دعواها قتل عليٍّ، وإنما رأت اليهود والنصارى شخصًا مصلوبًا شبهوه بعيسى كذلك القائلون بقتل عليٍّ رأوا قتيلًا يشبه عليًا فظنوا أنه عليٌّ، وعليٌّ قد صعد إلى السماء، وأنه سينزل إلى الدنيا، وينتقم من أعدائِه، وزعم بعض السبئيّةِ أن عليًا في السحاب، وأن الرعدَ صوته، والبرقَ سوطه أو تبسمه، ومن سمع من هؤلاء صوتَ الرعدِ قال: عليك السلام يا أمير المؤمنين، وأنه سينزل إلى الأرض بعد ذلك، فيملأ الأرض عدلًا كما ملئت جورًا[1]

الغُرَابِيَّة، والمُفوضة

أما الغُرَابية: زعموا أن الله عز وجل أرسل جبريل عليه السلام إلى علي، فغلط في طريقه فذهب إلى محمدٍ؛ لأنه كان يشبهه، وقالوا: كان أشبه به من الغراب بالغراب، والذباب بالذباب، وزعموا أن عليًا كان الرسول، وأولاده بعده هم الرسل.

وأما المُفوضة: زعموا أن الله تعالى خلق محمدًا، ثم فوَّض إليه خلق العالم وتدبيره، فهو الذي خلق العالم دون الله تعالى، ثم فوَّض محمدٌ تدبير العالم إلى عليٍّ بن أبي طالب فهو المدبر الثاني[2]

الشريعِيَّة، والنميريَّة

الشريعيَّة: أتباع رجل يعرف بالشريعيِّ، وهو زعم أن الله تعالى حلَّ في خمسة أشخاص، وهم: النبي، وعلي، وفاطمة، والحسن، والحسين، وزعموا أن هؤلاء الخمسة آلهة، ولها أضداد خمسة، واختلفوا في أضدادها؛ فمنهم من زعم أنها محمودة؛ لأنه لا يُعرف فضل الأشخاص التي فيها الإله إلا بأضدادها، ومنهم من زعم أن الأضداد مذمومة، وحُكي عن الشريعي أنه ادَّعى يومًا أن الإله حلَّ فيه.

وكان بعده من أتباعه رجل يعرف بالنميري، حكي عنه أنه ادعى في نفسه أن الله تعالى حلَّ فيه، وهؤلاء هم النميريَّة[3].

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١٥)، التنبيه والرد ص(١٨، ١٩، ١٥٨)، الفصل (٢/ ٩١)، (٤/ ١٣٨، ١٤٢)، التبصير في الدين (١٢٣)، الفرق بين الفرق ص(٢٤٧)، الملل والنحل (١/ ١٧٤)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٥٣، ٥٧)، البرهان ص(٨٥)، المواقف (٣/ ٦٧١)، منهاج السنة النبوية (٢/ ٥١٠).

(٢) انظر: التبصير في الدين ص(١٢٨)، التنبيه والرد ص(٢٢)، الفصل (٤/ ١٤٠)، الفرق بين الفرق ص(٢٦٩)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٥٩)، البرهان ص(٧٣)، المواقف (٣/ ٦٧٣).

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١٤، ١٥)، التبصير في الدين ص(١٢٩)، الفرق بين الفرق ص(٢٧١).

الكامليَّة

أتباع رجل يعرف بأبي الكامل، زعم أن الصحابة كفروا بتركهم بيعة علي، وكفر علي بتركه قتالهم، وكان يلزمه قتالهم كما لزمه قتال أصحاب صفين[(١)]

العليائيَّة

أتباع العلياء بن ذراع الدوسي أو الأسدي، وكان يفضل عليًّا على النبيِّ ﷺ، وزعم أن عليًّا إله وقد بعث محمدًا ليدعو إليه، فدعا إلى نفسه، ويقول بذمِّ محمدٍ ﷺ، ويسمونهم الذميمة، أو الذِّمية.

ومنهم من قال بإلهيتهما جميعًا، ويقدِّمون عليًّا في أحكام الإلهية، ويسمونهم العينية.

ومنهم من قال بإلهيتهما جميعًا، ويفضلون محمدًا في الإلهية، ويسمونهم الميمية.

ومنهم من قال بإلهية لجملة أشخاص أصحاب الكساء: محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين[(٢)]

الكيسانيَّة، والكربيَّة، والهاشميَّة، والراونديَّة، والرزاميَّة، وابو مُسلِمِيَّة، والبيانيَّة، والحربيَّة، والخرميَّة، والمزدكيَّة، والبابكيَّة، والحارثيَّة

الكيسانيَّة أو المختاريَّة: أتباع المختار بن أبي عبيد الثقفي (٦٧ هـ) الذي قام بثأر الحسين بن عليٍّ بن أبي طالب، وقتل أكثر الذين قتلوا حسينًا بكربلاء، وكان المختار يقال له: كيسان، وقيل: إنه أخذ مقالته عن مولى لعلي كان اسمه كيسان، وقيل: تلميذ لمحمد ابن الحنفية، وكان يدعو إلى إمامة محمد ابن الحنفية.

ثم افترقت الكيسانية فرقًا منهم الكربيَّة: أتباع أبي كرب الضرير، زعموا أن محمد ابن الحنفية حيٌّ لم يمت، وأنه في جبل رَضْوَى وعنده عين من الماء، وعين من العسل يأخذ منهما رزقه، وعن يمينه أسد، وعن يساره نمر يحفظانه من أعدائه إلى وقت خروجه، وهو المهديُّ المنتظر.

وذهب الباقون من الكيسانيَّة إلى الإقرار بموت محمد ابن الحنفية، واختلفوا في الإمام بعده، فمنهم من زعم أن الإمامة بعده رجعت إلى ابن أخيه عليٍّ بن الحسين بن عليٍّ بن أبي طالب زين العابدين.

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١٧)، الفصل (٤/ ١٤٠)، التبصير في الدين ص(٣٥)، الفرق بين الفرق ص(٧٣)، الملل والنحل (١/ ١٧٤، ١٧٥)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٦٠)، البرهان ص(٧٤)، المواقف (٣/ ٦٧١).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١٤)، الفصل (٤/ ١٤٢)، التبصير في الدين ص(١٢٩)، الفرق بين الفرق ص(٢٧٠)، الملل والنحل (١/ ١٧٥)، المواقف (٣/ ٦٧٣).

ومنهم من قال برجوعها بعده إلى ابنه أبي هاشم عبد الله بن محمد ابن الحنفيَّة، وهؤلاء هم الهاشميَّة، واختلف هؤلاء في الإمام بعد أبي هاشم إلى فرق:

فمنهم من قال: إن أبا هاشم أوصى بها إلى ابن أخيه الحسن بن عليٍّ بن محمد ابن الحنفية، ثم أوصى الحسن إلى ابنه عليّ بن الحسن، وهلك عليٌّ ولم يعقب.

ومنهم من قال: إن أبا هاشم أوصى بها إلى محمد بن عليٍّ بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، وانجرت في أولادِه الوصيَّة حتى صارت الخلافة إلى بني العباس، وهؤلاء هم الراوندية.

ومنهم من قال: إن أبا هاشم أوصى بها إلى عليٍّ بن عبد الله بن عباسٍ، ثم ساقوها إلى محمد بن عليٍّ، وأوصى محمد إلى ابنه إبراهيم، ثم من إبراهيم إلى عبد الله الذي كان يدعى أبا العباسِ السفاح، ومنه إلى أبي مسلم، وهؤلاء هم الرزاميَّة: اتباع رزام بن رزم، وهم يعترفون بموت أبي مسلم إلا فريقًا منهم اسمهم «أبو مُسلِمِيَّة» زعموا أن أبا مسلم حيٌّ لم يمت، وهم على انتظاره، ويقولون: إن الذي قتله أبو جعفر المنصور كان شيطانًا تصور بصورة أبي مسلم.

ومنهم من زعم أن الإمامة بعد أبي هاشم انتقلت إلى بيان بن سمعان التميمي بوصيته إليه، وهذا قول البيانيَّة، واختلف هؤلاء في بيان زعيمهم، فمنهم من زعم أنه كان نبيًّا وأنه نسخ بعض شريعة محمدٍ، ومنهم من زعم أنه كان إلهًا.

ومنهم من زعم أن الإمامة انتقلت من أبي هاشم إلى عبد الله بن عمرو بن حرب، وهذا قول الحربيَّة، وادعت هذه الفرقة إلهية عبد الله بن عمرو بن حرب، وقيل: إنه اطلع بعض القوم على خيانته وكذبه فأعرضوا عنه، وقيل: إنه تاب من هذه الدعوى وانتحل مذهب الصفرية فتبرءوا منه، وقالوا بإمامة عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، وعنه نشأت الخرميَّة والمزدكيَّة بالعراق، وهم أهل الإباحة الذين أباحوا النساء من المحارم وغير المحارم وأحلوا المحرمات كلها، ولقبوا أيضًا بالبابكيَّة، نسبةً لبابك الخرميّ، والمُحمِّرة لصبغهم ثيابهم بالحمرة، أو لاعتبارهم من يخالفهم بأنهم حمير.

وهلك عبد الله بن معاوية بخراسان وافترقت أصحابه: فمنهم من قال: إنه حيٌّ لم يمت ويرجع، ومنهم من قال: بل مات وتحولت روحه إلى إسحاق بن زيد الحارث الأنصاري، وهم الحارثيَّة[1]

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٥، ٦، ١٨- ٢٣)، التنبيه والرد ص(٢٣، ١٥٦، ١٦٠)، الفصل (٤/ ٧٨، ١٣٧، ١٣٨، ١٤١، ١٤٣)، التبصير في الدين ص(٣٠- ٣٤، ١٢٤، ١٢٥)، الفرق بين الفرق ص(٥٨- ٧٢، ٢٥١، ٢٥٩)، الملل والنحل (١/ ١٤٧- ١٥٤)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٦٢، ٦٣)، البرهان ص(٧٠، ٧٥)، المواقف (٣/ ٦٧١)، منهاج السنة النبوية(٢/ ٥٠٢، ٥٠٣)، (٣/ ٤٧٤- ٤٧٩).

المغيريَّة، والجنَاحيَّة، والمحمديَّة

المغيريَّة: أتباع المغيرة بن سعيد العجليِّ (١١٩ هـ)، وكان يظهر في بدء أمره موالاة الإماميَّة، ويزعم أن الإمامة بعد عليٍّ والحسن والحسين إلى سِبطه محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن عليٍّ، وزعم أنه هو المهديُّ المنتظر، وتبعته الرافضة على دعوته إياهم إلى انتظار محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن عليٍّ، إلى أن سمع خالدٌ القسريُّ بخبره وضلالته فطلبه وقتله، وبقي أتباعه على انتظار محمد بن عبد الله بن الحسن، فلما أظهر محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن عليٍّ دعوته بالمدينة، استولى على مكة والمدينة، واستولى أخوه إبراهيم بن عبد الله على البصرة، واستولى أخوهما الثالث وهو إدريس بن عبد الله على بعض بلاد المغرب، وكان ذلك في زمان أبي جعفر المنصور، فبعث المنصور إلى حرب محمد بن عبد الله بن الحسن بعيسى بن موسى في جيشٍ كثيفٍ، وقاتلوا محمدًا بالمدينة، وقتلوه في المعركة، ثم أنفذ بعيسى بن موسى أيضًا إلى حرب إبراهيم بن عبد الله بن الحسن مع جنده، فقتلوا إبراهيم، ومات في تلك الفتنة إدريس بن عبد الله بن الحسن بأرض المغرب، وقيل: إنه سُمَّ بها، ومات عبد الله بن الحسن بن الحسن والد أولئك الإخوة الثلاث في سجن المنصور. فلما قتل محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن اختلفت المغيرية فيه فرقتان:

فرقة أقرُّوا بقتله وتبرءوا من المغيرة، وخرجوا من الكوفة إلى المدينة يطلبون إمامًا، فلقيهم عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ذو الجناحين فدعاهم إلى نفسه، وزعم أنه هو الإمام بعد علي وأولاده من صلبه، فبايعوه على إمامته، ورجعوا إلى الكوفة، وهؤلاء هم الجنَاحيَّة.

وفرقة ثبتت على موالاة المغيرة وقالت: إنه صدقَ في قوله: إن المهديَّ محمد بن عبد الله، وإنه لم يقتل، وإنما غاب عن عيون الناس، وهو في جبل حاجر من ناحية نجد مقيم هناك إلى أن يؤمر بالخروج فيخرج ويملك الأرض، وتُعقد البيعة بمكة بين الركن والمقام، ويحيا له من الأموات سبعة عشر رجلًا يعطي كلَّ واحدٍ منهم حرفًا من حروف الاسم الأعظم فيهزمون الجيوش، وزعم هؤلاء أن الذي قتله جند عيسى بن موسى بالمدينة لم يكن محمد بن عبد الله بن الحسن، وهؤلاء هم المحمديَّة لانتظارهم محمد بن عبد الله بن الحسن[1].

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٦- ٩، ٢٣)، التنبيه والرد ص(١٦١)، الفصل (٤/ ١٤١)، التبصير في الدين ص(١٢٥، ١٢٦)، الفرق بين الفرق ص(٢٥٣، ٢٦٣)، الملل والنحل (١/ ١٧٦)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٥٨، ٥٩)، البرهان ص(٧٧)، المواقف (٣/ ٦٧٢)، منهاج السنة النبوية (٢/ ٥٠٣، ٥٠٤)، (٣/ ٤٧٩).

الباقريَّة

هم الذين ساقوا الإمامة من عليٍّ بن أبي طالب ﷺ في أولادِه إلى محمد بن عليٍّ المعروف بالباقر، وقالوا: إن عليًّا نصَّ على إمامة ابنه الحسن، ونصَّ الحسن على إمامة أخيه الحسين، ونصَّ الحسين على إمامة ابنه عليٍّ بن الحسين زين العابدين، ونصَّ زين العابدين على إمامة محمد بن عليٍّ المعروف بالباقرِ، وزعموا أنه هو المهديُّ المنتظر[(١)]

المنصوريَّة، والحسينيَّة

المنصوريَّة: أتباع أبي منصور العجليِّ، الذي زعم أن الإمامة دارت في أولادِ عليٍّ حتى انتهت إلى محمدِ بن عليٍّ بن الحسين بن علي، المعروف بالباقر، وادَّعى أنه خليفة الباقر، إلى أن قتله يوسف بن عمر والي العراق في أيام بني أميَّة، وهم أيضًا الكِسْفِيَّة؛ فإن أبا منصورٍ هذا كان يلقب بالكِسْف، وكان يقول: إنه المراد بقول الله عز وجل: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ كِسْفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ سَاقِطًا﴾ [الطُّور: الآية ٤٤]

ثم ظهرت الحسينيَّة وهم الذين يزعمون أن أبا منصور أوصى إلى ابنه الحسين بن أبي منصور، وهو الإمام بعده، إلى أن قتل في عهد المهديّ[(٢)]

الخطَّابيَّة، والمعمريَّة، والبزيغيَّة، والعميريَّة، والمفضَّليَّة

الخطابيَّة: أتباع أبي الخطَّاب محمد بن أبي زينب الأسديِّ، وهم يقولون: إن الإمامة كانت في أولادِ عليٍّ، إلى أن انتهت إلى جعفر الصادق، وزعم أبو الخطَّاب أن الأئمة أنبياء، ثم زعم أنهم آلهة، ثم ادَّعى بعد ذلك الإلهية لنفسه، وزعم أتباعه أن جعفرًا إله، غير أن أبا الخطَّاب أفضل منه وأفضل من عليٍّ، ودعا أبو الخطاب أتباعه إلى عبادة جعفرٍ، ثم خرج على والي الكوفة في أيام المنصور، فبعث إليه المنصور بعيسى بن موسى في جيش فأسروه وصلب. ثم افترقت الخطابيَّة بعد ذلك خمسُ فرقٍ:

الخطابيَّة المطلقة: الذين ثبتوا على موالاة أبي الخطَّابِ.

والمعمريَّة أو العموميَّة: زعموا أن الإمام بعد أبي الخطَّاب رجل اسمه معمر.

---

(١) انظر: الفصل (٤/ ٧٧)، التبصير في الدين ص(٣٦، ٣٧)، الفرق بين الفرق ص(٧٨)، الملل والنحل (١/ ١٦٥)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٥٣).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٩، ٢٤)، التنبيه والرد ص(١٥٩)، الفصل (٤/ ١٤١، ١٤٢)، التبصير في الدين ص(١٢٥)، الفرق بين الفرق ص(٢٦١)، الملل والنحل (١/ ١٧٨، ١٧٩)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٥٨)، البرهان ص(٧٦)، المواقف (٣/ ٦٧٣)، منهاج السنة النبوية (٢/ ٥٠٤- ٥٠٦)، (٣/ ٤٨٠).

والبزيغيَّة: زعموا أن الإمام بعد أبي الخطَّاب هو بزيغ بن موسى.
والعميريَّة أو العجليَّة: زعموا أن الإمام بعد أبي الخطَّاب هو عمير بن بيان العجليُّ.
والمفضَّليَّة: زعموا أن الإمام بعد أبي الخطَّاب هو مفضَّل الصيرفي[(١)]

الجعفريَّة، والناووسيَّة

الجعفريَّة: هم الذين ساقوا الإمامة إلى جعفرٍ الصادقِ بنصِّ الباقر عليه.

ومنهم فرقة الناووسيَّة: أتباع عجلان بن ناووس، وقيل: نسبة إلى قرية ناووسا، قالت: إن الصادقَ حيٌّ بعدُ، ولن يموتَ حتى يظهر، فيظهر أمره، وهو القائم المهديّ المنتظر[(٢)]

الشميطيَّة

أتباع يحيى بن أبي شميط، وقد ساقوا الإمامة بطريق النصِّ من جعفر إلى ابنه محمد بن جعفر، وأقروا بموت جعفر، ثم أداروا الإمامة في أولاد محمد بن جعفر، وزعموا أن المنتظر من ولده[(٣)]

العمَّاريَّة، والزُّرَارِيَّة

العمَّاريَّة: أتباع رجل منهم اسمه عمَّار، وهم يسوقون الإمامة إلى جعفرٍ الصادق، ومن بعده إلى ولدِه عبدِ الله، وكان أكبر أولادِه، وهي في ولده، وكان عبد الله أفطح الرجلين، ولهذا قيل لأتباعه: **الأفْطَحِيَّة**، ومع ذلك ما عاش عبد الله بعد أبيه إلا سبعين يومًا، ومات ولم يعقب ولدًا ذكرًا.

وخرج منهم زُرارة بن أعْيَن، فإن جماعة من العمَّارية تدعى أنه كان على مقالتها وأنه لم يرجع عنها، وزعم بعضهم أنه رجع عن ذلك وصار إلى الائتمام بموسى بن جعفر بن محمد، وهؤلاء هم الزُّرَارِيَّة، ويُدْعَوْن التميميَّة[(٤)]

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١٠- ١٣)، التنبيه والرد ص(١٦٢)، الفصل (٤/ ١٤٢، ١٤٣)، التبصير في الدين ص(١٢٦- ١٢٨)، الفرق بين الفرق ص(٢٦٥- ٢٦٨)، الملل والنحل (١٧٩- ١٨١)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٥٨)، البرهان ص(٦٩)، المواقف (٣/ ٦٧٣)، منهاج السنة النبوية (٢/ ٥٠٦- ٥٠٨).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٢٥)، الفصل (٤/ ٧٧، ١٣٨)، التبصير في الدين ص(٣٧)، الفرق بين الفرق ص(٧٩)، الملل والنحل (١/ ١٦٦، ١٦٧)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٥٣)، منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٨٠).

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٢٧)، الفصل (٤/ ٧٧)، التبصير في الدين ص(٣٨)، الفرق بين الفرق ص(٨٠)، الملل والنحل (١/ ١٦٧)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٥٤).

(٤) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٢٧، ٢٨)، التبصير في الدين ص(٣٨، ٤٠)، الفرق بين الفرق ص(٨١، ٨٨)، الملل والنحل (١/ ١٦٧، ١٨٦)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٥٤)، منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٨٢).

الإسماعيليَّة، والمباركيَّة، والقرامطة، والباطنيَّة

الإسماعيليَّة: هم يسوقون الإمامة إلى جعفرٍ، ومن بعده إلى ولده إسماعيل، وافترقوا فرقًا:

فرقة منتظرة لإسماعيل بن جعفر، وقالوا: إنه لم يمتْ ولكنه أظهر موته تقيةً من خلفاء بني العباس، وقد اتفق أصحاب التواريخ على موت إسماعيل في حياة أبيه.

وفرقة قالت: إن جعفرَ بن محمد جعلها لإسماعيل ابنه دون سائر ولده، فلما مات إسماعيل في حياة أبيه صارت في ابنه محمد بن إسماعيل، ثم صارت في ولده من بعده، وهؤلاء هم المباركيَّة، أتباع رجل يقال له المبارك، وقد ذكر أصحاب الأنساب في كتبهم أن محمد بن إسماعيل بن جعفر مات ولم يعقب.

وفرقة قالت: إن جعفر بن محمد نصَّ على إمامة ابن ابنه محمد بن إسماعيل، وزعموا أن محمد بن إسماعيل حيٌّ إلى اليوم لم يمت، لا يموت حتى يملك الأرض، وأنه هو المهدي الذي تقدمت البشارة به، وهؤلاء هم القرامطة أتباع حمدان قرمط، ويقال لهم السبعيَّة؛ لأن عدد أئمتهم سبعة، ولأن تدابير العالم السفلي منوطة عندهم بالكواكب السبعة، وقد انتشر أمرهم في المغرب والقاهرة في المائة الرابعة، وظهر فيهم من الزندقة والإلحاد ما لم يعهد مثله لا في الغلاة ولا غيرهم.

ومنهم من قال: إن الإمامة بعد محمد بن إسماعيل في المستورين من ولده الذين كانوا يسيرون في البلاد سرًا ويظهرون الدعاة جهرًا، ثم في الظاهرين القائمين من بعدهم؛ كالمهديّ بالله، والقائم بأمر الله، وأولادهم، نصًا بعد نصٍّ على إمام بعد إمام، وهؤلاء هم الباطنيَّة، الذين ظاهرهم الرفض وباطنهم الكفر المحض، ومن هؤلاء بنو عبيد بن ميمون القدَّاح الذين أقاموا الدولة الفاطمية بمصر وادعوا أنهم من ولد محمد بن إسماعيل بن جعفر ولم يكونوا من أولاده بل كان جدهم يهوديًا ربيبًا لمجوسي وأظهروا التشيُّع[1]

الكيَّاليَّة

أتباع أحمد بن الكيَّال، وهو من دعاة واحد من أهل البيت بعد جعفر بن محمد الصادق، ولعله من الأئمة المستورين، ثم صرف الدعوة إلى نفسه، وادَّعى الإمامة أولًا، ثم ادَّعى أنه القائم ثانيًا، ثم قتله من انتمى إليه أولًا على بدعته تلك[2]

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٢٦، ٢٧)، التنبيه والرد ص(٢٠- ٢٢)، الفصل (٤/ ٧٧، ١٣٨، ١٤١، ١٤٣)، التبصير في الدين ص(٣٨، ٣٩، ١٤٠)، الفرق بين الفرق ص(٨١، ٨٣، ٣٠٥)، الملل والنحل (١/ ١٦٧- ١٦٨، ١٩١- ١٩٨)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٥٤)، البرهان ص(٨٠- ٨٥)، مجموع الفتاوى (٤/ ١٦٢، ٣٢٠)، منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٥٢- ٤٥٤)، (٣/ ٤٨١، ٤٨٢)، (٤/ ٥٥).

(٢) انظر: الملل والنحل (١/ ١٨١- ١٨٤)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٦١).

الموسويَّة

هم يسوقون الإمامة إلى جعفر، ومن بعده إلى ولده موسى الملقب بالكاظم، وزعموا أن موسى بن جعفر حيٌّ لم يمت، وأنه هو المهدي المنتظر، وقالوا: إنه دخل دار الرشيد ولم يخرج منها، وقد علمنا إمامته وشككنا في موته، فلا نحكم في موته إلا بيقين، وهذا الصنف يُدْعَوْن: الواقفة؛ لأنهم وقفوا على موسى بن جعفر ولم يجاوزوه إلى غيره، ويدعون أيضًا: المفضَّليَّة نسبة إلى المفضَّل بن عمر وكان ذا قدر فيهم، وبعض مخالفيهم يدعوهم: الممطورة؛ لأن يونس بن عبد الرحمن القُمِّي كان من القَطْعيَّة ناظر بعضهم فقال في بعض كلامه: أنتم أهون على عيني من الكلاب الممطورة.

وفرقة منهم وقفوا في أمر موسى بن جعفر فقالوا: لا ندري أمات أم لم يمت؟ إلا أنا مقيمون على إمامته حتى يتضح لنا أمر غيره، وإن وضحت لنا إمامة غيره كما وضحت لنا إمامته قلنا بذلك وانقدنا له.

وهناك من يقول: إن موسى بن جعفر نص على إمامة ابنه أحمد بن موسى بن جعفر [(١)]

القَطْعِيَّة أو الاثنا عشريَّة

وهم جمهور الشِّيعةِ، وهم يسوقون الإمامة من جعفر الصادق إلى ابنه موسى الكاظم، وقطعوا بموت موسى.

ويقال لهم: الاثنا عشريَّة؛ لدعواهم أن الإمام المنتظر هو الثاني عشر من نسبه إلى عليِّ بن أبي طالب ﷺ، فيزعمون أن النبيَّ نصَّ على إمامة عليِّ بن أبي طالب (المرتضى)، واستخلفه بعده بعينه واسمه، وأن عليًّا نصَّ على إمامة ابنه الحسن بن عليٍّ (المجتبى)، وأن الحسنَ بن عليٍّ نصَّ على إمامة أخيه الحسين بن عليٍّ (الشهيد)، وأن الحسينَ بن عليٍّ نصَّ على إمامة ابنه عليِّ بن الحسين (السجاد)، وأن عليَّ بن الحسين نصَّ على إمامة ابنه محمد بن عليٍّ (الباقر)، وأن محمدَ بن عليٍّ نصَّ على إمامة ابنه جعفر بن محمدٍ (الصادق)، وأن جعفرَ بن محمدٍ نصَّ على إمامة ابنه موسى بن جعفرٍ (الكاظم)، وأن موسى بن جعفرٍ نصَّ على إمامة ابنه عليِّ بن موسى (الرضا)، وأن عليَّ بن موسى نصَّ على إمامة ابنه محمدِ بن عليِّ بن موسى (التقي الجواد)، وأن محمدَ بن عليِّ بن موسى نصَّ على إمامة ابنه عليِّ بن محمد بن عليِّ بن موسى (النقي)، وأن عليَّ بن محمد بن عليِّ بن موسى نصَّ على إمامة الحسن بن عليِّ بن محمد بن عليِّ بن موسى (العسكريّ الزكيّ) وهو الذي كان بسامرا، وأن

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٢٨، ٢٩)، الفصل (٤/ ٧٧، ١٣٨)، التبصير في الدين ص(٣٨)، الفرق بين الفرق ص(٨٢)، الملل والنحل (١/ ١٦٨)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٥٤)، منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٨٣).

الحسنَ بن عليٍّ نصَّ على إمامة ابنه محمدِ بن الحسن بن عليٍّ (الحجة القائم) وهو الغائب المهديّ المنتظر عندهم، الذي يدَّعون أنه يظهر فيملأ الأرض عدلًا بعد أن ملئت ظلمًا وجورًا.

واختلفوا في سِنِّ هذا الثاني عشر عند موته، فمنهم من قال: كان ابن أربع سنين، ومنهم من قال: كان ابن ثماني سنين. واختلفوا في حكمه في ذلك الوقت، فمنهم من زعم أنه في ذلك الوقت كان إمامًا عالمًا بجميع ما يجب أن يعلمه الإمام، وكان مفروض الطاعة على الناس، ومنهم من قال: كان في ذلك الوقت إمامًا على معنى أن الإمام لا يكون غيره، وكانت الأحكام يومئذ إلى العلماء من أهل مذهبه إلى أوان بلوغه، فلما بلغ تحققت إمامته، ووجبت طاعته، وهو الآن الإمام الواجب طاعته وإن كان غائبًا.

وهناك من زعم أن محمدَ بن الحسن بعده إمام هو القائم الذي يظهر فيملأ الدنيا عدلًا، ويقمع الظلم.

وقد وقعت اختلافات في حال كلٍّ واحدٍ من هؤلاء الاثني عشر، ومنازعات جرت بينهم وبين إخوتهم وبني أعمامهم، فصاروا فرقًا كثيرة[1].

الهشاميَّة واليونسيَّة

هما فرقتان، فرقة تنسب إلى هشام بن الحكم الرافضيِّ، والفرقة الثانية تنسب إلى هشام بن سالم الجواليقيِّ، وهما على مذهب الإماميَّة في الإمامة، وضموا إلى ذلك بدعتهم في التَّجسيم والتَّشبيه.

واليونسيَّة أتباع يونس بن عبد الرحمن القمِّي مولى آل يقطين، وهم من القطعيَّة، وضموا إلى ذلك بدعتهم في التَّشبيه[2].

الشَّيْطَانِيَّة او النُّعْمَانِيَّة

أتباع محمد بن النعمان أبي جعفرٍ، الملقب بشيطان الطَّاق، كان في زمان جعفرٍ الصادقِ، وعاش بعده مدةً، وساق الإمامة إلى ابنه موسى، وقطع بموتِه، وانتظر بعض أسباطه، وشارك هشام بن الحكم وهشام بن سالم في بعض بدعِهم[3].

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١٧، ٣٠)، التنبيه والرد ص(٣٣)، الفصل (٤/ ٧٧، ١٣٨)، التبصير في الدين ص(٣٩)، الفرق بين الفرق ص(٨٣)، الملل والنحل (١/ ١٦٩- ١٧٣)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٥٤- ٥٦، ٦٥)، البرهان ص(٦٨)، المواقف (٣/ ٦٧٤)، منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٧٣)، (٤/ ٨٧- ٩٤).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٣١، ٣٤، ٤٤، ٦٠)، التنبيه والرد ص(٢٤)، الفصل (٤/ ٧٧)، التبصير في الدين ص(٣٩، ٤٠)، الفرق بين الفرق ص(٨٤- ٨٨)، الملل والنحل (١/ ١٨٤- ١٨٧)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٦٤)، البرهان ص(٧١)، المواقف (٣/ ٦٧٤).

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٣٧، ٤٣، ٥١)، الفصل (٤/ ٧٧، ١٣٩)، التبصير في الدين ص(٤٠)، الفرق بين الفرق ص(٨٩)، الملل والنحل (١/ ١٨٦، ١٨٧)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٦٥)، المواقف (٣/ ٦٧٤).

الزَّيْدِيَّة

هم الذين يقولون بإمامة زيد بن عليٍّ بن الحسين بن عليٍّ بن أبي طالبٍ، ومن بعده إمامة ابنه يحيى بن زيدٍ، وكان زيدُ بن عليٍّ قد بايعه على إمامته خمسة عشر ألف رجل من أهل الكوفة، وخرج بهم على والي العراقِ يوسف بن عمر الثقفيّ عامل هشامِ بن عبد الملك على العراقيين، فلما استمر القتال بينه وبين يوسف بن عمر قالوا له: إنا ننصرك على أعدائِك بعد أن تخبرنا برأيك في أبي بكرٍ وعمرَ اللَّذين ظَلَمَا جدَّك عليَّ بن أبي طالب، فقال زيد: إني لا أقول فيهما إلا خيرًا، وما سمعت أبي يقول فيهما إلا خيرًا، وإنما خرجت على بني أمية الذين قاتلوا جدِّي الحسين، وأغاروا على المدينة يوم الحرَّة، ثم رموا بيت الله بحجرِ المنجنيق والنار، ففارقوه عند ذلك حتى قال لهم: رفضتموني، ومن يومئذ سُمّوا رافضةً، وثبت معه شِرْذِمَةٌ حتى قتلوا عن آخرهم وقتل معهم زيد، وهرب ابنه يحيى إلى خراسان، وخرج بناحية الجوزجان على نصر بن سيار والى خراسان، فبعث إليه سلم بن أحوز المازني في ثلاثة آلاف رجل فقتلوا يحيى بن زيد. ثم افترقوا بعد ذلك فرقًا:

الجاروديَّة: أتباع أبي الجارود زياد بن أبي زياد، أو زياد بن المنذر العبدي، أو الهمذاني، الخراساني، وهم يزعمون أن النبي ﷺ نصَّ على إمامة علي بن أبي طالب بالوصف.

ثم افترقوا فرقتين: فرقة زعمت أن عليًا نصَّ على إمامة الحسن، وأن الحسن نصَّ على إمامة الحسين، ثم هي شورى في ولد الحسن وولد الحسين، فمن خرج منهم يدعو إلى سبيل ربِّه وكان عالمًا فاضلًا فهو الإمام.

وفرقة زعمت أن النبيَّ ﷺ نصَّ على الحسن بعد عليٍّ، وعلى الحسين بعد الحسنِ، ليقوم واحد بعد واحد.

وافترقوا في الإمام المنتظر فرقًا: فرقة زعمت أن محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن عليٍّ بن أبي طالب لم يمت، وأنه يخرج ويغلب، ويملأ الأرض عدلًا

وفرقة زعمت أن محمدَ بن القاسم بن عليٍّ بن عمر بن علي بن الحسين بن عليٍّ، صاحب الطالقان، أنه الإمام، وأنه حيٌّ لم يمت، وسيخرج ويغلب، وقد أُسر في أيام المعتصم، وحمل إليه، فحبسه في داره حتى مات.

وفرقة زعمت أن يحيى بن عمر بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي، صاحب الكوفة، أنه الإمام، وأنه حيٌّ لم يمت، وسيخرج ويغلب، وقد قُتل في أيام المستعين، وحمل رأسه إلى محمد بن عبد الله بن طاهر.

ومنهم من لم يعين واحدًا منهم بالانتظار، وقال: كل من شهر سيفه ودعا إلى دينه من ولدي الحسن والحسين فهو الإمام.

والسليمانيَّة أو الجريريَّة: أتباع سليمان بن جرير، أو جرير بن سليمان الرّقيّ.

والبُتْريَّة أو الصَّالِحيَّة: أتباع الحسن بن صالح بن حي، وكثير بن النواء، قيل: سموا بترية؛ لأن كثيرًا كان يلقب بالأبتر، وقيل: إنها أمثل طوائف الشيعة.

والنُّعَيميَّة: أتباع نعيم بن اليمان.

واليعقوبيَّة: أصحاب رجل يسمى يعقوب[1].

النُّصَيريَّة

أتباع أبي شعيب محمد بن نصير البصريّ النُّميريّ، وقيل: نسبة إلى جبالِ نصيرٍ بالشام، ولعلَّهم نفس فرقةِ النميريَّة السابقةِ؛ لاشتراكهما في نفس المقالات، ويكون قد عُرِفت باسم النميريَّة ثم بعد ذلك أطلق عليها اسم النُّصيريَّة.

وابن نصير هذا قيل: إنه كان مولى لعليٍّ بن أبي طالب، وقيل: إنه كان مولى الحسن العسكريِّ الإمام الحادي عشر للشيعة الإماميَّة، فلما مات الحسن ادَّعى أنه الوكيل لابن الحسنِ أو الباب له، ثم ادَّعى أنه نبيٌّ وأنه رسولٌ، ثم ادَّعى بعد ذلك الربوبيَّة، وقال بإباحة المحارم وغير ذلك من العقائدِ والمقالاتِ القبيحةِ، وقد هلك سنة ٢٧٠هـ.

ثم خلفه محمد بن جندب، ومن بعده عبد الله بن محمد الجنبلانيّ، ومن بعده حسين بن عليٍّ بن حمدان الخصيبيّ الَّذي أنشأ للنصيريَّةِ مركزين أولهما في حلبٍ والثاني في بغداد، وقد انقرض مركز بغداد بعد حملة «هولاكو» عليها، وانتقل مركز حلب إلى اللاذقيَّة، وهاجمته الأكراد والأتراك فاستنجدوا بالأمير حسن السنجاريّ الَّذي أرسى لهم قواعدَ المذهبِ النصيريِّ في جبال اللاذقيَّة.

وعندما شُكِّل حزبٌ سياسيٌّ في سوريا باسم الكتلة الوطنية، أراد الحزبُ أن يكتسب النصيريَّة فأطلق عليهم اسم العلويين، فصادف هوًى في نفوسِهم وهم يحرصون عليه الآن، وقد أقامت فرنسا لهم دولةً باسم دولة العلويين في جبال نصيرٍ استمرت من سنة ١٩٢٠- ١٩٣٦م.

واستطاع العلويون النصيريون أن يتسللوا إلى التجمعات الوطنية في سوريا، واشتد نفوذهم في الحكم السوريِّ منذ سنة ١٩٦٣م بواجهة محسوبة على أهل السُّنَّة، وقاموا بانقلاب ١٦/١١/١٩٧٠م واستلموا بعده السلطة وتولَّوا رئاسةَ الجمهوريةِ سنة ١٩٧١م.

والنصيريَّة يؤلِّهون عليًّ بن أبي طالب وقالوا بظهوره الروحانيِّ بالجسد الجسمانيِّ الفاني كظهور جبريل في صورة بعض الأشخاص، وظهور عليٍّ في صورة الناسوت إيناسًا لخلقه وعبيده.

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٦٥- ٦٩)، التنبيه والرد ص(٢٣، ٣٣- ٣٥)، الفصل (٤/٧٦، ٧٧)، التبصير في الدين ص(٢٧- ٣٠)، الفرق بين الفرق ص(٥١- ٥٨)، الملل والنحل (١/١٥٤- ١٦٢)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٥٢)، البرهان ص(٦٦، ٧٤)، المواقف (٣/٦٧٧، ٦٧٨)، منهاج السنة النبوية (٣/١٠- ١٢، ٤٧١).

ويحبون عبد الرحمن بن ملجم قاتل عليٍّ بن أبي طالب ويترضون عنه لزعمهم أنه قد خلص اللاهوت من الناسوت ويخطِّئون من يلعنه.

ويعتقدون أن عليًّا خلق محمدًا وأن محمدًا خلق سلمان الفارسي وأن سلمان خلق الأيتام الخمسة: المقداد بن الأسود: ويعدونه رب الناس وخالقهم والموكَّل بالرعود، وأبا ذر الغفاريَّ: الموكَّل بدوران الكواكب والنجوم، وعبدَ الله بن رواحةَ: الموكَّل بالرياح وقبض أرواح البشر، وعثمانَ بن مظعونٍ: الموكل بالمعدة وحرارة الجسد وأمراض الإنسان، وقنبرَ بن كادان: الموكل بنفخ الأرواح في الأجسام.

ويعظمون الخمرة ويسمونها النورَ، وزعموا أن الله يتجلى فيها، ويعظمون شجرةَ العنب لذلك.

ويبغضون الصحابةَ بغضًا شديدًا، ويلعنون أبا بكرٍ وعمرَ وعثمانَ.

ويزعمون بأن للعقيدةِ باطنًا وظاهرًا، وأنهم وحدَهم الذين يعلمون باطنَ الأسرارِ ويعلمون إشاراته.

ويصلون في اليوم خمس مراتٍ لكنها صلاة تختلف في عدد ركعاتها ولا تشتمل على سجودٍ.

وليس لهم مساجدُ عامة، بل يصلون في بيوتهم، وصلاتهم تكون مصحوبة بتلاوة الخرافات، ولا يصلون الجمعة، ولا يتمسكون بالطَّهَارةِ من وضوء ورفع جنابة قبل أداء الصلاة.

والصيام عندهم هو الامتناع عن معاشرةِ النساء طيلة شهر رمضان.

ولا يعترفون بالزَّكَاة التي عند المسلمين، وإنما يدفعون ضريبة إلى مشايخهم زاعمين بأن مقدارها خمس ما يملكون.

ولا يعترفون بالحجِّ، ويقولون بأن الحجَّ إلى مكة إنما هو كفر وعبادة أصنامٍ.

ولهم قداسات شبيهة بقداساتِ النصارى، مثل: قداس الطيب لك أخ حبيب، وقداس البخور في روح ما يدور في محل السرور، وقداس الأذان وبالله المستعان.

ولهم أعيادٌ كثيرة تدل على مجمل عقيدتهم، مثل: عيد النيروز وهو أول أيام سنة الفرس، وعيد الغدير، وعيد الفراش، ويوم عاشوراء، ويوم المباهلة، وعيد الأضحى، ويحتفلون بأعياد النصارى كعيد الغطاس وعيد الميلاد . . . ، ويحتفلون بيوم دلام وهو اليوم التاسع من ربيع الأول ويقصدون به مقتل عمر بن الخطاب، فرحًا بمقتله وشماتة به.

وقد تفرق النصيريون إلى فرق كثيرة، منها:

الجرانة: نسبة إلى قريتهم جرانة، ثم سميت بعد ظهور محمد يونس كلازو وهو من زعمائهم: **الكلازيَّة**، ويقال لهم: **القمريَّة**؛ لأنهم يعتقدون أن عليًّا حلَّ في القمرِ، ويرون أن الإنسانَ إذا شرب الخمر الصافية يقترب من القمرِ.

والغيبيَّة: أي الذين رضوا بما قدر لهم في الغيب فتركوا التوسُّلَ، أو هم الذين قالوا: إن الله تجلَّ في عليٍّ ثم غاب عن البشرِ واختفى، والزمان الحالي هو زمان الغيبة، ويقررون أن الغائب هو الله الذي هو عليٌّ، ثم سميت بعد ظهور عَلِيِّ حيدر: الحيدريَّة.

والماخوسيَّة: نسبة إلى زعيمهم عليٍّ الماخوس المنشق عن الكلازيَّة.

والنياصفة: نسبة إلى زعيمهم ناصر الحاصوري من بلدة نيصاف بلبنان.

ومركز النصيريَّة هو جبال النصيريين في اللاذقيَّة، ولهم انتشار في المدن السوريَّة المجاورة لهم، وهم منتشرون أيضًا في لبنان، ولهم تعاون كبير مع الصليبيين والتتار والفرنسيين في حروبهم ضد المسلمين.

ويوجد عدد كبير منهم في غربي الأناضول ويعرفون باسم: التختجيَّة و«الحطابون»، وفي شرق الأناضول يعرفون باسم: القزل باشيه، ويعرفون في أجزاء أخرى من تركيا وألبانيا باسم: البكتاشية.

ويوجد عدد منهم في فارس وتركيستان ويعرفون باسم العلي إلهية.

وهناك طائفة تسمى الإسحاقيَّة لهم نفس المنهج والقرب من عقائدهم ومقالاتهم، وهم باقون في حلب ونواحي الشام[1].

الدُّروز

أتباع محمد بن إسماعيل الدُّرزيّ، المعروف بهشتكين، أو نَشْتكِين، وكان من موالي الحاكم، أعلن سنة ٤٠٧ هـ ألوهية الحاكم بأمر الله؛ سادس الملوك العبيدين بمصر، وأرسله الحاكم إلى أهل وادي تيم الله بن ثعلبة في الشام فدعاهم إلى ذلك إلى أن قتل سنة ٤١١ هـ.

والمؤسس الفعلي للدروز هو حمزة بن عليٍّ بن محمد الزوزنيّ الهالك سنة ٤٣٠ هـ، الذي أعلن سنة ٤٠٨هـ ألوهية الحاكم، وصنف كتبًا ذكر فيها أن روح الله سبحانه وتعالى حلت في آدم عليه السلامُ، ثم انتقلت إلى عليٍّ بن أبي طالب، وأن روح علي انتقلت إلى العزيز، ثم إلى ابنه الحاكم، الذي أصبح في نظرهم إلهًا عن طريق الحلول.

وكان الحاكم يشجع هذه الدعوة في مصر والشّام؛ لأن ذلك كان يتفق مع ميوله، وقد ادعى

(١) انظر: الفصل (٤/ ١٤٣)، الملل والنحل (١/ ١٨٨، ١٨٩)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٦١)، البرهان ص(٦٧)، المواقف (٣/ ٤٤، ٦٧٥)، مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٤٥- ١٦٢)، منهاج السنة النبوية (٢/ ٥١٢، ٥١٣)، (٣/ ٤٥٢)، دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين للجلي ص(٢٤٣- ٢٦٠)، الموسوعة الميسرة (١/ ٣٩٠- ٣٩٦)، فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام (٢/ ٥٣٣- ٥٨٧)، الموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة ص(١٣٥- ١٤١).

تجسيم الإله في شخصه، وقد شجع بعض الشعراء المتصلين بالبلاط الفاطمي هذا الاعتقاد، ولم يترددوا في أن ينسبوا إليه بعض صفات الله سبحانه وتعالى، وهم يقرءون القرآن بحضرته، حتى لقد أرغم كل من لم يقل بألوهية الحاكم على دفع الجزية.

وذكر كثير من الباحثين أن الحاكم بأمر الله كان شاذًّا في فكره وسلوكه وتصرفاته شديد القسوة والتَّناقض والحقد على الناس، أكثر من القتل والتَّعذيب دون أسباب تدعو إلى ذلك، قتل سنة ٤١١ هـ.

والدُّروز يسمون الحاكم الباري العلَّام، ويحلفون به، ويزعمون أنه لم يقتل ولم يمت، ولكنه ارتفع إلى السماء وسيعود عندما تحلُّ الساعة فيملأ الأرض عدلًا، وينكرون الأنبياء والرُّسل جميعًا، ويلقبونهم بالأبالِسَة.

ويعتقدون بأن المسيح هو داعيتهم حمزة، ويعتقدون بأن ديانتهم نسخت كل ما قبلها، وينكرون جميع أحكام وعبادات الإسلام وأصوله كلِّها، ويبغضون جميع أهل الدياناتِ الأخرى والمسلمين منهم بخاصة ويستبيحون دماءهم وأموالهم وغشهم عند المقدرة.

يقولون بتناسخ الأرواحِ وأن الثوابَ والعقابَ يكون بانتقال الروح من جسدٍ صاحبها إلى جسدٍ أسعد أو أشقى، وينكرونَ الجنةَ والنارَ والثوابَ والعقابَ الأخرويين، ويعتقدون أن القيامة هي رجوع الحاكم الذي سيقودهم إلى هدم الكعبة وسحق المسلمين والنصارى في جميع أنحاء الأرض وأنهم سيحكمون العالم إلى الأبدِّ ويفرضون الجزيةَ والذلَّ على المسلمين.

وينكرون القرآن الكريم ويقولون: إنه من وضعِ سلمانَ الفارسيِّ، ولهم مصحف خاصٌّ به يسمى المنفرد بذاته، أو مصحف الدروز.

ويقدحون في الصحابة ويقولون فيهم أقوالًا منكرةً، منها قولهم: الفحشاء والمنكر، هما أبو بكرٍ وعمرُ.

ويفتخرون بالانتساب إلى الفرعونيَّة القديمة وحكماء الهند القدامى.

ويبدأ التاريخ عندهم من سنة ٤٠٨ هـ، وهي السَّنَة التي أعلن فيها حمزة ألوهية الحاكم.

ويعتقدون أن الحاكم أرسل خمسة أنبياء هم: حمزة وإسماعيل ومحمد الكلمة وأبو الخير وبهاء.

ويحرمون التزاوج مع غيرهم والصدقة عليهم ومساعدتهم كما يمنعون التعدد وإرجاع المطلقة، ويَحْرِمُون البناتِ من الميراثِ، ولا يعترفون بِحُرْمَة الأختِ والأخِ من الرَّضَاعَةِ.

ويعتقدون ما يعتقده الفلاسفة من أن إلَهَهم خلق العقلَ الكليَّ وبواسطته وجدت النفس الكلِّيَّة وعنها تفرعت المخلوقات.

ولا يقبل الدُّروز أحدًا في دينهم ولا يسمحون لأحدٍ بالخروج منه.

ويقولون بإسقاط الفرائضِ الدينيَّةِ التكليفيَّةِ، وعدم إقامة الفرائض الدينيَّة الإسلاميَّة، والاعتراف بالخصالِ التوحيديَّة، فمن اعترف بها فهو من الموحدين، وهذا من الأسماء التي يحبُّون

أن تطلق عليهم.

ومناطقهم خالية من المساجد ويستعيضون عنها بخلوات يجتمعون فيها ولا يسمحون لأحدٍ بدخولها، ويحجُّون إلى إحدى هذه الخلواتِ وهي خلة البياضة في لبنان.

ولا يزورون مسجدَ الرسولِ ﷺ إنما يزورون الكنيسةَ المريمية في دمشق، ولا يصومون في رمضان، إنما يصومون في التسعة أيام الأولى من شهر ذى الحجة.

وللأعداد خمسة وسبعة مكانةٌ خاصَّة في العقيدة الدُّرزيَّة.

والتستر والكِتْمَان من أصولِ معتقداتهم فهي ليست من باب التَّقِيَّة إنما هي مشروعة في أصول دينهم.

ولا يتلقى الدُّرزي عقيدته ولا يبوحون بها إليه ولا يكون مكلفًا بتعاليمها إلا إذا بلغ سن الأربعين، وهي سن العقل لديهم، وللدُّروز الآن تواجدٌ سياسيٌّ كبيرٌ في لبنان يمثله الحزبُ التقدميُّ الاشتراكيُّ الذي أسسه كمال جنبلاط، وخلفه ابنه وليد جنبلاط.

وهم منتشرون الآن في جبل الدُّروز بلبنان، ومرتفعات الجولان بجنوب سوريا، وفي فلسطين المحتلة حيث قد أخذوا الجنسيَّة الإسرائيليَّة، ويشتركون في حياة اليهود السياسيَّة، وفي الجيش اليهوديِّ في حروبه ضد المسلمين، وتوجد لهم رابطة في البرازيل وأستراليا وغيرهما[1].

الحشَّاشُون

يذهبون إلى إمامة المستنصر بالله الفاطميِّ ومن بعده إلى ولده الأكبر نزار، الذي قتله الوزير بدر الدين الجماليُّ، لينقل الإمامة إلى الابن الأصغر المستعلي.

ومؤسسهم هو الحسن بن الصَّباح الهالك سنة ٥١٨ هـ، الذي دعا إلى إمامة نزار، واتخذ قلعة آلموت بفارس مركزًا لنشر دعوته وترسيخ أركان دولته، مدَّعيًا أن الإمامة انتقلت من بعد نزار إلى حفيد له صغيرٍ أحضر سرًّا إلى آلموت، أو أن محظية لنزار كانت حاملًا منه أخذت إلى آلموت إذ وضعت حملها، وبقي أمر هذا الإمام طي الكتمان.

بعد موت الحسن بن الصباح حكمهم كيابزرك آميد الذي خاض عدة معارك ضد السلاجقةِ، ومن بعده ابنه محمد الذي اهتمَّ بالدعوة إلى الإمام.

ومن بعده ابنه الحسن الثاني الذي أعلن قيام القيامة، وأنهى الشريعة، وأسقط التكاليف، وأباح الفطر، وادَّعى أنه إمام العصر وابن الإمام السابق من نسل نزار، ومن بعده ابنه محمد الثاني الذي طور نظرية القيامة ورسخها.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ١٦٢، ١٦٣)، (٣٥/ ١٦١، ١٦٢)، دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين ص(٢٦١- ٢٨٣)، الموسوعة الميسرة (١/ ٣٩٧- ٤٠٢)، فرق معاصرة (٢/ ٥٩١- ٦٣٧)، الموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة ص(١٣٠).

ومن بعده ابنه جلال الدين الحسن الثالث الذي رفض عقائد آبائه في القيامة ولعنهم وكفرهم وأحرق كتبَهم وجاهر بإسلامه وتواصل مع الخليفة العباسي والسلطان السلجوقي، ومن بعده ابنه محمد الثالث -الذي كان عمره تسع سنوات وظلَّ وزيرَ أبيه- هو الحاكم لألموت، وحكم هذا الصبيُّ خمسَ سنواتٍ ثم أصيب بلوثة عقليَّة، وانتشرت السرقة واللصوصيَّة وقطع الطرق الاعتداءات.

ثم حكم ركن الدين خورشاه الذي سلم آلموت وأربعين قلعة وحصنًا إلى هولاكو الذي زوجه فتاة مغوليَّة ثم قتله غيلةً سنة ١٢٥٨ م، وانتهت بذلك دولة الحشَّاشِين سياسيًّا في فارس.

وتذكر روايات الإسماعيليِّين أن ركن الدين قد أخفى ابنه شمس الدين محمد وهربه من بطش هولاكو، وأنه استقر في قرية أنجودا بين أصفهان وهمدان وبقي فيها إلى أن مات في أول القرن الثامن الهجريِّ، وكان من عقبه سلسلة من الأئمة في القرن التاسع عشر الميلاديِّ، ومنهم ظهرت أسرة أغاخان.

انقسم الحشَّاشون بعد موت شمس الدين إلى قسمين:

الفرع الأول: نادى بإمامة محمد شاه وبالأئمة من نسله حتى انقطعت في منتصف القرن العاشر الهجريِّ، وكان آخرهم الإمام ظاهر شاه الثالث المعروف بالدكني والذي هاجر إلى الهند ومات بها سنة ٩٥٠ هـ، وانقطع هذا الفرع، على الرغم من وجود أتباع له إلى الآن في مصايف والقدموس بسوريا.

الفرع الثاني: نادى بإمامة قاسم شاه، وهؤلاء يشكلون العدد الأكبر من هذه الطائفة، وقد هاجروا إلى أعالي نهر جيحون.

والحشاشون ظهر لهم قادة في بلاد الشام مثل بهرام الإستراباذي، والداعي إسماعيل الفارسي، وشيخ الجبل سنان بن سليمان بن محمود الذي نشأ بالبصرة وتلقى العلوم في قلعة آلموت، ثم انتقل إلى الشام وجمع الإسماعيليَّة حوله وصار له نفوذ وسلطان واعترف الناس بإمامته، ثم عادوا بعد موته إلى طاعة الأئمة بآلموت، وخلفه أمراء ضعاف قضى عليهم الظاهر بيبرس.

وقد امتلكوا عددًا من القلاع في الشام مثل قلعة بانياس، وحصن قدموس، ومصياف، والكهف، والخوابي، والمنيقة، والقليعة، وقاوموا الزنكيين وحاولوا اغتيال صلاح الدين الأيوبي عدة مرات، وكانوا متعاونين مع الصليبيين.

ومن شعارهم في بعض المراحل: لا حقيقة في الوجود وكل أمر مباح.

وقد تميزت هذه الطائفة باحتراف القتل والاغتيال لأهداف سياسيَّة ودينيَّة متعصبة، وذلك عن طريق تدريب الأطفال على الطاعة العمياء والإيمان بكل ما يلقى إليهم، وعندما يشتد ساعدهم يدربونهم على الأسلحة المعروفة ولا سيّما الخناجر ويعلمونهم الاختفاء والسريَّة وأن يقتل الفدائي نفسه قبل أن يبوح بكلمة واحدةٍ من أسرارهم، وبذلك أعدوا طائفة الفدائيين التي أفزعوا بها العالم

الإسلامي آنذاك باغتيالات واسعة شملت كبار الشخصيات المناوئة للإسماعيليين من ملوك وقادة جيوش وعلماء ودعاة.

ودخلت كلمة الحشاشين بأشكال مختلفة في الاستخدام الأوروبي بمعنى القتل خِلسةً أو غدرًا أو بمعنى القاتل المحترف الأجور.

وللحشاشين أتباع إلى الآن في إيران وسوريا ولبنان اليمن ونجران والهند وفي أوساط الاتحاد السوفيتي السابق(١).

الأغاخانيَّة

ترجع الأغاخانية إلى الإسماعيلية النزاريّة، وهم الحشاشون، وقد ظهرت هذه الفرقة بنشاط في الثلث الأول من القرن التاسع عشر الميلادي بإيران، حينما ظهر شخص اسمه حسن علي شاه جمع حوله عددًا من الإسماعيلية وغير الإسماعيلية، وهدد الأمن وقطع الطريق، وَسَطَا على القوافل حتى ذاع صيته في أنحاء إيران، وأصبح أسطورةً على ألسنةِ الناس، وأعجب الإيرانيُّون ببطولاته، فانضموا إليها إعجابًا وطمعًا في المكاسب الماديَّة التي يحصلون عليها من طريقه.

وكان للإنجليز مطمعٌ في إيران في ذلك الوقت، فاستعملوا حسن شاه في قيادة ثورة يهدد بها الأمن حتى يجدوا منفذًا يدخلون منه إلى فرض سلطانهم، ولكن حسن شاه فشل في ثورته وقبض عليه، فسارع الإنجليز إلى التَّوسطِ له بالإفراج عنه، على أن يُنْفَى من إيران كلِّها.

وذهب حسن عليّ إلى أفغانستان، ولكنه لم يستطعْ أن يقدم هناك شيئًا لحلفائِه ليقظة الأفغانيين، فاتجه إلى الهند وسكن مدينة بومباي، وهناك اعترف به الإنجليز إمامًا على الطائفة الإسماعيليَّة وخلعوا عليه لقب أغاخان، فانتسب إلى الإمام نزار بن المستنصر الفاطميّ، وأصبح إمامَ الإسماعيليَّة النزاريّة، وهلك سنة ١٨٨١م.

ثم خلفه ابنه في إمامة الطائفة وعرف باسم أغاخان الثاني، وكان أبوه قد أعده للإمامة إعدادًا كاملًا، وهيَّأ له الثقافة الكاملة، وكان يجيد عدةَ لغاتٍ منها العربية، وعمل على خدمة أبناء المسلمين جميعًا دون تمييز بين طوائفهم، فسمت مكانته بين الناس جميعًا، وتزوج أميرة إيرانية وأنجب منها ولده محمدًا الحسيني في نوفمبر سنة ١٨٧٧م، وهو أغاخان الثالث، المعروف باسم أغاخان، المتوفى سنة ١٩٥٧م، وقد سكن أوربا وتزوج أربع مرات، المرة الأولى من أميرة إيرانية، والثانية من فتاة إيطالية أنجب منها ابنه عليّ خان، والمرة الثالثة من بائعة حلوى وسجائر في باريس، وأنجب منها ولده صدر الدين خان، والمرة الرابعة من إحدى ملكات الجمال.

وحين مات أغاخان أوصى لحفيده كريم بالإمامة، ولا زال شابًّا يطلب العلم في إحدى جامعات الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(١) انظر: الموسوعة الميسرة (١/ ٤٠٣- ٤٠٨)، الحشاشون: فرقة ثورية في تاريخ الإسلام، برنارد لويس.

والأغاخانيَّة الإسماعيليَّة تقدس أغاخان، وتلقبه بالإمام وتقول بعصمته، ويضفون عليه صفات الألوهية، ويدفعون له خُمس ما يكسبون، ويعتقدون أن الخمرَ حين تدخل في جوفه تتحول إلى ماء زمزم.

وحين سئل أغاخان مرة من قبل صديق له: كيف يسمح وهو المثقف لأتباعه أن يؤلهوه؟! قهقه طويلًا حتى دمعت عيناه وقال: إن القوم في الهند يعبدون البقرة، ألست خيرًا من البقرة.

ومركز الأغاخانية هو مدينة كراتشي بباكستان، وهم يتواجدون الآن في نيروبي ودار السلام وزنجبار ومدغشقر والكنجو البلجيكي والهند وباكستان، وبعضهم في سوريا[1]

البهرة

وهم يذهبون إلى إمامة المستعليِّ من بعد أبيه المستنصر بالله الفاطميِّ، وكان يتبعها اليمنيون في عهد الصليحيين، ويسمون الطيبة نسبة إلى الطيب بن الخليفة المستعلي.

والبهرة هم إسماعيليَّة الهندِ واليمن، وذلك أن بعض أتباع الإسماعيليّين من تجّار اليمن كانوا يذهبون إلى الهند بقصد التِّجارة مع أهلها، فقام بعض هؤلاء الإسماعيليُّون بالدَّعْوة إلى دينهم فأجابهم بعض أهل الهند إلى ذلك وكان معظمهم من التُّجّار فعرفوا بالبهرة، ولذلك فإن لفظ البهرة هندي قديم يعني التاجر.

وانقسمت البهرة إلى فرقتين:

الأولى: البهرة الداوديَّة: نسبة إلى الداعي قطب شاه داود، وهم في الهند وباكستان منذ القرن العاشر الهجري وداعيتهم يقيم في بومباي.

والثانية: البهرة السليمانيَّة: نسبة إلى الداعي سليمان بن حسن، وهؤلاء مركزهم في اليمن حتى اليوم.

وللبهرة كتاب يحظى بتقديسهم جميعًا هو كتاب النصيحة، يعتبرونه قرآنهم، ومؤلفه الداعي الحادي والخمسون طاهر سيف الدين، الذي يتوجهون في صلاتهم إلى قبره، في مدينة بومباي في الهند، ويطلقون عليه اسم روضة الطاهرة، وباقي كتبهم موضع السريَّة والكتمان.

وتجب عليهم الصلاة في العشرة أيام الأولى من شهر محرم وفي غيرها لا تجب عليهم الصلاة، ولا يصلون إلا في مكانٍ خاصٍّ بهم يسمى الجامع خانة، وإذا لم يذهب الشخص منهم إلى الجامع خانة في العشرة أيام الأولى من شهر محرم يطرد من الطائفة ويفرض عليه الحرمان، ولهم في الكويت جامع خانة في شارع الاستقلال.

---

(١) انظر: الموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة ص(١٣٢، ١٣٣)، إسلام بلا مذاهب د. مصطفى الشكعة ص(٢٤٠- ٢٤١)، أصول وتاريخ الفرق لمصطفى محمد.

ويقولون: إن صلاتهم للإمام الإسماعيليّ المستور من نسل الطيب بن الآمر الذي يعبدونه من دون الله تعالى.

ويذهبون إلى مكة للحجّ كبقية المسلمين لكنهم يقولون: إن الكعبة هي رمز على الإمام، ويعتقدون أن الله لم يخلق العالم بل العقل والنفس انبثق عنها العالم عن طريق نظرية الفيض الإلهي.

ولهم نفس شعار الحشّاشين: لا حقيقة في الوجود وكل أمر مباح.

ورئيس طائفة البهرة يلقب بداعي الدُّعاة وبالسلطان، لما له من سلطة روحية لها أثرها العميق في نفوس أتباعه، حيث إنهم يستجيبون لكل ما يدعوهم إليه بمحبة واقتناع.

ويبلغ دخل هذا الدَّاعي ١٢٠ مليون روبية هندية سنويًّا، ويتقاضى كل فرد من أفراد عائلته ثمانية آلاف روبية شهريًّا، بالإضافة إلى السيارات والمساكن الحديثة المكيفة، ويتم جمع هذه المبالغ الضخمة بالوسائل التالية: تسن الحكومة البهريَّة ضرائب إجباريَّة على أفراد الطائفة البالغ تعدادها مليونًا ونصفَ نسمة معظمهم في الهند.

ومن جهة ثانية فإن الداعيّ يتاجر مع أفراد عائلته بالذَّهب، الَّذي يهربونه من أفريقيا وسيلان حيث استطاعوا تهريب ملايين المجوهرات والأحجار الكريمة.

وعندما تحمل الأم بابنها عليها أن تدفع، وكذلك إذا مات فعليها أن تدفع الضريبة المقررة، والذي يريد أن يحوز رضا الداعي عليه أن يدفع الكثير حتى كلمة: «بسم الله الرحمن الرحيم» من الداعي تكلفهم ما بين ٥٠٠٠ - ٥٠٠٠٠ روبية، كل حسب طاقته، كل ألف روبية تساوي ٣٥ دينارًا كويتيًّا.

ويجب على كلّ فردٍ من أفراد الطائفة أن يشتري تذكرةً خاصةً بصلاة العيد، يصدرها مكتب الداعي، وتختلف قيمتها في الصفّ الأوَّلِ عن الصفّ الآخر.

وكذلك جثَّة الميت منهم فإنَّها لا تدفن إلا بعد أن يدفعِ أقارب الميت ضريبةً مقابل ذلك لمكتب الدَّاعي، الذي يراقب كلَّ شيء ليأخذ الضرائب عن كلِّ شيء.

وبعد الدفع يصدر الداعي صك غفران -روكوشيتي- لذلك الميت، ويدفن معه في القبر، والصكوك عندهم عدة أنواع، فأقارب المتوفى الذين يدفعون أكثر من خمسين ألف روبيةٍ، يحصلون على صك غفران -أو شقة من الدَّرجة الأولى في الجنَّة.

وكلُّ شخصٍ يريد السفر إلى أي مكان عليه أن يأخذ تصريحًا خاصًّا من مكتب الداعي، وقبل سفره لا بد أنْ يطوف بالروضة الطاهرة -قبر الحادي والخمسين طاهر سيف الدين والد الداعي الحالي.

ويوجد في الكويت حوالي ثمانية آلاف فرد من طائفة البهرة، وكل شخص من هؤلاء عليه أن يدفع مبلغ خمسة دنانير شهريًّا لنائب الداعي، سواء كان يعمل أم لا، ولو تأخر شهرًا واحدًا عن

الدفع، فإنه يطرد من الطائفة ويفرض عليه الحرمان، وعلى كلٍّ فرد عند رجوعه إلى بلده أن يذهب ليطوف بالروضة الطاهرة عدة مرات.

والوالد لا يملك أن يسمي ابنه بما شاء من الأسماء، بل الداعي هو الذي يختار للمولود الاسم ليأخذ الضريبة مقابل ذلك[1]

فِرَقٌ مُتَأَخِّرَةٌ

الشيخيَّة، والرشتيَّة

الشيخيَّة: أتباع الشيخ أحمد بن زين الدين بن إبراهيم الأحسائيّ، الهالك سنة ١٢٤١هـ، ويعتبر من كبار علماء الإماميَّة وهو من غلاة الباطنيَّة، الذين يعتقدون بالحلول والتَّناسخ، والذين يعبدون عليًّا، وأدلته الفلسفية مستقاة من مذهب الفيلسوف المشهور الملا صدرا.

ويزعم أن المهديَّ يعيش بين الناس في حالة روحيَّة لطيفة، وأنه يحلُّ في أي رجلٍ فيكون له صفة الباب، وأن روح المهديِّ حلَّت فيه هو فصار هو الباب إلى المهديِّ.

والشيخيَّة يقولون: إن الحقيقة المحمديَّة تجلَّت في الأنبياء قبل محمد ﷺ تجلِّيًا ضعيفًا، ثم تجلَّت تجلِّيًا أقوى في محمدٍ ﷺ والأئمة الاثني عشر، ثم اختفت زهاء ألف سنة، وتجلت في الشيخ أحمد الأحسائي والسيد كاظم الرشتي، ثم تجلت في كريم خان الكرماني وأولاده إلى أبي قاسم خان، وهذا التجلِّي هو أعظم التجلِّيات لله والأنبياء والأئمة.

والركن الرابع من: الشيخ أحمد الأحسائي إلى ما بعده هم شيء واحد، يختلفون في الصورة ويتحدون في الحقيقة التي هي الله مظهر فيهم.

ويعتقدون أن محمدًا رسول الله، وأن الأئمة الاثني عشر هم أئمة الهدى، ومعنى الرسالة والأمانة عندهم أن الله تجلَّى في هذه الصورة، فمنهم رسول ومنهم إمام.

ويعتقدون أن اللاحقين هم أفضل من السَّابقين وعلى ذلك فالشيخ أحمد في رأي أصحابه أعظم من جميع الأنبياء والمرسلين.

ويعتقد هؤلاء بالرَّجعة، ويفسرونها بأن الله بعد أن غاب عن صور الأئمة رجع وتجلَّى تجلِّيًا أقوى في الركن الرابع، الذي هو الشيخ أحمد ومن يأتي بعده.

ويذهب كثير من الباحثين إلى أن حركة الشيخيَّة ومن جاء بعدهم كان بتخطيط ومساندة من الاستعمار والتبشير الغربي واليهودية العالمية.

ثم خلف الأحسائيَّ من بعده تلميذه كاظم الرشتيّ، نسبة إلى بلدة رشت في إيران، قيل: إنه قس

---

(١) انظر: الموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة ص(١٣١)، إسلام بلا مذاهب ص(٢٣٩، ٢٤٠)، أصول وتاريخ الفرق، نبذة مختصرة عن فرقة البهرة، إعداد د. سلمان العنزي.

نصراني ادَّعى الإسلام، وقد سار على نفس طريقة شيخه، وزاد عليه التبشير بظهور المهديِّ نفسه، وقام بتعيين صفاته وشمائله وأخلاقه وإيهام القوم أنه جالس بينهم، ولا يرسل إلى بعد موته، مع دعواه أنه الباب، إلى أن هلك سنة ١٢٥٩هـ، وإليه تنسب الرشتيَّة.

البابيَّة

أتباع الميرزا عليِّ بن محمد رضا الشيرازي، نسبة إلى بلدة شيراز في إيران، وكان يعمل في التِّجارة مع خاله، ثم هجرها وانصرف إلى دراسة الروحانيات والتبيينات وتسخير الجان والكواكب، ثم أصبح من تلاميذ الرشتيِّ المتقدم ذكره.

وزعم أنه الباب للمهديِّ، وكان ذلك ليلة الخميس الخامس من جُمَادَى الأول عام ١٢٦٠هـ، ويعتبر هذا اليوم لدى البابيَّة عيد البعث، وتُحَرَّمُ فيه الأعمال.

ثم زعم أنه المهديُّ، وأن جسم المهديِّ اللطيف قد حل في جسمه الماديِّ، وأنه ظهر الآن في هذا العالم ليمحوَ الظلمَ ويبددَ الجورَ وينشرَ العدلَ.

ثم ادَّعى أنه رسول وله كتاب أفضل من القرآن اسمه: البيان، نسخ به القرآن، وأنه يتحدى الجميع بالإتيان بباب من أبواب بيانه، ثم ادَّعى أن الإله حلَّ فيه، وكان أتباعه ينادونه بالرب وبالإله، وكان في أتباعه يهود، وكان مؤيَّدًا من قبل الروس.

وكان يلقب نفسه بعدة ألقاب، وكان أتباعه يطلقونها عليه، فكان يطلق على نفسه سيد الذكر، وحضرة الأعلى، ومظهر الربِّ، وباب الله، ونقطة الأولى، وطلعة الأعلى، ونقطة البيان،

وكان له كاتم لأسراره وهو الملا حسين البشروئي الشيرازي، وكان يسمى وسط البابيَّة باب الباب، وتبع الباب ثمانية عشر شخصًا كانوا دعاته، وكان يطلق عليهم حروف: حي، وكان هؤلاء وظيفتهم السير في المدن الإيرانية للتبشير بدعوة الباب.

ويعتقد البابيُّون أن البابَ له الخيار المطلق في تغيير الأحكام وتبديلها؛ لأنه مروج للشريعة الإسلامية ومصلح لأحكامها.

والكعبة عن الباب ليست بيت الله الحرام ولكنها في بلدة تبريز بإيران، حيث يتجه إليها المصلون في صلاتهم الصباحية، وطالب بهدم قبر الرسول ﷺ، وهدم الكعبة الشريفة في مكة المكرمة وهدم قبور الأولياء، ولا تدفع الزكاة والصدقة إلا لبابي، وجعل عدد أيام السنة ٣٦١ يومًا، وخالفوا المسلمين في أركان الإسلام وفي الأعيادِ والمواريثِ وغيرها من أحكامِ الشريعة، ويعتقدون أن من سواهم كفرة يسحق القتل.

وقد استدعى حاكم شيراز دعاة الباب وحقَّق معهم ثم نفاهم من شيراز، وعقد مجلسًا من العلماء والفقهاء وأحضر الباب ليناظرهم، فانقسم العلماء في أمره، فمنهم من أفتى بقتله، ومنهم من قال باختلال عقله، أما الوالي فقد أمر به فجرده من الملبس وأوسعوه ضربًا مبرحًا، وأنكر

الباب كل ما كان يدعيه من قبل عند الوالي ويوم الجمعة على رءوس الأشهاد.

ثم عاد إلى دعوته مرة أخرى سنة ١٨٤٥ م، وطلب إلى أعوانه في إيران أن يرحلوا إلى أصفهان لمواصلة الدعوة، ثم فرَّ إليهم بعدها بعام.

وفي سنة ١٨٤٧م أمر الشاه باعتقال الباب في قلعة ماه كو في ولاية أذربيجان، ثم نقل إلى قلعة جهريق.

ثم عقد أقطاب البابيَّة مؤتمرًا في صحراء بدشت سنة ١٢٦٤هـ، وأعلنوا فيه نسخ الشريعة الإسلامية بدين البابيَّة.

ثم دُعي الباب لمناظرة علماء إيران، وانتهت المناظرة بغير نتيجة، وازدادت الاضطرابات في جميع أنحاء إيران، وانتشرت الفتن وساعدت الدسائس الأجنبيَّة على امتدادها، فأصدر الشاه ناصر الدين أمره بإعدام الباب رميًا بالرصاص وتمَّ ذلك في مدينة تبريز سنة ١٢٦٥هـ.

وأوصى بالأمر من بعده ليحيى عليٍّ نوري المازندراني المشهور باسم يحيى صبح الأزل، وقد نازع الأزلَ أخوه حسين علي نوري المازندراني على الزعامة، وتدافعا بقوة فافترقت البابيَّة إلى ثلاث فرق:

البابيَّة الخُلَّص: وهم الذين اقتدوا بالباب عليّ الشيرازيِّ، ورفضوا كلا الرجلين.

الأزليَّة: وهم الذين تبعوا يحيى صبح الأزل.

البهائيَّة: وهم الذين تبعوا حسين المازندراني.

ثم هلك الأزل سنة ١٩١٢م، وأوصى من بعده لابنه الميرزا محمد الهادي الذي تنصَّر وانفض عنه أتباعه، وقضى المازندراني على البابيَّة تمامًا بحد السلاح في كل مكان بتأييد من اليهودية العالمية.

البهائيَّة

أتباع حسين علي بن عباس بزرك النوري المازندراني، نسبة إلى قرية من قرى المازندران بإيران، وهو يلقب ببهاء الله، وثقافته خليط من البرهميَّة، والبوذيَّة، والزرادشتيَّة، والمانويَّة، والمزدكيَّة، والمسيحيَّة، واليهوديَّة، والإسلام، والفرق الباطنيَّة وغيرها، وقد خالط الصوفيَّة منذ صغره، وتتلمذ على أيديهم واستوعب رموزهم ومصطلحاتهم، ولم يفارقه التَّصوُّف حتى بعد دخوله البابيَّة ونفيه إلى العراق.

وقد زعم أنه خليفة الباب الشيرازي، ثم ادَّعى أنه هو الباب، ثم ادَّعى أنه هو المهديُّ، ثم ادَّعى أنه المسيح المبشَّر به، ثم ادعى النبوة والرسالة وأنه أوحي إليه كتاب: الأقدس، الذي نسخ به كتاب الباب، وأن دينه ناسخ لشريعة محمدٍ ﷺ، ثم ادعى أن الله قد حلَّ في الباب والبهاء.

وهم يعتقدون بتناسخ الكائنات، وأن الثواب والعقاب يقع على الأرواح فقط.

ويعتقدون بأن جميع الأديان صحيحة، وأن التوراة والإنجيل غير محرَّفين، وضرورة توحيد جميع

الأديان في دين واحد هو البهائية، ويقولون بنبوة بوذا وكنفوشيوس وبراهما وزرادشت وأمثالهم من حكماء الهند والصين والفرس.

ويجحدون كل أسماء الله الحسنى وصفاته، ويعتبرون كل ما يضاف إلى الله عز وجل إنما هم رموز لأشخاص امتازوا من بين البشر، فهم مظاهر أمر الله ومهابط وحيه.

ويعتقدون أن القيامة مجيء البهاء في مظهر الله تعالى.

وينكرون معجزات الأنبياء، وختم النبوة، ولا يؤمنون بالجنة أو النار أو الحياة البرزخية ولا بالملائكة والجن.

ويحرمون الجهاد والحرب والخوض بالسياسة، ويحرمون حجاب المرأة، ويحللون المتعة، ويدعون إلى شيوعية النساء والأموال.

يحرمون ذكر الله في الأماكن العامة ولو بصوت خافت.

يعتقدون بقدسية العدد ١٩، فالسنة ١٩شهرًا، والشهر ١٩ يومًا. وذلك لأنهم يؤمنون بالقيمة العددية للحروف، واختيار العدد ١٩؛ لأنه عدد حروف البسملة، والقيمة العددية لكلمة واحد.

ولا يعتقدون بالانتماء للوطن تحت دعوى وحدة الأوطان وكذلك يَدْعُون إلى إلغاء اللغات والاجتماع على اللغة التي يقررها زعيمهم.

ويتَّبعون التَّقِيَّة في عقيدتهم فيظهرون خلاف ما يبطنون.

ويحرفون أركان الإسلام، فالصلاة عندهم ثلاث مرات هي الصبح والظهر والمساء في كل مرة ثلاث ركعات دون تحديد لكيفية معينة، ولا يبيحون الصلاة في جماعة إلا على الميت، وقبلتهم نحو قصر البهجة في عكا، والوضوء فقط للوجه واليدين بماء الورد، وإن لم يوجد فيقولون باسم الله الأطهر الأطهر خمس مرات، ولا يعتقدون بالنَّجاسة من الجنابة أو سواها لأن من اعتقد بالبهائيَّة فقد طهر.

والصوم عندهم تسعة عشر يومًا في السنة وهي من ٢-٢١ مارس الذي يعرف عندهم باسم شهر العلاء وهو عندهم الشهر التاسع عشر، وهو آخر الشهور البهائية، وهو من سن ١١-٤٢، ويعفى منه الكسالى ومن يعملون أعمالًا مرهقة وغيرهم، وفيه يجب الامتناع عن تناول الطعام من الشروق إلى الغروب، ويعقب شهر صومهم عيد النيروز.

والزَّكاة عندهم ١٩% من رأس المال تدفع مرة واحدة.

والحجُّ عندهم لقبر البهاء بقصر البهجة في عكا، وهو للرجال دون النساء.

والزَّواج عندهم لواحدة أو اثنتين على الأكثر، مع إباحة زواج الشاذين، كما يحرم زواج الأرامل إلا بعد دفع دية معينة، والأرمل يتزوج بعد ٩٠ يومًا والأرملة بعد ٩٥ يومًا. وجعلوا المهر تسعة عشر مثقالًا

ويتساوى عندهم الولد مع البنت في الميراث وفي كافة الحقوق، وسن الرشد لهما واحد وهو الخامسة عشرة، وغير البهائي لا يرث البهائي.

وألغوا جميع العقوبات عدا الدية.

ويرجح الباحثون وجود مساندة قوية من الإنجليز والروس والصهيونيّة العالميّة للبهائيّة في العالم كلّه، فقد لجأ الإنجليز إلى كلِّ وسيلة لإنقاذ حسين البهاء من الإعدام، متعاونين بذلك مع الروس واليهودية العالمية، الذين ساعدوه في نشر دعوته مساعدة كبيرة جدًّا؛ لأنهم كانوا يرون فيه الشخص الذي بوسعه أن يقدم إليهم أجل الخدمات.

وقد قام اليهود بتثبيت مركز الميرزا حسين البهاء، وبلغ الأمر بهم أن استخلصوا من دفائن العهد القديم وتنبؤات أسفاره ما ينبئ بظهور بهاء الله عباس، وزعموا أن كلَّ آية تشيد بمجد يهودا إنما تعني ظهور مخلص العالم في شخص بهاء الله، كما نسبوا جزءًا كبيرًا من الإشارات والتلميحات التي في الأسفار إلى جبل الكرمل، الذي تجلَّى فيه نور الله وأضاء الكون، وذلك في نهاية القرن التاسع عشر، واستخرجوا من سفر دانيال من الرؤى ما ينبئ بقيام حركة الباب، والتمسوا تأويل ما يدل على حدوثها، كما أن كتب البهاء تدعو للتجمع الصهيونيِّ في فلسطين.

وقد هلك حسين البهاء سنة ١٣٠٩هـ بعدما جنَّ، كما قيل، وأوصى بالخلافة من بعده لابنه الأكبر عباس، ومن بعده للأصغر ميرزا محمد علي، ووقع بينهما منازعات شديدة أدت إلى افتراق البهائية فرقتين:

الأولى: الناقضين، أو الموحدين: أتباع محمد علي المازندراني.

والثانية: المارقين، أو العباسية: أتباع عباس أفندي الملقب بعبد البهاء، وكان له دور كبير في نشر وتطوير البهائية، وتحويرها للتلائم مع الثقافة الغربيَّة، وقد خطب عباس مرة في لندن فقال: الناس قد نسوا تعاليم بني إسرائيل وتعاليم المسيح وغيره من معلمي الأديان فجددها البهاء، وقال مخاطبًا الإنجليز في إحدى خطبه: إن مغناطيس حبكم هو الذي جذبني إلى هذه المملكة وقال: أصبحت المدنية الغربية متقدمة عن الشرقية، وأصبحت الآراء الغربيَّة أقرب إلى الله من آراء الشرقيين، وقد هلك سنة ١٣٤٠ هـ.

وأوصى بالأمر من بعده لابن بنته شوقي أفندي، الذي سار على نهج جدِّه في تكوين الجماعات البهائيَّة، وأوصى من بعده لأولاد شوقي الذكور دون الإناث، لكن شوقي مات بسكتة قلبية في لندن، ولم يخلف لا ذكورًا ولا إناثًا.

وفي سنة ١٩٦٣ م تولى تسعة من البهائيين شئون البهائيَّة، وأسسوا بيت العدل من تسعة أعضاء؛ أربعة أمريكان وإنجليزيان وثلاثة إيرانيين، وذلك برئاسة فرناندو سانت، ثم تولى رئاستها من بعده اليهوديّ الصهيونيّ ميسون الأمريكيّ الجنسية.

ومركز البهائيين الرئيسي اليوم هو فلسطين المحتلة، ويوجد لهم خلايا كثيرة في إيران والعراق

ومصر وإمارات الخليج والسودان وليبيا وتونس والجزائر والمغرب، ومحافلهم في شيكاغو وإسرائيل وكذا وبنما ولندن وألمانيا وسويسرا والهند وباكستان وشمال أفريقيا وأوغندا واستراليا، ولهم ممثل في مقر الأمم المتَّحدة وغيرها من المنظمات.

وقد صدرت فتاوى من كافة المجامع العلمية في الدّول الإسلامية بخروج البابيَّة والبهائيَّة عن الإسلام ويكفر أتباعهما[1]

القاديانيَّة

أتباع ميرزا غلام أحمد بن مرتضى بن عطا محمد القادياني، نسبة إلى قرية قاديان بالهند التي ولد فيها، ويزعم الغلام أن أسرته مغولية، ومرة زعم أنها فارسية، ومرة زعم أنها صينيَّة الأصل، ومرة أنه من بني فاطمة بنت الرسول ﷺ، ومرة زعم أنه يرجع إلى بني إسحاق، وكلما يسأل عن هذه التناقضات يقول: هكذا أخبر عن الله.

وأسرته معروفة بخدمة الاستعمار الإنجليزي، ومشهورة بالتعاون والولاء لطائفة السيخ في الهند.

ويسمون أنفسهم في أفريقيا وغيرها بالأحمديَّة نسبة إليه، وتضليلًا للناس أنهم ينتسبون إلى الرسول ﷺ.

وقد ادَّعى غلام أحمد سنة ١٨٧٦م أنه ينزل عليه الوحي عن طريق الإلهام، ثم ادَّعى أنه مجدد العصر، ثم زعم أنه المهدي المنتظر وأنه مسيح آخر الزمان بنبوة جزئية.

ثم ادَّعى في سنة ١٩٠١م أنه نبيّ نبوة كاملة، وأن نبوته أعلى وأفضل من نبوة النبيِّ محمد ﷺ، ثم ادَّعى في سنة ١٩٠٤م أنه كرشنا وهو من معبودات الهنود.

وقد احتضن هذه الدعوة الإنجليز حين احتلالهم للهند، وهم الذين نشروها بتأييد من اليهودية العالمية، وقد أعطتهم إسرائيل أمكنة لفتح المراكز والمدارس وإصدار مجلة تنطق باسمهم وطبع الكتب والنشرات لتوزيعها في العالم.

وفي سنة ١٩٠٧ م قام هذا المتنبي الكذاب بتحدِّي أحد علماء الهند وهو ثناء الله الأمر تسري الذي كان يكشف حقيقته وحقيقة دعوته، ودعا غلام أحمد أن يقبض الله الكاذب منهما في حياة صاحبه، وأن يسلط عليه داء الطاعون يكون فيه حتفه، وفي سنة ١٩٠٨ م هلك غلام أحمد بالطاعون، وعاش ثناء الله تسري بعده أربعين سنة في نضال القاديانيّين والردِّ عليهم.

---

[1] انظر: الموسوعة الميسرة (١/ ٤٠٩- ٤١٥) ، فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام (٢/ ٦٤٣- ٧٣٦)، الموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة ص(١٥٥- ١٦٤)، البصرة تستأصل الشيخية، الحراب في صدر البهاء والباب لمحمد فاضل، البهائية لمحب الدين الخطيب، البهائية نقد وتحليل لإحسان إلهي، خفايا البهائية لأحمد محمد عوف.

ثم خلفه صديقه حكيم نور الدين البهيروي، وبعد هلاكه سنة ١٩١٤ م افترقت القاديانيَّة إلى فرقتين:

القاديانيَّة أو الأحمديَّة: يتزعمها الميرزا بشير الدين محمود بن المتنبي الكذاب، وهو خليفته الثاني، وهم يأخذون بكل أقوال وكتب غلام أحمد وتقول بنبوته، وهلك سنة ١٩٦٥ م.

اللاهوريَّة أو الأحمديَّة أيضًا: يتزعمها محمد علي اللاهوري، وهم يأخذون أيضًا بكل أقواله ولكن يقولون بأنه المسيح الموعود ولا يصرحون بنبوته تمويهًا على الناس.

وبعد قيام باكستان فرض الإنجليز تعيين ظفر الله خان أحد أتباع القادياني في منصب وزير الخارجيَّة الذي عمل كل ما في وسعه لتمكين القاديانيَّة والقاديانيّين من الانتشار والظهور في عواصم العالم وفي الجيش، وخصص لهم بقعة كبيرة في إقليم بنجاب لتكون مركزًا عالميًا لهم وسموها الربوة.

وفي سنة ١٩٥٣م قامت ثورة شعبيَّة في باكستان تطالب بإقالة الوزير ظفر الله خان، واعتبار الطائفة القاديانيَّة أقلية غير مسلمة، ومات فيها حوالي عشرة آلاف من المسلمين ونجحوا في إقالة الوزير القادياني.

وقام مجلس الأمة في باكستان بمناقشة زعيم الطائفة مرزا ناصر أحمد والردِّ عليه من قبل الشيخ مفتي محمود، واستمرت المناقشة ثلاثين ساعةً عجز فيها ناصر أحمد عن الأجوبة، وأصدر المجلس قرارًا باعتبار القاديانيَّة أقلية غير مسلمة.

ويرى القاديانيون أن طاعة الحكومة البريطانية واجبة ومن أركان دينهم، ويحرمون الجهاد تحريمًا قطعيًّا.

ويعتقدون بالتناسخ والحلول، وأن إلههم له صفات البشر فهو يصلي ويصوم ويصحو وينام ويخطئ ويصيب ويجامع ويلد، ويخاطب بالإنجليزية.

وأن النبوة لم تختم بالنبيِّ ﷺ، بل هي جارية، وأن غلام أحمد هو أفضل الأنبياء جميعًا.

ويعتقدون أن جبريل كان ينزل على غلام أحمد وأنه كان يوحى إليه، ولهم كتاب يضاهون به القرآن اسمه الكتاب المبين.

وأن قبلتهم وحجهم يكون إلى قاديان وقبر القاديانيِّ، وهي أفضل من مكة والمدينة، والسلام على القاديانيِّ.

ويعتقدون أنهم أصحاب دين جديد، وأنهم مستقلون عن المسلمين ودينهم، بل يحكمون عليهم بالكفر، ويمنعون الصلاة خلفهم وعليهم، وحضور اجتماعاتهم من أفراح وغيره، ولا يجوز عندهم نكاح المسلم بالقاديانيَّة، ويجوز ذلك للقاديانيِّ، ويبيحون الخمر والأفيون والمخدرات والمسكرات.

وللقاديانيّة رئيس ديني يلقبونه أمير المؤمنين، وخليفة المسيح الموعود، والمهديّ المعضود.

ومن أنشطتهم بناء المعابد التي يسمونها مساجد تمويهًا، حيث يجتمع القاديانيُّون ليمكروا بالإسلام والمسلمين، والتي لا يدخلها إلا القاديانيُّون، ويمنع غيرهم من دخولها.

ومن أنشطتهم أيضًا بناء المدارس ودور الأيتام ومستشفيات وغيرها.

ومن أنواع الوسائل التي يتوصلون بها لنشر سمومهم، المجلات والدوريّات التي يبلغ عددها ١٦ مجلة تنشر بانتظام في كلٍّ من أمريكا وألمانيا وإندونيسيا ونيجيريا وسيلان وأفريقيا الشرقية ولندن وهولندا وجنوب أفريقيا وسيراليون وغيرها.

ولهم مجلة الأديان التي تصدر باللغة الإنجليزية وهي لسان حال الحركة.

ويديرون قناة فضائية في بريطانيا لها اسم التلفزيون الإسلامي.

كما أن من أبرز نشاطاتهم ترجمة القرآن الكريم ترجمة محرفة مع التفسير المحرف المزيف الذي يخدم أغراضهم، ويتضمن تأويلاتهم الباطلة، وذلك إلى اللغة الإنجليزية والألمانية واللغة السواحلية.

ومن أخطر أعمالهم أنهم يأخذون الشباب الغر من البلاد الإسلامية إلى مقرهم في باكستان الغربية التي تسمى الربوة، لتدريبهم كيما يصبحوا دعاة للأحمدية بعد عودتهم، ولهم تنظيمات سياسيَّة وإداريَّة في منطقة الربوة بباكستان، ولهم انتشار في أمريكا وأوربا وأفريقيا والشرق الأقصى.

وقد صدرت الفتاوى من كافة المجامع العلمية التي تعلن كفر القاديانيَّة وخروجها من الإسلام[1]

---

(١) انظر: الموسوعة الميسرة (٤١٦- ٤٢٠)، فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام (٢/٧٣٩- ٨٥٣)، الموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة ص(١٤٣- ١٥٣)، أصول وتاريخ الفرق، القادياني والقاديانية للندوي، القاديانية دراسة وتحليل لإحسان إلهي.

الفصل الخامس
مَقَالَاتُ الشِّيعَةِ

مُجْمَلُ مَقَالَاتِهِم

قال ابن حزم: أما الشِّيعة فعمدة كلامهم في الإمامة والمفاضلة بين أصحاب النبيِّ ﷺ، واختلفوا فيما عدا ذلك، كما اختلف غيرهم[١].

وقال الشهرستانيُّ: وبعضهم يميل في الأصول إلى الاعتزال، وبعضهم إلى السُّنَّة، وبعضهم إلى التَّشبيه[٢].

وقال شيخ الإسلام: وعمدتهم في الشَّرْعِيَّات ما نُقل لهم عن بعض أهل البيت، وذلك النقل منه ما هو صدق ومنه ما هو كذب، عمدًا أو خطأً، وليسوا أهل معرفة بصحيح المنقول وضعيفه، كأهل المعرفة بالحديث، ثم إذا صح النقل عن بعض هؤلاء، فإنهم بنوا وجوب قبول قول الواحد من هؤلاء على ثلاثة أصول:

على أن الواحد من هؤلاء معصوم مثل عصمة الرسول.

وعلى أن ما يقوله أحدهم فإنما يقول نقلًا عن الرسول ﷺ، وأنهم قد علم منهم أنهم قالوا: مهما قلنا فإنما نقوله نقلًا عن الرسول، ويدَّعون العصمة في أهل النقل.

والثالث: أن إجماع العترة حجة، ثم يدَّعون أن العترة هم الاثنا عشر، ويدَّعون أن ما نقل عن أحدهم فقد أجمعوا كلُّهم عليه.

فهذه أصول الشرعيات عندهم وهي أصول فاسدة، كما سنبين ذلك في موضعه، لا يعتمدون على القرآن، ولا على الحديث، ولا على إجماع إلا لكون المعصوم منهم، ولا على القياس وإن كان واضحًا جليًّا.

وأما عمدتهم في النظر والعقليات، فقد اعتمد متأخِّروهم على كتب المعتزلة، ووافقوهم في مسائل الصفات والقدر، والمعتزلة في الجملة أعقل وأصدق، وليس في المعتزلة من يطعن في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، بل هم متفقون على تثبيت خلافة الثلاثة.

وأما التفضيل فأئمتهم وجمهورهم كانوا يفضِّلون أبا بكر وعمر ﵄، وفي متأخِّريهم من توقف في التفضيل، وبعضهم فضَّل عليًّا، فصار بينهم وبين الزَّيديَّة نسب واشج من جهة المشاركة في التوحيد والعدل والإمامة والتفضيل،

---

(١) الفصل (٢/٨٩).

وكان متكلِّمو الشيعة؛ كهشام بن الحكم، وهشام بن الجواليقي، ويونس بن عبد الرحمن القمِّي، وأمثالهم يزيدون في إثبات الصفات على مذهب أهل السنة، فلا يقنعون بما يقوله أهل السنة والجماعة من أن القرآن غير مخلوق، وأن الله يُرى في الآخرة، وغير ذلك من مقالات أهل السنة والحديث، حتى يبتدعون في الغلوّ في الإثبات، والتجسيم، والتبعيض، والتمثيل، ما هو معروف من مقالاتهم التي ذكرها الناس.

ولكن في أواخر المائة الثالثة دخل من دخل من الشيعة في أقوال المعتزلة؛ كابن النوبختي صاحب كتاب «الآراء والديانات»، وأمثاله، وجاء بعد هؤلاء: المفيد بن النعمان وأتباعه.

ولهذا تجد المصنفين في المقالات كالأشعريِّ لا يذكرون عن أحد من الشيعة أنه وافق المعتزلة في توحيدهم وعدلهم إلا عن بعض متأخِّريهم، وإنما يذكرون عن بعض قدمائهم التجسيم وإثبات القدر وغيره، وأول من عُرف عنه في الإسلام أنه قال: إن الله جسم، هو هشام بن الحكم، بل قال الجاحظ في كتابه «الحجج في النبوة»: ليس على ظهرها رافضي إلا وهو يزعم أن ربَّه مثله، وأن البدوات تعرض له، وأنه لا يعلم الشيء قبل كونه إلا بعلم يخلقه لنفسه، وقد كان ابن الراوندي وأمثاله من المعروفين بالزندقة والإلحاد صنفوا لهم كتبًا أيضًا على أصولهم[(١)]

تفصيل مقالاتهم

- قولهم في الإمامة

الإمامة عندهم ركن الدين، وهي قضية أصوليَّة، لا بد فيها من التعين بالاسم أو بالوصف.

والأحق بالإمامة بعد النبيِّ ﷺ هو عليُّ بن أبي طالب، وولده من بعده.

أقوال العلماء

قال ابن حزم: ومن وافق الشِّيعة في أنَّ عليًّا ﷛ أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ، وأحقُّهم بالإمامة، وولده من بعده -فهو شيعيٌّ[(٢)]

وقال الشهرستانيُّ: الشيعة هم الذين شايعوا عليًّا ﷛ على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصًّا ووصيةً، إما جليًّا وإما خفيًّا، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده. وقالوا: ليست الإمامة قضية مصلحيَّة تناط باختيار العامة وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضية أصوليَّة، وهي ركن الدين، لا يجوز للرُّسلِ عليهم الصلاة والسلام إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله.

---

(١) الملل والنحل (١/ ١٤٧).

(٢) منهاج السنة النبوية (١/ ٦٩- ٧٣)، (٥/ ١٦٢- ١٦٥)، (٦/ ٣٧٩- ٣٨١)، مجموع الفتاوى (٦/ ٥٥).

(٣) الفصل (٢/ ٩٠).

يجمعُهم القول بوجوب التَّعيين والتَّنصيص[١].

وقال ابن خلدون: ومذهبهم جميعًا متَّفقين عليه أن الإمامة ليست من المصالح العامة التي تفوض إلى نظر الأمة، ويتعين القائم بها بتعيينهم، بل هي ركن الدين، وقاعدة الإسلام، ولا يجوز لنبي إغفاله، ولا تفويضه إلى الأمة، بل يجب عليه تعيين الإمام لهم[٢].

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام في نقضه:

الوجه الأول: قول القائل: «إن مسألة الإمامة أهم المطالب في أحكام الدين، وأشرف مسائل المسلمين» كذِبٌ بإجماع المسلمين، سنيِّهم وشيعيِّهم، بل هذا كفر.

فإن الإيمان بالله ورسوله أهم من مسألة الإمامة، وهذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام، فالكافر لا يصير مؤمنًا حتى يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وهذا هو الذي قاتل عليه الرسول ﷺ الكفار أولًا، كما استفاض عنه في الصحاح وغيرها أنه قال: «**أُمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأني رسول الله**»، وفي رواية: «**ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها**». وقد قال تعالى: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍۚ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْۚ﴾ [التوبة: الآية ٥]، فأمر بتخلية سبيلهم إذا تابوا من الشرك، وأقاموا الصلاة، وآتوا الزكاة، وكذلك قال لعلي لما بعثه إلى خيبر.

وكذلك كان النبيُّ ﷺ يسير في الكفار فيحقن دماءهم بالتوبة من الكفر، لا يذكر لهم الإمامة بحال، وقد قال تعالى بعد هذا: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِۗ﴾ [التوبة: الآية ١١]، فجعلهم إخوانًا في الدين بالتوبة، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، ولم يذكر الإمامة بحال.

ومن المتواتر أن الكفار على عهد رسول الله ﷺ كانوا إذا أسلموا أجرى عليهم أحكام الإسلام، ولم يذكر لهم الإمامة بحال، ولا نقل هذا عن رسول الله ﷺ أحدٌ من أهل العلم: لا نقلًا خاصًّا ولا عامًّا، بل نحن نعلم بالاضطرار عن رسول الله ﷺ أنه لم يكن يذكر للناس إذا أرادوا الدخول في دينه الإمامة لا مطلقًا ولا معينًا، فكيف تكون أهم المطالب في أحكام الدين.

ومما يبين ذلك أن الإمامة -بتقدير الاحتياج إلى معرفتها- لا يحتاج إليها من مات على عهد النبيِّ ﷺ من الصحابة، ولا يحتاج إلى التزام حكمها من عاش منهم إلى بعد موت النبيِّ ﷺ، فكيف يكون أشرف مسائل المسلمين وأهم المطالب في الدين لا يحتاج إليه أحد على عهد النبيِّ ﷺ؟

---

(١) الملل والنحل (١/١٤٦).

(٢) مقدمة ابن خلدون ص(١٣٨).

أو ليس الذين آمنوا بالنبي ﷺ في حياته واتبعوه باطنًا وظاهرًا، ولم يرتدوا ولم يبدِّلوا، هم أفضل الخلق باتفاق المسلمين أهل السنة والشيعة! فكيف يكون أفضل المسلمين لا يحتاج إلى أهم المطالب في الدين وأشرف مسائل المسلمين[1]؟!

الوجه الثاني: أن يقال: أصول الدين عن الإماميَّة أربعة: التوحيد، والعدل، والنبوة، والإمامة، فالإمامة هي آخر المراتب، والتوحيد والعدل والنبوة قبل ذلك. وهم يدخلون في التوحيد: نفي الصفات، والقول بأن القرآن مخلوق، وأن الله لا يُرى في الآخرة.

ويدخلون في العدل: التكذيب بالقدر، وأن الله لا يقدر أن يهدى من يشاء، ولا يقدر أن يضل من يشاء، وأنه قد يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء، وغير ذلك، فلا يقولون: إنه خالق كل شيء، ولا إنه على كل شيءٍ قدير، ولا إنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن. لكن التوحيد والعدل والنبوة مقدَّم على الإمامة، فكيف تكون الإمامة أشرف وأهم؟!

وأيضًا فإن الإمامة إنما أوجبوها لكونها لطفًا في الواجبات، فهي واجبة الوسائل، فكيف تكون الوسيلة أهم وأشرف من المقصود؟!

الوجه الثالث:

أن يقال: إن كانت الإمامة أهم مطالب الدين، وأشرف مسائل المسلمين، فأبعد الناس عن هذا الأهم الأشرف هم الرافضة، فإنهم قد قالوا في الإمامة أسخف قول وأفسده في العقل والدين، كما سنبينه إن شاء الله تعالى إذا تكلمنا عن حججهم، ويكفيك أن مطلوبهم بالإمامة أن يكون لهم رئيس معصوم يكون لطفًا في مصالح دينهم ودنياهم، وليس في الطوائف أبعد عن مصلحة اللطف والإمامة منهم، فإنهم يحتالون على مجهول ومعدوم لا يُرى له عين ولا أثر، ولا يُسمع له حس ولا خبر، فلم يحصل لهم من الأمر المقصود بإمامته شيء.

وأي من فرض إمامًا نافعًا في بعض مصالح الدين والدنيا، كان خيرًا ممن لا ينتفع به في شيء من مصالح الإمامة، ولهذا تجدهم لما فاتهم مصلحة الإمامة، يدخلون في طاعة كافر أو ظالم لينالوا به بعض مقاصدهم، فبينما هم يدعون الناس إلى طاعة إمام معصوم، أصبحوا يرجعون إلى طاعة ظلوم كفور، فهل يكون أبعد عن مقصود الإمامة وعن الخير والكرامة، ممن سلك منهاج الندامة؟!

الوجه الرابع:

أن يقال: قوله: «الَّتي يحصل بسبب إدراكها نيل درجة الكرامة» كلام باطل، فإن مجرد معرفة الإنسان إمام وقته وإدراكه بعينه، لا يستحق به الكرامة إن لم يوافق أمره ونهيه، وإلا فليست معرفة

---

(١) منهاج السنة النبوية (١/ ٧٥- ٧٧).

إمام الوقت بأعظم من معرفة الرسول ﷺ، ومن عرف أن محمدًا رسول الله فلم يؤمن به ولم يطع أمره لم يحصل له شيء من الكرامة، ولو آمن بالنبي وعصاه فضيع الفرائض وتعدى الحدود كان مستحقًا للوعيد عند الإماميَّة وسائر طوائف المسلمين، فكيف بمن عرف الإمام وهو مضيع للفرائض متعد للحدود؟!

وكثير من هؤلاء يقول: حب عليٍّ حسنة لا يضر معها سيئة، وإن كانت السيِّئات لا تضر مع حب علي فلا حاجة إلى الإمام المعصوم الذي هو لطف في التكليف، فإنه إذا لم يوجد إنما توجد سيئات ومعاص، فإن كان حب علي كافيًا فسواء وجد الإمام أو لم يوجد.

الوجه الخامس:

قوله: «وهي أحد أركان الإيمان المستحق بسببه الخلود في الجنان».

فيقال له: من جعل هذا من الإيمان، إلا أهل الجهل والبهتان؟ ستتكلم إن شاء الله على ما ذكره من ذلك.

والله تعالى وصف المؤمنين وأحوالهم، والنبي ﷺ قد فسّر الإيمان، وذكر شعبه، ولم يذكر الله ولا رسوله الإمامة في أركان الإيمان، ففي الحديث الصحيح، حديث جبريل لما أتى النبي ﷺ في صورة أعرابي وسأله عن الإسلام والإيمان والإحسان، قال له: «الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت»، قال: «والإيمان أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والبعث بعد الموت، وتؤمن بالقدر خيره وشره»، ولم يذكر الإمامة، قال: «والإحسان أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك»، وهذا الحديث متفق على صحته، متلقًّى بالقبول، أجمع أهل العلم بالنقل على صحته، وقد أخرجه أصحاب الصحيح من غير وجه، فهو متفق عليه من حديث أبي هريرة، وفي أفراد مسلم من حديث عمر.

وهؤلاء وإن كانوا لا يقرون بصحة هذه الأحاديث، فالمصنف قد احتج بأحاديث موضوعة كذب باتفاق أهل المعرفة، فإما أن نحتج بما يقوم الدليل على صحته نحن وهم، أو لا نحتج بشيء من ذلك لا نحن ولا هم، فإن تركوا الرواية رأسًا أمكن أن نترك الرواية، وأما إذا رووا هم، فلا بد من معارضة الرواية بالرواية، والاعتماد على ما تقوم به الحجة، ونحن نبين الدلائل الدالة على كذب ما يعارضون به أهل السنة من الروايات الباطلة، والدلائل الدالة على صحة ما نقله أهل العلم بالحديث وصححوه.

وهب أنَّا لا نحتج بالحديث، فقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ۝﴾، فشهد لهؤلاء بالإيمان من غير ذكر للإمامة.

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾﴾ [الحجرات: الآية ١٥] ، فجعلهم صادقين في الإيمان من غير ذكر للإمامة.

وقال تعالى: ﴿۞ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾﴾ [البقرة: الآية ١٧٧] ، ولم يذكر الإمامة.

وقال تعالى: ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٥﴾﴾، فجعلهم مهتدين مفلحين ولم يذكر الإمامة.

وأيضًا: فنحن نعلم بالاضطرار من دين محمد بن عبد الله ﷺ أن الناس كانوا إذا أسلموا لم يجعل إيمانهم موقوفًا على معرفة الإمامة، ولم يذكر لهم شيئًا من ذلك وما كان أحد أركان الإيمان لا بد أن يبينه الرسول لأهل الإيمان ليحصل لهم به الإيمان، فإذا عُلم بالاضطرار أن هذا مما لم يكن الرسول يشترطه في الإيمان عُلم أن اشتراطه في الإيمان من أقوال أهل البهتان.

فإن قيل: قد دخلت في عموم النصوص، أو هي من باب ما لا يتم الواجب إلا به، أو دلّ عليها نص آخر.

قيل: هذا كله لو صح لكان غايته أن تكون من بعض فروع الدين، لا تكون من أركان الإيمان، فإن ركن الإيمان ما لا يحصل الإيمان إلا به؛ كالشهادتين، فلا يكون الرجل مؤمنًا حتى يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، فلو كانت الإمامة ركنًا في الإيمان لا يتم إيمان أحد إلا به، لوجب أن يبين ذلك الرسول بيانًا عامًّا قاطعًا للعذر، كما بين الشهادتين والإيمان بالملائكة والكتب والرسل واليوم الآخر، فكيف ونحن نعلم بالاضطرار من دينه أن الناس الذين دخلوا في دينه أفواجًا لم يشترط على أحد منهم في الإيمان الإيمان بالإمامة لا مطلقًا ولا معينًا [1]؟!

وسيأتي مزيد بيان عند قول الرافضة والزَّيديَّة في الإمامة.

- قولهم في أهل البيت

يزعمون أنهم يتولون أهل البيت.

(١) منهاج السنة النبوية (١/٩٩- ١١٠)، (٦/٣٤٢- ٣٤٣).

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: إنما قيل لهم الشِّيعة لأنهم شايعوا عليًّا رضي الله عنه[١]

وقال الشهرستانيُّ: الشِّيعة هم الذين شايعوا عليًّا رضي الله عنه على الخصوص[٢]

وقال عمَّا يجمعهم: والقول بالتولِّي والتبرِّي قولًا، وفعلًا، وعقدًا، إلا في حال التَّقِيَّة[٣]

وقال شيخ الإسلام: وانتحلت الشيعة أهل البيت[٤]

وقال عن الرافضة: ينتحلون مذهب أهل البيت كذبًا وافتراء[٥]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: أصل كلِّ فتنة وبَلِيَّة هم الشِّيعة ومن انضوى إليهم، وكثير من السّيوف التي سُلَّت في الإسلام إنما كانت من جهتهم، وعَلِم أن أصلَهم ومادتهم منافقون، اختلقوا أكاذيب، وابتدعوا آراء فاسدة، ليفسدوا بها دين الإسلام، ويستزلُّوا بها مَن ليس مِن أُولي الأحلام، فسعوا في قتل عثمان، وهو أول الفتن، ثم انزووا إلى عليٍّ، لا حبًّا فيه ولا في أهل البيت، لكن ليقيموا سوق الفتنة بين المسلمين.

ثم هؤلاء الذين سعوا معه منهم من كفَّره بعد ذلك وقاتله، كما فعلت الخوارج، وسيفهم أول سيف سُلَّ على الجماعة، ومنهم من أظهر الطعن على الخلفاء الثلاثة، كما فعلت الرافضة، وبهم تستَّرت الزنادقة؛ كالغالية من النُّصيريَّة وغيرهم، ومن القرامطة الباطنيَّة، والإسماعيليَّة، وغيرهم، فهم منشأ كل فتنة، والصحابة رضي الله عنهم منشأ كلِّ علمٍ وصلاحٍ وهدى ورحمة في الإسلام.

ولهذا تجد الشيعة ينتصرون لأعداء الإسلام المرتدين؛ كبني حنيفة أتباع مُسَيْلمة الكذَّاب، ويقولون: إنهم كانوا مظلومين، كما ذكر صاحب هذا الكتاب، وينتصرون لأبي لؤلؤة الكافر المجوسيِّ، ومنهم من يقول: اللهم ارض عن أبي لؤلؤة واحشرني معه، . . .[٦]

وقال: وهذه كانت سيرة أئمة أهل البيت مع غيرهم، فمن اتَّبعهم في ذلك فهو المقتدي بهم، دون من تبرَّأ من السابقين الأولين، وجمهور أهلِ العلم والدين، وظاهر على عدواتهم الكفَّار والمنافقين، كما يفعله من الرَّافضة الضَّالِّين[٧]

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٥).

(٢) الملل والنحل (١/ ١٤٦).

(٣) الملل والنحل (١/ ١٤٦).

(٤) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢١٠).

(٥) مجموع الفتاوى (٤/ ١٥٣).

(٦) منهاج السنة النبوية (٦/ ٣٧٠- ٣٧٦).

(٧) منهاج السنة النبوية (٤/ ١١٤).

وقال: وأبعد الناس عن هذه الوصية الرافضة؛ فإنهم يعادون العباس وذريته، بل يعادون جمهور أهل البيت، ويعينون الكفار عليهم[١].

وقال: وأما مخالفة الشِّيعة لأهل البيت فكثيرة جدًّا[٢].

وقال: فتبين أن هؤلاء الرافضة مخالفون لأئمة أهل البيت وسائر السلف في مسألة القرآن، كما خالفوهم في غيرها[٣].

وقال: ولكن الإماميَّة تخالف أهل البيت في عامة أصولهم، فليس في أئمة أهل البيت -مثل: علي بن الحسين، وأبي جعفر الباقر، وابنه جعفر بن محمد الصادق- من كان ينكر الرؤية، أو يقول بخلق القرآن، أو ينكر القدر، أو يقول بالنصِّ على عليٍّ، أو بعصمة الأئمة الاثني عشر، أو يسب أبا بكر وعمر.

والمنقولات الثابتة المتواترة عن هؤلاء معروفة موجودة، وكانت مما يعتمد عليه أهل السنة[٤].

وقال: لا نسلم أن الإماميَّة أخذوا مذهبهم عن أهل البيت لا الاثنا عشرية ولا غيرهم، بل هم مخالفون لعليٍّ ﷺ وأئمة أهل البيت في جميع أصولهم التي فارقوا فيها أهل السنة والجماعة: توحيدهم، وعدلهم، وإمامتهم، فإن الثابت عن عليٍّ ﷺ وأئمة أهل البيت من إثبات الصفات لله، وإثبات القدر، وإثبات خلافة الخلفاء الثلاثة، وإثبات فضيلة أبي بكر وعمر ﷺ، وغير ذلك من المسائل كله يناقض مذهب الرافضة، والنقل بذلك ثابت مستفيض في كتب أهل العلم، بحيث إن معرفة المنقول في هذا الباب عن أئمة أهل البيت يوجب علمًا ضروريًّا بأن الرافضة مخالفون لهم لا موافقون لهم[٥].

وقال: وأئمة المسلمين من أهل بيت رسول الله ﷺ وغيرهم متفقون على القول الوسط المغاير لقول أهل التمثيل وقول أهل التعطيل، وهذا مما يبين مخالفة الرافضة لأئمة أهل بيت رسول الله ﷺ في أصول دينهم، كما هم مخالفون لأصحابه، بل ولكتاب الله وسنة رسوله ﷺ[٦].

وقال: فتبين أن الرافضة من أعظم الناس قدحًا وطعنًا في أهل البيت، وأنهم هم الذين عادوا أهل البيت في نفس الأمر، ونسبوهم إلى أعظم المنكرات، التي من فعلها كان من الكفَّار، وليس هذا ببدع من جهل الرافضة وحماقاتهم[٧].

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/٤١٩).
(٢) مجموع الفتاوى (١٣/٢١٠).
(٣) منهاج السنة النبوية (٢/٢٥٦).
(٤) منهاج السنة النبوية (٢/٣٦٨، ٣٦٩).
(٥) منهاج السنة النبوية (٤/١٦، ١٧).
(٦) منهاج السنة النبوية (٢/٢٤٣).
(٧) منهاج السنة النبوية (٧/٤٠٨).

وقال: فقاتل الله الرافضة، وانتصف لأهل البيت منهم، فإنهم ألصقوا بهم من العيوب والشين ما لا يخفى على ذي عين[(١)]

وقال: ولكن أهل البيت لم يتفقوا -ولله الحمد- على شيء من خصائص مذهب الرافضة، بل هم المبرءون المتنزِّهون عن التَّدنس بشيء منه[(٢)]

- قولهم في الصَّحابة

يفضِّلون ويقدِّمون عليَّ بن أبي طالب على سائر الصحابة، وأغلبهم يقدحون ويطعنون في الصحابة.

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: شايعوا عليًّا ﷺ ويقدِّمونه على سائر أصحاب رسول الله ﷺ[(٣)]

وقال ابن حزم: ومن وافق الشيعة في أن عليًّا أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ، وأحقُّهم بالإمامة وولده من بعده فهو شيعيٌّ[(٤)].

وقال: إن الشِّيعة يفضلون أنفسهم وهم شرُّ خلق الله عز وجل على أبي بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير وعائشة وجميع الصحابة ﷺ حاشا عليًّا والحسن والحسين وعمار بن ياسر[(٥)]

وقال الشهرستانيُّ عما يجمعهم: والقول بالتولِّي والتبرِّي قولًا، وفعلًا، وعقدًا، إلا في حال التَّقِيَّة[(٦)].

نقض قولهم

سيأتي بيان ذلك عند قول الرافضة والزَّيديَّةِ في الصحابة.

- قولهم في التَّقِيَّة

يقولون بالتَّقِيَّة، وهي أن يقول أحدهم بلسانه خلاف ما في قلبه، وأن يظهر خلاف ما يبطن.

أقوال العلماء

قال الشهرستانيُّ عما يجمعهم: والقول بالتولِّي والتبرِّي قولًا، وفعلًا، وعقدًا، إلا في حال التَّقِيَّة[(٧)].

---

(١) منهاج السنة النبوية (٤/ ٢٤٦).

(٢) منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٩٥).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(٥)، منهاج السنة النبوية (٣/ ٢٧١).

(٤) الفصل (٢/ ٩٠).

(٥) الفصل (٤/ ٩٢).

(٦) الملل والنحل (١/ ١٤٦).

(٧) الملل والنحل (١/ ١٤٦).

وقال الأشعري عمَّا أجمع عليه الرافضة: وأنه جائز للإمام في حال التَّقِيَّة أن يقول: إنه ليس بإمام[١]

وقال: وأجمعوا على أنه لا يجوز الصلاة خلف الفاسقين، وإنما يصلون خلف الفاسقين تقيه ثم يعيدون صلاتهم[٢]

وقال: واختلفت الروافض في التحكيم، وهم فرقتان:

الفرقة الأولى منهم: يزعمون أن عليًّا إنما حكم للتقية، وأنه مصيب في تحكيمه للتَّقيَّة، وأن التَّقِيَّة تسعه إذا خاف على نفسه، واعتلوا في ذلك بأن رسول الله كان في تقية في أول الإسلام يكتم الدين.

والفرقة الثانية منهم: يزعمون أن التحكيم صواب على أي وجه فعله، على التَّقِيَّة، أو على غير التَّقِيَّة[٣]

وقال الملطيُّ عن الرافضة: وأنه ليس لله حجة على خلقه في الدين والشريعة في كتاب ولا سنة ولا إجماع إلا من قبل الإمام، الذي اختصه الله لدينه على كتمان وتقية وإخفاء، لا يتكلم لله بحق، ولا يقوم لله بحجة، مخافة على نفسه أن تقتل وخشية على الإسلام أن يهتك[٤]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: وأما الرافضة فأصل بدعتهم عن زندقة وإلحاد، وتعمد الكذب كثير فيهم، وهم يقرُّون بذلك حيث يقولون: ديننا التَّقِيَّة، وهو أن يقول أحدهم بلسانه خلاف ما في قلبه، وهذا هو الكذب والنفاق، ويدَّعون مع هذا أنهم هم المؤمنون دون غيرهم من أهل الملة، ويصفون السابقين الأولين بالرِّدَّة والنِّفاق، فهم في ذلك كما قيل/ رمتني بدائها وانسلَّت[٥]

وقال: والنفاق والزندقة في الرافضة أكثر منه في سائر الطوائف، بل لا بد لكل منهم من شعبة نفاق، فإن أساسَ النِّفاق الذي بُني عليه الكذبُ، وأن يقول الرجل بلسانه ما ليس في قلبه، كما أخبر الله تعالى عن المنافقين أنهم يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم.

والرافضة تجعل هذا من أصول دينها، وتسميه التَّقِيَّة، وتحكي هذا عن أئمة أهل البيت الذين برَّأهم الله عن ذلك، حتى يحكوا عن جعفر الصادق أنه قال: التَّقِيَّة ديني ودين آبائي.

وقد نزَّه الله المؤمنين من أهل البيت وغيرهم عن ذلك، بل كانوا من أعظم الناس صدقًا

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(١٧)، منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٧٢).
(٢) مقالات الإسلاميين ص(٥٨).
(٣) مقالات الإسلاميين ص(٥٧، ٥٨).
(٤) التنبيه والرد ص(٢٦).
(٥) منهاج السنة النبوية (١/ ٦٨).

وتحقيقًا للإيمان، وكان دينهم التقوى لا التَّقِيَّة.

وقول الله تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ [آل عِمرَان: الآية ٢٨]، إنما هو الأمر بالاتقاء من الكفار، لا الأمر بالنفاق والكذب.

والله تعالى قد أباح لمن أُكره على كلمة الكفر أن يتكلم بها إذا كان قلبه مطمئنًا بالإيمان، لكن لم يُكرَه أحد من أهل البيت على شيء من ذلك، حتى إن أبا بكر ﷺ لم يُكْرِه أحدًا لا منهم ولا من غيرهم على مبايعته، فضلًا أن يكرههم على مدحه والثناء عليه، بل كان عليٌّ وغيرُه من أهل البيت يظهرون ذكر فضائل الصحابة، والثناء عليهم، والترحم عليهم، والدعاء لهم، ولم يكن أحد يكرههم على شيء منه باتفاق الناس.

وقد كان في زمن بني أمية وبني العباس خلق عظيم دون عليّ وغيره في الإيمان والتقوى يَكرهون منهم أشياء، ولا يمدحونهم، ولا يثنون عليهم، ولا يقرِّبونهم، ومع هذا لم يكن هؤلاء يخافونهم، ولم يكن أولئك يكرهونهم، مع أن الخلفاء الراشدين كانوا باتفاق الخلق أبعد عن قهر الناس وعقوبتهم على طاعتهم من هؤلاء، فإذا لم يكن الناس مع هؤلاء مكرهين على أن يقولوا بألسنتهم خلاف ما في قلوبهم، فكيف يكونون مكرَهين مع الخلفاء على ذلك، بل على الكذب، وشهادة الزور، وإظهار الكفر -كما تقوله الرافضة- من غير أن يكرِههم أحد على ذلك؟!

فعُلِم أن ما تتظاهر به الرافضة هو من باب الكذب والنفاق، وأن يقولوا بألسنتهم ما ليس في قلوبهم، لا من باب ما يُكرَه المؤمن عليه من التكلم بالكفر.

وهؤلاء أسرى المسلمين في بلاد الكفار غالبهم يظهرون دينهم، والخوارج مع تظاهرهم بتكفير الجمهور، وتكفير عثمانَ وعليٍّ ومن والاهما، يتظاهرون بدينهم، وإذا سكنوا بين الجماعة سكنوا على الموافقة والمخالفة، والذي يسكن في مدائن الرافضة فلا يظهر الرفض، وغايته إذا ضعف أن يسكت عن ذكر مذهبه، لا يحتاج أن يتظاهر بسب الخلفاء والصحابة إلا أن يكونوا قليلًا.

فكيف يُظَن بعليّ ﷺ وغيره من أهل البيت أنهم كانوا أضعف دينًا وقلوبًا من الأسرى في بلاد الكفر، ومن عوام أهل السنة، ومن النواصب؟! مع أنا قد علمنا بالتواتر أن أحدًا لم يُكرِه عليًّا ولا أولاده على ذكر فضائل الخلفاء والترحم عليهم، بل كانوا يقولون ذلك من غير إكراه، ويقوله أحدهم لخاصته، كما ثبت ذلك بالنقل المتواتر[١]

وقال: فإن الرافضة لما كانوا من جنس المنافقين يخفون أمرهم احتاجوا أن يتظاهروا بغير ذلك، كما احتاج المنافقون أن يتظاهروا بغير الكفر[٢]

---

(١) منهاج السنة النبوية (٢/ ٤٦- ٤٩).

(٢) منهاج السنة النبوية (٤/ ١٣٣).

وقال: ولهذا رأس مال الرافضة التَّقِيَّة، وهي أن يظهر خلاف ما يبطن كما يفعل المنافق، وقد كان المسلمون في أول الإسلام في غاية الضعف والقلَّة، وهم يظهرون دينهم لا يكتمونه.

والرافضة يزعمون أنهم يعملون بهذه الآية: قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٢٨] ، ويزعمون أنهم هم المؤمنون، وسائر أهل القبلة كفَّار، مع أن لهم في تكفير الجمهور قولين، لكن قد رأيت غيرَ واحدٍ من أئمتهم يصرِّح في كتبه وفتاويه بكفر الجمهور، وأنهم مرتدُّون، ودارهم دار ردَّة، يحكم بنجاسة مائعها، وأن من انتقل إلى قول الجمهور منهم ثم تاب لم تقبل توبته؛ لأن المرتدَّ الذي يولد على الفطرة لا يقبل منه الرجوع إلى الإسلام.

وهذا في المرتد عن الإسلام قول لبعض السلف، وهو رواية عن الإمام أحمد. قالوا: لأن المرتد من كان كافرًا فأسلم، ثم رجع إلى الكفر، بخلاف من يولد مسلمًا.

فجعل هؤلاء هذا في سائر الأمة، فهم عندهم كفَّار، فمن صار منهم إلى مذهبهم كان مرتدًّا.

وهذه الآية حجة عليهم، فإن هذه الآية خوطب بها أولًا من كان مع النبي ﷺ من المؤمنين فقيل لهم: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٢٨] ، وهذه الآية مدنية باتفاق العلماء؛ فإن سورة آل عمران كلها مدنية، وكذلك البقرة والنساء والمائدة.

ومعلوم أن المؤمنين بالمدينة على عهد النبيِّ ﷺ لم يكن أحد منهم يكتم إيمانَه، ولا يظهر للكفَّار أنه منهم، كما يفعله الرافضة مع الجمهور.

وقد اتفق المفسرون على أنها نزلت بسبب أن بعض المسلمين أراد إظهار مودَّة الكفار فنُهوا عن ذلك، وهم لا يظهرون المودَّة للجمهور، وفي رواية الضَّحَّاك عن ابن عباس: أن عبادة بن الصامت كان له حلفاء من اليهود، فقال: يا رسول الله إن معي خمسمائة من اليهود، وقد رأيت أن أستظهر بهم على العدوِّ، فنزلت هذه الآية.

وفي رواية أبي صالح: أن عبد الله بن أُبَيّ وأصحابه من المنافقين كانوا يتولَّون اليهود ويأتونهم بالأخبار، يرجون لهم الظفر على النبيِّ ﷺ، فنهى الله المؤمنين عن مثل فعلهم.

ورُوى عن ابن عباس: أن قومًا من اليهود كانوا يباطنون قومًا من الأنصار، ليفتنوهم عن دينهم، فنهاهم قومٌ من المسلمين عن ذلك، وقالوا: اجتنبوا هؤلاء، فأبَوا، فنزلت هذه الآية.

وعن مقاتل بن حيان ومقاتل بن سليمان: أنها نزلت في حاطب بن أبي بلتعة وغيره، كانوا يظهرون المودة لكفَّار مكة، فنهاهم الله عن ذلك.

والرافضة من أعظم الناس إظهارًا لمودة أهل السنة، ولا يُظهر أحدهم دينه، حتى إنهم يحفظون من فضائل الصحابة، والقصائد التي في مدحهم، وهجاء الرافضة ما يتوددون به إلى أهل السنة، ولا يُظهر أحدهما دينه، كما كان المؤمنون يظهرون دينهم للمشركين وأهل الكتاب، فعُلم أنهم من أبعد الناس عن العمل بهذه الآية.

وأما قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ [آل عِمرَان: الآية ٢٨]، قال مجاهد: إلا مصانعة. والتُّقاة ليست بأن أكذب وأقول بلساني ما ليس في قلبي، فإن هذا نفاق، ولكن أفعل ما أقدر عليه.

كما في الصحيح عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطعْ فبلسانه، فإن لم يستطعْ فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان».

فالمؤمن إذا كان بين الكفَّار والفجّار لم يكن عليه أن يجاهدهم بيده مع عجزه، ولكن إن أمكنه بلسانه، وإلا فبقلبه، مع أنه لا يكذب ويقول بلسانه ما ليس في قلبه، إما أن يظهر دينه، وإما أن يكتمه، وهو مع هذا لا يوافقهم على دينهم كله، بل غايته أن يكون كمؤمن آل فرعون -وامرأة فرعون- وهو لم يكن موافقًا لهم على جميع دينهم، ولا كان يكذب، ولا يقول بلسانه ما ليس في قلبه، بل كان يكتم إيمانه.

وكتمان الدين شيءٌ، وإظهار الدين الباطل شيءٌ آخر، فهذا لم يبحه الله قط إلا لمن أُكره، بحيث أبيح له النُّطق بكلمة الكفر، والله تعالى قد فرَّق بين المنافق والمُكرَه.

والرافضة حالهم من جنس حال المنافقين، لا من جنس حال المكره الذي أكره على الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان، فإن هذا الإكراه لا يكون عامًّا من جمهور بني آدم، بل المسلم يكون أسيرًا أو منفردًا في بلاد الكفر، ولا أحد يُكرهه على كلمه الكفر، ولا يقولها، ولا يقول بلسانه ما ليس في قلبه، وقد يحتاج إلى أن يلين لناس من الكفَّار ليظنوه منهم، وهو مع هذا لا يقول بلسانه ما ليس في قلبه، بل يكتم ما في قلبه.

وفرق بين الكذب وبين الكتمان، فكتمان ما في النفس يستعمله المؤمن حيث يعذره الله في الإظهار؛ كمؤمن آل فرعون، وأما الذي يتكلم بالكفر، فلا يعذره إلا إذا أُكره، والمنافق الكذَّاب لا يُعذر بحال، ولكن في المعاريض مندوحة عن الكذب، ثم ذلك المؤمن الذي يكتم إيمانه يكون بين الكفَّار الذين لا يعلمون دينه، وهو مع هذا مؤمن عندهم يحبّونه ويكرمونه؛ لأن الإيمان الذي في قلبه يُوجب أن يعاملهم بالصدق والأمانة والنصح، وإرادة الخير بهم، وإن لم يكن موافقًا لهم على دينهم، كما كان يوسف الصدِّيق يسير في أهل مصر وكانوا كفَّارًا، وكما كان مؤمن آل فرعون يكتم إيمانه، ومع هذا كان يعظِّم موسى ويقول: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾ [غَافر: الآية ٢٨].

وأما الرافضي فلا يعاشر أحدًا إلا استعمل معه النفاق، فإن دينه الذي في قلبه دين فاسد، يحمله على الكذب والخيانة، وغش الناس، وإرادة السوء بهم، فهو لا يألوهم خَبَالًا، ولا يترك شرًّا يقدر عليه إلا فعله بهم، وهو ممقوت عند من لا يعرفه، وإن لم يعرف أنه رافضي تظهر على وجهه سيما النفاق، وفي لحن القول، ولهذا تجده ينافق ضعفاء الناس ومن لا حاجة به إليه، لما في قلبه من النفاق الذي يضعف قلبه.

والمؤمن معه عزّة الإيمان، فإن العزّة لله ولرسوله وللمؤمنين، ثم هم يدّعون الإيمان دون الناس، والذلة فيهم أكثر منها في سائر الطوائف من المسلمين.

وقد قال تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ ﴿٥١﴾﴾ [غافر: الآية ٥١] ، وهم أبعد طوائف أهل الإسلام عن النُّصرة، وأولاهم بالخذلان، فعُلم أنهم أقرب طوائف أهل الإسلام إلى النفاق، وأبعدهم عن الإيمان.

وآية ذلك أن المنافقين حقيقة، الذين ليس فيهم إيمان من الملاحدة، يميلون إلى الرافضة، والرافضة تميل إليهم أكثر من سائر الطوائف.

وقد قال ﷺ: «**الأرواح جنود مجنَّدة؛ ما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف**»، وقال ابن مسعود ﷺ: «اعتبروا الناس بأخدانهم».

فعُلم أن بين أرواح الرافضة وأرواح المنافقين اتفاقًا محضًا: قدرًا مشتركًا وتشابهًا، وهذا لما في الرافضة فإن النفاق شُعب.

كما في الصحيحين عن النبيّ ﷺ أنه قال: «أربع من كن فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه شعبة من النفاق حتى يدعها: إذا حدث كذب، وإذا اؤتمن خان، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر»، وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «آية المنافق ثلاث: إذا حدَّث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان»، وفي رواية لمسلم: «وإن صام وصلَّى وزعم أنه مسلم».

والقرآن يشهد لهذا، فإن الله وصف المنافقين في غير موضع بالكذب والغدر والخيانة، وهذه الخصال لا توجد في طائفةٍ أكثر منها في الرافضة، ولا أبعد منها عن أهل السنة المحضة المتّبعين للصحابة، فهؤلاء أوْلى الناس بشعب الإيمان وأبعدهم عن شعب النفاق، والرافضة أولى الناس بشعب النِّفاق وأبعدهم عن شعب الإيمان، وسائر الطوائف قربهم إلى الإيمان وبعدهم عن النفاق بحسب سنتهم وبدعتهم[١]

- قولهم في الصفات

يدور مذهبهم بين التَّجسيم والحلول، وبين النَّفي والتَّعطيلِ.

أقوال العلماء

قال الشهرستانيُّ: وكان التَّشبيه بالأصل والوضع في الشِّيعة، . . . ، وتمكّن الاعتزال فيهم لما رأوا أن ذلك أقرب إلى المعقول، وأبعد من التَّشبيه والحلول[٢]

نقض قولهم

سيأتي الكلام عن مذهبهم في التَّشبيه والتَّجسيم والحلول، وفي النفي والتَّعطيل.

(١) منهاج السنة النبوية (٦/ ٤٢١- ٤٢٧).
(٢) الملل والنحل (١/ ١٧٣).

الفصل السادس

مَقَالَات فِرَق الشَّيعَة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مَقَالَاتُ الغَالية.

المبحث الثاني: مَقَالَاتُ الرَّافضة الإماميَّة.

المبحث الثالث: مَقَالَاتُ الزَّيديَّة.

المبحث الأول

مَقَالَاتُ الغَالية

مقالات فرق الشِّيعة الغالية كثيرة، وينبو اللسان عن ذكرها؛ لما فيها من الكفر الصراح بالله العظيم، ومن التنقُّص له، والخروج عن شريعته، وعن رسالة النبيِّ محمد ﷺ، ولذلك لن نذكر مقالاتهم؛ لأن الفطر السليمة لا تقرها ولا تطمئن لها، وإنما سنذكر مُجمل مقالاتهم وما استمدوا منه هذه المقالات.

أقوال العلماء

قال الشهرستانيُّ عنهم: هؤلاء هم الذين غلوا في حقِّ أئمتهم حتى أخرجوهم من حدود الخليقيَّة، وحكموا فيهم بأحكام الإلهية، فربما شبَّهوا واحدًا من الأئمة بالإله، وربما شبهوا الإله بالخلق، وهم على طرفي الغلو والتقصير.

وإنما نشأت شبهاتهم من مذاهب: الحلوليَّة، ومذاهب التناسخيَّة، ومذاهب اليهود والنصارى، إذ اليهود شبهت الخالق بالخلق، والنصارى شبهت الخلق بالخالق، فسَرَت هذه الشُّبهات في أذهان الشيعة الغلاة، حتى حكمت بأحكام الإلهية في حقِّ بعض الأئمة، وكان التَّشبيه بالأصل والوضع في الشيعة، وإنما عادت إلى بعض أهل السُّنَّة بعد ذلك، وتمكَّن الاعتزال فيهم لما رأوا أن ذلك أقرب إلى المعقول، وأبعد من التَّشبيه والحلول.

وبدع الغلاة محصورة في أربع: التَّشبيه، والبَدَاء، والرَّجعة، والتَّناسخ [(١)].

وقال ابن حزم: وطوائف كانوا من الشِّيعة ثم غلوا، فقال بعضهم بإلهية عليٍّ بن أبي طالب عليه السلام والأئمة بعده، ومنهم من قال بنبوته وبنبوتهم، وبتناسخ الأرواح كالسيِّد الحميري الشاعر وغيره.

وقالتْ طائفة منهم بإلهية أبي الخطَّاب محمد بن أبي زينب مولى بني أسد.

وقالت طائفة بنبوة المغيرة بن أبي سعيد مولي بني بجيلة، وبنبوة أبي منصور العجلي، وبُزيع الحائك، وبيان بن سمعان التميمي وغيرهم.

وقال آخرون منهم برجعة علي إلى الدنيا [(٢)].

وقال شيخ الإسلام: وأما من دخل في غلو الشيعة؛ كالإسماعيليَّة الذين يقولون بإلهية الحاكم، ونحوه من أئمتهم، ويقولون: إن محمد بن إسماعيل نسخ شريعة محمد بن عبد الله، وغير ذلك من

---

(١) الملل والنحل (١/ ١٧٣).

(٢) الفصل (٢/ ٩٠).

المقالات التي هي من مقالات الغالية من الرافضة، فهؤلاء شر من أكثر الكفار من اليهود والنصارى والمشركين، وهم ينتسبون إلى الشيعة يتظاهرون بمذاهبهم[(١)]

وقال: جُهَّال الشِّيعة وملاحدتهم الذين يعتقدون إلهية عليٍّ، أو نبوته، أو يعتقدون أن باطن الشريعة يناقض ظاهرها، كما تقوله الإسماعيليَّة والنُّصيريَّة وغيرهم من أنه يسقط عن خواصِّهم الصوم والصلاة والحج والزكاة، وينكرون المعاد، بل غلاتهم يجحدون الصانع، وهم يعتقدون في محمد بن إسماعيل أنه أفضل من محمد بن عبد الله بن عبد المطلب، وأنه نسخ شريعته، ويعتقدون في أئمتهم كالذي يسمونه المهدي وأولاده، مثل: المعز والحاكم وأمثالهم: أنهم أئمة معصومون

وهؤلاء الباطنية هم في الباطن أكفر من اليهود والنصارى

وأما أئمة الملاحدة فيعلمون في الباطن أن ما يقولونه مناقض لما جاء به محمد ﷺ، وهم يخالفونه لاعتقادهم أنه وضع ناموسًا بعقله وفضيلته، فيجوز لنا أن نضع ناموسًا كما وضع ناموسًا، إذ كانت النبوة عندهم مكتسبة، وهي عندهم من جنس فضيلة العلماء العباد، والشرائع من جنس سياسة الملوك العادية، فيجوزون أن تنسخ شريعته بشريعة يضعها الواحد من أئمتهم، ويقولون: إن الشريعة إنما هي للعامة، فأما الخاصة إذا علموا باطنها فإنه تسقط عنهم الواجبات، وتباح لهم المحظورات.

وهؤلاء ونحوهم أكفر من اليهود والنصارى[(٢)]

وقال: وأما ما تقوله غلاتهم من إلهية عليٍّ، أو نبوته، وغلط جبريل بالرسالة، فهو أعظم من أن يذكر هنا، ولا ريب أن الشرك والغلو يخرج أصحابه إلى أن يجعلوا البشر مثل الإله، بل أفضل من الإله في بعض الأمور، كما ذكر الله عن المشركين حيث قال: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَائِنَا ۖ فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ ۖ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَائِهِمْ ۗ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿١٣٦﴾﴾ [الأنعام: الآية ١٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾ [الأنعام: الآية ١٠٨]

فهؤلاء لما سُبَّت آلهتهم سَبُّوا الله مقابلة، فجعلوهم مماثلين لله وأعظم في قلوبهم كما تجد كثيرًا من المشركين يحب ما اتخذه من دون الله أندادًا أكثر مما يحب الله تعالى؛ وتجد أحدهم يحلف بالله ويكذب، ويحلف بما اتخذه نِدًّا من إمامه أو شيخه أو غير ذلك ولا يستجيز أن يكذب، وتسأله بالله والله فلا يعطي، وتسأله بما يعظمه من إمامه أو شيخه أو غير ذلك فيعطي، ويصلي لله في بيته ويدعوه فلا يكون عنده كبير خشوع، فإذا أتى إلى قبر من يعظمه ورجا أن يدعوه أو يدعو به

---

(١) منهاج السنة النبوية (١/ ٤٨٢).

(٢) منهاج السنة النبوية (٤/ ٥١٩، ٥٢٠)، مجموع الفتاوى (٤/ ١٦٣).

أو يدعو عنده فيحصل له من الخشوع والدموع ما لا يحصل في عبادة الله ودعائه في بيت الله، أو في بيت الداعي العابد، وتجد أحدهم يغضب إذا ذُكر ما اتخذه نِدًّا بعيب أو نقص، ويُذكر الله بالعيوب والنقوص فلا يغضب له.

ومثل هذا كثير في المشركين شركًا محضًا، وفي من فيه شعبة من الشرك في هذه الأمة، والنصارى ينزِّهون البشر عن كثير مما يصفون به الرب فيقولون: لله ولد، وينزِّهون كثيرًا من عظمائهم أن يكون له ولد، ويقول كثير منهم: إن الله ينام، والباب عندهم لا ينام، ومثل هذا كثير[(١)].

وقال: وأما من جوَّز أن يكون غير النبي أفضل منه، فهو من أقوال بعض ملاحدة المتأخرين من: غلاة الشيعة، والصوفية، والمتفلسفة، ونحوهم[(٢)].

وقال: وهذا أمر معلوم، فإن أهل العلم متفقون على أن هذه المقالات الغالية في وصف الرب بالعيوب والنقائص، المتضمنة تشبيه الخالق بالمخلوق في صفات النقص، وتشبيه المخلوق بالخالق في خصائص الإلهية -هي أكثر ما يكون في الشيعة باتفاق الناس، فلا يوجد في طوائف الأمة أشنع في الحلول والتَّمثيل والتَّعطيل مما يوجد فيهم.

ولهذا صارت الملاحدة والغالية عَلَمَين على بعض من ينتسب إليهم، فالملاحدة علم على الإسماعيلية، والغالية علم على القائلين بالإلهية في البشر؛ كالنُّصيريَّة، والمشهور بالغلو وادِّعاء الإلهية في البشر هم النصارى والغالية من الشيعة، وقد يوجد بعض الإلحاد والغلو في غيرهم من النُّساك وغيرهم، لكن الذي فيهم أكثر وأقبح[(٣)].

وقال: فمنهم الغالية سمُّوا بذاك لأنهم غَلَوْا في عليٍّ، وقالوا فيه قولًا عظيمًا؛ مثل: اعتقادهم إلهيته، أو نبوته، وهؤلاء أصناف متعددة، والنُّصيريَّة منهم[(٤)].

وقال: ثم كل منهم يفسره بما يدعيه من الضلالات الكفريَّة التي يزعم أنها علم الأسرار والحقائق ويريدون بذلك إما الاتحاد وإما تعطيل الشرائع ونحو ذلك، مثل ما تدعي النصيريَّة والإسماعيلية؛ والقرامطة والباطنيَّة الثنويَّة، والحاكميَّة وغيرهم من الضلالات المخالفة لدين الإسلام، وما ينسبونه إلى علي بن أبي طالب؛ أو جعفر الصادق أو غيرهما من أهل البيت؛ كالبطاقة والهفت والجدول والجفر وملحمة بن عنضب، وغير ذلك من الأكاذيب المفتراة باتفاق جميع أهل المعرفة، وكل هذا باطل.

فإنه لما كان لآل رسول الله ﷺ به اتصال النسب والقرابة، وللأولياء الصالحين منهم ومن

---

(١) منهاج السنة النبوية (٢/ ٣٩٥، ٣٩٦).

(٢) منهاج السنة النبوية (٢/ ٤١٨)، مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٣٧، ٣٣٨).

(٣) منهاج السنة النبوية (٢/ ٥١٣، ٥١٤).

(٤) منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٧٠).

غيرهم به اتصال الموالاة والمتابعة، وصار كثير ممن يخالف دينه وشريعته وسنته يموه باطله ويزخرفه بما يفتريه على أهل بيته وأهل موالاته ومتابعته، وصار كثير من الناس يغلو إما في قوم من هؤلاء، أو من هؤلاء، حتى يتخذهم آلهة، أو يقدم ما يضاف إليهم على شريعة النبيِّ ﷺ وسنته، وحتى يخالف كتاب الله وسنة رسوله، وما اتفق عليه السلف الطيب من أهل بيته ومن أهل الموالاة له والمتابعة، وهذا كثير في أهل الضلال[1].

وقال: القرامطة، والباطنية، والفلاسفة أتباع المشَّائين، ونحوهم من الملاحدة الذين ينكرون حقائق ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر.

ثم إن كثيرًا منهم يجعلون الأمر والنهي من هذا الباب؛ فيجعلون الشرائع المأمور بها، والمحظورات المنهي عنها لها تأويلات باطنة تخالف ما يعرفه المسلمون منها، كما يتأولون من الصلوات الخمس، وصيام شهر رمضان، وحج البيت. فيقولون: إن الصلوات الخمس معرفة أسرارهم، وإن صيام رمضان كتمان أسرارهم، وإن حجَّ البيت السفر إلى شيوخهم، ونحو ذلك من التأويلات التي يعلم بالاضطرار أنها كذب وافتراء على الرسل صلوات الله عليهم، وتحريف لكلام الله ورسوله عن مواضعه، وإلحاد في آيات الله.

وقد يقولون الشرائع تلزم العامة دون الخاصَّة، فإذا صار الرجل من عارفيهم ومحققيهم وموحديهم: رفعوا عنه الواجبات، وأباحوا له المحظورات، وقد يدخل في المنتسبين إلى التصوف والسلوك من يدخل في بعض هذه المذاهب.

وهؤلاء الباطنية: هم الملاحدة الذين أجمع المسلمون على أنهم أكفر من اليهود والنصارى[2]

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٥٤، ٥٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٩، ٣٠).

المبحث الثاني
مَقَالَاتُ الرَّافضة الإماميَّة

مُجْمَل مَقَالَاتِهِم

قال الشهرستانيُّ: وكانوا في الأول على مذهب أئمتهم في الأصول، ثم لما اختلفت الروايات عن أئمتهم، وتمادى الزمان، اختارت كل فرقة منهم طريقة، فصارت الإماميَّة بعضها معتزلة، إما وعيديَّة، وإما تفضيليَّة، وبعضها إخباريَّة، إما مشبِّهة وإما سلفيَّة، ومن ضلَّ الطريق وتاه لم يبال الله به في أي وادٍ هلك [١].

وقال: فلهذا صارت الإماميَّة متمسكين بالعدليَّة في الأصول، وبالمشبِّهة في الصِّفات، متحيرين تائهين، وبين الإخباريَّة منهم والكلاميَّة سيف وتكفير، وكذلك بين التفضيليَّة والوعيديَّة قتال وتضليل، أعاذنا الله من الحيرة [٢].

وقال الإيجي: وتشعب متأخِّروهم إلى معتزلة، وإلى إخباريَّة، وإلى مشبِّهة وسلفيَّة، وملتحقة بالفرق الضَّالَّة [٣].

وقال شيخ الإسلام: وأصل قول الرافضة: أن النبيَّ ﷺ نصَّ على عليٍّ نصًّا قاطعًا للعذر، وأنه إمام معصوم، ومن خالفه كفر، وأن المهاجرين والأنصار كتموا النصَّ، وكفروا بالإمام المعصوم، واتبعوا أهواءهم، وبدَّلوا الدين، وغيَّروا الشريعة، وظلموا، واعتدوا، بل كفروا، إلا نفرًا قليلًا: بضعة عشر أو أكثر، ثم يقولون: إنَّ أبا بكرٍ وعمرَ ونحوَهما ما زالا منافقين، وقد يقولون: بل آمنوا ثم كفروا.

وأكثرهم يكفِّر من خالف قولَهم، ويسمُّون أنفسهم المؤمنين، ومن خالفهم كفارًا، ويجعلون مدائن الإسلام التي لا تظهر فيها أقوالهم دار ردة، أسوأ حالًا من مدائن المشركين والنصارى، ولهذا يوالون اليهود والنصارى والمشركين على بعض جمهور المسلمين. ومعاداتهم ومحاربتهم، كما عرف من موالاتهم الكفار المشركين على جمهور المسلمين، ومن موالاتهم الإفرنج النصارى على جمهور المسلمين، ومن موالاتهم اليهود على جمهور المسلمين.

ومنهم ظهرت أمهات الزندقة والنِّفاق؛ كزندقة القرامطة الباطنيَّة وأمثالهم، ولا ريب أنهم أبعد طوائف المبتدعة عن الكتاب والسُّنَّة، ولهذا كانوا هم المشهورين عند العامة بالمخالفة للسنة،

---

(١) الملل والنحل (١/ ١٦٥).
(٢) الملل والنحل (١/ ١٧٢).
(٣) المواقف (٣/ ٦٧٨).

فجمهور العامة لا تعرف ضدَّ السُّنِّيِّ إلا الرَّافضيَّ، فإذا قال أحدهم: أنا سنِّيٌّ، فإنما معناه: لست رافضيًّا[(١)]

وقال عنهم: هم الذين يكفِّرون جماهير المسلمين؛ مثل الخلفاء الثلاثة وغيرهم، ويزعمون أنهم هم المؤمنون ومن سواهم كافر، ويكفِّرون من يقول: إن الله يرى في الآخرة، أو يؤمن بصفات الله، وقدرته الكاملة، ومشيئته الشاملة، ويكفِّرون مَن خالفهم في بدعهم التي هم عليها.

فإنهم يمسحون القدمين، ولا يمسحون على الخف، ويؤخرون الفطور، والصلاة إلى طلوع النجم، ويجمعون بين الصلاتين من غير عذر، ويقنتون في الصلوات الخمس، ويحرمون الفقاع، وذبائح أهل الكتاب، وذبائح من خالفهم من المسلمين؛ لأنهم عندهم كفار، ويقولون على الصحابة ﷺ أقوالًا عظيمةً، لا حاجة إلى ذكرها هنا، إلى أشياء أخر، فقاتلهم المسلمون بأمر الله ورسوله[(٢)]

وقال: فهؤلاء الرافضة طافوا على أبواب المذاهب، وفازوا بأخسّ المطالب، فعمدتهم في العقليات على عقليات باطلة، وفي السمعيات على سمعيات باطلة، ولهذا كانوا من أضعف الناس حجة، وأضيقهم محجَّة، وكان الأكابر من أئمتهم متهمين بالزندقة والانحلال، كما يتهم غير واحد من أكابرهم[(٣)]

وقال: وشيوخ الرافضة معترفون بأن هذا الاعتقاد في التوحيد والصفات والقدر لم يتلقوه لا عن كتاب، ولا سنة، ولا عن أئمة أهل البيت، وإنما يزعمون أن العقل دلهم عليه، كما يقول ذلك المعتزلة، وهم في الحقيقة إنما تلقوه عن المعتزلة، وهم شيوخهم في التوحيد والعدل، وإنما يزعمون أنهم تلقوا عن الأئمة الشرائع، وقولهم في الشرائع غالبه موافق لمذهب أهل السنة -أو بعض أهل السنة- ولهم مفردات شنيعة لم يوافقهم عليها أحد، ولهم مفردات عن المذاهب الأربعة قد قال بها غير الأربعة من السلف وأهل الظاهر وفقهاء المعتزلة وغير هؤلاء، فهذه ونحوها من مسائل الاجتهاد التي يهون الأمر فيها، بخلاف الشاذ الذي يُعرف أنه لا أصل له في كتاب الله، ولا سنة رسوله ﷺ، ولا سبقهم إليه أحد[(٤)]

وقال: إن جميع ما يذكره هؤلاء الإماميَّة المتأخِّرون في مسائل التوحيد والعدل؛ كابن النعمان، والموسوي الملقب بالمرتضى، وأبي جعفرٍ الطوسيِّ، وغيرهم، هو مأخوذ من كتب المعتزلة، بل كثير منه منقول نقل المسطرة، وبعضه قد تصرفوا فيه.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٦)، (٤/ ١٥٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٨٢، ٣٨٣)، منهاج السنة النبوية (٥/ ١٧٣- ١٧٧).

(٣) منهاج السنة النبوية (٢/ ٥٦٥).

(٤) منهاج السنة النبوية (٢/ ٣٦٩).

وكذلك ما يذكرونه من تفسير القرآن في آيات الصفات والقدر ونحو ذلك، هو منقول من تفاسير المعتزلة؛ كالأصم، والجُبَّائي، وعبد الجبار بن أحمد الهمذاني، والرّمّانيّ، وأبي مسلم الأصبهانيّ، وغيرهم، لا يُنقل عن قدماء الإماميَّة من هذا حرف واحد، لا في الأصول العقليَّة، ولا في تفسير القرآن[1].

تَفْصِيلُ مَقَالَاتِهم

- قولهم في الإمامة

يزعمون أن النبيَّ ﷺ قد نصَّ على إمامة عليٍّ بن أبي طالبٍ من بعده بالعين والاسم، وأن الصَّحَابة قد ضلُّوا وظلموا بعدم تمكينه منها، وأن الإمامة تكون في ولده من بعده.

ولا تجوز إمامة المفضول مع وجود الفاضل.

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: مُجمِعون على أن النبيَّ ﷺ نصَّ على استخلافِ عليٍّ بن أبي طالبٍ باسمه، وأظهر ذلك وأعلنه، وأن أكثرَ الصَّحَابة ضلُّوا بتركهم الاقتداء به بعد وفاة النبيِّ ﷺ، وأن الإمامة لا تكون إلا بنصٍّ وتوفيقٍ، وأنها قرابة[2].

وقال ابن حزم: طائفة قالت: إن رسول الله ﷺ نصَّ على عليٍّ بن أبي طالب أنَّه الخليفة، وأن الصَّحابة بعده عليه السلام اتفقوا على ظُلْمِهِ، وعلى كتمان نصِّ النبيِّ ﷺ، وهؤلاء المسلمون الرَّوافض[3].

وقال: وقالت الرَّوافض: الإمامة في عليٍّ وحدَه بالنصِّ عليه، ثم في الحسن، ثم في الحسين، وادعوا نصًّا آخر من النبيِّ ﷺ عليهما بعد أبيهما، ثم علي بن الحسين[4].

وقال الشهرستانيُّ: هم القائلون بإمامة علي رضي الله عنه بعد النبي عليه الصلاة والسلام نصًّا ظاهرًا، وتعيينًا صادقًا، من غير تعريض بالوصف، بل إشارة إليه بالعين.

قالوا: وما كان في الدين والإسلام أمر أهمُّ من تعيين الإمام حتى تكون مفارقته الدنيا على فراغ قلب من أمر الأمَّة، فإنه إنما بعث لرفع الخلاف وتقرير الوفاق، فلا يجوز أن يفارق الأمَّة ويتركهم هملًا يرى كلُّ واحدٍ منهم رأيًا، ويسلك كلُّ واحدٍ منهم طريقًا لا يوافقه في ذلك غيره، بل يجب أن يعين شخصًا هو المرجوع إليه، وينصَّ على واحدٍ هو الموثوق به والمعول عليه، وقد عيَّن عليًّا رضي الله عنه في مواضعَ تعريضًا، وفي مواضعَ تصريحًا[5].

---

(١) منهاج السنة النبوية (٣/ ٥، ٦)، التبصير في الدين ص(٤٣، ٤٤).
(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٦، ١٧)، منهاج السنة النبوية (٣/ ٣٧٢).
(٣) الفصل (٤/ ٧٦).
(٤) الفصل (٤/ ٧٧).
(٥) الملل والنحل (١/ ١٦٢).

وقال: ثم إن الإماميَّةَ لم يثبتوا في تعيين الأئمة بعد الحسن والحسين وعلي بن الحسين ﷺ على رأيٍ واحدٍ، بل اختلافاتهم أكثر من اختلافاتِ الفرق كلِّها، حتى قال بعضهم: إن نيِّفًا وسبعين فرقةً من الفرق المذكورة في الخبر هو في الشِّيعة خاصَّة، ومن عداهم فهم خارجون عن الأمة.

وهم متفقون في الإمامةِ وسوقها إلى جعفر بن محمد الصادق ﷺ، ومختلفون في المنصوص عليه بعده من أولاده، إذ كانت له خمسة أولاد، وقيل: ستة، محمد وإسحاق وعبد الله وموسى وإسماعيل وعلي.

ومن ادعى منهم النصَّ والتعين: محمد وعبد الله وموسى وإسماعيل.

ثم منهم من مات ولم يعقب ومنهم من مات وأعقب.

ومنهم من قال بالتوقف والانتظار والرجعة، ومنهم من قال بالسوق والتعدية[١]

وقال السكسكيُّ: وأجمعت الرافضة على إثبات الإمامة عقلًا، وأن إمامة عليٍّ وتقديمه ثابتة نصًّا

وقالوا بتفضيل عليٍّ على سائر الصحابة، وأنه الإمام بعد رسول الله ﷺ

وقالوا: إن الأمة ارتدَّت بتركها إمامة علي.

وقال أيضًا: وأنكروا إمامة المفضول والاختيار[٢]

وقال الإيجي: وأما الإماميَّة فقالوا بالنصِّ الجليِّ على إمامة عليٍّ، وكفَّروا الصحابة، ووقعوا فيهم، وساقوا الإمامة إلى جعفر الصادق، واختلفوا في المنصوص عليه بعده[٣]

وقال شيخ الإسلام: وأول من ابتدع القول بالعصمة لعليٍّ وبالنصِّ عليه في الخلافة هو رأس هؤلاء المنافقين عبد الله بن سبأ الَّذي كان يهوديًّا، فأظهر الإسلام وأراد فساد دين الإسلام، كما أفسد بولص دين النصارى[٤]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: لكن أهل العلم يعلمون بالاضطرار أن النبيَّ صلى الله عليه و سلم لم يبلِّغ شيئًا من إمامة عليٍّ، ولهم على هذا طرق كثيرة يثبتون بها هذا العلم.

منها: أن هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله، فلو كان له أصل لنُقل كما نُقل أمثاله من حديثه، لا سيَّما مع كثرة ما يُنقل من فضائل عليٍّ من الكذب الذي لا أصل له، فكيف لا يُنقل

---

(١) الملل والنحل (١/ ١٦٥).

(٢) البرهان ص(٦٥)، انظر: الفصل (٤/ ١٢٦).

(٣) المواقف (٣/ ٦٧٨).

(٤) مجموع الفتاوى (٤/ ٥١٨).

الحقُّ الصدق الذي قد بُلِّغ للناس؟!

ولأن النبي ﷺ أمر أمته بتبليغ ما سمعوا منه، فلا يجوز عليهم كتمان ما أمرهم الله بتبليغه.

ومنها: أن النبي ﷺ لما مات، وطلب بعض الأنصار أن يكون منهم أمير ومن المهاجرين أمير، فأنكِر ذلك عليه، وقالوا: الإمارة لا تكون إلا في قريش، وروى الصحابة في مواطن متفرقة الأحاديث عن النبي ﷺ في أن: «**الإمامة في قريش**»، ولم يرو واحد منهم: لا في ذلك المجلس ولا غيره، ما يدل على إمامة عليٍّ.

وبايع المسلمون أبا بكر، وكان أكثر بني عبد مناف -من بني أمية وبني هاشم وغيرهم- لهم ميل قوي إلى عليٍّ بن أبي طالب يختارون ولايته، ولم يذكر أحد منهم هذا النص، وهكذا أُجرى الأمر في عهد عمر وعثمان، وفي عهده أيضًا لما صارت له ولاية -ولم يذكر هو ولا أحدٌ من أهل بيته ولا من الصحابة المعروفين هذا النصَّ، وإنما ظهر هذا النص بعد ذلك.

وأهل العلم بالحديث والسُّنَّة الذين يتولَّون عليًّا ويحبونه ويقولون: إنه كان الخليفة بعد عثمان؛ كأحمد بن حنبل وغيره من الأئمة، قد نازعهم في ذلك طوائف من أهل العلم وغيرهم، وقالوا: كان زمانه زمان فتنة واختلاف بين الأمة، لم تتفق الأمة فيه لا عليه ولا على غيره.

وقال طوائف من الناس؛ كالكرَّاميَّة: بل هو كان إمامًا ومعاوية إمامًا، وجوَّزوا أن يكون للناس إمامان للحاجة، وهكذا قالوا في زمن ابن الزبير ويزيد، حيث لم يجدوا الناس اتفقوا على إمام.

وأحمد بن حنبل، مع أنه أعلم أهل زمانه بالحديث، احتج عَلَى إمامة عليٍّ بالحديث الذي في السنن: «**تكون خلافة النبوة ثلاثين سنة، ثم تصير مُلكًا**». وبعض الناس ضعَّف هذا الحديث، لكن أحمد وغيره يثبتونه.

فهذا عمدتهم من النصوص على خلافة عليٍّ، فلو ظفروا بحديث مسندٍ أو مرسل موافق لهذا لفرحوا به.

فعُلِم أن ما تدَّعيه الرافضة من النصِّ، هو مما لم يسمعه أحدٌ من أهل العلم بأقوال رسول ﷺ لا قديمًا ولا حديثًا.

ولهذا كان أهل العلم بالحديث يعلمون بالضرورة كذب هذا النقل، كما يعلمون كذب غيره من المنقولات المكذوبة.

وقد جرى تحكيم الحكمين، ومعه أكثر الناس، فلم يكن في المسلمين من أصحابه ولا غيرهم من ذكر هذا النصَّ، مع كثرة شيعته، ولا فيهم من احتج به في مثل هذا المقام الذي تتوفر فيه الهمم والدواعي على إظهار مثل هذا النصِّ.

ومعلوم أنه لو كان النصُّ معروفًا عند شيعة عليٍّ -فضلًا عن غيرهم- لكانت العادة المعروفة

تقتضي أن يقول أحدهم: هذا نص رسول الله ﷺ على خلافته، فيجب تقديمه عَلَى معاوية.

وأبو موسى نفسه كان من خيار المسلمين، لو علم أن النبيَّ ﷺ نصَّ عليه لم يستحل عزله، ولو عزله لكان من أنكر عزله عليه يقول: كيف تعزل من نصَّ النبيِّ ﷺ على خلافته؟!

وقد احتجُّوا بقوله ﷺ: «تقتل عمَّارًا الفئة الباغية»، وهذا الحديث خبر واحد أو اثنين أو ثلاثة ونحوهم، وليس هذا متواترًا، والنصُّ عند القائلين به متواتر، فيا لله العجب كيف ساغ عند الناس احتجاج شيعة عليٍّ بذلك الحديث، ولم يحتج أحد منهم بالنصِّ[1].

وقال: وجواب خامس: وهو أن يقال: ما تعني بقولك: «يجب أن يكون منصوصًا عليه»؟. أنه لا بد من أن يقول: هذا هو الخليفة من بعدي، فاسمعوا له وأطيعوا، فيكون الخليفة بمجرد هذا النص؟ أم لا يصير هذا إمامًا حتى تُعقد له الإمامة مع ذلك؟

فإن قلت بالأول، قيل: لا نسلِّم وجوب النص بهذا الاعتبار، والزَّيديَّة مع الجماعة تنكر هذا النصَّ، وهم من الشيعة الذين لا يُتَّهَمون عَلَى عليٍّ.

وأما قوله: «إنه إذا لم يكن كذلك أدَّى إلى التنازع والتشاجر».

فيقال: النصوص التي تدل على استحقاقه الإمامة وتُعلم دلالتها بالنظر والاستدلال، يحصل بها المقصود في الأحكام، فليست كل الأحكام منصوصة نصًّا جليًّا يستوي في فهمه العام والخاص، فإذا كانت الأمور الكليَّة التي تجب معرفتها في كل زمان يُكتفي فيها بهذا النص فَلأن يُكتفي بذلك في القضية الجزئية، وهو تولية إمام معيَّن، بطريق الأوْلى والأحرى، فإنَّا قد بيَّنَّا أن الكليَّات يمكن نصُّ الأنبياء عليها، بخلاف الجزئيات.

وأيضًا فيه إذا كانت الأدلة ظاهرة في أن بعض الجماعة أحقُّ بها من غيره استغنى بذلك عن استخلافه.

والدلائل الدالَّة على أن أبا بكر كان أحقُّهم بالإمامة ظاهرة بيِّنة، لم ينازع فيها أحد من الصحابة، ومن نازع من الأنصار لم ينازع في أن أبا بكر أفضل المهاجرين، وإنما طلب أن يُوَلَّى واحدٌ من الأنصار مع واحدٍ من المهاجرين.

فإن قيل: إن كان لهم هوًى مُنِعوا ذلك بدلالة النصوص.

قيل: وإذا كان لهم هوًى عصوا تلك النصوص، وأعرضوا عنها، كما ادعيتم أنتم عليهم، فمع قصدهم القصد الحقَّ يحصل المقصود بهذا وبهذا، ومع العناد لا ينفع هذا ولا هذا.

وجواب سادس: أن يقال: النص على الأحكام على وجهين: نص كلي عام يتناول أعيانها، ونص على الجزئيات.

---

(١) منهاج السنة النبوية (٧/٤٨- ٥١)، الفصل (٤/٧٩- ٨٦)، التنبيه والرد ص(٢٥- ٣١، ١٦٤).

فإذا قلتم: لا بد من النصّ على الإمام، إن أردتم النصّ على العام الكلي عَلَى ما يُشترط للإمام، وما يجب عليه، وما يجب له؛ كالنص على الحكّام، والمفتين، والشهود، وأئمة الصلاة، والمؤذنين، وأمراء الجهاد، وغير هؤلاء ممن يتقلّد شيئًا من أمور المسلمين -فهذه النصوص ثابتة -ولله الحمد- كثيرة، كما هي ثابتة على سائر الأحكام.

وإن قلتم: لا بد من نصّ على أعيان من يتولّى.

قيل: قد تقدّم أن النصّ على جزئيات الأحكام لا يجب، بل ولا يمكن، والإمامة حكم من الأحكام، فإنّ النصّ على كل من يتولّى على المسلمين ولاية ما إلى قيام الساعة غير ممكن ولا واقع، والنّصّ على معيّن دون معيّن لا يحصل به النصّ على كل معيّن، بل يكون نصًّا على بعض المعينين.

وحينئذ، فإذا قيل: يمكن النصّ على إمام، ويفوّض إليه النصّ على من يستخلفه.

قيل: ويمكن أن يُنصّ على من يستخلفه الإمام، وعلى من يتخذه وزيرًا، والنص على ذلك أبلغ في المقصود.

وأيضًا، فالإمام المنصوص على عينه أهو معصوم فيمن يولّيه أو ليس بمعصوم؟ فإن كان معصومًا لزم أن يكون نوّابه كلهم معصومين، وهذا كله باطل بالضرورة، وإن لم يكن كذلك أمكن أن يستخلف غير معصوم، فلا يحصل المقصود في سائر الأزمنة بوجود المعصوم.

فإن قيل: هو معصوم فيمن يستخلفه بعده، دون من يستخلفه في حياته.

قيل: الحاجة داعية إلى العصمة في كليهما، وعلمه بالحاضر أعظم من علمه بالمستقبل، فكيف يكون معصومًا فيما يأتي، وليس معصومًا في الحاضر؟!

فإن قيل: فالنص ممكن، فلو نصّ النبي ﷺ على خليفة، قيل: فنصّه على خليفة بعده كتولية واحدٍ في حياته، ونحن لا نشترط العصمة لا في هذا ولا في هذا.

وجواب سابع: وهو أن يقال: أنتم أوجبتم النصّ؛ لئلا يفضي إلى التشاجر، المفضي إلى أعظم أنواع الفساد التي لأجل إعدام الأقل منها أوجبتم نصبه.

فيقال: الأمر بالعكس، فإن أبا بكر ﵁ تولّى بدون هذا الفساد، وعمر وعثمان توليا بدون هذا الفساد، فإنما عَظُم هذا الفساد في الإمام الذي ادّعيتم أنه منصوص عليه دون غيره، فوقع في ولايته من أنواع التشاجر والفساد التي لأجل إعدام الأقل منها أوجبتم نصبه، فكان ما جعلتموه وسيلة إنما حصل معه نقيض المقصود، وحصل المقصود بدون وسيلتكم، فبطل كون ما ذكرتموه وسيلة إلى المقصود.

وهذا لأنهم أوجبوا على الله ما لا يجب عليه، وأخبروا بما لم يكن، فلزم من كذبهم وجهلهم هذا التناقض.

وجواب ثامن: وهو أن يقال: النصُّ الذي يزيل هذا الفساد يكون على وجوه:

أحدها: أن يخبر النبي ﷺ بولاية الشخص، ويثني عليه في ولايته، فحينئذ تعلم الأمة أن هذا إن تولّى كان محمودًا مرضيا فيرتفع النزاع، وإن لم يقل: وَلُّوه.

وهذا النصُّ وقع لأبي بكر وعمر.

الثاني: أن يخبر بأمور تستلزم صلاح الولاة، وهذه النصوص وقعت في خلافة أبي بكر وعمر.

الثالث: أن يأمر من يأتيه أن يأتيَ بعد موته شخصًا يقوم مقامه، فيدل على أنه خليفة من بعده، وهذا وقع لأبي بكر.

الرابع: أن يريد كتابة كتاب، ثم يقول: إن الله والمؤمنين لا يولُّون إلا فلانًا، وهذا وقع لأبي بكر.

الخامس: أن يأمر بالاقتداء بعده بشخص، فيكون هو الخليفة بعده.

السادس: أن يأمر باتِّباع سنة خلفائه الراشدين المهديين، ويجعل خلافتهم إلى مدة معينة، فيدل على أن المتولين في تلك المدة هم الخلفاء الراشدون.

السابع: أن يخصَّ بعض الأشخاص بأمر يقتضي أنه هو المقدَّم عنده في الاستخلاف، وهذا موجود لأبي بكر.

وهنا جواب تاسع: وهو أن يقال: ترك النص على معين أولى بالرسول، فإنه إن كان النصُّ ليكون معصومًا فلا معصوم بعد الرسول، وإن كان بدون العصمة فقد يُحتج بالنص على وجوب اتِّباعه في كل ما يقول، ولا يمكن أحد بعد موت الرسول أن يراجع الرسول في أمره ليرده أو يعزله، فكان ألا ينصَّ على معيَّن أولى من النص. وهذا بخلاف من يولِّيه في حياته، فإنه إذا أخطأ أو أذنب أمكن الرسول بيان خطئه ورد ذنبه، وبعد موته لا يمكنه ذلك، ولا يمكن الأمة عزله لتولية الرسول إياه، فكان عدم النص على معيَّن -مع علم المسلمين بدينهم- أصلح للأمة، وكذلك وقع.

وأيضًا، لو نصَّ على معيَّن ليؤخذ الدين منه، كما تقوله الرافضة، بطلت حجة الله، فإن ذلك لا يقوم به شخص واحد غير الرسول، إذ لا معصوم إلا هو.

ومن تدَبَّر هذه الأمور وغيرها علم أن ما اختاره الله لمحمد ﷺ وأمته أكمل الأمور.

وجواب عاشر: وهو أن النصَّ على الجزئيات لا يمكن، والكليات قد نُصَّ عليها، فلو نصَّ على معين وأَمَرَ بطاعته في تعيين الكليات كان هذا باطلًا، وإن أمر بطاعته في الجزئيات، سواء وافقت الكليات أو خالفتها، كان هذا باطلًا، وإن أمر بطاعته في الجزئيات إذا طابقت الكليات، فهذا حكم كل متولٍّ.

وأيضًا، فلو نصَّ على معيَّن لكان مَن يتولَّى بعده؟ إذا لم يكن منصوصًا عليه، يظن الظانُّ أنه لا

تجوز طاعته، إذ طاعة الأول إنما وجبت بالنص ولا نصَّ معه.

وإن قيل: كل واحد ينصُّ على الآخر، فهذا إنما يكون إذا كان الثاني معصومًا.

والعصمة منتفية عن غير الرسول، وهذا مما يبين أن القول بالنصِّ فرع على القول بالعصمة، وذلك من أفسد الأقوال.

فكذلك هذا، أعني النصَّ الَّذي تدَّعيه الرافضة، وهو الأمر بطاعة المتولِّي في كل ما يقوله، من غير رد ما يقوله الكتاب إلى الكتاب والسنة إذا نُوزع.

وأما إذا كان يرد ما تُنوزع فيه إلى الكتاب والسنة لم يحتج حينئذ إلى نصٍّ عليه لحفظ الدين، فإن الدين محفوظ بدونه.

وبالجملة فالنص على معيَّن: إن أريد به أنه يُطاع كما يطاع الرسول في كل ما يأمر به وينهى عنه ويبيحه، وليس لأحد أن ينازعه في شيء، كما ليس له أن ينازع الرسول، وأنه يستبد بالأحكام، والأمة معه كما كانت مع النبي ﷺ -فهذا لا يكون لأحد بعد الرسول، ولا يمكن هذا لغيره، فإن أحدًا بعده لا يأتيه الوحي كما كان يأتيه، ولم يعرف أحد كل ما عرفه الرسول، فلم يبق سبيل إلى مماثلته: لا من جهته، ولا من جهة الرب تعالى.

وإن أريد بالنصِّ أنه يبيّن للأمّة أن هذا أحقُّ بأن يتولىَّ عليكم من غيره، وولاية هذا أحبُّ إلى الله ورسوله، وأصلح لكم في دينكم ودنياكم، ونحو هذا مما يبيِّن أنه أحق بالتقدُّم في خلافة النبوة -فلا ريب أن النصوصَ الكثيرة بهذه المعاني دلَّت على خلافة أبي بكر.

وإن أريد أنه أمرهم أن يتابعوه، كما أمرهم أبو بكر أن يتابعوا عمر، ويعهد إليهم في ذلك -فهذا إذا علم أن الأمة تفعله، كان تركه خيرًا من فعله. وإن خاف ألا تفعله إلا بأمره، كان الأمر أولى به.

ولهذا لما خشي عليهم أبو بكر ﷺ أن يختلفوا بعده، عهد إلى عمر، ولما علم النبيُّ ﷺ أنهم يبايعون أبا بكرٍ لم يأمرهم بذلك.

كما في الصحيحين أنه قال لعائشة: «ادعي لي أباك وأخاك؛ حتى أكتب لأبي بكر كتابًا لا يختلف عليه الناس من بعدي»، ثم قال: «يأبي الله والمؤمنون إلا أبا بكر».

فعلم أن الله لا يولِّي إلا أبا بكر، والمؤمنون لا يبايعون إلا أبا بكر، وكذلك سائر الأحاديث الصحيحة تدلُّ على أنه علم ذلك، وإنما كان ترك الأمر مع علمه أفضل، كما فعل النبي ﷺ؛ لأن الأمة إذا ولَّته طوعًا منها بغير التزام -وكان هو الذي يرضاه الله ورسوله- كان أفضل للأمة، ودل على علمها ودينها.

فإنها لو أُلزمت بذلك، لربما قيل: إنها أكرهت على الحقِّ وهي لا تختاره، كما كان يجري مثل تلك لبني إسرائيل، ويظن الظانُّ أنه كان في الأمة بقايا جاهلية من التقدم بالأنساب، فإنهم كانوا

يريدون ألا يتولى إلا من هو من بني عبد مناف، كما كان أبو سفيان وغيره يختارون ذلك، فلو أُلْزَم المهاجرين والأنصار بهذا، لظن الظَّان أنهم كانوا من جنس أبي سفيان وأمثاله، وكانوا يعرفون اختصاص الصدِّيق بالنبيِّ ﷺ أولًا وآخرًا، وموافقته له باطنًا وظاهرًا.

فقد يقول القائل: إنهم كانوا في الباطن كارهين لمن يأمرهم بمثل ما أمرهم به الرسول، لكن لما ألزمهم بذلك احتاجوا إلى التزامه، لو لم يقدح فيهم بذلك لم يُمدحوا إلا بمجرد الطاعة للأمر، فإذا كانوا برضاهم واختيارهم اختاروا ما يرضاه الله ورسوله من غير إلزام، كان ذلك أعظم لقدرهم، وأعلى لدرجتهم، وأعظم في مثوبتهم، وكان ما اختاره الله ورسوله للمؤمنين به هو أفضل الأمور له ولهم.

ألا ترى أنه ﷺ أمَّر زيد بن حارثة، وبعده أسامة بن زيد، وطعن بعض الناس في إمارتهما، واحتاجوا مع ذلك إلى لزوم طاعتهما، فلو ألزمهم بواحد لكان يُظنُّ بهم أن مثل هذا كان في نفوسهم، وأنه ليس الصدِّيق عندهم بالمنزلة التي لا يتكلم فيها أحد.

فلما اتفقوا على بيعته، ولم يقل قط أحد: إنِّي أحقُّ بهذا الأمر منه، لا قرشي ولا أنصاري، فإن من نازع أولًا من الأنصار لم تكن منازعته للصدِّيق، بل طلبوا أن يكون منهم أمير ومن قريش أمير.

وهذه منازعة عامة لقريش، فلما تبين لهم أن هذا الأمر في قريش قطعوا المنازعة، وقال لهم الصدِّيق: «رضيت لكم أحد هذين الرجلين: عمر بن الخطاب، أو أبا عبيدة بن الجراح»، قال عمر: «فكنت -والله- أن أقدَّم فتُضرب عنقي، لا يقربني ذلك إلى إثم، أحب إليَّ من أن أتأمَّر على قوم فيهم أبو بكر»، وقال له بمحضر الباقين: «أنت خيرنا وأفضلنا وأحبنا إلى رسول الله ﷺ»، وقد ثبت ذلك في الأحاديث الصحيحة.

ثم بايعوا أبا بكر من غير طلب منه، ولا رغبة بُذلت لهم، ولا رهبة، فبايعه الذين بايعوا الرسول تحت الشجرة، والذين بايعوه ليلة العقبة، والذين بايعوه لما كانوا يهاجرون إليه، والذين بايعوه لما كانوا يُسلمون من غير هجرة؛ كالطلقاء وغيرهم.

ولم يقَل أحد قط: إنِّي أحقُّ بهذا من أبي بكر، ولا قاله أحد في أحدٍ بعينه: إن فلانًا أحقُّ بهذا الأمر من أبي بكر.

وإنما قال من فيه أثر جاهلية عربية أو فارسية: إن بيت الرسول أحقُّ بالولاية؛ لكون العرب كانت في جاهليتها تقدِّم أهل بيت الرؤساء، وكذلك الفرس يقدِّمون أهل بيت الملك.

فنُقل عمَّن نُقل عنه كلام يشير به إلى هذا، كما نقل عن أبي سفيان.

وصاحب هذا الرأي لم يكن له غرض في عليٍّ، بل كان العبَّاس عنده بحكم رأيه أَوْلى من عليٍّ، وإن قُدِّر أنه رجَّح عليًّا فلعلمه بأن الإسلام يقدِّم الإيمان والتقوى على النسب، فأراد أن يجمع بين حكم الجاهلية والإسلام.

فأما الذين كانوا لا يحكمون إلا بحكم الإسلام المحض، وهو التقديم بالإيمان والتقوى، فلم يختلف منهم اثنان في أبي بكر، ولا خالف أحد من هؤلاء ولا من هؤلاء في أنه ليس في القوم أعظم إيمانًا وتقوى من أبي بكر، فقدَّموه مختارين له مطيعين، فدلَّ ذلك على كمال إيمانهم وتقواهم، واتِّباعهم لما بعث الله به نبيهم من تقديم الأتقى فالأتقى، وكان ما اختاره الله لنبيِّهم ﷺ ولهم أفضل لهم، والحمد لله على أن هدى هذه الأمة وعلى أن جعلنا من أتباعهم[1].

وقال: والجواب من وجوه:

أحدها: أن يقال: أولًا: هذا كذب على الشيعة؛ فإن هذا لا ينقله إلا طائفة من طوائف الشيعة، وسائر طوائف الشيعة تكذِّب هذا، والزَّيديَّة بأسرها تكذِّب هذا وهم أعقل الشيعة وأعلمهم وخيارهم، والإسماعيليَّة كلهم يكذِّبون بهذا، وسائر فرق الشيعة تكذِّب بهذا، إلا الاثني عشرية، وهم فرقة من نحو سبعين فرقة من طوائف الشيعة.

وبالجملة فالشيعة فرق متعددة جدًّا، وفرقهم الكبار أكثر من عشرين فرقة، كلهم تكذِّب هذا إلا فرقة واحدة، فأين تواتر الشيعة؟!

الثاني: أن يقال: هذا معارض بما نقله غير الاثني عشريَّة من الشيعة من نصٍّ آخر يناقض هذا، كالقائلين بإمامة غير الاثني عشر، وبما نقله الراونديَّة أيضًا، فإن كلًّا من هؤلاء يدَّعي من النصِّ غير ما تدعيه الاثنا عشرية.

الثالث: أن يقال: علماء الشيعة المتقدمون ليس فيهم من نقل هذا النصَّ، ولا ذكره في كتاب، ولا احتج به في خطاب، وأخبارهم مشهورة متواترة، فعلم أن هذا من اختلاق المتأخرين، وإنما اختُلق هذا لما مات الحسن بن عليّ العسكريّ وقيل: إن ابنه محمدًا غائب، فحينئذ ظهر هذا النصُّ، بعد موت النبي ﷺ بأكثر من مائتين وخمسين سنة.

الرابع: أن يقال: أهل السنة وعلماؤهم أضعاف أضعاف الشيعة، كلهم يعلمون أن هذا كذب على رسول الله ﷺ علمًا يقينًا لا يخالطه الريب، ويباهلون الشيعة على ذلك، كعوام الشيعة مع عليٍّ، فإن ادَّعى علماء الشيعة أنهم يعلمون تواتر هذا، لم يكن هذا أقرب من دعوى علماء السنة بكذب هذا.

الخامس: أن يقال: إن من شرط التواتر حصول من يقع به العلم من الطرفين والوسط. وقبل موت الحسن بن عليٍّ العسكري لم يكن أحد يقول بإمامة هذا المنتظر، ولا عُرف من زمن عليٍّ ودولة بني أميَّة أحدٌ ادّعى إمامة الاثني عشر وهذا القائم، وإنما كان المدَّعون يدَّعون النصَّ عَلَى عليٍّ، أو على ناس بعده، وأما دعوى النص على الاثني عشر وهذا القائم فلا يُعرف أحد قاله متقدمًا، فضلًا عن أن يكون نقله متقدمًا.

---

(١) منهاج السنة النبوية (٦/ ٤٤٤- ٤٥٦).

السادس: أن الصحابة لم يكن فيهم أحد رافضيٌّ أصلًا، وإن ادعى مدع على عدد قليل منهم أنهم كانوا رافضة فقد كذب عليهم، ومع هذا فأولئك لا يثبت بهم التواتر؛ لأن العدد القليل المتفقين على مذهب يمكن عليهم التواطؤ على الكذب، والرافضة تجوّز الكذب على جمهور الصحابة، فكيف لا يجوز عَلَىَ من نقل هذا النص -مع قلتهم- إن كان نقله أحد منهم؟ وإذا لم يكن في الصحابة من تواتر به هذا النقل انقطع التواتر من أوله.

السابع: أن الرافضة يقولون: إن الصحابة ارتدُّوا عن الإسلام بجحد النصّ إلا عددًا قليلًا نحو العشرة، أو أقل أو أكثر، مثل عمَّار وسلمان، وأبي ذرٍّ، والمقداد. ومعلوم أن أولئك الجمهور لم ينقلوا هذا النصَّ، فإنهم قد كتموه -عندهم- فلا يمكنهم أن يضيفوا نقله إلى هذه الطائفة، وهؤلاء كانوا -عندهم- مجتمعين على موالاة عليٍّ، متواطئين على ذلك.

وحينئذ فالطائفة القليلة التي يمكن تواطؤها على النقل لا يحصل بنقلها تواتر، لجواز اجتماعهم على الكذب، فإذا كانت الرافضة تجوّز على جماهير الصحابة -مع كثرتهم- الارتداد عن الإسلام، وكتمان ما يتعذَّر في العادة التواطؤ على كتمانه؛ فلأن يجوز على قليل منهم تعمُّد الكذب بطريق الأولى والأحرى.

وهم يصرِّحون بكذب الصحابة إذا نقلوا ما يخالف هواهم، فكيف يمكنهم مع ذلك تصديقهم في مثل هذا، إذا كان الناقلون له ممن له هوى؟

ومعلوم أن شيعة عليٍّ لهم في نَصْرِه، فكيف يَصْدُقُون في نقل النص عليه، هذا مع أن العقلاء وأهل العلم بالنقل يعلمون أنه ليس في فرق المسلمين أكثر تعمدًا للكذب وتكذيبًا للحق من الشيعة؟ بخلاف غيرهم؛ فإن الخوارج -وإن كانوا مارقين- فهم يصدقون، لا يتعمَّدون الكذب، وكذلك المعتزلة يتديَّنون بالصدق، وأما الشيعة فالكذب عليهم غالب من حين ظهروا.

الوجه الثامن: أن يقال: قد علم أهل العلم أن أول ما ظهرت الشيعة الإماميَّة المدَّعية للنصِّ في أواخر أيام الخلفاء الراشدين، وافترى ذلك عبد الله بن سبأ وطائفة الكذَّابون، فلم يكونوا موجودين قبل ذلك. فأي تواتر لهم؟!

التاسع: أن الأحاديث التي نقلها الصحابة في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان أعظم تواترًا عند العامة والخاصة من نقل هذا النص، فإن جاز أن يُقدح في نقل جماهير الصحابة لتلك الفضائل، فالقدح في هذا أَوْلى، وإن كان القدح في هذا متعذرًا ففي تلك أَوْلى. وإذا ثبتت فضائل الصحابة التي دلَّت عليها تلك النصوص الكثيرة المتواترة، امتنع اتفاقهم على مخالفة هذا النصِّ، فإن مخالفته -لو كان حقًّا- من أعظم الإثم والعدوان.

العاشر: أنه ليس أحد من الإماميَّة ينقل هذا النص بإسناد متصل فضلًا عن أن يكون متواترًا، وهذه الألفاظ تحتاج إلى تكرير فإن لم يدرس ناقلوها عليها لم يحفظوها، وأين العدد الكبير الذين حفظوا هذه الألفاظ كحفظ ألفاظ القرآن، وحفظ التشهد والأذان، جيلًا بعد جيل إلى الرسول.

ونحن إذا ادَّعينا التواتر في فضائل الصحابة: ندّعي تارة التواتر من جهة المعنى، كتواتر خلافة الأربعة، ووقعة الجمل وصفّين، وتزوّج النبي ﷺ بعائشة وعليّ بفاطمة، ونحو ذلك مما لا يحتاج فيه إلى نقل لفظ معين يحتاج إلى درس، وكتواتر ما للصحابة من السابقة والأعمال وغير ذلك. وتارة التواتر في نقل ألفاظ حفظها من يحصل العلم بنقله.

الوجه الحادي عشر: أن المنقول بالنقل المتواتر عن أهل البيت يكذّب مثل هذا النقل، وأنهم لم يكونوا يدّعون أنهم منصوص عليهم، بل يكذّبون من يقول ذلك، فضلًا عن أن يثبتوا النصَّ على اثني عشر[1]

وانظر نقض جميع ما استدلوا به على مقالتهم هذه في الفصل لابن حزم (٤/ ٧٨، ١٠٧- ١١٤)، وفي مجموع الفتاوى (٤/ ٣٩٨- ٤٢٠، ٤٧٠)، ونقضه بالتمام في منهاج السنة النبوية شيخ الإسلام ابن تيمية.

- قولهم في عصمة الأئمَّة والأنبياء

يزعمون أن جميع أئمتهم معصومون من المعاصي والخطأ والسهو، مع تجويز بعضهم المعاصي على الأنبياء.

أقوال العلماء

قال الأشعري: اختلفت الرَّوافض في الرسول عليه السلام: هل يجوز عليه أن يعصي أم لا؟ وهم فرقتان:

فالفرقة الأولى منهم: يزعمون أن الرسول ﷺ جائز عليه أن يعصي الله، وأن النبيَّ قد عصى في أخذ الفِداء يوم بَدْرٍ، فأما الأئمة فلا يجوز ذلك عليهم؛ لأن الرسول إذا عصى فالوحيُ يأتيه من قبل الله، والأئمة لا يُوحَى إليهم، ولا تهبط الملائكة عليهم، وهم معصومون، فلا يجوز عليهم أن يسهوا، ولا يغلطوا، وإنْ جاز على الرسول العصيان، والقائل بهذا القول هشام بن الحكم.

والفرقة الثانية منهم: يزعمون أنه لا يجوز على الرسول عليه السلام أن يعصي الله عز وجل، ولا يجوز ذلك على الأئمة؛ لأنهم جميعًا حُجَجُ الله، وهم معصومون من الزلَل، ولو جاز عليهم السَّهْو، واعتماد المعاصي وركوبها لكانوا قد ساووا المأمومين في جواز ذلك عليهم، كما جاز على المأمومين، ولم يكن المأمومون أحْوَجَ إلى الأئمة من الأئمة لو كان ذلك جائزًا عليهم جميعًا[2]

وقال ابن حزم: وعمدة ما احتجت به الإماميَّة أن قالوا: لا بدَّ من أن يكون إمام معصوم، عنده جميع علم الشريعة، يرجع الناس إليه في أحكام الدين، ليكونوا مما تعبدوا به على يقين[3]

---

(١) منهاج السنة النبوية (٨/ ٢٤٧- ٢٥٢)، (٦/ ١٩٢).
(٢) مقالات الإسلاميين ص(٤٨، ٤٩).
(٣) الفصل (٤/ ٧٨).

وقال الشهرستانيُّ عن هشام بن سالم: وقد نقل عنه أنه أجاز المعصية على الأنبياء مع قوله بعصمة الأئمة، ويفرِّق بينهما بأن النبيَّ ﷺ يوحى إليه فينبَّه على وجه الخطأ فيتوب عنه، والإمام لا يوحى إليه فتجب عصمته[١].

وقال عمَّا يجمع الشيعة: وثبوت عصمة الأنبياء والأئمَّة وجوبًا عن الكبائر والصغائر[٢]

وقال الرازي: والإماميَّة يزعمون أن المعصومين منهم أربعة عشر، وأن الأئمة اثنا عشر[٣]

وقال السكسكيُّ عما أجمعت الرافضة عليه: وأن الأئمة معصومون لا يجوز عليهم الغلط والسهو والخطأ[٤].

وقال ابن خلدون عن قول الشيعة في الإمام: ويكون معصومًا من الكبائر والصغائر[٥]

وقال شيخ الإسلام: وليس للرافضة مسألة واحدة لا يوافقهم فيها أحد انفردوا بها عن جميع أهل السنة والجماعة إلا وهم مخطئون فيها؛ كإمامة الاثني عشر وعصمتهم[٦]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: إن الرسول هو المعصوم وطاعته واجبة في كل زمان على كل أحد، وعِلم الأمة بأمره ونهيه أتمُّ من عِلم آحاد الرعية بأمر الإمام الغائب -كالمنتظر، ونحوه- بأمره ونهيه، فهذا رسول الله ﷺ إمام معصوم، والأمة تعرف أمره ونهيه، ومعصومهم ينتهي إلى الغائب المنتظر الذي لو كان معصومًا لم يعرف أحد لا أمره ولا نهيه، بل ولا كانت رعية علي تعرف أمره ونهيه كما تعرف الأمة نبيها ونهيه، بل عند أمة محمد ﷺ من علم أمره ونهيه ما أغناهم عن كل إمام سواه، بحيث أنهم لا يحتاجون قط إلى المتولِّي عليهم في شيء من معرفة دينهم، ولا يحتاجون في العمل إلى ما يحتاجون فيه إلى التعاون، وهم يعلمون أمره ونهيه أعظم من معرفة آحاد رعية المعصوم، ولو قُدِّر وجوده بأمره، فإنه لم يتولَّ على الناس ظاهر من ادُّعيت له العصمة إلا عليٍّ.

ونحن نعلم قطعًا أنه كان في رعيته باليمن وخراسان وغيرهما من لا يدري بماذا أمر، ولا عمَّاذا نهي، بل نوَّابه كانوا يتصرفون بما لا يعرفه هو.

وأما الورثة الذين ورثوا علم محمد ﷺ فهم يعرفون أمره ونهيه، ويَصْدُقون في الإخبار عنه، أعظم من علم نواب عليٍّ بأمره ونهيه، ومن صِدْقِهم في الإخبار عنه، وهم إنما يريدون أنه لا بد من إمام معصوم حيٍّ.

---

(١) الملل والنحل (١/ ١٨٥).

(٢) الملل والنحل (١/١٤٦)، مجموع الفتاوى (٢٠/ ٨٨).

(٣) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٥٦).

(٤) البرهان ص(٦٥).

(٥) مقدمة ابن خلدون ص(١٣٨).

(٦) منهاج السنة النبوية (٣/ ٣٤٢)، مجموع الفتاوى (٤/ ٣٢٠).

فنقول: هذا الكلام باطل من وجوه:

أحدها: أن هذا الإمام الموصوف لم يوجد بهذه الصفة، أما في زماننا فلا يُعرف إمام معروف يُدّعى فيه هذا، ولا يدعي لنفسه، بل مفقود غائب عند متّبعيه، ومعدوم لا حقيقة له عند العقلاء، ومثل هذا لا يحصل به شيء من مقاصد الإمامة أصلًا، بل من وَلِيَ على الناس، ولو كان فيه بعض الجهل وبعض الظلم كان أنفع لهم ممن لا ينفعهم بوجه من الوجوه.

وهؤلاء المنتسبون إلى الإمام المعصوم لا يوجدون مستعينين في أمورهم إلا بغيره، بل هم ينتسبون إلى المعصوم، وإنما يستعينون بكفور أو ظلوم، فإذا كان المصدِّقون لهذا المعصوم المنتظر لم ينتفع به أحد منهم، لا في دينه ولا في دنياه، لم يحصل لأحد به شيء من مقاصد الإمامة.

وإذا كان المقصود لا يحصل منه شيء لم يكن بنا حاجة إلى إثبات الوسيلة؛ لأن الوسائل لا تُراد إلا لمقاصدها، فإذا جزمنا بانتفاء المقاصد كان الكلام في الوسيلة من السعي الفاسد، وكان هذا بمنزلة من يقول: الناس يحتاجون إلى من يطعمهم ويسقيهم، وينبغي أن يكون الطعام صفته كذا، والشراب صفته كذا، وهذا عند الطائفة الفلانية، وتلك الطائفة قد عُلم أنها من أفقر الناس، وأنهم معروفون بالإفلاس.

وأيُّ فائدة في طلب ما يُعلم عدمه، واتِّباع ما لا ينتفع به أصلًا، والإمام يُحتاج إليه في شيئين: إما في العلم لتبليغه وتعليمه، وإما في العمل به ليعين الناس على ذلك بقوته وسلطانه.

وهذا المنتظر لا ينفع لا بهذا ولا بهذا، بل ما عندهم من العلم فهو من كلام مَن قَبْله، ومن العمل، إن كان ممّا يوافقهم عليه المسلمون استعانوا بهم، وإلا استعانوا بالكفّار والملاحدة ونحوهم، فهم أعجز الناس في العمل، وأجهل الناس في العلم، مع دعواهم ائتمامهم بالمعصوم الذي مقصوده العلم والقدرة ولم يحصل لهم لا علم ولا قدرة، فعلم انتفاء هذا مما يدّعونه.

وأيضًا فالأئمة الاثنا عشر لم يحصل لأحدٍ من الأمة بأحد منهم جميع مقاصد الإمامة...

الوجه الثاني: أن يقال: قولكم لا بد من نصب إمام معصوم يفعل هذه الأمور.

أتريدون أنه لا بد أن يخلق الله ويقيم من يكون متصفًا بهذه الصفات؟ أم يجب على الناس أن يبايعوا من يكون كذلك؟

فإن أردتم الأول، فالله لم يخلق أحدًا متَّصفًا بهذه الصفات؛ فإن غاية ما عندكم أن تقولوا: إن عليًّا كان معصومًا لكن الله لم يمكّنه ولم يؤيّده، لا بنفسه، ولا بجند خلقهم له حتى يفعل ما ذكرتموه.

بل أنتم تقولون: إنه كان عاجزًا مقهورًا مظلومًا في زمن الثلاثة، ولما صار له جند قام له جند آخرون قاتلوه، حتى لم يتمكن أن يفعل ما فعل الذين كانوا قبله، الذين هم عندكم ظلمة.

فيكون الله قد أيّد أولئك الذين كانوا قبله، حتى تمكّنوا من فعل ما فعلوه من المصالح، ولم يؤيّده حتى يفعل ذلك.

وحينئذ فما خلق الله هذا المعصوم المؤيَّد الذي اقترحتموه على الله.

وإن قلتم: إن الناس يجب عليهم أن يبايعوه ويعاونوه.

قلنا أيضًا: فالناس لم يفعلوا ذلك، سواء كانوا مطيعين أو عصاة.

وعلى كل تقدير فما حصل لأحد من المعصومين عندكم تأييد، لا من الله ولا من الناس، وهذه المصالح التي ذكرتموها لا تحصل إلا بتأييد، فإذا لم يحصل ذلك لم يحصل ما به تحصل المصالح، بل حصل أسباب ذلك، وذلك لا يفيد المقصود.

الوجه الثالث: أن يقال: إذا كان لم يحصل مجموع ما به تحصل هذه المطالب، بل فات كثير من شروطها، فلم لا يجوز أن يكون الفائت هو العصمة؟ وإذا كان المقصود فائتًا: إما بعدم العصمة، وإما بعجز المعصوم، فلا فرق بين عدمها بهذا أو بهذا، فمن أين يُعلم بدليل العقل أنه يجب على الله أن يخلق إمامًا معصومًا؟!

وهو إنما يخلقه ليحصل به مصالح عباده، وقد خلقه عاجزًا لا يقدر على تلك المصالح، بل حصل به من الفساد ما لم يحصل إلا بوجوده.

وهذا يتبين: بالوجه الرابع: وهو أنه لو لم يخلق هذا المعصوم، لم يكن يجري في الدنيا من الشرِ أكثر مما جرى، إذ كان وجوده لم يدفع شيئًا من الشرِّ حتى يُقال: وجوده دفع كذا، بل وجوده أوجب أن كذَّب به الجمهور، وعادوا شيعته، وظلموه وظلموا أصحابه، وحصل من الشرور التي لا يعلمها إلا الله، بتقدير أن يكون معصومًا.

فإنه بتقدير ألا يكون عليّ ﷺ معصومًا ولا بقية الاثني عشر ونحوهم لا يكون ما وقع من تولية الثلاثة وبني أمية، وبني العباس، فيه من الظلم والشر ما فيه بتقدير كونهم أئمة معصومين وبتقدير كونهم معصومين فما أزالوا من الشرِّ إلا ما يزيله من ليس بمعصوم، فصار كونهم معصومين إنما حصل به الشر لا الخير.

فكيف يجوز على الحكيم أن يخلق شيئًا ليحصل به الخير، وهو لم يحصل به إلا الشر لا الخير؟!

وإذا قيل: هذا الشر حصل من ظلم الناس له.

قيل: فالحكيم الذي خلقه إذا كان خلقه لدفع ظلمهم، وهو يعلم أنه إذا خلقه زاد ظلمهم، لم يكن خلقه حكمة بل سفهًا، وصار هذا كتسليم إنسانٍ ولدَه إلى من يأمره بإصلاحه، وهو يعلم أنه لا يطيعه بل يفسده، فهل يفعل هذا حكيم.

ومثل أن يبنى إنسان خانًا في الطريق لتأوي إليه القوافل، ويعتصموا به من الكفَّار وقطَّاع الطريق، وهو يعلم أنه إذا بناه اتخذه الكفَّار حصنًا والقطَّاع مأوى لهم.

ومثل من يعطي رجلًا مالًا ينفقه في الغزاة والمجاهدين، وهو يعلم أنه إنما ينفقه في الكفَّار والمحاربين أعداء الرسول.

ولا ريب أن هؤلاء الرافضة القدرية أخذوا هذه الحجج من أصول المعتزلة القدرية، فلما كان أولئك يوجبون على الله الصلاح والأصلح أخذ هؤلاء ذلك منهم، وأصل أولئك في أنه يجب على الله أن يفعل بكل مكلّف ما هو الأصلح له في دينه ودنياه، وهو أصل فاسد، وإن كان الرب تعالى بحكمته ورحمته يفعل بحكمة لخلقه ما يصلحهم في دينهم ودنياهم. . .

وقول الرافضة من جنس قول النصارى: إن الإله تجسّد ونزل، وإنه أنزل ابنه ليُصلب، ويكون الصلب مغفرة لذنب آدم، ليدفع الشيطان بذلك لهم.

فقيل لهم: إذا كان قتله وصلبه وتكذيبه من أعظم الشر والمعصية، فيكون قد أراد أن يزيل ذنبًا صغيرًا بذنب هو أكبر منه، وهو مع ذلك لم يغير الشر، بل زاد عَلَى ما كان، فكيف يفعل شيئًا لمقصود والحاصل إنما هو ضد المقصود؟!

الوجه الخامس: إذا كان الإنسان مَدَنيًا بالطبع، وإنما وجب نصب المعصوم ليزيل الظلم والشر عن أهل المدينة، فهل تقولون: إنه لم يزل في كل مدينة خلقها الله تعالى معصوم يدفع ظلم الناس أم لا؟

فإن قلتم بالأول، كان هذا مكابرة ظاهرة، فهل في بلاد الكفّار من المشركين وأهل الكتاب معصوم؟! وهل كان في الشام عند معاوية معصوم؟!

وإن قلتم: بل نقول: هو في كل مدينة واحد، وله نوّاب في سائر المدائن.

قيل: فكل معصوم له نوّاب في جميع مدائن الأرض أم في بعضها؟

فإن قلتم: في الجميع، كان هذا مكابرة، وإن قلتم: في البعض دون البعض، قيل: فما الفرق إذا كان ما ذكرتموه واجبًا على الله، وجميع المدائن حاجتهم إلى المعصوم واحدة.

الوجه السادس: أن يُقال: هذا المعصوم يكون وحده معصومًا، أو كلٌّ من نوابه معصومًا؟ وهم لا يقولون بالثاني، والقول به مكابرة، فإن نوّاب النبي ﷺ لم يكونوا معصومين، ولا نوّاب عليّ، بل كان في بعضهم من الشر والمعصية ما لم يكن مثله في نوّاب معاوية لأميرهم، فأين العصمة؟!

وأن قلت: يشترط فيه وحده.

قيل: فالبلاد الغائبة عن الإمام، لا سيَّما إذا لم يكن المعصوم قادرًا على قهر نوَّابه بل هو عاجز، ماذا ينتفعون بعصمة الإمام، وهم يصلّون خلف غير معصوم، ويحكم بينهم غير معصوم، ويطيعون غير معصوم، ويأخذ أموالهم غير معصوم؟!

فإن قيل: الأمور ترجع إلى المعصومين.

قيل: لو كان المعصوم قادرًا ذا سلطان، كما كان عمر وعثمان ومعاوية وغيرهم، لم يتمكن أن يوصّل إلى كل من رعيته العدل الواجب الذي يعلمه هو، وغاية ما يقدر عليه أن يولّي أفضل من

يقدر عليه، لكن إذا لم يجد إلا عاجزًا أو ظالمًا، كيف يمكنه تولية قادر عادل؟!

فإن قالوا: إذا لم يخلق الله إلا هذا سقط عنه التكليف.

قيل: فإذًا لم يجب على الله أن يخلق قادرًا عادلًا مطلقًا، بل أوجب على الإمام أن يفعل ما يقدر عليه، فكذلك الناس عليهم أن يولّوا أصلح من خلقه الله تعالى، وإن كان فيه نقص: إما من قدرته، وإما من عدله.

وقد كان عمر ﷺ يقول: اللهم إليك أشكو جَلَد الفاجر، وعجز الثقة، وما ساس العالم أحدٌ مثل عمر، فكيف الظن بغيره؟!

هذا إذا كان المتولِّي نفسه قادرًا عادلًا، فكيف إذا كان المعصوم عاجزًا؟! بل كيف إذا كان مفقودًا؟! مَن الذي يوصِّل الرعية إليه حتى يخبروه بأحوالهم؟! ومَن الذي يُلْزمها بطاعته حتى تطيعه؟! وإذا أظهر بعض نوَّابه طاعته حتى يولِّيه ثم أخذ ما شاء من الأموال، وسكن في مدائن الملوك، فأيُّ حيلة للمعصوم فيه؟!

فعُلم أن المعصوم الواحد لا يحصل به المقصود، إذا كان ذا سلطان، فكيف إذا كان عاجزًا مقهورًا؟! فكيف إذا كان مفقودًا غائبًا لا يمكنه مخاطبة أحد؟! فكيف إذا كان معدومًا لا حقيقة له؟!

الوجه السابع: أن يُقال: صَدُّ غيره عن الظلم، وإنصاف المظلوم منه، وإيصال حق غيره إليه فرع على منع ظلمه، واستيفاء حقِّه، فإذا كان عاجزًا مقهورًا لا يمكنه دفع الظلم عن نفسه، ولا استيفاء حقِّه من ولايةٍ ومال، لا حق امرأته من ميراثها، فأي ظلم يَدْفع؟! وأي حقٍّ يُوصِّل؟! فكيف إذا كان معدومًا أو خائفًا لا يمكنه أن يظهر في قرية أو مدينة خوفًا من الظالمين أن يقتلوه، وهو دائمًا على هذه الحال أكثر من أربعمائة وستين سنة، والأرض مملوءة من الظلم والفساد، وهو لا يقدر أن يعرِّف بنفسه، فكيف يدفع الظلم عن الخلق، أو يُوصِّل الحق إلى المستحق؟! وما أخلق هؤلاء بقوله تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٤٤﴾﴾ [الفُرقان: الآية ٤٤].

الوجه الثامن: أن يقال: الناس في باب ما يقبح من الله على قولين:

منهم من يقول: الظلم ممتنع منه، وفعل القبيح مستحيل، ومهما فعله كان حسنًا، فهؤلاء يمتنع عندهم أن يُقال: يَحْسُن منه كذا، فضلًا عن القول بالوجوب.

والقول الثاني: قول من يقول: إنه يجب عليه العدل والرحمة بإيجابه على نفسه كما قال تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: الآية ٥٤].

ويحرم الظلم بتحريمه على نفسه، كما قال في الصحيح: «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرَّمًا فلا تظالموا»، ويقول: إن ذلك واجب بالعقل، وعلى كل قول فهو سبحانه لم يقع منه ظلم، ولم يخلّ بواجب، فقد فعل ما يجب عليه، وهو مع هذا لم يخلق ما تحصل به هذه المصالح المقصودة من المعصوم.

فإن كانت هذه المصالح تحصل بمجرد خلقه، وهي لم تحصل، لزم ألا يكون خلقه واجبًا، وهو المطلوب، وإن كانت لا تحصل إلا بخلقه وخَلْق أمور أخرى، حتى يحصل بالمجموع المطلوب، فهو لم يخلق ذلك المجموع، سواء كان لم يخلق شيئًا منه، أو لم يخلق بعضه.

والإخلال بالواجب ممتنع عليه في القليل والكثير، فلزم علي التقديرين أنه لا يجب عليه خلق الموجب لهذه المطالب، وإذا لم يجب عليه ذلك، فلا فرق بين أن يخلق معصومًا لا يحصل به ذلك، وبين ألا يخلقه، فلا يكون ذلك واجبًا عليه، وحينئذ فلا يلزم أن يكون موجودًا، فالقول بوجوب وجوده باطل على كل تقدير.

وإن قيل: إن المطلوب يحصل بخلقه وبطاعة المكلَّفين له.

قيل: إن كانت طاعة المكلّفين مقدورة لله، ولم يخلقها، فلم يخلق المصلحة المطلوبة بالمعصوم، فلا تكون واجبه عليه؟ وإن لم تكن مقدورة امتنع الوجوب بدونها في حق المكلَّف، فكيف في حق الله؟!

وما لا يتم الوجوب إلا به وهو غير موجود فليس الأمر حينئذ بواجب.

ألا ترى أن الإنسان لا يجب عليه تحصيل مصلحة لا تحصل بدون فعل غيره إلا إذا أعانه ذلك الغير؟ كالجمعة التي لا تجب إلا خلف إمام، أو مع عددٍ، فلا يجب على الإنسان أن يصلّيها إلا إذا حصل الإمام وسائر العدد. والحج الذي لا يجب عليه السفر إليه إلا مع رفقة يأمن معهم، أو مع من يُكْريه دابته، فلا يجب عليه إذا لم يحصل من يفعل معه ذلك.

ودفع الظلم عن المظلوم، إذا لم يمكن إلا بأعوان لم يجب على من لا أعوان له.

فإذا قالوا: إن الربَّ يجب عليه تحصيل هذه المصالح لعباده، الحاصلة بخلق المعصوم، وهي لا تحصل إلا بوجود من يطيعه، والله تعالى على هذا التقدير لا يمكنه أن يجعل الناس يطيعونه، لم يكن خلق المعصوم واجبًا عليه، لعدم وجوب ما لا يحصل الواجب إلا به، وعدم حصول المطلوب بالمعصوم وحده.

وإن قيل: يخلقه لعل بعض الناس يطيعه.

قيل: أولًا: هذا ممتنع ممن يعلم عواقب الأمور.

وقيل: ثانيًا: إذا كان شرط المطلوب قد يحصل وقد لا يحصل، وهو في كثير من الأوقات أو غالبها أو جميعها لا يحصل -أمكن أن يخلق غير المعصوم، يكون عادلًا في كثير من الأوقات أو بعضها، فإن حصول المقصود ممن يعدل في كثير من الأمور، ويظلم في بعضها، إذا كانت مصلحة وجوده أكثر من مفسدته، خير ممن لا يقدر على أن يعدل بحالٍ، ولا يدفع شيئًا من الظلم، فإن هذا لا مصلحة فيه بحال.

وإن قالوا: الربُّ فعل ما يجب عليه من خلق المعصوم، ولكن الناس فوتّوا المصلحة بمعصيتهم له.

قيل: أولًا: إذا كان يعلم أن الناس لا يعاونونه حتى تحصل المصلحة، بل يعصونه فيعذَّبون، لم يكن خلقه واجبًا، بل ولا حكمة على قولهم.

ويقال: ثانيًا: ليس كل الناس عصاه، بل بعض الناس عصوه ومنعوه، وكثير من الناس تؤثر طاعته ومعرفة ما يقوله، فكيف لا يمكّن هؤلاء من طاعته؟!

فإذا قيل: أولئك الظلمة منعوا هؤلاء.

قيل: فإن كان الربُّ قادرًا على منع الظلمة، فهلَّا منعهم على قولهم؟

وإن لم يكن ذلك مقدورًا، فهو يعلم أن حصول المصلحة غير مقدورة فلا يفعله، فلم قلتم على هذا التقدير: إنه يمكن خلق معصومٍ غير نبيٍّ.

وهذا لازم لهم؛ فإنهم إن قالوا: إن الله خالق أفعال العباد، أمكنه صرف دواعي الظلمة حتى يتمكن الناس من طاعته.

وإن قالوا: ليس خالق أفعال العباد.

قيل: فالعصمة إنما تكون بأن يريد الفاعل الحسنات ولا يريد السيئات، وهو عندكم لا يقدر أن يغيِّر إرادة أحدٍ، فلا يقدر على جعله معصومًا.

وهذا أيضًا دليل مستقل على إبطال خلق أحد معصومًا، على قول القدرية؛ فإن العصمة إنما تكون بأن يكون العبد مريدًا للحسنات، غير مريدٍ للسيئات. فإذا كان هو المحدث للإرادة، والله تعالى عند القدرية لا يقدر على إحداث إرادة أحدٍ، امتنع منه أن يجعل أحدًا معصومًا.

وإذا قالوا: يخلق ما تميل به إرادته إلى الخير.

قيل: إن كان ذلك ملجئًا، زال التكليف. وإن لم يكن ملجئًا لم ينفع، وإن كان ذلك مقدورًا عندكم، فهلَّا فعله بجميع العباد؟ فإنه أصلح لهم، إذا أوجبتم على الله أن يفعل الأصلح بكل عبد، وذلك لا يمنع الثواب عندكم، كما لا يمنعه في حقِّ المعصوم.

الوجه التاسع: أن يُقال: حاجة الإنسان إلى تدبير بدنه بنفسه، أعظم من حاجة المدينة إلى رئيسها. وإذا كان الله تعالى لم يخلق نفس الإنسان معصومةً فكيف يجب عليه أن يخلق رئيسًا معصومًا؟!

مع أن الإنسان يمكنه أن يكفر بباطنه، ويعصي بباطنه، وينفرد بأمور كثيرة من الظلم والفساد، والمعصوم لا يعلمها، وإن علمها لا يقدر على إزالتها، فإذا لم يجب هذا فكيف يجب ذاك؟!

الوجه العاشر: أن يُقال: المطلوب من الأئمة أن يكون الصلاح بهم أكثر من الفساد، وأن يكون الإنسان معهم أقرب إلى المصلحة وأبعد عن المفسدة مما لو عدموا ولم يقم مقامهم؟ أم المقصود بهم وجود صلاحٍ لا فساد معه؟ أم مقدار معين من الصلاح؟

فإن كان الأول، فهذا المقصود حاصل لغالب ولاة الأمور، وقد حصل هذا المقصود على عهد

أبي بكر وعمر وعثمان، أعظم مما حصل على عهد عليٍّ، وهو حاصل بخلفاء بني أمية وبني العباس، أعظم مما هو حاصل بالاثني عشر، وهذا حاصل بملوك الروم والترك والهند، أكثر مما هو حاصل بالمنتظر الملقّب صاحب الزمان، فإنه ما من أمير يتولى ثم يُقدّر عدمه بلا نظير، إلا كان الفساد في عدمه أعظم من الفساد في وجوده، لكن قد يكون الصلاح في غيره أكثر منه، كما قد قيل: «ستون سنة مع إمام جائر خير من ليلة واحدة بلا إمام».

وإن قيل: بل المطلوب وجود صلاحٍ لا فساد معه.

قيل: فهذا لم يقع، ولم يخلق الله ذلك، ولا خلق أسبابًا توجب ذلك لا محالة، فمن أوجب ذلك، وأوجب ملزوماته على الله، كان إمَّا مكابرًا لعقله، وإمَّا ذامًّا لربِّه، وخَلْقُ ما يمكن معه وجود ذلك، لا يحصل به ذلك، إن لم يخلق ما يكون به ذلك.

ومثل هذا يقال في أفعال العباد، لكن القول في المعصوم أشد؛ لأن مصلحته تتوقف على أسباب خارجة عن قدرته، بل عن قدرة الله عند هؤلاء. الذين هم معتزلة رافضة، فإيجاب ذلك على الله أفسد من إيجاب خلق مصلحة كل عبد له.

الوجه الحادي عشر: أن يقال: قوله: «لو لم يكن الإمام معصومًا لافتقر إلى إمام آخر؛ لأن العلة المحوجة إلى الإمام هي جواز الخطأ على الأمة، فلو جاز الخطأ عليه لاحتاج إلى إمام آخر».

فيقال له: لِمَ لا يجوز أن يكون إذا أخطأ الإمام كان في الأمة من ينبهه على الخطأ، بحيث لا يحصل اتفاق المجموع على الخطأ، لكن إذا أخطأ بعض الأمة، نبهه الإمام أو نائبه أو غيره، وإن أخطأ الإمام أو نائبه نبهه آخر كذلك، وتكون العصمة ثابتة للمجموع، لا لكلِّ واحد من الأفراد، كما يقوله أهل الجماعة؟!

وهذا كما أن كل واحد من أهل خبر التواتر يجوز عليه الخطأ، وربما جاز عليه تعمد الكذب، لكن المجموع لا يجوز عليهم ذلك في العادة. وكذلك الناظرون إلى الهلال أو غيره من الأشياء الدقيقة، قد يجوز الغلط على الواحد منهم، ولا يجوز على العدد الكثير. وكذلك الناظرون في الحساب والهندسة، ويجوز على الواحد منهم الغلط في مسألة أو مسألتين، فأما إذا كثر أهل المعرفة بذلك، امتنع في العادة غلطهم.

ومن المعلوم أن ثبوت العصمة لقوم اتفقت كلمتهم، أقرب إلى العقل والوجود من ثبوتها لواحدٍ، فإن كانت العصمة لا تمكن للعدد الكثير، في حال اجتماعهم على الشيء المعيّن، فألا تمكن للواحد أولى، وإن أمكنت للواحد مفردًا، فلأن تمكن له ولأمثاله مجتمعين بطريق الأَوْلَىٰ والأحرى.

فعُلم أن إثبات العصمة للمجموع أَوْلى من إثباتها للواحد، وبهذه العصمة يَحْصُل المقصود المطلوب من عصمة الإمام، فلا تتعين عصمة الإمام.

ومن جهل الرافضة إنهم يوجبون عصمة واحد من المسلمين، ويجوّزون على مجموع المسلمين

الخطأ إذا لم يكن فيهم واحد معصوم، والمعقول الصريح يشهد أن العلماء الكثيرين، مع اختلاف اجتهاداتهم، إذا اتفقوا على قول كان أولى بالصواب من واحد، وأنه إذا أمكن حصول العلم بخبر واحدٍ، فحصوله بالأخبار المتواترة أَوْلى.

ومما يبيّن ذلك أن الإمام شريك الناس في المصالح العامة، إذ كان هو وحده لا يقدر أن يفعلها، إلا أن يشترك هو وهم فيها، فلا يمكنه أن يقيم الحدود، ويستوفي الحقوق، ولا يوفّيها، ولا يجاهد عدوًا إلا أن يعينوه، بل لا يمكنه أن يصلّي بهم جمعة ولا جماعة إن لم يصلّوا معه، ولا يمكن أن يفعلوا ما يأمرهم به إلا بقواهم وإرادتهم، فإذا كانوا مشاركين له في الفعل والقدرة لا ينفرد عنهم بذلك، فكذلك العلم والرأي لا يجب أن ينفرد به بل يشاركهم فيه، فيعاونهم ويعاونونه، وكما أن قدرته تعجز إلا بمعاونتهم، فكذلك علمه يعجز إلا بمعاونتهم.

الوجه الثاني عشر: أن يُقال: العلم الديني الذي يحتاج إليه الأئمة والأمة نوعان: علم كليٌّ؛ كإيجاب الصلوات الخمس، وصيام شهر رمضان، والزكاة، والحج، وتحريم الزّنى، والسرقة، والخمر، ونحو ذلك، وعلم جزئيٌّ؛ كوجوب الزكاة على هذا، ووجوب إقامة الحد على هذا، ونحو ذلك.

فأما الأول: فالشريعة مستقلة به، لا تحتاج فيه إلى الإمام، فإن النبي إما أن يكون قد نصَّ على كليات الشريعة التي لا بد منها، أو ترك منها ما يحتاج إلى القياس، فإن كان الأول ثبت المقصود، وإن كان الثاني، فذلك القدر يحصل بالقياس.

وإن قيل: بل ترك فيها ما لا يُعلم بنصِّه ولا بالقياس، بل بمجرد قول المعصوم، كان هذا المعصوم شريكًا في النبوّة لم يكن نائبًا، فإنه إذا كان يُوجب ويحرّم من غير إسناد إلى نصوص النبيّ، كان مستقلًا، لم يكن متّبعًا له، وهذا لا يكون إلا نبيًا، فأما من لا يكون إلا خليفة لنبي فلا يستقل دونه.

وأيضًا، فالقياس إن كان حجةً جاز إحالة الناس عليه، وإن لم يكن حجة وجب أن ينصَّ النبيُّ على الكليّات.

وأيضًا، فقد قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: الآية ٣]

وهذا نصٌّ في أن الدين كامل لا يحتاج معه إلى غيره...

وأما الجزئيات فهذه لا يمكن النصُّ على أعيانها، بل لا بدَّ فيها من الاجتهاد المسمّى بتحقيق المناط، كما أن الشارع لا يمكن أن ينصَّ لكل مصلٍّ على جهة القبلة في حقِّه، ولكل حاكم على عدالة كل شاهد، وأمثال ذلك.

وإذا كان كذلك، فإن ادَّعوا عصمة الإمام في الجزئيات، فهذه مكابرة، ولا يدَّعيها أحدٌ، فإن عليًا ﵁ كان يولِّي من تبين له خيانته وعجزه وغير ذلك، وقد قطع رجلًا بشهادة شاهدين، ثم قالا: أخطأنا، فقال: لو أعلم أنكما تعمدتما لقطعت أيديكما.

وكذلك كان النبيُّ ﷺ، ففي الصحيحين عنه أنه قال: «إنكم تختصمون إليَّ، ولعلَّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، وإنما أقضي بنحو ما أسمع، فمن قضيت له من حقِّ أخيه شيئًا فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار».

وقد ادَّعى قوم من أهل الخير على ناسٍ من أهل الشر، يقال لهم: بنو أُبَيْرِق، أنهم سرقوا لهم طعامًا ودروعًا، فجاء قوم فبرَّءوا أولئك المتهمين، فظن النبيُّ ﷺ صدق أولئك المبرِّئين لهم، حتى أنزل الله تعالى عليه: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ﴿١٠٥﴾ وَٱسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٠٦﴾ وَلَا تُجَٰدِلْ عَنِ ٱلَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا ﴿١٠٧﴾﴾... الآيات.

وبالجملة الأمور نوعان: كليَّة عامة، وجزئية خاصة، فأما الجزئيات الخاصة، كالجزئي الذي يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه، مثل ميراث هذا الميت، وعدل هذا الشاهد، ونفقة هذه الزوجة، ووقوع الطلاق بهذا الزوج، وإقامة الحدِّ على هذا المفسد، وأمثال ذلك.

فهذا مما لا يمكن لا نبيًّا ولا إمامًا ولا أحدًا من الخلق أن ينصَّ على كل فردٍ فردٍ منه؛ لأن أفعال بني آدم وأعيانهم يعجز عن معرفة أعيانها الجزئية علم واحد من البشر وعبارته، لا يمكن بشرٌ أن يعلم ذلك كله بخطاب الله له، وإنما الغاية الممكنة ذكر الأمور الكليّة العامة.

كما قال ﷺ: «بُعثت بجوامع الكَلِم». فالإمام لا يمكنه الأمر والنهي لجميع رعيته إلا بالقضايا الكليَّة العامة، وكذلك إذا ولَّى نائبًا لا يمكنه أن يعهد إليه إلا بقواعد كليَّة عامَّة، ثم النظر في دخول الأعيان تحت تلك الكليَّات، أو دخول نوعٍ خاص تحت أعم منه -لا بد فيه من نظر المتولِّي واجتهاده، وقد يصيب تارة، ويخطئ أخرى.

فإن اشترط عصمة كلِّ واحدٍ اشترط عصمة النوَّاب في تلك الأعيان، وهذا منتفٍ بالضرورة واتفاق العقلاء، وإن اكتفى بالكليّات، فالنبيُّ يمكنه أن ينصَّ على الكليات، كما جاء به نبيُّنا ﷺ؛ إذ ذكر ما يَحْرُم من النساء وما يحلّ، فجميع أقارب الرجل من النساء حرامٌ عليه، إلا بنات عمِّه، وبنات عماته، وبنات خاله وبنات خالاته، كما ذُكر هؤلاء الأربع في سورة الأحزاب.

وكذلك في الأشربة حَرَّم كل مُسكرٍ دون ما لا يُسكر، وأمثال ذلك.

بل قد حصر المحرمات في قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: الآية ٣٣] [الأعراف: ٣٣]، فكل ما حُرِّم تحريمًا مطلقًا عامًّا لا يباح في حالٍ فيباح في أخرى، كالدم والمَيْتة ولحم الخنزير.

وجميع الواجبات في قوله: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَقِيمُوا۟ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ۚ﴾ [الأعراف: الآية ٢٩] الآية، [الأعراف: ٢٩]، فالواجب كلُّه محصور في حقِّ الله وحقِّ عباده.

وحق الله على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا، وحقوق عباده العدل. كما في الصحيحين عن معاذ رضي الله عنه قال: كنت رديف رسول الله ﷺ فقال: «**يا معاذ، أتدري ما حقُّ الله على عباده؟**» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «**حقُّ الله على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا، يا معاذ، أتدري ما حقُّ العباد على الله إذا فعلوا ذلك؟**» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «**حقُّهم على الله ألا يعذِّبهم**».

ثم إنه سبحانه فصَّل أنواع الفواحش والبغي، وأنواع حقوق العباد، في مواضعَ أخر، ففصَّل المواريث، وبيَّن من يستحقُّ الإرث ممن لا يستحقُّه، وما يستحقُّ الوارث بالفرض والتعصيب، وبيَّن ما يحلُّ من المناكح وما يحرم، وغير ذلك.

فإن كان يقدر على نصوص كليَّة تتناول الأنواع، فالرسول أحقُّ بهذا من الإمام، وإن قيل: لا يمكن، فالإمام أعجز عن هذا من الرسول.

والمحرَّمات المعينة لا سبيل إلى النصِّ عليها، لا لرسول الله ولا إمام، بل لا بد فيها من الاجتهاد، والمجتهد فيها يصيب تارة، ويخطئ أخرى. كما قال النبيُّ ﷺ: «**إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر**».

وكما قال لسعد بن معاذ -وكان حكمًا في قضية معيَّنة يؤمر فيها الحاكم أن يختار الأصلح- فلما حكم بقتل المقاتلة وسبي الذرية من بني قريظة، قال النبي ﷺ: «**لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة**».

وكما كان يقول لمن يرسله أميرًا على سريَّة أو جيش: «**إذا حاصرتَ أهل الحصن فسألوك أن تنزلهم على حكم الله، فإنك لا تدري ما حكم الله فيهم، ولكن أنزلهم على حكمك وحكم أصحابك**». والأحاديث الثلاثة ثابتة في الصحيح.

فتبيَّن بذلك أنه لا مصلحة في عصمة الإمام إلا وهي حاصلة بعصمة الرسول، ولله الحمد والمنة، والواقع يوافق هذا، وإنَّا رأينا كل من كان إلى اتِّباع السنة والحديث واتِّباع الصحابة أقرب، كانت مصلحتهم في الدنيا والدين أكمل، وكلّ من كان أبعد من ذلك كان بالعكس.

ولما كانت الشيعة أبعد الناس عن اتِّباع المعصوم، الَّذي لا ريب في عصمته، وهو رسول الله ﷺ، الذي أرسله بالهدى ودين الحقِّ بشيرًا ونذيرًا، وداعيًا إلى الله بإذنه وسراجًا منيرًا، الذي أخرج به الناس من الظلمات إلى النور، وهداهم به إلى صراط العزيز الحميد، الذي فرَّق بين الحقِّ والباطل، والهدى والضلال، والغيِّ والرَّشَاد، والنور والظلمة، وأهل السعادة وأهل الشقاوة، وجعله القاسم الذي قسم به عباده إلى شقي وسعيد، فأهل السعادة من آمن به، وأهل الشقاوة من كذَّب به وتولَّى عن طاعته.

فالشيعة القائلون بالإمام المعصوم ونحوهم، من أبعد الطوائف عن اتِّباع هذا المعصوم، فلا جرم تجدهم من أبعد الناس عن مصلحة دينهم ودنياهم، حتى يوجد ممن هو تحت سياسة أظلم

الملوك وأضلهم من هو أحسن حالًا منهم، ولا يكونون في خير إلا تحت سياسة من ليس منهم.

ولهذا كانوا يُشبِهون اليهود في أحوال كثيرة منها هذا: أنه ضُربت عليهم الذلة أينما ثقفوا إلا بحبل من الله وحبل من الناس، وضربت عليهم المسكنة، فلا يعيشون في الأرض إلا بأن يتمسكوا بحبل بعض ولاة الأمور، الذي ليس بمعصوم.

ولا بد لهم من نسبة إلى الإسلام يظهرون بها خلاف ما في قلوبهم، فما جاء به الكتاب والسنة يشهد له ما يرينا الله من الآيات في الآفاقِ وفي أنفسنا، قال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْـَٔافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ [فُصِّلَت: الآية ٥٣] [فصلت: ٥٣].

ومما أرانا أنَّا رأينا آثار سبيل المتَّبِعين لرسول الله ﷺ المعصوم، أصلح في دينهم ودنياهم من سبيل الإمام المعصوم بزعمهم. وإن زعموا أنهم متَّبِعون للرسول، فهم من أجهل الناس بأقواله وأفعاله وأحواله.

وهذا الذي ذكرته كل من استقرأه في العالم وجده، وقد حدَّثني الثقات، الذين لهم خبرة بالبلاد، الذين خبروا حال أهلها، بما يبين ذلك

وهذا كله مما يبين أن القوم أبعد الطوائف عن اتِّباع المعصوم الذي لا شك في عصمته، وهو خاتم المرسلين صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، وما يذكرونه من خلاف السنَّة في دعوى الإمام المعصوم وغير ذلك، فإنما هو في الأصل من ابتداع منافقٍ زنديق، كما قد ذكر ذلك أهل العلم.

ذكر غير واحدٍ منهم أن أول من ابتدع الرفض والقول بالنصِّ على عليٍّ وعصمته كان منافقًا زنديقًا، أراد فساد دين الإسلام، وأراد أن يصنع بالمسلمين ما صنع بولص بالنصارى، لكن لم يتأت له ما تأتى لبولص؛ لضعف دين النصارى وعقلهم، فإن المسيح ﷺ رُفِع ولم يتَّبعه خلق كثير يعلمون دينه، ويقومون به علمًا وعملًا، فلما ابتدع بولص ما ابتدعه من الغلو في المسيح، اتَّبعه على ذلك طوائف، وأحبُّوا الغلو في المسيح، ودخلت معهم ملوك، فقام أهل الحقِّ خالفوهم وأنكروا عليهم، فقتلت الملوك بعضهم، وداهن الملوك بعضهم، وبعضهم اعتزلوا في الصوامع والديَّارات.

وهذه الأمة -ولله الحمد- لا يزال فيها طائفة ظاهرة على الحقِّ، فلا يتمكن ملحدٌ ولا مبتدع من إفساده بغلوٍ، أو انتصار على أهل الحق، ولكن يضلّ من يتبعه على ضلاله.

وأيضًا فنوَّاب المعصوم الذي يدعونه غير معصومين في الجزئيات، وإذا كان كذلك فيقال: إذا كانت العصمة في الجزئيات غير واقعة، وإنما الممكن العصمة في الكليَّات، فالله تعالى قادر أن ينصَّ على الكليَّات، بحيث لا يحتاج في معرفتها إلى الإمام ولا غيره، وقادر أيضًا أن يجعل نصَّ النبيِّ أكمل من نصِّ الإمام، وحينئذ فلا يحتاج إلى عصمة الإمام، لا في الكليَّات ولا في الجزئيَّات.

الوجه الثالث عشر: أن يُقال: العصمة الثابتة للإمام: أهي فعله للطاعات باختياره وتركه للمعاصي باختياره -مع أن الله تعالى عندكم لا يخلق اختياره-، أم هي خلق الإرادة له، أم سلبة القدرة على المعصية؟

فإن قلتم بالأول، وعندكم أن الله لا يخلق اختيار الفاعلين، لزمكم أن الله لا يقدر على خلق معصوم.

وإن قلتم بالثاني بطل أصلكم الذي ذهبتم إليه في القدرة.

وإن قلتم: سُلِب القدرة على المعصية، كان المعصوم عندكم هو العاجز عن الذنب، كما يعجز الأعمى عن نقط المصاحف، والمُقعد عن المشي.

والعاجز عن الشيء لا يُنهى عنه ولا يؤمر به، وإذا لم يُؤمر ويُنه لم يستحق ثوابًا على الطاعة، فيكون المعصوم عندكم لا ثواب له على ترك معصية، بل ولا على فعل طاعة، وهذا غاية النقص.

وحينئذ فأيُّ مسلم فُرض كان خيرًا من هذا المعصوم، إذا أذنب ثم تاب؛ لأنه بالتوبة محيت سيئاته، بل بُدِّل بكل سيئة حسنة مع حسناته المتقدمة، فكان ثواب المكلَّفين خيرًا من المعصوم عند هؤلاء، وهذا يناقض قولهم غاية المناقضة.

وأما المقدمة الثانية: فلو قدر أنه لا بد من معصوم، فقولهم: ليس بمعصوم غير عليٍّ اتفاقًا ممنوع، بل كثير من الناس من عبَّادهم وصوفيتهم وجندهم وعامتهم يعتقدون في كثير من شيوخهم من العصمة، من جنس ما تعتقده الرافضة في الاثني عشر، وربما عبَّروا عن ذلك بقولهم: «الشيخ محفوظ».

وإذا كانوا يعتقدون هذا في شيوخهم، مع اعتقادهم أن الصحابة أفضل منهم، فاعتقادهم ذلك في الخلفاء من الصحابة أَوْلى.

وكثير من الناس فيهم من الغلوّ في شيوخهم من جنس ما في الشيعة من الغلو في الأئمة.

وأيضًا، فالإسماعيليَّة يعتقدون عصمة أئمتهم، وهم غير الاثني عشر.

وأيضًا، فكثير من أتباع بني أمية -أو أكثرهم- كانوا يعتقدون أن الإمام لا حساب عليه ولا عذاب، وأن الله لا يؤاخذهم على ما يطيعون فيه الإمام، بل تجب عليهم طاعة الإمام في كل شيء، والله أمرهم بذلك، وكلامهم في ذلك معروف كثير.

وقد أراد يزيد بن عبد الملك أن يسير بسيرة عمر بن العزيز، فجاء إليه جماعة من شيوخهم، فحلفوا له بالله الذي لا إله إلا هو، أنه إذا ولَّى الله على الناس إمامًا تقبل اللهُ منه الحسنات وتجاوز عنه السيئات.

ولهذا تجد في كلام كثير من كبارهم الأمر بطاعة وليِّ الأمر مطلقًا، وأن من أطاعه فقد أطاع الله، ولهذا كان يُضرب بهم المثل، يقال: «طاعة شاميّة».

وحينئذٍ، فهؤلاء يقولون: إن إمامهم لا يأمرهم إلا بما أمرهم الله به، وليس فيهم شيعة، بل كثير منهم يبغض عليًّا ويسبُّه.

ومن كان اعتقاده أن كل ما يأمر الإمام به فإنه مما أمر الله به، وأنه تجب طاعته، وأن الله يثيبه

على ذلك، ويعاقبه على تركه -لم يحتج مع ذلك إلى معصوم غير إمامه.

وحينئذ، فالجواب من وجهين:

أحدهما: أن يُقال: كلٌّ من هذه الطوائف إذا قيل لها: إنه لا بد لها من إمام معصوم، تقول: يكفيني عصمة الإمام الذي ائتممت به، لا احتاج إلى عصمة الاثني عشر، لا عليّ ولا غيره، ويقول: هذا شيخي وقدوتي، وهذا يقول: إمامي الأموي والإسماعيلي، بل كثير من الناس يعتقدون أن من يطيع الملوك لا ذنب له في ذلك، كائنًا من كان، ويتأوّلون قوله: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: الآية ٥٩] [النساء: ٥٩].

فإن قيل: هؤلاء لا يعتدُّ بخلافهم.

قيل: هؤلاء خيرٌ من الرافضة الإسماعيلية.

وأيضًا، فإن أئمة هؤلاء وشيوخهم خير من معدوم لا يُنتفع به بحال، فهم بكلِّ حال خير من الرافضة.

وأيضًا، فبطلت حجة الرافضة بقولهم: لم تُدَّع العصمة إلا في عليٍّ وأهل بيته.

فإن قيل: لم يكن في الصحابة من يدّعي العصمة لأبي بكر وعمر وعثمان.

قيل: إن لم يكن فيهم من يدَّعي العصمة لعليٍّ بطل قولكم، وإن كان فيهم من يدَّعي العصمة لعليّ، لم يمتنع أن يكون فيهم من يدعي العصمة للثلاثة، بل دعوى العصمة لهؤلاء أولى، فإنَّا نعلم يقينًا أن جمهور الصحابة كانوا يفضِّلون أبا بكر وعمر، بل عليّ نفسه كان يفضلهما عليه، كما تواتر عنه، وحينئذٍ فدعواهم عصمة هذين أولى من دعوى عصمة عليّ.

فإن قيل: فهذا لم يُنقل عنهم.

قيل لهم: ولا نُقل عن واحدٍ منهم القول بعصمة عليّ، ونحن لا نثبت عصمة لا هذا ولا هذا، لكن نقول: ما يمكن أحدًا أن ينفي نقل أحدٍ منهم بعصمة أحد الثلاثة، مع دعواهم أنهم كانوا يقولون بعصمة عليّ، فهذا الفرق لا يمكن أحدًا أن يدَّعيه ولا ينقله عن واحد منهم، وحينئذ فلا يُعلم زمان ادّعى فيه العصمة لعليٍّ أو لأحدٍ من الاثني عشر، ولم يكن من ذلك الزمان من يدَّعي عصمة غيرهم، فبطل أن يحتج بانتفاء عصمة الثلاثة، ووقوع النزاع في عصمة علي.

الوجه الرابع عشر: أن يقال: إما أن يجب وجود المعصوم في كل زمان وإما ألا يجب، فإن لم يجب بطل قولهم، وإن وجب لم نسلّم على هذا التقدير أن عليًا كان هو المعصوم دون الثلاثة، بل إذا كان هذا القول حقًّا، لزم أن يكون أبو بكر وعمر وعثمان معصومين، فإن أهل السنة متفقون على تفضيل أبي بكر وعمر، وأنهما أحق بالعصمة من عليّ، فإن كانت العصمة ممكنة، فهي إليهما أقرب، وإن كانت ممتنعة، فهي عنه أبعد.

وليس أحد من أهل السنة يقول بجواز عصمة عليّ دون أبي بكر وعمر، وهم لا يسلّمون انتفاء

العصمة عن الثلاثة، إلا مع انتفائها عن عليّ، فأما انتفاؤها عن الثلاثة دون عليّ، فهذا ليس قول أحدٍ من أهل السنة.

وهذا كنبوة موسى وعيسى، فإن المسلمين لا يسلمون نبوة أحد من هذين إلا مع نبوة محمد، وليس في المسلمين من يقرّ بنبوتهما منفردة عن نبوة محمد، بل المسلمون متفقون على كفر من أقرّ بنبوة بعضهم دون بعض، وأن من كفر بنبوة محمد وأقرّ بأحد هذين، فهو أعظم كفرًا ممن أقرّ بمحمد وكفر بأحد هذين.

وإذا قيل: إن الإيمان بمحمد مستلزم للإيمان بهما، وكذلك الإيمان بهما مستلزم للإيمان بمحمد، وهكذا نفي العصمة، وثبوت الإيمان والتقوى، وولاية الله، فأهل السنة لا يقولون بإيمان عليّ وتقواه وولايته لله، إلا مقرونًا بإيمان الثلاثة وتقواهم وولايتهم لله، ولا ينفون العصمة عنهم إلا مقرونًا بنفيها عن عليّ، ومعنى ذلك أن الفرق باطل عندهم.

وإذا قال الرافضي لهم: الإيمان ثابت لعليّ بالإجماع، والعصمة منتفية عن الثلاثة بالإجماع، كان كقول اليهودي: نبوة موسى ثابتة بالإجماع، أو قول النصراني: الإلهية منتفية عن محمد بالإجماع، والمسلم يقول: نفي الإلهية عن محمد وموسى كنفيها عن المسيح، فلا يمكن أن أنفيها عن موسى ومحمد وأسلّم ثبوتها للمسيح، وإذا قال النصراني: اتفقنا على أن هؤلاء ليسوا آلهة، وتنازعنا في النصراني أن الله لا بد أن يظهر له في صورة البشر، ولم يدع ذلك إلا في المسيح، كان كتقرير الرافضي أنه لا بد من إمام معصوم، ولم يدع ذلك إلا لعليّ.

ونحن نعلم بالاضطرار أنه ليس لعيسى مزية يستحق أن يكون بها إلهًا دون موسى ومحمد، كما يُعلم بالاضطرار أن عليًا لم يكن له مزية يستحق أن يكون بها معصومًا دون أبي بكر وعمر، ومن أراد التفريق منعناه ذلك، وقلنا: لا نسلّم إلا التسوية في الثبوت أو الانتفاء.

وإذا قال: أنتم تعتقدون انتفاء العصمة عن الثلاثة.

قلنا: نعتقد انتفاء العصمة عن عليّ، ونعتقد أن انتفاءها عنه أولى من انتفائها عن غيره، وأنهم أحقّ بها منه إن كانت ممكنة، فلا يمكن مع هذا أن يحتج علينا بقولنا.

وأيضًا، فنحن إنما نسلّم انتفاء العصمة عن الثلاثة، لاعتقادنا أن الله لم يخلق إمامًا معصومًا، فإن قُدِّر أن الله خلق إمامًا معصومًا فلا يُشك أنهم أحقُّ بالعصمة من كل من جاء بعدهم، ونفينا لعصمتهم لاعتقادنا هذا التقدير.

وهنا جواب ثالث عن أصل الحجة، وهو أن يُقال: من أين علمتم أن عليًا معصوم، ومن سواه ليس بمعصوم؟ فإن قالوا: بالإجماع على ثبوت عصمة عليٍّ وانتفاء عصمة غيره، كما ذكروه من حجتهم.

قيل لهم: إن لم يكن الإجماع حجة بطلت هذه الحجة، وإن كان حجة في إثبات عصمة عليّ -التي هي الأصل- أمكن أن يكون حجة في المقصود بعصمة من حفظ الشرع ونقله، ولكن هؤلاء

يحتجُّون بالإجماع، ويردّون كون الإجماع حجة، فمن أين علموا أن عليًا هو المعصوم دون من سواه؟

فإن ادّعوا التواتر عندهم عن النبي في عصمته، كان القول في ذلك كالقول في تواتر النص على إمامته، وحينئذ فلا يكون لهم مستند آخر.

الجواب الرابع: أن يُقال: الإجماع عندهم ليس بحجة، إلا أن يكون قول المعصوم فيه، فإن لم يعرفوا ثبوت المعصوم إلا به لزم الدور، فإنه لا يُعرف أنه معصوم إلا بقوله، ولا يُعرف أن قوله حجة إلا إذا عُرف أنه معصوم، فلا يثبت واحد منهما.

فعُلم بطلان حجتهم على إثبات المعصوم، وهذا يبين أن القوم ليس لهم مستند علمي أصلًا فيما يقولون، فإن الإجماع عندهم ليس بحجة، بل لا يجوز عندهم أن تجتمع الأمة إلا إذا كان المعصوم فيهم، فإن قول المعصوم وحده هو الحجة، فيحتاجون حينئذ إلى العلم بالشخص المستقل، حتى يُعلم أن قوله حجة، فإذا احتجوا بالإجماع لم تكن الحجة عندهم في الإجماع إلا قول المعصوم، فيصير هذا مصادرة على المطلوب، ويكون حقيقة قولهم: فلان معصوم؛ لأنه قال: إني معصوم.

فإذا قيل لهم: بم عرفتم أنه معصوم، وأن من سواه ليسوا معصومين؟

قالوا: بأنه قال: أنا معصوم ومن سواي ليس بمعصوم، وهذا مما يمكن كل أحد أن يقوله، فلا يكون حجة.

وصار هذا كقول القائل: أنا صادق في كل ما أقوله، فإن لم يُعلم صدقه بغير قوله، لم يُعلم صدقه فيما يقوله.

وحجتهم هذه من جنس حجة إخوانهم الملاحدة والإسماعيلية؛ فإنهم يدعون إلى الإمام المعلم المعصوم، ويقولون: إن طرق العلم من الأدلة السمعية والعقلية لا يُعرف صحتها إلا بتعليم المعلّم المعصوم.

وكأنهم أخذوا هذا الأصل الفاسد عن إخوانهم الرافضة، فلما ادّعت الرافضة أنه لا بد من إمام معصوم في حفظ الشريعة وأقرَّت بالنبوة، ادّعت الإسماعيلية ما هو أبلغ: فقالوا: لا بد في جميع العلوم السمعية والعقلية من المعصوم.

وإذا كان هؤلاء ملاحدة في الباطن، يقرُّون بالنبوات في الظاهر والشرائع، ويدَّعون أن لها تأويلات باطنة تخالف ما يَعْرِفه الناس منها، ويقولون بسقوط العبادات، وحلّ المحرمات للخواص الواصلين، فإن لهم طبقات في الدعوة، ليس هذا موضعها.

وإنما المقصود أن كلتا الطائفتين تدّعي الحاجة إلى معصوم غير الرسول، لكن الاثني عشرية يجعلون المعصوم أحد الاثني عشر، وتجعل الحاجة إليه في حفظ الشريعة وتبليغها، وهؤلاء ملاحدة كفَّار. والإماميَّة في الجملة يعتقدون صحة الإسلام في الباطن، إلا من كان منهم ملحدًا، فإن كثير من شيوخ الشيعة هو في الباطن على غير اعتقادهم: إما متفلسف ملحد، وإما غير ذلك

فإذا قدِّر أن الحاجة إلى المعصوم ثابتة، فالكلام في تعيِّنه، فإذا طُولب الإسماعيلي بتعيين معصومه، وما الدليل على أن هذا هو المعصوم دون غيره، لم يأت بحجة أصلًا، وتناقضت أقواله.

وكذلك الرافضي أخذ من القدرية كلامهم في وجوب رعاية الأصلح، وبنى عليه أنه لا بد من معصوم، وهي أقوال فاسدة، ولكن إذا طولب بتعيينه، لم يكن له حجة أصلًا، إلا مجرد قول من لم تثبت بعد عصمته: إني معصوم.

فإن قيل: إذا ثبت بالعقل أنه لا بد من معصوم، فإذا قال عليٌّ: إني معصوم، لزم أن يكون هو المعصوم؛ لأنه لم يدَّع هذا غيره.

قيل لهم: لو قُدِّر ثبوت معصوم في الوجود، لم يكن مجرد قول شخص: أنا معصوم، مقبولًا؛ لإمكان كون غيره هو المعصوم، وإن لم نعلم نحن دعواه، وإن لم يُظهر دعواه، بل يجوز أن يسكت عن دعوى العصمة وإظهارها على أصلهم، كما جاز للمنتظر أن يخفي نفسه خوفًا من الظَّلَمَة.

وعلى هذا التقدير فلا يمتنع أن يكون في الأرض معصوم غير الاثني عشر، وإن لم يظهر ذلك ولم نعلمه، كما ادعوا مثل ذلك في المنتظر، فلم يبق معهم دليل على التعيين: لا إجماع ولا دعوى.

ومع هذا كله بتقدير دعوى عليّ العصمة، فإنما يُقبل هذا لو كان عليّ قال ذلك، وحاشاه من ذلك.

وهذا جواب خامس: وهو أنه إذا لم تكن الحجة على العصمة إلا قول المعصوم: إني معصوم، فنحن راضون بقول عليٍّ في هذه المسألة، فلا يمكن أحد أن يَنْقِلَ عنه بإسناد ثابت أنه قال ذلك، بل النقول المتواترة عنه تنفي اعتقاده في نفسه العصمة.

وهذا جواب سادس: فإن إقراره لقضاته على أن يحكموا بخلاف رأيه، دليل على أنه لم يعدّ نفسه معصومًا.

وقد ثبت بالإسناد الصحيح أن عليًا قال: «اجتمع رأيي ورأي عمر في أمهات الأولاد ألا يُبعن. وقد رأيت الآن أن يبعن»، فقال له عبيدة السلماني قاضيه: «رأيك مع عمر في الجماعة أحبُ إلينا من رأيك وحدك في الفرقة».

وكان شريح يحكم باجتهاده ولا يراجعه ولا يشاوره، وعليٌّ يقره على ذلك، وكان يقول: «اقضوا كما كنتم تقضون»، وكان يفتي ويحكم باجتهاده، ثم يرجع عن ذلك باجتهاده، كأمثاله من الصحابة، وهذه أقواله المنقولة عنه بالأسانيد الصحاح موجودة.

ثم قد وجد من أقواله التي تخالف النصوص أكثر مما وجد من أقوال عمر وعثمان، وقد جمع الشافعي من ذلك كتابًا فيه خلاف علي وابن مسعود، لما كان أهل العراق يناظرونه في المسألة، فيقولون: قال عليّ وابن مسعود، ويحتجون بقولهما، فجمع الشافعي كتابًا ذكر فيه ما تركوه من قول عليّ وابن مسعود، وجمع بعده محمد بن نصر المروزي كتابًا أكبر من ذلك بكثير، ذكره في مسألة رفع اليدين في الصلاة، لمَّا احتُجّ عليه فيها بقول ابن مسعود.

وهذا كلام مع علماء يحتجون بالأدلة الشرعية من أهل الكوفة؛ كأصحاب أبي حنيفة: محمد بن الحسن وأمثاله، فإن أكثر مناظرة الشافعي كانت مع محمد بن الحسن وأصحابه، لم يدرك أبا يوسف، ولا ناظره، ولا سمع منه، بل توفي أبو يوسف قبل أن يدخل الشافعي العراق، توفي سنة ثلاث وثمانين، وقدم الشافعي العراق سنة خمس وثمانين، ولهذا إنما يذكر في كتبه أقوال أبي يوسف عن محمد بن الحسن عنه.

وهؤلاء الرافضة في احتجاجهم على أن عليًا معصوم بكون غيرهم ينفي العصمة عن غيره احتجاجًا لقولهم بقولهم، وإثبات الجهل بالجهل.

ومن توابع ذلك ما رأيته في كتب شيوخهم: أنهم إذا اختلفوا في مسألة على قولين، وكان أحد القولين يُعرف قائله، والآخر لا يُعرف قائله، فالصواب عندهم القول الذي لا يُعرف قائله، قالوا: لأن قائله إذا لم يُعرف، كان من أقوال المعصوم، فهل هذا إلا من أعظم الجهل؟! ومن أين يُعرف أن القول الآخر -وإن لم يعرف قائله- إنما قاله المعصوم؟!

ولو قدر وجوده أيضًا لم يعرف أنه قاله، كما لم يُعرف أنه قاله الآخر، ولم لا يجوز أن يكون المعصوم قد قال القول الذي يُعرف وأن غيره قاله، كما أنه يقول أقوالًا كثيرة يوافق فيها غيره، وأن القول الآخر قد قاله من لا يدري ما يقول، بل قاله شيطان من شياطين الجن والإنس؟

فهم يجعلون عدم العلم بالقول وصحته دليلًا على صحته، كما قالوا هنا: عدم القول بعصمة غيره دليل على عصمته، وكما جعلوا عدم العلم بالقائل دليلًا على أنه قول المعصوم، وهذا حال من أعرض عن نور السنة التي بعث الله بها رسوله، فإنه يقع في ظلمات البدع، ظلمات بعضها فوق بعض[(١)].

وقال: وأما ما تقوله الرافضة من أن النبي قبل النبوة وبعدها لا يقع منه خطأ ولا ذنب صغير، وكذلك الأئمة، فهذا مما انفردوا به عن فرق الأمة كلها، وهو مخالف للكتاب والسنَّة وإجماع السلف.

ومن مقصودهم بذلك القدح في إمامة أبي بكر وعمر ﵄، لكونهما أسلما بعد الكفر، ويدَّعون أن عليًا ﵁ لم يزل مؤمنًا، وأنه لم يُخطِئ قط، ولم يذنب قط، وكذلك تمام الاثني عشر.

وهذا مما يظهر كذبهم وضلالهم فيه لكل ذي عقل يعرف أحوالهم، ولهذا كانوا هم أغلى الطوائف في ذلك وأبعدهم عن العقل والسمع.

ونكتة أمرهم أنهم ظنوا وقوع ذلك من الأنبياء والأئمة نقصًا، وأن ذلك يجب تنزيههم عنه، وهم

---

(١) منهاج السنة النبوية (٦/ ٣٨٤- ٤٤٢)، (٢/ ٣٩٤، ٣٩٥)، (٦/ ١٨٧- ١٩١)، (٢/ ٤٥٢، ٤٥٤)، (٢/ ٤٧٦، ٤٧٧)، (٣/ ٣٩٩)، (٤/ ١٠٤)، (٤/ ٥٢١)، (٥/ ٤٦٧)، (٣/ ٣٧٤- ٣٨١)، (٧/ ٤٠٨، ٤٠٩)، مجموع الفتاوى (٤/ ٣١٩- ٣٢١)، الفصل (٤/ ٧٩).

مخطئون: إما في هذه المقدمة، وإما في هذه المقدمة.

أما المقدمة الأولى: فليس من تاب إلى الله تعالى وأناب إليه بحيث صار بعد التوبة أعلى درجة مما كان قبلها منقوصًا ولا مغضوضًا منه، بل هذا مفضَّل عظيم مكرَّم، وبهذا ينحل جميع ما يوردونه من الشبه.

وإذا عُرف أن أولياء الله يكون الرجل منهم قد أسلم بعد كفره وآمن بعد نفاقه، وأطاع بعد معصيته، كما كان أفضل أولياء الله من هذه الأمة -وهم السابقون الأولون- يبين صحة هذا الأصل.

والإنسان ينتقل من نقص إلى كمال، فلا يُنظر إلى نقص البداية، ولكن ينظر إلى كمال النهاية، فلا يُعاب الإنسان بكونه كان نطفة، ثم صار علقة، ثم صار مضغة، إذا كان الله بعد ذلك خلقه في أحسن تقويم.

ومن نظر إلى ما كان فهو من جنس إبليس الذي قال: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف: الآية ١٢] [ص: ٧٦]، وقد قال تعالى: ﴿إِنِّى خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ * فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴿٧٢﴾﴾ [ص: ٧١، ٧٢]، فأمرهم بالسجود له إكرامًا لما شرَّفه الله بنفخ الروح فيه، وإن كان مخلوقًا من طين، والملائكة مخلوقون من نور، وإبليس مخلوق من نار، كما ثبت في صحيح مسلم عن عائشة ﵂ عن النبي ﷺ قال: **«خلق الله الملائكة من نور، وخلق إبليس من مارج من نار، وخلق آدم مما وُصف لكم»**.

وكذلك التوبة بعد السيئات؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢٢] ، وفي الصحيحين عن النبي ﷺ من غير وجه أنه قال: **«لله أشد فرحًا بتوبة عبده من رجل أضل راحلته بأرض دُوِّيَّة مهلكة عليها طعامه وشرابه، فقال تحت شجرة ينتظر الموت، فلما استيقظ إذا بدابته عليها طعامه وشرابه، فكيف تجدون فرحه بها؟»** قالوا: عظيمًا يا رسول الله، قال: **«لله أشد فرحًا بتوبة عبده من هذا براحلته»**.

ولهذا قال بعض السلف: إن العبد ليفعل الذنب فيدخل به الجنة.

وإذا ابتلى العبد بالذنب، وقد علم أنه سيتوب منه ويتجنبه، ففي ذلك من حكمة الله ورحمته بعبده أن ذلك يزيده عبودية، وتواضعًا وخشوعًا، وذلًا ورغبةً في كثرة الأعمال الصالحة، ونفرة قوية عن السيئات، فإن النبي ﷺ قال: **«لا يُلدغ المؤمن من جُحر مرتين»**.

وذلك أيضًا يدفع عنه العُجب والخيلاء، ونحو ذلك مما يعرض للإنسان، وهو أيضًا يوجب الرحمة لخلق الله، ورجاء التوبة والرحمة لهم إذا أذنبوا، وترغيبهم في التوبة.

وهو أيضًا يبين من فضل الله وإحسانه وكرمه ما لا يحصل بدون ذلك، كما في الحديث الصحيح عن النبيِّ ﷺ أنه قال: **«لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون ثم يستغفرون فيغفر لهم»**.

وهو أيضًا يبين قوة حاجة العبد إلى الاستعانة بالله، والتوكل عليه، واللجأ إليه، في أن يستعمله في طاعته، ويجنبه معصيته، وأنه لا يملك ذلك إلا بفضل الله عليه وإعانته له، فإن من ذاق مرارة الابتلاء وعجزه عن دفعه إلا بفضل الله ورحمته، كان شهودُ قلبه وفقره إلى ربِّه واحتياجه إليه في أن يعينه على طاعته، ويجنبه معصيته -أعظمَ ممن لم يكن كذلك. ولهذا قال بعضهم: كان داود ﷺ بعد التوبة خيرًا منه قبل الخطيئة، وقال بعضهم: لو لم تكن التوبة أحب الأشياء إليه لما ابتلى بالذنب أكرم الخلق عليه.

ولهذا تجد التائب الصادق أثبت على الطاعة، وأرغب فيها، وأشد حذرًا من الذنب من كثير من الذين لم يُبتلوا بذنب، كما في الصحيحين من حديث أسامة بن زيد، فإنه لما قتل رجلًا بعد أن قال: لا إله إلا الله، فقال النبي ﷺ: «أقتلته بعد أن قال: لا إله إلا الله»، أثَّر هذا فيه حتى كان يمتنع أن يقتل أحدًا يقول: لا إله إلا الله، وكان هذا مما أوجب امتناعه من القتال في الفتنة.

وقد تكون التوبة موجبة له من الحسنات ما لا يحصل لمن يكن مثله تائبًا من الذنب، كما في الصحيحين من حديث كعب بن مالك ﷺ، وهو أحد الثلاثة الذين أنزل الله فيهم: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٧﴾﴾ [التوبة: الآية ١١٧]، ثم قال: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُوا۟ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١١٨﴾﴾ [التوبة: الآية ١١٨].

وإذا ذكر حديث كعب في قضية تبين أن الله رفع درجته بالتوبة، ولهذا قال: فوالله ما أعلم أحدًا ابتلاه الله بصدق الحديث أعظم مما ابتلاني.

وكذلك قال بعض من كان من أشد الناس عداوة لرسول الله ﷺ؛ كسهيل بن عمرو، والحارث بن هشام، وأبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب ابن عم رسول الله ﷺ، الذي كان من أشد الكفار هجاءً وإيذاءً للنبي ﷺ، فلما تاب وأسلم كان من أحسن الناس إسلامًا، وأشدهم حياءً وتعظيمًا للنبي ﷺ، وكذلك الحارث بن هشام، قال الحارث: ما نطقت بخطيئة منذ أسلمت؛ ومثل هذا كثير في أخبار التوَّابين.

فمن يجعل التائب الذي اجتباه الله وهداه منقوصًا بما كان من الذنب الذي تاب منه، وقد صار بعد التوبة خيرًا مما كان قبل التوبة، فهو جاهل بدين الله تعالى، وما بعث الله به رسوله، وإذا لم يكن في ذلك نقص مع وجود ما ذكر فجميع ما يذكرونه هو مبني على أن ذلك نقص، وهو نقص إذا لم يتب منه، أو هو نقص عمَّن ساواه إذا لم يصر بعد التوبة مثله، فأما إذا تاب توبة محت أثره بالكلية وبدِّلت سيئاته حسنات فلا نقص فيه بالنسبة إلى حاله، وإذا صار بعد التوبة أفضل ممن يساويه أو مثله لم يكن ناقصًا عنه.

ولسنا نقول: إن كل من أذنب وتاب فهو أفضل ممن لم يذنب ذلك الذنب، بل هذا يختلف

باختلاف أحوال الناس، فمن الناس من يكون بعد التوبة أفضل، ومنهم من يعود إلى ما كان، ومنهم من لا يعود إلى مثل حاله، والأصناف الثلاثة فيهم من هو أفضل ممن لم يذنب ويتب، وفيهم من هو مثله، وفيهم من هو دونه.

وهذا الباب فيه مسائل كثيرة ليس هذا موضع تفصيلها، ولبسطها موضع آخر، والمقصود التنبيه.

ولهذا كان السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وغيرهم من أئمة المسلمين متفقين على ما دل عليه الكتاب والسنة من أحوال الأنبياء، لا يُعرف عن أحد منهم القول بما أحدثته المعتزلة والرافضة ومن تبعهم في هذا الباب، بل كتب التفسير والحديث والآثار والزهد وأخبار السلف مشحونة عن الصحابة والتابعين بمثل ما دل عليه القرآن، وليس فيهم من حرَّف الآيات كتحريف هؤلاء، ولا من كذَّب بما في الأحاديث كتكذيب هؤلاء، ولا من قال: هذا يمنع الوثوق، أو يوجب التنفير، ونحو ذلك، كما قال هؤلاء، بل أقوال هؤلاء الذين غلوا بجهل من الأقوال المبتدعة في الإسلام.

وهم قصدوا تعظيم الأنبياء بجهل، كما قصدت النصارى تعظيم المسيح وأحبارهم ورهبانهم بجهل، فأشركوا بهم، واتخذوهم أربابًا من دون الله، وأعرضوا عن اتِّباعهم فيما أمروهم به، ونهوهم عنه.

وكذلك الغلاة في العصمة يعرضون عمَّا أمروا به من طاعة أمرهم، والاقتداء بأفعالهم، إلى ما نهوا عنه من الغلو، والإشراك بهم، فيتخذونهم أربابًا من دون الله، يستغيثون بهم في مغيبهم، وبعد مماتهم، وعند قبورهم، ويدخلون فيما حرَّمه الله تعالى ورسوله من العبادات الشركية التي ضاهوا بها النصارى[1]

- قولهم في المفاضلة بين الأئمَّة والأنبياء والملائكة

زعم بعضهم أن أئمتهم أفضل من الأنبياء والملائكة، وزعم بعضهم أنهم أفضل من الملائكة دون الأنبياء، وزعم بعضهم أن الأنبياء والملائكة أفضل منهم.

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت الرَّوافض في الأئمة، هل يجوز أن يكونوا أفضل من الأنبياء، أم لا يجوز ذلك؟ وهم ثلاث فرق:

فالفرقة الأولى منهم: يزعمون أن الأئمة لا يكونون أفضَلَ من الأنبياء، بل الأنبياء أفضل منهم، غير أنَّ بعضَ هؤلاء جَوَّزوا أن يكون الأئمة أفضل من الملائكة.

---

(١) منهاج السنة النبوية (٢/ ٤٢٩- ٤٣٥)، (٢/ ٤٠٩).

والفرقة الثانية منهم: يزعمون أن الأئمة أفضل من الأنبياء والملائكة، وأنه لا يكون أحد أفضل من الأئمة، وهذا قول طوائف منهم.

والفرقة الثالثة منهم: وهم القائلون بالاعتزال والإمامة: يزعمون أن الملائكة والأنبياء أفضل من الأئمة، ولا يجوز أن يكون الأئمة أفضل من الأنبياء والملائكة[١]

وقال: وزعموا أن الإمام لا يكون إلا أفضل الناس[٢]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: إن النصارى يزعمون أن الحواريين الذين اتبعوا المسيح أفضل من إبراهيم وموسى وغيرهما من الأنبياء والمرسلين، ويزعمون أن الحواريين رسل شافههم الله بالخطاب؛ لأنهم يقولون: إن الله هو المسيح، ويقولون أيضًا: إن المسيح ابن الله.

والرافضة تجعل الأئمة الاثني عشر أفضل من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، وغاليتهم يقولون: إنهم أفضل من الأنبياء؛ لأنهم يعتقدون فيهم الإلهية، كما اعتقدته النصارى في المسيح.

والنصارى يقولون: إن الدين مسلَّم للأحبار والرهبان، فالحلال ما حللوه والحرام ما حرَّموه، والدين ما شرعوه.

والرافضة تزعم أن الدين مسلَّم إلى الأئمة، فالحلال ما حلَّلوه والحرام ما حرّموه، والدين ما شرعوه[٣]

وسيأتي مزيد بيان عند قول الصوفية في المفاضلة بين الأولياء والنبيين والملائكة.

- قولهم في معرفة الأئمَّة

زعم أكثرهم أن معرفة أئمتهم واجبة على كل إنسان، ومن لم يعرفهم حتى يموت مات ميتة جاهلية، وذهب بعضهم إلى عدم وجوب ذلك.

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت الرَّوافض في الأئمة: هل يسع جهلهم؟ وهل الواجب عرفانهم فقط، أما الواجب عرفانهم والقيام بالشرائع التي جاء بها الرسول ﷺ؟ وهم أربع فرق:

فالفرقة الأولى منهم: يزعمون أنَّ معرفة الأئمة واجبة، وأن القيام بالشرائع التي جاء بها الرسولُ واجب، وأن من جَهِلَ الإمام فمات مات مِيتَةً جاهليَّةً.

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٤٧، ٤٨).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٧)، منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٧٢).

(٣) منهاج السنة النبوية (١/ ٤٨١، ٤٨٢).

والفرقة الثانية منهم: يزعمون أن معرفة الإمام إذا أدركها الإنسان لم تلزمه شريعةٌ، ولم تجب عليه فريضة، وإنما على الناس أن يعرفوا الأئمة فقط فإذا عرفوهم فلا شيء عليهم.

والفرقة الثالثة منهم: وهم «اليعفوريَّة» يزعمون أنه قد يَسَع جهل الأئمة، وهم بذلك لا مؤمنون ولا كافرون.

والفرقة الرابعة منهم: يقولون في القدر بقول المعتزلة: إن المعارف ضرورة، ويفارقون اليعفوريَّة في جهل الأئمة، ولا يستحلون الخصومة في الدين، واليعفوريَّة أيضًا لا تستحلها[1]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: الوجه السادس: قوله: فقال رسول الله ﷺ: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية».

يقال له: **أولًا**: مَن روى هذا الحديث بهذا اللفظ، وأين إسناده؟ وكيف يجوز أن يُحتج بنقل عن النبي ﷺ من غير بيان الطريق الذي به يثبت أن النبي ﷺ قاله؟!

وهذا لو كان مجهول الحال عند أهل العلم بالحديث، فكيف وهذا الحديث بهذا اللفظ لا يُعرف؟!

إنما الحديث المعروف مثل ما روى مسلم في صحيحه عن نافع، قال: جاء عبد الله بن عمر إلى عبد الله بن مطيع -حين كان من أمر الحَرَّة ما كان زمن يزيد ابن معاوية- فقال: اطرحوا لأبي عبد الرحمن وسادة، فقال: إني لم آتك لأجلس، أتيتك لأحدثك حديثًا سمعت رسول الله ﷺ يقوله، سمعته يقول: **«من خلع يدًا من طاعة، لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة، مات ميتة جاهلية».**

وهذا حدَّث به عبد الله بن عمر لعبد الله بن مطيع بن الأسود لما خلعوا طاعة أمير وقتهم يزيد، مع أنه كان فيه من الظلم ما كان، ثم إنه اقتتل هو وهم، وفعل بأهل الحَرَّة أمورًا منكرة.

فعُلم أن هذا الحديث دلَّ على ما دل عليه سائر الأحاديث الآتية من أنه لا يُخرَج على ولاة أمور المسلمين بالسيف، وأن من لم يكن مطيعًا لولاة الأمور مات ميتة جاهلية، وهذا ضد قول الرافضة، فإنهم أعظم الناس مخالفة لولاة الأمور، وأبعد الناس عن طاعتهم إلا كرهًا.

ونحن نطالبهم أولًا بصحة النقل، ثم بتقدير أن يكون ناقله واحدًا، فكيف يجوز أن يثبت أصل الإيمان بخبر مثل هذا الذي لا يُعرف له ناقل؟! وإن عُرف له ناقل أمكن خطؤه وكذبه، وهل يثبت أصل الإيمان إلا بطريق علمي؟!

الوجه السابع: أن يقال: إن كان هذا الحديث من كلام النبي ﷺ، فليس فيه حجة لهذا القائل،

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٤٩، ٥٠).

فإن النبي ﷺ قد قال: «من مات مِيتة جاهلية»، في أمور ليست من أركان الإيمان التي من تركها كان كافرًا.

كما في صحيح مسلم عن جُندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من قُتل تحت راية عُمِّيَّة يدعو عصبية، أو ينصر عصبية، فقِتْلَته جاهلية»، وهذا الحديث يتناول من قاتل في العصبية، والرافضة رءوس هؤلاء، ولكن لا يكفر المسلم بالاقتتال في العصبية، كما دل على ذلك الكتاب والسنة، فكيف يكفر بما هو دون ذلك؟!

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ومن خرج من الطاعة، وفارق الجماعة، ثم مات، مات مِيتة جاهلية»، وهذا حال الرافضة فإنهم يخرجون عن الطاعة ويفارقون الجماعة.

وفي الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «من رأى من أميره شيئًا يكرهه فليصبر عليه؛ فإن من فارق الجماعة فمات، مات ميتة جاهلية»، وفي لفظ: «من رأى من أميره شيئًا يكرهه فليصبر عليه؛ فإن من خرج من السلطان شبرًا، مات ميتة جاهلية».

وهذه النصوص مع كونها صريحة في حال الرافضة، فهي وأمثالها المعروفة عند أهل العلم، لا بذلك اللفظ الذي نقله.

الوجه الثامن: أن هذا الحديث الذي ذكره حجة على الرافضة؛ لأنهم لا يعرفون إمام زمانهم، فإنهم يدَّعون أنه الغائب المنتظر محمد بن الحسن الذي دخل سرداب سامرًا سنة ستين ومائتين أو نحوها، ولم يميز بعد، بل كان عمره إما سنتين أو ثلاثًا أو خمسًا أو نحو ذلك، وله الآن -على قولهم- أكثر من أربعمائة وخمسين سنة ولم يُر له عين ولا أثر، ولا سُمع له حس ولا خبر.

فليس فيهم أحد يعرفه لا بعينه ولا صفته، لكن يقولون إن هذا الشخص الذي لم يره أحد ولم يسمع له خبر هو إمام زمانهم، ومعلوم أن هذا ليس هو معرفة بالإمام.

ونظير هذا أن يكون لرجل قريب من بني عمه في الدنيا ولا يعرف شيئًا من أحواله، فهذا لا يعرف ابن عمه، وكذلك المال المُلْتَقَط إذا عَرف أن له مالكًا ولم يعرف عينه، لم يكن عارفًا لصاحب اللقطة، بل هذا أعرف؛ لأن هذا يمكن ترتيب بعض أحكام الملك والنسب عليه، وأما المنتظر فلا يعرف له حال ينتفع به في الإمامة.

فإن معرفة الإمام يُخرِج الإنسان من الجاهلية، هي المعرفة التي يحصل بها طاعة وجماعة، خلاف ما كان عليه أهل الجاهلية، فإنهم لم يكن لهم إمام يجمعهم ولا جماعة تعصمهم، والله تعالى بعث محمدًا ﷺ وهداهم به إلى الطاعة والجماعة، وهذا المنتظر لا يحصل بمعرفته طاعة ولا جماعة، فلم يُعرف معرفة تخرج الإنسان من حال الجاهلية، بل المنتسبون إليه أعظم الطوائف جاهلية، وأشبههم بالجاهلية، وإن لم يدخلوا في طاعة غيرهم إما طاعة كافر وإما طاعة مسلم هو عندهم من الكفار أو النَّواصب لم ينتظم لهم مصلحة؛ لكثرة اختلافهم وافتراقهم وخروجهم عن الطاعة والجماعة.

وهذا يتبين بالوجه التاسع: وهو أن النبي ﷺ أمر بطاعة الأئمة الموجودين المعلومين، الذين لهم سلطان يقدرون به على سياسة الناس، لا بطاعة معدوم ولا مجهول، ولا من ليس له سلطان، ولا قدرة على شيء أصلًا، كما أمر النبي ﷺ بالاجتماع والائتلاف، ونهى عن الفرقة والاختلاف، ولم يأمر بطاعة الأئمة مطلقًا، بل أمر بطاعتهم في طاعة الله دون معصيته، وهذا يبين أن الأئمة الذين أمر بطاعتهم في طاعة الله ليسوا معصومين.

ففي صحيح مسلم عن عوف بن مالك الأشجعي، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: **«خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلون عليهم ويصلُّون عليكم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم»**، قال: قلنا: يا رسول الله، أفلا ننابذهم عند ذلك؟ قال: **«لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، ألا من وَلِيَ عليه والٍ، فرآه يأتي شيئًا من معصية الله، فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعنَّ يدًا من طاعة»**.

وفي صحيح مسلم عن أم سَلَمة، أن النبي ﷺ قال: **«ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن عرف برئ، ومن أنكر سلم، ولكن من رضي وتابع»**، قالوا: يا رسول الله، أفلا نقاتلهم؟ قال: **«لا، ما صلُّوا»**.

وهذا يبين أن الأئمة هم الأمراء ولاة الأمور، وأنه يُكره ويُنكر ما يأتونه من معصية الله، ولا تنزع اليد من طاعتهم، بل يطاعون في طاعة الله، وأن منهم خيارًا وشرارًا، من يُحَب ويُدعى له ويُحب الناس ويدعو لهم، ومن يبغض ويدعو على الناس ويبغضونه ويدعون عليه.

وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: **«كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي، وستكون خلفاء فتكثر»**، قالوا: فما تأمر؟ قال: **«فُوا ببيعة الأول فالأول، وأعطوهم حقهم؛ فإن الله سائلهم عما استرعاهم»**، فقد أخبر أن بعده خلفاء كثيرين، وأمر أن يوفى ببيعة الأول فالأول، وأن يعطوهم حقَّهم.

وفي الصحيحين عن عبد الله بن مسعود، قال: قال لنا رسول الله ﷺ: **«إنكم سترون بعدي أَثَرة وأمورًا تنكرونها»**، قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: **«أدوا إليهم حقَّهم، وسلوا الله حقكم»**، وفي لفظ: **«ستكون أثرة وأمور تنكرونها»**، قالوا: يا رسول، فما تأمرنا؟ قال: **«تؤدون الحقَّ الذي عليكم، وتسألون الله الذي لكم»**.

وفي الصحيحين عن عبادة بن الصامت، قال: بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في اليسر والعسر، والمنشط والمكره، وعلى أثره علينا، وعلى ألا ننازع الأمر أهله، وعلى أن نقول بالحقِّ حيثما كنا لا نخاف في الله لومة لائم.

وفي الصحيحين عن ابن عمر: عن النبي ﷺ أنه قال: **«على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة»**[1].

---

(١) منهاج السنة النبوية (١/ ١١٠- ١١٩).

- قولهم في علم الأئمة

يزعمون أن أئمتهم يعلمون جميع أمور الدين وأحكام الشريعة، وذهب أكثرهم إلى أنهم يعلمون أيضًا جميع أمور الدنيا ما كان وما يكون.

أقوال العلماء

قال الأشعري: اختلفت الرَّوافض في الإمام: هل يعلم كل شيء أم لا؟ وهم فرقتان:

الفرقة الأولى منهم: يزعمون أنَّ الإمام يعلم كل ما كان وكلّ ما يكون، ولا يخرج شيء عن علمه من أمر الدين ولا من أمر الدنيا.

وزعم هؤلاء أن الرسول كان كاتبًا، ويعرف الكتابة وسائر اللغات.

والفرقة الثانية منهم: يزعمون أن الإمام يعلم كلّ أمور الأحكام والشريعة، وإن لم يُحط بكل شيء علمًا؛ لأنَّه القيِّمُ بالشرائع والحافظ لها، ولما يحتاج الناسُ إليه، فأمَّا ما لا يحتاجون إليه فقد يجوز ألَّا يعلمَه الإمام[1]

وقال السكسكيُّ: وأكثرهم يقول: إن الإمام يعلم كل شيء مما كان وما يكون في أمر الدين والدنيا، حتى عدد الحصى وقطر الأمطار وورق الشجر[2].

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: تجد عند الرافضة والمتشيعة ومن أخذ عنهم مِن دعوى علوم الأسرار والحقائق التي يدعون أخذها عن أهل البيت، إما من العلوم الدينية، وإما مِن علم الحوادث الكائنة ما هو عندهم من أجل الأمور التي يجب التواصي بكتمانها، والإيمان بما لا يعلم حقيقته من ذلك، وجميعها كذب مختلق وإفك مفترى.

فإن هذه الطائفة الرافضة من أكثر الطوائف كذبًا وادعاء للعلم المكتوم، ولهذا انتسبت إليهم الباطنية والقرامطة.

وهؤلاء خرج أولهم في زمن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ وصاروا يدعون أنه خص بأسرار من العلوم والوصية، حتى كان يسأله عن ذلك خواص أصحابه، فيخبرهم بانتفاء ذلك. ولما بلغه أن ذلك قد قيل كان يخطب الناس وينفي ذلك عن نفسه.

وقد خرَّج أصحاب الصحيح كلام عليٍّ هذا من غير وجه، مثل ما في الصحيح عن أبي جحيفة قال: سألت عليًّا هل عندكم شيء ليس في القرآن؟ فقال: لا، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، ما عندنا إلا ما في القرآن، إلا فهما يعطيه الله الرجل في كتابه وما في هذه الصحيفة. قلت: وما في

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٥٠).

(٢) البرهان ص(٦٥، ٦٦).

الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، وألا يقتل مسلم بكافر.

ولفظ البخاري: هل عندكم شيء من الوحي غير ما في كتاب الله؟ قال: لا، والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، ما أعلمه إلا فهمًا يعطيه الله رجلًا في القرآن.

وفي الصحيحين عن إبراهيم التيميّ، عن أبيه -وهذا من أصح إسناد على وجه الأرض- عن علي قال: ما عندنا شيء إلا كتاب الله، وهذه الصحيفة عن النبي ﷺ: «المدينة حرام ما بين عَير إلى ثور»، وفي رواية لمسلم خطبنا علي بن أبي طالب فقال: من زعم أن عندنا كتابًا نقرؤه إلا كتاب الله، وما في هذه الصحيفة، قال -وصحيفته معلقة في قراب سيفه-: فقد كذب، فيها أسنان الإبل، وأشياء من الجراحات، وفيها قال النبي ﷺ: «المدينة حرام...» الحديث.

وأما الكذب والأسرار التي يدعونها عن جعفر الصادق: فمن أكبر الأشياء كذبًا حتى يقال: ما كذب على أحد ما كذب على جعفر ﷺ.

ومن هذه الأمور المضافة كتاب «الجفر» الذي يدعون أنه كتب فيه الحوادث، والجفر ولد الماعز. يزعمون أنه كتب ذلك في جلده، وكذلك كتاب البطاقة الذي يدعيه ابن الحلي ونحوه من المغاربة، ومثل كتاب: الجدول في الهلال، والهفت عن جعفر وكثير من تفسير القرآن وغيره.

ومثل كتاب رسائل إخوان الصفا الذي صنفه جماعة في دولة بني بويه ببغداد، وكانوا من الصابئة المتفلسفة المتحنفة، جمعوا بزعمهم بين دين الصابئة المبدلين، وبين الحنيفيّة، وأتوا بكلام المتفلسفة وبأشياء من الشريعة، وفيه من الكفر والجهل شيء كثير، ومع هذا فإن طائفة من الناس - من بعض أكابر قضاة النواحي- يزعم أنه من كلام جعفر الصادق. وهذا قول زنديق وتشنيع جاهل.

ومثل ما يذكره بعض العامة من ملاحم «ابن غنضب»؛ ويزعمون أنه كان معلمًا للحسن والحسين، وهذا شيء لم يكن في الوجود باتفاق أهل العلم، وملاحم «ابن غنضب» إنما صنفها بعض الجهّال في دولة نور الدين ونحوها، وهو شعر فاسد يدل على أن ناظمه جاهل[1].

وقال: في الصحيح أنه قيل لعلي ﷺ: هل ترك عندكم رسول الله شيئًا؟ وفي لفظ: هل عهد إليكم رسول الله ﷺ شيئًا لم يعهده إلى الناس؟ فقال: لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، إلا فهمًا يؤتيه الله عبدًا في كتابه، وما في هذه الصحيفة: وفيها العقل، وفكاك الأسير، وألا يقتل مسلم بكافر.

وبهذا الحديث ونحوه من الأحاديث الصحيحة: استدل العلماء على أن كل ما يذكر عن علي وأهل البيت؛ من أنهم اختصوا بعلم خصهم به النبي ﷺ دون غيرهم كذب عليهم، مثل ما يذكر منه الجفر، والبطاقة والجدول، وغير ذلك وما يأثره القرامطة الباطنية عنهم، فإنه قد كذب على

(١) مجموع الفتاوى (٤/٧٧- ٧٩)، (٤/٧٨، ٧٩).

جعفر الصادق ﷺ، ما لم يكذب على غيره. وكذلك كذب على عليٍّ ﷺ، وغيره من أئمة أهل البيت ﷺ[(١)].

وقال: أما من دون عليٍّ فإنما كان يحصل للناس من علمه ودينه مثل ما يحصل من نظرائه، وكان عليٌّ بن الحسين، وابنه أبو جعفر، وابنه جعفر ابن محمد يعلِّمون الناس ما علَّمهم الله، كما علمه علماء زمانهم، وكان في زمنهم من هو أعلم منهم وأنفع للأمة.

وهذا معروف عند أهل العلم، ولو قُدِّر أنهم كانوا أعلم وأديَن، فلم يحصل من أهل العلم والدين ما يحصل من ذوي الولاية من: القوة، والسلطان، وإلزام الناس بالحق، ومنعهم باليد عن الباطل.

وأما من بعد الثلاثة كالعسكريين فهؤلاء لم يظهر عليهم علم تستفيده الأمة، ولا كان لهم يد تستعين به الأمة، بل كانوا كأمثالهم من الهاشميين لهم حرمة ومكانة، وفيهم من معرفة ما يحتاجون إليه في الإسلام والدين ما في أمثالهم، وهو ما يعرفه كثير من عوام المسلمين.

وأما ما يختص به أهل العلم، فهذا لم يُعرف عنهم، ولهذا لم يأخذ عنهم أهل العلم، كما أخذوا عن أولئك الثلاثة، ولو وجدوا ما يُستفاد لأخذوا، ولكن طالب العلم يعرف مقصوده.

وإذا كان للإنسان نسب شريف، كان ذلك مما يعينه على قبول الناس منه، ألا ترى أن ابن عبَّاس لما كان كثير العلم عَرَفت الأمة له ذلك، واستفادت منه، وشاع ذكره بذلك في الخاصة والعامة.

وكذلك الشافعيّ لما كان عنده من العلم والفقه ما يُستفاد منه، عرف المسلمون له ذلك، واستفادوا ذلك منه، وظهر ذكره بالعلم والفقه.

ولكن إذا لم يجد الإنسان مقصوده في محل لم يطلبه منه، ألا ترى أنه لو قيل عن أحد: إنه طبيب، أو نحوي، وعُظِّم حتى جاء إليه الأطباء أو النحاة، فوجدوه لا يعرف من الطب والنحو ما يطلبون، أعرضوا عنه، ولم ينفعه مجرد دعوى الجُهَّال وتعظيمهم[(٢)].

- قولهم في أعلام ومعجزات الأئمة

يزعمون أن أئمتهم تظهر عليهم الأعلام والمعجزات كالرسل، وبعضهم يزعم أيضًا أنه يهبط عليهم الملائكة بالوحي، وبعضهم يزعم أيضًا أنه يجوز لهم أن ينسخوا الشرائع ويغيروها، وينفي بعضهم كل ذلك.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٢١٧)، (٦/ ٥٧٩).

(٢) منهاج السنة النبوية (٦/ ٣٨٧، ٣٨٨).

أقوال العلماء

قال الأشعري: اختلفت الروافض في الأئمة: هل يجوز أن تظهر عليهم الأعلام أم لا؟ وهم أربع فرق:

الفرقة الأولى منهم: يزعمون أنَّ الأئمة تظهر عليهم الأعلام والمعجزات، كما تظهر على الرُّسُلِ؛ لأنَّهم حُجَجُ الله سبحانه وتعالى، كما أنَّ الرسل حُجَجُ الله، ولم يجيزوا هُبَوط الملائكة بالوحي عليهم.

والفرقة الثانية منهم: يزعمون أن الأعلام تظهر عليهم، وتهبط الملائكة بالوحي عليهم، ولا يجوز أن ينسخوا الشرائع، ولا يبدلوها، ولا يغيروها.

والفرقة الثالثة منهم: يزعمون أنَّ الأعلام تظهر عليهم، وتهبط الملائكة بالوحي عليهم، ويجوز أن ينسخوا الشرائع، ويبدلوها، ويغيروها.

والفرقة الرابعة منهم: يزعمون أنَّ الأعلام لا تظهر إلا على الرسُل، وكذلك الملائكة لا تهبط إلَّا عليهم بالوحي، ولا يجوز أن ينسخ الله سبحانه شريعتَنَا على ألسنتهم، بل إنَّما يحفظون شرائع الرسل، ويقومون بها [١].

وقال السكسكيُّ: ويقولون: إن الأئمة تظهر علي يدهم المعجزات كالرسل[٢]

- قولهم في الرجعة

يزعمون رجعة أئمتهم وغيرهم من الأموات قبل يوم القيامة.

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت الرَّوافض في رجعة الأموات إلى الدنيا قبل يوم القيامة، وهم فرقتان:

فالفرقة الأولى منهم: يزعمون أن الأموات يرجعون إلى الدنيا قبل يوم الحساب، وهذا قول الأكثر منهم، وزعموا أنه لم يكن في بني إسرائيل شيء إلا ويكون في هذه الأمة مثله، وأن الله سبحانه قد أحيا قومًا من بني إسرائيل بعد الموت فكذلك يحيي الأموات في هذه الأمة ويردهم إلى الدنيا قبل يوم القيامة.

والفرقة الثانية منهم: وهم أهل الغلو: ينكرون القيامة والآخرة، ويقولون: ليس قيامة، ولا آخرة، وإنما هي أرواح تتناسخ في الصور، فمن كان محسنًا جُوزِيَ بأن يُنْقَلَ روحُه إلى جسد لا يلحقه فيه ضرر ولا ألم، ومن كان مسيئًا جُوزِيَ بأن يُنْقَلَ روحه إلى أجساد يلحق الروحَ في كونه

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٥٠، ٥١).

(٢) البرهان ص(٦٦).

فيها الضررُ والألم، وليس شيء غير ذلك، وأنَّ الدنيا لا تزال أبدًا هكذا[1].

وقال ابن حزم: وقال آخرون منهم برجعة علي إلى الدنيا[2].

وقال السكسكيُّ عن أكثرهم: يقول برجعة الأموات إلى الدنيا قبل يوم الحساب[3].

نقض قولهم

قال الملطيُّ: قولهم في الرجعة أكذبهم فيه قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: الآية ١٠٠]، يخبر أن أهل القبور لا يبعثون إلى يوم النشور، فمن خالف لحكم القرآن فقد كفر[4].

- قولهم في الخروج على الأئمة

لا يرون الخروج على أي إمام كان إلا في وجود إمامهم المعصوم.

أقوال العلماء

قال الأشعري: وأجمعت الرَّوافض على إبطال الخروج، وإنكار السيف ولو قتلت، حتى يظهر لها الإمام، وحتى يأمرها بذلك.

واعتلَّتْ في ذلك بأن النبيَّ ﷺ قبل أن يأمره الله عز وجل بالقتال كان محرَّمًا على أصحابه أن يقاتلوا[5].

وقال: وأنكروا الخروج على أئمة الجور، وقالوا: ليس يجوز ذلك دون الإمام المنصوص على إمامته[6].

وقال: وقالت الرَّوافض بإبطال السيف ولو قتلت حتى يظهر الإمام فيأمر بذلك[7]

وقال شيخ الإسلام: وأما السيف. . .، والإماميَّة لا تراه. . .، ولهذا لا يغزون الكفار، ولا يقاتلون مع أئمة الجماعة، إلا من يلتزم مذهبه منهم[8].

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول الخوارج في الخروج على الأئمة، وسيأتي مزيد بيان عند قول الزَّيديَّة فيه.

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٤٦).

(٢) الفصل (٢/ ٩٠).

(٣) البرهان ص(٦٥).

(٤) التنبيه والرد ص(١٩).

(٥) مقالات الإسلاميين ص(٥٨).

(٦) مقالات الإسلاميين ص(١٧)، منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٧٢، ٤٧٣).

(٧) مقالات الإسلاميين ص(٤٥١)، الفصل (٤/ ١٣٢).

(٨) منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٦٦).

- قولهم في تصويب عليٍّ بن أبي طالب ﷺ

يقولون بتصويب علي بن أبي طالب في جميع أموره الدينية والدنيوية.

أقوال العلماء

قال الأشعريّ: وزعموا أن عليًّا رضوان الله عليه كان مصيبًا في جميع أحواله، وأنه لم يخطئ في شيء من أمور الدين، إلا الكامليَّة أصحاب أبي كامل فإنهم أكفروا الناس بترك الاقتداء به، وأكفروا عليًّا بترك الطلب[(١)]

وقال: وأجمعت الرَّوافض على تصويب علي رضوان الله عليه في حربه من حارب وتخطئة من حارب عليًّا[(٢)]

وقال: وقالت الرَّوافض: الحكمان مخطئان وعلي مصيب؛ لأنه حكَّم للتقية لما خاف على نفسه، وقال قائلون من الرَّوافض: تحكيم علي لا على طريق التَّقِيَّة وهو صواب[(٣)]

وقال: قالت الروافض والزَّيديَّة وبعض المعتزلة إبراهيم النظام وبشر بن المعتمر وبعض المرجئة: إن عليًّا كان مصيبًا في حروبه وإن من قاتله كان على الخطأ فخطئوا طلحة والزبير وعائشة ومعاوية[(٤)]

وقال ابن حزم: قال جميع الشيعة، وبعض المرجئة، وجمهور المعتزلة، وبعض أهل السنة: إن عليًّا كان المصيب في حربه، وكل من خالفه على خطأ[(٥)]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: اضطرب الناس في خلافة عليٍّ على أقوال:

فقالت طائفة: إنه إمام، وإن معاوية إمام، وإنه يجوز نصب إمامين في وقت إذا لم يمكن الاجتماع على إمام واحد، وهذا يحكى عن الكرَّاميَّة وغيرهم.

وقالت طائفة: لم يكن في ذلك الزمان أمام عام، بل كان زمان فتنة، وهذا قول طائفة من أهل الحديث البصريين وغيرهم، ولهذا لما أظهر الإمام أحمد التربيع بعلي في الخلافة، وقال: من لم يربّع بعليٍّ في الخلافة فهو أضل من حمار أهله، أنكر ذلك طائفة من هؤلاء، وقالوا: قد أنكر خلافته من لا يقال: هو أضل من حمار أهله، يريدون من تخلَّف عنها من الصحابة، واحتج أحمد وغيره على

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(١٧)، منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٧٢).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٥٦)، وانظر: الفصل (٤/١١٩- ١٢٦).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(٤٥٣).

(٤) مقالات الإسلاميين ص(٤٥٦).

(٥) الفصل (٤/١١٩).

خلافة عليٍّ بحديث سفينة عن النبي ﷺ: «تكون خلافة النبوة ثلاثين سنة ثم تصير ملكًا»، وهذا الحديث قد رواه أهل السنن كأبي داود وغيره.

وقالت طائفة ثالثة: بل عليّ هو الإمام، وهو مصيب في قتاله لمن قاتله، وكذلك من قاتله من الصحابة كطلحة والزبير كلهم مجتهدون مصيبون، وهذا قول من يقول: كل مجتهد مصيب، كقول البصريين من المعتزلة: أبي الهذيل، وأبي علي، وأبي هاشم، ومن وافقهم من الأشعريَّة: كالقاضي أبي بكر، وأبي حامد، وهو المشهور عن أبي الحسن الأشعري، وهؤلاء أيضًا يجعلون معاوية مجتهدًا مصيبًا في قتاله، كما أن عليًا مصيب.

وهذا قول طائفة من الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم، ذكره أبو عبد الله بن حامد، ذكر لأصحاب أحمد في المقتلين يوم الجمل وصفِّين ثلاثة أوجه:

أحدها: كلاهما مصيب.

والثاني: المصيب واحد لا بعينه.

والثالث: أن عليًا هو المصيب ومن خالفه مخطئ.

والمنصوص عن أحمد وأئمة السلف أنه لا يُذم أحد منهم، وأن عليًا أولى بالحق من غيره، أما تصويب القتال فليس هو قول أئمة السنة، بل هم يقولون إن تركه كان أولى.

وطائفة رابعة: تجعل عليًا هو الإمام، وكان مجتهدًا مصيبًا في القتال، ومن قاتله كانوا مجتهدين مخطئين، وهذا قول كثير من أهل الرأي والكلام، من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم.

وطائفة خامسة تقول: إن عليًا مع كونه كان خليفة، وهو أقرب إلى الحق من معاوية، فكان ترك القتال أوْلى، وينبغي الإمساك عن القتال لهؤلاء وهؤلاء، فإن النبي ﷺ قال: «ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الساعي»، وقد ثبت عنه ﷺ أنه قال عن الحسن: «إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين»، فأثنى على الحسن بالإصلاح، ولو كان القتال واجبًا أو مستحبًا لما مدح تاركه.

قالوا: وقتال البغاة لم يأمر الله به ابتداء، ولم يأمر بقتال كل باغ، بل قال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحُجرَات: الآية ٩] ، فأمر إذا اقتتل المؤمنون بالإصلاح بينهم، فإن بغت إحداهما على الأخرى قوتلت.

قالوا: ولهذا لم يحصل بالقتال مصلحة، والأمر الذي يأمر الله به لا بد أن تكون مصلحته راجحة على مفسدته، وفي سنن أبي داود: حدثنا الحسن بن علي، حدثنا يزيد، أنبأنا هشام، عن محمد -يعني ابن سيرين- قال: قال حذيفة: ما أحد من الناس تدركه الفتنة إلا أنا أخافها عليه إلا محمد بن مسلمة، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تضرك الفتنة».

قال أبو داود: حدثنا عمرو بن مرزوق، حدثنا شعبة، عن الأشعث بن سليم، عن أبي بردة عن ثعلبة بن ضبيعة، قال: دخلنا على حذيفة، فقال: إني لأعرف رجلًا لا تضره الفتن شيئًا. قال: فخرجنا فإذا فسطاط مضروب، فدخلنا فإذا فيه محمد بن مسلمة، فسألناه عن ذلك، فقال: ما أريد أن يشتمل علي شيء من أمصاركم حتى تنجلي عما انجلت.

فهذا الحديث يبين أن النبي ﷺ أخبر أن محمد بن مسلمة لا تضره الفتنة، وهو ممن اعتزل في القتال، فلم يقاتل لا مع علي ولا مع معاوية، كما اعتزل سعد بن أبي وقاص، وأسامة بن زيد، وعبد الله ابن عمر، وأبو بكرة، وعمران بن حصين، وأكثر السابقين الأولين.

وهذا يدل على أنه ليس هناك قتال واجب ولا مستحب، إذ لو كان كذلك لم يكن ترك ذلك مما يُمدح به الرجل، بل كان مَنْ فعل الواجب أو المستحب أفضل ممن تركه، ودل ذلك على أن القتال قتال فتنة.

كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: **«ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي خير من الساعي، والساعي خير من الموضع»**، وأمثال ذلك من الأحاديث الصحيحة التي تبين أن ترك القتال كان خيرًا من فعله من الجانبين، وعلى هذا جمهور أئمة أهل الحديث والسنة؛ وهذا مذهب مالك، والثوري وأحمد وغيرهم.

وهذه أقوال من يُحسِن القول في عليٍّ وطلحة والزبير ومعاوية، ومن سوى هؤلاء من الخوارج والروافض والمعتزلة فمقالاتهم في الصحابة لون آخر، فالخوارج تكفِّر عليًّا وعثمان ومن والاهما، والروافض تكفر جمهور الصحابة كالثلاثة ومن والاهم، وتفسِّقهم، ويكفِّرون من قاتل عليًّا، ويقولون: هو إمام معصوم، وطائفة من المروانية تفسقه، وتقول: إنه ظالم معتد، وطائفة من المعتزلة تقول: قد فسق، إما هو، وإما مَنْ قاتله، لكن لا يعلم عينه، وطائفة أخرى منهم تفسق معاوية وعمرًا دون طلحة والزبير وعائشة[1]

- قولهم فيمَّن حارب عليَّ بن أبي طالب رضي الله عنه

يقولون بتضليل وتكفير أو تفسيق من حارب عليَّ بن أبي طالب.

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت الروافض في مُحَارب عليٍّ، وهم فرقتان:

الفرقة الأولى منهم: يقولون بإكفار مَن حارب عليًّا وتضليله، ويشهدون بذلك على طَلْحة والزبير ومُعَاوية بن أبي سفيان، وكذلك يقولون فيمن ترك الائتمام به بعد الرسول عليه السلام.

والفرقة الثانية منهم: يزعمون أنَّ مَن حارب عليًّا فاسق، ليس بكافر؛ إلا أن يكون حارب

---

(١) منهاج السنة النبوية (١/٥٣٧- ٥٤٤)، (٤/٣٨٨- ٣٩٣)، (٤/٤٠١- ٤٢٦)، (٤/٤٤٧- ٤٥٢).

عنادًا للرسول ﷺ، وردًا عليه، فهم كفار، وكذلك يقولون في ترك أصحاب رسول الله ﷺ الائتمامَ بعلي بن أبي طالب بعده: إنهم إن كانوا تركوا الائتمام به عنادًا للرسول وردًا عليه فهم كفار، وإن كانوا تركوا ذلك لا على طريق العناد والتكذيب للرسول ﷺ والرد عليه فَسَقُوا ولم يكفروا(١).

وقال السكسكيُّ: وأكثرهم شهد على من حارب عليًّا بالكفر(٢).

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: وهذا مما ضلَّ به من ضل من الشيعة، حيث ظنوا أن من قاتل عليًّا كفر؛ فإن هذا خلاف القرآن، قال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٩ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾، فأخبر سبحانه أنهم مؤمنون مقتتلون، وأمر إن بغت إحداهما على الأخرى أن تقاتل التي تبغي، فإنه لم يكن أمر بقتال إحداهما ابتداء، ثم أمر إذا فاءت إحداهما بالإصلاح بينهما بالعدل، وقال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحُجرَات: الآية ١٠] ، فدلَّ القرآن على إيمانهم وإخوتهم مع وجود الاقتتال والبغي، وأنه يأمر بقتال الباغية حيث أمر الله به(٣).

وقال: والصحابة الذين لم يقاتلوا معه كانوا يعتقدون أن ترك القتال خيرٌ من القتال، أو أنه معصية، فلم يجب عليهم موافقته في ذلك.

والذين قاتلوه لا يخلو: إما أن يكونوا عصاة، أو مجتهدين مخطئين، أو مصيبين، وعلى كل تقدير فهذا لا يقدح في إيمانهم ولا يمنعهم الجنة.

فإن الله تعالى قال: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٩ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ۝١٠﴾، فسمَّاهم: إخوة ووصفهم بأنهم مؤمنون، مع وجود الاقتتال بينهم، والبغي من بعضهم على بعض.

فمن قاتل عليًّا فإن كان باغيًا فليس ذلك بمخرجه من الإيمان، ولا بموجب له النيران، ولا مانع له من الجنان، فإن البغي إذا كان بتأويل كان صاحبه مجتهدًا.

ولهذا اتَّفق أهل السنة على أنه لا تفسق واحدة من الطائفتين، وإن قالوا في إحداهما: إنهم كانوا بغاة؛ لأنهم كانوا متأولين مجتهدين، والمجتهد المخطئ لا يَكْفُر ولا يفسق، وإن تعمد البغي فهو ذنب

(١) مقالات الإسلاميين ص(٥٧).

(٢) البرهان ص(٦٦).

(٣) مجموع الفتاوى (١٩/٨٩، ٩٠).

من الذنوب، والذنوب يرفع عقابها بأسباب متعددة؛ كالتوبة، والحسنات الماحية، والمصائب المكفِّرة، وشفاعة النبي ﷺ، ودعاء المؤمنين، وغير ذلك[1].

وقال: وعليٌّ ﷺ لم يكن قتاله يوم الجمل وصفِّين بأمر من النبي ﷺ وإنما كان رأيًا رآه.

وقال أبو داود في سننه: حدَّثنا إسماعيل بن إبراهيم الهذلي، حدَّثنا ابن عليَّةَ، عن يونس، عن الحسن، عن قيس بن عبَّاد، قال: قلت لعليٍّ ﷺ: أخبرنا عن مسيرك هذا: أعهد عهده إليك رسول الله ﷺ، أم رأى رأيته؟ قال: ما عهد إليَّ رسول الله ﷺ شيئًا، ولكنه رأي رأيته.

ولو كان محاربُ عليٍّ محاربًا لرسول الله ﷺ مرتدًا، لكان عليٌّ يسير فيهم السيرة في المرتدين، وقد تواتر عن عليٍّ يوم الجمل لما قاتلهم أنه لم يتَّبع مدبرهم، ولم يُجهز على جريحهم، ولم يغنم لهم مالًا، ولا سبى لهم ذرية، وأمر مناديه ينادي في عسكره: ألا يُتبع لهم مدبر، ولا يُجهز على جريحهم، ولا تُغنم أموالهم، ولو كانوا عنده مرتدِّين لأجهز على جريحهم، واتَّبع مدبرهم.

وهذا مما أنكره الخوارج عليه، وقالوا له: إن كانوا مؤمنين فلا يحلُّ قتالهم، وإن كانوا كفَّارًا فلم حَرَّمت أموالهم ونساءهم؟ فأرسل إليهم ابن عباس ﷺ فناظرهم، وقال لهم: كانت عائشة فيهم، فإن قلتم: إنها ليست أُمَّنا كفرتم بكتاب الله، وإن قلتم: هي أُمَّنا، واستحللتم وطأها كفرتم بكتاب الله.

وكذلك أصحاب الجمل كان يقول فيهم: إخواننا بغوا علينا طهَّرهم السيف.

وقد نُقل عنه ﷺ أنه صلَّى على قتلى الطائفتين، وسيجيء إن شاء الله بعض الآثار بذلك.

وإن كان أولئك مرتدين، وقد نزل الحسن عن أمر المسلمين، وسلَّمه إلى كافر مرتد -كان المعصوم عندهم قد سلَّم أمر المسلمين إلى المرتدين، وليس هذا من فعل المؤمنين، فضلًا عن المعصومين.

وأيضًا فإن كان أولئك مرتدين، والمؤمنون أصحاب عليٍّ، لكان الكفَّار المرتدُّون منتصرين على المؤمنين دائمًا.

والله تعالى يقول في كتابه: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ ﴿٥١﴾﴾ [غافر: الآية ٥١]، ويقول في كتابه: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ ﴿١٧٣﴾﴾، ويقول في كتابه: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: الآية ٨].

وهؤلاء الرافضة، الذين يدَّعون أنهم المؤمنون، إنما لهم الذل والصغار، ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران: الآية ١١٢].

وأيضًا، فإن الله تعالى يقول في كتابه: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾

---

(١) منهاج السنة النبوية (٤/ ٣٩٣، ٣٩٤).

[الحُجرَات: الآية ٩] ، فقد جعلهم مؤمنين إخوة مع الاقتتال والبغي.

وأيضًا فقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «تمرق مارقة علي حين فُرقة من المسلمين تقتلهم أَوْلى الطائفتين بالحق»، وقال: «إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين»، وقال لعمَّار: «تقتلك الفئة الباغية» لم يقل الكافرة.

وهذه الأحاديث صحيحة عند أهل العلم بالحديث، وهي مروية بأسانيد متنوعة، لم يأخذ بعضهم عن بعض، وهذا مما يوجب العلم بمضمونها، وقد أخبر النبي ﷺ أن الطائفتين المفترقتين مسلمتان، ومدح من أصلح الله به بينهما، وقد أخبر أنه تمرق مارقة وأنه تقتلها أدنى الطائفتين إلي الحقّ.

ثم يقال لهؤلاء الرافضة: لو قالت لكم النَّواصب: عليٌّ قد استحل دماء المسلمين، وقاتلهم بغير أمر الله ورسوله على رياسته، وقد قال النبي ﷺ: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر»، وقال: «لا ترجعوا بعدي كفَّارًا يضرب بعضكم رقاب بعض»، فيكون عليٌّ كافرًا لذلك -لم تكن حجتكم أقوى من حجتهم؛ لأن الأحاديث التي احتجُّوا بها صحيحة[1].

وقال: وبالجملة نحن نعلم بالاضطرار من سيرة عليٍّ رضي الله عنه أنه لم يكن يكفِّر الذين قاتلوه، بل ولا جمهور المسلمين، ولا الخلفاء الثلاثة، ولا الحسن ولا الحسين كفَّروا أحدًا من هؤلاء، ولا عليُّ بن الحسين، ولا أبو جعفر، فإن كان هؤلاء كفَّارًا فأول من خالف النصوص عليّ وأهل بيته،[2]

- قولهم في الصحابة

يبغضون ويلعنون ويتبرءون ويطعنون في الصحابة رضي الله عنهم بالسب والتضليل والتكفير، خصوصًا كبار الصحابة، كأبي بكر وعمر وغيرهما.

أقوال العلماء

قال الملطي عنهم: وأن أبا بكر الصديق رضي الله عنه وعمر وعثمان وطلحة والزبير وعائشة رضي الله عنهم أجمعين عندهم من شرِّ الأمة وأكفرها، يلعنوهم ويتبرءون منهم، وأنه ما بقي مع علي على الإسلام إلا أربعة سلمان وعمَّار وأبو ذر والمقداد بن الأسود[3].

وقال الإسفراييني: اعلم أن جميع من ذكرناهم من فِرَق الإماميَّة متَّفقون على تكفيرِ الصَّحَابة[4].

---

(١) منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٩٦- ٥٠٠).
(٢) منهاج السنة النبوية (٧/ ٤٠٦- ٤٠٨).
(٣) التنبيه والرد ص(٢٥).
(٤) التبصير في الدين ص(٤١).

وقال الشهرستانيُّ: ثم إن الإماميَّة تخطَّت عن هذه الدرجة إلى الوقيعة في كبار الصحابة طعنًا وتكفيرًا، وأقله ظلمًا وعدوانًا[(١)]

وقال الرازي: وهم يكفِّرون الصحابة ﷺ، ويقولون: إن الخلق قد كفروا بعد النبي ﷺ، إلا عليًا وفاطمة والحسن والحسين والزبير وعمارًا وسلمان وأبا ذر ومقدادًا وبلالًا وصهيبًا[(٢)]

وقال السكسكيُّ: وتبرءوا من أبي بكر وعمر وكثير من الصحابة ﷺ . . .، وقالوا: إن الأمة ارتدَّت بتركها إمامة عليٍّ[(٣)]

وقال شيخ الإسلام: أهل البدع ذنوبهم ترك ما أمروا به من اتِّباع السنَّة وجماعة المؤمنين. . .، وكذلك الرافضة لا يرون عدالة الصحابة ومحبتهم، والاستغفار لهم، وهذا ترك واجب[(٤)]

وقال: فالرافضة لما كانت تسب «الصحابة» صار العلماء يأمرون بعقوبة من يسب الصحابة، ثم كفرت الصحابة وقالت عنهم أشياء قد ذكرنا حكمهم فيها في غير هذا الموضع[(٥)]

وقال: الرافضة تطعن في أبي بكرٍ، وعمر، وعامة السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، وسائر أئمة الإسلام [(٦)]

وقال: أبو بكر وعمر أبغضتهما الرافضة ولعنتهما دون غيرهم من الطوائف، ولهذا قيل للإمام أحمد: من الرافضي؟ قال: الذي يسب أبا بكر وعمر[(٧)]

وقال: يبغضون خيار الصحابة، وهم العشرة المشهود لهم بالجنة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ، وطلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح ﷺ -يبغضون هؤلاء إلا عليَّ بن أبي طالب ﷺ، ويبغضون سائر المهاجرين والأنصار من السابقين الأولين، الذين بايعوا رسول الله ﷺ تحت الشجرة -وكانوا ألفًا وأربعمائة- وقد أخبر الله أنه قد رضي عنهم.

وثبت في صحيح مسلم وغيره عن جابر أيضًا أن غلام حاطب بن أبي بلتعة قال: يا رسول الله، والله ليدخلن حاطب النار، فقال النبي ﷺ: «كذبت إنه شهد بدرًا والحديبية».

وهم يتبرءون من جمهور هؤلاء، بل يتبرءون من سائر أصحاب رسول الله ﷺ إلا نفرًا قليلًا

---

(١) الملل والنحل (١/ ١٦٤، ١٦٥).

(٢) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٥٦).

(٣) البرهان ص(٦٥).

(٤) مجموع الفتاوى (٢٠/ ١٠٤).

(٥) مجموع الفتاوى (٣/ ٤٠٩).

(٦) مجموع الفتاوى (٤/ ١٥٣).

(٧) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٣٥).

نحو بضعة عشر[١]

وقال: إنهم خارجون عن جماعة المسلمين، يكفِّرون أو يفسِّقون أئمة الجماعة؛ كأبي بكر وعمر وعثمان، دع معاوية وملوك بني أمية وبني العباس، وكذلك يكفِّرون أو يفسِّقون علماء الجماعة وعبَّادهم؛ كمالك والثوريّ والأوزاعيّ والليث بن سعد وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وإبراهيم بن أدهم والفضيل بن عياض وأبي سليمان الداراني ومعروف الكرخي، وأمثال هؤلاء[٢]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: هذه الأمة خير الأمم، وخيرها القرن الأول، كان القرن الأول أكمل الناس في العلم النافع، والعمل الصالح.

وهؤلاء المفترون وصفوهم بنقيض ذلك، بأنهم لم يكونوا يعلمون الحق ويتبعونه، بل كان أكثرهم عندهم يعلمون الحق ويخالفونه، كما يزعمونه في الخلفاء الثلاثة، وجمهور الصحابة والأمة، وكثير منهم عندهم لا يعلم الحق، بل اتبع الظالمين تقليدًا لعدم نظرهم المفضي إلى العلم، والذي لم ينظر قد يكون تركه النظر لأجل الهوى وطلب الدنيا، وقد يكون لقصوره ونقص إدراكه[٣]

وقال: ذكر العلماء أن الرفض أساس الزندقة، وأن أول من ابتدع الرفض إنما كان منافقًا زنديقًا، وهو عبد الله بن سبأ، فإنه إذا قدح في السابقين الأولين فقد قدح في نقل الرسالة، أو في فهمها أو في اتِّباعها، فالرافضة تقدح تارة في علمهم بها، وتارة في اتِّباعهم لها وتحيل ذلك على أهل البيت وعلى المعصوم الذي ليس له وجود في الوجود[٤]

وقال: وهذا هو أصل مذهب الرافضة، فإن الذي ابتدع الرفض كان يهوديًا أظهر الإسلام نفاقًا، ودسَّ إلى الجُهَّال دسائس يقدح بها في أصل الإيمان، ولهذا كان الرفض أعظم أبواب النفاق والزندقة، فإنه يكون الرجل واقفًا، ثم يصير مفضلًا، ثم يصير سبابًا، ثم يصير غاليًا، ثم يصير جاحدًا معطِّلًا، ولهذا انضمت إلى الرافضة أئمة الزنادقة من الإسماعيليَّة والنصيريَّة، وأنواعهم من القرامطة، والباطنية، والدرزية، وأمثالهم من طوائف الزندقة، والنفاق.

فإن القدح في خير القرون الذين صحبوا الرسول قدح في الرسول عليه السلام، كما قال مالك وغيره من أئمة العلم: هؤلاء طعنوا في أصحاب رسول الله وإنما طعنوا في أصحابه ليقول القائل:

---

(١) منهاج السنة النبوية (١/ ٣٩).

(٢) منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٥٧)، مجموع الفتاوى (٤/ ١٥٧).

(٣) منهاج السنة النبوية (٢/ ١٤).

(٤) مجموع الفتاوى (٤/ ١٠٢).

رجل سوء كان له أصحاب سوء، ولو كان رجلًا صالحًا لكان أصحابه صالحين.

وأيضًا فهؤلاء الذين نقلوا القرآن، والإسلام، وشرائع النبي ﷺ، وهم الذين نقلوا فضائل علي غيره، فالقدح فيهم يوجب ألا يوثق بما نقلوه من الدين، وحينئذ فلا تثبت فضيلة لا لعلي ولا لغيره.

والرافضة جهال ليس لهم عقل، ولا نقل، ولا دين، ولا دنيا منصورة، فإنه لو طلب منهم الناصبي الذي يبغض عليًا، ويعتقد فسقه أو كفره -كالخوارج وغيرهم- أن يثبتوا إيمان علي وفضله لم يقدروا على ذلك، بل تغلبهم الخوارج، فإن فضائل علي إنما نقلها الصحابة الذين تقدح فيهم الرافضة، فلا يتيقن له فضيلة معلومة على أصلهم، فإذا طعنوا في بعض الخلفاء -بما يفترونه عليهم من أنهم طلبوا الرياسة وقاتلوا على ذلك- كان طعن الخوارج في علي بمثل ذلك وأضعافه أقرب من دعوى ذلك على من أطيع بلا قتال، ولكن الرافضة جهّال، متبعون الزنادقة.

والقرآن قد أثنى على الصحابة في غير موضع؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: الآية ١٠٠]، وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: الآية ١٠].

وقال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح: الآية ٢٩]، وقال تعالى: ﴿۞ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾﴾ [الفتح: الآية ١٨].

وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة»، وفي الصحيحين عن أبي سعيد أن النبي ﷺ قال: «لا تسبوا أصحابي؛ فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»، وقد ثبت عنه في الصحيح من غير وجه أنه قال: «خير القرون القرن الذي بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»، وهذه الأحاديث مستفيضة، بل متواترة، في فضائل الصحابة، والثناء عليهم، وتفضيل قرنهم على من بعدهم من القرون، فالقدح فيهم قدح في القرآن، والسنة، ولهذا تكلم الناس في تكفير الرافضة بما قد بسطناه في غير هذا الموضع [(١)].

وقال: وهذا حال أهل البدع المخالفة للكتاب والسنة، فإنهم إن يَتَّبِعُون إلا الظن وما تهوى الأنفس، ففيهم جهل وظلم، لا سيما الرافضة، فإنهم أعظم ذوي الأهواء جهلًا وظلمًا، يعادون

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/٤٢٨- ٤٣٠)، (٣/٤٠٥- ٤١٤).

خيار أولياء الله تعالى من بعد النبيين، من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين تبعوهم بإحسان ﷺ ورضوا عنه، ويوالون الكفار والمنافقين من اليهود والنصارى والمشركين وأصناف الملحدين؛ كالنصيريَّة والإسماعيليَّة، وغيرهم من الضالين، فتجدهم أو كثيرًا منهم، إذا اختصم خصمان في ربهم من المؤمنين والكفار، واختلف الناس فيما جاءت به الأنبياء، فمنهم من آمن ومنهم من كفر -سواء كان الاختلاف بقول أو عمل؛ كالحروب التي بين المسلمين وأهل الكتاب والمشركين- تجدهم يعاونون المشركين وأهل الكتاب على المسلمين أهل القرآن.

كما قد جرَّبه الناس منهم غير مرة، في مثل إعانتهم للمشركين من الترك وغيرهم على أهل الإسلام بخراسان والعراق والجزيرة والشام وغير ذلك، وإعانتهم للنصارى على المسلمين بالشام ومصر وغير ذلك، في وقائع متعددة من أعظمها الحوادث التي كانت في الإسلام في المائة الرابعة والسابعة، فإنه لما قدم كفَّار الترك إلى بلاد الإسلام، وقُتل من المسلمين ما لا يحصى عدده إلا ربُّ الأنام، كانوا من أعظم الناس عداوة للمسلمين، ومعاونة للكافرين، وهكذا معاونتهم لليهود أمر شهير، حتى جعلهم الناس لهم كالحمير[1].

وقال: وأما أهل السنة فيتولون جميع المؤمنين، ويتكلمون بعلم وعدل، ليسوا من أهل الجهل، ولا من أهل الأهواء، ويتبرءون من طريقة الروافض والنواصب جميعًا، ويتولون السابقين والأولين كلهم، ويعرفون قدر الصحابة، وفضلهم، ومناقبهم، ويرعون حقوق أهل البيت التي شرعها الله لهم، ولا يرضون بما فعله المختار ونحوه من الكذَّابين، ولا ما فعله الحجاج ونحوه من الظالمين، ويعلمون مع هذا مراتب السابقين الأولين، فيعلمون أن لأبي بكر وعمر من التقدم والفضائل ما لم يشاركهما فيها أحد من الصحابة، لا عثمان، ولا علي، ولا غيرهما.

وهذا كان متفقًا عليه في الصدر الأوَّل، إلا أن يكون خلاف شاذٌّ لا يعبأ به، حتى إن الشيعة الأولى أصحاب عليٍّ لم يكونوا يرتابون في تقديم أبي بكر وعمر عليه.

كيف وقد ثبت عن عليٍّ من وجوه متواترة أنه كان يقول: خير هذه الأمة بعد نبيِّها أبو بكر وعمر؟! ولكن كان طائفة من شيعة عليٍّ تقدِّمه على عثمان، وهذه المسألة أخفى من تلك.

ولهذا كان أئمة أهل السنة كلهم متفقين على تقديم أبي بكر وعمر من وجوه متواترة، كما هو مذهب أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد بن حنبل والثوريّ والأوزاعيّ والليث بن سعد، وسائر أئمة المسلمين من أهل الفقه والحديث والزهد والتفسير من المتقدمين والمتأخرين.

وأما عثمان وعليّ فكان طائفة من أهل المدينة يتوقفون فيهما، وهي إحدى الروايتين عن مالك، وكان طائفة من الكوفيين يقدمون عليًّا وهي إحدى الروايتين عن سُفيان الثوري، ثم قيل: إنه رجع عن ذلك لما اجتمع به أيوب السَّخْتِيَاني، وقال: من قدَّم عليًّا على عثمان فقد أزرى

---

[1] منهاج السنة النبوية (١/ ٢٠).

بالمهاجرين والأنصار، وسائر أئمة السنة على تقديم عثمان، وهو مذهب جماهير أهل الحديث، وعليه يدل النصُّ والإجماع والاعتبار[١].

وقال: وأما الرافضة فيطعنون في الصحابة ونقلهم، وباطن أمرهم الطعن في الرسالة[٢].

وقال: وهم أبعد النَّاس عن معرفة سير الصحابة والاقتداء بهم، لا في حياة النبيِّ ﷺ، ولا بعده، فإن هذا إنما يعرفه أهل العلم بالحديث والمنقولات، والمعرفة بالرجال الضعفاء والثقات، وهم من أعظم الناس جهلًا بالحديث، وبغضًا له، ومعاداةً لأهله[٣].

وقال: وهؤلاء الرافضة يقدحون فيهم -أي: الصحابة- بالصغائر، وهم يغضُّون عن الكفر والكبائر فيمن يعاونهم من الكفَّار والمنافقين؛ كاليهود والنصارى والمشركين والإسماعيليَّة والنّصيريَّة وغيرهم، فمن ناقش المؤمنين على الذنوب، وهو لا يناقش الكفَّار والمنافقين على كفرهم ونفاقهم، بل وربما يمدحهم ويعظِّمهم -دلَّ على أنه من أعظم الناس جهلًا وظلمًا، إن لم ينته به جهله وظلمه إلى الكفر والنفاق[٤].

وقال: ثم من العجب أن الرافضة تنكر سب عليٍّ، وهم يسبُّون أبا بكر وعمر وعثمان ويكفِّرونهم ومن والاهم، ومعاوية رضي الله عنه وأصحابه ما كانوا يكفِّرون عليًّا، وإنما يكفِّره الخوارج المارقون، والرافضة شرٌّ منهم، فلو أنكرت الخوارج السب لكان تناقضًا منهم، فكيف إذا أنكرته الرافضة؟!

ولا ريب أنه لا يجوز سب أحد من الصحابة: لا عليّ ولا عثمان ولا غيرهما، ومن سب أبا بكر وعمر وعثمان فهو أعظم إثمًا ممن سب عليًّا، وإن كان متأولًا فتأويله أفسد من تأويل من سب عليًّا، وإن كان المتأوِّل في سبهم ليس بمذموم لم يكن أصحاب معاوية مذمومين، وإن كان مذمومًا كان ذم الشيعة الذين سبُّوا الثلاثة أعظم من سب الناصبة الذين سبُّوا عليًّا وحده، فعلى كل تقدير هؤلاء أبعد عن الحقِّ.

وفي الصحيحين عن النبيِّ ﷺ أنه قال: **«لا تسبُّوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أُحُد ذهبًا ما بلغ مدَّ أحدهم ولا نصيفه»**[٥].

- قولهم في الإجماع

لا يرون حجية إجماع الصحابة، ولا أي إجماع إلا بوجود إمامهم المعصوم فيه.

---

(١) منهاج السنة النبوية (٢/ ٧١- ٧٤).
(٢) منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٦٣).
(٣) منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٥٧).
(٤) منهاج السنة النبوية (٤/ ٣٧٣، ٣٧٤).
(٥) منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٦٨، ٤٦٩).

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام: الإجماع عندهم ليس بحجة، إلا أن يكون قول المعصوم فيه[١]

وقال: إن الإجماع عندهم ليس بحجة، بل لا يجوز عندهم أن تجتمع الأمة إلا إذا كان المعصوم فيهم، فإن قول المعصوم وحده هو الحجة[٢]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: متى كان مخالفة الصحابة والعدول عن أقاويلهم منكرًا عند الإماميَّة؟! وهؤلاء -أي: أهل السنة- متفقون على محبة الصحابة وموالاتهم وتفضيلهم على سائر القرون، وعلى أن إجماعهم حجة، وعلى أنه ليس لهم الخروج عن إجماعهم، بل عامة الأئمة المجتهدين يصرِّحون بأنه ليس لنا أن نخرج عن أقاويل الصحابة، فكيف يطعن عليهم بمخالفة الصحابة مَن يقول: إن إجماع الصحابة ليس بحجة، وينسبهم إلى الكفر والظلم؟!

فإن كان إجماع الصحابة حجة فهو حجة على الطائفتين، وإن لم يكن حجة فلا يحتج به عليهم.

وإن قال: أهل السنة يجعلونه حجة، وقد خالفوه.

قيل: أما أهل السنة فلا يتصور أن يتفقوا على مخالفة إجماع الصحابة، وأما الإماميَّة فلا ريب أنهم متفقون على مخالفة إجماع العترة النبوية، مع مخالفة إجماع الصحابة، فإنه لم يكن في العترة النبوية -بنو هاشم- على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي ﷺ -مَن يقول بإمامة الاثني عشر، ولا بعصمة أحد بعد النبي ﷺ، ولا بكفر الخلفاء الثلاثة، بل ولا من يطعن في إمامتهم، بل ولا من ينكر الصفات، ولا من يكذِّب بالقدر.

فالإماميَّة بلا ريب متفقون على مخالفة إجماع العترة النبويَّة، مع مخالفتهم لإجماع الصحابة، فكيف ينكرون على من لم يخالف لا إجماع الصحابة، ولا إجماع العترة[٣]

- قولهم في الأسماء والصفات

متقدِّموهم مشبِّهة ومجسِّمة بمقالات شنيعة، وأما متأخِّروهم فهم معطِّلة كالمعتزلة.

أقوال العلماء

قال الأشعري: اختلفت الرَّوافض أصحاب الإمامة في التجسيم، وهم ست فرق:

فالفرقة الأولى: الهشاميَّة، أصحاب هشام بن الحكم الرافضي.

يزعمون أن معبودهم جسمٌ، وله نهايةٌ وحدٌّ، طويلٌ عريضٌ عميقٌ، طولُه مثل عرضه، وعرضه

---

(١) منهاج السنة النبوية (٦/ ٤٣٦).

(٢) منهاج السنة النبوية (٦/ ٤٣٦).

(٣) منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٠٥- ٤٠٧).

مثل عمقه، لا يوفى بعضُه على بعض، . . . ، وزعموا أنه نورٌ ساطع، له قَدْرٌ من الأقدار في مكان دون مكان، كالسبيكة الصافية، يتلألأ كاللؤلؤة المستديرة من جميع جوانبها، ذو لون وطعم ورائحة ومجسَّة، لونه هو طعمه، وطعمه هو رائحته، ورائحته هي مجسَّته، وهو نفسه لون، ولم يعينوا لونًا ولا طعمًا هو غيره، وزعموا أنه هو اللون، وهو الطعم، وأنه قد كان لا في مكان، ثم حدث المكان بأن تحرك البارئ فحدث المكان بحركته فكان فيه، وزعم أن المكان هو العرش إلى آخره.

والفرقة الثانية من الرافضة: يزعمون أن ربَّهم ليس بصورة، ولا كالأجسام، وإنما يذهبون في قولهم: إنه جسم، إلى أنه هو موجود، ولا يثبتون البارئ ذا أجزاء مؤتلفة، وأبعاض متلاصقة، ويزعمون أن الله عز وجل على العرش مستوٍ بلا مُمَاسَّة ولا كَيْف.

والفرقة الثالثة من الرافضة: يزعمون أن ربهم على صورة الإنسان، ويمنعون أن يكون جسمًا.

والفرقة الرابعة من الرافضة: «الهشامية»، أصحاب هشام بن سالم الجواليقيّ.

يزعمون أنَّ ربهم على صورة الإنسان، وينكرون أن يكون لحمًا ودمًا، ويقولون: هو نور ساطع يتلألأ بياضًا، وأنه ذو حواسٍّ خمسٍ كحواسِّ الإنسان، له يد ورجل وأنف وأذن وعين وفم، وأنه يسمع بغير ما يبصر به، وكذلك سائر حواسِّه متغايرة عندهم.

وحكى أبو عيسى الوراق أن هشام بن سالم كان يزعم أن لربه وَفْرَةً سوداء، وأن ذلك نور أسود.

والفرقة الخامسة من الرافضة: يزعمون أن رب العالمين ضياء خالص، ونور بحتٌ، وهو كالمصباح الذي من حيث ما جئته يلقاك بأمر واحد، وليس بذي صورة ولا أعضاء، ولا اختلاف في الأجزاء، وأنكروا أن يكون على صورة الإنسان، أو على صورة شيء من الحيوان.

والفرقة السادسة من الرافضة: يزعمون أن ربهم ليس بجسم، ولا بصورة، ولا يشبه الأشياء، ولا يتحرك، ولا يسكن، ولا يماس.

وقالوا في التوحيد بقول المعتزلة والخوارج.

وهؤلاء قوم من متأخريهم، فأما أوائلهم فإنهم كانوا يقولون ما حكينا عنهم من التشبيه[1]

وقال: واختلفت الروافض في الجسم ما هو؟ وهم ثلاث فرق:

الفرقة الأولى منهم: يزعمون أنَّ الجسم هو الطويل العريض العميق، ولا يكون شيء موجود إلا ما كان جسمًا طويلًا عريضًا عميقًا، وأنكروا الأعراض، وزعموا أن معنى الجسم الطويل العريض العميق أنه شيء موجود، وأنَّ البارئ لما كان شيئًا موجودًا كان جسمًا.

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٣١- ٣٥)، (٢٠٧- ٢١٠).

والفرقة الثانية منهم: يزعمون أن حقيقة الجسم أنه مؤلفٌ مركبٌ مجتمعٌ، وأن الباريء عز وجل لما لم يكن مؤتلفًا مجتمعًا لم يكن جسمًا.

والفرقة الثالثة منهم: يزعمون أن حقيقة الجسم أنه يحتمل الأعراض، وأن أقل قليل الأجسام جزء لا يتجزأ، وأن الباريء لما لم يحتمل الأعراض لم يكن جسمًا[1]

وقال: واختلفت الروافض في القول بأنَّ الله سبحانه عالم حيٌّ قادر سميع بصير إله، وهم تسع فرق:

فالفرقة الأولى منهم: الزُرَارية، أصحاب زُرَارة بن أعين الرافضيِّ، يزعمون أن الله لم يزل غير سميع، ولا عليم، ولا بصير، حتى خلق ذلك لنفسه، وهم يُسمُّون التَّيْمِيَّة، ورئيسهم زُرَارة بن أعين.

والفرقة الثانية منهم: السبَّابيَّة، أصحاب عبد الرحمن بن سبابة، يقفون في هذه المعاني، ويزعمون أن القول فيها ما يقول جعفر، كائنًا قوله ما كان، ولا يُصوِّبون في هذه الأشياء قولًا

والفرقة الثالثة منهم: يزعمون أن الله عز وجل لا يوصف بأنه لم يزل إلهًا قادرًا، ولا سميعًا بصيرًا، حتى يحدث الأشياء؛ لأن الأشياء التي كانت قبل أن تكون ليست بشيء، ولن يجوز أن يُوصَفَ بالقدرة لا على شيء، وبالعلم لا بشيء.

وكُلُّ الروافض، إلا شرذمة قليلة، يزعمون أنه يريد الشيء ثم يبدو له فيه.

والفرقة الرابعة من الروافض: يزعمون أن الله لم يزل لا حيًّا ثم صار حيًّا.

والفرقة الخامس من الروافض: وهم أصحاب شيطان الطَّاق.

يزعمون أنَّ الله عالم في نفسه ليس بجاهل، ولكنه إنما يعلم الأشياء إذا قدَّرها وأرادها، فأما قَبل أن يُقَدِّرها ويريدها فمحال أن يعلمها، لا لأنه ليس بعالم، ولكن الشيء لا يكون شيئًا حتى يقدره وينشئه بالتقدير، والتقديرُ عندهم الإرادةُ.

والفرقة السادسة من الرافضة: أصحاب هشام بن الحكم.

يزعمون أنه محال أن يكون الله لم يزل عالمًا بالأشياء بنفسه، وأنه إنما يعلم الأشياء بعد أن لم يكن بها عالمًا، وأنه يعلمها بعلم، وأنَّ العلم صفة له، ليست هي هو ولا غيره ولا بعضه، فيجوزُ أن يقال: العلم مُحْدَث، أو قديم؛ لأنه صفة، والصفة لا توصف.

قال: ولو كان لم يزل عالمًا لكانت المعلومات لم تزل؛ لأنه لا يصح عالم إلا بمعلوم موجود، قال: ولو كان عالمًا بما يفعله عبادُه لم يصحَّ المحنة والاختبار.

وقال هشام في سائر صفات الله عز وجل؛ كقدرته وحياته وسمعه وبصره وإرادته: إنها صفات لله، لا هي الله ولا غير الله.

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٥٩، ٦٠).

وقد اختُلف عنه في القدرة والحياة: فمن الناس من يحكي عنه أنه كان يزعم أن البارئ لم يزل حيًّا قادرًا، ومنهم من ينكر أن يكون قال ذلك.

والفرقة السابعة من الرافضة: لا يزعمون أن البارئ عالم في نفسه، كما قال شيطان الطَّاق، ولكنهم يزعمون أن الله عز وجل لا يعلم الشيءَ حتى يؤثِّر أثره، والتأثير عندهم الإرادةُ، فإذا أراد الشيءَ عَلِمَه، وإذا لم يرده لم يعلمه، ومعنى أراد عندهم أنه تحرك حركة هي إرادة، فإذا تحرك عَلِمَ الشيء، وإلّا لم يَجُزِ الوصف له بأنه عالم به، وزعموا أنه لا يوصف بالعلم بما لا يكون.

والفرقة الثامنة من الرافضة: يقولون: إن معنى أن الله يعلم أنه يفعل، فإن قيل لهم: أتقولون: إنَّ الله لم يزل عالمًا بنفسه؟ اختلفوا، فمنهم من يقول: لم يزل لا يعلم بنفسه حتى فعل العلم؛ لأنه قد كان ولمَّا يفعل، ومنهم من يقول: لم يزل يعلم بنفسه، فان قيل لهم: فلم يزل يفعل؟ قالوا: نعم، ولا نقول بقدم الفعل.

ومن الرافضة من يزعم أن الله يعلم ما يكون قبل أن يكون، إلا أعمال العباد فإنه لا يعلمها إلا في حال كونها.

والفرقة التاسعة من الرافضة: يزعمون أن الله لم يزل عالمًا حيًّا قادرًا، ويميلون إلى نفى التشبيه، ولا يقولون بحديث العلم، ولا بما حكيناه من التجسيم، وسائر ما أخبرنا به من التشبيه عنهم[1]

وقال الأشعري: بعد أن ذكر مقالة المعتزلة في تعطيل أسماء وصفات المولى عز وجل: فهذه جملة قولهم في التوحيد، وقد شاركهم في هذه الجملة. . . ، وطوائف من الشِّيع[2]

وقال: القول في أن الله عز وجل عالم قادر: اختلفت الناس في ذلك فأنكر كثير من الروافض وغيرهم أن يكون البارئ لم يزل عالمًا قادرًا[3]

وقال الملطيُّ عن هشام بن الحكم: وانتحل في التوحيد التشبيه، فهدم ركن التوحيد، وساوى بين الخالق والمخلوق[4]

وقال ابن حزم: وجمهور متكلِّميهم؛ كهشام بن الحكم الكوفي، وتلميذه أبي علي الصَّكاك، وغيرهما، يقول بأن علم الله تعالى محدَث، وأنَّه لم يكن يعلم شيئًا حتى أحدث لنفسه علمًا، وهذا كفر صريح، وقد قال هشام هذا في حين مناظرته لأبي الهُذَيْلِ العَلّاف: إنَّ ربَّه سبعة أشبار بشبر نفسه، وهذا كفر صحيح[5]

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٣٦- ٣٩).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٥٦)، (٢١٩، ٢٢٠).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(١٥٧).

(٤) التنبيه والرد ص(٢٥).

(٥) الفصل (٤/ ١٣٩).

وقال الرازي: اعلم أن اليهود أكثرهم مشبِّهة، وكان بدو ظهور التشبيه في الإسلام من الروافض، . . . ، ثم تهافت في ذلك المحدِّثون ممن لم يكن لهم نصيب من علم المعقولات[1]

وقال السكسكيُّ: وأكثرهم يزعم أن الله تعالى لا يعلم ما يكون قبل أن يكون[2]

وقال: وقالوا كلُّهم بأن الله تعالى جسم، إلا فرقة علي بن الحسين[3]

وقال شيخ الإسلام: فإنهم في توحيدهم موافقون للمعتزلة، وقدماؤهم كانوا مجسِّمَة[4]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام بعد نقله الكلام الأول للأشعريِّ: وهذا الذي ذكره أبو الحسن الأشعري عن قدماء الشيعة من القول بالتجسيم قد اتفق على نقله عنهم أرباب المقالات، حتى نفس الشيعة كابن النوبختي وغيره ذكر ذلك عن هؤلاء الشيعة.

وقال أبو محمد بن حزم وغيره: أول من قال في الإسلام إن الله جسم هشام بن الحكم، وكان الذين يناقضونه في ذلك المتكلمين من المعتزل كأبي الهُذَيْلِ العَلَّاف.

فالجهميَّة والمعتزلة أول من قال: إن الله ليس بجسم.

فكل من القولين قاله قوم من الإماميَّة ومن أهل السنة الذين ليسوا بإماميَّة.

وإثبات الجسم قول محمد بن كرَّام وأمثاله ممن يقول بخلافة الخلفاء الثلاثة، والنفي قول أبي الحسن الأشعري وغيره ممن يقول بخلافة الخلفاء الثلاثة، وقول كثير من أتباع الأئمة الأربعة: أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم.

فلفظ أهل السنة يراد به من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة، فيدخل في ذلك جميع الطوائف إلا الرافضة، وقد يُراد به أهل الحديث والسنة المحضة، فلا يدخل فيه إلا من يثبت الصفات لله تعالى ويقول: إن القرآن غير مخلوق، وإن الله يُرى في الآخرة، ويثبت القدر، وغير ذلك من الأصول المعروفة عند أهل الحديث والسنة

وأما القول الثالث -وهو القول الثابت عن أئمة السنة المحضة كالإمام أحمد وذويه- فلا يطلقون لفظ الجسم لا نفيًا، ولا إثباتًا؛ لوجهين:

أحدهما: أنه ليس مأثورًا لا في كتاب، ولا سنة، ولا أثر عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا غيرهم من أئمة المسلمين، فصار من البدع المذمومة.

---

(١) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٦٣، ٦٤).

(٢) البرهان ص(٦٥).

(٣) البرهان ص(٦٨).

(٤) منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٦٢)، (٢/ ٥٠١، ٥٠٢).

الثاني: أن معناه يدخل فيه حق وباطل، فالذين أثبتوه أدخلوا فيه من النقص والتمثيل ما هو باطل، والذين نفوه أدخلوا فيه من التعطيل والتحريف ما هو باطل[(١)]

وقال: فهذه المقالات التي نقلت في التشبيه والتجسيم لم نر الناس نقلوها عن طائفة من المسلمين أعظم مما نقلوها عن قدماء الرافضة، ثم الرافضة حُرِموا الصواب في هذا الباب كما حُرِموه في غيره، فقدماؤهم يقولون بالتجسيم الذي هو قول غلاة المجسمة، ومتأخِّروهم يقولون بتعطيل الصفات موافقة لغلاة المعطِّلة من المعتزلة ونحوهم، فأقوال أئمتهم دائرة بين التعطيل والتمثيل، لم تعرف لهم مقالة متوسطة بين هذا وهذا.

وأئمة المسلمين من أهل بيت رسول الله ﷺ وغيرهم متفقون على القول الوسط المغاير لقول أهل التمثيل وقول أهل التعطيل، وهذا مما يبين مخالفة الرافضة لأئمة أهل بيت رسول الله ﷺ في أصول دينهم، كما هم مخالفون لأصحابه، بل ولكتاب الله وسنة رسوله.

وهذا لأن مبنى مذهب القوم على الجهل والكذب والهوى[(٢)]

وقال: الوجه الثاني: أن يقال: هذا قول المعتزلة في التوحيد والقدر، والشيعة المنتسبون إلى أهل البيت، الموافقون لهؤلاء المعتزلة، أبعدُ الناس عن مذاهب أهل البيت في التوحيد والقدر، فإن أئمة أهل البيت كعليٍّ وابن عباس ومن بعدهم، كلُّهم متفقون على ما اتفق عليه سائر الصحابة والتابعين لهم بإحسان من إثبات الصفات والقدر.

والكتب المشتملة على المنقولات الصحيحة مملوءة بذلك، ونحن نذكر بعض ما في ذلك عن عليٍّ رضي الله عنه وأهل بيته؛ ليتبين أن هؤلاء الشيعة مخالفون لهم في أصول دينهم.

الوجه الثالث: أن ما ذكره من الصفات والقدر ليس من خصائص الشيعة، ولا هم أئمة القول به، ولا هو شامل لجميعهم، بل أئمة ذلك هم المعتزلة، وعنهم أخذ ذلك متأخِّرو الشيعة، وكتب الشيعة مملوءة بالاعتماد في ذلك على طرق المعتزلة، وهذا كان من أواخر المائة الثالثة، وكثر في المائة الرابعة لما صنَّف لهم المفيد وأتباعه كالموسوي والطوسي.

وأما قدماء الشيعة فالغالب عليهم ضد هذا القول، كما هو قول الهشامين وأمثالهما، فإن كان هذا القول حقًّا أمكن القول به وموافقة المعتزلة مع إثبات خلافة الثلاثة، وإن كان باطلًا فلا حاجة إليه[(٣)]

وقال: أهل السنَّة أحقُّ بتنزيهه عن مشابهة المخلوقات من الشيعة، فإن التشبيه والتجسيم المخالف للعقل والنقل لا يُعرف في أحد من طوائف الأمة أكثر منه في طوائف الشيعة، وهذه كتب المقالات

---

(١) منهاج السنة النبوية (٢/ ٢٢٠- ٢٢٥).
(٢) منهاج السنة النبوية (٢/ ٢٤٢، ٢٤٣).
(٣) منهاج السنة النبوية (٢/ ١٠٠، ١٠١).

كلُّها تخبر عن أئمة الشيعة المتقدمين من المقالات المخالفة للعقل والنقل في التشبيه والتجسيم بما لا يُعرف نظيره عن أحد من سائر الطوائف، ثم قدماء الإماميَّة ومتأخِّروهم متناقضون في هذا الباب، فقدماؤهم غلوا في التشبيه والتجسيم، ومتأخِّروهم غلوا في النفي والتعطيل، فشاركوا في ذلك الجهميَّة والمعتزلة دون سائر طوائف الأمَّة[1]

وسيأتي مزيد بيان عند الكلام عن مقالة التعطيل ومقالة التمثيل والتجسيم.

- قولهم فيما يحمله حملة العرش

منهم من يزعم أن حملة العرش يحملون الباريء عز وجل، ومنهم من يزعم أنهم يحملون العرش.

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت الرافضة في حَمَلَة العرش: هل يحملون العرش أم يحملون الباريء عزَّ وجلَّ؟ وهم فرقتان:

فرقة يقال لها اليونسيَّة، أصحاب يونس بن عبد الرحمن القمِّي مولى آل يقطين.

يزعمون أنَّ الحملة يَحْملون الباريء، واحتج يونس في أن الحَمَلَة تطيق حمله، وشبههم بالكُرْكي، وأن رجليه تحملانه وهما دقيقتان.

وقالت فرقة أخرى: إنَّ الحَمَلَة تحمل العرش، والباريء يستحيل أن يكون محمولًا[2]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: وهو سبحانه فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته، وهو سبحانه غنيٌّ عن العرش وعن سائر المخلوقات لا يفتقر إلى شيء من مخلوقاته، بل هو الحامل بقدرته العرش وحملة العرش.

وقد جعل تعالى العالم طبقات، ولم يجعل أعلاه مفتقرًا إلى أسفله، فالسماء لا تفتقر إلى الهواء والهواء لا يفتقر إلى الأرض، فالعلي الأعلى رب السموات والأرض وما بينهما الذي وصف نفسه بقوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [الزُمَر: الآية ٦٧] ، أجل وأعظم وأغنى وأعلى من أن يفتقر إلى شيء بحمل أو غير حمل، بل هو الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد، الذي كل ما سواه مفتقر إليه، وهو مستغن عن كل ما سواه[3]

---

(١) منهاج السنة النبوية (٢/١٠٣).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٣٥).

(٣) مجموع الفتاوى (١/٣٦٧).

وقال: ولله تعالى استواء على عرشه حقيقة وللعبد استواء على الفلك حقيقة؛ وليس استواء الخالق كاستواء المخلوقين؛ فإن الله لا يفتقر إلى شيء ولا يحتاج إلى شيء بل هو الغني عن كل شيء.

والله تعالى يحمل العرش وحملته بقدرته، ويمسك السموات والأرض أن تزولا[١]

وقال: وأن الله غنيٌّ عن العرش وعن كل ما سواه، لا يفتقر إلى شيء من المخلوقات؛ بل هو مع استوائه على عرشه يحمل العرش وحملة العرش بقدرته[٢]

- **قولهم في البَدَاء والنسخ**

البَدَاء هو أن يريد الله فعل شيءٍ ثم يبدو له فيه فلا يفعله، وأكثرهم يقولون به.

أقوال العلماء

قال الأشعري: وكلُّ الروافض إلا شرذمة قليلة يزعمون أنه -أي الله عز وجل- يريد الشيء ثم يبدو له فيه[٣]

وقال: وافترقت الرافضة هل الباريء يجوز أن يَبْدُوَ له إذا أراد شيئًا أم لا؟ على ثلاث مقالات:

فالفرقة الأولى منهم: يقولون: إنَّ الله تبدو له البَدَاوات، وإنه يريد أن يفعل الشيء في وقت من الأوقات لا يُحْدِثه لما يحدث له من البَدَاء، وإنه إذا أمر بشريعة ثم نسخها فإنما ذلك؛ لأنه بَدَا له فيها، وأن ما علم أنه يكون ولم يُطْلع عليه أحدًا من خلقه فجائز عليه البَدَاء فيه، وما أَطْلَعَ عليه عبادَه فلا يجوز عليه البَدَاء فيه.

والفرقة الثانية منهم: يزعمون أنه جائز على الله البَدَاء فيما علم أنه يكون حتى لا يكون، وجوزوا ذلك فيما اطْلَعَ عليه عبادَه، وأنه لا يكون، كما جوزوه فيما لم يُطْلع عليه عباده.

والفرقة الثالثة منهم: يزعمون أنه لا يجوز على الله عز وجل البَدَاء، وينفون ذلك عنه تعالى[٤]

وقال: ومن الروافض من يقول: إن الله تبدو له البَدَاوَات، وإنه يريد أن يفعل ثم لا يفعل؛ لما يحدث له من البَدَاء.

وقال بعض الروافض: ما علمه الله سبحانه أنه يكون وأطلع عليه أحدًا من خلقه فلا يجوز أن يَبْدُوَ له فيه، وما علمه ولم يطلع عليه أحدًا من خلقه فجائز أن يَبْدُوَ له فيه.

وقال بعضهم: جائز عليه البَدَاء فيما علم أنه يكون وأخبر أنه يكون حتى لا يكون ما أخبر أنه يكون[٥]

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٩٩).
(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٦٢، ٢٦٣)، تلبيس الجهمية (١/ ٥٦٥).
(٣) مقالات الإسلاميين ص(٣٦).
(٤) مقالات الإسلاميين ص(٣٩).
(٥) مقالات الإسلاميين ص(٢٢١).

وقال: وعامة الروافض يصفون معبودهم بالبَدَاء ويزعمون أنه تَبْدُو له البداوات.

ويقول بعضهم: قد يأمر ثم يبدو له وقد يريد أن يفعل الشيء في وقت من الأوقات ثم لا يفعله لما يحدث له من البَدَاء وليس على معنى النسخ ولكن على معنى أنه لم يكن في الوقت الأول عالمًا بما يحدث له من البَدَاء.

وسمعت شيخًا من مشايخ الرَّافضة وهو الحسن بن محمد بن جمهور يقول ما علمه الله سبحانه أن يكون ولم يطلع عليه أحدًا من خلقه فجائز أن يبدو له فيه وما اطلع عليه عباده فلا يجوز أن يبدو له فيه[1]

وقال: ووصف أكثر الرَّوافض ربَّهم بالبداء وأنه يريد الشيء ثم يبدو له فيريد خلافه وذلك أنه يتحرك حركة لخلق شيء ثم يتحرك خلاف تلك الحركة فيكون ضدّ ذلك الشيء ولا يكون الذي أراده قبل[2]

وقال: واختلفت الروافض في النَّاسخ والمنسُوخ، هل يقع ذلك في الأخبار أم لا؟ وهم فرقتان:

فالفرقة الأولى منهم: يزعمون أنَّ النسخ قد يجوز أن يقع في الأخبار، فيخبر الله سبحانه أن شيئًا يكون، ثم لا يكون، وهذا قول أكثر أوائلهم وأسلافهم.

والفرقة الثانية منهم: يزعمون أنه لا يجوز وقوع النسخ في الأخبار، وأن يخبر الله سبحانه أن شيئًا يكون ثم لا يكون؛ لأن ذلك يوجب التكذيب في أحد الخبرين[3]

وقال: وقد شذَّ شاذُّون من الروافض عن جملة المسلمين فزعموا أن نسخ القرآن إلى الأئمة، وأن الله جعل لهم نسخ القرآن وتبديله، وأوجب على الناس القبول منهم، وهؤلاء الذين ذكرنا قولهم طبقتان:

منهم من يزعم أن ذلك ليس على معنى أن الله يبدو له البداوات.

وقالت الفرقة الأخرى منهم: إن الله لا يعلم ما يكون حتى يكون فينسخ عند علمه بما يحدث من خلقه وفيهم مما لم يكن يعلمه ما يشاء من حكمه قبل ذلك فتحول حكمه في الناسخ والمنسوخ على قدر علمه بما يحدث في عباده فكلما علم شيئًا كان لا يعلمه قبل ذلك بدا له فيه حكم لم يكن له ولا علمه قبل ذلك تعالى الله عما قالوه علوًّا كبيرًا[4].

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٤٩١، ٤٩٢).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٥١٥).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(٥٣).

(٤) مقالات الإسلاميين ص(٦١١).

وقال الملطي: وهؤلاء الفرق كلهم يقولون بالبَدَاء إن الله تبدو له البداوات[(١)]

وقال ابن حزم: وطائفة منهم تقول: إنَّ الله تعالى يريد الشيءَ ويعزم عليه، ثم يبدو له فلا يفعله، وهذا مشهور للكيسانيَّة[(٢)]

وقال الإسفراييني عما يجمع الكيسانيَّة: تجويز البَدَاء على الله تعالى، تعالى الله عن قولهم علوًا كبيرًا[(٣)]

وقال الشهرستاني: من مذهب المختار أنه يجوز البَدَاء على الله تعالى[(٤)]

وقال شيخ الإسلام: فزُرارة بن أَعْيَن وأمثاله يقولون: يجوز البَدَاء عليه، وأنه يحكم بالشيء ثم يتبين له ما لم يكن علمه فينتقض حكمه لما ظهره له من خطئه[(٥)]

نقض قولهم

قال الشهرستانيُّ: والبَدَاء له معانٍ

البَدَاء في العلم: وهو أنه يظهر له خلاف ما علم، ولا أظن عاقلًا يعتقد هذا الاعتقاد.

والبَدَاء في الإرادة: وهو أن يظهر له صواب على خلاف ما أراد وحكم.

والبَدَاء في الأمر: وهو أن يأمر بشيء، ثم يأمر بشيء آخر بعده بخلاف ذلك، ومن لم يجوِّز النسخ ظن أن الأوامر المختلفة في الأوقات المختلفة متناسخة[(٦)]

وقال: وإنما سار المختار إلى اختيار القول بالبَدَاء؛ لأنه كان يدعي علم ما يحدث من الأحوال إما بوحي يوحى إليه وإما برسالة من قبل الإمام

فكان إذا وعد أصحابه بكون شيء وحدوث حادثة فإن وافق كونه قوله جعله دليل على صدق دعواه وإن لم يوافق قال: قد بدا لربكم

وكان لا يفرق بين النسخ والبَدَاء، قال: إذا جاز النسخ في الأحكام جاز البَدَاء في الأخبار[(٧)]

وقال الإسفراييني: واعلم أن السبب الذي جوزت الكيسانيَّة البَدَاء على الله تعالى. أن مصعب ابن الزبير بعث إليه عسكرًا قويًا، فبعث المختار إلى قتالهم أحمد بن شميط مع ثلاثة آلاف من المقاتلة وقال لهم: أوحى إلي أن الظفر يكون لكم فهزم ابن شميط فيمن كان معه فعاد إليه فقال: أين الظفر

---

(١) التنبيه والرد ص(١٩).
(٢) الفصل (٤/ ١٣٩).
(٣) التبصير في الدين ص(٣٠).
(٤) الملل والنحل (١/ ١٤٧).
(٥) منهاج السنة النبوية (٢/ ٣٩٥).
(٦) الملل والنحل (١/ ١٤٨، ١٤٩).
(٧) الملل والنحل (١/ ١٤٨).

الذي قد وعدتنا؟ فقال له المختار: هكذا كان قد وعدني ثم بدا فإنه سبحانه وتعالى قد قال: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾﴾ [الرّعد: الآية ٣٩] ثم خرج المختار إلى قتال مصعب ورجع مهزومًا إلى الكوفة فقتلوه بها[١].

- قولهم في رؤية المولى عز وجل

متقدّموهم يثبتون رؤية الله في الآخرة، ومتأخّروهم ينفونها.

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام: والإماميَّة لهم فيها قولان: فجمهور قدمائهم يثبت الرؤية، وجمهور متأخّريهم ينفونها، وقد تقدم أن أكثر قدمائهم يقولون بالتجسيم.

قال الأشعري: وكلُّ المجسمة إلا نفرًا قليلًا يقول بإثبات الرؤية، وقد يثبت الرؤية من لا يقول بالتجسيم[٢].

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: أما الصحابة والتابعون وأئمة الإسلام المعروفون بالإمامة في الدين، كمالك والثَّوريِّ والأوْزاعيِّ والليث بن سعد والشافعيِّ وأحمد وإسحاق وأبي حنيفة وأبي يوسف وأمثال هؤلاء، وسائر أهل السنة والحديث والطوائف المتسبين إلى السنة والجماعة كالكُلَّابيَّة والأشعريَّة والساليَّة وغيرهم، فهؤلاء كلهم متفقون على إثبات الرؤية لله تعالى، والأحاديث بها متواترة عن النبي ﷺ عند أهل العلم بحديثه.

وكذلك الآثار بها متواترة عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وقد ذكر الإمام أحمد وغيره من الأئمة العالمين بأقوال السلف أن الصحابة والتابعين لهم بإحسان متفقون على أن الله يُرى في الآخرة بالأبصار، ومتفقون على أنه لا يراه أحد في الدنيا بعينه، ولم يتنازعوا في ذلك إلا في نبيِّنا ﷺ خاصة، منهم من نفى رؤيته بالعين في الدنيا ومنهم من أثبتها، وقد بسطت هذه الأقوال والأدلة من الجانبين في غير هذا الموضع، والمقصود هنا نقل إجماع السلف على إثبات الرؤية بالعين في الآخرة، ونفيها في الدنيا إلا الخلاف في النبي ﷺ خاصة[٣].

وسيأتي مزيد بيان عند قول المعتزلة والجهميَّة في رؤية المولى عز وجل.

- قولهم في كلام الله عز وجل

متقدّموهم يقولون بأن القرآن لا خالق ولا مخلوق، وعنهم أيضًا أنه لا يقال: غير مخلوق، ومتأخّروهم يقولون بأنه مخلوق.

---

(١) التبصير في الدين ص(٣٤).

(٢) منهاج السنة النبوية (٢/ ٣١٥، ٣١٦)، مقالات الإسلاميين ص(٢١٧).

(٣) منهاج السنة النبوية (٢/ ٣١٦- ٣١٧)، (٣/ ٣٤١).

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت الروافض في القرآن، وهم فرقتان:

الفرقة الأولى منهم: هشام بن الحكم وأصحابه.

يزعمون أن القرآن لا خالق ولا مخلوق، وزاد بعضُ مَن يُخبر عن المقالات في الحكاية عن هشام، فزعم أنه كان يقول: لا خالق ولا مخلوق، ولا يقال أيضًا: غير مخلوق؛ لأنه صفة، والصفة لا توصف.

وحكى زُرقان عن هشام بن الحكم أنه قال: القرآن على ضربين؛ إن كنت تريد المَسْمُوع فقد خلق الله عز وجل الصَّوْتَ المَقَطَّع وهو رسم القرآن، فأما القرآن فهو فعل الله، مثل العلم والحركة، لا هو هو، ولا غيره.

والفرقة الثانية منهم: يزعمون أنه مخلوق محدث، لم يكن ثم كان، كما تزعم المعتزلة والخوارج، وهؤلاء قوم من المتأخرين منهم[(١)]

وقال: قالت المعتزلة والخوارج وأكثر الزَّيديَّة والمرجئة وكثير من الرافضة: إن القرآن كلام الله سبحانه، وإنه مخلوق لله، لم يكن ثم كَان.

وقال هشام بن الحكم ومَن ذهب مذهبَه: إن القرآن صفة لله، لا يجوز أن يقال: إنه مخلوق ولا إنه خالق، هكذا الحكاية عنه.

وزاد البلخي في الحكاية أنه قال: لا يقال غير مخلوق أيضًا كما لا يقال مخلوقٌ؛ لأن الصفات لا توصف.

وحكى زُرْقَان عنه: أن القرآن على ضربين: إن كنت تريد المسموع فقد خلق الله سبحانه الصَّوْت المُقَطَّع، وهو رسم القرآن، وأما القرآن ففعل الله مثل العلم والحركة منه، لا هو هو، ولا هو غيره[(٢)]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: أكثر أئمة الشيعة يقولون: القرآن غير مخلوق وهو الثابت عن أئمة أهل البيت[(٣)]

وقال: وقد استفاض عن جعفر الصادق أنه سئل عن القرآن، أخالق هو أم مخلوق؟ فقال: ليس بخالق ولا مخلوق ولكنه كلام الله، وهذا مما اقتدى به الإمام أحمد في المحنة، فإن جعفر بن

(١) مقالات الإسلاميين ص(٤٠).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٥٨٢، ٥٨٣).

(٣) منهاج السنة النبوية (٣/٣٥٣).

محمد من أئمة الدين باتفاق أهل السنة، وهذا قول السلف قاطبة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين: أن القرآن كلام الله ليس بمخلوق، ولكنهم لم يقولوا ما قاله ابن كُلَّاب ومن اتبعه من أنه قديم لازم لذات الله، وأن الله لا يتكلم بمشيئته وقدرته، بل هذا قول محدَث أحدثه ابن كُلَّاب واتبعه عليه طوائف.

وأما السلف فقولهم: إنه لم يزل متكلمًا، وإنه يتكلم بمشيئته وقدرته.

وكذلك قالوا بلزوم الفاعلية، ونقلوا عن جعفر الصادق بن محمد أنه قال بدوام الفاعلية المتعدية، وأنه لم يزل محسنًا بما لم يزل فيما لم يزل إلى ما لم يزل، كما نقل ذلك الثعلبي عنه بإسناده في تفسير قوله: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾ [المؤمنون: الآية ١١٥]، مع قول جعفر وسائر المسلمين وأهل الملل وجماهير العقلاء من غير أهل الملل أن الله تعالى خالق كل شيء، وأن ما سواه محدَث كائن بعد أن لم يكن، ليس مع الله شيء من العالم قديم بقدم الله.

وأما هشام بن الحكم وهشام بن سالم وغيرهما من شيوخ الإماميّة فكانوا يقولون: إن القرآن ليس بخالق ولا مخلوق ولكنه كلام الله، كما قاله جعفر بن محمد وسائر أئمة السنة، ولكن لا أعرف هل يقولون بدوام كونه متكلمًا بمشيئته، كما يقوله أئمة أهل السنة؟ أم يقولون: تكلم بعد أن لم يكن متكلمًا، كما تقوله الكرَّاميّة وغيرهم؟...

ولكن الجهميّة والمعتزلة لمَّا كان أصلهم أن الربَّ لا تقوم به الصفات والأفعال والكلام، لزمهم أن يقولوا: كلامه بائن عنه مخلوق من مخلوقاته، وكان أول من ظهر عنه هذا الجعد بن درهم، ثم الجهم بن صفوان، ثم صار هذا في المعتزلة.

ولما ظهر هذا سألوا أئمة الإسلام مثل جعفر الصادق وأمثاله، فقالوا لجعفر الصادق: القرآن خالق أم مخلوق؟ فقال: ليس بخالق ولا مخلوق ولكنه كلام الله، ومعلوم أن قوله: ليس بخالق ولا مخلوق، لم يرد به أنه ليس بكاذب ولا مكذوب، لكن أراد أنه ليس هو الخالق للمخلوقات، ولا هو من المخلوقات، ولكنه كلام الخالق.

وكذلك ما نُقل عن عليٍّ بن أبي طالب ﷺ لما قيل له: حكَّمت مخلوقًا؟! قال: لم أحكِّم مخلوقًا، وإنما حكمت القرآن

فهذا هو مراد عليٍّ بن أبي طالب، وجعفر بن محمد، وغيرهما من أهل البيت -رضوان الله عليهم- وسائر سلف الأمة بلا ريب، فتبين أن هؤلاء الرافضة مخالفون لأئمة أهل البيت، وسائر السلف في مسألة القرآن، كما خالفوهم في غيرها[١].

وقال: وأما الشيعة فمتنازعون في هذه المسألة، وقد حكينا النزاع عنهم فيما تقدم، وقدماؤهم كانوا يقولون: القرآن غير مخلوق، كما يقوله أهل السنة والحديث، وهذا القول هو المعروف عن

---

(١) منهاج السنة النبوية (٢/ ٢٤٥- ٢٥٦).

أهل البيت كعلي بن أبي طالب ﷺ، وغيره، مثل أبي جعفر الباقر، وجعفر ابن محمد الصادق، وغيرهم.

ولهذا كانت الإماميَّة لا تقول: إنه مخلوق لما بلغهم نفي ذلك عن أئمة أهل البيت، وقالوا: إنه محدَث مجعول، ومرادهم بذلك أنه مخلوق، وظنوا أن أهل البيت نفوا أنه غير مخلوق؛ أي: مكذوب مفترى.

ولا ريب أن هذا المعنى منتف باتفاق المسلمين؛ مَن قال: إنه مخلوق، ومَن قال: إنه غير مخلوق، والنزاع بين أهل القبلة إنما كان في كونه مخلوقًا خلقه الله، أو هو كلامه الذي تكلم به وقام بذاته، وأهل البيت إنما سئلوا عن هذا، وإلا فكونه مكذوبًا مفترى مما لا ينازع مسلم في بطلانه[(١)]

وقال: أتريد به أنه حادث في ذاته؟ أم حادث منفصل عنه؟

والأول قول أئمة الشيعة المتقدمين، والجهميَّة، والمرجئة، والكرَّاميَّة، مع كثير من أهل الحديث، وغيرهم.

ثم إذا قيل: «حادث»، أهو حادث النوع، فيكون الربُّ قد صار متكلمًا بعد أن لم يكن متكلمًا؟ أم حادث الأفراد وأنه لم يزل متكلمًا إذا شاء؟ والكلام الذي كلم به موسى مثلًا هو حادث، وإن كان نوع كلامه قديمًا لم يزل؟

فهذه ثلاثة أنواع تحت قولك، وقد علم أنك إنما أردت النوع الأول، وهو قول متأخِّري الشيعة الذين جمعوا بين التشيع والاعتزال، فقالوا: إنه مخلوق خلقه الله منفصلًا عنه.

والإماميَّة وإن قالوا: هو محدث، وامتنعوا أن يقولوا: هو مخلوق، فمرادهم بالمحدث هو مراد هؤلاء بالمخلوق، وإنما النزاع بينهم لفظي[(٢)]

وسيأتي مزيد بيان عند قول المعتزلة والجهمية في كلام الله عز وجل.

- قولهم في الزيادة والنقصان في القرآن

يزعمون أن القرآن قد زِيد فيه ونقص منه، وقد غُيِّر وبُدِّل عما كان عليه، وبعضهم يزعم النقص فقط، وبعضهم ينكر ذلك.

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت الروافض في القرآن: هل زِيدَ فيه أو نُقِص منه؟ وهم ثلاث فرق:

فالفرقة الأولى: يزعمون أن القرآن قد نقص منه، وأما الزيادة فذلك غير جائز أن يكون قد

---

(١) منهاج السنة النبوية (٢/ ٣٦٧، ٣٦٨).

(٢) منهاج السنة النبوية (٢/ ٣٧٠، ٣٧١).

كان، وكذلك لا يجوز أن يكون قد غُيِّر منه شيء عما كان عليه، فأما ذهاب كثير منه فقد ذهب كثير منه، والإمام يحيط علمًا به.

والفرقة الثالثة منهم، وهم القائلون بالاعتزال والإمامة، يزعمون أن القرآن ما نُقِصَ منه، ولا زِيد فيه، وأنه على ما أنزل الله تعالى على نبيِّه عليه السلام، لم يُغَيَّر ولم يُبَدَّل، ولا زال عما كان عليه(١).

وقال الملطي عنهم: وإن القرآن الذي في أيدي الناس قد انتقل، ووضع أيام عثمان، وأحرق المصاحف التي كانت قبل(٢).

وقال ابن حزم: ومن قول الإماميَّة كلها قديمًا وحديثًا: إن القرآن مبدَّل، زِيد فيه ما ليس منه، ونقص منه كثير، وبدِّل منه كثير حاشا علي بن الحسن بن موسى بن محمد بن إبراهيم بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وكان إماميًّا فيهم يظاهر بالاعتزال، ومع ذلك كان ينكر هذا القول، ويكفر من قاله، وكذلك صاحباه أبو يعلى ميلاد الطوسي، وأبو القاسم الرازي(٣).

وقال الإسفراييني عن جميع فرق الإماميَّة: ويدَّعون أن القرآن قد غُيِّر عما كان، ووقع فيه الزيادة والنقصان من قبل الصحابة، ويزعمون أنه قد كان فيه النصُّ على إمامة عَلِيٍّ فأسقطه الصحابة عنه، ويزعمون أنه لا اعتماد على القرآن الآن، ولا على شيء من الأخبار المروية عن المصطفى ﷺ، ويزعمون أنه لا اعتماد على الشريعة التي في أيدي المسلمين، وينتظرون إمامًا يسمونه المهدي يخرج، ويعلمهم الشريعة(٤)

وقال السكسكيُّ: وقالوا: إن القرآن نقص منه(٥)

نقض قولهم

قال ابن حزم: القول بأنَّ بين اللوحين تبديلًا كفر صحيح، وتكذيب لرسول الله ﷺ(٦).

وقال: إلا أن ترجع الروافض إلى إنكار القرآن والنقص منه والزيادة فيه فهذا أمر يظهر فيه قحتهم وجهلهم وسخفهم إلى كل عالم وجاهل، فإنه لا يمتري كافر ولا مؤمن في أن هذا الذي بين اللوحين من الكتاب هو الذي أتي به محمد ﷺ وأخبرنا بأنه أوحاه الله تعالى إليه فمن تعرض هذا فقد أقر بعين عدوه(٧).

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٤٧).
(٢) التنبيه والرد ص(٢٥).
(٣) الفصل (٤/ ١٣٩).
(٤) التبصير في الدين ص(٤١).
(٥) البرهان ص(٦٨).
(٦) الفصل (٤/ ١٣٩).
(٧) الفصل (٤/ ١١٥).

وقال الإسفراييني: وليسوا في الحال على شيء من الدين، وليس مقصودهم من هذا الكلام تحقيق الكلام في الإمامة، ولكن مقصودهم إسقاط كلفة تكليف الشريعة عن أنفسهم، حتى يتوسعوا في استحلال المحرمات الشرعية، ويعتذروا عند العوام بما يعدونه من تحريف الشريعة، وتغيير القرآن من عند الصحابة، ولا مزيد على هذا النوع من الكفر، إذ لا بقاء فيه على شيء من الدين(١).

وقال شيخ الإسلام: وكذلك القائلون بأن القرآن العزيز زيد فيه زيادات ونقص منه أشياء مما يعلم بالضرورة امتناعه في العادة(٢).

- قولهم في تفسير القرآن

يزعمون أن القرآن له ظاهر وباطن، وأن الناس لا يعلمون إلا الظاهر، وأما الباطن فلا يعلمه إلا الأئمة ومَن يستقي منهم.

أقوال العلماء

قال ابن حزم: وامتنعوا من القول بظاهر القرآن وقالوا: إن لظاهره تأويلاتٍ، فمنها أن قالوا: السماء محمَّد، والأرض أصحابه، و﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البَقَرَة: الآية ٦٧] قالوا: هي فلانة يعني أم المؤمنين ﵂، وقالوا: العدل والإحسان: محمد وعلي. والجبت والطاغوت فلان وفلان يعنون أبا بكر وعمر ﵄، وقالوا: الصلاة هي دعاء الإمام، والزكاة هي ما يعطي الإمام، والحج: القصد إلى الإمام(٣).

قال شيخ الإسلام عن الباطنية: وفتح لهم هذا الباب «الجهمية، والرافضة» حيث صار بعضهم يقول: الإمام المبين: على بن أبي طالب، والشجرة الملعونة في القرآن: بنو أمية، والبقرة المأمور بذبحها: عائشة، واللؤلؤ والمرجان: الحسن والحسين(٤).

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: الثالث: أن يقال: الذين أدخلوا في دين الله ما ليس منه وحرَّفوا أحكام الشريعة، ليسوا في طائفة أكثر منهم في الرافضة؛ فإنهم أدخلوا في دين الله من الكذب على رسول الله ﷺ ما لم يكذبه غيرهم، وردُّوا من الصدق ما لم يرده غيرهم، وحرَّفوا القرآن تحريفًا لم يحرفه غيرهم، مثل قولهم: إن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [المَائدة: الآية ٥٥] ، نزلت في عليٍّ لما تصدق بخاتمه في الصلاة.

---

(١) التبصير في الدين ص(٤١).

(٢) درء التعارض (٦/ ٢٧٠)، الصارم المسلول (١/ ٥٩٠).

(٣) الفصل (٢/ ٩٠).

(٤) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٥١).

وقوله تعالى: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾ [الفرقان: الآية ٥٣] علي وفاطمة، ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴿٢٢﴾﴾ [الرحمن: الآية ٢٢] الحسن والحسين، ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِيٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: الآية ١٢] علي بن أبي طالب، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ﴾ [آل عمران: الآية ٣٣] هم آل أبي طالب، واسم أبي طالب عمران، ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: الآية ١٢] طلحة والزبير، ﴿وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِي ٱلْقُرْءَانِ﴾ [الإسراء: الآية ٦٠] هم بنو أمية، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُواْ بَقَرَةً﴾ [البقرة: الآية ٦٧] عائشة، و﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: الآية ٦٥] لئن أشركت بين أبي بكر وعلي في الولاية.

وكل هذا وأمثاله وجدته في كتبهم، ثم من هذا دخلت الإسماعيليّة والنُّصيريّة في تأويل الواجبات والمحرّمات، فهم أئمة التأويل، الذي هو تحريف الكلم عن مواضعه، ومن تدبر ما عندهم وجد فيه من الكذب في المنقولات، والتكذيب بالحق منها، والتحريف لمعانيها، ما لا يوجد في صنف من المسلمين، فهم قطعًا أدخلوا في دين الله ما ليس منه أكثر من كل أحد، وحرّفوا كتابه تحريفًا لم يصل غيرهم إلى قريب منه(١)

وقال: فتفسير الرافضة؛ كقولهم: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: الآية ١] : هما أبو بكر وعمر، ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: الآية ٦٥] : أي بين أبي بكر وعلي في الخلافة، و﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُواْ بَقَرَةً﴾ [البقرة: الآية ٦٧] هي عائشة، و﴿قاتلوا أئمة الكفر﴾: طلحة والزبير، و﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾ [الفرقان: الآية ٥٣] علي وفاطمة، و﴿ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: الآية ٢٢] الحسن والحسين: و﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِيٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: الآية ١٢] في علي بن أبي طالب، و﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴿١﴾ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٢﴾﴾: علي بن أبي طالب، و﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [المائدة: الآية ٥٥] : هو علي، ويذكرون الحديث الموضوع بإجماع أهل العلم وهو تصدقه بخاتمه في الصلاة، وكذلك قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: الآية ١٥٧] نزلت في علي لما أصيب بحمزة(٢)

- قولهم في خلق الشيء أهو الشيء

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت الروافض في خلق الشيء: أهو الشيء أم غيره؟ وهم فرقتان:

فالفرقة الأولى منهم: أصحاب هشام بن الحكم: يزعمون أن خلق الشيء صفة للشيء، لا هو الشيء، ولا هو غيره؛ لأنه صفة للشيء، والصِّفة لا توصف، وكذلك زعموا أن البقاء صفة للباقي، لا هي هو ولا غيره، وكذلك الفناء صفة للفاني، لا هي هو، ولا هي غيره.

---

(١) منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٠٣- ٤٠٥).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٥٩).

والفرقة الثانية منهم: يزعمون أن الخلق هو المخلوق، وأن الباقي يبقى لا ببقاء، وأن الفاني يفنى لا بفناء[١].

- قولهم في أفعال الناس والحيوان

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت الروافض في أفعال الناس والحيوان: هل هي أشياء أم ليست بأشياء؟ وهل هي أجسام أم لا؟ وهم ثلاث فرق:

فالفرقة الأولى منهم: الهشاميَّة؛ أصحاب هشام بن الحكم، يزعمون أن الأفعال صفاتٌ للفاعلين، ليست هي هم ولا غيرهم، وأنها ليست بأجسام ولا أشياء.

وحُكي عنه أنه قال: هي معانٍ، وليست بأشياء ولا أجسام، وكذلك قوله في صفات الأجسام؛ كالحركات والسكنات والإرادات والكراهات والكلام والطاعة والمعصية والكفر والإيمان، فأما الألوان والطعوم والأراييح فكان يزعم أنها أجسام، وأن لون الشيء هو طعمه، وهو رائحته.

وحكى زرقان عنه أنه قال: الحركة فعل، والسكون ليس بفعل.

والفرقة الثانية منهم: يزعمون أن حركات العباد وأفعالهم وسكناتهم أشياء، وهي أجسام، وأنه لا شيء إلا الأجسام، وأن العباد يفعلون الأجسام. وهذا قول الجواليقيَّة وشيطان الطَّاق.

والفرقة الثالثة منهم: وهم القائلون بالاعتزال والإمامة، يقولون في ذلك كأقاويل المعتزلة، ويختلفون فيه كاختلافهم.

فمنهم قوم يزعمون أن أفعال الإنسان وسائر الحيوان أعراض، وكذلك قولهم في الألوان والطعوم والأراييح والأصوات وسائر صفات الأجسام[٢]

- قولهم في القدر

متقدِّموهم يثبتون القدر، ومتأخِّروهم ينفونه، ومنهم من توقف.

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت الرافضة في أعمال العباد: هل هي مخلوقة؟ وهم ثلاث فرق:

فالفرقة الأولى منهم: وهو هشام بن الحكم، يزعمون أن أعمال العباد مخلوقة لله، وحكى جعفر بن حرب عن هشام بن الحكم أنه كان يقول: إن أفعال الإنسان اختيار له من وجهٍ، اضطرار من وجهٍ؛ اختيار من جهة أنه أرادها واكتَسَبَهَا، واضطرار من جهة أنها لا تكون منه إلا عند حدوث السبب المهيِّج عليها.

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٥٥).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٤٤، ٤٥).

والفرقة الثانية منهم: يزعمون أنه لا جَبْرَ كما قال الجهميُّ، ولا تفويض كما قالت المعتزلة؛ لأن الرواية عن الأئمة -زعموا- جاءت بذلك، ولم يتكلفوا أن يقولوا في أعمال العباد هل هي مخلوقة أم لا شيئًا؟

والفرقة الثالثة منهم: يزعمون أن أعمال العباد غير مخلوقة لله، وهذا قول قوم يقولون بالاعتزال والإمامة[١].

وقال شيخ الإسلام: وكذلك في القدر هم موافقون للمعتزلة، فقدماؤهم كان كثير منهم يثبت القدر، وإنكار القدر في قدمائهم أشهر من إنكار الصفات[٢].

وقال: أما نفاة القدر -كالمعتزلة ونحوهم- فقولهم هو الذي ذهب إليه متأخِّرو الإماميَّة[٣].

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام عقب نقله لكلام الأشعري: فإذًا كانت الإماميَّة على ثلاثة أقوال: منهم من يوافق المثبتة، ومنهم من يوافق المعتزلة، ومنهم من يقف.

والواقفة معنى قولهم هو معنى قول أهل السنة، ولكن توقَّفوا في إطلاق اللفظ، فإن أهل السنة لا يقولون بالتفويض -كما تقول القدرية-، ولا بالجبر -كما تقول الجهمية- بل أئمة السنة كالأوزاعيّ والثوريّ وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل وغيرهم متفقون على إنكار قول الجبرية المأثور عن جهم بن صفوان وأتباعه، وإن كان الأشعري يقول بأكثره وينفي الأسباب والحِكَم، فالسلف مثبتون للأسباب والحكمة.

والمقصود أن الإماميَّة إذا كان لهم قولان كانوا متنازعين في ذلك كتنازع سائر الناس، لكنهم فرع على غيرهم في هذا وغيره، فإن مثبتيهم تبع للمثبتة، ونفاتهم تبع للنُّفاة، إلا ما اختصوا به من افتراء الرافضة، فإن الكذب والجهل والتكذيب بالحق الذي اختصوا به لم يشركهم فيه أحد من طوائف الأمة، وأما ما يتكلمون به في سائر مسائل العلم: أصوله وفروعه، فهم فيه تبعٌ لغيرهم من الطوائف، يستعيرون كلام الناس فيتكلمون به، وما فيه من حقٍّ فهو من أهل السنة، لا يتفردون عنهم بمسألة واحدة صحيحة، لا في الأصول، ولا في الفروع، إذ كان مبدأ بدعة القوم من قوم منافقين لا مؤمنين[٤].

وقال: قول من وافق المعتزلة في توحيدهم وعدلهم من متأخِّري الشيعة -أن الله لم يخلق شيئًا من أفعال الحيوان: ولا الملائكة ولا الأنبياء ولا غيرهم، بل هذه الحوادث التي تحدث، تحدث بغير قدرته ولا خلقه.

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٤٠، ٤١)، مجموع الفتاوى (٢/ ٤٥٧)، (١٣/ ٣٥٧، ٣٥٨).

(٢) منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٦٢).

(٣) منهاج السنة النبوية (١/ ١٣٤).

(٤) منهاج السنة النبوية (٢/ ٣٠١، ٣٠٢).

ومن قولهم أيضًا: إن الله تعالى لا يقدر أن يهدي ضالًا، ولا يقدر أن يضل مهتديًا، ولا يحتاج أحد من الخلق إلى أن يهديه الله، بل الله قد هداهم هدى البيان، وأما الاهتداء فهذا يهتدي بنفسه لا بمعونة الله له، وهذا يهتدي بنفسه لا بمعونة الله له.

ومن قولهم: إن هدى الله للمؤمنين والكفار سواء، ليس له على المؤمنين نعمة في الدين أعظم من نعمته على الكافرين، بل قد هدى عليَّ بن أبي طالب كما هدى أبا جهل، بمنزلة الأب الذي يعطي أحد بنيه دراهم ويعطي الآخر مثلها، لكن هذا أنفقها في طاعة الله، وهذا في معصيته، فليس للأب من الإنعام على هذا في دينه، أكثر مما له من الإنعام على الآخر.

ومن أقوالهم: إنه يشاء الله ما لا يكون ويكون ما لا يشاء...

وفي الجملة فالقوم لا يثبتون لله مشيئة عامة، ولا قدرة تامة، ولا خلقًا متناولًا لكل حادث، وهذا القول أخذوه عن المعتزلة، هم أئمتهم فيه، ولهذا كانت الشيعة فيه على قولين[(١)]

وقال: وأيضًا فموسى بن جعفر وسائر علماء أهل البيت متفقون على إثبات القدر، والنقل بذلك عنهم ظاهر معروف، وقدماء الشيعة كانوا متفقين على إثبات القدر والصفات، وإنما شاع فيهم رد القدر من حين اتصلوا بالمعتزلة في دولة بني بويه[(٢)]

وقال: ليس في طوائف المسلمين من يقول: إن الله تعالى يفعل قبيحًا، أو يخل بواجب، ولكن المعتزلة ونحوهم ومن وافقهم من الشيعة النافين للقدر، يوجبون على الله من جنس ما يوجبون على العباد، ويحرِّمون عليه ما يحرِّمونه على العباد، ويضعون له شريعة بقياسه على خلقه، فهم مشبهة الأفعال.

وأما المثبتون للقدر من أهل السنَّة والشيعة، فمتفقون على أن الله تعالى لا يقاس بخلقه في أفعاله، كما لا يقاس بهم في ذاته وصفاته، فليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، وليس ما وجب على أحدنا وجب مثله على الله تعالى، ولا ما حَرُمَ على أحدنا حَرُمَ مثله على الله تعالى، ولا ما قَبُحَ منا قبح من الله، ولا ما حَسُنَ من الله تعالى حسن من أحدنا، وليس لأحدٍ منا أن يوجب على الله تعالى شيئًا، ولا يحرم عليه شيئًا.

فهذا أصل قولهم الذي اتفقوا عليه، واتفقوا على أن الله تعالى إذا وعد عباده بشيء كان وقوعه واجبًا بحكم وعده، فإنه الصادق في خبره الذي لا يخلف الميعاد، واتفقوا على أنه لا يعذِّب أنبياءه ولا عباده الصالحين، بل يدخلهم الجنة، كما أخبر[(٣)]

وقال: وحقيقة الأمر ما أخبر الله به في غير موضع من كتابه: أنه على كل شيء قدير، كما تقدم بيانه، وهذا مذهب أهل السنة المثبتين للقدر.

---

(١) منهاج السنة النبوية (١/١٢٩- ١٣١)، (٤/٢١).

(٢) منهاج السنة النبوية (٣/١٣٩).

(٣) منهاج السنة النبوية (١/٤٤٧، ٤٤٨).

وأما القدرية من الإماميَّة والمعتزلة وغيرهم، فإذا قالوا: إنه قادر على كل المقدورات، لم يريدوا بذلك ما يريده أهل الإثبات، وإنما يريدون بذلك أنه قادر على كل ما هو مقدور له، وأما نفس أفعال العباد -من: الملائكة والجن والإنس- فإن الله لا يقدر عليها عند القدرية، وإنما تنازعوا: هل يقدر على مثلها؟

وإذا كان كذلك كان قولهم: إنه قادر على كل مقدور؟ إنما يتضمن أنه قادر على كل ما هو مقدور له، وغيره أيضًا هو قادر على كل مقدور له، لكن غاية ما يقولون: إنه قادر على مثل مقدور العباد، والعبد لا يقدر على مثل مقدور قادر آخر.

وبكل حال، فإذا كان المراد أنه قادر على ما هو مقدور له، كان هذا بمنزلة أن يُقال: هو عالم بكل ما يعلمه، وخالق لكل ما يخلقه، ونحو ذلك من العبارات التي لا فائدة فيها، مثل أن يقول القائل: إنه فاعل لجميع المفعولات، ومثل أن يقال: زيد عالم بكل ما يعلمه، وقادر على كل ما يقدر عليه، وفاعل لكل ما يفعله.

فإن الشأن في بيان المقدورات: هل هو على كل شيء قدير؟

فمذهب هؤلاء الإماميَّة وشيوخهم القدرية أنه ليس على كل شيء قديرًا، وأن العباد يقدرون على ما لا يقدر عليه، ولا يقدر أن يهدي ضالًا، ولا يضل مهتديًا، ولا يقيم قاعدًا باختياره، ولا يقعد قائمًا باختياره، ولا يجعل أحدًا مسلمًا مصليًا، ولا صائمًا، ولا حاجًا، ولا معتمرًا، ولا يجعل الإنسان لا مؤمنًا، ولا كافرًا، ولا برًا، ولا فاجرًا، ولا يخلقه هلوعًا، إذا مسه الشر جزوعًا، وإذا مسه الخير منوعًا، فهذه الأمور كلها ممكنة ليس فيها ما هو ممتنع لذاته، وعندهم أن الله لا يقدر على شيء منها، فظهر تمويههم بقولهم: إن الله قادر على جميع المقدورات.

وأما أهل السنة فعندهم أن الله تعالى على كل شيء قدير، وكل ممكن فهو مندرج في هذا[١]

وسيأتي مزيد بيان عند الكلام عن مقالة القدرية.

- قولهم في إرادة الله

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت الرَّوافض في إرادة الله سبحانه، وهم أربع فرق:

فالفرقة الأولى منهم: أصحاب هشام بن الحكم وهشام الجواليقيّ، يزعمون أن إرادة الله عز وجل حركة، وهي معنًى، لا هي الله، ولا هي غيره، وأنها صفة الله ليست غيره، وذلك أنهم يزعمون أن الله إذا أراد الشيء تحرك، فكان ما أراد، تعالى عن ذلك.

والفرقة الثانية منهم: أبو مالك الحضرمي وعلى بن مِيثَم ومَنْ تابعهما.

---

(١) منهاج السنة النبوية (٢/ ٢٩١- ٢٩٣).

يزعمون أن إرادة الله غيره، وهي حركة لله كما قال هشام، إلا أن هؤلاء خالفوه، فزعموا أن الإرادة حركة، وأنها غير الله، بها يتحرك.

والفرقة الثالثة منهم: وهم القائلون بالاعتزال والإمامة.

يزعمون أن إرادة الله ليست بحركة، فمنهم من أثبتها غير المراد فيقول: إنها مخلوقة لله لا بإرادة، ومنهم من يقول: إرادة الله سبحانه لتكوين الشيء هو الشيء، وإرادته لأفعال العباد هي أمره إياهم بالفعل، وهي غير فعلهم، وهم يأبَون أن يكون الله سبحانه أراد المعاصي فكانت.

والفرقة الرابعة منهم يقولون: لا نقول قبل الفعل: إن الله أراده، فإذا فعلت الطاعة قلنا: أرادها، وإذا فعلت المعصية فهو كارهٌ لها غير محبٍّ لها[1].

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام بعد نقله لهذا الكلام: قلت: القول الثالث: هو قول متأخِّري الشيعة؛ كالمفيد وأتباعه الذين اتَّبعوا المعتزلة، وهم طائفة صاحب هذا الكتاب، والقول الأول: قول البصريين من المعتزلة، والثاني: قول البغداديين، فصار هؤلاء الشيعة على قول المعتزلة[2].

وسيأتي بيان ذلك عند قول المعتزلة والأشعريَّة في الإرادة.

- قولهم في الاستطاعة

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت الروافض في الاستطاعة، وهم أربع فرق:

الفرقة الأولى منهم: أصحاب هشام بن الحكم.

يزعمون أن الاستطاعة خمسة أشياء: الصحة، وتخلية الشئون، والمدة في الوقت، والآلة التي بها يكون الفعل؛ كاليد التي يكون بها اللَّطم، والفأس التي تكون بها النِّجارة، والإبرة التي تكون بها الخياطة، وما أشبه ذلك من الآلات، والسبب الوارد المهيِّج الذي من أجله يكون الفعل، فإذا اجتمعت هذه الأشياء كان الفعل واقعًا، فمن الاستطاعة ما هو قبل الفعل موجود، ومنها ما لا يوجد إلا في حال الفعل، وهو السبب، وزعم أنَّ الفعل لا يكون إلا بالسبب الحادث، فإذا وُجد ذلك السبب وأحدثه الله كان الفعل لا مَحَالَة، وأنَّ الموجِبَ للفعل هو السبب، وما سوى ذلك من الاستطاعة لا يوجبه.

والفرقة الثانية منهم: زرارة بن أعين، وعبيد بن زرارة، ومحمد بن حكيم، وعبد الله بن بُكير، وهشام بن سالم الجواليقيّ، وحميد بن رياح، وشيطان الطاق.

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٤١، ٤٢).

(٢) منهاج السنة النبوية (٢/ ٢٤٢).

يزعمون أن الاستطاعة قبل الفعل، وهي الصحة، وبها يستطيع المستطيع، فكلٌّ صحيح مستطيعٌ.

وكان شيطان الطَّاق يقول: لا يكون الفعل إلا أنْ يشاء الله.

وحكي عن هشام بن سالم أن الاستطاعة جسم، وهي بعض المستطيع.

ومن الرافضة من يقول: الاستطاعة كلُّ ما لا يُنال الفعل إلا به، وذلك كله قبل الفعل، والقائل بهذا هشام بن حرول.

والفرقة الثالثة منهم: أصحاب أبي مالك الحضرمي.

يزعمون أن الإنسان مستطيعٌ للفعل في حال الفعل، وأنه يستطيعه لا باستطاعة في غيره.

وحكى زُرقان عنه أنه كان يزعم أن الاستطاعة قبل الفعل للفعل ولتركه.

والفرقة الرابعة منهم: يزعمون أن الإنسان إن كان قادرًا بآلات وجِدٌ فهو قادر من وجه، وغير قادرٍ من وجه[1]

قال شيخ الإسلام: وقوم جعلوا الاستطاعة قبل الفعل، وهو الغالب على النُّفاة من المعتزلة والشيعة[2]

نقض قولهم

سيأتي بيان ذلك عند قول المعتزلة والنَّجاريَّة والأشعريَّة في الاستطاعة.

- قولهم في قدرة الله على الظُّلم

أقوال العلماء

قال أشعري: اختلفت الرَّوافض هل يوصف البارئ بالقدرة على أن يظلم أم لا؟

فأبى ذلك قوم، وأجازه آخرون[3]

نقض قولهم

سيأتي بيان ذلك عند قول المعتزلة في قدرة الله على الظلم.

- قولهم في الحكمة والتعليل

حكمة الله في خلقه وأمره عند أكثرهم هي منفعتهم، من غير أن يعود إليه من ذلك حكم.

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٤٢- ٤٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٧١).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(٣٥).

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام: من قال إن الحكمة المطلوبة مخلوقة منفصلة عنه أيضًا؛ كما يقول ذلك من يقوله من المعتزلة والشيعة ومن وافقهم، وقالوا: الحكمة في ذلك إحسانه إلى الخلق؛ والحكمة في الأمر تعويض المكلفين بالثواب، وقالوا: إن فعل الإحسان إلى الغير حسن محمود في العقل؛ فخلق الخلق لهذه الحكمة من غير أن يعود إليه من ذلك حكم؛ ولا قام به فعل ولا نعت[١].

نقض قولهم

سيأتي بيان ذلك عند قول المعتزلة في الحكمة والتعليل.

- قولهم في الصلاح والأصلح

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام: وهؤلاء المعتزلة ومن وافقهم من الشيعة يوجبون على الله سبحانه أن يفعل بكل عبد ما هو الأصلح له في دينه، وتنازعوا في وجوب الأصلح في دنياه، ومذهبهم أنه لا يقدر أن يفعل مع مخلوق من المصلحة الدينية غير ما فعل، ولا يقدر أن يهدي ضالًا ولا يضلَّ مهتديًا[٢].

نقض قولهم

سيأتي بيان ذلك عند قول المعتزلة في الصلاح والأصلح.

- قولهم في حكم الأطفال في الآخرة

منهم من يجوز عذابهم والعفو عنهم، ومنهم من يقول بأنهم في الجنة.

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت الرَّوافض في عذاب الأطفال في الآخرة، وهم فرقتان:

فالفرقة الأولى منهم: يزعمون أن الأطفال جائز أن يعذبهم الله، وجائز أن يعفو عنهم، كلُّ ذلك له أن يفعله.

والفريق الثاني منهم: وهم أصحاب هشام بن الحكم فيما حكى زُرقان عنه، فإن لم يكن هشام بن الحكم قاله فمِمَّن يقوله اليوم كثير، يزعمون أنه لا يجوز أن يعذب الله سبحانه الأطفال، بل هم في الجنة[٣].

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٨٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ٩٢).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(٥٥، ٥٦).

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول الخوارج في حكم الأطفال في الآخرة.

- قولهم في ألم الأطفال في الدنيا

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت الرَّوافض في ألم الأطفال في الدنيا، وهم ثلاث فرق:

فالفرقة الأولى منهم: يزعمون أن الأطفال يألمون في الدنيا، وأن إيلامهم فعلُ الله بإيجاب الخِلقة؛ لأن الله خلقهم خِلقة يألمون إذا قطعوا أو ضربوا.

والفرقة الثانية منهم: يزعمون أن الأطفال يألمون في الدنيا، وأن الألم الذي يحل فيهم فعل الله لا بإيجاب الخلقة، ولكن باختراع ذلك فيهم، وكذلك قولهم في سائر المتولدات؛ كالصَّوت الحادث عند الاصطكاك، وذهاب الحجر الحادث عند دفعتنا للحجر، وما أشبه ذلك.

والفرقة الثالثة منهم: وهم القائلون بالإمامة والاعتزال: يزعمون أنَّ الآلام التي تحلُّ في الأطفال منها ما هو فعل الله، ومنها ما هو فعل لغيره، وأن ما يفعله من الألم فإنما يفعلُه اختراعًا لا لسبب يوجبه[1]

- قولهم في فعل الإنسان في نفسه وفي غيره (التولد)

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت الروافض فيما يتولد عن فعل الإنسان: هل هو فعله؟ وهل يُحْدِث الفاعل فعلًا في غيره أو لا يحدث الفعلَ إلا في نفسه؟ وهم فرقتان:

فالفرقة الأولى منهم: يزعمون أنَّ الفاعل لا يفعل في غيره فعلًا ولا يفعل إلا في نفسه، ولا يثبتون الإنسان فاعلًا لما يتولد عن فعله؛ كالألم المتولِّد عن الضربة، اللذة التي تحدث عنه الأكل وسائر المتولدات.

والفرقة الثانية منهم: وهم القائلون بالاعتزال والنصِّ على عليٍّ بن أبي طالبٍ: يزعمون أن الفاعل منا ما يحدث الفعل في غيره، وأن ما يتولد عن فعله كالألم المتولد عن الضربة، والصوت المتولد عن اصطكاك الحجرين، وذهاب السهم المتولد عن الرمية، فعلٌ لمن تولد ذلك عن فعله[2]

نقض قولهم

سيأتي بيان ذلك عند قول النَّجَّاريَّة في فعل الإنسان في نفسه وفي غيره (التولد).

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٥٦).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٤٥، ٤٦).

- قولهم في الأسماء والأحكام

الإيمان عند أكثرهم هو المعرفة والإقرار بالله وبالرسول وبالإمام، ومتأخِّروهم على أن الإيمان جميع الطاعات والكفر جميع المعاصي كالوعيديَّة.

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت الرَّوافض في الإيمان ما هو، وفي الأسماء؟ وهم ثلاث فرقٍ:

فالفرقة الأولى منهم، وهم جمهور الرافضة: يزعمون أن الإيمان هو الإقرار بالله وبرسوله، وبالإمام، وبجميع ما جاء من عندهم، فأمَّا المعرفة بذلك فضرورة عندهم، فإذا أقرَّ وعَرَف فهو مؤمن مسلم، وإذا أقر ولم يعرف فهو مسلم وليس بمؤمن.

والفرقة الثانية منهم، وهم قوم من متأخِّريهم من أهل زماننا هذا، يزعمون أن الإيمان جميعُ الطاعات، وأن الكفر جميعُ المعاصي، ويُثْبِتون الوعيد، ويزعمون أن المتأوِّلين الذين خالفوا الحقَّ بتأويلهم كفار، وهذا قول ابن جبرويه.

والفرقة الثالثة منهم: أصحاب علي بن مِيثم: يزعمون أنَّ الإيمان اسم للمعرفة والإقرار ولسائر الطاعات، فمن جاء بذلك كله كان مستكمل الإيمان، ومن ترك شيئًا مما افترض الله عليه غيرَ جاحدٍ له فليس بمؤمن، ولكن يسمى فاسقًا، وهو من أهل المِلَّة: تحل مناكحته، وموارثته، ولا يكفرون المتأوِّلين[(١)].

وقال شيخ الإسلام: وكثير من هؤلاء يقول: حب عليٍّ حسنة لا يضر معها سيئة[(٢)].

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول الخوارج في الأسماء والأحكام، وسيأتي مزيد بيان عند قول المرجئة فيها.

- قولهم في الوعيد

منهم من يثبت الوعيد وهو تخليد أهل الكبائر في النار على مخالفيهم دون أهل مقالتهم، ومنهم من يثبت الوعيد على الجميع، ومنهم من يتوقف.

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت الروافض في الوعيد، وهم فرقتان:

فالفرقة الأولى منهم: يثبتون الوعيد على مخالفيهم، ويقولون: إنهم يعذَّبون، ولا يقولون بإثبات الوعيد فيمن قال بقولهم، ويزعمون أن الله سبحانه يُدْخِلهم الجنة، وإنْ أدخلهم النارَ أخرجهم

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٥٣، ٥٤).

(٢) منهاج السنة النبوية (١/١٠٦).

منها، ورَوَوا في ذلك عن أئمتهم أن ما كان بين الله وبين الشيعة من المعاصي سألوا الله فيهم، فصفَحَ عنهم، وما كان بين الشيعة وبين الأئمة تجاوزوا عنه، وما كان بين الشيعة وبين الناس من المظالم شَفَعُوا لهم إليهم حتى يصفحوا عنهم.

والفرقة الثانية منهم: يذهبون إلى إثبات الوعيد، وأن الله عز وجل يعذِّب كل مرتكب الكبائر، من أهل مقالتهم كان أو من غير أهل مقالتهم، ويخلدهم في النار[1]

وقال شيخ الإسلام: وخروج أهل الذنوب من النار، وعفو الله عز وجل عن أهل الكبائر لهم فيه قولان، ومتأخِّروهم موافقون فيه الواقفية، الذين يقولون: لا ندري هل يدخل النار أحد من أهل القبلة أم لا؟[2]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول الخوارج في الوعيد، وسيأتي مزيد بيان عند قول المرجئة فيه.

- قولهم في نساء وأموال مخالفيهم

منهم من يستحل ويستحِب سبي نساء مخالفيهم وأخذ أموالهم وسائر المحظورات، ومنهم من لا يستحل ذلك.

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت الروافض في سِباء نساء مخالفيهم، وأخذ أموالهم إذا أمكنهم ذلك، وهم فرقتان:

فالفرقة الأولى منهم: يستحلون ذلك، ويستحبونه، ويستحلون سائر المحظورات، ويتأولون قول الله عز وجل: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوا وَءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [المائدة: الآية ٩٣]، وقوله: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الأعراف: الآية ٣٢]

والفرقة الثانية منهم: يحرمون سِباء نساء مخالفيهم، وأخذ أموالهم بغير حقٍّ، ولا يبيحون المحظورات، ولا يستحلونها[3]

- قولهم في المعارف والنظر والقياس

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت الروافض في النظر والقياس، وهم ثماني فرق:

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٥٤، ٥٥).

(٢) منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٦٢، ٤٦٣)، (٣/ ٣٩٦).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(٥٨، ٥٩).

فالفرقة الأولى منهم، وهم جمهورهم، يزعمون أنَّ المعارف كلَّها اضطرار، وأنَّ الخلق جميعًا مضطرون، وأنَّ النظر والقياس لا يؤدِّيان إلى علم، وما تَعبَّد اللهُ العبادَ بهما.

والفرقة الثانية منهم، وهم أصحاب شيطان الطَّاق، يزعمون أنَّ المعارف كلها اضطرار، وقد يجوز أن يمنعها الله سبحانه بعض الخلق، فإذا منعها بعض الخلق وأعطاها بعضَهم كلفهم الإقرار مع منعه إياهم المعرفة.

والفرقة الثالثة منهم: وهم أصحاب أبي مالك الحضرمي، يزعمون أن المعارف كلها اضطرار، وقد يجوز أنْ يمنعها الله بعضَ الخلق، فإذا منعها الله بعضَ الخلق وأعطاها بعضَهم كلفهم الإقرار مع منعه إياهم المعرفة.

والفرقة الرابعة منهم أصحاب هشام بن الحكم: يزعمون أنَّ المعرفة كلَّها اضطرار بإيجاب الخِلقة، وأنها لا تقع إلا بعد النظر والاستدلال، يعنون بما لا يقع منها إلا بعد النظر والاستدلال العلمَ بالله عز وجل.

والفرقة الخامسة منهم: يزعمون أنَّ المعارف ليس كلها اضطرارًا، والمعرفة بالله يجوز أن تكون كسبًا، ويجوز أن تكون اضطرارًا، وإن كانت كسبًا أو كانت اضطرارًا فليس يجوز الأمر بها على وَجْه من الوجوه. وهذا قول الحسن بن موسى.

والفرقة السادسة منهم: يزعمون أنَّ النظرَ والقياسَ يؤدِّيانِ إلى العلم بالله، وأنَّ العقل حجة إذا جاءت الرسل، فأما قبل مجيئهم فليست للعقول دلالة ما لم يكن سنَّة بيِّنة، واعتلُّوا بقول الله عز وجل: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: الآية ١٥]

والفرقة السابعة منهم: يقولون بتصحيح النظر والقياس، وإنهما يؤديان إلى العلم، وإن العقول حجة في التوحيد: قبل مجيء الرسل، وبعد مجيئهم.

والفرقة الثامنة منهم: يزعمون أنَّ العقول لا تدل على شيء قبل مجيء الرسل، ولا بعد مجيئهم، وأنه لا يُعْلَم شيء من الدين، ولا يلزم فرض، إلا بقول الرسل والأئمة، وأن الإمام هو الحجة بعد الرسول عليه السلام، لا حجة على الخلق غيره[١]

وقال شيخ الإسلام عنهم: أنتم لا تقولون بالقياس[٢].

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: الجمهور الذين يثبتون القياس قالوا: قد ثبت عن الصحابة أنهم قالوا بالرأي واجتهاد الرأي وقاسوا، كما ثبت عنهم ذم ما ذموه من القياس. قالوا: وكلا القولين

(١) مقالات الإسلاميين ص(٥١- ٥٣).

(٢) منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٤٢).

صحيح، فالمذموم القياس المعارض للنص؛ كقياس الذين قالوا: إنما البيع مثل الربا، وقياس إبليس الذي عارض به أمر الله له بالسجود لآدم، وقياس المشركين الذين قالوا: أتأكلون ما قتلتم ولا تأكلون ما قتله الله؟ قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ ۖ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: الآية ١٢١]

وكذلك القياس الذي لا يكون الفرع فيه مشاركًا للأصل في مناط الحكم، فالقياس يُذم إمَّا لفوات شرطه، وهو عدم المساواة في مناط الحكم، وإمَّا لوجود مانعه، وهو النص الذي يجب تقديمه عليه، وإن كانا متلازمَيْن في نفس الأمر، فلا يفوت الشرط إلا والمانع موجود، ولا يوجد المانع إلا والشرط مفقود.

فأما القياس الذي يستوي فيه الأصل والفرع في مناط الحكم ولم يعارضه ما هو أرجح منه، فهذا هو القياس الذي يُتبع.

ولا ريب أن القياس فيه فاسد، وكثير من الفقهاء قاسوا أقيسة فاسدة، بعضها باطل بالنص، وبعضها مما اتفق السلف على بطلانه، لكن بطلان كثير من القياس لا يقتضي بطلان جميعه، كما أن وجود الكذب في كثير من الحديث لا يوجب كذب جميعه[(١)]

- قولهم في الاجتهاد

يبطلون وينفون الاجتهاد في الأحكام.

أقوال العلماء

قال الأشعري: وأبطلوا جميعًا الاجتهاد في الأحكام[(٢)]

وقال: قالت الروافض بأجمعها بنفي اجتهاد الرأي في الأحكام وإنكاره[(٣)]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: الثاني: أن يقال: القياس ولو قيل: إنه ضعيف، هو خير من تقليد من لم يبلغ في العلم مبلغ المجتهدين، فإن كل من له علم وإنصاف يعلم أن مثلَ: مالك والليث بن سعد والأوزاعيّ وأبي حنيفة والثّوريّ وابن أبي ليلى، ومثل الشافعيّ وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثَوْر أعلَمُ وأفقهُ من العسكريين وأمثالهما.

وأيضًا، فهؤلاء خير من المنتظَر الذي لا يعلم ما يقول، فإن الواحد من هؤلاء إن كان عنده نص منقول عن النبي ﷺ فلا ريب أن النص الثابت عن النبي ﷺ مقدَّم على القياس بلا ريب، وإن لم يكن عنده نص ولم يقل بالقياس كان جاهلًا؛ فالقياس الذي يفيد الظن خير من الجهل الذي لا

(١) منهاج السنة النبوية (٣/ ٤١٢- ٤١٤).
(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٧).
(٣) مقالات الإسلاميين ص(٥٣).

علم معه ولا ظن، فإن قال هؤلاء: كل ما يقولونه هو ثابت عن النبي ﷺ، كان هذا أضعف مِن قول مَن قال: كل ما يقوله المجتهد فإنه قول النبي ﷺ، فإن هذا يقوله طائفة من أهل الرأي، وقولهم أقرب من قول الرافضة، فإن قول أولئك كذب صريح.

وأيضًا، فهذا كقول من يقول: عمل أهل المدينة متلقًّى عن الصحابة، وقول الصحابة متلقًّى عن النبي ﷺ، وقول من يقول: ما قاله الصحابة في غير مجاري القياس فإنه لا يقوله إلا توقيفًا عن النبي ﷺ، وقول من يقول: قول المجتهد أو الشيخ العارف هو إلهام من الله ووحي يجب اتِّباعه[1]

وقال: الثالث: أن يُقال: القول بالرأي والاجتهاد والقياس والاستحسان خيرٌ من الأخذ بما ينقله من يُعرف بكثرة الكذب، عمَّن يصيب ويخطئ نقل غير مصدِّقٍ عن قائل غير معصوم، ولا يشك عاقل أن رجوع مثل مالك، وابن أبي ذئب، وابن الماجشون، والليث بن سعد، والأوزاعيّ، والثَّوْريّ، وابن أبي ليلى، وشريك، وأبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن، وزُفَر، والحسن بن زياد اللؤلؤي، والشافعي، والبُوَيْطي، والمزنيّ، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبي داود السجستانيّ، والأثرم، وإبراهيم الحربيّ، والبخاريّ، وعثمان بن سعيد الدارميّ، وأبي بكر بن خزيمة، ومحمد بن جرير الطبريّ، ومحمد بن نصر المروزيّ، وغير هؤلاء إلى اجتهادهم واعتبارهم مثل أن يعلموا سنة النبي ﷺ الثابتة عنه، ويجتهدوا في تحقيق مناط الأحكام وتنقيحها وتخريجها -خيرٌ لهم من أن يتمسكوا بنقل الرَّوافض عن العسكريَّيْن وأمثالهما، فإن الواحد من هؤلاء لأعلم بدين الله ورسوله من العسكريين أنفسهما، فلو أفتاه أحدهما بفتيا كان رجوعه إلى اجتهاده أولى من رجوعه إلى فتيا أحدهما، بل ذلك هو الواجب عليه، فكيف إذا كان ذلك نقلًا عنهما من مثل الرافضة؟! والواجب على مثل العسكريين وأمثالهما أن يتعلموا من الواحد من هؤلاء.

ومن المعلوم أن علي بن الحسين، وأبا جعفر محمد بن علي، وابنه جعفر بن محمد، كانوا هم العلماء الفضلاء، وأن من بعدهم من الاثني عشر لم يعرف عنه من العلم ما عرف من هؤلاء، ومع هذا فكانوا يتعلمون من علماء زمانهم، ويرجعون إليهم حتى قال أبو عمران بن الأسيب القاضي البغدادي: أخبرنا أصحابنا أنه ذكر ربيعةُ بن أبي عبد الرحمن جعفرَ بن محمد، وأنه تعلم العلوم، فقال ربيعة: إنه اشترى حائطًا من حيطان المدينة فبعث إليَّ حتى أكتب له شرطًا في ابتياعه. نقله عنه محمد بن حاتم بن ريحويه البخاري في كتاب «إثبات إمامة الصديق».

فأما تحقيق المناط فهو متفق عليه بين المسلمين، وهو أن ينصَّ الله على تعليق الحكم بمعنى عامٍّ كليٍّ، فينظر في ثبوته في آحاد الصور، أو أنواع ذلك العام، كما نصَّ على: اعتبار العدالة، وعلى استقبال الكعبة، وعلى تحريم الخمر والميسر، وعلى حكم اليمين، وعلى تحريم الميْتة والدم ولحم

---

(١) منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٠١- ٤٠٣).

الخنزير، ونحو ذلك، فينظر في الشراب المتنازع فيه: هل هو من الخمر أم لا؛ كالنبيذ المسكر؟ وفي اللعب المتنازع فيه كالنرد والشطرنج هل هو من الميسر أم لا؟ وفي اليمين المتنازع فيها؛ كالحلف بالحج، وصدقة المال، والعتق، والطلاق، والحرام، والظِّهار: هل هي داخلة في الأيمان فتُكَفَّر، أم في العقود المحلوف بها فيلزم ما حلف به، أم لا يدخل لا في هذا ولا في هذا فلا يلزمه شيء بحال؟ كما ينظر فيما وقعت فيه دم، أو ميتة، أو لحم خنزير من الماء والمائعات، ولم يتغير لونه ولا طعمه، بل استهلت النجاسات فيه واستحالت، أو رفعت منه واستحال فيه ما خالطه من أجزائها، فينظر في ذلك: هل يدخل في مسمَّى الماء المذكور في القرآن والسنة، أو في مسمى الميتة والدم ولحم الخنزير؟

وأما تنقيح المناط وتخريجه ففيهما نزاع، وهذا الإماميّ لم يذكر أصلًا حجة على بطلان الاجتهاد والرأي والقياس ليرد ذلك، بل ذكر أن طائفته لا تقول بذلك، وهذا يدل على جهلهم بالاستنباط، والاستخراج، وعدم معرفتهم بما في الشريعة من الحكم والمعاني، وعدم معرفتهم بالجمع بين المتماثلين والفرق بين المختلفين، وهم بمعاني القرآن وأحاديث الرسول ﷺ جُهَّال أيضًا، فهم جهال بأصول الشرع: الكتاب والسنة والإجماع، بمنصوص ذلك ومستنبطه.

وإنما عمدتهم على نقلٍ عمَّن يقلدونه، وهذا حال الجُهَّال المقلدين لآحاد العلماء المستدلين، ثم من سواهم ممن يقلد العلماء -كمالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة وغيرهم- له معرفة بأقوال هؤلاء، ويطرق يميزون بها بين صحيح أقوالهم وضعيفها، ومعرفة بأدلتهم ومآخذهم.

وأما الرافضة فلا يميزون بين ما يصح نقله عن أئمتهم وما لا يصح، ولا يعرفون أدلتهم ومآخذهم، بل هم من أهل التقليد بما يقلدون فيه، وهم يعيبون هؤلاء الجمهور بالاختلاف، وفيما ينقلونه عمن يقلدونه من الاختلاف، وفيما لا ينقلونه عمن يقلدونه من الاختلاف ما لا يكاد يحصى.

الرابع: أن يقال: لا ريب أن ما ينقله الفقهاء عن مثل: أبي حنيفة ومالك والشافعيّ وأحمد وغيرهم هو أصح مما ينقله الرَّوافض عن مثل العسكريين ومحمد بن علي الجواد وأمثالهم، ولا ريب أن هؤلاء أعلم بدين النبي ﷺ من أولئك، فمن عدل عن نقل الأصدق عن الأعلم إلى نقل الأكذب عن المرجوح كان مصابًا في دينه أو عقله أو كليهما[(١)]

- قولهم في الجزء الذي لا يتجزأ

منهم من يثبت أن الجزء يظل يتجزأ أبدًا، ومنهم يثبت أن الجزء يتناهى ولا يتجزأ.

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفوا في الجزء الذي لا يتجزأ، وهم فرقتان:

---

(١) منهاج السنة النبوية (٢/ ٤٧٠- ٤٧٦).

فالفرقة الأولى منهم: يزعمون أن الجزء يتجزأ أبدًا، ولا جزء إلا وله جزء، وليس لذلك آخر، إلا من جهة المساحة، وأن لمساحة الجسم آخِرًا، وليس لأجزائه آخر من باب التجزؤ، والقائل بهذا القول هشام بن الحكم، وغيره من الرَّوافض.

والفرقة الثانية منهم يقولون: إن لأجزاء الجسم غاية من باب التجزؤ، وله أجزاء معدودة، لها كلٌّ وجميعٌ، ولو رفع البارئ كل اجتماع في الجسم لبقيت أجزاؤه لا اجتماع فيها، ولا يحتمل كل جزء منها التجزؤ[1].

نقض قولهم

سيأتي بيان ذلك عند قول المعتزلة والنَّجَّارية والضِّرارية والأشعريَّة في الجسم والجوهر الفرد.

- قولهم في ماهية الإنسان

منهم من يزعم أن الإنسان هو البدن والروح، ومنهم من يزعم أنه الروح فقط، ومنهم من يزعم أنه جزء لا يتجزأ، ومنهم من يزعم أنه الجسم المرئي.

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت الرَّوافض في الإنسان ما هو؟ وهم أربع فرق:

فالفرقة الأولى منهم: يزعمون أن الإنسان اسم لِمَعْنَيَيْن: لبدن، وروح، فالبدن مَوَاتٌ، والروح هي الفاعلة الدَّرَّاكةُ الحسَّاسة، وهي نورٌ من الأنوار، هكذا حكى زُرقَان عن هشام بن الحكم.

والفرقة الثانية منهم: يزعمون أنَّ الإنسان جزء لا يتجزأ، ويُحيلون أن يكون الإنسانُ أكثر من جزء؛ لأنه لو كان أكثر من جزء لجاز أن يَحُلَّ في أحد الجزأين إيمانٌ وفي الآخر كفر، فيكون مؤمنًا وكافرًا في حال واحد، وذلك محال.

وقد ذهب من أهل زماننا قوم من النَّظَّاميَّة الذين يزعمون أن الإنسان هو الروح إلى قول الروافض.

وذهب أيضًا قوم ممن يميل إلى قول أبي الهُذَيْلِ: إن الإنسان هو هذا الجسم المرئيُّ إلى القول بالإمامة والرفض[2].

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: تنازع الناس في مسمى «الإنسان» هل هو الروح فقط أو الجسد فقط؟ والصحيح أنه اسم للروح والجسد جميعًا، وإن كان مع القرينة قد يراد به هذا تارة وهذا تارة[3]

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٥٩).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٦٠، ٦١)، ص(٣٢٩- ٣٣٣).

(٣) مجموع الفتاوى (١٢/ ٦٧، ٦٨).

وقال: لفظ الإنسان يتناول الجسد والروح، ثم الأحكام تتناول هذا تارة وهذا تارة لتلازمهما[١].

قال: إن الإنسان المتكلم الناطق ليس هو مجرد الروح، ولا مجرد الجسد؛ بل مجموعهما[٢].

- قولهم في الطفرة

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت الرّوافض في الطفرة، وهم فرقتان:

فالفرقة الأولى منهم: أصحاب هشام بن الحكم فيما حكاه زُرقان يقولون: إنَّ الجسمَ يكون في مكان، ثم يصير إلى المكان الثالث من غير أن يمرَّ بالثاني.

والفرقة الثانية منهم: ينكرون ذلك، ويحيلون أن يكون الجسم في مكان، ثم يصير إلى مكان ثالث من غير أن يمر بالمكان الثاني[٣].

- قولهم في المداخلة

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت الروافض في المداخلة، وهم فرقتان:

فالفرقة الأولى منهم: الهشاميَّة، وهم -فيما حكى زُرقان عن هشام- يقولون بالمداخلة، ويثبتون كون الجسمين اللطيفين في مكان واحد؛ كالحرارة واللون، ولست أُحقِّق ما حكى زُرقان من ذلك كما حكاه.

والفرقة الثانية منهم: ينكرون المداخلة، ويحيلون كَوْنَ جسمين في مكان واحد، ويزعمون أن الجسمين يتجاوران ويتماسَّان، فأما أن يتداخلا حتى يكون حَيِّزهما واحدًا فذلك محال[٤].

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١١٣).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٤٤، ٣١٧، ٣٨٠).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(٦١)، ص(٣٢١- ٣٢٣).

(٤) مقالات الإسلاميين ص(٦٠)، ص(٣٢٧- ٣٢٩).

المبحث الثالث
مَقَالَاتُ الزَّيدِيَّةِ

مُجَمَل مَقَالَاتِهِم

قال الشهرستانيُّ عن زيد بن علي: أراد أن يحصل الأصول والفروع حتى يتحلى بالعلم، فتلمذ في الأصول لواصل بن عطاء الغزَّال الألثغ رأس المعتزلة ورئيسهم، . . . ، فاقتبس منه الاعتزال وصارت أصحابه كلهم معتزلة(١).

وقال: وقد تلمذ له زيد بن علي وأخذ الأصول فلذلك صارت الزَّيديَّة كلُّهم معتزلة(٢).

تفصيل مقالاتهم

- قولهم في الإمامة

يزعمون أن عليَّ بن أبي طالب هو الأحقُّ بالإمامة بعد رسول الله ﷺ، وهي من بعده فيمن خرج مِن ولده مِن فاطمة.

وجوَّزوا إمامة المفضولِ مع وجود الفاضل، ثم مالوا عن ذلك.

أقوال العلماء

قال ابن حزم: وطائفة قالت: لم ينصَّ النبيُّ ﷺ على عليٍّ، لكنه كان أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ وأحقُّهم بالأمر، وهؤلاء هم الزَّيديَّةُ(٣).

وقال: وجميع الزَّيديَّة لا يختلفون في أنَّ الإمامة في جميع ولد عليٍّ بن أبي طالب من خرج منهم يدعو إلى الكتاب والسنة وَجَبَ سلُّ السيف معه(٤).

وقال الشهرستانيُّ: ساقوا الإمامة في أولاد فاطمة رضي الله عنها، ولم يجوِّزوا ثبوت الإمامة في غيرهم، إلا أنهم جوَّزوا أن يكون كلُّ فاطميٍّ عالمٍ زاهدٍ شجاعٍ سخيٍّ خرج بالإمامة، أن يكون إمامًا واجب الطاعة: سواء كان من أولاد الحسن، أو من أولاد الحسين رضي الله عنهما، وعن هذا جوَّز قوم منهم إمامة محمَّد وإبراهيم الإمامين ابني عبد الله بن الحسن بن الحسن، اللَّذين خرجا في أيام المنصور وقُتِلا على ذلك. وجوَّزوا خروج إمامين في قطرين يستجمعان هذه الخصال، ويكون كل واحد منهما واجب الطاعة. . .

---

(١) الملل والنحل (١/ ١٥٥).
(٢) الملل والنحل (١/ ٣٠).
(٣) الفصل (٤/ ٧٦).
(٤) الفصل (٤/ ٧٧).

وقال: وكان من مذهبه -أي: زيد بن علي- جواز إمامة المفضول مع قيام الأفضل. فقال: كان عليٌّ بن أبي طالب ﷺ أفضل الصحابة، إلا أن الخلافة فوضت إلى أبي بكر لمصلحة رأوها، وقاعدة دينية راعوها من تسكين ثائرة الفتنة، وتطييب قلوب العامة، فإن عهد الحروب التي جرت في أيّام النبوة كان قريبًا، وسيف أمير المؤمنين عليٍّ عن دماء المشركين من قريش وغيرهم لم يجفّ بعد، والضغائن في صدور القوم من طلب الثأر كما هي، فما كانت القلوب تميل إليه كل الميل، ولا تنقاد له الرقاب كل الانقياد.

فكانت المصلحة أن يكون القائم بهذا الشأن مَنْ عرفوه باللين، والتؤدة، والتقدم بالسِّنِّ، والسبْقِ في الإسلام، والقرب من رسول الله ﷺ، ألا ترى أنه لما أراد في مرضه الَّذي مات فيه تقليد الأمر عمر بن الخطاب زعق الناس وقالوا لقد وليت علينا فظًّا غليظًا، فما كانوا يرضون بأمير المؤمنين عمر بن الخطاب لشدته، وصلابته، وغلظة في الدين، وفظاظته على الأعداء، حتى سكنهم أبو بكر بقوله: لو سألني ربي لقلت: وليت عليهم خيرهم لهم. وكذلك يجوز أن يكون المفضول إمامًا والأفضل قائم، فيرجع إليه في الأحكام، ويحكم بحكمه في القضايا [(١)]

ومالت أكثر الزَّيديَّة بعد ذلك عن القول بإمامة المفضول [(٢)]

وقال شيخ الإسلام: كثير من الشيعة الزَّيديَّة، ومتأخِّري المعتزلة، وغيرهم، يعتقدون أفضليته -أي علي بن أبي طالب- وأن الإمام هو أبو بكر، وتجوز عندهم ولاية المفضول [(٣)]

وذكر الأشعري مذاهب فِرَقِ الزَّيديَّةِ في الإمامة فقال:

١- أما الجاروديَّة فهم: يزعمون أن النبيَّ ﷺ نصَّ على علي بن أبي طالب بالوصف لا بالتسمية، فكان هو الإمامَ مِن بعده، وأن الناس ضَلُّوا وكفروا بتركهم الاقتداءَ به بعد الرسول ﷺ، ثم الحسن من بعد عليٍّ هو الإمام، ثم الحسين هو الإمام من بعد الحسن.

٢- وأما السُّلَيْمَانيَّة فهم: يزعمون أن الإمامة شُورَى، وأنها تَصْلُحُ بعَقْد رجلين من خيار المسلمين، وأنها قد تصلح في المفضول وإن كان الفاضل أفضل في كل حال، ويثبتون إمامة الشيخين أبي بكر وعمر.

وحكى زُرْقَان عن سليمان بن جرير أنه كان يزعم أن بيعة أبي بكر وعمر خطأ لا يستحقان عليها اسم الفسق من قبل التأويل، وأنَّ الأمة قد تركت الأصلح في بيعتهم إياهما.

٣- وأما البُتْريَّة فهم: يزعمون أن عليًّا أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ، وأولاهم بالإمامة، وأنَّ بيعةَ أبي بكرٍ وعمرَ ليست بخطإٍ؛ لأن عليًّا ترك ذلك لهما، . . . ولا يَرَوْنَ لعليٍّ إمامةً إلا حين بويع.

---

(١) الملل والنحل (١/ ١٥٤، ١٥٥).

(٢) الملل والنحل (١/ ١٥٥، ١٥٧)، انظر: الفصل (٤/ ١٢٦).

(٣) منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٦٨).

٤- وأما النّعيميّة فهم: يزعمون أن عليًا كان مستحقًا للإمامة، وأنه أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ، وأن الأمة ليست بمخطئة خطأ إثم في أن وَلّتْ أبا بكر وعمر -رضوان الله عليهما- ولكنها مخطئة خطأ بيّنا في ترك الأفضل(١).

نقض قولهم

قال ابن حزم: واحتجّ بعضُ الإماميَّة وجميع الزَّيديَّة بأنَّ عليًا كان أحقَّ الناس بالإمامة لبينونة فضله على جميعهم، ولكثرة فضائله دونهم.

قال أبو محمد: وهذا يقع الكلام فيه إن شاء الله تعالى في الكلام في المفاضلة بين أصحاب رسول الله ﷺ، وإنَّما الكلام هاهنا في الإمامة فقط.

فنقول وبالله تعالى التوفيق: هبكم أنَّكم وجدتم لعلي رضي الله عنه فضائل معلومة؛ كالسبق إلى الإسلام، والجهاد مع رسول الله ﷺ، وسعة العلم، والزهد، فهل وجدتم مثل ذلك للحسن والحسين رضي الله عنهما حتى أوجبتم لهما بذلك فضلًا في شيء مما ذكرنا على سعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن العباس؟! هذا ما لا يقدر أحد على أن يدَّعي لهما فيه كلمة فما فوقها، يعني مما يكونان به فوق من قد ذكرنا في شيء من هذه الفضائل، فلم يبق إلا دعوى النَّصِّ عليهما، وهذا ما لا يعجز عن مثله أحد، لو استجازت الخوارج التّوقح بالكذب في دعوى النصِّ على عبد الله بن وهب الراسبي، لما كانوا الأمثل الرافضة في ذلك سواء بسواء، ولو استحلت الأمويَّة أن تجاهر بالكذب في دعوى النصِّ على معاوية، لكان أمرهم في ذلك أقوى من أمر الرافضة، لقوله تعالى: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورًا﴾ [الإسرَاء: الآية ٣٣] ، ولكن كل أمة ما عدا الرافضة والنصارى فإنَّها تستحي وتصون أنفسها عما لا تصون النصارى والرَّوافض أنفسهم عنه من الكذب الفاضح البارد، وقلة الحياء، فيما يأتون به، ونعوذ بالله من الخذلان.

قال أبو محمد: وكذلك لا يجدون لعلي بن الحسين بسوقًا في علم، ولا في عمل على سعيد بن المسيّب، والقاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله بن عمر، وعروة بن الزبير، ولا على أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، ولا على ابن عمه الحسن بن الحسن، وكذلك لا يجدون لمحمد بن علي بن الحسين بسوقًا في علم ولا في عمل ولا ورع على عبد الرحمن بن القاسم بن محمد، ولا على محمد بن عمرو، وابن أبي بكر بن المنكدر، ولا على أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، ولا على أخيه زيد بن علي، ولا على عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي، ولا على عمر بن عبد العزيز، وكذلك لا يجدون لجعفر بن محمد بسوقًا في علم ولا في دين ولا في عمل على محمد بن مسلم الزُّهْرِيِّ، ولا على ابن أبي ذؤيب، ولا على عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الله بن

(١) مقالات الإسلاميين ص(٦٧- ٦٩).

عمر، ولا على عبيد الله بن عمرو بن حفص بن عاصم بن عمر، ولا على ابني عمه محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن، وعلي بن الحسن بن الحسن، بل كل ما ذكرنا فوقه في العلم والزهد، وكلُّهم أرفع محلًا في الفُتيَا والحديث، لا يمنع أحد منهم من شيء من ذلك. وهذا ابن عباس ﷺ قد جمع فقهه في عشرين كتابًا، ويبلغ حديثه نحو ذلك إذا تُقُصِّيَ، ولا تبلغ فتيا الحسن والحسين ورقتين، ويبلغ حديثهما ورقة أو ورقتين، وكذلك علي بن الحسين، إلّا أنَّ محمد بن علي يبلغ حديثه وفتياه جزءًا صغيرًا، وكذلك جعفر بن محمد، وهم يقولون: إن الإمام عنده جميع علم الشريعة، فما بال من ذكرنا أظهروا بعض ذلك وهو الأقل الأنقص، وكتموا سائره وهو الأكثر الأعظم، فإن كان فرضهم الكتمان فقد خالفوا الحقَّ إذ أعلنوا ما أعلنوا، وإن كان فرضهم البيان فقد خالفوا الحقَّ إذ كتموا ما كتموا، وأما من بعد جعفر بن محمد فما عرفنا لهم علمًا أصلًا، لا من رواية، ولا من فُتيَا، على قرب عهدهم منَّا، ولو كان عندهم من ذلك شيء لعرف كما عرف عن محمد بن علي وابنه جعفر، وعن غيره منهم ممن حدث الناس عنه، فبطلت دعواهم الظَّاهرة الكاذبة اللائحة السخيفة، التي هي من خرافات السمر، ومضاحك السخفاء[1].

وقال: فإن قال قائل: إنَّ عليَّ بن أبي طالب ﷺ كان قد قتل الأقارب من بين يدي رسول الله ﷺ فتولد له بذلك حقد في قلوب جماعة من الصحابة، ولذلك انحرفوا عنه.

قيل له: هذا تمويه ضعيف كاذب؛ لأنَّه إن ساغ لكم ذلك في بني عبد شمس، وبني مخزوم، وبني عبد الدار، وبني عامر؛ لأنَّه قتل من كلِّ قبيلة من هذه القبائل رجلًا أو رجالًا، فقتل من بني عامر بن لؤي رجلًا واحدًا وهو عمرو بن ودٍّ، وقتل من بني مخزوم وبني عبد الدار رجالًا، وقتل من بني عبد شمس الوليد بن عقبة والعاص بن سهل بن العاص بلا شكٍّ، وشارك في قتل عتبة بن ربيعة، وقيل: قتل عقبة بن أبي معيطٍ، وقيل: قتله غيره، وهو عاصم بن ثابت الأنصاري، ولا مزيد، فقد علم كل من له أقل من علم بالأخبار أنه لم يكن لهذه القبائل ولا لأحد منها يوم السقيفة حل ولا عقد، ولا رأي ولا أمر، اللهم إلا أن أبا سفيان بن حرب بن أمية كان مائلًا إلى علي في تلك الوقت، عصبيةً للقرابة، لا تدينًا، وكان ابنه يزيد وخالد بن سعيد بن العاص والحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي مائلين إلى الأنصار تدينًا، والأنصار قتلوا أبا جهلٍ بن هشام أخاه، وقد كان محمد بن أبي حذيفة بن عتبة بن ربيعة شديد الميل إلى عليٍّ حين قصة عثمان وبعدها حتى قتله معاوية على ذلك، فعرِّفونا من قتل علي من بني تيم بن مرة، أو من عديِّ بن كعب حتى يظن أهل القحّة أنهما حقدا عليه؟!

ثم أخبرونا من قتل من الأنصار؟ أو من جرح منهم؟ أو من أذى منهم؟!

ألم يكونوا معه في تلك المشاهد كلِّها بعضهم متقدم، وبعضهم مساوٍ له، وبعضهم متأخر عنه؟

فأيُّ حقدٍ كان له في قلوب الأنصار حتى يتفقوا كلُّهم على جحد النصِّ عليه؟ وعلى إبطال حقِّه؟ وعلى ترك ذكر اسمه جملة، وإيثار سعد بن عبادة عليه، ثم على إيثار أبي بكرٍ وعمر عليه، والمسارعة إلى بيعتهم بالخلافة دونه، وهو معهم وبين أظهرهم يرونه غدوًا وعشيًّا، لا يحول بينهم وبينه أحد؟

ثم أخبرونا من قتل عليٌّ من أقارب أولاد المهاجرين من العرب من مضر، وربيعة، واليمن، وقُضَاعة، حتى يتفقوا كلُّهم على كراهية ولايته، ويتفقوا كلُّهم على جحد النصِّ عليه؟!

إنَّ هذه عجائب لا يمكن اتفاق مثلها في العالم أصلًا.

ولقد كان لطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص من القتل في المشركين كالذي كان لعلي، فما الذي خصه باعتقاد الأحقاد له دونهم؟! لو كان للروافض حياء أو عقل.

ولقد كان لأبي بكرٍ رحمه الله ورضي عنه في مضادَّة قريشٍ في الدعاء إلى الإسلام ما لم يكن لعليٍّ، فما منعهم ذلك من بيعته، وهو أسوأ الناس أثرًا عند كفَّارهم؟!

ولقد كان لعمر بن الخطاب ﷺ في مغالبة كفَّار قريشٍ وإعلانه الإسلام على زعمهم ما لم يكن لعليٍّ ﷺ، فليت شعري ما الذي أوجب أن ينسى آثارها هؤلاء كلُّهم، ويعادوا عليًّا من بينهم كلِّهم؟! لولا قلة حياء الروافض وصفاقه وجهوههم، حتى بلغ الأمر بهم إلى أن عَدَوا على سعد بن أبي وقاص، وابن عمر، وأسامة بن زيد مولى رسول الله ﷺ، ورافع بن خديج الأنصاريِّ، ومحمد بن مسلمة الأنصاريِّ، وزيد بن ثابت الأنصاريِّ، وأبي هريرة، وأبي الدرداء، وجماعة غير هؤلاء من المهاجرين أنهم لم يبايعوا عليًّا إذ ولي الخلافة، ثم بايعوا معاوية، ويزيدَ ابنَه من أدركه منهم، وادعوا أنَّ تلك الأحقاد حملتهم على ذلك.

قال أبو محمد: حمق الرافضة، وشدة ظلمة جهلهم، وقلَّة حيائهم، هورهم في الدمار، والبوار، والعار، والنار، وقلة المبالاة بالفضائح، وليت شعري أي حماسة، وأي كلمة حسنة كانت بين علي وبين هؤلاء أو أحد منهم؟! وإنما كان هؤلاء ومن جرى مجراهم لا يرون بيعة في فُرقة،.فلما اتفق المسلمون على ما اتفقوا عليه كائنًا من كان دخلوا في الجماعة، وهكذا فعل من أدرك من هؤلاء ابن الزبير ﷺ ومروان، فإنَّهم قعدوا عنهما فلمَّا انفرد عبد الملك بن مروان بايعه من أدركه منهم لا رضا عنه، ولا عداوة لابن الزبير، ولا تفضيلًا لعبد الملك على ابن الزبير، لكن لِما ذكرنا.

وهكذا كان أمرهم في عليٍّ ومعاويةَ ولا مزيد، فلاحت نوكة هؤلاء المجانين، والحمد لله رب العالمين.

قال أبو محمد: وهذا زيد بن حارثة قتل يوم بدر حنظلة بن أبي سفيان، وهذا الزبير ابن العوام قتل يوم بدر أيضًا عبيدة بن سعيد بن العاص، وهذا عمر بن الخطاب قتل يومئذ العاص بن هشام بن المغيرة، فهلا عاداهم أهل هؤلاء المقتولين؟ وما الذي خص عليًّا بعداوة أولياء من قتل دون سائر من ذكرنا لولا جنون الرافضة، وعدم الحياء من وجوههم؟

ثم لو كان على ما ذكروه حقًّا فما الذي كان دعا عمر إلى إدخاله في الشورى مع من أدخله فيها؟

ولو أخرجه منها كما أخرج سعيد بن زيد، أو قصد إلى رجل غيره فولَّاه ما اعترض عليه أحد في ذلك بكلمة.

فصح ضرورة بكل ما ذكرنا أن القوم أنزلوه منزلته غير عالين ولا مقصرين ﷺ أجمعين، وأنَّهم قدَّموا الأحقَّ فالأحقّ، والأفضل فالأفضل، وساووه بنظرائه منهم[1]

وقال شيخ الإسلام: كما يقول كثير من خيار الشِّيعة الزَّيديَّة: إنَّ عليًّا كان أفضل من أبي بكر وعمر وعثمان، ولكنِ كانت المصلحة الدينيَّة تقتضي خلافة هؤلاء؛ لأنه كان في نفوس كثير من المسلمين نفور عن عليٍ بسبب من قتله من أقاربهم، فما كانت الكلمة تتفق على طاعته، فجاز تولية المفضول لأجل ذلك.

فهذا القول يقوله كثير من خيار الشيعة، وهم الذين ظنُّوا أن عليًّا كان أفضل، وعلموا أن خلافة أبي بكر وعمر حق لا يمكن الطعن فيها، فجمعوا بين هذا وهذا بهذا الوجه.

وهؤلاء عُذرهم آثار سمعوها، وأمور ظنُّوها، تقتضي فضل عليٍّ عليهم، كما يقع مثل ذلك في عامة المسائل المتنازع فيها بين الأمة، يكون الصواب مع أحد القولين، ولكن الآخرون معهم منقولات ظنوها صدقًا، ولم يكن لهم خبرة بأنها كذب، ومعهم من الآيات والأحاديث الصحيحة تأويلات ظنوها مرادة ومن النصِّ، ولم تكن كذلك، ومعهم نوع من القياس والرأي ظنوه حقًّا وهو باطل.

فهذا مجموع ما يورث الشبه في ذلك، إذا خلت النفوس عن الهوى، وقلَّ أن يخلو أكثر الناس عن الهوى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾[النَّجم: الآية ٢٣] [2]

وقال: وأما أئمة المسلمين المشهورون فكلهم متَّفقون على أن أبا بكر وعمر أفضل من عثمان وعليٍّ، ونقل هذا الإجماع غيرُ واحدٍ، كما روى البيهقي في كتاب «مناقب الشافعيّ»، مسنده عن الشافعي، قال: ما اختلف أحد من الصحابة والتابعين في تفضيل أبي بكر وعمر، وتقديمهما على جميع الصحابة.

وروى مالك عن نافع عن ابن عمر قال: كنا نفاضل على عهد رسول الله ﷺ، فنقول: خير الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر.

وقد تقدم نقل البخاريِّ عن عليٍّ هذا الكلام.

والشيعة الذين صحبوا عليًّا كانوا يقولون ذلك، وتواتر ذلك عن عليٍّ من نحو ثمانين وجهًا، وهذا مما يقطع به أهل العلم، ليس هذا مما يخفى على من كان عارفًا بأحوال الرسول والخلفاء[3]

---

(١) الفصل (٤/ ٨١- ٨٣).

(٢) منهاج السنة النبوية (٦/ ٣٣١، ٣٣٢).

(٣) منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٦٨، ٣٦٩).

وقال: إن العترة لم تجتمع على إمامته ولا أفضليته -أي علي-، بل أئمة العترة كابن عباس وغيره يقدِّمون أبا بكر وعمر في الإمامة والأفضلية، وكذلك سائر بني هاشم من العباسيين والجعفريين وأكثر العلويين، وهم مقرُّون بإمامة أبي بكر وعمر، وفيهم من أصحاب مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم أضعاف من فيهم من الإماميَّة.

والنقل الثابت عن جميع علماء أهل البيت، من بني هاشم، من التابعين وتابعيهم، من ولد الحسين بن عليٍّ، وولد الحسن، وغيرهما، أنهم كانوا يتولَّون أبا بكر وعمر، وكانوا يفضلونهما عَلَى عليٍّ، والنقول عنهم ثابتة متواترة.

وقد صنَّف الحافظ أبو الحسن الدارقطنيّ كتاب: ثناء الصحابة على القرابة وثناء القرابة على الصحابة، وذكر فيه من ذلك قطعة، وكذلك كل من صنَّف من أهل الحديث في السنة، مثل كتاب «السنة» لعبد الله بن أحمد، و«السنة» للخلال، و«السنة» لابن بطَّة، و«السنة» للآجري واللالكائي، والبيهقيّ، وابن ذرٍّ الهرويّ، والطلمنكي، وأبي حفص بن شاهين، وأضعاف هؤلاء الكتب التي يحتج هذا بالعزو إليها، مثل كتاب: «فضائل الصحابة» للإمام أحمد ولأبي نُعيم، وتفسير الثعلبي، وفيها من ذكر فضائل الثلاثة ما هو من أعظم الحجج عليه[1]

وقال: وكان السلف متفقين على تقديمهما حتى شيعة عليٍّ ﷺ.

وروى ابن بطَّة عن شيخه المعروف بأبي العباس بن مسروق، حدَّثنا محمد بن حميد، حدَّثنا جرير، عن سفيان، عن عبد الله بن زياد، عن حُدَير قال: قدم أبو إسحاق السبيعيُّ الكوفةَ، قال لنا شمر بن عطية: قوموا إليه، فجلسنا إليه، فتحدَّثوا، فقال أبو إسحاق: خرجت من الكوفة وليس أحد يشك في فضل أبي بكر وعمر وتقديمهما، وقدمت الآن وهم يقولون ويقولون، ولا والله ما أدري ما يقولون.

وقال: حدثنا النيسابوريُّ، حدثنا أبو أسامة الحلبي، حدثنا أبي، حدثنا ضمرة، عن سعيد بن حسن، قال: سمعت ليث بن أبي سليم يقول: أدركت الشيعة الأولى وما يفضِّلون عَلَى أبي بكر وعمر أحدًا.

وقال أحمد بن حنبل: حدَّثنا ابن عيينة، عن خالد بن سلمة، عن الشعبي، عن مسروق قال: حبُّ أبي بكر وعمر ومعرفة فضلهما من السنُّة. ومسروق من أجلِّ تابعي الكوفة، وكذلك قال طاوس: حبُّ أبي بكر وعمر ومعرفة فضلهما من السنة، وقد رُوى ذلك عن ابن مسعود.

وكيف لا تقدِّم الشيعة الأولى أبا بكر وعمر، وقد تواتر عن أمير المؤمنين عليٍّ بن أبي طالب ﷺ أنه قال: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر، وقد روى هذا عنه من طرق كثيرة، قيل: إنها تبلغ ثمانين طريقًا.

---

(١) منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٩٦، ٣٩٧).

وقد رواه البخاريُّ عنه في صحيحه من حديث الهمدانيين الذين هم أخصُّ الناس بعليٍّ حتى كان يقول:

ولو كنت بوَّابًا على باب جنةٍ لقلتُ لهمدان ادخلي بسلام.

وقد رواه البخاري من حديث سفيان الثوري -وهو همداني-، عن منذر -وهو همداني-، عن محمد ابن الحنفية قال: قلت لأبي: يا أبت، من خير الناس بعد رسول الله ﷺ؟ فقال: يا بُنَيَّ، أوَمَا تعرف؟! فقلت: لا، قال: أبو بكر، فقلت: ثم من؟ قال: عمر، وهذا يقوله لابنه بينه وبينه، ليس هو مما يجوز أن يقوله تقيَّة، ويرويه عن أبيه خاصة، وقاله على المنبر.

وعنه أنه كان يقول: لا أوتى بأحد يفضِّلني على أبي بكر وعمر إلا جلدته جلد المفتري.

وفي السنن عنه ﷺ أنه قال: «اقتدوا باللَّذين من بعدي أبي بكر وعمر»[(١)]

وقال: بل الشيعة الأولى الذين كانوا على عهد عليٍّ كانوا يفضلون أبا بكر وعمر، وقال ابن القاسم: سألت مالكًا عن أبي بكر وعمر، فقال: ما رأيت أحدًا ممن اقتدي به يشك في تقديمهما، يعني: على عليٍّ وعثمان، فحكى إجماع أهل المدينة على تقديمهما.

وأهل المدينة لم يكونوا مائلين إلى بني أمية كما كان أهل الشام، بل قد خلعوا بيعة يزيد، وحاربهم عام الحَرَّة، وجرى بالمدينة ما جرى، ولم يكن أيضًا قتل عليٌّ منهم أحدًا كما قتل من أهل البصرة ومن أهل الشام، بل كانوا يعدُّونه من علماء المدينة إلى أن خرج منها، وهم متفقون على تقديم أبي بكر وعمر، فهؤلاء الذين هم أعلم الناس وأدْيَن الناس يرون تفضيله فضلًا عن خلافته.

وروى البيهقي بإسناده عن الشافعي قال: لم يختلف الصحابة والتابعون في تقديم أبي بكر وعمر[(٢)]

- قولهم في تصويب عليٍّ بن أبي طالب

يقولون بتصويب عليٍّ بن أبي طالب في حربه، وفي التَّحْكِيم.

أقوال العلماء

قال الأشعري: وأجمعوا جميعًا على تصويب عليٍّ بن أبي طالب في حربه، وعلى تخطئة من خالفه...

وأجمعت الزَّيديَّةُ أنَّ عليًّا كان مصيبًا في تحكيمه الحكَمَيْن، وأنه إنما حكَّم لما خاف على عسكره الفسادَ، وكان الأمر عنده بيِّنًا واضحًا، فنظر للمسلمين ليتألَّفهم، وإنَّما أمرهم أن يحكما بكتاب الله عز وجل فخالفا، فهما اللذان أخطآ، وأصاب هو[(٣)]

---

(١) منهاج السنة النبوية (٦/ ١٣٥- ١٣٨).

(٢) منهاج السنة النبوية (٢/ ٨٤- ٨٦)، مجموع الفتاوى (٤/٣٩٨- ٤١٣).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(٧٤).

وقال: وقالت الزَّيديَّة وكثير من المرجئة وإبراهيم النَّظَّام وبشر بن المعتمر: إن عليًّا رضوان الله عليه كان مصيبًا في تحكيمه الحكمين، وأنه إنما حكَّم لما خاف على عسكره الفساد، وكان الأمر عنده واضحًا، فنظر للمسلمين ليتألَّفهم، وإنما أمرهم أن يحكما بكتاب الله عز وجل فخالفا فهما المخطئان وعلي مصيب[١]

وقال عن سليمان بن جرير من الزَّيديَّة: ويزعم أنه قد ثبت عنده أن عليًّ بن أبي طالب لا يضلُّ، ولا تقوم عليه شهادة عادلة بضلالة، ولا يوجب علم هذه النكتة على العامة، إذ كان إنما تجب هذه النكتة من طريق الروايات الصحيحة عنده[٢]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول الرافضة في تصويب عليٍّ بن أبي طالب.

- قولهم في الخروج على الأئمَّة

يرون الخروج على الأئمَّة إذا جاروا أو ظلموا أو كفروا.

أقوال العلماء

قال الأشعري: الزَّيديَّة بأجمعها، ترى السيف، والخروج على أئمَّة الجور، وإزالة الظلم، وإقامة الحقِّ[٣]

وقال عن زيدِ بن عليٍّ: ويرى الخروج على أئمَّة الجور[٤]

وقال شيخ الإسلام: وأما السَّيف فإن الزَّيديَّة ترى السيفَ[٥]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: ولهذا كان المشهور من مذهب أهل السنة أنهم لا يرون الخروج على الأئمَّة وقتالهم بالسَّيفِ وإن كان فيهم ظلم، كما دلَّت على ذلك الأحاديث الصحيحة المستفيضة عن النبيِّ ﷺ؛ لأنَّ الفساد في القتال والفتنة أعظم من الفساد الحاصل بظلمهم بدون قتال ولا فتنة، فلا يدفع أعظم الفسادَيْنِ بالتزام أدناهما، ولعله لا يكاد يُعرف طائفة خرجت على ذي سلطانٍ، إلا وكان في خروجها من الفساد ما هو أعظم من الفساد الذي أزالته.

والله تعالى لم يأمر بقتال كلِّ ظالمٍ وكلِّ باغٍ كيفما كان، ولا أمر بقتال الباغين ابتداءً، بل قال: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٤٥٣).
(٢) مقالات الإسلاميين ص(٦٨).
(٣) مقالات الإسلاميين ص(٧٤).
(٤) مقالات الإسلاميين ص(٦٥)، منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٧١).
(٥) منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٦٦)، الفصل (٤/ ١٣٢).

﴿أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ﴾ [الحجرات: الآية ٩] ، فلم يأمر بقتال الباغية ابتداءً، فكيف يأمر بقتال ولاة الأمر ابتداءً؟!

وفي صحيح مسلم عن أمِّ سلمةَ رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «سيكون أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن عرف بَرِئَ، ومن أنكر سلم، ولكن رضي وتابع»، قالوا: أفلا نقاتلهم؟ قال: «لا، ما صلوا»، فقد نهى رسول الله ﷺ عن قتالهم مع إخباره أنهم يأتون أمورًا منكرة، فدلَّ على أنه لا يجوز الإنكار عليهم بالسيف، كما يراه من يقاتل ولاة الأمر من: الخوارج، والزَّيديَّة، والمعتزلة، وطائفة من الفقهاء وغيرهم.

وفي الصحيحين عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال لنا رسول الله ﷺ: «إنكم سترون بعدي أثرةً وأمورًا تنكرونها»، قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: «تؤدون الحقَّ الذي عليكم، وتسألون الله الذي لكم».

فقد أخبر النبيَّ ﷺ أن الأمراء يظلمون ويفعلون أمورًا منكرةً، ومع هذا فأمرنا أن نؤتيهم الحقَّ الذي لهم، ونسأل الله الحقَّ الذي لنا، ولم يأذن في أخذ الحقِّ بالقتال، ولم يرخص في ترك الحقِّ الذي لهم.

وفي الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «من رأى من أميره شيئًا يكرهه فليصبر عليه؛ فإنه من فارق الجماعة شبرًا فمات إلا مات ميتة جاهلية»، وفي لفظ: «فإنه من خرج من السلطان شبرًا فمات مات ميتة جاهلية»، واللفظ للبخاري.

وقد تقدم قوله ﷺ لما ذكر أنهم لا يهتدون بهديه ولا يستنون بسنته قال حذيفة: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال: «تسمع وتطيع للأمير وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع»، فهذا أمر بالطاعة مع ظلم الأمير.

وتقدم قوله ﷺ: «من ولي عليه والٍ فرآه يأتي شيئًا من معصية الله، فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعن يدًا عن طاعة»، وهذا نهي عن الخروج عن السلطان وإن عصى.

وتقدم حديث عبادة: بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأثرة علينا، وألا ننازع الأمر أهله، قال: «إلا إن تروا كفرًا بواحًا عندكم من الله فيه برهان»، وفي رواية: وأن نقول -أو نقوم- بالحقِّ حيث ما كنا، لا نخاف في الله لومة لائم، فهذا أمر بالطاعة مع استئثار ولي الأمر، وذلك ظلم منه، ونهي عن منازعة الأمر أهله، وذلك نهي عن الخروج عليه؛ لأن أهله هم أولو الأمر الذين أمر بطاعتهم، وهم الذين لهم سلطان يأمرون به، وليس المراد من يستحق أن يُولَّى ولا سلطان له، ولا المتولي العادل؛ لأنه قد ذكر أنهم يستأثرون، فدل على أنه نهى عن منازعة ولي الأمر وإن كان مستأثرًا، وهذا باب واسع[1].

---

(١) منهاج السنة النبوية (٣/ ٣٩١- ٣٩٥)، (٤/ ٥٢٩- ٥٣١)، (٤/ ٥٣٦- ٥٤٣)، (٥/ ١٥٠- ١٥٣).

وتقدم مزيد بيان عند قول الخوارج في الخروج على الأئمة.

- قولهم في الصحابة

متقدِّموهم يقدِّمون عليَّ بن أبي طالب على سائر الصحابة ﷺ، ولا يطعنون في أبي بكر وعمر، ويطعنون ويتبرءون من عثمان، وأما متأخِّروهم فيطعنون في الصحابة كما طعنت الرافضة فيهم.

أقوال العلماء

قال الأشعري: أجمعت الروافض والزَّيديَّة على تفضيل عليٍّ على سائر أصحاب رسول الله ﷺ، وعلى أنَّه ليس بعد النبيِّ ﷺ أفضل منه[١]

وقال: وكان زيد بن عليٍّ يفضِّل عليَّ بن أبي طالب على سائر أصحاب رسول الله، ويتولى أبا بكر وعمر[٢]

وقال الملطي: ومنهم صنف زعموا أن عليًّا أفضل الناس كلِّهم، ويقولون: لا نطعن على أبي بكر وعمر، ويطعنون على عثمان، ويزعمون أنه نكث وغيَّر، فصاروا بطعنهم على عثمان وتقديمهم عليًّا رافضة، يقال لهم: الزَّيديَّة[٣]

وقال الشهرستانيُّ عن أكثر الزَّيديَّة المتأخِّرين: طعنت في الصحابة طعن الإماميَّة[٤]

وقال شيخ الإسلام: وأما عثمان فأبغضه أو سبَّه أو كفَّره أيضًا -مع الرافضة- طائفة من الشِّيعة الزَّيديَّة والخوارج[٥]

وقال: والزَّيديَّة الَّذين يتولون أبا بكر وعمر مضطربون فيه -أي في عثمان ﷺ-[٦]

وقال الأشعريُّ: وكان سليمانُ بن جرير يُقْدِم على عثمانَ، ويكفره عند الأحداث التي نُقِمَتْ عليه[٧]

وقال عن البُتْريَّة الزَّيديَّة: ويَقِفون في عثمان وفى قَتَلته ولا يُقْدِمون عليه بالإكفار

وقد حُكي أن الحسن بن صالح بن حي كان يتبرأ من عثمان -رضوان الله عليه- بعد الأحداث التي نُقِمت عليه[٨]

---

(١) مقالات الإسلامين ص(٧٤، ٧٥).

(٢) مقالات الإسلامين ص(٦٥).

(٣) التنبيه والرد ص(١٦٤).

(٤) الملل والنحل (١/١٥٧).

(٥) مجموع الفتاوى (٤/٤٣٦).

(٦) منهاج السنة النبوية (٧/٣٣٩).

(٧) مقالات الإسلامين ص(٦٨).

(٨) مقالات الإسلامين ص(٦٩).

وقال عن النعيمية الزَّيديَّة: وتبرءوا من عثمانَ، ومن مُحَارِب عليٍّ، وشهدوا عليه بالكفر[١]

وقال عن اليعقوبيَّة الزَّيديَّة: يتولَّوْن أبا بكرٍ وعمرَ، ولا يتبرءون ممن برئ منهما[٢]

نقض قولهم

قال الملطيُّ: والذي أجمع عليه كل مؤمن أن الصحابة أصحاب رسول الله اجتمعوا على بيعة عثمان ﷺ وقدَّموه، وعلي معهم، فلو علم علي أن له حقًّا لم يبايعه، وبيعة عثمان أوكد من بيعة أبي بكر.

فإن زعموا أنهم اختلفوا، فقد كانوا يوم اجتمعوا أصوب رأيًا منهم يوم اختلفوا، لا شك في ذلك، وقد بان حظ من اختلف عليه لهذه الأمة إلى يوم الناس هذا، ولا سيَّما لأهل المعرفة منهم.

قال سعد بن أبي وقاص: لما ولي عثمان لبث زمانًا لا ينكرون عليه شيئًا، ثم أنكروا عليه شيئًا، وركبوا منه ما هو أعظم منه، والذي قال أهل العلم: إنه لا بيعة أجمع ولا أوفق ولا أوكد من بيعة عثمان ﷺ، وأن عبد الرحمن بن عوف بالغ في النَّصيحة لأهل الإسلام، ووفق، وإذا قال لكم قائل من أهل الشيعة: إن أبا بكر الصديق أفضل الناس بعد رسول الله وعليٌّ أحب إلي منه، فالحقوه بأهل البدع فإنه قد خالف ببدعته من مضى[٣]

وقال شيخ الإسلام: وإن قيل: إن عثمان فعل أشياء أنكروها.

قيل: تلك الأشياء لم تبح خلعه ولا قتله، وإن أباحت خلعه وقتله كان ما نقموه على عليٍّ أوْلى أن يبيح ترك مبايعته، فإنهم إن ادَّعوا على عثمان نوعًا من المحاباة لبني أمية فقد ادعوا على عليٍّ تحاملًا عليهم، وتركًا لإنصافهم، وأنه بادر بعزل معاوية، ولم يكن ليستحق العزل، فإن النبي ﷺ ولَّى أباه أبا سفيان على نجران، ومات رسول الله ﷺ وهو أمير عليها، وكان كثير من أمراء النبي ﷺ على الأعمال من بني أمية؛ فإنه استعمل على مكة عتَّاب بن أسيد بن أبي العاص بن أميَّة، واستعمل خالد بن سعيد بن العاص بن أمية على صدقات مَذْحج وصنعاء اليمن، ولم يزل عليها حتى مات النبي ﷺ، واستعمل عمرو على تيماء وخيبر وقرى عرينة، وأبان بن سعيد بن العاص استعمله أيضًا على البحرين برها وبحرها حين عزل العلاء بن الحضرمي، فلم يزل عليها حتى مات النبي ﷺ، وأرسله قبل ذلك أميرًا على سرايا منها سرية إلى نجد، وولَّاه عمر ﷺ، ولا يُتهم لا في دينه ولا في سياسته. وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبّونكم، وتصلون عليهم ويصلون عليكم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم».

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٦٩).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٦٩).

(٣) التنبيه والرد ص(١٦٤، ١٦٥).

قالوا: ومعاوية كانت رعيّته تحبه وهو يحبهم، ويصلّون عليه وهو يصلّي عليهم، وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحقّ لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم»، قال مالك بن يخامر: سمعت معاذًا يقول: وهم بالشام، قالوا: «وهؤلاء كانوا عسكر معاوية».

وفي صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يزل أهل الغرب ظاهرين حتى تقوم الساعة»، قال أحمد بن حنبل: أهل الغرب هم أهل الشام، وقد بسطنا هذا في موضع آخر، وهذا النص يتناول عسكر معاوية.

قالوا: ومعاوية أيضًا كان خيرًا من كثير ممن استنابه عليٌّ، فلم يكن يستحق أن يعزل ويولى من هو دونه في السياسة، فإن عليًّا استناب زياد بن أبيه، وقد أشاروا على عليٍّ بتولية معاوية. قالوا: يا أمير المؤمنين تولّيه شهرًا واعزله دهرًا، ولا ريب أن هذا كان هو المصلحة، إما لاستحقاقه، وإما لتأليفه واستعطافه، فقد كان رسول الله ﷺ أفضل من عليٍّ، وولّى أبا سفيان، ومعاوية خير منه، فولّى من هو خير من عليٍّ من هو دون معاوية.

فإذا قيل: إن عليًّا كان مجتهدًا في ذلك.

قيل: وعثمان كان مجتهدًا فيما فعل، وأين الاجتهاد في تخصيص بعض الناس بولاية أو إمارة أو مال، من الاجتهاد في سفك المسلمين بعضهم دماء بعض، حتى ذلّ المؤمنين وعجزوا عن مقاومة الكفّار، حتى طمعوا فيهم وفي الاستيلاء عليهم؟ ولا ريب أنه لو لم يكن قتال، بل كان معاوية مقيمًا على سياسة رعيته، وعليٌّ مقيمًا على سياسة رعيته، لم يكن في ذلك من الشر أعظم مما حصل بالاقتتال، فإنه بالاقتتال لم تزل هذه الفرقة ولم يجتمعوا على إمام، بل سُفكت الدماء، وقويت العداوة والبغضاء، وضعُفت الطائفة التي كانت أقرب إلى الحقّ، وهي طائفة عليٍّ، وصاروا يطلبون من الطائفة الأخرى من المسالمة ما كانت تلك تطلبه ابتداء.

ومعلوم أن الفعل الذي تكون مصلحته راجحة على مفسدته، يحصل به من الخير أعظم مما يحصل بعدمه، وهنا لم يحصل بالاقتتال مصلحة، بل كان الأمر مع عدم القتال خيرًا وأصلح منه بعد القتال، وكان عليٌّ وعسكره أكثر وأقوى، ومعاوية وأصحابه أقرب إلى موافقته ومسالمته ومصالحته، فإذا كان مثل هذا الاجتهاد مغفورًا لصاحبه، فاجتهاد عثمان أن يكون مغفورًا أَوْلَى وَأَحْرَى[1]

وتقدم مزيد بيان عند قول الرافضة في الصحابة.

---

(١) منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٥٩- ٤٦٣)، (٦/ ١٩٢- ٢٩٨).

- قولهم في الأسماء والصفات

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت الزَّيديَّة في الأسماء والصفات، وهم فرقتان:

فالفرقة الأولى منهم: أصحاب سليمان بن جرير.

يزعمون أن البارئ عالم بعلم، لا هو هو ولا غيره، وأن علمه شيء، قادِرٌ بقدرة، لا هي هو ولا غيره، وأن قدرته شيءٌ، وكذلك قولهم في سائر صفات النفس: كالحياة والسمع والبصر، وسائر صفات الذات، ولا يقولون: إن الصفات أشياء، ويقولون: وجه الله هو الله، ويزعمون أن الله -سبحانه- لم يزل مريدًا، وأنه لم يزل كارهًا للمعاصي ولأنْ يُعْصَى، وأنَّ الإرادة للشيء هي الكراهة لضده، ولذلك لم يزل راضيًا، ولم يزل ساخطًا، وسخطه على الكافرين هو رضاه بتعذيبهم، ورضاه بتعذيبهم هو سَخَطُه عليه، ورِضَا الله عن المؤمنين هو سخطه أن يعذبهم، وسخطه أن يعذبهم هو رضاه أن يغفر لهم، وقالوا: ولا نقولِ سخطه على الكافرين هو رضاه عن المؤمنين.

والفرقة الثانية منهم: يزعمون أن البارئ عز وجل عالمٌ قادرٌ سميعٌ بصيرٌ، بغير علم وحياة وقدرة وسمع وبصر، وكذلك قولهم في سائر صفات الذات، ويمنعون أن يقولوا: لم يزل البارئ مريدًا، ولم يزل كارهًا، ولم يزل راضيًا، ولم يزل ساخطًا[1].

وقال: واختلفت الزَّيديَّة في البارئ عز وجل، أيقال: إنه شيء أم لا؟ وهم فرقتان:

فالفرقة الأولى منهم -وهم جمهور الزَّيديَّة- يزعمون أن البارئ عز وجل شيء لا كالأشياء، ولا تشبهه الأشياء.

والفرقة الثانية منهم: لا يقولون: إن البارئ شيءٌ، فإن قيل لهم: أفتقولون: إنَّه ليس بشيء؟ قالوا: لا نقول: إنه ليس بشيء[2].

وقال: وقال قائلون: أسماء البارئ هي غيره وكذلك صفاته، وهذا قول المعتزلة والخوارج وكثير من المرجئة وكثير من الزَّيديَّةِ[3].

نقض قولهم

سيأتي بيان ذلك عند قول المعتزلة والجهميَّة في الأسماء والصفات، وعند الكلام عن مقالة التعطيل.

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٧٠، ٧١)، (١٦٤).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٧٠).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(١٧٢).

- قولهم في رؤية المولى عز وجل

منهم من ينفي رؤية الله بالأبصار في الآخرة.

أقوال العلماء

قال الأشعري: وقالت المعتزلة والخوارج وطوائف من المرجئة وطوائف من الزَّيديَّة: إنَّ الله لا يُرى بالأبصار في الدنيا والآخرة، ولا يجوز ذلك عليه[١]

نقض قولهم

سيأتي بيان ذلك عند قول المعتزلة والجهمية في رؤية المولى عز وجل.

- قولهم في كلام الله عز وجل

أكثرهم يقول بأن القرآن كلام الله مخلوق.

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: قالت المعتزلة والخوارج وأكثر الزَّيديَّةِ والمرجئة وكثير من الرَّافضة: إن القرآن كلام الله سبحانه، وإنه مخلوق لله، لم يكن ثم كَانَ[٢]

وقال شيخ الإسلام عن كلام الله: قول من يقول: إنه مخلوق خلقه الله منفصلًا عنه، وهذا قول هذا الإماميِّ، وأمثاله من الرافضة المتأخِّرين، والزَّيديَّةِ، والمعتزلة، والجهميَّة[٣]

نقض قولهم

سيأتي بيان ذلك عند قول المعتزلة والجهميَّة في كلام الله عز وجل.

- قولهم في القدر

منهم من يثبت القدر، ومنهم من ينفيه.

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلفت الزَّيديَّة في خلق الأعمال، وهم فرقتان:

فالفرقة الأولى منهم: يزعمون أن أعمالَ العباد مخلوقة لله، خَلَقَها وأبدعها واخترعها بعد أن لم تكن، فهي محدثة له مخترعة.

والفرقة الثانية منهم: يزعمون أنها غير مخلوقة لله، ولا محدثة له مخترعة، وإنما هي كَسْبٌ للعباد أحْدَثوها واخترعوها وأبْدَعُوها وَفَعَلُوها[٤]

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢١٦).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٥٨٢).

(٣) منهاج السنة النبوية (٢/ ٣٥٩، ٣٦٠).

(٤) مقالات الإسلاميين ص(٧٢).

وقال الإسفراييني: ووافقوا القدريَّةَ في هذا المعنى[1].

وقال شيخ الإسلام: وهؤلاء الزَّيديَّةُ فيهم من هو في القَدَر على قول أهل السنة والجماعة، وفيهم من هو على قول القدريَّةِ[2].

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام عقب نقله لكلام الأشعري: قلت: بل غالب الشيعة الأولى كانوا مثبتين للقدر، وإنما ظهر إنكاره في متأخِّريهم؛ كإنكار الصفات، فإن غالب متقدميهم كانوا يقرُّون بإثبات الصفات، والمنقول عن أهل البيت في إثبات الصفات والقدر لا يكاد يحصى، وأما المقرُّون بإمامة الخلفاء الثلاثة مع كونهم قدرية فكثيرون في المعتزلة وغير المعتزلة، فعامة القدرية تقر بإمامة الخلفاء، ولا يُعرف أحد من متقدمي القدرية كان ينكر خلافة الخلفاء، وإنما ظهر هذا لما صار بعض الناس رافضيًّا قدريًّا جهميًّا فجمع أصول البدع؛ كصاحب هذا الكتاب وأمثاله.

والزَّيديَّة المقرُّون بخلافة الخلفاء الثلاثة هم من الشيعة، وفيهم قدرية وغير قدرية، والزَّيديَّة خير من الإماميَّة، وأشبههم بالإماميَّة هم الجاروديَّة[3].

وتقدم بيان ذلك عند قول الرافضة في القدر، وسيأتي مزيد بيان عند الكلام عن مقالة القدريَّةِ.

- قولهم في الاستطاعة

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت الزَّيديَّة في الاستطاعة، وهم ثلاث فرق:

فالفرقة الأولى منهم: يزعمون أن الاستطاعة مع الفعل، والأمر قبل الفعل، والشيء يفعل به الإيمان هو الذي يفعل به الكفر، وهذا قول بعض الزَّيديَّةِ.

والفرقة الثانية منهم: يزعمون أن الاستطاعة قبل الفعل، وهي مع الفعل مشغولة بالفعل في حال الفعل، وإنما يستطيع الفعل إذا فعله، هكذا حكى بعضُ المتكلمين عن سليمان بن جرير.

وقرأت في كتاب لسليمان بن جرير أن الاستطاعة بعضُ المستطيع، وأن الاستطاعة مجاورة له ممازجة كممازجة الدُّهنين.

والفرقة الثالثة منهم: يزعمون أن الاستطاعة قبل الفعل، وأن الأمر قبل الفعل، وأنه لا يوصف الإنسان بأنه مستطيع للشيء قادر عليه في حال كونه[4].

---

(١) التبصير في الدين ص(٢٩).

(٢) منهاج السنة النبوية (٣/ ١٢).

(٣) منهاج السنة النبوية (٣/ ٩).

(٤) مقالات الإسلاميين ص(٧٢، ٧٣).

نقض قولهم

سيأتي بيان ذلك عند قول المعتزلة والنَّجَّاريَّةِ والأشعريَّةِ في الاستطاعة.

- قولهم في قدرة الله على الظلم وعلى ما علم أنه لا يكون

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت الزَّيديَّة في الباريء عز وجل: هل يوصف بالقدرة على أن يظلم ويكذب وهم فرقتان:

فالفرقة الأولى منهم: أصحاب سليمان بن جرير الزَّيديِّ.

يزعمون أن الباريء لا يوصف بالقدرة على أن يظلم ويجور، ولا يقال: لا يقدر؛ لأنه يستحيل أن يظلم ويكذب، وأحالوا قول القائل بقدر الله على أن يظلم ويكذب، وأحالوا سؤاله.

وكان سليمان بن جرير يجيب عن قول القائل: «يقدر الله على ما علم أنه لا يفعله»؟ أن هذا الكلام له وجهان: إنْ كان السائل يعنى ما علمه أنه لا يفعله مما جاء الخبر بأنه لا يفعله فلا يجوز القول «يقدر عليه» ولا «لا يقدر عليه»؛ لأن القول بذلك محال، وأما ما لم يأت به خبر فإن كان مما في العقول دَفْعُه فإن الله عز وجل لا يوصف به، وإن مَنْ وَصَفه به مُحِيل، فالجواب في ذلك مثل الجواب فيما جاء الخبر بأنه لا يكون، وأمَّا ما لم يأتِ به خبرٌ وليس في العقول ما يدفعه؛ فإن القول إنه يقدر على ذلك جائز، وإنما جاز القولُ في ذلك لجهلنا بالمغيب فيه؛ ولأنه ليس في عقولنا ما يدفعه، وأنا قد رأينا مثله مخلوقًا.

والفرقة الثانية منهم: يزعمون أنَّ الباريء عز وجل يوصف بالقدرة على أن يظلم ويكذب ولا يظلم ولا يكذب، وأنه قادر على ما علم وأخبر أنه لا يفعله أن يفعله[1]

نقض قولهم

سيأتي بيان ذلك عند قول المعتزلة في قدرة الله على الظلم، وفي قدرة الله على ما علم أنه لا يكون.

- قولهم في الإيمان والأسماء

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلفت الزَّيديَّة في الإيمان والكفر، وهم فرقتان:

فالفرقة الأولى منهم: يزعمون أن الإيمان المعرفَةُ والإقرارُ واجتناب ما جاء فيه الوعيد، وجعلوا مواقعة ما فيه الوعيد كفرًا، ليس بشرك، ولا جُحُود، بل هو كفرُ نعمةٍ، وكذلك قولهم في المتأوِّلين إذا قالوا قولًا هو عصيان وفسق.

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٧١، ٧٢).

والفرقة الثانية منهم: يزعمون أن الإيمان جميعُ الطاعات، وليس ارتكاب كل ما جاء فيه الوعيد كفرًا، وهذا قول قوم من متأخِّريهم، فأما جمهورهم وأوائلهم فقولهم القول الأول[١].

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول الخوارج في الأسماء والأحكام، وسيأتي مزيد بيان عند قول المرجئة فيها.

- قولهم في الوعيد

يقولون بخلود أصحاب الكبائر في النار أبدًا.

أقوال العلماء

قال الأشعري: وأجمعت الزَّيديَّةُ أن أصحاب الكبائر كلهم مُعَذَّبون في النار، خالدون فيها، مخلدون أبدًا، لا يُخْرَجون منها، ولا يُغَيَّبون عنها[٢].

وقال الإسفراييني: وجميع فرق الزَّيديَّةِ يجمعهم القول بتخليد أهل الكبائر في النار

ووافقوا الخوارج أيضًا في أن فساق المِلَّة كفار يخلَّدون في النار مع الكفَّار، ويقنطون من رحمة الله ﴿لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [يوسف: الآية ٨٧] [٣].

وقال البغدادي: اجتمعت الفرق الثلاث الذين ذكرناهم من الزَّيديَّةِ على القول بأن أصحاب الكبائر من الأمة يكونون مخلدين في النار، فهم من هذا الوجه كالخوارج الذين أيأسوا أشراء المذنبين من رحمة الله تعالى، ولا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون[٤].

وقال شيخ الإسلام: وأما الشيعة فالزَّيديَّةُ منهم -أو أكثر الزَّيديَّةِ- تقول بقول المعتزلة في ذلك[٥].

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: وهذا مما يوافق عليه الإماميَّة؛ فإنهم لا يقولون بتخليد أهل الكبائر في النار، فالفسق عندهم لا يحبط الحسنات كلَّها، بخلاف من خالف في ذلك من: الزَّيديَّة، والمعتزلة، والخوارج، الذين يقولون: إن الفسق يحبط الحسنات كلَّها، ولو حبطت حسناته كلُّها لحبط إيمانه، ولو حبط إيمانه لكان كافرًا مرتدًّا، فوجب قتله.

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٧٣، ٧٤).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٧٤).

(٣) التبصير في الدين ص(٢٩).

(٤) الفرق بين الفرق ص(٥٥).

(٥) منهاج السنة النبوية (٢/ ٣٠٢).

ونصوص الكتاب والسنَّة والإجماع تدل على أن الزاني والسارق والقاذف لا يقتل، بل يقام عليه الحد، فدل على أنه ليس بمرتد.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾ [الحُجرَات: الآية ٩] . . . الآية، يدل على وجود الإيمان والأخوَّة مع الاقتتال والبغي.

وقد ثبت في الحديث الصحيح عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «من كانت عنده لأخيه مظلمة من عِرْضٍ أو شيء فليتحلله منه اليوم قبل ألا يكون درهم ولا دينار، إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته، وإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فطرحت عليه، ثم ألقي في النار»، أخرجاه في الصحيحين، فثبت أن الظالم يكون له حسنات فيستوفي المظلوم منها حقَّه.

وكذلك ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «ما تعدُّون المفلس فيكم؟» قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا دينار، قال: «المفلس من يأتي يوم القيامة وله حسنات أمثال الجبال، وقد شتم هذا، وأخذ مال هذا، وسفك دم هذا، وقذف هذا، وضرب هذا، فيعطى هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإذا فنيت حسناته قبل أن يقضي ما عليه أُخذ من خطاياهم فطرحت عليه، ثم طرح في النار»، رواه مسلم.

وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هُود: الآية ١١٤] ، فدلَّ ذلك على أنه في حال إساءته يفعل حسنات تمحو إساءته، وإلا لو كانت السيئات قد زالت قبل ذلك بتوبة ونحوها، لم تكن الحسنات قد أذهبتها(١)

وتقدم بيان عند قول الخوارج في الوعيد، وسيأتي مزيد بيان عند قول المرجئة والمعتزلة فيه.

- قولهم في الشفاعة

ينكرون الشفاعة لأهل الكبائر

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام: وأما شفاعته لأهل الذنوب من أمته فمتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين الأربعة وغيرهم، وأنكرها كثير من أهل البدع من الخوارج والمعتزلة والزَّيديَّة(٢).

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول الخوارج في الشفاعة.

---

(١) منهاج السنة النبوية (٣/٣٩٦، ٣٩٨).

(٢) مجموع الفتاوى (١/١٤٨).

- قولهم في الاجتهاد

منهم من يجوز الاجتهاد، ومنهم من ينكره.

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت الزَّيديَّةُ في اجتهاد الرأي، وهم فرقتان:

فالفرقة الأولى منهم: يزعمون أن اجتهاد الرأي جائز في الأحكام.

والفرقة الثانية منهم: ينكرون ذلك، وينكرون الاجتهاد في الأحكام.

وقال شيخ الإسلام: فالزَّيديَّةُ تقول بذلك -أي: الرأي والاجتهاد والقياس والاستحسان- وتروي فيه الروايات عن الأئمة[(١)].

وقال: في الشيعة من يقول بالقياس؛ كالزَّيديَّةِ[(٢)].

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول الرافضة في الاجتهاد.

- قولهم في الصلاة خلف الفاسق

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: وهي بأجمعها لا ترى الصلاة خلف الفاجر، ولا تراها إلا خلف من ليس بفاسق[(٣)].

---

(١) منهاج السنة النبوية (٢/ ٤٦٩).

(٢) منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٠١).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(٧٤).

الباب الثالث

القَدَرِيَّةُ

وهو يحتوي على خمسة فصول:

الفصل الأول: تعريف القَدَرِيَّةِ.

الفصل الثاني: أسماء القَدَرِيَّةِ، وسبب هذه التسمية.

الفصل الثالث: نشأة القَدَرِيَّةِ.

الفصل الرابع: مقالة القَدَرِيَّةِ.

الفصل الخامس: المعتزلة.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: أسماء المعتزلة، وسبب هذه التسمية.

المبحث الثاني: نشأة المعتزلة.

المبحث الثالث: فِرَقُ المعتزلة.

المبحث الرابع: مقالات المعتزلة.

الفصل الأول

تعريف القَدَرِيَّةِ

القَدَرِيَّة: هم الذين ينفون قدر المولى عز وجل؛ وهو علم الله الأزلي الأبدي بكل شيء وما العباد عاملون وإليه صائرون، وكتابة الله في اللوح المحفوظ مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة، ومشيئة الله الشاملة وقدرته التامة، وأن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وخلق الله لكل المخلوقات ولأعمال العباد.

قال النووي: وسميت هذه الفرقة قدريَّة لإنكارهم القدر(١).

- وأوائل القَدَرِيَّة الذين نبغوا في أواخر عهد الصحابة كانوا ينكرون علم الله الأزلي بكل شيء، وكتابة المقادير في اللوح المحفوظ.

فعن يحيى بن يعمر قال: كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري حاجين أو معتمرين فقلنا: لو لقينا أحد من أصحاب رسول الله ﷺ فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوفق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخلًا المسجد فاكتنفته أنا وصاحبي أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله، فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إلي فقلت: أبا عبد الرحمن، إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرءون القُرْآنَ وَيَتَقَفَّرُونَ الْعِلْمَ وَذَكَرَ من شَأْنِهِمْ ، وَأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنْ لَا قَدَرَ وَأَنَّ الْأَمْرَ أُنُفٌ، قال: فإذا لَقِيتَ أُولَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي برئ منهم وَأَنَّهُمْ بُرَآءُ مِنِّي، وَالَّذِي يَحْلِفُ بِهِ عبد اللَّهِ بن عُمَرَ لو أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا فَأَنْفَقَهُ ما قَبِلَ الله منه حتى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ... (٢).

قال النووي في قوله: يزعمون أن لا قدر وأن الأمر أنف: أي مستأنف لم يسبق به قدر ولا علم من الله تعالى، وإنما يعلمه بعد وقوعه، كما قدمنا حكايته عن مذهبهم الباطل، وهذا القول قول غلاتهم وليس قول جميع القدر(٣).

وقال شيخ الإسلام: وهذا العلم والكتاب هو القدر الذي ينكره غالية القَدَرِيَّة، ويزعمون أن الله لا يعلم أفعال العباد إلا بعد وجودها وهم كفار، كفرهم الأئمة كالشافعي وأحمد وغيرهما(٤).

وقال: وأنكروا أن يتقدم بذلك قضاء وقدر وكتاب، وهؤلاء نبغوا في أواخر عصر الصحابة فلما سمع الصحابة بدعهم تبرءوا منهم كما تبرءوا منهم، ورد عليهم عبد الله بن عمر،

---

(١) شرح مسلم (١/ ١٥٤).

(٢) صحيح مسلم (١).

(٣) شرح النووي (١/ ١٥٦).

(٤) مجموع الفتاوى (٢/ ١٥٢).

وعبد الله بن عباس، وجابر بن عبد الله، وواثلة بن الأسقع وغيرهم، وقد نص الأئمة كمالك والشافعي وأحمد على كفر هؤلاء الذين ينكرون علم الله القديم[١].

وقال: أما الإقرار بتقدم علم الله وكتابه لأفعال العباد، فهذا لم ينكره إلا الغلاة من القَدَرِيَّة وغيرهم؛ وإلا فجمهور القَدَرِيَّة من المعتزلة وغيرهم يقرون بأن الله علم ما العباد فاعلون قبل أن يفعلوه[٢].

- وهؤلاء القَدَرِيَّة المنكرون لعلم الله الأزلي لكل شيء وما العباد إليه صائرون، ولكتابة مقادير الخلائق في اللوح المحفوظ، قد انقرضوا ولم يبق منهم أحد.

قال النووي: قال أصحاب المقالات من المتكلمين: قد انقرضت القَدَرِيَّةُ القائلون بهذا القول الشنيع الباطل ولم يبق أحد من أهل القبلة عليه[٣].

وقال شيخ الإسلام: فهذا القدر قد كان ينكره غلاة القَدَرِيَّة قديمًا ومنكره اليوم قليل[٤].

- أما عامة القَدَرِيَّة فهم ينكرون مشيئةَ الله النافذة وقدرته الشاملة وأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وخلقَ الله لكل شيء وللعباد وأعمالهم.

قال شيخ الإسلام: وأما جمهور القَدَرِيَّة فهم يقرون بالعلم والكتاب المتقدم، لكن ينكرون أن الله خلق أفعال العباد، وإرادة الكائنات[٥]

وقال: ثم كثر الخوض في القدر وكان أكثر الخوض فيه بالبصرة والشام، وبعضه في المدينة، فصار مقتصدوهم، وجمهورهم يقرون بالقدر السابق وبالكتاب المتقدم، وصار نزاع الناس في الإرادة وخلق أفعال العباد[٦]

وقال: وهذه الدرجة من القدر: يكذب بها عامة القَدَرِيَّة، الذين سماهم النبي ﷺ مجوس هذه الأمة[٧]

وقال الجرجاني: القَدَرِيَّة هم الذين يزعمون أن كل عبد خالق لفعله ولا يرون الكفر والمعاصي بتقدير الله تعالى[٨]

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٨٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٢٩، ٤٥٠).

(٣) شرح النووي (١/ ١٥٤).

(٤) مجموع الفتاوى (٣/ ١٤٩).

(٥) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٨٨، ٢٨٩).

(٦) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٦، ٣٧).

(٧) مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٠).

(٨) التعريفات ص(٢٢٢).

الفصل الثاني
أسماء القَدَرِيَّة

١- القَدَرِيَّة:

وذلك لأنهم ينسبون القدر إلى العبد، وينفونه عن الله تعالى.

وهم لا يقبلون هذه التسمية ولا يرضون بها، ويعتبرون أن الأحق بهذه التسمية هم الذين يقولون بالقدر خيره وشره من الله تعالى، لا الذين يقولون بأن الناس يقدرون أعمالهم.

وهم مخطئون في ذلك؛ لأن مدعي الشيء لنفسه أحق بأن ينسب إليه ممن جعله لغيره.

قال ابن قتيبة: إنهم أضافوا القدر إلى أنفسهم، وغيرهم يجعله لله تعالى دون نفسه، ومدعي الشيء لنفسه أولى بأن ينسب إليه ممن جعله لغيره[١].

وقال: وقد كان فريق منهم يزعمون أنَّ هذا الاسم لا يلزمهم باللغة، وإنَّما يلزم غيرهم، واحْتجوا في ذلك أنّه يُدَّعى عليهم أنَّهم يقولون: لا قَدَر، فكيف يُنْسَبُون إلى ما يجحدون؟!

وهذا تمويهٌ من المحْتج، وإنَّما لزمهم لأنَّهم يُضِيفون إلى أنفُسِهم القَدَر، وغيرهم يجعله لله عزَّ وجلَّ دون نفسه، ومُدّعي الشيء لنفسه أحْرَى بأنْ يُنْسَب إلى ذلك الشيء من جعلَه لغيره[٢]

وقال الأشعريُّ: وزعمت القَدَرِيَّة أنا نستحق اسم القدر؛ لأنا نقول: إن الله تعالى قدر الشر والكفر فمن يثبت القدر كان قدريًا-دون من لم يثبته.

يقال لهم: القدري هو من يثبت القدر لنفسه دون ربِّه عز وجل، وأنه يقدر أفعاله دون خالقه، وكذلك هو في اللغة؛ لأن الصائغ هو من زعم أنه يصوغ دون من يزعم أنه يصاغ له، والنجار هو من يضيف النجارة إلى نفسه دون أنه ينجر له.

فلما كنتم تزعمون أنكم تقدرون أعمالكم وتفعلونها دون ربكم وجب أن تكونوا قدرية، ولم نكن نحن قدرية؛ لأنا لم نضف الأعمال إلى أنفسنا دون ربِّنا عز وجل، ولم نقل: إنا نقدرها دونه، وقلنا: إنها تقدر لنا.

ويقال لهم: إذا كان من أثبت التقدير لله عز وجل قدريًا، فيلزمكم إذا زعمتم أن الله تعالى قدر السموات والأرض، وقدر الطاعات أن تكونوا قدرية، فإذا لم يلزم هذا فقد بطل قولكم وانتقر كلامكم[٣]

---

(١) تأويل مختلف الحديث ص(٥٦).

(٢) غريب الحديث (١/ ٢٥٥).

(٣) الإبانة ص(١٩٧، ١٩٨)، مقالات الإسلاميين ص(٤٣٠).

وقال الشهرستاني: وهم قد جعلوا لفظ القَدَرِيَّة مشتركًا، وقالوا: لفظ القَدَرِيَّة يطلق على من يقول بالقدر خيره وشرِّه من الله تعالى، احترازًا من وصمة اللَّقب؛ إذ كان الذَّمُّ به متَّفقًا عليه لقول النبيِّ عليه الصلاة والسلام: «القَدَرِيَّة مَجُوسُ هذه الأُمَّة»[1]

وقال المناوي: وهؤلاء الضلال يزعمون أن القَدَرِيَّة هم الذين يثبتون القدر، والجواب: أنا لم نثبت هذا من طريق القياس حتى تقابلونا بدعواكم هذه، بل أخذناه من نصوص صحيحة كقوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القَمَر: الآية ٤٩][2]

٢- المجوسية:

وذلك لأنهم يشبهون المجوس في قولهم؛ فإن المجوس يقولون بإلهين، إله للخير وإله للشر، وهؤلاء يقولون: إن الخير من الله والشر من العبد.

قال ابن قتيبة: لأن الحديث جاءنا بأنهم مجوس هذه الأمة، وهم أشبه قوم بالمجوس؛ لأن المجوس تقول بإلهين، وإياهم أراد الله بقوله: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النَّحل: الآية ٥١] ، وقالت القَدَرِيَّة: نحن نفعل ما لا يريد الله تعالى ونقدر على ما لا يقدر[3]

وقال الخطابي: إنما جعلهم ﷺ مجوسًا لمضاهاة مذهبهم مذهب المجوس في قولهم بالأصلين النور والظلمة يزعمون أن الخير من فعل النور والشر من فعل الظلمة فصاروا ثنوية، وكذلك القَدَرِيَّة يضيفون الخير إلى الله تعالى والشر إلى غيره، والله سبحانه وتعالى خالق الخير والشر جميعًا لا يكون شيء منهما إلا بمشيئته فهما مضافان إليه سبحانه وتعالى خلقًا وإيجادًا وإلى الفاعلين لهما من عبادة فعلًا واكتسابًا[4].

وقال الأشعريُّ: ويقال لهم: أليس المجوس أثبتوا الشيطان يقدر على الشر الذي لا يقدر الله عز وجل عليه فكانوا بقولهم هذا كافر، فلا بد من نعم.

يقال لهم: فإذا زعمتم أن الكافرين يقدرون على الكفر، والله تعالى لا يقدر عليه، فقد زدتم على المجوس في قولكم، لأنكم تقولون معهم: إن الشيطان يقدر على الشر والله لا يقدر عليه، وهذا ما بينه الخبر عن الرسول ﷺ: «أن القَدَرِيَّة مجوس هذه الأمة»، وإنما صاروا مجوس هذه الأمة لأنهم قالوا بقول المجوس[5].

وقال الإسفراييني: وإنما شبههم بالمجوس؛ لأن المجوس ينسبون بعض التقدير إلى «يزدان»،

---

(١) الملل والنحل (١/٤٣)، شرح المواقف (٣/٦٥٨، ٦٥٩).

(٢) فيض القدير (٤/٢٠٨).

(٣) تأويل مختلف الحديث ص(٥٦).

(٤) شرح صحيح مسلم للنووي (١/١٥٤).

(٥) الإبانة ص(١٩٦).

وبعضه إلى «أهرمن» وهو اسم الشيطان، فأثبتوا تقديرًا في مقابلة تقدير الباري جل جلاله، وقالوا بجواز حصول أحد التقديرين دون الآخر. فكذلك القَدَرِيَّة أثبتوا تقديرين. أحدهما للرب تبارك وتعالى، والآخر للعبد، وجعلوا أحد التقديرين في مقابلة الآخر، وجوزوا حصول أحد التقديرين دون الآخر، وزعموا أن تقدير الربِّ يصير ممنوعًا منه تقدير العبد. ثم زادوا على المجوس، وذلك أن المجوس جعلوا في مقابلة تقديره تقديرًا واحدًا، وهم جعلوا في مقابلة تقديره تقدير جميع الحيوانات من الآدمي، وغير الآدمي حتى البقة، والبعوضة، والنملة، والنحلة، والسمكة، والدودة، وقالوا: تقدير الدودة يحصل، وتقدير القديم سبحانه لا يحصل، فإن الدودة تمنعه بتقدير نفسها عن تقديره، وقد ورد الرد عليهم في كتاب الله سبحانه بأصرح ما يكون حيث قال: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ۝٤٩﴾ [القَمَر: الآية ٤٩] (١)

وقال شيخ الإسلام: أولئك القَدَرِيَّة وإن كانوا يشبهون المجوس من حيث إنهم أثبتوا فاعلًا لما اعتقدوه شرًّا غير الله سبحانه(٢)

وقال: القَدَرِيَّة من الأمة الذين هم مجوس الأمة يوافقون المجوس المحضة في بعض قولهم لا في كله(٣)

---

(١) التبصير في الدين ص(٩١، ٩٢).
(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ١٠٠).
(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٥٤).

الفصل الثالث

نشأة القَدَرِيَّة

أول ظهور الكلام في القدر كان في أواخر عصر الصحابة في إمارة عبد الله بن الزبير (٦٤- ٧٣ هـ) وعبد الملك بن مروان (٦٥- ٨٦ هـ).

قال شيخ الإسلام: في آخر عصر الصحابة حدثت القَدَرِيَّة[(١)]

وقال: حدثوا في أثناء المائة الأولى من زمن الزبير وعبد الملك[(٢)]

- وأول من تكلم في القدر رجل اسمه: سوسن، أو سوسر، والأكثرون على أن اسمه: سيسويه، أو سنسويه، والظاهر والله أعلم أن الكل واحد.

وكان هذا الرجل بالبصرة، وكان نصرانيًّا ثم أسلم ثم تنصَّر، وهناك قول آخر أنه كان مجوسيًّا.

وهذا الرجل من الأساورة، وكانت كنيته أبا يونس الإِسْوَاري.

وقيل: إن اسمه يونس الإِسْوَاري، وقيل: إنه زوج أم موسى بن سيار، أو يسار، الإِسْوَاريّ.

قال ابن أبي حاتم: سيسويه زوج أم موسى الإِسْوَاري، سمعت أبي يقول: هو مجهول[(٣)]

قال الذهبي: سيسويه زوج والدة موسى الإِسْوَاري، مجهول[(٤)]

وقال ابن حجر: وقد قيل: إنه يونس الإِسْوَاري[(٥)]

وقال: يونس الإِسْوَاري أول من تكلم بالقدر وكان بالبصرة فأخذ عنه معبد الجهني ذكره الكعبي في طبقات المعتزلة وذكر أنه كان يلقب سيسويه[(٦)]

وقال البخاري عن سيسويه أنه كان: مجوسيًّا فادعى الإسلام، فقال الحسن: أهلكتهم العجمة[(٧)]

- وأخذ عن سيسويه مقالةَ القدر معبدٌ الجهني البصري (٨٠ هـ).

قال ابن أبي حاتم: معبد الجهني البصري، ويقال: معبد بن عبد الله بن عويم، ويقال: معبد بن خالد، والصحيح ألا ينسب، وكان أول من تكلم في القدر بالبصرة.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٦).

(٢) منهاج السنة النبوية (٣/ ١٤٠)، (٦/ ٢٣١).

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ٣٢٥)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٢/ ٣٤).

(٤) ميزان الاعتدال (٣/ ٣٥٢).

(٥) لسان الميزان (٣/ ١٣١).

(٦) لسان الميزان (٦/ ٣٣٥).

(٧) خلق أفعال العباد ص(٧٥).

وقال أبو حاتم: كان رأسًا في القدر، قدم المدينة فأفسد بها ناسًا[١]

وقال السمعاني: معبد بن خالد الجهني كان يجالس الحسن البصري وهو أول من تكلم بالبصرة في القدر فسلك أهل البصرة بعده مسلكه لما رأوا عمرو بن عبيد ينتحله. . .، قتله الحجاج بن يوسف صبرًا[٢]

- وأخذها عن معبدٍ غيلانُ بن مسلم الدمشقيُّ أبو مروان (بعد ١٠٥ هـ).

قال ابن قتيبة: غيلان الدمشقي كان قبطيًّا قدريًّا، لم يتكلم أحد في القدر قبله ودعا إليه إلا معبد الجهني، وكان غيلان يكنى أبا مروان، وأخذه هشام بن عبد الملك فصلبه بباب دمشق، وكانوا يرون أن ذلك بدعوة عمر بن عبد العزيز عليه[٣]

- ثم أخذها عنهم المعتزلة، وعلى رأسهم واصل بن عطاء الغزَّال (١٣١ هـ) وعمرو بن عبيد (١٤٤ هـ).

ذكر أقوال أهل العلم:

قال الأوزاعي: أول من نطق في القدر رجل من أهل العراق يقال له: سوسن، كان نصرانيًّا فأسلم ثم تنصَّر، وأخذ عنه معبد الجهني، وأخذ غيلان عن معبد[٤]

وقال ابن عون: أدركت الناس وما يتكلمون إلا في علي وعثمان، حتى نشأ هنا هني حقير يقال له: سيسويه البقال، وكان أول من قال بالقدر[٥]

وعن معاذ بن معاذ قال: سمعت ابن عون يقول: أول ما تكلم من الناس في القدر بالبصرة معبد الجهني وأبو يونس الإسْوَاري.

قال معاذ: قال ابن عون هذا القول يومًا، وصعد إلينا أبو نعامة العدوي، وكان أكبر من ابن عون، فلما رآه ابن عون أجلسه إلى جنبه، فقال: يا أبا نعامة متى تكلم الناس في القدر؟ قال: إنما تكلموا فيه حيث تكلم سنسويه، وتابعه معبد الجهني.

قال معاذ: قال ابن عون: يا هؤلاء أرضوا الله واشهدوا على شهادتنا[٦]

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٢٨٠)، تهذيب الكمال (٢٨/ ٢٤٤- ٢٤٩).

(٢) الأنساب (٢/ ١٣٥).

(٣) المعارف ص(٤٨٤)، لسان الميزان (٤/ ٤٢٤)، مجموع الفتاوى (٣/ ٢٤٠).

(٤) القدر للفريابي ص(٢٠٦)، وعنه الآجري في الشريعة (٢/ ٩٥٩)، الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/ ٢٩٨)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ٧٥٠)، تهذيب الكمال (٢٨/ ٢٤٥)، تاريخ الإسلام (٦/ ٢٠١)، تاريخ دمشق (٤٨/ ١٩٢)، (٥٩/ ٣١٩).

(٥) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/ ٢٩٨)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٥٣٦).

(٦) القدر للفريابي ص(٢٠٥)، وأوله عنه الآجري في الشريعة (٢/ ٩٦٠).

وعن حميد بن الأسود عن عبد الله بن عون قال: أمران أدركتهما وليس بهذا المصر منهما شيء، الكلام في القدر، إن أول من تكلم فيه رجل من الأساورة يقال له: سيسويه، وكان دحيقًا، وما سمعته قال لأحد دحيقًا غيره، قال: فإذا ليس له عليه تبع إلا الملاحون، ثم تكلم فيه بعده رجل كانت له مجالسة يقال له: معبد الجهني، فإذا له عليه تبع، ثم قال: وهؤلاء الذين يدعون المعتزلة(١)

وقال عبد الله بن مسلم: زعم ابن عون أنه عاش، وكان رجلًا، وما سمع بهذه المعتزلة، وما تعرف وما تذكر وهذا القدر، ثم استثنى إلا معبدًا ورجلًا من الأساورة يقال له: سيسويه، ويكنى أبا يونس، وكان حقيرًا في الناس(٢)

وقال ابن علية: كان ابن عون يقول: أمران أدركت الناس وليس فيهم منها شيء كلام هذه المعتزلة والقَدَرِيَّة، وكان أول من تكلم في القدر سنسويه بن يونس الإِسْوَاري، وكان حقيرًا صغير الشأن، ثم تكلم معبد، وتكلم رجل من أهل كذا في المسجد، وكان القائل يقول: إن معبدًا ليتكلم بشيء ما ندري ما هو ثم رفض(٣)

وقال يونس بن عبيد: أدركت البصرة وما بها قدري إلا سيسويه ومعبد الجهني وآخر ملعون في بني عوانة(٤)

وقال أنس بن عياض: أرسل إلي عبد الله بن يزيد بن هرمز فقال: لقد أدركت وما بالمدينة أحد يتهم بالقدر إلا رجل من جهينة يقال له: معبد، فعليكم بدين العواتق اللاتي لا يعرفن إلا الله(٥)

وقال الزهري: دخلت على عمر بن عبد العزيز وغيلان قاعد بين يديه، فقال: يا غيلان ويلك ما هذا الذي أحدثت في الإسلام؟ فقال: يا أمير المؤمنين ما أحدثت في الإسلام شيئًا، قال: بلى قولك في القدر(٦)

وعن المنذر بن رافع أن خالد ابن اللجلاج دعا غيلان، قال: فجاء، فقال: اجلس، فجلس، فقال: ألم تك قبطيًا فدخلت في الإسلام؟ قال: بلى، قال: ثم أخذتك ترمي بالتفاح في المسجد قد أدخلت رأسك في كم قميصك؟ قال: بلى، قال أبو مسهر: أشك في هذه الكلمة، ثم كنت جهميًا

---

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/ ٢٩٧)

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/ ٢٩٩)، تهذيب الكمال (١٦/ ١٣٥). وعبد الله بن مسلم البصري عن ابن عون مجهول. انظر: التقريب (٣٦١٩).

(٣) القدر للفريابي ص(٢٢٦).

(٤) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/ ٢٩٩)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٥٣٦).

(٥) القدر للفريابي ص(٢٠٥)، وعنه الآجري في الشريعة (٢/ ٩٥٩)، الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/ ٣٠٠)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٥٣٦).

(٦) تاريخ دمشق (٤٨/ ١٩٣).

تسمى امرأتك أم المؤمنين؟ قال: بلى، ثم صرت قدريًا شقيًا، قم فعل الله بك وفعل[١]

وقال الآجري: فإن قال قائل من أئمة القَدَرِيَّة في مذاهبهم؟

قيل له: قد أجل الله تعالى المسلمين عن مذاهبهم، وأئمتهم في مذاهبهم القذرة معبد الجهني بالبصرة وقد رد عليه الصحابة والتابعون ما قد تقدم ذكرنا له، وقبله رجل من أهل العراق كان نصرانيًا فأسلم ثم تنصر فأخذ عنه معبد الجهني القدر، كذا قال الأوزاعي رحمه الله.

وأخذ غيلان عن معبد، وقد تقدم ذكرنا لقصة غيلان وما عجل الله له من الخزي في الدنيا وما له في الآخرة أعظم، وعمرو بن عبيد وما ذمه العلماء وهجروه وكفروه. هؤلاء أئمتهم الأنجاس الأرجاس[٢].

قال شيخ الإسلام: القَدَرِيَّة الذين كانوا في أواخر زمن الصحابة، وقد روي أن أول من ابتدعه بالعراق رجل من أهل البصرة يقال له: سيسويه من أبناء المجوس، وتلقاه عنه معبد الجهني.

ويقال: أول ما حدث في الحجاز لما احترقت الكعبة، فقال رجل: احترقت بقدر الله تعالى، فقال آخر: لم يقدر الله هذا، ولم يكن على عهد الخلفاء الراشدين أحد ينكر القدر؛ فلما ابتدع هؤلاء التكذيب بالقدر رده عليهم من بقي من الصحابة، كعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وواثلة بن الأسقع، وكان أكثره بالبصرة والشام، وقليل منه بالحجاز، فأكثر كلام السلف في ذم هؤلاء القَدَرِيَّة[٣]

وعن عمرو بن دينار، عن الحسن بن محمد قال: إن أول ما تكلم في القدر أن طارت شرارة فأحرقت البيت، فقال رجل: كان هذا من قدر الله، وقال آخر: لم يكن من قدر الله، قال عمرو: فذكر ذلك عند ابن عباس، فقال ابن عباس: هاهنا منهم فآخذ بناصيته[٤].

قال البغدادي: ثم حدث في زمان المتأخرين من الصحابة خلاف القَدَرِيَّة في القدر والاستطاعة من معبد الجهني وغيلان الدمشقي والجعد بن درهم، وتبرأ منهم المتأخرون من الصحابة كعبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، وأبي هريرة، وابن عباس، وأنس بن مالك، وعبد الله ابن أبي أوفى، وعقبة بن عامر الجهني، وأقرانهم، وأوصوا أخلافهم بألا يسلموا على القَدَرِيَّة ولا يصلوا على جنائزهم ولا يعودوا مرضاهم[٥]

وقال الشهرستاني: حدثت في آخر أيام الصحابة بدعة معبد الجهني، وغيلان الدِّمشقي،

---

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/٢٩٩، ٣٠٠).
(٢) الشريعة (٢/٩٥٨).
(٣) مجموع الفتاوى (٧/٣٨٤، ٣٨٥).
(٤) القدر للفريابي (١/٢٠٧).
(٥) الفرق بين الفرق ص(٣٩، ٤٠).

ويونس الأَسْوَاري في القول بالقدر وإنكار إضافة الخير والشرِّ إلى القدر، وَنَسج على منوالهم واصل بن عطاء الغَزَّال، وكان تلميذ الحسن البصري، وتلمذ له عمرو بن عبيد، وزاد عليه في مسائل القدر. وكان عمرو من دعاة يزيد الناقص أيَّام بني أميَّة، ثم والي المنصور وقال بإمامته، ومدحه المنصور يومًا فقال: نثرت الحب للناس فلقطوا غير عمرو بن عبيد[(١)]

وقال شيخ الإسلام: وهذا القول أول ما حدث في الإسلام بعد انقراض عصر الخلفاء الراشدين وبعد إمارة معاوية بن أبي سفيان في زمن الفتنة التي كانت بين ابن الزبير وبين بني أمية في أواخر عصر عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وغيرهما من الصحابة، وكان أول من ظهر عنه ذلك بالبصرة معبد الجهني، فلما بلغ الصحابة قول هؤلاء تبرءوا منهم، وأنكروا مقالتهم، كما قال عبد الله بن عمر -لما أخبر عنهم-: إذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم بُرَآء مني، وكذلك كلام ابن عباس وجابر بن عبد الله وواثلة بن الأسقع وغيرهم من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وسائر أئمة المسلمين، فيهم كثير حتى قال فيهم الأئمة كمالك والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم: إن المنكرين لعلم الله المتقدم يكفرون.

ثم كثر خوض الناس في القدر فصار جمهورهم يقر بالعلم المتقدم والكتاب السابق، لكن ينكرون عموم مشيئة الله، وعموم خلقه وقدرته، ويظنون أنه لا معنى لمشيئته إلا أمره، فما شاءه فقد أمر به، وما لم يشأه لم يأمر به، فلزمهم أن يقولوا: إنه قد يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء، وأنكروا أن يكون الله تعالى خالقًا لأفعال العباد، أو قادرًا عليها، أو أن يخص بعض عباده من النعم بما يقتضي إيمانهم به وطاعتهم له[(٢)]

وقال: وبدعة القَدَرِيَّة حدثت قبل ذلك بعد موت معاوية؛ ولهذا تكلم فيهم ابن عمر وابن عباس وغيرهما، وابن عباس مات قبل ابن الزبير، وابن عمر مات عقب موته، وعقب ذلك تولى الحجاج العراق سنة بضع وسبعين؛ فبقي الناس يخوضون في القدر بالحجاز والشام والعراق، وأكثره كان بالشام والعراق والبصرة، وأقله كان بالحجاز؛ فلما حدثت المعتزلة وتكلموا بالمنزلة بين المنزلتين، وقالوا بإنفاذ الوعيد وخلود أهل التوحيد، وأن النار لا يخرج منها من دخلها ضموا إلى ذلك القدر، فإنه به يتم[(٣)]

- وقسَّم شيخ الإسلام الخائضين في القدر إلى ثلاثة أقسام فقال:

وأهل الضلال الخائضون في القدر انقسموا إلى ثلاث فرق: مجوسية ومشركية وإبليسية.

فالمجوسية: الذين كذبوا بقدر الله وإن آمنوا بأمره ونهيه؛ فغلاتهم أنكروا العلم والكتاب، ومقتصدوهم أنكروا عموم مشيئته وخلقه وقدرته، وهؤلاء هم المعتزلة ومن وافقهم.

---

(١) الملل والنحل (١/ ٣٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٥٠، ٤٥١).

(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٢٨).

والفرقة الثانية: المشركية: الذين أقروا بالقضاء والقدر، وأنكروا الأمر والنهي؛ قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: الآية ١٤٨] فمن حتج على تعطيل الأمر والنهي بالقدر فهو من هؤلاء، وهذا قد كثر فيمن يدعي الحقيقة من المتصوفة.

والفرقة الثالثة: وهم الإبليسية: الذين أقروا بالأمرين، لكن جعلوا هذا متناقضًا من الرب - سبحانه وتعالى- وطعنوا في حكمته وعدله، كما يذكر ذلك عن إبليس مقدمهم؛ كما نقله أهل المقالات، ونقل عن أهل الكتاب[(١)]

وقال: والناس -الذين ضلوا في القدر- على ثلاثة أصناف:

قوم آمنوا بالأمر والنهي، والوعد والوعيد، وكذبوا بالقدر، وزعموا أن من الحوادث ما لا يخلقه الله، كالمعتزلة ونحوهم.

وقوم آمنوا بالقضاء والقدر، ووافقوا أهل السنة والجماعة، على أنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه خالق كل شيء، وربه ومليكه، لكن عارضوا هذا بالأمر والنهي، وسموا هذا حقيقة، وجعلوا ذلك معارضًا للشريعة.

وفيهم من يقول: إن مشاهدة القدر تنفي الملام والعقاب، وإن العارف يستوي عنده هذا وهذا...

والصنف الثالث من الضالين في القدر: من خاصم الرب في جمعه بين القضاء والقدر، والأمر والنهي -كما يذكرون ذلك على لسان إبليس- وهؤلاء خصماء الله وأعداؤه[(٢)]

وقال: فالقدر يؤمن به ولا يحتج به، فمن لم يؤمن بالقدر ضارع المجوس، ومن احتج به ضارع المشركين، ومن أقر بالأمر والقدر وطعن في عدل الله وحكمته كان شبيهًا بإبليس[(٣)]

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١١١)، (٨/ ٢٥٦- ٢٦١، ٤٥٢، ٤٥٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٢/ ٣٠٠- ٣٠٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ١١٤).

الفصل الرابع
مقالة القَدَرِيَّة

متقدِّموهم ينكرون علمَ الله الأزلي بكل شيء، وكتابةَ مقادير الخلائق في اللوح المحفوظ، ومتأخِّروهم ينكرون مشيئةَ الله النافذة والشاملة لكل شيء، وخلقَه لأفعال العباد.

أقوال العلماء

قال يحيى بن يعمر وحميد بن عبد الرحمن الحميري: يزعمون ألا قدر وأن الأمر أنف[١]

وقال وكيع بن الجراح: القَدَرِيَّة يقولون: الأمر مستقبل وإن الله لم يقدر الكتابة والأعمال[٢]

وقال يحيى بن أبي كثير: القَدَرِيَّة هم الذين يقولون: إن الله لم يقدر الشر[٣]

وقال الشافعي: القدري الذي يقول: إن الله لم يخلق الشر حتى عمل به[٤]

وقال النووي: وصارت القَدَرِيَّة في الأزمان المتأخرة تعتقد إثبات القدر ولكن يقولون الخير من الله والشر من غيره تعالى الله عن قولهم[٥]

وقال شيخ الإسلام: القَدَرِيَّة لا يؤمنون بعلم الله تعالى القديم ومشيئته الشاملة وقدرته الكاملة[٦]

وقال: لما اشتهر الكلام في القدر، ودخل فيه كثير من أهل النظر والعباد، صار جمهور القَدَرِيَّة يقرون بتقدم العلم، وإنما ينكرون عموم المشيئة والخلق[٧]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: يجب الإيمان أن الله علم ما سيكون كله قبل أن يكون، ويجب الإيمان بما أخبر به من أنه كتب ذلك، وأخبر به قبل أن يكون، كما في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ أنه قال: «**إن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء**» وفي صحيح البخاري وغيره عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ أنه

---

(١) صحيح مسلم (١).
(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٨٥).
(٣) السنة لعبد الله بن أحمد (٢/ ٣٩٢).
(٤) حلية الأولياء (٩/ ١١٣).
(٥) شرح مسلم (١/ ١٥٤).
(٦) مجموع الفتاوى (٢٠/ ١٠٤).
(٧) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٨٥).

قال: «كان الله ولا شيء غيره، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السموات والأرض» وفي لفظ: «ثم خلق السموات والأرض».

وفي المسند عن العرباض بن سارية عن النبي ﷺ أنه قال: «إني عند الله مكتوب بخاتم النبيين، وإن آدم لمنجدل في طينته، وسأنبئكم بأول ذلك، دعوة أبي إبراهيم، وبشرى عيسى، ورؤيا أمي، رأت حين ولدتني أنه خرج منها نور أضاءت له قصور الشام»، وفي حديث ميسرة الحر قلت: يا رسول الله، متى كتبت نبيًا؟ وفي لفظ: متى كنت نبيًا؟ قال: «وآدم بين الروح والجسد».

وفي الصحيحين عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: حدثنا رسول الله ﷺ -وهو الصادق المصدوق- إن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يومًا نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث إليه الملك فيؤمر بأربع كلمات فيقال: اكتب رزقه وعمله وأجله وشقي أو سعيد ثم ينفخ فيه الروح -قال: فوالذي نفس بيده، أو قال: فوالذي لا إله غيره- إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخل النار.

وفي الصحيحين عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: كنا مع رسول الله ﷺ ببقيع الغرقد في جنازة. فقال: «ما منكم أحد إلا قد كتب مقعده من النار ومقعده من الجنة». فقالوا: يا رسول الله، أفلا نتكل على الكتاب وندع العمل؟ قال: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له، أما من كان من أهل السعادة فسييسر لعمل أهل السعادة، وأما من كان من أهل الشقاوة فسييسر لعمل أهل الشقاوة، ثم قرأ قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ ۝١٠﴾.

وفي الصحيح أيضًا أنه قيل له: يا رسول الله، أعلم أهل الجنة من أهل النار؟ فقال: «نعم»، قيل له: ففيم العمل؟ قال: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له».

فبين النبي ﷺ أن الله علم أهل الجنة من أهل النار، وأنه كتب ذلك ونهاهم أن يتكلوا على هذا الكتاب، ويدعوا العمل كما يفعله الملحدون.

وقال: «كل ميسر لما خلق له، وأن أهل السعادة ميسرون لعمل أهل السعادة، وأهل الشقاوة ميسرون لعمل أهل الشقاوة، وهذا من أحسن ما يكون من البيان». وذلك أن الله سبحانه وتعالى يعلم الأمور على ما هي عليه، وهو قد جعل للأشياء أسبابًا تكون بها، فيعلم أنها تكون بتلك الأسباب، كما يعلم أن هذا يولد له بأن يطأ إمرأة فيحبلها، فلو قال هذا: إذا علم الله أنه يولد لي فلا حاجة إلى الوطء كان أحمق؛ لأن الله علم أن سيكون بما يقدره من الوطء وكذلك إذا علم أن هذا ينبت له الزرع بما يسقيه من الماء و يبذره من الحب، فلو قال: إذا علم أن سيكون فلا حاجة إلى البذر، كان جاهلًا ضالًا؛ لأن الله علم أن سيكون بذلك وكذلك إذا علم الله أن هذا يشبع بالأكل، وهذا يروي بالشرب، وهذا يموت بالقتل، فلا بد من الأسباب التي علم الله أن هذه الأمور تكون بها.

وكذلك إذا علم أن هذا يكون سعيدًا في الآخرة، وهذا شقيًا في الآخرة قلنا: ذلك لأنه يعمل بعمل الأشقياء، فالله علم أنه يشقى بهذا العمل، فلو قيل: هو شقي، وإن لم يعمل كان باطلًا؛ لأن الله لا يدخل النار أحدًا إلا بذنبه كما قال تعالى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ۝﴾[ص: الآية ٨٥] . فأقسم أنه يملؤها من إبليس وأتباعه، ومن اتبع إبليس فقد عصى الله تعالى، ولا يعاقب الله العبد على ما علم أنه يعمله حتى يعمله.

ولهذا لما سئل النبي ﷺ عن أطفال المشركين. قال: «الله أعلم بما كانوا عاملين» يعني أن الله يعلم ما يعملون لو بلغوا. وقد روى أنهم في القيامة يبعث إليهم رسول فمن أطاعه دخل الجنة، ومن عصاه دخل النار، فيظهر ما علمه فيهم من الطاعة والمعصية.

وكذلك الجنة خلقها الله لأهل الإيمان به وطاعته، فمن قدر أن يكون منهم يسره للإيمان والطاعة. فمن قال: أنا أدخل الجنة سواء كنت مؤمنًا أو كافرًا إذا علم أني من أهلها، كان مفتريًا على الله في ذلك، فإن الله إنما علم أنه يدخلها بالإيمان، فإذا لم يكن معه إيمان، لم يكن هذا هو الذي علم الله أنه يدخل الجنة بل من لم يكن مؤمنًا بل كافرًا، فإن الله يعلم أنه من أهل النار، لا من أهل الجنة[1]

وقال: إن كل ما في الوجود فهو مخلوق له، خلقه بمشيئته وقدرته، وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وهو الذي يعطي ويمنع، ويخفض ويرفع، ويعز ويذل، ويغني ويفقر، ويضل ويهدي، ويسعد ويشقي، ويولي الملك من يشاء وينزعه ممن يشاء، ويشرح صدر من يشاء للإسلام، ويجعل صدر من يشاء ضيقًا كأنما يصعد في السماء، وهو يقلب القلوب؛ ما من قلب من قلوب العباد إلا وهو بين إصبعين من أصابع الرحمن إن شاء أن يقيمه أقامه، وإن شاء أن يزيغه أزاغه، وهو الذي حبب إلى المؤمنين الإيمان وزينه في قلوبهم وكره إليهم الكفر والفسوق والعصيان، أولئك هم الراشدون.

وهو الذي جعل المسلم مسلمًا والمصلي مصليًا. قال الخليل: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٢٨] ، وقال: ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ [إبراهيم: الآية ٤٠] ، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا﴾ [السَّجدَة: الآية ٢٤] ، وقال عن آل فرعون: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ [القَصَص: الآية ٤١] ، وقال تعالى: ﴿۞ إِنَّ الْإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ۝ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ۝ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ۝﴾، وقال: ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾ [هُود: الآية ٣٧] ، وقال: ﴿وَيَصْنَعُ الْفُلْكَ﴾ [هُود: الآية ٣٨]

والفلك مصنوعة لبني آدم، وقد أخبر الله تبارك وتعالى أنه خلقها بقوله: ﴿وَخَلَقْنَا لَهُم مِّن مِّثْلِهِ مَا يَرْكَبُونَ ۝﴾ [يس: الآية ٤٢] ، وقال: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّن بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا﴾ [النحل: الآية ٨٠] الآيات. وهذه كلها مصنوعة لبني آدم.

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٦٦- ٦٩)، التنبيه والرد ص(١٦٦- ١٧٧)، التبصير في الدين ص(٩٢- ٩٥).

وقال تعالى: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ * وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ فما بمعنى الذي، ومن جعلها مصدرية فقد غلط، لكن إذا خلق المنحوت كما خلق المصنوع والملبوس، والمبني دل على أنه خالق كل صانع وصنعته، وقال تعالى: ﴿مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ [الكهف: الآية ١٧] ، وقال: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: الآية ١٢٥]

وهو سبحانه خالق كل شيء وربه ومليكه، وله فيما خلقه حكمة بالغة، ونعمة سابغة، ورحمة عامة وخاصة، وهو لا يُسأل عما يفعل وهم يسألون، لا لمجرد قدرته وقهره، بل لكمال علمه وقدرته ورحمته وحكمته.

فإنه سبحانه وتعالى أحكم الحاكمين، وأرحم الراحمين، وهو أرحم بعباده من الوالدة بولدها، وقد أحسن كل شيء خلقه. وقال تعالى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [النّمل: الآية ٨٨] وقد خلق الأشياء بأسباب، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البَقَرَة: الآية ١٦٤] ، وقال: ﴿فَأَنزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [الأعرَاف: الآية ٥٧] وقال تعالى: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [المَائدة: الآية ١٦] (١)

وقال: الإرادة والإذن والكتاب والحكم والقضاء والتحريم وغيرها كالأمر والبعث والإرسال ينقسم في كتاب الله إلى نوعين:

أحدهما: ما يتعلق بالأمور الدينية التي يحبها الله تعالى ويرضاها. ويثيب أصحابها ويدخلهم الجنة وينصرهم في الحياة الدنيا وفي الآخرة، وينصر بها العباد من أوليائه المتقين، وحزبه المفلحين وعباده الصالحين.

والثاني: ما يتعلق بالحوادث الكونية التي قدرها الله وقضاها مما يشترك فيها المؤمن والكافر والبر والفاجر. وأهل الجنة وأهل النار وأولياء الله وأعداؤه. وأهل طاعته الذين يحبهم ويحبونه، ويصلي عليهم هو وملائكته، وأهل معصيته الذين يبغضهم ويمقتهم ويلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون.

فمن نظر إليها من هذا الوجه شهد الحقيقة الكونية الوجودية، فرأى الأشياء كلها مخلوقة لله، مدبرة بمشيئته، مقهورة بحكمته، فما شاء الله كان وإن لم يشأ الناس، وما لم يشأ لم يكن وإن شاء الناس لا معقب لحكمه ولا راد لأمره، ورأى أنه سبحانه رب كل شيء ومليكه، له الخلق والأمر: وكل ما سواه مربوب له مدبر مقهور لا يملك لنفسه ضرًّا ولا نفعًا، ولا موتًا ولا حياة ولا نشورًا، بل هو عبد فقير إلى الله تعالى من جميع الجهات، والله غني عنه، كما أنه الغني عن جميع المخلوقات.

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٧٨- ٩٠).

وهذا الشهود في نفسه حق، لكن طائفة قصرت عنه: وهم القَدَرِيَّة المجوسية، وطائفة وقفت عنده وهم القَدَرِيَّة المشركية.

أما الأولون: فهم الذين زعموا أن في المخلوقات ما لا تتعلق به قدرة الله ومشيئته وخلقه، كأفعال العباد، وغلاتهم أنكروا علمه القديم وكتابه السابق، وهؤلاء هم أول من حدث من القَدَرِيَّة في هذه الأمة فرد عليهم الصحابة وسلف الأمة وتبرءوا منهم...

﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُوا۟ۖ﴾[الأعراف: الآية ١٣٧] ، ومنه قول النبي ﷺ: **«أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يتجاوزهن بر ولا فاجر من شر ما خلق وذرأ، وبرأ، ومن شر ما ينزل من السماء وما يعرج فيها، ومن شر ما ذرأ في الأرض وما يخرج منها، ومن شر فتن الليل والنهار، ومن شر كل طارق إلا طارقًا يطرق بخير يا رحمن».**

فالكلمات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر ليست هي أمره ونهيه الشرعيين؛ فإن الفجار عصوا أمره ونهيه، بل هي التي بها يكون الكائنات.

وأما الكلمات الدينية المتضمنة لأمره ونهيه الشرعيين فمثل الكتب الإلهية: التوراة والإنجيل والزبور والقرآن، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَاۗ﴾ [التوبة: الآية ٤٠] ، وقال ﷺ: **«واستحللتم فروجهن بكلمة الله».**

وأما قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًاۚ﴾ [الأنعام: الآية ١١٥] فإنه يعم النوعين.

وأما البعث بالمعنى الأول: ففي مثل قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ أُولَىٰهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ [الإسراء: الآية ٥]

والثاني: في مثل قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [الجمعة: الآية ٢] وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: الآية ١٢٩] وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَۖ﴾ [النحل: الآية ٣٦]

وأما الإرسال بالمعنى الأول: ففي مثل قوله تعالى: ﴿أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ [مريم: الآية ٨٣] وقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ [الحجر: الآية ٢٢]

وبالمعنى الثاني: في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾ [نوح: الآية ١] وقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًاۖ﴾ [البقرة: الآية ١١٩] وقوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ﴾ [الزخرف: الآية ٤٥] وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِۚ﴾ [النساء: الآية ٦٤] ، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء: الآية ٢٥] ، وقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا ﴿١٦﴾﴾[1]

(١) مجموع الفتاوى (٨/٥٨- ٦١)، (٨/ ١٤٠، ١٥٩، ١٦٠، ١٨٨، ١٨٩).

الفصل الخامس

المعتزلة

وهو يحتوي على أربعة مباحث:

المبحث الأول: أسماء المعتزلة، وسبب هذه التسمية.

المبحث الثاني: نشأة المعتزلة.

المبحث الثالث: فِرَق المعتزلة.

المبحث الرابع: مقالات المعتزلة.

المبحث الأول
أسماء المعتزلة وسبب هذه التسمية

للمعتزلة أسماء متعددة، ومن هذه الأسماء:

١- المعتزلة

وفي سبب هذه التسمية أقوال، منها:

أ- قيل: سموا بذلك؛ لأنهم اعتزلوا دين المسلمين.

وهو قول الإسفراييني، فقد قال عن واصل بن عطاء رأس المعتزلة: فخالف في هذا القول جميع المسلمين، واعتزل به دين المسلمين[١]

ب- وقيل: سموا بذلك؛ لأنهم اعتزلوا قول المسلمين.

وهو قول الإسفراييني أيضًا، والبغدادي.

قال الإسفراييني: واعتزالهم قول المسلمين[٢]

وقال البغدادي: فقيل لهما وأتباعهما: معتزلة؛ لاعتزالهم قول الأمة في دعواها أن الفاسق من أمة الإسلام لا مؤمن ولا كافر[٣]

وقال: ولأجل هذا سماهم المسلمون معتزلة؛ لاعتزالهم قول الأمة بأسرها[٤]

وقال: فقال الناس يومئذ فيهما -أي: واصل وعمرو-: إنهما قد اعتزلا قول الأمة، وسمي أتباعهما من يومئذ معتزلة[٥]

ج- وقيل: سموا بذلك؛ لأنهم اعتزلوا مجلس الحسن البصري.

وهو قول الإسفراييني أيضًا، والرازي، والإيجي، وشيخ الإسلام، وأكثر العلماء.

قال الإسفراييني: فطردهم الحسن البصري من مجلسه فاعتزلوه باتِّباعهم جانبًا من المسجد، فسموا معتزلة لاعتزالهم مجالس المسلمين[٦]

---

(١) التبصير في الدين ص(٦٨).
(٢) التبصير في الدين ص(٦٨).
(٣) الفرق بين الفرق ص(٤١).
(٤) الفرق بين الفرق ص(١٣٢).
(٥) الفرق بين الفرق ص(١٣٥).
(٦) التبصير في الدين ص(٢١، ٢٢).

وقال: فسموا معتزلة لاعتزالهم مجلسه[١].

وقال الرازي: الفصل الثاني: في أنهم لِمَ سموا معتزلة؟

كان واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد من تلامذة الحسن البصري، ولما أحدثا مذهبًا وهو أن الفاسق ليس بمؤمن ولا كافر، اعتزلا حلقة الحسن البصري، وجلسا ناحية في المسجد، فقال الناس: إنهما اعتزلا حلقة الحسن البصري، فسموا معتزلة لذلك[٢].

وقال الإيجي: أصحاب واصل بن عطاء الغزال، اعتزل عن مجلس الحسن البصري، . . . ، قال الحسن: قد اعتزل عنا واصل[٣].

وقال شيخ الإسلام: واعتزلوا حلقة الحسن البصري وأصحابه -رحمه الله تعالى- فسموا معتزلة[٤].

وقال: واعتزلوا حلقة أصحاب الحسن البصري، مثل: قتادة وأيوب السختياني وأمثالهما، فسموا معتزلة من ذلك الوقت بعد موت الحسن، وقيل: إن قتادة كان يقول: أولئك المعتزلة[٥].

وحكى السكسكي هذه الأقوال الثلاثة المتقدمة فقال: وفي تسميتهم معتزلة أقوال:

- قيل: سموا معتزلة لاعتزالهم عن الحق.

-وقيل: لاعتزالهم عن أقوال المسلمين.

-وقيل: سموا معتزلة لاعتزالهم عن مجلس الحسن البصري[٦].

د- وقيل: سموا بذلك؛ لأنهم اعتزلوا الجماعة.

قال شيخ الإسلام: وأما المعتزلة فامتازوا بالمنزلة بين المنزلتين لما أحدثه عمرو بن عبيد، وكان هو وأصحابه يجلسون معتزلين للجماعة. فيقول قتادة وغيره: أولئك المعتزلة، وكان ذلك بعد موت الحسن[٧].

هـ- وقيل: سموا بذلك؛ لأنهم اعتزلوا الحسن ومعاوية والناس حين بايع الحسن معاوية.

وهو قول الملطيّ فقد قال: وهم سموا أنفسهم معتزلة، وذلك عندما بايع الحسن بن علي معاوية وسلم إليه الأمر، اعتزلوا الحسن ومعاوية وجميع الناس، وذلك أنهم كانوا من أصحاب علي،

---

(١) التبصير في الدين ص(٦٨).
(٢) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٣٩).
(٣) المواقف (٣/ ٦٥٢).
(٤) مجموع الفتاوى (٣/ ١٨٣).
(٥) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٨).
(٦) البرهان ص(٤٩).
(٧) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٢٨).

ولزموا منازلهم ومساجدهم، وقالوا: نشتغل بالعلم والعبادة، فسموا بذلك معتزلة[(١)]

و- وقيل: سموا بذلك لاعتزالهم الباطل.

وهو قول أبي الحسين البصري منهم.

قال الرازي: قال القاضي عبد الجبار وهو رئيس المعتزلة: كلما ورد في القرآن من لفظ الاعتزال فإن المراد منه الاعتزال عن الباطل، فعلم أن اسم الاعتزال مدح. وهذا فاسد لقوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تُؤْمِنُوا لِي فَاعْتَزِلُونِ ﴿٢١﴾﴾ [الدّخان: الآية ٢١]، فإن المراد من هذا الاعتزال هو الكفر[(٢)]

قلت: لا منافاة بين الأقوال الأربعة الأولى؛ فإنه لما قال واصل بن عطاء بالمنزلة بين المنزلتين كان هذا القول منه مخالفًا لدين المسلمين، ولجماعتهم، ولم يقل به أحد قبله منهم، واعتزل بسببه مجلس الحسن البصري وأصحابه رحمهم الله، فاعتزل بهذا القول دين المسلمين وجماعتهم وقولهم ومجلس الحسن.

أما القول بأنهم سموا بذلك لاعتزالهم الحسن بن علي ومعاوية والناس لما تنازل الحسن لمعاوية فقول ضعيف؛ لأن رءوس المعتزلة ظهرت بعد ذلك الزمن بفترة.

وأما القول بأنهم سموا بذلك لاعتزالهم الباطل والشرور فقول باطل، كما ذكره الرازي، وأيضًا فإن المعتزلة قد حدث بسببهم شرورًا وفتنًا كثيرة بين المسلمين.

٢- القَدَرِيَّة:

وذلك؛ لأنهم ينفون القدر ويسندون أفعال العباد إلى قدرتهم.

قال البغدادي: وقد زعموا أن الناس هم الذين يقدرون على أكسابهم، وأنه ليس لله عز وجل في أكسابهم ولا في أعمال سائر الحيوانات صنع ولا تقدير، ولأجل هذا القول سماهم المسلمون قدرية[(٣)]

وقال السكسكي: سموا بذلك قدرية لنفيهم قضاء الله وقدره في معاصي العباد وإضافة خلقها إلى فاعلها[(٤)]

وقال الإيجي: ويلقَّبون بالقَدَرِيَّة لإسنادهم أفعال العباد إلى قدرتهم، وأنهم قالوا: إن من يقول بالقدر خيره وشره من الله أولى باسم القَدَرِيَّة، ويرده قوله: القَدَرِيَّة مجوس هذه الأمة، وقوله: هم خصماء الله في القدر[(٥)]

---

(١) التنبيه والرد ص(٣٦).

(٢) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٣٩).

(٣) الفرق بين الفرق ص(١٣١، ١٣٢).

(٤) البرهان ص(٥٠).

(٥) المواقف (٣/ ٦٥٢).

وتقدم أنهم لا يقبلون هذه التسمية ولا يرضون بها، ويعتبرون أن الأحق بها هم المثبتة لا النفاة، وتقدم الجواب عن ذلك؛ لأن مدعي الشيء لنفسه أحق بأن ينسب إليه ممن جعله لغيره.

قال المناوي: القَدَرِيَّة: أي النافون للقدر، الزاعمون أن كل عبد خالق فعله، ولا يرون الكفر والمعاصي بتقدير الله ومشيئته، وهم المعتزلة، فنسبوا إلى القدر؛ لأن بدعتهم وضلالتهم من قِبَل ما قالوه في القدر من نفيه لا لإثباته[1].

٣- المجوسية:

وذلك لأن مذهبهم يقرر أن الخير من الله والشر من العبد، وهو يشبه دين المجوس الذين يقولون بإلهين، إله للخير وإله للشر.

قال الأشعريُّ عنهم: وأثبتوا أن العباد يخلقون الشر، نظيرًا لقول المجوس الذين أثبتوا خالقين، أحدهما الخير، والآخر يخلق الشر، وزعمت القَدَرِيَّة أن الله تعالى يخلق الخير، والشيطان يخلق الشر...

ولهذا سماهم رسول الله ﷺ مجوس هذه الأمة؛ لأنهم دانوا بديانة المجوس وضاهوا أقاويلهم.

وزعموا أن للخير والشر خالقين كما زعمت المجوس ذلك، وأنه يكون من الشرور ما لا يشاء الله كما قالت المجوس...

ووصفوا أنفسهم بالقدرة على ما لم يصفوا الله عز وجل بالقدرة عليه، كما أثبت المجوس لعنهم الله للشيطان من القدرة على الشر ما لم يثبتوا لله عز وجل، فكانوا مجوس هذه الأمة، إذ دانوا بديانة المجوس وتمسكوا بأقاويلهم ومالوا إلى أضاليلهم[2].

وقال شيخ الإسلام: فالمجوسية الذين كذبوا بقدر الله وإن آمنوا بأمره ونهيه، فغلاتهم أنكروا العلم والكتاب، ومقتصدوهم أنكروا عموم مشيئته وخلقه وقدرته، وهؤلاء هم المعتزلة ومن وافقهم[3].

٤- الجَهْمِيَّة:

وذلك لأنهم قد أخذوا من الجَهْمِيَّة مقالتهم في تعطيل صفات المولى عز وجل.

قال شيخ الإسلام: كل معتزلي جهمي، وليس كل جهمي معتزليًّا، لكن جهم أشد تعطيلًا؛ لأنه ينفي الأسماء والصفات، والمعتزلة تنفي الصفات دون الأسماء[4].

---

(١) فيض القدير (١/ ٤٢١).

(٢) الإبانة ص(١٥- ١٧)، التبصير في الدين ص(٩٠).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ١١١).

(٤) منهاج السنة النبوية (٢/ ٦٠٤).

٥- المعطلة:

وذلك لمقالتهم في التعطيل كما تقدم بيانه.

٦- الوعيدية:

وهذا من أصولهم، وهو قولهم بإنفاذ الوعيد، وخلود أهل الكبائر في النار.

قال شيخ الإسلام: المعتزلة الوعيدية القَدَرِيَّة[(١)]

٧- مخانيث الخوارج:

لعدم جسارتهم على القول بتكفير مرتكب الكبيرة كالخوارج، مع أنهم يوافقون الخوارج في حكمهم الأخروي.

قال الإسفراييني: ولهذا قيل في المعتزلة: إنهم مخانيث الخوارج[(٢)]

قال البغدادي: قيل للمعتزلة: إنهم مخانيث الخوارج؛ لأن الخوارج لما رأوا لأهل الذنوب الخلود في النار سموهم كفرة وحاربوهم، والمعتزلة رأت لهم الخلود في النار ولم تجسر على تسميتهم كفرة، ولا جسرت على قتال أهل فرقة منهم فضلًا عن قتال جمهور مخالفيهم[(٣)]

٨- مخانيث الفلاسفة والجَهْمِيَّة:

وذلك لعدم جسارتهم على القول بقول الفلاسفة والجَهْمِيَّة بسلب أسماء وصفات المولى.

قال شيخ الإسلام: ويقولون: إن المعتزلة مخانيث الفلاسفة[(٤)]

قال شيخ الإسلام: المعتزلة في الصفات مخانيث الجَهْمِيَّة، . . . ، ومن الناس من يقول: المعتزلة مخانيث الفلاسفة، لأنه لم يعلم أن جهمًا سبقهم إلى هذا الأصل، أو لأنهم مخانيثهم من بعض الوجوه[(٥)]

- وهناك من الأسماء التي يقبلونها ويرضون بها، منها:

١- المعتزلة: باعتبار الاعتزال عن الباطل كما تقدم بيان ذلك.

٢- أهل العدل والتوحيد أو العدلية: والعدل عندهم هو نفي القدر، والتوحيد هو نفي صفات المولى عز وجل؟!

وهذا قلب لحقائق الأشياء.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٦/ ٢٤٢)، (١/ ٣١٤)، (٣/ ١٤١، ٣٧٤)، (١٢/ ٤٨٠)، (١٦/ ١٩).

(٢) التبصير في الدين ص(٦٨).

(٣) الفرق بين الفرق ص(١٣٥، ١٣٦).

(٤) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٥٩)، (١٢/ ٣١).

(٥) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٢٧)، (١٤/ ٣٤٨).

قال الشهرستاني: ويسمون أصحاب العدل والتوحيد، ويلقَّبون بالقَدَرِيَّةِ والعدليَّة[١]

وقال الإيجي: ولقبوا أنفسهم بأصحاب العدل والتوحيد؛ لقولهم بوجوب الأصلح ونفي الصفات القديمة[٢]

وقال شيخ الإسلام: وجمهور هؤلاء الذين يسمون أنفسهم عدلية[٣].

ومن الأسماء التي يطلقونها على أنفسهم أيضًا: أهل الحق، والفرقة الناجية، والمنزِّهون الله.

(١) الملل والنحل (١/ ٤٢).
(٢) المواقف (٣/ ٦٥٢).
(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ٩٢).

المبحث الثاني

نشأة المعتزلة

قال الإسفراييني: وظهر في أيام المتأخرين من الصحابة خلاف القَدَرِيَّة، وكانوا يخوضون في القدر والاستطاعة كمعبد الجهني وغيلان الدمشقي وجعد بن درهم، وكان ينكر عليهم من كان قد بقي من الصحابة كعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن أبي أوفى، وجابر، وأنس، وأبي هريرة، وعقبة بن عامر الجهني، وأقرانهم. وكانوا يوصون إلى أخلافهم بألا يسلموا عليهم ولا يعودوهم إن مرضوا، ولا يصلوا عليهم إذا ماتوا.

ثم ظهر بعدهم في زمان الحسن البصري بالبصرة خلاف واصل بن عطاء الغزال (١٣١ هـ) في القدر، وفي القول بمنزلة بين المنزلتين، ووافقه عمرو بن عبيد (١٤٤ هـ) فيما أحدثه من البدعة فطردهم الحسن البصري من مجلسه فاعتزلوه باتباعهم جانبًا من المسجد فسموا معتزلة لاعتزالهم مجالس المسلمين، وقولهم بمنزلة بين المنزلتين، وزعمهم أن الفاسق الملي لا مؤمن ولا كافر، وأن الفساق من أهل الملة خرجوا من الإيمان ولم يبلغوا الكفر، وأنهم مع الكفار في النار خالدين مخلدين لا يجوز لله تعالى أن يغفر لهم، وأنه لو غفر لهم لخرج من الحكمة، ولما أظهروا هذه المقالة هجرهم المسلمون وخذلوهم، كما كان قد أوصى إليهم أسلافهم من الصحابة[١]

وقال البغدادي: ثم حدث في أيام الحسن البصري خلاف واصل بن عطاء الغزال في القدر، وفي المنزلة بين المنزلتين، وانضم إليه عمرو بن عبيد بن باب في بدعته، فطردهما الحسن عن مجلسه فاعتزلا إلى سارية من سواري مسجد البصرة فقيل لهما ولأتباعهما معتزلة لاعتزالهم قول الأمة في دعواها أن الفاسق من أمة الإسلام لا مؤمن ولا كافر[٢]

وقال الشهرستاني: والقَدَرِيَّة ابتدءوا بدعتهم في زمان الحسن، واعتزل واصل عنهم وعن أستاذه بالقول منه بالمنزلة بين المنزلتين، فسُمِّي هو وأصحابه معتزلة...

ثم طالع بعد ذلك شيوخ المعتزلة كتب الفلاسفة حين نشرت أيام المأمون فخلطت مناهجها بمناهج الكلام، وأفردتها فنًّا من فنون العلم، وسمَّتها باسم الكلام، إمَّا لأن أظهر مسألة تكلموا فيها وتقاتلوا عليها، هي مسألة الكلام، فسُمِّي النوع باسمها، وإمَّا لمقابلتهم الفلاسفة في تسميتهم فنًّا من فنون علمهم بالمنطق، والمنطق والكلام مترادفان[٣]

قال الملطي: وبالبصرة أول ظهور الاعتزال؛ لأن أبا حذيفة واصل بن عطاء جاء به من المدينة.

---

(١) التبصير في الدين ص(٢١، ٢٢).

(٢) الفرق بين الفرق ص(٤٠، ٤١).

(٣) الملل والنحل (١/ ٣٠)، وانظر: مجموع الفتاوى (٣/ ١٨٤).

ويقال: معتزلة بغداد أخذوا الاعتزال من معتزلة البصرة، أولهم بشر بن المعتمر (٢١٠ هـ) خرج إلى البصرة فلقي بشر بن سعيد وأبا عثمان الزعفراني فأخذ عنهما الاعتزال، وهما صاحبا واصل بن عطاء، فحمل الاعتزال والأصول الخمسة إلى بغداد، ودعا إليه الناس ففشا قوله، فأخذه الرشيد وحبسه في السجن، فجعل يقول في السجن رَجَزًا مزاوجًا في العدل والتوحيد والوعيد، حتى قال أربعين ألف بيت لم يسمع الناس بشعر مثل ذلك، فألهج الناس بنشدها في كل مجلس ومحفل، فقال الرشيد: ما يقوله في السجن من الشعر أضر على الناس من الكلام الذي بينه.

ثم أخذ الكلام من بشر ببغداد أبو موسى بن صبيح الملقب بمردار، فكان المجلس له والكلام.

وخرج بعده الجعفران؛ جعفر بن حرب (٢٣٦ هـ) وجعفر بن مبشر (٢٣٤ هـ).

وخرج بعد الجعفرين محمد بن عبد الله الإسكافي (٢٤٠ هـ)، فوضعوا من الكتب، وصنفوا في الفقه والكلام والجدال أكثر من أن يحد، وردوا على جميع المخالفين من أهل الصلاة وغيرها.

وأما معتزلة البصرة فكان أبو الهُذَيْل العلاف (٢٣٥ هـ) أخذ الكلام من بشر بن سعيد وأبي عثمان الزعفراني صاحبي واصل بن عطاء، فوضع من الكتب ألفًا ومائتي صنف يرد فيها على المخالفين وينقض كتبهم، إلا كتاب الحجة فإنه وضعه في الأصول.

وكان المجلس قبل أبي الهُذَيْل بالبصرة والكلام لضرار بن عمرو (١٩٠ هـ) وأظهر الخلاف، والتبس عليه العدل والتوحيد والوعيد، ونص رسالة إلى العامة ما سبقه إليها أحد في حسن الكلام ونظامه، يذكر فيها العدل والتوحيد والوعيد.

ثم كان في آخر أيامه أبو بكر الأصم عبد الرحمن بن كيسان (نحو ٢٢٥ هـ) فالتبس عليه أيضًا العدل والتوحيد، وله كتب كثيرة ما سبقه بها أحد، وكان أبو الهُذَيْل يلقبه بخربان؛ لأن الخر بالفارسية هو: الحمار، والخربان: المكاري، فجرى عليه هذا اللقب.

ثم أخرج أبو الهُذَيْل إبراهيمَ النَّظَّام (٢٣١ هـ) وهشامًا الفُوَطِي فعابا عليه وخالفاه في الفرع؛ لأن الأصل الذي خالفه عليه هشام الفُوَطِي يكون في مائة وعشرين مسألة، فوضع عليه فيها كتابًا، وكان آخر أيام أبي الهذيل، وكان كف بصره، فتقدم إلى بعض تلامذته فنقضها عليه، ثم خالفه إبراهيم النَّظَّام أيضًا في مائة وعشرين مسألة فوضع فيها نقضًا، ونقضها عليه أبو الهذيل، وكانت المناظرات بينهم في المجالس لا تنقطع، وأبو الهُذَيْل هذا لم يدرك في أهل الجدل مثله، وهو أبوهم وأستاذهم، وكان الخلفاء الثلاثة المأمون والمعتصم والواثق يقدِّمونه ويعظِّمونه، وكان الوزير ابن أبي دؤاد من تلامذته، وكان لا يقوم له في الكلام خصم يصوغ الكلام صياغة.

ثم خرج من تحت يد النَّظَّام -بعد أن صنف كتبًا كثيرة- الجاحظُ (٢٥٥ هـ) وصنف كتبًا، وكان صاحب تصنيف، ولم يكن صاحب جدل.

وأخرج هشامٌ عبادَ بن سليمان وكان أحد المتكلمين، فملأ الأرض كتبًا وخلافًا، وخرج عن حد الاعتزال إلى الكفر والزندقة لحدة نظره، وكثرة تفتيشه.

ثم لم يقم للمعتزلة إمام مذكور بالبصرة ولا بغداد إلى أن خرج أبو علي محمد بن عبد الوهاب (٣٠٣ هـ) بكور جُبَّى بين البصرة والأهواز، وكان لقي الشحام بالبصرة قبل خروج علي بن محمد الشحام صاحب أبي الهذيل، فتعلم منه، فخرج لا شبه له، ووضع أربعين ألف ورقة في الكلام، ووضع تفسير القرآن في مائة جزءٍ، وشيئًا لم يسبقه أحد بمثله، وسهَّل الجدال على الناس.

ثم خرج ابنه أبو هاشم (٣٢١ هـ) فوضع مائة وستين كتابًا في الجدل في أيام قلائل، شيء ما وصل إلى مثله أحد قبله ولا أبوه، وخالف أباه في تسعة وعشرين مسألة، وكان أبوه يخالف أبا الهُذَيْل في تسع عشرة مسألة.

وبين معتزلة بغداد ومعتزلة البصرة اختلاف كثير فاحش، يكفر بعضهم بعضًا في بعض ذلك الاختلاف، أكثر من ألف مسألة، نعوذ بالله من الريب كله، ونسأله السلامة، ومن لزم السواد الأعظم وترك الشك نجا إن شاء الله، ولا قوة إلا بالله[١]

(١) التنبيه والرد ص(٣٨- ٤٠).

المبحث الثالث

فِرَق المعتزلة

قال الإسفراييني والبغدادي والإيجي: وأما القَدَرِيَّة المعتزلة عن الحق فقد افترقت عشرين فرقة كل فرقة منها تكفر سائرها، . . . ، فهي ثنتان وعشرون فرقة، ثنتان منها ليستا من فرق الإسلام[١]

وقال الرازي: اعلم أنهم سبع عشرة فرقة[٢].

وقال السكسكي: وهي ثماني عشرة فرقة[٣].

وسنتكلم عن فرقهم بشيء من الإيجاز.

الوَاصِلِيَّة

أتباع واصل بن عطاء الغزَّال (١٣١ هـ)، رأس المعتزلة وداعيهم إلى بدعتهم بعد معبد الجهني وغيلان الدمشقي اللذين كانا يضمران بدعة القَدَرِيَّة ويخفيانها عن الناس، ولما أظهرا ذلك في أيام الصحابة لم يتابعهما على ذلك أحد، وصارا مهجورين بين الناس بذلك السبب إلى أيام الحسن البصري في أيام عبد الملك بن مروان وهشام بن عبد الملك، وكان واصل من متابي مجلس الحسن البصري، وكان يضمر في السر اعتقاد معبد وغيلان.

وكان الناس في الفاسق على قولين: إما مؤمن ناقص الإيمان وهو قول الصحابة والتابعين، وإما كافر وهو قول الخوارج، فأحدث واصل القول بأنه لا مؤمن ولا كافر، وأنه في منزلة بين المنزلتين، فلما سمع الحسن البصري منه هذه المقالة طرده من مجلسه، فاعتزل عند سارية من سواري مسجد البصرة، وانضم إليه عمرو بن عبيد، وصارا يدعوان الناس إلى بدعة القَدَرِيَّة وبدعة المنزلة بين المنزلتين.

ثم إنهما وافقا الخوارج في حكم الفاسق في الآخرة بالخلود في النار.

ثم أحدث واصل بدعة ثالثة وهي قوله في علي وأصحابه وأصحاب الجمل بأن أحد الفريقين فسقة لا بأعيانهم، وأنه لا يعرف الفسقة منهما، ولم يحكم بشهادة رجلين أحدهما من أصحاب الجمل والآخر من أصحاب علي، وقبل شهادة رجلين كلاهما من أحد الفريقين[٤]

---

(١) التبصير في الدين ص(٢٤)، الفرق بين الفرق ص(٤٤)، المواقف (٣/ ٦٥٢).

(٢) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٤٠).

(٣) البرهان ص(٥٠).

(٤) انظر: التبصير في الدين ص(٩٦- ١٠٠)، الفرق بين الفرق ص(١٣٣- ١٣٧)، الملل والنحل (١/ ٤٦- ٤٩)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٤٠)، المواقف (٣/ ٦٥٢، ٦٥٣).

العَمْرَوِيَّة

أتباع عمرو بن عبيد بن باب مولى بني تميم (١٤٤ هـ)، وكان جده من سبي كابل، وقد وافق واصلًا في بِدَعِه إلا أنه قال بفسق كلتا الفرقتين المتقاتلتين يوم الجمل، ورد شهادتهم وإن كانا من فريق واحد[(١)].

الهُذَيْلِيَّة

أتباع أبي الهُذَيْل محمد بن الهُذَيْل (٢٣٥ هـ)، المعروف بالعلّاف، شيخ المعتزلة، ومقدم الطائفة، ومقرر الطريقة، والمناظر عليها، أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطويل عن واصل بن عطاء، وله فضائح كثيرة فيما أحدثه من البدع حتى كفره بتلك البدع جميع الأمة وكفره أيضًا سائر المعتزلة، وصحب أبا الهُذَيْل أبو يعقوب الشحام والآدمي وهما على مقالته[(٢)].

النَّظَّاميَّة

أتباع أبي إسحاق إبراهيم بن سيار (٢٣١ هـ)، المعروف بالنَّظَّام، والمعتزلة يقولون: إنما سمي نظَّامًا لأنه كان حسن الكلام في النظم والنثر والشعر الموزون، وليس كذلك وإنما سمي به؛ لأنه كان ينظم الخرز في سوق البصرة ويبيعها، وكان في حداثة سنه يصحب الثنوية والسمنية القائلين بتكافؤ الأدلة، وفي كهولته كان يصحب ملحدة الفلاسفة، وهشام بن الحكم الرافضي وأخذ عنهم، ودوَّن مذاهب الثنوية وبدع الفلاسفة وشبه الملحدة في دين الإسلام، وأعجب بقول البراهمة بإبطال النبوات، ولم يجسر على إظهار هذا القول خوفًا من السيف فأنكر إعجاز القرآن في نظمه، وأنكر معجزات نبينا ليتوصل إلى إنكار نبوته، وأنكر حجة الإجماع وحجة القياس في الفروع الشرعية، وطعن في فتاوى أعلام الصحابة ﷺ، وجميع فرق الأمة وأكثر المعتزلة متفقون على تكفير النَّظَّام، وتبعه في ضلالته شرذمة من القَدَرِيَّة؛ كالإسْوَاري وابن خابط وفضل الحدثي والجاحظ، مع مخالفة كل واحد منهم له في بعض ضلالاته وزيادة بعضهم عليه فيها[(٣)].

---

(١) انظر: التبصير في الدين ص(١٠٠، ١٠١)، الفرق بين الفرق ص(١٣٧، ١٣٨)، الملل والنحل (١/ ٤٦- ٤٩)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٤٠)، المواقف (٣/ ٦٥٣).

(٢) انظر: التبصير في الدين ص(٦٩- ٧١)، الفرق بين الفرق ص(١٣٨- ١٤٦)، الملل والنحل (١/ ٥٠- ٥٣)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٤١)، البرهان ص(٥٤)، المواقف (٣/ ٦٥٣).

(٣) انظر: التبصير في الدين ص(٧١- ٧٣)، الفرق بين الفرق ص(١٤٧- ١٦٥)، الملل والنحل (١/ ٥٣- ٥٩)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٤١)، البرهان ص(٥٥)، المواقف (٣/ ٦٥٣).

الخَابِطِيَّة والحدثِيَّة

أتباع أحمد بن خابط، والفضل الحدثي، كانا من أصحاب النَّظَّام، وطالعا كتب الفلاسفة، وضمَّا إلى مذهب النَّظَّام ثلاث بدع: إثبات حكم من أحكام الإلهية في المسيح، والقول بالتناسخ، والقول بأن رؤية الله هي رؤية العقل الفعال[١].

الإسْوَارِيَّة

أتباع علي الإسْوَاري، وكان من أتباع أبي الهُذَيْل وأعلمهم، ثم انتقل إلى مذهب النَّظَّام، وزاد عليه في الضلالة[٢]

المَعْمَرِيَّة

أتباع معمر بن عباد السلمي (٢١٥ هـ)، وكان رأسًا للملحدة والضلال، وذنبًا للقدرية، وله من الفضائح المشينة الشيء الكثير، وكان بشر بن المعتمر وهشام بن عمرو وأبو الحسن المدائني من تلامذته[٣]

البِشْرِيَّة

أتباع أبي سهل بشر بن المعتمر الهلالي (٢١٠ هـ)، رئيس معتزلة بغداد، وله من البدع الزائدة على بدع المعتزلة[٤]

الهِشَامِيَّة

أتباع هشام بن عمرو الفُوَطِي، أحد شيوخ المعتزلة، ومبالغته في القدر أشد وأكثر من مبالغة أصحابه، وزاد عليهم في بدع كثيرة[٥]

---

(١) انظر: التبصير في الدين ص(١٣٨، ١٣٩)، الفرق بين الفرق ص(٢٩٧، ٢٩٨)، الملل والنحل (١/ ٦٠- ٦٣)، البرهان ص(٥٩- ٦١)، المواقف (٣/ ٦٥٥).

(٢) انظر: التبصير في الدين ص(٧٣)، الفرق بين الفرق ص(١٦٥، ١٦٦)، المواقف (٣/ ٦٥٤).

(٣) انظر: التبصير في الدين ص(٧٣، ٧٤)، الفرق بين الفرق ص(١٦٦- ١٦٩)، الملل والنحل (١/ ٦٥- ٦٨)، المواقف (٣/ ٦٥٦).

(٤) انظر: التبصير في الدين ص(٧٤، ٧٥)، الفرق بين الفرق ص(١٧٠- ١٧٢)، الملل والنحل (١/ ٦٤، ٦٥)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٤٢)، البرهان ص(٥٣)، المواقف (٣/ ٦٥٤).

(٥) انظر: التبصير في الدين ص(٧٥- ٧٧)، الفرق بين الفرق ص(١٧٣- ١٧٨)، الملل والنحل (١/ ٧٢- ٧٤)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٤٣)، البرهان ص(٥٧، ٥٨)، المواقف (٣/ ٦٥٥).

العَبَّاديَّة

أتباع عباد بن سليمان الضَّمْري، أحد شيوخ المعتزلة، من أصحاب هشام الفُوَطِي، وزاد عليه بدعة[١].

المردَارِيَّة

أتباع أبي موسى عيسى بن صبيح، الملقب بالمردار، وهو تلميذ بشر بن المعتمر، وأخذ العلم منه، وتزهد، وكان يقال له: راهب المعتزلة، يشتغل بالترهب كما كان يشتغل به رهبان النصارى[٢].

الجَعْفَرِيَّة

أتباع جعفرين؛ أحدهما: جعفر بن حرب (٢٣٦ هـ)، والآخر: جعفر بن مبشر (٢٣٤ هـ)، وهما من تلاميذ المردار، وكانا أصلين في الجهالة والضلال[٣].

الإسْكَافِيَّة

أتباع أبي جعفر محمد بن عبد الله الإسكافي (٢٤٠ هـ)، وكان قد أخذ ضلالته عن جعفر بن حرب، ثم خالفه في بعض فروعه[٤].

الثُّمَامِيَّة

أتباع أبي معن ثمامة بن أشرس النميري (٢١٣ هـ)، وكان زعيم القَدَرِيَّة في أيام المأمون والمعتصم والواثق، وقيل: إنه هو الذي أغوى المأمون بأن دعاه إلى الاعتزال، وزاد بدعتين على أسلافه المعتزلة[٥].

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١٨٩)، التبصير في الدين ص(٧٦)، الفرق بين الفرق ص(١٧٤، ١٧٥)، البرهان ص(٦٣).

(٢) انظر: التبصير في الدين ص(٧٧، ٧٨)، الفرق بين الفرق ص(١٧٨- ١٨٠)، الملل والنحل (١/ ٦٨- ٧٠)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٤٢)، المواقف (٣/ ٦٥٤).

(٣) انظر: التبصير في الدين ص(٧٨)، الفرق بين الفرق ص(١٨٠- ١٨٢)، الملل والنحل (١/ ٧٠)، المواقف (٣/ ٦٥٤).

(٤) انظر: التبصير في الدين ص(٧٩)، الفرق بين الفرق ص(١٨٢- ١٨٤)، الملل والنحل (١/ ٧٠)، البرهان ص(٦٢)، المواقف (٣/ ٦٥٤).

(٥) انظر: التبصير في الدين ص(٧٩، ٨٠)، الفرق بين الفرق ص(١٨٤- ١٨٧)، الملل والنحل (١/ ٧٠، ٧١)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٤٢)، المواقف (٣/ ٦٥٦).

الجَاحِظِيَّة

أتباع أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (٢٥٥ هـ)، كان من كبار المعتزلة، والمصنفين لهم، وقد طالع الكثير من كتب الفلاسفة وخلط وروَّج كثيرًا من مقالاتهم بعباراته، وكان في أيام المعتصم والمتوكل[١].

الشَّحَّامِيَّة

أتباع أبي يعقوب يوسف بن عبد الله الشَّحَّام (نحو ٢٨٠ هـ)، وكان من أصحاب أبي الهذيل، وهو أستاذ الجُبَّائِيّ، وانتهت إليه رئاسة المعتزلة في البصرة في وقته[٢].

الخَيَّاطِيَّة

أتباع أبي الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان، الخياط (نحو ٣٠٠ هـ)، أستاذ الكعبي، وهما من معتزلة بغداد، ولهم قول لم يسبق إليه في المعدوم، ولذلك سموا المعدومية[٣]

الكَعْبِيَّة

أتباع أبي القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي (٣١٩ هـ)، المعروف بالكعبي، وله آراء ومقالات في الكلام انفرد بها[٤]

الجُبَّائِيَّة

أتباع أبي علي محمد بن عبد الوهاب الجُبَّائِيّ (٣٠٣ هـ)، وهو الذي أغوى أهل خوزستان، وله من البدع الفاحشة ما لا يحصى[٥]

---

(١) انظر: التبصير في الدين ص(٨٠- ٨٢)، الفرق بين الفرق ص(١٨٧- ١٩٠)، الملل والنحل (١/ ٧٥، ٧٦)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٤٣)، البرهان ص(٥٦، ٥٧)، المواقف (٣/ ٦٥٦).

(٢) انظر: التبصير في الدين ص(٨٣)، الفرق بين الفرق ص(١٩٠).

(٣) انظر: التبصير في الدين ص(٨٤)، الفرق بين الفرق ص(١٩٠- ١٩٢)، الملل والنحل (١/ ٧٦- ٧٨)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٤٤)، المواقف (٣/ ٦٥٦).

(٤) انظر: التبصير في الدين ص(٨٥)، الفرق بين الفرق ص(١٩٢- ١٩٤)، الملل والنحل (١/ ٧٨)، المواقف (٣/ ٦٥٧).

(٥) انظر: التبصير في الدين ص(٨٥، ٨٦)، الفرق بين الفرق ص(١٩٤، ١٩٥)، الملل والنحل (١/ ٧٨- ٨٥)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٤٣)، البرهان ص(٥١، ٥٢)، المواقف (٣/ ٦٥٧).

البَهْشَمِيَّة

أتباع أبي هاشم عبد السلام بن أبي علي الجُبَّائِيّ (٣٢١ هـ)، وكان ابن عباد وزير آل بويه يدعو إلى مذهبه، ولذلك انتشر انتشارًا واسعًا، ويقال لهم: الذمية؛ لقولهم باستحقاق الذم لا على فعل، وهو وأبوه من معتزلة البصرة، وانفردا عن أصحابهما بمسائل، وانفرد أحدهما عن صاحبه بمسائل(١).

الأَخْشَدِيَّة

أتباع أحشد بن أبي بكر، تلميذ محمد بن عمر الصيمري(٢).

الحُسَيْنِيَّة

أتباع أبي الحسين علي بن محمد البصري، وهو تلميذ القاضي عبد الجبار بن أحمد، ثم خالفه(٣).

---

(١) انظر: التبصير في الدين ص(٨٦- ٨٨)، الفرق بين الفرق ص(١٩٦- ٢١٠)، الملل والنحل (١/ ٧٨- ٨٥)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٤٤)، المواقف (٣/ ٦٥٧).

(٢) انظر: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٤٤).

(٣) انظر: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٤٥).

المبحث الرابع
مقالات المعتزلة

مجمل وأصول مقالاتهم

قال الأشعريُّ: أصول المعتزلة الخمسة التي يبنون عليها أمرهم -فقد أخبرنا عن اختلافهم فيها- وهي: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، وإثبات الوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[(١)]

وقال الملطي: والأصول التي هم عليها خمسة وهي: العدل، والتوحيد، والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[(٢)]

وقال: اعلم أنها بنيت على الأصول الخمسة التي ذكرتها لك، فالمعتزلة كلها متمسكون بالقول بذلك، ويجادلون عليه، وقد وضعوا في ذلك الكتب الكثيرة على من خالفهم، ويتبرءون ممن خالفهم فيها ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم[(٣)]

وقال: وهذه الأصول الخمسة ملجأهم وأصل مذهبهم، مع اختلافهم في الفروع، وهم يتوالون عليها ويعادون عليها، ويردون الفروع بها[(٤)]

وقال الشهرستاني: وأما كلام جميع المعتزلة البغداديين في النبوَّة والإمامة فيخالف كلام البصريين، فإنَّ من شيوخهم من يميل إلى الروافض، ومنهم من يميل إلى الخوارج[(٥)]

وقال السكسكي: ومذهب المعتزلة مركَّب من مذهب جهم في نفي الصفات، والقدر، والاعتزال، فمن اجتمع فيه هذه الثلاث خصال فهو معتزلي، وإن كان الأصل فيه ما ذكرته[(٦)]

وقال شيخ الإسلام: والمعتزلة وعيدية في باب الأسماء والأحكام، قدرية في باب القدر، جهمية محضة[(٧)]

وقال: وإنما أول بدعتهم تكلمهم في مسائل الأسماء والأحكام والوعيد[(٨)]

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٧٨).
(٢) التنبيه والرد ص(٣٦).
(٣) التنبيه والرد ص(٣٧).
(٤) التنبيه والرد ص(٣٨).
(٥) الملل والنحل (١/ ٨٤).
(٦) البرهان ص(٥٠).
(٧) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٥).
(٨) مجموع الفتاوى (٣/ ١٨٣).

وقال: وفي الأسماء أحدثوا المنزلة بين المنزلتين، وهذه خاصة المعتزلة التي انفردوا بها، وسائر أقوالهم قد شاركهم فيها غيرهم[١].

وقال: المعتزلة باينوا جميع الطوائف فيما اختصوا به من المنزلة بين المنزلتين، وقولهم: إن أهل الكبائر يخلَّدون في النار، وليسوا بمؤمنين ولا كفار، فإن هذا قولهم الذي سموا به معتزلة[٢].

وقال عن طريقة المتكلمين في أصول الدين: وهو مبني على مقدمتين:

إحداهما: إن الجسم لا يخلو عن الأعراض التي هي الصفات.

والثانية: إن ما لا يخلو عن الصفات التي هي الأعراض فهو محدث؛ لأن الصفات التي هي الأعراض لا تكون إلا محدثة، وقد يفرضون ذلك في بعض الصفات التي هي الأعراض كالأكوان، وما لا يخلو عن جنس الحوادث فهو حادث لامتناع حوادث لا تتناهى...

والتزم طوائف من أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم لأجلها نفي صفات الرب مطلقًا، أو نفي بعضها؛ لأن الدالَّ عندهم على حدوث هذه الأشياء هو قيام الصفات بها، والدليل يجب طرده، والتزموا حدوث كل موصوف بصفة قائمة به، وهو أيضًا في غاية الفساد والضلال، ولهذا التزموا القول بخلق القرآن، وإنكار رؤية الله في الآخرة، وعلوه على عرشه، إلى أمثال ذلك من اللوازم التي التزمها من طرد مقدمات هذه الحجة التي جعلها المعتزلة، ومن اتبعهم أصل دينهم.

فهذه داخلة فيما سماه هؤلاء أصول الدين، ولكن ليست في الحقيقة من أصول الدين الذي شرعه الله لعباده[٣].

تفصيل مقالاتهم

- قولهم في الأسماء والأحكام

الإيمان عندهم هو جميع الطاعات، ومرتكب الكبيرة فاسق ليس بمؤمن ولا كافر إنما هو في منزلة بين المنزلتين.

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلفت المعتزلة في الإيمان، ما هو؟ على ستة أقاويل:

١- فقال قائلون: الإيمان هو جميعُ الطاعات فرضُها ونَفْلُها، وإن المعاصي على ضربين: منها صغائر، ومنها كبائر، وأن الكبائر على ضربين: منها ما هو كفر، ومنها ما ليس بكفر، وإن الناس يكفرون من ثلاثة أوجه: رجل شبَّه الله سبحانه بخلقه، ورجل جَوَّره في حكمه أو كذَّبه في خبره،

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٨).

(٢) منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٦١).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٠٤، ٣٠٥).

ورجل ردَّ ما أجمع المسلمون عليه عن نبيهم نصًا وتوقيفًا؛ فأكفرُ هؤلاء مَن زعم أن البارئ جسم مؤلف محدود، ولم يُكفِّروا من سماه جسمًا ولم يُعْطِه معاني الأجسام، وأكفروا من زعم أن الله سبحانه يُرَى كما ترى المرئياتُ بالمقابلة أو المحاذاة أو في مكان حالا فيه دون مكانٍ، ولم يزعموا أنه يُرَى لا كالمرئيات، وأكفروا من زعم أن الله خلق الجورَ، وأراد السفه، وكلف الزمنى والعَجَزَةَ الذين فيهم العجز ثابت؛ لأن هؤلاء -بزعمهم- سفهوا الله وَجوَّروه، ولم يكفروا من قصد إلى قادر على الفعل فقال: قد كلفه الله سبحانه وليس بقادر؛ لأنه قد كذب على القادر عندهم فأخبر أنه ليس بقادر، ولم يكذب على الله في تكليفه إياه ولا وصفه بالعبث عندهم.

والقائل بهذا القول هم أصحاب أبي الهذيل، وإلى هذا القول كان يذهب أبو الهذيل.

وحُكِيَ عنه أن الصغائر تُغْفَر لمن اجتنب الكبائر، على طريق التَّفضُّل، لا على طريق الاستحقاق.

وزعم أن الإيمان كله إيمان بالله، منه ما تَرْكُهُ كفر، ومنه ما تَرْكُهُ فِسْق ليس بكفر: كالصلاة وصيام شهر رمضان، ومنه ما تركه صغير ليس بفسق ولا كفر، ومنه ما تركه ليس بكفر ولا بعصيان: كالنوافل.

٢- وقال هشام الفُوَطِي: الإيمان جميعُ الطاعات فرضها ونفلها، والإيمان على ضربين: إيمان بالله، وإيمان لله، ولا يقال: إنه إيمان بالله، فالإيمان بالله ما كان تركه كفرًا بالله، والإيمان لله يكون تركه كفرًا، ويكون تركه فسقًا ليس بكفر، نحو الصلاة والزكاة؛ فذلك إيمان لله، فمن تركه على الاستحلال كفر، ومن تركه على التحريم كان تركه فسقًا ليس بكفر، ومما هو إيمان لله عند هشام ما يكون تركه صغيرًا ليس بفسق.

٣- وقال عباد بن سليمان: الإيمان هو جميع ما أمر الله سبحانه به من الفرض، وما رغَّب فيه من النفل، والإيمان على وجهين:

إيمان بالله وهو ما كان تاركه أو تارك شيء منه كافرًا كالملة والتوحيد، والإيمان لله إذا تركه تارك لم يكفر، ومن ذلك ما يكون تركه ضلالًا وفسقًا، ومنه ما يكون تركه صغيرًا، وكل أفعال الجاهل بالله عنده كفر بالله.

٤- وقال إبراهيم النَّظَّام: الإيمان اجتناب الكبائر، والكبائر: ما جاء فيه الوعيد، وقد يجوز إن يكون فيما لم يجئ فيه الوعيد كبيرة عند الله، ويجوز ألا يكون فيه كبيرة، وإن لم يكن فيه كبيرة فالإيمان اجتناب ما فيه الوعيد عندنا وعند الله سبحانه، وإن كان فيما لم يجئ فيه الوعيد كبيرة فالتسمية له بالإيمان وبأنه مؤمن يلزم باجتناب ما فيه الوعيد عندنا، فأما عند الله سبحانه فاجتناب كل كبير.

٥- وقال آخرون: الإيمان اجتناب ما فيه الوعيد عندنا وعند الله، وهو ما يلزم به الاسم، وما سوى ذلك فصغير، مغفور باجتناب الكبير.

٦- وكان محمد بن عبد الوهاب الجُبَّائِيّ يزعم أن الإيمان لله هو جميع ما افترضه الله سبحانه على عباده، وأن النوافل ليس بإيمان، وأن كل خصلة من الخصال التي افترضها الله سبحانه فهي بعض إيمان لله، وهي أيضا إيمان بالله، وأن الفاسق الملي مؤمن من أسماء اللغة بما فعله من الإيمان.

وكان يزعم أن الأسماء على ضربين: منها أسماء اللغة، ومنها أسماء الدين، فأسماء اللغة المشتقة من الأفعال تتقضي مع تَقَضِّي الأفعال، وأسماء الدين يسمى بها الإنسان بعد تقضِّي فعله وفي حالة فعله، فالفاسق الملي مؤمن من أسماء اللغة يتقضي الاسمُ عنه مع تقضي فعلِهِ للإيمان، وليس يسمى بالإيمان من أسماء الدين.

وكان يزعم أن في اليهودي إيمانًا نسميه به مؤمنًا مسلمًا من أسماء اللغة.

وكانت المعتزلة بأسرها قبله إلا الأصم تنكر أن يكون الفاسق مؤمنًا، وتقول: إن الفاسق ليس بمؤمن ولا كافر، وتسميه منزلة بين المنزلتين، وتقول: في الفاسق إيمان لا نسميه به مؤمنًا، وفي اليهودي إيمان لا نسميه به مؤمنًا.

وكان الجُبَّائِيّ يزعم أن من الذنوب صغائر وكبائر، وأن الصغائر يستحق غفرانها باجتناب الكبائر، وأن الكبائر تحبط الثواب على الإيمان، واجتناب الكبائر يحبط عقاب الصغائر.

وكان يزعم أن العزم على الكبيرة كبيرة، والعزم على الصغيرة صغيرة، والعزم على الكفر كفر.

وكذلك قول أبي الهُذَيْل كان يقول في العازم: إنه كالمقدم عليه.

وقال أبو بكر الأصم: الإيمان جميع الطاعات، ومن عمل كبيرًا ليس بكفر من أهل الملة فهو فاسق بفعله للكبير، لا كافر ولا منافق مؤمن بتوحيده وما فعل من طاعته.

وزعمت المعتزلة أن الله سمى إيمانًا ما لم يكن في اللغة إيمانًا[1]

وقال: واختلفت المعتزلة هل يقال للفاسق مؤمن أم لا؟ على ثلاث مقالات

١- فزعم بعضهم أنه يقال له: آمن، ولا يقال له: مؤمن، وهذا قول عباد.

٢- وقال قائلون: لا يقال: آمن، ولا يقال: مؤمن.

٣- وقال الجُبَّائِيّ: يقال: آمن من أوصاف اللغة، ويقال: مؤمن من أسماء اللغة[2]

وقال الملطي: وقالوا: إن فاعل الكبائر بعد إيمانه المقيم على إيمانه فاسق لا مؤمن، ولا كافر ولا مؤمن، ولا مسلم ولا منافق، كما سماه الله فقط وسموه المنزلة بين المنزلتين أي منزلة بين الكفر والإيمان[3]

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٦٦- ٢٧٠).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٢٧٤).

(٣) التنبيه والرد ص(٣٧)، (٣٦).

وقال الإسفراييني عن واصل بن عطاء: وكان قوله موافقًا لقول الخوارج في تخليد العصاة في النار مخالفًا لهم في القول بمنزلة بين المنزلتين والمعتزلة بعده تمسكوا بهذا القول[١]

وقال البغدادي: اتفاقهم على دعواهم في الفاسق من أمة الإسلام بالمنزلة بين المنزلتين، وهى أنه فاسق لا مؤمن ولا كافر، ولأجل هذا سماهم المسلمون معتزلة لاعتزالهم قول الأمة بأسرها[٢]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام عن أصول أهل السنة: ولا يسلبون الفاسق المِلِّيَّ اسم الإيمان بالكلية، ولا يخلدونه في النار، كما تقوله المعتزلة، بل الفاسق يدخل في اسم الإيمان في مثل قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: الآية ٩٢]

وقد لا يدخل في اسم الإيمان المطلق كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: الآية ٢] ، وقوله ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزنى وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة ذات شرف يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن».

ويقولون: هو مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، فلا يُعطى الاسم المطلق، ولا يُسلب مطلق الاسم[٣]

وتقدم مزيد بيان عند قول الخوارج في الأسماء والأحكام.

- قولهم في الوعيد

أهل الكبائر عندهم إن ماتوا قبل التوبة فهم عندهم مخلَّدون في النار مع الكفار.

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: وأجمع أصحاب الوعيد من المعتزلة أن مَنْ أدخله الله النار خَلَّده فيها[٤]

وقال الإسفراييني: ومما اتفقوا عليه من فضائحهم قولهم: إن حال الفاسق الملي منزلة بين منزلتين، لا هو مؤمن، ولا هو كافر، وإنه إن خرج من الدنيا قبل أن يتوب يكون خالدًا مخلدًا في النار مع جملة الكفار، ولا يجوز لله تعالى أن يغفر له أو يرحمه، ولو أنه رحمه وغفر له يخرج من الحكمة وسقط من منزلة الآلهية بغفران الشرك به. قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا

---

(١) التبصير في الدين ص(٦٨)، ص(٦٦).

(٢) الفرق بين الفرق ص(١٣٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ١٥١، ١٥٢).

(٤) مقالات الإسلاميين ص(٢٧٤).

دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: الآية ٤٨] [(١)]

وقال السكسكي عما أجمعت عليه المعتزلة: وأن من ارتكب كبيرة من الموحدين فإن لم تكن كفرًا يخرجه عن الإيمان استحق الخلود في النار أبد الآبدين، وتبطل جميع حسناته[(٢)]

وقال شيخ الإسلام: والخوارج والمعتزلة يقولون: إن صاحب الكبيرة يخلد في النار[(٣)]

وقال: وتجعل المعتزلة إنفاذ الوعيد أحد «الأصول الخمسة» التي يكفرون من خالفها، ويخالفون أهل السنة والجماعة في وجوب نفوذ الوعيد فيهم وفي تخليدهم[(٤)]

نقض قولهم:

قال شيخ الإسلام: قوله: ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا﴾[الرعد: الآية ٢٣] ، مما يستدل به أهل السنة على أنه لا يخلد في النار أحد من أهل التوحيد.

وأما دخول كثير من أهل الكبائر النار فهذا مما تواترت به السنن عن النبي ﷺ، كما تواترت بخروجهم من النار وشفاعة نبينا محمد ﷺ في أهل الكبائر وإخراج من يخرج من النار بشفاعة نبينا ﷺ وشفاعة غيره.

فمن قال: إن أهل الكبائر مخلدون في النار وتأول الآية على أن السابقين هم الذين يدخلونها، وأن المقتصد أو الظالم لنفسه لا يدخلها، كما تأوله من المعتزلة فهو مقابل بتأويل المرجئة الذين لا يقطعون بدخول أحد من أهل الكبائر النار، ويزعمون أن أهل الكبائر قد يدخل جميعهم الجنة من غير عذاب، وكلاهما مخالف للسنة المتواترة عن النبي ولإجماع سلف الأمة وأئمتها.

وقد دل على فساد قول «الطائفتين» قول الله تعالى في آيتين من كتابه، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾[النساء: الآية ٤٨] ، فأخبر تعالى أنه لا يغفر الشرك وأخبر أنه يغفر ما دونه لمن يشاء، ولا يجوز أن يراد بذلك التائب كما يقوله من يقوله من المعتزلة؛ لأن الشرك يغفره الله لمن تاب، وما دون الشرك يغفره الله أيضًا للتائب، فلا تعلق بالمشيئة، ولهذا لما ذكر المغفرة للتائبين قال تعالى: ﴿۞ قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ۝٥٣﴾[الزمر: الآية ٥٣] ، فهنا عمم المغفرة وأطلقها، فإن الله يغفر للعبد أي ذنب تاب منه، فمن تاب من الشرك غفر الله له، ومن تاب من الكبائر غفر الله له، وأي ذنب تاب العبد منه غفر الله له. ففي آية التوبة عمم وأطلق، وفي تلك الآية خصص وعلق، فخص الشرك بأنه لا يغفره، وعلق ما سواه على المشيئة ومن الشرك التعطيل للخالق وهذا

---

(١) التبصير في الدين ص(٦٥).

(٢) البرهان ص(٥٠).

(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٧٥).

(٤) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٨٠).

يدل على فساد قول من يجزم بالمغفرة لكل مذنب، ونبه بالشرك على ما هو أعظم منه كتعطيل الخالق، أو يجوز ألا يعذب بذنب؛ فإنه لو كان كذلك لما ذكر أنه يغفر البعض دون البعض، ولو كان كل ظالم لنفسه مغفورًا له بلا توبة ولا حسنات ماحية لم يعلق ذلك بالمشيئة.

وقوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: الآية ٤٨] دليل على أنه يغفر البعض دون البعض، فبطل النفي والوقف العام[(١)]

وتقدم مزيد بيان عند قول الخوارج في الوعيد.

- قولهم في معرفة وعيد الكفار

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلفت المعتزلة هل يعلم وعيد الكفار بالعقل، أو الخبر دون العقل؟ على ستة أقاويل:

١- فقال بعضهم: العذاب على الكبائر كلها الكفر منها وغير الكفر واجبٌ في العقول، وإن جاءته كذلك.

٢- وقال بعضهم: ليس يجب هذا في كل الذنوب، ولكن في الكفر خاصة.

٣- وقال بعضهم: ليس يجب في العقول إلا التفريق بين المحسن والمسيء والولي والعدو، والتفرقة تكون بضروب شتى: منها تعذيب المذنب بعذاب لا ينقطع وسلامة المطيع من ذلك، ومنها إفناؤه وإبقاء المطيع، ومنها تفضيل المطيع في النعيم، ولله عندهم أن يعفو عن جميع المذنبين ويديم نعيمهم تفضلًا.

٤- وقال بعض من يميل إلى هذا القول: مظالم العباد لا يجوز العفو عنها إلا بعد عفو أهلها، وإن لم يقع العفو منها فالقصاص واجب فيها.

٥- وقال عباد بن سليمان: إن أهل العفو يعلمون أن الله سبحانه يجازي على كل ذنب، كائنًا ما كان، حتى يفرق بين الفاعل وغيره، ولا يعلمون ما ذلك الجزاء، والله يعلم ما هو؟ وإن يكون العلم به إلا من قبل السمع.

٦- وقال قائلون: ليس يعلم عقاب الكفار إلا من جهة الخبر.

واختلفوا هل كان في العقل يجوز أن يغفر الله لعبده ذنبًا ويعذب غيره على مثله، أم لا؟ على مقالتين:

١- فأجاز ذلك بعضهم وهو الجُبَّائِيّ.

٢- وأنكره أكثرهم[(٢)]

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ١٨٤، ١٨٥)، (٤/ ٤٨٦).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٢٧٥، ٢٧٦).

- قولهم في معرفة وعيد أهل الكبائر

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلفوا بأي شيء يعلم وعيد أهل الكبائر؟ على ثلاثة أقاويل:

١- فزعم زاعمون أن ذلك يعلم من جهة التنزيل، هذا قول أبي الهُذَيْلِ.

٢- وقال بعضهم: ليس يعلم ذلك من قبل التنزيل، ولكن من قبل التأويل، وهذا قول الفُوَطِي.

٣- وقال الأصم: إنه ليس من قبل التنزيل علم ذلك، ولا من قبل التأويل، ولكن من قبل أن أهل الفسق مشتومون عند أهل الصلاة، ولا يكون أحد مشتومًا إلا وهو عدو لله، ومن كان عدوًا لله كان من أهل النار[١]

- قولهم في الشفاعة

ينكرون شفاعة النبي ﷺ لأهل الكبائر.

أقوال العلماء

قال السكسكي عما أجمعت عليه المعتزلة: ونفوا شفاعة النبي ﷺ لأهل الكبائر[٢]

وقال شيخ الإسلام: وأما الخوارج والمعتزلة فأنكروا شفاعته لأهل الكبائر، ولم ينكروا شفاعته للمؤمنين[٣]

وقال: وأما الوعيدية من الخوارج والمعتزلة فزعموا أن الشفاعة إنما هي للمؤمنين خاصة في رفع بعض الدرجات، وبعضهم أنكر الشفاعة مطلقًا[٤]

وقال: ولكن كثيرًا من أهل البدع والخوارج والمعتزلة أنكروا شفاعته لأهل الكبائر[٥]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول الخوارج في الشفاعة.

- قولهم في الصغائر والكبائر

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلفت المعتزلة -مع إقرارها بالصغائر والكبائر- في الصغائر والكبائر، على

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٧٧، ٢٧٨).

(٢) البرهان ص(٥٠).

(٣) مجموع الفتاوى (١/١٠٨).

(٤) مجموع الفتاوى (١/٣١٤).

(٥) مجموع الفتاوى (١/٣١٨).

ثلاثة أقاويل:

١- فقال قائلون منهم: كل ما أتى فيه الوعيد فهو كبير، وكل ما لم يأت فيه الوعيد فهو صغير.

٢- وقال قائلون: كل ما أتى فيه الوعيد فكبير، وكل ما كان مثله في العظم فهو كبير، وكل ما لم يأت فيه الوعيد أو في مثله فقد يجوز أن يكون كله صغيرًا، ويجوز أن يكون بعضه كبيرًا وبعضه صغيرًا، وليس يجوز ألا يكون صغيرًا ولا شيئًا منه.

٣- وقال جعفر بن مبشر: كل عمد كبير، وكل مرتكب لمعصية متعمدًا لها فهو مرتكب لكبيرة[1].

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: أمثل الأقوال في هذه المسألة القول المأثور عن ابن عباس، وذكره أبو عبيد، وأحمد بن حنبل، وغيرهما وهو: أن الصغيرة ما دون الحدين: حد الدنيا، وحد الآخرة.

وهو معنى قول من قال: ما ليس فيها حد في الدنيا، وهو معنى قول القائل: كل ذنب ختم بلعنة، أو غضب، أو نار، فهو من الكبائر.

ومعنى قول القائل: ليس فيها حد في الدنيا، ولا وعيد في الآخرة؛ أي: وعيد خاص كالوعيد بالنار، والغضب، واللعنة.

وذلك لأن الوعيد الخاص في الآخرة. كالعقوبة الخاصة في الدنيا. فكما أنه يفرق في العقوبات المشروعة للناس بين العقوبات المقدرة بالقطع، والقتل، وجلد مائة، أو ثمانين، وبين العقوبات، التي ليست بمقدرة: وهي التعزير، فكذلك يفرق في العقوبات التي يعزر الله بها العباد -في غير أمر العباد بها- بين العقوبات المقدرة: كالغضب، واللعنة، والنار، وبين العقوبات المطلقة.

وهذا الضابط يسلم من القوادح الواردة على غيره؛ فإنه يدخل كل ما ثبت في النص أنه كبيرة: كالشرك، والقتل، والزنى، والسحر، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات، وغير ذلك من الكبائر التي فيها عقوبات مقدرة مشروعة، وكالفرار من الزحف، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، وعقوق الوالدين، واليمين الغموس، وشهادة الزور؛ فإن هذه الذنوب وأمثالها فيها وعيد خاص...

وإنما قلنا: إن هذا الضابط أولى من سائر تلك الضوابط المذكورة لوجوه:

أحدها: أنه المأثور عن السلف، بخلاف تلك الضوابط؛ فإنها لا تعرف عن أحد من الصحابة والتابعين والأئمة، وإنما قالها بعض من تكلم في شيء من الكلام، أو التصوف بغير دليل شرعي، وأما من قال من السلف: إنها إلى السبعين أقرب منها إلى السبع، فهذا لا يخالف ما ذكرناه. وسنتكلم عليها أن شاء الله واحدًا واحدًا.

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٧٠، ٢٧١).

الثاني: أن الله قال: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾﴾ [النساء: الآية ٣١] فقد وعد مجتنب الكبائر بتكفير السيئات، واستحقاق الوعد الكريم. وكل من وعد بغضب الله أو لعنته، أو نار أو حرمان جنة، أو ما يقتضي ذلك؛ فإنه خارج عن هذا الوعد، فلا يكون من مجتنبي الكبائر. وكذلك من استحق أن يقام عليه الحد، لم تكن سيئاته مكفرة عنه باجتناب الكبائر؛ إذ لو كان كذلك لم يكن له ذنب يستحق أن يعاقب عليه، والمستحق أن يقام عليه الحد له ذنب يستحق العقوبة عليه.

الثالث: أن هذا الضابط مرجعه إلى ما ذكره الله ورسوله في الذنوب؛ فهو حد يتلقى من خطاب الشارع، وما سوى ذلك ليس متلقى من كلام الله ورسوله؛ بل هو قول رأي القائل وذوقه من غير دليل شرعي، والرأي والذوق بدون دليل شرعي لا يجوز.

الرابع: أن هذا الضابط يمكن الفرق به بين الكبائر والصغائر، وأما تلك الأمور فلا يمكن الفرق بها بين الكبائر والصغائر؛ لأن تلك الصفات لا دليل عليها؛ لأن الفرق بين ما اتفقت فيه الشرائع واختلفت لا يعلم إن لم يمكن وجود عالم بتلك الشرائع على وجهها، وهذا غير معلوم لنا.

وكذلك ما يسد باب المعرفة هو من الأمور النسبية والإضافية، فقد يسد باب المعرفة عن زيد ما لا يسد عن عمرو، وليس لذلك حد محدود.

الخامس: أن تلك الأقوال فاسدة

ومن قال: إنها سميت كبائر بالنسبة إلى ما دونها، وأن ما عصى الله به فهو كبيرة؛ فإنه يوجب ألا تكون الذنوب في نفسها تنقسم إلى كبائر وصغائر. وهذا خلاف القرآن، فإن الله قال: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ﴾ [النجم: الآية ٣٢] ، قال: ﴿وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴿٣٧﴾﴾ [الشورى: الآية ٣٧] وقال: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: الآية ٣١] ، وقال: ﴿مَالِ هَٰذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ [الكهف: الآية ٤٩] وقال: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ ﴿٥٣﴾﴾ [القمر: الآية ٥٣] والأحاديث كثيرة في الذنوب الكبائر. . .

وأما من قال: إنها كل ذنب فيه وعيد، فهذا يندرج فيما ذكره السلف، فإن كل ذنب فيه حد في الدنيا ففيه وعيد من غير عكس، فإن الزنى، والسرقة، وشرب الخمر، وقذف المحصنات، ونحو ذلك فيها وعيد. كمن قال: إن الكبيرة ما فيها وعيد، والله أعلم[1]

- قولهم في غفران الصغائر

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلفت المعتزلة في غفران الصغائر على ثلاثة أقاويل:

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٦٥٠- ٦٥٧).

١- فقال قائلون: إن الله سبحانه يغفر الصغائر إذا اجتنبت الكبائر تفضلًا.

٢- وقال قائلون: يغفر الصغائر إذا اجتنبت الكبائر، باستحقاق.

٣- وقال قائلون: لا يغفر الصغائر إلا بالتوبة[(١)]

- قولهم في اجتماع المعاصي

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلفت المعتزلة هل يجوز أن يجتمع ما ليس بكبير وما ليس بكبير فيكون كبيرًا؟ على مقالتين:

١- فقال كثير من المعتزلة: لا يجوز أن يجتمع ما ليس بكبير وما ليس بكبير فيكون كبيرًا، وليس يجوز أن يجتمع ما ليس بكفر وما ليس بكفر فيكون كفرًا.

٢- وقال الجُبَّائيُّ: الصغائر تقع من مجتنبي الكبائر مغفورة ويجوز أن يجتمع ما ليس بكبير وما ليس بكبير من مجتنبي الكبائر فيكون ذلك كبيرًا، كالرجل يسرق درهمًا ثم درهمًا حتى يكون سارقًا خمسة دراهم يسرقها درهمًا درهمًا، قد يجوز أن يكون سَرَقه كل درهم على انفراده صغيرًا، فإذا جتمع ذلك كان كبيرًا.

وقال غيره من المعتزلة: إن لم يكن سَرَقه كل درهم على انفرادِهِ كبيرًا، فليس ذلك إذا اجتمع كبيرًا، ولكن الذنب الكبير منعه خمسة دراهم[(٢)]

- قولهم في التوبة

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلفت المعتزلة في التائب يتوب من الذنب ثم يعود إليه: هل يؤخذ به؟ على مقالتين:

١- فقال قائلون: بالذنب الذي تاب منه إذا عاد إليه.

٢- وقال قائلون: لا يؤخذ بما سلف؛ لأنه قد تاب منه.

- واختلفوا في آخذ الدرهم وسارقه من حرز: هل يفسق أم لا؟ على مقالتين:

١- فزعم أبو الهُذَيْل أنه فاسق؛ لأنه قد أباح يده فقهاء من فقهاء المسلمين.

٢- ولم يفسقه غيره من المعتزلة إلا «جعفر بن مبشر» إذا اعتمد ذلك.

- واختلفوا في خائن درهم فصاعدًا، على خمسة أقاويل:

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٧١).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٢٧١، ٢٧٢).

١- فزعم جعفر بن مبشر أن مرتكب معصية متعمدًا لها فاسق، وإن كانت سرقة درهم أو أقل أو أكثر، وأي معصية كانت.

٢- وقال الجُبَّائِيّ: من عزم أن يخون في درهم وثلثين في الوقت الثاني من حال عزمه ثم جاء الوقت الثاني فأراد ذلك وفعله فسق؛ لأن العزم على ذلك كفعل المعزوم عليه، والإرادة لأخذ الدرهم وثلثين كأخذ الدرهم وثلثين، فإذا اجتمع ذلك فهو كخائن خمسة دراهم.

٣- وقال أبو الهُذَيْلِ: لا يفسق إلا بأخذ خمسة دراهم من غير حِلِّهَا، أو بمنعها، ولا يفسق في أقل من ذلك إلا سارق الدرهم بإباحة يده فقهاء من فقهاء الأمة.

٤- وقال قائلون: لا يفسق السارق لأقل من عشرة دراهم والخائن لأقل منها، وإنما يفسق من سرق عشرة دراهم فصاعدًا أو خانها.

٥- وقال قائلون: لا يفسق الخائن إلا في مائتي درهم، وهذا قول النَّظَّام.

- واختلفت المعتزلة فيمن لم يُؤَدِّ زكاته، على مقالتين:

١- فزعم هشام الفُوَطِي أنه لا يكون مانعًا للزكاة إلا إذا عزم ألا يؤديها أبدًا، فمن عزم ألا يؤديها وقتًا ما فليس بضال.

٢- وقال غيره من المعتزلة: من منعها أهل الحاجة وقد وجبت لزمه الفسق إذا منع خمسة دراهم على قول أصحاب الخمسة، أو عشرة على قول أصحاب العشرة، أو مائتين على قول أصحاب المائتين[1].

- قولهم في نصوص العموم

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: وأجمعت المعتزلة القائلون بالوعيد أن الأخبار إذا جاءت من عند الله ومَخْرَجها عام كقوله: ﴿وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ۝١٤﴾[الانفطار: الآية ١٤]، ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨﴾؛ فليس بجائز إلا أن تكون عامة في جميع أهل الصنف الذي جاء فيهم الخبر من مُسْتَحِلِّيهم ومحرميهم.

وزعموا جميعًا أنه لا يجوز أن يكون الخبر خاصًا أو مستثنى منه والخبر ظاهر الأخبار والاستثناء والخصوصية ليسا بظاهرين.

وليس يجوز عندهم أن يكون الخبر خاصًا وقد جاء مجيئًا عامًا إلا ومع الخبر ما يخصصه أو تكون خصوصيته في العقل، ولا يجوز أن يكون خاصًا ثم يجيء الخصوصية بعد الخبر.

واختلفوا إذا سمع السامع الخبر الذي ظاهره العموم، ولم يكن في العقل ما يخصصه، ما الذي

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٧٢- ٢٧٤)، التبصير في الدين ص(٧٥).

عليه في ذلك؟ على مقالتين:

١- فقال قائلون: عليه أن يقف في عمومه حتى يتصفح القرآن والإجماع والأخبار فإذا لم يجد للخبر تخصيصًا في القرآن ولا في الإجماع ولا في الأخبار ولا في السنن قضى على عمومه، وهذا قول النظام.

٢- وقال قائلون: إذا جاء الخبر ومخرجه العموم فعلى السامع لذلك أن يجعله في جميع من لزمه الاسم الذي سمي به أهل تلك الصفة الذين جاء فيهم الخبر، ولا يعرف من يلزمه ذلك الاسم حتى يلقى أهل اللغة فيعرفونه من الذي يلزمه ذلك الاسم، فإذا علم ذلك من قبل أهل اللغة سمى به أهلها، وقضى بعموم الخبر لمن لزمه الاسم.

وزعم قائل هذا أنه لو كان في معلوم الله سبحانه أنه يسمع الآية التي ظاهرها العموم من لا يسمع ما يخصصها لم يجز أن ينزلها إلا ومعها تخصيصها، فلما كان في معلومه أنه لا يسمع الآية التي ظاهرها العموم والمراد بها الخصوص إلا من يسمع تخصيصها إذا نزلها أوجب على كل من سمع آية ظاهرها العموم ولم يسمع لها تخصيصًا أن يقضي على عمومها، وهذا قول أبي الهُذَيْل والشحام[1]

نقض قولهم

سيأتي بيان ذلك عند قول المرجئة في نصوص العموم.

- قولهم في القدر

ينفون القدر، وهو إنكار خلق الله لأفعال العباد، وعموم مشيئته وقدرته.

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: وهذا شرح قول المعتزلة في القدر. أجمعت المعتزلة على أن الله سبحانه لم يخلق الكفر والمعاصي، ولا شيئًا من أفعال غيره، إلا رجلًا منهم، فإنه زعم أن الله خلقها، بأن خلق أسماءها وأحكامها، حكى ذلك عن صلح قبة.

وأجمعت المعتزلة إلا عبادًا أن الله جعل الإيمان حسنًا، والكفر قبيحًا، ومعنى ذلك أنه جعل التسمية للإيمان والحكم بأنه حسن، والتسمية للكفر والحكم بأنه قبيح، وأن الله خلق الكافر لا كافرًا، ثم إنه كفر، وكذلك المؤمن.

وأنكر عباد أن يكون الله جعل الكفر على وجه من الوجوه، أو خلق الكافر والمؤمن.

- واختلفت المعتزلة: هل يقال: إن الإنسان يخلق فعله أم لا؟ على ثلاث مقالات:

١- فزعم بعضهم: أن معنى فاعل وخالق واحد، وأنا لا نطلق ذلك في الإنسان لأنا منعنا منه.

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٧٦، ٢٧٧).

٢- وقال بعضهم: هو الفعل لا بآلة ولا بجارحة، وهذا يستحيل منه.

٣- وقال بعضهم: معنى خالق أنه وقع منه الفعل مُقَدَّرًا، فكل من وقع فعله مقدرًا فهو خالق له، قديمًا كان أو محدثًا.

- وأجمعت المعتزلة على أن الله سبحانه لم يرد المعاصي إلا المردار فإنه حُكِيَ عنه أنه قال: إن الله أرادها، بأن خَلّى بين العباد وبينها[١].

وقال: واختلفت المعتزلة هل يقال: إن الله خلق الشر والسيئات أم لا؟ على مقالتين:

١- فقالت المعتزلة كلها إلا عبادًا: إن الله يخلق الشر الذي هو مرض، والسيئات التي هي عقوبات، وهو شر في المجاز، وسيئات في المجاز.

٢- وأنكر عباد أن يخلق الله سبحانه شيئًا نسميه شرًّا أو سيئة، في الحقيقة[٢]

وقال الإسفراييني: ومما اتفقوا عليه قولهم: إن أفعال العباد مخلوقة لهم، كل واحد منهم ومن جملة الحيوانات كالبقة، والبعوض، والنملة، والنحلة، والدودة، والسمكة، خالق خلق أفعاله، وليس خالقًا لأفعالهم ولا قادرًا على شيء من أعمالهم، وأنه قط لا يقدر على شيء مما يفعله الحيوانات كلها، ففعل الذباب، والبقة، والجرادة، أفعال هي خالقة لها، وليس البارئ سبحانه قادرًا عليها، فأثبتوا خالقين لا يحصون ولا يحصرون، حتى إن مذبة لو تحركت على دن من الخل تطاير عنها أكثر من ألف خالق أو قريب منها[٣]

وقال: ومما قالوا: إن أفعال الحيوانات خارجة من قدرة الله تعالى، ولم يوجبوا تخصيصًا في وصف كونه قادرًا، فقد مهدوا بذلك طريق القول بالتثنية[٤]

وقال: من أفظع ما ينتحلونه نسبتهم التقدير إلى أنفسهم لا إلى صانعهم[٥]

وقال البغدادي عما يجمعهم: ومنها قولهم جميعًا بأن الله تعالى غير خالق لأكساب الناس ولا لشيء من أعمال الحيوانات، وقد زعموا أن الناس هم الذين يقدرون أكسابهم، وأنه ليس لله عز وجل في أكسابهم ولا في أعمال سائر الحيوانات صنع ولا تقدير، ولأجل هذا القول سماهم المسلمون قدرية[٦].

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٢٧، ٢٢٨).
(٢) مقالات الإسلاميين ص(٢٤٥، ٢٤٦).
(٣) التبصير في الدين ص(٦٤).
(٤) التبصير في الدين ص(٦٥).
(٥) التبصير في الدين ص(٩١).
(٦) الفرق بين الفرق ص(١٣١، ١٣٢).

وقال عما يجمعهم: ومنها قولهم: إن كل ما لم يأمر الله تعالى به أو نهى عنه من أعمال العباد لم يشأ الله شيئًا منها [١].

وقال الرازي: اعلم أن المعتزلة كلهم متفقون، . . . ، وأن الله تعالى ليس خالقًا لأفعال العبد [٢].

وقال السكسكي عما أجمعت عليه المعتزلة: والله تعالى لا يقدر على مقدورات غيره، وإنه لم يخلق أفعال عباده بل هم الخالقون لها [٣].

وقال شيخ الإسلام: ثم القَدَرِيَّة من المعتزلة وغيرهم يعتقدون أن إثبات الصانع، والنبوة: لا يمكن إلا بعد اعتقاد أن العبد هو المحدِث لأفعاله، وإلا انتقض الدليل [٤].

وقال: المعتزلة ومن اتبعها من الشيعة تزعم أن الأعمال ليست من خلقه ولا كونها شيء [٥].

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند الكلام عن مقالة القَدَرِيَّة.

- قولهم في الإرادة

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: القول في أن الله مريد اختلفت المعتزلة في ذلك على خمسة أقاويل:

فالفرقة الأولى منهم: أصحاب أبي الهُذيل، يزعمون أن إرادة الله غير مراده وغير أمره، وأن إرادته لمفعولاته ليست بمخلوقة على الحقيقة، بل هي مع قوله لها: كوني خلق لها، وإرادته للإيمان ليست بخلق له، وهي غير الأمر به، وإرادة الله قائمة به لا في مكان.

وقال بعض أصحاب أبي الهذيل: بل إرادة الله موجودة لا في مكان، ولم يقل: هي قائمة بالله تعالى.

والفرقة الثانية منهم أصحاب بشر بن المعتمر.

يزعمون أن إرادة الله على ضربين: إرادة وصف بها الله في ذاته، وإرادة وُصِفَ بها وهي فعل من أفعاله، وأن إرادته التي وصف بها في ذاته غير لاحقة بمعاصي العباد.

والفرقة الثالثة منهم: أصحاب أبي موسى المردار، فيما حكى أبو الهُذَيْل عن أبي موسى أنه كان

---

(١) الفرق بين الفرق ص(١٣٢).

(٢) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٣٨).

(٣) البرهان ص(٥٠).

(٤) مجموع الفتاوى (٢/ ٢٢، ٢٣)، (٢/ ٤٥٧).

(٥) مجموع الفتاوى (١١/ ٣٥٢).

يزعم أن الله أراد معاصي العباد بمعنى أنه خلى بينهم وبينها، وكان أبو موسى يقول: خلق الشيء غيره والخلق مخلوق لا يخلق.

٤- والفرقة الرابعة منهم أصحاب النَّظَّام

يزعمون أن الوصف لله بأنه مريد لتكوين الأشياء معناه أنه كونها، وإرادته للتكوين هي التكوين، والوصف له بأنه مريد لأفعال عباده معناه أنه آمر بها، والأمر بها غيرها، قال: وقد نقول: إنه مريد الساعة أن يقيم القيامة، ومعنى ذلك أنه حاكم بذلك مخبر به، وإلى هذا القول يميل البغداديون من المعتزلة.

٥- والفرقة الخامسة منهم أصحاب جعفر بن حرب

يزعمون أن الله أراد أن يكون الكفر مخالفًا للإيمان، وأرد أن يكون قبيحًا غير حسن، والمعنى أنه حكم أن ذلك كذلك[1]

وقال: وأنكرت المعتزلة بأسرها أن يكون الله سبحانه لم يزل مريدًا للمعاصي، وأنكروا جميعًا أن يكون الله لم يزل مريدًا لطاعته[2]

وقال الإسفراييني: ومما اتفقوا عليه من مساوئ مقالاتهم قولهم: إن الله تعالى لم يرد أن يكون الزنى، واللواط، والقتل، ومعصية العصاة، وكفر الكافرين، وجميع الفواحش قبيحة مذمومة، وهذا يوجب أن تكون جميعها مرضية حسنة، أو يكون عن جميعها غافلًا ساهيًا، وهذا خلاف قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝٣٠﴾[الإنسان: الآية ٣٠] ، وخلاف قوله تعالى: ﴿لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ﴾[البقرة: الآية ٢٥٥] ، وخلاف ما اتفق عليه العقلاء من أن من لم يرد أن يكون القبيح قبيحًا والمذموم مذمومًا، ولم يرد أن يكون كفر الكافرين، ومعصية العصاة، وظلم الظالمين، وزنى الزناة، مذمومة غير مرضية كان في السفه والجًا، وعن حكم الحكمة خارجًا[3]

وقال السكسكي عما أجمعت عليه المعتزلة: وإرادته محدثة، . . . ، ويريد إرادة يحدثها، ويريد خلاف معلومه، ويريد من عباده ما لا يكون ويكون ما لا يريد، وإنه لو لم يعص خلقه لكان قبيحًا به الإتيان بعوضه[4]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: ومن هذا الباب تنازع الناس في الأمر، والإرادة هل يأمر بما لا يريد أو لا

(١) مقالات الإسلاميين ص(١٨٩- ١٩١).
(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٨٥).
(٣) التبصير في الدين ص(٦٥).
(٤) البرهان ص(٥٠).

يأمر إلا بما يريد؟

فإن الإرادة لفظ فيه إجمال، يراد بالإرادة الكونية الشاملة لجميع الحوادث كقول المسلمين ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وكقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: الآية ١٢٥] وقول نوح عليه السلام: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هُود: الآية ٣٤] ولا ريب أن الله يأمر العباد بما لا يريده بهذا التفسير والمعنى، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السَّجدَة: الآية ١٣] فدل على أنه لم يؤت كل نفس هداها مع أنه قد أمر كل نفس بهداها، وكما اتفق العلماء على أن من حلف بالله ليقضين دين غريمه غدًا إن شاء الله، أو ليردن وديعته، أو غصبه، أو ليصلين الظهر، أو العصر إن شاء الله، أو ليصومن رمضان إن شاء الله، ونحو ذلك مما أمره الله به، فإنه إذا لم يفعل المحلوف عليه لا يحنث مع أن الله أمره به لقوله: إن شاء الله، فعلم أن الله لم يشأه مع أمره به.

وأما الإرادة الدينية فهي بمعنى المحبة والرضا، وهي ملازمة للأمر كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النِّساء: الآية ٢٦] ، ومنه قول المسلمين: هذا يفعل شيئًا لا يريده الله، إذا كان يفعل بعض الفواحش؛ أي أنه لا يحبه ولا يرضاه، بل ينهى عنه ويكرهه[1]

وقال: ويقولون: إرادة الله في كتابه نوعان:

نوع بمعنى المشيئة لما خلق كقوله: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: الآية ١٢٥]

ونوع بمعنى محبته ورضاه لما أمر به وإن لم يخلقه، كقوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٨٥] ، ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المَائدة: الآية ٦] ، ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾﴾.

وبهذا يفصل النزاع في مسألة «الأمر» هل هو مستلزم للإدارة أم لا؟ فإن القَدَرِيَّة تزعم أنه مستلزم للمشيئة، فيكون قد شاء المأمور به ولم يكن، والجَهْمِيَّة قالوا: إنه غير مستلزم لشيء من الإرادة، لا لحبه له، ولا رضاه به، إلا إذا وقع، فإنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وكذلك عندهم ما أحبه ورضيه كان، وما لم يحبه ولم يرضه لم يكن، وتأولوا قوله: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزُّمَر: الآية ٧] على أن المراد ممن لم يقع منه الكفر، أو لا يرضاه دينًا، كما يقولون: لم

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ١٣١).

يشاء ممن لم يقع منه، أو لا يشاءه دينًا؛ إذا كانوا موافقين للجهمية والقَدَرِيَّة في أنه لا فرق بين المحبة والمشيئة. وقد قال الله تعالى: ﴿إِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾[الزُّمَر: الآية ٧] فأخبر أنه إذا وقع الكفر من عباده لم يرضه لعباده، كما قال: ﴿إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ الْقَوْلِ﴾[النِّساء: الآية ١٠٨] وقال: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾[البَقَرة: الآية ٢٠٥] مع قوله: ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾[الأنعام: الآية ١٢٥]

وفصل الخطاب: إن الأمر ليس مستلزمًا لمشيئة أن يخلق الرب الآمر الفعل المأمور به. ولا إرادة أن يفعله، بل قد يأمر بما لا يخلقه، وذلك متسلزم لمحبة الرب ورضاه من العبد أن يفعله، بمعنى أنه إذا فعل ذلك أحبه ورضيه؛ وهو يريد منه إرادة الآمر من المأمور بما أمره به لمصلحته، وإن لم يريد أن يخلقه وأن يعينه عليه؛ لما له في ترك ذلك من الحكمة؛ فإن له حكمه بالغة فيما خلقه وفيما لم يخلقه.

وفرق بين أن يريد أن يخلق هو الفعل ويجعل غيره فاعلًا يحسن إليه ويتفضل عليه بالإعانة له على مصلحته، وبين أن يأمر غيره بما يصلحه ويبين له ما ينفعه إذا فعله، وإن كان لا يريد هو -نفسه- أن يعينه لما في ترك إعانته من الحكمة؛ لكون الإعانة قد تستلزم ما يناقض حكمته، والمنهي عنه الذي خلقه هو يبغضه ويمقته، كما يمقت ما خلقه من الأعيان الخبيثة كالشياطين والخبائث، ولكنه خلقها لحكمه يحبها ويرضاها.

ونحن نعلم أن العبد يريد أن يفعل ما لا يحبه لإفضائه إلى ما يحبه، كما يشرب المريض الدواء الكريه لإفضائه إلى ما يحبه من العافية، ويفعل ما يكرهه من الأعمال لإفضائه إلى مطلوبه المحبوب له، ولا منافاة بين كون الشيء بغيضًا إليه مع كونه مخلوقًا له لحكمة يحبها، وكذلك لا منافاة بين أن يحبه إذا كان ولا يفعله؛ لأن فعله قد يستلزم تفويت ما هو أحب إليه منه، أو وجود ما هو أبغض إليه من عدمه[(١)]

- قولهم في الاستطاعة والقدرة والعجز ونحوه

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: اختلفوا هل الإنسان حيٌّ مستطيعٌ بنفسه أم لا؟ على مقالتين:

١- فزعم النَّظَّام وعلي الإسْوَاري أن الإنسان حيٌّ مستطيعٌ بنفسه، لا بحياة واستطاعة هما غيره، والإنسان عند النَّظَّام هو الروح، وهو جسم لطيف مُداخل لهذا الجسم الكثيف.

وزعم أن الإنسان لا يجوز أن يكون مستطيعًا لنفسه، لما من شأنه أن يفعله حتى تحدث به آفة، والآفة: هي العجز، وهي غير الإنسان.

كان النَّظَّام يزعم أن الإنسان قادرٌ على الشيء قبل كونه، وأنه لا يوصف بأنه قادر عليه في حال وجوده.

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٧٦- ٤٧٨).

٢- وقال قائلون: إن الإنسان حيٌّ مستطيعٌ، والحياة والاستطاعة هما غيره، وهذا قول أبي الهُذَيْل ومعمر وهشام الفُوَطِي وأكثر المعتزلة.

- واختلفت المعتزلة: هل الاستطاعة هي الصحة والسلامة، أم غير الصحة والسلامة؟ على مقالتين:

١- فقال أبو الهُذَيْل ومعمر والمردار: هي عرض، وهي غير الصحة والسلامة.

٢- وقال بشر بن المعتمر وثمامة بن أشرس وغيلان: إن الاستطاعة هي السلامة وصحة الجوارح وتخليها من الآفات.

- واختلفت المعتزلة في الاستطاعة: هل تبقى أم لا؟ على مقالتين:

١- فقال أكثر المعتزلة: إنها تبقى، وهذا قول أبي الهُذَيْل وهشام وعباد وجعفر بن حرب وجعفر بن مبشر والإسكافي وأكثر المعتزلة.

٣- وقال قائلون: لا تبقى وقتين، وإنه يستحيل بقاؤها، وإن الفعل يوجد في الوقت الثاني بالقدرة المتقدمة، المعدومة ولكن لا يجوز حدوثه مع العجز، بل يخلق الله في الوقت الثاني قدرة، فيكون الفعل واقعًا بالقدرة المتقدمة، وهذا قول أبي القاسم البَلْخيِّ وغيره من المعتزلة.

وهذا قولهم في الفعل المباشر؛ فأما المتولد فقد يجوز عندهم أن يحدث بقدرة معدومة وأسباب معدومة، ويكون الإنسان في حال حدوثه ميتًا أو عاجزًا.

- وأجمعت المعتزلة على أن الاستطاعة قبل الفعل، وهي قدرة عليه وعلى ضده، وهي غير موجبة للفعل، وأنكروا بأجمعهم أن يكلف الله عبدًا ما لا يقدر عليه.

وقال بعض المتأخرين ممن كان ينتحل المعتزلة: القدرة مع الفعل، وهي تصلح للشيء وتركه في حال حدوثه، وجائز كون الشيء في حال وجود تركه بألا يكون كان، فتركه، وهذا قول ابن الراوندي.

- واختلفوا: هل هي قدرة عليه في حاله؟

فزعم بعضهم أنها قدرة عليه في حالة لا على تركه، وأنها قبله قدرة عليه وعلى تركه، وهذا قول أبي الحسين الصَّالِحيِّ.

وأحال أكثر المعتزلة أن تكون قدرة عليه في حاله على وَجْهٍ من الوجوه.

- واختلفوا إذا فعل الإنسان أحد الضدين اللذين كان يقدر عليهما قبل كون أحدهما، هل يوصف بالقدرة على الضد الذي لم يفعله أم لا؟ على مقالتين:

١- فقال أكثر المعتزلة: إذا وجد أحد الضدين استحال أن يوصف الإنسان بالقدرة عليه أو على الضد الآخر.

٢- وقال رجل منهم وهو الإسكَافِيُّ: إذا وجد أحد الضدين لم يوصف الإنسان بالقدرة عليه،

ولكن يوصف بالقدرة على ضده الآخر.

- واختلفوا في الاستطاعة: هل يجوز فناؤها في الوقت الثاني؛ فيكون الفعل المباشر الذي يفعله الإنسان في نفسه وأنه بقدرة معدومة؟ على أربعة أقاويل:

١- فقال أبو الهُذَيْلِ: الاستطاعة يحتاج إليها قبل الفعل، فإذا وجد الفعل لم يكن الإنسان إليها حاجة بوجه من الوجوه، وقد يجوز وقوع العجز في الوقت الثاني فيكون مجامعًا للفعل، ويكون عجزًا عن فعل؛ لأن العجزَ عنك لا يكون عجزًا عن موجودٍ، فيكون الفعل واقعًا بقدرة معدومة، وجوز وجود أقل قليل الكلام مع الخرس، وجوَّز الفعل مع الموت بالاستطاعة المتقدمة، ولم يجوز وجود العلم مع الموتِ، ولا وجود الإرادة مع الموت.

٢- وقال أكثر المعتزلة: ليس يحتاج إلى الاستطاعة للفعل في حال وجوده ليفعل بها ما قد فعل، ولكن يحتاج إليها؛ لأنه محال وجود الفعل في جارحة ميتة عاجزة.

وقال هؤلاء: محال وقوع الفعل المباشر بقوة معدومة، وأجازوا وقوع الأفعال المتولدة كنحو ذهاب الحجر بعد الدفعة وانحدار الحجر بعد الزجة بقدرة معدومة، وهذا قول جعفر بن حرب والإسكافي.

٣- وقال قائلون: جائز وقوع الفعل المباشر بقوة معدومة؛ لأن القدرة لا تبقى ولكن لا توجد في جارحة ميتة ولا عاجزة، وهذا قول أبي القاسم البَلْخِيِّ وغيره.

٤- وقال قائلون: لا يجوز وقوع الفعل بقوة معدومة، وأن القوة يحتاج إليها في حال الفعل للفعل، وأنها إن كانت قوة عليه قبله وعلى تركه فهي قوة عليه في حال كون تركه، وأنكر قائل هذا أن يكون الإنسان يفعل فعلًا على طريق التولد، وهذا قول أبي الحسين الصَّالِحِيِّ.

وقال بعض من مال إلى هذا القول: إن الإنسان قادر عليه في حاله، وعلى تركه بدلًا منه.

- واختلفت المعتزلة هل يقال الإنسان قادر في الأول أن يفعل فيه أو أن يفعل في الثاني على سبعة أقاويل:

١- فقال أبو الهُذَيْلِ: الإنسان قادر أن يفعل في الأول، وهو يفعل في الأول والفعل واقع في الثاني؛ لأن الوقت الأول وقت يفعل والوقت الثاني وقت فعل.

٢- وحُكِيَ عن بشر بن المعتمر أنه كان يقول: لا أقول يفعل في الأول، ولا أقول يفعل في الثاني، ولا أقول قادر أن يفعل في الأول، ولا أقول قادر أن يفعل في الثاني، وذكرُ القدرة مضمر مقدور عليه يستحيل كونه مع القدرة عليه، وذكر العجز مضمر معجوز عنه يستحيل كونه مع العجز عنه، ولسنا نقول أيضًا: عاجز في الأول أن يفعل في الأول، أو أن يفعل في الثاني.

٣- وقال النَّظَّام وأكثر المعتزلة: إن الإنسان قادر في الوقت الأول أن يفعل في الوقت الثاني، وإنه يقال قبل كون الوقت الثاني: إن الفعل يفعل في الوقت الثاني؛ فإذا كان الوقت الثاني قد فعل

الذي قيل يفعل في الثاني قبل كون الثاني هو الذي قيل فُعل في الثاني إذا حدث الوقت الثاني.

٤- واختلف هؤلاء؛ فقال قائلون منهم: إن الإنسان يقدر في الحال الأولى أن يفعل في الحال الثانية، فإذا حل العجز في الحال الثانية علمنا أنه لم يكن قادرًا في الحال الأولى أن يفعل في الحال الثانية.

٥- وقال أكثرهم: إن الإنسان قادر أن يفعل في الحال الثانية حل فيها العجز أو لم يحل، وخلق العجز في الوقت الثاني لا يخرج القدرة أن تكون قدرة عليه إن لم يعجز فهو قادر أن يفعل في الحال الثانية، وإن حل العجز فيها على شرط، والشرط هو أنه قادر عليه إن لم يعجز.

٦- وقال قائلون: هو قادر في الحال الأولى أن يفعل في الحال الثانية، وإن عجز في الحال الثانية فالفعل واقع مع العجز، وليس بعجز عنه، ولم يقل هؤلاء على الشرط الذي قاله الذين حكينا قولهم قبل.

٧- وحكى برغوث أن قومًا منهم يقولون: إن الآفة أن كانت تحل في الحال الثانية كان الإنسان في الأولى عاجزًا عن الفعل في الثانية بسببه، وإن كانت فيه استطاعة.

٨- وقال عَبَّادٌ أقول: إن الإنسان قادر أن يفعل في الثاني.

- واختلفت المعتزلة هل الفعل واقع بالاستطاعة أم لا؟ على مقالتين:

١- فقال عباد: القدرة لا أقول إني أفعل بها أو أستعملها.

٢- وقال أكثر المعتزلة الذين ثبتوا قدرة الإنسان غيره: بل الفعل وقع بها.

- واختلفت المعتزلة: هل تستعمل القوة في الفعل، أم لا؟ على مقالتين:

١- فأنكر الجُبَّائِيُّ أن تكون تُستعمل في الفعل؛ لأن الاستعمال زَعَمَ يحل في الشيء المستعمل، وكان مع هذا يزعمَ أن الفعل واقع بها.

وأنكر عباد الاستعمال.

٢- وقال كثير من المعتزلة: إنها تستعمل في الفعل، بمعنى أنه يُعمل بها الفعل.

- واختلفوا هل يوصف الإنسان بالقدرة على ما يكون في الوقت الثالث، أو إنما يوصف بالقدرة على ما يكون في الثاني؟ على مقالتين:

١- فقال قائلون: الإنسان قادر بقدرته على أن يفعل في الثاني، ولا يوصف بالقدرة في حال حدوثها إنه قادر بها على ما يكون في الثالث.

٢- وقال قائلون: هو قادر بقدرته على الفعل في الثاني والثالث، وعلى ما لا يتناهى من الأفعال أن يأتي به في أوقات لا تتناهى إن بقيت قدرته.

وأحال هؤلاء أن يكون ما يقدر عليه في الثالث يفعله في الثاني، وما يقدر عليه في الرابع يفعله في الثالث.

- واختلفوا: هل يقدر الإنسان في الوقت الأول أن يفعل في الثاني أشياء متضادة أو شيئين؟

فقال بعضهم: إنما يقدر أن يفعل في الثاني شيئًا، إن يُرِدْ ذلك الشيء فهو قادر على شيئين في الثاني متضادين على البدل فقط.

وقال بعضهم: هو قادر في حال حدوث القدرة أن يفعل أشياء متضادة في الوقت الثاني على البدل.

- واختلفت المعتزلة: هل يقدر الإنسان على حركة في الثاني أو على حركات؟

فزعم أبو الهُذَيْل أنه يقدر على حركة في الثاني وسكون، على للبدل، فإن فعل الحركة في الثاني وفعل معها كونًا يمنة كانت حركة يمنة، وكذلك إن فعل وفعل معها كونًا يسرة كانت حركة يسرة، وكذلك القول في سائر الأكوان.

وقال غيره: الإنسان يقدر على حركات في الثاني متضادات وسكون، على البدل، وزعم صاحب هذا القول أن الحركة ضرب من الأكوان، وهى يمنة ضد الحركة يسرة.

- واختلفت المعتزلة هل القدرة التي يكون به الكلام باللسان هي التي يكون به المشي بالرجل، أم لا؟ على مقالتين:

١- فقال قوم: القدرة التي يكون بها الكلام باللسان هي التي بها يكون المشي بالرجل ومحلهما واحد، وإنما امتنع الكلام بالرجل لاختلاف الموانع.

٢- وقال قوم: القدرة على الكلام غير القدرة على المشي، ومحل كل قدرة غير محل القدرة الأخرى؛ فقدرة المشي في الرجل، وقدرة الإرادة في القلب، وقدرة النظر في العين.

- واختلف الذين قالوا بتغاير القدرة على الإرادة والمشي والكلام: هلْ القدرة على ذلك جنس واحد، أم لا؟ على مقالتين:

١- فقال قائلون: كلها من جنس واحد، وقد يجوز أن تكون قدرة الكلام من جنس قدرة المشي، وإن لم يتجانس المقدور عليه.

٢- وقال قائلون: لا يجوز أن تكون قدرة الكلام من جنس قدرة المشي وحكى برغوث أن قومًا ممن زعم أن الاستطاعة قبل الفعل وأنها تُنفي وتحدث لكل فعل قبله قالوا: إنه تحدث في الإنسان قبل كل فعل استطاعات بعدد هذا الفعل وعدد كل ترك له، فإذا فعل الفعل الواحد بطلت كلها، وحدثت استطاعات لفعل آخر ولتركه أو عجز ينفيها.

- واختلفوا في فعل الجوارح: في أي وقت يحدث بعد حدوث الاستطاعة؟ على ثلاثة أقاويل:

١- فقال قوم: الإنسان يقدر على الحركة في حال حدوث القدرة، والحركة تقع في الحال الثانية.

٢- وقال بعضهم: هو يقدر عليها في حال حدوث الاستطاعة، وهي لا تقع إلا في الحال

ثالثة؛ لأنه لا بد من توسط الإرادة.

٣- وقال قوم: هو يقدر عليها في حال حدوث الاستطاعة ولم تقع إلا في الحال الرابعة؛ لأنه لا بد بعد حال الاستطاعة من حال الإرادة وحال التمثيل ثم توجد الحركة.

- واختلفت المعتزلة: هل الإنسان قادر على ما لا يخطر بباله، أم لا؟ على مقالتين:

١- فزعم إبراهيم النَّظَّام أن الإنسان لا يقدر على ما لا يخطر بباله.

٢- وقال سائر المعتزلة: الإنسان قادر على ما تصلح قدرته له، خطر بباله شيء من ذلك أم لم يخطر.

- واختلفت المعتزلة: هل يقال: إن الله سبحانه قوّى الكافر على الكفر أم لا؟ على مقالتين:

١- فقال أكثر المعتزلة: لا يجوز أن يقال: إن الله قوى أحدًا على الكفر وأقدره عليه.

٢- وقال عباد: إن الله قد قوى الكافر على الكفر وأقدره عليه.

- واختلفوا هل يجوز أن يألم ويحس ما لا قدرة فيه؟

فأنكر ذلك قوم، وأجازه آخرون.

- واختلفوا في الحيّ: هل يجوز أن يكون حيًّا مع عدم قدرته؟

فأجاز ذلك بعضهم، وأنكره بعضهم.

- واختلفوا هل يجوز أن يكون القادر يعجز؟ على مقالتين:

١- فأنكر ذلك عَبَّاد، وقال: العاجز ميت.

٢- وقال أكثر المعتزلة: قد يكون الإنسان قادرًا على أشياء عاجزًا عن أشياء.

- واختلفت المعتزلة: هل تكون القدرة في الإنسان ولا يقال إنه قادر؟

فزعم عباد أنه حال المعاينة فيه قدرة، ولا يقال: إنه قادر.

وأنكر أكثر المعتزلة أن توجد قدرة لا بقادر.

- واختلفت المعتزلة في الممنوع: هل هو قادر أم لا؟ على أربعة أقاويل:

١- فقال قائلون: إذا مُنِعَ الإنسان من المشي بالقيد، ومن الخروج من البيت بغلق الباب؛ فهو قادر على ذلك مع المنع بالقيد وغلق الباب، فالمنع لا يضادُّ القدرة.

٢- وقال آخرون: القدرة فيه، ولكن لا نُسَمّيه قادرًا على ما مُنع منه.

٣- وقال قائلون: بل نقول: إنه قادر إذا حُلَّ وأُطْلِقَ.

٤- وقال جعفر بن حرب: الممنوع قادر، وليس يقدر على شيء، كما أن المُنْطَبِق جفنه بصير ولا يبصر.

- واختلفوا في الذي يقدر على حمل خمسين رطلًا، ولا يقدر على حمل مائة رطل، على مقالتين:

١- فقال قائلون: لا بد من أن يكون فيه عجز عن حمل الخمسين الفاضلة على ما يقدر على حمله.

٢- وقال قائلون: لا عجز فيه، وإنما عدم القوة على ذلك فقط.

- واختلفوا هل يجوز أن يقوى الإنسان على حمل جزأين بجزء من القوة أم لا؟ على مقالتين:

١- فقال قائلون: قد يقدر بجزء من القدرة أن يحمل جزأين وأكثر من جزأين.

٢- وقال قائلون: لا يقدر على حمل جزء إلا بجزء واحد من القوة، ولو جاز أن يقوى على جزأين بجزء من القوة لجاز أن يقوى على حمل السموات والأرضين بجزء من القوة، والقائل بهذا القول الجُبَّائِيُّ.

وزعم أن الإنسان يحمل جزأين من الأجزاء بجزأين من القوة، وأنه إذا حمل جزأين من الأجزاء بجزأين من القوة ففيه أربعة أجزاء من الحمل.

- واختلفت المعتزلة في العجز على ثلاث مقالات:

١- فقال الأصم: إنما هو العاجز، وليس له عجز غيره يعجز به.

٢- وقال أكثر المعتزلة: العجز غير العاجز.

٣- وقال عَبَّادٌ: العجز غير الإنسان، ولا أقول غير العاجز؛ لأن قولي عاجز خبر عن إنسان وعجز.

- واختلفوا هل العجز عجز عن شيء أم لا؟ على مقالتين:

١- فزعم عباد أن العجز لا يقال: إنه عجز عن شيء، وإن القوة لا تكون قوة لا على شيء.

٢- وقال أكثر المعتزلة: العجز عجز عن الفعل.

- واختلف الذين أثبتوا العجز عجزًا عن الفعل، هل هو عجز عنه في حاله، أو في حال ثانية؟ على ثلاثة أقاويل:

١- فقال قائلون: إن الإنسان يعجز عن الفعل في الثاني، والعجز لا ينفي الفعل في حال حدوثه، بل قد يكون مجامعًا له وهو عجز عن غيره.

٢- وقال آخرون: العجز -وإن كان عجزًا عن الفعل في الثانية- فإن الفعل ينتفي في حال العجز، لا للعجز، ولكن للضرورة المجامعة له.

٣- وقال آخرون: العجز ينفي الفعل في حاله، ومحال وجود الفعل مع العجز.

وأجمع القائلون إن العجز عجز عن شيء من المعتزلة إن العجز يكون عجزًا عن أفعال كثيرة[1]

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٢٩، ٢٤٢).

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: القَدَرِيَّة والمعتزلة والشيعة وغيرهم قالوا: القدرة لا تكون إلا قبل الفعل، تكون صالحة للضدين: الفعل والترك، وأما حين الفعل فلا يكون إلا الفعل، فزعموا -و من زعم منهم- أنه حينئذ لا يكون قادرًا؛ لأن القادر لا بد أن يقدر على الفعل والترك، وحين الفعل لا يكون قادرًا على الترك فلا يكون قادرًا...

والصواب الذي عليه أئمة الفقه والسنة أن القدرة نوعان:

نوع مصحح للفعل يمكن معه الفعل والترك، وهذه هي التي يتعلق بها الأمر والنهي، فهذه تحصل للمطيع والعاصي، وتكون قبل الفعل، وهذه تبقى إلى حين الفعل: إما ببقائها عند من يقول ببقاء الأعراض، وإما بتجدد أمثالها عند من يقول: إن الأعراض لا تبقى، وهذه قد تصلح للضدين.

وأمر الله لعباده مشروط بهذه الطاقة، فلا يكلف الله من ليست معه هذه الطاقة، وضد هذه العجز، وهذه المذكورة في قول الله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء: الآية ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [التوبة: الآية ٤٢]، وقوله في الكفارة: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: الآية ٤] فإن هذا نفي لاستطاعة من لم يفعل، فلا يكون مع الفعل.

ومنه قول النبي ﷺ لعمران بن حصين: «صلِّ قائمًا، فإن لم تستطعْ فقاعدًا، فإن لم تستطعْ فعلى جنبٍ» فإنما نفي استطاعة لا فعل معها.

وأيضًا فالاستطاعة المشروطة في الشرع أخص من الاستطاعة التي يمتنع الفعل مع عدمها، فإن الاستطاعة الشرعية قد تكون مما يتصور الفعل مع عدمها وإن لم يُعجز عنه، فالشارع ييسر على عباده، ويريد بهم اليسر ولا يريد بهم العسر، وما جعل عليهم في الدين من حرج.

والمريض قد يستطيع القيام مع زيادة مرضه وتأخر برئه، فهذا في الشرع غير مستطيع لأجل حصول الضرر عليه، وإن كان يسميه بعض الناس مستطيعًا.

فالشارع لا ينظر في الاستطاعة الشرعية إلى مجرد إمكان الفعل، بل ينظر إلى لوازم ذلك، فإذا كان الفعل ممكنًا مع المفسدة الراجحة لم تكن هذه استطاعة شرعية، كالذي يقدر أن يحج مع ضرر يلحقه في بدنه أو ماله، أو يصلي قائمًا مع زيادة مرضه، أو يصوم الشهرين مع انقطاعه عن معيشته، ونحو ذلك فإذا كان الشارع قد اعتبر في المُكنة عدم المفسدة الراجحة، فكيف يكلف مع العجز؟!

ولكن هذه الاستطاعة مع بقائها إلى حين الفعل لا تكفي في وجود الفعل، ولو كانت كافية لكان التارك كالفاعل، بل لا بد من إحداث إعانة أخرى تقارن هذه، مثل جعل الفاعل مريدًا، فإن الفعل لا يتم إلا بقدرة وإرادة.

والاستطاعة المقارنة للفعل تدخل فيها الإرادة الجازمة، بخلاف المشروطة في التكليف، فإنه لا يشترط فيها الإرادة، والله تعالى يأمر بالفعل من لا يريده، لكن لا يأمر به من لو أراده لعجز عنه...[(١)].

وقال: وقد بيَّنَّا أن القدرة التي هي شرط في الأمر تكون موجودة قبل الفعل في المطيع والعاصي، وتكون موجودة مع الأمر في المطيع، بخلاف المختصَّة بالمطيع؛ فإنها لا توجد إلا مع الفعل.

وقد بيَّنَّا أن من جعل القدرة نوعًا واحدًا؛ إما مقارنًا للفعل، وإما سابقًا عليه، فقد أخطأ. هذا إذا عُنِيَ بأحد النوعين مجموع ما يستلزم الفعل، كما هو اصطلاح كثير من النظار، وأما إذا لم يُرِد بالقدرَة إلا المصحح فهي نوع واحد.

فإن للناس في القدرة -هل هي مع الفعل أو قبله؟- عدة أقوال:

أحدها: أنها لا تكون إلا مع الفعل، وهذا بناء على أنها المستلزمة للفعل، وتلك لا تكون إلا معه، وقد يَبْنُونَه على أن القدرة عَرَضٌ، والعَرَض لا يبقى زمانين.

والثاني: أنها لا تكون إلا قبله، بناءً على أنها المصحِّحة فقط، وأنها لا تكون مقارنة.

الثالث: أنها تكون قبله ومعه، وهذا أصح الأقوال.

ثم من هؤلاء من يقول: القدرة نوعان: مصحِّحة، ومستلزمة، فالمصحِّحة قبله، والمستلزمة معه.

ومنهم من يقول: بل القدرة هي المصحِّحة فقط، وهي تكون معه وقبله، وأما الاستلزام فإنما يحصل بوجود الإرادة مع القدرة لا بنفس ما يسمى قدرة، والإرادة ليست جزءًا من مسمَّى القدرة، وهذا القول هو الموافق للغة القرآنِ، بل ولغات سائر الأمم، هو أصحُّ الأقوال[(٢)].

وقال: الصواب الذي عليه محقِّقو المتكلمين، وأهل الفقه، والحديث، والتصوف، وغيرهم ما دل عليه القرآن، وهو أن «الاستطاعة» التي هي مناط الأمر والنهي وهي المصحِّحة للفعل لا يجب أن تقارن الفعل، وأما «الاستطاعة» التي يجب معها وجود الفعل فهي مقارنة له.

فالأولى: كقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عِمرَان: الآية ٩٧] وقول النبي ﷺ لعمران بن حصين: «صلِّ قائمًا، فإن لم تستطعْ فقاعدًا، فإن لم تستطعْ فعلى جنبٍ»، ومعلوم أن الحجَّ والصلاة تجب على المستطيع سواء فعل، أو لم يفعل فعلم أن هذه الاستطاعة لا تجب أن تكون مع الفعل.

والثانية: كقوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ﴾ [هُود: الآية ٢٠]، وقوله

(١) منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٢- ٥٠).
(٢) منهاج السنة النبوية (٣/ ٧٠- ٧٢).

تعالى: ﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِّلْكَٰفِرِينَ عَرْضًا ۝١٠٠ ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِى غِطَآءٍ عَن ذِكْرِى وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ۝١٠١﴾، على قول من يفسر الاستطاعة بهذه، وأما على تفسير السلف والجمهور، فالمراد بعدم الاستطاعة مشقَّة ذلك عليهم وصعوبته على نفوسهم، فنفوسهم لا تستطيع إرادته، وإن كانوا قادرين على فعله لو أرادوه وهذه حال من صده هواه ورأيه الفاسد عن استماع كتب الله المنزلة، واتِّباعها: فقد أخبر أنه لا يستطيع ذلك وهذه «الاستطاعة» هي المقارنة للفعل الموجبة له.

وأما الأولى فلولا وجودها لم يثبت التكليف بقوله: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: الآية ١٦] وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ﴾ [الأعراف: الآية ٤٢] وأمثال ذلك؛ فهؤلاء المفرطون والمعتدون في أصول الدين إذا لم يستطيعوا سمع ما أُنزِلَ إلى الرسول فهم من هذا القسم[1].

وسيأتي مزيد بيان عند قول الأشْعَرِيَّةِ في الاستطاعة.

- قولهم في الأمر بالفعل

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: وأجمع أكثر المعتزلة على أن الأمر بالفعل قبله، وأنه لا معنى للأمر به في حاله؛ لأنه موجود.

- واختلفوا هل يبقى الأمر إلى حال الفعل؟ على مقالتين:

١- فقال بعضهم: إنه يبقى إلى أجل الفعل، وإنه يكون في حال الفعل ولا يكون أمرًا به.

٢- وأحال بعضهم أن يبقى الأمر.

- واختلفوا هل يجوز أن يؤمر بالصلاة قبل دخول وقتها، أم لا؟ على مقالتين:

١- فأجاز ذلك بعضهم.

٢- وأنكره بعضهم.

- واختلفوا: هل يجوز أن يأمر الله سبحانه بالفعل في الوقت الثاني، وهو يعلم أنه يحول بين الإنسان وبين الفعل؟ على ثلاثة أقاويل:

١- فقال بعضهم: يجوز أن يأمر الله بذلك، وإن كان يعلم أنه يحول بين العباد وبينه في الثاني؛ لأنه إنما يقول له: افعل إن لم نحل بينك وبين الفعل، ويجوز أن يقدر على الفعل في الثاني وأن كان يحال بينه وبينه في الثاني.

٢- وقال بعضهم: لن يجوز ذلك في الأمر ولا في القدرة.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/٣١٩، ٣٢٠)، (٨/١٢٩، ١٣٠، ٤٧٩، ٤٨٠).

واختلفوا فيمن علم الله أنه لا يؤمن:

فقالت المعتزلة إلا عليًّا الإِسْوَاريَّ: إنه مأمور بالإيمان قادر عليه.

وقال عليٌّ الإِسْوَاريُّ: إذا قُرِن الإيمان إلى العلم بأنه لا يكون أحلْتُ القول بأن الإنسان مأمور به أو قادر عليه، وإذا أُفْرِدَ كل قول من صاحبه فقلت: هل أمر الله سبحانه الكافر بالإيمان وأقدره عليه ونهى المؤمن عن الكفر؟ قلت: نعم[1].

- قولهم في قدرة الله على ما علم أنه لا يكون

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: القول في إن الله قادرٌ على ما علم أنه لا يكون، اختلفت المعتزلة في ذلك على أربعةِ أقاويلَ:

١- فقال أبو الهُذَيْل ومن اتَّبعه، وجعفر بن حرب ومن وافقه: الباريء قادرٌ على ما علم أنه لا يكون، وأخبر أنه لا يكون، ولو كان ما علم أنه لا يكون مما يكون كان عالمًا أنه يفعله لكان الخبر بأنه يكون سابقًا.

٢- وكان عليٌّ الإِسْوَاريُّ يحيل أن يُقْرِن القول «إن الله يقدر على الشيء أن يفعله» بالقول «إنه عالم أنه لا يكون، وإنه قد أخبر أنه لا يكون» وإذا أفرد أحد القولين من الآخر كان الكلام صحيحًا، وقيل: إن الله سبحانه قادر على ذلك الشيء أن يفعله.

٣- وقال عَبَّادُ بن سليمانَ: ما علم أنه لا يكون لا أقول: إنه قادر على أن يكون، ولكن أقول: قادر عليه، كما أقول: الله عالم به، ولا أقول: إنه عالم بأنه يكون؛ لأن إخباري بأن الله قادر على أن يكون ما علم أنه لا يكون إخبار أنه يقدر، وأنه يكون، وكان إذا قيل له: فهل يفعل الله ما علم أنه لا يفعله؟ أحال القول.

٤- وكان الجُبَّائيُّ إذا قيل له: لو فعل القديم ما علم أنه لا يكون وأخبر أنه لا يكون، كيف كان يكون العلم والخبرَ؟ أحال ذلك، وكان يقول مع هذا: إنه لو آمن من علم الله أنه لا يؤمن لأدخله الجنة، وكان يزعم أنه إذا وُصِل مقدور بمقدور صح الكلام، كقوله: لو آمن الإنسان لأدخله الله الجنة، وإنما الإيمان خير له: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا﴾ [الأنعام: الآية ٢٨] فالرد مقدور عليه فقال: لو كان الرد مقدورًا منهم، لكان عود مقدور.

وكان يزعم أنه إذا وُصِلَ محال بمحال صح الكلام، كقول القائل: لو كان الجسم متحركًا ساكنًا في حال لجاز أن يكون حيًّا ميتًا في حال، وما أشبه ذلك.

وكان يزعم أنه إذا وصل مقدور بما هو مستحيل استحال الكلام، كقول القائل: لو آمن من

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٤٣، ٢٤٤).

علم الله وأخبر أنه لا يؤمن كيف كان يكون العلم والخبر؟ وذلك أنه إن قال: كان لا يكون الخبر عن أنه يؤمن سابقًا بألا يكون.كان الخبر الذي قد كان بأنه لا يؤمن، وبألا يكون لم يزل عالمًا، استحال الكلام؛ لأنه يستحيل ألا يكون ما قد كان بألا يكون كان. ويستحيل ألا يكون البارئ عالمًا بما لم يزل عالمًا به، بألا يكون لم يزل عالمًا، وإن قال: كان يكون الخبر عن أنه لا يكون، والعلم بأنه لا يكون ثابتًا صحيحًا، وإن كان الشيء الذي علم وأخبر أنه لا يكون، استحال الكلام. وإن قال: كان الصدق ينقلب كذبًا، والعلم ينقلب جهلًا، استحال الكلام.

فلما كان المجيب على هذه الوجوه على أي وجه أجاب عن السؤال استحال كلامه؛ لم يكن الوجه في الجواب إلا نفس إحالة سؤال السائل(١)

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: ولهذا اتفق سلف الأمة وأئمتها وجمهور طوائف أهل الكلام على أن الله قادر على ما علم وأخبر أنه لا يكون، وعلى ما يمتنع صدوره عنه لعدم إرادته، لا لعدم قدرته عليه، وإنما خالف في ذلك طوائف من أهل الضلال من الجَهْمِيَّة والقَدَرِيَّة والمتفلسفة الصابئة الذين يزعمون انحصار المقدور في الموجود، ويحصرون قدرته فيما شاءه وعلم وجوده، دون ما أخبر أنه لا يكون كما رجحه النَّظَّام والإِسْوَارِيُّ وكما يقوله من يزعم: أنه ليس من المقدور غير هذا العالم، ولا في المقدور ما يمكن أن يهدى به الضال، وقد قال الله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ۝٤﴾ مع أنه سبحانه لا يسوي بنانه وقال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: الآية ٦٥]

وقد ثبت في الصحيح عن جابر أنه لما نزلت هذه الآية: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ٦٥] قال النبي ﷺ: «أعوذ بوجهك»، ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ٦٥] قال: «أعوذ بوجهك» ،﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: الآية ٦٥] قال: «هاتان أهون». وقال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السَّجدَة: الآية ١٣] (٢)

وقال عن ابن تومرت: وقال أيضًا في قدرة الله تعالى: إنه قادر على ما يشاء، وهذا يوافق قول الفلاسفة وعليٌّ الإِسْوَارِيُّ وغيره من المتكلمين الذين يقولون: إنه لا يقدر على غير ما فعل.

ومذهب المسلمين أن الله على كل شيء قدير، سواء شاءه أو لم يشأه، كما قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا﴾ [الأنعام: الآية ٦٥]

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ٦٥] قال: «أعوذ بوجهك»، ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ٦٥] ،

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٠٣- ٢٠٥)، (٥٥٨- ٥٦١).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٩٢، ٢٩٣)، (٨/ ٤٩٩، ٥٠٠).

قال: «أعوذ بوجهك».

﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: الآية ٦٥] قال: «هاتان أهون». قالوا: فهو يقدر الله عليهما وهو لا يشاء أن يفعلهما، بل قد أجار الله هذه الأمة على لسان نبيها ألا يسلط عليهم عدوًا من غيرهم فيجتاحهم، أو يهلكهم بسنة عامة.

وقد قال تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ ۝ بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ ۝﴾، فالله قادر على ذلك، وهو لا يشاؤه، وقد قال تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ [السجدة: الآية ١٣] وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [هود: الآية ١١٨] فالله تعالى قادر على ذلك، فلو شاءه لفعله بقدرته، وهو لا يشاؤه[1].

- قولهم في قدرة الله على ما أقدر عليه عباده

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلفت المعتزلة في البارئ، هل يوصف بالقدرة على ما أقدر عليه عباده أم لا؟ وهم فرقتان:

١- فزعم أكثرهم أن البارئ لا يوصف بالقدرة على ما أقدر عليه عباده، على وجه من الوجوه.

٢- وزعم بعضهم -وهو الشَّحَّام- أن الله يقدر على ما أقدر عليه عباده، وأن حركة واحدة تكون مقدورة لله وللإنسان، فإن فعلها الله كانت ضرورة، وإن فعلها الإنسان كانت كسبًا[2].

وقال: واختلف الناس أيضًا في القول: هل يقدر القديم على ما أَقْدَرَ عليه عباده أو لا يجوز ذلك؟

١- فقال إبراهيم وأبو الهُذَيْل وسائر المعتزلة والقَدَرِيَّة إلا الشَّحَّام: لا يُوصَفُ البارئ بالقدرة على شيء يُقْدِرُ عليه عبادَه، ومحال أن يكون مقدورٌ واحدٌ لقادرين.

٢- وقال الشَّحَّام: إن الله يَقْدر على ما أقدر عليه عبادَه، وأن حركةً واحدةً مقدورةً تكون مقدورة لقادرَيْنِ لله وللإنسان، فإن فَعَلَها القديمُ كانت اضطرارًا، وإن فعلها المحدَثُ كانت اكتسابًا، وإن كل واحد منهما يوصَفُ بالقدرة على أن يفعل وحده، لا على أن القديم يوصف بالقدرة على أن تكون الحركة فعلًا له وللإنسان، ولا يوصف الإنسان بالقدرة على أن تكون الحركة فعلًا له والقديم ولكن يوصف البارئ بأنه قادر أن يخلقها، ويوصَفُ الإنسان بأنه قادر أن يكتسبها.

٣- وقال أهل الحق والإثبات: لا مقدور إلا واللهُ سبحانه عليه قادر، كما أنه لا معلوم إلا والله به عالم، وما بين أن يكون مقدورٌ لا يوصفُ الله سبحانه بالقدرة عليه، وبين أن يكون

(١) مجموع الفتاوى (١١/٤٨٨، ٤٨٩).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٩٩).

معلومًا لا يعلمه فُرْقَان[١]

وقال: واختلفت المعتزلة: هل يوصف الله بالقدرة على جنس ما أقدر عليه عباده أم لا؟ وهم فرقتان.

١- فزعمت فرقة منهم أنه إذا أقدر عباده على حركة أو سكون أو فعل من الأفعال لم يوصف بالقدرة على ذلك، ولا على ما كان من جنس ذلك، وأن الحركات التي يقدر البارئ عليها ليست من جنس الحركات التي أقدر عليها غيره من العباد.

٢- وزعمت فرقة أخرى منهم أن الله إذا أقدر عباده على حركة أو سكون أو فعل من الأفعال فهو قادر على ما هو من جنس ما أقدر عليه عباده، وهذا قول الجُبَّائِيِّ وطوائف من المعتزلة[٢]

وقال: واختلفت المعتزلة: هل يجوز أن يقدر الله سبحانه على جنس ما أقدر عليه عبادَه أو لا يوصف بالقدرة على ذلك؟

١- فقال البغداديون من المعتزلة: لا يوصف البارئ بالقدرة على فعل عباده، ولا على شيء هو من جنس ما أقدرهم عليه، ولا يوصف بالقدرة على أن يخلق إيمانًا لعباده يكونون به مؤمنين، وكفرًا لهم يكونون به كافرين، وعصيانًا لهم يكونون به عاصين، وكسبًا يكونون به مكتسبين.

وجوَّزوا الوصف له بالقدرة على أن يخلق حركةً يكونون بها متحرِّكين، وإرادةً يكونون بها مريدين، وشهوةً يكونون بها مشتهين.

وزعموا أن الحركة التي يفعلها الله عز وجل مخالفة للحركة التي يفعلها الإنسان، وأن الإنسان لو أشبه فعلُه فعلَ الله لكان مشبهًا لله عز وجل.

ولم يصف كثير منهم البارئ بالقدرة على أن يخلق معرفةً بنفسه يضطرّ عباده إليها.

٢- وقال محمد بن عبد الوهاب الجُبَّائِيُّ وكثير من المعتزلة: إن البارئ سبحانه قادر على ما هو من جنس ما أقدر عليه عبادَه من الحركات والسكون وسائر ما أقدر عليه العبادَ، وإنه قادر على أن يضطرهم إلى ما هو من جنس ما أقدرهم عليه، وإلى المعرفة به سبحانه.

وكان لا يصف ربه بالقدرة على أن يخلق إيمانًا يكونون به مؤمنين، وكفرًا يكونون به كافرين، وعَدْلًا يكونون به عادلين، وكلامًا يكونون به متكلمين؛ لأن معنى متكلم أنه فَعَلَ الكلام عنده، وكذلك القول في سائر ما ذكرناه من العدل والجور عنده، وكذلك يُحِيلُ ذلك في كل شيء يوصَف به الإنسان، ومعنى ذلك أنه فاعل مما اشتقَّ له الاسم منه.

٣- وقال أبو الهُذَيْل: لا تشبِه أفعال الإنسان فعلَ البارئ على وجهٍ من الوجوه، وكان لا يصف الأعراض بأنها تشتبه[٣]

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٥٤٩، ٥٥٠).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٩٩، ٢٠٠).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(٥٥٠، ٥٥١).

- قولهم في قدرة الله على الظلم

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلفت المعتزلة في البارئ سبحانه: هل يوصف بالقدرة على الجور والظلم أم لا يوصف بالقدرة على ذلك؟ وهم فرقتان:

١- فزعم أكثر الزاعمين أن البارئ قادر على الظلم والجور أنه قادر على أن يظلم ويجور.

٢- وزعمت فرقة منهم -وهم أصحاب عباد بن سليمان- أن البارئ قادر على الظلم، والجور، ولا نقول: على أن يظلم، وهو قادر على الجور، ولا نقول: على أن يجور[1]

وقال: واختلفت المعتزلة في الجواب عمن سأل عن البارئ سبحانه لو فعل ما يقدر عليه من الظلم والجور، على سبعة أقاويل:

١- فقال أبو الهُذَيْل في جواب من سأله: إن فعل البارئ ما يقدر عليه من الجور والظلم كيف كان يكون الأمر؟ فقال: محال أن يفعل البارئ ذلك؛ لأن ذلك لا يكون إلا عن نقص، ولا يجوز النقص على البارئ.

٢- وقال أبو موسى المردار في الجواب عن ذلك: إطلاق هذا الكلام على البارئ عز وجل قبيح، لا يستحسن إطلاقه في رجل من المسلمين، فكيف يطلق في الله؟ فمنع أن يقال: لو فعل البارئ الظلم، لقُبْح ذلك لا لاستحالته.

وكان أبو موسى إذا جدد الكلام عليه قال: لو فعل الله الظلم لكان ظالمًا إلهًا ربًّا قادرًا، ولو ظلم مع وجود الدلائل على أنه لا يظلم لكان يدل بدلائل على أنه يظلم

٣- وكان بشر بن المعتمر يقول: إن الله يقدر أن يعذب الأطفال، فإذا قيل له: فلو عذب الطفل؟ قال: لو عذبه لكان يكون بالغًا كافرًا مستحقًّا للعذاب.

٤- وكان محمد بن شبيب يزعم أن الله يقدر أن يظلم، ولكن الظلم لا يكون إلا ممن به آفة، فعلمت أنه لا يكون من الله سبحانه، فلا معنى لقول من قال: لو فعله.

٥- وكان بعضهم يزعم أن الله يقدر أن يفعل العدل وخلافه، والصدق وخلافه، ولا يقول: يقدر أن يظلم ويكذب، قال صاحب هذا الجواب: إن قال قائل: هل معكم أمان من أن يفعله؟ قال: نعم هو ما أظهر من أدلته على أنه لا يفعله، فإذا قيل له: أفيقدر أن يفعله مع الدليل على أن لا يفعله؟ أجاب بأنه قادر على أن يفعله مع الدليل مفردًا من الدليل؛ لئلا يتوهم الدليل والظلم واقعا، وكذلك إذا قيل له: لو فعله مع الدليل على أنه لا يفعله وفعل الظلم، وزعم أن الظلم لو وقع لكانت العقول بحالها، وكانت الأشياء التي يستدل بها أهل العقول غير هذه الأشياء الدالة في

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٠٠).

يومنا هذا، وكانت تكون هي هي، ولكن على خلاف هيئاتها ونُظُمِها واتساقها التي هي اليوم عليه، وهذا قول جعفر بن حرب.

٦- وكان الإسكافي يقول: يقدر الله على الظلم، إلا أن الأجسام تدل بما فيها من العقول والنِّعَم التي أنعم بها على خلقه على أن الله لا يظلم، والعقول تدل بأنفسها على أن الله ليس بظالم، وليس يجوز أن يجامع الظلم ما دل لنفسه على أن الظلم لا يقع من الله.

وكان إذا قيل له: فلو وقع الظلم منه كيف كانت تكون القصة؟ قال: يقع والأجسام مُعَرَّاة من العقول التي دلت بأنفسها وأعينها على أن الله لا يظلم.

٧- وكان هشام الفُوَطِي وعباد بن سليمان إذا قيل لهما: لو فعل الله سبحانه الظلم، كيف كانت تكون القصة؟ أحالا هذا القول، وقالا: إن أراد القائل بقوله: «لو» الشك، فليس عندنا شك في أن الله لا يظلم، وأن أراد بقوله: «لو» النفي، فقد قال: إن الله لا يجوز ولا يظلم، فليس يسوغ أن يقال: لو ظلم البارئ جل جلاله[1].

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: وأما المثبتون للقدر -وهم جمهور الأمة وأئمتها كالصحابة، والتابعين لهم بإحسان، وأهل البيت، وغيرهم- فهؤلاء تنازعوا في تفسير عدل الله وحكمته، والظلم الذي يجب تنزيهه عنه، وفي تعليل أفعاله وأحكامه ونحو ذلك.

فقالت طائفة: إن الظلم ممتنع منه غير مقدور، وهو محال لذاته كالجمع بين النقيضين، وإن كل ممكن مقدور فليس هو ظلمًا، وهؤلاء هم الذين قصدوا الرد عليهم وهؤلاء يقولون: إنه لو عذب المطيعين ونَعَّم العصاة لم يكن ظالمًا، وقالوا: الظلم التصرف فيما ليس له، والله تعالى له كل شيء، أو هو مخالفة الأمر، والله لا آمر له، وهذا قول كثير من أهل الكلام المثبتين للقدر، ومن وافقهم من الفقهاء أصحاب الأئمة الأربعة.

وقال طائفة: بل الظلم مقدور ممكن، والله تعالى منزَّه لا يفعله لعدله، ولهذا مدح الله نفسه حيث أخبر أنه لا يظلم الناس شيئًا، والمدح إنما يكون بترك المقدور عليه لا بترك الممتنع.

قالوا وقد قال تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾﴾ [طه: الآية ١١٢] قالوا: الظلم أن يحمل عليه سيئات غيره، والهضم أن يهضم حسناته.

وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّهُۥ عَلَيْكَ مِنْهَا قَآئِمٌ وَحَصِيدٌ ﴿١٠٠﴾ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾ فأخبر أنه لم يظلمهم لما أهلكهم، بل أهلكهم بذنوبهم.

وقال تعالى: ﴿وَجِا۟ىٓءَ بِٱلنَّبِيِّۦنَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الزُمَر: الآية ٦٩] فدل على أن القضاء بينهم بغير القسط ظلم والله منزَّه عنه.

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٠٠- ٢٠٣)، (٥٥٤- ٥٥٨).

وقال تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا﴾ [الأنبياء: الآية ٤٧]؛ أي لا تنقص من حسناتها ولا تعاقب بغير سيئاتها، فدل على أن ذلك ظلم يُنزِّه الله عنه.

وقال تعالى: ﴿قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا۟ لَدَىَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِٱلْوَعِيدِ ﴿٢٨﴾ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٢٩﴾﴾ وإنما نزَّه نفسه عن أمر يقدر عليه لا عن الممتنع لنفسه.

ومثل هذا في القرآن في غير موضع، مما يبين أن الله ينتصف من العباد ويقضي بينهم بالعدل، وأن القضاء بينهم بغير العدل ظلم يُنزِّه اللهَ عنه، وأنه لا يحمل على أحد ذنب غيره.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: الآية ١٦٤] فإن ذلك ينزِّه الله عنه بل لكل نفس ما كسبت وعليها ما اكتسبت.

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أن الله تعالى يقول: «يا عبادي إني حرمت الظُّلم على نفسي، وجعلته بينكم محرمًا فلا تظالموا» فقد حرم على نفسه الظلم، كما كتب على نفسه الرحمة في قوله: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: الآية ٥٤].

وفي الحديث الصحيح: «لما قضى الله الخلق كتب في كتاب فهو موضوع عنده فوق العرش: إن رحمتي غلبت غضبي» والأمر الذي كتبه الله على نفسه أو حرَّمه على نفسه لا يكون إلا مقدورًا له سبحانه، فالممتنع لنفسه لا يكتبه على نفسه، ولا يحرمه على نفسه.

وهذا القول قول أكثر أهل السنة والمثبتين للقدر، من أهل الحديث والتفسير والفقه والكلام والتصوف، من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم(١).

- قولهم في قدرة الله وقدرة العبد

يزعمون أن الله يقدر على ما هو منفصل عنه فقط، والعبد يقدر على ما هو منفصل عنه وعلى ما يقوم بذاته.

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام: وقيل: إن العبد يقدر على هذا وهذا -ما يقوم بذاته وما هو منفصل عنه-، والرب لا يقدر إلا على المنفصل وهو قول المعتزلة(٢).

وقال: فقيل: لا يكون مقدوره إلا بائنًا عنه؛ كما يقوله الجَهْمِيَّة والكلابية والمعتزلة(٣).

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام:

---

(١) منهاج السنة النبوية (١/ ١٣٤- ١٣٧)، (٢/ ٣٠٤- ٣١١)، (٥/ ٩٦، ٩٧)، مجموع الفتاوى (٨/ ٥٠٥- ٥١١).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ١٨).

(٣) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٣٧).

المسألة الثالثة: أنه على كل شيء قدير، فيدخل في ذلك أفعال العباد وغير أفعال العباد، وأكثر المعتزلة يقولون: إن أفعال العبد غير مقدورة.

المسألة الرابعة: أنه يدخل في ذلك أفعال نفسه، وقد نطقت النصوص بهذا، وهذا كقوله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾[يس: الآية ٨١]، ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴿٤٠﴾﴾[القِيَامَة: الآية ٤٠]، ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ ﴿٤﴾﴾[القِيَامَة: الآية ٤] ونظائره كثيرة.

والقدرة على الأعيان جاءت في مثل قوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ﴾[الحِجر: الآية ٢٦]، ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴿٥﴾﴾[البَلَد: الآية ٥]، وجاءت منصوصًا عليها في الكتاب والسنة، أما الكتاب فقوله: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُم مُّنتَقِمُونَ ﴿٤١﴾﴾[الزّخرُف: الآية ٤١] فبين أنه سبحانه يقدر عليهم أنفسهم، وهذا نص في قدرته على الأعيان المفعولة، وقوله: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ﴾[ق: الآية ٤٥]، و﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾﴾[الغَاشِيَة: الآية ٢٢] ونحو ذلك. وهو يدل بمفهومه على أن الرب هو الجبار عليهم المسيطر، وذلك يستلزم قدرته عليهم، وقوله: ﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾[الأنبيَاء: الآية ٨٧] على قول الحسن وغيره من السلف ممن جعله من القدرة -دليل على أن الله قادر عليه وعلى أمثاله، وكذلك قول الموصي لأهله: «لئن قدر الله علي ليعذبني عذابًا ما عذبه أحدًا من العالمين» فلما حرقوه أعاده الله تعالى وقال له: «ما حملك على ما صنعت؟ قال: خشيتك يا رب، فغفر له» وهو كان مخطئًا في قوله: لئن قدر الله علي ليعذبني، كما يدل عليه الحديث، وإن الله قدر عليه لكن لخشيته وإيمانه غفر الله له هذا الجهل والخطأ الذي وقع منه.

وقد يستدل بقوله: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ﴿٢٠﴾﴾[المُرسَلات: الآية ٢٠] إلى قوله: ﴿فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾[المُرسَلات: الآية ٢٣] على قول من جعله من القدرة، فإنه يتناول القدرة على المخلوقين وإن كان سبحانه قادرًا أيضًا على خلقه، فالقدرة على خلقه قدرة عليه، والقدرة عليه قدرة على خلقه، وجاء أيضًا الحديث منصوصًا في مثل قول النبي ﷺ لأبي مسعود لما رآه يضرب عبده: «الله أقدر عليك منك على هذا». فهذا فيه بيان قدرة الرب على عين العبد، وأنه أقدر عليه منه على عبده، وفيه إثبات قدرة العبد.

قد تنازع الناس في «قدرة الرب والعبد» فقالت طائفة: كلا النوعين يتناول الفعل القائم بالفاعل، ويتناول مقدوره وهذا أصح الأقوال، وبه نطق الكتاب والسنة، وهو أن كل نوع من القدرتين يتناول الفعل القائم بالقادر ومقدوره المباين له[1].

وقال: المسألة الخامسة: أن القدرة هي قدرته على الفعل، والفعل نوعان: لازم، ومتعد، والنوعان في قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[الحَديد: الآية

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ١١، ١٢).

٤] فالاستواء والإتيان والمجيء والنزول ونحو ذلك أفعال لازمة، لا تتعدى إلى مفعول؛ بل هي قائمة بالفاعل، والخلق والرزق والإماتة والإحياء والإعطاء والمنع، والهدى والنصر، والتنزيل ونحو ذلك، تتعدى إلى مفعول.

والناس في هذين النوعين على ثلاثة أقوال:

منهم من لا يثبت فعلًا قائمًا بالفاعل، لا لازمًا ولا متعديًا أما اللازم فهو عنده منتف، وأما المتعدي: كالخلق، فيقول: الخلق هو المخلوق، أو معنى غير المخلوق، وهذا قول الجَهْمِيَّة والمعتزلة، ومن اتبعهم كالأشعري ومتبعيه، وهذا أول قولي القاضي أبي يعلى، وقول ابن عقيل.

وكثير من المعتزلة يقولون: الخلق هو المخلوق، وآخرون يقولون: هو غيره، لكن يقولون: بأن الخلق له خلق آخر، كما يقوله معمر بن عباد؛ ويسمون أصحاب المعاني المتسلسلة.

ومنهم من يقول: الخلق هو نفس الإرادة، كما يقوله من يقوله من بعض المعتزلة من أهل البصرة.

والقول الثاني: أن الفعل المتعدي قائم بنفسه دون اللازم فيقولون: الخلق قائم بنفسه ليس هو المخلوق. وهم على قولين:

منهم من جعل ذلك الفعل حادثًا، ومنهم من يجعله قديمًا فيقول التخليق والتكوين قديم أزلي.

وهؤلاء منهم من يجعل عين التخليق شيئًا واحدًا هو قديم، والمخلوقين مادته؛ ولكنه قديم أزلي، ولا يثبتون نزولًا قائمًا بنفسه، ولا استواء؛ لأن هذه حوادث وهذا قول الكلابية الذين يقولون: فعله قديم مثل كلامه، كما قال أصحاب ابن خزيمة، وهو قول كثير من الحنفية والحنبلية والمالكية والشافعية، ومنهم من يجعل القديم هو النوع وأفراده حادثة، فعلى هذا القول يكون الفعل نفسه مقدورًا، وأما على قول من يجعله شيئًا معينًا فهؤلاء إن قالوا قديم تناقضوا ولزمهم أن يكون القديم المعين مقدورًا، وإن قالوا هو غير مقدور، تناقضوا؛ لأن الفعل يجب أن يكون مقدورًا والله أعلم.

والقول الثالث: إثبات الفعلين: اللازم والمتعدي كما دل عليه القرآن، فنقول: إنه كما أخبر عن نفسه: أنه خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش، وهو قول السلف وأئمة السنة، وهو قول من يقول: إنه تقوم به الصفات الاختيارية -كأصحاب أبي معاذ وزهير البابي وداود بن علي؛ والكَرَّامِيَّة وغيرهم من الطوائف، وإن كانت الكَرَّامِيَّة يقولون بأن النزول والإتيان أفعال تقوم به- وهؤلاء يقولون: يقدر على أن يأتي ويجيء وينزل ويستوي، ونحو ذلك من الأفعال، كما أخبر عن نفسه، وهذا هو الكمال.

وقد صرح أئمة هذا القول بأنه يتحرك كما ذكر ذلك حرب الكرماني عن أهل السنة والجماعة، وسمى منهم: أحمد بن حنبل، وسعيد بن منصور، وإسحاق بن إبراهيم، وغيرهم. وكذلك ذكره عثمان بن سعيد الدارمي عن أهل السنة، وجعل نفي الحركة عن الله عز وجل من أقوال الجَهْمِيَّة

التي أنكرها السلف، وقال: كل حي متحرك وما لا يتحرك فليس بحي، وقال بعضهم: إذا قال لك الجهمي: أنا كافر برب يتحرك. فقل: أنا مؤمن برب يفعل ما يشاء.

وهؤلاء يقولون: من جعل هذه الأفعال غير ممكنة ولا مقدورة له فقد جعله دون الجماد، فإن الجماد وإن كان لا يتحرك بنفسه فهو يقبل الحركة في الجملة. وهؤلاء يقولون: إنه تعالى لا يقبل ذلك بوجه ولا تمكنه الحركة، والحركة والفعل صفة كمال، كالعلم والقدرة والإرادة، فالذين ينفون تلك الصفات سلبوه صفات الكمال؛ فكذلك هؤلاء الكلابية.

وأولئك نفاة الصفات إذا قيل لهم: لو لم يكن حيًّا عليمًا سميعًا بصيرًا متكلمًا للزم أن يكون ميتًا، جاهلًا، أصمَّ، أعمى، أخرسَ، وهذه نقائص يجب تنزيهه عنها؛ فإنه سبحانه قد خلق من هو حي سميع بصير متكلم عالم، قادر متحرك؛ فهو أولى بأن يكون كذلك؛ فإنَّ كلَّ كمالٍ في المخلوق المعلول فهو من كمال الخالق الذي يسمونه علة فاعلية.

وأيضًا فالقديم الواجب بنفسه أكمل من المحدث فيمتنع أن يختص الناقص بالكمال(١)

- قولهم في الحكمة والتعليل

حكمة الله في خلقه وأمره عند أكثرهم هي منفعتهم، من غير أن يعود إليه من ذلك حكم.

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلفت المعتزلة هل خلق الله سبحانه الخَلْقَ لعلة، أم لا؟ على أربعة أقاويل:

١- فقال أبو الهُذَيل: خلق الله عز وجل خلقه لعلة، والعلة هي الخلق، والخلق هو الإرادة والقول، وإنه إنما خلق الخلق لمنفعتهم، ولولا ذلك كان لا وجه لخلقهم؛ لأن من خلق ما لا ينتفع به ولا يزيل بخلقه عنه ضررًا، ولا ينتفع به غيره، ولا يضر به غيره، فهو عابث.

٢- وقال النَّظَّام: خلق الله الخلق لعلة تكون، وهي المنفعة، والعلة هي الغرض في خلقه لهم وما أراد من منفعتهم، ولم يثبت علة معه لها كان مخلوقًا كما قال أبو الهُذَيْل، بل قال: هي علة تكون وهي الغرض.

٣- وقال معمر: خلق الله الخلق لعلة، والعلة لعلة، وليس للعلل غاية ولا كلٌّ.

٤- وقال عباد: خلق الله سبحانه الخلق لا لعلة(٢)

وقال: وأجمعت المعتزلة على أن الله سبحانه خلق عباده لينفعهم، لا ليضرهم، وأن ما كان من الخلق غير مكلف فإنما خلقه لينتفع به المكلف ممن خلق، وليكون عبرة لمن يخلقه ودليلًا.

واختلفوا في خلق الشيء لا ليعتبر به، على مقالتين:

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/١٨- ٢٢)، (٦/ ٢٣٧، ٢٣٨).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٢٥٢، ٢٥٣).

١- فقال أكثرهم: لن يجوز أن يخلق الله سبحانه الأشياء إلا ليعتبر بها العباد وينتفعوا بها، ولا يجوز أن يخلق شيئًا لا يراه أحد ولا يحس به أحد من المكلفين.

٢- وقال بعضهم ممن ذهب إلى أن الله عز وجل لم يأمر بالمعرفة: إن جميع ما خلقه الله فلم يخلقه ليعتبر به أحد ويستدل به أحد، وهذا قول ثمامة بن أشرس فيما أظن[١]

وقال الإيجي عما يجمعهم: ويجب عليه رعاية الحكمة في أفعاله، وثواب المطيع والتائب، وعقاب صاحب الكبيرة[٢]

وقال شيخ الإسلام: إنه يخلق ويأمر لحكمة تعود إلى العباد، وهو نفعهم والإحسان إليهم؛ فلم يخلق، ولم يأمر إلا لذلك، وهذا قول المعتزلة وغيرهم[٣]

وقال: من قال: إن الحكمة المطلوبة مخلوقة منفصلة عنه أيضًا؛ كما يقول ذلك من يقوله من المعتزلة والشيعة ومن وافقهم، وقالوا: الحكمة في ذلك إحسانه إلى الخلق، والحكمة في الأمر تعويض المكلفين بالثواب، وقالوا: إن فعل الإحسان إلى الغير حسن محمود في العقل؛ فخلق الخلق لهذه الحكمة من غير أن يعود إليه من ذلك حكم؛ ولا قام به فعل ولا نعت[٤]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: فقال لهم الناس: أنتم متناقضون في هذا القول؛ لأن الإحسان إلى الغير محمود لكونه يعود منه على فاعله حكم يحمد لأجله، إما لتكميل نفسه بذلك، وإما لقصده الحمد والثواب بذلك، وإما لرقة وألم يجده في نفسه يدفع بالإحسان ذلك الألم، وإما للتذاذه وسروره وفرحه بالإحسان؛ فإن النفس الكريمة تفرح وتسر وتلتذ بالخير الذي يحصل منها إلى غيرها، فالإحسان إلى الغير محمود، لكون المحسن يعود إليه من فعله هذه الأمور حكم يحمد لأجله، أما إذا قدر أن وجود الإحسان وعدمه بالنسبة إلى الفاعل سواء لم يعلم أن مثل هذا الفعل يحسن منه بل مثل هذا يعد عبثًا في عقول العقلاء، وكل من فعل فعلًا ليس فيه لنفسه لذة ولا مصلحة ولا منفعة بوجه من الوجوه لا عاجلة ولا آجلة كان عابثًا ولم يكن محمودًا على هذا، وأنتم عللتم أفعاله فرارًا من العبث فوقعتم؛ في العبث فإن العبث هو الفعل الذي ليس فيه مصلحة ولا منفعة ولا فائدة تعود على الفاعل، ولهذا لم يأمر الله تعالى ولا رسوله ﷺ ولا أحد من العقلاء أحدًا بالإحسان إلى غيره ونفعه ونحو ذلك إلا لما له في ذلك من المنفعة والمصلحة، وإلا فأمر الفاعل بفعل لا يعود إليه منه لذة ولا سرور ولا منفعة ولا فرح بوجه من الوجوه لا في العاجل ولا في الآجل لا يستحسن من الآمر...

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٥١).

(٢) المواقف (٣/ ٦٥٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٨).

(٤) مجموع الفتاوى (٨/ ٨٩، ٣٧٧).

وأما سائر الطوائف الذين يقولون بالتعليل من الفقهاء وأهل الحديث والصُوفيَّة وأهل الكلام كالكَرَّاميَّة وغيرهم والمتفلسفة أيضًا فلا يوافقونهم على هذا؛ بل يقولون: إنه يفعل ما يفعل سبحانه لحكمة يعلمها سبحانه وتعالى، وقد يعلم العباد أو بعض العباد من حكمته ما يطلعهم عليه وقد لا يعلمون ذلك، الأمور العامة التي يفعلها تكون لحكمة عامة ورحمة عامة، كإرسال محمد ﷺ؛ فإنه كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء: الآية ١٠٧] فإن إرساله كان من أعظم النعمة على الخلق وفيه أعظم حكمة للخالق ورحمة منه لعباده كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٦٤] وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوٓا۟ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ ۗ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٥٣﴾﴾ [الأنعَام: الآية ٥٣] وقال: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِي۟ن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٤٤﴾﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٤٤]، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا﴾ [إبراهيم: الآية ٢٨] قالوا هو محمد ﷺ[1].

وقال: كل ما خلقه الله فله فيه حكمة كما قال: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النَّمل: الآية ٨٨] وقال: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [السَّجدَة: الآية ٧] وهو سبحانه غني عن العالمين، فالحكمة تتضمن شيئين:

أحدهما: حكمة تعود إليه يحبها ويرضاها.

والثاني: إلى عباده هي نعمة عليهم يفرحون بها ويلتذون بها، وهذا في المأمورات وفي المخلوقات.

أما في المأمورات فإن الطاعة هو يحبها ويرضاها، ويفرح بتوبة التائب أعظم فرح يعرفه الناس؛ فهو يفرح أعظم مما يفرح الفاقد لزاده وراحلته في الأرض المهلكة إذا وجدها بعد اليأس؛ كما أنه يغار أعظم من غيرة العباد وغيرته أن يأتي العبد ما حرم عليه، فهو يغار إذا فعل العبد ما نهاه ويفرح إذا تاب ورجع إلى ما أمره به، والطاعة عاقبتها سعادة الدنيا والآخرة، وذلك مما يفرح به العبد المطيع؛ فكان فيما أمر به من الطاعات عاقبته حميدة تعود إليه وإلى عباده ففيها حكمة له ورحمة لعباده، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٢﴾ وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا ۖ نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٣﴾﴾.

ففي الجهاد عاقبة محمودة للناس في الدنيا يحبونها: وهي النصر والفتح، وفي الآخرة الجنة، وفيه

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٨٩- ٩٣).

النجاة من النار، وقد قال في أول السورة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ ۝٤﴾ [الصف: الآية ٤] فهو يحب ذلك؛ ففيه حكمة عائدة إلى الله تعالى وفيه رحمة للعباد؛ وهي ما يصل إليهم من النعمة في الدنيا والآخرة، هكذا سائر ما أمر به، وكذلك ما خلقه خلقه لحكمة تعود إليه يحبها، وخلقه لرحمة بالعباد ينتفعون بها.

والناس لما تكلموا في «علة الخلق وحكمته» تكلم كل قوم بحسب علمهم فأصابوا وجهًا من الحق، وخفي عليهم وجوه أخرى[١].

وقال: قول الأئمة وهو أن له حكمة في كل ما خلق؛ بل له في ذلك حكمة ورحمة[٢].

وسيأتي مزيد بيان عند قول الجَهْمِيَّة والأشْعَرِيَّة في الحكمة والتعليل.

- قولهم في اللطف

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلفوا في اللطف على أربعة أقاويل:

١- فقال بشر بن المعتمر ومن قال بقوله: عند الله سبحانه لُطْفٌ لو فعله بمن يعلم أنه لا يؤمن لآمن، وليس يجب على الله سبحانه فعل ذلك، ولو فعل الله سبحانه ذلك اللطف فآمنوا عنده لكانوا يستحقون من الثواب على الإيمان الذي يفعلونه عند وجوده ما يستحقونه لو فعلوه مع عدمه، وليس على الله سبحانه أن يفعل بعباده أصلح الأشياء؛ بل ذلك محال؛ لأنه لا غاية ولا نهاية لما يقدر عليه من الصلاح، وإنما عليه أن يفعل بهم ما هو أصلح لهم في دينهم، وأن يزيح عللهم فيما يحتاجون إليه لأداء ما كلفهم، وما تيسر عليهم مع وجوده العمل بما أمرهم به، وقد فعل ذلك بهم، وقطع منهم.

٢- وكان جعفر بن حرب يقول: إن عند الله لطفًا لو آتى به الكافرين لآمنوا اختيارًا إيمانًا لا يستحقون عليه من الثواب ما يستحقونه مع عدم اللطف إذا آمنوا، والأصلح لهم ما فعل الله بهم؛ لأن الله لا يعرض عباده إلا لأعلى المنازل وأشرفها، وأفضل الثواب وأكثره.

وذُكِرَ عنه أنه رجع عن هذا القول إلى قول أكثر أصحابه.

٣- وقال جمهور المعتزلة: ليس في مقدور الله سبحانه لطف لو فعله بمن علم أنه لا يؤمن آمن عنده، وأنه لا لطف عنده لو فعله بهم لآمنوا، فيقال: يقدر على ذلك ولا يقدر عليه، وأنه لا يفعل بالعباد كلهم إلا ما هو أصلح لهم في دينهم، وأدعى لهم إلى العمل بما أمرهم به، وأنه لا يدخر عنهم شيئًا يعلم أنهم يحتاجون إليه في أداء ما كلفهم أداءه إذا فُعِلَ بهم أتوا بالطاعة التي يستحقون عليها ثوابه الذي وعدهم.

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٥- ٣٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٨، ٣٧٧- ٣٨١).

وقالوا في الجواب عن مسألة من سألهم «هل يقدر الله سبحانه أن يفعل بعباده أصلح مما فعله بهم؟»: إن أردت أنه يقدر على أمثال الذي هو أصلح، فالله يقدر على أمثاله، على ما لا غاية له ولا نهاية، وإن أردت يقدر على شيء أصلح من هذا: أي يفوقه في الصلاح قد ادخره عن عباده، فلم يفعله بهم، مع علمه بحاجتهم إليه في أداء ما كلفهم، فإن أصلح الأشياء هو الغاية، ولا شيء يتوهم وراء الغاية فيقدر عليه أو يعجز عنه.

٤- وقال محمد بن عبد الوهاب الجُبَّائِيُّ: لا لطف عند الله سبحانه يوصف بالقدرة على أن يفعله بمن علم أنه لا يؤمن فيؤمن عنده، وقد فعل الله بعباده ما هو أصلح لهم في دينهم، ولو كان في معلومه شيء يؤمنون عنده أو يصلحون به ثم لم يفعله بهم لكان مريدًا لفسادهم، غير أنه يقدر أن يفعل بالعباد ما لو فعله بهم ازدادوا طاعة فيزيدهم ثوابًا، وليس فعل ذلك واجبًا عليه، ولا إذا تركه كان عابثًا في الاستدعاء لهم إلى الإيمان[١]

- قولهم في الصلاح والأصلح

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلفت المعتزلة في الصلاح الذي يقدر الله عليه، هل له كلٌّ أم لا كلَّ له؟ على ثلاثة أقاويل:

١- فقال أبو الهُذَيْلِ: لما يقدر الله عليه من الصلاح والخير كل وجميع، وكذلك سائر مقدوراته لها كلٌّ، ولا صلاح أصلح مما فعل.

٢- وقال غيره: لا غاية لما يقدر الله عليه من الصلاح، ولا كل لذلك، وقالوا: إن الله يقدر على صلاح لم يفعله، إلا أنه مثلُ ما فعله.

٣- وقال قائلون: كل ما يفعله يجوز، ولا يجوز أن يكون صلاح لا يفعله، وهذا قول عباد.

وقال قائلون: فيما يقدر الله أن يفعله بعباده شيء أصلح من شيء، وقد يجوز أن يترك فعلًا هو صلاح إلى فعلٍ آخر وهو صلاح يقوم مقامه[٢]

وقال شيخ الإسلام: وهؤلاء المعتزلة ومن وافقهم من الشيعة يوجبون على الله سبحانه أن يفعل بكل عبد ما هو الأصلح له في دينه، وتنازعوا في وجوب الأصلح في دنياه، ومذهبهم أنه لا يقدر أن يفعل مع مخلوق من المصلحة الدينية غير ما فعل، ولا يقدر أن يهدي ضالًا ولا يضل مهتديًا[٣]

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٤٦- ٢٤٨)، (٥٧٣، ٥٧٤).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٢٤٩، ٢٥٠)، (٥٧٤- ٥٧٨).

(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ٩٢).

- قولهم في إماتة مَن علم الله أنه يؤمن أو يزداد إيمانًا

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلفت المعتزلة فيمن علم الله أنه يؤمن من الأطفال والكفار، أو يتوب من الفساق، هل يجوز أن يميته قبل ذلك؟ على مقالتين:

١- فقال قائلون: لا يجوز ذلك، بل واجب في حكمة الله ألا يميتهم حتى يؤمنوا أو يتوبوا.

٢- وأجاز بشر بن المعتمر وغيره أن يميتهم قبل أن يؤمنوا أو يتوبوا.

- واختلفوا فيمن علم الله سبحانه أنه يزداد إيمانًا، هل يجوز أن يخترمه؟ على مقالتين:

١- فقال قوم من أصحاب الأصلح: لا يجوز ذلك، وقالوا في النبي ﷺ: إن الله امتحنه قبل موته بما بلغ ثوابه على طاعته إياه قبلُ مبلغ ثوابه على طاعاته إياه لو أبقاه إلى يوم القيامة، وجعل في هذه المحنة إعلامه أنه يموت في الوقت الذي مات فيه.

٢- وقال قوم منهم: إن ذلك جائز[(١)]

- قولهم في لعن الله الكفار في الدنيا

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلفت المعتزلة في لعن الله الكفار في الدنيا، على مقالتين:

١- فقال أكثرهم: ذلك عدل وحكمة وصلاح للكفار؛ لأن فيه زجرًا لهم عن المعصية، وغلوًّا في ذلك، حتى زعموا أن عذاب جهنم في الآخرة نظر للكافرين في الدنيا ورحمة لهم، بمعنى أن ذلك نظر لهم إذ كان قد زجرهم بكون ذلك في الآخرة عن معاصيه في الدنيا، واستدعاء لهم إلى طاعته، وهذا قول الإسكافي.

٢- وقال قائلون منهم: ذلك عدل وحكمة، ولا نقول: هو خير وصلاح ونعمة ورحمة[(٢)]

- قولهم في التحسين والتقبيح

يقولون بالتحسين والتقبيح العقليين.

أقوال العلماء

قال الشهرستاني: وقال أهل العدل: المعارف كلها معقولة بالعقل، واجبة بنظر العقل، وشكر المنعم واجب قبل ورود السمع، والحسن والقبح صفتان ذاتيَّتان للحَسَن والقبيح[(٣)]

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٥٠، ٢٥١).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٢٤٩).

(٣) الملل والنحل (١/ ٤١).

وقال: واتفقوا عَلَى أن أصول المعرفة، وشكر النعمة واجبة قبل ورود السمع، والحسن والقبح يجب معرفتهما بالعقل، واعتناق الحسن واجتناب القبيح واجب كذلك[1]

قال الإيجي عما يجمعهم: والحسن والقبح عقليان[2]

وقال شيخ الإسلام: وقسم بنوا عليها -أي العقليات القياسية- الأصول العلمية، والعملية، كالمعتزلة، حتى إن هؤلاء يأخذون القدر المشترك في الأفعال بين الله وبين عباده، فما حسن من الله حسن من العبد، وما قبح من العبد قبح من الله؛ ولهذا سماهم الناس مشبهة الأفعال[3]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: الناس في «مسألة التحسين والتقبيح» على ثلاثة أقوال، طرفان، ووسط:

الطرف الواحد: قول من يقول بالحسن والقبح، ويجعل ذلك صفات ذاتية للفعل لازمة له، ولا يجعل الشرع إلا كاشفًا عن تلك الصفات، لا سببًا لشيء من الصفات، فهذا قول المعتزلة - وهو ضعيف- وإذا ضم إلى ذلك قياس الرب على خلقه، فقيل: ما حسن من المخلوق حسن من الخالق، وما قبح من المخلوق قبح من الخالق، ترتب على ذلك أقوال القَدَرِيَّة الباطلة، وما ذكروه في التجويز والتعديل، وهم مشبهة الأفعال، يشبهون الخالق بالمخلوق والمخلوق بالخالق في الأفعال، وهذا قول باطل، كما أن تمثيل الخالق بالمخلوق والمخلوق بالخالق في الصفات باطل.

فاليهود وصفوا الله بالنقائض التي يتنزه عنها، فشبهوه بالمخلوق: كما وصفوه بالفقر والبخل، واللغوب، وهذا باطل؛ فإن الرب تعالى منزه عن كل نقص، وموصوف بالكمال الذي لا نقص فيه، وهو منزه في صفات الكمال أن يماثل شيء من صفاته شيئًا من صفات المخلوقين، فليس له كفوًا أحد في شيء من صفاته، لا في علمه ولا قدرته ولا إرادته ولا رضاه ولا غضبه، ولا خلقه ولا استوائه، ولا إتيانه ولا نزوله، ولا غير ذلك مما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، بل مذهب السلف أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه، وما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، فلا ينفون عنه ما أثبته لنفسه من الصفات، ولا يمثلون صفاته بصفات المخلوقين؛ فالنافي معطل، والمعطل يعبد عدمًا، والمشبه ممثل، والممثل يعبد صنمًا.

ومذهب السلف إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: الآية ١١] وهذا رد على الممثلة. وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: الآية ١١] رد على المعطلة. وأفعال الله لا تمثل بأفعال المخلوقين؛ فإن المخلوقين عبيده، يظلمون ويأتون الفواحش، وهو قادر على منعهم ولو لم يمنعهم؛ لكان ذلك قبيحًا منه وكان مذمومًا على ذلك.

---

(١) الملل والنحل (١/ ٤٤).

(٢) المواقف (٣/ ٦٥٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٢/ ٨).

والرب تعالى لا يقبح ذلك منه، لما له في ذلك من الحكمة البالغة والنعمة السابغة، وهذا على قول السلف والفقهاء والجمهور الذين يثبتون الحكمة في خلق الله وأمره.

ومن قال: إنه لا يخلق شيئًا بحكمة، ولا يأمر بشيء بحكمة، فإنه لا يثبت إلا محض الإرادة التي ترجح أحد المتماثلين على الآخر بلا مرجح، كما هو أصل ابن كلاب، ومن تابعه، وهو أصل قولي القَدَرِيَّة والجَهْمِيَّة.

وأما الطرف الآخر في «مسألة التحسين والتقبيح»: فهو قول من يقول: إن الأفعال لم تشتمل على صفات هي أحكام، ولا على صفات هي علل للأحكام بل القادر أمر بأحد المتماثلين دون الآخر، لمحض الإرادة، لا لحكمة ولا لرعاية مصلحة في الخلق والأمر.

ويقولون: إنه يجوز أن يأمر الله بالشرك بالله، وينهى عن عبادته وحده، ويجوز أن يأمر بالظلم والفواحش، وينهى عن البر والتقوى، والأحكام التي توصف بها الأحكام مجرد نسبة وإضافة فقط، وليس المعروف في نفسه معروفًا عندهم، ولا المنكر في نفسه منكرًا عندهم، بل إذا قال: ﴿يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ﴾ [الأعراف: الآية ١٥٧] فحقيقة ذلك عندهم أنه يأمرهم بما يأمرهم، وينهاهم عما ينهاهم، ويحل لهم ما يحل لهم، ويحرم عليهم ما يحرم عليهم، بل الأمر والنهي والتحليل والتحريم ليس في نفس الأمر عندهم لا معروف ولا منكر ولا طيب ولا خبيث، إلا أن يعبر عن ذلك بما يلائم الطباع، وذلك لا يقتضي عندهم كون الرب يحب المعروف ويبغض المنكر.

فهذا القول ولوازمه هو أيضًا قول ضعيف مخالف للكتاب والسنة، ولإجماع السلف والفقهاء، مع مخالفته أيضًا للمعقول الصريح؛ فإن الله نزه نفسه عن الفحشاء، فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [الأعراف: الآية ٢٨] كما نزه نفسه عن التسوية بين الخير والشر فقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الجاثية: الآية ٢١]، وقال: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٦﴾﴾ وقال: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴿٢٨﴾﴾ [ص: الآية ٢٨]

وعلى قول النفاة: لا فرق في التسوية بين هؤلاء وهؤلاء، وبين تفضيل بعضهم على بعض، ليس تنزيه عن أحدهما بأولى من تنزيه عن الآخر، وهذا خلاف المنصوص والمعقول. وقد قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: الآية ١٢٤] وعندهم تعلق الإرسال بالرسول كتعليق الخطاب بالأفعال لا يستلزم ثبوت صفة لا قبل التعلق ولا بعده. والفقهاء وجمهور المسلمين يقولون: الله حرم المحرمات فحرمت، وأوجب الواجبات فوجبت، فمعنا شيئان: إيجاب وتحريم، وذلك كلام الله وخطابه، والثاني: وجوب وحرمة وذلك صفة للفعل، والله تعالى عليم حكيم، علم بما تتضمنه الأحكام من المصالح، فأمر ونهى، لعلمه بما في الأمر والنهي والمأمور والمحظور من مصالح العباد ومفاسدهم، وهو أثبت حكم الفعل، وأما صفته فقد

تكون ثابتة بدون الخطاب.

وقد ثبت بالخطاب والحكمة الحاصلة من الشرائع ثلاثة أنواع:

أحدها: أن يكون الفعل مشتملًا على مصلحة أو مفسدة، ولو لم يرد الشرع بذلك، كما يعلم أن العدل مشتمل على مصلحة العالم، والظلم يشتمل على فسادهم، فهذا النوع هو حسن وقبيح، وقد يعلم بالعقل والشرع قبح ذلك لا أنه أثبت للفعل صفة لم تكن، لكن لا يلزم من حصول هذا القبح أن يكون فاعله معاقبًا في الآخرة، إذا لم يرد شرع بذلك، وهذا مما غلط فيه غلاة القائلين بالتحسين والتقبيح؛ فإنهم قالوا: إن العباد يعاقبون على أفعالهم القبيحة، ولو لم يبعث إليهم رسولًا، وهذا خلاف النص قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: الآية ١٥] وقال تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: الآية ١٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا ۚ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِى ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَٰلِمُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [القصص: الآية ٥٩]، وقال تعالى: ﴿كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ كَبِيرٍ ﴿٩﴾ وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴿١٠﴾﴾.

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «ما أحد أحب إليه العذر من الله، ومن أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين» والنصوص الدالة على أن الله لا يعذب إلا بعد الرسالة كثيرة، ترد على من قال من أهل التحسين والتقبيح: إن الخلق يعذبون في الأرض بدون رسول أرسل إليهم.

النوع الثاني: أن الشارع إذا أمر بشيء صار حسنًا، وإذا نهى عن شيء صار قبيحًا، واكتسب الفعل صفة الحسن والقبح بخطاب الشارع.

والنوع الثالث: أن يأمر الشارع بشيء ليمتحن العبد، هل يطيعه أم يعصيه؟ ولا يكون المراد فعل المأمور به، كما أمر إبراهيم بذبح ابنه، فلما أسلما وتله للجبين حصل المقصود ففداه بالذبح، وكذلك حديث أبرص وأقرع وأعمى، لما بعث الله إليهم من سألهم الصدقة، فلما أجاب الأعمى قال الملك: أمسك عليك مالك، فإنما ابتليتم، فرضي عنك، وسخط على صاحبيك.

فالحكمة منشؤها من نفس الأمر لا من نفس المأمور به، وهذا النوع والذي قبله لم يفهمه المعتزلة؛ وزعمت أن الحسن والقبح لا يكون إلا لما هو متصف بذلك، بدون أمر الشارع، والأشعَرِيَّة ادعوا: أن جميع الشريعة من قسم الامتحان، وأن الأفعال ليست لها صفة لا قبل الشرع ولا بالشرع؛ وأما الحكماء والجمهور فأثبتوا الأقسام الثلاثة، وهو الصواب[1]

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٣١- ٤٣٦)، (٣/ ١١٥، ١١٦)، (٨/ ٩٠- ٩٢).

وسيأتي مزيد بيان عند قول الأَشْعَرِيَّة في التحسين والتقبيح.

- قولهم في حقِّ المخلوقِ على الخالقِ والثَّواب والتفضل

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلفوا في نعيم الجنة: هل هو تفضل أو ثواب؟ على مقالتين:

١- فقال قائلون: كل ما في الجنة ثواب ليس بتفضل.

٢- وقال بعضهم: بل ما فيها تفضل ليس بثواب[(١)]

وقال الإسفراييني: ومما اتفقوا عليه من فضائحهم قولهم: إن كثيرًا من الأشياء تجب على العبد من غير أن يكون من أمر الله تعالى فيه أمر؛ مثل: النظر، والاستدلال، وشكر المنعم، وترك الكفر والكفران، ثم يقولون: إن هذا العبد إذا أتى بهذه الأشياء على قضية عقله دون أمر ربه سبحانه وجب على الله تعالى أن يثيبه من غير أن يكون من قبله فيه: أمر، أو خبر، أو وعد، أو وعيد، أو تكليف، ثم إذا أتى به وجب على العبد شكره، فإذا شكره وجب على الله ثوابه، وهكذا يدور الأمر بين العبد والرب، وهذا يوجب ألا يتمكن الرب -على قولهم- من أن يخرج الرب من واجبات العبد. تعالى الله عن قولهم. من غير أن يكون عليه تكليف، أو شريعة مرتبة عليه، وعلى قياس هذا يكون كل واحد منهما مؤديًا للواجب، ولا يكون لأحدهما فضل على الآخر، وزادوا على هذا فقالوا: إذا خلق الله شيئًا من الجماد وجب عليه أن يخلق حيًا، وأن يتم عقله حتى يستدل ويعتبر ويستحق الثواب بأداء المستحق، ومن قضى واجبًا لم يستحق عليه شيئًا كمن يقضي دينًا لم يستحق على صاحبه فضلًا على هذا، فقالوا: إن كل ما يناله العبد من ربه من النعم فإنما يناله باستحقاق منه، لا بفضل من الله تعالى، فاستنكفوا من أن يروا لله تعالى فضلًا على أنفسهم، وقالوا: إن أسنى المنازل منزلة الاستحقاق[(٢)]

وقال شيخ الإسلام: من الناس من يقول: للمخلوق على الخالق حقٌّ يعلم بالعقل، وقاس المخلوق على الخالق، كما يقول ذلك من يقوله من المعتزلة وغيرهم[(٣)]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: بل كتب الله على نفسه الرحمة، وأوجب على نفسه حقًّا لعباده المؤمنين كما حرم الظلم على نفسه، لم يوجب ذلك مخلوق عليه ولا يقاس بمخلوقاته، بل هو بحكم رحمته وحكمته وعدله كتب على نفسه الرحمة وحرَّم على نفسه الظلم كما قال في الحديث الصحيح الإلهي: «يا عبادي، إني حرَّمت الظُّلْمَ على نفسي، وجعلته بينكم محرَّمًا فلا تظالموا»، وقال تعالى: ﴿ كَتَبَ

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٥٦).

(٢) التبصير في الدين ص(٦٦).

(٣) مجموع الفتاوى (١/ ٢١٣).

عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: الآية ٥٤] ، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الرُّوم: الآية ٤٧]

وفي الصحيحين عن معاذ عن النبي ﷺ أنه قال: «**يا معاذ، أتدري ما حقُّ الله على عبادِه؟**» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «**حقُّه عليهم أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا. يا معاذ، أتدري ما حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك**» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «**حقُّهم عليه ألا يعذبهم...**».

وذلك أن النفوسَ الجاهليةَ تتخيل أن الإنسان بعبادته وعلمه يصير له على الله حق من جنس ما يصير للمخلوق على المخلوق كالذين يخدمون ملوكهم وملاكهم فيجلبون لهم منفعة ويدفعون عنهم مضرة ويبقى أحدهم يتقاضى العوض والمجازاة على ذلك، ويقول له عند جفاء أو إعراض يراه منه: ألم أفعل كذا؟ يمن عليه بما يفعله معه، وإن لم يقله بلسانه كان ذلك في نفسه.

وتخيل مثل هذا في حق الله تعالى من جهل الإنسان وظلمه، ولهذا بين سبحانه أن عمل الإنسان يعود نفعه عليه وأن الله غني عن الخلق كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: الآية ٧] ، وقوله تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ۝٤٦﴾ [فُصِّلَت: الآية ٤٦] ، وقوله تعالى: ﴿إِن تَكْفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُواْ يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزُّمَر: الآية ٧] ، وقوله تعالى: ﴿وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ﴾ [النَّمل: الآية ٤٠] ، وقال تعالى في قصة موسى عليه السلام: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِى لَشَدِيدٌ ۝ وَقَالَ مُوسَىٰٓ إِن تَكْفُرُوٓاْ أَنتُمْ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا فَإِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِىٌّ حَمِيدٌ ۝٨﴾، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيْـًٔا﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٧٦] ، وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٩٧]

وقد بين سبحانه أنه المانُّ بالعمل فقال تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُواْ قُل لَّا تَمُنُّواْ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝١٧﴾ [الحُجرَات: الآية ١٧] ، وقال تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ۝٧ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعْمَةً وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۝٨﴾.

وفي الحديث الصحيح الإلهي: «**يا عبادي، إنكم لن تبلغوا ضرِّي فتضرُّوني، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني؛ يا عبادي، إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذّنوب جميعًا ولا أبالي، فاستغفروني أغفر لكم؛ يا عبادي، لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد منكم ما نقص ذلك من ملكي شيئًا؛ يا عبادي، لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئًا؛ يا عبادي، لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد فسألوني فأعطيت كل إنسان منهم مسألته ما نقص ذلك مما عندي**

إلا كما ينقص المخيط إذا أدخل البحر».

وبين الخالق تعالى والمخلوق من الفروق ما لا يخفى على من له أدنى بصيرة.

منها أن الرب تعالى غني بنفسه عما سواه، ويمتنع أن يكون مفتقرًا إلى غيره بوجه من الوجوه. والملوك وسادة العبيد محتاجون إلى غيرهم حاجة ضرورية.

ومنها أن الرب تعالى وإن كان يحب الأعمال الصالحة ويرضى ويفرح بتوبة التائبين فهو الذي يخلق ذلك وييسره فلم يحصل ما يحبه ويرضاه إلا بقدرته ومشيئته. وهذا ظاهر على مذهب أهل السنة والجماعة الذين يقرون بأن الله هو المنعم على عباده بالإيمان، بخلاف القَدَرِيَّة. والمخلوق قد يحصل له ما يحبه بفعل غيره.

ومنها أن الرب تعالى أمر العباد بما يصلحهم ونهاهم عما يفسدهم كما قال قتادة: إن الله لم يأمر العباد بما أمرهم به لحاجته إليهم، ولا ينهاهم عما نهاهم عنه بخلًا عليهم؛ بل أمرهم بما ينفعهم، ونهاهم عما يضرهم. بخلاف المخلوق الذي يأمر غيره بما يحتاج إليه وينهاه عما ينهاه بخلًا عليه. وهذا أيضًا ظاهر على مذهب السلف وأهل السنة الذين يثبتون حكمته ورحمته ويقولون: إنه لم يأمر العباد إلا بخير ينفعهم، ولم ينههم إلا عن شر يضرهم؛ بخلاف المجبرة الذين يقولون: إنه قد يأمرهم بما يضرهم وينهاهم عما ينفعهم.

ومنها أنه سبحانه هو المنعم بإرسال الرسل وإنزال الكتب، وهو المنعم بالقدرة والحواس وغير ذلك مما به يحصل العلم والعمل الصالح، وهو الهادي لعباده، فلا حول ولا قوة إلا به. ولهذا قال أهل الجنة: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعرَاف: الآية ٤٣] وليس يقدر المخلوق على شيء من ذلك.

ومنها أن نعمه على عباده أعظم من أن تحصى. فلو قدر أن العبادة جزاء النعمة لم تقم العبادة بشكر قليل منها. فكيف والعبادة من نعمته أيضًا.

ومنها أن العباد لا يزالون مقصرين محتاجين إلى عفوه ومغفرته، فلن يدخل أحد الجنة بعمله، وما من أحد إلا وله ذنوب يحتاج فيها إلى مغفرة الله لها: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [فَاطِر: الآية ٤٥] وقوله ﷺ: «لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله» لا يناقض قوله تعالى: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [السَّجدَة: الآية ١٧]

فإن المنفي نفى بباء المقابلة والمعاوضة كما يقال بعت هذا بهذا، وما أثبت أثبت بباء السبب، فالعمل لا يقابل الجزاء وإن كان سببًا للجزاء، ولهذا من ظن أنه قام بما يجب عليه، وأنه لا يحتاج إلى مغفرة الرب تعالى وعفوه فهو ضال، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «لن يدخل أحد الجنة بعمله» قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل» وروي: «بمغفرته». ومن هذا أيضا الحديث الذي في السنن عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله لو عذب أهل سمواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم لكانت رحمته لهم خيرًا

عن أعمالهم». الحديث.

ومن قال: بل للمخلوق على الله حق؛ فهو صحيح إذا أراد به الحق الذي أخبر الله بوقوعه، فإن الله صادق لا يخلف الميعاد، وهو الذي أوجبه على نفسه بحكمته وفضله ورحمته[1].

- قولهم في حكم الأطفال في الآخرة

يرون عدم جواز تعذيب الأطفال وإيلامهم في الآخرة.

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: وأجمعت المعتزلة على أنه لا يجوز أن يؤلم الله سبحانه الأطفال في الآخرة ولا يجوز أن يعذبهم[2].

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول الخوارج في حكم الأطفال في الآخرة.

- قولهم في ألم الأطفال في الدنيا وعوضهم

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلفت المعتزلة في إيلام الأطفال، على ثلاثة أقاويل:

١- فقال قائلون: الله يؤلمهم لا لعلة، ولم يقولوا: إنه يعوضهم من إيلامه إياهم، وأنكروا ذلك، وأنكروا أن يعذبهم في الآخرة.

٢- وقال أكثر المعتزلة: إن الله سبحانه يؤلمهم عبرة للبالغين، ثم يعوضهم، ولولا أن يعوضهم كان إيلامه إياهم ظلمًا.

٣- وقال أصحاب اللطف: إنه آلمهم ليعوضهم، وقد يجوز أن يكون إعطاؤه إياهم ذلك العوض من غير ألم أصلح، وليس عليه أن يفعل الأصلح.

- واختلفوا: هل يجوز أن يبتدئ الله سبحانه الأطفال بمثل العوض من غير ألم، أم لا؟ على مقالتين:

١- فأجاز ذلك بعض المعتزلة.

٢- وأنكره بعضهم.

- واختلفوا في العوض الذي يستحقه الأطفال: هل هو عوض دائم، أم لا؟ على مقالتين:

١- فقال قائلون: الذي يستحقونه من العوض دائم.

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢١٣- ٢١٨)، (٨/ ٧١- ٧٣).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٢٥٤).

٢- وقال قائلون: إدامة العوض تَفَضُّل وليس باستحقاق[1]

وقال شيخ الإسلام عنهم: وإن الآلام لا يجوز أن يفعلها إلا جزاء على عمل سابق أو تعوَّض بنفع لاحق[2]

- قولهم في اللذة والألم

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلفوا في الألم واللذة، على مقالتين:

١- فقال قوم: لن يجوز أن يؤلم الله سبحانه أحدًا بألم تقوم اللذة في الصلاح مقامه.

٢- وقال قوم: يجوز ذلك.

- واختلفوا: هل كان يجوز أن يبتدئ الله الخلق في الجنة، ويتفضل عليهم باللذات دون الأذوات، ولا يكلفهم شيئًا؟ على مقالتين.

١- فقال أكثر المعتزلة: لن يجوز ذلك؛ لأن الله سبحانه لا يجوز عليه في حكمته أن يُعَرض عباده إلا لأعلى المنازل، وأعلى المنازل منزلة الثواب.

وقالوا: لا يجوز ألا يكلفهم الله المعرفة، ويستحيل أن يكونوا إليها مضطرين، فلو لم يكونوا بها مأمورين لكان الله قد أباح لهم الجهل به، وذلك خروج من الحكمة.

٢- وقال قائلون: كان جائزًا أن يبتدئ الله سبحانه الخلق في الجنة، ويبتدئهم بالتفضل، ولا يعرضهم لمنزلة الثواب، ولا يكلفهم شيئًا من المعرفة، ويضطرهم إلى معرفته، وهذا قول الجُبَّائِيِّ وغيره

- قولهم فيمن قطعت يده وهو مؤمن ثم كفر، والعكس

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلفوا فيمن قطعت يده وهو مؤمن ثم كفر، ومن قطعت يده وهو كافر ثم آمن، على ثلاثة أقاويل:

١- فقال قوم: إنه يُبَدَّل يدا أخرى، لا يجوز غير ذلك.

٢- وقال قائلون: لو أن مؤمنًا قطعت يده فأدخل النار لبُدِّلت يده المقطوعة في حال إيمانه، وكذلك الكافر إذا قطعت يده ثم آمن؛ لأن الكافر والمؤمن ليس هما اليد والرجل.

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٥٣، ٢٥٤).

(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٣٥٢).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(٢٤٨، ٢٤٩).

٣- وقال قائلون: توصل يد المؤمن الذي كفر ومات على الكفر بكافر قطعت يده وهو كافر ثم آمن ثم مات على إيمانه، وتوصل يد الكافر الذي قطعت يده وهو كافر ثم آمن ثم مات على إيمانه بمؤمن الذي قطعت يده وهو مؤمن ثم مات على الكفر[1].

- قولهم في عوض البهائم

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلفوا في عوض البهائم، على خمسة أقاويل:

١- فقال قوم: إن الله سبحانه يعوضها في المعاد، وإنها تُنَعَّمُ في الجنة، وتصور في أحسن الصور فيكون نعيمها لا انقطاع له.

٢- وقال قوم: يجوز أن يعوضها الله سبحانه في دار الدنيا، ويجوز أن يعوضها في الموقف، ويجوز أن يكون في الجنة على ما حكينا عن المتقدمين.

٣- وقال جعفر بن حرب والإسكافي: قد يجوز أن تكون الحيات والعقارب وما أشبهها من الهوام والسباع تعوض في الدنيا أو في الموقف ثم تدخل جهنم فتكون عذابًا على الكافرين والفجار، ولا ينالهم من ألم جهنم شيء، كما لا ينال خزنة جهنم.

٤- وقال قوم: قد نعلم أن لهم عوضًا، ولا ندري كيف هو.

٥- وقال عباد: إنها تحشر وتبطل.

- واختلف الذين قالوا بإدامة عوضها، على مقالتين:

١- فقال قوم: إن الله يكمل عقولهم حتى يُعْطَوا دوامَ عوضهم، لا يؤلم بعضهم بعضًا.

٢- وقال قوم: بل تكون على حالها في الدنيا.

- واختلفوا في الاقتصاص لبعضها من بعض، على ثلاثة أقاويل:

١- فقال قائلون: يُقْتَصُّ لبعضها من بعض في الموقف، وإنه لا يجوز إلا ذلك، وليس يجوز الاقتصاص والعقوبة بالنار ولا بالتخليد في العذاب؛ لأنهم ليسوا بمكلفين.

٢- وقال قوم: لا قصاص بينهم.

٣- وقال قوم: إن الله سبحانه يعوض البهيمة، لتمكينه البهيمة التي جنت عليها، ليكون ذلك العوض عوضًا لتمكينه إياها منها، هذا قول الجُبَّائِيّ[2].

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٥٢).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٢٥٤، ٢٥٥).

نقض قولهم:

قال شيخ الإسلام: وهم يقولون: لا يحسن منه أن يضر الحيوان إلا بجرم سابق، أو عوض لاحق.

وأما أهل الإثبات للقدر فمن لم يعلل منهم لا يفرق بين مخلوق ومخلوق، وأما القائلون بالحكمة وهم الجمهور فيقولون: لله تعالى فيما يخلقه من أذى الحيوان حكم عظيمة كما له حكم في غير هذا، ونحن لا نحصر حكمته في الثواب والعوض فإن هذا قياس لله تعالى على الواحد من الناس وتمثيل لحكمة الله وعدله بحكمة الواحد من الناس وعدله[1]

- قولهم فيمن دخل زرعًا لغيره

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلفوا فيمن دخل زرعًا لغيره، على مقالتين:

١- فقال أبو شمر وهو يوافقهم في التوحيد والقدر: إذا دخل الرجل زرعًا لغيره فحرام عليه أن يقف فيه أو يتقدم أو يتأخر، فإن تاب وندم فليس يمكنه إلا أن يكون عاصيًا لله تعالى، وإنه مَلُومٌ على ذلك.

٢- وقال غيره: الواجب عليه إذا ندم أن يخرج منه، ويُضَمَّنُ جميع ما استهلك[2]

- قولهم في الآجال

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: القول في الآجال، اختلفت المعتزلة في ذلك على قولين:

١- فقال أكثر المعتزلة: الأجل هو الوقت الذي في معلوم الله سبحانه أن الإنسان يموت فيه أو يقتل؛ فإذا قُتِلَ قُتِلَ بأجله، وإذا مات مات بأجله.

٢- وشذ قوم من جهالهم؛ فزعموا أن الوقت الذي في معلوم الله سبحانه أن الإنسان لو لم يقتل لبقي إليه هو أجله، دون الوقت الذي قتل فيه.

- واختلف الذين زعموا أن الأجل هو الوقت الذي في معلوم الله سبحانه أن الإنسان يموت فيه أو يقتل، في المقتول: لو لم يقتل هل كان يموت أم لا؟ على ثلاثة أقاويل:

١- فقال بعضهم: إن الرجل لو لم يقتل مات في ذلك الوقت، وهذا قول أبي الهُذَيْلِ.

٢- وقال بعضهم: يجوز لو لم يقتله القاتل أن يموت، ويجوز أن يعيش.

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ١٢٥).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٢٥٥).

٣- وأحال منهم محيلون هذا القول[١].

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: المقتول كغيره من الموتى، لا يموت أحد قبل أجله، ولا يتأخر أحد عن أجله. بل سائر الحيوان والأشجار لها آجال لا تتقدم ولا تتأخر. فإن أجل الشيء هو نهاية عمره، وعمره مدة بقائه، فالعمر مدة البقاء، والأجل نهاية العمر بالانقضاء.

وقد ثبت في صحيح مسلم وغيره عن النبي ﷺ أنه قال: «قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه على الماء» وثبت في صحيح البخاري أن النبي ﷺ قال: «كان الله ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء وخلق السموات والأرض»، وفي لفظ: «ثم خلق السموات والأرض» وقد قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: الآية ٣٤]

والله يعلم ما كان قبل أن يكون، وقد كتب ذلك، فهو يعلم أن هذا يموت بالبطن، أو ذات الجنب، أو الهدم أو الغرق أو غير ذلك من الأسباب، وهذا يموت مقتولًا: إما بالسم، وإما بالسيف وإما بالحجر وإما بغير ذلك، من أسباب القتل.

وعلم الله بذلك وكتابته له بل مشيئته لكل شيء وخلقه لكل شيء لا يمنع المدح والذم والثواب والعقاب؛ بل القاتل: إن قتل قتيلًا أمر الله به ورسوله، كالمجاهد في سبيل الله أثابه الله على ذلك، وإن قتل قتيلًا حرمه الله ورسوله كقتل القطاع والمعتدين، عاقبه الله على ذلك، وإن قتل قتيلًا مباحًا -كقتيل المقتص- لم يثب ولم يعاقب إلا أن يكون له نية حسنة، أو سيئة في أحدهما.

والأجل أجلان «أجل مطلق» يعلمه الله، و«أجل مقيد» وبهذا يتبين معنى قوله ﷺ: «من سره أن يبسط له في رزقه وينسأ له في أثره فليصل رحمه»؛ فإن الله أمر الملك أن يكتب له أجلًا وقال: «إن وصل رحمه زدته كذا وكذا» والملك لا يعلم أيزداد أم لا؛ لكن الله يعلم ما يستقر عليه الأمر فإذا جاء ذلك لا يتقدم ولا يتأخر.

ولو لم يقتل المقتول، فقد قال بعض القَدَرِيَّة: إنه كان يعيش، وقال بعض نفاة الأسباب: إنه يموت، وكلاهما خطأ؛ فإن الله علم أنه يموت بالقتل، فإذا قدر خلاف معلومه كان تقديرًا لما لا يكون لو كان كيف كان يكون، وهذا قد يعلمه بعض الناس، وقد لا يعلمه، فلو فرضنا أن الله علم أنه لا يقتل أمكن أن يكون قدر موته في هذا الوقت، وأمكن أن يكون قدر حياته إلى وقت آخر فالجزم بأحد هذين على التقدير الذي لا يكون جهل.

وهذا كمن قال: لو لم يأكل هذا ما قدر له من الرزق كان يموت أو يرزق شيئًا آخر، وبمنزلة من

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٥٦، ٢٥٧).

قال: لو لم يحبل هذا الرجل لهذه المرأة هل تكون عقيمًا أو يحبلها رجل آخر، ولو لم تزدرع هذه الأرض هل كان يزدرعها غيره، أم كانت تكون مواتًا لا يزرع فيها، وهذا الذي تعلم القرآن من هذا، لو لم يعلمه: هل كان يتعلم من غيره؟ أم لم يكن يتعلم القرآن ألبتة ومثل هذا كثير[١]

- قولهم في الأرزاق

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: القول في الأرزاق، قالت المعتزلة: إن الأجسام الله خالقها، وكذلك الأرزاق، وهي أرزاق الله سبحانه فمن غصب إنسانًا مالًا أو طعامًا فأكله أكل ما رزق الله غيره ولم يرزقه إياه.

وزعموا بأجمعهم أن الله سبحانه لا يرزق الحرام، كما لا يُمَلِّكُ الله الحرام، وأن الله سبحانه إنما رزق الذي مَلَّكه إياهم، دون الذي غَصَبه.

وقال أهل الإثبات: الأرزاق على ضربين: منها ما ملكه الله الإنسان، ومنها ما جعله غذاء له وقوامًا لجسمه، وإن كان حرامًا عليه فهو رزقه، إذ جعله الله سبحانه غذاء له؛ لأنه قوام لجسمه[٢]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: إن لفظ الرزق يراد به ما أباحه الله تعالى للعبد وملكه إياه، ويراد به ما يتغذى به العبد.

فالأول: كقوله: ﴿أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم﴾[البَقَرَة: الآية ٢٥٤] ، ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾[البَقَرَة: الآية ٣] ؛ فهذا الرزق هو الحلال والمملوك لا يدخل فيه الخمر والحرام.

والثاني: كقوله: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾[هُود: الآية ٦] ، والله تعالى يرزق البهائم ولا توصف بأنها تملك ولا بأنه أباح الله ذلك لها إباحة شرعية فإنه لا تكليف على البهائم وكذلك الأطفال والمجانين لكن ليس بمملوك لها وليس بمحرم عليها وإنما المحرم بعض الذي يتغذى به العبد وهو من الرزق الذي علم الله أنه يغتذى به وقدر ذلك بخلاف ما أباحه وملكه كما في الصحيحين عن ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: «**يجمع خلق أحدكم في بطن أمه أربعين يومًا نطفة، ثم يكون علقه مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الملك فيؤمر بأربع كلمات فيقال: اكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح -قال- فوالذي نفس بيده إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل**

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/٥١٦- ٥١٨).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٢٥٧).

أهل النار فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينهما إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها».

والرزق الحرام مما قدره الله وكتبته الملائكة وهو مما دخل تحت مشيئة الله وخلقه وهو مع ذلك قد حرمه ونهي عنه فلفاعله من غضبه وذمه وعقوبته ما هو أهله، والله أعلم[١]

وقال: لفظ الرزق فيه إجمال فقد يراد بلفظ الرزق ما أباحه أو ملكه فلا يدخل الحرام في مسمى هذا الرزق كما في قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾[البَقَرَة: الآية ٣] وقوله تعالى: ﴿أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾[البَقَرَة: الآية ٢٥٤] ، وقوله: ﴿وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا﴾[النّحل: الآية ٧٥] وأمثال ذلك.

وقد يراد بالرزق ما ينتفع به الحيوان وإن لم يكن هناك إباحة ولا تمليك فيدخل فيه الحرام كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هُود: الآية ٦] وقوله عليه السلام في الصحيح فيكتب رزقه وعمله وأجله وشقي أو سعيد[٢]

- قولهم في الشهادة

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: القول في الشهادة، اختلفت المعتزلة في ذلك على أربعة أقاويل:

١- فقال قائلون: هو الصبر على ما ينال الإنسان من ألم الجراح المؤدي إلى القتل والعزم على ذلك وعلى التقدم إلى الحرب وعلى الصبر على ما يصيبه، وكذلك قالوا في المَبْطُون والغريق ومن مات تحت الهدم.

قالوا: وإن غوفِص إنسانٌ من المسلمين بشيء مما ذكرنا فكان عزمه على التسليم والصبر قد كان تقدم ودخل في جملة اعتقاده.

٢- وقال قائلون: الشهادة هي الحكم من الله سبحانه لمن قتل من المؤمنين في المعركة بأنه شهيد، وتسميته بذلك.

٣- وقال قائلون: الشهادة هي الحضور لقتال العدو، إذا قتل سمي شهادة.

٤- وقال قائلون: الشهداء هم العدول، قتلوا أو لم يقتلوا.

وزعموا أن الله سبحانه قال: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾[البَقَرَة: الآية ١٤٣] فالشهداء هم المشاهدون لهم ولأعمالهم، وهم العدول المرضيون[٣]

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٥٤٥، ٥٤٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ١٣٢).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(٢٥٨).

- قولهم في الختم والطبع

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: القول في الختم والطبع، اختلفت المعتزلة في ذلك على مقالتين:

١- فزعم بعضهم أن الختم من الله سبحانه والطبع على قلوب الكفار هو الشهادة والحكم أنهم لا يؤمنون، وليس ذلك بمانع لهم من الإيمان.

٢- وقال قائلون: الختم والطبع هو السواد في القلب، كما يقال طبع السيف إذا صدئ، من غير أن يكون ذلك مانعًا لهم عما أمرهم به.

وقالوا: جعل الله ذلك سمة لهم تعرف الملائكة بتلك السمة في القلب أهل ولاية الله سبحانه من أهل عداوته[1]

- قولهم في الهدى

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: القول في الهدى، اختلفت المعتزلة: هل يقال: إن الله سبحانه هدى الكافرين أم لا؟ على مقالتين:

١- فقال أكثر المعتزلة: إن الله هدى الكافرين فلم يهتدوا، ونفعهم بأن قوَّاهم على الطاعة فلم ينتفعوا، وأصلحهم فلم يصلحوا.

٢- وقال قائلون: لا نقول: إن الله هدى الكافرين على وجه من الوجوه، بأن بين لهم ودلهم؛ لأن بيان الله ودعاءه هدى لمن قبل، دون من لم يقبل، كما أن دعاء إبليس إضلال لمن قبل دون من لم يقبل.

٣- وقال أهل الإثبات: لو هدى الله الكافرين لاهتدوا، فلما لم يهدهم لم يهتدوا، وقد يهديهم بأن يقويهم على الهدى، فتسمى القدرة على الهدى هدى، وقد يهديهم بأن يخلق هذا هم.

- واختلف الذين قالوا: إن الله هدى الكافرين بأن بين لهم ودلهم، وإن هذا هو الهدى العام في الهدى الذي يفعله بالمؤمنين دون الكافرين، على مقالتين:

١- فقال قائلون: قد نقول: إن الله هدى المؤمنين بأن سماهم مهتدين، وحكم لهم بذلك.

وقالوا: ما يزيد الله المؤمنين بإيمانهم من الفوائد والألطاف هو هدى، كما قال: ﴿ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ﴾ [محمد: الآية ١٧]

٢- وقال قائلون: لا نقول: إن الله هدى بأن سمى وحكم، ولكن نقول: هدى الخلق أجمعين

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٥٩).

لطف دلهم وبين لهم، وأنه هدى المؤمنين بما يزيدهم من ألطافه، وذلك ثواب يفعله بهم في الدنيا، وأنه يهديهم في الآخرة إلى الجنة، وذلك ثواب من الله سبحانه لهم، كما قال: ﴿يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمْ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [يُونس: الآية ٩] هذا قول الجُبَّائي.

وزعم إبراهيم النَّظّام أنه قد يجوز أن يسمى طاعة المؤمنين وإيمانهم بالهدى وبأنه هدى الله، فيقال هذا هو هدى الله أي دينه[(١)]

- قولهم في الإضلال

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: القول في الإضلال، اختلفوا في ذلك على ثلاثة أقاويل:

١- فقال أكثر المعتزلة: معنى الإضلال من الله يحتمل أن يكون التسمية لهم والحكم بأنهم ضالون، ويحتمل أن يكون لما ضلوا عن أمر الله سبحانه أخبر أنه أضلهم: أي أنهم ضلوا عن دينه، ويحتمل أن يكون الإضلال هو تَرْك أحداث اللطف والتسديد والتأييد الذي يفعله الله بالمؤمنين؛ فيكون ترك ذلك إضلالًا، ويكون الإضلال فعلًا حادثًا، ويحتمل أن يكون لما وجدهم ضلالًا أخبر أنه أضلهم، كما يقال: أجبن فلان فلانًا إذا وجده جبانًا.

٢- وقال بعضهم: إضلال الله الكافرين هو إهلاكه إياهم، وهو عقوبة منه لهم، واعتل بقول الله عز وجل: ﴿فِي ضَلَٰلٖ وَسُعُرٖ﴾ [القَمَر: الآية ٤٧] والسعر: سعر النار، وبقوله: ﴿أَءِذَا ضَلَلْنَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [السَّجدَة: الآية ١٠] أي هلكنا وتفرقت أجزاؤنا.

٣- وقال أهل الإثبات أقاويل؛ قال بعضهم: الإضلال عن الدين قوة على الكفر، وقال بعضهم: الإضلال عن الدين هو الترك، هذا قول الكوساني، وقال بعضهم: معنى أضلهم؛ أي: خلق ضلالهم.

وامتنعت المعتزلة أن تقول: إن الله سبحانه أضل عن الدين أحدًا من خلقه[(٢)]

- قولهم في التوفيق والسداد

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: القول في التوفيق والتسديد، اختلفوا في التوفيق والتسديد، على أربعة أقاويل:

١- فقال قائلون: التوفيق من الله سبحانه ثواب يفعله مع إيمان العبد، ولا يقال للكافر: موفق، وكذلك التسديد.

٢- وقال قائلون: التوفيق هو الحكم من الله أن الإنسان موفق، وكذلك التسديد.

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٥٩- ٢٦١).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٢٦١، ٢٦٢).

٣- **وقال جعفر بن حرب**: التوفيق والتسديد لطفان من ألطاف الله سبحانه لا يوجبان الطاعة في العبد، ولا يضطرانه إليها، فإذا أتى الإنسان بالطاعة كان موفقًا مسددًا.

٤- **وقال الجُبَّائِيُّ**: التوفيق هو اللطف الذي في معلوم الله سبحانه أنه إذا فعله وفق الإنسان للإيمان في الوقت؛ فيكون ذلك اللطف توفيقًا لأن يؤمن، وإن الكافر إذا فعل به اللطف الذي يوفق للإيمان في الوقت الثاني فهو موفق لأن يؤمن في الثاني، ولو كان في هذا الوقت كافرًا، وكذلك العصمة عنده لطف من ألطاف الله.

وقال أهل الإثبات: التوفيق هو قوة الإيمان وكذلك العصمة[١]

- قولهم في العصمة

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: القول في العصمة، اختلفوا في العصمة:

فقال بعضهم: العصمة من الله سبحانه ثواب للمعتصمين.

وقال بعضهم: العصمة لطف من الله يفعله بالعبد، فيكون به معتصمًا.

وقال بعضهم: العصمة على وجهين: أحدهما هو الدعاء والبيان والزجر والوعيد، وقد فعله بالكافرين، ولكن لا يطلق أنه معصوم، ويقال: إن الله عصمه فلم يعتصم، والوجه الآخر ما يزيد الله المؤمنين بإيمانهم من الألطاف والأحكام والتأييد، وقد يتفاضل الناس في العصمة، ويكون ضرب من العصمة إذا أتاه بعض عبيده آمن طوعًا، وإذا أعطاه غيره ازداد كفرًا، وإذا منعه إياه أتى بكفر دون ذلك، فيتفضل به على من يعلم أنه ينتفع، ويمنعه من يعلم أنه يزداد كفرًا.

قالوا: وقد يجوز أن يكون شيء صلاحًا لواحد ضررًا على غيره.

قالوا: وقد يعصم الله سبحانه من الشيء باضطرار، كالعصمة من قتل نبيه ﷺ[٢]

- قولهم في النصرة والخذلان

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: القول في النصرة والخذلان، قالت المعتزلة: إن نصر الله المؤمنين قد يكون على معنى نصرهم بالحجة، كما قال سبحانه: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [غافر: الآية ٥١] ، وقد تكون النصرة بمعنى أن يزلزل أقدام الكافرين ويُرْعِب قلوبهم فيهزموا، فيكون ناصرًا للمؤمنين عليهم وخاذلًا لهم بما طرحه من الرعب في قلوبهم، فإن انهزم المؤمنون لم يكن ذلك بخذلان من الله سبحانه لهم بل هم منصورون بالحجة على الكافرين وإن كانوا منهزمين.

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٦٢، ٢٦٣).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٢٦٣، ٢٦٤).

وقال أهل الإثبات: النصر من الله ما يفعله ويقذفه في قلوب المؤمنين من الجرءة على الكافرين، وقد تسمى القوة على الإيمان نصرًا.

فأما الخذلان؛ فإنهم اختلفوا فيه على ثلاثة أقاويل:

١- فقال بعضهم: الخذلان هو ترك الله سبحانه أن يحدث من الألطاف والزيادات ما يفعله بالمؤمنين، كنحو قوله: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: الآية ١٧] فترك الله سبحانه أن يفعل هو الخذلان من الله للكافرين.

٢- وقال بعضهم: الخذلان من الله سبحانه هو تسميته إياهم والحكم بأنهم مخذولون.

٣- وقال بعضهم: الخذلان عقوبة من الله سبحانه وهو ما يفعله بهم من العقوبات.

وقال أهل الإثبات قولين؛ قال بعضهم: الخذلان قوة الكفر، وقال بعضهم: خذلهم أي خلق كفرهم[1]

- قولهم في الولاية والعداوة

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: القول في الولاية والعداوة، اختلفت المعتزلة في ذلك على مقالتين:

١- فقالت المعتزلة إلا بشر بن المعتمر وطوائف منهم: إن الولاية من الله سبحانه للمؤمنين مع إيمانهم، وكذلك عداوته للكافرين مع كفرهم، والولاية -عندهم- الأحكام الشرعية، والمدح، وإحداث الألطاف، والعداوة ضد ذلك، وكذلك قالوا في الرضا والسخط.

٢- وقال بشر بن المعتمر: الولاية والعداوة تكونان بعد حال الإيمان والكفر.

وقال قائلون منهم: الولاية مع الإيمان، والعداوة مع الكفر، وهما غير الأحكام والأسماء، وكذلك الرضا والسخط غير الأحكام والأسماء[2]

- قولهم في الأسماء والصفات

يثبتون الأسماء لله عز وجل وينفون جميع الصفات، وطريقتهم هي النفي المفصَّل.

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: أجمعت المعتزلة على أن الله واحد ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، وليس بجسم، ولا شَبَح، ولا جثة، ولا صورة، ولا لحم، ولا دم، ولا شخص، ولا جوهر، ولا عرض، ولا بذي لون، ولا طعم، ولا رائحة، ولا مجسَّة، ولا بذي حرارة، ولا برودة، ولا رطوبة، ولا يبوسة، ولا طول، ولا عرض، ولا عمق، ولا اجتماع، ولا افتراق، ولا يتحرك،

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٦٤، ٢٦٥).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٢٦٥، ٢٦٦).

ولا يسكن، ولا يتبعض، وليس بذي أبعاض وأجزاء، وجوارح وأعضاء، وليس بذي جهات، ولا بذي يمين وشمال وأمام وخلف وفوق وتحت، ولا يحيط به مكان، ولا يجري عليه زمان، ولا تجوز عليه المماسة، ولا العزلة، ولا الحلول في الأماكن، ولا يوصف بشيء من صفات الخلق الدالة على حدثهم، ولا يوصف بأنه متناه، ولا يوصف بمساحة، ولا ذهاب في الجهات، وليس بمحدود، ولا والد، ولا مولود، ولا تحيط به الأقدار، ولا تحجبه الأستار، ولا تدركه الحواس، ولا يقاس بالناس، ولا يشبه الخلق بوجه من الوجوه، ولا تجري عليه الآفات، ولا تحل به العاهات، وكل ما خطر بالبال وتُصُوِّر بالوهم فغير مشبه له، لم يزل أولًا سابقًا متقدمًا للمحدَثَات، موجودًا قبل المخلوقات، ولم يزل عالمًا قادرًا حيًّا، ولا يزال كذلك، لا تراه العيون، ولا تدركه الأبصار، ولا تحيط به الأوهام، ولا يُسمع بالأسماع، شيء لا كالأشياء، عالم قادر حي لا كالعلماء القادرين الأحياء، وأنه القديم وحده لا قديم غيره، ولا إله سواه، ولا شريك له في ملكه، ولا وزير له في سلطانه، ولا معين على إنشاء ما أنشأ وخلق ما خلق، لم يخلق الخلق على مثال سبق، وليس خلق شيء بأهون عليه من خلق شيء آخر ولا بأصعب عليه منه، لا يجوز عليه اجترار المنافع، ولا تلحقه المضار، ولا يناله السرور واللذات، ولا يصل إليه الأذى والآلام، ليس بذي غاية فيتناهى، ولا يجوز عليه الفناء، ولا يلحقه العجز والنقص، تقدس عن ملامسة النساء، وعن اتّخاذ الصَّاحبة والأبناء.

فهذه جملة قولهم في التوحيد، وقد شاركهم في هذه الجملة الخوارج، وطوائف من المرجئة، وطوائف من الشيع، وإن كانوا للجملة التي يظهرونها، ناقضين ولها تاركين[(١)].

وقال: وأجمعت المعتزلة على أن صفات الله سبحانه وأسماءه هي أقوال وكلام، فقول الله: إنه عالم قادر حي، أسماء لله وصفات له، كذلك أقوال الخلق، ولم يثبتوا له صفة علمًا، ولا صفة قدرة، وكذلك قولهم في سائر صفات النفس[(٢)].

وقال: وأنكرت المعتزلة بأسرها أن يكون الله لم يزل متكلمًا راضيًا ساخطًا محبًا مبغضًا منعمًا رحيمًا مواليًا معاديًا جوادًا حليمًا عادلًا محسنًا صادقًا خالقًا رازقًا بارئًا مصورًا محييًا مميتًا آمرًا ناهيًا مادحًا ذامًّا.

وزعموا بأجمعهم أن ذلك أجمع من صفات الله التي يوصف بها لفعله وزعموا أن ما يوصف به البارئ لنفسه كالقول قادر حي وما أشبه ذلك لم يجز أن يوصف بضده ولا بالقدرة على ضده؛ لأنه لما وصف بأنه عالم لم يجز أن يوصف بأنه جاهل ولا بالقدرة على أن يجهل، وما وصف البارئ بضده أو بالقدرة على ضده فهو من صفات الأفعال وذلك أنه لما وصف بالإرادة وصف بضدها من

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(١٥٥، ١٥٦).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٩٨).

الكراهة وزعموا أنه لما وصف بالبغض وصف بضده من الحب ولما وصف بالعدل وصف بالقدرة على ضده من الجور[(١)]

وقال البغدادي: يجمعها كلها في بدعتها أمور منها: نفيها كلها عن الله عز وجل صفاته الأزلية، وقولها بأنه ليس لله عز وجل علم ولا قدرة ولا حياة ولا سمع ولا بصر ولا صفة أزلية، وزادوا على هذا بقولهم: إن الله تعالى لم يكن له في الأزل اسم ولا صفة[(٢)].

وقال الرازي: اعلم أن المعتزلة كلهم متفقون على نفي صفات الله تعالى من العلم والقدرة[(٣)].

وقال السكسكي: وقد اجتمعت المعتزلة على نفي الصفات عن الله عز وجل وتعالى عن قولهم؛ كالعلم والقدرة والسمع والبصر[(٤)]

وقال الإيجي: وقالوا جميعًا بأن القدم أخص وصف الله وينفي الصفات[(٥)]

وقال شيخ الإسلام: ثم إن الجَهْمِيَّة من المعتزلة وغيرهم أدرجوا نفي الصفات في مسمى التوحيد، فصار من قال: إن لله علمًا أو قدرة، أو إنه يرى في الآخرة، أو إن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، يقولون: إنه مشبه ليس بموحد[(٦)]

وقال: الجَهْمِيَّة من المعتزلة وغيرهم يريدون «بالتوحيد والتنزيه»: نفي جميع الصفات، و«بالتجسيم والتشبيه»: إثبات شيء منها، حتى إن من قال: «إن الله يرى»، أو «إن له علمًا»، فهو عندهم مشبه مجسم[(٧)]

وقال: والفلاسفة والمعتزلة ومن اتبعهم يسمون مذهب النفاة التوحيد[(٨)].

وقال: يحسب المتكلم الزائغ أن توحيده -الذي هو نفي الصفات- هو توحيد الأنبياء؛ والصديقين؛ الذين عرفوا الله[(٩)].

وقال: وأما المعتزلة فهم ينفون الصفات، ويقاربون قول جهم[(١٠)]

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(١٧٢).
(٢) الفرق بين الفرق ص(١٣١).
(٣) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٣٨).
(٤) البرهان ص(٥٠).
(٥) المواقف (٣/ ٦٥٢).
(٦) مجموع الفتاوى (٣/ ٩٩)، (٥/ ١١٠).
(٧) مجموع الفتاوى (٤/ ١٥٠).
(٨) مجموع الفتاوى (٥/ ١٧٦).
(٩) مجموع الفتاوى (٢/ ٦٦).
(١٠) مجموع الفتاوى (٣/ ١٠٣).

وقال: وأما المعتزلة فإنهم ينفون الصفات مطلقًا ويثبتون أحكامها، وهي ترجع عند أكثرهم إلى أنه عليم قدير، وأما كونه مريدًا متكلمًا فعندهم أنها صفات حادثة، أو إضافية أو عدمية[(١)]

وقال: وقاربهم طائفة ثالثة من أهل الكلام، من المعتزلة ومن اتبعهم؛ فأثبتوا لله الأسماء دون ما تتضمنه من الصفات، فمنهم من جعل العليم، والقدير، والسميع، والبصير، كالأعلام المحضة المترادفات، ومنهم من قال: عليم بلا علم، قدير بلا قدرة، سميع بصير بلا سمع ولا بصر، فأثبتوا الاسم دون ما تضمنه من الصفات[(٢)]

وقال: لم يكن مقصود المعتزلة بقولهم هو منزه عن الأعراض والحوادث إلا نفي صفاته وأفعاله، فعندهم لا يقوم به علم، ولا قدرة، ولا مشيئة، ولا رحمة، ولا حب، ولا رضا، ولا فرح، ولا خلق، ولا إحسان، ولا عدل، ولا إتيان، ولا مجيء، ولا نزول، ولا استواء، ولا غير ذلك من صفاته وأفعاله[(٣)]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: والتوحيد هو ما بينه الله تعالى في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ وهذه السورة تعدل ثلث القرآن. وقوله: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٣ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ۝٤ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٥ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ ۝٦﴾، وقال تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾[محمد: الآية ١٩] وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ۝٢٥﴾[الأنبياء: الآية ٢٥]

فنفاة الجَهْمِيَّة من المعتزلة وغيرهم سموا نفي الصفات توحيدًا، فمن قال إن القرآن كلام الله وليس بمخلوق، أو قال: إن الله يرى في الآخرة، أو قال: «أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك»، لم يكن موحدًا عندهم؛ بل يسمونه مشبهًا مجسمًا[(٤)]

وقال: ونفي الفلاسفة والمعتزلة للصفات التي يثبتها متكلِّمو أهل الإثبات، ويسمونها الصفات العقلية، لإثباتهم إياها بالقياس العقلي.

ومعلوم أن العقل لا ينفي بالقياس إلا القدر المشترك؛ الذي هو مدلول القضية الكلية التي لا بد منها في القياس؛ مثل أن ينفي الإرادة أو الرحمة أو العلم المشترك بين مسميات هذا الاسم، والقدر المشترك في المخلوقين تلحقه صفات لا تثبت لله تعالى، فينفون المعنى المشترك المطلق، على

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٥٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٨).

(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ١٥١).

(٤) مجموع الفتاوى (١١/ ٤٨٨).

صفات الحق وصفات الخلق -تبعًا لانتفاء ما يختص به الخلق- فيعطلون، كما أن أهل التمثيل يثبتون ما يختص به الخلق -تبعًا للقدر المشترك- وكلاهما قياس خطأ.

ففي هذه الصفات، بل وفي الذوات ثلاث اعتبارات:

أحدها: ما تختص به ذات الرب وصفاته.

والثاني: ما يختص به المخلوق وصفاته.

والثالث: المعنى المطلق الجامع.

فاستعمال القياس الجامع في نفي الأول خطأ، وكذلك استعماله في إثبات الثاني، وأما استعماله في إثبات الثالث، فيحتاج إلى إدراك العقل لثبوت المعنى الجامع الكلي، وهذا أصل القياس والدليل، فإن لم يعرف العقل بنفسه -أو بواسطة قياس آخر- ثبوت هذا، وإلا لم يستقم القياس[1].

وقال: وإن كان المخاطب ممن ينكر الصفات ويقر بالأسماء كالمعتزلي الذي يقول: إنه حي عليم قدير، وينكر أن يتصف بالحياة والعلم والقدرة.

قيل له: لا فرق بين إثبات الأسماء، وإثبات الصفات، فإنك إن قلت: إثبات الحياة والعلم والقدرة يقتضي تشبيهًا أو تجسيمًا؛ لأنا لا نجد في الشاهد متصفًا بالصفات إلا ما هو جسم؛ قيل لك: ولا نجد في الشاهد ما هو مسمى حي عليم قدير إلا ما هو جسم، فإن نفيت ما نفيت لكونك لم تجده في الشاهد إلا للجسم فانفِ الأسماء، بل وكل شيء؛ لأنك لا تجده في الشاهد إلا للجسم.

فكل ما يحتج به من نفى الصفات يحتج به نافي الأسماء الحسنى، فما كان جوابًا لذلك كان جوابًا لمثبتي الصفات[2].

وقال: القول في الصفات كالقول في الذات، فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله؛ فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات، فالذات متصفة بصفات حقيقة لا تماثل سائر الصفات.

فإذا قال السائل: كيف استوى على العرش؟ قيل له: كما قال ربيعة ومالك وغيرهما ﭬ: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عن الكيفية بدعة؛ لأنه سؤال عما لا يعلمه البشر، ولا يمكنهم الإجابة عنه.

وكذلك إذا قال: كيف ينزل ربنا إلى السماء الدنيا؟ قيل له: كيف هو؟ فإذا قال: لا أعلم كيفيته؛ قيل له: ونحن لا نعلم كيفية نزوله؛ إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف،

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٦٢، ٦٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٠)، (٦/ ٧٤).

وهو فرع له وتابع له؛ فكيف تطالبني بالعلم بكيفية سمعه وبصره، وتكليمه، واستوائه ونزوله، وأنت لا تعلم كيفية ذاته.

وإذا كنت تقر بأن له حقيقة ثابتة في نفس الأمر مستوجبة لصفات الكمال لا يماثلها شيء، فسمعه وبصره وكلامه، ونزوله واستواؤه: ثابت في نفس الأمر، وهو متصف بصفات الكمال التي لا يشابهه فيها سمع المخلوقين وبصرهم وكلامهم، ونزولهم واستواؤهم(١).

وقال: إن المعطلة والملحدة في أسمائه وآياته كذبوا بحق كثير جاءت به الرسل بناء على ما اعتقدوه من نفي الجسم والعرض ونفي حلول الحوادث ونفي الحاجة.

وهذه الأشياء يصح نفيها باعتبار، ولكن ثبوتها يصح باعتبار آخر، فوقعوا في نفي الحق الذي لا ريب فيه، الذي جاءت به الرسل، ونزلت به الكتب، وفطرت عليه الخلائق، ودلت عليه الدلائل السمعية والعقلية، والله أعلم(٢).

وقال: إن الله سبحانه موصوف بالإثبات والنفي.

فالإثبات كإخباره بأنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه سميع بصير، ونحو ذلك.

والنفي كقوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٥] .

وينبغي أن يعلم أن النفي ليس فيه مدح ولا كمال إلا إذا تضمن إثباتًا، وإلا فمجرد النفي ليس فيه مدح ولا كمال؛ لأن النفي المحض عدم محض، والعدم المحض ليس بشيء، وما ليس بشيء فهو كما قيل: ليس بشيء؛ فضلًا عن أن يكون مدحًا أو كمالًا.

ولأن النفي المحض يوصف به المعدوم والممتنع، والمعدوم والممتنع لا يوصف بمدح ولا كمال.

فلهذا كان عامة ما وصف الله به نفسه من النفي متضمنًا لإثبات مدح، كقوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٥] إلى قوله: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٥] فنفي السنة والنوم: يتضمن كمال الحياة والقيام؛ فهو مبين لكمال أنه الحي القيوم، وكذلك قوله: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٥] أي: لا يكرثه ولا يثقله وذلك مستلزم لكمال قدرته وتمامها، بخلاف المخلوق القادر إذا كان يقدر على الشيء بنوع كلفة ومشقة، فإن هذا نقص في قدرته وعيب في قوته.

وكذلك قوله: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [سَبَإ: الآية ٣] فإن نفي العزوب مستلزم لعلمه بكل ذرة في السموات والأرض.

وكذلك قوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾﴾ [ق:

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٥، ٢٦).
(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٣٦٢).

الآية ٣٨] فإن نفي مس اللغوب، الذي هو التعب والإعياء دل على كمال القدرة ونهاية القوة، بخلاف المخلوق الذي يلحقه من التعب والكلال ما يلحقه.

وكذلك قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: الآية ١٠٣] إنما نفى الإدراك الذي هو الإحاطة، كما قاله أكثر العلماء، ولم ينفِ مجرد الرؤية؛ لأن المعدوم لا يرى، وليس في كونه لا يرى مدح؛ إذ لو كان كذلك لكان المعدوم ممدوحًا، وإنما المدح في كونه لا يحاط به وإن رئي؛ كما أنه لا يحاط به وإن علم، فكما أنه إذا علم لا يحاط به علمًا: فكذلك إذا رئي لا يحاط به رؤية.

فكان في نفي الإدراك من إثبات عظمته ما يكون مدحًا وصفة كمال، وكان ذلك دليلًا على إثبات الرؤية لا على نفيها، لكنه دليل على إثبات الرؤية مع عدم الإحاطة، وهذا هو الحق الذي اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها.

وإذا تأملت ذلك: وجدت كل نفي لا يستلزم ثبوتًا هو مما لم يصف الله به نفسه، فالذين لا يصفونه إلا بالسلوب: لم يثبتوا في الحقيقة إلهًا محمودًا، بل ولا موجودًا[(١)].

وقال: ما ذكره أبو سليمان الخطابي في رسالته المشهورة في «الغنية عن الكلام وأهله» قال: فأما ما سألت عنه من الصفات، وما جاء منها في الكتاب والسنة، فإن مذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظواهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها، وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبته الله، وحققها قوم من المثبتين فخرجوا في ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكييف، وإنما القصد في سلوك الطريقة المستقيمة بين الأمرين، ودين الله تعالى بين الغالي فيه والجافي والمقصر عنه.

والأصل في هذا: أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، ويحتذى في ذلك حذوه ومثاله؛ فإذا كان معلومًا أن إثبات الباريء سبحانه إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف.

فإذا قلنا يد وسمع، وبصر وما أشبهها فإنما هي صفات أثبتها الله لنفسه، ولسنا نقول: إن معنى اليد القوة أو النعمة، ولا معنى السمع والبصر العلم، ولا نقول: إنها جوارح، ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار، التي هي جوارح وأدوات للفعل، ونقول: إن القول إنما وجب بإثبات الصفات؛ لأن التوقيف ورد بها؛ ووجب نفي التشبيه عنها؛ لأن الله ليس كمثله شيء، وعلى هذا جرى قول السلف في أحاديث الصفات هذا كله كلام الخطابي.

وهكذا قاله أبو بكر الخطيب الحافظ في رسالة له أخبر فيها أن مذهب السلف على ذلك.

وهذا الكلام الذي ذكره الخطابي قد نقل نحوًا منه من العلماء من لا يحصى عددهم، مثل أبي بكر الإسماعيلي، والإمام يحيى بن عمار السجزي، وشيخ الإسلام أبي إسماعيل الهروي صاحب «منازل

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥- ٣٧).

السائرين» و«ذم الكلام» وهو أشهر من أن يوصف، وشيخ الإسلام أبي عثمان الصابوني، وأبي عمر بن عبد البر النمري إمام المغرب، وغيرهم[1].

وسيأتي مزيد بيان عند الكلام عن مقالة التعطيل.

- قولهم في تغاير الأسماء والصفات عن المسمى والموصوف.

يزعمون أن أسماء الله وصفاته غيره.

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: وقال قائلون: أسماء البارئ هي غيره، وكذلك صفاته، وهذا قول المعتزلة والخوارج وكثير من المرجئة وكثير من الزيدية[2].

وقال الإسفراييني: مما اتفق عليه جميعهم من مساوئ فضائحهم نفيهم صفات البارئ جل جلاله، حتى قالوا: إنه ليس له سبحانه علم، ولا قدرة، ولا حياة، ولا سمع، ولا بصر، ولا بقاء، وإنه لم يكن له في الأزل كلام، ولا إرادة، ولم يكن له في الأزل اسم، ولا صفة؛ لأن الصفة عندهم هو وصف الواصف، ولم يكن في الأزل واصف، والاسم عندهم التسمية، ولم يكن في الأزل مسم، إذ لم يكن له كلام في الأزل عندهم، وهذا يوجب ألا يكون لمعبودهم اسم ولا صفة، هذا قولهم في صانع العالم، وبديهة العقل تقتضي فساده لإحاطة العلم باستحالة كون من لا علم له، ولا قدرة له، ولا سمع له، ولا بصر له، صانعًا للعالم، ومدبرًا للخليقة[3].

وقال شيخ الإسلام: هؤلاء الذين أطلقوا من الجَهْمِيَّة والمعتزلة أن الاسم غير المسمى مقصودهم أن أسماء الله غيره؛ وما كان غيره فهو مخلوق[4].

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: إذا قلتم إن أسماءه، أو كلامه غيره فلفظ «الغير» مجمل؛ إن أردتم أن ذلك شيء بائن عنه فهذا باطل؛ وإن أردتم أنه يمكن الشعور بأحدهما دون الآخر فقد يذكر الإنسان الله ويخطر بقلبه ولا يشعر حينئذ بكل معاني أسمائه؛ بل ولا يخطر له حينئذ أنه عزيز وأنه حكيم، فقد أمكن العلم بهذا دون هذا، وإذا أريد بالغير هذا فإنما يفيد المباينة في ذهن الإنسان؛ لكونه قد يعلم هذا دون هذا، وذلك لا ينفي التلازم في نفس الأمر، فهي معان متلازمة لا يمكن وجود الذات دون هذه المعاني، ولا وجود هذه المعاني دون وجود الذات.

واسم الله إذا قيل الحمد لله أو قيل باسم الله يتناول ذاته وصفاته، لا يتناول ذاتًا مجردة عن

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٨، ٥٩)، (٦/ ٣٥٥).
(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٧٢).
(٣) التبصير في الدين ص(٦٣، ٦٤).
(٤) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٠٤).

الصفات، ولا صفات مجردة عن الذات، وقد نص أئمة السنة -كأحمد وغيره- على أن صفاته داخلة في مسمى أسمائه، فلا يقال: إن علم الله وقدرته زائدة عليه؛ لكن من أهل الإثبات من قال: إنها زائدة على الذات. وهذا إذا أريد به أنها زائدة على ما أثبته أهل النفي من الذات المجردة فهو صحيح؛ فإن أولئك قصروا في الإثبات، فزاد هذا عليهم، وقال الرب له صفات زائدة على ما علمتموه.

وإن أراد أنها زائدة على الذات الموجودة في نفس الأمر فهو كلام متناقض؛ لأنه ليس في نفس الأمر ذات مجردة حتى يقال إن الصفات زائدة عليها؛ بل لا يمكن وجود الذات إلا بما به تصير ذاتًا من الصفات، ولا يمكن وجود الصفات إلا بما به تصير صفات من الذات، فتخيل وجود أحدهما دون الآخر، ثم زيادة الآخر عليه تخيل باطل(١)

وسيأتي مزيد بيان عند قول الكلابية والأشْعَرِيَّة في تغاير الأسماء والصفات عن المسمى والموصوف.

- قولهم في الصفات الذاتية

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلفت المعتزلة هل يقال: لله علم وقدرة أم لا؟ وهم أربع فرق:

١- فالفرقة الأولى منهم يزعمون أنَّا نقول: للبارئ علم ونرجع إلى أنه عالم، ونقول: له قدرة، ونرجع إلى أنه قادر؛ لأن الله سبحانه أطلق العلم فقال: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النِّساء: الآية ١٦٦] وأطلق القدرة فقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فُصِّلَت: الآية ١٥] ولم يطلقوا هذا في شيء من صفات الذات، ولم يقولوا حياةٌ بمعنى حيٍّ ولا سمعٌ بمعنى سميع، وإنما أطلقوا ذلك في العلم والقدرة من صفات الذات فقط، والقائل بهذا النَّظَّام وأكثر معتزلة البصريين، وأكثر معتزلة البغداديين.

٢- والفرقة الثانية: منهم يقولون لله علم بمعنى معلوم، وله قدرة بمعنى مقدور، وذلك أن الله قال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٥] أراد: من معلومه، والمسلمون إذا رأوا المطر قالوا «هذه قدرة الله» أي مقدوره، ولم يقولوا ذلك في شيء من صفات الذات إلا في العلم والقدرة.

٣- والفرقة الثالثة: منهم يزعمون أن لله علمًا هو هو، وقدرةً هي هو، وحياةً هي هو، وسمعًا هو هو، وكذلك قالوا في سائر صفات الذات، والقائل بهذا القول أبو الهُذَيْل وأصحابه.

٤- والفرقة الرابعة: منهم يزعمون أنه لا يقال لله علم، ولا يقال قدرة، ولا يقال سمع ولا

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٠٥، ٢٠٦).

بصر، ولا يقال لا علم له ولا لا قدرة له، وكذلك قالوا في سائر صفات الذات، والقائل بهذه المقالة العَبَّادية أصحاب عَبَّاد بن سليمان[(١)]

وقال: القول في أن الله عز وجل عالم قادر. . . وأجمعت المعتزلة على أن الله لم يزل عالمًا قادرًا حيًا[(٢)]

وقال: واختلف الذين قالوا: لم يزل الله عالمًا قادرًا حيًا، من المعتزلة فيه، أهو عالم قادر حيٌّ بنفسه أم بعلم وقدرة وحياة؟ وما معنى القول: عالم قادر حيٌّ؟

فقال أكثر المعتزلة والخوارج وكثير من المرجئة وبعض الزيدية: إن الله عالم قادر حيٌّ بنفسه، لا بعلم وقدرة وحياة، وأطلقوا أن لله علمًا بمعنى أنه عالم، وله قدرة بمعنى أنه قادر، ولم يطلقوا ذلك على الحياة، ولم يقولوا: له حياة، ولا قالوا: سمعٌ ولا بصرٌ، وإنما قالوا: قوة وعلم؛ لأن الله سبحانه أطلق ذلك.

ومنهم من قال: له علم بمعنى معلوم، وله قدرة بمعنى مقدور، ولم يطلقوا غير ذلك.

وقال أبو الهُذَيْل: هو عالم بعلم هو هو، وهو قادر بقدرة هي هو، وهو حي بحياة هي هو، وكذلك قال في سمعه وبصره وقدمه وعزته وعظمته وجلاله وكبريائه، وفي سائر صفاته لذاته، وكان يقول: إذا قلت: إن الله عالم ثبت له علمًا هو الله ونفيت عن الله جهلًا، ودللت على معلوم كان أو يكون، وإذا قلت: قادرٌ نفيت عن الله عجزًا وأثبتُّ له قدرة هي الله سبحانه، ودللت على مقدور، وإذا قلت: لله حياةٌ أثبت له حياةً وهي الله ونفيت عن الله موتًا، وكان يقول: لله وجه هو هو، فوجهه هو هو، ونفسه هي هو، ويتأول ما ذكره الله سبحانه من اليد أنها نعمة، ويتأول قول الله عز وجل: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: الآية ٣٩] ، أي: بعلمي.

وقال عباد: هو عالم قادرٌ حيٌّ، ولا أثبت له علمًا ولا قدرة ولا حياةً، ولا أثبت سمعًا ولا أثبت بصرًا، وأقول: هو عالم لا بعلم، وقادر لا بقدرة، وحيٌّ لا بحياة، وسميع لا بسمع، وكذلك سائر ما يسمى به من الأسماء التي يسمى بها لا لفعله ولا لفعل غيره.

وكان ينكر قول من قال: إنه عالم قادر حيٌّ لنفسه أو لذاته، وينكر ذكر النفس، وذكر الذات، وينكر أن يقال: إن لله علمًا أو قدرةً أو سمعًا أو بصرًا أو حياةً أو قدمًا، وكان يقول: قولي عالمٌ، إثباتُ اسم لله، ومعه علم بمعلوم، وقولي: قادر إثباتُ اسم لله ومعه علم بمقدور، وقولي: حيٌّ، إثباتُ اسمٍ لله، وكان ينكر أن يقال: إن للبارئ وجهًا ويدين وعينين وجنبًا.

وكان يقول: أقرأ القرآن وما قال الله من ذلك فيه، ولا أُطلق ذلك بغير قراءة، وينكر أن يكون معنى القول في البارئ «إنه عالم» معنى القول فيه إنه قادر، وأن يكون معنى القول فيه «إنه

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(١٨٧، ١٨٨).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٥٧).

عمر» معنى القول فيه إنه حيٌّ، وكذلك صفات الله التي يوصف بها لا لفعله كالقول «سميع» ليس معناه أنه بصير ولا معناه عالمٌ.

وقال ضِرار: معنى أن الله عالم أنه ليس بجاهل، ومعنى أنه قادرٌ أنه ليس بعاجز، ومعنى أنه حي أنه ليس بميت.

وقال النَّظَّام: معنى قولي: عالمٌ، إثبات ذاته ونفي الجهل عنه، ومعنى قولي: قادرٌ، إثبات ذاته ونفي العجز عنه، ومعنى قولي: حيٌّ، إثبات ذاته ونفي الموت عنه، وكذلك قوله في سائر صفات الذات على هذا الترتيب.

وكان يقول: إن الصفات للذات إنما اختلفت لاختلاف ما يُنْفَي عنه من العجز والموت، وسائر المضادَّات من العمى والصمم، وغير ذلك، لا لاختلاف ذلك في نفسه.

وقال غيره من المعتزلة: إنما اختلفت الأسماء والصفات لاختلاف المعلوم والمقدور، لا لاختلاف فيه.

وكان يقول: ذكر الله سبحانه الوجه على التوسع، لا لأن له وجهًا في الحقيقة، وإنما معنى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرَّحمٰن: الآية ٢٧] ويبقى ربك، ومعنى اليد: النعمة.

وقال آخرون من المعتزلة: إنما اختلفت الأسماء والصفات لاختلاف الفوائد التي تقع عندها، وذلك أنا إذا قلنا: «إن الله عالم»، أفدناك علمًا به، وبأنه خلاف ما لا يجوز أن يعلم، وأفدناك إكذابَ مَن زعم أنه جاهل، ودللناك على أن له معلوماتٍ، هذا معنى قولنا: «إن الله عالم»، فإذا قلنا: «إن الله قادر»، أفدناك علمًا بأنه خلاف ما لا يجوز أن يقدر، وإكذاب من زعم أنه عاجز، ودللناك على أن له مقدوراتٍ، وإذا قلنا: «إنه حيٌّ»، أفدناك علمًا بأنه بخلاف ما لا يجوز أن يكون حيًّا، وأكذبنا من زعم أنه ميت، وهذا معنى القول: إنه حيٌّ، وهذا قول الجُبَّائِيِّ، قاله لي.

وقال أبو الحسين الصالحي: معنى قولي: «إن الله عالم لا كالعلماء، قادر لا كالقادرين، حيٌّ لا كالأحياء»، أنه شيء لا كالأشياء، وكذلك كان قوله في سائر صفات النفس.

وكان إذا قيل له: أفتقول: إن معنى أنه عالم لا كالعلماء معنى أنه قادر لا كالقادرين؟ قال: نعم، ومعنى ذلك أنه شيء لا كالأشياء، وكذلك قوله في سائر صفات النفس.

وكان يقول: إن معنى شيء لا كالأشياء معنى عالم لا كالعلماء.

وحكي عن معمَّر أنه كان يقول: إن البارئ عالم بعلم، وإن علمه كان علمًا له لمعنى، والمعنى كان لمعنى، لا إلى غاية، وكذلك كان قوله في سائر الصفات، أخبرني بذلك أبو عمر الفراتي عن محمد بن عيسى السيرافي أن معمرًا كان يقوله.

وقال قائلون من البغداديين: ليس معنى أن البارئ عالم معنى قادر، ولا معنى حيٌّ، ولكن معنى أن البارئ حيٌّ معنى أنه قادر، ومعنى أنه سميع معنى أنه عالم بالمسموعات، ومعنى أنه بصير معنى

أنه عالم بالمبصرات، وليس معنى قديم عند هؤلاء معنى حي، ولا معنى عالم قادر، وكذلك ليس معنى القول في البارئ إنه قديم معنى أنه عالم، ولا معنى أنه حي قادر[١].

وقال: واختلف الناس في معنى القول في الله سبحانه إنه حيٌّ، هل هو معنى أنه قادر أم لا؟ على مقالتين:

فقالت المعتزلة من البصريين وأكثر الناس: ليس معنى القول أن الله حيٌّ معنى القول أنه قادر.

وقالت طوائف من معتزلة البغداديين منهم الإسكافي وغيره: معنى القول فيه أنه حي أنه قادر[٢].

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: وجمهور هؤلاء المتكلمين المستدلين على حدوث الأجسام بحدوث الحركات: يجعلون هذا هو الدليل على نفي ما دل عليه ظاهر السمعيات، من أن الله يجيء؛ وينزل ونحو ذلك.

والمعتزلة وغيرهم يجعلون هذا هو الدليل على أن الله ليس له صفة، لا علم، ولا قدرة، ولا عزة، ولا رحمة، ولا غير ذلك؛ لأن ذلك بزعمهم أعراض تدل على حدوث الموصوف[٣].

وسيأتي بيان ذلك عند الكلام عن مقالة التعطيل.

- قولهم في الصفات الخبرية

ينكرون الصفات الخبرية عن المولى عز وجل، كاليد والوجه والعين ونحوه.

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: وأجمعت المعتزلة بأسرها على إنكار العين واليد، وافترقوا في ذلك على مقالتين:

١- فمنهم من أنكر أن يقال: لله يَدَانِ، وأنكر أن يقال: إنه ذو عين، وإن له عينين.

٢- ومنهم من زعم أن لله يدًا، وأن له يدين، وذهب في معنى ذلك إلى أن اليد نعمة، وذهب في معنى العين إلى أنه أراد العلم، وأنه عالم، وتأول قول الله عز وجل: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: الآية ٣٩] ؛ أي بعلمي[٤]

وقال: وتأولت اليد بمعنى النعمة، وقوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القَمَر: الآية ١٤] ، أي: بعلمنا[٥].

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(١٦٤- ١٦٨).
(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٧٦، ١٧٧).
(٣) مجموع الفتاوى (٢/ ٢٣).
(٤) مقالات الإسلاميين ص(١٩٥).
(٥) مقالات الإسلاميين ص(٢١٨).

وقال: واختلفوا، هل يقال: لله وجه أم لا؟ وهم ثلاث فرق:

١- فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن لله وجهًا هو هو، والقائل بهذا القول أبو الهذَيل.

٢- والفرقة الثانية منهم يزعمون أنا نقول: وجه، توسعًا، ونرجع إلى إثبات الله؛ لأنا نثبت وجها هو هو، وذلك أن العرب تقيم الوجه مقام الشيء، فيقول القائل: لولا وجهك لم أفعل، أي لولا أنت لم أفعل، وهذا قول النَّظَّام وأكثر معتزلة البصريين، وقول معتزلة البغداديين.

٣- والفرقة الثالثة منهم ينكرون ذكر الوجه أن يقولوا: لله وجه، فإذا قيل لهم: أليس قد قال الله سبحانه: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القَصَص: الآية ٨٨]؟ قالوا: نحن نقرأ القرآن، فإما أن نقول من غير أن نقرأ القرآن: إن لله وجهًا، فلا نقول ذلك، والقائلون بهذه المقالة العَبَّادية أصحاب عَباد[1].

وقال: واختلفوا في العين واليد الوجه على أربع مقالات:

وقالت المعتزلة بإنكار ذلك، إلا الوجه، وتأولت اليد بمعنى النعمة، وقوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القَمَر: الآية ١٤] أي بعلمنا، والجنب بمعنى الأمر، وقالوا في قوله: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزُّمَر: الآية ٥٦]، أي في أمر الله، وقالوا: نفس البارئ هي هو، وكذلك ذاته هي هو، وتأولوا قوله: ﴿ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: الآية ٢]، على وجهين: أحدهما: أنه السيد، والآخر: أنه المقصود إليه في الحوائج.

وأما الوجه فإن المعتزلة قالت فيه قولين:

قال بعضهم -وهو أبو الهذيل-: وجه الله هو الله.

وقال غيره: معنى قوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرَّحْمٰن: الآية ٢٧]: ويبقى ربك، من غير أن يكون يثبت وجهًا، يقال: إنه هو الله، أو لا يقال ذلك فيه[2].

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: المقام الأول: أن لفظ «اليدين» بصيغة التثنية لم يستعمل في النعمة ولا في القدرة؛ لأن من لغة القوم استعمال الواحد في الجمع كقوله ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِي خُسْرٍ ۝﴾ [العَصر: الآية ٢] ولفظ الجمع في الواحد كقوله: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٧٣]، ولفظ الجمع في الاثنين كقوله: ﴿صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التّحريم: الآية ٤]؛ أما استعمال لفظ الواحد في الاثنين، أو الاثنين في الواحد فلا أصل له؛ لأن هذه الألفاظ عدد وهي نصوص في معناها لا يتجوز بها، ولا يجوز أن يقال: عندي رجل ويعني رجلين، ولا عندي رجلان ويعني به الجنس؛

(١) مقالات الإسلاميين ص(١٨٩).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٢١٧، ٢١٨).

لأن اسم الواحد يدل على الجنس والجنس فيه شياع، وكذلك اسم الجمع فيه معنى الجنس والجنس يحصل بحصول الواحد.

فقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: الآية ٧٥] لا يجوز أن يراد به القدرة؛ لأن القدرة صفة واحدة، ولا يجوز أن يعبر بالاثنين عن الواحد.

ولا يجوز أن يراد به النعمة؛ لأن نعم الله لا تحصى؛ فلا يجوز أن يعبر عن النعم التي لا تحصى بصيغة التثنية.

ولا يجوز أن يكون لما خلقت أنا؛ لأنهم إذا أرادوا ذلك أضافوا الفعل إلى اليد فتكون إضافته إلى اليد إضافة له إلى الفعل، كقوله: ﴿بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ [الحج: الآية ١٠] ، ﴿بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٨٢] ، ومنه قوله: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ [يس: الآية ٧١]

أما إذا أضاف الفعل إلى الفاعل، وعدى الفعل إلى اليد بحرف الباء كقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: الآية ٧٥] فإنه نص في أنه فعل الفعل بيديه ولهذا لا يجوز لمن تكلم أو مشى: أن يقال فعلت هذا بيديك ويقال: هذا فعلته يداك؛ لأن مجرد قوله: فعلت كافٍ في الإضافة إلى الفاعل، فلو لم يرد أنه فعله باليد حقيقة كان ذلك زيادة محضة من غير فائدة، ولست تجد في كلام العرب ولا العجم -إن شاء الله تعالى- أن فصيحًا يقول: فعلت هذا بيدي، أو فلان فعل هذا بيديه. إلا ويكون فعله بيديه حقيقة. ولا يجوز أن يكون لا يد له، أو أن يكون له يد والفعل وقع بغيرها.

وبهذا الفرق المحقق تتبين مواضع المجاز ومواضع الحقيقة، ويتبين أن الآيات لا تقبل المجاز ألبتة من جهة نفس اللغة.

قال لي: فقد أوقعوا الاثنين موقع الواحد في قوله: ﴿أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ﴾ [ق: الآية ٢٤] وإنما هو خطاب للواحد.

قلت له: هذا ممنوع؛ بل قوله: ﴿ألقيا﴾ قد قيل تثنية الفاعل لتثنية الفعل، والمعنى ألق ألق. وقد قيل: إنه خطاب للسائق والشهيد، ومن قال: إنه خطاب للواحد قال: إن الإنسان يكون معه اثنان: أحدهما عن يمينه، والآخر عن شماله، فيقول: خليلي، خليلي، ثم أنه يوقع هذا الخطاب وإن لم يكونا موجودين كأنه يخاطب موجودين فقوله: ﴿ألقيا﴾ عند هذا القائل إنما هو خطاب لاثنين يقدر وجودهما فلا حجة فيه ألبتة.

قلت له: المقام الثاني: أن يقال: هب أنه يجوز أن يعني باليد حقيقة اليد، وأن يعني بها القدرة أو النعمة، أو يجعل ذكرها كناية عن الفعل، لكن ما الموجب لصرفها عن الحقيقة؟

فإن قلت: لأن اليد هي الجارحة وذلك ممتنع على الله سبحانه.

قلت لك: هذا ونحوه يوجب امتناع وصفه بأن له يدًا من جنس أيدي المخلوقين وهذا لا ريب فيه؛ لكن لِمَ لا يجوز أن يكون له يد تناسب ذاته تستحق من صفات الكمال ما تستحق الذات؟ قال: ليس في العقل والسمع ما يحيل هذا، قلت: فإذا كان هذا ممكنًا وهو حقيقة اللفظ فلم

يصرف عنه اللفظ إلى مجازه؟ وكل ما يذكره الخصم من دليل يدل على امتناع وصفه بما يسمى به - وصحت الدلالة- سلم له أن المعنى الذي يستحقه المخلوق منتف عنه، وإنما حقيقة اللفظ وظاهره يد يستحقها الخالق كالعلم والقدرة بل كالذات والوجود.

المقام الثالث: قلت له: بلغك أن في كتاب الله أو في سنة رسول الله ﷺ أو عن أحد من أئمة المسلمين: أنهم قالوا: المراد باليد خلاف ظاهره، أو الظاهر غير مراد، أو هل في كتاب الله آية تدل على انتفاء وصفه.

باليد دلالة ظاهرة؛ بل أو دلالة خفية؟ فإن أقصى ما يذكره المتكلف قوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝﴾ [الإخلاص: الآية ١] ، وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: الآية ١١] ، وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: الآية ٦٥] ، وهؤلاء الآيات إنما يدللن على انتفاء التجسيم والتشبيه. وأما انتفاء يد تليق بجلاله فليس في الكلام ما يدل عليه بوجه من الوجوه.

وكذلك هل في العقل ما يدل دلالة ظاهرة على أن البارئ لا يد له ألبتة؟ لا يدًا تليق بجلاله ولا يدًا تناسب المحدثات، وهل فيه ما يدل على ذلك أصلًا؛ ولو بوجه خفي؟ فإذا لم يكن في السمع ولا في العقل ما ينفي حقيقة اليد ألبتة؛ وإن فرض ما ينافيها فإنما هو من الوجوه الخفية -عند من يدعيه- وإلا ففي الحقيقة إنما هو شبهة فاسدة.

فهل يجوز أن يملأ الكتاب والسنة من ذكر اليد، وأن الله تعالى خلق بيده، وأن يداه مبسوطتان، وأن الملك بيده، وفي الحديث ما لا يحصى، ثم إن رسول الله ﷺ، وأولي الأمر: لا يبينون للناس أن هذا الكلام لا يراد به حقيقته ولا ظاهره، حتى ينشأ «جهم بن صفوان» بعد انقراض عصر الصحابة فيبين للناس ما نزل إليهم على نبيهم، ويتبعه عليه «بشر بن غياث» ومن سلك سبيلهم من كل مغموص عليه بالنفاق.

وكيف يجوز أن يعلمنا نبينا ﷺ كل شيء حتى الخراءة ويقول: «ما تركت من شيء يقربكم إلى الجنة إلا وقد حدثتكم به، ولا من شيء يبعدكم عن النار إلا وقد حدثتكم به»، «تركتم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك»، ثم يترك الكتاب المنزل عليه وسنته الغراء مملوءة مما يزعم الخصم أن ظاهره تشبيه وتجسيم، وأنه اعتقاد ظاهره ضلال، وهو لا يبين ذلك ولا يوضحه؟!

وكيف يجوز للسلف أن يقولوا: أمروها كما جاءت مع أن معناها المجازي هو المراد وهو شيء لا يفهمه العرب، حتى يكون أبناء الفرس والروم أعلم بلغة العرب من أبناء المهاجرين والأنصار؟

المقام الرابع: قلت له: أنا أذكر لك من الأدلة الجلية القاطعة والظاهرة ما يبين لك أن لله يدين حقيقة.

فمن ذلك تفضيله لآدم: يستوجب سجود الملائكة، وامتناعهم عن التكبر عليه؛ فلو كان المراد أنه خلقه بقدرته، أو بنعمته، أو مجرد إضافة خلقه إليه، لشاركه في ذلك إبليس وجميع المخلوقات.

قال لي: فقد يضاف الشيء إلى الله على سبيل التشريف. كقوله: ﴿نَاقَةُ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: الآية ٧٣]، وبيت الله.

قلت له: لا تكون الإضافة تشريفًا حتى يكون في المضاف معنى أفرده به عن غيره، فلو لم يكن في الناقة والبيت من الآيات البينات ما تمتاز به على جميع النوق والبيوت لما استحقا هذه الإضافة، والأمر هنا كذلك، فإضافة خلق آدم إليه أنه خلقه بيديه يوجب أن يكون خلقه بيديه أنه قد فعله بيديه، وخلق هؤلاء بقوله: كن فيكون، كما جاءت به الآثار.

ومن ذلك أنهم إذا قالوا: ﴿بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك: الآية ١]، أو عملته يداك، فهما شيئان أحدهما إثبات اليد، والثاني إضافة الملك والعمل إليها، والثاني يقع فيه التجوز كثيرًا، أما الأول فإنهم لا يطلقون هذا الكلام إلا لجنس له يد حقيقة، ولا يقولون: يد الهوى ولا يد الماء، فهب أن قوله: ﴿بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك: الآية ١] قد علم منه أن المراد بقدرته، لكن لا يتجوز بذلك إلا لمن له يد حقيقة.

والفرق بين قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: الآية ٧٥] وقوله: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ [يس: الآية ٧١] من وجهين:

أحدهما: أنه هنا أضاف الفعل إليه وبين أنه خلقه بيديه، وهناك أضاف الفعل إلى الأيدي.

الثاني: أن من لغة العرب أنهم يضعون اسم الجمع موضع التثنية إذا أمن اللبس كقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: الآية ٣٨]؛ أي: يديهما، وقوله: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: الآية ٤]؛ أي: قلباكما، فكذلك قوله: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ [يس: الآية ٧١]

وأما السنة فكثيرة جدًا، مثل قوله ﷺ: «المقسطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن، وكلتا يديه يمين، الذين يعدلون حكمهم وأهليهم وما ولوا» رواه مسلم.

وقوله ﷺ: «يمين الله ملأى لا يغيظها نفقة سحاء الليل والنهار، أرأيتم ما أنفق منذ خلق السموات والأرض؟ فإنه لم يغض ما في يمينه، والقسط بيده الأخرى يرفع ويخفض إلى يوم القيامة» رواه مسلم في صحيحه، والبخارى فيما أظن.

وفي الصحيح أيضا عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة يتكفوها الجبار بيده كما يتكفأ أحدكم بيده خبزته في السفر».

وفي الصحيح أيضًا عن ابن عمر يحكي رسول الله ﷺ قال: «يأخذ الرب عز وجل سمواته وأرضه بيديه -وجعل يقبض يديه ويبسطهما ويقول:- أنا الرحمن» حتى نظرت إلى المنبر يتحرك أسفل منه، حتى إني أقول: أساقط هو برسول الله؟ وفي رواية: أنه قرأ هذه الآية على المنبر: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزُّمَر: الآية ٦٧] قال: يقول: «أنا الله، أنا الجبار» وذكره. وفي الصحيح أيضًا عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يقبض الله الأرض ويطوي السماء بيمينه ثم يقول: أنا الملك أين ملوك الأرض» وما يوافق هذا من حديث الحَبْر.

وفي حديث صحيح: «إن الله لما خلق آدم قال له ويداه مقبوضتان: اختر أيهما شئت! قال: اخترت يمين ربي وكلتا يدي ربي يمين مباركة، ثم بسطها فإذا فيها آدم وذريته»، وفي الصحيح: «أن الله كتب بيده على نفسه لما خلق الخلق: إن رحمتي تغلب غضبي».

وفي الصحيح: «أنه لما تحاج آدم وموسى قال آدم: يا موسى، اصطفاك الله بكلامه وخط لك التوراة بيده، وقد قال له موسى: أنت آدم الذي خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه»، وفي حديث آخر أنه قال سبحانه: «وعزتي وجلالي، لا أجعل صالح ذرية من خلقت بيدي كمن قلت له كن فكان»، وفي حديث آخر في السنن: «لما خلق آدم ومسح ظهره بيمينه فاستخرج منه ذريته فقال: خلقت هؤلاء للجنة، وبعمل أهل الجنة يعملون، ثم مسح ظهره بيده الأخرى فقال: خلقت هؤلاء للنار، وبعمل أهل النار يعملون».

فذكرت له هذه الأحاديث وغيرها؛ ثم قلت له: هل تقبل هذه الأحاديث تأويلًا؛ أم هي نصوص قاطعة؟ وهذه أحاديث تلقتها الأمة بالقبول والتصديق ونقلتها من بحر غزير. فأظهر الرجل التوبة وتبين له الحق[(١)]

وقال: إذا قدر اثنان: أحدهما يقدر أن يفعل بيديه، ويقبل بوجهه، والآخر لا يمكنه ذلك: إما لامتناع أن يكون له وجه ويدان، وإما لامتناع الفعل والإقبال عليه باليدين والوجه: كان الأول أكمل.

فالوجه واليدان لا يعدان من صفات النقص في شيء مما يوصف بذلك، ووجه كل شيء بحسب ما يضاف إليه، وهو ممدوح به لا مذموم، كوجه النهار ووجه الثوب، ووجه القوم، ووجه الخيل، ووجه الرأي، وغير ذلك؛ وليس الوجه المضاف إلى غيره هو نفس المضاف إليه في شيء من موارد الاستعمال، سواء قدر الاستعمال حقيقة أو مجازًا.

فإن قيل: من يمكنه الفعل بكلامه أو بقدرته بدون يديه أكمل ممن يفعل بيديه، قيل: من يمكنه الفعل بقدرته أو تكليمه إذا شاء، وبيديه إذا شاء: هو أكمل ممن لا يمكنه الفعل إلا بقدرته أو تكليمه، ولا يمكنه أن يفعل باليد.

ولهذا كان الإنسان أكمل من الجمادات التي تفعل بقوى فيها، كالنار والماء، فإذا قدر اثنان أحدهما لا يمكنه الفعل إلا بقوة فيه، والآخر يمكنه الفعل بقوة فيه وبكلامه فهذا أكمل. فإذا قدر آخر يفعل بقوة فيه وبكلامه وبيديه إذا شاء فهو أكمل وأكمل[(٢)]

- قولهم في الصفات الفعلية

ينفون الصفات الفعلية عن المولى عز وجل.

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٦٥- ٣٧٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٩٢، ٩٣).

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلفت المعتزلة في صفات الأفعال كالقول خالق رازق محسن جواد وما أشبه ذلك، هل يقال: إن الباريء لم يزل غير خالق ولا رازق ولا جواد أم لا؟ على ثلاث فرق:

فالفرقة الأولى منهم يزعمون أنه لا يقال: إن الباريء لم يزل خالقًا، ولا يقال: لم يزل غير خالق، ولا يقال: لم يزل رازقًا، ولا يقال: لم يزل غير رازق، وكذلك قولهم في سائر صفات الأفعال، والقائل بهذا عباد بن سليمان.

والفرقة الثانية منهم يزعمون أن الباريء لم يزل غير خالق ولا رازق، فإذا قيل لهم: فلم يزل غير عادل؟ قالوا: لم يزل غير عادل ولا جائر، ولم يزل غير محسن ولا مسيء، ولم يزل غير صادق ولا كاذب، قالوا: لأنا إذا قلنا: لم يزل غير صادق، وسكتنا، أوهمنا أنه كاذب، وكذلك إذا قلنا: لم يزل غير حليم، وسكتنا أوهم أنه سفيه، ولكن نقيد فيما يقع عنده الإيهام، فنقول: لم يزل لا حليمًا ولا سفيهًا، فأما ما لا يقع عنده الإيهام كالقول خالق رازق، فإنَّا نقول: لم يزل غير خالق ولا رازق، والقائل بهذا الجُبَّائِيّ.

والفرقة الثالثة منهم يزعمون أن الباريء عز وجل لم يزل غير خالق ولا رازق، ولا يقولون: لم يزل غير عادل ولا محسن ولا جواد ولا صادق ولا حليم، لا على تقييد ولا على إطلاق، لما في ذلك -زعموا- من الإيهام، وهذا قول معتزلة البغداديين وطوائف من معتزلة البصريين[1].

وقال: وجميع المعتزلة لا ينكر أن يكون الله لم يزل غير خالق، ولا رازق، ولا فاعل، وكذلك كل ما ليس في نعته إيهام من صفات الفعل لا يمتنعون منه كالقول: محيي، مميت، باعث، وارث، وما أشبه ذلك[2].

وقال: واختلفت المعتزلة في معنى القول أن الله خالق، وهم فرقتان:

١- فزعمت فرقة منهم أن معنى القول في الله إنه خالق، أنه فعل الأشياء مقدرة، وأن الإنسان إذا فعل أفعالًا مقدرة فهو خالق، وهذا قول الجُبَّائِيّ وأصحابه.

٢- وزعمت الفرقة الثانية منهم أن معنى القول في الله سبحانه أنه خالق أنه فعل، لا بآلة ولا بقوة مخترعة، فمن فعل لا بآلة ولا بقوة مخترعة فهو خالق لفعله، ومن فعل بقوة مخترعة فليس بخالق لفعله[3].

وقال: قالت المعتزلة وكثير من أهل الكلام: الوصف لله بالصدق من صفات الفعل وأنه لا يجوز أن يقال: إن الله سبحانه لم يزل صادقًا.

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(١٨٦، ١٨٧).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٧٩، ١٨٠).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(١٩٥).

واختلف الذين قالوا: الصدق فعل، هل يقال: لم يزل الباريء غير صادق؟

فقال قائلون منهم: لا يقال ذلك.

وقال قائلون منهم: لم يزل غير صادق ولا كاذب[١].

وقال: قالت المعتزلة إن ولاية الله وعداوته ورضاه وسخطه من صفات فعله[٢].

نقض قولهم

سيأتي بيان ذلك عند الكلام عن مقالة التعطيل، وعند قول الكلابية في الأسماء والصفات.

- قولهم في الوكيل واللطيف

قال الأشعريُّ: واختلفت المعتزلة في الباريء، هل يقال: إنه وكيل، وإنه لطيف؟ على مقالتين:

١- فمنهم من زعم أن الباريء لا يقال: إنه وكيل، وأنكر قائل هذا القول أن يقول: حسبنا الله ونعم الوكيل، من غير أن يقرأ القرآن وأنكر أيضًا أن يقال: لطيف، دون أن يُوصَلَ ذلك، فيقال لطيف بالعباد، والقائل بهذا القول عَبَّاد بن سليمان.

٢- ومنهم من أطلق وكيل وأطلق لطيف وإن لم يقيد[٣].

- قولهم في علو الباريء عز وجل

ينفون علو الباريء عز وجل، ومنهم من يقول: إنه في كل مكان، ومنهم من يقول: إنه لا في مكان.

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: القول في المكان، اختلفت المعتزلة في ذلك؛ فقال قائلون: الباريء بكل مكان، بمعنى أنه مدبر لكل مكان، وأن تدبيره في كل مكان، والقائلون بهذا القول جمهور المعتزلة؛ أبو الهُذَيْلِ، والجعفران، والإسكافي، ومحمد بن عبد الوهاب الجُبَّائِيُّ.

وقال قائلون: الباريء لا في مكان بل هو على ما لم يزل عليه، وهو قول هشام الفُوَطِي، وعباد بن سليمان، وأبي زُفَر، وغيرهم من المعتزلة[٤].

وقال: القول في المكان: اختلفت المعتزلة في ذلك

فقال قائلون: إن الله بكل مكان، بمعنى أنه مُدَبِّر لكل مكان.

وقال قائلون: الباريء لا في مكان، بل هو على ما لم يزل عليه.

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٥٨٠، ٥٨١).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٥٨٢).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(١٩٦).

(٤) مقالات الإسلاميين ص(١٥٧).

وقال قائلون: البارئ في كل مكان، بمعنى أنه حافظ للأماكن، وذاته مع ذلك موجودة بكل مكان(١)

وقال: وزعمت المعتزلة والحرورية والجَهْمِيَّة أن الله تعالى في كل مكان(٢)

وقال شيخ الإسلام: وقال طوائف منهم: ليس فوق العالم ولا فوق العالم شيء أصلًا، ولا فوق العرش شيء. وهذا قول الجَهْمِيَّة والمعتزلة، وطوائف من متأخري الأشْعَرِيَّة، والفلاسفة النفاة؛ والقرامطة الباطنية(٣)

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: ولما ظهرت الجَهْمِيَّة -المنكرة لمباينة الله وعلوه على خلقه- افترق الناس في هذا الباب على أربعة أقوال:

والقول الثاني: قول معطلة الجَهْمِيَّة ونفاتهم، وهم الذين يقولون. لا هو داخل العالم، ولا خارجه، ولا مباين له، ولا محايث له، فينفون الوصفين المتقابلين، اللذين لا يخلو موجود عن أحدهما، كما يقول ذلك أكثر المعتزلة ومن وافقهم من غيرهم(٤)

وقال: وإذا كان كذلك: فهذا كتاب الله من أوله إلى آخره، وسنة رسوله ﷺ من أولها إلى آخرها، ثم عامة كلام الصحابة والتابعين، ثم كلام سائر الأئمة: مملوء بما هو إما نص وأما ظاهر في أن الله سبحانه وتعالى هو العلي الأعلى، وهو فوق كل شيء، وهو على كل شيء، وأنه فوق العرش، وأنه فوق السماء: مثل قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فَاطِر: الآية ١٠] ، ﴿إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٥٥] ، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾، ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النِّساء: الآية ١٥٨] ، ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المَعَارج: الآية ٤] ، ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السَّجدَة: الآية ٥] ، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النّحل: الآية ٥٠] ، ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعرَاف: الآية ٥٤] في ستة مواضع ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه: الآية ٥] ، ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ * أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾، ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فُصّلَت: الآية ٤٢] ، ﴿مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنعَام: الآية ١١٤] إلى أمثال ذلك مما لا يكاد يحصى إلا بكلفة.

وفي الأحاديث الصحاح والحسان ما لا يحصى إلا بالكلفة، مثل قصة معراج الرسول ﷺ إلى

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢١٢).

(٢) الإبانة ص(١١٠).

(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٧٢).

(٤) مجموع الفتاوى (٢/ ٢٩٨).

ربه، ونزول الملائكة من عند الله وصعودها إليه؛ وقوله في الملائكة الذين يتعاقبون فيكم بالليل والنهار: فيعرج الذين باتوا فيكم إلى ربهم فيسألهم، وهو أعلم بهم.

وفي الصحيح في حديث الخوارج: «ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء يأتيني خبر السماء صباحًا ومساءً»، وفي حديث الرقية الذي رواه أبو داود وغيره: «ربنا الله الذي في السماء، تقدس اسمك، أمرك في السماء والأرض، كما رحمتك في السماء، اجعل رحمتك في الأرض، اغفر لنا حوبنا وخطايانا، أنت رب الطيبين، أنزل رحمة من رحمتك، وشفاء من شفائك على هذا الوجع» قال رسول الله ﷺ: «إذا اشتكى أحد منكم أو اشتكى أخ له فليقل: ربنا الله الذي في السماء» وذكره.

وقوله في حديث الأوعال: «والعرش فوق ذلك، والله فوق عرشه وهو يعلم ما أنتم عليه» رواه أحمد وأبو داود وغيرهما، وقوله في الحديث الصحيح للجارية: «أين الله؟» قالت: في السماء. قال: «من أنا؟» قالت: أنت رسول الله، قال: «أعتقها فإنها مؤمنة».

وقوله في الحديث الصحيح: «إن الله لما خلق الخلق كتب في كتاب موضوع عنده فوق العرش إن رحمتي سبقت غضبي»، وقوله في حديث قبض الروح: «حتى يعرج بها إلى السماء التي فيها الله تعالى».

وقول عبد الله بن رواحة الذي أنشده للنبي ﷺ وأقره عليه:

شهدت بأن وعد الله حق	وأن النار مثوى الكافرينا
وأن العرش فوق الماء طاف	وفوق العرش رب العالمينا

وقول أمية بن أبي الصلت الثقفي الذي أنشد للنبي ﷺ هو وغيره من شعره فاستحسنه، وقال: «آمن شعره وكفر قلبه» حيث قال:

مجدوا الله فهو للمجد أهل	ربنا في السماء أمسى كبيرًا
بالبناء الأعلى الذي سبق النا	س وسوى فوق السماء سريرا
شرجعا ما يناله بصر العيـ	ـن ترى دونه الملائك صورا

وقوله في الحديث الذي في المسند: «إن الله حيي كريم؛ يستحيي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يردهما صفرًا». وقوله في الحديث: «يمد يديه إلى السماء يقول: يا رب يا رب». إلى أمثال ذلك مما لا يحصيه إلا الله، مما هو أبلغ المتواترات اللفظية والمعنوية، التي تورث علمًا يقينًا من أبلغ العلوم الضرورية أن الرسول ﷺ المبلغ عن الله ألقى إلى أمته المدعوين -أن الله سبحانه على العرش، وأنه فوق السماء، كما فطر الله على ذلك جميع الأمم، عربهم وعجمهم في الجاهلية والإسلام؛ إلا من اجتالته الشياطين عن فطرته.

ثم عن السلف في ذلك من الأقوال ما لو جمع لبلغ مئين أو ألوفًا.

ثم ليس في كتاب الله، ولا في سنة رسوله ﷺ ولا عن أحد من سلف الأمة -لا من الصحابة

ولا من التابعين لهم بإحسان، ولا عن الأئمة الذين أدركوا زمن الأهواء والاختلاف- حرف واحد يخالف ذلك، لا نصًا ولا ظاهرًا.

ولم يقل أحد منهم قط إن الله ليس في السماء، ولا إنه ليس على العرش، ولا إنه بذاته في كل مكان، ولا إن جميع الأمكنة بالنسبة إليه سواء، ولا إنه لا داخل العالم ولا خارجه، ولا إنه لا متصل ولا منفصل، ولا إنه لا تجوز الإشارة الحسية إليه بالأصابع ونحوها؛ بل قد ثبت في الصحيح عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ لما خطب خطبته العظيمة يوم عرفات، في أعظم مجمع حضره الرسول ﷺ جعل يقول: «ألا هل بلغت؟» فيقولون: نعم. فيرفع إصبعه إلى السماء ثم ينكبها إليهم ويقول: «اللهم اشهد» غير مرة وأمثال ذلك كثيرة[1].

وقال: وقال الطلمنكي أحد أئمة المالكية -قبل ابن عبد البر، والباجي، وطبقتهما- في كتاب الوصول إلى معرفة الأصول: أجمع المسلمون من أهل السنة على أن معنى ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: الآية ٤]، ونحو ذلك من القرآن: أن ذلك علمه، وأن الله فوق السموات بذاته مستوٍ على العرش كيف شاء.

وقال أيضا: قال أهل السنة: في قول الله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: الآية ٥] إن الاستواء من الله على عرشه المجيد على الحقيقة، لا على المجاز.

وقال ابن عبد البر في التمهيد -شرح الموطأ، وهو أشرف كتاب صنف في فنه- لما تكلم على حديث النزول، قال: هذا حديث ثابت لا يختلف أهل الحديث في صحته، وفيه دليل على أن الله في السماء على العرش من فوق سبع سموات، كما قالت الجماعة، وهو من حجتهم على المعتزلة في قولهم: إنه في كل مكان، وليس على العرش.

قال: والدليل على صحة ما قاله أهل الحق قول الله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: الآية ٥]، وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: الآية ١٠]، وقال: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: الآية ٤]، وقال: ﴿يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ﴾ [آل عمران: الآية ٥٥]، وذكر آيات.

إلى أن قال: وهذا أشهر عند العامة والخاصة من أن يحتاج إلى أكثر من حكايته لأنه اضطرار لم يوقفهم عليه أحد ولا خالفهم فيه مسلم.

وهذا مثل ما ذكر محمد بن طاهر عن أبي جعفر الهمداني أنه حضر مجلس بعض المتكلمين، فقال: كان الله ولا عرش، فقال: يا أستاذ، دعنا من ذكر العرش، أخبرنا عن هذه الضرورات التي نجدها في قلوبنا؟ ما قال عارف قط: يا الله، إلا وجد في قلبه ضرورة تطلب العلو، لا تلتفت يمنة ولا يسرة، فضرب بيده على رأسه وقال: حيرني الهمداني، حيرني الهمداني: أراد الشيخ أن

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٢- ١٥).

إقرار الفطر بأن معبودها، ومدعوها فوق: هو أمر ضروري، عقلي، فطري، لم تستفده من مجرد السمع، بخلاف الاستواء على العرش -بعد خلق السموات والأرض في ستة أيام- فإن هذا علم من جهة السمع...

إلى أن قال: وأما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: الآية ٧] فلا حجة فيه لهم؛ لأن علماء الصحابة والتابعين قالوا في تأويل هذه الآية: هو على العرش، وعلمه في كل مكان، وما خالفهم في ذلك أحد يحتج بقوله[1]

وسيأتي مزيد بيان عند قول الجَهْمِيَّة في علو البارئ عز وجل.

- قولهم في الاستواء

ينفون صفة الاستواء عن الله عز وجل، ويحرفونها إلى معنى الاستيلاء.

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: وقالت المعتزلة في قول الله عز وجل: الرحمن على العرش استوى، يعني: استولى[2].

وقال: وقالت المعتزلة: إن الله استوى على عرشه، بمعنى: استولى[3].

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: والمبطل لتأويل من تأوّل استوى بمعنى استولى وجوه:

أحدها: أن هذا التفسير لم يفسره أحد من السلف من سائر المسلمين من الصحابة والتابعين؛ فإنه لم يفسره لأحد في الكتب الصحيحة عنهم، بل أول من قال ذلك بعض الجَهْمِيَّة والمعتزلة؛ كما ذكره أبو الحسن الأشعري في كتاب المقالات وكتاب الإبانة.

الثاني: أن معنى هذه الكلمة مشهور؛ ولهذا لما سئل ربيعة بن أبي عبد الرحمن ومالك بن أنس عن قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: الآية ٥] قالا: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، ولا يريد أن الاستواء معلوم في اللغة دون الآية؛ لأن السؤال عن الاستواء في الآية كما يستوي الناس.

الثالث: أنه إذا كان معلومًا في اللغة التي نزل بها القرآن كان معلومًا في القرآن.

الرابع: أنه لو لم يكن معنى الاستواء في الآية معلومًا لم يحتج أن يقول: الكيف مجهول؛ لأن نفي العلم بالكيف لا ينفي إلا ما قد علم أصله، كما نقول: إنا نقر بالله، ونؤمن به، ولا نعلم كيف هو.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/٢١٩، ٢٢١)، (٣/٢٦٣)، (٥/٨٦، ٨٧)، (٥/١٨٩- ١٩٣)، (٥/٤٩٥).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٥٧).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(٢١١).

الخامس: الاستيلاء سواء كان بمعنى القدرة أو القهر أو نحو ذلك هو عام في المخلوقات كالربوبية، والعرش وإن كان أعظم المخلوقات ونسبة الربوبية إليه لا تنفي نسبتها إلى غيره، كما في قوله: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ۝٨٦﴾ [المؤمنون: الآية ٨٦] وكما في دعاء الكرب؛ فلو كان استوى بمعنى استولى -كما هو عام في الموجودات كلها- لجاز مع إضافته إلى العرش أن يقال: استوى على السماء، وعلى الهوى، والبحار والأرض، وعليها ودونها ونحوها؛ إذ هو مستوٍ على العرش. فلما اتفق المسلمون على أنه يقال: استوى على العرش ولا يقال: استوى على هذه الأشياء مع أنه يقال: استولى على العرش والأشياء، علم أن معنى استوى خاص بالعرش ليس عامًّا كعموم الأشياء.

السادس: أنه أخبر بخلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش، وأخبر أن عرشه كان على الماء قبل خلقها، وثبت ذلك في صحيح البخاري عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ قال: «كان الله ولا شيء غيره، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، ثم خلق السموات والأرض» مع أن العرش كان مخلوقًا قبل ذلك، فمعلوم أنه ما زال مستوليًا عليه قبل وبعد، فامتنع أن يكون الاستيلاء العام هذا الاستيلاء الخاص بزمان كما كان مختصًّا بالعرش.

السابع: أنه لم يثبت أن لفظ استوى في اللغة بمعنى استولى؛ إذ الذين قالوا ذلك عمدتهم البيت المشهور.

ثم استوى بشر على العراق من غير سيف ولا دم مهراق

ولم يثبت نقل صحيح أنه شعر عربي، وكان غير واحد من أئمة اللغة أنكروه وقالوا: إنه بيت مصنوع لا يعرف في اللغة، وقد علم أنه لو احتج بحديث رسول الله ﷺ لاحتاج إلى صحته، فكيف ببيت من الشعر لا يعرف إسناده؟! وقد طعن فيه أئمة اللغة، وذكر عن الخليل كما ذكره أبو المظفر في كتابه الإفصاح قال: سئل الخليل هل وجدت في اللغة استوى بمعنى استولى؟ فقال: هذا ما لا تعرفه العرب؛ ولا هو جائز في لغتها، وهو إمام في اللغة على ما عرف من حاله، فحينئذ حمله على ما لا يعرف حمل باطل.

الثامن: أنه روي عن جماعة من أهل اللغة أنهم قالوا: لا يجوز استوى بمعنى استولى إلا في حق من كان عاجزًا ثم ظهر، والله سبحانه لا يعجزه شيء، والعرش لا يغالبه في حال، فامتنع أن يكون بمعنى استولى، فإذا تبين هذا فقول الشاعر:

ثم استوى بشر على العراق

لفظ مجازي لا يجوز حمل الكلام عليه إلا مع قرينة تدل على إرادته واللفظ المشترك بطريق الأولى، ومعلوم أنه ليس في الخطاب قرينة أنه أراد بالآية الاستيلاء.

وأيضًا فأهل اللغة قالوا: لا يكون استوى بمعنى استولى إلا فيما كان منازعًا، مغالبًا فإذا غلب أحدهما صاحبه قيل: استولى، والله لم ينازعه أحد في العرش، فلو ثبت استعماله في هذا المعنى

الأخص مع النزاع في إرادة المعنى الأعم لم يجب حمله عليه بمجرد قول بعض أهل اللغة مع تنازعهم فيه، وهؤلاء ادعوا أنه بمعنى استولى في اللغة مطلقًا، والاستواء في القرآن في غير موضع، مثل قوله: ﴿ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ [المؤمنون: الآية ٢٨]، ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾ [هود: الآية ٤٤]، ﴿لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف: الآية ١٣]، وفي حديث عدي: أن رسول الله ﷺ أتى بدابته فلما وضع رجله في الغرز قال: «باسم الله» فلما استوى على ظهرها قال: «الحمد لله».

التاسع: أنه لو ثبت أنه من اللغة العربية لم يجب أن يكون من لغة العرب العرباء، ولو كان من لغة بعض العرب العرباء لم يجب أن يكون من لغة رسول الله ﷺ، وقوله: ولو كان من لغته لكان بالمعنى المعروف في الكتاب والسنة وهو الذي يراد به ولا يجوز أن يراد معنى آخر.

العاشر: أنه لو حمل على هذا المعنى لأدى إلى محذور يجب تنزيه بعض الأئمة عنه؛ فضلًا عن الصحابة؛ فضلًا عن الله ورسوله؛ فلو كان الكلام في الكتاب والسنة كلامًا نفهم منه معنى، ويريدون به آخر، لكان في ذلك تدليس وتلبيس، ومعاذ الله أن يكون ذلك، فيجب أن يكون استعمال هذا الشاعر في هذا اللفظ في هذا المعنى ليس حقيقة بالاتفاق؛ بل حقيقة في غيره، ولو كان حقيقة فيه للزم الاشتراك المجازي فيه، وإذا كان مجازًا عن بعض العرب أو مجازًا اخترعه من بعده، أفتترك اللغة التي يخاطب بها رسول الله ﷺ أمته؟!

الحادي عشر: أن هذا اللفظ -الذي تكرر في الكتاب والسنة والدواعي متوفرة على فهم معناه من الخاصة والعامة عادة ودينًا- إن جعل الطريق إلى فهمه ببيت شعر أحدث فيؤدي إلى محذور؛ فلو حمل على معنى هذا البيت للزم تخطئة الأئمة الذين لهم مصنفات في الرد على من تأول ذلك، ولكان يؤدي إلى الكذب على الله ورسوله ﷺ والصحابة والأئمة، وللزم أن الله امتحن عباده بفهم هذا دون هذا، مع ما تقرر في نفوسهم وما ورد به نص الكتاب والسنة، والله سبحانه لا يكلف نفسًا إلا وسعها، وهذا مستحيل على الله ورسوله ﷺ والصحابة والأئمة.

الثاني عشر: أن معنى الاستواء معلوم علمًا ظاهرًا بين الصحابة والتابعين وتابعيهم فيكون التفسير المحدث بعده باطلًا قطعًا، وهذا قول يزيد بن هارون الواسطي؛ فإنه قال: إن من قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: الآية ٥] خلاف ما تقرر في نفوس العامة فهو جهمي، ومنه قول مالك: الاستواء معلوم، وليس المراد أن هذا اللفظ في القرآن معلوم كما قال بعض الناس: استوى أم لا؟ أو أنه سئل عن الكيفية ومالك جعلها معلومة. والسؤال عن النزول ولفظ الاستواء ليس بدعة ولا الكلام فيه؛ فقد تكلم فيه الصحابة والتابعون، وإنما البدعة السؤال عن الكيفية[1]

وقال: والجاهل يضل بقول المتكلمين: إن العرب وضعوا لفظ الاستواء لاستواء الإنسان على المنزل أو الفلك، أو استواء السفينة على الجودي، ونحو ذلك من استواء بعض المخلوقات، فهذا

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٤٤- ١٤٩)، (٥/ ٣١٤).

كما يقول القائل: إنما وضعوا لفظ السمع والبصر والكلام لما يكون محله حدقة وأجفانًا وأصمخة وأذنًا وشفتين، وهذا ضلال في الشرع وكذب، وإنما وضعوا لفظ الرحمة والعلم والإرادة لما يكون محله مضغة لحم وفؤاد، وهذا كله جهل منه.

فإن العرب إنما وضعت للإنسان ما أضافته إليه، فإذا قالت: سمع العبد، وبصره، وكلامه، وعلمه، وإرادته، ورحمته، فما يخص به يتناول ذلك خصائص العبد. وإذا قيل: سمع الله وبصره، وكلامه وعمله، وإرادته ورحمته، كان هذا متناولًا لما يخص به الرب، لا يدخل في ذلك شيء من خصائص المخلوقين، فمن ظن أن هذا الاستواء إذا كان حقيقة يتناول شيئًا من صفات المخلوقين مع كون النص قد خصه بالله، كان جاهلًا جدًّا بدلالات اللغات، ومعرفة الحقيقة والمجاز.

وهؤلاء الجهال يمثلون في ابتداء فهمهم صفات الخالق بصفات المخلوق، ثم ينفون ذلك ويعطلونه، فلا يفهمون من ذلك إلا ما يختص بالمخلوق، وينفون مضمون ذلك، ويكونون قد جحدوا ما يستحقه الرب من خصائصه وصفاته، وألحدوا في أسماء الله وآياته، وخرجوا عن القياس العقلي والنص الشرعي، فلا يبقى بأيديهم لا معقول صريح ولا منقول صحيح، ثم لا بد لهم من إثبات بعض ما يثبته أهل الإثبات من الأسماء والصفات، فإذا أثبتوا البعض ونفوا البعض قيل لهم: ما الفرق بين ما أثبتموه ونفيتموه؟ ولِمَ كان هذا حقيقة ولم يكن وهذا حقيقة؟ لم يكن لهم جواب أصلًا، وظهر بذلك جهلهم وضلالهم شرعًا وقدرًا[1].

وسيأتي مزيد بيان عند قول الجَهْمِيَّة في الاستواء.

- قولهم في كلام الله عز وجل

كلام الله عندهم مخلوق.

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: القول في البارئ أنه متكلم، اختلفت المعتزلة في ذلك؛ فمنهم من أثبت البارئ متكلمًا، ومنهم من امتنع أن يُثْبِتَ البارئ متكلمًا، وقال: لو ثبته متكلمًا لثبته متفعِّلًا، والقائل بهذا الإسكافي، وعَبَّاد بن سليمان[2].

وقال: اختلفت المعتزلة في كلام الله سبحانه، هل هو جسم أم ليس بجسم؟ وفي خلقه، على ستة أقاويل:

فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن كلام الله جسم، وأنه مخلوق، وأنه لا شيء إلا جسم.

والفرقة الثانية منهم يزعمون أن كلام الخلق عَرَض، وهو حركة؛ لأنه لا عرض عندهم إلا الحركة، وأن كلام الخالق جسم، وأن ذلك الجسم صوت مُقَطَّع مؤلف مسموع، وهو فعل الله

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/٢٠٨، ٢٠٩)، (٣/٢٢٣، ٢٢٤)، (٣/٢٦١)، (٥/٥١٨- ٥٢١).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٨٥).

وخلقه، وإنما يفعل الإنسان القراءةَ، والقراءة الحركة، وهي غير القرآن، وهذا قول النَّظَّام وأصحابه.

وأحال النَّظَّام أن يكون كلام الله في أماكن كثيرة أو في مكانين في وقت واحد، وزعم أنه في المكان الذي خَلَقه الله فيه.

والفرقة الثالثة من المعتزلة: يزعمون أن القرآن مخلوق لله، وهو عرض، وأبوا أن يكون جسمًا، وزعموا أنه يوجد في أماكن كثيرة في وقت واحد، إذا تلاه تالٍ فهو يوجد مع تلاوته، وكذلك إذا كتبه كاتب وُجد مع كتابته، وكذلك إذا حفظه حافظ وجد مع حفظه؛ فهو يوجد في الأماكن بالتلاوة والحفظ والكتابة، ولا يجوز عليه الانتقال والزوال، وهذا قول أبي الهُذَيْل وأصحابه، وكذلك قوله في كلام الخَلْقِ أنه جائز وجوده في أماكِنَ كثيرة في وقت واحد.

والفرقة الرابعة منهم يزعمون أن كلام الله عَرَض، وأنه مخلوق، وأحالوا أن يوجد في مكانين في وقت واحد، وزعموا أن المكان الذي خلقه الله فيه محالٌ انتقالُه وزواله منه ووجودُه في غيره، وهذا قول جعفر بن حرب وأكثر البغداديين.

والفرقة الخامسة منهم أصحاب معمر.

يزعمون أن القرآن عَرَض، والأعراض عندهم قسمان: قسم منها يفعله الأحياء، وقسم منها يفعله الأموات، محال أن يكون ما يفعله الأموات فعلًا للأحياء، والقرآن مفعول، وهو عَرَض، ومحال أن يكون الله فَعَلَه في الحقيقة؛ لأنهم يحيلون أن تكون الأعراض فعلًا لله، وزعموا أن القرآن فعل للمكان الذي يُسْمع منه، إن سُمع من شجرة فهو فعل لها، وحيثما سُمع فهو فعل للمحل الذي حَلَّ فيه.

والفرقة السادسة: يزعمون أن كلام الله عَرَض مخلوق، وأنه يوجد في أماكن كثيرة في وقت واحد، وهذا قول الإسكافي[١]

وقال: واختلفت المعتزلة في كلام الله هل يبقى أم لا يبقى؟

١- فمنهم من قال: هو جسم باقٍ، والأجسام يجوز عليها البقاء، وكلام المخلوقين لا يبقى.

٢- وقالت طائفة أخرى: كلام الله تعالى عَرَض، وهو باقٍ، وكلام غيره يبقى.

٣- وقالت طائفة أخرى: كلام الله عَرَض غير باقٍ، وكلام غيره لا يبقى، وقالت في كلامه تعالى: إنه لا يبقى، وإنه إنما يوجد في وقت ما خلقه الله، ثم عُدِم بعد ذلك[٢]

وقال: واختلف القائلون إن القرآن مخلوق في القرآن ما هو؟ وكيف يوجد في الأماكن؟

(١) مقالات الإسلاميين ص(١٩١- ١٩٣).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٩٣)، (٦٠٠، ٦٠١).

فقال قائلون: هو جسم من الأجسام، ومحال أن يكون عرضًا؛ لأنهم ينكرون أن يكون الله سبحانه أو أحَدُ عباده يفعل عرضًا، ولا يفعل عنده شيئًا إلا ما كان جسدًا إلا الله وحده فإنَّه عندهم شيء ليس بجسم ولا عرض، هذه حكاية قول جعفر بن مبشر وأظنّ أنا أن هذا قول الأصم.

وقال قائلون: إن كلام الخلق عرضٌ، وهو حركة، وإن كلام الخالق جسم، وإن ذلك الجسم صوتٌ مقطع مؤلف مسموع، وهو فعل الله، وإنما أفعل قراءتي، وهي حركتي، وهي غير القرآن.

وحكى ابن الراوندي أنَّه سمع بعض أهل هذه المقالة يزعم أنه كلام في الجو، وأن القارئ يزيل مانعه بقراءته فيسمع عند ذلك، وهذا قول إبراهيم النَّظَّام في غالب ظنِّي.

وزعم زاعم أنَّ كلام الله سبحانه باقٍ، والأجسام يجوز عليها البقاء، وأما كلام المخلوقين فلا يجوز عليه البقاء[1]

وقال: واختلفت المعتزلة هل مع قراءة القارئ لكلام غيره وكلام نفسه كلام غيرهما؟ على مقالتين:

فزعمت فرقة منهم أن مع قراءة القارئ لكلام غيره وكلام نفسه كلامًا غيرهما.

وزعمت فرقة أخرى منهم أن القراءة هي الكلام[2]

وقال: واختلف الذين زعموا أن مع القراءة كلامًا على مقالتين:

فزعمت الفرقة الأولى منهم أن القراءة كلام؛ لأن القارئ يلحن في قراءته وليس يجوز اللحن إلا في كلام وهو أيضًا متكلم وإن قرأ كلام غيره ومحال أن يكون متكلمًا بكلام غيره فلا بد من أن تكون قراءته هي كلامه.

وقالت الفرقة الثانية القراءة صوت والكلام حروف والصوت غير الحروف[3]

وقال: واختلفت المعتزلة في الكلام هل هو حروف أم لا على مقالتين:

فزعمت فرقة منهم أن كلام الله سبحانه حروف، وزعم آخرون منهم أن كلام الله سبحانه ليس بحروف[4]

وقال: واختلفت المعتزلة في الكلام هل هو موجود مع كتابته أم لا؟ على مقالتين:

فزعمت فرقة منهم أن الكلام يوجد مع كتابته في مكانها كما يجامع القراءة في موضعها.

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٥٨٨، ٥٨٩).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٩٣)، (٦٠١).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(١٩٣، ١٩٤)، (٦٠١).

(٤) مقالات الإسلاميين ص(١٩٤).

وزعمت فرقة أخرى منهم أن الكتابة رسوم تدل عليه وليس بموجود معها[١]

وقال: وقالت المعتزلة: القراءة غير المقروء وهي فعلنا والمقروء فعل الله سبحانه[٢]

وقال: وأجمعت المعتزلة على أن قراءة القرآن غير المقروء، واختلفوا هل القراءة حكاية للقرآن أم لا؟

فمنهم من قال: هي حكاية. ومنهم من قال: لا

واختلفت المعتزلة هل يجوز أن يلفظ بالقرآن أم لا؟ فقال قائلون: يلفظ به كما يقرأ.

وقال الإسكافي: لا يجوز ذلك بل يقرأ القرآن ولا يلفظ به[٣]

وقال: قالت المعتزلة والخوارج وأكثر الزيدية والمرجئة وكثير من الرافضة: إن القرآن كلام الله سبحانه وأنه مخلوق لله لم يكن ثم كان[٤]

قال الإسفراييني: ومما اتفقوا عليه من فضائحهم قولهم: إن كلام الله تعالى مخلوق له، يخلق لنفسه كلامًا في جسم من الأجسام، فيكون فيه متكلمًا، وإنه لم يكن متكلمًا قبل أن خلق لنفسه كلامًا، ليت شعري كيف يكون كلام المتكلِّم مسموعًا من غيره، ولو كان الأمر على ما قالوه لكان الأمر والنهي والشرع لذلك الجسم الذي خلق فيه الكلام، وذلك خلاف قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾﴾ [النحل: الآية ٤٠]، وزعموا أن الكلام هو المكتوب في الصحف والمقروء بالألسنة غير الكلام الذي نزل به جبريل على المصطفى عليهما الصلاة والسلام، بل كان ذلك عرضًا معلومًا، وهذا الذي يتلى ويكتب عرض آخر وجد متجددًا، وهذا خلاف قول الأمة قبلهم[٥]

وقال البغدادي عما يجمعهم: ومنها اتفاقهم على القول بحدوث كلام الله عز وجل، وحدوث أمره ونهيه وخبره، وكلهم يزعمون أن كلام الله عز وجل حادث، وأكثرهم اليوم يسمون كلامه مخلوقًا[٦]

وقال الرازي: أعلم أن المعتزلة كلهم متفقون، ...، وعلى أن القرآن محدث ومخلوق[٧]

وقال السكسكي: واجتمعت أن كلام الله محدث، وإرادته محدثة، وأنه يتكلم بكلام يخلقه في غيره[٨]

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(١٩٤).
(٢) مقالات الإسلاميين ص(٦٠٢).
(٣) مقالات الإسلاميين ص(٢٢٥).
(٤) مقالات الإسلاميين ص(٥٨٢).
(٥) التبصير في الدين ص(٦٤).
(٦) الفرق بين الفرق ص(١٣١). وجه الورقة ١ من المخطوط.
(٧) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٣٨).
(٨) البرهان ص(٥٠).

وقال الإيجي عما يجمعهم: وبأن كلامه مخلوق محدث[١].

وقال شيخ الإسلام: والقول الثاني: قول الجَهْمِيَّة من المعتزلة وغيرهم، الذين يقولون: كلام الله مخلوق، يخلقه في بعض الأجسام، فمن ذلك الجسم ابتدأ، لا من الله، ولا يقوم -عندهم- بالله كلام ولا إرادة[٢].

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: والقول الثاني للناس في كلام الله تعالى قول من يقول: إن الله لم يقم به صفة من الصفات، لا حياة ولا علم، ولا قدرة ولا كلام، ولا إرادة ولا رحمة، ولا غضب ولا غير ذلك، بل خلق كلامًا في غيره فذلك المخلوق هو كلامه، وهذا قول الجَهْمِيَّة والمعتزلة. وهذا القول أيضًا مخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف، وهو مناقض لأقوال الأنبياء ونصوصهم؛ وليس مع هؤلاء عن الأنبياء قول يوافق قولهم؛ بل لهم شبه عقلية فاسدة، قد بينا فسادها في غير هذا الموضع. وهؤلاء زعموا أنهم يقيمون الدليل على حدوث العالم بتلك الحجج، وهم لا للإسلام نصروا، ولا لأعدائه كسروا[٣].

وقال: يقولون إذا خلق كلامًا في غيره صار هو المتكلم به وذلك باطل وضلال من وجوه كثيرة:

أحدها: إن الله سبحانه أنطق الأشياء كلها نطقًا معتادًا ونطقًا خارجًا عن المعتاد. قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَآ أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [يس: الآية ٦٥] وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَٰرُهُمْ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٢٠﴾ وَقَالُوا۟ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ۖ قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾، وقال تعالى: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [النور: الآية ٢٤] وقد قال تعالى: ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا ٱلْجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحْنَ بِٱلْعَشِىِّ وَٱلْإِشْرَاقِ ﴿١٨﴾﴾ [ص: الآية ١٨]

وقد ثبت أن الحصى كان يسبح في يد النبي ﷺ، وأن الحجر كان يسلم عليه، وأمثال ذلك من إنطاق الجمادات؛ فلو كان إذا خلق كلامًا في غيره كان هو المتكلم به كان هذا كله كلام الله تعالى، ويكون قد كلم من سمع هذا الكلام كما كلم موسى بن عمران، بل قد ثبت أن الله خالق أفعال العباد. فكل ناطق فالله خالق نطقه وكلامه فلو كان متكلمًا بما خلقه من الكلام لكان كل كلام في الوجود كلامه حتى كلام إبليس والكفار وغيرهم، وهذا تقوله غلاة الجَهْمِيَّة كابن عربي وأمثاله يقولون:

---

(١) المواقف (٣/ ٦٥٢).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ١٦٣).

(٣) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٨، ٤٩).

وكل كلام في الوجود كلامه   سواء علينا نثره ونظامه

وهكذا أشباه هؤلاء من غلاة المشبهة الذين يقولون: إن كلام الآدميين غير مخلوق؛ فإن كل واحدة من الطائفتين يجعلون كلام المخلوق بمنزلة كلام الخالق فأولئك يجعلون الجميع مخلوقًا وأن الجميع كلام الله، وهؤلاء يجعلون الجميع كلام الله وهو غير مخلوق، ولهذا كان قد حصل اتصال بين شيخ الجَهْمِيَّة الحلولية وشيخ المشبهة الحلولية.

وبسبب هذه البدع وأمثالها من المنكرات المخالفة لدين الإسلامي سلط الله أعداء الدين فإن الله يقول: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ * ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴿٤١﴾﴾ وأي معروف أعظم من الإيمان بالله وأسمائه وآياته؟ وأي منكر أعظم من الإلحاد في أسماء الله وآياته؟

الوجه الثاني: أن يقال لهؤلاء الضالين: ما خلقه الله في غيره من الكلام وسائر الصفات فإنما يعود حكمه على ذلك المحل لا على غيره، فإذا خلق الله في بعض الأجسام حركة أو طعمًا أو لونًا أو ريحًا كان ذلك الجسم هو المتحرك المتلون المتروح المطعوم، وإذا خلق بمحل حياة أو علمًا أو قدرة أو إرادة أو كلامًا كان ذلك المحل هو الحي العالم القادر المريد المتكلم. فإذا خلق كلامًا في الشجرة أو في غيرها من الأجسام كان ذلك الجسم هو المتكلم بذلك الكلام، كما لو خلق فيه إرادة أو حياة أو علمًا، ولا يكون الله هو المتكلم به، كما إذا خلق فيه حياة أو قدرة أو سمعًا أو بصرًا كان ذلك المحل هو الحي به والقادر به والسميع به والبصير به، فكما أنه سبحانه لا يجوز أن يكون متصفًا بما خلقه من الصفات المشروطة بالحياة وغير المشروطة بالحياة، فلا يكون هو المتحرك بما خلقه في غيره من الحركات، ولا المصوت بما خلقه في غيره من الأصوات، ولا سمعه ولا بصره وقدرته ما خلقه في غيره من السمع والبصر والقدرة، فكذلك لا يكون كلامه ما خلقه في غيره من الكلام ولا يكون متكلمًا بذلك الكلام.

الوجه الثالث: أن الاسم المشتق من معنى لا يتحقق بدون ذلك المعنى، فاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل يمتنع ثبوت معناها دون معنى المصدر التي هي مشتقة منه، والناس متفقون على أنه لا يكون متحرك ولا متكلم إلا بحركة وكلام، فلا يكون مريد إلا بإرادة، وكذلك لا يكون عالم إلا بعلم ولا قادر إلا بقدرة ونحو ذلك.

ثم هذه الأسماء المشتقة من المصدر إنما يسمى بها من قام به مسمى المصدر، فإنما يسمى بالحي من قامت به الحياة، وبالمتحرك من قامت به الحركة، وبالعالم من قام به العلم، وبالقادر من قامت به القدرة فأما من لم يقم به مسمى المصدر فيمتنع أن يسمى باسم الفاعل ونحوه من الصفات. وهذا معلوم بالاعتبار في جميع النظائر.

وذلك لأن اسم الفاعل ونحوه من المشتقات هو مركب يدل على الذات وعلى الصفة. والمركب يمتنع تحققه بدون تحقق مفرداته. وهذا كما أنه ثابت في الأسماء المشتقة، فكذلك في الأفعال: مثل

تكلم وكلم ويتكلم ويكلم وعلم ويعلم وسمع ويسمع ورأى ويرى ونحو ذلك، سواء قيل: إن الفعل المشتق من المصدر، أو المصدر مشتق من الفعل، لا نزاع بين الناس أن فاعل الفعل هو فاعل المصدر، فإذا قيل: كلم أو علم أو تكلم أو تعلم ففاعل التكليم والتعليم هو المكلم والمعلم، وكذلك التعلم والتكلم، والفاعل هو الذي قام به المصدر الذي هو التكليم والتعليم والتكلم والتعلم، فإذا قيل: تكلم فلان أو كلم فلان فلانًا ففلان هو المتكلم والمكلم.

قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء: الآية ١٦٤]، وقوله: ﴿تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۘ مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ وَرَفَعَ بَعۡضَهُمۡ دَرَجَٰتٖۚ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٣]، وقوله: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٤٣] يقتضي أن الله هو المكلم، فكما يمتنع أن يقال: هو متكلم بكلام قائم بغيره يمتنع أن يقال كلم بكلام قائم بغيره.

فهذه خمسة أوجه:

أحدها: أنه يلزم الجَهْمِيَّة على قولهم أن يكون كل كلام خلقه الله كلامًا له؛ إذ لا معنى لكون القرآن كلام الله إلا كونه خلقه، وكل من فعل كلامًا ولو في غيره كان متكلمًا به عندهم، وليس للكلام عندهم مدلول يقوم بذات الرب تعالى لو كان مدلول قائمًا يدل لكونه خلق صوتًا في محل والدليل يجب طرده فيجب أن يكون كل صوت يخلقه له كذلك، وهم يجوزون أن يكون الصوت المخلوق على جميع الصفات، فلا يبقى فرق بين الصوت الذي هو كلام الله تعالى على قولهم والصوت الذي هو ليس بكلام.

الثاني: أن الصفة إذا قامت بمحل كالعلم والقدرة والكلام والحركة عاد حكمها إلى ذلك المحل ولا يعود حكمها إلى غيره.

الثالث: أن يشتق منه المصدر واسم الفاعل والصفة المشبهة به

ونحو ذلك ولا يشتق ذلك لغيره، وهذا كله بين ظاهر وهو ما يبين قول السلف والأئمة أن من قال: إن الله خلق كلامًا في غيره لزمه أن يكون حكم التكلم عائدًا إلى ذلك المحل لا إلى الله.

الرابع: أن الله أكد تكليم موسى بالمصدر فقال: ﴿تَكۡلِيمًا﴾ [النساء: الآية ١٦٤] قال غير واحد من العلماء: التوكيد بالمصدر ينفي المجاز، لئلا يظن أنه أرسل إليه رسولًا أو كتب إليه كتابًا بل كلمه منه إليه.

والخامس: أن الله فضل موسى بتكليمه إياه على غيره ممن لم يكلمه وقال: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا﴾ [الشورى: الآية ٥١] الآية. فكان تكليم موسى من وراء الحجاب، وقال: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾ [الأعرَاف: الآية ١٤٤]، وقال: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ﴾ [النساء: الآية ١٦٣] إلى قوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: الآية ١٦٤] والوحي هو ما نزله الله على قلوب الأنبياء بلا واسطة، فلو كان تكليمه لموسى إنما هو صوت خلقه في الهواء لكان وحي الأنبياء أفضل منه؛ لأن

ومحك عرفوا المعنى المقصود بلا واسطة. وموسى إنما عرفه بواسطة، ولهذا كان غلاة الجَهْمِيَّة من الاتحادية ونحوهم يدعون أن ما يحصل لهم من الإلهام أفضل مما حصل لموسى ابن عمران، وهذا من أعظم الكفر باتفاق المسلمين[1]

وقال: فصل في بيان أن القرآن العظيم كلام الله العزيز العليم، ليس شيء منه كلامًا لغيره لا جبريل ولا محمد ولا غيرهما، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾ إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٩٩﴾ إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ ﴿١٠٠﴾ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓا۟ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿١٠٢﴾ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴿١٠٣﴾﴾.

فأمره أن يقول: ﴿نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [النحل: الآية ١٠٢]؛ فإن الضمير في قوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ﴾ [النحل: الآية ١٠٢] عائد على ما في قوله: ﴿بِمَا يُنَزِّلُ﴾ [النحل: الآية ١٠١] والمراد به القرآن، كما يدل عليه سياق الكلام وقوله: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾ [النحل: الآية ١٠١] فيه إخبار الله بأنه أنزله؛ لكن ليس في هذه اللفظة بيان أن روح القدس نزل به، ولا أنه منزل منه.

ولفظ «الإنزال» في القرآن قد يرد مقيدًا بالإنزال منه: كنزول القرآن، وقد يرد مقيدًا بالإنزال من السماء ويراد به العلو؛ فيتناول نزول المطر من السحاب، ونزول الملائكة من عند الله وغير ذلك، وقد يرد مطلقًا فلا يختص بنوع من الإنزال؛ بل ربما يتناول الإنزال من رءوس الجبال، كقوله: ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد: الآية ٢٥] والإنزال من ظهور الحيوان كإنزال الفحل الماء وغير ذلك. فقوله: ﴿نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [النحل: الآية ١٠٢] بيان نزول جبريل به من الله، فإن روح القدس هنا هو جبريل؛ بدليل قوله: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: الآية ٩٧] وهو الروح الأمين كما في قوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾، وفي قوله: ﴿ الأمين ﴾ دلالة على أنه مؤتمن على ما أرسل به، لا يزيد فيه ولا ينقص منه، فإن الرسول الخائن قد يغير الرسالة، كما قال في صفته في الآية الأخرى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴿٢١﴾﴾.

وفي قوله: ﴿مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ﴾ [الأنعام: الآية ١١٤] دلالة على أمور:

منها بطلان قول من يقول: إنه كلام مخلوق خلقه في جسم من الأجسام المخلوقة كما هو قول الجَهْمِيَّة الذين يقولون بخلق القرآن من المعتزلة والنجارية والضرارية وغيرهم[2]

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٥١٠- ٥١٥).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ١١٧، ١١٨).

وسيأتي مزيد بيان عند قول الجَهْمِيَّة في كلام الله عز وجل.

- قولهم في ماهية الكلام

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلف الناس في كلام الإنسان هل هو حروف أم لا؟

وقال كثير من المعتزلة: إن كلام الإنسان حروف، وكذلك كلام الله.

فأما النَّظَّامية فيقولون: كلام الله سبحانه صوت مقطع وهو حروف، وكلام الإنسان ليس بحروف[(١)]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: وقد تنازع الناس في مسمى الكلام في الأصل، فقيل: هو اسم اللفظ الدال على المعنى، وقيل: المعنى المدلول عليه باللفظ، وقيل: لكل منهما بطريق الاشتراك اللفظي، وقيل: بل هو اسم عام لهما جميعًا يتناولهما عند الإطلاق، وإن كان مع التقييد يراد به هذا تارة وهذا تارة. هذا قول السلف وأئمة الفقهاء وإن كان هذا القول لا يعرف في كثير من الكتب[(٢)]

وسيأتي مزيد بيان عند قول الكلابية والأشْعَرِيَّة في ماهية الكلام.

- قولهم في رؤية المولى عز وجل

ينفون رؤية المولى عز وجل بالأبصار في الآخرة.

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: القول في رؤية الله عز وجل: أجمعت المعتزلة على أن الله سبحانه لا يرى بالأبصار، واختلفت هل يرى بالقلوب؟ فقال أبو الهُذَيْل وأكثر المعتزلة: نرى الله بقلوبنا، بمعنى: أنَّا نعلمه بقلوبنا، وأنكر هشام الفُوَطِي وعباد بن سليمان ذلك[(٣)]

وقال: وأجمعت المعتزلة على أن الله لا يرى بالأبصار، واختلفت هل يرى بالقلوب؟

فقال أبو الهُذَيْل وأكثر المعتزلة: إن الله يرى بقلوبنا، بمعنى: أنا نعلمه بها، وأنكر ذلك الفُوَطِي وعباد.

وقالت المعتزلة والخوارج وطوائف من المرجئة وطوائف من الزيدية: إن الله لا يرى بالأبصار في الدنيا والآخرة، ولا يجوز ذلك عليه[(٤)]

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٦٠٤).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٦٧).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(١٥٧).

(٤) مقالات الإسلاميين ص(٢١٦).

وقال البغدادي عما يجمعهم: ومنها قولهم باستحالة رؤية الله عز وجل بالأبصار، وزعموا أنه لا يرى نفسه، ولا يراه غيره، واختلفوا فيه: هل هو راءٍ لغيره أم لا؟ فأجازه قوم منهم، وأباه قوم آخرون منهم[١]

وقال الإيجي عما يجمعهم: وبأنه غير مرئي في الآخرة[٢]

وقال شيخ الإسلام: قول من ينكر الرؤية كالمعتزلة وأمثالهم من الجَهْمِيَّة المحضة من المتفلسفة والقرامطة وغيرهم، وكذلك ينفون الصفات ويقولون بإثبات ذات بلا صفات[٣]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: يجب على كل مسلم اعتقاده: أن المؤمنين يرون ربهم في الدار الآخرة في عرصة القيامة، وبعد ما يدخلون الجنة، على ما تواترت به الأحاديث عن النبي ﷺ عند العلماء بالحديث؛ فإنه أخبر ﷺ أنا نرى ربنا كما نرى القمر ليلة البدر والشمس عند الظهيرة لا يضام في رؤيته.

ورؤيته سبحانه هي أعلى مراتب نعيم الجنة، وغاية مطلوب الذين عبدوا الله مخلصين له الدين؛ وإن كانوا في الرؤية على درجات على حسب قربهم من الله ومعرفتهم به.

والذي عليه جمهور السلف أن من جحد رؤية الله في الدار الآخرة فهو كافر؛ فإن كان ممن لم يبلغه العلم في ذلك عرف ذلك، كما يعرف من لم تبلغه شرائع الإسلام، فإن أصر على الجحود بعد بلوغ العلم له فهو كافر.

والأحاديث والآثار في هذا كثيرة مشهورة قد دون العلماء فيها كتبًا مثل كتاب الرؤية للدارقطني، ولأبي نعيم وللآجري؛ وذكرها المصنفون في السنة كابن بطة، واللالكائي، وابن شاهين، وقبلهم عبد الله بن أحمد بن حنبل، وحنبل بن إسحاق، والخلال، والطبراني، وغيرهم. وخرجها أصحاب الصحيح والمساند والسنن وغيرهم[٤]

وقال: حديث رؤية المؤمنين ربهم في الجنة في مثل يوم الجمعة من أيام الدنيا رواه أبو الحسن الدارقطني في كتابه في الرؤية -وما علمنا أحدًا جمع في هذا الباب أكثر من كتاب أبي بكر الآجري وأبي نعيم الحافظ الأصبهاني- رواه من حديث أنس مرفوعًا، ومن حديث ابن مسعود موقوفًا، ورواه ابن ماجه من حديث ابن مسعود مرفوعًا.

فأما حديث أنس فرواه الدارقطني من خمس طرق أو ست طرق، في غالبها أن الرؤية تكون

---

(١) الفرق بين الفرق ص(١٣١).

(٢) المواقف (٣/ ٦٥٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٨٢).

(٤) مجموع الفتاوى (٦/ ٤٨٥، ٤٨٦).

بمقدار صلاة الجمعة في الدنيا وصرح في بعضها بأن النساء يرينه في الأعياد.

وأما حديث ابن مسعود ففي جميع طرقه -مرفوعها وموقوفها- التصريح بذلك؛ وإسناد حديث ابن مسعود أجود من جميع أسانيد هذا الباب. ورواه أبو عبد الله بن بطة في الإبانة بإسناد آخر من حديث أنس أجود من غيره، وذكر فيه: وذلك مقدار انصرافكم من الجمعة.

ورواه أبو أحمد بن عدي من حديث صالح بن حيان عن ابن بريدة عن أنس وما أعلم لفظه.

ورواه أبو عمرو الزاهد بإسناد آخر لم يحضرني لفظه. ورواه أبو العباس السراج: حدثنا علي بن أشيب، حدثنا أبو بدر، حدثنا زياد بن خيثمة، عن عثمان بن مسلم، عن أنس بن مالك وليس فيه الزيادة.

ورواه أبو يعلى الموصلي في مسنده عن شيبان بن فروخ، عن الصعق بن حزن، عن على بن الحكم البناني، عن أنس نحوه، ولا أعلم لفظه.

ورواه أبو بكر البزار وأبو بكر الخلال وابن بطة من حديث حذيفة ابن اليمان مرفوعًا، ولم يذكر فيه هذه الزيادة، لكن قال في آخره: «فلهم في كل سبعة أيام الضعف على ما كانوا فيه»، قال: «وذلك قول الله في كتابه: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٧﴾﴾ [السَّجدَة: الآية ١٧] ورواه الآجري وابن بطة أيضًا مرفوعًا من حديث ابن عباس وفيه: «وأقربهم منه مجلسًا أسرعهم إليه يوم الجمعة وأبكرهم غدوًا».

وله طريق آخر من حديث أبي هريرة، ورواه الترمذي وابن ماجه من حديث عبد الحميد بن أبي العشرين، عن الأوزاعي عن حسان بن عطية عن أبي هريمان، وقال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقد روى سويد بن عمرو عن الأوزاعي شيئًا من هذا ،وقالوا: ورواه سويد بن عبد العزيز عن الأوزاعي قال: قال: حديث عن سعيد، وروي أيضًا معناه عن كعب الأحبار موقوفًا وفيه معنى الزيادة.

وأصل حديث «سوق الجنة» قد رواه مسلم في صحيحه ولم يذكر فيه الرؤية، وهذه الأحاديث عامتها إذا جرد إسناد الواحد منها لم يخل عن مقال قريب أو شديد، لكن تعددها وكثرة طرقها يغلب على الظن ثبوتها في نفس الأمر؛ بل قد يقتضي القطع بها.

وأيضًا فقد روي عن «الصحابة» و«التابعين» ما يوافق ذلك، ومثل هذا لا يقال بالرأي، وإنما يقال بالتوقيف.

فروى الدارقطني بإسناد صحيح عن ابن المبارك، أخبرنا المسعودي، عن المنهال بن عمرو، عن أبي عبيدة، عن عبد الله بن مسعود قال: «سارعوا إلى الجمعة فإن الله يبرز لأهل الجنة في كل جمعة في كثيب من كافور، فيكونون في قرب منه على قدر تسارعهم إلى الجمعة في الدنيا».

وأيضًا بإسناد صحيح إلى شبابة بن سوار، عن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، عن المنهال بن عمرو، عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن عبد الله بن مسعود، قال: «سارعوا

إلى الجمعة فإن الله عز وجل يبرز لأهل الجنة في كل يوم جمعة في كثيب من كافور أبيض فيكونون في الدنو منه على مقدار مسارعتهم في الدنيا إلى الجمعة، فيحدث لهم من الكرامة شيئًا لم يكونوا رأوه فيما خلا»، قال: وكان عبد الله بن مسعود لا يسبقه أحد إلى الجمعة، قال: فجاء يومًا وقد سبقه رجلان فقال: رجلان وأنا الثالث إن الله يبارك في الثالث.

ورواه ابن بطة بإسناد صحيح من هذا الطريق، وزاد فيه: «ثم يرجعون إلى أهليهم فيحدوثونهم بما قد أحدث لهم من الكرامة شيئًا لم يكونوا رأوه فيما خلا». هذا إسناد حسن حسنه الترمذي وغيره.

ويقال: إن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه؛ لكن هو عالم بحال أبيه متلقٍ لآثاره من أكابر أصحاب أبيه، وهذه حال متكررة من عبد الله -رضي الله عنه- فتكون مشهورة عند أصحابه فيكثر المتحدث بها، ولم يكن في أصحاب عبد الله من يتهم عليه حتى يخاف أن يكون هو الواسطة، فلهذا صار الناس يحتجون برواية ابنه عنه وإن قيل: إنه لم يسمع من أبيه.

وقد روي هذا عن ابن مسعود من وجه آخر، رواه ابن بطة في الإبانة بإسناد صحيح عن الوليد بن مسلك، عن ثور بن يزيد، عن عمرو بن قيس إلى عبد الله بن مسعود قال: إن الله يبرز لأهل جنته في كل يوم جمعة في كثيب من كافور أبيض، فيكونون في الدنو منه كتسارعهم إلى الجمعة، فيحدث لهم من الحياة والكرامة ما لم يروا قبله.

وروي عن ابن مسعود من وجه ثالث رواه سعيد في سننه: حدثنا فرج بن فضالة، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن مسعود أنه كان يقول: بكروا في الغدو في الدنيا إلى الجمعات؛ فإن الله يبرز لأهل الجنة في كل يوم جمعة على كثيب من كافور أبيض، فيكون الناس منه في الدنو كغدوهم في الدنيا إلى الجمعة.

وهذا الذي أخبر به ابن مسعود أمر لا يعرفه إلا نبي أو من أخذه عن نبي فيعلم بذلك أن ابن مسعود أخذه عن النبي ﷺ ولا يجوز أن يكون أخذه عن أهل الكتاب لوجوه:

أحدها: أن الصحابة قد نهوا عن تصديق أهل الكتاب فيما يخبرونهم به؛ فمن المحال أن يحدث ابن مسعود رضي الله عنه بما أخبر به اليهود على سبيل التعليم ويبني عليه حكمًا.

الثاني: أن ابن مسعود -رضي الله عنه- خصوصًا كان من أشد الصحابة -رضي الله عنهم- إنكارًا لمن يأخذ من أحاديث أهل الكتاب.

الثالث: إن الجمعة لم تشرع إلا لنا، والتبكير فيها ليس إلا في شريعتنا، فيبعد مثل أخذ عن الأنبياء المتقدمين، ويبعد أن اليهودي يحدث بمثل هذه الفضيلة لهذه الأمة، وهم الموصوفون بكتمان العلم والبخل به وحسد هذه الأمة.

ورواه ابن ماجه في سننه من وجه آخر مرفوعًا إلى النبي ﷺ عن علقمة قال: خرجت مع عبد الله بن مسعود إلى الجمعة فوجد ثلاثة قد سبقوه فقال: رابع أربعة، وما رابع أربعة ببعيد،

سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن الناس يجلسون من الله يوم الجمعة على قدر رواحهم إلى الجمعة الأول والثاني والثالث، ثم قال: رابع أربعة، وما رابع أربعة ببعيد**».

وهذا الحديث مما استدل به العلماء على استحباب التبكير إلى الجمعة، وقد ذكروا هذا المعنى من جملة معاني قوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝١٠﴾ [الواقِعَة: الآية ١٠] قال بعضهم: السابقون في الدنيا إلى الجمعات هم السابقون في يوم المزيد في الآخرة أو كما قال: فإنه لم يحضرني لفظه، وتأييد ذلك بقول النبي ﷺ المخرج في الصحيحين: «**نحن الآخرون السابقون يوم القيامة، بيد أنهم أوتوا الكتاب قبلنا وأوتيناه من بعدهم، فهذا يومهم الذي اختلفوا فيه فهدانا الله له، فالناس لنا فيه تبع، اليهود غدًا والنصارى بعد غد**» فإنه جعل سبقنا لهم في الآخرة لأجل أنا أوتينا الكتاب من بعدهم فهدينا لما اختلفوا فيه من الحق حتى صرنا سابقين لهم إلى التعبيد، فكما سبقناهم إلى التعبيد في الدنيا نسبقهم إلى كرامته في الآخرة.

وأما حديث أنس -وهو أشهر الأحاديث- فيما يكون يوم الجمعة في الآخرة من زيارة الله ورؤيته وإتيان سوق الجنة، فأصح حديث عنه ما رواه مسلم في صحيحه عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، ﷺ أن رسول الله قال: «**إن في الجنة لسوقًا يأتونها كل جمعة فتهب ريح الشمال فتحثوا في وجوههم وثيابهم فيزدادون حسنًا وجمالًا، فيقول لهم أهلوهم: والله لقد ازددتم بعدنا حسنًا وجمالًا، فيقولون: وأنتم والله لقد ازددتم بعدنا حسنًا وجمالًا ...**».

وما في هذا الحديث من ازدياد وجوههم حسنًا وجمالًا لا يقتضي انحصار ذلك في الريح، فإن أزواجهم قد ازدادوا حسنًا وجمالًا ولم يشركوهم في الريح؛ بل يجوز أن يكون حصل في الريح زيادة على ما حصل لهم قبل ذلك، ويجوز أن يكون هذا الحديث مختصرًا من بقية الأحاديث بأن سبب الازدياد رؤية الله تعالى مع ما اقترن بها.

وعلى هذا فيمكن أن يكون نساؤهم المؤمنات رأين الله في منازلهن في الجنة رؤية اقتضت زيادة الحسن والجمال إذا كان السبب هو الرؤية كما جاء مفسرًا في أحاديث أخر كما أنهم في الدنيا كان الرجال يروحون إلى المساجد فيتوجهون إلى الله هنا لك، والنساء في بيوتهن يتوجهن إلى الله بصلاة الظهر؛ والرجال يزدادون نورًا في الدنيا بهذه الصلاة، وكذلك النساء يزددن نورًا بصلاتهن، كل بحسبه؛ والله سبحانه لا يشغله شأن عن شأن، بل كل عبد يراه مخليًا به في وقت واحد كما جاء في غير حديث، بل قد بين النبي ﷺ أن بعض مخلوقاته -وهو القمر- يراه كل واحد مخليا به إذا شاء.

إذا تلخص ذلك فنقول: الأحاديث الزائدة على هذا الحديث في بعضها ذكر الرؤية في الجمعة وليس فيه ذكر تقدير ذلك بصلاة الجمعة في الدنيا كما في حديث أبي هريرة حديث سوق الجنة، وفي بعضها أنهم يجلسون من الله يوم الجمعة في الآخرة على قدر رواحهم إلى الجمعة في الدنيا، وليس فيه ذكر الرؤية -كما تقدم في حديث ابن مسعود المرفوع- وفي بعضها ذكر الأمرين جميعًا وهي أكثر الأحاديث...[1]

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٤٠١- ٤٦٠).

وقال: وهذه الأحاديث وغيرها في الصحاح؛ وقد تلقاها السلف والأئمة بالقبول، واتفق عليها أهل السنة والجماعة، وإنما يكذب بها أو يحرفها الجَهْمِيَّة، ومن تبعهم من المعتزلة والرافضة ونحوهم، الذين يكذبون بصفات الله تعالى وبرؤيته وغير ذلك، وهم المعطلة شرار الخلق والخليقة[1].

وقال: روى ابن بطة بإسناده عن أشهب قال: قال رجل لمالك: يا أبا عبد الله، هل يرى المؤمنون ربَّهم يوم القيامة؟ فقال مالك: لو لم ير المؤمنون ربَّهم يوم القيامة لم يعيِّر الله الكفار بالحجاب. قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ١٥﴾ [المطففين: الآية ١٥]

وعن المزني قال: سمعت ابن أبي هرم يقول: قال الشافعي في كتاب الله: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ١٥﴾ [المطففين: الآية ١٥] دلالة على أن أولياءه يرونه على صفته.

وعن حنبل بن إسحاق قال: سمعت أبا عبد الله -يعني أحمد بن حنبل- يقول: أدركت الناس وما ينكرون من هذه الأحاديث شيئًا -أحاديث الرؤية- وكانوا يحدثون بها على الجملة، يمرونها على حالها غير منكرين لذلك ولا مرتابين، قال أبو عبد الله: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ١٥﴾ [المطففين: الآية ١٥] فلا يكون حجاب إلا لرؤية، فأخبر الله أن من شاء الله ومن أراد؛ فإنه يراه؛ والكفار لا يرونه وقال: قال الله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ٢٣﴾.

والأحاديث التي تروى في النظر إلى الله حديث جرير بن عبد الله وغيره «تنظرون إلى ربكم» أحاديث صحاح، وقال: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: الآية ٢٦] النظر إلى الله. قال أبو عبد الله: أحاديث الرؤية. نؤمن بها ونعلم أنها حق ونؤمن بأننا نرى ربنا يوم القيامة لا نشك فيه ولا نرتاب.

قال: وسمعت أبا عبد الله يقول: من زعم أن الله لا يرى في الآخرة فقد كفر وكذب بالقرآن ورد على الله تعالى أمره، يستتاب فإن تاب وإلا قتل. قال حنبل: قلت لأبي عبد الله في أحاديث الرؤية فقال: صحاح، هذه نؤمن بها ونقر بها، وكل ما روي عن النبي ﷺ بإسناد جيد أقررنا به.

قال أبو عبد الله: إذا لم نقر بما جاء عن النبي ﷺ ودفعناه رددنا على الله أمره، قال الله: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا۟﴾ [الحشر: الآية ٧]

وكذلك قال أبو عبد الله الماجشون -وهو من أقران مالك- في كلام له: فورب السماء والأرض ليجعل الله رؤيته يوم القيامة للمخلصين ثوابًا، فتنضر بها وجوههم دون المجرمين، وتفلج بها حجتهم على الجاحدين: جهم وشيعته، وهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون، لا يرونه كما زعموا أنه لا يرى، ولا يكلمهم، ولا ينظر إليهم، ولهم عذاب أليم، كيف لم يعتبروا؟! يقول الله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ١٥﴾ [المطففين: الآية ١٥] ؛ أفيظن أن الله يقصيهم ويعنتهم

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٩١).

ويعذبهم بأمر يزعم الفاسق أنه وأولياءه فيه سواء.

ومثل هذا الكلام كثير في كلام غير واحد من السلف، مثل وكيع ابن الجراح وغيره[1].

وسيأتي مزيد بيان عند قول الجَهْمِيَّة في رؤية المولى عز وجل.

- قولهم في نصوص الصفات

يرون تأويل النصوص الواردة في الصفات.

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام: وأما أهل التأويل فيقولون: إن النصوص الواردة في الصفات لم يقصد بها الرسول أن يعتقد الناس الباطل، ولكن قصد بها معاني، ولم يبين لهم تلك المعاني، ولا دلهم عليها؛ ولكن أراد أن ينظروا فيعرفوا الحق بعقولهم، ثم يجتهدوا في صرف تلك النصوص عن مدلولها، ومقصوده امتحانهم وتكليفهم، وإتعاب أذهانهم وعقولهم في أن يصرفوا كلامه عن مدلوله ومقتضاه، ويعرف الحق من غير جهته، وهذا قول المتكلمة، والجَهْمِيَّة والمعتزلة، ومن دخل معهم في شيء من ذلك[2].

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: وجماع الأمر: أن الأقسام الممكنة في آيات الصفات وأحاديثها ستة أقسام كل قسم عليه طائفة من أهل القبلة.

قسمان يقولان: تجري على ظواهرها.

وقسمان يقولان: هي على خلاف ظاهرها.

وقسمان يسكتون.

أما الأولون فقسمان:

أحدهما: من يجريها على ظاهرها ويجعل ظاهرها من جنس صفات المخلوقين؛ فهؤلاء المشبهة، ومذهبهم باطل، أنكره السلف، وإليهم يتوجه الرد بالحق.

الثاني: من يجريها على ظاهرها اللائق بجلال الله، كما يجري ظاهر اسم العليم والقدير، والرب والإله، والموجود والذات ونحو ذلك؛ على ظاهرها اللائق بجلال الله؛ فإن ظواهر هذه الصفات في حق المخلوق إما جوهر محدَث وإما عرض قائم به.

فالعلم والقدرة، والكلام والمشيئة، والرحمة والرضا، والغضب ونحو ذلك: في حق العبد أعراض، والوجه واليد والعين في حقه أجسام، فإذا كان الله موصوفًا عند عامة أهل الإثبات بأن

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٤٩٩، ٥٠٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٢، ٣٣).

له علمًا وقدرة، وكلامًا ومشيئة -وإن لم يكن ذلك عرضًا يجوز عليه ما يجوز على صفات المخلوقين- جاز أن يكون وجه الله ويداه صفات ليس أجسامًا، يجوز عليها ما يجوز على صفات المخلوقين.

وهذا هو المذهب الذي حكاه الخطابي وغيره عن السلف، وعليه يدل كلام جمهورهم، وكلام الباقين لا يخالفه؛ وهو أمر واضح؛ فإن الصفات كالذات. فكما أن ذات الله ثابتة حقيقة من غير أن تكون من جنس المخلوقات. فصفاته ثابتة حقيقة من غير أن تكون من جنس صفات المخلوقات.

فمن قال: لا أعقل علمًا ويدًا إلا من جنس العلم واليد المعهودين. قيل له: فكيف تعقل ذاتًا من غير جنس ذوات المخلوقين؛ ومن المعلوم أن صفات كل موصوف تناسب ذاته وتلائم حقيقته؛ فمن لم يفهم من صفات الرب -الذي ليس كمثله شيء- إلا ما يناسب المخلوق فقد ضل في عقله ودينه.

وما أحسن ما قال بعضهم: إذ قال لك الجهمي كيف استوى أو كيف ينزل إلى سماء الدنيا أو كيف يداه ونحو ذلك فقل له: كيف هو في ذاته؟ فإذا قال لك: لا يعلم ما هو إلا هو، وكنه الباري تعالى غير معلوم للبشر. فقل له: فالعلم بكيفية الصفة مستلزم للعلم بكيفية الموصوف؛ فكيف يمكن أن تعلم كيفية صفة لموصوف لم تعلم كيفيته، وإنما تعلم الذات والصفات من حيث الجملة على الوجه الذي ينبغي لك.

بل هذه المخلوقات في الجنة قد ثبت عن ابن عباس أنه قال: ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء، وقد أخبر الله تعالى: أنه لا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين، وأخبر النبي ﷺ: أن في الجنة ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر. فإذا كان نعيم الجنة وهو خلق من خلق الله كذلك فما ظنك بالخالق سبحانه وتعالى.

وهذه الروح التي في بني آدم قد علم العاقل اضطراب الناس فيها، وإمساك النصوص عن بيان كيفيتها؛ أفلا يعتبر العاقل بها عن الكلام في كيفية الله تعالى؟ مع أنا نقطع بأن الروح في البدن، وأنها تخرج منه وتعرج إلى السماء؛ وأنها تسل منه وقت النزع كما نطقت بذلك النصوص الصحيحة، لا نغالي في تجريدها غلو المتفلسفة ومن وافقهم حيث نفوا عنها الصعود والنزول، والاتصال بالبدن والانفصال عنه، وتخبطوا فيها حيث رأوها من غير جنس البدن وصفاته، فعدم مماثلتها للبدن لا ينفي أن تكون هذه الصفات ثابتة لها بحسبها، إلا أن يفسروا كلامهم بما يوافق النصوص؛ فيكونون قد أخطئوا في اللفظ وأنى لهم بذلك؟!

ولا نقول: إنها مجرد جزء من أجزاء البدن كالدم والبخار مثلًا؛ أو صفة من صفات البدن والحياة، وأنها مختلفة الأجساد، ومساوية لسائر الأجساد في الحد والحقيقة، كما يقول طوائف من أهل الكلام؛ بل نتيقن أن الروح عين موجودة غير البدن؛ وأنها ليست مماثلة له؛ وهي موصوفة بما نطقت به النصوص حقيقة لا مجازًا؛ فإذا كان مذهبنا في حقيقة الروح وصفاتها بين المعطلة والممثلة: فكيف الظن بصفات رب العالمين.

وأما القسمان اللذان ينفيان ظاهرها أعني الذين يقولون: ليس لها في الباطن مدلول هو صفة الله تعالى قط، وأن الله لا صفة له ثبوتية؛ بل صفاته إما سلبية وإما إضافية وإما مركبة منهما، أو يثبتون بعض الصفات -وهي الصفات السبعة أو الثمانية أو الخمسة عشر- أو يثبتون الأحوال دون الصفات، ويقرون من الصفات الخبرية بما في القرآن دون الحديث، على ما قد عرف من مذاهب المتكلمين فهؤلاء قسمان:

قسم يتأولونها ويعينون المراد مثل قولهم: استوى بمعنى استولى، أو بمعنى علو المكانة والقدر، أو بمعنى ظهور نوره للعرش، أو بمعنى انتهاء الخلق إليه؛ إلى غير ذلك من معاني المتكلمين.

وقسم يقولون: الله أعلم بما أراد بها؛ لكنا نعلم أنه لم يرد إثبات صفة خارجية عما علمناه.

وأما القسمان الواقفان.

فقوم يقولون: يجوز أن يكون ظاهرها المراد اللائق بجلال الله، ويجوز ألا يكون المراد صفة الله ونحو ذلك، وهذه طريقة كثير من الفقهاء وغيرهم.

وقوم يمسكون عن هذا كله ولا يزيدون على تلاوة القرآن وقراءة الحديث معرضين بقلوبهم وألسنتهم عن هذه التقديرات. فهذه الأقسام الستة لا يمكن أن يخرج الرجل عن قسم منها.

والصواب في كثير من آيات الصفات وأحاديثها؛ القطع بالطريقة الثابتة كالآيات والأحاديث الدالة على أن الله -سبحانه وتعالى- فوق عرشه، ويعلم طريقة الصواب في هذا وأمثاله، بدلالة الكتاب والسنة والإجماع على ذلك، دلالة لا تحتمل النقيض؛ وفي بعضها قد يغلب على الظن ذلك مع احتمال النقيض، وتردد المؤمن في ذلك هو بحسب ما يؤتاه من العلم والإيمان، ومن لم يجعل الله له نورًا فما له من نور.

ومن اشتبه عليه ذلك أو غيره فليدع بما رواه مسلم في صحيحه عن عائشة ﵂ قالت: كان رسول الله ﷺ إذا قام يصلي من الليل قال: «اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك؛ إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم». وفي رواية لأبي داود أنه كان يكبر في صلاته ثم يقول ذلك.

فإذا افتقر العبد إلى الله ودعاه، وأدمن النظر في كلام الله وكلام رسوله وكلام الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين: انفتح له طريق الهدى[1].

وقال: قال أبو عمر بن عبد البر: روينا عن مالك بن أنس، وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة، والأوزاعي ومعمر بن راشد في أحاديث الصفات أنهم كلهم قالوا: أمروها كما جاءت؛ قال

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١١٣- ١١٨).

أبو عمر: ما جاء عن النبي ﷺ من نقل الثقات أو جاء عن أصحابه ﷺ فهو علم يدان به، وما أحدث بعدهم ولم يكن له أصل فيما جاء عنهم فهو بدعة وضلالة[١]

وقال: وقال القاضي أبو يعلى في كتاب إبطال التأويل لا يجوز رد هذه الأخبار ولا التشاغل بتأويلها، والواجب حملها على ظاهرها، وأنها صفات الله، لا تشبه صفات سائر الموصوفين بها من الخلق، ولا يعتقد التشبيه فيها؛ لكن على ما روي عن الإمام أحمد وسائر الأئمة.

وذكر بعض كلام الزهري، ومكحول، ومالك، والثوري، والأوزاعي، والليث، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وسفيان بن عيينة، والفضيل بن عياض، ووكيع، وعبد الرحمن بن مهدي، والأسود بن سالم، وإسحاق بن راهويه، وأبي عبيد، ومحمد بن جرير الطبري، وغيرهم في هذا الباب. وفي حكاية ألفاظهم طول. إلى أن قال:

ويدل على إبطال التأويل: أن الصحابة ومن بعدهم من التابعين حملوها على ظاهرها، ولم يتعرضوا لتأويلها ولا صرفوها عن ظاهرها؛ فلو كان التأويل سائغًا لكانوا أسبق إليه، لما فيه من إزالة التشبيه ورفع الشبهة[٢]

وسيأتي مزيد بيان عند قول الأشْعَرِيَّة في نصوص الصفات.

- قولهم في أن البارئ قبل الأشياء

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلفت المعتزلة هل يقال إن البارئ قبل الأشياء، أو يقال قبل ويُسْكت على ذلك؟ على ثلاث مقالات:

فزعمت الفرقة الأولى منهم وهم العبَّادية أصحاب عبَّاد بن سليمان أن البارئ يقال: إنه قبل، ولا يقال: إنه قبل الأشياء، ولا يقا:ل بعد الأشياء، كما لا يقال: إنه أول الأشياء.

٢- وزعمت الفرقة الثانية منهم -وهم أصحاب أبي الحسين الصالحي- أن البارئ لم يزل قبلُ الأشياء، برفع اللام، قالوا: ولا نقول: لم يزل قبلَ الأشياء، بنصب اللام.

٣- وزعمت الفرقة الثالثة منهم -وهم الأكثرون عددًا- أن البارئ لم يزل قبلَ الأشياء، وإن ذلك يطلق بنصب اللام من قبل[٣]

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/٨٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/٨٩، ٩٠).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(١٩٦، ١٩٧).

- قولهم في أن الله غير الأشياء

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلفت المعتزلة في القول إن الله غير الأشياء على أربع مقالات:

فقال قائلون: إن الباريء غير الأشياء، وزعموا أن معنى القول في الله إنه شيء أنه غير الأشياء بنفسه، ولا يقال: إنه غيرها لغيريَّة، والقائل بهذا القول عبَّاد بن سلمان.

وقال قائلون: الباريء غير الأشياء، والأشياء غيره، فهو غير الأشياء لنفسه وأنفسها، والقائل بهذا القول الجُبَّائِيّ.

وقال قائلون: إن الباريء غير الأشياء لغيريَّة لا لنفسه، وزعم صاحب هذا القول أن الغيريَّة صفة للباريء، لا هي الباريء ولا هي غيره، والقائل بهذا القول هو الحلقاني، وكان يزعم أن الجواهر تتغاير بغيريَّة يجوز ارتفاعها فلا تتغاير، وأن الأعراض لا تتغاير، وكان يقول في صفات الإنسان: إنها ليست هي الإنسان ولا هي غيره، كما يقول ذلك في صفات الباريء.

وقال قائلون: قولنا الباريء غير الأشياء إنما معناه أنه ليس هو الأشياء(١)

- قولهم في تسمية الباريء عالمًا، بالاستدلال

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلفت المعتزلة هل يجوز أن يسمى الباريء عالمًا مَن استدل على أنه عالم بظهور أفعاله عليه وإن لم يأته السمع من قبل الله سبحانه وتعالى بأن يُسَمِّيه بهذا الاسم أم لا؟ على مقالتين:

فزعمت الفرقة الأولى منهم أنه جائز أن يُسمَّى الله سبحانه عالمًا قادرًا حيًّا سميعًا بصيرًا مَن استدلَّ على معنى ذلك أنه يليق بالله، وإن لم يأت به رسول.

وزعمت الفرقة الثانية منهم أنه لا يجوز أن يسمى الله سبحانه بهذه الأسماء مَن دلَّه العقلُ على معناها، إلا أن يأتيه بذلك رسولٌ من قبل الله سبحانه يأمره بتسميته بهذه الأسماء(٢)

- قولهم في قلب الأسماء

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلفت المعتزلة، هل كان يجوز أن يقلب الله الأسماء فيسمى العالم جاهلًا والجاهل عالمًا أم لم يكن ذلك جائزًا؟ على مقالتين:

فزعمت الفرقة الأولى منهم أن ذلك لم يكن جائزًا، ولا يجوز على وجه من الوجوه، وهذا قول عبَّاد.

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(١٨١، ١٨٢).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٩٧).

وزعم آخرون أن ذلك جائز، ولو قلب الله سبحانه الأسماء لم يكن ذلك مُسْتَنْكرًا[١]

وقال: واختلفت المعتزلة، هل يجوز اليومَ قلبُ الأسماء واللغة على ما هي عليه أم لا؟ على مقالتين:

فمنهم من أجاز ذلك، ومنهم من أنكره[٢]

وقال: واختلفت المعتزلة هل كان يجوز أن يسمى الله سبحانه نفسه جاهلًا ميتًا عاجزًا على طريق التقليب واللغة على ما هي عليه؟ وهم فرقتان:

فزعمت الفرقة الأولى منهم أن ذلك لا يجوز، وأنه لا يجوز أن يسمى الله نفسه على طريق القلب.

وزعمت الفرقة الثانية منهم أن ذلك جائز، ولو فعل ذلك لم يكن مستنكرًا، وهو قول الصالحي[٣]

- قولهم في خلق الأعراض

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلفت المعتزلة هل البارئ قادر على خلق الأعراض؟ وهم فرقتان:

١- فزعم فريق منهم أن الله يقدر على خلق الأعراض وإنشائها.

٢- وزعمت فرقة أخرى منهم وهم أصحاب معمر أنه لا يجوز أن يخلق الله عرضًا ولا يوصف بالقدرة على خلق الأعراض[٤]

- قولهم في جواز كون ما علم أنه لا يكون

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلفت المعتزلة في جواز كون ما علم الله أنه لا يكون، على أربعة أقاويل:

١- فقال أكثر المعتزلة: ما علم الله سبحانه أنه لا يكون لاستحالته أو العجز عنه فلا يجوز كونه مع استحالته ولا مع العجز عنه، ومن قال: يجوز أن يكون المعجوز عنه، بأن يرتفع العجز عنه وتحدث القدرة عليه، فيكون الله عالمًا بأنه يكون، يذهب هذا القائل بقوله: يجوز إلى أن الله قادر على ذلك، فقد صدق، وما علم الله سبحانه أنه لا يكون لترك فاعله له، فمن قال: يجوز أن يكون بألا يتركه فاعله ويفعل أخذه بدلًا من تركه، ويكن الله عالمًا بأنه يفعله، يريد بقوله يجوز يقدر

(١) مقالات الإسلامين ص(١٩٧).

(٢) مقالات الإسلامين ص(١٩٨).

(٣) مقالات الإسلامين ص(١٩٨).

(٤) مقالات الإسلامين ص(١٩٨، ١٩٩)، (٥٤٨، ٥٤٩).

فذلك صحيح.

٢- وقال علي الإسْوَاري: ما علم الله سبحانه أنه لا يكون لم نقل: إنه يجوز أن يكون، إذا قرنًا ذلك بالعلم بألا يكون.

٣- وقال عبَّاد: قول من قال: يجوز أن يكون ما علم الله سبحانه أنه لا يكون، فهو كقوله: يكونُ ما علم الله أنه لا يكون، أو من قال: يجوز أن يكون ما علم الله أنه لا يكون؛ لأن معنى يجوز عنده معنى الجواز.

٤- وقال الجُبَّائِيُّ: ما علم الله سبحانه أنه لا يكون وأخبر أنه لا يكون فلا يجوز أن يكون عند من صدَّق بأخبار الله، وما علم أنه لا يكون ولم يخبر بأنه لا يكون فجائز عندنا أن يكون، وتجويزنا لذلك هو الشك في أن يكون أو لا يكون؛ لأن يجوز عنده في اللغة على وجهين: بمعنى الشك، وبمعنى يحلّ[(١)].

- قولهم في علم الله على شرط

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلف المتكلمون أن يكون علم الله على شرطٍ، على مقالتين:

فقال كثير من المتكلمين من معتزلة البصريين والبغداذيين إلا هشامًا وعبَّادًا: إن الله يعلم أنه يعذب الكافر إن لم يتُب من كفره وأنه لا يعذبه إن تاب من كفره ومات تائبًا غير مُتَجَانِفٍ لإثم.

وقال هشام الفُوَطِيُّ وعباد: لا يجوز ذلك؛ لما فيه من الشرط، والله عز وجل لا يجوز أن يوصف بأنه يعلم على شرط ويخبر على شرط،

وجوَّز مخالفوهم [أن يوصف الله بأنه يخبر] على شرط، والشرط في المُخْبَر عنه، ويعلم على شرط والشرط في المعلوم[(٢)]

- قولهم في المعلومات والمعدوم، وقدم العالم

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلفت المعتزلة في البارئ عز وجل، هل يقال: إنه لم يزل عالمًا بالأجسام؟ وهل المعلومات معلومات قبل كونها؟ وهل الأشياء أشياء لم تزل أن تكون؟ على سبع مقالات:

١- فقال هشام بن عمرو الفُوَطِي: لم يزل الله عالمًا قادرًا، وكان إذا قيل له: لم يزل الله عالمًا بالأشياء؟ قال: لا أقول: لم يزل عالمًا بالأشياء، وأقول: لم يزل عالمًا أنه واحد لا ثاني له، فإذا قلت: لم يزال عالمًا بالأشياء ثبتها لم تزل مع الله عز وجل، وإذا قيل له: أفتقول: إن الله لم يزل

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٠٥، ٢٠٦)، (٥٦٢، ٥٦٣).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٨٢، ١٨٣).

عالمًا بأن ستكون الأشياء؟ قال: إذا قلت: بأن ستكون، فهذه إشارة إليها، ولا يجوز أن أشير إلا إلى موجود، وكان لا يسمي ما لم يخلقه الله ولم يكن شيئًا، ويسمي ما خلقه الله وأعدمه شيئًا، وهو معدوم.

٢- وكان أبو الحسين الصالحي يقول: إن الله لم يزل عالمًا بالأشياء في أوقاتها، ولم يزل عالمًا أنها ستكون في أوقاتها، ولم يزل عالمًا بالأجسام في أوقاتها، وبالمخلوقات في أوقاتها، ويقول: لا معلوم إلا موجود، ولا يسمي المعدومات معلومات، ولا يسمي ما لم يكن مقدورًا، ولا يسمي الأشياء أشياء إلا إذا وجدت، ولا يسميها أشياء إذا عدمت.

٣- وقال عباد بن سليمان: لم يزل الله عالمًا بالمعلومات، ولم يزل عالمًا بالأشياء، ولم يزل عالمًا بالجواهر والأعراض، ولم يزل عالمًا بالأفعال، ولم يزل عالمًا بالخلق، ولم يقل: إنه لم يزل عالمًا بالأجسام، ولم يقل: إنه لم يزل عالمًا بالمفعولات، ولم يقل: إنه لم يزل عالمًا بالمخلوقات، وقال في أجناس الأعراض كالألوان والحركات والطعوم: إنه لم يزل عالمًا بألوان وحركات وطعوم، وأجرى هذا القول في سائر أجناس الأعراض، وكان يقول: المعلومات معلومات لله قبل كونها، وإن المقدورات مقدورات قبل كونها، وإن الأشياء أشياء قبل أن تكون، وكذلك الجواهر جواهر قبل أن تكون، وكذلك الأعراض أعراض قبل أن تكون، والأفعال أفعال قبل أن تكون، ويُحيل أن تكون الأجسام أجسامًا قبل كونها، والمخلوقات مخلوقات قبل أن تكون، والمفعولات مفعولاتٍ قبل أن تكون، وفعل الشيء عنده وغيره، وكذلك خلقه غيره، وكان إذا قيل له: أتقول: هذا الشيء الموجود هو الذي لم يكن موجودًا؟ قال: لا أقول ذلك، وإذا قيل له: أتقول: إنه غيره؟ قال: لا أقول ذلك.

٤- وقال قائلون منهم ابن الراوندي: إن الله سبحانه لم يزل عالمًا بالأشياء، على معنى أنه لم يزل عالمًا أن ستكون أشياء، وكذلك القول عنده في الأجسام والجواهر المخلوقات: إن الله لم يزل عالمًا بأن ستكون الأجسام والجواهر المخلوقات، وكان يقول: إن المعلومات معلوماتٌ لله قبل كونها وإن إثباتها معلوماتٍ لله قبل كونها رجوعٌ إلى أن الله يعلمها قبل كونها، وإثباتُ المعلومِ معلومًا لزيد قبل كونه رجوعٌ إلى علم زيد به قبل كونه، وأن المقدورات مقدوراتٌ لله قبل كونها علىَ سبيل ما حكينا عنه أنه قاله في المعلومات، وكذلك كل ما تعلق بغيره كالمأمور به إنما هو مأمور به لوجود الأمر، والمنهي عنه لوجود النهي كان منهيًا عنه، وكذلك المراد لوجود إرادته كان مرادًا، فهو مراد قبل كونه، ويرجع في ذلك إلى إثبات الإرادة قبل كونه، وكذلك القول في المأمور والمنهي وسائر ما يتعلق بغيره، وكان يزعم أن الأشياء إنما هي أشياء إذا وجدت، ومعنى أنها أشياء أنها موجودات، وكذلك كل اسم لأشياء لا تتعلق بغيرها، وهو رجوع إليها وخبر عنها، فلا يجوز أن تسمى به قبل وجودها ولا في حال عدمها.

٥- وقال قائلون من البغداديين: نقول: إن المعلومات معلوماتٌ قبل كونها، وكذلك

المقدورات مقدورات قبل كونها، وكذلك الأشياء أشياء قبل كونها، ومنعوا أن يقال: أعراض.

٦- وقال محمد بن عبد الوهاب الجُبَّائِيُّ: أقول: إن الله سبحانه لم يزل عالمًا بالأشياء والجواهر والأعراض، وكان يقول: إن الأشياء تعلم أشياء قبل كونها، وتسمى أشياء قبل كونها، وأن الجواهر تسمى جواهر قبل كونها، وكذلك الحركات والسكون والألوان والطعوم والأرايبح والإرادات، وكان يقول: إن الطاعة تسمى طاعة قبل كونها، وكذلك المعصية تسمى معصية قبل كونها، وكان يقسم الأسماء على وجوه، فما سمي به الشيء لنفسه فواجب أن يسمى به قبل كونه؛ كالقول سوادٌ إنما سمي سوادًا لنفسه، وكذلك البياض، وكذلك الجوهر إنما سمي جوهرًا لنفسه، وما سمي به الشيء؛ لأنه يمكن أن يذكر ويخبر عنه، فهو مسمى بذلك قبل كونه كالقول شيء، فإن أهل اللغة سموا بالقول شيء كل ما أمكنهم أن يذكروه ويخبروا عنه، وما سمي به الشيء للتفرقة بينه وبين أجناس أخر، كالقول لونٌ وما أشبه ذلك، فهو مسمى بذلك قبل كونه، وما سمي به الشيء لعلة فوجدت العلة قبل وجوده فواجب أن يسمى بذلك قبل وجوده، كالقول مأمور به، إنما قيل: مأمور به لوجود الأمر به، فواجب أن يسمى مأمورًا به في حال وجود الأمر، وإن كان غير موجود في حال وجود الأمر، وكذلك ما سمي به الشيء لوجود علة يجوز وجودها قبله، وما سمي به الشيء لحدوثه؛ ولأنه فعل، فلا يجوز أن يسمى بذلك قبل أن يحدث، كالقول مفعولٌ ومحدثٌ، وما سمي به الشيء لوجود علة فيه فلا يجوز أن يسمى به قبل وجود العلة فيه، كالقول جسمٌ وكالقول متحرك، وما أشبه ذلك، وكان ينكر قول من قال: الأشياء أشياء قبل كونها، ويقول: هذه عبارة فاسدة؛ لأن كونها هو وجودها، ليس غيرها، فإذا قال القائل: الأشياء أشياء قبل كونها، فكأنه قال: أشياء قبل أنفسها.

٧- وقال قائلون: لم يزل الله يعلم عوالم وأجسامًا لم يخلقها، وكذلك لم يزل يعلم أشياء وجواهر وأعراضًا لم تكن ولا تكون، ولا نقول: لم يزل يعلم مؤمنين وكافرين وفاعلين، ولكن نقول: إن كل شيء يقدر الله أن يبتدئه بصفة من الصفات فهو يعلمه بتلك الصفة إذا كانت تلك الصفة مقدورة له إذ كان لم يزل مقدورًا له، قالوا: ويستحيل أن يقال للإنسان: مؤمن في حال كونه أو كافر، فلما استحال أن يوصف به في حال كونه، فمستحيل أن يوصف به قبل كونه، ولما كان الله سبحانه قد يبتدئه جسمًا طويلًا قيل: جسم طويل مقدور، وهذا قول الشحَّام، وقد ناقض هؤلاء؛ لأن الجسم في حال كونه موجودٌ مخلوق، وهم لا يقولون: إنه موجود مخلوق قبل كونه.

وقال قائلون: لم يزل الله يعلم أجسامًا لم تكن ولا تكون، ويعلم مؤمنين لم يكونوا وكافرين لم يخلقوا، ومتحركين وساكنين مؤمنين وكافرين، ومتحركين وساكنين في الصفات قبل أن يخلقوا، وقاسوا قولهم حتى قالوا: معلومون معذبون بين أطباق النيران في الصفات، وأن المؤمنين مثابون ممدوحون منعَّمون في الجنان في الصفات، لا في الوجود، إذ كان الله قادرًا، أن يخلق من يطيعه فيثيبه ومن يعصيه فيعاقبه مقدور معلوم.

وبلغني عن أنيب بن سهل الخراز أنه كان يقول: مخلوق في الصفات قبل الوجود، ويقول: موجود في الصفات [١].

وقال الإسفراييني: ومما اتفق جميعهم غير الصالحي من فضائحهم قولهم: إن المعدوم شيء، حتى قالوا: إن الجوهر قبل وجوده جوهر، والعرض عرض، والسواد سواد، والبياض بياض، ويقولون: إن هذه الصفات كلها متحققة قبل الوجود، وإذا وجد لم يزدد في صفاته شيء، بل هو الجوهر والعرض، والسواد في حال الوجود على حقائقها المتحققة في حال العدم، وهذا منهم تصريح بقدم العالم، ومن كان قوله في الصانع على ما وصفناه، وفي الصفة على ما ذكرناه، لم يبق له اعتقاد صحيح، ولم يكن دعواه في التلبس بالديانة إلا تلبيسًا منه على أهل الديانة ليسلم من سيوف المسلمين المسلطة عليهم إلى يوم القيامة [٢].

وقال البغدادي: سائر المعتزلة سوى الصالحي يزعمون أن الحوادث كلها كانت قبل حدوثها أشياء، والبصريون منهم يزعمون أن الجواهر والأعراض كانت في حال عدمها جواهر وأعراضًا وأشياء [٣].

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: إن المعدوم شيء ثابت في العدم، موافقة لمن قال ذلك من المعتزلة والرافضة.

وأول من ابتدع هذه المقالة في الإسلام: أبو عثمان الشَّحَّام شيخ أبي علي الجُبَّائِيِّ، وتبعه عليها طوائف من القَدَرِيَّة المبتدعة من المعتزلة والرافضة، وهؤلاء يقولون: إن كل معدوم يمكن وجوده، فإن حقيقته وماهيته وعينه ثابتة في العدم؛ لأنه لولا ثبوتها لما تميز عن المعلوم المخبر عنه من غير المعلوم المخبر عنه، ولما صح قصد ما يراد إيجاده؛ لأن القصد يستدعي التميز، والتميز لا يكون إلا في شيء ثابت...

وهؤلاء القائلون بأن المعدوم شيء ثابت في العدم -سواء قالوا بأن وجودها خلق لله أو هو الله- يقولون: إن الماهيات والأعيان غير مجعولة ولا مخلوقة، وإن وجود كل شيء قدر زائد على ماهيته، وقد يقولون: الوجود صفة للموجود.

وهذا القول وإن كان فيه شبه بقول القائلين بقدم العالم، أو القائلين بقدم مادة العالم وهيولاه المتميزة عن صورته، فليس هو إياه، وإن كان بينهما قدر مشترك، فإن هذه الصورة المحدثة من الحيوانات والنبات والمعادن ليست قديمة باتفاق جميع العقلاء، بل هي كائنة بعد أن لم تكن.

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(١٥٨- ١٦٣).

(٢) التبصير في الدين ص(٦٣).

(٣) الفرق بين الفرق ص(١٣٣).

وكذلك الصفات والأعراض القائمة بأجسام السماوات، والاستحالات القائمة بالعناصر، من حركات الكواكب، والشمس والقمر والسحاب والمطر، والرعد والبرق وغير ذلك، كل هذا حادث غير قديم، عند كل ذي حس سليم؛ فإنه يرى ذلك بعينه.

والذين يقولون بأن عين المعدوم ثابتة في القدم أو بأن مادته قديمة يقولون بأن أعيان جميع هذه الأشياء ثابتة في القدم، ويقولون: إن مواد جميع العالم قديمة دون صوره.

واعلم أن المذهب إذا كان باطلًا في نفسه لم يمكن الناقد له أن ينقله على وجه يتصور تصورًا حقيقيًا؛ فإن هذا لا يكون إلا للحق، فأما القول الباطل فإذا بين فبيانه يظهر فساده، حتى يقال: كيف اشتبه هذا على أحد؟! ويتعجب من اعتقادهم إياه، ولا ينبغي للإنسان أن يعجب، فما من شيء يتخيل من أنواع الباطل إلا وقد ذهب إليه فريق من الناس، ولهذا وصف الله أهل الباطل بأنهم أموات، وأنهم ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٨]، وأنهم ﴿لَا يَفْقَهُونَ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٧٩]، وأنهم ﴿لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٧٠]، وأنهم ﴿إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ﴿٨﴾ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ ﴿٩﴾﴾، وأنهم ﴿فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ﴾ [التوبَة: الآية ٤٥]، وأنهم ﴿يَعْمَهُونَ﴾ [النَّمل: الآية ٤].

وإنما نشأ -والله أعلم- الاشتباه على هؤلاء من حيث رأوا أن الله -سبحانه- يعلم ما لم يكن قبل كونه -أو- ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس: الآية ٨٢]، فرأوا أن المعدوم الذي يخلقه يتميز في علمه وإرادته وقدرته؛ فظنوا ذلك لتميز ذات له ثابتة، وليس الأمر كذلك.

وإنما هو متميز في علم الله وكتابه، والواحد منا يعلم الموجود، والمعدوم الممكن، والمعدوم المستحيل، ويعلم ما كان كآدم والأنبياء، ويعلم ما يكون كالقيامة والحساب، ويعلم ما لم يكن لو كان كيف كان يكون؛ كما يعلم ما أخبر به عن أهل النار ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعَام: الآية ٢٨]، وأنهم ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفَال: الآية ٢٣]، وأنه ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبيَاء: الآية ٢٢]، وأنه ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّابْتَغَوْا إِلَىٰ ذِى الْعَرْشِ سَبِيلًا ﴿٤٢﴾﴾ [الإسرَاء: الآية ٤٢]، وأنهم ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾ [التوبَة: الآية ٤٧]، وأنه ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النُّور: الآية ٢١]، ونحو ذلك من الجمل الشرطية التي يعلم فيها انتفاء الشرط أو ثبوته.

فهذه الأمور التي نعلمها نحن ونتصورها: إما نافين لها، أو مثبتين لها في الخارج، أو مترددين، ليس بمجرد تصورنا لها يكون لأعيانها ثبوت في الخارج عن علمنا وأذهاننا، كما نتصور جبل ياقوت وبحر زئبق، وإنسانًا من ذهب وفرسًا من حجر، فثبوت الشيء في العلم والتقدير ليس هو ثبوت عينه في الخارج، بل العالم يعلم الشيء ويتكلم به ويكتبه وليس لذاته في الخارج ثبوت ولا وجود أصلًا.

وهذا هو تقدير الله السابق لخلقه، كما في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ

قال: «إن الله كتب مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة».

وفي سنن أبي داود عن عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال: «أول ما خلق الله القلم فقال: اكتب، قال: رب وما أكتب؟ قال: اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة»، وقال ابن عباس: إن الله خلق الخلق وعلم ما هم عاملون، ثم قال لعلمه: كن كتابًا، فكان كتابًا، ثم أنزل تصديق ذلك في كتابه فقال: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ﴾ [الحج: الآية ٧٠]

وهذا هو معنى الحديث الذي رواه أحمد في مسنده عن ميسرة الفجر قال: قلت: يا رسول الله متى كنت نبيًا؟ وفي رواية: متى كتبت نبيًا؟ قال: «وآدم بين الروح والجسد»، هكذا لفظ الحديث الصحيح.

وأما ما يرويه هؤلاء الجهال: كابن عربي في الفصوص وغيره من جهال العامة: كنت نبيًا وآدم بين الماء والطين، كنت نبيًا وآدم لا ماء ولا طين، فهذا لا أصل له، ولم يروه أحد من أهل العلم الصادقين، ولا هو في شيء من كتب العلم المعتمدة بهذا اللفظ، بل هو باطل، فإن آدم لم يكن بين الماء والطين قط، فإن الله خلقه من تراب، وخلط التراب بالماء حتى صار طينًا، وأيبس الطين حتى صار صلصالًا كالفخار، فلم يكن له حال بين الماء والطين مركب من الماء والطين، ولو قيل: بين الماء والتراب لكان أبعد عن المحال، مع أن هذه الحال لا اختصاص لها، وإنما قال: بين الروح والجسد، وقال: وإن آدم لمنجدل في طينته؛ لأن جسد آدم بقي أربعين سنة قبل نفخ الروح فيه، كما قال تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [الإنسان: الآية ١] الآية، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن صَلْصَٰلٍ﴾ [الحجر: الآية ٢٨] الآيتين، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ۖ وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ﴿٧﴾﴾ [السجدة: الآية ٧] الآيتين، وقال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ ﴿٧١﴾﴾ [ص: الآية ٧١] الآية، الأحاديث في خلق آدم ونفخ الروح فيه مشهورة في كتب الحديث والتفسير وغيرهما.

فأخبر ﷺ أنه كان نبيًا -أي كتب نبيًا- وآدم بين الروح والجسد، وهذا -والله أعلم- لأن هذه الحالة فيها يقدر التقدير الذي يكون بأيدي ملائكة الخلق، فيقدر لهم، ويظهر لهم، ويكتب ما يكون من المخلوق قبل نفخ الروح فيه، كما أخرج الشيخان في الصحيحين وفي سائر الكتب الأمهات: حديث الصادق المصدوق، وهو من الأحاديث المستفيضة، التي تلقاها أهل العلم بالقبول، وأجمعوا على تصديقها، وهو حديث الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الله بن مسعود قال: حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق: «إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الله الملك فيؤمر بأربع كلمات فيقال: اكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح»، وقال: «فوالذي نفسي بيده، إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخل النار، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون

بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخل الجنة».

فلما أخبر الصادق المصدوق: أن الملك يكتب رزقه وعمله وأجله وشقي أو سعيد بعد خلق الجسد وقبل نفخ الروح، وآدم هو أبو البشر، كان أيضًا من المناسب لهذا أن يكتب بعد خلق جسده، وقبل نفخ الروح فيه ما يكون منه، ومحمد ﷺ سيد ولد آدم، فهو أعظم الذرية قدرًا، وأرفعهم ذكرًا.

فأخبر ﷺ أنه كتب نبيًا حينئذ، وكتابة نبوته هو معنى كون نبوته، فإنه كون في التقدير الكتابي، ليس كونًا في الوجود العيني، إذ نبوته لم يكن وجودها حتى نبأه الله تعالى على رأس أربعين سنة من عمره ﷺ، كما قال تعالى له: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: الآية ٥٢] الآية، وقال: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ ۝٦﴾ [الضحى: الآية ٦] الآية، وقال: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ﴾ [يُوسُف: الآية ٣] الآية.

ولذلك جاء هذا المعنى مفسرًا في حديث العرباض بن سارية عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إني عبد الله، مكتوب خاتم النبيين، وإن آدم لمنجدل في طينته، وسأخبركم بأول أمري: دعوة إبراهيم، وبشارة عيسى، ورؤيا أمي التي رأت حين وضعتني وقد خرج لها نور أضاءت لها منه قصور الشام»، هذا لفظ الحديث من رواية ابن وهب.

حدثنا معاوية بن صالح، عن سعيد بن سويد، عن عبد الأعلى بن هلال السلمي، عن العرباض، رواه البغوي في شرح السنة هكذا، ورواه الليث بن سعد عنه نحوه، ورواه الإمام أحمد في المسند عن ابن مهدي، حدثنا معاوية بن صالح، بالإسناد، عن العرباض قال: قال رسول الله: «إني عبد الله خاتم النبيين وإن آدم لمنجدل في طينته، وسأنبئكم بأول ذلك: دعوة أبي إبراهيم، وبشارة عيسى، ورؤيا أمي التي رأت»، وكذلك أمهات النبيين يرين، وقوله: «لمنجدل في طينته»، أي ملتف ومطروح على وجه الأرض، صورة من طين، لم تجر فيه الروح بعد.

وقد روي أن الله كتب اسمه على العرش وعلى ما في الجنة من الأبواب والقباب والأوراق، وروي في ذلك عدة آثار توافق هذه الأحاديث الثابتة التي تبين التنويه باسمه وإعلاء ذكره حينئذ.

وقد تقدم لفظ الحديث الذي في المسند عن ميسرة الفجر لما قيل له: متى كنت نبيًّا؟ قال: «وآدم بين الروح والجسد»، وقد رواه أبو الحسين بن بشران من طريق الشيخ أبي الفرج بن الجوزي في (الوفا بفضائل المصطفى)، حدثنا أبو جعفر محمد بن عمرو، حدثنا أحمد بن إسحاق بن صالح، ثنا محمد بن صالح، ثنا محمد بن سنان العوفي، ثنا إبراهيم بن طهمان، عن يزيد بن ميسرة، عن عبد الله بن سفيان، عن ميسرة قال: قلت: يا رسول الله متى كنت نبيًّا؟ قال: «لما خلق الله الأرض واستوى إلى السماء فسواهن سبع سموات، وخلق العرش: كتب على ساق العرش: محمد رسول الله خاتم الأنبياء، وخلق الله الجنة التي أسكنها آدم وحواء، فكتب اسمي على الأبواب والأوراق والقباب والخيام وآدم بين الروح والجسد، فلما أحياه الله تعالى: نظر إلى العرش فرأى

سمي، فأخبره الله أنه سيد ولدك، فلما غرهما الشيطان تابا واستشفعنا باسمي إليه».

وروى أبو نعيم الحافظ في كتاب دلائل النبوة، ومن طريق الشيخ أبي الفرج، حدثنا سليمان بن أحمد، ثنا أحمد بن رشدين، ثنا أحمد بن سعيد الفهري، ثنا عبد الله بن إسماعيل المدني، عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ: **«لما أصاب آدم الخطيئة رفع رأسه فقال: يا رب بحقِّ محمدٍ إلا غفرت لي، فأوحى إليه وما محمد؟ ومن محمد؟ فقال: يا رب إنك لما أتممت خلقي رفعت رأسي إلى عرشك فإذا عليه مكتوب: لا إله إلا الله محمد رسول الله، فعلمت أنه أكرم خلقك عليك إذ قرنت اسمه مع اسمك، فقال: نعَم، قد غفرت لك، وهو آخر الأنبياء من ذريتك، ولولاه ما خلقتك»**، فهذا الحديث يؤيد الذي قبله، وهما كالتفسير للأحاديث الصحيحة.

وفى الصحيحين عن عائشة قالت: أول ما بدئ به رسول الله من الوحي الرؤيا الصادقة، وكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حبب إليه الخلاء، فكان يأتي غار حراء فيتحنث فيه - وهو التعبد- الليالي ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله، ويتزود لذلك، ثم يرجع إلى خديجة فيتزود لمثلها، حتى فجأه الحق، وهو بحراء، فأتاه الملك فقال له: اقرأ، قال: لست بقارئ، قال: فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني فقال: اقرأ، فقلت: لست بقارئ، قال: فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني، فقال: اقرأ، فقلت: لست بقارئ، ثم أخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني فقال: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢﴾، فرجع بها رسول الله ﷺ ترجف بوادره... الحديث بطوله.

فقد أخبر في هذا الحديث الصحيح أنه لم يكن قارئًا، وهذه السورة أول ما أنزل الله عليه وبها صار نبيًا، ثم أنزل عليه سورة المدثر وبها صار رسولًا لقوله: ﴿قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢﴾[المدَّثر: الآية ٢]، ولهذا ذكر سبحانه في هذه السورة الوجود العيني والوجود العلمي، وهذا أمر بين يعقله الإنسان بقلبه لا يحتاج فيه إلى سمع، فإن الشيء لا يكون قبل كونه.

وأما كون الأشياء معلومة لله قبل كونها: فهذا حق لا ريب فيه، وكذلك كونها مكتوبة عنده أو عند ملائكته، كما دل على ذلك الكتاب والسنة وجاءت به الآثار.

.وهذا العلم والكتاب: هو القدر الذي ينكره غالية القَدَرِيَّة، ويزعمون أن الله لا يعلم أفعال العباد إلا بعد وجودها، وهم كفار كفرهم الأئمة؛ كالشافعي وأحمد وغيرهما.

وقد بين الكتاب والسنة هذا القدر، وأجاب النبي عن السؤال الوارد عليه، وهو ترك العمل لأجله، فأجاب ﷺ عن ذلك ففي الصحيحين عن على بن أبي طالب قال: كنا في جنازة في بقيع الغرقد فأتانا رسول الله ﷺ فقعد وقعدنا حوله، ومعه مخصرة فنكس فجعل ينكت بمخصرته ثم قال: **«ما منكم من أحد -أو قال: ما من نفس منفوسة- إلا قد كتب الله مكانها من الجنة والنار، وإلا قد كتبت شقية أو سعيدة»** قال: فقال رجل: يا رسول الله، أفلا نمكث على كتابنا وندع

العمل، فمن كان من أهل السعادة فسيصير إلى عمل أهل السعادة، ومن كان من أهل الشقاوة فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة؟ فقال: «اعملوا فكل ميسر؛ أما أهل السعادة فييسرون لعمل أهل السعادة، وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل أهل الشقاوة» ثم قرأ ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥﴾[الليل: الآية ٥] إلى آخر الآيات.

وفى رواية كان رسول الله ﷺ ذات يوم جالسًا وفي يده عود ينكت به الأرض فرفع رأسه فقال: «ما منكم من نفس إلا وقد علم منزلها من الجنة والنار» قالوا: يا رسول الله، ففيمَ العمل؟ أفلا نتكل؟ قال: «لا، اعملوا فكل ميسر لما خلق له» ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ﴾[الليل: الآية ٥] الآية.

وفى الصحيحين أيضًا عن عمران بن حصين قال: قيل يا رسول الله، أعُلِمَ أهل الجنة من أهل النار؟ قال: «نعم» قال: فقيل: ففيم يعمل العاملون؟ فقال: «كل ميسر لما خلق له»، وفي رواية: أن رجلين من مزينة أتيا رسول الله ﷺ فقالا: يا رسول الله، أرأيت ما يعمل الناس اليوم ويكدحون فيه، أشيء قضي عليهم ومضى فيهم من قدر قد سبق، أو فيما يستقبلون به مما أتاهم به نبيهم وثبت الحجة عليهم؟ فقال: «لا، بل شيء قضي عليهم ومضى فيهم، وتصديق ذلك في كتاب الله ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨﴾»

وفي صحيح مسلم عن جابر بن عبد الله قال: جاء سراقة بن مالك بن جُعْشُم قال: يا رسول الله، بين لنا ديننا كأنا خلقنا الآن، فيم العمل اليوم؟ أفيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير؟ أم فيما يستقبل؟ قال: «لا، بل فيما جفت به الأقلام، وجرت به المقادير»، قال: ففيم العمل؟ قال: «اعملوا فكل ميسر».

وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كتب الله مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: «وعرشه على الماء».

وفي سنن أبي داود عن عبادة بن الصامت أنه قال لابنه: يا بني إنك لن تجد طعم حقيقة الإيمان حتى تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن أول ما خلق الله القلم فقال له: اكتب، قال: رب ما أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة»، يا بني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من مات على غير هذا فليس مني» ورواه الترمذي من وجه آخر عن الوليد بن عبادة أنه قال: دعاني -يعني: أباه- عند الموت فقال: يا بني، اتق الله، واعلم أنك إن تتق الله تؤمن بالله وتؤمن بالقدر كله، خيره وشره، وإن مت على غير هذا دخلت النار، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن أول ما خلق الله القلم، فقال: اكتب، قال: ما أكتب؟ قال: اكتب القدر، ما كان وما هو كائن إلى الأبد».

وفي الترمذي أيضًا عن أبي حراثة عن أبيه أن رجلًا أتى النبي ﷺ فقال أرأيت رقى نسترقيها ودواء نتداوى به وتقاة نتقيها، هل ترد من قدر الله تعالى شيئًا؟ قال: «هي من قدر الله».

لكن إنما ثبتت في التقدير المعدوم الممكن الذي سيكون، فأما المعدوم الممكن الذي لا يكون

فمثل إدخال المؤمنين النار وإقامة القيامة قبل وقتها، وقلب الجبال يواقيت، ونحو ذلك، فهذا المعدوم ممكن وهو شيء ثابت في العدم عند من يقول المعدوم شيء، ومع هذا فليس بمقدر كونه، والله يعلمه على ما هو عليه، يعلم أنه ممكن وأنه لا يكون.

وكذلك الممتنعات مثل شريك البارئ وولده، فإن الله يعلم أنه لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد، ويعلم أنه ليس له شريك في الملك ولا وليٌّ من الذل، ويعلم أنه حي قيوم لا تأخذه سنة ولا نوم، ويعلم أنه لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض.

وهذه المعدومات الممتنعة: ليست شيئًا باتفاق العقلاء مع ثبوتها في العلم، فظهر أنه قد ثبت في العلم ما لا يوجد وما يمتنع أن يوجد إذ العلم واسع؛ فإذا توسع المتوسع وقال المعدوم شيء في العلم أو موجود في العلم أو ثابت في العلم فهذا صحيح، أما أنه في نفسه شيء فهذا باطل؛ وبهذا تزول الشبهة الحاصلة في هذه المسألة.

والذي عليه أهل السنة والجماعة وعامة عقلاء بني آدم من جميع الأصناف: أن المعدوم ليس في نفسه شيئًا وأن ثبوته ووجوده وحصوله شيء واحد، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع القديم، قال الله تعالى لزكريا: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾[مريم: الآية ٩] فأخبر أنه لم يك شيئًا، وقال تعالى: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا ﴿٦٧﴾﴾[مريم: الآية ٦٧] وقال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾[الطور: الآية ٣٥]

فأنكر عليهم اعتقاد أن يكونوا خلقوا من غير شيء خلقهم أم خلقوا هم أنفسم؛ ولهذا قال جبير بن مطعم: لما سمعت رسول الله ﷺ قرأ هذه السورة أحسست بفؤادي قد انصدع. ولو كان المعدوم شيئًا لم يتم الإنكار إذا جاز أن يقال ما خلقوا إلا من شيء، لكن هو معدوم فيكون الخالق لهم شيئًا معدومًا. وقال تعالى: ﴿فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا﴾[مريم: الآية ٦٠] ولو كان المعدوم شيئًا لكان التقدير: لا يظلمون موجودًا ولا معدومًا، والمعدوم لا يتصور أن يظلموه فإنه ليس لهم.

وأما قوله: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾[الحج: الآية ١] فهو إخبار عن الزلزلة الواقعة أنها شيء عظيم ليس إخبارًا عن الزلزلة في هذه الحال؛ ولهذا قال: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾[الحج: الآية ٢] ولو أريد به الساعة لكان المراد به أنها شيء عظيم في العلم والتقدير.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾﴾[النحل: الآية ٤٠] قد استدل به من قال المعدوم شيء وهو حجة عليه؛ لأنه أخبر أنه يريد الشيء وأنه يكونه، وعندهم أنه ثابت في العدم وإنما يراد وجوده لا عينه ونفسه، والقرآن قد أخبر أن نفسه تراد وتكون، وهذا من فروع هذه المسألة.

فإن الذي عليه أهل السنة والجماعة وعامة العقلاء أن الماهيات مجعولة، وأن ماهية كل شيء

عين وجوده، وأنه ليس وجود الشيء قدرًا زائدًا على ماهيته، بل ليس في الخارج إلا الشيء الذي هو الشيء وهو عينه ونفسه وماهيته وحقيقته، وليس وجوده وثبوته في الخارج زائدًا على ذلك.

وأولئك يقولون: الوجود قدر زائد على الماهية، ويقولون: الماهيات غير مجعولة، ويقولون: وجود كل شيء زائد على ماهيته، ومن المتفلسفة من يفرق بين الوجود والواجب والممكن فيقول: الوجود الواجب عين الماهية. وأما الوجود الممكن فهو زائد على الماهية. وشبهة هؤلاء ما تقدم من أن الإنسان قد يعلم ماهية الشيء ولا يعلم وجوده، وأن الوجود مشترك بين الموجودات، وماهية كل شيء مختصة به.

ومن تدبر تبين له حقيقة الأمر، فإنا قد بينا الفرق بين الوجود العلمي والعيني؛ وهذا الفرق ثابت في الوجود والعين والثبوت والماهية وغير ذلك، فثبوت هذه الأمور في العلم والكتاب والكلام: ليس هو ثبوتها في الخارج عن ذلك، وهو ثبوت حقيقتها وماهيتها التي هي هي، فالإنسان إذا تصور ماهية فقد علم وجودها الذهني، ولا يلزم من ذلك الوجود الحقيقي الخارجي. فقول القائل: قد تصورت حقيقة الشيء وعينه، ونفسه وماهيته، وما علمت وجوده، أو حصل وجوده العلمي، وما حصل وجوده العيني الحقيقي، ولم يعلم ماهيته الحقيقية، ولا عينه الحقيقية، ولا نفسه الحقيقية الخارجية، فلا فرق بين لفظ وجوده ولفظ ماهيته إلا أن أحد اللفظين قد يعبر به عن الذهني، والآخر عن الخارجي، فجاء الفرق من جهة المحل لا من جهة الماهية والوجود.

وأما قولهم: إن الوجود مشترك والحقيقة لا اشتراك فيها فالقول فيه كذلك فإن الوجود المعين الموجود في الخارج لا اشتراك فيه، كما أن الحقيقة المعينة الموجودة في الخارج لا اشتراك فيها، وإنما العلم يدرك الموجود المشترك.

كما يدرك الماهية المشتركة، فالمشترك ثبوته في الذهن لا في الخارج، وما في الخارج ليس فيه اشتراك ألبتة، والذهن إن أدرك الماهية المعينة الموجودة في الخارج لم يكن فيها اشتراك، وإنما الاشتراك فيما يدركه من الأمور المطلقة العامة، وليس في الخارج شيء مطلق عام بوصف الإطلاق والعموم، وإنما فيه المطلق لا بشرط الإطلاق وذلك لا يوجد في الخارج إلا معينًا.

فينبغي للعاقل أن يفرق بين ثبوت الشيء ووجوده في نفسه، وبين ثبوته ووجوده في العلم، فإن ذاك هو الوجود العيني الخارجي الحقيقي، وأما هذا فيقال له الوجود الذهني والعلمي، وما من شيء إلا له هذان الثبوتان فالعلم يعبر عنه باللفظ ويكتب اللفظ بالخط فيصير لكل شيء أربع مراتب: وجود في الأعيان، ووجود في الأذهان، ووجود في اللسان، ووجود في البنان، وجود عيني، وعلمي، ولفظي، ورسمي.

ولهذا كان أول ما أنزل الله على نبيه سورة: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ①﴾ [العَلق: الآية ١] ذكر فيها النوعين فقال: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ① خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ②﴾ فذكر جميع المخلوقات بوجودها العيني عمومًا ثم خصوصًا، فخص الإنسان بالخلق بعد ما عم غيره، ثم قال: ﴿ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ

﴿ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾ فخص التعليم للإنسان بعد تعميم التعليم بالقلم، وذكر القلم؛ لأن التعليم بالقلم هو الخط وهو مستلزم لتعليم اللفظ فإن الخط يطابقه، وتعليم اللفظ هو البيان وهو مستلزم لتعليم العلم؛ لأن العبارة تطابق المعنى

فصار تعليمه بالقلم مستلزمًا للمراتب الثلاث: اللفظي، والعلمي، والرسمي؛ بخلاف ما لو أطلق التعليم أو ذكر تعليم العلم فقط لم يكن ذلك مستوعبًا للمراتب.

فذكر في هذه السورة الوجود العيني والعلمي وأن الله سبحانه هو معطيهما فهو خالق الخلق وخالق الإنسان، وهو المعلم بالقلم ومعلم الإنسان.

فأما إثبات وجود الشيء في الخارج قبل وجوده فهذا أمر معلوم الفساد بالعقل والسمع وهو مخالف للكتاب والسنة والإجماع[(١)]

- قولهم في كل معلومات ومقدورات الله، وحركات أهل الجنة، وفناء نعيم وعذاب الجنة والنار.

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلفوا في معلومات الله عز وجل ومقدوراته، هل لها كل أو لا كل لها؟ على مقالتين:

١- فقال أبو الهذيل: إن لمعلومات الله كلًّا وجميعًا، ولما يقدر الله عليه كل وجميع، وإن أهل الجنة تتقطع حركاتهم يسكنون سكونًا دائمًا.

٢- وقال أكثر أهل الإسلام: ليس لمعلومات الله ولا لما يقدر عليه كل ولا غاية[(٢)]

- قولهم في وجود ضد الشيء عند وجود الشيء

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: وأجمعت المعتزلة على أن الشيء إذا وُجد فوجود ضده في تلك الحال محال.

وقال أكثرهم: إن الكافر تارك للإيمان في حال ما هو كافر.

وأحالوا جميعًا البدل في الموجود.

- واختلفوا هل يقال: لو كان الشيء في حالِ كَوْنِ ضدِّه، أم لا يقال؟

فقال جعفر بن حرب والإسكافي: قد يقال: لو كان الكفار آمنوا في حال كفرهم بدلًا من كفرهم الواقع لكان خيرًا لهم ولا نقول: إنه يجوز أن يؤمنوا في حال كفرهم على وَجْهٍ من الوجوه، كما نقول في الكفر الماضي: لو كان هذا الكافر آمَنَ أمس بدلًا من كفره لكان خيرًا له، ولا يجوز الإيمان بدلًا من الكفر الماضي.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/١٤٣- ١٥٩)، (٢/ ٣٧٢)، (٢/ ٤٦٩، ٤٧٠)، (٨/ ١٨٢، ١٨٣، ٣٨٣، ٣٨٤).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٦٣).

وأحال غيرهم من المعتزلة أن يقال: (لو كان الشيء) على معنى لو كان وقد كان ضِدُّه.

فقالوا جميعًا إلا الجُبَّائِيّ: إنه قد يجوز أن يكون الشيء في الوقت الثاني بدلًا من ضده، وإن كان ضده مما يكون في الثاني، وإذا أجزنا ذلك فإنما نجيز البدل مما لم يكن.

وقالوا: جائز أن يترك في الوقت الثاني قبل مجيء الوقت ما علم الله سبحانه أنه يكون في الوقت، ولو كان ذلك مما يترك لم يكن كان سابقًا في العلم أنه يكون، ولم يكن تاركًا لما يكون، وهذا قول الجُبَّائِيِّ عبَّادٍ.

وقال الجُبَّائِيُّ: ما علم الله أنه يكون في الوقت الثاني، أو في وقتٍ من الأوقات، وجاءنا الخبر بأنه يكون؛ فلسنا نجيز تركه على وجه من الوجوه؛ لأن التجوز لذلك هو الشكُّ والشك في إخبار الله كفر.

قال: ما علم الله سبحانه أنه يكون فمستحيل قول القائل: لو كان مما يترك لم يكن العلم سابقًا بأنه يكون. . .

وأجاز أكثر المعتزلة ألا يكون ما أخبر الله أنه يكون وعلم أنه يكون بألا يكون كان علم وأخبر أنه يكون[1].

- قولهم في البَدَاء والنسخ

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واتفقت المعتزلة على أن البارئ سبحانه ليس بذي علم مُحْدَثٍ يعلم به، ولا يجوز أن تبدوَ له البَدَوات، ولا يجوز على أخباره النسخ؛ لأن النسخ لو جاز على الأخبار لكان إذا أَخْبَرَنَا أن شيئًا يكون، ثم نَسَخَ ذلك بأن أخبر أنه لا يكون؛ لكان لا بدَّ من أن يكون أحد الخبرين كذبًا، قالوا: وإنما الناسخ والمنسوخ في الأمر والنهي[2].

- قولهم في ماهية الله

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: وأجمعت المعتزلة على إنكار القول بالماهية، وأن لله ماهية لا يعلمها العباد، وقالوا: اعتقاد ذلك في الله سبحانه خطأ وباطل[3].

وقال شيخ الإسلام: قول المعتزلة أن وجود كل شيء قدر زائد على ماهيته[4].

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٤٤، ٢٤٥)، (٥٦٣).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٢٠٦).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(٢٠٦).

(٤) مجموع الفتاوى (٣/ ١٩١).

- قولهم في هل يقال: إن الله محبل؟

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلفت المعتزلة هل يقال: إن البارئ مُحْبِل أم لا؟ وهم فرقتان:

١- فزعمت فرقة منهم أن البارئ بخلق الحبل محبل، والقائل بهذا القول الجُبَّائِيّ ومن قال بقوله.

٢- وزعمت فرقة أخرى منهم أن البارئ لا يجوز أن يكون محبلًا بخلق الحبل، كما لا يكون والدًا بخلق الولد(١).

- قولهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: وأجمعت المعتزلةُ إلا «الأصم» على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع الإمكان والقدرة: باللسان، واليد، والسيف، كيف قدروا على ذلك(٢).

وقال الملطي عنهم: وإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على جميعِ الناسِ وهكذا جميع الأممِ فرض(٣)

وقال: وقالوا في إنكار المنكر الذي يجب على الرجل إذا رأى المنكر الذي يجب فرض رده عليه أن ينكره بما قدر عليه، فإن لم يقدر على إنكاره بأشد الأمور وإلا أنكره فبقلبه ولا شيء عليه إذا لم يقدر على تغييره(٤).

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: معلوم أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإتمامه بالجهاد هو من أعظم المعروف الذي أمرنا به؛ ولهذا قيل: ليكن أمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر غير منكر.

وإذا كان هو من أعظم الواجبات والمستحبات فالواجبات والمستحبات لا بد أن تكون المصلحة فيها راجحة على المفسدة؛ إذ بهذا بعثت الرسل ونزلت الكتب، والله لا يحب الفساد، بل كل ما أمر الله به فهو صلاح. وقد أثنى الله على الصلاح والمصلحين والذين آمنوا وعملوا الصالحات، وذم المفسدين في غير موضع؛ فحيث كانت مفسدة الأمر والنهي أعظم من مصلحته لم تكن مما أمر الله به، وإن كان قد تُرِك واجب وفُعل محرم؛ إذ المؤمن عليه أن يتقى الله في عباده وليس عليه

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(١٩٤، ١٩٥).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٢٧٨).

(٣) التنبيه والرد ص(٣٦).

(٤) التنبيه والرد ص(٣٧).

هداهم. وهذا معنى قوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾ [المائدة: الآية ١٠٥] والاهتداء إنما يتم بأداء الواجب، فإذا قام المسلم بما يجب عليه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما قام بغيره من الواجبات لم يضره ضلال الضلال.

وذلك يكون تارة بالقلب؛ وتارة باللسان، وتارة باليد. فأما القلب فيجب بكل حال؛ إذ لا ضرر في فعله، ومن لم يفعله فليس هو بمؤمن، كما قال النبي ﷺ: **«وذلك أدنى -أو أضعف- الإيمان»**. وقال: **«ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل»**. وقيل لابن مسعود: من ميت الإحياء؟ فقال: الذي لا يعرف معروفًا ولا ينكر منكرًا، وهذا هو المفتون الموصوف في حديث حذيفة بن اليمان.

وهنا يغلط فريقان من الناس:

فريق يترك ما يجب من الأمر والنهي تأويلًا لهذه الآية؛ كما قال أبو بكر الصديق -رضي الله عنه- في خطبته: إنكم تقرءون هذه الآية ﴿عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾ [المائدة: الآية ١٠٥] وأنكم تضعونها في غير موضعها، وإني سمعت النبي ﷺ يقول: **«إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه»**.

والفريق الثاني: من يريد أن يأمر وينهى إما بلسانه وإما بيده مطلقًا، من غير فقه وحلم وصبر ونظر فيما يصلح من ذلك وما لا يصلح، وما يقدر عليه وما لا يقدر، كما في حديث أبي ثعلبة الخشني: سألت عنها رسول الله ﷺ قال: **«بل ائتمروا بالمعروف وتناهوا عن المنكر، حتى إذا رأيت شحًّا مطاعًا، وهوًى متبعًا، ودنيا مؤثرة، وإعجاب كل ذي رأي برأيه، ورأيت أمرًا لا يدان لك به، فعليك بنفسك ودع عنك أمر العوام؛ فإن من ورائك أيام الصبر فيهن على مثل قبض على الجمر، للعامل فيهن كأجر خمسين رجلًا يعملون مثل عمله»**. فيأتي بالأمر والنهي معتقدًا أنه مطيع في ذلك لله ورسوله وهو معتد في حدوده، كما انتصب كثير من أهل البدع والأهواء؛ كالخوارج والمعتزلة والرافضة، وغيرهم ممن غلط فيما أتاه من الأمر والنهي والجهاد على ذلك، وكان فساده أعظم من صلاحه؛ ولهذا أمر النبي ﷺ بالصبر على جور الأئمة؛ ونهى عن قتالهم ما أقاموا الصلاة وقال: **«أدوا إليهم حقوقهم، وسلوا الله حقوقكم»** وقد بسطنا القول في ذلك في غير هذا الموضع.

ولهذا كان من أصول أهل السنة والجماعة لزوم الجماعة وترك قتال الأئمة، وترك القتال في الفتنة، وأما أهل الأهواء -كالمعتزلة- فيرون القتال للأئمة من أصول دينهم، ويجعل المعتزلة أصول دينهم خمسة «التوحيد» الذي هو سلب الصفات؛ و«العدل» الذي هو التكذيب بالقدر؛ و«المنزلة بين المنزلتين» و«إنفاذ الوعيد» و«الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» الذي منه قتال الأئمة.

وقد تكلمت على قتال الأئمة في غير هذا الموضع، وجماع ذلك داخل في القاعدة العامة: فيما إذا تعارضت المصالح والمفاسد والحسنات والسيئات أو تزاحمت؛ فإنه يجب ترجيح الراجح منها فيما إذا ازدحمت والمصالح والمفاسد، وتعارضت المصالح والمفاسد، فإن الأمر والنهي وإن كان متضمنًا

لتحصيل مصلحة ودفع مفسدة فينظر في المعارض له؛ فإن كان الذي يفوت من المصالح أو يحصل من المفاسد أكثر لم يكن مأمورًا به؛ بل يكون محرمًا إذا كانت مفسدته أكثر من مصلحته؛ لكن اعتبار مقادير والمصالح والمفاسد هو بميزان الشريعة، فمتى قدر الإنسان على اتباع النصوص لم يعدل عنها، وإلا اجتهد برأيه لمعرفة الأشباه والنظائر، وقل أن تعوز النصوص من يكون خبيرًا بها وبدلالتها على الأحكام.

وعلى هذا إذا كان الشخص أو الطائفة جامعين بين معروف ومنكر بحيث لا يفرقون بينهما؛ بل إما أن يفعلوهما جميعًا أو يتركوهما جميعًا لم يجز أن يؤمروا بمعروف ولا أن ينهوا عن منكر؛ بل ينظر: فإن كان المعروف أكثر أمر به، وإن استلزم ما هو دونه من المنكر. ولم ينه عن منكر يستلزم تفويت معروف أعظم منه، بل يكون النهي حينئذ من باب الصد عن سبيل الله والسعي في زوال طاعته وطاعة رسوله وزوال فعل الحسنات، وإن كان المنكر أغلب نهى عنه؛ وإن استلزم فوات ما هو دونه من المعروف؛ ويكون الأمر بذلك المعروف المستلزم للمنكر الزائد عليه أمرًا بمنكر وسعيًا في معصية الله ورسوله، وإن تكافأ المعروف والمنكر المتلازمان لم يؤمر بهما ولم ينه عنهما.

فتارة يصلح الأمر، وتارة يصلح النهي، وتارة لا يصلح لا أمر ولا نهي؛ حيث كان المعروف والمنكر متلازمين؛ وذلك في الأمور المعينة الواقعة.

وأما من جهة النوع فيؤمر بالمعروف مطلقًا، وينهى عن المنكر مطلقًا، وفي الفاعل الواحد والطائفة الواحدة يؤمر بمعروفها وينهى عن منكرها ويحمد محمودها ويذم مذمومها؛ بحيث لا يتضمن الأمر بمعروف فوات أكثر منه أو حصول منكر فوقه، ولا يتضمن النهي عن المنكر حصول أنكر منه، أو فوات معروف أرجح منه.

وإذا اشتبه الأمر استبان المؤمن حتى يتبين له الحق، فلا يقدم على الطاعة إلا بعلم ونية؛ وإذا تركها كان عاصيًا، فترك الأمر الواجب معصية، وفعل ما نهى عنه من الأمر معصية. وهذا باب واسع ولا حول ولا قوة إلا بالله [1].

- قولهم في الخروج على الأئمة

أقوال العلماء

قال السكسكي عما أجمعت عليه المعتزلة: ورأوا الخروج على السلطان وترك طاعتهم له [2].

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول الخوارج في الخروج على الأئمة.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/١٢٦- ١٣٠).

(٢) البرهان ص(٥٠).

- قولهم فيمن جالس السلطان

أقوال العلماء

قال الإسفراييني عن المردار منهم: وكان يقول: إن كل من جالس السلاطين فهو كافر لا يرث المسلمين ولا يرثه المسلمون.

والباقون من المعتزلة كانوا يقولون: إن من جالس السلطان فهو فاسق، لا مؤمن ولا كافر، خالد مخلد في النار، وهذا خلاف قول المسلمين قبلهم وخلاف أصول أهل السنة[١]

وقال البغدادي: وكان المردار مع ضلالته يقول بتكفير من لابس السلطان، ويزعم أنه لا يرث ولا يورث، وكان أسلافه من المعتزلة يقولون -فيمن لابس السلطان من موافقيهم في القدر والاعتزال-: إنه فاسق لا مؤمن ولا كافر وأفتى المردار بأنه كافر[٢]

- قولهم في الجسم والجوهر الفرد

أكثرهم على أن الجسم مركب من الجواهر الفردة، وأن الجوهر الفرد هو الجزء الذي لا يتجزأ الذي يتناهى، إلا النَّظَّام منهم فأثبت أنه يتجزأ ولا يتناهى.

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: اختلف المتكلمون في الجسم ما هو، على اثنتي عشرة مقالة

واختلف الناس في الجوهر، وفي معناه، على أربعة أقاويلَ. . .

واختلفوا في الجوهر: هل هي كلها أجسام، أو قد يجوز وجود جواهر ليست بأجسام على ثلاثة أقاويل: . . .

واختلفوا في الجواهر: هل يجوز على جميعها ما يجوز على بعضها؟

وهل يجوز أن يحل الجوهر الواحد ما يجوز أن يحل الجواهر جميعها؟

وهل يجوز وجودها ولا إعراض فيها أم يستحيل ذلك؟. . .

واختلف الناس في الجسم: هل يجوز أن يتفرق أو يبطل ما فيه من الاجتماع حتى يصير جزءًا، أم لا يتجزأ ذلك؟ وفيما يحل في الجسم؟ على أربع عشرة مقالة. . .[٣]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: وحقيقة الأمر أن لفظ «الجسم» فيه منازعات لفظية ومعنوية. والمنازعات اللفظية غير معتبرة في المعاني العقلية.

---

(١) التبصير في الدين ص(٧٧، ٧٨).

(٢) الفرق بين الفرق ص(١٧٨، ١٧٩).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(٣٠١- ٣١٨).

وأما المنازعات المعنوية فمثل تنازع الناس فيما يُشار إليه إشارة حسية: هل يجب أن يكون مركبًا من الجواهر الفردة أو من المادة والصورة أو لا يجب واحد منهما.

فذهب كثير من النظار من المعتزلة والأشْعَرِيَّة ومن وافقهم إلى أنه لا بد أن يكون مركبًا من الجواهر الفردة، ثم جمهور هؤلاء قالوا: إنه مركب من جواهر متناهية، وقال بعض النظار: بل من جواهر غير متناهية.

وذهب كثير من النظار من المتفلسفة إلى أنه يجب أن يكون مركبًا من المادة والصورة. ثم من الفلاسفة من طرد هذا في جميع الأجسام كابن سينا، ومنهم من قال: بل هذا في الأجسام العنصرية دون الفلكية، وزعم أن هذا قول أرسطو والقدماء.

وكثير من المصنفين لا يذكر إلا هذين القولين، ولهذا كان من لم يعرف إلا هذه المصنفات لا يعرف إلا هذين القولين.

والقول الثالث: قول جماهير العقلاء وأكثر طوائف النظار: أنه ليس مركبًا لا من هذا ولا من هذا، وهذا قول ابن كُلَّاب إمام الأشعري وغيره، وهو قول كثير من الكَرَّامِيَّة، وهو قول الهشامية والنجارية والضرارية.

ثم هؤلاء منهم من قال: ينتهي بالتقسيم إلى جزء لا يتجزأ، كقول الشهرستاني وغيره. ومنهم من قال: بل لا يزال قابلًا للانقسام إلى أن يصغر فيستحيل معه تميز بعضه عن بعض، كما قال ذلك من قال من الكَرَّامِيَّة وغيرهم من نظَّار المسلمين، وهو قول من قاله من أساطين الفلاسفة، مع قول بعضهم: إنه مركب من المادة والصورة.

وبعض المصنفين في الكلام يجعل إثبات الجوهر الفرد هو قول المسلمين، وأن نفيه هو قول الملحدين.

وهذا لأن هؤلاء لم يعرفوا من الأقوال المنسوبة إلى المسلمين إلا ما وجدوه في كتب شيوخهم أهل الكلام المحدَث في الدين الذي ذمه السلف والأئمة، كقول أبي يوسف: من طلب العلم بالكلام تزندق، وقول الشافعي: حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال، ويُطاف بهم في العشائر والقبائل، ويُقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام، وكقول أحمد بن حنبل: علماء الكلام زنادقة، وقوله: ما ارتدى أحد بالكلام فأفلح، وأمثال ذلك.

وإلا فالقول بأن الأجسام مركبة من الجواهر المنفردة قول لا يُعرف عن أحد من أئمة المسلمين، لا من الصحابة، ولا التابعين لهم بإحسان، ولا من بعدهم من الأئمة المعروفين. بل القائلون بذلك يقولون: إن الله تعالى لم يخلق منذ خلق الجواهر المنفردة شيئًا قائمًا بنفسه. لا سماء ولا أرضًا، ولا حيوانًا ولا نباتًا، ولا معادن، ولا إنسانًا ولا غير إنسان، بل إنما يحدث تركيب تلك الجواهر القديمة فيجمعها ويفرقها، فإنما يحدث أعراضًا قائمة بتلك الجواهر، لا أعيانًا قائمة بأنفسها. فيقولون: إنه إذا خلق السحاب والمطر والإنسان، وغيره من الحيوان والأشجار والنبات

والثمار، لم يخلق عينًا قائمة بنفسها، وإنما خلق أعراضًا قائمة بغيرها.

وهذا خلاف ما دل عليه السمع والعقل والعيان، ووجود جواهر لا تقبل القسمة منفردة عن الأجسام مما يُعلم بطلانه بالعقل والحس، فضلًا عن أن يكون الله تعالى لم يخلق عينًا قائمة بنفسها إلا ذلك. وهؤلاء يقولون: إن الأجسام لا يستحيل بعضها إلى بعض، بل الجواهر التي كانت مثلًا في الأول هي بعينها باقية في الثاني، وإنما تغيرت أعراضها.

وهذا خلاف ما أجمع عليه العلماء -أئمة الدين وغيرهم من العقلاء- من استحالة بعض الأجسام إلى بعض، كاستحالة الإنسان وغيره من الحيوان بالموت ترابًا، واستحالة الدم والميتة والخنزير وغيرها من الأجسام النجسة ملحًا أو رمادًا، واستحالة العَذِرات ترابًا، واستحالة العصير خمرًا، ثم استحالة الخمر خلًا، واستحالة ما يأكله الإنسان ويشربه بولًا ودمًا وغائطًا ونحو ذلك.

وقد تكلم علماء المسلمين في النجاسة: هل تطهر بالاستحالة أم لا؟ ولم ينكر أحد منهم الاستحالة.

ومثبتة الجوهر الفرد قد فرَّعوا عليه من المقالات التي يعلم العقلاء فسادها ببديهة العقل ما ليس هذا موضع بسطه، مثل تفليك الرحى والدولاب والفلك وسائر الأجسام المستديرة المتحركة، وقول من قال منهم: إن الفاعل المختار يفعل كلما تحرَّكت، ومثل قول كثير منهم: إن الإنسان إذا مات فجميع جواهره باقية قد تفرقت، ثم عند الإعادة يجمعها الله تعالى.

ولهذا صار كثير من حُذَّاقهم إلى التوقف في آخر أمرهم، كأبي الحسين البصري وأبي المعالي الجويني وأبي عبد الله الرازي، وكذلك ابن عقيل والغزالي وأمثالهما من النظار الذين تبين لهم فساد أقوال هؤلاء، يذمون أقوال هؤلاء يقولون: إن أحسن أمرهم الشك، وإن كانوا قد وافقوهم في كثير من مصنفاتهم على كثير مما قالوه من الباطل، وبسط الكلام على فساد قول القائلين بتركيب الجواهر الفردة المحسوسة أو الجواهر المعقولة له موضع آخر[1]

وقال: إن للناس في هذا المقام أقوالًا:

أحدها: قول من يقول: إنها مركبة من الجواهر المنفردة التي لا تقبل القسمة كما هو قول أكثر المعتزلة ومن وافقهم من الأشْعَرِيَّة وموافقيهم.

والثاني: قول من يقول: إنها مركبة من جواهر لا نهاية لها كما هو قول النَّظَّام ومتبعيه.

والثالث: قول من يقول إنها مركبة من المادة والصورة وإنها تقبل الانقسام إلى غير نهاية، كما هو قول ابن سينا وأمثاله من المتفلسفة.

والرابع: قول من يقول: إنها ليست مركبة من هذا ولا هذا لكن تقبل الانقسام إلى جوهر لا

(١) منهاج السنة النبوية (٢/ ١٣٦- ١٤١)، مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٢٠- ٣٢٤).

يتجزأ كما هو قول الشهرستاني وغيره.

والخامس: قول من يقول: إنها ليست مركبة لا من هذا ولا هذا ولا تقبل الانقسام إلى جزء لا يتجزأ ولا إلى غير غاية لكن كل جزء موجود فإنه يقبل الانقسام العقلي ولا يقبل الانقسام الفعلي، ولكنه يستحيل إذا تصغر كما تفسد وتستحيل أجزاء المادة إذا صغرت فتصير هواء فلا يكون في الأجزاء ما لا يتميز يمينه عن شماله ولا يكون فيها ما يقبل الانقسام إلى غير غاية.

وهؤلاء تخلصوا من هذا المحذور وهذا المحذور فإن مثبتة الجزء الذي لا ينقسم ألزمهم الناس بأنه لا بد أن يتميز أحد جانبيه عن الآخر وما كان كذلك فهو يقبل الانقسام المتنازع فيه.

وألزموهم أنه إذا وضع بين جوهرين فإن لاقى هذا بعين ما لاقى به هذا امتنع كونه بينهما وإن لاقى هذا بغير ما لاقى به هذا لزم انقسامه.

وألزموهم من هذا الجنس إلزامات لا محيد لهم عنها.

ومن نفاه وقال بأنه يمكن انقسام الأجسام إلى غير نهاية ألزمهم الناس أن يكون الجسم الصغير كالكبير وأن يكون ما لا يتناهى محصورًا بين حاصرين، ثم إما أن يقول هي غير متناهية مع وجودها كما يقوله النَّظَّام والتزم على ذلك أن الظافر لا يحاذي ما تحته من الأجزاء لئلا يقع ما لا يتناهى تحت ما يتناهى وصار الناس يقولون عجائب الكلام طفرة النَّظَّام وأحوال أبي هاشم وكسب الأشعري ولهم في ذلك من الكلام ما يطول وصفه، أو يقول: إن الانقسام إلى غير غاية ممكن فيها كما يقوله المتفلسفة كابن سينا وأمثاله.

ولما كان كل من القولين معلوم الفساد بالضرورة قول من أثبت ما لا يتميز بعضه عن بعض ومن أثبت ما ينقسم إلى غير نهاية توقف من توقف من أفاضل النظار فيه فتوقف فيه أبو الحسين البصري وأبو المعالي الجويني في بعض كتبه وأبو عبد الله الرازي في نهايته

فهؤلاء الذين لم يثبتوا إمكان الانقسام إلى غير غاية ولا أثبتوا ما لا يقبل امتياز بعضه عن بعض خلصوا من هذا وهذا وقالوا: إنه إذا صغر استحال إلى غيره مع امتياز بعضه عن بعض لو بقي موجودًا

وبالجملة نفي هذا وهذا قول طوائف كثيرة من أهل النظر من الكلابية والكَرَّامِيَّة بل والهاشمية والنجارية والضرارية وغيرهم.

وما زال السلف والأئمة وغيره من عقلاء الناس ينكرون على هؤلاء ما تكلموا به في الجوهر والجسم ويعدون هذا من الكلام الباطل[1]

وسيأتي مزيد بيان عند قول النجارية والضرارية والأشْعَرِيَّة في الجسم والجوهر الفرد.

---

(١) درء التعارض (٣/ ٤٤٢، ٤٤٤)، (١/ ٣٠٣)، (٤/ ١٨٣- ١٨٦).

- قولهم في الاستدلال على وجود الله عز وجل

يستدلون على وجود الله عز وجل بحدوث العالم، والاستدلال على ذلك بحدوث الأجسام.

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلفوا في دلالة الأعراض وأفعال العباد على مقالتين:

فمنهم من زعم أنها تدل على حدوث الجسم.

وأبَى هشامٌ وعَبَّادٌ أن يكون ذلك على الله عز وجل(١).

وقال شيخ الإسلام: سبب الافتقار إلى الصانع، هل هو الحدوث فقط كما تقوله المعتزلة(٢).

وقال: غالب المتكلمين يعتقدون أن الله لا يعرف إلا بإثبات حدوث العالم، ثم الاستدلال بذلك على محدثه، ثم لهم في إثبات حدوثه طرق: فأكثرهم يستدلون بحدوث الأعراض؛ وهي صفات الأجسام، ثم القَدَرِيَّة من المعتزلة وغيرهم يعتقدون أن إثبات الصانع، والنبوة: لا يمكن إلا بعد اعتقاد أن العبد هو المحدث لأفعاله، وإلا انتقض الدليل، ونحو ذلك من الأصول التي يخالفهم فيها جمهور المسلمين.

وجمهور هؤلاء المتكلمين المستدلين على حدوث الأجسام بحدوث الحركات: يجعلون هذا هو الدليل على نفي ما دل عليه ظاهر السمعيات، من أن الله يجيء وينزل ونحو ذلك.

والمعتزلة وغيرهم يجعلون هذا هو الدليل على أن الله ليس له صفة؛ لا علم، ولا قدرة، ولا عزة، ولا رحمة، ولا غير ذلك؛ لأن ذلك بزعمهم أعراض تدل على حدوث الموصوف(٣).

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: الاستدلال على حدوث العالم بحدوث «الإعراض» التي هي صفات الأجسام القائمة بها: إما الأكوان، وإما غيرها، وتقرير المقدمات التي يحتاج إليها هذا الدليل: من إثبات «الأعراض» التي هي الصفات أولًا، أو إثبات بعضها كالأكوان التي هي الحركة، والسكون، والاجتماع، والافتراق، وإثبات حدوثها ثانيًا بإبطال ظهورها بعد الكمون وإبطال انتقالها من محل إلى محل -ثم إثبات امتناع خلو الجسم ثالثًا؛ إما عن كل جنس من أجناس الأعراض: بإثبات أن الجسم قابل لها، وأن القابل للشيء لا يخلو عنه، وعن ضده؛ وإما عن الأكوان -وإثبات امتناع حوادث لا أول لها رابعًا، وهو مبني على مقدمتين:

إحداهما: إن الجسم لا يخلو عن الأعراض التي هي الصفات.

والثانية: أن ما لا يخلو عن الصفات التي هي الأعراض فهو محدث؛ لأن الصفات التي هي الأعراض لا تكون إلا محدثة، وقد يفرضون ذلك في بعض الصفات التي هي الأعراض

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٢٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٢/ ٩)، (٢/ ٢٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٢/ ٢٢، ٢٣).

كالأكوان، وما لا يخلو عن جنس الحوادث فهو حادث لامتناع حوادث لا تتناهى.

فهذه الطريقة مما يعلم بالاضطرار أن محمدًا ﷺ لم يدع الناس بها إلى الإقرار بالخالق ونبوة أنبيائه ولهذا قد اعترف حذاق أهل الكلام كالأشعري وغيره بأنها ليست طريقة الرسل وأتباعهم، ولا سلف الأمة وأئمتها، وذكروا أنها محرمة عندهم. بل المحققون على أنها طريقة باطلة، وأن مقدماتها فيها تفصيل وتقسيم يمنع ثبوت المدعي بها مطلقًا. ولهذا تجد من اعتمد عليها في أصول دينه فأحد الأمرين له لازم؛ إما أن يطلع على ضعفها ويقابل بينها وبين أدلة القائلين بقدم العالم فتكافأ عنده الأدلة، أو يرجح هذا تارة وهذا تارة كما هو حال طوائف منهم.

وإما أن يلتزم لأجلها لوازم معلومة الفساد في الشرع والعقل. كما التزم جهم لأجلها فناء الجنة والنار، والتزم أبو الهُذَيْل لأجلها انقطاع حركات أهل الجنة، والتزم قوم لأجلها -كالأشعري وغيره- أن الماء والهواء والنار له طعم ولون وريح ونحو ذلك، والتزم قوم لأجلها، وأجل غيرها: أن جميع «الأعراض» كالطعم واللون وغيرهما لا يجوز بقاؤها بحال؛ لأنهم احتاجوا إلى جواب النقض الوارد عليهم لما أثبتوا الصفات لله مع الاستدلال على حدوث الأجسام بصفاتها فقالوا: صفات «الأجسام» أعراض أي أنها تعرض وتزول فلا تبقى بحال بخلاف صفات الله فإنها باقية، وأما جمهور عقلاء بني آدم فقالوا: هذه مخالفة للمعلوم بالحس.

والتزم طوائف من أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم لأجلها نفي صفات الرب مطلقًا، أو نفي بعضها؛ لأن الدال عندهم على حدوث هذه الأشياء هو قيام الصفات بها والدليل يجب طرده، والتزموا حدوث كل موصوف بصفة قائمة به وهو أيضًا في غاية الفساد والضلال؛ ولهذا التزموا القول بخلق القرآن، وإنكار رؤية الله في الآخرة، وعلوه على عرشه. إلى أمثال ذلك من اللوازم التي التزمها من طرد مقدمات هذه الحجة التي جعلها المعتزلة، ومن اتبعهم أصل دينهم.

فهذه داخلة فيما سماه هؤلاء أصول الدين؛ ولكن ليست في الحقيقة من أصول الدين الذي شرعه الله لعباده.

وأما الدين الذي قال الله فيه ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: الآية ٢١] فذاك له أصول وفروع بحسبه[١]

وقال: إثبات الصانع في القرآن بنفس آياته، التي يستلزم العلم بها العلم به، كاستلزام العلم بالشعاع العلم بالشمس، من غير احتياج إلى قياس كلي يقال فيه: وكل محدَث فلا بد له من محدِث، أو كل ممكن فلا بد له من مرجح، أو كل حركة فلا بد لها من علة غائية أو فاعلية، ومن غير احتياج إلى أن يقال: سبب الافتقار إلى الصانع هل هو الحدوث فقط -كما تقوله المعتزلة؟ أو الإمكان- كما يقوله الجمهور؟ حتى يرتبون عليه أن الثاني حال باقية مفتقر إلى الصانع، على

(١) مجموع الفتاوى (٣/٣٠٣- ٣٠٥)، (٥/ ٥٤٠- ٥٥٠)، درء التعارض (١/٣٨- ٤١).

القول الثاني الصحيح دون الأول، فإني قد بسطت هذا الموضع في غير هذا المكان، وبينت ما هو الحق، من أن نفس الذوات المخلوقة مفتقرة إلى الصانع، وأن فقرها وحاجتها إليه وصف ذاتي لهذه الموجودات المخلوقة، كما أن الغنى وصف ذاتي للرب الخالق، وأنه لا علة لهذا الافتقار غير نفس الماهية، وعين الإِنِّيَةِ. كما أنه لا علة لغناه غير نفس ذاته.

فلك أن تقول: لا علة لفقرها، وغناه؛ إذ ليس لكل أمر علة، فكما لا علة لوجوده، وغناه: لا علة لعدمها إذا لم يشأ كونها، ولا لفقرها إليه إذا شاء كونها، وإن شئت أن تقول: علة هذا الفقر، وهذا الغنى: نفس الذات، وعين الحقيقة.

ويدل على ذلك أن الإنسان يعلم فقر نفسه، وحاجتها إلى خالقه، من غير أن يخطر بباله أنها ممكنة، والممكن الذي يقبل الوجود، والعدم، أو أنها محدثة والمحدث المسبوق بالعدم، بل قد يشك في قدمها، أو يعتقده، وهو يعلم فقرها، وحاجتها إلى بارئها، فلو لم يكن للفقر إلى الصانع علة إلا الإمكان أو الحدوث، لما جاز العلم بالفقر إليه؛ حتى تعلم هذه العلة؛ إذ لا دليل عندهم على الحاجة إلى المؤثر إلا هذا.

وحينئذ: فالعلم بنفس الذوات المفتقرة، والإنيات المضطرة توجب العلم بحاجتها إلى بارئها، وفقرها إليه؛ ولهذا سماها الله آيات. فهذان مقامان:

أحدهما: أنها مفتقرة إلى المؤثر الموجب أو المحدث لهاتين العلتين.

الثاني: أن كل مفتقر إلى المؤثر: الموجب، أو المُحدِث؛ فلا بد له منه. وهو كلام صحيح في نفسه؛ لكن ليس الطريق مفتقرًا إليه، وفيه طول وعقبات، تبعد المقصود.

أما المقام الأول: فالعلم بفقرها غير مفتقر إلى دليل على ذلك من إمكان أو حدوث.

وأما الثاني: فإن كونها مفتقرة إليه غير مفتقر إلى أن يستدل عليه بقياس كلي: من أن كل ممكن فلا بد له من موجب، وكل محدَث فلا بد له من محدِث؛ لأنها آية له يمتنع أن تكون دونه أو أن تكون غير آية له.

والقلب بفطرته يعلم ذلك؛ وإن لم يخطر بقلبه وصف الإمكان والحدوث.

والنكتة أن وصف الإمكان، والحدوث، لا يجب أن يعتبره القلب لا في فقر ذواتها، ولا في أنها آية لباريها؛ وإن كانا وصفين ثابتين. وهما أيضًا دليل صحيح؛ لكن أعيان الممكنات آية لعين خالقها الذي ليس كمثله شيء، بحيث لا يمكن أن يقع شركة فيه.

وأما قولنا كل ممكن فله مرجح، وكل محدَث فله محدِث: فإنما يدل على محدِث، ومرجح، وهو وصف كلي يقبل الشركة؛ ولهذا القياس العقلي لا يدل على تعيين وإنما يدل على الكلي المطلق فلا بد إذًا من التعيين، فالقياس دليل على وصفية مطلقة كلية.

وأيضًا فإذا استدل على الصانع بوصف إمكانها، أو حدوثها، أو هما جميعًا لم يفتقر ذلك إلى

قياس كلي؛ بأن يقال: وكل محدَث فلا بد له من محدِث، أو كل ممكن فلا بد له من مرجح، فضلًا عن تقرير هاتين المقدمتين، بل علم القلب بافتقار هذا الممكن، وهذا المحدث كعلمه بافتقار هذا الممكن، وهذا المحدث. فليس العلم بحكم المعينات مستفادًا من العلم الكلي الشامل لها؛ بل قد يكون العلم بحكم المعين في العقل قبل العلم بالحكم الكلي العام. كما أن العلم بأن العشرة ضعف الخمسة: ليس موقوفًا على العلم بأن كل عدد له نصفية، فهو ضعف نصفيه.

وعلى هذا جاء قوله: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الطُّور: الآية ٣٥]؟ قال جبير بن مطعم: لما سمعتها أحسست بفؤادي قد تصدع. وهو استفهام إنكار، يقول: أوُجِدوا من غير مبدع؟ فهم يعلمون أنهم لم يكونوا من غير مكوِّن، ويعلمون أنهم لم يكونوا نفوسهم، وعلمهم بحكم أنفسهم معلوم بالفطرة بنفسه، لا يحتاج أن يستدل عليه: بأن كل كائن محدث، أو كل ممكن لا يوجد بنفسه، ولا يوجد من غير موجِد، وإن كانت هذه القضية العامة، النوعية، صادقة؛ لكن العلم بتلك المعينة الخاصة إن لم يكن سابقًا لها فليس متأخرًا عنها؛ ولا دونها في الجلاء.

وقد بسطت هذا المعنى في غير هذا الموضع؛ وذكرت دعوة الأنبياء عليهم السلام، أنه جاء بالطريق الفطرية كقولهم: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: الآية ١٠]، وقول موسى: ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الرّعد: الآية ١٦]، وقوله في القرآن: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ بين أن نفس هذه الذوات آية لله؛ كما أشرنا إليه أولًا من غير حاجة إلى ذينك المقامين، ولما وبخهم بين حاجتهم إلى الخالق بنفوسهم؛ من غير أن تحتاج إلى مقدمة كلية هم فيها وسائر أفرادها سواء؛ بل هم أوضح[1]

وسيأتي مزيد بيان عند قول الأَشْعَرِيَّة في الاستدلال على وجود الله عز وجل.

- **قولهم في عذاب القبر**

ينكرون عذاب القبر

أقوال العلماء

قال الإسفراييني: وأنكروا عذاب القبر أيضًا، وأنكروا قول عمر: إني أعوذ بك من الكفر والفقر وعذاب القبر، مع اتفاق أهل النقل على روايته هذا الخبر على الاستفاضة، وقول جميع المسلمين: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿٢٠١﴾﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٠١]، وفي عذاب القبر قد بلغت الأخبار حد التواتر في المعنى، وإن كان كل واحد منها لم يبلغ حد التواتر في اللفظ، فأنكروا ما في ذلك من نصوص القرآن كقوله تعالى في صفة آل فرعون: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر: الآية ٤٦][2]

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/٩- ١٢).

(٢) التبصير في الدين ص(٦٧).

وقال الإيجي: وأنكره أكثر المتأخرين من المعتزلة[١].

وقال شيخ الإسلام عن الثواب والعقاب في البرزخ: لكن من أهل الكلام من يقول: هذا إنما يكون على البدن فقط، كأنه ليس عنده نفس تفارق البدن، كقول من يقول ذلك من المعتزلة والأشْعَرِيَّة[٢]

وقال: والقول الثالث الشاذ. قول من يقول: إن البرزخ ليس فيه نعيم ولا عذاب، بل لا يكون ذلك حتى تقوم القيامة الكبرى، كما يقول ذلك من يقوله من المعتزلة، ونحوهم، الذين ينكرون عذاب القبر ونعيمه، بناء على أن الروح لا تبقى بعد فراق البدن، وأنَّ البدن لا ينعم ولا يعذب[٣].

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول الخوارج في عذاب القبر.

- قولهم في وجود الجنة والنار

أقوال العلماء

قال الإسفراييني: المعتزلة لا يكفِّرون من قال بوجودهما، وإن كانوا ينكرون وجودهما الآن[٤]

قال البغدادي عن فضائح الفُوَطِي: قوله بتكفير من قال: إن الجنة والنار مخلوقتان، وأخلافه من المعتزلة شكوا في وجودهما اليوم، ولم يقولوا بتكفير من قال: إنهما مخلوقتان[٥]

وقال الشهرستاني عن هشام بن عمر الفُوَطِي: ومن بدعه أنَّ الجنَّة والنار ليستا مخلوقتين الآن، إذ لا فائدة في وجودهما، وهما جميعًا خاليتان ممن ينتفع ويتضرر بهما، وبقيت هذه المسألة منه اعتقادًا للمعتزلة[٦]

نقض قولهم

سيأتي بيان ذلك عند قول الجَهْمِيَّة في خلق الجنة والنار.

---

(١) المواقف (٣/٥١٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٦٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٨٤).

(٤) التبصير في الدين ص(٧٦، ٧٧).

(٥) الفرق بين الفرق ص(١٧٧).

(٦) الملل والنحل (١/ ٧٣).

- قولهم في الثواب في الدنيا

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: القولُ في الثوابِ في الدنيا، اختلفت المعتزلة في ذلك على مقالتين:

١- فقال إبراهيم النَّظَّام: لا يكون الثواب إلا في الآخرة، وإن ما يفعله الله سبحانه بالمؤمنين في الدنيا من المحبة والولاية ليس بثواب؛ لأنه إنما يفعله بهم ليزدادوا إيمانا وليمتحنهم بالشكر عليه.

٢- وقال سائر المعتزلة: إن الثواب قد يكون في الدنيا، وإن ما يفعله الله سبحانه من الولاية والرضا على المؤمنين فهو ثواب[١].

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: نفس الإيمان بالله وعبادته ومحبته وإجلاله هو غذاء الإنسان وقوته وصلاحه وقوامه كما عليه أهل الإيمان، وكما دل عليه القرآن، لا كما يقول من يعتقد من أهل الكلام ونحوهم: إن عبادته تكليف ومشقة، وخلاف مقصود القلب لمجرد الامتحان والاختبار، أو لأجل التعويض بالأجرة كما يقوله المعتزلة وغيرهم؛ فإنه وإن كان في الأعمال الصالحة ما هو على خلاف هوى النفس والله سبحانه يأجر العبد على الأعمال المأمور بها مع المشقة كما قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ﴾ [التوبة: الآية ١٢٠] الآية، وقال ﷺ لعائشة: «أجرك على قدر نصبك» فليس ذلك هو المقصود الأول بالأمر الشرعي، وإنما وقع ضمنًا وتبعًا لأسباب ليس هذا موضعها وهذا يفسر في موضعه.

ولهذا لم يجئ في الكتاب والسنة وكلام السلف إطلاق القول على الإيمان والعمل الصالح: أنه تكليف كما يُطلق ذلك كثير من المتكلمة والمتفقه؛ وإنما جاء ذكر التكليف في موضع النفي؛ كقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: الآية ٢٨٦] ، ﴿لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ [النساء: الآية ٨٤] ، ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا ءَاتَىٰهَا﴾ [الطلاق: الآية ٧] أي وإن وقع في الأمر تكليف؛ فلا يكلف إلا قدر الوسع، لا أنه يسمى جميع الشريعة تكليفًا، مع أن غالبها قرة العيون وسرور القلوب؛ ولذات الأرواح وكمال النعيم، وذلك لإرادة وجه الله والإنابة إليه، وذكره وتوجه الوجه إليه، فهو الإله الحق الذي تطمئن إليه القلوب، ولا يقوم غيره مقامه في ذلك أبدًا. قال الله تعالى: ﴿فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: الآية ٦٥] فهذا أصل[٢].

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٦٦).

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ٢٥، ٢٦).

- **قولهم في المفاضلة بين الملائكة والناس**

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: وأجمعت أن الملائكة أفضل من الأنبياء[(١)]

قال شيخ الإسلام: وذهبت المعتزلة إلى تفضيل الملائكة على البشر[(٢)]

نقض قولهم

سيأتي بيان ذلك عند قول الصُوفيَّة في المفاضلة بين الأولياء والنبيين والملائكة.

- **قولهم في النبوات**

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: وأجمعت المعتزلة بأجمعها أنه لا يجوز قول النبي إلا بحجة وبرهان، وأنه لا تلزم شرائعه إلا من شاهد أعلامه، وانقطع عذره ممن بلغه شرائع الرسول ﷺ، وأجمعوا جميعًا أن الناس محجوجون بعقولهم: من بلغه خبر الرسول، ومن لم يبلغه.

وأجمعت المعتزلة على أنه لا يجوز أن يبعث الله نبيًّا يكفر ويرتكب كبيرة، ولا يجوز أن يبعث نبيًّا كان كافرًا أو فاسقًا.

وأجمعت المعتزلة على أنه جائز أن يبعث نبيًّا إلى قوم دون قوم. . .

وأجمعت أن معاصي الأنبياء لا تكون إلا صغارًا.

- واختلفوا هل يجوز أن يأتي النبي المعاصي؟ وهل يعلم أنها معاص في حال ارتكابها؟ أم لا على مقالتين:

١- فقال قائلون: لا يجوز أن يعلم في حال ارتكابه المعاصي أن ما يأتيه معصية ويعتمد ذلك.

٢- وقال قائلون: جائز أن يعتمد ويركبها، وهو يعلم أنها معاص، إلا أنها لا تكون إلا صغائر. . .

- واختلفت المعتزلة هل النبوة جزاء أم لا؟

فقال قائلون: هي ثواب وجزاء.

وقال قائلون: ليست بجزاء ولا ثواب[(٣)]

وقال الإسفراييني عنهم: ثم زادوا على هذا ما هو أفضح منه فأنكروا من مفاخر رسول الله ﷺ ما كان مختصًّا به زائدًا على الأنبياء، كوجود المعراج، وثبوت الشفاعة له يوم القيامة، ووجود

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٢٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/٣٥٦).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(٢٢٦، ٢٢٧).

حوض الكوثر، وأنكروا ما ورد في هذه الأبواب من الآثار والأخبار[(١)].

نقض قولهم

تقدم بعض بيان ذلك عند قول الرافضة في عصمة الأنبياء، وسيأتي بعض بيانه عند قول الأشْعَرِيَّة في النبوات.

- قولهم في الصحابة

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام: والمعتزلة أيضًا تفسق من الصحابة والتابعين طوائف، وتطعن في كثير منهم وفيما رووه من الأحاديث التي تخالف آراءهم وأهواءهم، بل تكفر أيضًا من يخالف أصولهم التي انتحلوها من السلف والخلف، فلهم من الطعن في علماء السلف وفي علمهم ما ليس لأهل السنة والجماعة.

وليس انتحال مذهب السلف من شعائرهم وإن كانوا يقررون خلافة الخلفاء الأربعة، ويعظمون من أئمة الإسلام وجمهورهم ما لا يعظمه أولئك، فلهم من القدح في كثير منهم ما ليس هذا موضعه، وللنَّظَّام من القدح في الصحابة ما ليس هذا موضعه[(٢)].

وقال: وإن لم يكن تكفيرًا للسلف -كما يقوله من يقوله من الرافضة والخوارج- ولا تفسيقًا لهم، كما يقوله من يقوله من المعتزلة والزيدية وغيرهم[(٣)].

نقض قولهم

تقدم بيانِ ذلك عند قول الرافضة في الصحابة.

- قولهم في خلافة وتصويب عليٍّ بن أبي طالب

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام: اضطرب الناس في خلافة عليٍّ على أقوال:

وقالت طائفة ثالثة: بل عليٌّ هو الإمام، وهو مصيب في قتاله لمن قاتله، وكذلك من قاتله من الصحابة كطلحة والزبير كلهم مجتهدون مصيبون، وهذا قول من يقول: كل مجتهد مصيب، كقول البصريين من المعتزلة: أبي الهُذَيْل، وأبي عليٍّ، وأبي هاشم، ومن وافقهم من الأشْعَرِيَّة: كالقاضي أبي بكر، وأبي حامد، وهو المشهور عن أبي الحسن الأشعَري، وهؤلاء أيضًا يجعلون معاوية مجتهدًا مصيبًا في قتاله، كما أن عليًّا مصيب...

---

(١) التبصير في الدين ص(٦٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/١٥٤، ١٥٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٤/١٥٧).

وطائفة من المعتزلة تقول: قد فسق، إما هو، وإما مَن قاتله، لكن لا يعلم عينه.

وطائفة أخرى منهم تفسق معاوية وعمرًا دون طلحة والزبير وعائشة[(١)]

وقال: والقول الثاني: إن كلًّا منهما مصيب، وهذا بناء على قول من يقول: كل مجتهد مصيب، وهو قول طوائف من أهل الكلام من المعتزلة والأشْعَرِيَّة[(٢)]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول الرافضة في تصويب عليٍّ بن أبي طالب.

- قولهم في الإجماع

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام عن الإجماع: وأنكره بعض أهل البدع من المعتزلة والشيعة[(٣)]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول الرافضة في الإجماع.

- قولهم في المجتهدين

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام: وأما من قال من الجَهْمِيَّة ونحوهم: إنه قد يعذب العاجزين، ومن قال من المعتزلة ونحوهم من القَدَرِيَّة: إن كل مجتهد فإنه لا بد أن يعرف الحق، وأن من لم يعرفه فلتفريطه، لا لعجزه، فهما قولان ضعيفان، وبسببهما صارت الطوائف المختلفة من أهل القبلة يكفر بعضهم بعضًا، ويلعن بعضهم بعضًا[(٤)]

- قولهم في محكم القرآن ومتشابهه

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: اختلفت المعتزلة في محكم القرآن ومتشابهه:

فقال واصل بن عطاء وعمر بن عبيد: المحكمات ما أعلم الله سبحانه من عقابه للفساق؛ كقوله: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا﴾ [النساء: الآية ٩٣] ، وما أشبه ذلك من آي الوعيد، وقوله: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٧] ، نقول: أخفى الله عن العباد عقابه عليها، ولم يبين أنه يعذب عليها كما بين في المحكم منه.

---

(١) منهاج السنة النبوية (١/ ٥٣٧- ٥٤٤)، (٤/ ٣٨٨- ٣٩٣)، (٤/ ٤٠١- ٤٢٦)، (٤/ ٤٤٧- ٤٥٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٣٨).

(٣) مجموع الفتاوى (١١/ ٣٤١).

(٤) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٦٣).

وقال أبو بكر الأصم: محكمات، يعني حججًا واضحة لا حاجة لمن يتعمد إلى طلب معانيها كنحو ما أخبر الله سبحانه عن الأمم التي مضت ممن عاقبها، وما يثبت عقابها، وكنحو ما أخبر عن مشركي العرب أنه خالقهم من النطفة، وأنه أخرج لهم من الماء فاكهة وأبًا، وما أشبه ذلك؛ فهذا محكم كله، فقال قال الله سبحانه: ﴿ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾[آل عِمرَان: الآية ٧] ؛ أي الأصل الذي لو فكرتم فيه عرفتم أن كل شيء جاءكم به محمد ﷺ حق من عند الله سبحانه ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ﴾[آل عِمرَان: الآية ٧] وهو كنحو ما أنزل الله من أنه يبعث الأموات، ويأتي بالساعة، وينتقم ممن عصاه، أو ترك آية أو نسخها مما لا يدركونه إلا بالنظر، فيتركون هذا ويقولون: ائتنا بعذاب الله، في كل هذا عليهم شبهة حتى يكون منهم النظر فيعلمون أن لله أن يعذبهم متى شاء، وينقلهم إلى ما شاء.

وقال الإسكافي في قول الله تعالى: ﴿ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ﴾[آل عِمرَان: الآية ٧] ، قال: هي التي لا تأويل لها غير تنزيلها، ولا يحتمل ظاهرها الوجوه المختلفة ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ﴾[آل عِمرَان: الآية ٧] وهي الآيات التي يحتمل ظاهرها في السمع المعاني المختلفة.

وذهب بعض الناس في قوله: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ﴾[آل عِمرَان: الآية ٧] إلى ما اشتبه على اليهود من قول الله عز وجل: ﴿الٓمٓ ①﴾[البَقَرَة: الآية ١] ، و﴿الٓمٓرۚ﴾[الرّعد: الآية ١] ، و﴿الٓرۚ﴾[الحِجر: الآية ١] ، و﴿الٓمٓصٓ ①﴾[الأعرَاف: الآية ١]

وذهب بعضهم إلى اشتباه القصص التي في القرآن.

- واختلفوا في تأويل قوله: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾[آل عِمرَان: الآية ٧]

فقال قائلون: ليس يعلم تأويل المتشابه إلا الله، ولم يطلع عليه أحدًا.

وقال قائلون: قد يعلمه الراسخون في العلم، وإن هذا القول عطف، واحتجوا بقول الشاعر:

الريح يبكي شجوه والبرق يلمع في غمامه

قالوا: فالبرق معطوف على الريح[(١)]

- قولهم في إعجاز القرآن

أقوال العلماء

قال الأشعريُّ: واختلفوا في نظم القرآن: هل هو معجز أم لا؟ على ثلاثة أقاويل:

١- فقالت المعتزلة إلا النَّظَّام وهشامًا الفُوَطِي وعباد بن سليمان: تأليف القرآن ونظمه معجز، محال وقوعه منهم؛ كاستحالة إحياء الموتى منهم، وأنه علم لرسول الله ﷺ.

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٢٢- ٢٢٤).

٢- وقال النَّظَّام: الآية الأعجوبة في القرآن ما فيه من الأخبار عن الغيوب، فأما التأليف والنظم فقد كان يجوز أن يقدر عليه العباد، لولا أن الله منعهم بمنع وعجز أحدثهما فيهم.

٣- وقال هشام وعباد: لا نقول: إن شيئًا من الأعراض يدل على الله سبحانه، ولا نقول: أيضا أن عرضًا يدل على نبوة النبي ﷺ، ولم يجعلا القرآن علمًا للنبي ﷺ، وزَعَمَا أن القرآن أعراض[1]

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٢٥، ٢٢٦).

الباب الرابع

المرجئة

وهو يحتوي على أربعة فصول:

الفصل الأول: تعريفُ المرجئةِ.

الفصل الثاني: نشأةُ المرجئةِ.

الفصل الثالث: فِرَقَ المرجئةِ.

الفصل الرابع: مَقَالَاتُ المرجئةِ.

الفصل الأول

التعريف بالمرجئة

ذكر العلماء لهم تعريفات عديدة، منها:

١- هم الذين يؤخرون العمل عن الإيمان.

وهذا تعريف ابن حزم، والإسفراييني، والبغدادي، والسكسكي وقد جعلهم الذين يؤخرون القول والعمل جميعًا. وهو تعريف أكثر العلماء.

٢- هم الذين يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة.

وهذا تعريف الإسفراييني، وكثير من العلماء.

٣- هم الذين يؤخِّرون حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة فلا يقضى عليه بحكم ما في الدنيا من كونه من أهل الجنة أو من أهل النار.

وهذا تعريف المعتزلة، على ما ذكره الماتريدي عنهم[١]

٤- هم الذين يؤخِّرون عليًّا ﷺ عن الدرجة الأولى إلى الرابعة.

وقد ذكر الشهرستانيُّ هذه الأقوال الأربعة فقال: الإرجاء على معنيين:

أحدهما: بمعنى التأخير، كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [الأعرَاف: الآية ١١١]، أي: أمهله وأخِّره.

والثاني: إعطاء الرجاء.

أما إطلاق اسم المرجئة عَلَى الجماعة بالمعنى الأول فصحيح؛ لأنَّهم كانوا يؤخِّرون العمل عن النيَّة والعقد.

وأما بالمعنى الثاني فظاهر؛ فإنهم كانوا يقولون: لا تضرُّ مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة.

وقيل: الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، فلا يقضي عليه بحكم ما في الدنيا، من كونه من أهل الجنَّة، أو من أهل النار. فعلى هذا: المرجئة، والوعيديَّة فرقتان متقابلتان.

وقيل: الإرجاء تأخير عليٍّ ﷺ عن الدَّرجة الأولى إلى الرابعة. فعلى هذا المرجئة والشِّيعة فرقتان متقابلتان[٢]

---

(١) انظر: التوحيد للماتريدي ص(٣٨٢).

(٢) الملل والنحل (١/١٣٩).

٥- هم الذين أرجوا أمر عليٍّ وعثمانَ إلى ربهما وتركوا ولايتهما والبراءة منهما.
وهذا أحد الوجهين اللذين ذكرهما سفيان بن عيينة، والطبري[1].
٦- هم الذين يؤخِّرون الأفعال إلى الله، ويؤخِّرون أمر الله ونهيه عن الاعتداد بهما.
وهذا تعريف الماتريدي، وهو المنقول عن الطيبي.
فعلى هذا المرجئة والقدرية متقابلتان[2].
قال الماتريدي: إن المرجئة أرجأت الأفعال إلى الله ولم تجعلها للعبد[3].
وقال الطيبي: الجبرية القائلون بأن إضافة الفعل إلى العبد كإضافته إلى الجمادات، سموا بذلك؛ لأنهم يؤخِّرون أمر الله ونهيه عن الاعتداد بهما، ويرتكبون الكبائر[4].

مناقشة التعريفات:

الراجح من هذه الأقوال هو ما عليه أكثر العلماء أن المرجئة هم الذين يؤخِّرون العمل عن الإيمان، وبالتالي يقولون بأنه لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة.

أما التعريفات الأخرى فلا تخلو من انتقادات.

- فأما تعريفهم بأنهم الذين يؤخِّرون حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة فلا يقضى عليه بحكم، فهذا خطأ فإن الأسماء الشرعية ثابتة لجميع المكلفين من: مسلمين وكافرين وفاسقين ونحوهم، وعلى هذه الأسماء تجرى الأحكام الدنيوية لعباد الله في الأرض. وأما أحكام الآخرة من جنة أو نار فهي ثابتة على وجه العموم دون التعيين لشخص أو لآخر إلا ما جاء الدليل من الوحي الشريف بتعيينه، فيقال مثلًا: نشهد أن جميع المؤمنين الموحِّدين يدخلون الجنة دون تعيين لأحد إلا ما جاء الدليل في حقه كالخلفاء الأربعة والعشرة المبشرين ونحوهم، ونشهد أن جميع الكافرين في النار دون تعيين لأحد إلا ما جاء الدليل في حقِّه كفرعون وأبي لهب ونحوهما، ونشهد أن الفاسقين المرتكبين للكبائر أنهم داخلون تحت قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النِّساء: الآية ٤٨]؛ أي: أن بعضهم يغفر الله لمن شاء منهم فيدخلون الجنة، وبعضهم لا يغفر لهم فيدخلون النار ثم يخرجون منها بشفاعة الشفعاء ولا يخلدون فيها تخليد الكفار والمنافقين.

أما القول بأنا لا ندري هل يدخل أحد من أهل التوحيد النار أم لا؟ فهو قول طائفة من المرجئة لا كلهم، وهم المرجئة الواقفة كما سيأتي بيانه.

---

(١) تهذيب الآثار (٢/ ٦٥٩، ٦٦١).
(٢) انظر: الملل والنحل (١/ ١٤١).
(٣) التوحيد له ص(٢٢٩، ٣٨٤).
(٤) انظر: تحفة الأحوذي (٦/ ٣٠٢)، فيض القدير (٤/ ٢٠٨)، مرقاة المفاتيح (١/ ٢٨٤).

- وأما تعريفهم بأنهم الذين يؤخِّرون عليًّا ﷺ عن الدرجة الأولى إلى الرابعة، فلا يصح إطلاق الإرجاء بالمعنى الاصطلاحي على مثل هذا، فإن هذا هو الصواب أن يكون ترتيب الخلفاء الأربعة: أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان، ثم علي بن أبي طالب ﷺ أجمعين، وعلى هذا أدلة كثيرة كما ذكرنا ذلك فيما تقدم في نقض مقالات الشيعة.

وقد يكون هذا القول لطوائف مرجئة الشيعة، فإنه غير معروف عن أكثر طوائف المرجئة هذا القول، بل كثير منهم موافق لما عليه أهل السنة في هذا المعتقد.

- وأما تعريفهم بأنهم الذين أرجوا أمر عثمان وعلي وطلحة والزبير إلى ربهم فلا يتولونهم ولا يتبرءون منهم، فيُذكر أن هذا هو معنى الإرجاء في أول الأمر، ولذلك قال سفيان بن عيينة: الإرجاء على وجهين: قوم أرجوا أمر علي وعثمان فقد مضى أولئك، فأما المرجئة اليوم فهم قوم يقولون: الإيمان قول بلا عمل.

وهذا قول خطأ باطل، فإن الصحابة جميعًا رضوان الله عليهم يتولون ولا يتبرأ منهم، ولا سيما الخلفاء الراشدين ﷺ أجمعين، وسيأتي قريبًا أول من يُذكر أنه قد قال هذا الكلام.

وإن كان هذا هو أول الوجهين للإرجاء كما قال سفيان، فإن الذي استقر عليه الاستعمال هو الوجه الآخر، كما قال الطبري: والصواب من القول في المعنى الذي من أجله سميت المرجئة مرجئة أن يقال: إن الإرجاء معناه ما بيَّنَّا قبلُ من تأخير الشيء، فمؤخر أمر عليٍّ وعثمانَ ﷺ إلى ربهما، وتارك ولايتهما، والبراءة منهما مرجئًا أمرهما -فهو مرجئ، ومؤخر العمل والطاعة عن الإيمان مرجئهما عنه فهو مرجئ، غير أن الأغلب من استعمال أهل المعرفة بمذاهب المختلفين في الديانات في دهرنا هذا، هذا الاسم؛ فيمن كان من قوله: الإيمان قول بلا عمل، وفيمن كان من مذهبه أن الشرائع ليست من الإيمان، وأن الإيمان إنما هو التصديق بالقول دون العمل المصدق بوجوبه[1].

- وأما تعريفهم بأنهم الذين يقولون بتأخير الأفعال إلى الله، وأن العبد مجبور على أفعاله، فلا شك أن بعض المرجئة كان يقولون بذلك، بل نشأة القول به كان من جهتهم، وهو نتيجة عملية مباشرة لإخراجهم الأعمال من الإيمان، ولذلك علل صاحب هذا التعريف قوله ذلك بأنهم يؤخِّرون الاعتداد بالأمر والنهي الشرعي.

ولكن ليس كل المرجئة يقولون بالجبر ولا يلتزمونه، وإن كان هو لازم لهم.

قال شيخ الإسلام: ولهذا قرنت القدرية بالمرجئة في كلام غير واحد من السلف، وروي في ذلك حديث مرفوع؛ لأن كلا من هاتين البدعتين تفسد الأمر والنهي والوعد والوعيد؛ فالإرجاء

(١) تهذيب الآثار (٢/ ٦٦١).

يضعف الإيمان بالوعيد، ويهون أمر الفرائض والمحارم، والقدري إن احتج به كان عونًا للمرجئ. وإن كذب به كان هو والمرجئ قد تقابلا، هذا يبالغ في التشديد حتى لا يجعل العبد يستعين بالله على فعل ما أمر به وترك ما نهى عنه، وهذا يبالغ في الناحية الأخرى[1]

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ١٠٥، ١٠٦).

الفصل الثاني
نَشأَةُ المُرْجِئَةِ

كما هو معروف وسبق أن قدمنا فإن ظهور أي فرقة إنما يبدأ بفكرة وتصور عن شيء ما يحيط بالإنسان في أمور حياته، والمرجئة في ظهورهم في أواخر عهد الصحابة في إمارة ابن الزبير وعبد الملك كانوا هكذا، إلا أن الذي يظهر من تتبع كلام أهل العلم أن الإرجاء في ظهوره كان في مرحلتين أو درجتين، والرابط بينهما يكاد يكون غير موجود.

فيذكر العلماء أن الإرجاء في أول أمره كان القول فيما جرى بين الصحابة من أمر عثمان وعلي وطلحة والزبير رضي الله عنهم أجمعين، وأنهم لا يتولون ولا يتبرأ منهم بل يرجأ أمرهم إلى الله، ويذكرون أن أول من قال بذلك هو الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب (١٠٠ هـ) وأنه كتب به إلى أمصار المسلمين، وأنه قد ندم بعد ذلك على هذا الكلام، وقد زجره أبوه محمد ابن الحنفية (٨١ هـ) عندما بلغه عنه هذا الكلام.

ثم المرحلة الثانية التي ظهر فيها قوم يتكلمون في الإيمان ومنزلة العمل منه، ويقولون: إنه قول بلا عمل، وأن مرتكب الكبيرة مؤمن كامل الإيمان، وأنه لا يضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة.

وفي هذا جاءت أقوال العلماء الآتية:

قال سفيان بن عيينة: الإرجاء على وجهين: قوم أرجوا أمرَ عليٍّ وعثمانَ فقد مضى أولئك، فأما المرجئةُ اليوم فهم قومٌ يقولون: الإيمانَ قولٌ بلا عمل[(١)]

وعن أيوب السختياني قال: أنا أكبر من الإرجاء، إن أول من تكلم في الإرجاء رجل من أهل المدينة يقال له الحسن[(٢)]

وعن مغيرة بن مقسم الضبي قال: أول من تكلم في الإرجاء الحسن بن محمد ابن الحنفية[(٣)]

وعن مصعب بن عبد الله قال: الحسن أول من تكلم في الإرجاء[(٤)]

وعن زاذان وميسرة قالا: أتينا الحسن بن محمد قلنا: ما هذا الكتاب الذي وضعت، وكان هو الذي أخرج كتاب المرجئة، قال زاذان: فقال لي: يا أبا عمر، لوددت أني كنت مت قبل أن أخرج

---

(١) تهذيب الآثار (٢/ ٦٥٩).

(٢) الأوائل (١٦٣)، اعتقاد أهل السنة والجماعة (٥/ ١٠٠٣).

(٣) الأوائل (١٦٤).

(٤) اعتقاد أهل السنة والجماعة (٥/ ١٠٠٣).

هذا الكتاب، أو قال قبل أن أضع هذا الكتاب[١]

وقال عثمان بن إبراهيم بن حاطب: أول من تكلم في الإرجاء الحسن بن محمد، كنت حاضرً يوم تكلم، وكنت في حلقته مع عمي، وكان في الحلقة جندب وقوم معه فتكلموا في عثمانَ وعليٍّ وطلحةَ وآلِ الزبيرِ فأكثروا فقال الحسن: سمعت مقالتكم هذه ولم أر مثل أن يرجأ عثمان وعليٌّ وطلحة والزبير فلا يتولوا ولا يتبرأ منهم ثم قام فقمنا، وبلغ أباه محمد بن الحسن ما قال فضربه بعصًا فشجه وقال: لا تولي أباك عليًّا! قال: وكتب الرسالة التي ثبت فيها الإرجاء بعد ذلك[٢]

وقال ابن سعد: هو أول من تكلم في الإرجاء[٣]

وقال الذهبي: الإرجاء الذي تكلم به معناه أنه يرجئ أمرَ عثمانَ وعليٍّ إلى الله فيفعل فيهم ما يشاء[٤]

وقال شيخ الإسلام: فيقال: إن الحسن بن محمد ابن الحنفية قد وضع كتابًا في الإرجاء، نقيض قول المعتزلة، ذكر هذا غير واحد من أهل العلم[٥]

وقال الشهرستانيُّ: وقيل: إنَّ أوَّل من قال بالإرجاء: الحسن بن محمد بن عليِّ بن أبي طالبٍ، وكان يكتب فيه الكتب إلى الأمصار، إلا أنَّه ما أخَّر العمل عن الإيمان كما قالت المرجئة اليونسيَّة، والعبيديَّة، لكنَّه حكم بأن صاحب الكبيرة لا يكفر إذ الطاعات وترك المعاصي ليست من أصل الإيمان حتى يزول الإيمان بزوالها[٦]

وقد اختلف العلماء في أول من قال بالإرجاء بالمعنى الثاني

فقيل: إن أول من قال بالإرجاء رجل يسمى ذر بن عبد الله الهمداني.

فقد سئل أحمد بن حنبل عن أول من تكلم في الإيمان من هو؟ فقال: يقولون: أول من تكلم فيه ذر[٧]

---

(١) السنة لعبد الله بن أحمد (١/ ٣٢٤)

وهو من طريق حماد بن سلمة عن عطاء عنهما، وعطاء بن السائب صَدُوقٌ، ولكنه اخْتَلَطَ، وسماع حماد منه مختلف فيه، وقال شعبة: ما حدثك عطاء بن السائب عن رجال: زاذان وميسرة وأبي البختري فلا تكتبه. انظر: تهذيب الكمال (٢٠/ ٨٦)، وتهذيب التهذيب (٤/ ١٣٠)، التقريب (٤٥٩٢).

(٢) تاريخ الإسلام (٦/ ٣٣٢).

(٣) تاريخ الإسلام (٦/ ٣٣٣).

(٤) تاريخ الإسلام (٦/ ٣٣٣).

(٥) منهاج السنة النبوية (٨/ ٧).

(٦) الملل والنحل (١/ ١٤٤).

(٧) السنة للخلال (٣/ ٥٦٣).

وقال ابن عون: كان إبراهيم يعيب على ذر قوله في الإرجاء[١]

وقال الحسن بن عبيد الله: سمعت إبراهيم يقول لذر: ويحك يا ذر ما هذا الدين الذي جئت به؟! قال ذر: ما هو إلا رأي رأيته، قال: ثم سمعت ذرًا يقول: إنه لدين الله عز وجل الذي بعث الله به نوحًا عليه السلام[٢]

وقال العلاء بن عبد الله بن رافع: أن ذرًا أبا عمر أتى سعيد بن جبير يومًا في حاجة، فقال: لا حتى تخبرني على أي دين أنت اليوم، أو رأي أنت اليوم، فإنك لا تزال تلتمس دينًا قد أضللته، ألا تستحي من رأي أنت اليوم أكبر منه[٣]

وقال سلمة بن كهيل: وصف ذر الإرجاء، وهو أول من تكلم فيه، ثم قال: إني أخاف أن يتخذ هذا دينًا، فلما أتته الكتب من الآفاق قال: فسمعته يقول بعد: وهل أمر غير هذا[٤]

وقال الأعمش: سمعت ذرًا الهمداني يقول: لقد شرعت رأيًا خفت أن يتخذَ دينًا، وفي لفظ: سنة[٥]

وقيل: إن أول من أحدثه حماد بن أبي سليمان وهو شيخ أبي حنيفة وتلميذ إبراهيم النخعي.

قال ميمون أبي حمزة: قال لي إبراهيم النخعي: لا تدعوا هذا الملعون يدخل علي بعد ما تكلم في الإرجاء، يعني حمادًا[٦]

وقيل: إن أول من قال به سالم الأفطس.

قال معقل بن عبيد الله العبسي: قدم علينا سالم الأفطس بالإرجاء، فعرضه، قال: فنفر منه أصحابنا نفارًا شديدًا[٧]

وقيل: إن أول من قال به هو قيس الماصر.

قال الأوزاعي: أول من تكلم في الإرجاء رجل من أهل الكوفة يقال له قيس الماصر[٨]

---

(١) السنة لعبد الله (١/ ٣١٣).

(٢) السنة لعبد الله (١/ ٣٣٥).

(٣) السنة لعبد الله (١/ ٣٢٥، ٣٢٨، ٣٣٤).

(٤) السنة لعبد الله (١/ ٣٢٩).

(٥) السنة لعبد الله (١/ ٣٣٣)، التنبيه والرد ص(١٤٥).

(٦) السنة لعبد الله (١/ ٣٦٥).

وفي إسناد شريك بن عبد الله القاضي وهو يخطئ كثيرًا. انظر: تهذيب الكمال (١٢/ ٤٦٢)، التقريب (٢٧٨٧)، وميمون أبو حمزة الأعور ضعيف. انظر: تهذيب الكمال (٢٩/ ٢٣٧)، التقريب (٧٠٥٧).

(٧) السنة لعبد الله (١/ ٣٨٢).

(٨) تهذيب الكمال (٢١/ ٤٨٦).

وهؤلاء جميعًا كانوا في عصر واحدٍ تقريبًا، وقولهم قريب من بعض.

قال شيخ الإسلام: وحدثت المرجئة وكان أكثرهم من أهل الكوفة، ولم يكن أصحاب عبد الله من المرجئة ولا إبراهيم النخعي وأمثاله، فصاروا نقيض الخوارج والمعتزلة، فقالوا: إن الأعمال ليست من الإيمان.

وكانت هذه البدعة أخف البدع، فإن كثيرًا من النزاع فيها نزاع في الاسم واللفظ دون الحكم، إذ كان الفقهاء الذين يضاف إليهم هذا القول مثل حماد بن أبي سليمان وأبي حنيفة وغيرهما هم مع سائر أهل السنة متفقين على أن الله يعذب من يعذبه من أهل الكبائر بالنار ثم يخرجهم بالشفاعة، كما جاءت الأحاديث الصحيحة بذلك، وعلى أنه لا بد في الإيمان أن يتكلم بلسانه، وعلى أن الأعمال المفروضة واجبة، وتاركها مستحق للذم والعقاب، فكان في الأعمال هل هي من الإيمان، وفي الاستثناء ونحو ذلك عامته نزاع لفظي[1].

- ثم في أول المائة الثانية انتقلت المرجئة إلى مرحلة ثالثة وهي مرحلة الغلو في مسألة الإيمان، وكان هذا على يد الجهمية والكَرَّاميَّة.

فلما ظهرت الجهمية زعم جهم بن صفوان (١٢٨ هـ) أن الإيمان هو معرفة الله بالقلب فقط.

ولما ظهرت الكَرَّاميَّة زعم محمد بن كرام (٢٥٥ هـ) أن الإيمان هو قول اللسان فقط.

ثم جاءت بعد ذلك الأشعرية ومن معهم من المتكلمين فقالوا بقول الجهمية في الإيمان، وأصبح هو المعروف عند كثير من المتأخرين من أصحاب المذاهب وغيرهم.

ومع هؤلاء جاء الماتريدية فزعموا أن الإيمان هو ما في القلب فقط وأن القول الظاهر شرط لثبوت أحكام الدنيا.

قال شيخ الإسلام عن القول بالمرحلة الثانية هو: قول طائفة من فقهاء الكوفيين كحماد بن أبي سليمان، وصاحبه أبي حنيفة وأصحاب أبي حنيفة.

وأما قول الجهمية وهو أن الإيمان مجرد تصديق القلب دون اللسان فهذا لم يقله أحد من المشهورين بالإمامة ولا كان قديمًا فيضاف هذا إلى المرجئة.

وإنما وافق الجهمية عليه طائفة من المتأخرين من أصحاب الأشعري.

وأما ابن كلاب فكلامه يوافق كلام المرجئة لا الجهمية.

وآخر الأقوال حدوثًا في ذلك قول الكَرَّاميَّة إن الإيمان اسم للقول باللسان، وإن لم يكن معه اعتقاد القلب وهذا القول أفسد الأقوال[2].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/٣٨، ٣٩).

(٢) الأصفهانية ص(١٨٢).

وقال: وأنكر حماد بن أبي سليمان ومن اتبعه تفاضل الإيمان ودخول الأعمال فيه والاستثناء فيه؛ وهؤلاء من مرجئة الفقهاء، وأما إبراهيم النخعي -إمام أهل الكوفة شيخ حماد بن أبي سليمان- وأمثاله؛ ومن قبله من أصحاب ابن مسعود؛ كعلقمة والأسود؛ فكانوا من أشد الناس مخالفة للمرجئة، وكانوا يستثنون في الإيمان؛ لكن حماد بن أبي سليمان خالف سلفه، واتبعه من اتبعه ودخل في هذا طوائف من أهل الكوفة، ومن بعدهم.

ثم إن السلف والأئمة اشتد إنكارهم على هؤلاء وتبديعهم وتغليظ القول فيهم

وهؤلاء المعروفون مثل حماد بن أبي سليمان وأبي حنيفة وغيرهما من فقهاء الكوفة كانوا يجعلون قول اللسان، واعتقاد القلب من الإيمان، وهو قول أبي محمد بن كلاب وأمثاله، لم يختلف قولهم في ذلك، ولا نقل عنهم أنهم قالوا: الإيمان مجرد تصديق القلب، لكن هذا القول حكوه عن الجهم بن صفوان، ذكروا أنه قال: الإيمان مجرد معرفة القلب، وإن لم يقر بلسانه، واشتد نكيرهم لذلك حتى أطلق وكيع بن الجراح، وأحمد بن حنبل وغيرهما كفر من قال ذلك؛ فإنه من أقوال الجهمية،

وحدث بعد هؤلاء قول الكَرَّاميَّة؛ أن الإيمان قول اللسان دون تصديق القلب، مع قولهم أن مثل هذا يعذب في الآخرة ويخلد في النار.

وقال أبو عبد الله الصالحي: إن الإيمان مجرد تصديق القلب ومعرفته، لكن له لوازم فإذا ذهبت دلَّ ذلك على عدم تصديق القلب، وإن كل قول أو عمل ظاهر دلَّ الشرع على أنه كفر كان ذلك؛ لأنه دليل على عدم تصديق القلب ومعرفته، وليس الكفر إلا تلك الخصلة الواحدة، وليس الإيمان إلا مجرد التصديق الذي في القلب والمعرفة.

وهذا أشهر قولي أبي الحسن الأشعري، وعليه أصحابه كالقاضي أبي بكر وأبي المعالي وأمثالهما، ولهذا عدهم أهل المقالات من المرجئة، والقول الآخر عنه كقول السلف وأهل الحديث: إن الإيمان قول وعمل، وهو اختيار طائفة من أصحابه، ومع هذا فهو وجمهور أصحابه على قول أهل الحديث في الاستثناء في الإيمان.

والإيمان المطلق عنده ما يحصل به الموافاة، والاستثناء عنده يعود إلى ذلك؛ لا إلى الكمال والنقصان والحال، وقد منع أن يطلق القول بأن الإيمان مخلوق أو غير مخلوق، وصنف في ذلك مصنفًا معروفًا عند أهل السنة، في كتاب المقالات، وقال إنه يقول بقولهم.

وقد ذهب طائفة من متأخري أصحاب أبي حنيفة -كأبي منصور الماتريدي وأمثاله- إلى نظير هذا القول في الأصل، وقالوا: إن الإيمان هو ما في القلب، وأن القول الظاهر شرط لثبوت أحكام الدنيا؛ لكن هؤلاء يقولون بالاستثناء ونحو ذلك، كما عرف من أصلهم[1].

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٠٧- ٥١٠).

الفصل الثالث
فِرَقُ المُرْجِئَةِ

قال الأشعري والملطي: وهم اثنتا عشرة فرقة[(١)]

وقال السكسكي: وقد افترقت هذه الفرقة على ثماني عشرة فرقة[(٢)]

وقال الإسفراييني والبغدادي: والمرجئة ثلاثة أصناف:

صنف منهم: قالوا بالإرجاء في الإيمان، وبالقدر على مذاهب القدرية المعتزلة...

وصنف منهم: قالوا بالإرجاء في الإيمان، وبالجبر في الأعمال على مذهب جهم بن صفوان...

والصنف الثالث منهم: خارجون عن الجبرية والقدرية [(٣)]

وقال الشهرستانيُّ: والمرجئة أربعة أصنافٍ: مرجئة الخوارج، ومرجئة القدريَّة، ومرجئة الجبريَّة، والمرجئة الخالصة[(٤)]

وقال شيخ الإسلام: والمرجئة ثلاثة أصناف:

الذين يقولون: الإيمان مجرد ما في القلب، ثم من هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب وهم أكثر فرق المرجئة، كما قد ذكر أبو الحسن الأشعري أقوالهم في كتابه، وذكر فرقًا كثيرة يطول ذكرهم، لكن ذكرنا جمل أقوالهم، ومنهم من لا يدخلها في الإيمان كجهم ومن اتبعه كالصالحي، وهذا الذي نصره هو وأكثر أصحابه.

والقول الثاني: من يقول: هو مجرد قول اللسان، وهذا لا يعرف لأحد قبل الكَرَّاميَّة.

والثالث: تصديق القلب وقول اللسان، وهذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم[(٥)]

قلت: يمكن تقسيم فرق المرجئة باعتبارين:

- **الأول:** باعتبار قول فرقهم بأقوال الفرق الأخرى، وهم بهذا الاعتبار يكونون على النحو التالي:

المرجئة الخالصة: وهم اليونسية، والغسانية، والثوبانية، والتومنية، والحنفية.

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(١٣٢)، التنبيه والرد ص(١٤٦).

(٢) البرهان ص(٣٣).

(٣) التبصير في الدين ص(٢٤، ٩٧)، الفرق بين الفرق ص(٤٤، ٢١١).

(٤) الملل والنحل (١/ ١٣٩).

(٥) مجموع الفتاوى (٧/ ١٩٥).

مرجئة الخوارج: وهم الشبيبية، والغيلانية.

مرجئة القدرية: وهم الشمرية، والشبيبية، والغيلانية، والصالحية.

مرجئة الجبرية: وهم الجهمية، والمريسية، والنجارية، والأشعرية، والماتريدية.

مرجئة المجسمة: وهم الكَرَّاميَّة، والعبيدية.

- الثاني: باعتبار قولهم في الإيمان، وهم بهذا الاعتبار يكونون ثلاثة أصناف على النحو التالي:

الصنف الأول: أنه ما في القلب فقط: وهؤلاء غالب فرق المرجئة، وهم نوعان:

١- نوع لا يُدخل فيه أعمال القلب وهؤلاء هم الجهمية، والصالحية، والأشعرية، والماتريدية.

٢- نوع يُدخل فيه أعمال القلب، وهؤلاء هم سائر فرق المرجئة.

الصنف الثاني: أنه باللسان فقط: وهؤلاء هم الكَرَّاميَّة.

الصنف الثالث: أنه بالقلب واللسان فقط: وهؤلاء هم الحنفية والكلابية.

وسنتكلم عن فرق المرجئة باعتبار أقوالهم في الإيمان.

الجهمية

أتباع جهم بن صفوان، هم الذين يزعمون أن الإيمان بالله هو المعرفة بالله وبرسله وبجميع ما جاء من عند الله فقط.

وأن ما سوى المعرفة من الإقرار باللسان، والخضوع بالقلب، والمحبة لله ولرسوله، والتعظيم لهما، والخوف منهما، والعمل بالجوارح -فليس بإيمان.

وزعموا أن الكفر بالله هو الجهل به.

وزعمت الجهمية أن الإنسان إذا أتى بالمعرفة ثم جحد بلسانه أنه لا يكفر بجحده.

وأن الإيمان لا يتبعض، ولا يتفاضل أهله فيه.

وأن الإيمان والكفر لا يكونان إلا في القلب دون غيره من الجوارح[(١)]

الصالحية

أتباع أبي الحسين صالح بن عمر الصالحي، هم الذين يزعمون أن الإيمان هو المعرفة بالله فقط، والكفر هو الجهل به فقط.

وأن قول القائل: إن الله ثالث ثلاثة، ليس بكفر، ولكنه لا يظهر إلا من كافر؛ وذلك أن الله سبحانه أكفر من قال ذلك، وأجمع المسلمون أنه لا يقوله إلا كافر.

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١٣٢)، الفصل (٢/ ٨٨)، (٣/ ١٠٥)، البرهان ص(٣٤، ٣٥)، مجموع الفتاوى (٧/ ٥٤٣).

وزعموا أن معرفة الله هي المحبة له، وهي الخضوع لله.

وأصحاب هذا القول لا يزعمون أن الإيمان بالله إيمان بالرسول، وأنه لا يؤمن بالله إذا جاء الرسول إلا من آمن بالرسول، ليس لأن ذلك يستحيل ولكن لأن الرسول قال: ومن لا يؤمن بي فليس بمؤمن بالله.

وزعموا أيضًا أن الصلاة والزكاة والصيام والحج ليست بعبادة لله، وأنه لا عبادة إلا الإيمان به، وهو معرفته.

والإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقص، وهو خصلة واحدة، وكذلك الكفر[١]

الأشعرية

أتباع أبي الحسن الأشعري، وقد ذكر في كتابه «الموجز» قول الصالحي هذا وغيره، ثم قال: والذي أختاره في الأسماء قول الصالحي، وفى الخصوص والعموم إني لا أقطع بظاهر الخبر على العموم ولا على الخصوص، إذ كان يحتمل في اللغة أن يكون خاصًا، ويحتمل أن يكون عامًا، واقف في ذلك، ولا أقطع على عموم ولا على خصوص إلا بتوقيف أو إجماع.

ولكنه قال في كتابه مقالات الإسلاميين عن مقالة أصحاب الحديث وأهل السنة: ويقرون بأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، ولا يقولون: مخلوق، ولا غير مخلوق، وذكر كلامًا طويلًا، ثم قال في آخره: وبكل ما ذكرناه من قولهم نقول، وإليه نذهب[٢]

فهذا قوله في هذا الكتاب وافق فيه أهل السنة وأصحاب الحديث، بخلاف القول الذي نصره في الموجز وهو المشهور عنه والذي عليه أكثر أصحابه كالقاضي أبي بكر وأبي المعالي وأمثالهما[٣]

الماتريدية

أتباع أبي منصور الماتريدي، وهو من متأخري الحنفية، قالوا: إن الإيمان هو مجرد تصديق في القلب، وأن القول الظاهر شرط لثبوت أحكام الدنيا، وأن العباد يتساوون في الإيمان[٤]

اليونسية والشمرية

اليونسية: أتباع يونس بن عون النميري، والشمرية: أتباع أبي شمر، يزعمون أن الإيمان المعرفة بالله والخضوع له والمحبة له بالقلب، والإقرار به أنه واحد ليس كمثله شيء، ما لم تقم عليه حجة الأنبياء.

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين (١٣٢، ١٣٣)، الفرق بين الفرق ص(٢١٦)، الملل والنحل (١/ ١٤٥).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٢٩٣، ٢٩٧).

(٣) انظر: الفصل (٢/ ٨٨)، (٣/ ١٠٥، ١٠٦)، مجموع الفتاوى (٧/ ٥٤٤، ٥٥٠).

(٤) انظر: التوحيد للماتريدي ص(٣٣٢، ٣٧٣، ٣٨٠، ٣٨٨)، مجموع الفتاوى (٧/ ٥١٠، ٥٨٢).

وإن كانت قامت عليه حجة الأنبياء فالإيمان الإقرار بهم والتصديق لهم، والمعرفة بما جاء من عند الله غير داخل في الإيمان.

ولا يسمون كل خصلة من هذه الخصال إيمانًا لاجتماعها، وشبَّهوا ذلك بالبياض إذا كان في دابة لم يسموها بلقاء ولا بعض أبلق حتى يجتمع السواد والبياض، فإذا اجتمعا في الدابة سمي ذلك بلقًا إذا كان بفرس، فإن كان في جمل أو كلب سمي بقعًا، وجعلوا ترك الخصال كلها وترك كل خصلة منها كفرًا.

ولم يجعلوا الإيمان متبعضًا، ولا محتملًا للزيادة والنقصان[1]

وذكر عن أبي شمر أنه يضيف إلى ذلك القول بالقدر ونفي التشبيه والتوحيد الذي هو نفي الصفات، وأن كل ذلك إيمان، والعلم به إيمان، والشاك فيه كافر، والشاك في الشاك كافر أبدًا.

والمعرفة لا يقولون: إنها إيمان، ما لم تضم الإقرار، وإذا وقعا كانا جميعًا إيمانًا[2]

وذهب قوم من أصحاب يونس إلى أن الإيمان هو المعرفة بالله والخضوع له، وهو ترك الاستكبار عليه والمحبة له، فمن اجتمعت فيه هذه الخصال فهو مؤمن.

وزعموا أن إبليس كان عارفًا بالله غير أنه كفر باستكباره على الله.

وزعموا أن الإنسان وإن كان لا يكون مؤمنًا إلا بجميع الخلال التي ذكرناها، وقد يكون كافرًا بترك خلة منها[3]

الثوبانية

أتباع أبي ثوبان المرجئ، يزعمون أن الإيمان هو الإقرار بالله وبرسله وما كان لا يجوز في العقل إلا أن يفعله، وما كان جائزًا في العقل ألا يفعله فليس ذلك من الإيمان[4]

النجارية

أتباع الحسين بن محمد النجار، يزعمون أن الإيمان هو المعرفة بالله وبرسله وفرائضه المجتمع عليها والخضوع له بجميع ذلك والإقرار باللسان، فمن جهل شيئًا من ذلك فقامت به عليه حجة أو عرفه ولم يقر به كفر.

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١٣٤)، التبصير في الدين ص(٩٧)، الفرق بين الفرق ص(٢١٢)، الملل والنحل (١/ ١٤٠)، المواقف (٣/ ٧٠٥)، مجموع الفتاوى (٧/ ٥٤٥).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١٣٥)، الفرق بين الفرق ص(٢١٤، ٢١٥)، الملل والنحل (١/ ١٤٥).

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١٣٣)، مجموع الفتاوى (٧/ ٥٤٥).

(٤) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١٣٥)، التبصير في الدين ص(٩٨)، الفرق بين الفرق ص(٢١٣)، الملل والنحل (١/ ١٤٢)، البرهان ص(٤٤)، المواقف (٣/ ٧٠٦)، مجموع الفتاوى (٧/ ٥٤٥).

ولم تسم كل خصلة من ذلك إيمانًا، مثل قول الشمرية.

وزعموا أن الخصال التي هي إيمان إذا وقعت فكل خصلة منها طاعة، فإن فعلت خصلة منها ولم تفعل الأخرى لم تكن طاعة؛ كالمعرفة بالله إذا انفردت من الإقرار لم تكن طاعة؛ لأن الله عز وجل أمرنا بالإيمان جملة أمرًا واحدًا، ومن لم يفعل ما أمر به لم يطع.

وزعموا أن ترك كل خصلة من ذلك معصية، وأن الإنسان لا يكفر بترك خصلة واحدة.

وأن الناس يتفاضلون في إيمانهم، ويكون بعضهم أعلم بالله وأكثر تصديقًا له من بعض.

وأن الإيمان يزيد ولا ينقص.

وأن من كان مؤمنًا لا يزول عنه اسم الإيمان إلا بالكفر(١)

الغيلانية

أتباع غيلان بن مروان، يزعمون أن الإيمان المعرفة بالله الثانية، والمحبة والخضوع والإقرار بما جاء به الرسول، وبما جاء من عند الله سبحانه.

وذلك أن المعرفة الأولى عنده اضطرار فلذلك لم يجعلها من الإيمان.

وذكر عنهم أن الخصلة من الإيمان لا يقال لها: إيمان، إذا انفردت، ولا يقال لها: بعض إيمان إذا انفردت، مثل قول الشمرية.

وأن الإيمان لا يحتمل الزيادة والنقصان، ولا يتفاضل الناس فيه.

وزعموا أن العلم بأن الأشياء محدثة مدبرة ضرورة، والعلم بأن محدثها ومدبرها ليس باثنين ولا أكثر من ذلك اكتساب.

وجعلوا العلم بالنبي وبما جاء من عند الله اكتسابًا، وزعموا أنه من الإيمان إذا كان الذي جاء من عند الله منصوصًا بإجماع المسلمين، ولم يجعلوا شيئًا من الدين مستخرجًا إيمانًا.

وذكر زرقان عن غيلان أن الإيمان هو الإقرار باللسان، وهو التصديق، وأن المعرفة بالله فعل الله وليست من الإيمان في قليل ولا كثير، واعتل بأن الإيمان في اللغة هو التصديق.

وكان غيلان يقول بالقدر خيره وشره من العبد، وفي الإمامة أنها تصلح في غير قريش وكل من كان قائمًا بالكتاب والسنة كان مستحقًا لها، وأنها لا تثبت إلا بإجماع الأمة.

فقد جمع غيلان خصالًا ثلاثًا: القدر والإرجاء والخروج(٢)

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١٣٥، ١٣٦)، التبصير في الدين ص(١٠١)، الفرق بين الفرق ص(٢١٧، ٢١٨)، البرهان ص(٣٩)، مجموع الفتاوى (٧/ ٥٤٥، ٥٤٦).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١٣٦، ١٣٧)، الفرق بين الفرق ص(٢١٥)، الملل والنحل (١/ ١٤٣، ١٤٦)، البرهان ص(٤٥، ٤٦)، مجموع الفتاوى (٧/ ٥٤٦).

الشبيبية

أتباع محمد بن شبيب، يزعمون أن الإيمان الإقرار بالله، والمعرفة بأنه واحد ليس كمثله شيء، والإقرار والمعرفة بأنبياء الله وبرسله، وبجميع ما جاءت به من عند الله مما نص عليه المسلمون ونقلوه عن رسول الله من: الصلاة والصيام وأشباه ذلك، مما لا اختلاف فيه بينهم ولا تنازع.

وأما ما كان من الدين نحو اختلاف الناس في الأشياء فإن الراد للحق لا يكفر، وذلك أنه إيمان واستخراج، ليس يرد على رسول الله ما جاء به من عند الله سبحانه ولا على المسلمين ما نقلوه عن نبيهم ﷺ، ونصوا عليه.

والخضوع لله هو ترك الاستكبار، وزعموا أن إبليس قد عرف الله سبحانه وأقر به وإنما كان كافرًا؛ لأنه استكبر، ولولا استكباره ما كان كافرًا.

وأن الإيمان يتبعض، ويتفاضل أهله.

وأن الخصلة من الإيمان قد تكون طاعة وبعض إيمان، ويكون صاحبها كافرًا بترك بعض الإيمان، ولا يكون مؤمنًا إلا بإصابة الكل.

وكل رجلٍ يعلم أن الله واحد ليس كمثله شيء ويجحد الأنبياء فهو كافر بجحده الأنبياء، وفيه خصلة من الإيمان وهو معرفته بالله؛ وذلك أن الله أمره أن يعرفه وأن يقر بما كان عرف، وإن عرف ولم يقر، أو عرف الله سبحانه وجحد أنبياءه، فإذا فعل ذلك فقد جاء ببعض ما أمر به، وإذا كان الذي أمر به كله إيمانًا فالواحد منه بعض إيمان[1]

الحنفية

أتباع أبي حنيفة النعمان بن ثابت، يزعمون أن الإيمان المعرفة بالله والإقرار بالله، والمعرفة بالرسول والإقرار بما جاء من عند الله في الجملة دون التفسير.

وأن الإيمان لا يتبعض، ولا يزيد ولا ينقص، ولا يتفاضل الناس فيه[2]

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١٣٧، ١٣٨)، الفرق بين الفرق ص(٢١٥، ٢١٦)، البرهان ص(٤٣)، مجموع الفتاوى (٧/٥٤٦، ٥٤٧).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١٣٨، ١٣٩)، الفصل (٢/٨٨)، (٣/١٠٦)، (٤/١٥٥)، مجموع الفتاوى (٧/٥٤٧).

الكُلَّابِيَّة

أتباع أبي محمد عبد الله بن كلاب، يزعمون أن الإيمان هو التصديق بالقلب والقول باللسان فقط، مثل قول الحنفية[(١)]

الغسانية

أتباع غسان الكوفي وأكثر أصحاب أبي حنيفة، يزعمون أن الإيمان هو الإقرار والمحبة لله وتعظيمه، وترك الاستكبار والاستخفاف بحقه.

وأنه يزيد ولا ينقص[(٢)]

التومنية

أتباع أبي معاذ التومني، يزعمون أن الإيمان ما عصم من الكفر، وهو اسم لخصال إذا تركها التارك أو ترك خصلة منها كان كافرًا، فتلك الخصال التي يكفر بتركها وبترك خصلة منها إيمان، ولا يقال للخصلة منها: إيمان، ولا بعض إيمان.

وكل طاعة إذا تركها التارك لم يجمع المسلمون على كفره فتلك الطاعة شريعة من شرائع الإيمان، تاركها إن كانت فريضة يوصف بالفسق، فيقال له: إنه فسق، ولا يسمى بالفسق، ولا يقال: فاسق. وليس تخرج الكبائر من الإيمان إذا لم يكن كفر.

وتارك الفرائض مثل: الصلاة، والصيام، والحج، على الجحود بها والرد لها والاستخفاف بها كافر بالله، وإنما كفر للاستخفاف والرد والجحود، وإن تركها غير مستحل لتركها متشاغلًا مسوفًا يقول: الساعة أصلي وإذا فرغت من لهوي ومن عملي، فليس بكافر، إذا كان عزمه أن يصلي يومًا ووقتًا من الأوقات، ولكن نُفَسِّقُه.

وكان أبو معاذ يزعم أن من قتل نبيًا أو لطمه كفر، وليس من أجل اللطمة والقتل كفر؛ ولكن من أجل الاستخفاف والعداوة والبغض له.

وكان يزعم أن الموصوف بالفسق من أصحاب الكبائر ليس بعدو لله ولا ولي له[(٣)]

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ١١٩، ٥٠٨).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١٣٩)، التبصير في الدين ص(٩٨)، الفرق بين الفرق ص(٢١٢)، الملل والنحل (١/ ١٤١، ١٤٢)، المواقف (٣/ ٧٠٥).

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١٣٩، ١٤٠)، التبصير في الدين ص(٩٨)، الفرق بين الفرق ص(٢١٢)، البرهان ص(٤٤)، الملل والنحل (١/ ١٤٤)، المواقف (٣/ ٧٠٦)، مجموع الفتاوى (٧/ ٥٤٧).

المرِّيسية والراوندية

المريسية: أتباع بشر المرِّيسي، يقولون: إن الإيمان هو التصديق؛ لأن الإيمان في اللغة هو التصديق، وما ليس بتصديق فليس بإيمان.

ويزعم أن التصديق يكون بالقلب وباللسان جميعًا.

وإلى هذا القول كان يذهب ابن الراوندي.

وكان ابن الراوندي يزعم أن الكفر هو الجحد والإنكار والستر والتغطية، وليس يجوز أن يكون الكفر إلا ما كان في اللغة كفرًا، ولا يجوز أن يكون إيمانًا إلا ما كان في اللغة إيمانًا.

وكان يزعم أن السجود للشمس ليس بكفر، ولكنه علم على الكفر؛ لأن الله عز وجل يبين لنا أنه لا يسجد للشمس إلا كافر[(١)]

الكَرَّاميَّة

أتباع محمد بن كرَّام، يزعمون أن الإيمان هو الإقرار والتصديق باللسان دون القلب، وأنكروا أن يكون معرفة القلب أو شيء غير التصديق باللسان إيمانًا.

وزعموا أن المنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله كانوا مؤمنين على الحقيقة.

وزعموا أن الكفر بالله هو الجحود والإنكار له باللسان[(٢)]

العبيدية

أتباع عبيد المكتئب، حُكي عنه أنه قال: ما دون الشرك مغفور لا محالة، وإن العبد إذا مات على توحيده لا يضره ما اقترف من الآثام واجترح من السيئات[(٣)]

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١٤٠، ١٤١)، التبصير في الدين ص(٩٩)، الفرق بين الفرق ص(٢١٣)، الملل والنحل (١/ ١٤٤)، البرهان ص(٣٦)، مجموع الفتاوى (٧/ ٥٤٨).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين ص(١٤١)، الفصل (٢/ ٨٩)، (٣/ ١٠٦)، (٤/ ١٥٤)، التبصير في الدين ص(١١٥، ١١٦)، الفرق بين الفرق ص(٢٣٤)، البرهان ص (٣٥)، مجموع الفتاوى (٧/ ٥٤٨).

(٣) انظر: الملل والنحل (١/ ١٤٠).

الفصل الرابع

مَقَالَاتُ المُرْجِئَةِ

مجمل مقالاتهم

قال ابن حزم: أما المرجئة فعمدتهم التي يتمسَّكون بها فالكلام في الإيمان والكفر ما هما؟ والتسمية بهما، والوعيد، واختلفوا فيما عدا ذلك كما اختلفت غيرهم[١].

وقال شيخ الإسلام: وقابلتهم المرجئة، والجهمية، ومن اتبعهم من الأشعرية والكرَّاميَّة؛ فقالوا: ليس من الإيمان فعل الأعمال الواجبة، ولا ترك المحظورات البدنية، والإيمان لا يقبل الزيادة والنقصان، بل هو شيء واحد، يستوي فيه جميع المؤمنين: من الملائكة، والنبيين، والمقربين، والمقتصدين، والظالمين.

ثم قال فقهاء المرجئة: هو التصديق بالقلب واللسان، وقال أكثر متكلميهم: هو التصديق بالقلب، وقال بعضهم: التصديق باللسان.

قالوا: لأنه لو دخلت فيه الواجبات العملية لخرج منه من لم يأت بها، كما قالت الخوارج. ونكتة هؤلاء جميعهم توهمهم أن من ترك بعض الإيمان فقد تركه كله[٢]

وقال: المرجئة الذين يقولون: إيمان الفساق مثل إيمان الأنبياء، والأعمال الصالحة ليست من الدين والإيمان، ويكذِّبون بالوعيد والعقاب بالكلية[٣]

تفصيل مقالاتهم

- قولهم في الأسماء والأحكام

(قولهم في الإيمان)

يقولون: إن الإيمان شيء واحد، لا يذهب بعضه ويبقى بعضه، فأخرجوا جميعًا العمل منه، ثم اختلفوا فيه كما تقدم ذكره في فرقهم.

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام: والمقصود هنا أن منشأ النزاع في الأسماء والأحكام في الإيمان والإسلام أنهم لما ظنوا أنه لا يتبعض، قال أولئك: فإذا فعل ذنبًا زال بعضه فيزول كله فيخلد في النار،

---

(١) الفصل (٢/ ٨٩).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٧١).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٧٤).

فقالت الجهمية والمرجئة: قد علمنا أنه ليس يخلد في النار وأنه ليس كافرًا مرتدًا، بل هو من المسلمين، وإذا كان من المسلمين وجب أن يكون مؤمنًا تامَّ الإيمان، ليس معه بعض الإيمان؛ لأن الإيمان عندهم لا يتبعض، فاحتاجوا أن يجعلوا الإيمان شيئًا واحدًا يشترك فيه جميع أهل القبلة.

فقال فقهاء المرجئة: هو التصديق بالقلب والقول باللسان.

فقالت الجهمية: بعد تصديق اللسان قد لا يجب إذا كان الرجل أخرس أو كان مكرهًا، فالذي لا بد منه تصديق القلب.

وقالت المرجئة: الرجل إذا أسلم كان مؤمنًا قبل أن يجب عليه شيء من الأفعال[١]

وقال: وأما قول القائل: إن الإيمان إذا ذهب بعضه ذهب كله، فهذا ممنوع، وهذا هو الأصل الذي تفرعت عنه البدع في الإيمان، فإنهم ظنوا أنه متى ذهب بعضه ذهب كله لم يبق منه شيء... وقالت المرجئة على اختلاف فرقهم: لا تذهب الكبائر وترك الواجبات الظاهرة شيئًا من الإيمان، إذ لو ذهب شيء منه لم يبق منه شيء، فيكون شيئًا واحدًا يستوي فيه البر والفاجر[٢]

وقال: وصارت المرجئة على ثلاثة أقوال:

فعلماؤهم وأئمتهم أحسنهم قولًا وهو أن قالوا: الإيمان تصديق القلب وقول اللسان.

وقالت الجهمية: هو تصديق القلب فقط.

وقالت الكَرَّاميَّة: هو القول فقط[٣]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: فصل: ومما يدل من القرآن على أن الإيمان المطلق مستلزم للأعمال قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِـَٔايَٰتِنَا ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا۟ بِهَا خَرُّوا۟ سُجَّدًا وَسَبَّحُوا۟ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ۩ ﴿١٥﴾﴾ [السَّجدَة: الآية ١٥] ، فنفى الإيمان عن غير هؤلاء، فمن كان إذا ذُكِّر بالقرآن لا يفعل ما فرضه الله عليه من السجود لم يكن من المؤمنين، وسجود الصلوات الخمس فرض باتفاق المسلمين، وأما سجود التلاوة ففيه نزاع، وقد يحتج بهذه الآية من يوجبه، لكن ليس هذا موضع بسط هذه المسألة؛ فهذه الآية مثل قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ﴾ [الحُجرَات: الآية ١٥] ، وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: الآية ٢] ، وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ﴾ [النُّور: الآية ٦٢] .

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَتَعْلَمَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٤٣﴾ لَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ أَن يُجَٰهِدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٥٠).
(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٢٣).
(٣) مجموع الفتاوى (١٣/ ٥٥، ٥٦).

بِٱلْمُتَّقِينَ ﴿٤٤﴾ إِنَّمَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَٱرْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِى رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ ﴿٤٥﴾﴾.

وهذه الآية مثل قوله: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المجادلة: الآية ٢٢]، وقوله: ﴿وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ [المائدة: الآية ٨١] بيَّن سبحانه أن الإيمان له لوازم وله أضداد موجودة تستلزم ثبوت لوازمه وانتفاء أضداده، ومن أضداده موادة من حاد الله ورسوله، ومن أضداده استئذانه في ترك الجهاد، ثم صرح بأن استئذانه إنما يصدر من الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر، ودلَّ قوله: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١١٥]، على أن المتقين هم المؤمنون.

ومن هذا الباب قوله ﷺ: **«لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»**، وقوله: **«لا يؤمن من لا يأمن جاره بوائقه»**، وقوله: **«لا تؤمنوا حتى تحابوا»**، وقوله: **«لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين»**، وقوله: **«لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه من الخير ما يحب لنفسه»**، وقوله: **«من غشنا فليس منا، ومن حمل علينا السلاح فليس منا»**.

فصل: وأما إذا قيد الإيمان فقُرِن بالإسلام أو بالعمل الصالح؛ فإنه قد يراد به ما في القلب من الإيمان باتفاق الناس، وهل يراد به أيضًا المعطوف عليه ويكون من باب عطف الخاص على العام، أو لا يكون حين الاقتران داخلًا في مسماه؟ بل يكون لازمًا له، على مذهب أهل السنة، أو لا يكون بعضًا ولا لازمًا؟ هذا فيه ثلاثة أقوال للناس، كما سيأتي إن شاء الله(١)

وقال: فصل: فإذا تبين هذا، فلفظ «الإيمان» إذا أطلق في القرآن والسنة يراد به ما يراد بلفظ «البر»، وبلفظ «التقوى»، وبلفظ «الدين»، كما تقدم؛ فإن النبي ﷺ بيَّن أن **«الإيمان بضع وسبعون شعبةً، أفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق»**، فكان كل ما يحبه الله يدخل في اسم الإيمان، وكذلك لفظ «البر» يدخل فيه جميع ذلك إذا أطلق، وكذلك لفظ «التقوى»، وكذلك «الدين، أو دين الإسلام»، وكذلك روي أنهم سألوا عن الإيمان؟ فأنزل الله هذه الآية: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٧٧] الآية، وقد فسر البر بالإيمان، وفسر بالتقوى، وفسر بالعمل الذي يقرب إلى الله، والجميع حق(٢)

وقال: وهكذا أسماء دينه الذي أمر الله به ورسوله يُسمى إيمانًا، وبرًّا، وتقوًى، وخيرًا، ودينًا، وعملًا صالحًا، وصراطًا مستقيمًا، ونحو ذلك، وهو في نفسه واحد، لكن كل اسم يدل على صفة ليست هي الصفة التي يدل عليها الآخر، وتكون تلك الصفة هي الأصل في اللفظ، والباقي كان تابعًا لها لازمًا لها، ثم صارت دالة عليه بالتضمن، فإن الإيمان أصله الإيمان الذي في

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٦٠- ١٦٢).
(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ١٧٩)، (٧/ ٥٥١- ٥٥٣).

القلب، ولا بد فيه من «شيئين»: تصديق بالقلب، وإقراره ومعرفته. ويقال لهذا: قول القلب، قال الجنيد بن محمد: التوحيد: قول القلب. والتوكل: عمل القلب، فلا بد فيه من قول القلب، وعمله؛ ثم قول البدن وعمله، ولا بد فيه من عمل القلب، مثل: حب الله ورسوله، وخشية الله، وحب ما يحبه الله ورسوله، وبغض ما يبغضه الله ورسوله، وإخلاص العمل لله وحده، وتوكل القلب على الله وحده، وغير ذلك من أعمال القلوب التي أوجبها الله ورسوله وجعلها من الإيمان.

ثم القلب هو الأصل، فإذا كان فيه معرفة وإرادة سَرَى ذلك إلى البدن بالضرورة، لا يمكن أن يتخلف البدن عما يريده القلب، ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: **«ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد ألا وهي القلب»**، وقال أبو هريرة: القلب ملك والأعضاء جنوده فإذا طاب الملك طابت جنوده، وإذا خبث الملك خبثت جنوده، وقول أبي هريرة تقريب، وقول النبي ﷺ أحسن بيانًا، فإن الملك وإن كان صالحًا فالجند لهم اختيار قد يعصون به ملكهم، وبالعكس، فيكون فيهم صلاح مع فساده، أو فساد مع صلاحه، بخلاف القلب فإن الجسد تابع له لا يخرج عن إرادته قط، كما قال النبي ﷺ: **«إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد»**.

فإذا كان القلب صالحًا بما فيه من الإيمان علمًا وعملًا قلبيًا، لزم ضرورة صلاح الجسد بالقول الظاهر والعمل بالإيمان المطلق، كما قال أئمة أهل الحديث: قول وعمل، قول باطن وظاهر، وعمل باطن وظاهر، والظاهر تابع للباطن لازم له متى صلح الباطن صلح الظاهر، وإذا فسد فسد؛ ولهذا قال من قال من الصحابة عن المصلي العابث: لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه، فلا بد في إيمان القلب من حب الله ورسوله، وأن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٦٥] ، فوصف الذين آمنوا بأنهم أشد حبًا لله من المشركين لأندادهم.

وفي الآية قولان: قيل: يحبونهم كحب المؤمنين الله، والذين آمنوا أشد حبًا لله منهم لأوثانهم.

وقيل: يحبونهم كما يحبون الله، والذين آمنوا أشد حبًا لله منهم، وهذا هو الصواب.

والأول قول متناقض وهو باطل؛ فإن المشركين لا يحبون الأنداد مثل محبة المؤمنين لله.

وتستلزم الإرادة، والإرادة التامة مع القدرة تستلزم الفعل، فيمتنع أن يكون الإنسان محبًا لله ورسوله؛ مريدًا لما يحبه الله ورسوله إرادة جازمة مع قدرته على ذلك وهو لا يفعله، فإذا لم يتكلم الإنسان بالإيمان مع قدرته دلَّ على أنه ليس في قلبه الإيمان الواجب الذي فرضه الله عليه[1]

وقال: والمرجئة الذين قالوا: الإيمان تصديق القلب، وقول اللسان، والأعمال ليست منه،

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/١٨٦- ١٨٨)، (٧/ ٥٢٥- ٥٢٩).

كان منهم طائفة من فقهاء الكوفة وعبادها، ولم يكن قولهم مثل قول جهم، فعرفوا أن الإنسان لا يكون مؤمنًا إن لم يتكلم بالإيمان مع قدرته عليه، وعرفوا أن إبليس وفرعون وغيرهما كفار مع تصديق قلوبهم، لكنهم إذا لم يدخلوا أعمال القلوب في الإيمان لزمهم قول جهم، وإن أدخلوها في الإيمان لزمهم دخول أعمال الجوارح أيضًا، فإنها لازمة له، ولكن هؤلاء لهم حجج شرعية بسببها اشتبه الأمر عليهم، فإنهم رأوا أن الله قد فرّق في كتابه بين الإيمان والعمل، فقال في غير موضع: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٧٧] ، ورأوا أن الله خاطب الإنسان بالإيمان قبل وجود الأعمال، فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ [المَائدة: الآية ٦] ، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجُمُعَة: الآية ٩]

وقالوا: لو أن رجلًا آمن بالله ورسوله ضحوة ومات قبل أن يجب عليه شيء من الأعمال مات مؤمنًا، وكان من أهل الجنة، فدلَّ على أن الأعمال ليست من الإيمان.

وقالوا: نحن نسلم أن الإيمان يزيد، بمعنى أنه كان كلما أنزل الله آية وجب التصديق بها، فانضم هذا التصديق إلى التصديق الذي كان قبله، لكن بعد كمال ما أنزل الله ما بقي الإيمان يتفاضل عندهم، بل إيمان الناس كلهم سواء؛ إيمان السابقين الأولين كأبي بكر وعمر، وإيمان أفجر الناس كالحجاج وأبي مسلم الخراساني وغيرهما.

والمرجئة المتكلِّمون منهم والفقهاء منهم يقولون: إن الأعمال قد تسمى إيمانًا مجازًا؛ لأن العمل ثمرة الإيمان ومقتضاه، ولأنها دليل عليه، ويقولون: قوله ﷺ: «**الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبةً أفضلها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق**»: مجاز.

والمرجئة ثلاثة أصناف:

الذين يقولون: الإيمان مجرد ما في القلب، ثم من هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب وهم أكثر فرق المرجئة، كما قد ذكر أبو الحسن الأشعري أقوالهم في كتابه، وذكر فرقًا كثيرة يطول ذكرهم، لكن ذكرنا جمل أقوالهم.

ومنهم من لا يدخلها في الإيمان كجهم ومن اتبعه كالصالحي، وهذا الذي نصره هو وأكثر أصحابه.

والقول الثاني: من يقول: هو مجرد قول اللسان، وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرَّاميَّة.

والثالث: تصديق القلب وقول اللسان، وهذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم. وهؤلاء غلطوا من وجوه:

- أحدها: ظنهم أن الإيمان الذي فرضه الله على العباد متماثل في حق العباد، وأن الإيمان الذي يجب على شخص يجب مثله على كل شخص، وليس الأمر كذلك فإن أتباع الأنبياء المتقدمين أوجب الله عليهم من الإيمان ما لم يوجبه على أمة محمد ﷺ، وأوجب على أمة محمد ﷺ من الإيمان ما لم يوجبه على غيرهم، والإيمان الذي كان يجب قبل نزول جميع القرآن، ليس هو مثل الإيمان

الذي يجب بعد نزول القرآن، والإيمان الذي يجب على من عرف ما أخبر به الرسول ﷺ مفصلًا ليس مثل الإيمان الذي يجب على من عرف ما أخبر به مجملًا، فإنه لا بد في الإيمان من تصديق الرسول في كل ما أخبر، لكن من صدق الرسول ومات عقب ذلك لم يجب عليه من الإيمان غير ذلك، وأما من بلغه القرآن والأحاديث وما فيهما من الأخبار والأوامر المفصلة فيجب عليه من التصديق المفصل بخبر خبر، وأمر أمر ما لا يجب على من لم يجب عليه إلا الإيمان المجمل لموته قبل أن يبلغه شيء آخر.

وأيضًا، لو قدر أنه عاش فلا يجب على كل واحد من العامة أن يعرف كل ما أمر به الرسول وكل ما نهى عنه وكل ما أخبر به، بل إنما عليه أن يعرف ما يجب عليه هو وما يحرم عليه، فمن لا مال له لا يجب عليه أن يعرف أمره المفصل في الزكاة، ومن لا استطاعة له على الحج ليس عليه أن يعرف أمره المفصل بالمناسك، ومن لم يتزوج ليس عليه أن يعرف ما وجب للزوجة، فصار يجب من الإيمان تصديقًا وعملًا على أشخاص ما لا يجب على آخرين.

وبهذا يظهر الجواب عن قولهم: خوطبوا بالإيمان قبل الأعمال، فنقول: إن قلتم: إنهم خوطبوا به قبل أن تجب تلك الأعمال، فقبل وجوبها لم تكن من الإيمان، وكانوا مؤمنين الإيمان الواجب عليهم قبل أن يفرض عليهم ما خوطبوا بفرضه، فلما نزل إن لم يقروا بوجوبه لم يكونوا مؤمنين، ولهذا قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٩٧]، ولهذا لم يجئ ذكر الحج في أكثر الأحاديث التي فيها ذكر الإسلام والإيمان، كحديث وفد عبد القيس، وحديث الرجل النجدي الذي يقال له: ضمام بن ثعلبة وغيرهما، وإنما جاء ذكر الحج في حديث ابن عمر وجبريل؛ وذلك لأن الحج آخر ما فرض من الخمس، فكان قبل فرضه لا يدخل في الإيمان والإسلام، فلما فرض أدخله النبي ﷺ في الإيمان إذا أفرد، وأدخله في الإسلام إذا قرن بالإيمان وإذا أفرد -وسنذكر إن شاء الله متى فرض الحج- وكذلك قولهم: من آمن ومات قبل وجوب العمل عليه مات مؤمنًا، فصحيح؛ لأنه أتى بالإيمان الواجب عليه، والعمل لم يكن وجب عليه بعد، فهذا مما يجب أن يُعرف؛ فإنه تزول به شبهة حصلت للطائفتين.

فإذا قيل: الأعمال الواجبة من الإيمان، فالإيمان الواجب متنوع ليس شيئًا واحدًا في حق جميع الناس، وأهل السنة والحديث يقولون: جميع الأعمال الحسنة واجبها ومستحبها من الإيمان، أي من الإيمان الكامل بالمستحبات، ليست من الإيمان الواجب، ويفرق بين الإيمان الواجب وبين الإيمان الكامل بالمستحبات، كما يقول الفقهاء: الغسل ينقسم إلى مجزئ وكامل، فالمجزئ: ما أتى فيه بالواجبات فقط، والكامل: ما أتى فيه بالمستحبات، ولفظ الكمال قد يراد به الكمال الواجب، وقد يراد به الكمال المستحب.

وأما قولهم: إن الله فرَّق بين الإيمان والعمل في مواضع، فهذا صحيح، وقد بيَّنَّا أن الإيمان إذا

أطلق أدخل الله ورسوله فيه الأعمال المأمور بها. وقد يقرن به الأعمال، وذكرنا نظائر لذلك كثيرة؛ وذلك لأن أصل الإيمان هو ما في القلب، والأعمال الظاهرة لازمة لذلك، لا يتصور وجود إيمان القلب الواجب مع عدم جميع أعمال الجوارح، بل متى نقصت الأعمال الظاهرة كان لنقص الإيمان الذي في القلب، فصار الإيمان متناولًا للملزوم واللازم، وإن كان أصله ما في القلب، وحيث عطفت عليه الأعمال؛ فإنه أريد أنه لا يكتفي بإيمان القلب بل لا بد معه من الأعمال الصالحة.

ثم للناس في مثل هذا قولان: منهم من يقول: المعطوف دخل في المعطوف عليه أولًا، ثم ذكر باسمه الخاص تخصيصًا له؛ لئلا يظن أنه لم يدخل في الأول، وقالوا: هذا في كل ما عطف فيه خاص على عام؛ كقوله: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٩٨]، وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزَاب: الآية ٧]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَءَامَنُوا۟ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾ [مُحَمَّد: الآية ٢]، فخص الإيمان بما نزل على محمد بعد قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البَقَرَة: الآية ٩]، وهذه نزلت في الصحابة وغيرهم من المؤمنين، وقوله: ﴿حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٨].

وقوله: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البَيِّنَة: الآية ٥]، والصلاة والزكاة من العبادة، فقوله: ﴿ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥]، كقوله: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البَيِّنَة: الآية ٥]

فإنه قصد أولًا أن تكون العبادة لله وحده لا لغيره، ثم أمر بالصلاة والزكاة ليعلم أنهما عبادتان واجبتان، فلا يكتفي بمطلق العبادة الخالصة دونهما.

وكذلك يذكر الإيمان أولًا؛ لأنه الأصل الذي لا بد منه، ثم يذكر العمل الصالح، فإنه أيضًا من تمام الدين لا بد منه، فلا يظن الظان اكتفاءه بمجرد إيمان ليس معه العمل الصالح.

وكذلك قوله: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝٤ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥﴾.

وقد قيل: إن هؤلاء هم أهل الكتاب الذين آمنوا بما أنزل عليه وما أنزل على من قبله؛ كابن سلام ونحوه، وإن هؤلاء نوع غير النوع المتقدم الذين يؤمنون بالغيب.

وقد قيل: هؤلاء جميع المتقدمين الذين آمنوا بما أنزل إليه وما أنزل من قبله، وهؤلاء هم الذين يؤمنون بالغيب وهم صنف واحد، وإنما عطفوا لتغاير الصفتين، كقوله: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ۝٥﴾، فهو سبحانه واحد، وعطف بعض صفاته على بعض، وكذلك قوله: ﴿وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٨]، وهي صلاة العصر...

فعلى قول هؤلاء يقال: الأعمال الصالحة المعطوفة على الإيمان دخلت في الإيمان، وعطف عليه عطف الخاص على العام؛ إما لذكره خصوصًا بعد عموم، وإما لكونه إذا عطف كان دليلًا على أنه لم يدخل في العام.

وقيل: بل الأعمال في الأصل ليست من الإيمان، فإن أصل الإيمان هو ما في القلب ولكن هي لازمة له، فمن لم يفعلها كان إيمانه منتفيًا؛ لأن انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم، لكن صارت بعرف الشارع داخلة في اسم الإيمان إذا أطلق، كما تقدم في كلام النبي ﷺ، فإذا عطفت عليه ذكرت؛ لئلا يظن الظان أن مجرد إيمانه بدون الأعمال الصالحة اللازمة للإيمان يوجب الوعد، فكان ذكرها تخصيصًا وتنصيصًا ليعلم أن الثواب الموعود به في الآخرة وهو الجنة بلا عذاب لا يكون إلا لمن آمن وعمل صالحًا، لا يكون لمن ادعى الإيمان ولم يعمل، وقد بين سبحانه في غير موضع أن الصادق في قوله: آمنت، لا بد أن يقوم بالواجب، وحصر الإيمان في هؤلاء يدل على انتفائه عمن سواهم.

وللجهمية هنا سؤال ذكره أبو الحسن في كتاب الموجز، وهو أن القرآن نفى الإيمان عن غير هؤلاء كقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: الآية ٢]، ولم يقل: إن هذه الأعمال من الإيمان، قالوا: فنحن نقول: من لم يعمل هذه الأعمال لم يكن مؤمنًا؛ لأن انتفاءها دليل على انتفاء العلم من قلبه.

والجواب عن هذا من وجوه:

أحدها: أنكم سلمتم أن هذه الأعمال لازمة لإيمان القلب، فإذا انتفت لم يبق في القلب إيمان، وهذا هو المطلوب، وبعد هذا فكونها لازمة أو جزءًا نزاع لفظي.

الثاني: أن نصوصًا صرحت بأنها جزء كقوله: «الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة».

الثالث: أنكم إن قلتم: بأن من انتفى عنه هذه الأمور فهو كافر خال من كل إيمان، كان قولكم قول الخوارج، وأنتم في طرف، والخوارج في طرف، فكيف توافقونهم ومن هذه الأمور إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، والحج، والجهاد، والإجابة إلى حكم الله ورسوله، وغير ذلك مما لا تكفرون تاركه، وإن كفرتموه كان قولكم قول الخوارج.

الرابع: أن قول القائل: إن انتفاء بعض هذه الأعمال يستلزم ألا يكون في قلب الإنسان شيء من التصديق بأن الرب حق، قولٌ يعلم فساده بالاضطرار.

الخامس: أن هذا إذا ثبت في هذه ثبت في سائر الواجبات، فيرتفع النزاع المعنوي.

- الوجه الثاني: من غلط المرجئة: ظنهم أن ما في القلب من الإيمان ليس إلا التصديق فقط، دون أعمال القلوب، كما تقدم عن جهمية المرجئة.

- الثالث: ظنهم أن الإيمان الذي في القلب يكون تامًا بدون شيء من الأعمال، ولهذا يجعلون الأعمال ثمرة الإيمان ومقتضاه، بمنزلة السبب مع المسبب، ولا يجعلونها لازمة له.

والتحقيق أن إيمان القلب التام يستلزم العمل الظاهر بحسبه لا محالة، ويمتنع أن يقوم بالقلب إيمان تام بدون عمل ظاهر، ولهذا صاروا يقدرون مسائل يمتنع وقوعها لعدم تحقق الارتباط الذي بين البدن والقلب، مثل أن يقولوا: رجل في قلبه من الإيمان مثل ما في قلب أبي بكر وعمر، وهو لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم رمضان، ويزني بأمه وأخته، ويشرب الخمر نهار رمضان، يقولون: هذا مؤمن تام الإيمان، فيبقى سائر المؤمنين ينكرون ذلك غاية الإنكار...

وإنما قال الأئمة بكفر هذا؛ لأن هذا فرض ما لا يقع، فيمتنع أن يكون الرجل لا يفعل شيئًا مما أمر به من: الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، ويفعل ما يقدر عليه من المحرمات، مثل: الصلاة بلا وضوء، وإلى غير القبلة، ونكاح الأمهات، وهو مع ذلك مؤمن في الباطن، بل لا يفعل ذلك إلا لعدم الإيمان الذي في قلبه

والقرآن يبين أن إيمان القلب يستلزم العمل الظاهر بحسبه؛ كقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ وَإِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلْحَقُّ يَأْتُوٓا۟ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾﴾ [النُّور: الآية ٥١] ، فنفى الإيمان عمن تولى عن طاعة الرسول، وأخبر أن المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم سمعوا وأطاعوا، فبين أن هذا من لوازم الإيمان[١]

وقال: وقول القائل: الطاعات ثمرات التصديق الباطن، يراد به شيئان:

يراد به أنها لوازم له، فمتى وجد الإيمان الباطن وجدت، وهذا مذهب السلف وأهل السنة.

ويراد به أن الإيمان الباطن قد يكون سببًا، وقد يكون الإيمان الباطن تامًّا كاملًا وهي لم توجد، وهذا قول المرجئة من الجهمية وغيرهم، وقد ذكرنا فيما تقدم أنهم غلطوا في ثلاثة أوجه:

أحدها: ظنهم أن الإيمان الذي في القلب يكون تامًّا بدون العمل الذي في القلب، تصديق بلا عمل للقلب، كمحبة الله وخشيته وخوفه والتوكل عليه والشوق إلى لقائه.

والثاني: ظنهم أن الإيمان الذي في القلب يكون تامًّا بدون العمل الظاهر، وهذا يقول به جميع المرجئة.

والثالث: قولهم: كل من كفره الشارع فإنما كفره لانتفاء تصديق القلب بالرب تبارك وتعالى.

وكثير من المتأخرين لا يميزون بين مذاهب السلف وأقوال المرجئة والجهمية؛ لاختلاط هذا بهذا في كلام كثير منهم ممن هو في باطنه يرى رأي الجهمية والمرجئة في الإيمان، وهو معظِّم للسلف وأهل الحديث، فيظن أنه يجمع بينهما، أو يجمع بين كلام أمثاله وكلام السلف[٢]

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٩٤- ٢٢١).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٦٣، ٣٦٤).

وقال: ومنشأ الغلط في هذه المواضع من وجوه:

أحدها: أن العلم والتصديق مستلزم لجميع موجبات الإيمان.

الثاني: ظن الظانّ أن ما في القلوب لا يتفاضل الناس فيه.

الثالث: ظن الظان أن ما في القلب من الإيمان المقبول يمكن تخلف القول الظاهر والعمل الظاهر عنه.

الرابع: ظن الظان أن ليس في القلب إلا التصديق، وأن ليس الظاهر إلا عمل الجوارح، والصواب أن القلب له عمل مع التصديق، والظاهر قول ظاهر وعمل ظاهر، وكلاهما مستلزم للباطن.

والمرجئة أخرجوا العمل الظاهر عن الإيمان؛ فمن قصد منهم إخراج أعمال القلوب أيضًا وجعلها هي التصديق فهذا ضلال بين، ومن قصد إخراج العمل الظاهر قيل لهم: العمل الظاهر لازم للعمل الباطن لا ينفك عنه، وانتفاء الظاهر دليل انتفاء الباطن، فبقي النزاع في أن العمل الظاهر هل هو جزء من مسمى الإيمان يدل عليه بالتضمن، أو لازم لمسمى الإيمان؟

والتحقيق أنه تارة يدخل في الاسم، وتارة يكون لازمًا للمسمى -بحسب إفراد الاسم واقترانه- فإذا قرن الإيمان بالإسلام كان مسمى الإسلام خارجًا عنه، كما في حديث جبريل، وإن كان لازمًا له، وكذلك إذا قرن الإيمان بالعمل كما في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البَقَرَة: الآيةَ ٢٧٧] ، فقد يقال: اسم الإيمان لم يدخل فيه العمل وإن كان لازمًا له، وقد يقال: بل دخل فيه وعطف عليه عطف الخاص على العام.

وبكل حال فالعمل تحقيق لمسمى الإيمان وتصديق له، ولهذا قال طائفة من العلماء -كالشيخ أبي إسماعيل الأنصاري، وغيره- الإيمان كله تصديق، فالقلب يصدق ما جاءت به الرسل، واللسان يصدق ما في القلب، والعمل يصدق القول، كما يقال: صدق عمله قوله، ومنه قول النبي ﷺ: **«العينان تزنيان وزناهما النظر، والأذنان تزنيان وزناهما السمع، واليد تزني وزناها البطش، والرجل تزني وزناها المشي، والقلب يتمنى ويشتهي، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه»**، والتصديق يستعمل في الخبر وفي الإرادة، يقال: فلان صادق العزم وصادق المحبة، وحملوا حملة صادقة.

والسلف اشتد نكيرهم على المرجئة لما أخرجوا العمل من الإيمان، وقالوا: إن الإيمان يتماثل الناس فيه، ولا ريب أن قولهم بتساوي إيمان الناس من أفحش الخطأ، بل لا يتساوي الناس في التصديق، ولا في الحب، ولا في الخشية، ولا في العلم؛ بل يتفاضلون من وجوه كثيرة.

وأيضًا، فإخراجهم العمل يشعر أنهم أخرجوا أعمال القلوب أيضًا، وهذا باطل قطعًا، فإن من صدق الرسول وأبغضه وعاداه بقلبه وبدنه فهو كافر قطعًا بالضرورة، وإن أدخلوا أعمال القلوب في الإيمان أخطئوا أيضًا لامتناع قيام الإيمان بالقلب من غير حركة بدن.

وليس المقصود هنا ذكر عمل معين؛ بل من كان مؤمنًا بالله ورسوله بقلبه هل يتصور إذا رأى الرسول وأعداءه يقاتلونه، وهو قادر على أن ينظر إليهم ويحض على نصر الرسول بما لا يضره، هل يمكن مثل هذا في العادة إلا أن يكون منه حركة ما إلى نصر الرسول؟ فمن المعلوم أن هذا ممتنع، فلهذا كان الجهاد المتعين بحسب الإمكان من الإيمان، وكان عدمه دليلًا على انتفاء حقيقة الإيمان، بل قد ثبت في الصحيح عنه: «من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو مات على شعبة نفاق»، وفي الحديث دلالة على أنه يكون فيه بعض شعب النفاق، مع ما معه من الإيمان.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾﴾ [الحجرات: الآية ١٥]

وأيضًا، فقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده؛ فإن لم يستطع فبلسانه؛ فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»، وفي رواية: «وليس وراء ذلك من الإيمان مثقال حبة خردل»، فهذا يبين أن القلب إذا لم يكن فيه بغض ما يكرهه الله من المنكرات كان عادمًا للإيمان، والبغض والحب من أعمال القلوب، ومن المعلوم أن إبليس ونحوه يعلمون أن الله عز وجل حرم هذه الأمور ولا يبغضونها، بل يدعون إلى ما حرم الله ورسوله[(١)]

وقال شيخ الإسلام عن شبهتهم: دلالة لفظ الإيمان على الأعمال مجاز، فقوله ﷺ: «الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبةً؛ أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق»، مجاز، وقوله: «الإيمان: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله»... إلى آخره، حقيقة، وهذا عمدة المرجئة، والجهمية، والكَرَّاميَّة، وكل من لم يدخل الأعمال في اسم الإيمان.

ونحن نجيب بجوابين:

أحدهما: كلام عام في لفظ الحقيقة، والمجاز.

والثاني: ما يختص بهذا الموضع.

فبتقدير أن يكون أحدُهما مجازًا؛ ما هو الحقيقة من ذلك من المجاز؟ هل الحقيقة هو المطلق، أو المقيد، أو كلاهما حقيقة؟ حتى يعرف أن لفظ الإيمان إذا أطلق على ماذا يحمل؟

فيقال: أولًا: تقسيم الألفاظ الدالة على معانيها إلى حقيقة ومجاز، وتقسيم دلالتها أو المعاني المدلول عليها، إن استعمل لفظ الحقيقة والمجاز في المدلول أو في الدلالة؛ فإن هذا كله قد يقع في كلام المتأخرين، ولكن المشهور أن الحقيقة والمجاز من عوارض الألفاظ، وبكل حال فهذا التقسيم هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة، لم يتكلم به أحد من: الصحابة، ولا التابعين لهم بإحسان، ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم؛ كمالك والثوري والأوزاعي وأبي حنيفة والشافعي، بل ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو؛ كالخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء ونحوهم.

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٥٤- ٥٥٧).

وأول من عرف أنه تكلم بلفظ «المجاز» أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه، ولكن لم يعن بالمجاز ما هو قسيم الحقيقة، وإنما عنى بمجاز الآية ما يعبر به عن الآية.

ولهذا قال من قال من الأصوليين -كأبي الحسين البصري وأمثاله-: إنها تعرف الحقيقة من المجاز بطرق، منها: نص أهل اللغة على ذلك بأن يقولوا: هذا حقيقة، وهذا مجاز، فقد تكلم بلا علم؛ فإنه ظن أن أهل اللغة قالوا هذا، ولم يقل ذلك أحد من أهل اللغة، ولا من سلف الأمة وعلمائها، وإنما هذا اصطلاح حادث، والغالب أنه كان من جهة المعتزلة، ونحوهم من المتكلمين، فإنه لم يوجد هذا في كلام أحد من أهل الفقه، والأصول، والتفسير، والحديث، ونحوهم من السلف.

وهذا الشافعي هو أول من جرد الكلام في أصول الفقه لم يقسم هذا التقسيم، ولا تكلم بلفظ «الحقيقة والمجاز»، وكذلك محمد بن الحسن له في المسائل المبنية على العربية كلام معروف في «الجامع الكبير» وغيره؛ ولم يتكلم بلفظ الحقيقة والمجاز.

وكذلك سائر الأئمة لم يوجد لفظ المجاز في كلام أحد منهم إلا في كلام أحمد بن حنبل، فإنه قال في كتاب الرد على الجهمية في قوله: (إنا، ونحن)، ونحو ذلك في القرآن: هذا من مجاز اللغة، يقول الرجل: إنا سنعطيك، إنا سنفعل، فذكر أن هذا مجاز اللغة.

وبهذا احتج على مذهبه من أصحابه من قال: إن في القرآن مجازًا، كالقاضي أبي يعلى، وابن عقيل، وأبي الخطاب، وغيرهم.

وآخرون من أصحابه منعوا أن يكون في القرآن مجاز، كأبي الحسن الخرزي، وأبي عبد الله بن حامد، وأبي الفضل التميمي بن أبي الحسن التميمي.

وكذلك منع أن يكون في القرآن مجاز، محمد بن خويز منداد، وغيره من المالكية، ومنع منه داود بن علي، وابنه أبو بكر، ومنذر بن سعيد البلوطي، وصنَّف فيه مصنفًا.

وحكى بعض الناس عن أحمد في ذلك روايتين.

وأما سائر الأئمة فلم يقل أحد منهم، ولا من قدماء أصحاب أحمد: إن في القرآن مجازًا، لا مالك، ولا الشافعي، ولا أبو حنيفة، فإن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز، إنما اشتهر في المائة الرابعة، وظهرت أوائله في المائة الثالثة، وما علمته موجودًا في المائة الثانية، اللهم إلا أن يكون في أواخرها.

والذين أنكروا أن يكون أحمد وغيره نطقوا بهذا التقسيم قالوا: إن معنى قول أحمد: من مجاز اللغة، أي مما يجوز في اللغة أن يقول الواحد العظيم الذي له أعوان: نحن فعلنا كذا، ونفعل كذا، ونحو ذلك، قالوا: ولم يرد أحمد بذلك أن اللفظ استعمل في غير ما وضع له.

وقد أنكر طائفة أن يكون في اللغة مجاز، لا في القرآن ولا غيره، كأبي إسحاق الإسفراييني

فتبين أنه ليس لمن فرَّق بين الحقيقة والمجاز فرق معقول يمكِن به التمييز بين نوعين، فعُلِم أن هذا التقسيم باطل، وحينئذ فكل لفظ موجود في كتاب الله ورسوله فإنه مقيَّد بما يبين معناه، فليس في شيء من ذلك مجاز بل كله حقيقة. . .

ولا بد في تفسير القرآن والحديث من أن يعرف ما يدل على مراد الله ورسوله من الألفاظ، وكيف يفهم كلامه؟ فمعرفة العربية التي خوطبنا بها مما يعين على أن تفقه مراد الله ورسوله بكلامه، وكذلك معرفة دلالة الألفاظ على المعاني.

فإن عامة ضلال أهل البدع كان بهذا السبب، فإنهم صاروا يحملون كلام الله ورسوله على ما يدعون أنه دال عليه، ولا يكون الأمر كذلك، ويجعلون هذه الدلالة حقيقة، وهذه مجازًا، كما أخطأ المرجئة في اسم الإيمان، جعلوا لفظ الإيمان حقيقة في مجرد التصديق، وتناوله للأعمال مجازًا.

فيقال: إن لم يصح التقسيم إلى حقيقة ومجاز، فلا حاجة إلى هذا، وإن صح، فهذا لا ينفعكم، بل هو عليكم لا لكم؛ لأن الحقيقة هي اللفظ الذي يدل بإطلاقه بلا قرينة، والمجاز إنما يدل بقرينة، وقد تبين أن لفظ الإيمان حيث أطلق في الكتاب والسنة، دخلت فيه الأعمال، وإنما يدعي خروجها منه عند التقييد؛ وهذا يدل على أن الحقيقة قوله: «الإيمان بضع وسبعون شعبة».

وأما حديث جبريل، فإن كان أراد بالإيمان ما ذكر مع الإسلام، فهو كذلك، وهذا هو المعنى الذي أراد النبي ﷺ قطعًا، كما أنه لما ذكر الإحسان أراد الإحسان مع الإيمان والإسلام، لم يرد أن الإحسان مجرد عن إيمان وإسلام.

ولو قدر أنه أريد بلفظ الإيمان مجرد التصديق؛ فلم يقع ذلك إلا مع قرينة فيلزم أن يكون مجازًا، وهذا معلوم بالضرورة لا يمكننا المنازعة فيه بعد تدبر القرآن والحديث، بخلاف كون لفظ الإيمان في اللغة مرادفًا للتصديق، ودعوى أن الشارع لم يغيره ولم ينقله، بل أراد به ما كان يريده أهل اللغة بلا تخصيص ولا تقييد، فإن هاتين المقدمتين لا يمكن الجزم بواحدة منهما، فلا يعارض اليقين، كيف وقد عرف فساد كل واحدة من المقدمتين، وإنها من أفسد الكلام.

وأيضًا، فليس لفظ الإيمان في دلالته على الأعمال المأمور بها بدون لفظ الصلاة والصيام والزكاة والحج في دلالته على الصلاة الشرعية، والصيام الشرعي، والحج الشرعي، سواء قيل: إن الشارع نقله، أو أراد الحكم دون الاسم، أو أراد الاسم وتصرف فيه تصرف أهل العرف، أو خاطب بالاسم مقيدًا لا مطلقًا.

فإن قيل: الصلاة والحج ونحوهما لو ترك بعضها بطلت، بخلاف الإيمان فإنه لا يبطل عند الصحابة وأهل السنة والجماعة بمجرد الذنب.

قيل: إن أريد بالبطلان أنه لا تبرأ الذمة منها كلها؛ فكذلك الإيمان الواجب إذا ترك منه شيئًا لم تبرأ الذمة منه كله.

وإن أريد به وجوب الإعادة فهذا ليس على الإطلاق، فإن في الحج واجبات إذا تركها لم يُعد، بل تجبر بدم، وكذلك في الصلاة عند أكثر العلماء إذا تركها سهوًا أو مطلقًا وجبت الإعادة، فإنما تجب إذا أمكنت الإعادة، وإلا فما تعذرت إعادته يبقى مطالبًا به كالجمعة ونحوها.

وإن أريد بذلك أنه لا يثاب على ما فعله؛ فليس كذلك، بل قد بين النبي ﷺ في حديث المسيء في صلاته أنه إذا لم يتمها يثاب على ما فعل، ولا يكون بمنزلة من لم يصلِ، وفي عدة أحاديث أن الفرائض تكمل يوم القيامة من النوافل، فإذا كانت الفرائض مجبورة بثواب النوافل دلَّ على أنه يعتد له بما فعل منها، فكذلك الإيمان إذا ترك منه شيئًا كان عليه فعله، إن كان محرمًا تاب منه، وإن كان واجبًا فعله، فإذا لم يفعله لم تبرأ ذمته منه، وأثيب على ما فعله كسائر العبادات، وقد دلت النصوص على أنه يخرج من النار من في قلبه مثقال ذرة من الإيمان.

وقد عدلت المرجئة في هذا الأصل عن بيان الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان، واعتمدوا على رأيهم وعلى ما تأولوه بفهمهم اللغة، وهذه طريقة أهل البدع، ولهذا كان الإمام أحمد يقول: أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس...

والقاضي أبو بكر الباقلاني نصر قول جهم في «مسألة الإيمان» متابعة لأبي الحسن الأشعري، وكذلك أكثر أصحابه.

فأما أبو العباس القلانسي، وأبو علي الثقفي، وأبو عبد الله بن مجاهد -شيخ القاضي أبي بكر وصاحب أبي الحسن- فإنهم نصروا مذهب السلف.

وابن كلاب -نفسه- والحسين بن الفضل البجلي ونحوهما كانوا يقولون: هو التصديق والقول جميعًا، موافقة لمن قاله من فقهاء الكوفيين، كحماد بن أبي سليمان، ومن اتبعه مثل أبي حنيفة وغيره[(١)]

وقال: فإن قال قائل: اسم الإيمان إنما يتناول الأعمال مجازًا.

قيل: أولا: ليس هذا بأولى ممن قال: إنما تخرج عنه الأعمال مجازًا، بل هذا أقوى؛ لأن خروج العمل عنه إنما هو إذا كان مقرونًا باسم الإسلام والعمل، وأما دخول العمل فيه فإذا أفرد كما في قوله ﷺ: «الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»، فإن ما يدل مع الاقتران أولى باسم المجاز مما يدل عند التجريد والإطلاق.

وقيل له -ثانيًا-: لا نزاع في أن العمل الظاهر هو فرع عن الباطن وموجب له ومقتضاه؛ لكن هل هو داخل في مسمى الاسم وجزء منه، أو هو لازم للمسمى كالشرط المفارق، والموجب التابع؟ ومن المعلوم أن الأسماء الشرعية والدينية كاسم «الصلاة» و«الزكاة» و«الحج» ونحو ذلك هي

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٨٧- ١١٩).

باتفاق الفقهاء اسم لمجموع الصلاة الشرعية والحج الشرعي.

ومن قال: إن الاسم إنما يتناول ما يتناوله عنه الإطلاق في اللغة، وإن ما زاده الشارع إنما هو زيادة في الحكم وشرط فيه لا داخل في الاسم، كما قال ذلك القاضي أبو بكر بن الطيب والقاضي أبو يعلى، ومن وافقهما على أن الشرع زاد أحكامًا شرعية جعلها شروطًا في القصد، والأعمال والدعاء؛ ليست داخلة في مسمى الحج والصيام والصلاة، فقولهم مرجوح عند الفقهاء وجماهير المنسوبين إلى العلم، ولهذا كان الجمهور من أصحاب الأئمة الأربعة على خلاف هذا القول.

فإذا قال قائل: إن اسم «الإيمان» إنما يتناول مجرد ما هو تصديق، وأما كونه تصديقًا بالله وملائكته وكتبه ورسله، وكون ذلك مستلزمًا لحب الله ورسوله ونحو ذلك هو شرط في الحكم لا داخل في الاسم إن لم يكن أضعف من ذلك القول فليس دونه في الضعف، فكذلك من قال: الأعمال الظاهرة لوازم للباطن، لا تدخل في الاسم عند الإطلاق يشبه قوله قول هؤلاء، والشارع إذا قرن بالإيمان العمل فكما يقرن بالحج ما هو من تمامه، كما إذا قال من حج البيت وطاف وسعى ووقف بعرفة ورمى الجمار؛ ومن صلى فقرأ وركع وسجد كما قال من صام رمضان إيمانًا واحتسابًا، ومعلوم أنه لم يكن صومًا شرعيًا إن لم يكن إيمانًا واحتسابًا.

وقال: «من حج هذا البيت، فلم يرفث، ولم يفسق؛ رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه» ومعلوم أن الرفث الذي هو الجماع يفسد الحج، والفسوق ينقص ثوابه، وكما قال ﷺ: «من صلى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا» فلا يكون مصليًا إن لم يستقبل قبلتنا في الصلاة، وكما قال ﷺ: «خمس صلوات كتبهن الله على العبد في اليوم والليلة، من حافظ عليهن كان له عهد عند الله أن يدخله الجنة، ومن لم يحافظ عليهن لم يكن له عند الله عهد، إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له» فذكر المحافظ عليها ومعلوم أنه لا يكون مصليًا لها على الوجه المأمور إلا بالمحافظة عليها، ولكن بين أن الوعيد مشروط بذلك، ولهذا لا يلزم من عدم المحافظة ألا يصليها بعد الوقت فلا يكون محافظًا عليها؛ إذ المحافظة تستلزم فعلها كما قال: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٨] نزلت لما أخرت العصر عام الخندق، قال النبي ﷺ: «ملأ الله أجوافهم وقبورهم نارًا كما شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس».

وبهذا يظهر أن الاحتجاج بذلك على أن تارك الصلاة لا يكفر حجة ضعيفة؛ لكنه يدل على أن تارك المحافظة لا يكفر، فإذا صلاها بعد الوقت لم يكفر؛ ولهذا جاءت في الأمراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها قيل: يا رسول الله، ألا نقاتلهم قال: «لا، ما صلوا» وكذلك لما سئل ابن مسعود عن قوله تعالى: ﴿أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [مريَم: الآية ٥٩] قال هو تأخيرها عن وقتها فقيل له: كنا نظن ذلك تركها، فقال: لو تركوها كانوا كفارًا.

والمقصود أنه قد يدخل في الاسم المطلق أمور كثيرة، وإن كانت قد تخص بالذكر.

وقيل لمن قال: دخول الأعمال الظاهرة في اسم الإيمان مجاز: نزاعك لفظي، فإنك إذا سلمت

أن هذه لوازم الإيمان الواجب الذي في القلب وموجباته كان عدم اللازم موجبًا لعدم الملزوم فيلزم من عدم هذا الظاهر عدم الباطن، فإذا اعترفت بهذا كان النزاع لفظيًّا.

وإن قلت ما هو حقيقة قول جهم وأتباعه من أنه يستقر الإيمان التام الواجب في القلب مع إظهار ما هو كفر، وترك جميع الواجبات الظاهرة.

قيل لك: فهذا يناقض قولك إن الظاهر لازم له وموجب له، بل قيل حقيقة قولك أن الظاهر يقارن الباطن تارة ويفارقه أخرى فليس بلازم له ولا موجب ومعلول له، ولكنه دليل إذا وجد دل على وجود الباطن، وإذ عدم لم يدل عدمه على العدم، وهذا حقيقة قولك.

وهو أيضًا خطأ عقلًا كما هو خطأ شرعًا؛ وذلك أن هذا ليس بدليل قاطع إذ هذا يظهر من المنافق فإنما يبقي دليلًا في بعض الأمور المتعلقة بدار الدنيا كدلالة اللفظ على المعنى، وهذا حقيقة قولك، فيقال لك: فلا يكون ما يظهر من الأعمال ثمرة للإيمان الباطن ولا موجبًا له ومن مقتضاه، وذلك أن المقتضي لهذا الظاهر إن كان هو نفس الإيمان الباطن لم يتوقف وجوده على غيره؛ فإن ما كان معلولًا للشيء وموجبًا له لا يتوقف على غيره، بل يلزم من وجوده وجوده، فلو كان الظاهر موجب الإيمان الباطن لوجب ألا يتوقف على غيره، بل إذا وجد الموجب وجد الموجب.

وأما إذا وجد معه تارة وعدم أخرى أمكن أن يكون من موجب ذلك الغير، وأمكن أن يكون موقوفًا عليهما جميعًا، فإن ذلك الغير إما مستقل بالإيمان أو مشارك للإيمان، وأحسن أحواله أن يكون الظاهر موقوفًا عليهما معًا: على ذلك الغير، وعلى الإيمان؛ بل قد علم أنه يوجد بدون الإيمان؛ كما في أعمال المنافق فحينئذ لا يكون العمل الظاهر مستلزمًا للإيمان، ولا لازمًا له، بل يوجد معه تارة ومع نقيضه تارة، ولا يكون الإيمان علة له ولا موجبًا ولا مقتضيًا، فيبطل حينئذ أن يكون دليلًا عليه؛ لأن الدليل لا بد أن يستلزم المدلول، وهذا هو الحق فإن مجرد التكلم بالشهادتين ليس مستلزمًا للإيمان النافع عند الله.

ولهذا قال النبي ﷺ: لسعد لما قال: هو مؤمن. قال: «أو مسلم؟»، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [المُمتَحنَة: الآية ١٠] فدل ذلك على أن مجرد إظهار الإسلام لا يكون دليلًا على الإيمان في الباطن؛ إذ لو كان كذلك لم تحتج المهاجرات اللاتي جئن مسلمات إلى الامتحان، ودل ذلك على أنه بالامتحان والاختبار يتبين باطن الإنسان فيعلم أهو مؤمن أم ليس بمؤمن؛ كما في الحديث المرفوع: «إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد فاشهدوا له بالإيمان؛ فإن الله يقول: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [التوبَة: الآية ١٨] الآية».

فإذا قيل: الأعمال الظاهرة تكون من موجب الإيمان تارة، وموجب غيره أخرى؛ كالتكلم

بالشهادتين: تارة يكون من موجب إيمان القلب، وتارة يكون تقية كإيمان المنافقين، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ⑧﴾ [البَقَرَة: الآية ٨] ، ونحن إذا قلنا: هي من ثمرة الإيمان إذا كانت صادرة عن إيمان القلب لا عن نفاق قيل: فإذا كانت صادرة عن إيمان إما أن يكون نفس الإيمان موجبًا لها، وإما أن تقف على أمر آخر فإذا كان نفس الإيمان موجبًا لها ثبت أنها لازمة لإيمان القلب معلولة لا تنفك عنه، وهذا هو المطلوب؛ وإن توقفت على أمر آخر كان الإيمان جزء السبب جعلها ثمرة للجزء الآخر ومعلولة له إذ حقيقة الأمر أنها معلولة لهما وثمرة لهما.

فتبين أن الأعمال الظاهرة الصالحة لا تكون ثمرة للإيمان الباطن ومعلولة له، إلا إذا كان موجبًا لها ومقتضيًا لها، وحينئذ فالموجب لازم لموجبه والمعلول لازم لعلته، وإذا نقصت الأعمال الظاهرة الواجبة كان ذلك لنقص ما في القلب من الإيمان، فلا يتصور مع كمال الإيمان الواجب الذي في القلب أن تعدم الأعمال الظاهرة الواجبة؛ بل يلزم من وجود هذا كاملًا وجود هذا كاملًا كما يلزم من نقص هذا نقص هذا؛ إذ تقدير إيمان تام في القلب بلا ظاهر من قول وعمل كتقدير موجب تام بلا موجبه، وعلة تامة بلا معلولها، وهذا ممتنع.

وبهذا وغيره يتبين فساد قول جهم والصالحي ومن اتبعهما في الإيمان كالأشعري في أشهر قوليه، وأكثر أصحابه، وطائفة من متأخري أصحاب أبي حنيفة كالماتريدي ونحوه حيث جعلوه مجرد تصديق في القلب يتساوى فيه العباد وأنه إما أن يعدم وإما أن يوجد لا يتبعض، وأنه يمكن وجود الإيمان تامًّا في القلب مع وجود التكلم بالكفر والسب لله ورسوله طوعًا من غير إكراه، وأن ما علم من الأقوال الظاهرة أن صاحبه كافر؛ فلأن ذلك مستلزم عدم ذلك التصديق الذي في القلب، في الأفعال وأن الأعمال الصالحة الظاهرة ليست لازمة للإيمان الباطن الذي في القلب، بل يوجد إيمان القلب تامًّا بدونها فإن هذا القول فيه خطأ من وجوه:

أحدها: أنهم أخرجوا ما في القلوب من حب الله وخشيته ونحو ذلك أن يكون من نفس الإيمان.

وثانيها: جعلوا ما علم أن صاحبه كافر -مثل إبليس وفرعون واليهود وأبي طالب وغيرهم- أنه إنما كان كافرًا؛ لأن ذلك مستلزم لعدم تصديقه في الباطن، وهذا مكابرة للعقل والحس، وكذلك جعلوا من يبغض الرسول ويحسده كراهة دينه مستلزمًا لعدم العلم بأنه صادق ونحو ذلك.

وثالثها: أنهم جعلوا ما يوجد من التكلم بالكفر من سب الله ورسوله والتثليث وغير ذلك قد يكون مجامعًا لحقيقة الإيمان الذي في القلب، ويكون صاحب ذلك مؤمنًا عند الله حقيقة، سعيدًا في الدار الآخرة، وهذا يعلم فساده بالاضطرار من دين الإسلام.

ورابعها: أنهم جعلوا من لا يتكلم بالإيمان قط مع قدرته على ذلك، ولا أطاع الله طاعة ظاهرة مع وجوب ذلك عليه وقدرته، يكون مؤمنًا بالله تام الإيمان سعيدًا في الدار الآخرة، وهذه

فضائح تختص بها الجهمية دون المرجئة من الفقهاء وغيرهم.

وخامسها: وهو يلزمهم ويلزم المرجئة، أنهم قالوا: إن العبد قد يكون مؤمنًا، تام الإيمان، إيمانه مثل إيمان الأنبياء والصديقين، ولو لم يعمل خيرًا لا صلاة ولا صلة ولا صدق حديث، ولم يدع كبيرة إلا ركبها؛ فيكون الرجل عندهم، إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا ائتمن خان، وهو مصر على دوام الكذب والخيانة ونقض العهود لا يسجد لله سجدة، ولا يحسن إلى أحد حسنة، ولا يؤدي أمانة، ولا يدع ما يقدر عليه من كذب وظلم وفاحشة إلا فعلها، وهو مع ذلك مؤمن تام الإيمان، إيمانه مثل إيمان الأنبياء، وهذا يلزم كل من لم يقل: إن الأعمال الظاهرة من لوازم الإيمان الباطن، فإذا قال: إنها من لوازمه، وإن الإيمان الباطن يستلزم عملًا صالحًا ظاهرًا كان بعد ذلك قوله: إن تلك الأعمال لازمة لمسمى الإيمان، أو جزءًا منه (نزاعًا لفظيًّا) كما تقدم.

وسادسها: أنه يلزمهم أن من سجد للصليب والأوثان طوعًا، وألقى المصحف في الحش عمدًا، وقتل النفس بغير حق، وقتل كل من رآه يصلي، وسفك دم كل من يراه يحج البيت، وفعل ما فعلته القرامطة بالمسلمين -يجوز أن يكون مع ذلك مؤمنًا وليًّا لله إيمانه مثل إيمان النبيين والصديقين؛ لأن الإيمان الباطن إما أن يكون منافيًا لهذه الأمور، وإما ألا يكون منافيًا، فإن لم يكن منافيًا أمكن وجودها معه فلا يكون وجودها إلا مع عدم الإيمان الباطن.

وإن كان منافيًا للإيمان الباطن كان ترك هذه من موجب الإيمان ومقتضاه ولازمه، فلا يكون مؤمنًا في الباطن الإيمان الواجب إلا من ترك هذه الأمور فمن لم يتركها دل ذلك على فساد إيمانه الباطن، وإذا كانت الأعمال والتروك الظاهرة لازمة للإيمان الباطن؛ كانت من موجبه ومقتضاه، وكان من المعلوم أنها تقوى بقوته، وتزيد بزيادته، وتنقص بنقصانه؛ فإن الشيء المعلول لا يزيد إلا بزيادة موجبه ومقتضيه، ولا ينقص إلا بنقصان ذلك؛ فإذا جعل العمل الظاهر موجب الباطن ومقتضاه لزم أن تكون زيادته لزيادة الباطن فيكون دليلًا على زيادة الإيمان الباطن ونقصه لنقص الباطن، فيكون نقصه دليلًا على نقص الباطن. وهو المطلوب.

وهذه الأمور كلها إذا تدبرها المؤمن بعقله تبين له أن مذهب السلف هو المذهب الحق؛ الذي لا عدول عنه، وأن من خالفهم لزمه فساد معلوم بصريح المعقول، وصحيح المنقول كسائر ما يلزم الأقوال المخالفة لأقوال السلف والأئمة، والله أعلم [(١)].

وقال: وهذا عمدة من نصر قول الجهمية في مسألة الإيمان، وللجمهور من أهل السنة وغيرهم عن هذا أجوبة:

أحدها: قول من ينازعه في أن الإيمان في اللغة مرادف للتصديق، ويقول: هو بمعنى الإقرار وغيره.

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٧٦- ٥٨٥).

والثاني: قول من يقول: وإن كان في اللغة هو التصديق، فالتصديق يكون بالقلب واللسان وسائر الجوارح، كما قال النبي ﷺ: «**والفرج يصدق ذلك أو يكذبه**».

والثالث: أن يقال: ليس هو مطلق التصديق، بل هو تصديق خاص مقيد بقيود اتصل اللفظ بها، وليس هذا نقلًا للفظ ولا تغييرًا له، فإن الله لم يأمرنا بإيمان مطلق، بل بإيمان خاص وصفه وبينه.

والرابع: أن يقال: وإن كان هو التصديق، فالتصديق التام القائم بالقلب مستلزم لما وجب من أعمال القلب والجوارح، فإن هذه لوازم الإيمان التام، وانتفاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم، ونقول: إن هذه اللوازم تدخل في مسمى اللفظ تارة وتخرج عنه أخرى.

الخامس: قول من يقول: إن اللفظ باق على معناه في اللغة، ولكن الشارع زاد فيه أحكامًا.

السادس: قول من يقول: إن الشارع استعمله في معناه المجازي، فهو حقيقة شرعية مجاز لغوي.

السابع: قول من يقول: إنه منقول[(١)]

وقال: وقد احتج الناس على فساد قول الكرَّاميَّة بحجج صحيحة، والحجج من جنسها على فساد قول الجهمية أكثر، مثل قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾﴾ [البَقَرَة: الآية ٨] ، قالوا: فقد نفى الله الإيمان عن المنافقين.

فنقول: هذا حق، فإن المنافق ليس بمؤمن، وقد ضل من سماه مؤمنًا، وكذلك من قام بقلبه علم وتصديق وهو يجحد الرسول ويعاديه، كاليهود وغيرهم، سماهم الله كفارًا، لم يسمهم مؤمنين قط ولا دخلوا في شيء من أحكام الإيمان، بخلاف المنافق فإنه يدخل في أحكام الإيمان الظاهرة في الدنيا؛ بل قد نفى الله الإيمان عمَّن قال بلسانه وقلبه إذا لم يعمل، كما قال تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحُجرَات: الآية ١٤] . . . إلى قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾﴾ [الحُجرَات: الآية ١٥] ، فنفى الإيمان عمَّن سوى هؤلاء.

وقال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [النُّور: الآية ٤٧] ، والتولي هو: التولي عن الطاعة، كما قال تعالى: ﴿سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ۖ فَإِن تُطِيعُوا۟ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا ۖ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الفَتْح: الآية ١٦] وقال تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾ وَلَٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿٣٢﴾﴾، وقد قال تعالى: ﴿لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى ﴿١٥﴾ ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿١٦﴾﴾، وكذلك قال موسى وهارون: ﴿إِنَّا قَدْ أُوحِىَ إِلَيْنَآ أَنَّ ٱلْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿٤٨﴾﴾ [طه: الآية ٤٨]

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٢٢، ١٢٣)، (٧/ ٥٢٩- ٥٤٠).

فعلم أن التولي ليس هو التكذيب، بل هو التولي عن الطاعة، فإن الناس عليهم أن يصدِّقوا الرسول فيما أخبر، ويطيعوه فيما أمر، وضد التصديق التكذيب، وضد الطاعة التولي، فلهذا قال: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ۝ وَلَٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ۝﴾، وقد قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ۝﴾[النُّور: الآية ٤٧]، فنفى الإيمان عمَّن تولى عن العمل وإن كان قد أتى بالقول، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ﴾[النُّور: الآية ٦٢]، وقال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾[الأنفَال: الآية ٢]

ففي القرآن والسنة من نفي الإيمان عمن لم يأت بالعمل مواضع كثيرة، كما نفى فيها الإيمان عن المنافق، وأما العالم بقلبه مع المعاداة والمخالفة الظاهرة؛ فهذا لم يسم قط مؤمنًا، وعند الجهمية إذا كان العلم في قلبه فهو مؤمن كامل الإيمان، إيمانه كإيمان النبيين ولو قال وعمل ماذا عسى أن يقول ويعمل؟ ولا يتصور عندهم أن ينتفي عنه الإيمان إلا إذا زال ذلك العلم من قلبه[١]

وقال: والمقصود هنا أنه لم يثبت المدح إلا على إيمان معه العمل، لا على إيمان خال عن عمل، فإذا عرف أن الذم والعقاب واقع في ترك العمل كان بعد ذلك نزاعهم لا فائدة فيه، بل يكون نزاعًا لفظيًّا، مع أنهم مخطئون في اللفظ، مخالفون للكتاب والسنة، وإن قالوا: إنه لا يضره ترك العمل، فهذا كفر صريح، وبعض الناس يحكي هذا عنهم، وأنهم يقولون: إن الله فرض على العباد فرائض ولم يرد منهم أن يعملوها ولا يضرهم تركها، وهذا قد يكون قول الغالية الذين يقولون: لا يدخل النار من أهل التوحيد أحد، لكن ما علمت معينًا أحكي عنه هذا القول، وإنما الناس يحكونه في الكتب ولا يعينون قائله، وقد يكون قول من لا خلاق له، فإن كثيرًا من الفساق والمنافقين يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنب أو مع التوحيد، وبعض كلام الرادين على المرجئة وصفهم بهذا.

ويدلُّ على ذلك قوله تعالى في آخر الآية: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾[البَقَرَة: الآية ١٧٧]، فقوله: ﴿صَدَقُوا۟ ۖ﴾[البَقَرَة: الآية ١٧٧]، أي: في قولهم: آمنوا، كقوله: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ﴾[الحُجرَات: الآية ١٤] إلى قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ۝﴾[الحُجرَات: الآية ١٥]، أي: هم الصادقون في قولهم: آمنا بالله، بخلاف الكاذبين الذين قال الله فيهم: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ۝﴾[المنَافِقون: الآية ١]

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ۝ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٤١- ١٤٣).

بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴿١٠﴾﴾، وفي يكذبون قراءتان مشهورتان، فإنهم كذَبوا في قولهم: آمنا بالله واليوم الآخر، وكذَّبوا الرسول في الباطن وإن صدقوه في الظاهر.

وقال تعالى: ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ أَن يَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴿٢﴾ وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٣﴾﴾، فبيَّن أنه لا بد أن يفتن الناس، أي: يمتحنهم ويبتليهم ويختبرهم، يقال: فتنت الذهب إذا أدخلته النار لتميزه مما اختلط به، ومنه قول موسى: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهْدِى مَن تَشَآءُ﴾[الأعراف: الآية ١٥٥] ؛ أي: محنتك واختبارك وابتلاؤك، كما ابتليت عبادك بالحسنات والسيئات ليتبين الصبار الشكور من غيره، وابتليتهم بإرسال الرسل وإنزال الكتب ليتبين المؤمن من الكافر، والصادق من الكاذب، والمنافق من المخلص، فتجعل ذلك سببًا لضلالة قوم وهدي آخرين.

والقرآن فيه كثير من هذا يصف المؤمنين بالصدق، والمنافقين بالكذب؛ لأن الطائفتين قالتا بألسنتهما: آمنا، فمن حقَّق قوله بعمله فهو مؤمن صادق، ومن قال بلسانه ما ليس في قلبه فهو كاذب منافق، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلِيَعْلَمَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٦٦﴾ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُوا۟ ۚ وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ قَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوِ ٱدْفَعُوا۟ ۖ قَالُوا۟ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّٱتَّبَعْنَٰكُمْ ۗ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَٰنِ ۚ يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ ﴿١٦٧﴾﴾.

فلما قال في آية البر: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾[البَقَرَة: الآية ١٧٧] ، دلَّ على أن المراد صدقوا في قولهم: آمنا، فإن هذا هو القول الذي أمروا به، وكانوا يقولونه.

ولم يؤمروا أن يلفظوا بألسنتهم ويقولوا: نحن أبرار أو بررة، بل إذا قال الرجل: أنا بر، فهذا مزكٍّ لنفسه، ولهذا كانت زينب بنت جحش اسمها برة، فقيل: تزكي نفسها، فسماها النبي ﷺ زينب، بخلاف إنشاء الإيمان بقولهم: آمنا، فإن هذا قد فرض عليهم أن يقولوه، قال تعالى: ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ﴾[البَقَرَة: الآية ١٣٦] ، وكذلك في أول آل عمران: ﴿قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٨٤]

وقال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ﴾[البَقَرَة: الآية ٢٨٥] ، فقوله: ﴿لَا نُفَرِّقُ﴾[البَقَرَة: الآية ١٣٦] دليل على أنهم قالوا: آمنا ولا نفرق، ولهذا قال: ﴿وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ﴾[البَقَرَة: الآية ٢٨٥] ، فجمعوا بين قولهم: آمنا، وبين قولهم: سمعنا وأطعنا.

وقد قال في آية البر: ﴿وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾[البَقَرَة: الآية ١٧٧] ، فجعل الأبرار هم المتقين عند الإطلاق والتجريد، وقد ميز بينهما عند الاقتران والتقييد في قوله: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ﴾ [المَائدة: الآية ٢] ، ودلَّت هذه الآية على أن مسمى الإيمان ومسمى البر ومسمى التقوى عند

الإطلاق واحد، فالمؤمنون هم المتقون وهم الأبرار.

ولهذا جاء في أحاديث الشفاعة الصحيحة: «يخرج من النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان»، وفي بعضها: «مثقال ذرة من خير»، وهذا مطابق لقوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ۝﴾، وذلك الذي هو مثقال ذرة من خير هو مثقال ذرة من إيمان، وهؤلاء المؤمنون الأبرار الأتقياء هم أهل السعادة المطلقة، وهم أهل الجنة الذين وعدوا يدخولها بلا عذاب، وهؤلاء الذين قال النبي ﷺ: «من غشنا فليس منا ومن حمل علينا السلاح فليس منا»، فإنه ليس من هؤلاء؛ بل من أهل الذنوب المعرضين للوعيد أسوة أمثالهم[١].

وقال: وقد روى ابن شاهين واللالكائي عن سعيد بن جبير قال: لا يقبل قول وعمل إلا بنيَّةٍ، ولا يقبل قول وعمل ونية إلا بموافقة السُّنَّة، ورويا عن الحسن البصري مثله، ولفظه: لا يصلح، مكان: يقبل، وهذا فيه رد على المرجئة الذين يجعلون مجرد القول كافيًا، فأخبر أنَّه لا بدَّ من قول وعمل، إذ الإيمان قول وعمل، لا بد من هذين، كما قد بسطناه في غير هذا الموضع.

وبيَّنَّا أنَّ مجرد تصديق القلب واللسان مع البغض والاستكبار لا يكون إيمانًا -باتفاق المؤمنين- حتى يقترن بالتصديق عمل.

وأصل العمل عمل القلب، وهو الحب والتعظيم المنفي للبغض والاستكبار.

ثم قالوا: ولا يقبل قول وعمل إلا بنيَّة، وهذا ظاهر، فإن القول أو العمل إذا لم يكن خالصًا لله تعالى لم يقبله الله تعالى.

ثم قالوا: ولا يقبل قول وعمل ونية إلا بموافقة السنة، وهي الشريعة، وهي ما أمر الله به ورسوله؛ لأن القول أو العمل أو النية الذي لا يكون مسنونًا مشروعًا قد أمر الله به يكون بدعة ليس مما يحبه الله فلا يقبله الله؛ ولا يصلح: مثل أعمال المشركين وأهل الكتاب[٢].

وقال: كل من تأمل ما تقوله الخوارج والمرجئة في معنى الإيمان، علم بالاضطرار أنه مخالف للرسول، ويعلم بالاضطرار أن طاعة الله ورسوله من تمام الإيمان، وأنه لم يكن يجعل كل من أذنب ذنبًا كافرًا، ويعلم أنه لو قدر أن قومًا قالوا للنبي ﷺ: نحن نؤمن بما جئتنا به بقلوبنا من غير شك، ونقرّ بألسنتنا بالشهادتين، إلا أنا لا نطيعك في شيء مما أمرت به ونهيت عنه، فلا نصلي، ولا نصوم، ولا نحج، ولا نصدق الحديث، ولا نؤدي الأمانة، ولا نَفِي بالعهد؛ ولا نصل الرحم، ولا نفعل شيئًا من الخير الذي أمرت به، ونشرب الخمر؛ وننكح ذوات المحارم بالزنى الظاهر، ونقتل من قدرنا عليه من أصحابك وأمتك، ونأخذ أموالهم، بل نقتلك أيضًا، ونقاتلك مع أعدائك، هل كان يتوهم عاقل أن النبي ﷺ يقول لهم: أنتم مؤمنون كاملو الإيمان، وأنتم من أهل

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٨١- ١٨٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٨/ ١٧٧، ١٧٨).

شفاعتي يوم القيامة، ويرجى لكم ألا يدخل أحد منكم النار؟! بل كل مسلم يعلم بالاضطرار أنه يقول لهم: أنتم أكفر الناس بما جئت به، ويضرب رقابهم إن لم يتوبوا من ذلك.

وكذلك كل مسلم يعلم أن شارب الخمر والزاني والقاذف والسارق، لم يكن النبي ﷺ يجعلهم مرتدين يجب قتلهم، بل القرآن والنقل المتواتر عنه، يبين أن هؤلاء لهم عقوبات غير عقوبة المرتد عن الإسلام، كما ذكر الله في القرآن جلد القاذف والزاني، وقطع السارق، وهذا متواتر عن النبي ﷺ، ولو كانوا مرتدين لقتلهم.

فكلا القولين مما يعلم فساده بالاضطرار من دين الرسول ﷺ(١)

وقال: فإن الإيمان أصله معرفة القلب وتصديقه، وقوله، والعمل تابع لهذا العلم، والتصديق ملازم له، ولا يكون العبد مؤمنًا إلا بهما(٢)

وقال: ثم احتج الإمام أحمد على أن الأعمال من الإيمان بحجج كثيرة، فقال: وقد سأل وفد عبد القيس رسول الله ﷺ عن الإيمان؟ فقال: «شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وأن تعطوا خمسًا من المغنم»، فجعل ذلك كله من الإيمان.

قال: وقال النبي ﷺ: «الحياء شعبة من الإيمان»، وقال: «أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا»، وقال: «إن البذاذة من الإيمان»، وقال: «الإيمان بضع وستون شعبة، فأدناها إماطة الأذى عن الطريق وأرفعها قول لا إله إلا الله»، مع أشياء كثيرة، منها: «أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان»، وما روي عن النبي ﷺ في صفة المنافق: «ثلاث من كن فيه فهو منافق»، مع حجج كثيرة، وما روي عن النبي ﷺ في تارك الصلاة، وعن أصحابه من بعده.

ثم ما وصف الله تعالى في كتابه من زيادة الإيمان في غير موضع، مثل قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾[الفتح: الآية ٤] ، وقال: ﴿لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا﴾[المدثر: الآية ٣١] ، وقال: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾[الأنفال: الآية ٢] ، وقال تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾[التوبة: الآية ١٢٤] ، وقال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾﴾[الحجرات: الآية ١٥] ، وقال تعالى: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ﴾[التوبة: الآية ٥] ، وقال تعالى: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾[التوبة: الآية ١١] ، وقال: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴿٥﴾﴾[البيّنة: الآية ٥]

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٨٧، ٢٨٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٧٧).

قال أحمد: ويلزمه أن يقول: هو مؤمن بإقراره، وإن أقر بالزكاة في الجملة ولم يجد في كل مائتي درهم خمسة، أنه مؤمن، فيلزمه أن يقول: إذا أقر ثم شد الزنار في وسطه وصلى للصليب وأتى الكنائس والبيع وعمل الكبائر كلها إلا أنه في ذلك مقر بالله؛ فيلزمه أن يكون عنده مؤمنًا، وهذه الأشياء من أشنع ما يلزمهم.

قلت: هذا الذي ذكره الإمام أحمد من أحسن ما احتج الناس به عليهم، جمع في ذلك جملًا، يقول غيره بعضها، وهذا الإلزام لا محيد لهم عنه، ولهذا لما عرف متكلمهم مثل جهم ومن وافقه أنه لازم التزموه، وقالوا: لو فعل ما فعل من الأفعال الظاهرة لم يكن بذلك كافرًا في الباطن لكن يكون دليلًا على الكفر في أحكام الدنيا، فإذا احتج عليهم بنصوص تقتضي أنه يكون كافرًا في الآخرة. قالوا: فهذه النصوص تدل على أنه في الباطن ليس معه من معرفة الله شيء، فإنها عندهم شيء واحد، فخالفوا صريح المعقول وصريح الشرع[1].

وقال: أصل قول المرجئة، وهو أن الإيمان لا يذهب بعضه ويبقى بعضه، فلا يكون إلا شيئًا واحدًا، فلا يكون ذا عدد: اثنين أو ثلاثة، فإنه إذا كان له عدد، أمكن ذهاب بعضه وبقاء بعضه، بل لا يكون إلا شيئًا واحدًا، ولهذا قالت الجهمية: إنه شيء واحد في القلب.

وقالت الكَرَّاميَّة: إنه شيء واحد على اللسان، كل ذلك فرارًا من تبعض الإيمان وتعدده.

فلهذا صاروا يناظرونهم بما يدل على أنه ليس شيئًا واحدًا كما قلتم، فأبو ثور احتج بما اجتمع عليه الفقهاء المرجئة من أنه تصديق وعمل، ولم يكن بلغه قول متكلميهم وجهميتهم، أو لم يعد خلافهم خلافًا، وأحمد ذكر أنه لا بد من المعرفة والتصديق مع الإقرار، وقال: إن من جحد المعرفة والتصديق فقد قال قولًا عظيمًا، فإن فساد هذا القول معلوم من دين الإسلام، ولهذا لم يذهب إليه أحد قبل الكَرَّاميَّة، مع أن الكَرَّاميَّة لا تنكر وجوب المعرفة والتصديق، ولكن تقول: لا يدخل في اسم الإيمان حذرًا من تبعضه وتعدده؛ لأنهم رأوا أنه لا يمكن أن يذهب بعضه ويبقى بعضه، بل ذلك يقتضي أن يجتمع في القلب إيمان وكبر، واعتقدوا الإجماع على نفي ذلك، كما ذكر هذا الإجماع الأشعري وغيره[2].

وقال: شبهة أهل البدع في الإيمان من الخوارج والمعتزلة والجهمية والكَرَّاميَّة وسائر المرجئة، وهو أن الشيء المركب إذا زال بعض أجزائه لزم زواله كله؛ لكن هو لم يذكر إلا ظاهر شبهتهم.

والجواب عما ذكروه هو سهل؛ فإنه يسلَّم له أن الهيئة الاجتماعية لم تبق مجتمعة كما كانت؛ لكن لا يلزم من زوال بعضها زوال سائر الأجزاء.

والشافعي مع الصحابة والتابعين وسائر السلف يقولون: إن الذنب يقدح في كمال الإيمان،

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٤٠٠- ٤٠٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٩٣، ٣٩٤).

ولهذا نفى الشارع الإيمان عن هؤلاء، فذلك المجموع الذي هو الإيمان لم يبق مجموعًا مع الذنوب، لكن يقولون: بقي بعضه إما أصله وإما أكثره وإما غير ذلك، فيعود الكلام إلى أنه يذهب بعضه ويبقى بعضه.

ولهذا كانت المرجئة تنفر من لفظ النقص أعظم من نفورها من لفظ الزيادة؛ لأنه إذا نقص لزم ذهابه كله عندهم، إن كان متبعضًا متعددًا عند من يقول بذلك، وهم الخوارج والمعتزلة.

وأما الجهمية فهو واحد عندهم، لا يقبل التعدد؛ فيثبتون واحدًا لا حقيقة له، كما قالوا مثل ذلك في وحدانية الرب، ووحدانية صفاته عند من أثبتها منهم.

ومن العجب أن الأصل الذي أوقعهم في هذا اعتقادهم أنه لا يجتمع في الإنسان بعض الإيمان وبعض الكفر، أو ما هو إيمان وما هو كفر، واعتقدوا أن هذا متفق عليه بين المسلمين كما ذكر ذلك أبو الحسن وغيره، فلأجل اعتقادهم هذا الإجماع وقعوا فيما هو مخالف للإجماع الحقيقي؛ إجماع السلف الذي ذكره غير واحد من الأئمة، بل وصرح غير واحد منهم بكفر من قال بقول جهم في الإيمان[1]

وقال: والمأثور عن الصحابة، وأئمة التابعين، وجمهور السلف، وهو مذهب أهل الحديث، وهو المنسوب إلى أهل السنة، أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وأنه يجوز الاستثناء فيه، كما قال عمير بن حبيب الخطمي وغيره من الصحابة: الإيمان يزيد وينقص، فقيل له: وما زيادته ونقصانه؟ فقال: إذا ذكرنا الله، وحمدناه، وسبحناه، فتلك زيادته. وإذا غفلنا ونسينا وضيعنا فذلك نقصانه، فهذه الألفاظ المأثورة عن جمهورهم.

وربما قال بعضهم وكثير من المتأخرين: قول وعمل ونية، وربما قال آخر: قول وعمل ونية واتباع السنة، وربما قال: قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان؛ أي بالجوارح، وروى بعضهم هذا مرفوعًا إلى النبي ﷺ في النسخة المنسوبة إلى أبي الصلت الهروي عن علي بن أبي موسى الرضا، وذلك من الموضوعات على النبي ﷺ، باتفاق أهل العلم بحديثه.

وليس بين هذه العبارات اختلاف معنوي، ولكن القول المطلق والعمل المطلق في كلام السلف يتناول قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح.

فقول اللسان بدون اعتقاد القلب هو قول المنافقين، وهذا لا يسمى قولًا إلا بالتقييد، كقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: الآية ١١] ، وكذلك عمل الجوارح بدون أعمال القلوب، هو من أعمال المنافقين؛ التي لا يتقبلها الله.

فقول السلف: يتضمن القول والعمل، الباطن والظاهر، لكن لما كان بعض الناس قد لا يفهم

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/٤٠٣- ٤٠٥).

دخول النية في ذلك؛ قال بعضهم: ونية. ثم بين آخرون: أن مطلق القول والعمل والنية لا يكون مقبولًا إلا بموافقة السنة، وهذا حق أيضًا، فإن أولئك قالوا: قول وعمل؛ ليبينوا اشتماله على الجنس، ولم يكن مقصودهم ذكر صفات الأقوال والأعمال، وكذلك قول من قال: اعتقاد بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالجوارح، جعل القول والعمل اسمًا لما يظهر؛ فاحتاج أن يضم إلى ذلك اعتقاد القلب، ولا بد أن يدخل في قوله اعتقاد القلب أعمال القلب المقارنة لتصديقه، مثل حب الله، وخشية الله، والتوكل على الله، ونحو ذلك، فإن دخول أعمال القلب في الإيمان أولى، من دخول أعمال الجوارح باتفاق الطوائف كلها[1]

وقال: فالإيمان لا بد فيه من هذين الأصلين: التصديق بالحق والمحبة له، فهذا أصل القول، وهذا أصل العمل.

ثم الحب التام مع القدرة يستلزم حركة البدن بالقول الظاهر، والعمل الظاهر ضرورة، كما تقدم.

فمن جعل مجرد العلم والتصديق موجبًا لجميع ما يدخل في مسمى الإيمان وكل ما سمي إيمانًا فقد غلط، بل لا بد من العلم والحب، والعلم شرط في محبة المحبوب، كما أن الحياة شرط في العلم، لكن لا يلزم من العلم بالشيء والتصديق بثبوته محبته إن لم يكن بين العالم والمعلوم معنى في المحب أحب لأجله، ولهذا كان الإنسان يصدق بثبوت أشياء كثيرة ويعلمها وهو يبغضها، كما يصدق بوجود الشياطين والكفار ويبغضهم ونفس التصديق بوجود الشيء لا يقتضي محبته، لكن الله سبحانه يستحق لذاته أن يحب ويعبد، وأن يحب لأجله رسوله، والقلوب فيها معنى يقتضي حبه وطاعته كما فيها معنى يقتضي العلم والتصديق به، فمن صدق به وبرسوله ولم يكن محبًّا له ولرسوله لم يكن مؤمنًا حتى يكون فيه مع ذلك الحب له ولرسوله.

وإذا قام بالقلب التصديق به والمحبة له لزم ضرورة أن يتحرك البدن بموجب ذلك من الأقوال الظاهرة، والأعمال الظاهرة، فما يظهر على البدن من الأقوال والأعمال هو موجب ما في القلب ولازمه؛ ودليله ومعلوله، كما أن ما يقوم بالبدن من الأقوال والأعمال له أيضًا تأثير فيما في القلب، فكل منهما يؤثر في الآخر، لكن القلب هو الأصل والبدن فرع له، والفرع يستمد من أصله، والأصل يثبت ويقوى بفرعه، كما في الشجرة التي يضرب بها المثل لكلمة الإيمان قال تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ * تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾، وهي كلمة التوحيد، والشجرة كلما قوي أصلها وعرق وروي قويت فروعها، وفروعها أيضًا إذا اغتذت بالمطر والريح أثر ذلك في أصلها.

وكذلك الإيمان في القلب والإسلام علانية، ولما كانت الأقوال والأعمال الظاهرة لازمة

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٠٥، ٥٠٦).

ومستلزمة للأقوال والأعمال الباطنة كان يستدل بها عليها، كما في قوله تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة: الآية ٢٢]، فأخبر أن من كان مؤمنًا بالله واليوم الآخر لا يوجدون موادين لأعداء الله ورسوله، بل نفس الإيمان ينافي مودتهم، فإذا حصلت الموادة دل ذلك على خلل الإيمان. وكذلك قوله: ﴿تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِى ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ ۝٨٠ وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ﴾.

وكذلك قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ۝١٥﴾ [الحجرات: الآية ١٥]، فأخبر تعالى أن هؤلاء هم الصادقون في قولهم: آمنا، ودل ذلك على أن الناس في قولهم: آمنا، صادق وكاذب، والكاذب فيه نفاق بحسب كذبه، قال تعالى في المنافقين: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨﴾ [البقرة: الآية ٨]، إلى قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: الآية ١٠]، وفي يكذبون قرءاتان مشهوراتان.

وفي الحديث: «أساس النفاق الذي يبني عليه الكذب»، وقال تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ۝١﴾ [المنافقون: الآية ١]، وقال تعالى: ﴿۞ وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۝٧٥ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُوا۟ بِهِۦ وَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ۝٧٦ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِى قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُۥ بِمَآ أَخْلَفُوا۟ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ۝٧٧﴾، وقال: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ [التوبة: الآية ٥٨]، ومثل هذا كثير.

وبالجملة، فلا يستريب من تدبر ما يقول في أن الرجل لا يكون مؤمنًا بمجرد تصديق في القلب مع بغضه لله ولرسوله، واستكباره عن عبادته ومعاداته له ولرسوله[1].

وقال: فصل: إذا تبين هذا وعلم أن الإيمان الذي في القلب من التصديق والحب وغير ذلك يستلزم الأمور الظاهرة من الأقوال الظاهرة، والأعمال الظاهرة، كما أن القصد التام مع القدرة يستلزم وجود المراد، وأنه يمتنع مقام الإيمان الواجب في القلب من غير ظهور موجب ذلك ومقتضاه -زالت الشبه العلمية في هذه المسألة، ولم يبق إلا نزاع لفظي في أن موجب الإيمان الباطن هل هو جزء منه داخل في مسماه فيكون لفظ الإيمان دالًا عليه بالتضمن والعموم، أو هو لازم للإيمان، ومعلول له وثمرة له، فتكون دلالة الإيمان عليه بطريق اللزوم؟

وحقيقة الأمر أن اسم الإيمان يستعمل تارة هكذا وتارة هكذا، كما قد تقدم؛ فإذا قرن اسم

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٤٠- ٥٤٣).

الإيمان بالإسلام أو العمل كان دالًّا على الباطن فقط، وإن أفراد اسم الإيمان فقد يتناول الباطن والظاهر، وبهذا تأتلف النصوص.

فقوله: «**الإيمان بضع وسبعون شعبةً، أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان**»، أفرد لفظ الإيمان، فدخل فيه الباطن والظاهر.

وقوله ﷺ في حديث جبريل: «**الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر**»، ذكره مع قوله ﷺ: «**الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت**».

فلما أفرده عن اسم الإسلام ذكر ما يخصه الاسم في ذاك الحديث مجردًا عن الاقتران، وفي هذا الحديث مقرون باسم الإسلام.

وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَـٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٨٥]، دخل فيه الباطن، فلو أتى بالعمل الظاهر دون الباطن لم يكن ممن أتى بالدين الذي هو عند الله الإسلام.

وأما إذا قرن الإسلام بالإيمان كما في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحُجرَات: الآية ١٤]، وقوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَـٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتِ﴾ [الأحزَاب: الآية ٣٥]، فقد يراد بالإسلام الأعمال الظاهرة كما في حديث أنس الذي في المسند عن النبي ﷺ أنه قال: «**الإسلام علانية والإيمان في القلب**».

ومن علم أن دلالة اللفظ تختلف بالإفراد والاقتران، كما في اسم الفقير والمسكين والمعروف والمنكر والبغي وغير ذلك من الأسماء، وكما في لغات سائر الأمم؟ عربها وعجمها -زاحت عنه الشبهة في هذا الباب، والله أعلم[1]

وقال: من الممتنع أن يكون الرجل مؤمنًا إيمانًا ثابتًا في قلبه، بأن الله فرض عليه الصلاة والزكاة والصيام والحج ويعيش دهره لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم من رمضان، ولا يؤدي لله زكاة، ولا يحج إلى بيته، فهذا ممتنع، ولا يصدر هذا إلا مع نفاق في القلب وزندقة، لا مع إيمان صحيح؛ ولهذا إنما يصف سبحانه بالامتناع من السجود الكفار كقوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿٤٢﴾ خَـٰشِعَةً أَبْصَـٰرُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ۖ وَقَدْ كَانُوا۟ يُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ وَهُمْ سَـٰلِمُونَ ﴿٤٣﴾﴾.

وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما، من حديث أبي هريرة وأبي سعيد وغيرهما، في الحديث الطويل، حديث التجلي: «**أنه إذا تجلى تعالى لعباده يوم القيامة، سجد له المؤمنون وبقي ظهر من كان يسجد في الدنيا رياء وسمعة مثل الطبق لا يستطيع السجود**» فإذا كان هذا حال من سجد رياء فكيف حال من لم يسجد قط؟!

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٧٥، ٥٧٦).

وثبت أيضًا في الصحيح: «**أن النار تأكل من ابن آدم كل شيء إلا موضع السجود؛ فإن الله حرم على النار أن تأكله**»، فعلم أن من لم يكن يسجد لله تأكله النار كله.

وكذلك ثبت في الصحيح أن النبي يعرف أمته يوم القيامة غرًّا محجلين من آثار الوضوء، فدل على أن من لم يكن غرًّا محجلًا لم يعرفه النبي ﷺ، فلا يكون من أمته.

وقوله تعالى: ﴿كُلُوا وَتَمَتَّعُوا قَلِيلًا إِنَّكُم مُّجْرِمُونَ ﴿٤٦﴾ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴿٤٧﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ ﴿٤٨﴾ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴿٤٩﴾﴾.

وقوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٢٠﴾ وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ ۩ ﴿٢١﴾ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُكَذِّبُونَ ﴿٢٢﴾ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُوعُونَ ﴿٢٣﴾﴾.

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾ وَلَٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿٣٢﴾﴾.

وكذلك قوله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ ﴿٤٤﴾ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ ﴿٤٥﴾ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ ﴿٤٦﴾ حَتَّىٰ أَتَانَا الْيَقِينُ ﴿٤٧﴾﴾.

فوصفه بترك الصلاة، كما وصفه بترك التصديق، ووصفه بالتكذيب والتولي، والمتولي هو العاصي الممتنع من الطاعة، كما قال تعالى: ﴿سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ۖ فَإِن تُطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا ۖ وَإِن تَتَوَلَّوْا كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الفتح: الآية ١٦]

وكذلك وصف أهل سقر بأنهم لم يكونوا من المصلين، وكذلك قرن التكذيب بالتولي في قوله: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَىٰ ﴿٩﴾ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰ ﴿١٠﴾ أَرَأَيْتَ إِن كَانَ عَلَى الْهُدَىٰ ﴿١١﴾ أَوْ أَمَرَ بِالتَّقْوَىٰ ﴿١٢﴾ أَرَأَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿١٣﴾ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ ﴿١٤﴾ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿١٦﴾﴾[1]

وقال: وقد تبين أن الدين لا بد فيه من قول وعمل، وأنه يمتنع أن يكون الرجل مؤمنًا بالله ورسوله بقلبه أو بقلبه ولسانه ولم يؤدِ واجبًا ظاهرًا، ولا صلاة ولا زكاة ولا صيامًا ولا غير ذلك من الواجبات، لا لأجل أن الله أوجبها، مثل أن يؤدي الأمانة أو يصدق الحديث، أو يعدل في قسمه وحكمه، من غير إيمان بالله ورسوله، لم يخرج بذلك من الكفر، فإن المشركين، وأهل الكتاب يرون وجوب هذه الأمور، فلا يكون الرجل مؤمنًا بالله ورسوله مع عدم شيء من الواجبات التي يختص بإيجابها محمد ﷺ.

ومن قال بحصول الإيمان الواجب بدون فعل شيء من الواجبات، سواء جعل فعل تلك الواجبات لازمًا له؛ أو جزءًا منه، فهذا نزاع لفظي -كان مخطئًا خطأً بينًا، وهذه بدعة الإرجاء، التي أعظم السلف والأئمة الكلام في أهلها، وقالوا فيها من المقالات الغليظة ما هو معروف، والصلاة هي أعظمها وأعمها وأولها وأجلها[2]

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٦١١- ٦١٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٢١).

- قولهم في الأسماء والأحكام

(قولهم في الكفر)

اختلفوا في الكفر، وتقدم ذكر ذلك عند ذكر فرقهم.

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت المرجئة في الكفر، ما هو؟ وهم سبع فرق:

فالفرقة الأولى منهم: يزعمون أن الكفر خصلة واحدة، وبالقلب يكون، هو الجهل بالله، وهؤلاء هم الجهمية.

والفرقة الثانية منهم: يزعمون أن الكفر خصال كثيرة، ويكون بالقلب وبغير القلب، والجهل بالله كفر، وبالقلب يكون، وكذلك البغض لله والاستكبار عليه كفر، وكذلك التكذيب بالله وبرسله بالقلب واللسان، وكذلك الجحود لهم، والإنكار لهم، ونفيهم، وكذلك الاستخفاف بالله وبرسله كفر، وكذلك ترك التوحيد إلى اعتقاد التثنية والتثليث أو ما هو أكثر من ذلك كفر.

وزعم قائل هذا القول أن الكفر يكون بالقلب واللسان دون غيرهما من الجوارح، وكذلك الإيمان، وزعم قائل هذا القول أن قاتل النبي ولاطمه لم يكفر من أجل القتل واللطمة، ولكن من أجل الاستخفاف، وكذلك تارك الصلاة مستخفًّا لتركها إنما يكفر بالاستحلال لتركها، لا بتركها.

وزعم صاحب هذا القول أن من استحل ما حرَّم الله سبحانه مما نصَّ الرسول ﷺ على تحريمه وأجمع المسلمون على تحريمه فهو كافر بالله، وأن استحلال ذلك كفر، وكذلك من قال قولًا، أو اعتقد اعتقادًا، قد أجمع المسلمون على إكفار فاعله، وكل فعل أجمعوا على إكفار فاعله كفر بأي جارحة كان ذلك الفعل.

والفرقة الرابعة منهم: يزعمون أن الكفر بالله هو التكذيب والجحد له والإنكار له باللسان، وأن الكفر لا يكون إلا باللسان دون غيره من الجوارح، وهذا قول محمد بن كرَّام وأصحابه.

والفرقة الخامسة منهم: يزعمون أن الكفر هو الجحود والإنكار والستر والتغطية، وأن الكفر يكون بالقلب واللسان.

والفرقة السادسة منهم: أصحاب أبي شمر، وقد تقدمت حكاية قولهم في إكفار من ردَّ قولهم في التوحيد والقدر.

والفرقة السابعة: أصحاب محمد بن شبيب، وقد ذكرنا قولهم في الإكفار عند ذكرنا قولهم في الإيمان[1]

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(١٤٣).

وقال: وكل هؤلاء الذين حكينا قولهم من: الشمرية، والجهمية، والغيلانية، والنجارية ينكرون أن يكون من الكفار إيمان، وأن يقال: إن فيهم بعض إيمان، إذ كان الإيمان لا يتبعض عندهم(١).

وقال: وكل المرجئة يقولون: إنه ليس في أحد من الكفار إيمان بالله عز وجل(٢).

وقال ابن حزم: اختلف الناس في تسمية المذنب من أهل ملتنا فقالت المرجئة هو مؤمن كامل الإيمان وإن لم يعمل خيرًا قط ولا كف عن شر قط(٣).

وقال شيخ الإسلام: والأصل الذي منه نشأ النزاع اعتقاد من اعتقد أن من كان مؤمنًا لم يكن معه شيء من الكفر والنفاق، وظن بعضهم أن هذا إجماع، كما ذكر الأشعري أن هذا إجماع، فهنا كان أصل الإرجاء(٤).

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: والكفر عدم الإيمان باتفاق المسلمين سواء اعتقد نقيضه وتكلم به أو لم يعتقد شيئًا ولم يتكلم(٥).

وقال: ومن جعل الإيمان هو تصديق القلب يقول: كل كافر في النار ليس معهم من التصديق بالله شيء، لا مع إبليس ولا مع غيره، وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ يَتَحَاجُّونَ فِي النَّارِ فَيَقُولُ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنْتُمْ مُغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِنَ النَّارِ ﴿٤٧﴾ قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ ﴿٤٨﴾﴾، وقال تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَى وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴿٧١﴾﴾ [الزُّمَر: الآية ٧١]، فقد اعترفوا بأن الرسل أتتهم وتلت عليهم آيات ربهم وأنذرتهم لقاء يومهم هذا؛ فقد عرفوا الله ورسوله واليوم الآخر وهم في الآخرة كفار.

وقال تعالى: ﴿كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾، فقد كذبوا بوجوده وكذبوا بتنزيله، وأما في الآخرة فعرفوا الجميع.

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَى وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الأنعام: الآية ٣٠]

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(١٣٦، ١٣٧).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٤٠).

(٣) الفصل (٣/١٢٧).

(٤) مجموع الفتاوى (١٣/٤٨).

(٥) مجموع الفتاوى (٢٠/٨٦)، (٧/٦٣٩)، (١٢/٣٣٥).

وقال تعالى: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ ذَٰلِكَ مَا كُنتَ مِنْهُ تَحِيدُ ﴿١٩﴾﴾ [ق: الآية ١٩] . . . إلى قوله: ﴿لَّقَدْ كُنتَ فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ ﴿٢٢﴾﴾ [ق: الآية ٢٢]

إلى آيات أخر كثيرة تدل على أن الكفار في الآخرة يعرفون ربهم، فإن كان مجرد المعرفة إيمانًا كانوا مؤمنين في الآخرة.

فإن قالوا: الإيمان في الآخرة لا ينفع، وإنما الثواب على الإيمان في الدنيا.

قيل: هذا صحيح، لكن إذا لم يكن الإيمان إلا مجرد العلم؛ فهذه الحقيقة لا تختلف، فإن لم يكن العمل من الإيمان، فالعارف في الآخرة لم يفته شيء من الإيمان، لكن أكثر ما يدعونه أنه حين مات لم يكن في قلبه من التصديق بالرب شيء، ونصوص القرآن في غير موضع تدل على أن الكفار كانوا في الدنيا مصدِّقين بالرب، حتى فرعون الذي أظهر التكذيب كان في باطنه مصدقًا، قال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: الآية ١٤]، وكما قال موسى لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: الآية ١٠٢]، ومع هذا لم يكن مؤمنًا؛ بل قال موسى: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [يونس: الآية ٨٨]، قال الله: ﴿قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾ [يونس: الآية ٨٩]، ولما قال فرعون: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓا۟ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: الآية ٩٠]، قال الله: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٩١﴾﴾ [يونس: الآية ٩١]، فوصفه بالمعصية، ولم يصفه بعدم العلم في الباطن، كما قال: ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: الآية ١٦]، وكما قال عن إبليس: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ ٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٧٤﴾﴾، فلم يصفه إلا بالإباء والاستكبار ومعارضته الأمر، لم يصفه بعدم العلم، وقد أخبر الله عن الكفار في غير موضع أنهم كانوا معترفين بالصانع في مثل قوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: الآية ٨٧].

ثم يقال لهم: إذا قلتم هو التصديق بالقلب، أو باللسان، أو بهما؛ فهل هو التصديق المجمل؟ أو لا بد فيه من التفصيل؟ فلو صدَّق أن محمدًا رسول الله ولم يعرف صفات الحق، هل يكون مؤمنًا أم لا؟

فإن جعلوه مؤمنًا، قيل: فإذا بلغه ذلك فكذب به، لم يكن مؤمنًا باتفاق المسلمين، فصار بعض الإيمان أكمل من بعض.

وإن قالوا: لا يكون مؤمنًا، لزمهم ألا يكون أحد مؤمنًا حتى يعرف تفصيل كل ما أخبر به الرسول، ومعلوم أن أكثر الأمة لا يعرفون ذلك وعندهم الإيمان لا يتفاضل إلا بالدوام فقط[1]

وقال: ومن هنا يظهر خطأ قول جهم بن صفوان ومن اتبعه، حيث ظنوا أن الإيمان مجرد تصديق القلب وعلمه، لم يجعلوا أعمال القلب من الإيمان، وظنوا أنه قد يكون الإنسان مؤمنًا كامل الإيمان بقلبه، وهو مع هذا يَسُبُّ الله ورسوله، ويعادي الله ورسوله، ويعادي أولياء الله،

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٥٠- ١٥٢).

ويوالي أعداء الله، ويقتل الأنبياء، ويهدم المساجد، ويهين المصاحف، ويكرم الكفار غاية الكرامة، ويهين المؤمنين غاية الإهانة، قالوا: وهذه كلها معاصٍ لا تنافي الإيمان الذي في قلبه، بل يفعل هذا وهو في الباطن عند الله مؤمن، قالوا: وإنما ثبت له في الدنيا أحكام الكفار؛ لأن هذه الأقوال أمارة على الكفر ليحكم بالظاهر، كما يحكم بالإقرار والشهود، وإن كان في الباطن قد يكون بخلاف ما أقر به وبخلاف ما شهد به الشهود.

فإذا أورد عليهم الكتاب والسنة والإجماع على أن الواحد من هؤلاء كافر في نفس الأمر معذب في الآخرة، قالوا: فهذا دليل على انتفاء التصديق والعلم من قلبه، فالكفر عندهم شيء واحد وهو الجهل، والإيمان شيء واحد وهو العلم، أو تكذيب القلب وتصديقه، فإنهم متنازعون هل تصديق القلب شيء غير العلم أو هو هو؟.

وهذا القول مع أنه أفسد قول قيل في «الإيمان» فقد ذهب إليه كثير من أهل الكلام المرجئة، وقد كفر السلف -كوكيع بن الجراح وأحمد بن حنبل وأبي عبيد وغيرهم- من يقول بهذا القول، وقالوا: إبليس كافر بنص القرآن وإنما كفره باستكباره وامتناعه عن السجود لآدم، لا لكونه كذب خبرًا، وكذلك فرعون وقومه، قال الله تعالى فيهم: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾[النمل: الآية ١٤]، وقال موسى عليه السلام لفرعون: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ﴾[الإسراء: الآية ١٠٢]، بعد قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ ۖ فَاسْأَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ جَاءَهُمْ فَقَالَ لَهُ فِرْعَوْنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَىٰ مَسْحُورًا ﴿١٠١﴾ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴿١٠٢﴾﴾.

فموسى وهو الصادق المصدوق يقول: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ﴾[الإسراء: الآية ١٠٢]، فدل على أن فرعون كان عالمًا بأن الله أنزل الآيات وهو من أكبر خلق الله عنادًا وبغيًا لفساد إرادته وقصده، لا لعدم علمه، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ ۚ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ﴿٤﴾﴾ [القصص: الآية ٤]، وقال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾[النمل، الآية ١٤]، وكذلك اليهود الذين قال الله فيهم: الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم، وكذلك كثير من المشركين الذين قال الله فيهم: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: الآية ٣٣]

فهؤلاء غلطوا في أصلين:

أحدهما: ظنهم أن الإيمان مجرد تصديق وعلم فقط، ليس معه عمل، وحال، وحركة، وإرادة، ومحبة، وخشية في القلب، وهذا من أعظم غلط المرجئة مطلقًا، فإن أعمال القلوب التي يسميها بعض الصوفية أحوالًا ومقامات، أو منازل السائرين إلى الله، أو مقامات العارفين، أو غير ذلك، كل ما فيها مما فرضه الله ورسوله فهو من الإيمان الواجب، وفيها ما أحبه ولم يفرضه، فهو

من الإيمان المستحب، فالأول لا بد لكل مؤمن منه، ومن اقتصر عليه فهو من الأبرار أصحاب اليمين، ومن فعله وفعل الثاني كان من المقربين السابقين، وذلك مثل حب الله ورسوله، بل أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، بل أن يكون الله ورسوله والجهاد في سبيله أحب إليه من أهله وماله، ومثل خشية الله وحده دون خشية المخلوقين، ورجاء الله وحده دون رجاء المخلوقين، والتوكل على الله وحده دون المخلوقين، والإنابة إليه مع خشيته، كما قال تعالى: ﴿هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ ﴿٣٢﴾ مَّنْ خَشِيَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ وَجَآءَ بِقَلْبٍ مُّنِيبٍ ﴿٣٣﴾﴾، ومثل الحب في الله، والبغض في الله، والموالاة لله، والمعاداة لله.

والثاني: ظنهم أن كل من حكم الشارع بأنه كافر مخلد في النار، فإنما ذاك؛ لأنه لم يكن في قلبه شيء من العلم والتصديق، وهذا أمر خالفوا به الحس، والعقل، والشرع، وما أجمع عليه طوائف بني آدم السليمي الفطرة، وجماهير النظار، فإن الإنسان قد يعرف أن الحق مع غيره ومع هذا يجحد ذلك لحسده إياه، أو لطلب علوه عليه، أو لهوى النفس، ويحمله ذلك الهوى على أن يعتدي عليه، ويرد ما يقول بكل طريق، وهو في قلبه يعلم أن الحق معه، وعامة من كذب الرسل علموا أن الحق معهم وأنهم صادقون، لكن إما لحسدهم، وإما لإرادتهم العلو والرياسة، وإما لحبهم دينهم الذي كانوا عليه، وما يحصل لهم به من الأغراض؛ كأموال، ورياسة، وصداقة أقوام، وغير ذلك، فيرون في اتباع الرسل ترك الأهواء المحبوبة إليهم، أو حصول أمور مكروهة إليهم، فيكذبونهم ويعادونهم، فيكونون من أكفر الناس كإبليس وفرعون، مع علمهم بأنهم على الباطل والرسل على الحق.

ولهذا لا يذكر الكفار حجة صحيحة تقدح في صدق الرسل، إنما يعتمدون على مخالفة أهوائهم، كقولهم لنوح: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ١١١]، ومعلوم أن اتباع الأرذلين له لا يقدح في صدقه، لكن كرهوا مشاركة أولئك، كما طلب المشركون من النبي ﷺ، إبعاد الضعفاء، كسعد بن أبي وقاص، وابن مسعود، وخباب بن الأرت، وعمار بن ياسر، وبلال ونحوهم، وكان ذلك بمكة قبل أن يكون في الصحابة أهل الصفة، فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٢﴾ وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوٓا۟ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٥٣﴾﴾.

ومثل قول فرعون: ﴿أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَٰبِدُونَ﴾ [المؤمنون: الآية ٤٧]، وقول فرعون: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ * وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِى فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٩﴾﴾، ومثل قول مشركي العرب: ﴿إِن نَّتَّبِعِ ٱلْهُدَىٰ مَعَكَ نُتَخَطَّفْ مِنْ أَرْضِنَآ﴾ [القَصَص: الآية ٥٧]، قال الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا يُجْبَىٰٓ إِلَيْهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَيْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا﴾ [القَصَص: الآية ٥٧]، ومثل قول قوم شعيب له: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُا۟﴾ [هُود: الآية ٨٧]، ومثل قول عامة المشركين: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم تَأْمُرُكَ﴾ [الزخرُف: الآية ٢٣]

وهذه الأمور وأمثالها ليست حججًا تقدح في صدق الرسل، بل تبين أنها تخالف إرادتهم وأهوائهم وعاداتهم، فلذلك لم يتبعوهم، وهؤلاء كلهم كفار، بل أبو طالب وغيره كانوا يحبون النبي ﷺ ويحبون علو كلمته، وليس عندهم حسد له، وكانوا يعلمون صدقه، ولكن كانوا يعلمون أن في متابعته فراقَ دين آبائهم، وذم قريش لهم، فما احتملت نفوسهم ترك تلك العادة واحتمال هذا الذم، فلم يتركوا الإيمان لعدم العلم بصدق الإيمان به، بل لهوى النفس، فكيف يقال: إن كل كافر إنما كفر لعدم علمه بالله؟!

ولم يكفِ الجهمية أن جعلوا كل كافر جاهلًا بالحق حتى قالوا: هو لا يعرف أن الله موجود حق، والكفر عندهم ليس هو الجهل بأي حق كان، بل الجهل بهذا الحق المعين، ونحن والناس كلهم يرون خلقًا من الكفار يعرفون في الباطن أن دين الإسلام حق، ويذكرون ما يمنعهم من الإيمان: إما معاداة أهلهم وإما مال يحصل لهم من جهتهم يقطعونه عنهم، وإما خوفهم إذا آمنوا ألا يكون لهم حرمة عند المسلمين كحرمتهم في دينهم، وأمثال ذلك من أغراضهم التي يبينون أنها المانعة لهم من الإيمان، مع علمهم بأن دين الإسلام حق، ودينهم باطل.

وهذا موجود في جميع الأمور التي هي حق، يوجد من يعرف بقلبه أنها حق، وهو في الظاهر يجحد ذلك، ويعادي أهله لظنه أن ذلك يجلب له منفعة ويدفع عنه مضرة، قال تعالى: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥١﴾ فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ ﴿٥٢﴾ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَأَصْبَحُواْ خَٰسِرِينَ ﴿٥٣﴾﴾.

والمفسرون متفقون على أنها نزلت بسبب قوم ممن كان يظهر الإسلام وفي قلبه مرض، خاف أن يغلب أهل الإسلام فيوالي الكفار من اليهود والنصارى وغيرهم للخوف الذي في قلوبهم؛ لا لاعتقادهم أن محمدًا كاذب.

واليهود والنصارى صادقون، وأشهر النقول في ذلك أن عبادة بن الصامت قال: يا رسول الله، إن لي موالي من اليهود وإني أبرأ إلى الله من ولاية يهود، فقال عبد الله بن أُبَي: لكني رجل أخاف الدوائر ولا أبرأ من ولاية يهود، فنزلت هذه الآية[1].

وقال: فإن قالوا: من علم أن الرسول كفره؛ علم انتفاء التصديق من قلبه.

قيل لهم: هذه مكابرة، إن أرادوا أنهم كانوا شاكين مرتابين، وأما إن عني التصديق الذي لم يحصل معه عمل؛ فهو ناقص كالمعدوم؛ فهذا صحيح، ثم إنما يثبت إذا ثبت أن الإيمان مجرد تصديق القلب وعلمه، وذاك إنما يثبت بعد تسليم هذه المقدمات التي منها هذا، فلا تثبت الدعوى بالدعوى مع كفر صاحبها.

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٨٨- ١٩٤).

ثم يقال: قد علمنا بالاضطرار أن اليهود وغيرهم كانوا يعرفون أن محمدًا رسول الله؛ وكان يحكم بكفرهم، فقد علمنا من دينه ضرورة أنه يكفر الشخص مع ثبوت التصديق بنبوته في القلب، إذا لم يعمل بهذا التصديق بحيث يحبه ويعظمه، ويسلم لما جاء به[1]

وقال: ولكن على قولهم: المعاند كافر شرعًا، فيجعل الكفر تارة بانتفاء الإيمان الذي في القلب، وتارة بالعناد، ويجعل هذا كافرًا في الشرع، وإن كان معه حقيقة الإيمان الذي هو التصديق، ويلزمه أن يكون كافرًا في الشرع، مع أن معه الإيمان الذي هو مثل إيمان الأنبياء والملائكة. والحذاق في هذا المذهب؛ كأبي الحسن والقاضي ومن قبلهم من أتباع جهم، عرفوا أن هذا تناقض يفسد الأصل فقالوا: لا يكون أحد كافرًا إلا إذا ذهب ما في قلبه من التصديق، والتزموا أن كل من حكم الشرع بكفره فإنه ليس في قلبه شيء من معرفة الله ولا معرفة رسوله، ولهذا أنكر هذا عليهم جماهير العقلاء، وقالوا: هذا مكابرة وسفسطة.

وقد احتجوا على قولهم بقوله تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المجادلة: الآية ٢٢] إلى قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ [المجادلة: الآية ٢٢] الآية، قالوا: ومفهوم هذا، أن من لم يعمل بمقتضاه لم يكتب في قلوبهم الإيمان.

قالوا: فإن قيل: معناه: لا يؤمنون إيمانًا مجزئًا معتدًا به، أو يكون المعنى: لا يؤدون حقوق الإيمان ولا يعملون بمقتضاه، قلنا: هذا عام لا يخصص إلا بدليل.

فيقال لهم: هذه الآية فيها نفي الإيمان عمن يواد المحادين لله ورسوله، وفيها أن من لا يواد المحادين لله ورسوله فإن الله كتب في قلوبهم الإيمان، وأيدهم بروح منه، وهذا يدل على مذهب السلف أنه لا بد في الإيمان من محبة القلب لله ولرسوله، ومن بغض من يحاد الله ورسوله، ثم لم تدل الآية على أن العلم الذي في قلوبهم بأن محمدًا رسول الله يرتفع لا يبقى منه شيء، والإيمان الذي كتب في القلب ليس هو مجرد العلم والتصديق، بل هو تصديق القلب وعمل القلب، ولهذا قال: ﴿وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [المجادلة: الآية ٢٢]، فقد وعدهم بالجنة، وقد اتفق الجميع على أن الوعد بالجنة لا يكون إلا مع الإتيان بالمأمور به وترك المحظور، فعُلِم أن هؤلاء الذين كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه، قد أدُّوا الواجبات التي بها يستحقون ما وعد الله به الأبرار المتقين، ودل هذا على أن الفساق لم يدخلوا في هذا الوعد، ودلَّت هذه الآية على أنه لا يوجد مؤمن يواد الكفار، ومعلوم أن خلقًا كثيرًا من الناس يعرف من نفسه أن التصديق في قلبه لم يكذب الرسول، وهو مع هذا يواد بعض الكفار؛ فالسلف يقولون: ترك الواجبات الظاهرة دليل على انتفاء الإيمان الواجب من القلب، لكن قد يكون ذلك بزوال عمل القلب -الذي

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٣١).

هو حب الله ورسوله وخشية الله ونحو ذلك، لا يستلزم- ألا يكون في القلب من التصديق شيء، وعند هؤلاء **كل من نفى الشرع إيمانه دلَّ على أنه ليس في قلبه شيء من التصديق أصلًا، وهذا** سفسطة عند جماهير العقلاء[(١)]

وقال في نقض قول الكَرَّاميَّة: وصارت المرجئة على ثلاثة أقوال:

فعلماؤهم وأئمتهم أحسنهم قولًا وهو أن قالوا: الإيمان تصديق القلب وقول اللسان.

وقالت الجهمية: هو تصديق القلب فقط.

وقالت الكَرَّاميَّة: هو القول فقط، فمن تكلم به فهو مؤمن كامل الإيمان، لكن إن كان مقرًّا بقلبه كان من أهل الجنة، وإن كان مكذبًا بقلبه كان منافقًا مؤمنًا من أهل النار، وهذا القول هو الذي اختصت به الكَرَّاميَّة وابتدعته ولم يسبقها أحد إلى هذا القول، وهو آخر ما أحدث من الأقوال في الإيمان، وبعض الناس يحكي عنهم أن من تكلم به بلسانه دون قلبه فهو من أهل الجنة، وهو غلط عليهم، بل يقولون: إنه مؤمن كامل الإيمان، وإنه من أهل النار، فيلزمهم أن يكون المؤمن الكامل الإيمان معذبًا في النار، بل يكون مخلدًا فيها، وقد تواتر عن النبي ﷺ أنه يخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان.

وإن قالوا: لا يخلد وهو منافق، لزمهم أن يكون المنافقون يخرجون من النار، والمنافقون قد قال الله فيهم: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴿١٤٥﴾﴾ [النِّساء: الآية ١٤٥]، وقد نهى الله نبيه عن الصلاة عليهم والاستغفار لهم، وقال له: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: الآية ٨٠]، وقال: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ۖ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [التوبة: الآية ٨٤]، وقد أخبر أنهم كفروا بالله ورسوله.

فإن قالوا: هؤلاء قد كانوا يتكلمون بألسنتهم سرًّا فكفروا بذلك، وإنما يكون مؤمنًا إذا تكلم بلسانه ولم يتكلم بما ينقضه، فإن ذلك ردة عن الإيمان.

قيل لهم: ولو أضمروا النِّفاق ولم يتكلموا به كانوا منافقين، قال تعالى: ﴿يَحْذَرُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِى قُلُوبِهِمْ ۚ قُلِ ٱسْتَهْزِءُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [التوبة: الآية ٦٤].

وأيضًا، قد أخبر الله عنهم أنهم يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم وأنهم كاذبون، فقال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾﴾ [البَقَرَة: الآية ٨]، وقال تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴿١﴾﴾ [المنافقون: الآية ١].

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/١٤٦- ١٤٨).

وقد قال النبي ﷺ: «الإسلام علانية، والإيمان في القلب»، وقد قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: الآية ١٤]

وفي الصحيحين عن سعد: أن النبيَّ ﷺ أعطى رجالًا ولم يعطِ رجلًا، فقلت: يا رسول الله، أعطيت فلانًا وفلانًا وتركت فلانًا وهو مؤمن، فقال: «أو مسلم؟»، مرتين أو ثلاثًا[(١)]

وقال: والكفر تارة يكون بالنظر إلى عدم تصديق الرسول والإيمان به، وهو من هذا الباب يشترك فيه كل ما أخبر به، وتارة بالنظر إلى عدم الإقرار بما أخبر به، والأصل في ذلك هو الإخبار بالله وبأسمائه، ولهذا كان جحد ما يتعلق بهذا الباب أعظم من جحد غيره، وإن كان الرسول أخبر بكليهما، ثم مجرد تصديقه في الخبر والعلم بثبوت ما أخبر به، إذا لم يكن معه طاعة لأمره -لا باطنًا ولا ظاهرًا- ولا محبةٌ لله ولا تعظيمٌ له لم يكن ذلك إيمانًا.

وكفر إبليس وفرعون واليهود ونحوهم لم يكن أصله من جهة عدم التصديق والعلم؛ فإن إبليس لم يخبره أحد بخبر، بل أمره الله بالسجود لآدم فأبى واستكبر، وكان من الكافرين، فكفره بالإباء والاستكبار وما يتبع ذلك؛ لا لأجل تكذيب، وكذلك فرعون وقومه جحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا، وقال له موسى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الإسراء: الآية ١٠٢]، فالذي يقال هنا أحد أمرين:

إما أن يقال: الاستكبار والإباء والحسد ونحو ذلك مما الكفر به مستلزم لعدم العلم، والتصديق الذي هو الإيمان، وإلا فمن كان علمه وتصديقه تامًّا أوجب استسلامه وطاعته مع القدرة، كما أن الإرادة الجازمة تستلزم وجود المراد مع القدرة، فعلم أن المراد إذا لم يوجد مع القدرة، دلَّ على أنه ما في القلب همة ولا إرادة، فكذلك إذا لم يوجد موجب التصديق والعلم من حب القلب وانقياده، دلَّ على أن الحاصل في القلب ليس بتصديق ولا علم، بل هنا شبهة وريب، كما يقول ذلك طوائف من الناس، وهو أصل قول جهم والصالحي والأشعري في المشهور عنه وأكثر أصحابه؛ كالقاضي أبي بكر ومن اتبعه، ممن يجعل الأعمال الباطنة والظاهرة من موجبات الإيمان لا من نفسه، ويجعل ما ينتفي الإيمان بانتفائه من لوازم التصديق، لا يتصور عنده تصديق باطن مع كفر قط.

أو أن يقال: قد يحصل في القلب علم بالحق وتصديق به، ولكن ما في القلب من الحسد والكبر ونحو ذلك مانع من استسلام القلب وانقياده ومحبته، وليس هذا كالإرادة مع العمل؛ لأن الإرادة مع القدرة مستلزمة للمراد، وليس العلم بالحق والتصديق به مع القدرة على العمل بموجب ذلك العمل، بل لا بد مع ذلك من إرادة الحق والحب له[(٢)]

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٥٥- ٥٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٣٤، ٥٣٥).

وقال: **وأيضًا** فهؤلاء القائلون بقول جهم والصالحي قد صرحوا بأن سب **الله ورسوله**، والتكلم بالتثليث وكل كلمة من كلام الكفر ليس هو كفرًا في الباطن، ولكنه **دليل في الظاهر على** الكفر، ويجوز مع هذا أن يكون هذا السابُّ الشاتم في الباطن عارفًا بالله موحدًا له مؤمنًا به، فإذا أقيمت عليهم حجة بنص أو إجماع أن هذا كافر باطنًا وظاهرًا. قالوا: هذا يقتضي أن ذلك مستلزم للتكذيب الباطن وأن الإيمان يستلزم عدم ذلك، فيقال لهم: معنا أمران معلومان.

أحدهما: معلوم بالاضطرار من الدين، **والثاني**: معلوم بالاضطرار من أنفسنا عند التأمل.

أما الأول: فإنا نعلم أن من سب الله ورسوله طوعًا بغير كره، بل من تكلم بكلمات الكفر طائعًا غير مكره، ومن استهزأ بالله وآياته ورسوله فهو كافر باطنًا وظاهرًا، وأن من قال: إن مثل هذا قد يكون في الباطن مؤمنًا بالله، وإنما هو كافر في الظاهر، فإنه قال قولًا معلومَ الفساد بالضرورة من الدين، وقد ذكر الله كلمات الكفار في القرآن وحكم بكفرهم واستحقاقهم الوعيد بها، ولو كانت أقوالهم الكفرية بمنزلة شهادة الشهود عليهم، أو بمنزلة الإقرار الذي يغلط فيه المقر لم يجعلهم الله من أهل الوعيد بالشهادة التي قد تكون صدقًا وقد تكون كذبًا، بل كان ينبغي ألا يعذبهم إلا بشرط صدق الشهادة وهذا كقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍۘ﴾ [المائدة: الآية ٧٣]، ﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَۖ﴾ [المائدة: الآية ١٧]، وأمثال ذلك.

وأما الثاني: فالقلب إذا كان معتقدًا صدق الرسول، وأنه رسول الله، وكان محبًا لرسول الله معظمًا له، امتنع مع هذا أن يلعنه ويسبه، فلا يتصور ذلك منه إلا مع نوع من الاستخفاف به وبحرمته، فعلم بذلك أن مجرد اعتقاد أنه صادق لا يكون إيمانًا إلا مع محبته وتعظيمه بالقلب.

وأيضًا، فإن الله سبحانه قال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء: الآية ٥١]، وقال: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٦]، فتبين أن الطاغوت يؤمن به ويكفر به، ومعلوم أن مجرد التصديق بوجوده وما هو عليه من الصفات يشترك فيه المؤمن والكافر، فإن الأصنام والشيطان والسحر يشترك في العلم بحاله المؤمن والكافر، وقد قال الله تعالى في السحر: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾ [البقرة: الآية ١٠٢]، إلى قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍۚ﴾ [البقرة: الآية ١٠٢]، فهؤلاء الذين اتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان، ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون، يعلمون أنه لا خلاق لهم في الآخرة، ومع هذا فيكفرون.

وكذلك المؤمن بالجبت والطاغوت إذا كان عالمًا بما يحصل بالسحر من التفريق بين المرء وزوجه ونحو ذلك من الجبت، وكان عالمًا بأحوال الشيطان والأصنام وما يحصل بها من الفتنة، لم يكن مؤمنًا بها مع العلم بأحوالها، ومعلوم أنه لم يعتقد أحد فيها أنها تخلق الأعيان، وأنها تفعل ما

تشاء، ونحو ذلك من خصائص الربوبية، ولكن كانوا يعتقدون أنه يحصل بعبادتها لهم نوع من المطالب، كما كانت الشياطين تخاطبهم من الأصنام وتخبرهم بأمور، وكما يوجد مثل ذلك في هذه الأزمان في الأصنام التي يعبدها أهل الهند والصين والترك وغيرهم، وكان كفرهم بها الخضوع لها والدعاء والعبادة واتخاذها وسيلة ونحو ذلك، لا مجرد التصديق بما يكون عند ذلك من الآثار، فإن هذا يعلمه العالم من المؤمنين ويصدق بوجوده، لكنه يعلم ما يترتب على ذلك من الضرر في الدنيا والآخرة فيبغضه، والكافر قد يعلم وجود ذلك الضرر لكنه يحمله حب العاجلة على الكفر.

يبين ذلك قوله: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٦﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْءَاخِرَةِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٠٧﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴿١٠٨﴾ لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿١٠٩﴾﴾، فقد ذكر تعالى من كفر بالله من بعد إيمانه، وذكر وعيده في الآخرة، ثم قال: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [النحل: الآية ١٠٧] ، وبين تعالى أن الوعيد استحقوه بهذا، ومعلوم أن باب التصديق والتكذيب والعلم والجهل ليس هو من باب الحب والبغض، وهؤلاء يقولون: إنما استحقوا الوعيد لزوال التصديق والإيمان من قلوبهم، وإن كان ذلك قد يكون سببه حب الدنيا على الآخرة، والله سبحانه وتعالى جعل استحباب الدنيا على الآخرة هو الأصل الموجب للخسران، واستحباب الدنيا على الآخرة قد يكون مع العلم والتصديق بأن الكفر يضر في الآخرة، وبأنه ما له في الآخرة من خلاق.

وأيضًا، فإنه سبحانه استثني المكره من الكفار، ولو كان الكفر لا يكون إلا بتكذيب القلب وجهله لم يستثن منه المكره؛ لأن الإكراه على ذلك ممتنع، فعلم أن التكلم بالكفر كفر لا في حال الإكراه، وقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا﴾ [النحل: الآية ١٠٦] ؛ أي: لاستحبابه الدنيا على الآخرة، ومنه قول النبي ﷺ: **«يصبح الرجل مؤمنًا ويمسي كافرًا، ويمسي مؤمنًا ويصبح كافرًا، يبيع دينه بعرض من الدنيا»**، والآية نزلت في عمار بن ياسر، وبلال بن رباح، وأمثالهما من المؤمنين المستضعفين لما أكرههم المشركون على سب النبي ﷺ، ونحو ذلك من كلمات الكفر، فمنهم من أجاب بلسانه كعمار، ومنهم من صبر على المحنة كبلال، ولم يكره أحد منهم على خلاف ما في قلبه، بل أكرهوا على التكلم، فمن تكلم بدون الإكراه، لم يتكلم إلا وصدره منشرح به.

وأيضًا، فقد جاء نفر من اليهود إلى النبي، فقالوا: نشهد إنك لرسول، ولم يكونوا مسلمين بذلك؛ لأنهم قالوا ذلك على سبيل الإخبار عما في أنفسهم، أي نعلم ونجزم أنك رسول الله، قال: **«فلِمَ لا تتبعوني؟»** قالوا: نخاف من يهود، فعلم أن مجرد العلم والإخبار عنه ليس بإيمان حتى يتكلم بالإيمان على وجه الإنشاء المتضمن للالتزام والانقياد مع تضمن ذلك الإخبار عما في أنفسهم.

فالمنافقون قالوا مخبرين كاذبين، فكانوا كفارًا في الباطن، وهؤلاء قالوها غير ملتزمين ولا منقادين، فكانوا كفارًا في الظاهر والباطن.

وكذلك أبو طالب قد استفاض عنه أنه كان يعلم بنبوة محمد، وأنشد عنه:

ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية دينا

لكن امتنع من الإقرار بالتوحيد والنبوة حبًّا لدين سلفه، وكراهة أن يعيره قومه، فلما لم يقترن بعلمه الباطن الحب والانقياد الذي يمنع ما يضاد ذلك من حب الباطل وكراهة الحق لم يكن مؤمنًا.

وأما إبليس وفرعون واليهود ونحوهم فما قام بأنفسهم من الكفر وإرادة العلو والحسد منع من حب الله، وعبادة القلب له الذي لا يتم الإيمان إلا به، وصار في القلب من كراهية رضوان الله واتباع ما أسخطه ما كان كفرًا لا ينفع معه العلم[(١)]

- قولهم في زيادة الإيمان ونقصانه

يقولون بعدم زيادة الإيمان ونقصانه.

أقوال العلماء

قال الملطي عنهم: وأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وإيمان الملائكة والأنبياء والأمم وعلماء الناس وجهالهم واحد لا يزيد منه شيء على شيء أصلًا[(٢)]

وقال شيخ الإسلام عنهم: والإيمان لا يقبل الزيادة والنقصان، بل هو شيء واحد، يستوي فيه جميع المؤمنين: من الملائكة، والنبيين، والمقربين، والمقتصدين، والظالمين[(٣)]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: ولهذا كان أهل السنة والحديث على أنه يتفاضل، وجمهورهم يقولون: يزيد وينقص، ومنهم من يقول: يزيد، ولا يقول: ينقص، كما روي عن مالك في إحدى الروايتين، ومنهم من يقول: يتفاضل، كعبد الله بن المبارك.

وقد ثبت لفظ الزيادة والنقصان منه عن الصحابة، ولم يعرف فيه مخالف من الصحابة؛ فروى الناس من وجوه كثيرة مشهورة، عن حماد بن سلمة، عن أبي جعفر، عن جده عمير بن حبيب الخطمي -وهو من أصحاب رسول الله ﷺ- قال: الإيمان يزيد وينقص؛ قيل له: وما زيادته وما نقصانه؟ قال: إذا ذكرنا الله وحمدناه وسبحناه فتلك زيادته؛ وإذا غفلنا ونسينا فتلك نقصانه؛

وروى إسماعيل بن عياش، عن جرير بن عثمان، عن الحارث بن محمد، عن أبي الدرداء قال: الإيمان يزيد وينقص.

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/٥٥٧- ٥٦٢).

(٢) التنبيه والرد ص(٤٣)، ص(٤٥- ٤٧).

(٣) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٧١).

وقال أحمد بن حنبل: حدثنا يزيد، حدثنا جرير بن عثمان، قال: سمعت أشياخنا أو بعض أشياخنا أن أبا الدرداء قال: إن من فقه العبد أن يتعاهد إيمانه وما نقص منه، ومن فقه العبد أن يعلم أيزداد الإيمان أم ينقص، وإن من فقه الرجل أن يعلم نزعات الشيطان أنى تأتيه.

وروى إسماعيل بن عياش، عن صفوان بن عمرو، عن عبد الله بن ربيعة الحضرمي، عن أبي هريرة قال: الإيمان يزيد وينقص.

وقال أحمد بن حنبل: حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا محمد بن طلحة، عن زبيد، عن ذر قال: كان عمر بن الخطاب يقول لأصحابه: هلموا نزدد إيمانًا فيذكرون الله عز وجل.

وقال أبو عبيد في الغريب في حديث علي: إن الإيمان يبدو لمظة في القلب، كلما ازداد الإيمان ازدادت اللمظة: يروي ذلك عن عثمان بن عبد الله، عن عمرو بن هند الجملي، عن علي، قال الأصمعي: اللمظة: مثل النكتة أو نحوها.

وقال أحمد بن حنبلَ: حدثنا وكيع، عن شريك، عن هلال، عن عبد الله بن عكيم قال: سمعت ابن مسعود يقول في دعائه: اللهم زدنا إيمانًا ويقينًا وفقهًا.

وروى سفيان الثوري، عن جامع بن شداد، عن الأسود بن هلال قال: كان معاذ بن جبل يقول لرجل: اجلس بنا نؤمن نذكر الله تعالى.

وروى أبو اليمان، حدثنا صفوان، عن شريح بن عبيد، أن عبد الله بن رواحة كان يأخذ بيد الرجل من أصحابه فيقول: قم بنا نؤمن ساعة، فنحن في مجلس ذكر.

وهذه الزيادة أثبتها الصحابة بعد موت النبي ﷺ ونزول القرآن كله.

وصح عن عمار بن ياسر أنه قال: ثلاث من كن فيه فقد استكمل الإيمان: الإنصاف من نفسه، والإنفاق من الإقتار، وبذل السلام للعالم، ذكره البخاري في صحيحه.

وقال جندب بن عبد الله وابن عمر وغيرهما: تعلمنا الإيمان ثم تعلمنا القرآن فازددنا إيمانًا.

والآثار في هذا كثيرة، رواها المصنفون في هذا الباب عن الصحابة والتابعين في كتب كثيرة معروفة.

قال مالك بن دينار: الإيمان يبدو في القلب ضعيفًا ضِئيلًا كالبقلة، فإن صاحبه تعاهده فسقاه بالعلوم النافعة والأعمال الصالحة، وأماط عنه الدغل وما يضعفه ويوهنه، أوشك أن ينمو أو يزداد، ويصير له أصل وفروع، وثمرة وظل إلى ما لا يتناهى حتى يصير أمثال الجبال، وإن صاحبه أهمله ولم يتعاهده جاءه عنز فنتفتها، أو صبي فذهب بها، وأكثر عليها الدغل فأضعفها أو أهلكها أو أيبسها، كذلك الإيمان.

وقال خيثمة بن عبد الرحمن: الإيمان يسمن في الخصب، ويهزل في الجدب، فخصبه العمل الصالح، وجدبه الذنوب والمعاصي.

وقيل لبعض السلف: يزداد الإيمان وينقص؟ قال: نعم، يزداد حتى يصير أمثال الجبال، وينقص حتى يصير أمثال الهباء.

وفي حديث حذيفة الصحيح: «حتى يقال للرجل: ما أجلده؟ ما أظرفه؟ ما أعقله؟ وما في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان».

وفي حديثه الآخر الصحيح: تعرض الفتن على القلوب كالحصير عودًا عودًا، فأي قلب أشربها نكتت فيه نكتة سوداء، وأي قلب أنكرها نكتت فيه نكتة بيضاء، حتى تصير على قلبين: أبيض مثل الصفا فلا تضره فتنة ما دامت السموات والأرض، والآخر أسود: مربادًا كالكوز مجخيًا، لا يعرف معروفًا ولا ينكر منكرًا إلا ما أشرب هواه.

وفي حديث السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حساب كفاية، فإنه من أعظم الأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه؛ لأنه وصفهم بقوة الإيمان وزيادته في تلك الخصال التي تدل على قوة إيمانهم؛ وتوكلهم على الله في أمورهم كلها.

وروى أبو نعيم من طريق الليث بن سعد، عن يزيد بن عبد الله اليزني، عن أبي رافع، أنه سمع رجلًا حدثه، أنه سأل رسول الله ﷺ عن الإيمان؟ فقال: «أتحب أن أخبرك بصريح الإيمان؟» قال: نعم، قال: «إذا أسأت أو ظلمت أحدًا، عبدك أو أمتك أو أحدًا من الناس، حزنت وساءك ذلك، وإذا تصدقت أو أحسنت استبشرت وسرك ذلك»، ورواه بعضهم عن يزيد، عمَّن سمع النبي ﷺ أنه سأله عن زيادة الإيمان في القلب ونقصانه؟ فذكر نحوه.

وقال البزار: حدثنا محمد بن أبي الحسن البصري، ثنا هانئ بن المتوكل، ثنا عبد الله بن سليمان، عن إسحاق، عن أنس مرفوعًا: «ثلاث من كن فيه استوجب الثواب واستكمل الإيمان: خُلُقٌ يعيش به في الناس، وورع يحجزه عن معصية الله، وحلم يرد به جهل الجاهل».

و«أربع من الشقاء: جمود العين، وقساوة القلب، وطول الأمل، والحرص على الدنيا»، فالخصال الأولى تدل على زيادة الإيمان وقوته، والأربعة الأخر تدل على ضعفه ونقصانه.

وقال أبو يعلى الموصلي: ثنا عبد الله القواريري ويحيى بن سعيد، قالا: ثنا يزيد بن زريع ويحيى بن سعيد، قالا: حدثنا عوف، حدثني عقبة بن عبد الله المزني، قال يزيد في حديثه في مسجد البصرة: حدثني رجل -قد سماه ونسي عوف اسمه- قال: كنت بالمدينة في مسجد فيه عمر بن الخطاب، فقال لبعض جلسائه: كيف سمعتم رسول الله ﷺ يقول في الإسلام؟ فقال: سمعته يقول: «الإسلام بدأ جذعًا، ثم ثنيًا، ثم رباعيًا، ثم سداسيًا، ثم بازلًا»، فقال عمر: فما بعد البزول إلا النقصان، كذا ذكره أبو يعلى في مسند عمر وفي مسند هذا الصحابي المبهم ذكره أولى.

قال أبو سليمان: من أحسن في ليله كوفئ في نهاره، ومن أحسن في نهاره كوفئ في ليله.

والزيادة قد نطق بها القرآن في عدة آيات؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: الآية ٢]، وهذه زيادة إذا تليت عليهم الآيات،

أي وقت تليت ليس هو تصديقهم بها عند النزول، وهذا أمر يجده المؤمن إذا تليت عليه الآيات زاد في قلبه بفهم القرآن ومعرفة معانيه من علم الإيمان ما لم يكن، حتى كأنه لم يسمع الآية إلا حينئذ، ويحصل في قلبه من الرغبة في الخير، والرهبة من الشر ما لم يكن، فزاد علمه بالله ومحبته لطاعته، وهذه زيادة الإيمان.

وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٧٣]، فهذه الزيادة عند تخويفهم بالعدو لم تكن عند آية نزلت فازدادوا يقينًا، وتوكلًا على الله، وثباتًا على الجهاد وتوحيدًا، بألا يخافوا المخلوق، بل يخافون الخالق وحده.

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾.

وهذه الزيادة ليست مجرد التصديق بأن الله أنزلها، بل زادتهم إيمانًا بحسب مقتضاها؛ فإن كانت أمرًا بالجهاد أو غيره ازدادوا رغبة، وإن كانت نهيًا عن شيء انتهوا عنه فكرهوه، ولهذا قال: ﴿وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [التوبَة: الآية ١٢٤]، والاستبشار غير مجرد التصديق.

وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ۖ وَمِنَ ٱلْأَحْزَابِ مَن يُنكِرُ بَعْضَهُۥ﴾ [الرّعد: الآية ٣٦]، والفرح بذلك من زيادة الإيمان، قال تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾ [يُونس: الآية ٥٨]، وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ ٱللَّهِ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً ۙ وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا ۙ﴾ [المدّثّر: الآية ٣١]

وقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ۗ﴾ [الفَتْح: الآية ٤]، وهذه نزلت لما رجع النبي ﷺ وأصحابه من الحديبية، فجعل السكينة موجبة لزيادة الإيمان.

والسكينة طمأنينة في القلب غير علم القلب وتصديقه، ولهذا قال يوم حنين: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ [التوبَة: الآية ٢٦]، وقال تعالى: ﴿ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا﴾ [التوبَة: الآية ٤٠]، ولم يكن قد نزل يوم حنين قرآن ولا يوم الغار، وإنما أنزل سكينته وطمأنينته من خوف العدو، فلما أنزل السكينة في قلوبهم، مرجعهم من الحديبية، ليزدادوا إيمانًا مع إيمانهم، دلَّ على أن الإيمان المزيد حال للقلب وصفة له، وعمل مثل طمأنينته وسكونه ويقينه، واليقين قد يكون بالعمل والطمأنينة، كما يكون بالعلم، والريب المنافي لليقين يكون ريبًا في العلم، وريبًا في طمأنينة القلب، ولهذا جاء في الدعاء المأثور: «**اللهم اقسم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين معاصيك، ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك، ومن اليقين ما تهون به علينا مصائب الدنيا**».

وفي حديث الصديق الذي رواه أحمد والترمذي وغيرهما عن النبي ﷺ أنه قال: «**سلوا الله العافية واليقين، فما أعطي أحد بعد اليقين شيئًا خيرًا من العافية، فسلوهما الله تعالى**»، فاليقين عند المصائب بعد العلم بأن الله قدرها سكينة القلب وطمأنينته وتسليمه، وهذا من تمام الإيمان **بالقدر خيره وشره، كما قال** تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابُن: **الآية ١١**] ، قال علقمة -ويروى عن ابن مسعود-: هو الرجل **تصيبه المصيبة فيعلم أنها من** عند الله فيرضى ويسلم، وقوله تعالى: ﴿يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابُن: الآية ١١] ، هداه **لقلبه هو زيادة في** إيمانه، كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى﴾ [مُحَمَّد: الآية ١٧] ، وقال: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُوا۟ بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: الآية ١٣]

ولفظ الإيمان أكثر ما يذكر في القرآن مقيدًا؛ فلا يكون ذلك اللفظ متناولًا لجميع ما أمر الله به، بل يجعل موجبًا للوازمه وتمام ما أمر به، وحينئذ يتناوله الاسم المطلق، قال تعالى: ﴿ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُوا۟ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَأَنفَقُوا۟ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ۝٧ وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ۙ وَٱلرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا۟ بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَٰقَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۝٨ هُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ عَلَىٰ عَبْدِهِۦٓ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ لِّيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ﴾، وقال تعالى في آخر السورة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَءَامِنُوا۟ بِرَسُولِهِۦ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِۦ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٢٨﴾ [الحَدِيد: الآية ٢٨]

وقد قال بعض المفسرين في الآية الأولى: إنها خطاب لقريش، وفي الثانية: إنها خطاب لليهود والنصارى، وليس كذلك، فإن الله لم يقل قط للكفار: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠٤] ، ثم قال بعد ذلك: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ [الحَدِيد: الآية ٢٩] ، وهذه السورة مدنية باتفاق، لم يخاطب بها المشركين بمكة، وقد قال: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ۙ وَٱلرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا۟ بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَٰقَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۝٨﴾ [الحَدِيد: الآية ٨] ، وهذا لا يخاطب به كافر، وكفار مكة لم يكن أخذ ميثاقهم، وإنما أخذ ميثاق المؤمنين ببيعتهم له، فإن كل من كان مسلمًا مهاجرًا، كان يبايع النبي ﷺ، كما بايعه الأنصار ليلة العقبة، وإنما دعاهم إلى تحقيق الإيمان وتكميله، بأداء ما يجب من تمامه باطنًا وظاهرًا، كما نسأل الله أن يهدينا الصراط المستقيم في كل صلاة، وإن كان قد هدى المؤمنين للإقرار بما جاء به الرسول جملة، لكن الهداية المفصلة في جميع ما يقولونه ويفعلونه في جميع أمورهم لم تحصل، وجميع هذه الهداية الخاصة المفصلة هي من الإيمان المأمور به، وبذلك يخرجهم الله من الظلمات إلى النور.

فصل: وزيادة الإيمان الذي أمر الله به، والذي يكون من عباده المؤمنين يعرف من وجوه:

أحدها: الإجمال والتفصيل فيما أمروا به، فإنه وإن وجب على جميع الخلق الإيمان بالله ورسوله، ووجب على كل أمة التزام ما يأمر به رسولهم مجملًا، فمعلوم أنه لا يجب في أول الأمر ما وجب بعد نزول القرآن كله، ولا يجب على كل عبد من الإيمان المفصَّل مما أخبر به الرسول، ما

يجب على من بلغه غيره، فمن عرف القرآن والسنن ومعانيها، لزمه من الإيمان المفصَّل بذلك ما لا يلزم غيره، ولو آمن الرجل بالله وبالرسول باطنًا وظاهرًا، ثم مات قبل أن يعرف شرائع الدين، مات مؤمنًا بما وجب عليه من الإيمان، وليس ما وجب عليه ولا ما وقع عنه، مثل إيمان من عرف الشرائع فآمن بها وعمل بها، بل إيمان هذا أكمل وجوبًا ووقوعًا، فإن ما وجب عليه من الإيمان أكمل، وما وقع منه أكمل.

وقوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: الآية ٣] ، أي في التشريع بالأمر والنهي، ليس المراد كل واحد من الأمة وجب عليه ما يجب على سائر الأمة، وأنه فعل ذلك؛ بل في الصحيحين عن النبي ﷺ، أنه وصف النساء بأنهن ناقصات عقل ودين، وجعل نقصان عقلها أن شهادة امرأتين شهادة رجل واحد، ونقصان دينها أنها إذا حاضت لا تصوم ولا تصلي، وهذا النقصان ليس هو نقص مما أمرت به، فلا تعاقب على هذا النقصان، لكن من أمر بالصلاة والصوم ففعله كان دينه كاملًا بالنسبة إلى هذه الناقصة الدين.

الوجه الثاني: الإجمال والتفصيل فيما وقع منهم، فمن آمن بما جاء به الرسول مطلقًا فلم يكذبه قط، لكن أعرض عن معرفة أمره، ونهيه، وخبره، وطلب العلم الواجب عليه؛ فلم يعلم الواجب عليه، ولم يعمله؛ بل اتبع هواه، وآخر طلب علم ما أمر به فعمل به، وآخر طلب علمه فعلمه وآمن به ولم يعمل به، وإن اشتركوا في الوجوب لكن من طلب علم التفصيل وعمل به فإيمانه أكمل به، فهؤلاء ممن عرف ما يجب عليه والتزمه، وأقر به، لكنه لم يعمل بذلك كله، وهذا المقر بما جاء به الرسول، المعترف بذنبه الخائف من عقوبة ربه على ترك العمل أكمل إيمانًا ممن لم يطلب معرفة ما أمر به الرسول ولا عمل بذلك؛ ولا هو خائف أن يعاقب، بل هو في غفلة عن تفصيل ما جاء به الرسول ﷺ مع أنه مقر بنبوته باطنًا وظاهرًا.

فكلما علم القلب، ما أخبر به الرسول فصدَّقه، وما أمر به فالتزمه، كان ذلك زيادة في إيمانه على من لم يحصل له ذلك، وإن كان معه التزام عام وإقرار عام.

وكذلك من عرف أسماء الله ومعانيها، فآمن بها كان إيمانه أكمل ممن لم يعرف تلك الأسماء، بل آمن بها إيمانًا مجملًا، أو عرف بعضها، وكلما ازداد الإنسان معرفة بأسماء الله وصفاته وآياته، كان إيمانه به أكمل.

الثالث: أن العلم والتصديق نفسه، يكون بعضه أقوى من بعض، وأثبت وأبعد عن الشك والريب، وهذا أمر يشهده كل أحد من نفسه، كما أن الحس الظاهر بالشيء الواحد، مثل رؤية الناس للهلال، وإن اشتركوا فيها فبعضهم تكون رؤيته أتم من بعض، وكذلك سماع الصوت الواحد، وشم الرائحة الواحدة، وذوق النوع الواحد من الطعام، فكذلك معرفة القلب وتصديقه يتفاضل أعظم من ذلك من وجوه متعددة، والمعاني التي يؤمن بها من معاني أسماء الرب وكلامه يتفاضل الناس في معرفتها، أعظم من تفاضلهم في معرفة غيرها.

الرابع: أن التصديق المستلزم لعمل القلب أكمل من التصديق الذي لا يستلزم عمله، فالعلم الذي يعمل به صاحبه، أكمل من العلم الذي لا يعمل به، وإذا كان شخصان يعلمان أن الله حق، ورسوله حق، والجنة حق، والنار حق، وهذا علمه أوجب له محبة الله، وخشيته، والرغبة في الجنة، والهرب من النار، والآخر علمه لم يوجب ذلك، فعلم الأول أكمل، فإن قوة المسبب، دل على قوة السبب، وهذه الأمور نشأت عن العلم، فالعلم بالمحبوب يستلزم طلبه؛ والعلم بالمخوف يستلزم الهرب منه، فإذا لم يحصل اللازم، دل على ضعف الملزوم، ولهذا قال النبي ﷺ: «**ليس المخبر كالمعاين**»، فإن موسى لما أخبره ربه أن قومه عبدوا العجل، لم يلق الألواح، فلما رآهم قد عبدوه ألقاها، وليس ذلك لشك موسى في خبر الله، لكن المخبَر وإن جزم بصدق المخبِر، فقد لا يتصور المخبَر به في نفسه، كما يتصوره إذا عاينه؛ بل يكون قلبه مشغولًا عن تصور المخبَر به، وإن كان مصدقًا به، ومعلوم أنه عند المعاينة، يحصل له من تصور المخبَر به ما لم يكن عند الخبر، فهذا التصديق أكمل من ذلك التصديق.

الخامس: أن أعمال القلوب مثل: محبة الله ورسوله، وخشية الله تعالى ورجائه، ونحو ذلك، هي كلها من الإيمان، كما دل على ذلك الكتاب والسنة واتفاق السلف، وهذه يتفاضل الناس فيها تفاضلًا عظيمًا.

السادس: أن الأعمال الظاهرة مع الباطنة هي أيضًا من الإيمان، والناس يتفاضلون فيها.

السابع: ذكر الإنسان بقلبه ما أمره الله به واستحضاره لذلك، بحيث لا يكون غافلًا عنه؛ أكمل ممن صدق به وغفل عنه، فإن الغفلة تضاد كمال العلم والتصديق والذكر، والاستحضار يكمل العلم واليقين؛ ولهذا قال عمر بن حبيب من الصحابة: إذا ذكرنا الله وحمدناه وسبحناه فتلك زيادته، وإذا غفلنا ونسينا وضيعنا فذلك نقصانه، وهو كذلك.

وكان معاذ بن جبل يقول لأصحابه: اجلسوا بنا ساعة نؤمن، قال تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾ [الكهف: الآية ٢٨] ، وقال تعالى: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٥٥﴾﴾ [الذاريات: الآية ٥٥] ، وقال تعالى: ﴿سَيَذَّكَّرُ مَن يَخْشَىٰ ﴿١٠﴾ وَيَتَجَنَّبُهَا ٱلْأَشْقَى ﴿١١﴾﴾، ثم كلما تذكر الإنسان ما عرفه قبل ذلك؛ وعمل به، حصل له معرفة شيء آخر لم يكن عرفه قبل ذلك، وعرف من معاني أسماء الله وآياته ما لم يكن عرفه قبل ذلك، كما في الأثر: «من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم»، وهذا أمر يجده في نفسه كل مؤمن.

وفي الصحيح عن النبي ﷺ: «**مثل الذي يذكر ربه، والذي لا يذكر ربه مثل الحي والميت**». قال تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: الآية ٢] ، وذلك أنها تزيدهم علم ما لم يكونوا قبل ذلك علموه، وتزيدهم عملًا بذلك العلم، وتزيدهم تذكرًا لما كانوا نسوه، وعملًا بتلك التذكرة.

وكذلك ما يشاهده العباد من الآيات في الآفاق، وفي أنفسهم، قال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى

﴿ٱلْآفَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ [فُصِّلَت: الآية ٥٣]، أي أن القرآن حق، ثم قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فُصِّلَت: الآية ٥٣]، فإن الله شهيد في القرآن بما أخبر به، فآمن به المؤمن، ثم أراهم في الآفاق وفي أنفسهم من الآيات، ما يدل على مثل ما أخبر به في القرآن، فبينت لهم هذه الآيات، أن القرآن حق مع ما كان قد حصل لهم قبل ذلك.

وقال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا وَزَيَّنَّٰهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ ۝٦ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ ۝٧ تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ ۝٨﴾، فالآيات المخلوقة والمتلوة، فيها تبصرة، وفيها تذكرة، تبصرة من العمى، وتذكرة من الغفلة، فيبصر من لم يكن عرف حتى يعرف، ويذكر من عرف ونسي، والإنسان يقرأ السورة مرات، حتى سورة الفاتحة، ويظهر له في أثناء الحال من معانيها ما لم يكن خطر له قبل ذلك، حتى كأنها تلك الساعة نزلت، فيؤمن بتلك المعاني ويزداد علمه وعمله، وهذا موجود في كل من قرأ القرآن بتدبر، بخلاف من قرأه مع الغفلة عنه، ثم كلما فعل شيئًا مما أمر به، استحضر أنه أمر به فصدق الأمر، فحصل له في تلك الساعة من التصديق في قلبه ما كان غافلًا عنه وإن لم يكن مكذبًا منكرًا.

الوجه الثامن: أن الإنسان قد يكون مكذبًا ومنكرًا لأمور لا يعلم أن الرسول أخبر بها، وأمر بها، ولو علم ذلك لم يكذب ولم ينكر، بل قلبه جازم بأنه لا يخبر إلا بصدق ولا يأمر إلا بحق، ثم يسمع الآية أو الحديث، أو يتدبر ذلك، أو يفسر له معناه، أو يظهر له ذلك بوجه من الوجوه، فيصدق بما كان مكذبًا به، ويعرف ما كان منكرًا، وهذا تصديق جديد وإيمان جديد ازداد به إيمانه، ولم يكن قبل ذلك كافرًا، بل جاهلًا، وهذا وإن أشبه المجمل والمفصل لكون قلبه سليمًا عن تكذيب وتصديق لشيء من التفاصيل، وعن معرفة وإنكار لشيء من ذلك، فيأتيه التفصيل بعد الإجمال على قلب ساذج، وأما كثير من الناس، بل من أهل العلوم والعبادات، فيقوم بقلوبهم من التفصيل أمور كثيرة تخالف ما جاء به الرسول، وهم لا يعرفون أنها تخالف، فإذا عرفوا رجعوا، وكل من ابتدع في الدين قولًا أخطأ فيه، أو عمل عملًا أخطأ فيه، وهو مؤمن بالرسول، أو عرف ما قاله وآمن به لم يعدل عنه، هو من هذا الباب، وكل مبتدع قصده متابعة الرسول فهو من هذا الباب، فمن علم ما جاء به الرسول، وعمل به، أكمل ممن أخطأ ذلك، ومن علم الصواب بعد الخطأ، وعمل به فهو أكمل ممن لم يكن كذلك[1].

- قولهم في تفاضل الإيمان

يقولون بعدم تفاضل الإيمان وأهله.

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام: ويقولون: إيمان الناس متساوٍ فإيمان الصحابة وأفجر الناس سواء،

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٢٣- ٢٣٧)، (٧/ ٤٠٩)، (١٣/ ٥٠- ٥٥).

ويقولون: لا يكون مع أحد بعض الإيمان دون بعض، وهذا مخالف للكتاب والسنة[١]

وقال: وأصل قول أهل السنة الذي فارقوا به الخوارج والجهمية والمعتزلة والمرجئة أن الإيمان يتفاضل ويتبعَّض، كما قال النبي ﷺ: **«يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان»**، وحينئذ فتتفاضل ولاية الله وتتبعَّض بحسب ذلك[٢]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: وكان بعض الفقهاء من أتباع التابعين لم يوافقوا في إطلاق النقصان عليه؛ لأنهم وجدوا ذكر الزيادة في القرآن، ولم يجدوا ذكر النقص، وهذا إحدى الروايتين عن مالك، والرواية الأخرى عنه؛ وهو المشهور عند أصحابه كقول سائرهم: إنه يزيد وينقص، وبعضهم عدل عن لفظ الزيادة والنقصان إلى لفظ التفاضل، فقال: أقول الإيمان يتفاضل ويتفاوت، ويروى هذا عن ابن المبارك وكان مقصوده الإعراض عن لفظ وقع فيه النزاع إلى معنى لا ريب في ثبوته[٣]

وقال: فصل: والتفاضل في الإيمان بدخول الزيادة والنقص فيه يكون من وجوه متعددة:

أحدها: الأعمال الظاهرة؛ فإن الناس يتفاضلون فيها، وتزيد وتنقص، وهذا مما اتفق الناس على دخول الزيادة فيه والنقصان، لكن نزاعهم في دخول ذلك في مسمى الإيمان فالنفاة يقولون هو من ثمرات الإيمان، ومقتضاه فأدخل فيه مجازًا بهذا الاعتبار وهذا معنى زيادة الإيمان عندهم ونقصه؛ أي زيادة ثمراته ونقصانها، فيقال قد تقدم أن هذا من لوازم الإيمان وموجباته؛ فإنه يمتنع أن يكون إيمان تام في القلب بلا قول ولا عمل ظاهر، وأما كونه لازمًا أو جزءًا منه فهذا يختلف بحسب حال استعمال لفظ الإيمان مفردًا أو مقرونًا بلفظ الإسلام، والعمل كما تقدم.

وأما قولهم الزيادة في العمل الظاهر لا في موجبه ومقتضيه فهذا غلط؛ فإن تفاضل معلول الأشياء ومقتضاها يقتضي تفاضلها في أنفسها، وإلا فإذا تماثلت الأسباب الموجبة لزم تماثل موجبها ومقتضاها، فتفاضل الناس في الأعمال الظاهرة يقتضي تفاضلهم في موجب ذلك ومقتضيه ومن هذا يتبين.

الوجه الثاني: في زيادة الإيمان ونقصه: وهو زيادة أعمال القلوب ونقصها، فإنه من المعلوم بالذوق الذي يجده كل مؤمن، أن الناس يتفاضلون في حب الله ورسوله وخشية الله والإنابة إليه والتوكل عليه والإخلاص له، وفي سلامة القلوب من الرياء، والكبر والعجب، ونحو ذلك، والرحمة للخلق والنصح لهم ونحو ذلك من الأخلاق الإيمانية، وفي الصحيحين عنه ﷺ أنه قال: **«ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان، من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، ومن كان**

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٧٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٠٦)، (٧/ ٤٠٨، ٤٠٩).

يحب المرء لا يحبه إلا لله، ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار».

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ [التوبة: الآية ٢٤] إلى قوله: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟﴾ [التوبة: الآية ٢٤].

وقال رسول الله ﷺ: **«والله إني لأخشاكم لله وأعلمكم بحدوده»**.

وقال: **«لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين»**، وقال له عمر: يا رسول الله، لأنت أحب إلي من كل شيء إلا من نفسي، قال: **«لا يا عمر، حتى أكون أحب إليك من نفسك»**، قال: فلأنت أحب إلي من نفسي، قال: **«الآن يا عمر»**.

وهذه الأحاديث ونحوها في الصحاح، وفيها بيان تفاضل الحب والخشية، وقد قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: الآية ١٦٥]

وهذا أمر يجده الإنسان في نفسه فإنه قد يكون الشيء الواحد يحبه تارة أكثر مما يحبه تارة، ويخافه تارة أكثر مما يخافه تارة، ولهذا كان أهل المعرفة من أعظم الناس قولًا بدخول الزيادة والنقصان فيه، لما يجدون من ذلك في أنفسهم، ومن هذا قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾ [آل عمران: الآية ١٧٣]، وإنما زادهم طمأنينة وسكونًا.

وقال ﷺ: **«أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا»**.

الوجه الثالث: أن نفس التصديق والعلم في القلب يتفاضل باعتبار الإجمال والتفصيل، فليس تصديق من صدق الرسول مجملًا من غير معرفة منه بتفاصيل إخباره، كمن عرف ما أخبر به عن الله وأسمائه وصفاته، والجنة والنار والأمم وصدقه في ذلك كله، وليس من التزم طاعته مجملًا، ومات قبل أن يعرف تفصيل ما أمره به كمن عاش حتى عرف ذلك مفصلًا وأطاعه فيه.

الوجه الرابع: أن نفس العلم والتصديق يتفاضل ويتفاوت كما يتفاضل سائر صفات الحي من القدرة، والإرادة، والسمع والبصر، والكلام، بل سائر الأعراض من الحركة والسواد والبياض ونحو ذلك، فإذا كانت القدرة على الشيء تتفاوت فكذلك الإخبار عنه يتفاوت. وإذا قال القائل العلم بالشيء الواحد لا يتفاضل، كان بمنزلة قوله: القدرة على المقدور الواحد لا تتفاضل، وقوله: ورؤية الشيء الواحد لا تتفاضل، ومن المعلوم أن الهلال المرئي يتفاضل الناس في رؤيته، وكذلك سمع الصوت الواحد يتفاضلون في إدراكه، وكذلك الكلمة الواحدة يتكلم بها الشخصان ويتفاضلون في النطق بها، وكذلك شم الشيء الواحد وذوقه يتفاضل الشخصان فيه.

فما من صفة من صفات الحي وأنواع إدراكاته وحركاته بل وغير صفات الحي؛ إلا وهي تقبل التفاضل والتفاوت إلى ما لا يحصره البشر، حتى يقال: ليس أحد من المخلوقين يعلم شيئًا من الأشياء مثل ما يعلمه الله من كل وجه، بل علم الله بالشيء أكمل من علم غيره به كيف ما قدر

الأمر، وليس تفاضل العلمين من جهة الحدوث والقدم فقط؛ بل من وجوه أخرى. والإنسان يجد في نفسه أن علمه بمعلومه يتفاضل حاله فيه كما يتفاضل حاله في سمعه لمسموعه؛ ورؤيته لمرئيه، وقدرته على مقدوره، وحبه لمحبوبه، وبغضه لبغيضه، ورضاه بمرضيه، وسخطه لمسخوطه وإرادته لمراده وكراهيته لمكروهه ومن أنكر التفاضل في هذه الحقائق كان مسفسطًا.

الوجه الخامس: أن التفاضل يحصل من هذه الأمور من جهة الأسباب المقتضية لها، فمن كان مستند تصديقه ومحبته أدلة توجب اليقين وتبين فساد الشبهة العارضة لم يكن بمنزلة من كان تصديقه لأسباب دون ذلك، بل من جعل له علوم ضرورية لا يمكنه دفعها عن نفسه لم يكن بمنزلة من تعارضه الشبه ويريد إزالتها بالنظر والبحث، ولا يستريب عاقل أن العلم بكثرة الأدلة وقوتها، وبفساد الشبه المعارضة لذلك، وبيان بطلان حجة المحتج عليها ليس كالعلم الذي هو الحاصل عن دليل واحد من غير أن يعلم الشبه المعارضة له؛ فإن الشيء كلما قويت أسبابه وتعددت وانقطعت موانعه واضمحلت كان أوجب لكماله، وقوته وتمامه.

الوجه السادس: أن التفاضل يحصل في هذه الأمور من جهة دوام ذلك وثباته وذكره واستحضاره، كما يحصل البغض من جهة الغفلة عنه والإعراض والعلم والتصديق والحب والتعظيم وغير ذلك فما في القلب هي صفات وأعراض وأحوال تدوم وتحصل بدوام أسبابها وحصول أسبابها. والعلم وإن كان في القلب فالغفلة تنافي تحققه، والعالم بالشيء في حال غفلته عنه دون العالم بالشيء في ذكره له.

قال عمير بن حبيب الخطمي من أصحاب النبي ﷺ: الإيمان يزيد وينقص، قالوا: وما زيادته ونقصه؟ قال: إذا حمدنا الله وذكرناه وسبحناه فذلك زيادته، فإذا غفلنا ونسينا وضيعنا فذلك نقصانه.

الوجه السابع: أن يقال: ليس فيما يقوم بالإنسان من جميع الأمور أعظم تفاضلًا وتفاوتًا من الإيمان، فكلما تقرر إثباته من الصفات والأفعال مع تفاضله؛ فالإيمان أعظم تفاضلًا من ذلك. مثال ذلك أن الإنسان يعلم من نفسه تفاضل الحب الذي يقوم بقلبه، سواء كان حبًّا لولده أو لامرأته، أو لرياسته أو وطنه أو صديقه أو صورة من الصور، أو خيله أو بستانه، أو ذهبه أو فضته، وغير ذلك من أمواله؛ فكما أن الحب أوله علاقة لتعلق القلب بالمحبوب، ثم صبابة لأنصاب القلب نحوه، ثم غرام للزومه القلب كما يلزم الغريم غريمه، ثم يصير عشقًا إلى أن يصير تتيمًا -والتتيم التعبد وتيم الله عبد الله- فيصير القلب عبدًا للمحبوب مطيعًا له لا يستطيع الخروج عن أمره، وقد آل الأمر بكثير من عشاق الصور إلى ما هو معروف عند الناس، مثل من حمله ذلك على قتل نفسه وقتل معشوقه أو الكفر والردة عن الإسلام أو أفضى به إلى الجنون وزوال العقل، أو أوجب خروجه عن المحبوبات العظيمة من الأهل والمال والرياسة أو أمراض جسمه وأسنانه.

فمن قال: الحب لا يزيد ولا ينقص كان قوله من أظهر الأقوال فسادًا، ومعلوم أن الناس يتفاضلون في حب الله أعظم من تفاضلهم في حب كل محبوب، فهو سبحانه اتخذ إبراهيم خليلًا،

واتخذ محمدًا أيضًا خليلًا، كما استفاض عنه أنه قال: **«لو كنت متخذًا خليلًا من أهل الأرض لاتخذت أبا بكر خليلًا؛ ولكن صاحبكم خليل الله»**؛ يعني نفسه ﷺ. وقال: **«إن الله اتخذني خليلًا كما اتخذ إبراهيم خليلًا»** والخلة أخص من مطلق المحبة؛ فإن الأنبياء عليهم السلام والمؤمنين يحبون الله ويحبهم الله، كما قال: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المَائدة: الآية ٥٤] الآية. وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٦٥] وقد أخبر الله أنه يحب المتقين، ويحب المقسطين، ويحب التوابين، ويحب المتطهرين، ويحب الذين يقاتلون في سبيله صفًا كأنهم بنيان مرصوص، وكان النبي ﷺ يخبر بحبه لغير واحد كما ثبت عنه ﷺ في الصحيح أنه قال للحسن وأسامة: **«اللهم إني أحبهما فأحبهما وأحب من يحبهما»** وقال له عمرو بن العاص أي الناس أحب إليك؟ قال: **«عائشة»** قال فمن الرجال؟ قال: **«أبوها»**، وقال: **«والله إني لأحبكم»**.

والناس في حب الله يتفاوتون ما بين أفضل الخلق محمد وإبراهيم إلى أدنى الناس درجة، مثل من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان، وما بين هذين الحدين من الدرجات لا يحصيه إلا رب الأرض والسموات؛ فإنه ليس في أجناس المخلوقات ما يتفاضل بعضه على بعض كبني آدم فإن الفرس الواحدة ما تبلغ أن تساوي ألف ألف، وقد ثبت في الصحيحين من حديث أبي ذر أنه كان جالسًا عند النبي ﷺ إذ مر به رجل من أشراف الناس فقال: **«يا أبا ذر أتعرف هذا؟»** قلت: نعم يا رسول الله، هذا حري إن خطب أن ينكح، وإن قال أن يسمع لقوله، وإن غاب أن يسأل عنه، ثم مر برجل من ضعفاء المسلمين، فقال: **«يا أبا ذر، أتعرف هذا؟»** قلت: نعم يا رسول الله، هذا رجل من ضعفاء الناس، هذا حري إن خطب ألا ينكح، وإن قال ألا يسمع لقوله، وإن غاب ألا يسأل عنه، فقال: **«يا أبا ذر، لهذا خير من ملء الأرض مثل هذا»**.

فقد أخبر الصادق الذي لا يجاوز فيما يقول: إن الواحد من بني آدم يكون خيرًا من ملء الأرض من الآدميين، وإذا كان الواحد منهم أفضل من الملائكة، والواحدُ منهم شرًا من البهائم كان التفاضل الذي فيهم أعظم من تفاضل الملائكة. وأصل تفاضلهم إنما هو بمعرفة الله ومحبته، فعلم أن تفاضلهم في هذا لا يضبطه إلا الله، وكل ما يعلم من تفاضلهم في حب الشيء من محبوباتهم فتفاضلهم في حب الله أعظم.

وهكذا تفاضلهم في خوف ما يخافونه، وتفاضلهم في الذل والخضوع لما يذلون له ويخضعون، وكذلك تفاضلهم فيما يعرفونه من المعروفات، ويصدقون به ويقرون به، فإن كانوا يتفاضلون في معرفة الملائكة وصفاتهم، والتصديق بهم فتفاضلهم في معرفة الله وصفاته، والتصديق به أعظم.

وكذلك إن كانوا يتفاضلون في معرفة روح الإنسان وصفاتها والتصديق بها، أو في معرفة الجن وصفاتهم وفي التصديق بهم، أو في معرفة ما في الآخرة من النعيم والعذاب -كما أخبروا به من المأكولات والمشروبات والملبوسات والمنكوحات والمسكونات- فتفاضلهم في معرفة الله وصفاته والتصديق به أعظم من تفاضلهم في معرفة الروح التي هي النفس الناطقة، ومعرفة ما في الآخرة

من النعيم والعذاب؛ بل إن كانوا متفاضلين في معرفة أبدانهم وصفاتها وصحتها ومرضها وما يتبع ذلك فتفاضلهم في معرفة الله أعظم وأعظم؛ فإن كل ما يعلم ويقال يدخل في معرفة الله، إذ لا موجود إلا وهو خلقه وكل ما في المخلوقات من الصفات والأسماء والأقدار والأفعال؛ فإنه شواهد ودلائل على ما لله سبحانه من الأسماء الحسنى والصفات العلا؛ إذ كل كمال في المخلوقات فمن أثر كماله، وكل كمال ثبت لمخلوق فالخالق أحق به، وكل نقص تنزه عنه مخلوق فالخالق أحق بتنزيهه عنه، وهذا على طريق كل طائفة واصطلاحها، فهذا يقول كمال المعلول من كمال علته، وهذا يقول كمال المصنوع المخلوق من كمال صانعه وخالقه.

وفي الحديث الذي رواه أحمد في المسند ورواه ابن حبان في صحيحه عن ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: **«ما أصاب عبدًا هم ولا حزن فقال: اللهم إني عبدك، ابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماضٍ في حكمك، عدل في قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن ربيع قلبي ونور صدري، وجلاء حزني، وذهاب همي، وغمي إلا أذهب الله همه وحزنه وأبدله مكانه فرحًا»**. قالوا: يا رسول الله، ألا نتعلمهن؟ قال: **«بلى، ينبغي لمن سمعهن أن يتعلمهن»**.

فقد أخبر في هذا الحديث أن لله أسماء استأثر بها في علم الغيب عنده، وأسماء الله متضمنة لصفاته ليست أسماء أعلام محضة، بل أسماؤه تعالى كالعليم والقدير والسميع والبصير والرحيم والحكيم ونحو ذلك كل اسم يدل على ما لم يدل عليه الاسم الآخر من معاني صفاته مع اشتراكها كلها في الدلالة على ذاته، وإذا كان من أسمائه ما اختص هو بمعرفته، ومن أسمائه ما خص به من شاء من عباده، علم أن تفاضل الناس في معرفته أعظم من تفاضلهم في معرفة كل ما يعرفونه.

فهذه الوجوه ونحوها مما تبين تفاضل الإيمان الذي في القلب، وأما تفاضلهم في الأقوال والأعمال الظاهرة فلا تشتبه على أحد، والله أعلم[١]

- قولهم في الاستثناء في الإيمان

يمنعون الاستثناء في الإيمان، وهو قول الرجل: أنا مؤمن إن شاء الله، ونحوه.

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام عن المرجئة: يقولون: الإيمان شيء متماثل في جميع أهله، مثل كون كل إنسان له رأس، فيقول أحدهم: أنا مؤمن حقًا، وأنا مؤمن عند الله، ونحو ذلك، كما يقول الإنسان: لي رأس حقًا، وأنا لي رأس في علم الله حقًا، فمن جزم به على هذا الوجه فقد أخرج الأعمال الباطنة والظاهرة عنه، وهذا منكر من القول وزور عند الصحابة والتابعين، ومن اتبعهم من سائر المسلمين[٢]

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٦٢- ٥٧٤)، (٦/ ٤٨٠، ٤٨١).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٧٥).

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: وأما الاستثناء في الإيمان بقول الرجل: أنا مؤمن إن شاء الله، فالناس فيه على ثلاثة أقوال: منهم من يوجبه، ومنهم من يحرمه، ومنهم من يجوز الأمرين باعتبارين، وهذا أصح الأقوال.

فالذين يحرِّمونه هم المرجئة والجهمية ونحوهم، ممن يجعل الإيمان شيئًا واحدًا يعلمه الإنسان من نفسه، كالتصديق بالرب ونحو ذلك مما في قلبه، فيقول أحدهم: أنا أعلم أني مؤمن، كما أعلم أني تكلمت بالشهادتين، وكما أعلم أني قرأت الفاتحة، وكما أعلم أني أحب رسول الله؛ وأني أبغض اليهود والنصارى، فقولي: أنا مؤمن كقولي: أنا مسلم، وكقولي: تكلمت بالشهادتين، وقرأت الفاتحة، وكقولي: أنا أبغض اليهود والنصارى، ونحو ذلك من الأمور الحاضرة التي أنا أعلمها وأقطع بها، وكما أنه لا يجوز أن يقال: أنا قرأت الفاتحة إن شاء الله، وكذلك لا يقول: أنا مؤمن إن شاء الله، لكن إذا كان يشك في ذلك فيقول: فعلته إن شاء الله، قالوا: فمن استثنى في إيمانه فهو شاك فيه وسموهم الشكاكة.

والذين أوجبوا الاستثناء لهم مأخذان:

أحدهما: أن الإيمان هو ما مات عليه الإنسان، والإنسان إنما يكون عند الله مؤمنًا وكافرًا، باعتبار الموافاة وما سبق في علم الله أنه يكون عليه، وما قبل ذلك لا عبرة به، قالوا: والإيمان الذي يتعقبه الكفر، فيموت صاحبه كافرًا، ليس بإيمان، كالصلاة التي يفسدها صاحبها قبل الكمال، وكالصيام الذي يفطر صاحبه قبل الغروب، وصاحب هذا هو عند الله كافر لعلمه بما يموت عليه، وكذلك قالوا في الكفر.

وهذا القول قاله كثير من أهل الكلام أصحاب ابن كلاب، ووافقهم على ذلك كثير من أتباع الأئمة، لكن ليس هذا قول أحد من السلف، لا الأئمة الأربعة، ولا غيرهم، ولا كان أحد من السلف الذين يستثنون في الإيمان يعللون بهذا، لا أحمد، ولا من قبله...

والمقصود هنا أن «الاستثناء في الإيمان» لما علل بمثل تلك العلة، طرد أقوام تلك العلة في الأشياء التي لا يجوز الاستثناء فيها بإجماع المسلمين، بناء على أن الأشياء الموجودة الآن إذا كانت في علم الله تتبدل أحوالها؛ فيستثنى في صفاتها الموجودة في الحال، ويقال: هذا صغير إن شاء الله؛ لأن الله قد يجعله كبيرًا، ويقال: هذا مجنون إن شاء الله؛ لأن الله قد يجعله عاقلًا، ويقال للمرتد: هذا كافر إن شاء الله؛ لإمكان أن يتوب، وهؤلاء الذين استثنوا في الإيمان بناء على هذا المأخذ ظنوا هذا قول السلف...

فهؤلاء لما اشتهر عندهم عن أهل السنة أنهم يستثنون في الإيمان، ورأوا أن هذا لا يمكن إلا إذا جعل الإيمان هو ما يموت العبد عليه، وهو ما يوافي بـ العبد ربه، ظنوا أن الإيمان عند السلف هو هذا، فصاروا يحكون هذا عن السلف، وهذا القول لم يقل به أحد من السلف...

والمأخذ الثاني في الاستثناء: أن الإيمان المطلق، يتضمن فعل ما أمر الله به عبده كله، وترك المحرمات كلها، فإذا قال الرجل: أنا مؤمن بهذا الاعتبار، فقد شهد لنفسه، بأنه من الأبرار المتقين، القائمين بفعل جميع ما أمروا به، وترك كل ما نهوا عنه، فيكون من أولياء الله، وهذا من تزكية الإنسان لنفسه، وشهادته لنفسه بما لا يعلم، ولو كانت هذه الشهادة صحيحة، لكان ينبغي له أن يشهد لنفسه بالجنة إن مات على هذه الحال، ولا أحد يشهد لنفسه بالجنة، فشهادته لنفسه بالإيمان كشهادته لنفسه بالجنة إذا مات على هذه الحال، وهذا مأخذ عامة السلف، الذين كانوا يستثنون، وإن جوزوا ترك الاستثناء بمعنى آخر، كما سنذكره إن شاء الله تعالى.

قال الخلال في كتاب السنة: حدثنا سليمان بن الأشعث -يعني: أبا داود السجستاني- قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل قال له رجل: قيل لي: أمؤمن أنت؟ قلت: نعم، هل علي في ذلك شيء؟ هل الناس إلا مؤمن وكافر؟ فغضب أحمد، وقال: هذا كلام الإرجاء، قال الله تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: الآية ١٠٦] ، من هؤلاء، ثم قال أحمد: أليس الإيمان قولًا وعملًا؟ قال له الرجل: بلى، قال: فجئنا بالقول، قال: نعم، قال: فجئنا بالعمل، قال: لا، قال: فكيف تعيب أن يقول إن شاء الله ويستثني.

قال أبو داود: أخبرني أحمد بن أبي شريح، أن أحمد بن حنبل كتب إليه في هذه المسألة: أن الإيمان قول وعمل، فجئنا بالقول ولم نجئ بالعمل، فنحن نستثني في العمل، وذكر الخلال هذا الجواب من رواية الفضل بن زياد، وقال: زاد الفضل: سمعت أبا عبد الله يقول: كان سليمان بن حرب، يحمل هذا على التقبل، يقول: نحن نعمل ولا ندري يتقبل منا أم لا؟

قلت: والقبول متعلق بفعله كما أمر. فكل من اتقى الله في عمله، ففعله كما أمر، فقد تقبل منه، لكن هو لا يجزم بالقبول؛ لعدم جزمه بكمال الفعل، كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا۟ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ [المؤمنون: الآية ٦٠] ، قالت عائشة: يا رسول الله، أهو الرجل يزني ويسرق ويشرب الخمر ويخاف؟ فقال: **«لا، يا بنت الصديق، بل هو الرجل يصلي ويصوم ويتصدق ويخاف ألا يتقبل منه»**.

وروى الخلال عن أبي طالب قال: سمعت أبا عبد الله يقول: لا نجد بدًا من الاستثناء؛ لأنهم إذا قالوا: مؤمن، فقد جاء بالقول، فإنما الاستثناء بالعمل لا بالقول.

وعن إسحاق بن إبراهيم قال: سمعت أبا عبد الله يقول: أذهب إلى حديث ابن مسعود في الاستثناء في الإيمان؛ لأن الإيمان قول وعمل، والعمل الفعل، فقد جئنا بالقول، ونخشى أن نكون فرطنا في العمل، فيعجبني أن يستثني في الإيمان بقول: أنا مؤمن إن شاء الله، قال: وسمعت أبا عبد الله وسئل عن قول النبي ﷺ: **«وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»**، الاستثناء هاهنا على أي شيء يقع؟ قال: على البقاع، لا يدري أيدفن في الموضع الذي سلم عليه أم في غيره؟

وعن الميموني أنه سأل أبا عبد الله عن قوله ورأيه في مؤمن إن شاء الله، قال: أقول: مؤمن إن

شاء الله، ومؤمن أرجو؛ لأنه لا يدري كيف البراءة للأعمال على ما افترض عليه أم لا، ومثل هذا كثير في كلام أحمد وأمثاله، وهذا مطابق لما تقدم من أن المؤمن المطلق هو القائم بالواجبات، المستحق للجنة إذا مات على ذلك، وأن المفرط بترك المأمور أو فعل المحظور لا يطلق عليه أنه مؤمن، وأن المؤمن المطلق هو البر التقي ولي الله، فإذا قال: أنا مؤمن قطعًا كان كقوله: أنا بر تقي ولي الله قطعًا.

وقد كان أحمد وغيره من السلف مع هذا يكرهون سؤال الرجل لغيره: أمؤمن أنت؟ ويكرهون الجواب؛ لأن هذه بدعة أحدثها المرجئة ليحتجوا بها لقولهم، فإن الرجل يعلم من نفسه أنه ليس بكافر، بل يجد قلبه مصدقًا بما جاء به الرسول، فيقول: أنا مؤمن، فيثبت أن الإيمان هو التصديق، لأنك تجزم بأنك مؤمن، ولا تجزم بأنك فعلت كل ما أمرت به، فلما علم السلف مقصدهم، صاروا يكرهون الجواب، أو يفصلون في الجواب، وهذا لأن لفظ «الإيمان» فيه إطلاق وتقييد، فكانوا يجيبون بالإيمان المقيد الذي لا يستلزم أنه شاهد فيه لنفسه بالكمال، ولهذا كان الصحيح أنه يجوز أن يقال: أنا مؤمن، بلا استثناء إذا أراد ذلك، لكن ينبغي أن يقرن كلامه بما يبين أنه لم يرد الإيمان المطلق الكامل، ولهذا كان أحمد يكره أن يجيب على المطلق بلا استثناء يقدمه.

وقال المروذي: قيل لأبي عبد الله: نقول: نحن المؤمنون؟ فقال: نقول: نحن المسلمون، وقال أيضًا: قلت لأبي عبد الله: نقول: إنا مؤمنون، قال: ولكن نقول: إنا مسلمون، ومع هذا فلم ينكر على من ترك الاستثناء إذا لم يكن قصده قصد المرجئة أن الإيمان مجرد القول، بل يكره تركه لما يعلم أن في قلبه إيمانًا، وإن كان لا يجزم بكمال إيمانه.

قال الخلال: أخبرني أحمد بن أصرم المزني، أن أبا عبد الله قيل له: إذا سألني الرجل فقال: أمؤمن أنت؟ قال: سؤالك إياي بدعة، لا يشك في إيمانه، أو قال: لا نشك في إيماننا.

قال المزني: وحفظي أن أبا عبد الله قال: أقول كما قال طاوس: آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله.

وقال الخلال: أخبرني حرب بن إسماعيل، وأبو داود، قال أبو داود: سمعت أحمد: قال: سمعت سفيان -يعني ابن عيينة- يقول: إذا سئل أمؤمن أنت؟ لم يجبه، ويقول: سؤالك إياي بدعة، ولا أشك في إيماني، وقال: إن قال: إن شاء الله فليس يكره، ولا يداخل الشك، فقد أخبر عن أحمد أنه قال: لا نشك في إيماننا، وإن السائل لا يشك في إيمان المسئول، وهذا أبلغ، وهو إنما يجزم، بأنه مقر مصدق، بما جاء به الرسول، لا يجزم بأنه قائم بالواجبات.

فعلم أن أحمد وغيره من السلف كانوا يجزمون ولا يشكون في وجود ما في القلب من الإيمان في هذه الحال، ويجعلون الاستثناء عائدًا إلى الإيمان المطلق المتضمن فعل المأمور، ويحتجون أيضا بجواز الاستثناء فيما لا يشك فيه، وهذا مأخذ ثان وإن كنا لا نشك فيما في قلوبنا من الإيمان، فالاستثناء فيما يعلم وجوده قد جاءت به السنة، لما فيه من الحكمة.

وعن محمد بن الحسن بن هارون قال: سألت أبا عبد الله عن الاستثناء في الإيمان فقال: نعم الاستثناء على غير معنى شك، مخافة واحتياطًا للعمل، وقد استثنى ابن مسعود وغيره وهو مذهب الثوري. قال الله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾[الفتح: الآية ٢٧] وقال النبي ﷺ لأصحابه: **«إني لأرجو أن أكون أتقاكم لله»**. وقال في الميت: **«وعليه تبعث إن شاء الله»** فقد بين أحمد أنه يستثني مخافةً واحتياطًا للعمل؛ فإنه يخاف ألا يكون قد كمل المأمور به، فيحتاط بالاستثناء وقال على غير معنى شك، يعني من غير شك مما يعلمه الإنسان من نفسه، وإلا فهو يشك في تكميل العمل الذي خاف ألا يكون كمله، فيخاف من نقصه ولا يشك في أصله.

قال الخلال: وأخبرني محمد بن أبي هارون، أن حبيش بن سندي، حدثهم في هذه المسألة. قال أبو عبد الله قول النبي ﷺ حين وقف على المقابر فقال: **«وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»** وقد نعيت إليه نفسه، وعلم أنه صائر إلى الموت، وفي قصة صاحب القبر: **«وعليه حييت، وعليه مت، وعليه تبعث إن شاء الله»**، وفي قول النبي ﷺ: **«إني اختبأت دعوتي، وهي نائلة إن شاء الله من لا يشرك بالله شيئًا»**، وفي مسألة الرجل النبي ﷺ: أحدنا يصبح جنبًا، يصوم؟ فقال: **«إني أفعل ذلك ثم أصوم»** فقال: إنك لست مثلنا أنت قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال: **«والله إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله»** وهذا كثير، وأشباهه على اليقين.

قال: ودخل عليه شيخ فسأله عن الإيمان، فقال له: قول وعمل، يزيد وينقص، فقال له: أقول مؤمن إن شاء الله؟ قال: نعم، فقال له: إنهم يقولون لي إنك شاك، قال: بئس ما قالوا، ثم خرج فقال: ردوه، فقال: أليس يقولون الإيمان قول وعمل يزيد وينقص؟ قال: نعم، قال: هؤلاء يستثنون، قال له: كيف يا أبا عبد الله؟ قال: قل لهم: زعمتم أن الإيمان قول وعمل؛ فالقول قد أتيتم به، والعمل لم تأتوا به، فهذا الاستثناء لهذا العمل، قيل له: يستثني في الإيمان؟ قال: نعم، أقول: أنا مؤمن إن شاء الله، استثني على اليقين لا على الشك، ثم قال: قال الله: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: الآية ٢٧] فقد أخبر الله تعالى أنهم داخلون المسجد الحرام.

فقد بيَّن أحمد في كلامه أنه يستثني مع تيقنه بما هو الآن موجود فيه، يقوله بلسانه وقلبه، لا يشك في ذلك، ويستثني لكون العمل من الإيمان؛ وهو لا يتيقن أنه أكمله بل يشك في ذلك؛ فنفى الشك وأثبت اليقين، فيما يتيقنه من نفسه، وأثبت الشك فيما لا يعلم وجوده، وبين أن الاستثناء مستحب لهذا الثاني الذي لا يعلم هل أتى به أم لا، وهو جائز أيضًا لما يتيقنه، فلو استثنى لنفس الموجود في قلبه جاز، كقول النبي ﷺ: **«والله إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله»** وهذا أمر موجود في الحال ليس بمستقبل، وهو كونه أخشانا؛ فإنه لا يرجو أن يصير أخشانا لله، بل هو يرجو أن يكون حين هذا القول أخشانا لله، كما يرجو المؤمن إذا عمل عملًا أن يكون الله تقبله منه ويخاف ألا يكون تقبله منه. كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ ۝٦٠﴾ [المؤمنون: الآية ٦٠] وقال النبي ﷺ: **«هو الرجل يصلي ويصوم ويتصدق ويخاف ألا يقبل منه»**

والقبول هو أمر حاضر أو ماض وهو يرجوه ويخافه، وذلك أن ما له عاقبة مستقبلة محمودة أو مذمومة، والإنسان يجوز وجوده وعدمه، يقال: إنه يرجوه وإنه يخافه. فتعلق الرجاء والخوف بالحاضر والماضي؛ لأن عاقبته المطلوبة والمكروهة مستقبلة. فهو يرجو أن يكون الله تقبل عمله فيثيبه عليه فيرحمه في المستقبل. ويخاف ألا يكون تقبله فيحرم ثوابه. كما يخاف أن يكون الله قد سخط عليه في معصيته فيعاقبه عليها.

وإذا كان الإنسان يسعى فيما يطلبه كتاجر أو بريد أرسله في حاجته يقضيها في بعض الأوقات فإذا مضى ذلك الوقت يقول: أرجو أن يكون فلان قد قضى ذلك الأمر، وقضاؤه ماضٍ، لكن ما يحصل لهذا من الفرح والسرور وغير ذلك من مقاصده مستقبل، ويقول الإنسان في الوقت الذي جرت عادة الحاج بدخولهم إلى مكة: أرجو أن يكونوا دخلوا، ويقول في سرية بعثت إلى الكفار: نرجو أن يكون الله قد نصر المؤمنين وغنمهم، ويقال في نيل مصر عند وقت ارتفاعه: نرجو أن يكون قد صعد النيل، كما يقول الحاضر في مصر مثل هذا الوقت: نرجو أن يكون النيل في هذا العام نيلًا مرتفعًا، ويقال لمن له أرض يجب أن تمطر إذا مطرت بعض النواحي: أرجو أن يكون المطر عامًّا وأرجو أن تكون قد مطرت الأرض الفلانية؛ وذلك لأن المرجو هو ما يفرح بوجوده ويسره فالمكروه ما يتألم بوجوده.

وهذا يتعلق بالعلم، والعلم بذلك مستقبل، فإذا علم أن المسلمين انتصروا، والحجاج قد دخلوا، أو المطر قد نزل، فرح بذلك وحصل به مقاصد أُخر له.

وإذا كان الأمر بخلاف ذلك، لم يحصل ذلك المحبوب المطلوب فيقول: أرجو وأخاف؛ لأن المحبوب والمكروه متعلق بالعلم بذلك وهو مستقبل، وكذلك المطلوب بالإيمان من السعادة والنجاة، هو أمر مستقبل فيستثنى في الحاضر بذلك؛ لأن المطلوب به مستقبل، ثم كل مطلوب مستقبل، تعلق بمشيئة الله وإن جزم بوجوده؛ لأنه لا يكون مستقبل إلا بمشيئة الله.

فقولنا: يكون هذا إن شاء الله، حق؛ فإنه لا يكون إلا إن شاء الله، والشك واللفظ ليس فيه إلا التعليق، وليس من ضرورة التعليق الشك، بل هذا بحسب علم المتكلم، فتارة يكون شاكًّا، وتارة لا يكون شاكًّا؛ فلما كان الشك يصحبها كثيرًا لعدم علم الإنسان بالعواقب، ظن الظان أن الشك داخل في معناها، وليس كذلك.

فقوله: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: الآية ٢٧] لا يتصور فيه شك من الله؛ بل ولا من رسوله المخاطب والمؤمنين، ولهذا قال ثعلب: هذا استثناء من الله وقد علمه، والخلق يستثنون فيما لا يعلمون، وقال أبو عبيدة وابن قتيبة: إن «إن» بمعنى «إذ» أي: إذ شاء الله ومقصوده بهذا تحقيق الفعل بـ«إن» كما يتحقق مع «إذ». وإلا فـ«إذ» ظرف توقيت، و«إن» حرف تعليق.

فإن قيل: فالعرب تقول: إذا احمر البسر فأتني، ولا تقول: إن احمر البسر.

قيل: لأن المقصود هنا توقيت الإتيان بحين احمراره. فأتوا بالظرف المحقق، ولفظ «إن» لا يدل على توقيت، بل هي تعليق محض تقتضي ارتباط الفعل الثاني بالأول، ونظير ما نحن فيه أن يقولوا: البسر يحمر ويطيب إن شاء الله، وهذا حق، فهذا نظير ذلك.

فإن قيل: فطائفة من الناس فروا من هذا المعنى وجعلوا الاستثناء لأمر مشكوك فيه، فقال الزجاج: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ﴾ [الفَتْح: الآية ٢٧]؛ أي: أمركم الله به، وقيل: الاستثناء يعود إلى الأمن والخوف؛ أي: لتدخلنه آمنين، فأما الدخول فلا شك فيه. وقيل: لتدخلن جميعكم أو بعضكم؛ لأنه علم أن بعضهم يموت، فالاستثناء؛ لأنهم لم يدخلوا جميعهم. قيل: كل هذه الأقوال وقع أصحابها فيما فروا منه؛ مع خروجهم عن مدلول القرآن، فحرفوه تحريفًا لم ينتفعوا به؛ فإن قول من قال: أي أمركم الله به، هو سبحانه قد علم، هل يأمرهم أو لا يأمرهم، فعلمه بأنه سيأمرهم بدخوله كعلمه بأن سيدخلون، فعلقوا الاستثناء بما لم يدل عليه اللفظ، وعلم الله متعلق بالمظهر والمضمر جميعًا وكذلك أمنهم وخوفهم، هو يعلم أنهم يدخلون آمنين أو خائفين، وقد أخبر أنهم يدخلون آمنين مع علمه بأنهم يدخلون آمنين، فكلاهما لم يكن فيه شك عند الله؛ بل ولا عند رسوله، وقول من قال: جميعهم أو بعضهم، يقال: المعلق بالمشيئة دخول من أريد باللفظ، فإن كان أراد الجميع، فالجميع لا بد أن يدخلوه، وإن أريد الأكثر، كان دخولهم هو المعلق بالمشيئة، وما لم يرد لا يجوز أن يعلق بـ«إن» وإنما علق بـ«إن» ما سيكون، وكان هذا وعدًا مجزومًا به. ولهذا لما قال عمر للنبي ﷺ عام الحديبية: ألم تكن تحدثنا أنا نأتي البيت ونطوف به؟ قال: «**بلى، قلت لك: إنك تأتيه هذا العام**» قال: لا، قال: «**فإنك آتيه ومطوف به**».

فإن قيل: لِمَ لم يعلق غير هذا من مواعيد القرآن؟

قيل: لأن هذه الآية نزلت بعد مرجع النبي ﷺ وأصحابه من الحديبية، وكانوا قد اعتمروا ذلك العام، واجتهدوا في الدخول، فصدهم المشركون، فرجعوا وبهم من الألم ما لا يعلمه إلا الله، فكانوا منتظرين لتحقيق هذا الوعد ذلك العام، إذ كان النبي ﷺ وعدهم وعدًا مطلقًا، وقد روي أنه رأى في المنام قائلًا يقول: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الفَتْح: الآية ٢٧] فأصبح فحدث الناس برؤياه، وأمرهم بالخروج إلى العمرة فلم تحصل لهم العمرة ذلك العام، فنزلت هذه الآية، واعدة لهم بما وعدهم به الرسول من الأمر الذي كانوا يظنون حصوله ذلك العام.

وكان قوله: ﴿إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [البَقَرَة: الآية ٧٠] هنا تحقيقًا لدخوله، وأن الله يحقق ذلك لكم؛ كما يقول الرجل فيما عزم على أن يفعله لا محالة: والله لأفعلن كذا إن شاء الله، لا يقولها لشك في إرادته وعزمه، بل تحقيقًا لعزمه وإرادته؛ فإنه يخاف إذا لم يقل: إن شاء الله، أن ينقض الله عزمه، ولا يحصل ما طلبه، كما في «الصحيحين» أن سليمان عليه السلام قال: «**والله لأطوفن الليلة على مائة امرأة، كل منهن تأتي بفارس يقاتل في سبيل الله، فقال له صاحبه: قل إن شاء الله، فلم يقل، فلم تحمل منهن إلا امرأة جاءت بشق رجل**». قال النبي ﷺ: «**والذي نفسي بيده،**

لو قال: **إن شاء الله لجاهدوا في سبيل الله فرسانًا أجمعون»** فهو إذا قال: إن شاء الله لم يكن لشك في طلبه وإرادته بل لتحقيق الله ذلك له، إذ الأمور لا تحصل إلا بمشيئة الله، فإذا تألى العبد عليه من غير تعليق بمشيئته، لم يحصل مراده؛ فإنه من يتألى على الله يكذبه، ولهذا يروى: «لا أتممت تقدر أمرًا».

وقيل لبعضهم: بماذا عرفت ربك؟ قال: بفسخ العزائم ونقض الهمم، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۝ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ فإن قوله: لأفعلن، فيه معني الطلب والخبر، وطلبه جازم، وأما كون مطلوبه يقع، فهذا يكون إن شاء الله، وطلبه للفعل يجب أن يكون من الله بحوله وقوته، ففي الطلب عليه أن يطلب من الله، وفي الخبر لا يخبر إلا بما علمه الله؛ فإذا جزم بلا تعليق، كان كالتألي على الله، فيكذبه الله، فالمسلم في الأمر الذي هو عازم عليه ومريد له وطالب له طلبًا لا تردد فيه يقول: إن شاء الله، لتحقيق مطلوبه، وحصول ما أقسم عليه لكونه لا يكون إلا بمشيئة الله، لا لتردد في إرادته، والرب تعالى مريد لانجاز ما وعدهم به إرادة جازمة لا مثنوية فيها، وما شاء فعل، فإنه سبحانه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ليس كالعبد الذي يريد ما لا يكون، ويكون ما لا يريد.

فقوله سبحانه: ﴿إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [البَقَرَة: الآية ٧٠] تحقيق إن ما وعدتكم به يكون لا محالة بمشيئتي وإرادتي، فإن ما شئت كان، وما لم أشأ لم يكن؛ فكان الاستثناء هنا لقصد التحقيق، لكونهم لم يحصل لهم مطلوبهم الذي وعدوا به ذلك العام، وأما سائر ما وعدوا به فلم يكن كذلك.

ولهذا تنازع الفقهاء فيمن أراد باستثنائه في اليمين هذا المعنى وهو التحقيق في استثنائه لا التعليق: هل يكون مستثنيًا به، أم تلزمه الكفارة إذا حنث؟ بخلاف من ترددت إرادته فإنه يكون مستثنيًا بلا نزاع، والصحيح أنه يكون في الجميع مستثنيًا، لعموم المشيئة، ولأن الرجل وإن كانت إرادته للمحلوف به جازمة، فقد علقه بمشيئة الله، فهو يجزم بإرادته له، لا يجزم بحصول مراده، ولا هو أيضًا مريد له بتقدير ألا يكون؛ فإن هذا تمييز لا إرادة، فهو إنما التزمه إذا شاء الله، فإذا لم يشأه لم يلتزمه بيمينه، ولا حلف أنه يكون: وإن كانت إرادته له جازمة، فليس كل ما أريد التزم باليمين فلا كفارة عليه.

وقد تبين بما ذكرناه أن قول القائل: إن شاء الله يكون مع كمال إرادته في حصول المطلوب وهو يقولها لتحقيق المطلوب؛ لاستعانته بالله في ذلك، لا لشك في الإرادة، هذا فيما يحلف عليه ويريده، كقوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ﴾ [الفَتح: الآية ٢٧] فإنه خبر عما أراد الله كونه وهو عالم بأن سيكون، وقد علقه بقوله: ﴿إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [البَقَرَة: الآية ٧٠] ؛ فكذلك ما يخبر به الإنسان عن مستقبل أمره مما هو جازم بإرادته وجازم بوقوعه فيقول فيه: إن شاء الله، لتحقيق وقوعه، لا للشك لا في إرادته ولا في العلم بوقوعه.

ولهذا يذكر الاستثناء عند كمال الرغبة في المعلق، وقوة إرادة الإنسان له فتبقى خواطر الخوف

تعارض الرجاء، فيقول إن شاء الله، لتحقيق رجائه مع علمه بأن سيكون، كما يسأل الله ويدعوه في الأمر الذي قد علم أنه يكون، كما كان النبي ﷺ يوم بدر قد أخبرهم بمصارع المشركين، ثم هو بعد هذا يدخل إلى العريش يستغيث ربه ويقول اللهم: «أنجز لي ما وعدتني»؛ لأن العلم بما يقدره لا ينافي أن يكون قدره بأسباب، والدعاء من أعظم أسبابه، كذلك رجاء رحمة الله وخوف عذابه من أعظم الأسباب في النجاة من عذابه وحصول رحمته.

والاستثناء بالمشيئة يحصل في الخبر المحض، وفي الخبر الذي معه طلب، فالأول: إذا حلف على جملة خبرية لا يقصد به حضًا ولا منعًا، بل تصديقًا أو تكذيبًا، كقوله: والله ليكونن كذا إن شاء الله، أو لا يكون كذا، والمستثني قد يكون عالمًا بأن هذا يكون أو لا يكون كما في قوله: ﴿لَتَدْخُلُنَّ﴾ [الفتح: الآية ٢٧] فإن هذا جواب غير محذوف.

والثاني: ما فيه معني الطلب، كقوله: والله لأفعلن كذا، أو لا أفعله إن شاء الله؛ فالصيغة صيغة خبر ضمنها الطلب، ولم يقل: والله إني لمريد هذا ولا عازم عليه، بل قال: والله ليكونن، فإذا لم يكن فقد حنث لوقوع الأمر، بخلاف ما حلف عليه فحنث، فإذا قال: إن شاء الله فإنما حلف عليه بتقدير: إن يشاء الله، لا مطلقًا.

ولهذا ذهب كثير من الفقهاء إلى أنه متى لم يوجد المحلوف عليه حنث، أو متى وجد المحلوف عليه أنه لا يفعله، حنث؛ سواء كان ناسيًا أو مخطئًا أو جاهلًا؛ فإنهم لحظوا أن هذا في معنى الخبر، فإذا وجد بخلاف مخبره فقد حنث، وقال الآخرون: بل هذا مقصوده الحض والمنع، كالأمر والنهي، ومتى نهي الإنسان عن شيء ففعله ناسيًا أو مخطئًا لم يكن مخالفًا، فكذلك هذا.

قال الأولون: فقد يكون في معنى التصديق والتكذيب، كقوله: والله ليقعن المطر، أولا يقع، وهذا خبر محض، ليس فيه حض ولا منع ولو حلف على اعتقاده فكان الأمر بخلاف ما حلف عليه، حنث، وبهذا يظهر الفرق بين الحلف على الماضي والحلف على المستقبل؛ فإن اليمين علي الماضي غير منعقدة، فإذا أخطأ فيها لم يلزمه كفارة، كالغموس، بخلاف المستقبل. وليس عليه أن يستثني في المستقبل إذا كان فعله. قال تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟ ۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ ۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧﴾﴾ [التغابن: الآية ٧] فأمره أن يقسم على ما سيكون، وكذلك قوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ۖ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [سبأ: الآية ٣] كما أمره أن يقسم على الحاضر في قوله: ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ۖ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [يونس: الآية ٥٣]

وقد قال النبي ﷺ: «والذي نفسي بيده، ليتزلن فيكم ابن مريم حكمًا عدلًا وإمامًا مقسطًا»، وقال: «والذي نفسي بيده، لا تذهب الدنيا حتى يأتي على الناس يوم لا يدري القاتل فيما قتل، ولا المقتول فيما قتل»، وقال: «إذا هلك كسرى -أو ليهلك كسرى- ثم لا يكون كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده، والذي نفسي بيده لتنفقن كنوزهما في سبيل الله» وكلاهما في الصحيح.

فأقسم صلوات الله وسلامه عليه على المستقبل في مواضع كثيرة بلا استثناء والله سبحانه وتعالى أعلم [(١)].

- قولهم في اسم الفاسق

أقوال العلماء

قال الأشعري: ومن المرجئة من يقول: الفاسق من أهل القبلة لا يسمى بعد تَقَضِّي فعله فاسقًا، ومنهم من يسميه بعد تقضِّي فعله فاسقًا.

ومنهم من يقول: لا أقول لمرتكب الكبائر: فاسق على الإطلاق، دون أن يقال: فاسق في كذا، ومنهم من أطلق اسم الفاسق [(٢)].

وقال عن الشبيبية، والشمرية، والجهمية، والغيلانية، والنجارية: يزعمون أن مرتكبي الكبائر من أهل الصلاة العارفين بالله وبرسله المقرين به وبرسله مؤمنون بما معهم من الإيمان، فاسقون بما معهم من الفسق [(٣)].

- قولهم في حكم المتأول

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت المرجئة في إكفار المتأولين، على ثلاثة أقاويل:

فقالت الفرقة الأولى منهم: لا نكفر أحدًا من المتأولين، إلا من أجمعت الأمة على إكفاره.

وقالت الفرقة الثانية منهم -أصحاب أبي شمر-: إنهم يكفرون من ردَّ قولهم في القدر والتوحيد، ويكفرون الشاك في الشاك.

وقالت الفرقة الثالثة منهم: الكفر هو الجهل بالله فقط، ولا يكفر بالله إلا الجاهل به، وهذا قول جهم بن صفوان [(٤)].

وقال: وأكثر المرجئة لا يكفِّرون أحدًا من المتأوِّلين، ولا يكفِّرون إلا من أجمعت الأمة على إكفاره [(٥)].

- قولهم في الوعيد

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت المرجئة في فجار أهل القبلة، هل يجوز أن يخلدهم الله في النار إن

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/٤٢٩- ٤٦٠).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٤١).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(١٣٨).

(٤) مقالات الإسلاميين ص(١٥١، ١٥٢).

(٥) مقالات الإسلاميين ص(١٤٣).

أدخلهم النار؟ على خمسة أقاويل:

فزعمت الفرقة الأولى: أصحاب بشر المريسي، أنه محال أن يخلد الله الفجار من أهل القبلة في النار، لقول الله عز وجل: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ۝٨﴾، وأنهم يصيرون إلى الجنة إن أدخلهم الله النار لا محالة، وهو قول ابن الراوندي.

وزعمت الفرقة الثانية منهم -أصحاب أبي شمر، ومحمد بن شبيب-: أنه جائز أن يدخلهم الله النار، وجائز أن يخلدهم فيها إن أدخلهم، وجائز ألا يخلدهم.

وقالت الفرقة الثالثة: إن الله عز وجل يدخل النار قومًا من المسلمين، إلا أنهم يخرجون بشفاعة رسول الله، ويصيرون إلى الجنة لا محالة.

وقالت الفرقة الرابعة: وهم أصحاب غيلان، جائز أن يعذبهم الله، وجائز أن يعفو عنهم، وجائز ألا يخلدهم، فإن عذب أحدًا عذب من ارتكب مثل ما ارتكبه، وكذلك إن خلده، وإن عفا عن أحد عفا عن كل من كان مثله.

وقالت الفرقة الخامسة منهم: جائز أن يعذبهم الله، وجائز ألا يعذبهم، وجائز أن يخلدهم ولا يخلدهم، وأن يعذب واحدًا ويعفو عمن كان مثله، كل ذلك لله عز وجل أن يفعله[1]

وقال الشهرستانيُّ: والجماعةُ التي عددناهم -وهم أبو مروان غيلان بن مروان الدمشقي، وأبو شمر، وموسى بن عمران، والفضل الرقاشي، ومحمد بن شبيب، والعتابيّ، وصالح قبة- اتفقوا على أنَّ الله تعالى لو عفا عن عاصٍ في القيامة، عفا عن كلِّ مؤمنٍ عاصٍ هو في مثل حاله، وإن أخرج من النار واحدًا، أخرج من هو في مثل حاله، ومن العجب أنهم لم يجزموا القول بأن المؤمنين من أهل التوحيد يخرجون من النار لا محالة.

ويحكى عن مقاتل بن سليمان: أنَّ المعصية لا تضرُّ صاحب التوحيد والإيمان، وأنه لا يدخل النار مؤمن. والصحيح من النقل عنه: أنَّ المؤمنَ العاصي ربَّه يعذب يوم القيامة على الصراط وهو على متن جهنَّم، يصيبه لفح النَّار وحرُّها ولهيبها، فيتألم بذلك عَلَىَ قدر معصيته، ثم يدخل الجنة، ومَثَّل ذلك بالحبَّة على المقلاة المؤججة بالنار.

ونقل عن بشر بن غياث المريسي أنه قال: إذا دخل أصحاب الكبائر النار؛ فإنهم سيخرجون عنها بعد أن يعذَّبوا بذنوبهم، وأما التَّخليد فيها فمحال وليس بعدل[2]

قال السكسكي: وقد أجمعوا على أنه لا يدخل النار إلا الكفار فحسب، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى ۝١٥﴾ [الليل: الآية ١٥]، وهذا يبطل بقوله: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ [النساء: الآية ٩٣]، وبقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(١٤٩، ١٥٠).

(٢) الملل والنحل (١/ ١٤٢- ١٤٤).

﴿يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ۝﴾ [النساء: الآية ١٠] [(١)]

وقال شيخ الإسلام: وكثير من المرجئة والجهمية من يقف في الوعيد فلا يجزم بنفوذ الوعيد في حق أحد من أرباب الكبائر، كما قال ذلك من قاله من مرجئة الشيعة والأشعرية كالقاضي أبي بكر وغيره، ويذكر عن غلاتهم أنهم نفوا الوعيد بالكلية لكن لا أعلم معينًا معروفًا أذكر عنه هذا القول ولكن حكي هذا عن مقاتل بن سليمان والأشبه أنه كذب عليه[(٢)]

وقال: المرجئة الواقفة الذين يقولون: لا ندري هل يدخل من أهل التوحيد النار أحدٌ، أم لا؟ كما يقول ذلك طوائف من الشيعة والأشعرية، كالقاضي أبي بكر وغيره.

وأما ما يذكر عن غلاة المرجئة أنهم قالوا: لن يدخل النار من أهل التوحيد أحد، فلا نعرف قائلًا مشهورًا من المنسوبين إلى العلم يذكر عنه هذا القول[(٣)]

وقال: وقول غلاة المرجئة الذين يقولون: ما نعلم أن أحدًا منهم يدخل النار؛ بل نقف في هذا كله، وحكي عن بعض غلاة المرجئة الجزم بالنفي العام[(٤)]

وقال: وأما غالية المرجئة الذين يكفرون بالعقاب، ويزعمون أن النصوصَ خوفت بما لا حقيقة له، فهذا القول عظيم[(٥)]

وقال: وقد يقول حذاق هؤلاء من الإسماعيليَّة والقرامطة وقوم يتصوفون أو يتكلمون وهم غالية المرجئة: إن الوعيد الذي جاءت به الكتب الإلهية إنَّما هو تخويف للناس لتنزجر عما نهيت عنه، من غير أن يكون له حقيقة، بمنزلة ما يخوف العقلاء الصبيان والبله بما لا حقيقة له لتأديبهم، وبمنزلة مخادعة المحارب لعدوه إذا أوهمه أمرًا يخافه لينزجر عنه، أو ليتمكن هو من عدوِّه، وغير ذلك[(٦)]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: في قوله تعالى: ﴿۞ قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ۝ وَأَنِيبُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا۟ لَهُۥ﴾، . . .

هي ترد أيضًا على المرجئة الواقفية الذين يقولون: يجوز أن يعذب كل فاسق فلا يغفر لأحد، ويجوز أن يغفر للجميع، فإنه قد قال: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: الآية ٤٨] ، فأثبت أن

---

(١) البرهان ص(٣٣).
(٢) الأصفهانية ص(١٨٢).
(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٤٨٦)، منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٦٢، ٤٦٣).
(٤) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٩٧).
(٥) مجموع الفتاوى (٢٠/ ١٠٤).
(٦) مجموع الفتاوى (١٩/ ١٥٠).

ما دون ذلك هو مغفور لكن لمن يشاء، فلو كان لا يغفره لأحد بطل قوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [النّساء: الآية ٤٨] ، ولو كان يغفره لكل أحد بطل قوله: لمن يشاء، فلما أثبت أنه يغفر ما دون ذلك، وأن المغفرة هي لمن يشاء، دلَّ ذلك على وقوع المغفرة العامة مما دون الشرك لكنها لبعض الناس.

وحينئذٍ، فمن غفر له لم يعذب، ومن لم يغفر له عذب، وهذا مذهب الصحابة والسلف والأئمة وهو القطع بأن بعض عصاة الأمة يدخل النار، وبعضهم يغفر له[1]

وقال: وقوله: ﴿وَيَتَجَنَّبُهَا ٱلْأَشْقَى ۝ ٱلَّذِى يَصْلَى ٱلنَّارَ ٱلْكُبْرَىٰ ۝ ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ۝﴾، وقد ذكر في سورة الليل قوله: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ۝ لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى ۝ ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ۝﴾.

وهذا الصلي قد فسره النبي ﷺ في الحديث الصحيح الذي أخرجه مسلم عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: **«أمَّا أهل النَّار الذين هم أهلها فإنَّهم لا يموتون فيها ولا يحيون، ولكن ناس أصابتهم النار بذنوبهم، -أو قال: بخطاياهم- فأماتهم إماتة، حتى إذا كانوا فحمًا أذن بالشفاعة، فجيء بهم ضبائر ضبائر، فبثوا على أنهار الجنة، ثم قيل: يا أهل الجنة، أفيضوا عليهم، فينبتون نبات الحبة تكون في حميل السيل»**، فقال رجل من القوم: كأن رسول الله ﷺ قد كان بالبادية.

وهذا المعني مستفيض عن النبي ﷺ، بل متواتر في أحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي سعيد، وأبي هريرة. وغيرهما.

وفيها الرد على طائفتين. على الخوارج والمعتزلة الذين يقولون: إن أهل التوحيد يخلدون فيها، وهذه الآية حجة عليهم، وعلى من حكي عنه من غلاة المرجئة أنَّه لا يدخل النار من أهل التوحيد أحد.

فإن إخباره بأن أهل التوحيد يخرجون منها بعد دخولها تكذيب لهؤلاء وأولئك.

وفيه رد على من يقول: يجوز ألَّا يدخل الله من أهل التوحيد أحدًا النار، كما يقوله طائفة من المرجئة الشيعة، ومرجئة أهل الكلام المنتسبين إلى السنة، وهم الواقفة من أصحاب أبي الحسن، وغيرهم؛ كالقاضي أبي بكر، وغيره، فإنَّ النصوص المتواترة تقتضي دخول بعض أهل التوحيد وخروجهم.

والقول بأن أحدًا لا يدخلها من أهل التوحيد ما أعلمه ثابتًا عن شخص معين فأحكيه عنه، لكن حكي عن مقاتل بن سليمان.

وقال: احتج من قال ذلك بهذه الآية، وقد أجيبوا بجوابين:

---

(١) مجموع الفتاوى (١٦/١٨، ١٩)، (١٨/١٩١).

أحدهما: جواب طائفة، منهم الزجاج، قالوا: هذه نار مخصوصة، لكن قوله بعدها: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ۝﴾ [الليل: الآية ١٧] ، لا يبقى فيه كبير وعد، فإنَّه إذا جنب تلك النار جاز أن يدخل غيرها.

وجواب آخرين قالوا: لا يصلونها صلي خلود، وهذا أقرب.

وتحقيقه أنَّ الصلي هنا هو الصلي المطلق، وهو المكث فيها، والخلود على وجه يصل العذاب إليهم دائمًا.

فأما من دخل وخرج فإنَّه نوع من الصلي، ليس هو الصلي المطلق، لا سيما إذا كان قد مات فيها، والنار لم تأكله كله، فإنَّه قد ثبت أنَّها لا تأكل مواضع السجود، والله أعلم[(١)]

وقال: وهكذا سائر أهل الكبائر إيمانهم ناقص، وإذا كان في قلب أحدهم شعبة نفاق عوقب بها إذا لم يعف الله عنه، ولم يخلد في النار، فهؤلاء مسلمون وليسوا مؤمنين، ومعهم إيمان، لكن معهم أيضًا ما يخالف الإيمان من النفاق، فلم تكن تسميتهم مؤمنين بأولى من تسميتهم منافقين، لا سيما إن كانوا للكفر أقرب منهم للإيمان، .

فإذا عمل العبد صالحًا لله: فهذا هو الإسلام الذي هو دين الله، ويكون معه من الإيمان ما يحشر به مع المؤمنين يوم القيامة، ثم إن كان معه من الذنوب ما يعذب به عذب وأخرج من النار؛ إذا كان في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان، وإن كان معه نفاق، ولهذا قال تعالى في هؤلاء: ﴿فَأُولَٰٓئِكَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: الآية ١٤٦] ، فلم يقل: إنهم مؤمنون بمجرد هذا؛ إذ لم يذكر الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله، بل هم معهم، وإنما ذكر العمل الصالح وإخلاصه لله، وقال: ﴿فَأُولَٰٓئِكَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ﴾ [النساء: الآية ١٤٦] ، فيكون لهم حكمهم.

وقد بين تفاضل المؤمنين في مواضع أخر، وأنه من أتى بالإيمان الواجب استحق الثواب، ومن كان فيه شعبة نفاق وأتى بالكبائر، فذاك من أهل الوعيد، وإيمانه ينفعه الله به، ويخرجه به من النار ولو أنه مثقال حبة خردل، لكن لا يستحق به الاسم المطلق المعلق به وعد الجنة بلا عذاب[(٢)]

وقال: وطوائف أهل الأهواء من الخوارج والمعتزلة، والجهمية والمرجئة، كراميهم وغير كراميهم يقولون: إنه لا يجتمع في العبد إيمان ونفاق، ومنهم من يدعي الإجماع على ذلك، وقد ذكر أبو الحسن في بعض كتبه الإجماع على ذلك، ومن هنا غلطوا فيه، وخالفوا فيه الكتاب والسنة وآثار الصحابة والتابعين لهم بإحسان، مع مخالفة صريح المعقول، بل الخوارج والمعتزلة طردوا هذا الأصل الفاسد، وقالوا: لا يجتمع في الشخص الواحد طاعة يستحق بها الثواب، ومعصية يستحق

---

(١) مجموع الفتاوى (١٦/ ١٩٤- ١٩٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٤٩- ٣٥١)، (٧/ ٢٤٠، ٢٤١)، (٧/ ٣٤٩).

بها العقاب، ولا يكون الشخص الواحد محمودًا من وجه مذمومًا من وجه، ولا محبوبًا مدعوًّا له من وجه مسخوطًا ملعونًا من وجه، ولا يتصور أن الشخص الواحد يدخل الجنة والنار جميعًا عندهم بل من دخل إحداهما لم يدخل الأخرى عندهم؛ ولهذا أنكروا خروج أحد من النار أو الشفاعة في أحد من أهل النار، وحكي عن غالية المرجئة أنهم وافقوهم على هذا الأصل، لكن هؤلاء قالوا: إن أهل الكبائر يدخلون الجنة ولا يدخلون النار، مقابلة لأولئك.

وأما أهل السنة والجماعة والصحابة، والتابعون لهم بإحسان، وسائر طوائف المسلمين من أهل الحديث والفقهاء وأهل الكلام من مرجئة الفقهاء والكَرَّاميَّة، والكلابية، والأشعرية، والشيعة مرجئهم وغير مرجئهم، فيقولون: إن الشخص الواحد قد يعذبه الله بالنار ثم يدخله الجنة، كما نطقت بذلك الأحاديث الصحيحة، وهذا الشخص الذي له سيئات عُذب بها، وله حسنات دخل بها الجنة، وله معصية وطاعة باتفاق، فإن هؤلاء الطوائف لم يتنازعوا في حكمه؛ لكن تنازعوا في اسمه، فقالت المرجئة: جهميتهم وغير جهميتهم: هو مؤمن كامل الإيمان، وأهل السنة والجماعة على أنه مؤمن ناقص الإيمان، ولولا ذلك لما عُذب، كما أنه ناقص البر والتقوى باتفاق المسلمين، وهل يطلق عليه اسم مؤمن، هذا فيه القولان، والصحيح التفصيل، فإذا سئل عن أحكام الدنيا كعتقه في الكفارة. قيل: هو مؤمن، وكذلك إذا سئل عن دخوله في خطاب المؤمنين.

وأما إذا سئل عن حكمه في الآخرة. قيل: ليس هذا النوع من المؤمنين الموعودين بالجنة، بل معه إيمان يمنعه الخلود في النار ويدخل به الجنة بعد أن يعذب في النار إن لم يغفر الله له ذنوبه، ولهذا قال من قال: هو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته أو مؤمن ناقص الإيمان، والذين لا يسمونه مؤمنًا من أهل السنة ومن المعتزلة يقولون: اسم الفسوق ينافي اسم الإيمان؛ لقوله: ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحُجرَات: الآية ١١]، وقوله: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا﴾ [السَّجدَة: الآية ١٨]، وقد قال النبي ﷺ: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»(١).

وقال: وكذلك قول من وقف في أهل الكبائر من غلاة المرجئة وقال: لا أعلم أن أحدًا منهم يدخل النار، هو أيضًا من الأقوال المبتدعة، بل السلف والأئمة متفقون على ما تواترت به النصوص من أنه لا بد أن يدخل النار قوم من أهل القبلة، ثم يخرجون منها، وأما من جزم بأنه لا يدخل النار أحد من أهل القبلة فهذا لا نعرفه قولًا لأحد.

وبعده قول من يقول: ما ثم عذاب أصلًا وإنما هو تخويف لا حقيقة له، وهذا من أقوال الملاحدة والكفار.

وربما احتج بعضهم بقوله: ﴿ذَٰلِكَ يُخَوِّفُ ٱللَّهُ بِهِۦ عِبَادَهُۥ﴾ [الزُّمَر: الآية ١٦] فيقال لهذا:

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٥٣- ٣٥٦)، (٧/ ٢٥٧، ٢٥٨).

التخويف إنما يكون تخويفًا إذا كان هناك مخوف يمكن وقوعه بالمخوف، فإن لم يكن هناك ما يمكن وقوعه امتنع التخويف، لكن يكون حاصله إيهام الخائفين بما لا حقيقة له، كما توهم الصبي الصغير، ومعلوم أن مثل هذا لا يحصل به تخويف للعقلاء المميزين؛ لأنهم إذا علموا أنه ليس هناك شيء مخوف زال الخوف، وهذا شبيه بما تقول الملاحدة المتفلسفة والقرامطة ونحوهم: من أن الرسل صلوات الله وسلامه عليهم: خاطبوا الناس بإظهار أمور من الوعد والوعيد لا حقيقة لها في الباطن، وإنما هي أمثال مضروبة لتفهم حال النفس بعد المفارقة، وما أظهروه لهم من الوعد والوعيد وإن كان لا حقيقة له فإنما يعلق لمصلحتهم في الدنيا، إذ كان لا يمكن تقويمهم إلا بهذه الطريقة.

وهذا القول مع أنه معلوم الفساد بالضرورة من دين الرسل؛ فلو كان الأمر كذلك لكان خواص الرسل الأذكياء يعلمون ذلك، وإذا علموه زالت محافظتهم على الأمر والنهي، كما يصيب خواص ملاحدة المتفلسفة والقرامطة من الإسماعيلية والنصيرية ونحوهم، فإن البارع منهم في العلم والمعرفة يزول عنه عندهم الأمر والنهي، وتباح له المحظورات، وتسقط عنه الواجبات، فتظهر أضغانهم، وتنكشف أسرارهم، ويعرف عموم الناس حقيقة دينهم الباطن، حتى سموهم باطنية؛ لإبطانهم خلاف ما يظهرون، فلو كان -والعياذ بالله- دين الرسل كذلك لكان خواصه قد عرفوه، وأظهروا باطنه، وكان عند أهل المعرفة والتحقيق من جنس دين الباطنية، ومن المعلوم بالاضطرار أن الصحابة الذين كانوا أعلم الناس بباطن الرسول وظاهره، وأخبر الناس بمقاصده ومراداته، كانوا أعظم الأمة لزومًا لطاعة أمره -سرًّا وعلانيةً- ومحافظة على ذلك إلى الموت، وكل من كان منهم إليه وبه أخص وبباطنه أعلم -كأبي بكر وعمر- كانوا أعظمهم لزومًا للطاعة سرًّا وعلانية، ومحافظة على أداء الواجب واجتناب المحرم، باطنًا وظاهرًا.

وقد أشبه هؤلاء في بعض الأمور ملاحدة المتصوفة الذين يجعلون فعل المأمور وترك المحظور واجبًا على السالك حتى يصير عارفًا محققًا في زعمهم، وحينئذ يسقط عنه التكليف، ويتأولون على ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴿٩٩﴾﴾ [الحجر: الآية ٩٩]، زاعمين أن اليقين هو ما يدعونه من المعرفة، واليقين هنا الموت وما بعده، كما قال تعالى عن أهل النار: ﴿وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلْخَآئِضِينَ ﴿٤٥﴾ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٤٦﴾ حَتَّىٰٓ أَتَىٰنَا ٱلْيَقِينُ ﴿٤٧﴾ فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾[1]

- **قولهم في الموازنة بين الحسنات والسيئات**

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت المرجئة في الموازنة، على مقالتين:

١- فقال قائلون منهم: الإيمان يحبط عقاب الفسق؛ لأنه أوزن منه، وإن الله لا يعذب موحدًا، وهذا قول مقاتل بن سليمان.

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٠١- ٥٠٣).

٢- وقال قائلون منهم: بتجويز عذاب الموحدين، وإن الله يوازن حسناتهم بسيئاتهم فإن رجحت حسناتهم أدخلهم الجنة، وإن رجحت سيئاتهم كان له أن يعذبهم وله أن يتفضل عليهم، وإن لم ترجح حسناتهم على سيئاتهم ولا رجحت سيئاتهم على حسناتهم تفضل عليهم بالجنة، وهذا قول أبي معاذ[١]

- قولهم في الصغائر والكبائر

منهم من يقسم المعاصي إلى صغائر وكبائر، ومنهم من يجعل كل معصية كبيرة.

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت المرجئة في المعاصي هل هي كبائر أم لا؟ على مقالتين:

١- فقال قائلون منهم «بشر المريسي» وغيره، كل ما عصى الله سبحانه به كبيرة.

٢- وقال قائلون منهم: المعاصي على ضربين، منها كبائر ومنها صغائر[٢]

وقال: واختلفت المرجئة في الصغائر والكبائر، على مقالتين:

١- فقالت الفرقة الأولى: كل معصية فهي كبيرة.

٢- وقالت الفرقة الثانية: المعاصي منها كبائر ومنها صغائر[٣]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: ومن قال: إنها سميت كبائر بالنسبة إلى ما دونها، وأن ما عصى الله به فهو كبيرة، فإنه يوجب ألا تكون الذنوب في نفسها تنقسم إلى كبائر وصغائر.

وهذا خلاف القرآن، فإن الله قال: ﴿ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ﴾ [النّجم: الآية ٣٢]، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴿٣٧﴾﴾ [الشّورى: الآية ٣٧]، وقال: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [النّساء: الآية ٣١]، وقال: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا﴾ [الكهف: الآية ٤٩]، وقال: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ ﴿٥٣﴾﴾ [القَمَر: الآية ٥٣]، والأحاديث كثيرة في الذنوب الكبائر[٤]

وتقدم مزيد بيان عند قول المعتزلة في الصغائر والكبائر.

- قولهم في غفران الكبائر بالتوبة

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت المرجئة في غفران الله الكبائر بالتوبة، وهل هو تفضل أم لا؟ على مقالتين:

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(١٥١).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٤٣).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(١٥٠).

(٤) مجموع الفتاوى (١١/ ٦٥٦، ٦٥٧).

١- فقالت الفرقة الأولى منهم: غفران الله سبحانه الكبائر بالتوبة تفضل، وليس باستحقاق.

٢- وقالت الفرقة الثانية منهم: غفران الله الكبائر بالتوبة استحقاق[١].

- قولهم في معاصي الأنبياء

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت المرجئة في معاصي الأنبياء، هل هي كبائر أم لا؟ على مقالتين:

١- فقالت الفرقة الأولى منهم: معاصيهم كبائر، وجوزوا على الأنبياء فعل الكبائر من القتل والزنى وغير ذلك.

٢- وقالت الفرقة الثانية: معاصيهم صغائر، ليست بكبائر[٢].

وقال ابن حزم: اختلف الناس في هل تعصي الأنبياء عليهم السلام أم لا؟ فذهبت طائفة إلى أن رسل الله صلى الله عليهم وسلم يعصون الله في جميع الكبائر والصغائر عمدًا، حاشا الكذب في التبليغ فقط، وهذا قول الكَرَّامِيَّةِ من المرجئة...

وسمعت من يحكي عن بعض الكَرَّامِيَّةِ أنهم يجوزون على الرسل عليهم السلام الكذب في التبليغ أيضًا[٣]

وقال السكسكي: وأمَّا السمريَّة فهم أصحاب أبي سمرة ذهب هو وفرقته إلى جواز الكبائر على الأنبياء صلوات الله وسلامه وعليهم، حتى الكذب في إبلاغ الرسالة، وكذبوا لعنهم الله[٤]

- قولهم في عفو الله

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت المرجئة في عفو الله عن عبد الله ما بينه وبين العباد من المظالم، على مقالتين:

١- فقالت الفرقة الأولى منهم: ما كان من مظالم العباد؛ فإنما العفو من الله عنهم في القيامة، إذا جمع الله بينه وبين خصمه، أن يعوض المظلوم بعوض فيهب لظالمه الجرم فيغفر له.

٢- وقالت الفرقة الثانية منهم: إن العفو عن جميع المذنبين في الدنيا جائز في العقول ما كان بينهم وبين الله وما كان بينهم وبين العباد[٥]

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(١٥٠).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٥١).

(٣) الفصل (٤/ ٢).

(٤) البرهان ص(٤٥).

(٥) مقالات الإسلاميين ص(١٥٢).

- **قولهم في نصوص العموم**

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت المرجئة في الأخبار إذا وردت من قبل الله سبحانه وظاهرها ظاهر العموم، على سبع فرق:

فقالت الفرقة الأولى منهم: إذا جاء الخبر من الله سبحانه أنه يعذب القاتلين والآكلين أموال اليتامى ظلمًا وأشباههم من أهل الكبائر وقفنا في عذابهم، لقول الله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: الآية ٤٨]

وقالت هذه الفرقة: جائز أن يخبر الحكيم الصادق بالخبر ثم يستثني منه فيكون له أن يفعل، وله ألا يفعل للاستثناء، ويكون صادقًا وإن هو لم يفعل، ولا يكون ذلك مستنكرًا في اللغة ولا كذابًا، وهؤلاء هم الذين يزعمون أن الاستثناء ظاهره.

وزعمت الفرقة الثانية: أن الوعد ليس فيه استثناء، وأن الوعيد فيه استثناء مضمر، وذلك جائز في اللغة عند أهلها؛ لأن الرجل قد يوعد عبده أن يضربه ثم يعفو عنه، ولا يرون ذلك كذابًا للضمير الذي قال في الوعيد.

وزعمت الفرقة الثالثة من أهل الوقف: أن الأخبار إذا جاءت ومخرجها عام فسمعها السامع، وكان الخبر وعدًا أو وعيدًا، ولم يسمع القرآن كله، والأخبار المجتمع عليها كلها، فعليه أن يعلم أن الخبر في جميع أهل تلك الصفة الذين جاء فيهم الوعيد عام لا شك فيه، وقد يجوز أن يكون على خلاف ذلك العلم الذي لا شك فيه عندهم، على الحكم، وهو نحو علم الرجل أنه ليس مع الرجل من المسلمين الموثوق بدينه حديدة يريد أن يعترض بها الناس ليقتلهم، ونحو علم الأنساب التي يعرف الناس بعضهم بعضًا بها فيعلم أن فلانًا ابنٌ لفلان إذا كان قد ولد على فراش أبيه علمًا لا شك فيه، ولا يخطر الشك فيه على البال إذا لم يكن ثَم سبب يدعوهم إلى الشك من أسباب التهم، فعليهم أن يثبتوا ذلك على ظاهره، وإن كان خلاف ذلك جائزًا فيما غاب عنهم، فعليهم ألا يشكوا وإن جوزوا في المغيب خلاف ما لم يشكوا فيه في الظاهر.

فزعموا في الوعد إذا انفرد، والوعيد إذا انفرد فعليهم أن يثبتوا كل واحد منهما منفردًا، ويعلموا أنه عام علمًا لا شك فيه كما وصفنا، ويجوز أن يكون على خلاف ذلك، فإذا جاء مع الوعيد الوعد عندهم في قوم فعليهم أن يعلموا أن أحدهما مستثنى من الآخر: إما أن يكون الوعد مستثنى من الوعيد، وإما أن يكون الوعيد مستثنى من الوعد، وعلى السامع لذلك أن يقف فلا يدري لعل الخبر في أهل التوحيد كلهم، أو في بعضهم، غير أنه يعلم أنه لا يجتمع الوعد والوعيد في رجل واحد؛ لأن ذلك يتناقض.

وقالت الفرقة الرابعة: وهم أصحاب محمد بن شبيب، وجدنا اللغة أجازت: جاء بنو تميم، وجاءت الأزد، وإنما يعني: بعض بني تميم، وبعض الأزد، وصرمت أرضي، إنما صرم بعضها،

وضرب الأميرُ أهلَ السجن، وإنما ضرب بعضهم.

قالوا: فلما وجدنا اللغة أجازت ذلك، وسمعنا الأخبار في القرآن مما مخرجه عام؛ أجزنا أن يكون معناها في الخاص من أهل كل طبقة ذكرهم الله سبحانه بوعيد، وأجزنا أن يكون ذلك عامًا، وذلك مثل قوله: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ [النساء: الآية ٩٣] الآية، وكقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾ [النساء: الآية ١٠] الآية، وكقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النور: الآية ٤] الآية، وأشباه ذلك من آي الوعيد التي جاءت مجيئا عامًّ، فأجزنا ذلك لما ذكرنا من إجازة اللغة فيما بينها أن يكون الخبر مخرجه مخرجًا عامًا وهو خاص، وأن تكون الآي التي جاءت في الوعيد خاصة في بعض أهل الطباق التي جاءت فيهم من القاتلين والقاذفين وأكلة أموال الأيتام، وأشباه ذلك، وأجزنا أن تكون عامة في جميعهم، وإن كانت في بعضهم كانت في أعظمهم جرمًا، وليس يجوز عندهم أن يعذب الله سبحانه على جرم، ويعفو عما هو أعظم جرمًا منه.

وزعمت الفرقة الخامسة من المرجئة: أنه ليس في أهل الصلاة وعيد، إنما الوعيد في المشركين، قالوا: وقول الله عز وجل: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا﴾ [النساء: الآية ٩٣]، وما أشبه ذلك من آي الوعيد في المستحلين دون المحرمين، قالوا: فأما الوعد من الله فهو واجب للمؤمنين، والله جل وعز لا يخلف وعده، والعفو أولى بالله، والوعد لهم، قول الله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ﴾ [الحديد: الآية ١٩]، وقوله: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الزمر: الآية ٥٣] الآية، وما أشبه ذلك من آي القرآن.

وزعم هؤلاء أنه كما لا ينفع مع الشرك عمل، كذلك لا يضر مع الإيمان عمل، ولا يدخل النار أحد من أهل القبلة.

الفرقة السادسة: وحكي عن بعض العلماء باللغة أنه قال: من أخبر الله أنه يثيبه أثابه، ومن أخبر أنه يعاقبه من أهل القبلة لم يعاقبه ولم يعذبه، وذلك يدل على كرمه، وزعم أن العرب كانت تمتدح إنجاز الوعد، والعفو عما توعدت عليه.

وزعمت الفرقة السابعة: أن القرآن على الخصوص، إلا ما أجمعوا على عمومه، وكذلك الأمر والنهي[1]

وقال: واختلفت المرجئة في الأمر والنهي، هل هما على العموم؟ على مقالتين:

١- فقال قائلون بما حكيناه آنفا من أن ذلك على الخصوص حتى تأتي دلالة على العموم.

٢- وقالت الفرقة الثانية: الأمر والنهي هما على العموم، إلا ما خصته دلالة[2]

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(١٤٤- ١٤٨).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٤٨).

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام عن الوعيدية: وكان ما أوقعهم في ذلك أنهم سمعوا نصوص الوعيد فرأوها عامة، فقالوا: يجب أن يدخل فيها كل من شملته، وهو خبر، وخبر الله صدق، فلو أخلف وعيده كان كإخلاف وعده، والكذب على الله محال، فعارضهم غالية المرجئة بنصوص الوعد، فإنها قد تتناول كثيرًا من أهل الكبائر، فعاد كل فريق إلى أصله الفاسد.

فقال الأولون: نصوص الوعد لا تتناول إلا مؤمنًا، وهؤلاء ليسوا مؤمنين. وقال الآخرون: نصوص الوعيد لا تتناول إلا كافرًا، وكل من القولين خطأ فإن النصوص -مثل قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا﴾ [النساء: الآية ١٠] - لم يشترط فيها الكفر؛ بل هي في حق المتدين بالإسلام، وقوله: «**من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة**» لم يشترط فيه فعل الواجبات؛ بل قد ثبت في الصحاح: «**وإن زنى، وإن سرق، وإن شرب الخمر**».

فهنا اضطرب الناس، فأنكر قوم من المرجئة العموم، وقالوا: ليس في اللغة عموم، وهم الواقفية في العموم من المرجئة، وبعض الأشعرية والشيعية، وإنما التزموا ذلك لئلا يدخل جميع المؤمنين في نصوص الوعيد.

وقالت المقتصدة: بل العموم صحيح، والصيغ صيغ عموم، لكن العام يقبل التخصيص، وهذا مذهب جميع الخلائق، من الأولين والآخرين، إلا هذه الشرذمة، قالوا: فمن عفي عنه كان مستثنى من العموم.

وقال قوم آخرون: بل إخلاف الوعيد ليس بكذب، وإن العرب لا تعد عارًا أو شنارًا أن يوعد الرجل شرًّا ثم لا ينجزه، كما تعد عارًا أو شنارًا أن يعد خيرًا ثم لا ينجزه، وهذا قول طوائف من المتقدمين والمتأخرين، وقد احتجوا بقول كعب بن زهير يخاطب النبي ﷺ:

نبئت أن رسول الله أوعدني ... والعفو عند رسول الله مأمول

قالوا: فهذا وعيد خاص، وقد رجا فيه العفو، مخاطبًا للنبي ﷺ، فعلم أن العفو عن المتوعد جائز، وإن لم يكن من باب تخصيص العام.

والتحقيق أن يقال: الكتاب والسنة مشتمل على نصوص الوعد والوعيد، كما ذلك مشتمل على نصوص الأمر والنهي، وكل من النصوص يفسر الآخر ويبينه، فكما أن نصوص الوعد على الأعمال الصالحة مشروطة بعدم الكفر المحبط؛ لأن القرآن قد دل على أن من ارتد فقد حبط عمله، فكذلك نصوص الوعيد للكفار والفساق مشروطة بعدم التوبة؛ لأن القرآن قد دل على أن الله يغفر الذنوب جميعًا لمن تاب، وهذا متفق عليه بين المسلمين، فكذلك في موارد النزاع.

فإن الله قد بين بنصوص معروفة أن الحسنات يذهبن السيئات، وأن من يعمل مثقال ذرة خيرًا يره، ومن يعمل مثقال ذرة شرًّا يره، وأنه يجيب دعوة الداعي إذا دعاه، وأن مصائب الدنيا تكفر الذنوب، وأنه يقبل شفاعة النبي ﷺ في أهل الكبائر، وأنه لا يغفر أن يشرك به، ويغفر ما دون

ذلك لمن يشاء، كما بين أن الصدقة يبطلها المن والأذى، وأن الربا يبطل العمل، وأنه إنما يتقبل الله من المتقين؛ أي في ذلك العمل، ونحو ذلك.

فجعل السيئات ما يوجب رفع عقابها، كما جعل للحسنات ما قد يبطل ثوابها، لكن ليس شيء يبطل جميع السيئات إلا التوبة، كما أنه ليس شيء يبطل جميع الحسنات إلا الردة.

وبهذا تبين أنا نشهد بأن ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: الآية ١٠] على الإطلاق والعموم، ولا نشهد لمعين أنه في النار؛ لأنا لا نعلم لحوق الوعيد له بعينه؛ لأن لحوق الوعيد بالمعين مشروط بشروط وانتفاء موانع، ونحن لا نعلم ثبوت الشروط وانتفاء الموانع في حقه، فائدة الوعيد بيان أن هذا الذنب سبب مقتض لهذا العذاب، والسبب قد يقف تأثيره على وجود شرطه، وانتفاء مانعه.

يبين هذا: أنه قد ثبت: أن النبي ﷺ لعن الخمر، وعاصرها، ومعتصرها، وحاملها، والمحمولة إليه، وشاربها، وساقيها، وبائعها، ومبتاعها، وآكل ثمنها. وثبت عنه في صحيح البخاري عن عمر أن رجلًا كان يكثر شرب الخمر، فلعنه رجل، فقال النبي ﷺ: «**لا تلعنه؛ فإنه يحب الله ورسوله**»، فنهى عن لعن هذا المعين، وهو مدمن خمر؛ لأنه يحب الله ورسوله، وقد لعن شارب الخمر على العموم[(١)]

وقال: ومن أهل المرجئة من ضاق عطنه لما ناظره الوعيدية بعموم آيات الوعيد وأحاديثه، فاضطره ذلك إلى أن جحد العموم في اللغة والشرع، فكانوا فيما فروا إليه من هذا الجحد كالمستجير من الرمضاء بالنار.

ولو اهتدوا للجواب الشديد للوعيدية: من أن الوعيد في آية وإن كان عامًّا مطلقًا؛ فقد خُصص وقُيد في آية أخرى -جريًا على السنن المستقيمة- أولى بجواز العفو عن المتوعَّد وإن كان معينًا. تقييدًا للوعيد المطلق، وغير ذلك من الأجوبة، وليس هذا موضع تقرير ذلك، فإن الناس قد قرروا العموم بما يضيق هذا الموضع عن ذكره.

وإن كان قد يقال: بل العلم بحصول العموم من صيغه ضروري من اللغة والشرع والعرف، والمنكرون له فرقة قليلة يجوز عليهم جحد الضروريات، أو سلب معرفتها، كما جاز على من جحد العلم بموجب الأخبار المتواترة، وغير ذلك من المعالم الضرورية.

وأما من سلَّم أن العموم ثابت، وأنه حجة، وقال: هو ضعيف، أو أكثر العمومات مخصوصة، وأنه ما من عموم محفوظ إلا كلمة أو كلمات.

فيقال له: **أولًا**: هذا سؤال لا توجيه له، فإن هذا القدر الذي ذكرته لا يخلو: إما أن يكون مانعًا من الاستدلال بالعموم، أو لا يكون. فإن كان مانعًا فهو مذهب منكري العموم من الواقفة

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٨١- ٤٨٤).

والمخصصة، وهو مذهب سخيف، لم ينتسب إليه، وإن لم يكن مانعًا من الاستدلال فهذا كلام ضائع، غايته أن يقال: دلالة العموم أضعف من غيره من الظواهر، وهذا لا يقر، فإنه ما لم يقم الدليل المخصص وجب العمل بالعام.

ثم يقال له: ثانيًا: من الذي سلم لكم أن العموم المجرد الذي لم يظهر له مخصص دليل ضعيف؟ أم من الذي سلم أن أكثر العمومات مخصوصة؟ أم من الذي يقول: ما من عموم إلا قد خص إلا قوله: ﴿بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النساء: الآية ١٧٦]؟ فإن هذا الكلام وإن كان قد يطلقه بعض السادات من المتفقهة، وقد يوجد في كلام بعض المتكلمين في أصول الفقه -فإنه من أكذب الكلام وأفسده.

والظن بمن قاله أولًا: أنه إنما عنى أن العموم من لفظ كل شيء مخصوص إلا في مواضع قليلة، كما قوله: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأحقاف: الآية ٢٥]، ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: الآية ٢٣]، ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: الآية ٤٤]، وإلا فأي عاقل يدعي هذا في جميع صيغ العموم في الكتاب والسنة، وفي سائر كتب الله وكلام أنبيائه، وسائر كلام الأمم عربهم وعجمهم.

وأنت إذا قرأت القرآن من أوله إلى آخره وجدت غالب عموماته محفوظة؛ لا مخصوصة، سواء عنيت عموم الجمع لأفراده، أو عموم الكل لأجزائه، أو عموم الكل لجزئياته، فإذا اعتبرت قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة: الآية ٢]، فهل تجد أحدًا من العالمين ليس الله ربه؟! ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ [الفاتحة: الآية ٤]، فهل في يوم الدين شيء لا يملكه الله؟! ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: الآية ٧]، فهل في المغضوب عليهم ولا الضالين أحد لا يجتنب حاله التي كان بها مغضوبًا عليه أو ضالًا؟! ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣﴾ ... الآية، فهل في هؤلاء المتقين أحد لم يهتد بهذا الكتاب؟! ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ [البقرة: الآية ٤]، هل فيما أنزل الله ما لم يؤمن به المؤمنون لا عمومًا ولا خصوصًا؟! ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥﴾ [البقرة: الآية ٥] هل خرج أحد من هؤلاء المتقين عن الهدى في الدنيا، وعن الفلاح في الآخرة؟!

ثم قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: الآية ٦]، قيل: هو عام مخصوص، وقيل: هو لتعريف العهد فلا تخصيص فيه، فإن التخصيص فرع على ثبوت عموم اللفظ، ومن هنا يغلط كثير من الغالطين، يعتقدون أن اللفظ عام، ثم يعتقدون أنه قد خص منه، ولو أمعنوا النظر لعلموا من أول الأمر أن الذي أخرجوه لم يكن اللفظ شاملًا له، ففرق بين شروط العموم وموانعه، وبين شروط دخول المعنى في إرادة المتكلم وموانعه.

ثم قوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: الآية ٦٥]، أليس هو عامًا لمن عاد الضمير إليه عمومًا محفوظًا؟! ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ﴾ [البقرة: الآية ٧]، أليس هو عامًا في القلوب وفي السمع وفي الأبصار، وفي المضاف إليه هذه الصفة عمومًا، لم يدخله تخصيص؟!

وكذلك: ﴿وَلَهُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٧]، وكذلك في سائر الآيات إذا تأملته إلى قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١]، فمن الذين خرجوا من هذا العموم الثاني فلم يخلقهم الله له؟! وهذا باب واسع.

وإن مشيت على آيات القرآن كما تلقن الصبيان وجدت الأمر كذلك، فإنه سبحانه قال: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۞ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۞ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ۞﴾، فأي ناس ليس الله ربهم؟! أم ليس ملكهم؟! أم ليس إلههم؟! ثم قوله: ﴿مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ۞﴾ [النَّاس: الآية ٤]، إن كان المسمى واحدًا فلا عموم فيه، وإن كان جنسًا فهو عام، فأي وسواس خناس لا يستعاذ بالله منه؟!

وكذلك قوله: ﴿بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ [الفَلَق: الآية ١]، أي جزء من الفلق أم أي فلق ليس الله ربه؟! ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۞﴾ [الفَلَق: الآية ٢]، أي شر من المخلوق لا يستعاذ منه؟! ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ﴾ [الفَلَق: الآية ٤]، أي نفاثة في العقد لا يستعاذ منها؟! وكذلك قوله: ﴿وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ﴾ [الفَلَق: الآية ٥]، مع أن عموم هذا فيه بحث دقيق ليس هذا موضعه.

ثم سورة الإخلاص فيها أربع عمومات: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ [الإخلاص: الآية ٣]، فإنه يعم جميع أنواع الولادة، وكذلك ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: الآية ٣]، وكذلك ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۞﴾ [الإخلاص: الآية ٤]، فإنها تعم كل أحد، وكل ما يدخل في مسمى الكفؤ، فهل في شيء من هذا خصوص؟

ومن هذا الباب كلمة الإخلاص التي هي أشهر عند أهل الإسلام من كل كلام، وهي كلمة لا إله إلا الله، فهل دخل هذا العموم خصوص قط؟!

فالذي يقول بعد هذا: ما من عام إلا وقد خص إلا كذا وكذا، إما في غاية الجهل، وإما في غاية التقصير في العبارة، فإن الذي أظنه أنه إنما عنى من الكلمات التي تعم كل شيء، مع أن هذا الكلام ليس بمستقيم وإن فسر بهذا، لكنه أساء في التعبير أيضًا، فإن الكلمة العامة ليس معناها أنها تعم كل شيء، وإنما المقصود أن تعم ما دلت عليه، أي ما وضع اللفظ له، وما من لفظ في الغالب إلا وهو أخص مما هو فوقه في العموم، وأعم مما هو دونه في العموم، والجميع يكون عامًّا.

ثم عامة العرب وسائر الأمم إنما هو أسماء عامة، والعموم اللفظي على وزان العموم العقلي وهو خاصية العقل الذي هو أول درجات التمييز بين الإنسان وبين البهائم[(١)]

وقال: إن التكفير العام -كالوعيد العام- يجب القول بإطلاقه وعمومه.

وأما الحكم على المعين بأنه كافر، أو مشهود له بالنار: فهذا يقف على الدليل المعين، فإن الحكم يقف على ثبوت شروطه، وانتفاء موانعه[(٢)]

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٤٤١- ٤٤٥).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٩٨).

وقال: التكفير له شروط وموانع قد تنتفي في حق المعين، وإن تكفير المطلق لا يستلزم تكفير المعين، إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع[1]

- قولهم في تخليد أهل الجنة وأهل النار

الجهمية من غلاة المرجئة ذهبوا إلى فناء الجنة والنار وفناء أهليهما.

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت المرجئة في تخليد الله الكفار، على مقالتين:

فقالت الفرقة الأولى منهم: وهم أصحاب جهم بن صفوان، الجنة والنار تفنيان وتبيدان، ويفنى أهلهما حتى يكون الله موجودًا لا شيء معه كما كان موجودًا لا شيء معه، وأنه لا يجوز أن يخلد الله أهل الجنة في الجنة، وأهل النار في النار، وهذا ردُّ ما اتفق المسلمون عليه ونقلوه نصًّا.

وقال المسلمون كلهم إلا جهمًا: إن الله يخلد أهل الجنة في الجنة، ويخلد الكفار في النار[2]

نقض قولهم

سيأتي بيان ذلك عند قول الجهمية في فناء الجنة والنار.

- قولهم في الأسماء والصفات

منهم من قال بالتعطيل، ومنهم من قال بالتجسيم.

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت المرجئة في التوحيد: فقال قائلون منهم في التوحيد بقول المعتزلة، وسنشرح قول المعتزلة إذا انتهينا إلى شرح أقاويلهم.

وقال قائلون منهم بالتشبيه، فهم ثلاث فرق:

فقالت الفرقة الأولى منهم: وهم أصحاب مقاتل بن سليمان، إن الله جسم، وإن له جُمّة، وإنه على صورة الإنسان؛ لحم ودم شعر وعظم، له جوارح وأعضاء من: يد ورجل ورأس وعينين، مُصْمَتٌ، وهو مع هذا لا يشبه غيرَه ولا يشبهه غيرُه.

وقالت الفرقة الثانية منهم: أصحاب الجواربي، مثل ذلك غير أنه قال: أجوف من فِيهِ إلى صدره، ومُصْمَتٌ ما سوى ذلك.

وقالت الفرقة الثالثة منهم: هو جسم لا كالأجسام[3]

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٨٧، ٤٨٨).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٤٨، ١٤٩).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(١٥٢، ١٥٣).

وقال: واختلفت المرجئة في أسماء الله وصفاته:

فمنهم من مال إلى قول المعتزلة في ذلك، ومنهم من قال بقول عبد الله بن كلاب[(١)]

وقال الأشعري بعد أن ذكر مقالة المعتزلة في تعطيل أسماء وصفات المولى عز وجل: فهذه جملة قولهم في التوحيد، وقد شاركهم في هذه الجملة، . ، وطوائفُ من المرجئة[(٢)]

وقال: وقال قائلون: أسماء البارئ هي غيره وكذلك صفاته، وهذا قول المعتزلة والخوارج وكثير من المرجئة وكثير من الزيدية[(٣)]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول الشيعة والمعتزلة في الأسماء والصفات، وسيأتي مزيد بيان عند الكلام عن مقالة التعطيل والتجسيم.

- قولهم في ماهية المولى عز وجل

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت المرجئة هل للبارئ ماهية أم لا؟ على مقالتين:

١- فقال قائلون: لله ماهية لا ندركها في الدنيا، وإنه يخلق لنا في الآخرة حاسة سادسة فندركه بها ماهيته.

٢- وقال قائلون منهم بإنكار ذلك ونفيه[(٤)]

- قولهم في كلام الله عز وجل

منهم من يقول: إنه مخلوق، ومنهم من يقول: إنه غير مخلوق، ومنهم من يتوقف.

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت المرجئة في القرآن، هل هو مخلوق أم لا؟ على ثلاث مقالات

فقال قائلون منهم: إنه مخلوق.

وقال قائلون منهم: إنه غير مخلوق.

وقال قائلون منهم: بالوقف، وإنا نقول: كلام الله سبحانه، لا نقول: إنه مخلوق ولا غير مخلوق[(٥)]

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(١٥٤).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٥٦)، (١٦٤).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(١٧٢).

(٤) مقالات الإسلاميين ص(١٥٤).

(٥) مقالات الإسلاميين ص(١٥٣).

وقال: قالت المعتزلة والخوارج وأكثر الزيدية والمرجئة وكثير من الرافضة: إن القرآن كلام الله سبحانه، وأنه مخلوق لله لم يكن ثم كان[(١)]

قال شيخ الإسلام: وقالت الكَرَّاميَّة وطائفة كثيرة من المرجئة والشيعة وغيرهم: إن الله يتكلم بأصوات تقوم به تتعلق بمشيئته وقدرته، وأنه تقوم به الحوادث المتعلقة بمشيئته وقدرته، لكن ذلك حادث بعد أن لم يكن، وأن الله في الأزل لم يكن متكلمًا إلا بمعنى القدرة على الكلام، وأنه يصير موصوفًا بما يحدث بقدرته وبمشيئته بعد أن لم يكن[(٢)]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول الشيعة والمعتزلة في كلام الله عز وجل، وسيأتي مزيد بيان عند قول الجهمية والمعطلة فيه.

- قولهم في رؤية المولى عز وجل

منهم من يثبت رؤية المولى عز وجل في الآخرة، ومنهم من ينفيها.

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت المرجئة في الرؤية، على مقالتين:

١- فمنهم من مال في ذلك إلى قول المعتزلة، ونفى أن يرى البارئ بالأبصار.

٢- وقالت الفرقة الثانية منهم: إن الله يرى بالأبصار في الآخرة[(٣)]

وقال: وقالت المعتزلة والخوارج وطوائف من المرجئة وطوائف من الزيدية: إن الله لا يرى بالأبصار في الدنيا والآخرة، ولا يجوز ذلك عليه[(٤)]

نقض قولهم

سيأتي بيان ذلك عند قول المعتزلة والجهمية في رؤية المولى عز وجل.

- قولهم في القدر

منهم من يثبت القدر، ومنهم من ينفيه.

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت المرجئة في القدر؛ فمنهم من مال إلى قول المعتزلة في القدر، وسنشرح أقاويلهم في ذلك.

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٥٨٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٢٤، ٥٢٨).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(١٥٣).

(٤) مقالات الإسلاميين ص(٢١٦).

وقال قائلون بالإثبات للقدر[١]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند الكلام عن مقالة القدرية.

- قولهم في النظر والاستدلال

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفت المرجئة في الاعتقاد للتوحيد بغير نظر: هل يكون علمًا وإيمانًا أم لا؟ وهم فرقتان:

فالفرقة الأولى منهم: يزعمون أن الاعتقاد للتوحيد بغير نظر لا يكون إيمانًا.

والفرقة الثانية منهم: يزعمون أن الاعتقاد للتوحيد بغير نظر إيمان[٢]

- قولهم في الديار

أقوال العلماء

قال الأشعري: وأجمعت المرجئة أسرها أن الدار دار إيمان، وحكم أهلها الإيمان، إلا من ظهر منه خلاف الإيمان[٣]

- قولهم في طاعة الأمراء

يذهبون إلى طاعة الأمراء مطلقًا.

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام عن الخلافة والملك: فهذان القولان متوسطان: أن يقال: الخلافة واجبة، وإنما يجوز الخروج عنها بقدر الحاجة، أو أن يقال: يجوز قبولها من المُلك بما ييسر فعل المقصود بالولاية ولا يعسره؛ إذ ما يبعد المقصود بدونه لا بد من إجازته وأما ملك فإيجابه أو استحبابه محل اجتهاد.

وهنا طرفان، أحدهما: مَن يوجب ذلك في كل حال وزمان، وعلى كل أحد، ويذم من خرج عن ذلك مطلقًا أو لحاجة، كما هو حال أهل البدع من: الخوارج، والمعتزلة، وطوائف من المتسننة والمتزهدة.

والثاني: مَن يُبح المُلك مطلقًا؛ من غير تقيد بسنة الخلفاء، كما هو فعل الظُّلمة، والإباحيَّة، وأفراد المرجئة، وهذا تفصيل جيد، وسيأتي تمامه[٤]

(١) مقالات الإسلاميين ص(١٥٤).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٤٤).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(١٤٤).

(٤) مجموع الفتاوى (٣٥/ ٢٤، ٢٥).

وقال: وهذه طريقة خيار هذه الأمة قديمًا وحديثًا، وهي واجبة على كل مكلف، وهي متوسطة بين طريق الحروريَّة وأمثالهم ممن يسلك مسلك الورع الفاسد الناشئ عن قلة العلم، وبين طريقة المرجئة وأمثالهم ممن يسلك مسلك طاعة الأمراء مطلقًا وإن لم يكونوا أبرارًا، ونسأل الله أن يوفقنا وإخواننا المسلمين لما يحبه ويرضاه من القول والعمل، والله أعلم. وصلى الله وسلم على نبيِّنا محمدٍ وآله وصحبه وسلم[1]

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/٥٠٨).

الباب الخامس
الجَبْرِيَّةُ

وهو يحتوي على ستة فصول:

الفصل الأول: تعريفُ الجَبْرِيَّةِ.

الفصل الثاني: نشأةُ الجَبْرِيَّةِ.

الفصل الثالث: مقالةُ الجَبْرِيَّةِ.

الفصل الرابع: فرقُ الجَبْرِيَّةِ.

الفصل الخامس: الجَبْرِيَّة المحضة: الجهميَّة ومقالاتها.

الفصل السادس: الجَبْرِيَّة الكسبيةِ.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: مقالةُ الجَبْرِيَّةِ الكسبيةِ.

المبحث الثاني: النَّجَارِيَّة ومقالاتها.

المبحث الثالث: الضِّرَارِيَّة ومقالاتها.

المبحث الرابع: البَكْرِيَّة ومقالاتها.

الفصل الأول
تعريفُ الجَبْرِيَّةِ

يعرِّف العلماء الجَبْرِيَّة بأنهم الذين ينفون الفعل عن العبد، ويضيفونه إلى الرب تعالى، ويزعمون أن العبد ليس قادرًا على فعله[(١)]

هذا هو الذي استقر عليه تعريف العلماء للجَبْرِيَّةِ.

ولما كان لفظ الجبر قد وقع فيه إجمال، فهو يراد به الإكراه على الفعل، ويراد به خلق ما في النفوس، فامتنع السلف عن إطلاقه نفيًا وإثباتًا.

قال شيخ الإسلام: لفظ «الجبر» فيه إجمال يراد به إكراه الفاعل على الفعل بدون رضاه كما يقال: إن الأب يجبر المرأة على النكاح، والله تعالى أجل وأعظم من أن يكون مجبرًا بهذا التفسير؛ فإنه يخلق للعبد الرضا، والاختيار بما يفعله، وليس ذلك جبرًا بهذا الاعتبار.

ويراد بالجبر خلق ما في النفوس من الاعتقادات والإرادات كقول محمد بن كعب القرظي: الجبار الذي جبر العباد على ما أراد وكما في الدعاء المأثور عن علي ﷺ: «جبار القلوب على فطراتها شقيها وسعيدها»، والجبر ثابت بهذا التفسير.

فلما كان لفظ الجبر مجملًا نهى الأئمة الإعلام عن إطلاق إثباته أو نفيه[(٢)]

وقال: لفظ «الجبر» أنكروا على من قال: جبر، وعلى من قال لم يجبر.

والآثار بذلك معروفة عن الأوزاعي، وسفيان الثوري، وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل، وغيرهم من سلف الأمة وأئمتها، كما ذكر طرفًا من ذلك أبو بكر الخلال في «كتاب السنة» هو وغيره ممن يجمع أقوال السلف، وقال الأوزاعي والزبيدي وغيرهما: ليس في الكتاب والسنة لفظ جبر، وإنما في السنة لفظ جبل كما في الصحيح أن النبي ﷺ قال: لأشج عبد القيس: «... إن فيك لَخُلُقَين يحبهما الله: الحلم والأناة»، فقال: أخُلُقين تخلقت بهما؟ أم خُلُقين جبلت عليهما؟ فقال: «بل خُلُقين جبلت عليهما»، فقال: الحمد لله الذي جبلني على ما يحب.

فقال الأوزاعي والزبيدي وغيرهما من السلف: لفظ «الجبل» جاءت به السنة، فيقال: جبل الله فلانًا على كذا، وأما لفظ «الجبر» فلم يرد.

وأنكر الأوزاعي والزبيدي والثوري وأحمد بن حنبل وغيرهم لفظ «الجبر» في النفي والإثبات.

وذلك لأن لفظ «الجبر» مجمل؛ فإنه يقال: جبر الأب ابنته على النكاح، وجبر الحاكم الرجل

(١) انظر: الملل والنحل (١/ ٨٤)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٦٨)، المواقف (٣/ ٧١٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ١٣١، ١٣٢)، (٨/ ٤٧٩، ٤٨٠).

على بيع ماله لوفاء دينه، ومعنى ذلك أكرهه، ليس معناه أنه جعله مريدًا لذلك مختارًا محبًّا له راضيًا به[(١)]

- والجَبْرِيَّة خاضوا في القدر بالباطل من غير بينة من الكتاب والسنة؛ فلذلك أدخلهم السلف في مسمى القدرية.

قال شيخ الإسلام: ولهذا كان يدخل عندهم المجبرة في مسمى القدرية المذمومين لخوضهم في القدر بالباطل؛ إذ هذا جماع المعنى الذي ذمت به القدرية، ولهذا ترجم الإمام أبو بكر الخلال في «كتاب السنة» فقال: الرد على القدرية، وقولهم إن الله أجبر العباد على المعاصي[(٢)]

وقال: وهؤلاء يدخلون في مسمى «القدرية» الذين ذمهم السلف، بل هم أحق بالذم من المعتزلة ونحوهم، كما قال أبو بكر الخلال في كتاب السنة: الرد على القدرية، وقولهم إن الله أجبر العباد على المعاصي.

والمقصود هنا أن الخلال وغيره من أهل العلم أدخلوا القائلين بالجبر في مسمى «القدرية» وإن كانوا لا يحتجون بالقدر على المعاصي، فكيف بمن يحتج به على المعاصي؟ ومعلوم أنه يدخل في ذم من ذم الله من القدرية من يحتج به على إسقاط الأمر والنهي أعظم مما يدخل فيه المنكر له؛ فإن ضلال هذا أعظم[(٣)]

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٦١- ٤٦٣).
(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٢٢).
(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ١٠٣- ١٠٥).

الفصل الثاني
نَشْأَةُ الجَبْرِيَّةِ

لم تظهر مقالة الجَبْرِيَّةِ في القرن الأول، وإنما ظهرت في أوائل القرن الثاني في أواخر دولة بني أمية على يد الجهم بن صفوان (١٢٨ هـ) مع قوله بمقالة التعطيل وغلوه في الإرجاء.

قال شيخ الإسلام: هو أول من عرف في الإسلام أنه قال: إن العبد ليس بفاعل[(١)]

وقال: المصرِّح بأنه غير فاعل حقيقة هم الجهميَّة، أتباع الجهم بن صفوان ومن وافقهم من المتأخرين، ولم يصرح بهذا أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولا أئمة المسلمين: لا الأئمة الأربعة، ولا غيرهم[(٢)]

- وكانت هذه المقالة مقابِلة لمقالة القدرية التي حدثت في أواخر عهد الصحابة ﷺ.

قال شيخ الإسلام: وقابلهم الخائضون في القدر من المجبرة مثل الجهم بن صفوان وأمثاله، فقالوا: ليست الإرادة إلا بمعنى المشيئة، والأمر والنهي لا يستلزم إرادة، وقالوا: العبد لا فعل له ألبتة ولا قدرة، بل الله هو الفاعل القادر فقط، وكان جهم مع ذلك ينفي الأسماء والصفات[(٣)]

- وكما أن مقالة القدرية قد أنكرها الصحابة ﷺ، فكذلك مقالة الجَبْرِيَّةِ أنكرها أئمة السلف من التابعين ومَن بعدهم، وتصدوا وبدَّعُوا هاتين المقالتين.

قال شيخ الإسلام: لم يكن من السلف والأئمة من يقول: إن العبد ليس بفاعل ولا مختار، ولا مريد ولا قادر، ولا قال أحد منهم: إنه فاعل مجازًا، بل من تكلم منهم بلفظ الحقيقة والمجاز متفقون على أن العبد فاعل حقيقة والله تعالى خالق ذاته وصفاته وأفعاله.

وأول من ظهر عنه إنكار ذلك هو الجهم بن صفوان وأتباعه، فحكي عنهم أنهم قالوا: إن العبد مجبور وأنه لا فعل له أصلًا وليس بقادر أصلًا، وكان الجهم غاليًا في تعطيل الصفات

وكان ظهور جهم ومقالته في تعطيل الصفات، وفي الجبر والإرجاء في أواخر دولة بني أمية بعد حدوث القدرية والمعتزلة وغيرهم؛ فإن القدرية حدثوا قبل ذلك في أواخر عصر الصحابة، فلما حدثت مقالته المقابِلة لمقالة القدرية أنكرها السلف والأئمة، كما أنكروا قول القدرية من المعتزلة وغيرهم، وبدعوا الطائفتين[(٤)]

---

(١) الرد على البكري ص(١٧٤، ١٧٥)

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٨٢، ٤٨٣).

(٣) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٧).

(٤) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٥٩- ٤٦١)، (٨/ ٤٨٢، ٤٨٣).

- وجهم هو أيضًا أول من أنكر الحكمة والتعليل في خلق الله عز وجل وفي أمره ونهيه، وأنكر الأسباب والطبائع، فعنده أن المسبَّبات لا تقع بالأسباب بل عندها.

قال شيخ الإسلام: من قال من أهل الكلام: إنه لا يفعل الأشياء بالأسباب؛ بل يفعل عندها لا بها، ولا يفعل لحكمة، ولا في الأفعال المأمور بها ما لأجله كانت حسنة، ولا المنهي عنها ما لأجله كانت سيئة، فهذا مخالف لنصوص القرآن والسنة وإجماع الأمة من السلف.

وأول من قاله في الإسلام جهم بن صفوان الذي أجمعت الأمة على ضلالته؛ فإنه أول من أنكر الأسباب والطبائع[1]

- وكان من نتيجة إنكاره للحكمة في أفعال المولى عز وجل وإنكاره للأسباب أن جعل الأمور لم تصدر إلا عن إرادة تخصيص وترجيح أحد المتماثلين على الآخر دون سبب لهذا التخصيص والترجيح.

وهذا الأصل مما اتفقت عليه القدرية والجَبْرِيَّةُ.

قال شيخ الإسلام: وأصل الطائفتين -القَدَرِيَّة والجَبْرِيَّة- أن القادر المختار يرجِّح أحد المتماثلَين على الآخر بلا مرجِّح، لكن هؤلاء الجهمية يقولون: إنه في كل حادث يرجِّح بلا مرجِّح[2]

- وإذا كان القادر المختار يرجح أحد المتماثلين على الآخر بلا مرجح فلا فرق حينئذ بين الإرادة والمحبة والرضا.

ثم افترقت القدرية والجَبْرِيَّة في تفصيل هذا الأصل

فقالت القدرية: وقوع المعاصي ونحوها مما لا يحبه الله ولا يرضاه؛ فهو إذًا واقع بدون إرادته ومشيئته، بل العباد هم المريدون والعاملون لها.

وقالت الجَبْرِيَّة: كل ما في الوجود واقع بمشيئة الله وإرادته، فكل ذلك مما يحبه الله ويرضاه، ومن ذلك المعاصي ونحوها من أفعال العباد.

قال شيخ الإسلام عن مسلك الجهم بن صفوان وأتباعه: زعموا أن الأمور كلها لم تصدر إلا عن إرادة تخصيص أحد المتماثلين بلا سبب، وقالوا: الإرادة والمحبة والرضا سواء؛ فوافقوا في ذلك القدرية؛ فإن الجهميَّةَ والمعتزلة كلاهما يقول: إن القادر المختار يرجح أحد المتماثلين بلا مرجح؛ وكلاهما يقول: لا فرق بين الإرادة والمحبة والرضا.

ثم قالت «القدرية»: وقد علم بالكتاب والسنة وإجماع السلف أن الله يحب الإيمان والعمل الصالح؛ ولا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر؛ ويكره الكفر والفسوق والعصيان، قالوا: فيلزم من ذلك أن يكون كل ما في الوجود من المعاصي واقعًا بدون مشيئته وإرادته كما هو واقع على

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١٩٢).

(٢) منهاج السنة النبوية (٥/ ٩٦).

خلاف أمره، وخلاف محبته ورضاه وقالوا: إن محبته ورضاه لأعمال عباده هو بمعنى أمره بها؛ فكذلك إرادته لها بمعنى أمره بها، فلا يكون قط عندهم مريدًا لغير ما أمر به، وأخذ هؤلاء يتأولون ما في القرآن من إرادته لكل ما يحدث ومن خلقه لأفعال العباد بتأويلات محرفة.

وقالت الجهمية ومن اتبعها من الأشعرية وأمثالهم: قد علم بالكتاب والسنة والإجماع أن الله خالق كل شيء وربه ومليكه؛ ولا يكون خالقًا إلا بقدرته ومشيئته، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وكل ما في الوجود فهو بمشيئته وقدرته، وهو خالقه؛ سواء في ذلك أفعال العباد وغيرها، ثم قالوا: وإذا كان مريدًا لكل حادث والإرادة هي المحبة والرضا؛ فهو محب راض لكل حادث؛ وقالوا كل ما في الوجود من كفر وفسوق وعصيان فإن الله راضٍ به محبٌّ له؛ كما هو مريد له.

فقيل لهم: فقد قال تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٠٥]، ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزُّمَر: الآية ٧] فقالوا: هذا بمنزلة أن يقال: لا يريد الفساد، ولا يريد لعباده الكفر، وهذا يصح على وجهين:

إما أن يكون خاصًا بمن لم يقع منه الكفر والفساد؛ ولا ريب أن الله لا يريد ولا يحب ما لم يقع عندهم؛ فقالوا: معناه لا يحب الفساد لعباده المؤمنين، ولا يرضاه لهم.

وحقيقة قولهم: إن الله أيضًا لا يحب الإيمان ولا يرضاه من الكفار؛ فالمحبة والرضا عندهم كالإرادة عندهم متعلقة بما وقع دون ما لم يقع، سواء كان مأمورًا به أو منهيًا عنه؛ وسواء كان من أسباب سعادة العباد أو شقاوتهم، وعندهم أن الله يحب ما وجد من الكفر والفسوق والعصيان؛ ولا يحب ما لم يوجد من الإيمان والطاعة، كما أراد هذا دون هذا.

والوجه الثاني: قالوا: لا يحب الفساد دينًا؛ ولا يرضاه دينا؛ وحقيقة هذا القول أنه لا يريده دينًا؛ فإنه إذا أراد وقوع الشيء على صفة لم يكن مريدًا له على خلاف تلك الصفة؛ وهو إذا أراد وقوع شيء مع شيء لم يرد وقوعه وحده؛ فإنه إذا أراد أن يخلق زيدًا من عمرو لم يرد أن يخلقه من غيره؛ وإذا أراد أن ينزل مطرًا فتنبت الأرض به؛ فإنه أراد إنزاله على تلك الصفة، وإذا أراد أن يركب البحر قوم فيغرق بعضهم، ويسلم بعضهم، ويربح بعضهم؛ فإنما أراده على تلك الصفة، فكذلك الإيمان والكفر، قرن بالإيمان نعيم أصحابه؛ وبالكفر عذاب أصحابه، وإن لم يكن عندهم جعل شيء لشيء سببًا، ولا خلق شيء لحكمة، لكن جعل هذا مع هذا.

وعندهم جعل السعادة مع الإيمان، لا به كما يقولون: إنه خلق الشبع عند الأكل، لا به؛ فالدين الذي أمر به هو ما قرن به سعادة صاحبه في الآخرة، والكفر والفسوق والعصيان عندهم أحبه ورضيه كما أراده، لكن لم يحبه مع سعادة صاحبه؛ فلم يحبه دينًا كما أنه لم يرده مع سعادة صاحبه دينًا[1].

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٤٠- ٣٤٢).

- ثم لما كان من طريق الصوفية المشاهدة الكونية، فرأت كل ما في الوجود من فعل الرب هو واقع بإرادته، فكل ذلك مما يحبه ويرضاه أيضًا، فوافقوا الجَبْرِيَّة على أصلهم.

قال شيخ الإسلام: وهذا المشهد الذي شهده أهل الفناء في توحيد الربوبية، فإنهم رأوا الرب تعالى خلق كل شيء بإرادته، وعلم أن سيكون ما أراد، ولا سبب عندهم لشيء ولا حكمة؛ بل كل الحوادث تحدث بالإرادة[1].

- ثم لما كان من أصول الكُلَّابية والأشعرية وغيرهما إثبات إرادة واحدة تتعلق بكل حادث. فجعلوا جميع الحوادث تصدر عن هذه الإرادة الواحدة المفردة التي ترجح أحد المتماثلين على الآخر بدون مرجح، وهي أيضًا المحبة والرضا، فوافقوا الجَبْرِيَّةَ على أصلهم، فقالوا بقولهم.

قال شيخ الإسلام: ثم الجهم بن صفوان ونفاة الصفات من المعتزلة ونحوهم لا يثبتون إرادة قائمة بذاته، بل إما أن ينفوها، وإما أن يجعلوها بمعنى الخلق والأمر؛ وإما أن يقولوا أحدث إرادة لا في محل.

وإما مثبتة الصفات: كابن كلاب والأشعري وغيرهما -ممن يثبت الصفات؛ ولا يثبت إلا واحدًا معينًا- فلا يثبت إلا إرادة واحدة تتعلق بكل حادث، وسمعًا واحدًا معينًا متعلقًا بكل مسموع وبصرًا واحدًا معينًا متعلقًا بكل مرئي، وكلامًا واحدًا بالعين يجمع جميع أنواع الكلام، كما قد عرف من مذهب هؤلاء، فهؤلاء يقولون: جميع الحادثات صادرة عن تلك الإرادة الواحدة العين المفردة التي ترجح أحد المتماثلين لا بمرجح، وهي المحبة والرضا وغير ذلك[2].

- وترتب على قول الجَبْرِيَّةِ ذلك نَفْي الحُسْن والقُبْح الذاتي في الحوادث والأفعال، وإنما الحسن والقبح متعلق بالملائم والمنافي للطباع، فما قرن بلذة لصاحبه كان حسنًا، وما قرن بألم لصاحبه كان قبيحًا، والشرع هو الدال على ذلك.

قال شيخ الإسلام: وهؤلاء إذا شهدوا هذا لم يبق عندهم فرق بين جميع الحوادث في الحسن والقبح إلا من حيث موافقتها للإنسان، ومخالفة بعضها له، فما وافق مراده ومحبوبه كان حسنًا عنده، وما خالف ذلك كان قبيحًا عنده، فلا يكون في نفس الأمر حسنة يحبها الله ولا سيئة يكرهها إلا بمعنى أن الحسنة هي ما قرن بها لذة صاحبها، والسيئة ما قرن بها ألم صاحبها من غير فرق يعود إليه، ولا إلى الأفعال أصلًا؛ ولهذا كان هؤلاء لا يثبتون حسنًا ولا قبيحًا، لا بمعنى الملائم للطبع والمنافي له، والحسن والقبح الشرعي هو ما دل صاحبه على أنه قد يحصل لمن فعله لذة، أو حصول ألم له.

ولهذا يجوز عندهم أن يأمر الله بكل شيء حتى الكفر والفسوق والعصيان، وينهى عن كل شيء

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٤٢).
(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٤٢، ٣٤٣).

حتى عن الإيمان والتوحيد، ويجوز نسخ كل ما أمر به بكل ما نهى عنه، ولم يبق عندهم في الوجود خير ولا شر، ولا حسن ولا قبيح، إلا بهذا الاعتبار، فما في الوجود ضر ولا نفع، والنفع والضر أمران إضافيان، فربما نفع هذا ما ضر هذا. كما يقال:

مصائب قوم عند قوم فوائد[1]

- فلما كانت هذه هي حقيقة قول الجَبْرِيَّةِ صارت بعد ذلك إلى فريقين:

الأول: الكلابية والأشعرية ومن اتبعهما من المتكلمين.

الثاني: الصوفية ومن اتبعها من أهل السلوك.

قال شيخ الإسلام: فلما كان هذا حقيقة قولهم الذي يعتقدونه ويشهدونه صاروا حزبين:

حزبًا من أهل الكلام والرأي: أقروا بالفرق الطبيعي، وقالوا: ما ثم فرق إلا الفرق الطبيعي، ليس هنا فرق يرجع إلى الله بأنه يحب هذا ويبغض هذا.

ثم منهم من يضعف عنده الوعد والوعيد، إما لقوله بالإرجاء، وإما لظنه أن ذلك لمصالح الناس في الدنيا إقامة للعدل، كما يقول: ذلك من يقوله من المتفلسفة، فلا يبقى عنده فرق بين فعل وفعل إلا ما يحبه هو ويبغضه، فما أحبه هو كان الحسن الذي ينبغي فعله، وما أبغضه كان القبيح الذي ينبغي تركه، وهذا حال كثير من أهل الكلام والرأي، الذين يرون رأي جهم والأشعري ونحوهما في القدر، تجدهم لا ينتهون في المحبة والبغضة والموالاة والمعاداة إلا إلى محض أهوائهم وإرادتهم، وهو الفرق الطبيعي.

ومن كان منهم مؤمنًا بالوعد فإنه قد يفعل الواجبات، ويترك المحرمات، لكن لأجل ما قرن بهما من الأمور الطبيعية في الآخرة من أكل وشرب ونكاح، وهؤلاء ينكرون محبة الله، والتلذذ بالنظر إليه، وعندهم إذا قيل: إن العباد يتلذذون بالنظر إليه فمعناه أنهم عند النظر يخلق لهم من اللذات بالمخلوقات ما يتلذذون به لا أن نفس النظر إلى الله يوجب لذة، وقد ذكر هذا غير واحد منهم أبو المعالي في «الرسالة النظامية» وجعل هذا من أسرار التوحيد وهو من إشراك التوحيد، الذي يسميه هؤلاء النفاة توحيدًا، لا من أسرار التوحيد الذي بعث الله به الرسل، وأنزل به الكتب؛ فإن المحبة لا تكون إلا لمعنى في المحبوب يحبه المحب، وليس عندهم في الموجودات شيء يحبه الرب إلا بمعنى يريده، وهو مريد لكل الحوادث، ولا في الرب عندهم معنى يحبه العبد، وإنما يحب العبد ما يشتهيه، وإنما يشتهي الأمور الطبعية الموافقة لطبعه، ولا يوافق طبعه عندهم إلا اللذات البدنية كالأكل والشرب والنكاح.

والحزب الثاني من الصوفية: الذي كان هذا المشهد هو منتهى سلوكهم، عرفوا الفرق الطبيعي، وهم قد سلكوا على ترك هذا الفرق الطبيعي، وأنهم يزهدون في حظوظ النفس وأهوائها؛ لا

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٤٣).

يريدون شيئًا لأنفسهم، وعندهم أن من طلب شيئًا للأكل والشرب في الجنة فإنما طلب هواه وحظه، وهذا كله نقص عندهم ينافي حقيقة الفناء في توحيد الربوبية، وهو بقاء مع النفس وحظوظها.

والمقامات كلها -عندهم التوكل والمحبة، وغير ذلك- إنما هي منازل أهل الشرع السائرين إلى عين الحقيقة؛ فإذا شهدوا توحيد الربوبية كان ذلك عندهم عللًا في الحقيقة؛ إما لنقص المعرفة والشهود، وإما لأنه ذَبٌّ عن النفس وطلب حظوظها؛ فإنه من شهد أن كل ما في الوجود فالرب يحبه ويرضاه ويريده، لا فرق عنده بين شيء وشيء، إلا أن من الأمور ما معه حظ لبعض الناس من لذة يصيبها، ومنها ما معه ألم لبعض الناس، فمن كان هذا مشهده فإنه قطعًا يرى أن كل من فرق بين شيء وشيء لم يفرق إلا لنقص معرفته، وشهوده أن الله رب كل شيء، ومريد لكل شيء ومحب -على قولهم- لكل شيء، وإنما لفرق يرجع إلى حظه وهواه، فيكون طالبًا لحظه ذابًّا عن نفسه، وهذا علة وعيب عندهم.

فصار عندهم كل من فرق إما ناقص المعرفة والشهادة، وإما ناقص القصد والإرادة، وكلاهما علة؛ بخلاف صاحب الفناء في مشهد الربوبية؛ فإنه يشهد كل ما في الوجود بإرادته ومحبته ورضاه عندهم، لا فرق بين شيء وشيء، فلا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة، كما قاله صاحب منازل السائرين.

ولهذا في الكلام المنقول عن الذبيلي وأبي يزيد أنه قال: إذا رأيت أهل الجنة يتنعمون في الجنة، وأهل النار يعذبون في النار، فوقع في قلبك فرق خرجت عن حقيقة التوكل، أو قال: عن التوحيد الذي هو أصل التوكل، ومعلوم أن هذا الفرق لا يعدم من الحيوان دائمًا، بل لا بد له منه يميل إلى ما لا بد له منه من أكل وشرب، لكنه في حال الفناء قد يكون مستغرقًا في ذلك المشهد، ولكن لا بد أن يميل إلى أمور يحتاج إليها فيريدها، وأمور تضره فيكرهها وهذا فرق طبيعي لا يخلو منه بشر.

لكن قد يقولون بالفرق في الأمور الضرورية التي لا يقوم الإنسان إلا بها من طعام ولباس ونحو ذلك، فيكتفون في الدنيا والآخرة بما لا بد منه من طعام ولباس ويرون هذا الزهد هو الغاية، فيزهدون في كل شيء، بمعنى أنهم لا يريدونه ولا يكرهونه، ولا يحبونه ولا يبغضونه، ويكون زهدهم في المساجد كزهدهم في الحانات، ولهذا إذا قدم الشيخ الكبير منهم بلدًا يبدأ بالبغايا في الحانات ويقول: كيف أنتم في قدر الله، فإنه لا فرق عنده في هذا المشهد بين المساجد والكنائس والحانات، وبين أهل الصلاة والإحرام وقراءة القرآن وأهل الكفر وقطاع الطريق والمشركين بالرحمن.

ولا ريب أن فناءهم وغيبتهم عن شهود «الإلهية والنبوة» شهادة أن لا إله إلا إله وأن محمدًا رسول الله، وما تضمنه من الفرق يرجع إلى نقص العلم والشهود والإيمان والتوحيد، فشهدوا نعتًا من نعوت الرب وغابوا عن آخر وهذا نقص.

وقد يرون أن شهود الذات مجردة عن الصفات أكمل، ويقولون: شهود الأفعال، ثم شهود الصفات، ثم شهود الذات المجردة، وربما جعلوا الأول للنفس، والثاني للقلب، والثالث للروح، ويجعلون هذا النقص من إيمانهم ومعرفتهم وشهودهم هو الغاية، فيكونون مضاهين للجهمية نفاة الصفات، حيث أثبتوا ذاتًا مجردة عن الصفات، وقالوا: هذا هو الكمال، لكن أولئك يقولون: بانتفائها في الخارج، فيقولون: إنهم يشهدون أنها منتفية وهؤلاء يثبتونها في الخارج علمًا واعتقادًا، ولكن يقولون: الكمال في أن يغيب عن شهودها ولا يشهدون نفيها؛ لكن لا يشهدون ثبوتها، وهذا نقص عظيم وجهل عظيم.

أما أولًا فلأنهم شهدوا الأمر على خلاف ما هو عليه، فذات مجردة عن الصفات لا حقيقة لها في الخارج.

وأما الثاني فهو مطلوب الشيطان من التجهم ونفي الصفات فإن عدم العلم والشهود لثبوتها يوافق فيه الجهمي المعتقد لانتفائها، ومن قال: أعتقد أن محمدًا ليس برسول، وقال الآخر: وإن كنت أعلم رسالته فأنا أفنى عنها فلا أذكرها ولا أشهدها؛ فهذا كافر كالأول فالكفر عدم تصديق الرسول، سواء كان معه اعتقاد تكذيب أم لا، بل وعدم الإقرار بما جاء به والمحبة له، فمن ألزم قلبه أن يغيب عن معرفة صفات الله كما يعرف ذاته، وألزم قلبه أن يشهد ذاتًا مجردة عن الصفات، فقد ألزم قلبه ألا يحصل له مقصود الإيمان بالصفات وهذا من أعظم الضلال.

وأهل الفناء في توحيد الربوبية قد يظن أحدهم أنه إذا لم يشهد إلا فعل الرب فيه فلا إثم عليه، وهم في ذلك بمنزلة من أكل السموم القاتلة وقال: أنا أشهد أن الله هو الذي أطعمني فلا يضرني، وهذا جهل عظيم؛ فإن الذنوب والسيئات تضر الإنسان أعظم مما تضره السموم، وشهوده أن الله فاعل ذلك لا يدفع ضررها، ولو كان هذا دافعًا لضررها لكان أنبياء الله وأولياؤه المتقون أقدر على هذا الشهود الذي يدفعون به عن أنفسهم ضرر الذنوب.

ومن هؤلاء من يظن أن الحق إذا وهبه حالًا يتصرف به وكشفًا لم يحاسبه على تصرفه به، وهذا بمنزلة من يظن أنه إذا أعطاه ملكًا لم يحاسبه على تصرفه فيه وقد قال النبي ﷺ: **«اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد»** فبين أنه مع أنه المعطي المانع، فلا ينفع المجدود جده، إنما ينفعه الإيمان والعمل الصالح.

فهذا أصل عظيم ضلَّ بالخطأ فيه خلقٌ كثير، حتى آل الأمر بكثير من هؤلاء إلى أن جعلوا أولياء الله المتقين يقاتلون أنبياءه، ويعاونون أعداءه، وأنهم مأمورون بذلك، وهو أمر شيطاني قدري، ولهذا يقول من يقول منهم: إن الكفار لهم خفراء من أولياء الله كما للمسلمين خفراء من أولياء الله، ويظن كثير منهم أن أهل الصُّفَّةِ قاتلوا النبي ﷺ في بعض المغازي فقال: «يا أصحابي! تخلوني وتذهبون عني؟!» فقالوا: نحن مع الله من كان مع الله كنا معه.

ويجوزون قتال الأنبياء وقتلهم، كما قال شيخ مشهور منهم كان بالشام لو قتلت سبعين نبيًّا ما

كنت مخطئًا؛ فإنه ليس في مشهدهم لله محبوب مرضي مراد إلا ما وقع، فما وقع فالله يحبه ويرضاه. وما لم يقع فالله لا يحبه ولا يرضاه.

والواقع هو تبع القدر لمشيئة الله وقدرته، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فهم من غلب كانوا معه؛ لأن من غلب كان القدر معه، والمقدور عندهم هو محبوب الحق، فإذا غلب الكفار كانوا معهم، وإذا غلب المسلمون كانوا معهم، وإذا كان الرسول منصورًا كانوا معه، وإذا غلب أصحابه كانوا مع الكفار الذين غلبوهم.

وهؤلاء الذين يصلون إلى هذا الحد غالبهم لا يعرف وعيد الآخرة؛ فإن من أقر بوعيد الآخرة وأنه للكفار لم يمكنه أن يكون معاونًا للكفار مواليًا لهم على ما يوجب وعيد الآخرة؛ لكن قد يقولون بسقوطه مطلقًا، وقد يقولون بسقوطه عمن شهد توحيد الربوبية، وكان في هذه الحقيقة القدرية؛ وهذا يقوله طائفة من شيوخهم؛ كالشيخ المذكور وغيره.

فلهذا يوجد هؤلاء الذين يشهدون القدر المحض، وليس عندهم غيره إلا ما هو قدر أيضًا -من نعيم أهل الطاعة، وعقوبة أهل المعصية- لا يأمرون بالمعروف ولا ينهون عن المنكر، ولا يجاهدون في سبيل الله، بل ولا يدعون الله بنصر المؤمنين على الكفار، بل إذا رأى أحدهم من يدعو قال الفقير أو المحقق أو العارف ما له؟! يفعل الله ما يشاء، وينصر من يريد؛ فإن عنده أن الجميع واحد بالنسبة إلى الله، وبالنسبة إليه أيضًا؛ فإنه ليس له غرض في نصر إحدى الطائفتين لا من جهة ربه، فإنه لا فرق على رأيه عند الله تعالى بينهما، ولا من جهة نفسه فإن حظوظه لا تنقص باستيلاء الكفار؛ بل كثير منهم تكون حظوظه الدنيوية مع استيلاء الكفار والمنافقين والظالمين أعظم، فيكون هواه أعظم.

وعامة من معهم من الخفراء هم من هذا الضرب؛ فإن لهم حظوظًا ينالونها باستيلائهم لا تحصل لهم باستيلاء المؤمنين، وشياطينهم تحب تلك الحظوظ المذمومة، وتغريهم بطلبهم، وتخاطبهم الشياطين بأمر ونهي وكشف يظنونه من جهة الله، وأن الله هو أمرهم ونهاهم، وأنه حصل لهم من المكاشفة ما حصل لأولياء الله المتقين، ويكون ذلك كله من الشياطين، وهم لا يفرقون بين الأحوال الرحمانية والشيطانية؛ لأن الفرق مبني على شهود الفرق من جهة الرب تعالى، وعندهم لا فرق بين الأمور الحادثة كلها من جهة الله تعالى، إنما هو مشيئة محضة تناولت الأشياء تناولًا واحدًا فلا يحب شيئًا ولا يبغض شيئًا.

ولهذا يشترك هؤلاء في جنس السماع الذي يثير ما في النفوس من الحب والوجد والذوق؛ فيثير من قلب كل أحد حبه وهواه، وأهواؤهم متفرقة؛ فإنهم لم يجتمعوا على محبةٍ ما يحبه الله ورسوله؛ إذ كان محبوب الحقّ -على أصل قولهم- هو ما قدره فوقع، وإذا اختلفت أهواؤهم في الوجد اختلفت أهواء شياطينهم، فقد يقتل بعضهم بعضًا بشياطينه؛ لأنها أقوى من شياطين ذاك، وقد يسلبه ما معه من الحال الذي هو التصرف والمكاشفة الحاصلة له بسبب شياطينهم؛ فتكون شياطينه

هربت من شياطين ذلك فيضعف أمره، ويسلب حاله؛ كمن كان ملكًا له أعوان فأخذت أعوانه؛ فيبقى ذليلًا لا ملك له.

فكثير من هؤلاء كالملوك الظلمة الذين يعادي بعضهم بعضًا: إما مقتول، وإما مأسور، وإما مهزوم؛ فإن منهم من يأسر غيره فيبقى تحت تصرفه، ومنهم من يسلبه غيره فيبقى لا حال له، كالملك المهزوم؛ فهذا كله من تفريع أصل الجهميَّةِ الغلاة في الجبر في القدر[1]

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٤٤- ٣٥٢).

الفصل الثالث

مَقَالَةُ الجَبْرِيَّةِ

ينفون الفعل عن العبد، ويضيفونه إلى الرب تعالى، ويزعمون أن العبد ليس قادرًا على فعله.

أقوال العلماء

قال الشهرستاني: الجبر هو نفي الفعل حقيقة عن العبد، وإضافته إلى الربِّ تعالى[١]

وقال الرازي: وهم يزعمون أن العبد ليس قادرًا على فعله[٢]

وقال الإيجي: الجبر إسناد فعل العبد إلى الله[٣]

وقال شيخ الإسلام: القدرية المجبرة الذين يقولون ليس للعبد قدرة ولا إرادة حقيقية ولا هو فاعل حقيقة[٤]

وقال: الجهمية الجَبْرِيَّةُ الذين قالوا: إن أفعال العباد نفس فعله، وفعله هو مفعوله، كما يقوله الجهم بن صفوان وأتباعه كالأشعري ومن وافقه[٥]

وقال: قول الجهمية الجَبْرِيَّة الذين يقولون: لا قدرة للعبد على شيء أصلًا، بل الله يعذب بمحض المشيئة، فيعذِّب من لم يفعل ذنبًا قط، وينعِّم من كفر وفسق، وقد وافقهم على ذلك كثير من المتأخرين.

وهؤلاء يقولون: يجوز أن يعذِّب الأطفال والمجانين وإن لم يفعلوا ذنبًا قط، ثم منهم من يجزم بعذاب أطفال الكفار في الآخرة، ومنهم من يجوِّزه ويقول: لا أدري ما يقع.

وهؤلاء يجوِّزون أن يَغْفِرَ لأفسق أهل القبلة بلا سبب أصلًا، ويعذِّب الرجل الصالح على السيئة الصغيرة، وإن كانت له حسنات أمثال الجبال بلا سبب أصلًا بل بمحض المشيئة[٦]

وقال: الجهمية ومن اتبعهم من الأشعرية وغيرهم؛ فإنهم قالوا: بل يعذِّب من لا ذنب له، أو نحو ذلك[٧]

---

(١) الملل والنحل (١/ ٨٤).

(٢) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٦٨).

(٣) المواقف (٣/ ٧١٢).

(٤) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٨٩)، (٨/ ٥٢١).

(٥) الرد على البكري ص(٢١٠).

(٦) منهاج السنة النبوية (٥/ ٩٦)، مجموع الفتاوى (١٩/ ٢١٣).

(٧) منهاج السنة النبوية (٥/ ٩٩).

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: لفظ الجبر مجمل؛ فإنه يقال جبر الأب ابنته على النكاح، وجبر الحاكم الرجل على بيع ماله لوفاء دينه، ومعنى ذلك أكرهه، ليس معناه أنه جعله مريدًا لذلك مختارًا محبًّا له راضيًا به، قالوا: ومن قال: إن الله تعالى جبر العباد بهذا المعنى فهو مبطل، فإن الله أعلى وأجل قدرًا من أن يجبر أحدًا، وإنما يجبر غيره العاجز عن أن يجعله مريدًا للفعل مختارًا له محبًّا له راضيًا به، والله سبحانه قادر على ذلك، فهو الذي جعل المريد للفعل المحب له الراضي به مريدًا له محبًّا له راضيًا به فكيف يقال: أجبره وأكرهه كما يجبر المخلوقُ المخلوقَ، مثل ما يجبر السلطان والحاكم والأب وغيرهم من يجبرونه إما بحق وإما بباطل وإجبارهم هو إكراههم لغيرهم على الفعل، والإكراه قد يكون إكراهًا بحق وقد يكون إكراهًا بباطل.

فالأول: كإكراه من امتنع من الوجبات على فعلها، مثل إكراه الكافر الحربي على الإسلام، أو أداء الجزية عن يد وهم صاغرون، وإكراه المرتد على العود إلى الإسلام، وإكراه من أسلم على إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت، وعلى قضاء الديون التي يقدر على قضائها، وعلى أداء الأمانة التي يقدر على أدائها، وإعطاء النفقة الواجبة عليه التي يقدر على إعطائها.

وأما الإكراه بغيرِ حقٍّ: فمثل إكراه الإنسان على الكفر والمعاصي، وهذا الإجبار الذي هو الإكراه يفعله العباد بعضهم مع بعض؛ لأنهم لا يقدرون على إحداث الإرادة والاختيار في قلوبهم وعلى جعلهم فاعلين؛ لأفعالهم، والله تعالى قادر على إحداث إرادة للعبد ولاختياره، وجعله فاعلًا بقدرته ومشيئته، فهو أعلى وأقدر من أن يجبر غيره ويكرهه على أمر شاءه منه؛ بل إذا شاء جعله فاعلًا له بمشيئته، كما أنه قادر على أن يجعله فاعلًا للشيء مع كراهته له فيكون مريدًا له حتى يفعله مع بغضه له كما قد يشرب المريض الدواء مع كراهته له، قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [الرّعد: الآية ١٥]، وقال: ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [آل عِمرَان: الآية ٨٣]

فكل ما يقع من العباد بإرادتهم ومشيئتهم فهو الذي جعلهم فاعلين له بمشيئتهم، سواء كانوا مع ذلك فعلوه طوعًا، أو كانوا كارهين له فعلوه كرهًا وهو سبحانه لا يكرههم على ما لا يريدوه كما يكره المخلوقُ المخلوقَ حيث يكرهه على أمر وإن لم يرده وليس هو قادرًا أن يجعله مريدًا له فاعلًا له لا مع الكراهة، ولا مع عدمها؛ فلهذا يقال للعبد: إنه جبر غيره على الفعل، والله أعلى وأجل وأقدر من أن يقال بأنه جبر بهذا المعنى.

وقد يستعمل لفظ الجبر في أعم من ذلك بحيث يتناول كل من قهر غيره وقدر عليه فجعله فاعلًا لما يشاء منه، وإن كان هو المحدث لإرادته وقدرته عليه.

قال محمد بن كعب القرظي في اسم الله الجبار قال: هو الذي جبر العباد على ما أراد، وكذلك

ينقل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أنه قال في الدعاء المأثور: اللهم داحي المدحوات، وباري المسموكات، جبار القلوب على فطرتها، شقيها وسعيدها. والجبر من الله بهذا الاعتبار معناه القهر والقدرة، وأنه يقدر أن يفعل ما يشاء، ويجبر على ذلك ويقهرهم عليه، فليس كالمخلوق العاجز الذي يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء، ومن جبره وقهره وقدرته أن يجعل العباد مريدين لما يشاء منهم، إما مختارين له طوعًا وإما مريدين له مع كراهتهم له ويجعلهم فاعلين له، وهذا الجبر الذي هو قهره بقدرته لا يقدر عليه غيره، وليس هو كإجبار غيره وإكراهه من وجوه.

منها أن ما سواه عاجز لا يقدر أن يجعل العباد مريدين لما يشاؤه ولا فاعلين له.

ومنها أن غيره قد يجبر الغير ويكرهه إكراهًا يكون ظالمًا به، والله تعالى عادل، لا يظلم مثقال ذرة.

ومنها أن غيره قد يكون جاهلًا أو سفيهًا لا يعلم ما يفعله وما يجبر عليه، ولا يقصد حكمة تكون غير ذلك، والله عليم حكيم، ما خلقه وأمر به له فيه حكمة بالغة صادرة من علمه وحكمته وقدرته[١]

وقال: ترجم الإمام أبو بكر الخلال في «كتاب السنة» فقال: الرد على القدرية، وقولهم إن الله أجبر العباد على المعاصي، ثم روي عن عمرو بن عثمان عن بقية بن الوليد قال: سألت الزبيدي والأوزاعي عن الجبر؛ فقال الزبيدي: أمر الله أعظم وقدرته أعظم من أن يجبر أو يعضل، ولكن يقضي ويقدر، ويخلق ويجبل عبده على ما أحب. وقال الأوزاعي: ما أعرف للجبر أصلًا في القرآن ولا في السنة؛ فأهاب أن أقول ذلك؛ ولكن القضاء والقدر والخلق والجبل، فهذا يعرف في القرآن والحديث عن رسول الله ﷺ؛ وإنما وضعت هذا مخافة أن يرتاب رجل تابعي من أهل الجماعة والتصديق.

فهذان الجوابان اللذان ذكرهما هذان الإمامان في عصر تابعي التابعين من أحسن الأجوبة.

أما «الزبيدي» فمحمد بن الوليد صاحب الزهري فإنه قال: أمر الله أعظم وقدرته أعظم من أن يجبر أو يعضل، فنفى الجبر، وذلك لأن الجبر المعروف في اللغة هو إلزام الإنسان بخلاف رضاه، كما تقول الفقهاء في باب النكاح هل تجبر المرأة على النكاح أو لا تجبر؟ وإذا عضلها الولي ماذا تصنع؟ فيعنون بجبرها إنكاحها بدون رضاها واختيارها، ويعنون بعضلها منعها مما ترضاه وتختاره، فقال: الله أعظم من أن يجبر أو يعضل؛ لأن الله سبحانه قادر على أن يجعل العبد محبًا راضيًا لما يفعله، ومبغضًا وكارهًا لما يتركه، كما هو الواقع، فلا يكون العبد مجبورًا على ما يختاره ويرضاه ويريده وهي: أفعاله الاختيارية، ولا يكون معضولًا عما يتركه فيبغضه ويكرهه ولا يريده وهي تَرْكُهُ الِاخْتِيَارِيَّةَ.

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٦٢- ٤٦٥)، منهاج السنة النبوية (٣/ ٣٦، ٢٤٦).

وأما الأوزاعي فإنه منع من إطلاق هذا اللفظ، وإن عنى به هذا المعنى حيث لم يكن له أصل في الكتاب والسنة: فيفضي إلى إطلاق لفظ مبتدع ظاهر في إرادة الباطل، وذلك لا يسوغ، وإن قيل: إنه أريد به معنى صحيح.

قال الخلال: أنبأنا المروذي، قال: سمعت بعض المشيخة، يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي، يقول: أنكر سفيان الثوري الجبر، وقال: الله تعالى جبل العباد. قال المروذي: أظنه أراد قول النبي ﷺ لأشج عبد القيس -يعني قوله الذي في صحيح مسلم- «إن فيك لخُلُقين يحبهما الله الحلم والأناة» فقال: أخلقين تخلقت بهما، أم خلقين جبلت عليهما؟ فقال: «بل خُلُقين جبلت عليهما»، فقال: الحمد لله الذي جبلني على خُلُقين يحبهما الله تعالى، ولهذا احتج البخاري وغيره على خلق الأفعال بقوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا ﴿٢١﴾﴾ فأخبر تعالى أنه خلق الإنسان على هذه الصفة.

وجواب الأوزاعي أقوم من جواب الزبيدي؛ لأن الزبيدي نفى الجبر والأوزاعي منع إطلاقه إذ هذا اللفظ يحتمل معنى صحيحًا فنفيه قد يقتضي نفي الحق والباطل، كما ذكر الخلال ما ذكره عبد الله بن أحمد في «كتاب السنة» فقال: ثنا محمد بن بكار، ثنا أبو معشر، حدثنا يعلى، عن محمد بن كعب أنه قال: إنما سمي الجبار؛ لأنه يجبر الخلق على ما أراد، فإذا امتنع من إطلاق اللفظ المجمل المحتمل المشتبه زال المحذور، وكان أحسن من نفيه وإن كان ظاهرًا في المحتمل المعنى الفاسد خشية أن يظن أنه ينفي المعنيين جميعًا.

وهكذا يقال في نفي الطاقة على المأمور: فإن إثبات الجبر في المحظور نظير سلب الطاقة في المأمور. وهكذا كان يقول الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة: قال الخلال: أنبأنا الميموني، قال: سمعت أبا عبد الله -يعني أحمد بن حنبل- يناظر خالد بن خداش -يعني في القدر- فذكروا رجلًا فقال أبو عبد الله: إنما أكره من هذا أن يقول أجبر الله. وقال: أنبأنا المروذي قلت لأبي عبد الله رجل يقول: إن الله أجبر العباد، فقال هكذا لا تقل، وأنكر هذا، وقال يضل من يشاء ويهدي من يشاء.

وقال: أنبأنا المروذي، قال: كتب إلى عبد الوهاب في أمر حسنِ بنِ خلفٍ العكبري، وقال: إنه تنزه عن ميراث أبيه؛ فقال رجل قدري: إن الله لم يجبر العباد على المعاصي فرد عليه أحمد بن رجاء فقال: إن الله جبر العباد على ما أراد، أراد بذلك إثبات القدر، فوضع أحمد بن علي كتابًا يحتج فيه، فأدخلته على أبي عبد الله، فأخبرته بالقصة فقال: ويضع كتابًا وأنكر عليهما جميعًا؛ على ابنِ رجاء حين قال: جبر العباد، وعلي القدري الذي قال: لم يجبر، وأنكر على أحمد بن علي في وضعه الكتاب واحتجاجه، وأمر بهجرانه لوضعه الكتاب، وقال لي: يجب عَلَى ابنِ رجاء أن يستغفر ربه لما قال جبر العباد؛ فقلت لأبي عبد الله: فما الجواب في هذه المسألة؟ قال: يضل الله من يشاء، ويهدي من يشاء.

قال المروذي في هذه المسألة: إنه سمع أبا عبد الله لما أنكر على الذي قال: لم يجبر، وعلى من رد عليه جبر، فقال أبو عبد الله: كلما ابتدع رجل بدعة اتسعوا في جوابها، وقال: يستغفر ربه الذي رد عليهم بمحدثة، وأنكر على من رد بشيء من جنس الكلام؛ إذا لم يكن له فيها إمام مقدم، قال المروذي: فما كان بأسرع من أن قدم أحمد بن علي من عكبر ومعه مشيخة وكتاب من أهل عكبر فأدخلت أحمد بن علي على أبي عبد الله فقال: يا أبا عبد الله هو ذا الكتاب ادفعه إلى أبي بكر حتى يقطعه، وأنا أقوم على منبر عكبر وأستغفر الله عز وجل فقال: أبو عبد الله لي: ينبغي أن تقبلوا منه فرجعوا إليه.

وقد بسطنا الكلام في هذا المقام في غير هذا الموضع وتكلمنا على الأصل الفاسد الذي ظنه المتفرقون من أن إثبات المعنى الحق الذي يسمونه جبرًا ينافي الأمر والنهي، حتى جعله القدرية منافيًا للأمر والنهي مطلقًا، وجعله طائفة من الجَبْرِيَّة منافيًا لحسن الفعل وقبحه، وجعلوا ذلك مما اعتمدوه في نفي حسن الفعل وقبحه القائم به المعلوم بالعقل؛ ومن المعلوم أنه لا ينافي ذلك إلا كما ينافيه بمعنى كون الفعل ملائمًا للفاعل ونافعًا له؛ وكونه منافيًا للفاعل وضارًّا له[(١)]

وقال: قسم يسلبون العبد اختياره وقدرته؛ ويجعلونه مجبورًا على حركاته من جنس حركات الجمادات؛ ويجعلون أفعاله الاختيارية والاضطرارية من نمط واحد حتى يقول أحدهم: إن جميع ما أمر الله به ورسوله فإنما هو أمر بما لا يقدر عليه، ولا يطيقه؛ فيسلبونه القدرة مطلقًا؛ إذ لا يثبتون له إلا قدرة واحدة مقارنة للفعل، ولا يجعلون للعاصي قدرة أصلًا.

فهذه المقالات وأمثالها من مقالات الجَبْرِيَّةِ القدريةِ الذين أنكر قولهم -كما أنكروا قول الأولين- أئمة الهدى: مثل عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، وسفيان بن سعيد الثوري، ومحمد بن الوليد الزبيدي، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن محمد بن حنبل، وغيرهم.

فإن ضموا إلى ذلك إقامة العذر للعصاة بالقدر، وقالوا: إنهم معذورون لذلك لا يستحقون اللوم والعذاب، أو جعلوا عقوبتهم ظلمًا، فهؤلاء كفار، كما أن من أنكر علم الله القديم من غلاة القدرية فهو كافر.

وإن جعلوا ثبوت القدر موجبًا لسقوط الأمر والنهي والوعد والوعيد، كفعل المباحية؛ فهؤلاء أكفر من اليهود والنصارى من جنس المشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ۞ قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٤٩﴾﴾ فإن هذا القول يستلزم طي بساط كل أمر ونهي.

وهذا مما يعلم بالاضطرار من العقل والدين أنه يوجب الفساد في أمر الدنيا والمعاد[(٢)]

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٢٢- ٣٢٦)، (٥/ ٤٣٠- ٤٣٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٤٤- ٤٤٦).

وقال: أصل هذا الكلام له مقدمتان:

إحداهما: أن يعلم العبد أن الله يأمر بالإيمان والعمل الصالح، ويحب الحسنات ويرضاها، ويكرم أهلها، ويثيبهم ويواليهم، ويرضى عنهم، ويحبهم ويحبونه، وهم جند الله المنصورون، وحزب الله الغالبون، وهم أولياؤه المتقون، وحزبه المفلحون، وعباده الصالحون أهل الجنة، وهم النبيون والصديقون والشهداء والصالحون، وهم أهل الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين، وإن الله نهى عن السيئات من الكفر والفسوق والعصيان، وهو يبغض ذلك ويمقت أهله، ويلعنهم ويغضب عليهم، ويعاقبهم ويعاديهم، وهم أعداء الله ورسوله، وهم أولياء الشيطان، وهم أهل النار، وهم الأشقياء لكنهم يتقاربون في هذا ما بين كافر وفاسق، وعاصٍ ليس بكافر ولا فاسق.

والمقدمة الثانية: أن يعلم العبد أن الله رب كل شيء وخالقه ومليكه، لا رب غيره، و لا خالق سواه، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، لا حول ولا قوة إلا به، ولا ملجأ منه إلا إليه، وأنه على كل شيء قدير، فجميع ما في السموات والأرض: من الأعيان وصفاتها، وحركاتها؛ فهي مخلوقة له، مقدورة له مصرفة بمشيئته، لا يخرج شيء منها عن قدرته وملكه، ولا يشركه في شيء من ذلك غيره، بل هو سبحانه لا إله إلا هو وحده لا شريك له؛ له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، فالعبد فقير إلى الله في كل شيء، يحتاج إليه في كل شيء لا يستغني عن الله طرفة عين؛ فمن يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

فإذا ثبتت هاتان المقدمتان فنقول: إذا ألهم العبد أن يسأل الله الهداية ويستعينه على طاعته، أعانه وهداه، وكان ذلك سبب سعادته في الدنيا والآخرة، وإذا خذل العبد فلم يعبد الله؛ ولم يستعن به، ولم يتوكل عليه، وكل إلى حوله وقوته، فيوليه الشيطان، وصد عن السبيل، وشقي في الدنيا والآخرة وكل ما يكون في الوجود هو بقضاء الله وقدره؛ لا يخرج أحد عن القدر المقدور، ولا يتجاوز ما خط له في اللوح المحفوظ، ليس لأحد على الله حجة؛ بل ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٤٩﴾﴾ [الأنعام: الآية ١٤٩] كل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل.

وعلى العبد أن يؤمن بالقدر، وليس له أن يحتج به على الله؛ فالإيمان به هدى، والاحتجاج به على الله ضلال وغي، بل الإيمان بالقدر يوجب أن يكون العبد صبارًا شكورًا، صبورًا على البلاء، شكورًا على الرخاء، إذا أصابته نعمة علم أنها من عند الله فشكره، سواء كانت النعمة حسنة فعلها، أو كانت خيرًا حصل بسبب سعيها؛ فإن الله هو الذي يسر عمل الحسنات، وهو الذي تفضل بالثواب عليها، فله الحمد في ذلك كله، وإذا أصابته مصيبة صبر عليها، وإن كانت تلك المصيبة قد جرت على يد غيره، فالله هو الذي سلط ذلك الشخص، وهو الذي خلق أفعاله، وكانت مكتوبة على العبد؛ كما قال تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ وقال تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا

بِإِذْنِ ٱللَّهِۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥۚ﴾ [التغابن: الآية ١١] . قالوا: هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم.

وعليه إذا أذنب أن يستغفر ويتوب؛ ولا يحتج على الله بالقدر، ولا يقول: أي ذنب لي وقد قدر علي هذا الذنب، بل يعلم أنه هو المذنب العاصي الفاعل للذنب، وإن كان ذلك كله بقضاء الله وقدره ومشيئته؛ إذ لا يكون شيء إلا بمشيئته وقدرته وخلقه، لكن العبد هو الذي أكل الحرام، وفعل الفاحشة، وهو الذي ظلم نفسه، كما أنه هو الذي صلى وصام وحج وجاهد، فهو الموصوف بهذه الأفعال وهو المتحرك بهذه الحركات، وهو الكاسب بهذه المحدثات، له ما كسب وعليه ما اكتسب، والله خالق ذلك وغيره من الأشياء لما له في ذلك من الحكمة البالغة بقدرته التامة ومشيئته النافذة، قال تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [غافر: الآية ٥٥] فعلى العبد أن يصبر على المصائب، وأن يستغفر من المعائب.

والله تعالى لا يأمر بالفحشاء، ولا يرضى لعباده الكفر؛ ولا يحب الفساد، وهو سبحانه خالق كل شيء، وربه ومليكه، وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن؛ فمن يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ومشيئة العبد للخير والشر موجودة، فإن العبد له مشيئة للخير والشر، وله قدرة على هذا وهذا، وهو العامل لهذا وهذا والله خالق ذلك كله وربه ومليكه؛ لا خالق غيره، ولا رب سواه، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن.

وقد أثبت الله المشيئتين مشيئة الرب، ومشيئة العبد؛ وبين أن مشيئة العبد تابعة لمشيئة الرب في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ﴿٢٩﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾﴾. وقال تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ * لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ وقد قال تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍۗ وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴿٧٨﴾ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَۚ﴾.

وبعض الناس يظن أن المراد هنا بالحسنات والسيئات الطاعات والمعاصي؛ فيتنازعون هذا يقول: قل كل من عند الله، وهذا يقول الحسنة من الله، والسيئة من نفسك، وكلاهما أخطأ في فهم الآية؛ فإن المراد هنا بالحسنات والسيئات، النعم والمصائب، كما في قوله: ﴿وَبَلَوْنَٰهُم بِٱلْحَسَنَٰتِ وَٱلسَّيِّـَٔاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأعراف: الآية ١٦٨] ؛ أي امتحناهم واختبرناهم بالسراء والضراء.

ومعنى الآية في المنافقين كانوا إذا أصابتهم حسنة مثل النصر والرزق والعافية. قالوا: هذا من الله، وإذا أصابتهم سيئة -مثل ضرب ومرض وخوف من العدو- قالوا: هذا من عندك يا محمد، أنت الذي جئت بهذا الدِّين الذي عادانا لأجله الناس، وابتلينا لأجله بهذه المصائب، فقال الله

تعالى: ﴿فَمَالِ هَٰؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: الآية ٧٨] أنت إنما أمرتهم بالمعروف ونهيتهم عن المنكر، وما أصابك من نعمة: نصر وعافية ورزق فمن الله، نعمة أنعم الله بها عليك، وما أصابك من سيئة، فقر وذل وخوف ومرض وغير ذلك، فمن نفسك وذنوبك وخطاياك، كما قال في الآية الأخرى: ﴿وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: الآية ٣٠] وقال تعالى: ﴿أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: الآية ١٦٥] وقال تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنسَانَ كَفُورٌ﴾ [الشورى: الآية ٤٨]

فالإنسان إذا أصابته المصائب بذنوبه وخطاياه كان هو الظالم لنفسه؛ فإذا تاب واستغفر جعل الله له من كل هم فرجًا ومن كل ضيق مخرجًا ورزقه من حيث لا يحتسب، والذنوب مثل أكل السم، فهو إذا أكل السم مرض أو مات فهو الذي يمرض ويتألم ويتعذب ويموت، والله خالق ذلك كله، وإنما مرض بسبب أكله، وهو الذي ظلم نفسه بأكل السم، فإن شرب الترياق النافع عافاه الله، فالذنوب كأكل السم، والترياق النافع كالتوبة النافعة، والعبد فقير إلى الله تعالى في كل حال، فهو بفضله ورحمته يلهمه التوبة، فإذا تاب تاب عليه، فإذا سأله العبد ودعاه استجاب دعاءه، كما قال: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴿١٨٦﴾﴾ [البقرة: الآية ١٨٦]

ومن قال: لا مشيئة له في الخير ولا في الشر فقد كذب، ومن قال: إنه يشاء شيئًا من الخير أو الشر بدون مشيئة الله فقد كذب؛ بل له مشيئة لكل ما يفعله باختياره من خير وشر، وكل ذلك إنما يكون بمشيئة الله وقدرته فلا بد من الإيمان بهذا وهذا، ليحصل الإيمان بالأمر والنهي والوعد والوعيد، والإيمان بالقدر خيره وشره، وأنَّ ما أصاب العبد لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه.

ومن احتج بالقدر على المعاصي فحجته داحضة، ومن اعتذر به فعذره غير مقبول، بل هؤلاء الضالون، كما قال فيهم بعض العلماء: أنت عند الطاعة قدري وعند المعصية جبري، أي مذهب وافق هواك تمذهبت به، فإن هؤلاء إذا ظلمهم ظالم، بل لو فعل الإنسان ما يكرهونه، وإن كان حقًا لم يعذروه بالقدر، بل يقابلوه بالحق والباطل، فإن كان القدر حجة لهم فهو حجة لهؤلاء، وإن لم يكن حجة لهؤلاء لم يكن حجة لهم، وإنما يحتج أحدهم بالقدر عند هواه ومعصية مولاه، لا عند ما يؤذيه الناس ويظلمونه.

وأما المؤمن فهو بالعكس في ذلك إذا آذاه الناس نظر إلى القدر، فصبر واحتسب، وإذا أساء هو تاب واستغفر، كما قال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ﴾ [غافر: الآية ٥٥] فالمؤمن يصبر على المصائب ويستغفر من الذنوب والمعايب، والمنافق بالعكس لا يستغفر من ذنبه بل يحتج بالقدر، ولا يصبر على ما أصابه، فلهذا يكون شقيًا في الدنيا والآخرة، والمؤمن سعيدًا في

الدنيا والآخرة، والله سبحانه أعلم[(١)]

وقال: فإذا قال العبد: قد تقدمت الإرادة بالذنب فلا أعاقب، كان بمنزلة قول المريض قد تقدمت الإرادة بالمرض فلا أتألم، وقد تقدمت الإرادة بأكل الحار فلا يحم مزاجي، أو قد تقدمت بالضرب فلا يتألم المضروب، وهذا مع أنه جهل فإنه لا ينفع صاحبه؛ بل اعتلاله بالقدر ذنب ثانٍ يعاقب عليه أيضًا، و إنما اعتل بالقدر إبليس حيث قال: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحِجر: الآية ٣٩] وأما آدم فقال: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعرَاف: الآية ٢٣]

فمن أراد الله سعادته ألهمه أن يقول كما قال آدم -عليه السلام أو نحوه- ومن أراد شقاوته اعتل بعلة إبليس أو نحوها، فيكون كالمستجير من الرمضاء بالنار. ومثله مثل رجل طار إلى داره شرارة نار، فقال له العقلاء: أطفئها لئلا تحرق المنزل، فأخذ يقول من أين كانت؟ هذه ريح ألقتها، وأنا لا ذنب لي في هذه النار، فما زال يتعلل بهذه العلل حتى استعرت وانتشرت وأحرقت الدار وما فيها، هذه حال من شرع يحيل الذنوب على المقادير، ولا يردها بالاستغفار والمعاذير، بل حاله أسوأ من ذلك بالذنب الذي فعله، بخلاف الشرارة فإنه لا فعل له فيها[(٢)]

وقال: حديث علي ﷺ المخرَّجُ في الصحيح لما طرقه النبي ﷺ وفاطمة -وهما نائمان- فقال: «ألا تصليان» فقال علي: يا رسول الله، إنما أنفسنا بيد الله إن شاء أن يمسكها وإن شاء أن يرسلها؛ فولى النبي ﷺ وهو يضرب بيده على فخذه وهو يقول: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: الآية ٥٤] هذا الحديث نص في ذم من عارض الأمر بالقدر؛ فإن قوله: «إنما أنفسنا بيد الله» إلى آخره. استناد إلى القدر في ترك امتثال الأمر، وهي في نفسها كلمة حق، لكن لا تصلح لمعارضة الأمر بل معارضة الأمر فيها من باب الجدل المذموم الذي قال الله فيه: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: الآية ٥٤] وهؤلاء أحد أقسام القدرية وقد وصفهم الله في غير هذا الموضع بالمجادلة الباطلة[(٣)]

وقال: ولهذا أمر الناس بالدعاء والاستعانة بالله وغير ذلك من الأسباب، ومن قال: أنا لا أدعو ولا أسأل اتكالًا على القدر، كان مخطئا أيضًا؛ لأن الله جعل الدعاء والسؤال من الأسباب التي ينال بها مغفرته ورحمته وهداه ونصره ورزقه، وإذا قدر للعبد خيرًا يناله بالدعاء لم يحصل بدون الدعاء، وما قدره الله وعلمه من أحوال العباد وعواقبهم فإنما قدره الله بأسباب يسوق المقادير إلى المواقيت، فليس في الدنيا والآخرة شيء إلا بسبب، والله خالق الأسباب والمسببات.

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٣٥- ٢٤١)، (٨/ ٢٦٢- ٢٦٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ١٩٩، ٢٠٠).

(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٤٤).

ولهذا قال بعضهم: الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون أسبابًا نقص في العقل، والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع، ومجرد الأسباب لا يوجب حصول المسبب؛ فإن المطر إذا نزل وبذر الحب لم يكن ذلك كافيًا في حصول النبات بل لا بد من ريح مربية بإذن الله، ولا بد من صرف الانتفاء عنه، فلا بد من تمام الشروط، وزوال الموانع وكل ذلك بقضاء الله وقدره، وكذلك الولد لا يولد بمجرد إنزال الماء في الفرج بل كم من أنزل ولم يولد له، بل لا بد من أن الله شاء خلقه فتحبل المرأة وتربيه في الرحم، وسائر ما يتم به خلقه من الشروط وزوال الموانع.

وكذلك أمر الآخرة ليس بمجرد العمل ينال الإنسان السعادة، بل هي سبب ولهذا قال النبي ﷺ: «إنه لن يدخل أحدكم الجنة بعمله»، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟! قال: «ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل»، وقد قال: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [النحل: الآية ٣٢] فهذه باء السبب؛ أي: بسبب أعمالكم، والذي نفاه النبي ﷺ باء المقابلة كما يقال: اشتريت هذا بهذا؛ أي: ليس العمل عوضًا وثمنًا كافيًا في دخول الجنة، بل لا بد من عفو الله وفضله ورحمته فبعفوه يمحو السيئات، وبرحمته يأتي بالخيرات، وبفضله يضاعف البركات.

وفي هذا الموضع ضل طائفتان من الناس:

فريق آمنوا بالقدر، وظنوا أن ذلك كافٍ في حصول المقصود، فأعرضوا عن الأسباب الشرعية، والأعمال الصالحة، وهؤلاء يئول بهم الأمر إلى أن يكفروا بكتب الله ورسله، ودينه[(١)]

وقال: وإذا قيل: هذا قاله مشاهدة للحقيقة، القدرية الكونية، أن الله خالق أفعال العباد كان العذر أقبح من الذنب؛ فإنه لو كان القدر حجة لم يكن على إبليس وفرعون وسائر الكفار ملام، لا في الدنيا ولا في الآخرة، وهذا المحتج بالقدر لو تعدى عليه أحد لقاتله، وغضب عليه. فإن كان القدر حجة فهو حجة يفعل به ما يريد، وإن لم يكن حجة لم يؤذِ آدميًّا فكيف يكون حجة لمن يكفر بالله ورسوله؟

وآدم عليه السلام إنما حج موسى لأن موسى لامه لما أصابه من المصيبة، لم يلمه لحق الله تعالى في الذنب، فإن آدم تاب والتائب من الذنب كمن لا ذنب له، بل قال له: بماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة؟ قال: تلومني على أمر قدره الله علي قبل أن أخلق بأربعين سنة؟! فحج آدمُ موسى.

وكذا يؤمر كل من أصابه مصيبة من جهة أبيه وغيره، أن يسلم لقدر الله، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ يَهۡدِ قَلۡبَهُۥ﴾ [التغابن: الآية ١١] قال علقمة: هو الرجل تصيبه المصيبة؛ فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم، وأما الذنوب: فعلى العبد ألا يفعلها؛ فإن فعلها فعليه أن يتوب منها،

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٦٩- ٧١).

فمن تاب وندم أشبه أباه آدم، ومن أصر واحتج أشبه عدوه إبليس، قال الله تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [غافر: الآية ٥٥] فالمؤمن مأمور أن يصبر على المصائب، ويستغفر من الذنوب والمعائب[1].

وقال: فلا بد أن يؤمن العبد بقضاء الله وقدره، وأن يوقن العبد بشرع الله وأمره.

فمن نظر إلى الحقيقة القدرية وأعرض عن الأمر والنهي والوعد والوعيد كان مشابهًا للمشركين، ومن نظر إلى الأمر والنهي، وكذب بالقضاء والقدر كان مشابهًا للمجوسين، ومن آمن بهذا وبهذا، فإذا أحسن حمد الله تعالى، وإذا أساء استغفر الله تعالى، وعلم أن ذلك بقضاء الله وقدره، فهو من المؤمنين.

فإن آدم -عليه السلام- لما أذنب تاب فاجتباه ربه وهداه، وإبليس أصر واحتج فلعنه الله وأقصاه، فمن تاب كان آدميًّا ومن أصر واحتج بالقدر كان إبليسيًّا، فالسعداء يتبعون أباهم، والأشقياء يتبعون عدوهم إبليس.

فنسأل الله أن يهدينا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين. آمين يا رب العالمين[2]

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/١٠٨، ١٠٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ٦٤، ٢٤٣)، (٨/ ٣٠)، (٨/ ٧٣- ٧٧).

الفصل الرابع
فِرَقُ الجَبْرِيَّةِ

قال الشهرستاني: والجَبْرِيَّةُ أصناف:

فالجَبْرِيَّة الخالصة: هي التي لا تثبت للعبد فعلًا ولا قدرة على الفعل أصلًا.

والجَبْرِيَّة المتوسطة: هي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلًا.

فأما من أثبت للقدرة الحادثة أثرًا ما في الفعل، وسمي ذلك كسبًا فليس بجبريٍّ.

والمعتزلة يسمون من لم يثبت للقدرة الحادثة أثرًا في الإبداع والإحداث استقلالًا جبريًّا، ويلزمهم أن يسموا من قال من أصحابهم بأن المتولدات أفعال لا فاعل لها جبريًّا، إذ لم يثبتوا للقدرة الحادثة فيها أثرًا. والمصنفون في المقالات عدوا النَّجَارِيَّةَ والضَّرَارِيَّةَ من الجَبْرِيَّةِ، وكذلك جماعة الكُلَّابيَّة من الصفاتيَّة، والأشعريَّة سموهم تارة حَشَوِيَّة، وتارة جبريَّة، ونحن سمعنا إقرارهم على أصحابهم من النَّجَّارِيَّةِ والضَّرَارِيَّة فعددناهم من الجَبْرِيَّةِ، ولم نسمع إقرارهم على غيرهم فعددناهم من الصفاتيَّة[(١)]

وقال الإيجي: والجَبْرِيَّة: متوسطة: تثبت للعبد كسبًا كالأشعرية، وخالصة: لا تثبته كالجهمية، وهم أصحاب جهم بن صفوان[(٢)]

قلت: الذي ظهر لي من مقالات الفرق أن الجَبْرِيَّةَ صنفان، وتحت كل صنف منهما توجد فرق: -

الصنف الأول: وهم الجَبْرِيَّة الخالصة: وهم الذين ينفون قدرة العبد تمامًا، وأنه لا فاعل في الحقيقة إلا الله عز وجل، وهؤلاء هم الجهمية.

الصنف الثاني: وهم الجَبْرِيَّة الكسبية: وهم الذين يثبتون للعبد قدرة حادثة غير مؤثرة في الفعل أو لها تأثير ما، فيصبح الله خالق الفعل وموجده، والعبد مكتسبه عند إرادته له.

وهؤلاء هم النجارية، والضرارية، والبكرية، والكلابية، والأشعرية، والماتريدية.

ولا نزاع في اعتداد الصنف الأول من الجَبْرِيَّة، ولذلك سنذكر مقالات الجهمية في هذا الباب؛ ولأنهم أصل هذا الباب فإن جهم هو أول من قال بالجبر، مع كونهم أصل لباب آخر وهو التعطيل في الأسماء والصفات.

---

(١) الملل والنحل (١/ ٨٥، ٨٦).

(٢) المواقف (٣/ ٧١٢).

والصنف الثاني: منهم من لا نزاع بين أصحاب المقالات في اعتدادهم من الجَبْرِيَّةِ وهم الضرارية والنجارية، ولذلك سنذكر مقالاتهم أيضًا في هذا الباب، مع كونهم معتزلة فهم معطلة أيضًا في الصفات بدرجة قريبة من الجهمية.

ومن هذا الصنف من نازع أصحاب المقالات في اعتدادهم من الجَبْرِيَّة وهم الكلابية، والأشعرية، والماتريدية؛ وذلك لأن غالب من صنف في المقالات هم من المتكلمين الأشعرية، وأيضًا لاختلافهم في مدى تأثير القدرة الحادثة في فعل العبد، ولذلك سوف نذكر مقالاتهم في باب تعطيل الصفات.

وهذه هي الطريقة التي اتبعها الشهرستاني، مع اختلافنا معه في عدم اعتداده مَن يقول بالكسب مِن الجَبْرِيَّةِ.

قال شيخ الإسلام: وكان جهم ينفي الصفات ويقول بالجبر، فهذا تحقيق قول جهم، لكنه إذا أثبت الأمر والنهي، والثواب والعقاب فارق المشركين من هذا الوجه، لكن جهمًا ومن اتبعه يقول بالإرجاء؛ فيضعف الأمر والنهي والثواب والعقاب عنده.

والنجارية والضرارية وغيرهم يقربون من جهم في مسائل القدر والإيمان، مع مقاربتهم له أيضًا في نفي الصفات.

والكلابية والأشعرية خير من هؤلاء في باب الصفات، فإنهم يثبتون لله الصفات العقلية، وأئمتهم يثبتون الصفات الخبرية في الجملة، كما فصلت أقوالهم في غير هذا الموضع.

وأما في باب القدر، ومسائل الأسماء والأحكام؛ فأقوالهم متقاربة[1].

وقال: والمقصود هنا أن جهمًا اشتهر عنه بدعتان:

إحداهما: نفي الصفات، والثانية: الغلو في القدر والإرجاء، فجعل الإيمان مجرد معرفة القلب، وجعل العباد لا فعل لهم ولا قدرة؛ وهذان مما غلت المعتزلة في خلافه فيهما، وأما الأشعري فوافقه على أصل قوله، ولكن قد ينازعه منازعات لفظية[2].

وقال عن الأشعري: ومال في مسائل العدل والأسماء والأحكام إلى مذهب جهم ونحوه، وكثير من الطوائف كالنجَّارية أتباع حسين النجَّار، والضراريَّة أتباع ضرار بن عمرو يخالفون المعتزلة في القدر والأسماء والأحكام وإنفاذ الوعيد[3].

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٠٢، ١٠٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٢٩، ٢٣٠).

(٣) مجموع الفتاوى (١٣/ ٩٩).

الفصل الخامس
الجَبْرِيَّةُ الغَالِيةُ

الجهمية

أتباع جهم بن صفوان أبي محرز السمرقندي، وكان في زمن صغار التابعين، مولى لقبيلة من أسد كان كاتبًا للحارث بن سريج بخرسان، وهو من ترمذ وظهرت بدعته هناك، وقتله سلم بن أحوز المازني بمرو في آخر ملك بني أمية سنة ١٢٨ هـ[١]

قال الملطي: ومنهم الجهمية وهم ثماني فرق[٢]

مَقَالَاتُ الجَهْمِيَّةِ

مجمل مقالاتهم

قال شيخ الإسلام: والجهمي الجبري لا يثبت عدلًا ولا حكمة، ولا توحيد إلهيته، بل توحيد ربوبيته[٣]

وقال: ومقالات الجهمية هي من هذا النوع، فإنها جحد لما هو الرب تعالى عليه ولما أنزل الله على رسوله.

وتغلظ مقالاتهم من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن النصوص المخالفة لقولهم في الكتاب والسنة والإجماع كثيرة جدًّا مشهورة، وإنما يردونها بالتحريف.

الثاني: أن حقيقة قولهم تعطيل الصانع، وإن كان منهم من لا يعلم أن قولهم مستلزم تعطيل الصانع، فكما أن أصل الإيمان الإقرار بالله فأصل الكفر الإنكار لله.

الثالث: أنهم يخالفون ما اتفقت عليه الملل كلها وأهل الفطر السليمة كلها[٤]

وقال: والجهم هو أعظم الناس نفيًا للصفات، بل وللأسماء الحسنى، قوله من جنس قول

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٢٨٠)، التنبيه والرد ص(٩٦- ١٤٥)، التبصير في الدين ص(١٠٧، ١٠٨)، الفرق بين الفرق ص(٢٢١، ٢٢٢)، الملل والنحل (١/ ٨٦- ٨٨)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٦٨)، البرهان ص(٣٤، ٣٥)، المواقف (٣/ ٧١٢)، مجموع الفتاوى (٨/ ٢٢٩).

(٢) التنبيه والرد ص(٩٦- ٩٩).

(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ٢١١).

(٤) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٤، ٣٥٥).

الباطنية القرامطة، حتى ذكروا عنه أنه لا يسمى الله شيئًا، ولا غير ذلك من الأسماء التي يسمى بها المخلوق؛ لأن ذلك بزعمه من التشبيه الممتنع. وهذا قول القرامطة الباطنية.

وحكى عنه أنه لا يسميه إلا قادرًا فاعلًا؛ لأن العبد عنده ليس بقادر ولا فاعل، إذ كان هو رأس المجبرة، وقوله في الإيمان شر من قول المرجئة؛ فإنه لا يجعل الإيمان إلا مجرد تصديق القلب[(١)]

وقال: وكذلك التجهم فإن أصله زندقة ونفاق[(٢)]

تفصيل مقالاتهم

- قولهم في القدر

ينفون أن يكون للعبد قدرة، أو إرادة، أو اختيار، وأنه لا فعل له، وإنما هو مجبر عليه.

أقوال العلماء

قال الأشعري عن جهم: وأنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا الله وحده، وأنه هو الفاعل، وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على المجاز، كما يقال: تحركت الشجرة، ودار الفلك، وزالت الشمس، وإنما فعل ذلك بالشجرة والفلك والشمس الله سبحانه إلا أنه خلق للإنسان قوة كان بها الفعل، وخَلَقَ له إرادة للفعل واختيارًا له منفردًا له بذلك، كما خلق له طولًا كان به طويلًا، ولونًا كان به متلونًا[(٣)]

وقال الإسفراييني: وكان من مذهبه أنْ لا اختيار لشيء من الحيوانات في شيء مما يجري عليهم فإنهم كلهم مضطرون لا استطاعة لهم بحال، وإن كل من نسب فعلًا إلى أحد غير الله فسبيله سبيل المجاز، وهو بمنزلة قول القائل سقط الجدار، ودارت الرحى، وجرى الماء، وانخسفت الشمس[(٤)]

وقال البغدادي: قال بالإجبار والاضطرار إلى الأعمال، وأنكر الاستطاعات كلها،

وقال: لا فعل، ولا عمل لأحد غير الله تعالى، وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز، كما يقال: زالت الشمس ودارت الرحى، من غير أن يكونا فاعلين أو مستطيعين لما وصفتا به[(٥)]

وقال الشهرستاني: قوله في القدرة الحادثة: إنَّ الإنسان لا يقدر على شيء، ولا يوصف بالاستطاعة، وإنما هو مجبور في أفعاله لا قدرة له، ولا إرادة، ولا اختيار، وإنما يخلق الله تعالى

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٠٢، ٢٠٥).
(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٣).
(٣) مقالات الإسلاميين ص(٢٧٩).
(٤) التبصير في الدين ص(١٠٧).
(٥) الفرق بين الفرق ص(٢٢١).

الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات، وتنسب إليه الأفعال مجازًا كما تنسب إلى الجمادات، كما يقال: أثمرت الشجرة، وجرى الماء، وتحرك الحجر، وطلعت الشمس، وغربت، وتَغَيَّمَت السماء، وأمطرت، واهتزت الأرض، وأنبتت إلى غير ذلك، والثواب والعقاب جبر، كما أن الأفعال كلها جبر. قال: وإذا ثبت الجبر فالتكليف أيضًا كان جبرًا[(١)]

وقال الرازي: وكان من قوله إن العبد ليس قادرًا ألبتة[(٢)]

وقال الإيجي: قالوا: لا قدرة للعبد أصلًا، والله لا يعلم الشيء قبل وقوعه[(٣)]

وقال شيخ الإسلام: وكان يقول: العباد مجبورون على أفعالهم ليس لهم فعل ولا اختيار[(٤)]

وقال: وكان جهم مجبرًا يقول: إن العبد لا يفعل شيئًا، فلهذا نقل عنه أنه سمى الله قادرًا؛ لأن العبد عنده ليس بقادر[(٥)]

نقض قولهم:

تقدم بيان ذلك في مقالة الجَبْرِيَّةِ.

- قولهم في قدرة الله على الظلم

قالوا: الظلم منه ممتنع لذاته، وهو ما يمتنع وجوده، فكل ما يمكن وجوده فليس بظلم.

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام: وقالت الجهمية: الظلم في حقِّه هو ما يمتنع وجوده، فأما كل ما يمكن وجوده فليس بظلم؛ فإن الظلم إما مخالفة أمر من تجب طاعته، وإما التصرف في ملك الغير بغير إذنه؛ فالإنسان يُوصف بالظلم؛ لأنه مخالف لأمر ربه، ولأنه قد يتصرف في ملك غيره بغير إذنه، والرب تعالى ليس فوقه آمر، ولا لغيره ملك، بل إنما يتصرف في ملكه فكل ما يمكن فليس بظلم، بل إذا نعَّم فرعون وأبا جهل وأمثالهما ممن كفر به وعصاه، وعذَّب موسى ومحمدًا ممن آمن به وأطاعه فهو مثل العكس، الجميع بالنسبة إليه سواء، ولكن لما أخبر أنه ينعِّم المطيعين وأنه يعذِّب العصاة صار ذلك معلوم الوقوع لخبره الصادق، لا لسبب اقتضى ذلك. والأعمال علامات على الثواب والعقاب، ليست أسبابًا.

فهذا قول جهم وأصحابه، ومن وافقه كالأشعري، ومن وافقه من أتباع الفقهاء الأربعة والصوفية وغيرهم، ولهذا جوَّز هؤلاء أن يُعذِّب العاجز عن معرفة الحق ولو اجتهد، فليس عندهم

---

(١) الملل والنحل (١/ ٨٧).

(٢) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٦٨).

(٣) المواقف (٣/ ٧١٢).

(٤) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٦٠).

(٥) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣١١).

في نفس الأمر أسباب للحوادث ولا حكم، ولا في الأفعال صفات لأجلها كانت مأمورًا بها ومنهيًا عنها، بل عندهم يمتنع أن يكون في خلقه وأمره لام كي[(١)]

وقال: وقالت طائفة من مثبتة القدر -من المتقدمين والمتأخرين من الجهمية، وأهل الكلام، والفقهاء، وأهل الحديث- الظلم منه ممتنع لذاته، فكل ممكن يدخل تحت القدرة ليس فعله ظلمًا، وقالوا: الظلم التصرف في ملك الغير، أو الخروج عن طاعة من تجب طاعته، وكل من هذين ممتنع في حق الله[(٢)]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: قال كثير من أهل السنة والحديث والنظار: بل الظلم هو وضع الشيء في غير موضعه، ومن ذلك أن يبخس المحسن شيئًا من حسناته، أو يحمل عليه من سيئات غيره، وهذا من الظلم الذي نزه الله نفسه عنه كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾﴾ [طه: الآية ١١٢] قال غير واحدٍ من السلف: الهضم أن يهضم من حسناته، والظلم أن يزاد في سيئاته وقد قال تعالى: ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِى صُحُفِ مُوسَىٰ ﴿٣٦﴾ وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ ﴿٣٧﴾ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴿٣٨﴾ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾، وقال: ﴿لَا تَخْتَصِمُوا۟ لَدَىَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِٱلْوَعِيدِ * مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٢٩﴾﴾.

وفي حديث البطاقة الذي رواه الترمذي وغيره وحسنه. ورواه الحاكم في صحيحه عن النبي ﷺ أنه قال: **«يجاء يوم القيامة برجلٍ من أمتي على رءوس الخلائق فينشر له تسعة وتسعون سجلًا، كل سجل منها مد البصر، ثم يقول الله تعالى له: أتنكر من هذا شيئًا؟ فيقول: لا يا رب! فيقول الله عز وجل: ألك عذرًا أو حسنة؟ فيهاب الرجل فيقول: لا يا رب! فيقول الله تعالى: بلى، إن لك عندنا حسنات، وإنه لا ظلم عليك، فتخرج له بطاقة فيها أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا رسول الله، فيقول: يا رب، ما هذه البطاقة مع هذه السجلات؟ فيقول: إنك لا تظلم، قال: فتوضع السجلات في كفة والبطاقة في كفة فطاشت السجلات، وثقلت البطاقة»**.

وقال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ ۚ لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿١٧﴾﴾ [غافر: الآية ١٧]، و قال تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٧٦﴾﴾ [الزخرف: الآية ٧٦]، وقال: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾ [هود: الآية ١٠١]، ومثل هذه النصوص كثيرة، ومعلوم أن الله تعالى لم ينفِ بها الممتنع الذي لا يقبل الوجود، كالجمع بين الضدين؛ فإن هذا لم يتوهم أحد وجوده، وليس في مجرد نفيه ما يحصل به مقصود الخطاب، فإن المراد بيان عدل الله وأنه لا يظلم أحدًا، كما قال تعالى: ﴿وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:

(١) منهاج السنة النبوية (٥/٩٦، ٩٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/٥٠٦، ٥٠٧).

الآية ٤٩] ، بل يجازيهم بأعمالهم، ولا يعاقبهم إلا بعد إقامة الحجة عليهم، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: الآية ١٥] وقال: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: الآية ١٦٥] . وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِنَا ۚ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِى ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَـٰلِمُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [القصص: الآية ٥٩]

وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «ما أحد أحب إليه العذر من الله من أجل ذلك بَعَثَ الرسلَ وَأَنْزَلَ الكتبَ».

ومثل هذه النصوص كثيرة وهي تبين أن الظلم الذي نزه الله نفسه عنه ليس هو ما تقوله القدرية ولا ما تقوله الجَبْرِيَّةُ، ومن وافقهم، وقد بسط الكلام على تحقيق هذا المقام في مواضع أُخر وبين فيها حكمة الله وعدله، فإن هذا المقام هو من أعظم المقامات التي اضطرب فيها كثير من الأولين والآخرين

وفي الحديث الصحيح الذي رواه مسلم في صحيحه عن أبي ذر عن النبي ﷺ: فيما يَرْوِي عن ربِّه تبارك و تعالى أنه قال: «يا عبادي، إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرمًا فلا تظالَموا؛ يا عبادي، كلكم ضالٌّ إلا من هديته فاستهدوني أهدكم؛ يا عبادي، كلكم جائع إلا من أطعمته فاستطعموني أطعمكم؛ يا عبادي، كلكم عارٍ إلا من كسوته فاستكسوني أكسكم؛ يا عبادي، إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعًا فاستغفروني أغفر لكم؛ يا عبادي، إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني؛ يا عبادي، لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئًا ؛ يا عبادي، لو أن أولكم وآخركم، وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد منكم ما نقص ذلك من ملكي شيئًا ؛ يا عبادي، لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد فسألوني فأعطيت كل إنسان منهم مسألته ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص المخيط إذا أدخل البحر؛ يا عبادي، إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيرًا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومنَّ إلا نفسه». قال سعيد: كان أبو إدريس الخولاني إذا حدث بهذا الحديث جثا على ركبتيه.

فذكر في أول هذا الحديث الإلهي الذي قال فيه الإمام أحمد هو أشرف حديث لأهل الشام، إنه حرم الظلم على نفسه، والتحريم ضد الإيجاب، وبين في القرآن أنه كتب على نفسه الرحمة، وهذا على قول الطائفة الثانية المراد به مجرد خبره بمجرد الوعد والوعيد، وعلى قول الآخرين، بل هو سبحانه كتب على نفسه الرحمة، وحرم على نفسه الظلم كما أخبر عن نفسه فقال تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: الآية ٤٧] فهو حق أحقه سبحانه على نفسه لا أن أحدًا من الخلق يوجب عليه حقًّا، ولا يحرم عليه شيئًا.

وختم الحديث بقوله: «**إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم إياها فمن وجد خيرًا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه**»(١)

وتقدم مزيد بيان عند قول المعتزلة في قدرة الله على الظلم.

- قولهم في الحكمة والتعليل

ينكرون حكمة الله في خلقه وأمره.

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام عن جهم: وكان هو وأتباعه ينكرون أن يكون لله حكمة في خلقه وأمره، وأن يكون له رحمة، ويقولون: إنما فعل بمحض مشيئة، لا رحمة معها، وحكي عنه أنه كان ينكر أن يكون الله أرحم الراحمين، وأنه كان يخرج إلى الجذمى فينظر إليهم ويقول: أرحم الراحمين يفعل مثل هذا بهؤلاء(٢)

وقال: والجهم بن صفوان ومن اتبعه ينكرون حكمته ورحمته، ويقولون: ليس في أفعاله وأوامره لام كي، لا يفعل شيئًا لشيء، ولا يأمر بشيء لشيء(٣)

وقال: قالت طائفة: الحكمة ترجع إلى علمه بأفعال العباد وإيقاعها على الوجه الذي أراده، ولم يثبتوا إلا العلم والإرادة والقدرة

وأصحاب القول الأول كجهم بن صفوان، وموافقيه: كالأشعري ومن وافقه من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم، يقولون: ليس في القرآن لام التعليل في أفعال الله، بل ليس فيه إلا لام العاقبة(٤)

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: وأما أهل السنة القائلون بالتعليل؛ فإنهم يقولون: إن الله يحب ويرضى كما دل على ذلك الكتاب والسنة، ويقولون: إن المحبة والرضا أخص من الإرادة -وأما المعتزلة وأكثر أصحاب الأشعري فيقولون: إن المحبة والرضا والإرادة- سواء فجمهور أهل السنة يقولون: إن الله لا يحب الكفر والفسوق والعصيان ولا يرضاه، وإن كان داخلًا في مراده كما دخلت سائر المخلوقات لما في ذلك من الحكمة، وهو وإن كان شرًّا بالنسبة إلى الفاعل، فليس كل ما كان شرًّا بالنسبة إلى شخص يكون عديم الحكمة، بل لله في المخلوقات حكم قد يعلمها بعض الناس وقد لا يعلمها(٥)

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٥٠٧- ٥١٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٦٠).

(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٦٦).

(٤) منهاج السنة النبوية (١/ ١٤١- ١٤٣).

(٥) منهاج السنة النبوية (١/ ١٤٥، ١٤٦).

وقال: وعَلم فساد قول الجهمية الذين يجعلون الثواب والعقاب بلا حكمة، وهو سبحانه قد شهد أن لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائمًا بالقسط؛ وهم قصدوا مناقضة المعتزلة في القدر والوعيد، فلهذا سلك مسلك جهم من ينتسب إلى السنة والحديث واتِّباع السلف، وكذلك سلكوا في الإيمان والوعيد مسلك المرجئة الغلاة؛ جهم وأتباعه[١]

وتقدم مزيد بيان عند قول المعتزلة في الحكمة والتعليل.

- قولهم في حكم الأطفال في الآخرة

منهم من يجزم بعذاب أطفال المشركين في الآخرة، ومنهم من يجوِّزه ويتوقف فيه.

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام عن الجهمية الجَبْرِيَّة: وهؤلاء يقولون يجوز أن يعذِّب الأطفالَ والمجانين وإن لم يفعلوا ذنبًا قط، ثم منهم من يجزم بعذاب أطفال الكفار في الآخرة، ومنهم من يجوِّزه، ويقول: لا أدري ما يقع[٢]

وقال عن جهم والأشعري وموافقيهما: يجوزون تعذيب أطفال الكفار ومجانينهم بلا ذنب، ثم من هؤلاء من يقطع بدخول أطفال الكفار النار، ومنهم من يجوزه ويتوقف فيه[٣]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول الخوارج في حكم الأطفال في الآخرة.

- قولهم في الأسماء والصفات

ينفون جميع أسماء الله وجميع صفاته.

أقوال العلماء

قال الأشعري عن جهم: ويحكى عنه أنه كان يقول: لا أقول: إن الله سبحانه شيء؛ لأن ذلك تشبيه له بالأشياء[٤]

وقال: واختلف المتكلمون هل يسمى البارئ شيئًا أم لا؟ على مقالتين:

فقال جهم وبعض الزيدية: إن البارئ لا يقال: إنه شيء؛ لأن الشيء هو المخلوق الذي له مثل، وقال المسلمون كلهم: إن البارئ شيء لا كالأشياء[٥]

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٢٦، ٢٢٧).

(٢) منهاج السنة النبوية (٥/ ٩٦).

(٣) منهاج السنة النبوية (٢/ ٣٠٦).

(٤) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٠).

(٥) مقالات الإسلاميين ص(١٨١).

وقال الإسفراييني: وكان يقول: إن الله تعالى لا يوصف بشيء مما يوصف به العباد فلا يجوز أن يقال في حقِّه: إنه حي أو عالم أو مريد أو موجود؛ لأن هذه صفات تطلق على العبيد، وقال: إنما يقال في وصفه إنه قادر موجد فاعل خالق محيي ومميت؛ لأن هذه الصفات لا تطلق على العبيد(١)

وقال البغدادي: وامتنع من وصف الله تعالى بأنه شيء أو حي أو عالم أو مريد، وقال: لا أصفه بوصف يجوز إطلاقه على غيره: كشيء، وموجود، وحي، وعالم، ومريد، ونحو ذلك. ووصفه بأنه قادر، وموجود، وفاعل، وخالق، ومحيي، ومميت؛ لأن هذه الأوصاف مختصة به وحده(٢)

وقال الشهرستاني: وافق المعتزلة في نفي الصفات الأزليَّة، وزاد عليهم بأشياء

منها: قوله: لا يجوز أن يوصف الباري تعالى بصفة يوصف بها خلقه؛ لأن ذلك يقضي تشبيهًا. فنفى كونه حيًّا عالمًا، وأثبت كونه قادرًا، فاعلًا، خالقًا؛ لأنه لا يوصف شيءٌ من خلقه بالقدرة، والفعل، والخلق(٣)

وقال الرازي: وكان يقول: إن الله تعالى محدث، ولم يطلق على الله تعالى اسم الموجود والشيء(٤)

وقال السكسكي: ويقولون: إن الله ليس هو شيئًا(٥)

وقال شيخ الإسلام: وكان جهم ينكر أن يسمى الله شيئًا، وربما قالت الجهمية: هو شيء لا كالأشياء(٦)

وقال: جهم كان ينكر أسماء الله تعالى فلا يسميه شيئًا ولا حيًّا ولا غير ذلك إلا على سبيل المجاز. قال: لأنه إذا سمي باسم تسمى به المخلوق كان تشبيهًا(٧)

وقال: وكان الجهم غاليًا في تعطيل الصفات، فكان ينفي أن يسمى الله تعالى باسم يسمى به العبد، فلا يسمى شيئًا، ولا حيًّا، ولا عالمًا، ولا سميعًا، ولا بصيرًا، إلا على وجه المجاز، وحكي عنه أنه كان يسمى الله تعالى قادرًا؛ لأن العبد عنده ليس بقادر، فلا تشبيه بهذا الاسم على قوله(٨)

---

(١) التبصير في الدين ص(١٠٨).

(٢) الفرق بين الفرق ص(٢٢١).

(٣) الملل والنحل (١/ ٨٦).

(٤) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٦٨).

(٥) البرهان (٣٤).

(٦) مجموع الفتاوى (٣/ ٧٥)، (٦/ ٣٥).

(٧) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣١١).

(٨) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٦٠).

وقال: إن جهمًا مع القرامطة وغلاة المتفلسفة يقولون: لا نقول: هو شيء ولا ليس بشيء، كما يقولون: لا نقول: هو موجود ولا معدوم، ولا حي ولا ميت، ولا عالم ولا جاهل، ولا قديم ولا محدث، وأمثال ذلك[(١)]

وقال: والجهمية يقولون: كلامه مخلوق، وأسماؤه مخلوقة، وهو نفسه لم يتكلم بكلام يقوم بذاته، ولا سمى نفسه باسم هو المتكلم به، بل قد يقولون: إنه تكلم به، وسمى نفسه بهذه الأسماء، بمعنى أنه خلقها في غيره؛ لا بمعنى أنه نفسه تكلم بها الكلام القائم به. فالقول في أسمائه هو نوع من القول في كلامه[(٢)]

وقال: الجهمية المحضة الذين ينكرون الصفات، وحقيقية قولهم أن الله لا يتكلم ولا يرى، ولا يباين الخلق؛ ولا له علم ولا قدرة، ولا سمع ولا بصر ولا حياة، بل القرآن مخلوق، وأهل الجنة لا يرونه كما لا يراه أهل النار، وأمثال هذه المقالات[(٣)]

وقال: الجهمية الذين ينفون صفات الله تعالى، ويقولون: إن الله لا يرى في الآخرة، وإن القرآن ليس هو كلام الله؛ بل هو مخلوق من المخلوقات، وإنه تعالى ليس فوق السموات، وإن محمدًا لم يعرج إلى الله[(٤)]

وقال: والجهمية تجعل هذا أصل الدين، وهو عندهم التوحيد الذي لا يخالفه إلا شقي[(٥)] نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: ومذهب سلف الأمة وأئمتها أن يوصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، فلا ينفون عن الله ما أثبته لنفسه، ولا يمثلون صفاته بصفات خلقه، بل يعلمون أن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته ولا في صفاته، ولا في أفعاله فكما أن ذاته لا تشبه الذوات، فصفاته لا تشبه الصفات.

والله تعالى بعث الرسل فوصفوه بإثبات مفصل، ونفي مجمل. وأعداء الرسل: الجهمية الفلاسفة ونحوهم وصفوه بنفي مفصل وإثبات مجمل. فإن الله سبحانه وتعالى أخبر في كتابه بأنه بكل شيء عليم وأنه على كل شيء قدير، وأنه حي قيوم، وأنه عزيز حكيم، وأنه غفور رحيم، وأنه سميع بصير. وأنه يحب المتقين والمحسنين والصابرين وأنه لا يحب الفساد، ولا يرضى لعباده الكفر، وأنه رضي عن المؤمنين، ورضوا عنه، وأنه يغضب على الكفار ويلعنهم، وأنه إليه يصعد الكلم الطيب، والعمل الصالح يرفعه، وأنه كلم موسى تكليمًا، وأن القرآن نزل به الروح الأمين من الله

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٧٤)، (٥/ ٣٤٢)، (٥/ ٥٧٦).
(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ١٨٦، ٢٠٤).
(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٢).
(٤) مجموع الفتاوى (٦/ ٢١٤).
(٥) مجموع الفتاوى (٥/ ١٧٦).

على نبيه محمد ﷺ. كما قال: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل الآية ١٠٢] وروح القدس هو جبريل كما قال في الآية الأخرى: ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [البقرة: الآية ٩٧]، وقال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾﴾ وقال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾، وقال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: الآية ٢٦]

وقد ثبت في صحيح مسلم عن صهيب عن النبي ﷺ أنه قال: **«إذا دخل أهلُ الجنةِ الجنةَ، وأهلُ النارِ النارَ، نادى منادٍ: يا أهلَ الجنة، إن لكم عند الله موعدًا يريد أن ينجزكموه؛ فيقولون: ما هو؟ ألم يبيض وجوهنا ويثقل موازيننا، ويدخلنا الجنة ويجرنا من النار؟! قال: فيكشف الحجاب، فينظرون إليه، فما أعطاهم شيئًا أحب إليهم من النظر إليه وهي الزيادة»**.

وقد استفاض عن النبي ﷺ في الصحاح أنه قال: **«إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر، لا تضامون في رؤيته»**، وإن الناس قالوا: يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة؟ قال: **«هل تضامون في رؤية الشمس صحوًا ليس دونها سحاب؟»** قالوا: لا، قال: **«فهل تضارون في رؤية القمر صحوًا ليس دونه سحاب»** قالوا: لا، قال: فإنكم سترون ربكم كما ترون الشمس والقمر، فشبه ﷺ الرؤية بالرؤية، ولم يشبه المرئي بالمرئي فإن العباد لا يحيطون بالله علمًا، ولا تدركه أبصارهم. كما قال تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: الآية ١٠٣]

وقد قال غير واحد من السلف والعلماء: إن الإدراك هو الإحاطة فالعباد يرون الله تعالى عيانًا ولا يحيطون به؛ فهذا وأمثاله مما أخبر الله به ورسوله.

وقال تعالى في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: الآية ١١]، ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: الآية ٢٢]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: الآية ٦٥]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص: الآية ٤]، فبين في هذه الآيات أن الله لا كفوَ له، ولا ند له، ولا مثل له، ولا سمي له، فمن قال: إن علم الله كعلمي، أو قدرته كقدرتي، أو كلامه مثل كلامي، أو إرادته ومحبته ورضاه وغضبه مثل إرادتي ومحبتي ورضائي وغضبي، أو استواءه على العرش كاستوائي، أو نزوله كنزولي، أو إتيانه كإتياني، ونحو ذلك فهذا قد شبه الله ومثله بخلقه تعالى الله عما يقولون، وهو ضال خبيث مبطل، بل كافر.

ومن قال: إن الله ليس له علم، ولا قدرة ولا كلام، ولا مشيئة، ولا سمع ولا بصر، ولا محبة ولا رضًا، ولا غضب، ولا استواء، ولا إتيان ولا نزول فقد عطل أسماء الله الحسنى وصفاته العلى، وألحد في أسماء الله وآياته وهو ضال خبيث مبطل بل كافر.

بل مذهب الأئمة والسلف إثبات الصفات ونفي التشبيه بالمخلوقات إثبات بلا تشبيه وتنزيه بلا تعطيل، كما قال نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري: من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيهًا.

ومما يبين ذلك أن الله تعالى أخبرنا أن في الجنة ماءً ولبنًا وخمرًا وعسلًا ولحمًا وفاكهةً وحريرًا وذهبًا وفضةً، وغير ذلك، وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما: ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء فإذا كانت المخلوقات في الجنة توافق المخلوقات في الدنيا في الأسماء، والحقائق ليست مثل الحقائق، فكيف يكون الخالق مثل المخلوق إذا وافقه في الاسم؟!

والله تعالى قد أخبر أنه سميع بصير، وأخبر عن الإنسان أنه سميع بصير، وليس هذا مثل هذا، وأخبر أنه حي، وعن بعض عباده أنه حي، وليس هذا مثل هذا، وأخبر أنه رءوف رحيم، وأخبر عن نبيه أنه رءوف رحيم، وليس هذا مثل هذا، وأخبر أنه عليم حليم، وأخبر عن بعض عباده بأنه عليم حليم، وليس هذا مثل هذا، وسمى نفسه الملك، وسمى بعض عباده الملك، وليس هذا مثل هذا، وهذا كثير في الكتاب والسنة، فكان سلف الأمة وأئمتها كأئمة المذاهب: مثل أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم، على هذا إثبات بلا تشبيه، وتنزيه بلا تعطيل لا يقولون بقول أهل التعطيل، نفاة الصفات، ولا بقول أهل التمثيل المشبهة للخالق بالمخلوقات، فهذه طريقة الرسل، ومن آمن بهم.

وأما المخالفون للرسل -صلوات الله وسلامه عليهم- من المتفلسفة وأشباههم، فيصفون الرب تعالى «بالصفات السلبية» ليس كذا، ليس كذا، ليس كذا، ولا يصفونه بشيء من صفات الإثبات، بل بالسلب الذي يوصف به المعدوم فيبقى ما ذكروه مطابقًا للمعدوم، فلا يبقى فرق بين ما يثبتونه وبين المعدوم، وهم يقولون: إنه موجود ليس بمعدوم فيتناقضون، يثبتونه من وجه، ويجحدونه من وجه آخر، ويقولون: إنه وجود مطلق، لا يتميز بصفة.

وقد علم الناس أن المطلق لا يكون موجودًا؛ فإنه ليس في الأمور الموجودة ما هو مطلق لا يتعين، ولا يتميز عن غيره، وإنما يكون ذلك فيما يقدره المرء في نفسه، فيقر أمرًا مطلقًا، وإن كان لا حقيقة له في الخارج، فصار هؤلاء المتفلسفة الجهمية المعطلون لا يجعلون الخالق سبحانه وتعالى موجودًا مباينًا لخلقه؛ بل إما أن يجعلوه مطلقًا في ذهن الناس، أو يجعلوه حالًا في المخلوقات، أو يقولون هو وجود المخلوقات.

ومعلوم أن الله كان قبل أن يخلق المخلوقات، وخلقها فلم يدخل فيها، ولم يدخلها فيه، فليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته، وعلى ذلك دل الكتاب والسنة، واتفق عليه سلف الأمة وأئمتها[1]

وقال: واعلم أن الجهمية المحضة كالقرامطة ومن ضاهاهم: ينفون عنه تعالى اتصافه بالنقيضين، حتى يقولون ليس بموجود ولا ليس بموجود، ولا حي ولا ليس بحي. ومعلوم أن الخلو عن النقيضين ممتنع في بدائه العقول كالجمع بين النقيضين.

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٤٧٩- ٤٨٤).

وآخرون وصفوه بالنفي فقط، فقالوا ليس بحي ولا سميع ولا بصير؛ وهؤلاء أعظم كفرًا من أولئك من وجه وأولئك أعظم كفرًا من هؤلاء من وجه، فإذا قيل لهؤلاء هذا مستلزم وصفه بنقيض ذلك، كالموت والصمم والبكم، قالوا: إنما يلزم ذلك لو كان قابلًا لذلك، وهذا الاعتذار يزيد قولهم فسادًا.

وكذلك من ضاهى هؤلاء -وهم الذين يقولون: ليس بداخل العالم ولا خارجه، إذا قيل هذا ممتنع في ضرورة العقل، كما إذا قيل: ليس بقديم ولا محدث- ولا واجب ولا ممكن، ولا قائم بنفسه، ولا قائم بغيره، قالوا هذا إنما يكون إذا كان قابلًا لذلك، والقبول إنما يكون من المتحيز، فإذا انتفى التحيز انتفى قبول هذين المتناقضين.

فيقال لهم علم الخلق بامتناع الخلو من هذين النقيضين: هو علم مطلق لا يستثنى منه موجود، والتحيز المذكور: إن أريد به كون الأحياز الموجودة تحيط به فهذا هو الداخل في العالم؛ وإن أريد به أنه منحاز عن المخلوقات؛ أي: مباين لها متميز عنها فهذا هو الخروج، فالمتحيز يراد به تارة ما هو داخل العالم، وتارة ما هو خارج العالم، فإذا قيل ليس بمتحيز كان معناه ليس بداخل العالم ولا خارجه.

فهم غيروا العبارة ليوهموا من لا يفهم حقيقة قولهم أن هذا معنى آخر، وهو المعنى الذي علم فساده بضرورة العقل؛ كما فعل أولئك بقولهم: ليس بحي ولا ميت، ولا موجود ولا معدوم، ولا عالم ولا جاهل[1].

وقال: وإن كان المخاطب من الغلاة نفاة الأسماء والصفات، وقال لا أقول: هو موجود، ولا حي ولا عليم، ولا قدير؛ بل هذه الأسماء لمخلوقاته؛ إذ هي مجاز؛ لأن إثبات ذلك يستلزم التشبيه بالموجود الحي العليم.

قيل له: وكذلك إذا قلت ليس بموجود، ولا حي، ولا عليم، ولا قدير كان ذلك تشبيهًا بالمعدومات، وذلك أقبح من التشبيه بالموجودات.

فإن قال: أنا أنفي النفي والإثبات. قيل له: فيلزمك التشبيه بما اجتمع فيه النقيضان من الممتنعات؛ فإنه يمتنع أن يكون الشيء موجودًا معدومًا، أو لا موجودًا ولا معدومًا، ويمتنع أن يكون يوصف ذلك باجتماع الوجود والعدم، أو الحياة والموت، أو العلم والجهل، أو يوصف بنفي الوجود والعدم، ونفي الحياة والموت، ونفي العلم والجهل.

فإن قلت إنما يمتنع نفي النقيضين عما يكون قابلًا لهما، وهذان يتقابلان تقابل العدم والملكة؛ لا تقابل السلب والإيجاب، فإن الجدار لا يقال له أعمى ولا بصير، ولا حي ولا ميت، إذ ليس بقابل لهما.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/٣٩، ٤٠).

قيل لك: أولًا هذا لا يصح في الوجود والعدم، فإنهما متقابلان تقابل السلب والإيجاب باتفاق العقلاء؛ فيلزم من رفع أحدهما ثبوت الآخر.

وأما ما ذكرته من الحياة والموت، والعلم والجهل: فهذا اصطلاح اصطلحت عليه المتفلسفة المشاءون والاصطلاحات اللفظية ليست دليلًا على نفي الحقائق العقلية، وقد قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ۝٢٠ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ۝٢١﴾ فسمى الجماد ميتًا وهذا مشهور في لغة العرب وغيرهم.

وقيل لك ثانيًا: فما لا يقبل الاتصاف بالحياة والموت والعمى والبصر ونحو ذلك من المتقابلات أنقص مما يقبل ذلك -فالأعمى الذي يقبل الاتصاف بالبصر أكمل من الجماد الذي لا يقبل واحدًا منهما، فأنت فررت من تشبيهه بالحيوانات القابلة لصفات الكمال، ووصفته بصفات الجامدات التي لا تقبل ذلك.

وأيضًا فما لا يقبل الوجود والعدم، أعظم امتناعًا من القابل للوجود والعدم؛ بل ومن اجتماع الوجود والعدم، ونفيهما جميعًا فما نفيت عنه قبول الوجود والعدم كان أعظم امتناعًا مما نفيت عنه الوجود والعدم، وإذا كان هذا ممتنعًا في صرائح العقول فذاك أعظم امتناعًا، فجعلت الوجود الواجب الذي لا يقبل العدم هو أعظم الممتنعات. وهذا غاية التناقض والفساد.

وقيل له أيضًا: اتفاق المسميين في بعض الأسماء والصفات ليس هو التشبيه والتمثيل، الذي نفته الأدلة السمعيات والعقليات، وإنما نفت ما يستلزم اشتراكهما فيما يختص به الخالق مما يختص بوجوبه أو جوازه أو امتناعه؛ فلا يجوز أن يشركه فيه مخلوق ولا يشركه مخلوق في شيء من خصائصه سبحانه وتعالى

وأما ما نفيته فهو ثابت بالشرع والعقل، وتسميتك ذلك تشبيهًا وتجسيمًا تمويه على الجهال، الذين يظنون أن كل معنى سماه مسم بهذا الاسم يجب نفيه؛ ولو ساغ هذا لكان كل مبطل يسمى الحق بأسماء ينفر عنها بعض الناس ليكذب الناس بالحق المعلوم بالسمع والعقل، وبهذه الطريقة أفسدت الملاحدة على طوائف الناس عقلهم، ودينهم حتى أخرجوهم إلى أعظم الكفر والجهالة، وأبلغ الغي والضلالة[(١)]

وقال: وإنما المقصود هنا أن مجرد الاعتماد في نفي ما ينفى على مجرد نفي التشبيه لا يفيد إذ ما شيئين إلا يشتبهان من وجه ويفترقان من وجه بخلاف الاعتماد على نفي النقص والعيب ونحو ذلك، مما هو سبحانه مقدس عنه، فإن هذه طريقة صحيحة.

وكذلك إذا أثبت له صفات الكمال ونفي مماثلة غيره له فيها، فإن هذا نفي المماثلة فيما هو مستحق له، وهذا حقيقة التوحيد: وهو ألا يشركه شيء من الأشياء فيما هو من خصائصه، وكل

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٠- ٢٣)، (٣/ ٦٩).

صفة من صفات الكمال فهو متصف بها على وجه لا يماثله فيه أحد، ولهذا كان مذهب سلف الأمة وأئمتها إثبات ما وصف به نفسه من الصفات، ونفي مماثلته بشيء من المخلوقات.

فإن قيل: إن الشيء إذا شابه غيره من وجه جاز عليه ما يجوز عليه من ذلك الوجه، ووجب له ما وجب له، وامتنع عليه ما امتنع عليه.

قيل: هب أن الأمر كذلك، ولكن إذا كان ذلك القدر المشترك لا يستلزم إثبات ما يمتنع على الرب سبحانه ولا نفي ما يستحقه لم يكن ممتنعًا، كما إذا قيل: إنه موجود حي عليم سميع بصير، وقد سمى بعض المخلوقات حيًّا سميعًا عليمًا بصيرًا فإذا قيل: يلزم أنه يجوز عليه ما يجوز على ذلك من جهة كونه موجودًا حيًّا عليمًا سميعًا بصيرًا. قيل: لازم هذا القدر المشترك ليس ممتنعًا على الرب تعالى، فإن ذلك لا يقتضي حدوثًا ولا إمكانًا، ولا نقصًا ولا شيئًا مما ينافي صفات الربوبية.

وذلك أن القدر المشترك هو مسمى الوجود أو الموجود، أو الحياة أو الحي، أو العلم أو العليم، أو السمع أو البصر، أو السميع أو البصير، أو القدرة أو القدير، والقدر المشترك مطلق كلي لا يختص بأحدهما دون الآخر؛ فلم يقع بينهما اشتراك لا فيما يختص بالممكن المحدث، ولا فيما يختص بالواجب القديم؛ فإن ما يختص به أحدهما يمتنع اشتراكهما فيه.

فإذا كان القدر المشترك الذي اشتركا فيه صفة كمال، كالوجود والحياة، والعلم والقدرة، ولم يكن في ذلك شيء مما يدل على خصائص المخلوقين، كما لا يدل على شيء من خصائص الخالق، لم يكن في إثبات هذا محذور أصلًا؛ بل إثبات هذا من لوازم الوجود فكل موجودين لا بد بينهما من مثل هذا، ومن نفى هذا لزمه تعطيل وجود كل موجود.

ولهذا لما اطلع الأئمة على أن هذا حقيقة قول الجهمية سموهم معطلة، وكان جهم ينكر أن يسمى الله شيئًا، وربما قالت الجهمية هو شيء لا كالأشياء، فإذا نفى القدر المشترك مطلقًا لزم التعطيل العام.

والمعاني التي يوصف بها الرب تعالى كالحياة، والعلم، والقدرة، بل الوجود والثبوت، والحقيقة ونحو ذلك: تجب لوازمها، فإن ثبوت الملزوم يقتضي ثبوت اللازم، وخصائص المخلوق التي يجب تنزيه الرب عنها ليست من لوازم ذلك أصلًا، بل تلك من لوازم ما يختص بالمخلوق من وجود وحياة، وعلم ونحو ذلك.

والله سبحانه منزه عن خصائص المخلوقين وملزومات خصائصهم[1]

وسيأتي مزيد بيان عند الكلام عن مقالة التعطيل.

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٧٤- ٧٦).

- **قولهم في الصفات الذاتية**

ينكرون صفات الله الذاتية؛ كالسمع والبصر ونحوهما.

أقوال العلماء

قال الملطي: وأنكر جهم أن يكون لله سمعٌ وبصرٌ.

وقد أخبرنا الله عز وجل في كتابه ووصف نفسه في كتابه قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: الآية ١١]، ثم أخبر عن خلقه قال عز وجل: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: الآية ٢] فهذه صفة من صفات الله أخبرنا أنها في خلقه غير أنا لا نقول: إن سمعه كسمع الآدميين، ولا بصره كأبصارهم.

وقال: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ ۘ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴿١٨١﴾﴾ [آل عمران: الآية ١٨١]. وقال: ﴿فَٱذْهَبَا بِـَٔايَٰتِنَآ ۖ إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: الآية ١٥]، وقال: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم﴾ [الزخرف: الآية ٨٠]، وقوله: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾ [مريم: الآية ٤٢]، وقال: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: الآية ٤٦]، وقال: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّى وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه: الآية ٣٩]، وقال: ﴿كَىْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا ﴿٣٣﴾ وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا ﴿٣٤﴾ إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرًا ﴿٣٥﴾﴾. وقال: ﴿ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ ﴿٢١٨﴾ وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٢١٩﴾﴾، وقال: ﴿فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: الآية ١٠٥]، وقال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: الآية ٧٥]، وقال: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ [الحج: الآية ١٠]، وقال: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: الآية ٢٧]، وقال: ﴿فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: الآية ١٤٤]، وقال: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: الآية ٥٨]،

وقال: ﴿أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: الآية ١٦٩]، ثم قال: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان: الآية ٥٦] فقد وصف الله من نفسه أشياء جعلها في خلقه والذي يقول ليس كمثله شيء وإنما أوجب الله على المؤمنين اتّباع كتابه وسنة رسوله.

وقال أبو موسى: كنا مع رسول الله في سفر أو غزاة فإذا أشرفنا على وادٍ هللنا وكبرنا فارتفعت أصواتنا فقال: **«يأيها الناس اربعوا على أنفسكم؛ إنكم لا تدعون أصمَّ ولا غائبًا، إنه معكم سميع قريب»**.

وقال وهب: قال الله تبارك وتعالى لموسى عليه السلام: انطلق برسالتي فإنك بعيني وسمعي ومعك يدي ونصري.

وعن وهب قال: الرب تبارك وتعالى لآدم: اخترت مكانه يعني الكعبة يوم خلقت السموات والأرض، وقبل ذلك كان بعيني وهو صفوتي من البيوت.

وعن ابن عمر قال: قام رسول الله في الناس فأثنى على الله جل اسمه بما هو أهله، ثم ذكر الدجال فقال: إني لأنذركموه وما من نبي إلا وقد أنذر قومه، ولقد أنذر نوح قومه، ولكني سأقول

لكم قولًا لم يقله نبي لقومه تعلمون أنه أعور وأن الله ليس بأعور[(١)]

- قولهم في الصفات الخبرية

ينكرون صفات الله الخبرية كالوجه واليدين ونحوهما.

أقوال العلماء

قال الملطي: وأنكر جهم أن يكون لله عز وجل وجه، وهو يقول: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمن: الآية ٢٧]، وقال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: الآية ٨٨]، وقال: ﴿وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ﴾ [الرعد: الآية ٢٢]، وقال: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ﴾ [الإنسان: الآية ٩]، وقال: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: الآية ١١٥]، وقال: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [الروم: الآية ٣٨]، وقال: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [الروم: الآية ٣٩]

وروى أنس بن مالك قال: قال رسول الله في قوله: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ۚ فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: الآية ١٤٣] قال هكذا بأصابعه فقال ثابت لحميد: لا تحدث بهذا يا أبا محمد فزبره حميد وانتهره، وقال: حدث به أنس وزعم أنس أن رسول الله حدث به، وأنا أكتمه.

وقال ابن مسعود: إن ربكم ليس عنده ليل ولا نهار، ونور السموات والأرض من نور وجهه.

وعن ابن عمر أن أدنى أهل الجنة منزلة لمن ينظر إلى جنانه، ونعمه، وخدمه، وسرره مسيرة ألف عام؛ وأكرمهم على الله من ينظر إلى وجهه بكرة وعشيا، ثم تلا هذه الآية ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾.

وكان علي يقول في دعائه: وجهك أكرم الوجوه وجاهك خير الجاه.

وروى أبو هريرة قال: قال رسول الله: **«لا يقولن أحدكم قبح الله وجهك، ووجه من أشبه وجهك؛ فإن الله خلق آدم على صورته»**.

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله: **«إذا ضرب أحدكم فليتجنب الوجه؛ فإن الله عز وجل خلق آدم على صورته»**.

وقال أبو رزين: سمعت رسول الله يقول: **«ضحك ربنا تبارك وتعالى من قنوط عباده وقرب غيره»**، قال أبو رزين فقلت: يا رسول الله، ويضحك الرب؟ فقال: **«نعم، يا أبا رزين، لن نعدم من رب يضحك خيرًا»**، وقال عليه الصلاة والسلام: **«يأتينا ربنا يوم القيامة ونحن على مكان رفيع فيتجلى لنا ضاحكًا»**.

وقال أبو موسى الأشعري: قال رسول الله: **«يجمع الله عز وجل المؤمنين في صعيدٍ واحدٍ فإذا**

---

(١) التنبيه والرد ص(١٢١- ١٢٣).

أراد أن يصدع بين خلقه مَثَّلَ لكل قوم ما كانوا يعبدون فيتبعونهم، حتى يدخلوهم النارَ، ثم يأتينا ربنا ونحن على مكانٍ مرتفع فيقول: مَن أنتم؟! فيقولون: نحن مسلمون، فيقول: من تنتظرون؟! فيقولون: ننتظر ربنا، فيقول: مِن أين تعرفون ربَّكم؟ وهل تعرفونه إذا رأيتموه؟! فيقولون: جاءتنا الرسل فصدقنا واتبعنا، فيقول لهم: وكيف تعرفونه ولم تروه؟! فيقولون: نعم، فيتجلى لهم ضاحكًا».

وعن عبد الله بن عمر قال: يضحك الله إلى صاحب البحر ثلاث مرات حين يركبه ويتخلى عن أهله، وحين يميد متشحطًا، وحين يرى البرَّ.

وعن ابن مسعود قال: رجلان يضحك الله إليهما رجل تحته فرس من أمثل خيل أصحابه فانهزموا وثبت إلى أن قتل شهيدًا وإن بقي فتح الله عليه؛ فذلك يضحك إليه. ورجل قام من الليل لا يعلم به أحد فأسبغ الوضوء وصلى على النبي واستفتح القراءة فيضحك الله سبحانه وتعالى إليه ويقول: انظروا إلى عبدي لا يراه غيري.

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله: **«يضحك الله لرجلين يقتتلان كلاهما يدخل الجنة»** قالوا: كيف يا رسول الله؟ قال: **«يقتل هذا فيلج الجنةَ، ثم يتوب الله على الآخر فيهديه إلى الإسلام، ثم يجاهد في سبيل الله فيستشهد»**.

وعن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله: **«يضحك الله إلى ثلاثة القوم إذا صفوا في الصلاة، والرجل يقاتل من وراء أصحابه، والرجل يقوم في سواد الليل»**[1].

وقال أبو عاصم: وأنكر جهم أن يكون لله تعالى يد، وكذب على الله عز وجل، والله يقول: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ كُلَّمَآ أَوْقَدُواْ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [المائدة: الآية ٦٤]

وقال: ﴿يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ﴾ [ص: الآية ٧٥]، وقال: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزُّمَر: الآية ٦٧]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٠﴾﴾ [الفتح: الآية ١٠]

وعن ابن عباس قال: إنما سمي آدم؛ لأنه من أديم الأرض قبضه من تربة الأرض فخلقه منها، وفي الأرض البياض والحمرة والسواد وكذلك ألوان الناس مختلفة.

وعن ابن عباس في قوله عز وجل: ﴿وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾ [مريَم: الآية ٥٢] قال: سمع صريف القلم حين

---

(١) التنبيه والرد ص(١١٨- ١٢١).

كتب في اللوح، وعن ابن مسعود قال: قال رسول الله: «أول من يُكسَى يوم القيامة يقول الله عز وجل أكسوا خليلي إبراهيم، ثم أُكسَى على أثره، ثم أقوم عن يمين الله مقامًا يغبطني به الأولون والآخرون».

وفي حديث آخر: «ساعد الله أشدُّ، وموسى الله أحدُّ»، وقال عليه السلام: «ما التقى فتتان إلا وكف الله بينهما، فإذا أراد الله أن يهزم إحدى الطائفتين أمال كفه بينهما».

وعن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال: «ما من خلق من بني آدم إلا وقلبه بين أصبعين من أصابع الله، إن شاء أقامه، وإن شاء أزاغه».

قال جابر بن عبد الله كان النبي يكثر من القول: يا مقلب القلوب ثبت قلوبنا على دينك، قال له رجل من أصحابه: تخاف علينا، وقد آمنا بك وما جئت به؟! قال: «القلب بين أصبعين من أصابع الرحمن» يقول بها هكذا وقلب بأصبعيه السبابة والوسطى.

وعن ابن مسعود في قوله: ﴿يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القَلَم: الآية ٤٢] قال: عن ساق عرشه تبارك وتعالى، وقال أيضًا: يقومون يوم القيامة لرب العالمين فعند ذلك يكشف عن ساق فلا يبقى مؤمن إلا خرَّ ساجدًا، ويبقى المنافقون ظهورهم طبقًا واحدًا.

وقال عليه السلام: «أيفرح أحدكم براحلته إذا ضلت ثم وجدها؟» قالوا: نعم، قال: «والذي نفسي بيده الله أشد فرحًا بتوبة عبده إذا تاب من أحدكم براحلته»، رواه أبو هريرة.

وروى أيضًا عن رسول الله قال: «تحاجت الجنةُ والنارُ؛ فقال الله عز وجل للجنة: إنما أنت رحمتي أرحم بك من أشاء من عبادي، وقال للنار: إنما أنت عذابي أعذب بك من أشاء من عبادي، ولكل واحدة منكما ملؤها؛ فأما أهل النار فيلقون فيها، وتقول هل من مزيد ولا تمتلئ حتى يضع رجله، -أو قال: قدمه- فتقول: قط قط قط فهناك تمتلئ وتتزوي، وأما الجنة فإن الله ينشئ لها ما شاء».

وقال: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ۝١٠٤﴾ [التوبَة: الآية ١٠٤]

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله: «إن العبد إذا تصدق من طيب يتقبلها الله منه، ويربيها كما يربي أحدكم مهره أو فصيله، وإن الرجل ليتصدق باللقمة فتربو في يد الله أو في كف الله حتى تكون مثل جبلٍ فتصدقوا».

وعن أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله: «إن الله يوم خلق آدم قبض من صلبه قبضةً فوقع كل طيب في يمينه، وكل خبيث في يده الأخرى، فقال: هؤلاء أصحاب اليمين هؤلاء في الجنة، وهؤلاء في النار ولا أبالي». وسئل عمر بن الخطاب رحمة الله عليه عن هذه الآية ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٧٢] فقال عمر رضي الله عنه: سمعت رسول الله يقول: «لما خَلَقَ الله عزَّ وجلُّ آدمَ مَسَحَ ظَهْرَه بيمينِه فاسْتَخْرَجَ منه ذريةً؛ فقال: خَلَقْتُ هؤلاءِ للجنةِ، ثم مَسَحَ ظَهْرَه

فاسْتَخْرَجَ منه ذريةً؛ فقال: خَلَقْتُ هؤلاءِ للنارِ».

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله: «لَمَّا خَلَقَ اللهُ آدمَ كَتَبَ بِيَدِه إنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي»، وقال عليه السلام: «يمين الله ملأى لا يقبضها سحاء الليل والنهار، أرأيتم ما أنفق منذ يوم خلق السموات والأرض؛ فإنه لم ينقص مما في يمينه، وكان عرشه على الماء، وبيده الأخرى ترفع وتخفض».

وعن ابن عباس قال: «أخذ الله عز وجل ذرية آدم من صلبه كهيئة الذر، ثم قال: يا فلان، اعمل كذا وكذا، وقال: يا فلان، امسك كذا وكذا، ثم قبض يمينه، وقبض بيده الأخرى وقال: لمن في يمينه: ادخلوا الجنة بسلام، وقال لمن في يده الأخرى: ادخلوا النار ولا أبالي».

وعن ابن عمر، عن النبي قال: «إن أول شيء خلقه الله جل اسمه القلم، وأخذ بيمينه وكلتا يديه يمين فكتب الدنيا، وما يكون فيها».

وعن ابن عباس قال: قال رسول الله: «أتاني الليلة ربي في أحسن صورة -قال: أحسبه قال: في المنام- قال: يا محمد، تدري فيم الملأ الأعلى؟ قلت: لا، فوضع يده بين كتفي حتى وجدت بردها بين ثديي، أو نحري فعلمت ما في السموات والأرض».

وقال ابن عمر: قرأ رسول الله هذه الآية على منبره ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾ وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ فقال عليه السلام: «بيده» يخبر عن ربه عز وجل، ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزُّمَر: الآية ٦٧] قال: «يقول أنا الجبار المتكبر» ما زال عليه السلام يكررها حتى رجفت به المنبر، قال: قلت: لتقعن به.

وعن أبي موسى عن النبي قال: «إن الله تبارك وتعالى يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل حتى تطلع الشمس من مغربها، وإبليس لا يقدر أن يتحول عن خلقه إلا بسحر فعرض نفسه على الدواب والبهائم والطير أيما يقبله فلم يقبله شيء إلا الحية فدخل في جوفها فأوحى الله إلى آدم وحواء ما أوحى»[1]

وتقدم مزيد بيان عند قول المعتزلة في الصفات الخبرية.

- قولهم في الصفات الفعلية.

ينكرون صفات الله الفعلية كالاستواء والنزول ونحوهما.

أقوال العلماء

قال الملطي: قال أبو عاصم خشيش بن أصرم: وقد أنكر جهم أن يكون الله على العرش.

---

(١) التنبيه والرد ص(١٣٥- ١٣٩).

وقال الله تبارك وتعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٩﴾﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٩] . وقال: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ ﴿٢﴾﴾ [الرّعد: الآية ٢] ، وقال: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾ [السَّجدَة: الآية ٤] ، وقال: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هُود: الآية ٧] وقال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه: الآية ٥] ، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ﴾ [غَافر: الآية ٧] ، وقوله: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [الحَاقَّة: الآية ١٧] ، وقال: ﴿حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الزُّمَر: الآية ٧٥] ، وقال: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفُرقان: الآية ٥٩] ، وقال: ﴿رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [التوبَة: الآية ١٢٩]

وقال أبو عاصم: من كفر بآية من كتاب الله فقد كفر به أجمع، فمن أنكر العرش فقد كفر به أجمع، ومن أنكر العرش فقد كفر بالله.

وجاءت الآثار بأن لله عرشًا، وأنه على عرشه.

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله: «**الحق كتب كتابًا فوضعه عنده فوق العرش إن رحمتي سبقت غضبي**».

وفي حديث آخر أيضًا: «**لما خلق الله الخلق كتب كتابًا على نفسه فهو مرفوع فوق العرش إن رحمتي تغلب غضبي**».

وعن سعيد بن جُبَيْر قوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هُود: الآية ٧] قال: على متن الريح.

وعن وائل قال: رأيت النبي سمع رجلًا يقول: الحمد لله حمدًا طيبًا مباركًا فيه، فلما سلم قال: من صاحب الكلمة آنفًا؟ قال الرجل: أنا، وما أردت بها بأسًا قال: «**لقد رأيتها قد ابتدرها اثنا عشر ملكًا، ورأيتها فتحت لها أبواب السماء؛ فما نهنها شيء دون العرش**».

وعن العباس بن عبد المطلب قال: كنا مع رسول الله جلوسًا بالبطحاء إذ مرت سحابة فقال: «**أتدرون ما هذه؟**» قلنا: سحاب، قال: «**والمزن؟**»، قلنا: والمزن، قال: «**والقتار؟**» قال: فسكتنا قال: «**أتدرون كم بين السماء والأرض**» قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: «**بينهما مسيرة خمسمائة عام**» إلى أن ذكر السموات السبع، ثم قال: «**وفوق السماء السابعة بحر بين أسفله وأعلاه كما بين السماء والأرض، وفوق ذلك ثمانية أوعال ما بين ركبهم وأظلافهم كما بين السماء والأرض، وفوق ذلك العرش، وما بين أسفله وأعلاه كما بين السماء والأرض، والله عز وجل فوق ذلك ولا يخفى عليه شيء من أعمال بني آدم**».

وعن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله: «**اهتز العرش لموت سعد بن معاذ**»، وعن أبي ذر

قال: قال رسول الله حين غربت الشمس: «أتدري أين تذهب؟» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «فإنها تذهب فتسجد تحت العرش، فتستأذن فيؤذن لها».

وعن كعب الحبر قال: أقرب الخلق إلى الله تعالى جبريل وميكائيل وإسرافيل عليهم السلام، وهم تحت زوايا العرش وبينهم وبين رب العالمين خمسون ألف سنة.

وعن وهب بن منبه قال: أربع أملاك يحملون العرش على أكتافهم لكل واحد منهم أربع وجوه: وجه ثور، ووجه أسد، ووجه نسر، ووجه إنسان؛ ولكل واحد منهم أربع: أجنحة أما جناحان فعلى وجهه ليحفظاه من أن ينظر إلى العرش فيصعق فيهفو بهما، ليس له كلام إلا أن يقول: قدوس الملك القوي ملأت عظمته السموات والأرض.

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله: «ينزل الجبار في ظلل من الغمام والملائكة ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية، وهم اليوم أربعة أقدامهم على تخوم الأرض السفلى، والسموات إلى حجزهم، والعرش على مناكبهم؛ فيضع الله تبارك وتعالى كرسيه حيث شاء من أرضه».

وقال أبو هريرة: قال رسول الله: «إن الله تبارك وتعالى لما فرغ من خلق السموات والأرض خلق الصور فأعطاه إسرافيل فهو واضعه على فيه شاخص بصره إلى السماء ينظر متى يؤمر»، وعن ابن عمر قال: خلق الله تبارك وتعالى أربعة أشياء بيده: العرش، وجنات عدن، وآدم، والقلم[1].

وقال: وأنكر جهم أن الله استوى إلى السماء، والله تبارك وتعالى يقول: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٩﴾﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٩].

وعن عكرمة قال: إن الله تعالى خلق آدم بيده كرامة لابن آدم، وغرس الجنة بيده كرامة لابن آدم، وكتب التوراة بيده، وخلق السموات والأرضين وكل شيء خلقه في ستة أيام؛ فبدأ في خلقهم يوم الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس والجمعة ثم استوى على العرش في ثلاث ساعات بقين من يوم الجمعة فخلق في ساعة فيها النتن الذي ألقاه على ابن آدم كي لا يعبدوه وفي ساعة منها السوس الذي يقع في الطعام لكي يرغب العباد إلى الله.

وقال مجاهد: قوله ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٩﴾﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٩] يقول: خلق سبع سموات بعضها فوق بعض، وسبع أرضين بعضها تحت بعض[2].

وتقدم مزيد بيان عند قول المعتزلة في الاستواء.

---

(١) التنبيه والرد ص(٩٩- ١٠٣).

(٢) التنبيه والرد ص(١٣٣، ١٣٤)، ص(١١٢- ١١٦)، مجموع الفتاوى (٥/ ٤٠، ٤١)، (٥/ ٤٩، ٥٤)، (٥/ ١٨٣- ١٨٥)، (٥/ ٥١٨- ٥٢١).

- قولهم في علم الله

يزعم أن علم الله سبحانه محدَث، وأنه لا يعلم الأشياء قبل أن تكون.

أقوال العلماء

قال الأشعري: وكان يقول: إن علم الله سبحانه مُحْدَثٌ فيما يحكى عنه، . . . ، وأنه لا يقال: إن الله لم يزل عالمًا بالأشياء قبل أن تكون(١)

وقال: وقال الجهم إن علم الله محدث هو أحدثه فعلم به، وأنه غير الله، وقد يجوز عنده أن يكون الله عز وجل عالمًا بالأشياء كلها قبل وجودها بعلم محدث بها، وحكي عن الجهم خلاف هذا وأنه كان لا يقول: إن الله يعلم الأشياء قبل أن تكون؛ لأنها قبل أن تكون ليست بأشياء فتعلم أو تجهل وألزمه مخالفوه أن لله سبحانه علمًا محدثًا(٢)

وقال الإسفراييني: ومن ضلالاته قوله: إن علم الله تعالى حادث، وإنه لا يعلم ما يكون حتى يكون(٣)

وقال البغدادي: وزعم أيضًا أن علم الله تعالى حادث(٤)

وقال الشهرستاني: إثباته علومًا حادثة للباري تعالى لا في محل، قال: لا يجوز أن يعلم الشيء قبل خلقه؛ لأنه لو علم ثم خلق، أفبقي علمه على ما كان أم لم يبق؟ فإن بقي فهو جهل، فإن العلم بأن سيوجد غير العلم بأن قد وجد. وإن لم يبق فقد تغير والمتغير مخلوق ليس بقديم، ووافق في هذا المذهب هشام بن الحكم كما تقرر. قال: وإذا ثبت حدوث العلم فليس يخلو: إما أن يحدث في ذاته تعالى، وذلك يؤدي إلى التغيُّر في ذاته، وأن يكون محلًا للحوادث. وإما أن يحدث في محل فيكون المحل موصوفًا به لا الباري تعالى، فتعين أنه لا محل له. فأثبت علومًا حادثة بعدد الموجودات المعلومة(٥)

وقال السكسكي: ويقولون: وإن علم الله تعالى محدث أحدثه لنفسه بعد أن لم يكن علمًا، وكذلك قالوا في القدرة(٦)

وقال الإيجي: وعلمه حادث لا في محل، ولا يتصف بما يوصف به غيره كالعلم والقدرة(٧)

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٠).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٢٢٢).

(٣) التبصير في الدين ص(١٠٨).

(٤) الفرق بين الفرق ص(٢٢١).

(٥) الملل والنحل (١/ ٨٧).

(٦) البرهان ص(٣٥).

(٧) المواقف (٣/ ٧١٢).

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: وهذا القول مهجور باطل مما اتفق على بطلانه سلف الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر علماء المسلمين بل كفروا من قاله والكتاب والسنة مع الأدلة العقلية تبين فساده.

فإن الله قد أخبر عما يكون من أفعال العباد قبل أن تكون بل أعلم بذلك من شاء من ملائكته وغير ملائكته قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [البَقَرَة: الآية ٣٠] فالملائكة حكموا بأن الآدميين يفسدون ويسفكون الدماء قبل أن يخلق الإنس ولا علم لهم إلا ما علمهم الله كما قالوا: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾ [البَقَرَة: الآية ٣٢]، ثم قال: ﴿إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٣٠]، وتضمن هذا ما يكون فيما بعد من آدم وإبليس وذريتهما وما يترتب على ذلك.

ودلت هذه الآية على أنه يعلم أن آدم يخرج من الجنة؛ فإنه لولا خروجه من الجنة لم يصر خليفة في الأرض، فإنه أمره أن يسكن الجنة ولا يأكل من الشجرة بقوله: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾﴾ [البَقَرَة: الآية ٣٥]، وقال تعالى: ﴿فَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ ﴿١١٧﴾ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴿١١٩﴾﴾ نهاه أن يخرجها من الجنة وهي نهي عن طاعة إبليس التي هي سبب الخروج وقد علم قبل ذلك أنه يخرج من الجنة وأنه إنما يخرج منها بسبب طاعته إبليس، وأكله من الشجرة؛ لأنه قال قبل ذلك إني جاعل في الأرض خليفة،

ولهذا قال من قال من السلف: إنه قدر خروجه من الجنة قبل أن يأمره بدخولها بقوله: إني جاعل في الأرض خليفة، وقال بعد هذا: ﴿وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [البَقَرَة: الآية ٣٦]، وقال تعالى: ﴿قَالَ ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٢٤﴾﴾ [الأعراف: الآية ٢٤]، قال: ﴿فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ [الأعراف: الآية ٢٥]، وهذا خبر عما سيكون من عداوة بعضهم بعضًا وغير ذلك.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٩٦﴾ وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ﴾، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾﴾ [البَقَرَة: الآية ٦]، وهذا خبر عن المستقبل وأنهم لا يؤمنون.

وقال تعالى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [ص: الآية ٨٥]، وقال: ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السَّجدَة: الآية ١٣]، وهذا قسم منه على ذلك، وهو الصادق البارُّ في قسمه، وصدقه مستلزم لعلمه بما أقسم عليه، وهو دليل على أنه قادر على ذلك.

وقد يستدل به على أنه خالق أفعال العباد؛ إذ لو كانت أفعالهم غير مقدورة له لم يمكنه أن يملأ جهنم بل كان ذلك إليهم إن شاءوا عصوه فملأها، وإن شاءوا أطاعوه فلم يملأها،

لكن قد يقال: إنه علم أنهم يعصونه فأقسم على جزائهم على ذلك، وقد يجاب عن ذلك بأن علمه بالمستقبل قبل أن يكون مستلزم لخلقه له؛ فإنه سبحانه لا يستفيد العلم من غيره.

كالملائكة والبشر ولكن علمه من لوازم نفسه فلو كانت أفعاله خارجة عن مقدوره ومراده لم يجب أن يعلمها كما يعلم مخلوقاته وبسط هذا له موضع آخر.

وقال تعالى عن المنافقين: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ﴾ [التوبة: الآية ٤٧] وهذا خبر عما سيكون منهم من الذنوب قبل أن يفعلوها، وقال تعالى: ﴿قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ [الفتح: الآية ١٦] وهذا خبر عن دعاء من يدعوهم إلى جهاد هؤلاء ودعاؤه لهم من جملة أفعال العباد، ومن هذا في القرآن كثير.

بل العلم بالمستقبل من أفعال العباد يحصل لآحاد المخلوقين من الملائكة والأنبياء وغيرهم فكيف لا يكون حاصلًا لرب العالمين وقد أخبر النبي ﷺ عما سيكون من الأفعال المستقبلة من أمته وغير أمته مما يطول ذكره؛ كإخباره بأن ابنه الحسن يصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين، وإخباره بأنه تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق، وإخباره بأن قومًا يرتدون بعده على أعقابهم، وإخباره بأن خلافة النبوة تكون ثلاثين سنة ثم تصير ملكا، وإخباره بأن الجبل ليس عليه إلا نبي وصديق وشهيد وكان أكثرهم شهداء، وإخباره يوم بدر بقتل صناديد قريش قبل أن يقتلوا، وإخباره بخروج الدجال ونزول عيس عليه السلام على المنارة البيضاء شرقي دمشق وقتل عيسى عليه السلام له على باب لد.

وإخباره بخروج يأجوج ومأجوج وإخباره بخروج الخوارج الذين قال فيهم: «**يخرج من ضئضئ هذا قوم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، آيتهم أن فيهم رجلًا مخدج اليد على يده مثل البضعة من اللحم تدردر**» وكان الأمر كما أخبر به لما قاتلهم علي بن أبي طالب بالنهروان ووجد هذا الشخص كما وصفه النبي ﷺ، وإخباره بقتال الترك وصفتهم حيث قال: «**لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك، صغار الأعين، حمر الخدود، دلف الأنف، ينتعلون الشعر، كأن وجوههم المجان المطرقة**». وقد قاتل المسلمون هؤلاء الترك وغيرهم لما ظهروا ومثل هذا من أخبار نبيه ﷺ أكثر من أن تذكر، وهو إنما يعلم ما علمه الله، وإذا كان هو يعلم كثيرًا مما يكون من أعمال العباد فكيف الذي خلقه وعلمه ما لم يكن يعلم.

وهو سبحانه لا يحيط أحد من علمه إلا بما شاء، ولا يعلم أحد لا نبي ولا غيره إلا ما علمه الله.

وقال الخضر لموسى: إنني على علم من علم الله علمنيه الله لا تعلمه، وأنت على علم من علم الله علمكه الله لا أعلمه، ولما نقر العصفور في البحر قال له: ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلا كما نقص هذا العصفور من هذا البحر وهو سبحانه القائل في حق موسى: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: الآية ١٤٥]

والمقصود أن نفي علم الله بالحوادث أفعال العباد وغيرها قبل أن تكون باطل[١].

- قولهم في كلام الله عز وجل

كلام الله عندهم وهو القرآن مخلوق.

أقوال العلماء

قال الأشعري: ويقول بخلق القرآن[٢].

وقال: وحكى زرقان عن الجهم أنه كان يقول: إن القرآن جسم وهو فعل الله، وأنه كان يقول: إن الحركات أجسام أيضًا، وأنه لا فاعل إلا الله عز وجل[٣].

وقال الإسفراييني: وكان يقول: كلام الله حادث، ولكن لا يجوز أن يسمى متكلمًا بكلامه[٤].

وقال البغدادي: وقال بحدوث كلام الله تعالى كما قالته القدرية، ولم يسم الله تعالى متكلمًا به[٥].

وقال الشهرستاني: وهو أيضًا موافق للمعتزلة في: ...، وإثبات خلق الكلام[٦].

وقال الإيجي: ووافقوا المعتزلة في خلق الكلام[٧].

نقض قولهم

قال الملطي: وأنكر جهم أن الله يتكلم.

والله يقول: ﴿۞ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [البقرة: الآية ٧٥]. وقال: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ [يونس: الآية ٦٤]، وقال: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ﴿٦﴾﴾ [التوبة: الآية ٦].

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٩١- ٤٩٥)، (٨/ ٤٤٩، ٤٥٠).
(٢) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٠).
(٣) مقالات الإسلاميين ص(٥٨٩).
(٤) التبصير في الدين ص(١٠٨).
(٥) الفرق بين الفرق ص(٢٢٢).
(٦) الملل والنحل (١/ ٨٨).
(٧) المواقف (٣/ ٧١٢).

وقال: ﴿وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: الآية ٣٤] ، وقال: ﴿وَاتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ [الكهف: الآية ٢٧] ، وقال: ﴿لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: الآية ١٠٩] ، وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: الآية ٢٧] ، وقال: ﴿أُولَٰئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: الآية ١٧٤] ، وقال: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [هود: الآية ١١٩]

وقال: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [البقرة: الآية ٣٠] ، وقال: ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِّن طِينٍ ﴿٧١﴾﴾ [ص: الآية ٧١] ، وقال: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١٨﴾﴾ [آل عمران: الآية ١٨]

وقال: ﴿كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: الآية ٥٩] ، وقال: ﴿وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: الآية ١١٧] ، وقال: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: الآية ١٢٢] ، وقال: ﴿فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [آل عمران: الآية ١٠٦] ، وقال: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾﴾ [النحل: الآية ٤٠] ، وقال: ﴿وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [الأعراف: الآية ٢٢] ، وقال: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ﴾ [المائدة: الآية ١٠٩]

وقال: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَالِدَتِكَ إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي وَتُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِي وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَنكَ إِذْ جِئْتَهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَٰذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿١١٠﴾﴾ [المائدة: الآية ١١٠]

وقال: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [آل عمران: الآية ٥٥]

وقال: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: الآية ١١٩] ، وقال: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِّن صَلْصَالٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٢٨﴾﴾ [الحجر: الآية ٢٨] ، وقال: ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: الآية ٤] ، وقال: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: الآية ١١] ، وفي القرآن مثل هذا كثير.

فأما الآثار فإن ابن مسعود قال: إنما هي اثنتان الهدى والكلام، فأحسن الكلام كلام الله، وأحسن الهدى هدى محمد، وشر الأمور محدثاتها.

وعن أبي أمامة قال: قال رسول الله ما تقرب العباد إلى الله عز وجل بمثل ما خرج منه، يعني القرآن.

وعن ابن عباس قال: خلق الله لوحًا محفوظًا من درة بيضاء، دفتاه ياقوتة، كلامه بر، وكتابه نور، وعرضه ما بين السماء والأرض، ينظر فيه كل يوم ثلاثمائة وستين نظرة، يخلق بكل نظرة ويحيي ويميت، ويعز ويذل، ويفعل ما يشاء.

وقال جابر بن عبد الله: كان رسول الله يعرض نفسه في الموسم على الناس في الموقف يقول: «**هل من رجل يحملني إلى قومه؛ فإن قريشًا منعوني أن أبلغ كلام ربي عز وجل**»، فأتاه رجل من بني همدان فقال: أنا، فقال: «**أو عند قومك لي منعة**»، وسأله من هو؟ قال: من همدان، ثم إن الهمداني خشي أن يخفوه قومه، فقال: يا رسول الله، آتيهم فأخبرهم ثم ألقاك من قابل، فانطلق وجاءت وفود الأنصار في رجب.

وينبغي أن يقال للجهمية: من يحاسب الناس يوم القيامة، إن كان لم يكلم ولا يتكلم؟! أليس هو المخبر: ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ ۝﴾[الأعراف: الآية ٦] ؟! وقوله لعيسى عليه السلام: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾[المائدة: الآية ١١٦] ، فقال عيسى عليه السلام الحق ولم يدع كذبًا وما قلت لهم إلا ما أمرتني به.

ويقال للجهمية أيضًا: خلق السموات والأرض وخلق من الماء بشرًا وقال في كتابه: ﴿خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾[الملك: الآية ٢] ، وقال: ﴿خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾[التغابن: الآية ٢] فهل وجدتم في كتاب الله عز وجل أنه يخبر عن القرآن أنه خلقه كما خلق هذه الأشياء؟! أليس الله عز وجل يقول: ﴿رب المشارق والمغارب﴾، و﴿رَبَّ هَٰذِهِ الْبَلْدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا﴾[النمل: الآية ٩١] ، وقال: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ﴾[الشعراء: الآية ٢٦] ، فهل قال في القرآن: رب القرآن كما قال لهذه الأشياء إنه ربها؟! أو هل تجد شيئًا في سنن رسول الله أن الله خلق القرآن، وهو ربه بل قال: دعوا كل شيء مبتدع إذا أتى آتٍ بشيء ليس في كتاب الله، ولا في سنة رسوله فدعواه باطلة.

ألا ترى أن الجهمية ينبغي أن يقال لهم في دعواهم ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾[الزخرف: الآية ٣] ، و﴿جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ﴾[الشورى: الآية ٥٢] إن (جعل) في القرآن على معنيين: على خَلَقَ، وعلى غير خَلَقَ؛ فالذي على خلق لا يكون إلا على خلق، ولا يقوم إلا على مقام خلق، ولا يزول عنه المعنى؛ والذي على غير الخَلْقِ لا يكون على خلق، . . ، وقد ذكر الله عز وجل جعل المخلوقين، ولكل جَعَلَ في القرآن طريق ومذهب؛ فالذي ذكر الله من جعل المخلوقين قوله: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ ۝﴾[الزخرف: الآية ١٩] ، وذلك أنهم وصفوا الملائكة أنهم إناث، وقوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾[الأنعام: الآية ١٠٠] ؛ ووصفوا

أن لله شركاء، وقال: ﴿جَعَلُوا الْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحِجر: الآية ٩١] ؛ وذلك أنهم قالوا: إن القرآن شعر وأساطير الأولين، يقول: سَمَّوْه بأشياء، وقال: ﴿جَعَلُوٓا أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ﴾ [نُوح: الآية ٧] ؛ فهذا خبر عن فعل من أفعالهم، وقال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا﴾ [الكهف: الآية ٩٦] ، فهذا أيضًا خبر عن فعل.

ثم ذكر جعل منه على معنى الخلق فقال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعَام: الآية ١] يقول: خلق الظلمات والنور، فأوقع اسم الخلق على الظلمات والنور، وقال: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [النحل: الآية ٧٨] فأوقع اسم الخلق على الأسماع والأبصار، وقال: ﴿وَجَعَلْتُ لَهُۥ مَالًا مَّمْدُودًا ﴿١٢﴾﴾ [المدَّثر: الآية ١٢] ، ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ﴾ [الإسرَاء: الآية ١٢] ، ﴿وَجَعَلَ ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ [نُوح: الآية ١٦] يقول: وخلق الشمس سراجا، ومثله في القرآن كثير..

واعلم أن كل ما وقع عليه اسم الخلق هو موجود في ذاته، ثم ذكر الجعل على غير معنى الخلق، فقال: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٠٣﴾﴾ [المائدة: الآية ١٠٣] لا يعني ما خلق الله من بحيرة، وقال لإبراهيم عليه السلام: ﴿إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البَقَرَة: الآية ١٢٤] لا يعني بذلك خالقك؛ لأن خلق إبراهيم عليه السلام قد تقدم، وقول إبراهيم عليه السلام: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [إبراهيم: الآية ٤٠] لا يعني اخلقني، وكذلك قال الله عز وجل لأم موسى عليه السلام: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القَصَص: الآية ٧] ، فمعناه التصبير وقوله: ﴿لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً﴾ [يُونس: الآية ٨٥] لا يعنون لا تخلقنا فتنة، وقوله: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا۟ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢٤] ، وقوله: ﴿لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ﴾ [النُور: الآية ٦٣] ، وقوله: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النِّساء: الآية ١٤١] ومثله في القرآن كثير وما يكون على مثاله لا يكون الجعل على معنى الخلق.

وأما قوله: ﴿وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا﴾ [الشّورى: الآية ٥٢] فمعناه أنزلناه نورًا ومصداق ذلك قوله عز وجل: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلْنَا﴾ [التغَابُن: الآية ٨] ، وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴿١٧٤﴾﴾ [النِّساء: الآية ١٧٤] ، وقال: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٥٧] وقال: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [الأنعَام: الآية ٩١]

والجعل في القرآن على وجوه يعلم دلك أهل العلم والمعرفة بالله وبكتابه ويجهله من جهل عن الله وكتابه، فأما قوله: ﴿إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ﴾ [الحُجرَات: الآية ١٣] بعد ما خلقهم، وقال: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَٰلًا﴾ [النّحل: الآية ٨١] بعد ما خلق لهم جعل لهم ظلالًا، وقال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ * عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ﴿٢﴾﴾ ثم قال: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ﴾ [النّحل: الآية ٤]

ولو شاء لقال: «الرحمن خلق القرآن» غير أن الله عز وجل لا يسمي الأسماء إلا باسم الحق والصدق، وقال: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: الآية ١٢٢] ألا ترى إلى قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ * عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ﴾ يخبر بخلق غير خلق القرآن فلا حجة لجهم المارق ولا لمن تبعه فافهم.

وأنكر جهم أن الله كلم موسى تكليمًا، والله يقول: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى ۚ﴾ [الأعراف: الآية ١٤٣].

وقال لموسى عليه السلام: ﴿إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِى وَبِكَلَٰمِى فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأعراف: الآية ١٤٤]، وقال: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ يَٰمُوسَىٰٓ ۝ إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ ۖ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ۝ وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ ۝ إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِى وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ ۝ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ ۝﴾، وقال: ﴿۞ وَمَآ أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ يَٰمُوسَىٰ ۝﴾ [طه: الآية ٨٣] وقال: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ﴾ [الشعراء: الآية ١٠].

وقال: ﴿فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِىَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝﴾، وقال: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَٰطِىِٕ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝﴾ [القصص: الآية ٣٠].

وقال: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا ۝﴾ [مريم: الآية ٥٢]، وقال: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا﴾ [القصص: الآية ٤٦].

فأما الأثر: فإن كعبًا قال: لما كلم الله موسى كلمه بالألسن كلها قبل أن يكلمه بكلامه قال له موسى أي رب أهذا كلامك، قال: لا، ولو كلمتك بكلامي لم تستقم، أولم تك شيئًا، قال: ربِّ، فهل من خلقك من يشبه كلامه كلامك؟ قال: أشد خلقي شبهًا بكلامي ما تسمعون من هذه الصواعق.

وقال وهب: نودي من الشجرة، فقيل: يا موسى فأجاب سريعًا وما يدري من دعاه وما سرعة إجابته إلا أنسًا بالأنس، فقال: لبيك إني لأسمع صوتك، ولا أرى مكانك، فأين أنت قال: أنا فوقك ومعك وأمامك وخلفك وأقرب إليك من نفسك، فلما سمع موسى عليه السلام علم أنه لا ينبغي ذلك إلا لربه عز وجل فأيقن به فقال: كذلك أنت يا إلهي فكلامك أسمع أم رسولك؟ قال: بل أنا الذي أكلمك ثم قال الرب جل وعز: إني أقمتك اليوم مقامًا لا ينبغي لبشر بعدك أن يقومه أدنيتك وقربتك حتى سمعت كلامي، وكنت بأقرب الأمكنة مني فانطلق برسالتي؛ فإنك بعيني وسمعي ومعك أيدي ونصري وقد ألبستك جنة من سلطاني تستكمل بها القوة في أمري.

وقال مجاهد: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٣] قال: كلم موسى، وأرسل محمدًا عليهما السلام، وقال كعب: كلم الله عز وجل موسى مرتين.

وعن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله: «**قال آدم لموسى: أنت الذي اصطفاك الله بكلامه**» وذكر الحديث(١).

وتقدم مزيد بيان عند قول المعتزلة في كلام الله عز وجل.

- قولهم في علو الباريء عز وجل

ينفون علو الباريء عز وجل.

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام: الجهمية النفاة الذين يقولون: لا هو داخل العالم، ولا خارج العالم، ولا فوق ولا تحت، لا يقولون بعلوه ولا بفوقيته بل الجميع عندهم متأوّل أو مفوض(٢).

وقال: وقال طوائف منهم: ليس فوق العالم، ولا فوق العالم شيء أصلًا، ولا فوق العرش شيء وهذا قول الجهمية والمعتزلة وطوائف من متأخري الأشعرية(٣).

نقض قولهم

قال الملطي: قال أبو عاصم: وأنكر جهم أن يكون الله في السماء دون الأرض.

وقد دل في كتابه أنه في السماء دون الأرض بقوله حين قال لعيسى عليه السلام: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران: الآية ٥٥] وقوله: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ [النساء: الآية ١٥٧]. وقوله: ﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: الآية ١٥٨].

وقال: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: الآية ٥]، وقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: الآية ١٠]، وقال: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: الآية ٥٩]، وقال جل اسمه ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ ﴿١٨﴾﴾ [الأنعام: الآية ١٨]. وقال: ﴿وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ﴾ [يونس: الآية ٣٠].

وقال: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: الآية ٩٤]،

وقال: ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ ﴿١٧﴾﴾. وقال: ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ١٦٤]، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ [الأعراف: الآية ٢٠٦]، وقال: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَائِنُهُ﴾ [الحجر: الآية ٢١]، وقال: ﴿وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ [الأنبياء: الآية ١٩]، وقال: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج: الآية ٤٧]، وقال: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ ﴿٣١﴾﴾ [الزمر: الآية ٣١]، وقال: ﴿ثُمَّ

(١) التنبيه والرد ص(١٢٥-١٣٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ١٢٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٧٢).

ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ [فُصِّلت: الآية ١١] ، وقال: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ ﴿٥٤﴾ فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍۭ ﴿٥٥﴾﴾ ، وقال: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: الآية ١٩] ، وقال في التنزيل: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ۗ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٩١﴾﴾ [البقرة: الآية ٩١]

وقال: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: الآية ٩٧] ، وقال: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ﴾ [البقرة: الآية ٩٩] ، وقال: ﴿أَن يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ ۚ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [البقرة: الآية ٩٠] ، وقال: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿١٠٥﴾﴾ [البقرة: الآية ١٠٥]

وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾﴾ [البقرة: الآية ٤] ، وقال: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٣﴾ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾ ، وقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ﴾ [آل عِمران: الآية ٧] ، وقال: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: الآية ٢٣] ، وقال: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا﴾ [الأنعام: الآية ٩١] ، وقال: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: الآية ٩٢]

وقال: ﴿۞ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ ﴿١١١﴾﴾ [الأنعام: الآية ١١١]

وقال: ﴿الٓمٓصٓ ﴿١﴾ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ ، وقال: ﴿إِنَّ وَلِۦِّىَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الأعراف: الآية ١٩٦] ، وقال: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: الآية ٢٦] ، وقال: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: الآية ٤٠] ، وقال: ﴿يَحْذَرُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِى قُلُوبِهِمْ ۚ قُلِ ٱسْتَهْزِءُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [التوبة: الآية ٦٤] ، وقال: ﴿وَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ﴾ [التوبة: الآية ٨٦] ، وقال: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ﴾ [التوبة: الآية ١٢٤] ، ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟ ۚ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴿١٢٧﴾﴾ [التوبة: الآية ١٢٧] ، وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [طه: الآية ١١٣] ، وقال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ﴾ [إبراهيم: الآية ١] و﴿أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ [الدخان: الآية ٣] ، وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: الآية ٦٧] ، وقال: ﴿حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [المائدة: الآية ٦٨]

وقال: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [المائدة: الآية ١١٢] ، وقال: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿٧﴾﴾ [الأنعام: الآية ٧]

وقال: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ۝٨﴾ [الأنعام: الآية ٨]، ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّن رَّبِّهِ﴾ [العنكبوت: الآية ٥٠]، وقال: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النّساء: الآية ١٠٥]

وقال: ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنزَلَ مِن قَبْلُ﴾ [النّساء: الآية ١٣٦]، وقال: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾ [المائدة: الآية ٤٤]، وقال: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: الآية ٤٤]، ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: الآية ٤٥]، ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: الآية ٤٧]

وقال: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ۝٢٤﴾ [النّحل: الآية ٢٤]، و﴿مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النّحل: الآية ٣٠]، ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النّحل: الآية ٤٤]، ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾ [النّحل: الآية ١٠١]

وقال: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النّحل: الآية ١٠٢]، وقال: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ۝١٩٤﴾، ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: الآية ٨٢]، وقال: ﴿لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء: الآية ٩٥]، ﴿وَبِالْحَقِّ أَنزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: الآية ١٠٥]، وقال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ [الكهف: الآية ١]، وقال: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ﴾ [الأنبياء: الآية ٥٠]

وقال: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ﴾ [الفرقان: الآية ١]، وقال: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝١٩٢ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ۝١٩٣﴾، وقال: ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فُصّلت: الآية ٤٢]، وقال: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِن بَعْدِ مُوسَىٰ﴾ [الأحقاف: الآية ٣٠] وقال: ﴿تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ۝٨٠﴾ [الواقعة: الآية ٨٠]

وكان أبو عاصم يقول: لو كان في الأرض كما هو في السماء لم ينزل من السماء إلى الأرض شيئًا ولكان يصعد من الأرض إلى السماء كما ينزل من السماء إلى الأرض.

وقد جاءت الآثار عن النبي أن الله عز وجل في السماء دون الأرض.

وعن البراء بن عازب قال: إن رسول الله قال: «المؤمن إذا خرج روحه صلى عليه كل ملك بين السماء والأرض، وكلُّ ملكٍ في السماء، وفتحت له أبواب السماء ليس من أهل باب إلا وهم يدعون الله أن يصعد بروحه قبلهم، فإذا عرج بروحه قالوا: ربنا عبدك فلان فيقول: أرجعوه فإني عهدت إليهم أن منها خلقناكم، وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى».

وقال ابن مسعود: ما من عبد يقول: سبحان الله، والحمد الله، ولا إله إلا الله، والله أكبر - إلا أخذهن ملك فجعلهن تحت جناحه فيعرج بهن إلى السموات فلا يمر بسماء إلا دعوا لصاحبهن

حتى يجيء بهن وجه الله تبارك وتعالى[(١)]

وقال شيخ الإسلام: قد وصف الله تعالى نفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله «بالعلو، والاستواء على العرش، والفوقية» في كتابه، في آيات كثيرة، حتى قال بعض أكابر أصحاب الشافعي: في القرآن ألف دليل، أو أزيد تدل على أن الله تعالى عالٍ على الخلق، وأنه فوق عباده.

وقال غيره: فيه ثلاثمائة دليل تدل على ذلك مثل قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: الآية ٢٠٦] ، ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُۥ﴾ [الأنبياء: الآية ١٩] [(٢)]

وتقدم مزيد بيان عند قول المعتزلة في علو البارئ عز وجل.

- قولهم في الحلول

قدماؤهم وكثير من متعبديهم، وبعض متكلميهم يقولون بالحلول المطلق العام، وهو أن الله بذاته في كل مكان.

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام: وأما الحلول المطلق وهو أن الله تعالى بذاته حال في كل شيء فهذا تحكيه أهل السنة والسلف عن قدماء الجهمية وكانوا يكفرونهم بذلك[(٣)]

وقال: الحلول العام، وهو القول الذي ذكره أئمة أهل السنة والحديث، عن طائفة من الجهمية المتقدمين، وهو قول غالب متعبدة الجهمية؛ الذين يقولون: «إن الله بذاته في كل مكان»، ويتمسكون بمتشابه من القرآن كقوله: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: الآية ٣] ، وقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: الآية ٤] ـ والرد على هؤلاء كثير مشهور في كلام أئمة السنة، وأهل المعرفة، وعلماء الحديث[(٤)]

وقال: قول حلولية الجهمية، الذين يقولون: إنه بذاته في كل مكان، كما يقول ذلك النجارية - أتباع حسين النجار- وغيرهم من الجهمية[(٥)]

وقال: وقسم ثان يقولون: إنه بذاته في كل مكان، كما يقول ذلك النجارية، وكثير من الجهمية عبادهم، وصوفيتهم، وعوامهم. ويقولون: إنه عين وجود المخلوقات، كما يقوله: «أهل الوحدة» القائلون بأن الوجود واحد، ومن يكون قوله مركبًا من الحلول والاتحاد[(٦)]

---

(١) التنبيه والرد ص(١٠٤- ١٠٩).
(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ١٢١، ١٢٢).
(٣) مجموع الفتاوى (٢/ ٤٦٦)، (٤/ ٥٩، ٦٠).
(٤) مجموع الفتاوى (٢/ ١٧٢).
(٥) مجموع الفتاوى (٢/ ٢٩٨).
(٦) مجموع الفتاوى (٥/ ١٢٣).

وقال: وهو قول كثير من الجهمية الذين كان السلف يردون قولهم، وهم الذين يزعمون أن الله بذاته في كل مكان. وقد ذكره جماعات من الأئمة والسلف عن الجهمية وكفروهم به، بل جعلهم خلق من الأئمة -كابن المبارك ويوسف بن أسباط وطائفة من أهل العلم والحديث من أصحاب أحمد وغيره- خارجين بذلك عن الثنتين والسبعين فرقة، وهو قول بعض متكلمة الجهمية وكثير من متعبديهم[1]

وقال: والسلف والأئمة كفروا الجهمية لما قالوا: إنه في كل مكان، وكان مما أنكروه عليهم: أنه كيف يكون في البطون، والحشوش، والأخلية؟! تعالى الله عن ذلك[2]

وقال: والجهمية نفاة الصفات تارة يقولون بما يستلزم الحلول والاتحاد، أو يصرحون بذلك، وتارة بما يستلزم الجحود والتعطيل، فنفاتهم لا يعبدون شيئًا، ومثبتهم يعبدون كل شيء[3]

نقض قولهم

سيأتي بيان ذلك عند قول الصوفية في الحلول والاتحاد.

- قولهم في رؤية المولى عز وجل

ينفون رؤية المولى عز وجل بالأبصار في الآخرة.

أقوال العلماء

قال الشهرستاني عن جهم: وهو أيضًا موافق للمعتزلة في نفي الرؤية[4]

وقال الإيجي: ووافقوا المعتزلة في نفي الرؤية[5]

وقال شيخ الإسلام: قول نفاة الجهمية إنه لا يرى في الدنيا ولا في الآخرة[6]

نقض قولهم

قال الملطي: وأنكر جهم النظر إلى الله جل وعز وجل.

والله يقول: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾، وقال: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾ [الأحزاب: الآية ٤٤]، وقال: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ ﴿٥٥﴾﴾ [القمر: الآية ٥٥]، وقال: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطففين: الآية ١٥]

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ١٤٠).
(٢) مجموع الفتاوى (٢/ ١٢٦، ٤٩٠).
(٣) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٨، ٣٩).
(٤) الملل والنحل (١/ ٨٨).
(٥) المواقف (٣/ ٧١٢).
(٦) مجموع الفتاوى (٢/ ٣٣٧).

واعلموا رحمكم الله أن أعظم ما يرجو أهل الجنة من الثواب النظر إلى الله عز وجل، وقد روى أبو هريرة قال: قال الناس: يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة؟ قال: «**هل تضارون في القمر ليلة البدر ليس دونه سحاب؟**»، قالوا: لا، يا رسول الله، قال: «**فهل تضارون في رؤية الشمس ليس دونها سحاب؟**»، قالوا: لا، يا رسول الله، قال: «**فأنتم ترونه يوم القيامة كذلك**».

وقال جرير بن عبد الله البجلي: كنا جلوسًا عند رسول الله فرأى القمر ليلة البدر قال: «**فإنكم ترون ربكم كما ترون هذا لا تضارون في رؤيته**».

وعن صهيب عن النبي في قوله: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: الآية ٢٦] قال: النظر إلى وجه الله عز وجل.

وعن عكرمة في قوله: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: الآية ٢٦] قالوا: لا إله إلا الله، و﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النساء: الآية ٩٥] الجنة، ﴿وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: الآية ٢٦] قال: النظر إلى وجه الله الكريم.

وسئل ابن عباس عن كل من دخل الجنة نظر إلى الله؟ قال: نعم، وكان عليه السلام يقول في دعائه: «**اللهم إني أسالك برد العيش، ولذة النظر إلى وجهك، وشوقًا إلى لقاءك**».

وعن أنس بن مالك قال: ذكر المزيد، فقلت: وما المزيد؟ فقال رسول الله: «**إن أهل الجنة يغدون إلى ربهم كل جمعة؛ فتوضع لهم مجالس، فمنهم على منابر، ومنهم على كراسي، ونحو ذلك؛ فيقول: أطعموا عبادي فيطعمون، ثم يقول: اسقوا عبادي فيسقون، ثم يقول: أكسوا عبادي فيكسون**»، قال: وذكر النظر قال: «**فينظرون إلى الله تبارك وتعالى**».

وسئل ابن عباس: هل رأى محمد ربَّه؟ قال: نعم، رآه، قال عكرمة: فقيل لابن عباس: أليس الله يقول: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: الآية ١٠٣]، قال ابن عباس: لا، أمّ لك ذلك، نوره الذي هو نوره إذا تجلى به لم يستقم له شيء.

وقال عكرمة: ماذا أعطى الله عبده من النور في عينيه، أن لو جعل نور أعين جميع خلقه من الجن والإنس والدواب وكل شيء خلق الله فجعل نور أعينهم في عين عبد من عباده ثم كشف عن الشمس سترًا واحدًا، ودونها سبعون سترًا إذا ما قدر أن ينظر إلى الشمس، والشمس جزء من سبعين جزءًا من نور الستر قال عكرمة فانظر ماذا أعطى الله عبده من النور أن ينظر إلى وجه ربه الكريم عيانًا في الجنة.

وعن عكرمة أن الله يرسل إلى أوليائه في الجنة براذين من ياقوت سرجها ولجمها من ذهب ألين من الحرير، يخرجون زائرين إلى رب العالمين، وقال: يظلهم الغمام، وتحفهم الملائكة، قال: ثم يقول الله عز وجل: يا ملائكتي، عبادي وزواري وجيراني أطعموهم من لحم طير خضر ليس في الجنة مثلها، ثم يكسون ويطيبون، ثم يتجلى لهم الرب تبارك وتعالى.

وقد قال أبو عاصم: إذا كان المؤمن يحجب عن ربه، ولا يراه، والكافر محجوب عن ربه، فما

فضل المؤمن على الكافر، وقول الله عز وجل: ورسوله وأصحاب رسوله أحق أن يتبع من قول جهم في النظر إلى الله عز وجل[(١)]

وتقدم مزيد بيان عند قول المعتزلة في رؤية المولى عز وجل.

- قولهم في خلق الجنة والنار

ينفون خلق الجنة والنار الآن.

أقوال العلماء

قال السكسكي عنهم: وإن الجنة والنار لم يخلقا بعد، وأنهما يفنيان ويفنى من فيهما[(٢)]

نقض قولهم

قال الملطي: وأنكر جهم أن الله جل اسمه خلق الجنة والنار.

والله عز وجل يقول: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٣٥]

وقال ابن مسعود: خلق الله آدم مما وصفه في كتابه، ثم أسكنه الجنة، وإبليس إنما خلقه ريحًا يدخل في فم الشيء ويخرج من دبره.

وعن أسامة بن زيد قال: قال رسول الله: **«فقمت على باب الجنة فرأيت أكثر ما يدخلها الفقراء، وإذا أصحاب الجد محبوسون، ثم قمت على باب النار فرأيت أكثر أهلها النساء»**.

وعن أنس بن مالك قال: قال رسول الله: **«دخلت الجنة فإذا أنا بنهر يجري حافتاه خيام اللؤلؤ فضربت بيدي إلى ما يجري فيه فإذا مسك أذفر قلت: يا جبريل، ما هذا؟ قال: هذا الكوثر الذي أعطاك الله، أو قال ربك»**.

وعن رافع بن خديج قال: قلت: يا رسول الله، قل لي: كيف الإيمان بالقدر؟ قال: **«تؤمن بالله وحده، وأنه لا شريك له، وأنه لا يملك معه أحدٌ ضرًّا ولا نفعًا، وتؤمن بالجنة والنار، وتعلم أن الله خلقهما قبل الخلق، ثم خلق الخلق فجعل من شاء منهم إلى الجنة، وجعل منهم من شاء إلى النار؛ عدلًا ذلك منه»**.

وعن أبي هريرة قال: قلنا: يا رسول الله، أخبرنا عن الجنة ما بناؤها؟ قال: **«لبنة من ذهب ولبنة من فضة، وملاطها المسك الأذفر، وحصباؤها اللؤلؤ والياقوت، وترابها الزعفران؛ من يدخلها يخلد ولا يموت، وينعم لا يبؤس، ولا تبلى ثيابهم، ولا يفنى شبابهم»**.

وسئل مجاهد: أين الجنة؟ قال: في أعلى عليين، وعن النار؟ فقال: في أسفل السافلين.

---

(١) التنبيه والرد ص(١١٦- ١١٨).

(٢) البرهان ص(٣٥).

وعن أبي سعيد الخدري، عن النبي عليه السلام، قال: «إن النار قالت لربها: وعزتك وكرامتك لتنفسني أو لأخرجن على عبادك، فقال لها: تَنَفَّسي في كل عام فنَفَسُها في الشتاء الزمهرير، وَنَفَسُهَا في الصيفِ الحر الذي يقتل البهائم والماشية، وأنه ليغلي الماء».

وعن أبي هريرة قال: قال النبي: «إن ناركم التي توقدونها لتعوذ بالله من نار جهنم»، فقالوا: والله إن كانت لكافية، قال: «فإنها فضلت عليها بتسع وستين جزأ كلهن مثل حرِّها».

وعن عبد الله بن سلام: أنه قال: الجنة في السماء، والنار في الأرض[(١)]

- قولهم في فناء الجنة والنار

يقولون بفناء الجنة والنار.

أقوال العلماء

قال الأشعري: الذي تفرد به جهم القول بأن الجنة والنار تبيدان وتفنيان[(٢)]

وقال: واختلفوا أيضًا لأفعال الله سبحانه آَخِرٌ أم لا آَخِرَ لها؟ على مقالتين:

فقال جهم بن صفوان: لمقدورات الله تعالى ومعلوماته غاية ونهاية، ولأفعاله آخر، وإن الجنة والنار تفنيان، ويفني أهلهما حتى يكون الله سبحانه آخرًا لا شيء معه كما كان أولًا لا شيء معه.

وقال أهل الإسلام جميعًا: ليس للجنة والنار آَخِرٌ، وأنهما لا تزالان باقيتين، وكذلك أهل الجنة لا يزالون في الجنة يتنعمون، وأهل النار لا يزالون في النار يعذبون، وليس لذلك آخر، ولا لمعلوماته ومقدوراته غاية ولا نهاية[(٣)]

وقال الإسفراييني: ومن ضلالات جهم قوله: إن الجنة والنار يفنيان كما يفنى سائر الأشياء[(٤)]

وقال البغدادي: وزعم أن الجنة والنار تبيدان وتفنيان[(٥)]

وقال الشهرستاني: قوله: إن حركاتِ أهل الخُلْدين تنقطع، والجنة والنار تفنيان بعد دخول أهلهما فيهما وتلذذ أهل الجنة بنعيمها، وتألم أهل النَّار بجحيمها؛ إذ لا تتصور حركات لا تتناهى آخرًا، كما لا تتصور حركات لا تتناهى أولًا وحمل قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾[البَقَرَة: الآية ١٦٢]، على المبالغة والتأكيد دون الحقيقة في التخليد، كما يقال: خلد الله ملك فلان.

---

(١) التنبيه والرد ص(١٣٧- ١٤٠).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٢٧٩).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(١٦٤).

(٤) التبصير في الدين ص(١٠٨).

(٥) الفرق بين الفرق ص(٢٢١).

واستشهد على الانقطاع بقوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ [هُود: الآية ١٠٧] ؛ فالآية اشتملت على شريطة واستثناء، والخلود والتأبيد لا شرط فيه ولا استثناء[١].

وقال الإيجي: والجنة والنار تفنيان[٢].

وقال شيخ الإسلام: وعن هذا الأصل نفى وجود ما لا يتناهى في المستقبل وقال بفناء الجنة والنار[٣].

نقض قولهم

قال الملطي: وزعم جهم أن الجنة والنار تفنيان بعد خلقهما، فيخرج أهل الطاعة من الجنة بعد دخولهم، ويخرج أهل النار بعد دخولهم، وإن أهل الجنة إذ دخلوها لبثوا فيها دهرًا طويلًا فتبيد الجنة وأهلها ويبيد نعيمها، وتهلك النار ويبيد عذابها، وأخذ ذلك من قوله عز وجل: هو الأول والآخر، فشكك الناس ولبس على الجاهل تأويل القرآن من غير تأويله.

وقد أكذبه الله عز وجل بكتابه والمأثور عن النبي ﷺ.

قال الله عز وجل يخبر عن أهل الجنة: ﴿لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ * خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿٢٢﴾﴾، وقال: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾[النّحل: الآية ٩٦] ، وقال: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ﴾[الدّخَان: الآية ٥٦] ، وقال: ﴿وَإِنَّ ٱلْءَاخِرَةَ هِىَ دَارُ ٱلْقَرَارِ﴾[غَافر: الآية ٣٩] ، وقال: ﴿مَّٰكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا ﴿٣﴾﴾[الكهف: الآية ٣] ، وقال: ﴿فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾[الزُّمَر: الآية ٧٣] ، وقال: ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾[الحِجر: الآية ٤٨]

وأخبر عن أهل النار فقال: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾[فَاطِر: الآية ٣٦] ، وقال: ﴿لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾[طٰه: الآية ٧٤] ، يقول: لا يموت فيها فيستريح، ولا يحيا حياة تنفعه الحياة، وقال: ﴿يَٰلَيْتَهَا كَانَتِ ٱلْقَاضِيَةَ ﴿٢٧﴾﴾ [الحَاقَّة: الآية ٢٧] ، وقال: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴿٣٧﴾﴾[المَائدة: الآية ٣٧] ، وقال: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾[النِّسَاء: الآية ٥٦]

وقال: ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓا۟ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنْهَآ أُعِيدُوا۟ فِيهَا﴾[السَّجدَة: الآية ٢٠] ، وقال: ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيرًا﴾[الإسرَاء: الآية ٩٧] ، وقال: ﴿فَذُوقُوا۟ فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا ﴿٣٠﴾﴾[النَّبَإ: الآية ٣٠] ، وقال: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ يَئِسُوا۟ مِن رَّحْمَتِى﴾ [العَنكبوت: الآية ٢٣] ، وقال: ﴿لَا يَنَالُهُمُ ٱللَّهُ بِرَحْمَةٍ﴾ [الأعرَاف: الآية ٤٩]

---

(١) الملل والنحل (١/ ٨٧، ٨٨).

(٢) المواقف (٣/ ٧١٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٢٧، ٣٨٠).

فليردوا الأشياء إلى كتاب الله وسنة نبيه، كما أمروا ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: الآية ٥٩]

وعن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله: «**إذا دخل أهل الجنة الجنةَ، وأهل النار النارَ؛ يجاء بالموت كأنه كبش أملح فينادي منادٍ: يأهل الجنة، فيشرفون وينظرون وكلهم قد رآه، فيقولون: هذا الموت، فينادي منادٍ يأهل النار، هل تعرفون هذا فيشرفون وينظرون وكلهم قد رآه، فيقولون: نعم هذا الموت، ثم يؤخذ فيذبح فيقال: يأهل الجنة، خلود بلا موت، ويأهل النار، خلود بلا موت، وذلك قوله:** ﴿وَأَنذِرۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡحَسۡرَةِ إِذۡ قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَهُمۡ فِي غَفۡلَةٖ وَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [مريم: الآية ٣٩] ».

وعن ابن عباس في قوله تبارك وتعالى لأهل الجنة: كلوا واشربوا هنيئا بما كنتم تعملون، فعندها قالوا: أفما نحن بميتين.

فالذي نقول: إن الجنة وأهلها لا فناء عليها، وكذلك النار وأهلها؛ فإنه إنما تعبدنا الله عز وجل أن نأخذ بالتقليد لا بالرأي والقياس، فنحن نتبع الأثر لا بالرأي والقياس.

وقال كعب: ما من يوم إلا ينظر الله تبارك وتعالى إلى جنات عدن فيقول: طيبي فتضعف طيبة على ما كانت حتى يدخلها أهلها.

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله: «**يقول الله عز وجل: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، اقرءوا إن شئتم** ﴿فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴿١٧﴾﴾ [السجدة: الآية ١٧] **ولموضع سوط في الجنة خير من الدنيا جميعًا، اقرءوا إن شئتم:** ﴿فَمَن زُحۡزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدۡخِلَ ٱلۡجَنَّةَ فَقَدۡ فَازَۗ وَمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلۡغُرُورِ﴾ [آل عمران: الآية ١٨٥]، **وإن في الجنة لشجرة يسير الراكب في ظلها مائة عام اقرءوا إن شئتم:** ﴿وَظِلّٖ مَّمۡدُودٖ ﴿٣٠﴾﴾ [الواقعة: الآية ٣٠] ».

وعن ابن عباس قال: كان عرش الله تعالى على الماء فاتخذ جنة لنفسه، ثم اتخذ أخرى فأطبقها بلؤلؤة واحدة، ثم قال: ﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ ﴿٦٢﴾﴾ [الرحمن: الآية ٦٢] لا يعلم خلق ما فيهما إلا الله، ثم قرأ ﴿فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴿١٧﴾﴾ [السجدة: الآية ١٧] ما يأتيهم كل يوم من تحفة.

وعن عبد الله ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمۡوَٰتَۢاۚ بَلۡ أَحۡيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمۡ يُرۡزَقُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ [آل عمران: الآية ١٦٩] قال: إن أرواح الشهداء في طيور خضر تسرح في الجنة، ثم تأوي إلى قناديل معلقة بالعرش، قال: فاطلع الله عز وجل إليهم اطلاعة فقال: هل تشتهون من شيء فأزيدكموه؟ قالوا: ألسنا في الجنة نسرح في أيها شئنا؟ قال: فسكت عنهم، ثم اطلع إليهم اطلاعة، فقال: هل تشتهون من شيء فأزيدكموه؟ فقالوا كأول مرة، ثم اطلع إليهم الثالثة والرابعة، فقالوا كذلك، قالوا: تعد أرواحنا في أجسادنا فنقاتل في سبيلك مرة أخرى فسكت عنهم.

وعن سعيد بن جبير قال: لما أصيب حمزة بن عبد المطلب، ومصعب بن عمير، وعبد الله بن جحش، فرأوا ما أصابوا من الخير والرزق تمنوا أن أصحابهم يعلمون ما أصابوا من الخير فيزدادوا رغبة في الجهاد قال الله تبارك وتعالى: أنا أبلغهم عنكم فأنزل ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾ فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِٱلَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا۟ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١٧٠﴾ ۞ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٧١﴾﴾[(١)]

- قولهم في الكرسي

ينكرون كرسي المولى عز وجل.

أقوال العلماء

قال الملطي: قال أبو عاصم: وأنكر جهم أن يكون لله كرسي.

وقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٥]

وعن ابن عباس في قوله: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٥] قال: الكرسي موضع القدمين، ولا يقدر أحد قدره، غير أن أبا عاصم يعني النبيل قال: الكرسي موضع القدمين، ولا يقدر قدر عرشه.

وعن مجاهد قوله: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٥] قال: ما السموات والأرض في الكرسي إلا مثل حلقة بأرض فلاة.

وعن ابن مسعود قال: قال رسول الله: **«إني لقائم المقام المحمود»**، قيل: وما المقام المحمود؟ قال: **«ذاك يوم ينزل الله تبارك وتعالى على كرسيه يئط كما يئط الرحل الجديد من تضايقه، وهو كسعة ما بين السموات والأرض»**.

وعن عبد الرحمن بن البيلماني قال: ما من ليلة إلا وينزل ربكم إلى السماء، وإذا نزل إلى السماء خر أهلها سجودًا حتى يرجع، وذكر وهب عن عظمة الله فقال: إن السموات السبع والأرضين السبع والبحار السبع لفي الهيكل، قيل: لفي الكرسي، وإن قدميه لعلى الكرسي، فهو يحمل الكرسي، وقد عاد الكرسي كالنعل في قدمها، فسئل وهب ما الهيكل؟ قال: شيء من أطراف السماء إلى الأرض محدق بالأرضين والبحار كالأطناب كالفسطاط.

وعن أنس بن مالك قال: يقول جبريل: إذا كان يوم القيامة نزل عن عرشه إلى كرسيه، وحف الكرسي بالمنابر، وحفت المنابر بالكراسي، فجاء النبيون فقعدوا عليها، ثم يتجلى لهم الرب تبارك وتعالى.

---

(١) التنبيه والرد ص(١٤٠- ١٤٤)، مجموع الفتاوى (٣/ ٣٠٤).

وقال أنس بن مالك، عن النبي قال: **«يأتوني فأمشي بين أيديهم حتى آتي باب الجنة، وللباب مصراعان من ذهب مسيرة ما بينهما خمسمائة عام، وعلى الباب حلقة من ياقوتة حمراء فأستفتح فيؤذن لي، فأدخل على ربي تبارك وتعالى فأجده قاعدًا على كرسي العزِّ فأخر له ساجدًا»**[١]

- قولهم في الصراط

ينكرون الصراط في الآخرة.

أقوال العلماء

قال الملطي: والآثار جاءت بتكذيب جهم في إنكاره أن الله يجيز على الصَراط عباده.

روى أبو هريرة قال: قال رسول الله: **«يضرب الجسر على جهنم فأكون أول منَ يجيز، ودعاء الرسل: اللهم سلم، سلم»**، وعن أبي سعيد عنه مثله.

وعن ابن مسعود قال: يأمر الله عز وجل بالصراط فيضرب على جهنم فيمر الناس على قدر أعمالهم كلمح البرق، ثم كمر الريح، ثم كمر الطير، ثم كأسرع البهائم، كذلك حتى يمر الرجل سعيًا، ثم حفى الرجل مشيًا حتى يكون آخرهم رجلًا يتلبط على بطنه فيقول: يا رب أبطأت، فيقول: إنما أبطأك عملك.

وقال أبو هريرة: يضرب الله الصراط بين ظهراني جهنم كحد السيف عليه خطاطيف وكلاليب وحسك كحسك السعدان، دونه جسر دحض مزلة فيمرون كطرف العين، أو كملح البرق، أو كمر الريح، أو كجياد الخيل، أو كجياد الركبان، أو كجياد الرجال، فناج سالم، وناج مخدوش، أو مكدوس على وجهه في جهنم[٢]

- قولهم في الميزان

ينكرون الميزان في الآخرة.

أقوال العلماء

قال الملطي: وأنكر جهم الميزان.

والله عز وجل يقول: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴿٤٧﴾﴾ **[الأنبياء: الآية ٤٧]**

وقالت أم المؤمنين رحمة الله عليها ورضوانه كان رسول الله في حجري فرأيت قربه مني في الدنيا، وتباعدهم في الآخرة بأعمالهم، وذكرت النار فبكيت فقطر من دموعي على لحيته، فقال: **«ما لعائشة»** قالت: يا رسول الله صلى الله عليك ذكرت النار، فبكيت هل تذكرون أهليكم يوم

---

(١) التنبيه والرد ص(١٠٣، ١٠٤)، مجموع الفتاوى (٦/ ٥٨٤، ٥٨٥).

(٢) التنبيه والرد ص(١١٠).

القيامة قال: **«أما في ثلاث مواطن فلا: حين يقال في الصحف: هاؤم فإن أحدًا لا يذكر أحدًا حتى ينظر بيمينه يعطى كتابه أم بشماله؟ وحين توضع الأعمال في الموازين؛ فإن أحدًا لا يذكر أحدًا حتى يثقل ميزانه أو يخف، وحين يؤخذ الناس على الصراط بين ظهراني جهنم جنبتاه كلاليب وحسك فإن أحدًا لا يذكر أحدًا عند ذلك حتى ينظر ينجو أم يقع»**.

وقال النبي: **«إن الموازين بيد الله يرفع أقوامًا ويضع آخرين»**.

وقال عكرمة: أشد الناس حسرة يوم القيامة رجل أبصر ماله في ميزان غيره، إنه يأكل كفيه إلى إبطيه ثم ينبتان ثم يأكلهما حسرة وندامة حتى يقضي الله في أمره ما أراد[(١)]

- قولهم في الكرام الحفظة

ينكرون الملائكة الحفظة والكتبة.

أقوال العلماء

قال الملطي: وأنكر جهم ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ۝١٠ كِرَامًا كَٰتِبِينَ ۝١١﴾.

وقد رأى النبي رجلًا يغتسل في صحن داره فقال: **«اتقوا الله، واستحيوا من الكرام الكاتبين إذا اغتسل أحدكم فليتوارَ»**.

ودخل يعلى بن عبيد على محمد بن سوقة قال: أحدثكم بحديث لعل الله ينفعك؛ فإنه قد نفعنا قال لنا عطاء بن أبي رباح: إن من كان قبلكم يكره فضول الكلام ما عدا كتاب الله يقرءونه، أو أمر بمعروف، أو نهي عن منكر، أو تنطق بحاجتك لمعيشتك التي لا بد لك منها أتنكرون إن عليكم لحافظين كرامًا كاتبين، وإن عن اليمين وعن الشمال قعيد أما يستحيي أحدكم لو نشرت عليه صحيفته التي أملى صدر نهاره أكثر ما فيها ليس من أمر دينه ولا دنياه[(٢)]

- قولهم في الحجاب

ينكرون حجاب المولى عز وجل.

أقوال العلماء

قال الملطي: وأنكر جهم أن يكون لله جل وعلا حجاب.

ومما يدل على أن الله تبارك وتعالى في السماء بائن من خلقه ودونه الحجب التي احتجب بها قال النبي: **«إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل النهار قبل الليل، وعمل الليل قبل النهار، حجابه النور ولو كشفها لأحرقت سبحات وجهه كل شيء أدركه بصره»**.

---

(١) التنبيه والرد ص(١١٠، ١١١).

(٢) التنبيه والرد ص(١١١).

وقال كعب الحبر: أقرب الخلق إلى الله تعالى جبريل وميكائيل وإسرافيل، وهم تحت زوايا العرش وبينهم وبينه مسيرة خمسين ألف سنة.

وقال ابن عمر: احتجب الله من الخلق بأربعة: بنار وظلمة، ونور وظلمة.

وعن وهب بن منبه قال: إن إبليس على عرشه في لجة خضراء يتمثل بالعرش يوم كان على الماء ويحتجب بالحجب دون الرحمن تبارك تعالى(١)

وقال شيخ الإسلام: الجهمية لا تثبت له حجبًا أصلًا؛ لأنه عندهم ليس فوق العرش، ويروون الأثر المكذوب عن علي «أنه سمع قصابًا يحلف، لا والذي احتجب بسبع سموات فعلاه بالدرة، فقال: يا أمير المؤمنين، أكفر عن يميني؟ قال: لا؛ ولكنك حلفت بغير الله»؛ فهذا لا يعرف له إسناد، ولو ثبت كان علي قد فهم من المتكلم أنه عنى أنه محتجب عن إدراكه لخلقه فهذا باطل قطعًا؛ بخلاف احتجابه عن إدراك خلقه له.

ويدل على ذلك الحديث الصحيح: **«إذا دخل أهل الجنةِ الجنةَ نادى منادٍ: يا أهل الجنة، إن لكم عند الله موعدًا يريد أن ينجزكموه، فيقولون: ما هو؟ ألم يبيض وجوهنا؛ ويثقل موازيننا، ويدخلنا الجنة ويجرنا من النار؟ قال: فيكشف الحجاب فينظرون إليه، فما أعطاهم شيئًا أحبَّ إليهم من النظر إليه وهي الزيادة»**(٢)

- **قولهم في ملك الموت**

ينكرون قبض ملك الموت للأرواح.

أقوال العلماء

قال الملطي: وأنكر جهم أن ملك الموت يقبض الأرواح، والله عز وجل يقول: ﴿قُلْ يَتَوَفَّـٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السَّجدَة: الآية ١١]

ولقي سماك ابن عباس في المدينة فقال: ما تقول في أمر غمني واهتممت به قال: ما هو؟ قلت: نفسان اتفق موتهما في طرفة عين واحد في المشرق وآخر في المغرب كيف قدر عليهما ملك الموت قال: والذي نفسي بيده ما قدرة ملك الموت على أهل المشارق والمغارب والظلمات والنور والهواء إلا كقعدة الرجل على مائدة يتناول من أيها شاء.

وقد ذكر أيضًا أن الدنيا يدبرها أربعة أملاك فجبريل على الريح والجنود وميكائيل على القطر والنبات وملك الأنفس على الأنفس، وكل هؤلاء يرفع إلى إسرافيل.

وقال مجاهد ما على الأرض بيت شعر ولا مدر إلا وملك الموت يطوف فيه كل يوم مرتين

---

(١) التنبيه والرد ص(١١٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ١٠، ١١).

وقوله: ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾[الأنعام: الآية ٦١] قال: تتوفاه الرسل وملك الموت يقبض منهم الأنفس.

قال الحسن بن عبيد الله: هم أعوان ملك الموت، وقال سليمان بن داود لملك الموت عليهما السلام: ألا تعدل بين هؤلاء الناس؟ قال: أنا أعلم بذلك منك إنما هي كتاب أو صحيفة تلقى[1].

- قولهم في عذاب القبر

ينكرون عذاب القبر وفتنته.

أقوال العلماء

قال الملطي: وأنكر جهم عذاب القبر ومنكرًا ونكيرًا، وقال: أليس يقول: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾[الدخان: الآية ٥٦] ، وقد أخبرنا بأمر منكر ونكير فمن أولى أن يتبع النبي أم جهم.

ثم يقال لهم: أخبرونا عن عزير حين أماته الله عز وجل مائة عام ثم بعثه بعد موته كم موتة أماته، وكم حياة أحياه؟! ﴿۞ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُوا۟ ثُمَّ أَحْيَـٰهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴿٢٤٣﴾﴾ [البقرة: الآية ٢٤٣]

والسبعون الذين قالوا لموسى: أرنا الله جهرة فأماتهم الله ثم أحياهم، وذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَـٰكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٥٦﴾﴾ [البقرة: الآية ٥٦] كم موتة أماتهم وكم حياة أحياهم؟!

وفيما يخبر عن منكر ونكير قوله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [إبراهيم: الآية ٢٧] ، روي عن عمر ﷺ أن رسول الله قال: **«كيف بك يا عمر وبِفَتَّانَيْ القبر إذا أتياك يحفران الأرض بأنيابهما، ويطأان أشعارهما، أعينهما كالبرقِ الخاطفِ، وأصواتهما كالرعد القاصف، معهما مرزبة لو اجتمع عليها أهل منى لم يقلوها»** قال عمر: وأنا على مثل ما أنا عليه اليوم يا رسول الله، قال: **«وأنت على مثل ما أنت عليه اليوم»** قال: إذًا أكفيكهما إن شاء الله، قال وعبيد بن عمير يقول: ذلك منكر ونكير.

وعن ابن مسعود قال: يجلس العبد في قبره إجلاسًا فيقال له: ما أنت؟ فإن كان من أهل الجنة، قال: أنا عبد الله حيًّا وميتًا، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله، فيفسح له في قبره ما شاء الله، وينزل عليه من كسوة الجنة، ويرى مكانه في الجنة، ويقال للآخر: ما أنت؟ فيقول: لا أدري ثلاث مرات، فيقال له: لا دريت ثلاثًا، فيضيق عليه قبره حتى

---

(١) التنبيه والرد ص(١٢٣، ١٢٤).

تختلف أضلاعه، ويرى مكانه من النار، فيرسل عليه حيات من جوانب قبره فتنهشه وتأكله فإن جزع وصاح ضرب بمقمعة من نار أو حديد.

وعن عائشة رحمة الله عليها أن النبي كان يقول: **«اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر»**.

وقالت: دخلت على امرأة من اليهود فقالت: إن عذاب القبر من البول، فقلت: كذبت قالت: بلى، إنا لنقرض منه الجلود والثوب، فدخل رسول الله وقد ارتفعت أصواتنا فقال: **«ما هذا؟»** فأخبرناه بما قالت، قال: **«صدقت»**، فما صلى رسول الله من يومئذ إلا قال في دبر كل صلاة: **«اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل أعذني من حر النار وعذاب القبر»**[(١)]

وتقدم مزيد بيان عند قول الخوارج في عذاب القبر.

- قولهم في الشفاعة

ينكرون الشفاعة.

أقوال العلماء

قال الملطي: وأنكر جهم الشفاعة، وأن قومًا يخرجون من النار.

وأبو هريرة يقول: قال رسول الله: **«إن لكل نبيٍّ دعوةً مستجابة، وأني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي وهي نائلة لكم إن شاء الله ولمن مات لا يشرك بالله شيئًا»**.

وعن أنس أن رسول الله قال: **«إن قومًا يخرجون من النار قد أصابهم سفع من النار -عقوبة بذنوب عملوها- ثم يخرجهم الله من النار بفضل رحمته فيدخلهم الجنة»**.

وقال جابر بن عبد الله: سمعت رسول الله يقول: يخرج قوم بالشفاعة. وعن عليٍّ عليه السلام قال: سمعت رسول الله يقول: **«يدخل أناسٌ من أمتي النار فيحرقون حتى يعودوا فحمًا فأستشفع لهم فيدخلون الجنة»**.

وقال عمر ﷺ: سيخرج بعدكم قوم يكذبون بالرجم، ويكذبون بالدجال، ويكذبون بعذاب القبر، ويكذبون بقوم يخرجون من النار.

وعن أنس قال: قال رسول الله: **«إن الرجل ليشفع في مثل ربيعة ومضر»**، وقال عليه السلام: **«ليدخلن بشفاعة رجل من أمتي أكثر من بني تميم»** قال أبو ذر: سواك يا رسول الله؟، قال: **«سواي»**، وعنه عليه السلام أنه قال: **«إن من أمتي لمن يشفع في أكثر من ربيعة ومضر»**.

وعن الحسن بن علي قال: قال رسول الله: **«إن أصحاب الكبائر من موحدي الأمم الذين ماتوا على كبائرهم غير نادمين تأخذهم النار على قدر أعمالهم، ثم يخرجهم الله من النار فيدخلهم الجنة»**[(٢)]

---

(١) التنبيه والرد ص(١٢٤، ١٢٥).

(٢) التنبيه والرد ص(١٣٤).

وتقدم مزيد بيان عند قول الخوارج في الشفاعة.

- **قولهم في الإيمان**

الإيمان عندهم هو معرفة الله فقط، ولا يتفاضل.

أقوال العلماء

قال الأشعري: وإن الإيمان هو المعرفة بالله فقط والكفر هو الجهل به فقط[١]

وقال البغدادي: وزعم أيضًا أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط، وأن الكفر هو الجهل به فقط[٢]

وقال الرازي: قوله: من أتى بالمعرفة، ثم جحد بلسانه لم يكفر بجحده؛ لأن العلم والمعرفة لا يزولان بالجحد فهو مؤمن، قال: والإيمان لا يتبعض؛ أي: لا ينقسم إلى: عقد وقول وعمل.

قال: ولا يتفاضل أهله فيه فإيمان الأنبياء وإيمان الأمة على نمط واحد إذ المعارف لا تتفاضل[٣]

وقال السكسكي: وكان يقول هو وفرقته: إن الإيمان هو المعرفة بالقلب، وبرسله، وبجميع ما جاء به من عنده فحسب، وإن لم يكن مع ذلك إقرار باللسان، ولا عمل بالجوارح في تأدية فريضة ولا طاعة، وإن إيمانهم بذلك كإيمان جبريل عليه السلام، وإن من تكلم بلسانه كلمة كفر مثل أن يقول: إن لله تعالى شريكًا، أو ولدًا، أو صاحبة وهو يعتقد خلافه فهو مؤمن ولا يضره ذلك[٤]

وقال شيخ الإسلام: اعتقد جهم والصالحي والأشعري في المشهور من قوليه وأكثر أتباعه أن الإيمان مجرد العلم[٥]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول المرجئة في الأسماء والأحكام.

- **قولهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**

أقوال العلماء

قال الأشعري: وكان جهم ينتحل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[٦]

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٧٩).
(٢) الفرق بين الفرق ص(٢٢١).
(٣) الملل والنحل (١/ ٨٨).
(٤) البرهان ص(٣٤).
(٥) مجموع الفتاوى (٢/ ٩٤).
(٦) مقالات الإسلاميين ص(٢٧٩).

وقال الإسفراييني: ومع هذه البدع التي حكيناها عنه كان يعاني الخروج، وتعاطي السلاح، وكان يحمل السلاح، ويخرج على السلطان، وينصب القتال معه[١]

وقال البغدادي: وكان جهم مع ضلالاته التي ذكرناها يحمل السلاح، ويقاتل السلطان[٢]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول المعتزلة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقول الخوارج في الخروج على الأئمة.

- قولهم في المعارف

أقوال العلماء

قال الشهرستاني: وهو أيضًا موافق للمعتزلة في إيجاب المعارف بالعقل قبل ورود السمع[٣]

وقال الإيجي: ووافقوا المعتزلة في إيجاب المعرفة بالعقل[٤]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول المعتزلة في التحسين والتقبيح.

---

(١) التبصير في الدين ص(١٠٨).
(٢) الفرق بين الفرق ص(٢٢٢).
(٣) الملل والنحل (١/ ٨٨).
(٤) المواقف (٣/ ٧١٢).

الفصل السادس
الجَبْرِيَّةُ الكَسْبِيَّةُ

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: مقالة الجَبْرِيَّةِ الكسبية.

المبحث الثاني: النجارية ومقالاتها.

المبحث الثالث: الضرارية ومقالاتها.

المبحث الرابع: البكرية ومقالاتها.

المبحث الأول

مقالة الجَبْرِيَّة الكسبية

يثبتون للعبد قدرة غير مؤثرة في المقدور حقيقةً، ولكن الله أجرى العادة بخلق مقدورها مقارنًا لها عند إرادته من العبد، فيكون الفعل خلقًا من الله وكسبًا من العبد، مع قولهم بأن الخلق هو المخلوق، والفعل هو المفعول، فجعلوا أفعال العباد هي فعل لله.

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام: ولكن طائفة من أهل الكلام -المثبتين للقدر- ظنوا أن الفعل هو المفعول، والخلق هو المخلوق، فلما اعتقدوا أن أفعال العباد مخلوقة مفعولة لله قالوا: فهي فعله، فقيل لهم مع ذلك: أهي فعل العبد؟ فاضطربوا، فمنهم من قال: هي كسبه لا فعله، ولم يفرقوا بين الكسب والفعل بفرق محقق، ومنهم من قال: بل هي فعل بين فاعلين، ومنهم من قال: بل الرب فعل ذات الفعل، والعبد فعل صفاته[1].

وقال: كثير من المتأخرين من المثبتين للقدر من أهل الكلام ومن وافقهم سلكوا مسلك جهم في كثير من مسائل هذا الباب، وإن خالفوه في بعض ذلك، إما نزاعًا لفظيًّا، وإما نزاعًا لا يعقل، وإما نزاعًا معنويًّا، وذلك كقول من زعم: أن العبد كاسب ليس بفاعل حقيقة، وجعل الكسب مقدورًا، للعبد، وأثبت له قدرة لا تأثير لها في المقدور[2].

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: قال جمهور العقلاء: إن هذا كلام متناقض غير معقول، فإن القدرة إذا لم يكن لها تأثير أصلًا في الفعل كان وجودها كعدمها، ولم تكن قدرة؛ بل كان اقترانها بالفعل كاقتران سائر صفات الفاعل في طوله وعرضه ولونه.

ولما قيل لهؤلاء: ما الكسب؟ قالوا: ما وجد بالفاعل وله عليه قدرة محدثة، أو ما يوجد في محل القدرة المحدثة، فإذا قيل لهم: ما القدرة؟ قالوا: ما يحصل به الفرق بين حركة المرتعش وحركة المختار؛ فقال لهم جمهور العقلاء: حركة المختار حاصلة بإرادته دون حركة المرتعش، وهي حاصلة بقدرته أيضًا؛ فإن جعلتم الفرق مجرد الإرادة؛ فالإنسان قد يريد فعل غيره ولا يكون فاعلًا له، وإن أردتم أنه قادر عليه فقد عاد الأمر إلى معنى القدرة، والمعقول من القدرة معنى به يفعل الفاعل، ولا تثبت قدرة لغير فاعل، ولا قدرة يكون وجودها وعدمها بالنسبة إلى الفاعل سواء.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ١١٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٦٦، ٤٦٧).

وهؤلاء المتبعون لجهم يقولون: إن العبد ليس بفاعل حقيقة؛ وإنما هو كاسب حقيقة، ويثبتون مع الكسب قدرة لا تأثير لها في الكسب، بل وجودها وعدمها بالنسبة إليه سواء، ولكن قرنت به من غير تأثير فيه وزعموا أن كل ما في الوجود من القوى والطبائع والأسباب العلوية والسفلية كقدرة العبد لا تأثير لشيء منها فيما اقترنت به من الحوادث والأفعال والمسببات بل قرن الخالق هذا بهذا لا لسبب ولا لحكمة أصلًا.

وقالوا: إن الطاعات والمعاصي مع الثواب والعقاب كذلك، ليس في الطاعة معنى يناسب الثواب، ولا في المعصية معنى يناسب العقاب، ولا كان في الأمر والنهي حكمة لأجلها أمر ونهى، ولا أراد بإرسال الرسل رحمة العباد ومصلحتهم، بل أراد أن ينعم طائفة ويعذب طائفة لا لحكمة، والسبب هو جعل الأمر والنهي والطاعة والمعصية علامة على ذلك لا لسبب ولا لحكمة، وأنه يجوز أن يأمر بكل شيء حتى بالشرك وتكذيب الرسل والظلم والفواحش، وينهى عن كل شيء حتى التوحيد والإيمان بالرسل وطاعتهم.

وكثير من هؤلاء كأبي الحسن وأتباعه ومن وافقهم من متأخري أصحاب مالك والشافعي وأحمد مثل ابن عقيل وابن الجوزي وأمثالهما يقولون: إن الخلق هو المخلوق، والفعل هو المفعول، وقد جعلوا أفعال العباد فعلًا لله، والفعل عندهم هو المفعول، فامتنع مع هذا أن يكون فعلًا للعبد؛ لئلا يكون فعل واحد له فاعلان.

وأما الجمهور فيقولون: إنها مخلوقة لله مفعولة له، وهي فعل للعبد قائمة به، وليست فعلًا لله قائمًا به، بل مفعوله غير فعله، والرب تعالى لا يوصف بما هو مخلوق له، وإنما يوصف بما هو قائم به، فلم يلزم هؤلاء أن يكون الرب ظالمًا، وأما أولئك فإذا قالوا: إنه يوصف بالمخلوق المنفصل عنه، فيسمى عادلًا وخالقًا لوجود مخلوق منفصل عنه خلقه، فإنهم ألزموهم أن يكون ظالمًا لخلقه ظلمًا منفصلًا عنه إذ كانوا لا يفرقون فيما انفصل عنه بين ما يكون صفة لغيره وفعلًا له، وبين ما لا يكون؛ إذ الجميع عندهم نسبته واحدة إلى قدرته ومشيئته وخلقه[1]

وقال: والتحقيق ما عليه أئمة السنة، وجمهور الأمة؛ من الفرق بين الفعل والمفعول، والخلق والمخلوق؛ فأفعال العباد هي كغيرها من المحدثات مخلوقة، مفعولة لله، كما أن نفس العبد وسائر صفاته مخلوقة، مفعولة لله، وليس ذلك نفس خلقه وفعله، بل هي مخلوقة ومفعولة، وهذه الأفعال هي فعل العبد القائم به، ليست قائمة بالله، ولا يتصف بها فإنه لا يتصف بمخلوقاته ومفعولاته، وإنما يتصف بخلقه وفعله، كما يتصف بسائر ما يقوم بذاته، والعبد فاعل لهذه الأفعال، وهو المتصف بها، وله عليها قدرة، وهو فاعلها باختياره ومشيئته، وذلك كله مخلوق لله، فهي فعل العبد، وهي مفعولة للرب.

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٦٧- ٤٦٩)، (٨/ ٥٠١، ٥٠٢).

لكن هذه الصفات لم يخلقها الله بتوسط قدرة العبد، ومشيئته؛ بخلاف أفعاله الاختيارية فإنه خلقها بتوسط خلقه لمشيئة العبد وقدرته، كما خلق غير ذلك من المسببات بواسطة أسباب أخر[(١)]

وقال: ومما ينبغي أن يعلم أن مذهب سلف الأمة -مع قولهم: الله خالق كل شيء وربه ومليكه، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه على كل شيء قدير، وأنه هو الذي خلق العبد هلوعًا، إذا مسه الشر جزوعًا، وإذا مسه الخير منوعًا ونحو ذلك- إن العبد فاعل حقيقة وله مشيئة وقدرة، قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ۝٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢٩﴾، وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ۝٢٩ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾، وقال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذْكِرَةٌ ۝٥٤ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ۝٥٥ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ ۝٥٦﴾.

وهذا الموضع اضطرب فيه الخائضون في القدر، فقالت المعتزلة ونحوهم من النفاة: الكفر والفسوق والعصيان أفعال قبيحة، والله منزه عن فعل القبيح باتفاق المسلمين فلا تكون فعلًا له.

وقال من رد عليهم من المائلين إلى الجبر بل هي فعله وليست أفعالًا للعباد بل هي كسب للعبد: وقالوا: إن قدرة العبد لا تأثير لها في حدوث مقدورها ولا في صفة من صفاتها، وإن الله أجرى العادة بخلق مقدورها مقارنًا لها، فيكون الفعل خلقًا من الله إبداعًا وإحداثًا، وكسبًا من العبد لوقوعه مقارنًا لقدرته، وقالوا: إن العبد ليس محدثًا لأفعاله ولا موجدًا لها، ومع هذا فقد يقولون: إنا لا نقول بالجبر المحض، بل نثبت قدرة حادثة والجبري المحض الذي لا يثبت للعبد قدرة.

وأخذوا يفرقون بين الكسب الذي أثبتوه وبين الخلق، فقالوا: الكسب عبارة عن اقتران المقدور بالقدرة الحادثة، والخلق هو المقدور بالقدرة القديمة، وقالوا أيضًا: الكسب هو الفعل القائم بمحل القدرة عليه والخلق هو الفعل الخارج عن محل القدرة عليه.

فقال لهم الناس: هذا لا يوجب فرقًا بين كون العبد كسب وبين كونه فعل وأوجد وأحدث وصنع وعمل ونحو ذلك؛ فإن فعله وإحداثه وعمله وصنعه هو أيضًا مقدور بالقدرة الحادثة وهو قائم في محل القدرة الحادثة.

وأيضًا فهذا فرق لا حقيقة له، فأن كون المقدور في محل القدرة أو خارجًا عن محلها لا يعوذ إلى نفس تأثير القدرة فيه، وهو مبني على «أصلين» إن الله لا يقدر على فعل يقوم بنفسه، وإن خلقه للعالم هو نفس العالم، وأكثر العقلاء من المسلمين وغيرهم على خلاف ذلك.

والثاني: أن قدرة العبد لا يكون مقدورها إلا في محل وجودها ولا يكون شيء من مقدورها خارجًا عن محلها، وفي ذلك نزاع طويل ليس هذا موضعه.

وأيضا فإذا فسر التأثير بمجرد الاقتران فلا فرق بين أن يكون الفارق في المحل أو خارجًا عن المحل.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ١١٩، ١٢٠).

وأيضا قال لهم المنازعون: من المستقر في فطر الناس أن من فعل العدل فهو عادل، ومن فعل الظلم فهو ظالم، ومن فعل الكذب فهو كاذب فإذا لم يكن العبد فاعلًا لكذبه وظلمه وعدله بل الله فاعل ذلك لزم أن يكون هو المتصف بالكذب و الظلم، قالوا: وهذا كما قلتم أنتم وسائر الصفاتية: من المستقر في فطر الناس أن من قام به العلم فهو عالم، ومن قامت به القدرة فهو قادر، و من قامت به الحركة فهو متحرك، ومن قام به التكلم فهو متكلم، ومن قامت به الإرادة فهو مريد، وقلتم إذا كان الكلام مخلوقًا كان كلامًا للمحل الذي خلقه فيه كسائر الصفات، فهذه القاعدة المطردة فيمن قامت به الصفات نظيرها أيضًا من فعل الأفعال.

وقالوا أيضًا: القرآن مملوء بذكر إضافة هذه الأفعال إلى العباد كقوله تعالى: ﴿جَزَآءً بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [السَّجدَة: الآية ١٧]، وقوله: ﴿ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ﴾ [فُصّلَت: الآية ٤٠]، وقوله: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾ [التوبَة: الآية ١٠٥]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٧٧]، وأمثال ذلك.

وقالوا أيضًا إن الشرع والعقل متفقان على أن العبد يحمد ويذم على فعله ويكون حسنة له أو سيئة، فلو لم يكن إلا فعل غيره لكان ذلك الغير هو المحمود المذموم عليها.

وفي المسألة كلام ليس هذا موضع بسطه لكن ننبه على نكت نافعة في هذا الموضع المشكل، فنقول:

قول القائل: هذا فعل هذا، وفعل هذا: لفظ فيه إجمال؛ فإنه تارة يراد بالفعل نفس الفعل، وتارة يراد به مسمى المصدر، فيقول فعلت هذا أفعله فعلًا، وعملت هذا أعمله عملًا، فإذا أريد بالعمل نفس الفعل الذي هو مسمى المصدر كصلاة الإنسان وصيامه ونحو ذلك فالعمل هنا هو المعمول، وقد اتحد هنا مسمى المصدر والفعل؛ وإذا أريد بذلك ما يحصل بعمله كنساجة الثوب وبناء الدار ونحو ذلك، فالعمل هنا غير المعمول، قال تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ﴾ [سَبَإ: الآية ١٣] فجعل هذه المصنوعات معمولة للجن، ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصَّافات: الآية ٩٦]، فإنه في أصح القولين (ما) بمعي الذي، والمراد به ما تنحتونه من الأصنام كما قال تعالى: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ * وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾؛ أي: والله خلقكم وخلق الأصنام التي تنحتونها، ومنه حديث حذيفة عن النبي ﷺ: **«إن الله خالق كل صانع وصنعته»**؛ لكن قد يستدل بالآية على أن الله خلق أفعال العباد من وجه آخر، فيقال: إذا كان خالقًا لما يعملونه من المنحوتات لزم أن يكون هو الخالق للتأليف الذي أحدثوه فيها؛ فإنها إنما صارت أوثانًا بذلك التأليف وإلا فهي بدون ذلك ليست معمولة لهم، وإذا كان خالقًا للتأليف كان خالقًا لأفعالهم.

والمقصود أن لفظ «الفعل» و«العمل» و«الصنع» أنواع، وذلك كلفظ البناء والخياطة والنجارة تقع على نفس مسمى المصدر، وعلى المفعول، وكذلك لفظ «التلاوة» و«القراءة» و«الكلام»

و«القول» يقع على نفس مسمى المصدر، وعلى ما يحصل بذلك من نفس القول والكلام، فيراد بالتلاوة والقراءة نفس القرآن المقروء المتلو؛ كما يراد بها مسمى المصدر.

والمقصود هنا أن القائل إذا قال: هذه التصرفات فعل الله أو فعل العبد؛ فإن أراد بذلك أنها فعل الله بمعنى المصدر فهذا باطل باتفاق المسلمين وبصريح العقل، ولكن من قال هي فعل الله وأراد به أنها مفعولة مخلوقة لله كسائر المخلوقات فهذا حق.

ثم من هؤلاء من قال: إنه ليس لله فعل يقوم به فلا فرق عنده بين فعله ومفعوله وخلقه ومخلوقه.

وأما الجمهور الذين يفرقون بين هذا وهذا فيقولون هذه مخلوقه لله مفعولة لله ليست هي نفس فعله، وأما العبد فهي فعله القائم به، وهي أيضًا مفعولة له إذا أريد بالفعل المفعول؛ فمن لم يفرق في حق الرب تعالى بين الفعل والمفعول إذا قال: إنها فعل الله تعالى وليس لمسمى فعل الله عنده معنيان، وحينئذ فلا تكون فعلًا للعبد ولا مفعولة له بطريق الأولى، وبعض هؤلاء قال هي فعل للرب وللعبد فأثبت مفعولًا بين فاعلين.

وأكثر المعتزلة يوافقون هؤلاء على أن فعل الرب تعالى لا يكون إلا بمعنى مفعوله، مع أنهم يفرقون في العبد بين الفعل والمفعول فلهذا عظم النزاع وأشكلت المسألة على الطائفتين وحاروا فيها.

وأما من قال: خلق الرب تعالى لمخلوقاته ليس هو نفس مخلوقاته قال: إن أفعال العباد مخلوقة كسائر المخلوقات، ومفعولة للرب كسائر المفعولات، ولم يقل: إنها نفس فعل الرب وخلقه، بل قال: إنها نفس فعل العبد، وعلى هذا تزول الشبهة؛ فأنه يقال الكذب والظلم ونحو ذلك من القبائح يتصف بها من كانت فعلًا له، كما يفعلها العبد، وتقوم به، ولا يتصف بها من كانت مخلوقة له إذا كان قد جعلها صفة لغيره، كما أنه سبحانه لا يتصف بما خلقه في غيره من الطعوم والألوان والروائح والأشكال والمقادير والحركات وغير ذلك، فإذا كان قد خلق لون الإنسان لم يكن هو المتلون به، وإذا خلق رائحة منتنة أو طعمًا مرًّا أو صورة قبيحة ونحو ذلك مما هو مكروه مذموم مستقبح لم يكن هو متصفًا بهذه المخلوقات القبيحة المذمومة المكروهة والأفعال القبيحة، ومعنى قبحها كونها ضارة لفاعلها، وسببًا لذمه وعقابه، وجالبة لألمه وعذابه، وهذا أمر يعود على الفاعل الذي قامت به، لا على الخالق الذي خلقها فعلًا لغيره.

ثم على قول الجمهور الذين يقولون له حكمة فيما خلقه في العالم مما هو مستقبح وضار ومؤذ يقولون: له فيما خلقه من هذه الأفعال القبيحة الضارة لفاعلها حكمة عظيمة، كما له حكمة عظيمة فيما خلقه من الأمراض والغموم ومن يقول: لا تعلل أفعاله لا يعلل لا هذا ولا هذا.

يوضح ذلك أن الله تعالى إذا خلق في الإنسان عمى ومرضًا وجوعًا وعطشًا ووصبًا ونصبًا ونحو ذلك كان العبد هو المريض الجائع العطشان المتألم، فضرر هذه المخلوقات وما فيها من الأذى

والكراهة عاد إليه ولا يعود إلى الله تعالى شيء من ذلك فكذلك ما خلق فيه من كذب وظلم وكفر ونحو ذلك هي أمور ضارة مكروهة مؤذية، وهذا معنى كونها سيئات وقبائح؛ أي أنها تسوء صاحبا وتضره، وقد تسوء أيضًا غيره وتضره، كما أن مرضه ونتن ريحه ونحو ذلك قد يسوء غيره ويضره.

يبين ذلك أن القدرية سلموا أن الله قد يخلق في العبد كفرًا وفسوقًا على سبيل الجزاء كما في قوله تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: الآية ١١٠]، وقوله ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠]، وقوله: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصَّف: الآية ٥]

ثم أنه من المعلوم أن هذه المخلوقات تكون فعلًا للعبد وكسبًا له يجزي عليها ويستحق الذم عليها والعقاب وهي مخلوقة لله تعالى، فالقول عند أهل الإثبات فيما يخلقه من أعمال العباد ابتداء كالقول فيما يخلقه جزاء من هذا الوجه، وإن افترقا من وجه آخر، وهم لا يمكنهم أن يفرقوا بينهما بفرق يعود إلى كون هذا فعلًا لله دون هذا، وهذا فعلًا للعبد دون هذا، ولكن يقولون: إن هذا يحسن من الله تعالى لكونه جزاء للعبد، وذلك لا يحسن منه لكونه ابتداء للعبد بما يضره وهم يقولون: لا يحسن منه أن يضر الحيوان إلا بجرم سابق، أو عوض لاحق.

وأما أهل الإثبات للقدر فمن لم يعلل منهم لا يفرق بين مخلوق ومخلوق.

وأما القائلون بالحكمة وهم الجمهور فيقولون: لله تعالى فيما يخلقه من أذى الحيوان حكم عظيمة كما له حكم في غير هذا، ونحن لا نحصر حكمته في الثواب والعوض فإن هذا قياس لله تعالى على الواحد من الناس وتمثيل لحكمة الله وعدله بحكمة الواحد من الناس وعدله[(١)]

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ١١٧- ١٢٥).

المبحث الثاني

النَّجَّارِيَّة

أتباع الحسين بن محمد بن عبد الله النجار (نحو ٢٢٠ هـ)، وأكثر معتزلة الري وما حواليها على مذهبه، وقد سماهم الأشعري: الحسينية[(١)]

قال البغدادي -وهو أشعري-: وقد وافقوا أصحابنا في أصول، ووافقوا القدرية في أصول، وانفردوا بأصول لهم[(٢)]

فِرَقُ النَّجَّارِيَّة

١- البرغوثية: أتباع محمد بن عيسى الملقب ببرغوث، وكان على مذهب النجار في أكثر مذاهبه إلا أنه خالفه في الكسب والتولد[(٣)]

٢- الزعفرانية: أتباع الزعفراني الذي كان بالريِّ، وكان يعبر عن مذهبهم بعبارات متناقضة، فكان من قوله: إن كلام الله غيره، وكل ما هو غير الله فهو مخلوق، ثم يقول: كل من قال: إن القرآن مخلوق فهو كافر[(٤)]

٣- المستدركة: وهم قوم من الزعفرانية، يزعمون أنهم استدركوا على أسلافهم ما خفي عليهم، فزعموا أن القرآن مخلوق، ثم افترقوا فيه فرقتين، وقولهم بأن أقوال مخالفينا كلها كذب حتى قولهم: لا إله إلا الله[(٥)]

مَقَالَاتُ النَّجَّارِيَّة

- قولهم في القدر

أعمال العباد عندهم مخلوقة لله، والعبد مكتسب لها.

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٢٨٣- ٢٨٥)، التبصير في الدين ص(١٠١- ١٠٣)، الفرق بين الفرق ص(٢١٧- ٢٢٠)، الملل والنحل (١/٨٨- ٩٠)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٦٨)، البرهان ص(٣٩)، المواقف (٣/ ٧١٠، ٧١١).

(٢) الفرق بين الفرق ص(٢١٧)، التبصير في الدين ص(١٠١).

(٣) انظر: التبصير في الدين ص(١٠٢)، الفرق بين الفرق ص(٢١٨)، الملل والنحل (١/ ٨٨)، المواقف (٣/ ٧١٠).

(٤) انظر: التبصير في الدين ص(١٠٢)، الفرق بين الفرق ص(٢١٩)، الملل والنحل (١/ ٨٨)، المواقف (٣/ ٧١٠).

(٥) انظر: التبصير في الدين ص(١٠٢، ١٠٣)، الفرق بين الفرق ص(٢١٩، ٢٢٠)، الملل والنحل (١/ ٨٨)، المواقف (٣/ ٧١٠).

أقوال العلماء

قال الأشعري عن النجار: زعم أن أعمال العباد مخلوقة لله، وهم فاعلون لها[١]

وقال: وكان يخالفهم -أي المعتزلة- في القدر[٢]

وقال: وقال النجار: إن الإنسان قادر على الكسب عاجز عن الخلق، وأن المقدور على كسبه هو المعجوز عن خلقه[٣]

وقال الإسفراييني -وهو أشعري-: يوافقون أهل السنة في بعض أصولهم مثل خلق الأفعال[٤]

وقال البغدادي -وهو أشعري-: الذي وافقوا فيه أصحابنا قولهم معنا: بأن الله تعالى خالق أكساب العباد[٥]

وقال الشهرستاني: ووافقوا الصفاتية في خلق الأعمال

وقال: هو خالق أعمال العباد، خيرها وشرها، حسنها وقبيحها، والعبد مكتسبًا لها، وأثبت تأثيرًا للقدرة الحادثة، وسمي ذلك كسبًا على حسب ما يثبته الأشعري[٦]

وقال الرازي: ويوافقون الجَبْرِيَّة في خلق الأعمال والاستطاعة[٧]

وقال السكسكي: ويثبتون للفعل فاعلين: الله تعالى والعبد[٨]

وقال الإيجي وهو أشعري: هم موافقون لأهل السنة في خلق الأفعال، وأن الاستطاعة مع الفعل، والعبد يكتسب فعله[٩]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند مقالة الجَبْرِيَّةِ الكسبيةِ.

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٣).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٥).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(٥٦٦).

(٤) التبصير في الدين ص(١٠١).

(٥) الفرق بين الفرق ص(٢١٧).

(٦) الملل والنحل (١/ ٨٩).

(٧) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٦٨).

(٨) البرهان ص(٣٩).

(٩) المواقف (٣/ ٧١٠).

- قولهم في الإرادة

أقوال العلماء

قال الأشعري عنه: إنه لا يكون في ملك الله سبحانه إلا ما يريده، وأن الله سبحانه لم يزل مريدًا أن يكون في وقته ما علم أنه يكون في وقته، مريدًا ألا يكون ما علم أنه لا يكون[١].

وقال: وقال حسين النجار: إن الله لم يزل مريدًا أن يكون ما علم أنه يكون، وألا يكون ما علم أنه لا يكون بنفسه لا بإرادة بل بمعنى أنه لم يزل غير آبٍ ولا مكره[٢].

وقال الإسفراييني وهو أشعري: يوافقون أهل السنة في بعض أصولهم مثل، ...، والإرادة[٣].

وقال البغدادي -وهو أشعري-: الذي وافقوا فيه أصحابنا قولهم معنا، ...، وأنه لا يحدث في العالم إلا ما يريده الله تعالى[٤].

وقال الشهرستاني: قال النجار: الباري تعالى مريد لنفسه كما هو عالم لنفسه، فألزم عموم التعلق، فالتزم وقال: هو مريد الخير والشر، والنفع والضر، وقال أيضًا: معنى كونه مريدًا أنه غير مستكره ولا مغلوب[٥].

وقال الشهرستاني: ومحمد بن عيسى الملقب ببرغوث، وبشر بن غياث المريسي، والحسن النجار متقاربون في المذهب، وكلُّهم أثبتوا كونه تعالى مريدًا لم يزل لكل ما علم أنه سيحدث من خير وشر، وإيمان، وكفر، وطاعة، ومعصية، وعامة المعتزلة يأبون ذلك[٦].

نقض قولهم

سيأتي بيان ذلك عند قول الأشعرية في الإرادة.

- قولهم في الاستطاعة

الاستطاعة عندهم تكون مع الفعل.

أقوال العلماء

قال الأشعري عنه: وأن الاستطاعة لا يجوز أن تتقدم الفعل، وأن العون من الله سبحانه يحدث في حال الفعل مع الفعل، وهو الاستطاعة، وأن الاستطاعة الواحدة لا يفعل بها فعلان،

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٣).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٥١٤).

(٣) التبصير في الدين ص(١٠١).

(٤) الفرق بين الفرق ص(٢١٧).

(٥) الملل والنحل (١/ ٨٩).

(٦) الملل والنحل (١/ ٩٠).

وأن لكل فعل استطاعة تحدث معه إذا حدث، وأن الاستطاعة لا تبقى، وأن في وجودها وجود الفعل، وفي عدمها عدم الفعل، وأن استطاعة الإيمان توفيق وتسديد وفضل ونعمة وإحسان وهدى، وأن استطاعة الكفر ضلال وخذلان وبلاء وشر، وأنه جائز كون الطاعة في حال المعصية التي هي تركها، بألا تكون كانت المعصية التي هي تركها في ذلك الوقت، وبألا يكون كان الوقت وقتًا للمعصية التي هي تركها.

وأن المؤمن مؤمن مهتدٍ، وفقه الله سبحانه وهداه، وأن الكافر مخذول، خذله الله سبحانه وأضله، وطبع على قلبه، ولم يهده، ولم ينظر له، وخلق كفره، ولم يصلحه، ولو نظر له وأصلحه لكان صالحًا[١]

وقال الإسفراييني وهو أشعري: يوافقون أهل السنة في بعض أصولهم مثل الاستطاعة والإرادة[٢]

وقال البغدادي -وهو أشعري-: الذي وافقوا فيه أصحابنا قولهم معنا: إن الاستطاعة مع الفعل، وإنه لا يحدث في العالم إلا ما يريده الله تعالى[٣]

وقال الشهرستاني: ووافقه -أي وافق النجارُ الأشعريَّ- أيضًا في أن الاستطاعة مع الفعل[٤]

وقال الرازي: ويوافقون الجَبْرِيَّة في خلق الأعمال والاستطاعة[٥]

وقال الإيجي عنهم: وأن الاستطاعة مع الفعل[٦]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: فإن قيل هذا الذي ذكرتموه يبين أن تقدم علم الله وكتابه بالسعادة والشقاوة وغير ذلك من الأمور لا يمنع توقف ذلك على الأعمال والأسباب التي جعل الله بها تلك الأمور، وذلك يبين أن ذلك لا يمنع أن يكون العبد عاملًا للعمل الصالح الذي به يسعده الله، وأن يكون قادرًا على ذلك مريدًا له، وإن كان ذلك كله بتيسير الله للعبد -وإن تنازع الناس في تسمية ذلك جبرًا- لكن هل يكون العبد قادرًا على غير الفعل الذي فعله الذي سبق به العلم والكتاب، فهذا مما تنازع فيه الناس، كما تنازعوا في أن الاستطاعة هل يجب أن تكون مع الفعل أو يجب أن تتقدمه، فمن قال من أهل الإثبات: إن الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل، يقول: العبد لا

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٣، ٢٨٤).

(٢) التبصير في الدين ص(١٠١).

(٣) الفرق بين الفرق ص(٢١٧).

(٤) الملل والنحل (١/ ٨٩).

(٥) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٦٨).

(٦) المواقف (٣/ ٧١٠).

يستطيع غير ما يفعله، وهو ما تقدم به العلم والكتاب.

ومن قال: إن الاستطاعة قد تتقدم الفعل، وقد توجد دون الفعل فإنه يقول: إنه يكون مستطيعًا لما لم يفعله، ولما علم وكتب أنه لا يفعله.

وفصل الخطاب، أن الاستطاعة جاءت في كتاب الله على نوعين:

الاستطاعة المشترطة للفعل: وهي مناط الأمر والنهي كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عِمرَان: الآية ٩٧]، وقوله: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التّغَابُن: الآية ١٦]، وقوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [النِّسَاء: الآية ٢٥] الآية ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا ۖ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجَادلة: الآية ٤] وقوله: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٨٤]، وقول النبي ﷺ لعمران بن حصين: «صلِّ قائمًا، فإن لم تستطع فقاعدًا، فإن لم تستطع فعلى جنب»، فإن الاستطاعة في هذه النصوص لو كانت لا توجد إلا مع الفعل لوجب ألا يجب الحج إلا على من حج، ولا يجب صيام شهرين إلا على من صام ولا القيام في الصلاة إلا على من قام، وكان المعنى: على الذين يصومون الشهر طعام مسكين، والآية إنما أنزلت لما كانوا مخيرين بين الصيام والإطعام في شهر رمضان.

والاستطاعة التي يكون معها الفعل: قد يقال هي المقترنة بالفعل الموجبة له -وهي النوع الثاني- وقد ذكروا فيها قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِى غِطَآءٍ عَن ذِكْرِى وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴿١٠١﴾﴾ [الكهف: الآية ١٠١]، وقوله تعالى: ﴿يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلْعَذَابُ ۚ مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ﴾ [هُود: الآية ٢٠]، ونحو ذلك قوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ أَغْلَٰلًا فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ ﴿٨﴾ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَٰهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴿٩﴾﴾.

فإن الاستطاعة المنفية هنا -سواء كان نفيها خبرًا أو ابتداء- ليست هي الاستطاعة المشروطة في الأمر والنهي فإن تلك إذا انتفت انتفى الأمر والنهي والوعد والوعيد والحمد والذم والثواب والعقاب، ومعلوم أن هؤلاء في هذه الحال مأمورون منهيون موعودون متوعدون؛ فعلم أن المنفية هنا ليست المشروطة في الأمر والنهي المذكورة في قوله: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التّغَابُن: الآية ١٦]

لكن قد يقال: الاستطاعة هنا كالاستطاعة المنفية في قول الخضر لموسى ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا﴾ [الكهف: الآية ٦٧] فإن هذه الاستطاعة المنفية، لو كان المراد بها مجرد المقارنة في الفاعل والتارك لم يكن فرق بين هؤلاء المذمومين وبين المؤمنين، ولا بين الخضر وموسى؛ فإن كل أحد فعل أو لم يفعل لا تكون المقارنة موجودة قبل فعله، والقرآن يدل على أن هذه الاستطاعة إنما نفيت عن التارك لا عن الفاعل، فعلم أنها مضادة لما يقوم بالعبد من الموانع التي تصد قلبه عن إرادة الفعل وعمله، وبكل حال فهذه الاستطاعة منتفية في حق من كتب عليه أنه لا يفعل، بل وقضى عليه بذلك.

وإذا عرف هذا التقسيم -أن إطلاق القول بأن العبد لا يستطيع غير ما فعل، ولا يستطيع خلاف المعلوم المقدر، وإطلاق القول بأن استطاعة الفاعل والتارك سواء، وأن الفاعل لا يختص عن التارك باستطاعة خاصة، عرف أنَّ كلا الإطلاقين خطأ وبدعة(١)

وتقدم بيان ذلك عند قول المعتزلة في الاستطاعة، وسيأتي مزيد بيان عند قول الأشعرية فيها.

- قولهم في فعل الإنسان في نفسه وفي غيره (التولد)

يزعم أن الإنسان يفعل في نفسه، ولا يفعل في غيره مما هو منفصل عنه، وإنما هو فعل الله عز وجل.

أقوال العلماء

قال الأشعري عنه: وأن الإنسان لا يفعل في غيره، وأنه لا يفعل الأفعال إلا في نفسه، كنحو: الحركات والسكون والإرادات والعلوم والكفر والإيمان، وأن الإنسان لا يفعل ألمًا، ولا إدراكًا، ولا رؤية، ولا يفعل شيئًا على طريق التولد.

وكان «برغوث» يميل إلى قوله، ويزعم أن الأشياء المتولدة فعل الله بإيجاب الطبع، وذلك أن الله سبحانه طبع الحجر طبعًا يذهب إذا دفع، وطبع الحيوان طبعًا يألم إذا ضرب وقطع(٢)

وقال الإسفراييني: قوله: إن الأفعال المتوالدة فعل الله تعالى لا بإيجاب الطبع والخلقة(٣)

وقال البغدادي -وهو أشعري-: وقال النجار في المتولدات بمثل قول أصحابنا فيها إنها من فعل الله تعالى باختيار لا طبْع من طبع الجسم الذي سموه مولَّدًا(٤).

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: قد تنازع الناس في «قدرة الرب والعبد» فقالت طائفة: كلا النوعين يتناول الفعل القائم بالفاعل، ويتناول مقدوره وهذا أصح الأقوال، وبه نطق الكتاب والسنة، وهو أن كل نوع من القدرتين يتناول الفعل القائم بالقادر ومقدوره المباين له، وقد تبين بعض ما دل على ذلك في قدرة الرب.

وأما قدرة العبد: فذكر قدرته على الأفعال القائمة به كثيرة، وهذا متفق عليه بين الناس الذين يثبتون للعبد قدرة، مثل قوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: الآية ١٦]، ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: الآية ٤]، ﴿وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ﴾ [التوبة: الآية ٤٢] الآية، وقول النبي ﷺ: «صلِّ قائمًا، فإن

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٨٩- ٢٩٢)، (٨/ ٤٤١، ٤٤٢).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٤).

(٣) التبصير في الدين ص(١٠٢).

(٤) الفرق بين الفرق ص(٢١٩).

لم تستطع فقاعدًا، فإن لم تستطع فعلى جنبك».

وأما المباين لمحل القدرة، فمثل قوله: ﴿وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا﴾ [الفتح: الآية ٢٠] إلى قوله: ﴿وَأُخْرَىٰ لَمْ تَقْدِرُوا۟ عَلَيْهَا﴾ [الفتح: الآية ٢١] إلى: ﴿ قديرا ﴾، فدل على أنهم قدروا على الأول، وهذه يمكن أن يقدروا عليها وقتًا آخر. وهذه قدرة على الأعيان، وقوله: ﴿وَغَدَوْا۟ عَلَىٰ حَرْدٍ قَٰدِرِينَ ﴿٢٥﴾﴾ [القلم: الآية ٢٥] إلى قوله: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ﴾ [القلم: الآية ٣٢] الآية، قال أبو الفرج: وفي قوله قادرين ثلاثة أقوال:

أحدها: قادرين على جنتهم عند أنفسهم، قاله قتادة. قلت: وهو قول مجاهد وقتادة. رواه ابن أبي حاتم عنهما، قال مجاهد: قادرين في أنفسهم، وهذا الذي ذكره البغوي: قادرين عند أنفسهم على جنتهم. وثمارها لا يحول بينهم وبينها أحد، وعن قتادة قال: غدا القوم وهم يحدون إلى جنتهم، قادرين على ذلك في أنفسهم.

قال أبو الفرج: **والثاني**: قادرين على المساكين، قاله الشعبي: أي على منعهم، وقيل: على إعطائهم لكن البخل منعهم من الإعطاء، والله أعلم.

والثالث: غدوا وهم قادرين؛ أي واجدون، قاله ابن قتيبة.

قلت: الآية وصفتهم بأنهم غدوا على حرد قادرين، فالحرد يرجع إلى القصد، فغدوا بإرادة جازمة وقدرة، ولكن الله أعجزهم، وقول من قال: قادرين عند أنفسهم؛ أي: ظنوا أن الأمر يبقى كما كان، ولو كان كذلك لتمت قدرتهم، لكن سلبوا القدرة بإهلاك جنتهم.

قال البغوي: الحرد في اللغة يكون بمعنى القصد والمنع والغضب. قال الحسن وقتادة وأبو العالية على جد وجهد، وقال القرطبي ومجاهد وعكرمة: على أمر مجتمع قد أسسوه بينهم. قال: وهذا على معنى القصد؛ لأن القاصد إلى الشيء جاد مجمع على الأمر، وقال أبو عبيدة والقتيبي: غدوا من أنفسهم على حرد: على منع المساكين؛ يقول: حاردت السنة إذا لم يكن لها مطر، وحاردت الناقة عليَّ إذا لم يكن لها لبن، وقال الشعبي وسفيان: على حنق وغضب من المساكين، وفي تفسير الوالبي: عن ابن عباس على قدرة.

قلت: الحرد فيه معنى العزم الشديد؛ فإن هذا اللفظ يقتضي هذا، وحرد السنة والناقة لما فيه من معنى الشدة، وكذلك الحنق والغضب فيه شدة؛ فكان لهم عزم شديد على أخذها، وعلى حرمان المساكين، وغدوا بهذا العزم قادرين ليس هناك ما يعجزهم وما يمنعهم، لكن جاءها أمر من السماء فأبطل ذلك كله، وقيل الحرد هو الغيظ والغضب، والله أعلم.

ونظير هذا وهو صريح في المطلوب أن القدرة تكون على الأعيان قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [يونس: الآية ٢٤] إلى قوله: ﴿أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: الآية ٢٤] الآية. وقوله: ﴿وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ﴾ [يونس: الآية ٢٤] يبين أنه لولا الجائحة لكان ظنهم صادقًا، وكانوا قادرين عليها؛ لكن لما أتاها

أمر الله تبين خطأ الظن، ولو لم يكونوا قادرين عليها لا في سلامتها ولا في حال عطبها، لم يكن الله أبطل ظنهم بما أحدثه من الإهلاك، وهؤلاء لم يكونوا ذهبوا ليحصدوا، بل سلبوا القدرة عليها -وهي القدرة التامة- فانتفت لانتفاء المحل القابل، لا لضعف من الفاعل، وفي تلك قال: ﴿عَلَىٰ حَرْدٍ قَٰدِرِينَ﴾ [القَلَم: الآية ٢٥] ولم يقل قادرين عند أنفسهم، فإن كان كما قاله من قال عند أنفسهم فالمعنى واحد، وإن أريد بكونهم قادرين أي ليس في أنفسهم ما ينافي القدرة: كالمرض والضعف ولكن بطل محل القدرة كالذي يقدر على النقد والرزق ولا شيء عنده.

وقوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ ۖ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ ۖ لَّا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُواْ عَلَىٰ شَىْءٍ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ ﴿١٨﴾﴾ [إبراهيم: الآية ١٨] فهم في هذه الحال لا يقدرون مما كسبوا على شيء؛ فدل على أنهم في غير هذا يقدرون على ما كسبوا، وكذلك غيرهم يقدر على ما كسب، فالمراد بالمكسوب المال المكسوب.

وقوله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا ۖ﴾ [النحل: الآية ٧٥] فلما ذكر في المملوك أنه لا يقدر على شيء، ومقصوده أن الآخر ليس كذلك، بل هو قادر على ما لا يقدر عليه هذا، وهو إثبات الرزق الحسن مقدورًا لصاحبه، وصاحبه قادر عليه، وبهذا ينطق عامة العقلاء يقولون: فلان يقدر على كذا وكذا، وفلان يقدر على كذا وكذا، ومقدرة هذا دون مقدرة هذا.

ومما يبين ذلك: أن الملك نائب للعباد على ما ملكهم الله إياه، والملك مستلزم للقدرة فلا يكون مالكًا إلا من هو قادر على التصرف بنفسه، أو بوليه أو وكيله، والعقد والمنقول مملوك لمالكه، فدل على أنه مقدور له، وقد قال موسى: ﴿رَبِّ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِى وَأَخِى ۖ﴾ [المائدة: الآية ٢٥] لما كان قادرًا على التصرف في أخيه؛ لطاعته له جعل ذلك ملكًا له، وقال تعالى: ﴿فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ﴾ [يس: الآية ٧١]، وقال تعالى: ﴿وَتَقُولُواْ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ﴾ [الزخرُف: الآية ١٣] أي: مطيقين؛ فدل على أنهم صاروا مقرنين مطيقين لما سخرها لهم، فهو معنى قوله: ﴿فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ﴾ [يس: الآية ٧١] وقد قال تعالى: ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا ﴿٩٧﴾﴾ [الكهف: الآية ٩٧] فدل على أنهم لو نقبوا ذلك لكانوا قد استطاعوا النقب، والنقب ليس هو حركة أيديهم، بل هو جعل الشيء منقوبًا؛ فدل على أن ذلك النقب مقدور للعباد.

وأيضًا فالقرآن دل على أن المفعولات الخارجة مصنوعة لهم، وما كان مصنوعًا لهم فهو مقدور بالضرورة والاتفاق، والمنازع يقول: ليس شيء خارجًا عن محل قدرتهم مصنوعًا لهم، وهذا خلاف القرآن قال تعالى لنوح: ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾ [هود: الآية ٣٧] وقال: ﴿وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ﴾ [هود: الآية ٣٨]، وقد أخبر أن الفلك مخلوقة مع كونها مصنوعة لبني آدم، وجعلها من آياته، فقال: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴿٤١﴾﴾ [يس: الآية ٤١]، ﴿سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلْفُلْكَ تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ﴾ [الحج: الآية ٦٥]، ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ﴾

[الزخرف: الآية ١٢] ، وقال: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ * وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ فجعل الأصنام منحوتة معمولة لهم، وأخبر أنه خالقهم، وخالق معمولهم فإن «ما» هاهنا بمعنى الذي والمراد خلق ما تعملونه من الأصنام، وإذا كان خالقًا للمعمول وفيه أثر الفعل، دل على أنه خالق لأفعال العباد، وأما قول من قال: إن «ما» مصدرية فضعيف جدًا.

وقال تعالى: ﴿وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: الآية ١٣٧] وإنما دمر ما بنوه وعرشوه، فأما الأعراض التي قامت بهم فتلك فَنِيَتْ قبل أن يغرقوا، وقوله: ﴿وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: الآية ١٣٧] دليل على أن العروش مفعول لهم، هم فعلوا العرش الذي فيه، وهو التأليف، ومثل قوله: ﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ ﴿١٢٨﴾﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ١٢٨] يدل على أن المبني هم بنوه حيث قال: ﴿أَتَبْنُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ١٢٨] وكذلك قوله: ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ١٤٩] ، هو كقوله: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [الصَّافات: الآية ٩٥] وقوله: ﴿جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴾ [الفَجر: الآية ٩] دل على أنهم جابوا الصخر؛ أي: قطعوه.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبَة: الآية ٥] فأمر بقتلهم، والأمر إنما يكون بمقدور العبد، فدل على أن القتل مقدور له، وهو الفعل الذي يفعله في الشخص فيموت، وهو مثل الذبح ومنه قوله: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المَائدة: الآية ٣] وقوله: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ﴾ [المَائدة: الآية ٩٥] وقوله: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المَائدة: الآية ٩٥] يدل على أن الصيد مقتول للآدمي الذي قتله، بخلاف قوله: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفَال: الآية ١٧] فإنه مثل قوله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفَال: الآية ١٧] فإن قتلهم حصل بأمور خارجة عن قدرتهم، مثل إنزال الملائكة، وإلقاء الرعب في قلوبهم، وكذلك الرمي لم يكن في قدرته، أن التراب يصيب أعينهم كلهم، ويرعب قلوبهم، فالرمي الذي جعله الله خارجًا عن قدرة العبد المعتاد هو الرمي الذي نفاه الله عنه.

قال أبو عبيد: ما ظفرت أنت ولا أصبت، ولكن الله ظفرك وأيدك، وقال الزجاج: ما بلغ رميك كفًا من تراب، أو حصًى أن يملأ عيون ذلك الجيش الكثير، إنما الله تولى ذلك، وذكر ابن الأنباري: ما رميت قلوبهم بالرعب، إذ رميت وجوههم بالتراب، ولهذا كان هذا أمرًا خارجًا عن مقدوره، فكان من آياته نبوته[(١)]

- قولهم في اللطف

أقوال العلماء

قال الأشعري عنه: وإن الله سبحانه لو لطف بجميع الكافرين لآمنوا، وهو قادر أن يفعل بهم من الألطاف ما لو فعله بهم لآمنوا، وأن الله سبحانه كَلَّفَ الكفار ما لا يقدرون عليه، لتركهم

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ١٢- ١٨)، (٦/ ٢٣٧، ٢٣٨).

له، لا لعجز حل فيهم، ولا لآفة نزلت بهم[١]

- **قولهم في حكم الأطفال في الآخرة**

يقولون بجواز إيلامهم وبجواز التفضل عليهم فلا يؤلمهم.

أقوال العلماء

قال الأشعري عنه: وأنه جائز أن يؤلم الله سبحانه الأطفال في الآخرة، وجائز أن يتفضل عليهم فلا يؤلمهم[٢]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول الخوارج في حكم الأطفال في الآخرة.

- **قولهم في الآجال**

أقوال العلماء

قال الأشعري: وكان يقول: إن الميت يموت بأجله، وكذلك المقتول يُقْتَلُ بأجله[٣]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول المعتزلة في الآجال.

- **قولهم في الأرزاق**

أقوال العلماء

قال الأشعري: وإن الله سبحانه يرزق الحلال، ويرزق الحرام، وإن الرزق على ضربين: رزق غذاء، ورزق مِلْكٍ[٤]

نقض قولهم

تقد بيان ذلك عند قول المعتزلة في الأرزاق.

- **قولهم في المعارف**

أقوال العلماء

قال الشهرستاني: وقال في المفكر قبل ورود السمع مثل ما قالت المعتزلة: إنه يجب عليه تحصيل المعرفة بالنظر والاستدلال[٥]

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٤).
(٢) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٤).
(٣) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٥).
(٤) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٥).
(٥) الملل والنحل (١/ ٩٠).

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول المعتزلة في التحسين والتقبيح.

- قولهم في الأسماء والصفات

ينفون صفات المولى عز وجل.

أقوال العلماء

قال الأشعري: وكان يزعم أن الله سبحانه لم يزل جوادًا بنفي البخل عنه، وأنه لم يزل متكلمًا، بمعنى أنه لم يزل غير عاجز عن الكلام، وأن كلام الله سبحانه مُحْدَث مخلوق.

وكان يقول في التوحيد بقول المعتزلة، إلا في باب الإرادة والجود[(١)]

وقال: وقال الحسين بن محمد النجار: الله تعالى لم يزل جوادًا بنفي البخل عنه، ولم يثبت لله جودًا كان به جوادًا[(٢)]

وقال: وكان حسين النجار يزعم أن الله لم يزل جوادًا بنفي البخل عنه لا على أنه أثبت جوادًا[(٣)]

وقال: وكان الحسين النجار يزعم أنه نور السموات والأرض بمعنى أنه هادي أهل السموات والأرض[(٤)]

وقال: وكان النجار يقول: لم يزل البارئ صادقًا على معنى لم يزل قادرًا على الصدق[(٥)]

وقال الإسفراييني: ويوافقون القدرية في بعض الأصول مثل نفي الحياة والقدرة[(٦)]

وقال البغدادي: وأما الذي وافقوا فيه القدرية فنفي علم الله تعالى وقدرته وحياته وسائر صفاته الأزلية[(٧)]

وقال الشهرستاني: ووافقوا المعتزلة في نفي الصفات من العلم، والقدرة، والإرادة، والحياة، والسمع، والبصر[(٨)]

وقال الرازي: وهم يوافقون المعتزلة في مسائل الصفات[(٩)]

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٤، ٢٨٥).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(١٨٢).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(٥٠٧).

(٤) مقالات الإسلاميين ص(٥٣٤).

(٥) مقالات الإسلاميين ص(٥٨١).

(٦) التبصير في الدين ص(١٠١).

(٧) الفرق بين الفرق ص(٢١٧).

(٨) الملل والنحل (١/ ٨٩).

(٩) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٦٨).

وقال السكسكي: وكان ينفي هو وأصحابه الصفات إلا الإرادة؛ فإنهم أثبتوا القديم مريدً بنفسه[(١)]

وقال الإيجي أنهم موافقون: للمعتزلة في نفي الصفات[(٢)]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول المعتزلة في الأسماء والصفات، وسيأتي مزيد بيان عند الكلام عن مقالة التعطيل.

- قولهم في علو الباريء عز وجل

ينفون علو الباريء عز وجل، ويزعمون أنه بذاته في كل مكان.

أقوال العلماء

قال الشهرستاني: وحكى الكعبي عن النجار أنه قال: الباري تعالى بكل مكان ذاتًا، ووجودًا لا على معنى العلم والقدرة، وألزمه محالات على ذلك[(٣)]

وقال شيخ الإسلام: وقسم ثانٍ يقولون: إنه بذاته في كل مكان، كما يقول ذلك النجارية[(٤)]

وقال: قول حلولية الجهمية الذين يقولون: إنه بذاته في كل مكان كما يقول ذلك النَّجَّارِيَّة أتباع حسين النجار وغيرهم من الجهمية[(٥)]

نقض قولهم

سيأتي بيان ذلك عند قول الصوفية في الحلول والاتحاد.

- قولهم في كلام الله عز وجل

كلام الله عندهم محدث مخلوق.

أقوال العلماء

قال الأشعري عنه: وإن كلام الله سبحانه محدث مخلوق[(٦)]

وقال الإسفراييني: ويقولون بحدوث الكلام[(٧)]

---

(١) البرهان ص(٣٩).

(٢) المواقف (٣/ ٧١٠).

(٣) الملل والنحل (١/ ٩٠).

(٤) مجموع الفتاوى (٥/ ١٢٣).

(٥) مجموع الفتاوى (٢/ ٢٩٧- ٢٩٩).

(٦) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٤).

(٧) التبصير في الدين ص(١٠١).

وقال: واختلف أصحاب النجار في العبارة عن قولهم بخلق القرآن، بعد اتفاقهم على أنه مخلوق وفي غيره اختلافًا كثيرًا[(١)]

وقال البغدادي: وأما الذي وافقوا فيه القدرية، . . .، والقول بحدوث كلام الله تعالى[(٢)]

وقال: وافترقوا بعد هذا فيما بينهم في العبارة عن خلق القرآن[(٣)]

وقال الشهرستاني: وقال بحدوث الكلام[(٤)]

وقال الرازي عن موافقتهم المعتزلة في مسائل: القرآن[(٥)]

وقال السكسكي: ويقولون: إن القرآن مخلوق[(٦)]

وقال الإيجي أنهم موفقون للمعتزلة في: حدوث الكلام[(٧)]

وقال شيخ الإسلام: من يقول: إنه كلام مخلوق خلقه في جسم من الأجسام المخلوقة كما هو قول الجهمية الذين يقولون بخلق القرآن من المعتزلة النَّجَّارِيَّة والضرارية وغيرهم[(٨)]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول المعتزلة والجهمية في كلام الله عز وجل.

- قولهم في رؤية المولى عز وجل

ينفون رؤية المولى عز وجل بالأبصار في الآخرة.

أقوال العلماء

قال الأشعري: وكان يزعم أنه جائز أن يُحَوِّلَ الله سبحانه العين إلى القلب، ويجعل في العين قوة القلب، فيَرَى الله سبحانه الإنسانُ بعينه؛ أي: يعلمه بها، وكان ينكر الرؤية لله عز وجل بالأبصار على غير هذا الوجه[(٩)]

وقال: وقال الحسين النجار: إنه يجوز أن يحول الله العين إلى القلب ويجعل لها قوة العلم فيعلم

---

(١) التبصير في الدين ص(١٠٢).
(٢) الفرق بين الفرق ص(٢١٧).
(٣) الفرق بين الفرق ص(٢١٨)، مجموع الفتاوى (٦/ ١٦١).
(٤) الملل والنحل (١/ ٨٩).
(٥) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٦٨).
(٦) البرهان ص(٣٩).
(٧) المواقف (٣/ ٧١٠).
(٨) مجموع الفتاوى (١٢/ ١١٨، ١١٩).
(٩) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٥).

بها ويكون ذلك العلم رؤية له أى علمًا له[١]

وقال الإسفراييني: ويوافقون القدرية في بعض الأصول مثل نفي الرؤية[٢]

وقال البغدادي: وأما الذي وافقوا فيه القدرية، . . .، وإحالة رؤيته بالأبصار[٣]

وقال الشهرستاني: وأما في مسألة الرؤية فأنكر رؤية الله تعالى بالأبصار وأحالها؛ غير أنه قال: يجوز أن يحوّل الله تعالى القوة التي في القلب من المعرفة إلى العين، فيعرف الله تعالى بها فيكون ذلك رؤية[٤]

وقال الرازي عن موافقتهم المعتزلة في مسائل: الرؤية[٥]

وقال شيخ الإسلام: وقال القاضي أبو يعلى وغيره: كانت الأمة في رؤية الله بالأبصار على قولين: منهم المحيل للرؤية عليه، وهم المعتزلة، والنجارية، وغيرهم من الموافقين لهم على ذلك[٦]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول المعتزلة والجهمية في رؤية المولى عز وجل.

- قولهم في الأسماء والأحكام

الإيمان عندهم هو معرفة القلب وإقرار اللسان فقط، والكفر هو الجهل أو عدم الإقرار بعد قيام الحجة.

أقوال العلماء

قال الأشعري: ويقول بالإرجاء[٧]

وقال الإسفراييني: ومما أطبق عليه النَّجَّارِيَّة قولهم إن الإيمان هو المعرفة بالله وبرسله وبالفرائض التي أجمع عليها المسلمون، والخضوع لله والإقرار بجميع ذلك باللسان. وقالوا: إنَّ كل خصلة من خصال الإيمان تكون طاعة ولا تكون إيمانًا، وإنَّ الإيمان يزيد ولا ينقص[٨]

وقال البغدادي: والذي يجمع النجارية في الإيمان قولهم بأن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى وبرسله وفرائضه التي أجمع عليها المسلمون والخضوع له والإقرار باللسان فمن جهل شيئًا من ذلك

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢١٦).
(٢) التبصير في الدين ص(١٠١).
(٣) الفرق بين الفرق ص(٢١٧).
(٤) الملل والنحل (١/ ٨٩).
(٥) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٦٨).
(٦) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٠٠).
(٧) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٥).
(٨) التبصير في الدين ص(١٠١).

بعد قيام الحجة به عليه أو عرفه ولم يقر به فقد كفر.

وقالوا: كل خصلة من خصال الإيمان طاعة وليست بإيمان ومجموعها إيمان وليست خصلة منها عند الانفراد إيمانا ولا طاعة.

وقالوا: إن الإيمان يزيد ولا ينقص[١]

وقال الشهرستاني: وقال في الإيمان: إنه عبارة عن التصديق[٢]

وقال السكسكي: كان هو وفرقته يعتقدون الإيمان بالقول دون العمل مجرد[٣]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول المرجئة في الأسماء والأحكام

- قولهم في الوعيد

أقوال العلماء

قال الإسفراييني وهو أشعري: يوافقون أهل السنة في بعض أصولهم مثل أبواب الوعيد[٤]

وقال البغدادي وهو أشعري: ووافقونا أيضًا في أبواب الوعيد وجواز المغفرة لأهل الذنوب[٥]

وقال الشهرستاني عنه: ومن ارتكب كبيرة ومات عليها من غير توبة عوقب على ذلك، ويجب أن يخرج من النار، فليس من العدل التسوية بينه وبين الكفار في الخلود[٦]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول المرجئة في الوعيد.

- قولهم في الجسم

أقوال العلماء

قال الأشعري: وزعم ضرار وحفص الفرد والحسين النجار أن الأجزاء هي اللون والطعم والحر والبرد والخشونة واللين، وهذه الأشياء المجتمعة هي الجسم، وليس للأجزاء معنى غير هذه الأشياء، وأن أقل ما يوجد من الأجزاء عشرة أجزاء، وهو أقل قليل الجسم، وإن هذه الأشياء

---

(١) الفرق بين الفرق ص(٢١٧، ٢١٨).

(٢) الملل والنحل (١/ ٩٠).

(٣) البرهان ص(٣٩).

(٤) التبصير في الدين ص(١٠١).

(٥) الفرق بين الفرق ص(٢١٧).

(٦) الملل والنحل (١/ ٩٠).

متجاورة ألطف مجاورة، وأنكروا المداخلة[١]

قال الإسفراييني: ويقولون: إن حقيقة الجسم أعراض مجتمعة كاللون والطعم والرائحة، وما لا يخلو عنه الجسم من جملة الأعراض. ويقولون: إن هذه الأعراض إذا اجتمعت كانت جسمًا، وربما قالوا: كانت جواهر، وهذا متناقض؛ لأن الجسم أو الجوهر لا يكون إلا قائمًا بنفسه، والعرض لا يكون قائمًا بنفسه.

ويقولون: إن كلام الله إذا قرئ فهو عرض، وإذا كتب فهو جسم. قالوا: ولو كتب بالدم على موضع صار ذلك الدم كلام الله تعالى[٢]

وقال البغدادي: وزعم النجار أن الجسم أعراض مجتمعة وهي الأعراض التي لا ينفك الجسم عنها كاللون والطعم والرائحة وسائر ما لا يخلو الجسم منه ومن ضده فأما الذي يخلو الجسم منه ومن ضده كالعلم والجهل ونحوهما فليس شيء منها بعضًا للجسم.

وزعم أيضًا أن كلام الله تعالى عرض إذا قرئ، وجسم إذا كتب وأنه لو كتب بالدم صار ذلك الدم المقطع تقطيع حروف الكلام كلامًا لله تعالى بعد إن لم يكن كلامًا حين كان دمًا مسفوحًا[٣]

وقال الشهرستاني: قوله: إن كلام الباري تعالى إذا قرئ فهو عرض، وإذا كتب فهو جسم[٤]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: والعقلاء متنازعون في إثبات هذا، وهو أن الأجسام هل هي مركبة من الجواهر المفردة؟ أم من المادة والصورة؟ أم ليست مركبة لا من هذا ولا من هذا على ثلاثة أقوال:

أصحها الثالث أنها مركبة لا من الجواهر المفردة، ولا من المادة والصورة، وهذا قول كثير من طوائف أهل الكلام كالهشامية، والضرارية، والنجارية، والكلابية، وكثير من الكرامية، وهو قول جمهور الفقهاء، وأهل الحديث، والصوفية وغيرهم، بل هو قول أكثر العقلاء كما قد بسط في موضعه[٥]

وتقدم بيان ذلك عند قول المعتزلة في الجسم والجوهر الفرد، وسيأتي مزيد بيان عند قول الأشعرية فيه.

- قولهم في بقاء الأعراض

أقوال العلماء

قال الأشعري: وقال ضرار بن عمرو والحسين بن محمد النجار: إن الأعراض التي هي غير

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٣١٧، ٣١٨).

(٢) التبصير في الدين ص(١٠١).

(٣) الفرق بين الفرق ص(٢١٨).

(٤) الملل والنحل (١/ ٨٩).

(٥) مجموع الفتاوى (٩/ ٢٩٩)، (١٧/ ٣٢٠- ٣٢٤).

لأجسام يستحيل أن تبقى زمانين، وكان ضرار والحسين النجار يقولان: البقاء للجسم الذي هو أبعاض منها كذا ومنها كذا.

وكان النجار ينكر بقاء الاستطاعة؛ لأنها ليست بداخله في جملة الجسم وهي غيره ويستحيل أن يكون في غيرها؛ لأنه يستحيل أن يبقى الشيء ببقاء في غيره[1]

- قولهم في تشابه المحدثات

أقوال العلماء

قال الأشعري: وقال حسين النجار ومن قال بقوله: إن الأشياء المحدثات كلها مشتبهة في باب الحدث متفقة فيه أجسامها وأعراضها وأنه لا يشبه المخلوق إلا مخلوق؛ لأنه لو جاز أن يشبه المخلوق ما ليس بمخلوق لجاز أن يشبه الخالق ما ليس بخالق[2]

- قولهم في المعلوم والمجهول

أقوال العلماء

قال الأشعري: وقال النجار وأصحابه: أما المحدثات فقد يجوز أن تجهل وتعلم من وجهين في حال واحد، وأما القديم فلن يجوز أن يعرفه من يجهله على وجه من الوجوه، واعتلوا في ذلك بأن زعموا أن للمحدثات أمثالًا ونظائر، وأنها من جنس ونوع وجهات مختلفة كالبياض الذي هو نوع من أنواع الألوان وله أمثال ونظائر فقد يجوز أن يعرفه لونًا من لا يدري من أي أنواع الألوان هو. قالوا: وقد يجوز أن يعرفه بالخبر العام من لا يعرفه من جهة الحس والخبر الخاص، وقد يجوز أن يعرفه بالخبر من لا يعرفه من جهة الحس، والخبر العام هو قول النبي: «**اعلموا لونا قد حدث في يومنا هذا**».

والخبر الخاص هو قوله: «**اعلموا أن ذلك اللون بياض**»، وقد قال بهذا القول قوم غير النجار وأصحابه[3]

- قولهم في ظهور الأعلام على غير الأنبياء

أقوال العلماء

قال الأشعري: وقال قائلون قد يجوز أن تظهر المعجزات على الكذابين الذين يدعون الإلهية، ولا يجوز أن تظهر على الكذابين الذين يدعون النبوة قال: لأن من يدعي الإلهية ففي بنيته ما يكذبه في دعواه وليس من ادعى النبوة في بنيته ما يكذبه أنه نبي فهذا قول حسين النجار[4]

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٣٥٩، ٣٦٠).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٣٥٣).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(٣٩٢).

(٤) مقالات الإسلاميين ص(٤٣٨).

المبحث الثالث

الضِّرَارِيَّة

أتباع ضرار بن عمرٍو الغطفانيّ الكوفيّ (نحو ١٩٠ هـ)، قاضٍ من كبار المعتزلة، وقد تابعه حفص الفرد وغيره[(١)]

مقالات الضرارية

- قولهم في القدر

الفعل عندهم لفاعلين حقيقة:

أحدهما: خَلَقَه وهو الله.

والآخر: اكْتَسَبَه وهو العبد.

أقوال العلماء

قال الأشعري: والذي فارق ضرار بن عمرو به المعتزلة قوله: إن أعمال العباد مخلوقة، وأن فعلًا واحدًا لفاعلين:

أحدهما: خَلَقَه وهو الله.

والآخر: اكْتَسَبَه وهو العبد.

وإن الله عز وجل فاعل لأفعال العباد في الحقيقة وهم فاعلون لها في الحقيقة[(٢)]

وقال الإسفراييني -وهو أشعري-: وهو موافق لأهل السنة في القول بخلق الأفعال[(٣)]

وقال البغدادي -وهو أشعري-: وافق أصحابنا في أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى أكساب للعباد[(٤)]

وقال الشهرستاني: وقالا -أي ضرار وحفص-: أفعال العباد مخلوقة للباري تعالى حقيقة والعبد مكتسبها حقيقة، وجوزوا حصول فعل بين فاعلين[(٥)]

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٢٨١، ٢٨٢)، التبصير في الدين ص(١٠٥، ١٠٦)، الفرق بين الفرق ص(٢٢٣- ٢٢٥)، الملل والنحل (١/ ٩٠، ٩١)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٦٩)، البرهان ص(٥٢، ٥٣).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٢٨١).

(٣) التبصير في الدين ص(١٠٥).

(٤) الفرق بين الفرق ص(٢٢٣).

(٥) الملل والنحل (١/ ٩١).

وقالِ الرازي: كان في بدو أمره -أي ضرار- تلميذًا لواصل بن عطاء ثم خالفه في خلق الأعمال[(١)]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند مقالة الجَبْرِيَّة الكسبية.

- قولهم في الإرادة

أقوال العلماء

قال الأشعري: وقال ضرار بن عمرو إرادة الله سبحانه على ضربين؛ إرادة هي المراد وإرادة هي الأمر بالفعل، وزعم أن إرادته لفعل الخلق هي فعل الخلق وإرادته لفعل العباد هي خلق فعل العباد وخلق فعل العباد هو فعل العباد؛ وذلك أنه كان يزعم أن خلق الشيء هو الشيء.

وقال بشر المريسي وحفص الفرد ومن قال بقولهما: إرادة الله على ضربين إرادة هي صفة له في ذاته، وإرادة هي صفة له في فعله، وهي غيره فالإرادة التي زعموا أنها صفة لله سبحانه في فعله، وأنها غيره هي أمره بالطاعة والإرادة التي ثبتوها صفة لله في ذاته واقعة على كل شيء سوى الله من فعله وفعل خلقه[(٢)]

نقض قولهم

سيأتي بيان ذلك عند قول الأشعرية في الإرادة.

- قولهم في الاستطاعة

الاستطاعة عندهم تكون قبل الفعل ومع الفعل، وهي بعض المستطيع.

أقوال العلماء

قال الأشعري: وكان يزعم أن الاستطاعة قبل الفعل ومع الفعل، وأنها بعض المستطيع[(٣)]

وقال الإسفراييني: وهو موافق لأهل القدر في قولهم: إن الاستطاعة قبل الفعل، لكنه زاد عليهم بأن قال يجب أن يكون مع الفعل أيضًا وفارقهم أيضًا بقولهم إن الاستطاعة بعض من المستطيع[(٤)]

وقال البغدادي: وافق المعتزلة في أن الاستطاعة قبل الفعل، وزاد عليهم بقوله: إنها قبل الفعل ومع الفعل وبعد الفعل، وإنها بعض المستطيع[(٥)]

---

(١) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٦٩).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٥١٥).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(٢٨١).

(٤) التبصير في الدين ص(١٠٥).

(٥) الفرق بين الفرق ص(٢٢٤).

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول المعتزلة والنجارية في الاستطاعة، وسيأتي مزيد بيان عند قول الأشعرية فيها.

- قولهم في التولد

يزعم أن فعل الإنسان في غيره -ما تولد عن فعله- هو فعل لله عز وجل وفعل له.

أقوال العلماء

قال الأشعري: وكان يزعم أن كل ما تولد عن فعله، كالألم الحادث عن الضربة، وذهاب الحجر الحادث عن الدفعة، فعل لله سبحانه وللإنسان[١]

وقال: وقال ضرار وحفص الفرد ما تولد من فعلهم مما يمكنهم الامتناع منه متى أرادوا فهو فعلهم، وما سوى ذلك مما لا يقدرون على الامتناع منه متى أرادوا فليس بفعلهم ولا وجب لسبب وهو فعلهم.

وكان ضرار بن عمرو يزعم أن الإنسان يفعل في غير حيزه، وأن ما تولد عن فعله في غيره من حركة أو سكون فهو كسب له خلق لله عز وجل، وكل أهل الإثبات غير ضرار يقولون: لا فعل للإنسان في غيره ويحيلون ذلك[٢]

وقال الإسفراييني وهو أشعري: وهو موافق لأهل السنة في القول بخلق الأفعال، وفي نفي التولد[٣]

وقال البغدادي وهو أشعري: وافق أصحابنا، . . ، وفي إبطال القول بالتولد[٤]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول النجارية في فعل الإنسان في نفسه وفي غيره (التولد).

- قولهم في المعارف

أقوال العلماء

قال الشهرستاني: وقال في المفكر قبل ورود السمع إنَّه لا يجب عليه بعقله شيء حتى يأتيه الرسول فيأمره وينهاه، ولا يجب على الله تعالى شيء بحكم العقل[٥]

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٨١).
(٢) مقالات الإسلاميين ص(٤٠٧، ٤٠٨).
(٣) التبصير في الدين ص(١٠٥).
(٤) الفرق بين الفرق ص(٢٢٣).
(٥) الملل والنحل (١/ ٩١).

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول المعتزلة في التحسين والتقبيح وحق المخلوق على الخالق، وسيأتي مزيد بيان عند قول الأشعرية فيهما.

- قولهم في الأسماء والصفات

ينفون صفات المولى عز وجل.

أقوال العلماء

قال الأشعري: وقال ضرار: معنى أن الله عالم أنه ليس بجاهل، ومعنى أنه قادر أنه ليس بعاجز، ومعنى أنه حي أنه ليس بميت[1]

وقال: وكان يزعم أن معنى أن الله عالم قادر أنه ليس بجاهل ولا عاجز وكذلك كان يقول في سائر صفات البارئ لنفسه[2]

وقال: وأما ضرار بن عمرو فكان يقول: أذهب من قولي: إن الله سبحانه عالم إلى نفي الجهل، ومن قولي: قادر إلى نفي العجز، وهو قول عامة المثبتة[3]

وقال الإسفراييني: وكان يقول: إن لله تعالى ماهية يرى هو في تلك الماهية[4]

وقال: وكان يقول: إن الله تعالى يسمى حيًّا عالمًا قادرًا على معنى أنه ليس بميت ولا جاهل ولا عاجز لا على معنى أن له صفة ترجع إلى ذاته وهذا الكلام منه يوجب أن يكون العرض حيًّا عالمًا قادرًا؛ لأنه ليس بميت ولا جاهل ولا عاجز[5]

وقال البغدادي: ومنها قوله: إن معنى قولنا: إن الله تعالى عالم حي، هو أنه ليس بجاهل ولا ميت، وكذلك قياسه في سائر أوصاف الله تعالى من غير إثبات معنى أو فائدة سوى نفي الوصف بنقيض تلك الأوصاف عنه[6]

وقال الشهرستاني: واتفقا -أي ضرار وحفص- في التعطيل وعلى أنهما قالا: الباري تعالى عالم قادر على معنى أنه ليس بجاهل ولا عاجز، وأثبتا لله سبحانه ماهية لا يعلمها إلا هو[7]

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(١٦٦)، مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٠٥، ٢٠٦).
(٢) مقالات الإسلاميين ص(٢٨١).
(٣) مقالات الإسلاميين ص(٤٨٧).
(٤) التبصير في الدين ص(١٠٥).
(٥) التبصير في الدين ص(١٠٦).
(٦) الفرق بين الفرق ص(٢٢٥).
(٧) الملل والنحل (١/ ٩٠، ٩١).

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول المعتزلة في الأسماء والصفات، وسيأتي مزيد بيان عند الكلام عن مقالة التعطيل.

- قولهم في كلام الله عز وجل

كلام الله عندهم مخلوق.

أقوال العلماء

قال الأشعري: وكذلك حكى زرقان عن ضرار أنه قال القرآن من الله خلقًا، ومني قراءة وفعلًا؛ لأني أقرأ القرآن والمسموع هو القرآن والله يأجرني عليه فأنا فاعل والله خالق[(١)]

وقال شيخ الإسلام: من يقول: إنه كلام مخلوق خلقه في جسم من الأجسام المخلوقة كما هو قول الجهمية الذين يقولون بخلق القرآن من المعتزلة والنجارية والضرارية وغيرهم[(٢)]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول المعتزلة والجهمية في كلام الله عز وجل.

- قولهم في أحرف القرآن

ينكرون بعض الأحرف التي نزل بها القرآن.

أقوال العلماء

قال الأشعري: وحكي عنه أنه كان ينكر حرفَ ابن مسعود، ويشهد أن الله -سبحانه- لم ينزله، وكذلك حرف أبي بن كعب[(٣)]

وقال الإسفراييني: وكان ينكر قراءة ابن مسعود وقراءة أبي بن كعب وكان يقول: أشهد أن الله تعالى ما أنزل ذلك على الخلق وكان يضلل هذين الإمامين من أعلام الصحابة في مصحفيهما[(٤)]

وقال البغدادي: وإنه أنكر حرف ابن مسعود وحرف أبي بن كعب وشهد بأن الله تعالى لم ينزلهما، فنسب هذين الإمامين من الصحابة إلى الضلالة في مصحفيهما[(٥)]

وقال الشهرستاني: ويحكى عن ضرار أنه كان ينكر حرف عبد الله بن مسعود، وحرف أبي بن

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٥٩٤).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/١١٨، ١١٩).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٢).

(٤) التبصير في الدين ص(١٠٥).

(٥) الفرق بين الفرق ص(٢٢٤).

كعب، ويقطع بأن الله تعالى لم ينزله[١].

- قولهم في رؤية المولى عز وجل

ينفون رؤية المولى عز وجل بالأبصار في الآخرة، وأثبتوا رؤيته بحاسة سادسة تكون يوم القيامة للمؤمنين.

أقوال العلماء

قال الأشعري: وقال قائلون منهم ضرار وحفص الفرد: إن الله لا يرى بالأبصار ولكن يخلق لنا يوم القيامة حاسة سادسة غير حواسنا هذه فندركه بها وندرك ما هو بتلك الحاسة[٢].

وقال: وكان يزعم أن الله سبحانه يخلق حاسة سادسة يوم القيامة للمؤمنين يرون بها ماهية أي ما هو[٣]

وقال الإسفراييني: وزاد على الجميع بأن قال: إن الله يرى بحاسة سادسة خلاف الحواس الخمس التي هي مستعملة للخلق فيما بينهم[٤]

وقال البغدادي: وانفرد بأشياء منكرة: منها: قوله بأن الله تعالى يرى في القيامة بحاسة سادسة يرى بها المؤمنون ماهية الإله، وقال: لله تعالى ماهية لا يعرفها غيره يراها المؤمنون بحاسة سادسة[٥]

قال الشهرستاني: وأثبتا -أي ضرار وحفص- حاسه سادسة للإنسان يرى بها الباري تعالى يوم الثواب في الجنة[٦]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول المعتزلة والجهمية في رؤية المولى عز وجل.

- قولهم في الأسماء والأحكام

يشكون في عامة المسلمين، وقالوا: لا ندري لعل سرائرهم كلها شرك وكفر.

أقوال العلماء

قال الأشعري: وأنه كان يزعم أنه لا يدري لعل سرائر العامة كلها كفر وتكذيب.

---

(١) الملل والنحل (١/ ٩١).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٢١٦).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٢)، (٣٣٩).

(٤) التبصير في الدين ص(١٠٥).

(٥) الفرق بين الفرق ص(٢٢٤).

(٦) الملل والنحل (١/ ٩١).

قال: ولو عرضوا عليَّ إنسانًا لوسعني أن أقول: لعله يضمر الكفر.

قال: وكذلك إذا سئلت عنهم جميعًا، قلت: لا أدري لعلهم يسرون الكفر[(١)]

وقال الإسفراييني: وكان يقول: لا أدري أن عوام المسلمين كفار أو مسلمون وكان لا يحكم بظاهر حالهم وكان يقول: لعل سرائرهم كلها شرك وكفر، وهذا خلاف إجماع أهل السنة حيث قالوا: إنَّا نقطع أن في عوام المسلمين مؤمنين عارفين براء من الكفر والشرك[(٢)]

وقال البغدادي: ومنها أنه شك في جميع عامة المسلمين، وقال: لا أدري لعل سرائر العامة كلها شرك وكفر[(٣)]

وقال السكسكي: كان هو وفرقته يقولون: إن من الممكن أن جميع أهل الأرض المظهرين للإسلام كفار في باطن أمرهم؛ لأن ذلك جائز على كل واحد منهم في ذاته، فيؤدي ذلك إلى استحلال دماء المسلمين وأموالهم[(٤)]

- قولهم في الإمامة

يُقَدَّم عندهم غير القرشي على القرشي في الإمامة إذا تساويا في الفضل.

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفوا إذا اجتمع قرشي وأعجمي وتساويا في الفضل أيهما أولى على؟ مقالتين:

فقال ضرار بن عمرو: يولى الأعجمي؛ لأنه أقلهما عشيرة.

وقال سائر الناس: يولى القرشي فهو أولى بها[(٥)]

وقال الشهرستاني: وزعم ضرار أيضًا أن الإمامة تصلح في غير قريش، حتى إذا اجتمع قرشي ونبطي قدمنا النبطي؛ إذ هو أقل عددًا، وأضعف وسيلة فيمكننا خلعه إذا خالف الشريعة.

والمعتزلة وإن جوَّزوا الإمامة في غير قريش، إلا أنهم لا يجوِّزون تقديم النبطي على القرشي[(٦)]

وقال الرازي: زعم أن الإمامة بغير القرشيين أولى منها بالقرشي[(٧)]

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٢).

(٢) التبصير في الدين ص(١٠٥، ١٠٦).

(٣) الفرق بين الفرق ص(٢٢٥).

(٤) البرهان ص(٥٢، ٥٣).

(٥) مقالات الإسلاميين ص(٤٦٢).

(٦) الملل والنحل (١/ ٩١).

(٧) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٦٩).

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول الخوارج في الإمامة.

- قولهم في قتال الصحابة

أقوال العلماء

قال الأشعري: وقال ضرار وأبو الهذيل ومعمر: نعلم أن أحدهما مصيب والآخر مخطئ فنحن نتولى كل واحد من الفريقين على الانفراد، وأنزلوا الفريقين منزلة المتلاعنين الذين يعلمون أن أحدهما مخطئ ولا يعلمون المخطئ منهما، هذا قولهم في علي وطلحة والزبير وعائشة، فأما معاوية فهم له مخطِّئون غير قائلين بإمامته[1]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول الرافضة في تصويب علي بن أبي طالب.

- قولهم في خبر الحاد

لا يقبلون خبر الآحاد.

أقوال العلماء

قال الشهرستاني: وقالا -أي ضرار وحفص-: الحجة بعد رسول الله ﷺ في الإجماع فقط، فما ينقل عنه في أحكام الدين من طريق أخبار الآحاد فغير مقبول[2]

- قولهم في عذاب القبر

ينكرون عذاب القبر

أقوال العلماء

قال الرازي: كان في بُدُوِّ أمره تلميذًا لواصل بن عطاء ثم خالفه في، . . .، وإنكار عذاب القبر[3]

وقال الإيجي: وأنكره ضرار بن عمرو[4]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول الخوارج في عذاب القبر.

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٤٥٧).

(٢) الملل والنحل (١/ ٩١).

(٣) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٦٩).

(٤) المواقف (٣/ ٥١٦).

- قولهم في الجسم

أقوال العلماء

قال الأشعري: وقال ضرار بن عمرو: الجسم أعراض أُلِّفَتْ وجمعت فقامت وثبتت فصارت جسمًا يحتمل الأعراض إذا حل والتغيير من حال إلى حال، وتلك الأعراض هي ما لا تخلو الأجسام منه أو من ضده نحو الحياة والموت اللذين لا يخلو الجسم من واحد منهما، والألوان والطعوم التي لا ينفك من واحد من جنسها، وكذلك الزنة كالثقل والخفة، وكذلك الخشونة واللين، والحرارة والبرودة، والرطوبة اليبوسة، وكذلك الصمد. فأما ما ينفك منه ومن ضده فليس ببعض له عنده، وذلك كالقدرة والألم والعلم والجهل.

وليس يجوز عنده أن تجتمع هذه الأعراض وتصير أجسادًا بعد وجودها، ومحال أن يفعل بها ذلك إلا في حال ابتدائها؛ لأنها لا تخرج إلى الوجود إلا مجتمعة، وقد يمكن أن يجتمع عنده كلها وهي موجودة، ومحال أن يفترق كلها وهي موجودة؛ لأنها لو افترقت مع الوجود لكان اللون موجودًا لا لملوَّن، والحياة موجودة لا لحي.

فإذا قلت له: فليس يجوز على هذا القياس عليها الافتراقُ؟ قال مرة: افتراقها فناؤها، وقال مرة: الافتراق يجوز على الجسمين، فأما أبعاض الجسم مع الوجود فلا.

وقد يجوز عنده أن يفنى بعض الجسم وهو موجود على أن يجعل مكانه ضده، فإن لم يختلف الضدان يفنى مع البعض، وليس يجوز عنده أن يفنى الأكثر ولا النصف على هذه الشريطة؛ لأن الحكم فيما زعم للأغلب، فإذا كان الأغلب باقيًا كانت سمة الجسم باقية، وإذا ارتفع الأغلب لم تبق السمة على الأقل، وقد يجوز عنده أن يفني الله بعضه ويحدث ضده وهو متحرك؛ فيكون الكل الذي منه البعض الحادث في حال وجود الحركة متحركًا بتلك الحركة، وكذلك لو كان ساكنًا، ومحال أن تقع الحركة عنده على شيء من الأعراض، وإنما تقع على الجسم الذي هو أعراض مجتمعة[1]

وقال عنه: وإن الإنسان أعراض مجتمعة، وكذلك الجسم أعراض مجتمعة من: لون وطعم ورائحة وحرارة وبرودة ومجسة وغير ذلك.

وأن الأعراض قد يجوز أن تنقلب أجسامًا، وأبى ذلك أكثر الناس.

وأن الإنسان قد يفعل الطول والعرض والعمق، وإن كان ذلك أبعاضًا للجسم[2]

وقال: وقال ضرار: إن الجسم من أشياء مجتمعة على المجاورة فتجاورت ألطف المجاورة وأنكر المداخلة، وأن يكون شيئان في مكان واحد عرضان أو جسمان[3]

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٣٠٥، ٣٠٦)، (٣٤٥).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٢٨١).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(٣٢٨).

وقال الإسفراييني: ووافق النجار في قوله: إن الجسم أعراض مجتمعة[١]

وقال البغدادي: ووافق النجار في دعواه أن الجسم أعراض مجتمعة من لون وطعم ورائحة ونحوها من الأعراض التي لا يخلو الجسم منها[٢]

وقال الشهرستاني: وقالا -أي ضرار وحفص-: يجوز أن يقلب الله تعالى الأعراض أجسامًا، والاستطاعة والعجز بعض الجسم وهو جسم ولا محالة بنفي زمانين[٣].

وقال السكسكي: ويقولون: إن الأشياء أعراض مجتمعة، وإنه ليس في النار حر، ولا في الثلج برد، ولا في العسل حلاوة، ولا في الصبر مرارة، ولا في العنب عصير، ولا في الزيتون زيت، ولا في العروق دم، وإنما خلق الله تعالى ذلك عند القطع والذوق واللمس فقط[٤].

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: إنه لا يوجد في كلام النبي ﷺ ولا أحد من الصحابة والتابعين، ولا أحد من الأئمة المتبوعين: أنه علق بمسمى لفظ «الجوهر»، و«الجسم»، و«التحيز»، و«العرض» ونحو ذلك شيئًا من أصول الدين: لا الدلائل ولا المسائل، والمتكلمون بهذه العبارات يختلف مرادهم بها. تارة لاختلاف الوضع، وتارة لاختلافهم في المعنى الذي هو مدلول اللفظ كمن يقول «الجسم» هو المؤلف، ثم يتنازعون هل هو الجوهر الواحد بشرط تأليفه؟ أو الجوهران فصاعدًا أو الستة؟ أو الثمانية؟ أو غير ذلك؟ ومن يقول هو الذي يمكن فرض الأبعاد الثلاثة فيه، وأنه مركب من المادة والصورة، ومن يقول هو الموجود، أو الموجود القائم بنفسه؛ وأن الموجود لا يكون إلا كذلك.

والسلف والأئمة الذين ذموا وبَدَّعُوا الكلام في الجوهر والجسم والعرض تضمن كلامهم ذم من يدخل المعاني التي يقصدها هؤلاء بهذه الألفاظ في أصول الدين في دلائله، وفي مسائله نفيًا وإثباتًا[٥]

وقال: وأما من جهة العقل فبينهم نزاع فيما اتفقوا على تسمية جسمًا كالسماء والأرض، والريح والماء، ونحو ذلك مما يشار إليه ويختص بجهة وهو متحيز. قد تنازعوا هل هو مركب من جواهر لا تقبل القسمة، أو من مادة وصورة، أو لا من هذا ولا من هذا؟ وأكثر العقلاء على القول الثالث، وكل من القولين الأولين قاله طائفة من النظار. والأول كثير في أهل الكلام

(١) التبصير في الدين ص(١٠٥).
(٢) الفرق بين الفرق ص(٢٢٤).
(٣) الملل والنحل (١/ ٩١).
(٤) البرهان ص(٥٣).
(٥) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٠٧، ٣٠٨)، (٥/ ٤١٩، ٤٢٨).

والثاني كثير في الفلاسفة؛ لكن قول الطائفتين باطل معلوم بالعقل بطلانه عند أهل القول الثالث[(١)]

وتقدم بيان ذلك عند قول المعتزلة في الجسم والجوهر الفرد، وسيأتي مزيد بيان عند قول الأشعرية فيه.

- قولهم في الإدراك

أقوال العلماء

قال الأشعري: وقال ضرار: الإدراك كسب للعبد خلق لله[(٢)]

- قولهم في الثقل والخفة

أقوال العلماء

قال الأشعري: وقال ضرار بن عمرو ثقل الشيء بعضه وخفته بعضه[(٣)]

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٤٣٤).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٣٨٣).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(٤٢١).

المبحث الرابع
البَكْرِيَّة

أتباع بكر بن أخت عبد الواحد بن زيد البصري الزاهد[١]

مَقَالَاتُ البَكْرِيَّة

- قولهم في التولد

ينفون فعل العبد في غيره -ما تولد عن فعله-، وإنما هو فعل لله.

أقوال العلماء

قال الأشعري: وكان يزعم أن الله هو المخترع للألم عند الضربة، وقد يجوز عنده أن يحدث الضربة، ولا يحدث الله ألمًا، وكذلك قوله في باب التولد[٢]

وقال الإسفراييني -وهو أشعري-: وكان يقول في التولد بقول أهل السنة[٣]

وقال البغدادي -وهو أشعري-: ويوافق أصحابنا في إبطال القول بالتولد، وفي أن الله تعالى هو مخترع الألم عند الضرب، وأجاز وقوع الضرب من غير حدوث ألم، وكذا القطع، كما أجاز ذلك أصحابنا[٤]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول النجارية في فعل الإنسان في نفسه وفي غيره (التولد).

- قولهم في الاستطاعة

الاستطاعة عندهم قبل الفعل.

أقوال العلماء

قال الأشعري: وكان يقول: إن الاستطاعة قبل الفعل، فيما حكى عنه زرقان[٥]

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٢٨٦، ٢٨٧)، التبصير في الدين ص(١٠٩، ١١٠)، الفرق بين الفرق ص(٢٢٢، ٢٢٣)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٦٩)، البرهان ص(٣٠)، لسان الميزان (٢/ ٦٠).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٧).

(٣) التبصير في الدين ص(١٠٩).

(٤) الفرق بين الفرق ص(٢٢٢).

(٥) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٧).

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول المعتزلة والنجارية في الاستطاعة، وسيأتي مزيد بيان عند قول الأشعرية فيها.

- قولهم في الطبع

أقوال العلماء

قال الأشعري: وكان يزعم أن الإنسان إذا طبع الله سبحانه على قلبه، لم يكن مخلصًا أبدًا.

وحكى عنه زرقان أن الإنسان مأمور بالإخلاص مع الطبع، وأن الطبع الحائل بينه وبين الإخلاص عقوبة له، وأنه مأمور بالإيمان مع الطبع الحائل بينه وبين الإيمان.

وحكى زرقان عن عبد الواحد بن زيد أنه كان يقول: إنه غير مأمور بالإخلاص، وحكى بعض أصحابه عنه: أنه كان ينكر الأمر بما قد حيل بينه وبينه[1]

- قولهم في ألم الأطفال في الدنيا

أقوال العلماء

قال الأشعري: وكان يزعم أن الأطفال الذين في المهد لا يألمون، ولو قطعوا وفصلوا، ويجوز أن يكون الله سبحانه لَذَّذَهُم عندما يضربون ويقطعون[2]

وقال ابن حزم: قال إن الأطفال لا يألمون ألبتة.

قال أبو محمد: ولا ندري لعله يقول مثل ذلك في الحيوان[3]

وقال الإسفراييني: كان يقول: إن الصبيان في المهد لا يجدون ألمًا حتى لو حرقوا وقطعوا وقرضوا بالمقراض وهم يبكون ويضجون ويصيحون ولا ينالهم من ذلك ألم بحال[4]

وقال البغدادي: زعم أن الأطفال في المهد لا يألمون وأن قطعوا أو حرقوا، وأجاز أن يكونوا في وقت الضرب والقطع والإحراق متلذذين مع ظهور البكاء والصياح منهم[5]

وقال الرازي: يزعمون أن الأطفال والبهائم لا يحسون بالألم[6]

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٦).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٦، ٢٨٧).

(٣) الفصل (٣/٦٨).

(٤) التبصير في الدين ص(١١٠).

(٥) الفرق بين الفرق ص(٢٢٣).

(٦) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٦٩).

- **قولهم في علو البارئ عز وجل**

أقوال العلماء

قال الأشعري: وحكي عنه أن الله بكل مكان(١).

نقض قولهم

سيأتي بيان ذلك عند قول الصوفية في الحلول والاتحاد.

- **قولهم في رؤية المولى عز وجل**

يزعمون أن الله يخلق يوم القيامة صورة يُرى فيها ويُكلِّم عباده منها.

أقوال العلماء

قال الأشعري: قالت البَكْرِيَّة: إن الله يخلق صورة يوم القيامة يرى فيها ويكلم خلقه منها(٢)

وقال: وكان يزعم أن الله يرى يوم القيامة في صورة يخلقها وأنه يكلم عباده منها(٣)

وقال الإسفراييني: قوله إن الله تعالى يرى يوم القيامة في صورة يخلقها يكون فيها ويكلم العباد من تلك الصورة(٤)

وقال البغدادي: قوله بأن الله تعالى يُرى في القيامة في صورة يخلقها، ويكلم عباده من تلك الصورة(٥).

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول المعتزلة والجهمية في رؤية المولى عز وجل.

- **قولهم في الأسماء والأحكام**

مرتكب الكبائر عندهم عابد للشيطان منافق في الدرك الأسفل من النار، وهو مع ذلك مؤمن مسلم.

أقوال العلماء

قال الأشعري: والذي كان يذهب إليه في الكبائر التي تكون من أهل القبلة، أنها نفاق كلها، وأن مرتكب الكبيرة من أهل الصلاة عابد للشيطان، مكذب لله سبحانه، جاحد له، منافق، في الدرك الأسفل من النار، مخلد فيها أبدًا، إن مات مُصِرًّا، وأنه ليس في قلبه لله عز وجل إجلال

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٧).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٢١٦).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٧).

(٤) التبصير في الدين ص(١٠٩).

(٥) الفرق بين الفرق ص(٢٢٣).

ولا تعظيم، وهو -مع ذلك- مؤمن مسلم، وأن في الذنوب ما هو صغير، وأن الإصرار على الصغائر كبائر[١]

وقال: وكان يزعم أن القاتل لا توبة له[٢]

وقال ابن حزم: اختلف الناس في تسمية المذنب من أهل ملتنا

وقال بكر بن أخت عبد الواحد بن زيد: هو كافر مشرك كعابد الوثن بأي ذنب كان منه صغيرًا أو كبيرًا ولو فعله على سبيل المزاح[٣]

وقال الإسفراييني: ومنها أنه كان يقول من وجد منه كبيرة من أهل القبلة فهو منافق وعابد الشيطان وإن كان من أهل القبلة ويكون في الدرك الأسفل من النار مع المنافقين خالدًا مخلدًا ومع هذا كان يقول: إنه مؤمن مسلم[٤]

وقال البغدادي: قوله في الكبائر الواقعة من أهل القبلة إنها نفاق، وأن صاحب الكبيرة منافق وعابد للشيطان وإن كان من أهل الصلاة، وزعم أيضًا أنه مع كونه منافقًا مكذب لله تعالى جاحد له وأنه يكون في الدرك الأسفل من النار مخلدًا فيها وأنه مع ذلك مسلم مؤمن[٥]

وقال السكسكي: قالوا: من عصى الله ولو مرة واحدة أو سرق حبة من خردل أو غيرها فهو كافر[٦]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول الخوارج في الأسماء والأحكام.

- قولهم في الصحابة

يزعمون أن عليًّا وطلحة والزبير أذنبوا ذنوبًا هي كفر وشرك، وهم مغفور لهم.

أقوال العلماء

قال الأشعري: وكان يقول في عليٍّ، وطلحة، والزبير: إنهم مغفور لهم قتالهم، وإنه كفر وشرك، وزعم أن الله سبحانه اطلع إلى أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم[٧]

وقال: وقال بكر بن أخت عبد الواحد بن زيد أن عليًّا وطلحة والزبير مشركون منافقون، وهم

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٦).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٦).

(٣) الفصل (٣/١٢٨)، (٤/١٤٦).

(٤) التبصير في الدين ص(١٠٩).

(٥) الفرق بين الفرق ص(٢٢٣).

(٦) البرهان ص(٣٠).

(٧) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٧).

في الجنة لقول النبي: «**إن الله سبحانه اطلع إلى أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم**»(١)

وقال الإسفراييني: وكان يقول في علي وطلحة والزبير: إنهم أذنبوا ذنوبًا كفروا بذلك وصاروا مشركين، ولكن الله يغفر لهم؛ لأن النبي ﷺ قال: «**إن الله تعالى اطلع على أهل بدر، وقال لهم: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم**»(٢)

وقال البغدادي: قال في علي وطلحة والزبير: إن ذنوبهم كانت كفرًا وشركًا غير أنهم كانوا مغفورًا لهم لما روي في الخبر: «**إن الله تعالى اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم**(٣) وقال السكسكي: وقالوا: إن طلحة والزبير رضي الله عنهما كافران لكنهما من أهل الجنة؛ لأنهما من أهل بدر ومن شهد بدرًا مع النبي ﷺ فهو من أهل الجنة عندهم، وإن كان كافرًا(٤)

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول الرافضة في الصحابة.

- قولهم في ماهية الإنسان

الإنسان عندهم هو الروح دون الجسد.

أقوال العلماء

قال الأشعري: وكان يزعم أن الإنسان هو الروح، وكذلك جميع الحيوان، ولم يكن يُجَوِّزُ أن يحدث الله في جماد شيئًا من الحياة، والعلم، والقدرة(٥)

وقال الإسفراييني: وكان في أيام النظام وكان يوافقه في قوله: إن الإنسان هو الروح لا هذا القالب الذي تكون الروح فيه(٦)

وقال البغدادي: وكان يوافق النظام في دعواه أن الإنسان هو الروح دون الجسد الذي فيه الروح(٧)

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول الشيعة في ماهية الإنسان.

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٤٥٧).
(٢) التبصير في الدين ص(١٠٩).
(٣) الفرق بين الفرق ص(٢٢٣).
(٤) البرهان ص(٣٠).
(٥) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٧).
(٦) التبصير في الدين ص(١٠٩).
(٧) الفرق بين الفرق ص(٢٢٢).

- قولهم في بعض الأحكام الشرعية

أقوال العلماء

قال الأشعري: وكان يحرم أكل الثوم والبصل؛ لأنه حرام على الإنسان أن يقرب المسجد إذا أكلهما، وكان يرى الوضوء من قرقرة البطن[١].

وقال الإسفراييني: وكان مع هذه البدع يتكلم في الفقه، ويقول بتحريم الثوم والبصل، وكان يقول متى ما تحرك ريح في الجوف وجب به الطهارة[٢].

وقال البغدادي: أبدع في الفقه تحريم أكل الثوم والبصل، وأوجب الوضوء من قرقرة البطن[٣]

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٧).

(٢) التبصير في الدين ص(١١٠).

(٣) الفرق بين الفرق ص(٢٢٣).

الباب السادس

المُعَطِّلَة

وهو يحتوي على سبعة فصول:

الفصل الأول: تعريف المُعَطِّلَة.

الفصل الثاني: نشأة المُعَطِّلَة.

الفصل الثالث: مقالة المُعَطِّلَة.

الفصل الرابع: فرق المُعَطِّلَة.

الفصل الخامس: الكُلَّابِيَّة ومقالاتها.

الفصل السادس: الأَشْعَرِيَّة ومقالاتها.

الفصل السابع: الماتُرِيدِيَّة ومقالاتها.

الفصل الأول
تعريف المُعَطِّلَة

المُعَطِّلَة: هم الذين ينفون وجود الله، أو ذاته، أو أسماءه وصفاته، أو صفاته كلية، أو بعض صفاته، مما ثبت له في القرآن والسنة الصحيحة.

أقوال العلماء

قال مطهر بن طاهر المقدسي (بعد ٣٥٥ هـ): المُعَطِّلَة الذين ينكرون إثبات البارئ سبحانه(١)

وقال الخوارزمي (٣٨٧ هـ): المُعَطِّلَة الذين لا يثبتون الباري عز وجل(٢)

وقال ابن خزيمة (٣١١ هـ): الجهمية المُعَطِّلَة الذين لا يؤمنون بكتاب الله، يحرفون الكلم عن مواضعه تشبهًا باليهود، ينكرون أن لله علمًا، يزعمون أنهم يقولون: إن الله هو العالم، وينكرون أن لله علمًا مضافًا إليه من صفات الذات(٣)

وقال شيخ الإسلام: المُعَطِّلَة الذين ينفون صفات الله أو بعضها ويشبهونه بالجماد والمعدوم(٤)

وقال: أهل التعطيل نفاة الصفات(٥)

وقال: ولهذا كان السلف والأئمة يسمون نفاة الصفات: «معطلة»؛ لأن حقيقة قولهم تعطيل ذات الله تعالى، وإن كانوا هم قد لا يعلمون أن قولهم مستلزم للتعطيل؛ بل يصفونه بالوصفين المتناقضين فيقولون: هو موجود قديم واجب، ثم ينفون لوازم وجوده، فيكون حقيقة قولهم: موجود ليس بموجود، حق ليس بحق، خالق ليس بخالق؛ فينفون عنه النقيضين: إما تصريحًا بنفيها، وإما إمساكًا عن الأخبار بواحد منهما(٦)

وقال: المتفلسفة المُعَطِّلَة الذين يقولون: إن الله تعالى لم يتكلم، وإنما أضافت الرسل إليه الكلام بلسان الحال(٧)

---

(١) البدء والتاريخ (١/١٠٩).

(٢) مفاتيح العلوم ص(٢٥)

(٣) التوحيد (١/٢٢).

(٤) الصفدية (٢/٣١٣)، (٢/٣- ٥).

(٥) مجموع الفتاوى (١١/٤٨٣).

(٦) مجموع الفتاوى (٥/٣٢٦، ٣٢٧)، (١٢/٥١٦).

(٧) مجموع الفتاوى (١٢/٣١٠).

وقال: وكذلك الجهمية فإن أصل ضلالهم إنما هو التعطيل وجحد ما جاءت به الرسل عن الله عز وجل من أسمائه وصفاته[١].

وقال: ولهذا لما اطلع الأئمة على أن هذا حقيقة قول الجهمية سموهم معطلة، وكان جهم ينكر أن يسمى الله شيئًا، وربما قالت الجهمية: هو شيء لا كالأشياء، فإذا نفى القدر المشترك مطلقًا لزم التعطيل العام[٢].

وقال عن الجهمية: هم المُعَطِّلَة لصفات الرحمن[٣].

وقال: إنهم أظهروا القول بإنكار صفات الله تعالى وحقائق أسمائه وأن القرآن مخلوق حتى صار حقيقة قولهم تعطيل الخالق سبحانه وتعالى[٤].

وقال: الجهمية المُعَطِّلَة الذين ابتدعوا تفسير الصفات بخلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون من الإثبات[٥].

وقال: وكذلك سائر الجهمية والمعتزلة نفاة الصفات لما أثبتوا واحدًا لا يتصف بشيء من الصفات، كانوا عند أئمة العلم الذين يعرفون حقيقة قولهم إنما توحيدهم تعطيل مستلزم لنفي الخالق؛ وإن كانوا قد أثبتوه فهم متناقضون جمعوا بين ما يستلزم نفيه وما يستلزم إثباته.

ولهذا وصفهم أئمة الإسلام بالتعطيل وأنهم دلَّاسون ولا يثبتون شيئًا ولا يعبدون شيئًا ونحو ذلك، كما هو موجود في كلام غير واحد من أئمة الإسلام، مثل عبد العزيز بن الماجشون، وعبد الله بن المبارك، وحماد بن زيد، ومحمد بن الحسن، وأحمد بن حنبل، وغير هؤلاء[٦].

وقال عن الجهمية: ولهذا كان الإمام أحمد وغيره من الأئمة يعلمون مقصودهم، وأن غرضهم التعطيل، وأنهم زنادقة والزنديق المنافق[٧].

وقال عن المعتزلة: واطلع الأئمة الحذاق من العلماء على أن حقيقة قول هؤلاء هو التعطيل والزندقة[٨].

وقال عن الكُلَّابِيَّة ومن تبعهم: ولما ظهر هؤلاء ظهر حينئذ من المنتسبين إلى إثبات الصفات من

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/ ١١١).
(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٧٥)، (٦/ ٣٥).
(٣) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٨٥).
(٤) مجموع الفتاوى (١٢/ ٥٠٧).
(٥) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٠).
(٦) منهاج السنة النبوية (٢/ ١٤٣، ١٤٤).
(٧) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٥٢).
(٨) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٥٥)، (١٢/ ٥٧٩، ٥٨٠).

يقول: إن الله لم يتكلم بصوت، فأنكر أحمد ذلك، وجَهَّم من يقوله، وقال: هؤلاء الزنادقة إنما يدورون على التعطيل[١].

وقال: وكل من أثبت لله ما نفاه عن نفسه أو نفى عن الله ما أثبته لنفسه من المُعَطِّلَة والممثلة؛ فإنه قال على الله غير الحق[٢].

وقال: النافي معطل والمعطل يعبد عدمًا[٣].

وقال ابن القيم: المُعَطِّلَة هم الذين أنكروا صفات الرب، ونعوت كماله، وعلوه على خلقه، واستواءه على عرشه، وتكلمه بكتبه، وتكليمه لملائكته وعباده[٤].

وقال: المُعَطِّلَة الذين قالوا ما فوق العرش إلا العدم، وليس فوق العرش رب يعبد، ولا إله يصلى له ويسجد، ولا ترتفع الأيدي إليه، ولا رفع المسيح إليه، ولا تعرج الملائكة والروح إليه، ولا أسرى برسول الله إليه، ولا دنى منه حتى كان قاب قوسين أو أدنى، ولا ينزل من عنده شيء، ولا يصعد إليه شيء، ولا يراه أهل الجنة من فوقهم يوم القيامة، واستواؤه على عرشه لا حقيقة له، بل على المجاز الذي يصح نفيه، وعلوه فوق خلقه بالرتبة والشرف لا بالذات، وكذلك فوقيته فوقية قهر لا فوقية ذات، فنَزَّهوه عن كمال علوه وفوقيته، ووصفوه بما ساوَوا به بينه وبين العدم والمستحيل؛ فقالوا: لا هو داخل العلم، ولا خارجه، ولا متصل به، ولا منفصل عنه، ولا محايث له، ولا مباين له، ولا هو فينا، ولا خارج عنا[٥]

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٦٨).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٦٤).

(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٣٢).

(٤) شفاء العليل ص(١٨٩).

(٥) مدارج السالكين (١/ ١٦٤، ١٦٥).

الفصل الثاني

نشاة المُعَطِّلَة

مما يُقطع به أنه لم تظهر مقالة التعطيل في القرن الأول بين المسلمين، وإنما ظهرت أول ما ظهرت في أوائل القرن الثاني، على يد الجعد بن درهم (نحو ١١٨ هـ)، أصله من خراسان، ويقال: إنه من أهل حران، وعِداده في التابعين، وكان مؤدِّب مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية، وكان يطلق على مروان لقب الجعدي نسبة إلى رأيه(١)

وفي المصدر الذي أخذ عنه الجعد هذه المقالة قولان:

القول الأول: إن الجعد لما كان من أهل حران، وأكثرهم كانوا صابئة، وعلماؤهم كانوا فلاسفة، وكان أكثرهم كفار ومشركين يعبدون الكواكب ويبنون لها الهياكل، وهم الذين بُعث إليهم الخليل إبراهيم، وكان مذهبهم هو نفي الصفات والأفعال، فأخذ الجعد مقالة التعطيل عنهم.

قال شيخ الإسلام: وكان الجعد بن درهم هذا -فيما قيل- من أهل حران، وكان فيهم خلق كثير من الصابئة والفلاسفة بقايا أهل دين نمرود والكنعانيين، الذين صنف بعض المتأخرين في سحرهم ونمرود هو ملك الصابئة الكلدانيين المشركين...

فكانت الصابئة -إلا قليلًا منهم- إذ ذاك على الشرك، وعلماؤهم هم الفلاسفة؛ وإن كان الصابئ قد لا يكون مشركًا؛ بل مؤمنًا بالله واليوم الآخر كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢﴾ [البَقَرَة: الآية ٦٢]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢﴾ [البَقَرَة: الآية ٦٢]

لكن كثيرًا منهم أو أكثرهم كانوا كفارًا أو مشركين، كما أن كثيرًا من اليهود والنصارى بدَّلوا وحرفوا وصاروا كفارًا أو مشركين، فأولئك الصابئون -الذين كانوا إذ ذاك- كانوا كفارًا أو مشركين، وكانوا يعبدون الكواكب ويبنون لها الهياكل.

ومذهب النفاة من هؤلاء في الرب: أنه ليس له إلا صفات سلبية أو إضافية أو مركبة منهما، وهم الذين بعث إليهم إبراهيم الخليل ﷺ، فيكون الجعد قد أخذها عن الصابئة الفلاسفة(٢)

---

(١) انظر: المؤتلف والمختلف ص(٤٧)، اللباب في تهذيب الأنساب (١/ ٢٨٣)، الكامل في التاريخ (٥/ ٧٧)، تاريخ دمشق (٥٧/ ٣٢٨)، البداية والنهاية (٦/ ٢٤٧)، (٩/ ٣٥٠)، (١٠/ ٤٦)، نزهة الألباب في الألقاب (٢/ ٢٨٧)، البلدانيات (١٢٢)، لسان الميزان (٢/ ١٠٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٢١)، (١٢/ ٣٥٠- ٣٥٢).

وقال: وأول من أظهر هذا النفي في الإسلام الجعد بن درهم معلم مروان بن محمد، قال الإمام أحمد: وكان يقال: إنه من أهل حران، وعنه أخذ الجهم بن صفوان مذهب نفاة الصفات، وكان بحرَّان أئمة هؤلاء الصابئة الفلاسفة بقايا أهل هذا الدين أهل الشرك ونفي الصفات والأفعال، ولهم مصنفات في دعوة الكواكب[(١)]

والقول الثاني: أنه أخذها عن بيان بن سمعان، وأخذها بيان عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم الساحر، وأخذها طالوت عن لبيد، وأخذها لبيد عن يهودي باليمن.

قال ابن الأثير: وأخذه الجعد من أبان بن سمعان، وأخذه أبان من طالوت بن أخت لبيد الأعصم وختنه، وأخذه طالوت من لبيد بن الأعصم اليهودي الذي سحر النبي، وكان لبيد يقول بخلق التوراة، وأول من صنف في ذلك طالوت وكان زنديقًا فأفشى الزندقة[(٢)]

وقال ابن كثير: قال ابن عساكر وغيره: وقد أخذ الجعد بدعته عن بيان بن سمعان، وأخذها بيان عن طالوت ابن أخت لبيد بن أعصم زوج ابنته، وأخذها لبيد بن أعصم الساحر الذي سحر الرسول ﷺ عن يهودي باليمن[(٣)]

وقال شيخ الإسلام: وقد قيل: إن الجعد أخذ مقالته عن أبان بن سمعان، وأخذها أبان عن طالوت بن أخت لبيد بن الأعصم، وأخذها طالوت من لبيد بن الأعصم اليهودي الساحر الذي سحر النبي ﷺ[(٤)]

- وقد أظهر الجعد بدمشق مقالة التعطيل والقول بخلق القرآن، فتطلبه بنو أمية فهرب منهم، فسكن الكوفة، ثم قتله خالد بن عبد الله القسري والي بني أمية يوم الأضحى بواسط[(٥)]

قال الدارمي: حدثنا القاسم بن محمد، قال: حدثني عبد الرحمن بن محمد بن حبيب بن أبي حبيب، عن أبيه، عن جده، قال: شهدت خالد بن عبد الله القسري بواسط يوم الأضحى قال: ضحوا تقبل الله منا ومنكم؛ فإني مضحٍّ بجعد بن درهم زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلًا، ولم يكلم موسى تكليمًا، تعالى الله عما يقول الجعد بن درهم علوًّا كبيرًا ثم نزل فذبحه[(٦)]

---

(١) دقائق التفسير (٢/ ١١٣، ١١٤).

(٢) الكامل في التاريخ (٦/ ١٢١).

(٣) البداية والنهاية (٩/ ٣٥٠)، (١٠/ ١٩).

(٤) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٠).

(٥) انظر: البداية والنهاية (٩/ ٣٥٠)، مجموع الفتاوى (٦/ ٤٧٦، ٤٧٧)، (٨/ ١٤٢، ٢٢٨، ٣٥٧)، (١٢/ ٢٦، ٢٧، ٥٠٢، ٥٠٣) وغيرها.

(٦) نقض الدارمي (١/ ٥٨١)، وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١/ ٦٤)، وخلق أفعال العباد ص(٢٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٠٦٧٦)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٢/ ٢٥٥) جميعًا من طريق قتيبة بن سعيد عن القاسم به، وأخرجه الآجري في الشريعة (٣/ ١١٢٢)، (٥/ ٢٥٦١) من طريق الحسن بن الصباح عن القاسم به.

- ثم أخذ هذه المقالة عن الجعد بن درهم جهمُ بن صفوان (١٢٨ هـ)، فاشتهرت المقالة بالنسبة إليه لِما كان له من مبالغة وكلام ودعوة وخصومة.

قال قتيبة بن سعيد: بلغني أن جهمًا كان يأخذ هذا الكلام من جعد بن درهم[١]

وقال ابن الأثير عن جهم: إنه أخذ الكلام عن الجعد بن درهم، ولما ظهرت مقالة جهم قتله سلم بن أحوز المازني في آخر ملك بني أمية[٢]

وقال شيخ الإسلام: فإن أول من حفظ عنه أنه قال هذه المقالة في الإسلام -أعني أن الله سبحانه وتعالى ليس على العرش حقيقة، وأن معنى استوى بمعنى استولى، ونحو ذلك- هو الجعد بن درهم، وأخذها عنه الجهم ابن صفوان، وأظهرها فنسبت مقالة الجهمية إليه[٣]

وقال عنه: إنه أول من ظهر عنه القول بنفي الصفات، وأول من قال بخلق كلام الله وإنكار رؤيته في الآخرة[٤]

وقال: إن السلف كانوا يسمون كل من نفى الصفات وقال: إن القرآن مخلوق، وأن الله لا يرى في الآخرة جهميًا؛ فإن جهمًا أول من ظهرت عنه بدعة نفي الأسماء والصفات وبالغ في نفي ذلك؛ فله في هذه البدعة مزية المبالغة في النفي والابتداء بكثرة إظهار ذلك والدعوة إليه، وإن كان الجعد بن درهم قد سبقه إلى بعض ذلك، فإنَّ الجعد بن درهم أول من أحدث ذلك... [٥]

- فكان هذا هو المصدر الأول الذي أخذ منه جهم هذه المقالة، وأما المصدر الثاني الذي تلقفها منه، وترسخت عنده بسببه، فهم بعض فلاسفة الهند؛ وذلك بعد مخالطته ببعضهم ومناظرتهم له.

قال الإمام أحمد: وكذلك الجهم وشيعته، دعوا الناس إلى المتشابه من القرآن والحديث، وأضلوا بشرًا كثيرًا فكان مما بلغنا من أمر الجهم عدوّ الله أنَّه كان من أهل خراسان من أهل الترمذ، وكان صاحب خصومات وكلام كان أكثر كلامه في الله، فلقي أناسًا من المشركين يقال لهم: السُّمَنِيَّة فعرفوا الجهم فقالوا له: نكلمك فإن ظهرت حجتنا عليك دخلت في ديننا، وإن ظهرت حجتك علينا: دخلنا في دينك.

فكان مما كلموا به الجهم أن قالوا: ألست تزعم أن لك إلهًا؟ قال الجهم: نعم، فقالوا له: فهل رأيت إلهك؟ قال: لا، قالوا: فهل سمعت كلامه؟ قال: لا، قالوا: فهل شممت له رائحة؟ قال: لا، قالوا له: فوجدت له مجسًّا؟ قال: لا. قالوا: فما يدريك أنه إله؟ قال: فتحير الجهم.

---

(١) التاريخ الكبير (١/ ٦٤)، خلق أفعال العباد ص(٣٠)، السنن الكبرى للبيهقي (٢٠٦٧٦).

(٢) اللباب في تهذيب الأنساب (١/ ٣١٧).

(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٠).

(٤) مجموع الفتاوى (٤/ ١٩٢).

(٥) مجموع الفتاوى (١٢/ ١١٩)، (٢/ ٩١)، (١٢/ ٦، ٣٥٨).

فلم يدرِ من يعبد أربعين يومًا، ثم إنَّه استدرك حجة مثل حجة زنادقة النصارى، وذلك أنَّ زنادقة النصارى يزعمون أنَّ الروح الذي في عيسى هو روح الله، من ذاته، فإذا أراد أن يحدث أمرًا دخل في بعض خلقه، فتكلم على لسان خلقه، فيأمر بما شاء، وينهى عما شاء، وهو روح غائب عن الأبصار.

فاستدرك الجهم حجة مثل هذه الحجة، فقال للسمني: ألست تزعم أن فيك روحًا؟ قال: نعم، قال: فهل رأيت روحك؟ قال: لا، قال: فهل سمعت كلامه؟ قال: لا، قال: فوجدت له حسًّا وجسًّا؟ قال: لا، قال: كذلك الله، لا يرى له وجه، ولا يسمع له صوت، ولا يشم له رائحة، وهو غائب عن الأبصار، ولا يكون في مكان دون مكان[١].

وقال شيخ الإسلام: وأخذها الجهم أيضًا -فيما ذكره الإمام أحمد وغيره- لما ناظر السمنية بعض فلاسفة الهند -وهم الذين يجحدون من العلوم ما سوى الحسيات- فهذه أسانيد جهم ترجع إلى اليهود والصابئين والمشركين، والفلاسفة الضالون هم إما من الصابئين، وإما من المشركين[٢].

- وقد أظهر الجهم مقالته بخراسان، وقتله سلم بن أحوز المازني بمرو في آخر ملك بني أمية[٣].

قال ابن كثير: وأخذ عن الجعد الجهمُ بن صفوان الخزري، وقيل: الترمذي، وقد أقام ببلخ وكان يصلي مع مقاتل بن سليمان في مسجده، ويتناظران حتى نُفِيَ إلى ترمذ، ثم قتل الجهم بأصبهان، وقيل بمرو قتله نائبها سلم بن أحوز رحمه الله، وجزاه عن المسلمين خيرًا[٤].

وقال شيخ الإسلام: وأخذ هذه المقالة عنه جهم ابنُ صفوان، وقتله بخراسان سلمة بن أحوز، وإليه نسبت هذه المقالة التي تسمى «مقالة الجهمية» وهي نفي صفات الله تعالى، فإنهم يقولون: إن الله لا يرى في الآخرة، ولا يكلم عباده، وأنه ليس له علم ولا حياة ولا قدرة ونحو ذلك من الصفات، ويقولون: القرآن مخلوق[٥].

- ثم أخذت المعتزلةُ مقالة التعطيل عن جهم وأتباعه، وانتشرت على أيديهم، ولكنهم أصَّلوا لها الأصول والقواعد، وذلك برجوعهم إلى أصل المقالة وهو دين الصابئة وفيه أن التوصل إلى معرفة الله وما فوق السموات والأمور الغيبية عن طريق المقدمات الطبيعية السفلية، وقوى الطبائع الموجودة في التراب والماء والهواء، ولذلك كانوا على مذاهب شتى منهم من يقول بخلق السموات،

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢١٨، ٢١٩)، (٨/ ٤١٦)، تاريخ أصبهان (١/ ٦٧)، التنبيه والرد ص(٩٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٢).

(٣) انظر: الإكمال (١/ ٣٢)، اللباب في تهذيب الأنساب (١/ ٣١٧)، توضيح المشتبه (١/ ١٦٣)، لسان الميزان (٢/ ١٤٢)، الوافي بالوفيات (١١/ ١٦٠)، إيضاح الدليل ص(٣٤).

(٤) البداية والنهاية (٩/ ٣٥٠).

(٥) مجموع الفتاوى (١٢/ ٥٠٣).

ومنهم من يقول بقدمها، ومنهم من ينكر الصانع بالكلية.

فسلكت المعتزلة نحوًا من مسلك هؤلاء الصابئة، لإثبات حدوث العالم، وذلك بالكلام في الأجسام والأعراض، بأن تثبت الأعراض، ثم يثبت لزومها للأجسام، ثم حدوثها، ثم يقال: ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث، وبذلك يثبت حدوث العالم، ويثبت وجود الصانع.

ثم لما رأوا أن الأعراض التي هي الصفات تقتضي أن يكون جسمًا والجسم حادث، فتدل الصفات عندهم على حدوث الموصوف الحامل للأعراض، فالتزموا نفيها عن الله؛ لأن ثبوتها مستلزم حدوثه.

قال شيخ الإسلام: ثم إن المعتزلة الذين اتبعوا عمرو بن عبيد على قوله في القدر والوعيد دخلوا في مذهب جْهم؛ فأثبتوا أسماء الله تعالى ولم يثبتوا صفاته[1]

وقال: ووافق الجهم على ذلك «المعتزلة» أصحاب عمرو بن عبيد، وضموا إليها بدعًا أخرى في القدر وغيره[2]

وقال: ودخل بعض أهل الكلام والجدل من المنتسبين إلى الإسلام من المعتزلة ونحوهم إلى بعض مقالة الصابئة والمشركين، متابعة للجعد والجهم.

وكان مبدأ ذلك أن الصابئة في الخلق على قولين: منهم من يقول إن السموات مخلوقة بعد أن لم تكن، كما أخبرت بذلك الرسل، وكتب الله تعالى، ومنهم من ابتدع فقال: بل هي قديمة أزلية؛ لم تزل موجودة بوجود الأول، واجب الوجود بنفسه، ومنهم من قد ينكر الصانع بالكلية، ولهم مقالات كثيرة الاضطراب في الخلق والبعث، والمبدأ والمعاد؛ لأنهم لم يكونوا معتصمين بحبل الله تعالى فيجمعهم، والظنون لا تجمع الناس في مثل هذه الأمور التي تعجز الآراء عن إدراك حقائقها إلا بوحي من الله تعالى.

وهم إنما يناظر بعضهم بعضًا بالقياس المأخوذ مقدماته من الأمور الطبيعية السفلية، وقوى الطبائع الموجودة في التراب والماء، والهواء والحيوان، والمعدن والنبات، ويريدون بهذه المقدمات السفلية أن ينالوا معرفة الله وعلم ما فوق السموات، وأول الأمر وآخره؛ وهذا غلط بَيِّنٌ اعترف به أساطينهم بأن هذا غير ممكن، وأنهم لا سبيل لهم إلى إدراك اليقين، وأنهم إن يتبعون إلا الظن.

فلما كان هذا حال هذه الصابئة المبتدعة الضالة، ومن أضلوه من اليهود والنصارى، وكان قد اتصل كلامهم ببعض من لم يهدِ بهدى الله، الذي بعث به رسله، من أهل الكلام والجدل، صاروا يريدون إن يأخذوا مأخذهم، كما أخبر النبي ﷺ بقوله: **«لتأخذن مأخذ الأمم قبلكم شبرًا بشبر وذراعًا بذراع»** قالوا: يا رسول الله، فارس والروم؟ قال: **«ومن الناس إلا فارس والروم؟!»**،

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣١١).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٥٠٣).

فاحتجوا على حدوث العالم بنحو من مسالك هذه الصائبة، وهو الكلام في الأجسام، والأعراض، بأن تثبت الأعراض ثم يثبت لزومها للأجسام ثم حدوثها، ثم يقال: مالا يسبق الحوادث فهو حادث، واعتمد كثير من أهل الجدل على هذا في إثبات حدوث العالم؛ فلما رأوا أن الأعراض -التي هي الصفات- تدل عندهم على حدوث الموصوف الحامل للأعراض التزموا نفيها عن الله؛ لأن ثبوتها مستلزم حدوثه، وبطلان دليل حدوث العالم الذي اعتقدوا أن لا دليل سواه، بل ربما اعتقدوا أنه لا يصح إيمان أحد إلا به -معلوم بالاضطرار من دين الإسلام[١]

- ومما ساعد على انتشار هذه المقالة في هذه الفترة هو نشاط حركة الترجمة التي قامت في ذلك الوقت.

قال شيخ الإسلام: ثم لما عرِّبت الكتب الرومية واليونانية، في حدود المائة الثانية: زاد البلاء مع ما ألقى الشيطان في قلوب الضلال ابتداء من جنس ما ألقاه في قلوب أشباههم[٢]

- وفي القرن الثالث اشتهرت المقالة وانتشرت، وكان من أشهر الذين أخذوها عن جهم بشرُ بن غياث المِرِّيسي (٢١٨ هـ) المعتزلي المرجئ وطبقتُه، وقد تصدى لهم علماء السلف رحمهم الله، وبينوا ضلال هذه المقالة، وتضليل وذم منتحليها.

قال ابن الأثير: وأخذ بشر من الجهم بن صفوان، وأخذه جهم من الجعد ...[٣]

وقال ابن كثير: وأخذ بشر المريسي عن الجهم[٤]

ولكن قال الذهبي عن بشر: لم يدرك جهم بن صفوان بل تلقف مقالاته من أتباعه[٥]

وقال: ولم يدرك الجهم بن صفوان، وإنما أخذ مقالته واحتج لها ودعا إليها[٦]

وقال شيخ الإسلام: ولما كان في حدود المائة الثالثة: انتشرت هذه المقالة التي كان السلف يسمونها مقالة الجهمية؛ بسبب بشر بن غياث المريسي وطبقته، وكلام الأئمة مثل مالك، وسفيان بن عيينة، وابن المبارك، وأبي يوسف، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، والفضيل بن عياض، وبشر الحافي، وغيرهم: كثير في ذمهم وتضليلهم[٧]

- ومن أشهر الذين أخذوا المقالة عن بشر أحمدُ بن أبي دُؤاد (٢٤٠ هـ)، أحد القضاة المشهورين

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٧، ٢٨).
(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٢).
(٣) الكامل في التاريخ (٦/ ١٢١).
(٤) البداية والنهاية (٩/ ٣٥٠).
(٥) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٠٠).
(٦) لسان الميزان (٢/ ٢٩).
(٧) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٢)، (١٢/ ٤١٨- ٤٢٠).

من المعتزلة، والمقرَّب من المأمون، والذي جعله المعتصم، قاضي قضاته، واعتمد الواثق على رأيه.

قال ابن الأثير عن أحمد بن أبي دؤاد: وكان داعية إلى القول بخلق القرآن وغيره، من مذاهب المعتزلة، وأخذ ذلك عن بشر المريسي، وأخذ بشر من الجهم ...[١]

وقال ابن كثير: وأخذ أحمد بن أبي دؤاد عن بشر[٢]

- ودخلت مقالة التعطيل على السلاطين والملوك وامتحن الناس والعلماء فيها، ومنها القول بخلق القرآن، وكان منهم الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١ هـ) الذي ثبته الله فيها على الحق.

قال شيخ الإسلام: وكان قد كثر ظهور هؤلاء الذين هم فروع المشركين ومن اتبعهم من مبدلة الصابئين، ثم مبدلة اليهود والنصارى في أوائل المائة الثانية، وأوائل الثالثة في إمارة أبي العباس الملقب بـ«المأمون»، بسبب تعريب كتب الروم المشركين الصابئين؛ الذين كانوا قبل النصارى، ومن أشبههم من فارس والهند، وظهرت علوم الصابئين المنجمين ونحوهم.

وقد تقدم أن أهل الكتاب المبتدع في الإسلام هم من فروع الصابئين، كما يقال: المعتزلة مخانيث الفلاسفة، فظهرت هذه المقالة في أهل العلم والكلام، وفي أهل السيف والإمارة، وصار في أهلها من الخلفاء والأمراء، والوزراء والقضاة، والفقهاء ما امتحنوا به المؤمنين والمؤمنات؛ والمسلمين والمسلمات، الذين اتبعوا ما أنزل إليهم من ربهم، ولم يبدلوا ولم يبتدعوا، وذلك لقصور وتفريط من أكثرهم في معرفة حقيقة ما جاء به الرسول وأتباعه، وإلا فلو كان ذلك كثيرًا فيهم لم يتمكن أولئك المبتدعة لما يخالف دين الإسلام من التمكن منهم[٣]

وقال: لما ظهرت الجهمية النفاة في أوائل المائة الثانية بين علماء المسلمين ضلالهم وخطأهم، ثم ظهر رعنة الجهمية في أوائل المائة الثالثة وامتُحِن العلماء؛ الإمام أحمد وغيره[٤]

وقال: لما امتحن الناس بمحنة الجهمية، وطلب منهم تعطيل الصفات، وأن يقولوا بأن القرآن مخلوق، وأن الله لا يرى في الآخرة ونحو ذلك، ثبت الله الإمام أحمد في تلك المحنة؛ فدفع حجج المعارضين النفاة، وأظهر دلالة الكتاب والسنة، وأن السلف كانوا على الإثبات[٥]

وقال: وكان المأمون لما صار إلى الثغر بطرسوس كتب بالمحنة كتابًا إلى نائبه بالعراق إسحاق بن إبراهيم فدعا العلماء والفقهاء والقضاة؛ فامتنعوا عن الإجابة والموافقة، فأعاد عليه الجواب، فكتب كتابًا ثانيًا يقول فيه عن القاضيين: بشر بن الوليد، وعبد الرحمن بن إسحاق إن لم يجيبا

---

(١) الكامل في التاريخ (٦/ ١٢١).

(٢) البداية والنهاية (٩/ ٣٥٠).

(٣) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣١، ٣٥٥).

(٤) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٢٢).

(٥) مجموع الفتاوى (١٢/ ٨٠).

فاضرب أعناقهما، ويقول عن الباقين إن لم يجيبوا فقيدهم فأرسلهم إلي، فأجاب القاضيان وذكرا لأصحابهما أنهما مكرهان، وأجاب أكثر الناس قبل أن يقيدهم لما رأوا الوعيد، ولم يجب ستة أنفس فقيدهم، فلما قيدوا أجاب الباقون إلا اثنين: أحمد بن حنبل، ومحمد بن نوح النيسابوري؛ فأرسلوهما مقيدين إليه؛ فمات محمد بن نوح في الطريق، ومات المأمون قبل أن يصل أحمد إليه وتولى أخوه أبو إسحاق، وتولى القضاء أحمد بن أبي دؤاد، وأقام أحمد بن حنبل في الحبس من سنة ثماني عشرة إلى سنة عشرين ثم أنهم طلبوه وناظروه أيامًا متعددة، فدفع حججهم وبين فسادها، وأنهم لم يأتوا على ما يقولونه بحجة لا من كتاب ولا من سنة ولا من أثر، وأنه ليس لهم أن يبتدعوا قولًا ويلزموا الناس بموافقتهم عليه، ويعاقبوا من خالفهم، وإنما يلزم الناس ما ألزمهم الله ورسوله؛ ويعاقب من عصى الله ورسوله؛ فإن الإيجاب والتحريم، والثواب والعقاب، والتكفير والتفسيق هو إلى الله ورسوله؛ ليس لأحد في هذا حكم، وإنما على الناس إيجاب ما أوجبه الله ورسوله، وتحريم ما حرمه الله ورسوله، وتصديق ما أخبر الله به ورسوله، وجرت في ذلك أمور يطول شرحها[1].

وقال: وهؤلاء هم الذين دعوا من دعوه من الخلفاء إلى مقالتهم، حتى امتحن الناس في القرآن بالمحنة المشهورة في إمارة المأمون، والمعتصم والواثق، حتى رفع الله شأن من ثبت فيها من أئمة السنة: كالإمام أحمد -رحمه الله- وموافقيه، وكشفها الله عن الناس في إمارة المتوكل وظهر في الأمة مقالة السلف: إن القرآن كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود[2].

- وفي آخر القرن الثالث جاء قوم من المتكلمين تصدوا للمعتزلة ولشبهتهم، ففرقوا بين الصفات القائمة بالجواهر فجعلوها أعراضًا، وبين الصفات القائمة بالرب فلم يسموها أعراضًا؛ لأن العَرَض ما لا يدوم ولا يبقى، أو ما يقوم بمتحيز أو جسم، فصفات الرب لازمة دائمة ليست من جنس الأعراض القائمة بالأجسام، ولكنهم قالوا: أنه لا يوصف بالأفعال القائمة به كالحركات؛ لأنها تعرض وتزول.

وهؤلاء هم أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب (٢٤٥ هـ) ومن اتبعه كالحارث المحاسبي (٢٤٣ هـ)، وأبي العباس القلانسي، وقد أنكر عليهم السلف نفيهم للصفات الاختيارية المتعلقة بمشيئة الله وقدرته، وذموهم لذلك.

قال شيخ الإسلام: ولما اشتهر هذا وتبين للناس باطن أمرهم، وأنهم معطلة للصفات يقولون: إن الله لا يرى، ولا له علم، ولا قدرة، وإنه ليس فوق العرش رب، ولا على السموات إله؛ وإن محمدًا لم يعرج به إلى ربه، إلى غير ذلك من أقوال الجهمية النفاة؛ كثر رد الطوائف عليهم بالقرآن والحديث والآثار تارة، وبالكلام الحق تارة؛ وبالباطل تارة.

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٥٤، ٥٥٥)، (٨/ ٢٢٩).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ١٦٤، ٤٣٩).

وكان ممن انتدب للرد عليهم أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب، وكان له فضل وعلم ودين..[(١)]

وقال: فكانت المعتزلة تقول: لا تحله الأعراض والحوادث، وهم لا يريدون بالأعراض الأمراض والآفات فقط؛ بل يريدون بذلك الصفات، ولا يريدون بالحوادث المخلوقات، ولا الأحداث المحيلة للمحل، ونحو ذلك -مما يريده الناس بلفظ الحوادث- بل يريدون نفي ما يتعلق بمشيئته وقدرته من الأفعال وغيرها، فلا يجوزون أن يقوم به خلق، ولا استواء، ولا إتيان ولا مجيء، ولا تكليم، ولا مناداة، ولا مناجاة ولا غير ذلك مما وصف بأنه مريد له قادر عليه.

وابن كلاب خالفهم في قولهم: لا تقوم به الأعراض، وقال: تقوم به الصفات، ولكن لا تسمى أعراضًا، ووافقهم على ما أرادوه بقولهم: لا تقوم به الحوادث من أنه لا يقوم به أمر من الأمور المتعلقة بمشيئته...

وكان الحارث المحاسبي يوافقه ثم قيل: إنه رجع عن موافقته؛ فان أحمد بن حنبل أمر بهجر الحارث المحاسبي وغيره من أصحاب ابن كلاب لما أظهروا ذلك، كما أمر السري السقطي، الجنيد أن يتقي بعض كلام الحارث، فذكروا أن الحارث -رحمه الله- تاب من ذلك[(٢)]

وقال: ولما ظهرت مقالة الجهمية جاء بعد ذلك أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب، يوافق السلف والأئمة على إثبات صفات الله تعالى، وعلوه على خلقه، وبين أن «العلو على خلقه» يعلم بالعقل و«استواؤه على العرش» يعلم بالسمع، وكذلك جاء بعده الحارث المحاسبي وأبو العباس القلانسي وغيرهما من المتكلمين المنتسبين إلى السنة والحديث

لكن ابن كلاب وأتباعه لم يثبتوا لله أفعالًا تقوم به تتعلق بمشيئته وقدرته، بل ولا غير الأفعال مما يتعلق بمشيئته وقدرته[(٣)]

- وفي القرن الرابع سار أبو الحسن الأشعري (٣٢٤ هـ) وأبو الحسن بن مهدي الطبري، وأبو العباس الضبعي، وأبو سليمان الدمشقي، وأبو منصور الماتريدي (٣٣٣ هـ) وغير هؤلاء على طريقة ابن كلاب في نفي الصفات الاختيارية، ويُذكر أن الأشعري رجع بعد ذلك إلى طريقة السلف بإثبات كل الصفات الثابتة لله عز وجل.

قال شيخ الإسلام عن ابن كلاب: فصار من حين فرق هذا التفريق المنتسبون إلى السنة والجماعة -القائلون بأن القرآن غير مخلوق، وأن الله يرى في الآخرة، وأن الله فوق سمواته على

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٥٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٢٠، ٥٢١)، (٨/ ٤٩٦، ٤٩٧)، (١٢/ ٣٦٦، ٣٦٨)، (١٢/ ٤٢١)، درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٦).

(٣) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٢٠).

عرشه، بائن من خلقه- على قولين ذكرهما الحارث المحاسبي وغيره.

طائفة وافقت ابن كلاب كالقلانسي، والأشعري وأبي الحسن بن مهدي الطبري، ومن اتبعهم؛ فإنه وافق هؤلاء كثير من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم: من أصحاب مالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وأبي حنيفة وغيرهم[1].

وقال: وكان أبو الحسن الأشعري لما رجع عن الاعتزال سلك طريقة أبي محمد بن كلاب[2].

وقال: إن السلف والأئمة كانوا يثبتون لله تعالى ما يقوم به من الصفات، والأفعال المتعلقة بمشيئته وقدرته، والجهمية تنكر هذا وهذا، فوافق ابن كلاب السلف على القول بقيام الصفات القديمة، وأنكر أن يقوم به شيء يتعلق بمشيئته وقدرته.

وجاء أبو الحسن الأشعري بعده وكان تلميذًا لأبي علي الجبائي المعتزلي ثم إنه رجع عن مقالة المعتزلة، وبين تناقضهم في مواضع كثيرة، وبالغ في مخالفتهم في مسائل القدر والإيمان، والوعد والوعيد، حتى نسبوه بذلك إلى قول المرجئة، والجبرية والواقفة، وسلك في الصفات طريقة ابن كلاب[3].

- ومن القرن الرابع وما بعده سارت الأشعرية والماتريدية وكثير من أصحاب مالك والشافعي وأحمد كالتميميين، وأيضًا أبو الحسن بن سالم وأتباعه السالميَّة، والقاضي أبو يعلى وأتباعه كابن عقيل وأبي الحسن بن الزاغوني، وأيضًا أبو المعالي الجويني وأبو الوليد الباجي والقاضي أبي بكر بن العربي وخلق كثيرون من المتكلمين وغيرهم -على طريقة ابن كلاب، فنفوا الصفات الاختيارية لله عز وجل.

قال شيخ الإسلام: وابن كلاب أحدث ما أحدثه لما اضطره إلى ذلك من دخول أصل كلام الجهمية في قلبه وقد بين فساد قولهم بنفي علو الله ونفي صفاته، وصنف كتبًا كثيرة في أصل التوحيد والصفات، وبين أدلة كثيرة عقلية على فساد قول الجهمية، وبين فيها أن علو الله على خلقه، ومباينته لهم من المعلوم بالفطرة والأدلة العقليَّة القياسية، كما دل على ذلك الكتاب والسنة.

وكذلك ذكرها الحارث المحاسبي في كتاب «فهم القرآن» وغيره بين فيه من علو الله واستوائه على عرشه ما بين به فساد قول النفاة وفرح الكثير من النظار الذين فهموا أصل قول المتكلمين وعلموا ثبوت الصفات لله، وأنكروا القول بأن كلامه مخلوق؛ فرحوا بهذه الطريقة التي سلكها ابن كلاب: كأبي العباس القلانسي، وأبي الحسن الأشعري، والثقفي، ومن تبعهم: كأبي عبد الله بن مجاهد، وأصحابه، والقاضي أبي بكر، وأبي إسحاق الإسفرائيني، وأبي بكر بن فورك، وغير هؤلاء.

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٢١).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٥٦)، (٦/ ٥٢٠).

(٣) مجموع الفتاوى (١٢/ ١٧٨).

وصار هؤلاء يردون على المعتزلة ما رده عليهم ابن كلاب والقلانسي والأشعري وغيرهم من مثبتة الصفات، فيبينون فساد قولهم: بأن القرآن مخلوق وغير ذلك، وكان في هذا من كسر سورة المعتزلة والجهمية ما فيه ظهور شعار السنة، وهو القول بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأن الله يُرى في الآخرة، وإثبات الصفات والقدر، وغير ذلك من أصول السنة.

لكن الأصل العقلي الذي بنى عليه ابن كلاب قوله في كلام الله وصفاته هو أصل الجهمية والمعتزلة بعينه، وصاروا إذا تكلموا في خلق الله السموات والأرض وغير ذلك من المخلوقات إنما يتكلمون بالأصل الذي ابتدعه الجهمية ومن اتبعهم؛ فيقولون قول أهل الملة، كما نقله أولئك ويقررونه بحجة أولئك[1].

- وأكثر من انتشر منهم الأشعرية، وهم لم يثبتوا من الصفات إلا سبع صفات بالقياس العقلي، وزاد بعضهم فنفى الصفات الخبرية، وبعضهم لا يثبت الصفات التي لم ترد إلا في الأحاديث، وذلك بإعمال التأويل الذي حقيقته تحريف، أو ادعاء التفويض.

قال شيخ الإسلام: وهؤلاء أهل الكلام القياسي من الصفاتية فارقوا أولئك المبتدعة المُعَطِّلَة الصابئة في كثير من أمورهم، وأثبتوا الصفات التي قد يستدل بالقياس العقلي عليها، كالصفات السبع وهي: الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، ولهم نزاع في السمع والبصر والكلام، هل هو من الصفات العقليَّة أو الصفات النبوية الخبرية السمعيَّة، ولهم اختلاف في البقاء والقدم، وفي الإدراك الذي هو إدراك المشمومات والمذوقات والملموسات، ولهم أيضًا اختلاف في الصفات السمعيَّة القرآنية الخبرية كالوجه واليد، فأكثر متقدميهم أو كلهم يثبتها وكثير من متأخريهم لا يثبتها، وأما ما لا يرد إلا في الحديث فأكثرهم لا يثبتها، ثم منهم من يصرف النصوص عن دلالتها لأجل ما عارضها من القياس العقلي عنده، ومنهم من يفوض معناها[2]

- وما احتج به الأشعرية المتأخِّرون وغيرهم من الطوائف الأخرى وتأولوه من الصفات إنما أخذوه في الحقيقة من كلام بشر المريسي المؤصِّل لمقالة التعطيل التي ذمها السلف الصالح رضي الله عنهم أجمعين.

قال شيخ الإسلام: وهذه التأويلات الموجودة اليوم بأيدي الناس -مثل أكثر التأويلات التي ذكرها أبو بكر بن فورك في كتاب التأويلات، وذكرها أبو عبد الله محمد ابن عمر الرازي في كتابه الذي سماه «تأسيس التقديس» ويوجد كثير منها في كلام خلق كثير غير هؤلاء، مثل أبي علي الجبائي، وعبد الجبار بن أحمد الهمداني، وأبي الحسين البصري، وأبي الوفاء بن عقيل، وأبي حامد الغزالي، وغيرهم -هي بعينها تأويلات بشر المريسي التي ذكرها في كتابه، وإن كان قد يوجد في كلام بعض هؤلاء رد التأويل وإبطاله أيضًا، ولهم كلام حسن في أشياء.

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٥٧، ٥٥٨)، (١٢/ ٣٦٧، ٣٦٨).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٢).

فإنما بينت أن عين تأويلاتهم هي عين تأويلات بشر المريسي، ويدل على ذلك كتاب الرد الذي صنفه عثمان بن سعيد الدارمي، أحد الأئمة المشاهير في زمان البخاري، صنف كتابًا سماه: «رد عثمان بن سعيد على الكاذب العنيد فيما افترى على الله في التوحيد» حكى فيه هذه التأويلات بأعيانها عن بشر المريسي بكلام يقتضي أن المريسي أقعد بها، وأعلم بالمنقول والمعقول من هؤلاء المتأخرين، الذين اتصلت إليهم من جهته وجهة غيره، ثم رد ذلك عثمان ابن سعيد بكلام إذا طالعه العاقل الذكي؛ علم حقيقة ما كان عليه السلف، وتبين له ظهور الحجة لطريقهم وضعف حجة من خالفهم.

ثم إذا رأى الأئمة -أئمة الهدى- قد أجمعوا على ذم المريسية وأكثرهم كفروهم أو ضللوهم، وعلم أن هذا القول الساري في هؤلاء المتأخرين هو مذهب المريسي؛ تبين الهدى لمن يريد الله هدايته، ولا حول ولا قوة إلا بالله [(١)]

- فيتضح مما سبق أن المُعَطِّلَة مرت في تاريخ المسلمين بثلاث مراحل كبرى:

المرحلة الأولى: وفيها كان التعطيل المحض للمولى عز وجل، والممثل لهذه المرحلة هو الجعد بن درهم وجهم بن صفوان، وهم الجهمية.

المرحلة الثانية: وفيها كان تعطيل صفات المولى عز وجل، والممثل لهذه المرحلة هم المعتزلة.

المرحلة الثالثة: وفيها كان تعطيل بعض صفات المولى عز وجل، والممثل لهذه المرحلة الكُلَّابِيَّة والأشعرية والماتريدية ومن تبعهم.

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٣، ٢٤)، (٦/ ٥١).

الفصل الثالث
مقالة المُعَطِّلَة

يعطِّلون ذات وأسماء وصفات المولى عز وجل، أو بعض ذلك، مما ثبت في القرآن والسنة الصحيحة، بحجة أن إثبات الصفات يستلزم التشبيه والتجسيم، وأصل ذلك نابع من ابتداع طريقة في إثبات الصانع فالتزموا لأجلها القول بالتعطيل.

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام: وأصل هذا كله حجة الجهمية على حدوث الأجسام؛ بأن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث، فما يقوم به الكلام باختياره أو بمشيئته، ولم يزل كذلك، يجب أن يكون حادثًا؛ فلزمهم نفي كلام الرب وفعله، بل وتعطيل ذاته، ثم آل الأمر إلى جعل المخلوق قديمًا، وتعطيل صفات الرب القديمة؛ بل وذاته[1]

وقال: وهذا الأصل الذي ابتدعه الجهمية ومن اتبعهم من أهل الكلام من امتناع دوام فعل الله، وهو الذي بنوا عليه أصول دينهم، وجعلوا ذلك أصل دين المسلمين، فقالوا: الأجسام لا تخلو من الحوادث، وما لا يخلو عن الحوادث، فهو حادث أو ما لا يسبق الحوادث فهو حادث؛ لأن ما لا يخلو عنها ولا يسبقها يكون معها أو بعدها، وما كان مع الحوادث أو بعدها فهو حادث[2]

وقال: ثم إن المعتزلة والجهمية نفت أن يقوم بالله تعالى صفات وأفعال بناء على هذه الحجة، قالوا: لأن الصفات والأفعال لا تقوم إلا بجسم وبذلك استدلوا على حدوث الجسم.

فجاء ابن كلاب ومن اتبعه فوافقوهم على انتفاء قيام الأفعال به وخالفوهمْ في قيام الصفات فأثبتوا قيام الصفات به وقالوا: لا نسميها أعراضًا؛ لأنها باقية والأعراض لا تبقى.

وأما ابن كرام وأتباعه فلم يمتنعوا من تسمية صفات الله أعراضًا كما لم يمتنعوا من تسميته جسمًا، وعن هذه الحجة ونحوها نشأ القول بأن القرآن مخلوق، وأن الله تعالى لا يرى في الآخرة، وأنه ليس فوق العرش ونحو ذلك من مقالات الجهمية النفاة؛ لأن القرآن كلام وهو صفة من الصفات والصفات عندهم لا تقوم به، وأيضًا فالكلام يستلزم فعل المتكلم وعندهم لا يجوز قيام فعل به، ولأن الرؤية تقتضي مقابلة ومعاينة، والعلو يقتضي مباينة مسامتة، وذلك من صفات الأجسام.

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/٣١٣)، (١٢/٢١٣، ٥٩٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/٥٤٠، ٥٤١).

وبالجملة فقد صاروا ينفون ما ينفونه من صفات الله تعالى لأن إثبات ذلك يقتضي أن يكون الموصوف جسمًا وذلك ممتنع لأن الدليل على إثبات الصانع إنما هو حدوث الأجسام فلو كان جسمًا لبطل دليل إثبات الصانع.

ومن هنا قال هؤلاء: إن القول بما دل عليه السمع من إثبات الصفات والأفعال يقدح في أصل الدليل الذي به علمنا صدق الرسول، وقالوا: إنه لا يمكن تصديق الرسول لو قدر أنه يخبر بذلك؛ لأن صدقه لا يعلم إلا بعد أن يثبت العلم بالصانع ولا طريق إلى إثبات العلم بالصانع إلا القول بحدوث الأجسام.

قالوا: وإثبات الصفات له يقتضي أنه جسم قديم فلا يكون كل جسيم حادثًا فيبطل دليل إثبات العالم به[1].

وقال: وعمدة من نفى الأفعال والصفات من أهل الكلام الجهمية.والمعتزلة ومن اتبعهم على هذه الحجة التي زعموا أنهم يقررون بها حدوث العالم وإثبات الصانع فجعلوا ما قامت به الصفات أو الأفعال محدثًا حتى يستدلوا بذلك على أن العالم محدث، ويلزم من ذلك ألَّا يقوم بالصانع لا الصفات ولا الأفعال[2].

وقال: وكل واحد من فريقي التعطيل والتمثيل فهو جامع بين التعطيل والتمثيل، أما المعطلون فإنهم لم يفهموا من أسماء الله وصفاته إلا ما هو اللائق بالمخلوق ثم شرعوا في نفي تلك المفهومات فقد جمعوا بين التعطيل والتمثيل، مثلوا أولًا وعطلوا آخِرًا، وهذا تشبيه وتمثيل منهم للمفهوم من أسمائه وصفاته بالمفهوم من أسماء خلقه وصفاتهم، وتعطيل لما يستحقه هو سبحانه من الأسماء والصفات اللائقة بالله سبحانه وتعالى[3].

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: هذه مسألة كبيرة عظيمة القدر، اضطرب فيها خلائق من الأولين والآخرين من أوائل المائة الثانية من الهجرة النبوية، فأما المائة الأولى فلم يكن بين المسلمين اضطراب في هذا، وإنما نشأ ذلك في أوائل المائة الثانية لما ظهر الجعد بن درهم وصاحبه الجهم بن صفوان ومن اتبعهما من المعتزلة وغيرهم على إنكار الصفات.

فظهرت مقالة الجهمية النفاة -نفاة الصفات- قالوا لأن إثبات الصفات يستلزم التشبيه والتجسيم والله سبحانه وتعالى منزه عن ذلك؛ لأن الصفات التي هي: العلم، والقدرة، والإرادة، ونحو ذلك، أعراض ومعان تقوم بغيرها، والعرض لا يقوم إلا بجسم، والله تعالى ليس

---

(١) درء التعارض (١/ ٣٠٥، ٣٠٦).

(٢) درء التعارض (١/ ٣٧٥)، (٥/ ٢٤٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٧، ٢٨).

بجسم؛ لأن الأجسام لا تخلو من الأعراض الحادثة، وما لا يخلو من الحوادث فهو محدث.

قالوا: وبهذا استدللنا على حدوث الأجسام؛ فإن بطل هذا بطل الاستدلال على حدوث الأجسام، فيبطل الدليل على حدوث العالم فيبطل الدليل على إثبات الصانع.

قالوا: وإذا كانت الأعراض التي هي الصفات لا تقوم إلا بجسم، والجسم مركب من أجزائه، والمركب مفتقر إلى غيره، ولا يكون غنيًّا عن غيره واجب الوجود بنفسه، والله تعالى غني عن غيره واجب الوجود بنفسه.

قالوا: ولأن الجسم محدود متناهي؛ فلو كان له صفات لكان محدودًا متناهيًّا؛ وذلك لا بد أن يكون له مخصص خصصه بقدر دون قدر، وما افتقر إلى مخصص لم يكن غنيًّا قديمًا واجب الوجود بنفسه.

قالوا: ولأنه لو قامت به الصفات لكان جسمًا، ولو كان جسمًا لكان مماثلًا لسائر الأجسام، فيجوز عليه ما يجوز عليها ويمتنع عليه ما يمتنع عليها، وذلك ممتنع على الله تعالى.

وزاد الجهم في ذلك هو والغلاة -من القرامطة والفلاسفة- نحو ذلك فقالوا: وليس له اسم كالشيء والحي والعليم ونحو ذلك؛ لأنه إذا كان له اسم من هذه الأسماء لزم أن يكون متصفًا بمعنى الاسم كالحياة والعلم؛ فإن صدق المشتق مستلزم لصدق المشتق منه؛ وذلك يقتضي قيام الصفات به، وذلك محال؛ ولأنه إذا سمي بهذه الأسماء فهي مما يسمى به غيره، والله منزه عن مشابهة الغير.

وزاد آخرون بالغلو فقالوا: لا يسمى بإثبات ولا نفي، ولا يقال: موجود ولا لا موجود، ولا حي ولا لا حي؛ لأن في الإثبات تشبيهًا له بالموجودات، وفي النفي تشبهًا له بالمعدومات، وكل ذلك تشبيه.

فلما ظهر هؤلاء الجهمية أنكر السلف والأئمة مقالتهم وردوها، وقابلوها بما تستحق من الإنكار الشرعي، وكانت خفية إلى أن ظهرت وقويت شوكة الجهمية في أواخر المائة الأولى وأوائل الثانية في دولة أولاد الرشيد، فامتحنوا الناس المحنة المشهورة التي دعوا الناس فيها القول بخلق القرآن ولوازم ذلك: مثل إنكار الرؤية والصفات؛ بناء على أن القرآن هو من جملة الأعراض؛ فلو قام بذات الله لقامت به الأعراض؛ فيلزم التشبيه والتجسيم.

وحدث مع الجهمية قوم شبهوا الله تعالى بخلقه؛ فجعلوا صفاته من جنس صفات المخلوقين، فأنكر السلف والأئمة على الجهمية المُعَطِّلَة، وعلى المشبهة الممثلة، وكان إمام المعتزلة أبو الهذيل العلاف ونحوه من نفاة الصفات قالوا: يقتضى أن يكون جسمًا والله تعالى منزه عن ذلك، قال هؤلاء: بل هو جسم، والجسم هو القائم بنفسه، أو الموجود، أو غير ذلك من المقالات، وطعنوا في أدلة نفاة الجسم بكلام طويل لا يتسع له الجواب هنا.

ثم من هؤلاء من قال: هو جسم كالأجسام، ومنهم من وصفه بخصائص المخلوقات، وحكي عن كل واحدة من الطائفتين مقالات شنيعة.

وجاء أبو محمد بن كلاب فقال هو وأتباعه: هو الموصوف بالصفات، ولكن ليست الصفات أعراضًا؛ إذ هي قديمة باقية لا تعرض ولا تزول، ولكن لا يوصف بالأفعال القائمة به كالحركات؛ لأنها تعرض وتزول.

فقال ابن كرام وأتباعه: لكنه موصوف بالصفات، وإن قيل إنها أعراض، وموصوف بالأفعال القائمة بنفسه وإن كانت حادثة، ولما قيل لهم: هذا يقتضي أن يكون جسمًا، قالوا: نعم هو جسم كالأجسام، وليس ذلك ممتنعًا دائمًا، وإنما الممتنع أن يشابه المخلوقات فيما يجب ويجوز ويمتنع، ومنهم من قال: أطلق لفظ الجسم لا معناه، وبين هؤلاء المتكلمين النظار بحوث طويلة مستوفاة في غير هذا الموضع.

وأما السلف والأئمة فلم يدخلوا مع طائفة من الطوائف فيما ابتدعوه من نفي أو إثبات، بل اعتصموا بالكتاب والسنة، ورأوا ذلك هو الموافق لصريح العقل، فجعلوا كل لفظ جاء به الكتاب والسنة من أسمائه وصفاته حقًّا يجب الإيمان به وإن لم تعرف حقيقة معناه، وكل لفظ أحدثه الناس فأثبته قوم ونفاه آخرون فليس علينا أن نطلق إثباته ولا نفيه حتى نفهم مراد المتكلم؛ فإن كان مراده حقًّا موافقًا لما جاءت به الرسل والكتاب والسنة؛ من نفي أو إثبات قلنا به، وإن كان باطلًا مخالفًا لما جاء به الكتاب والسنة من نفي أو إثبات منعنا القول به ورأوا أن الطريقة التي جاء بها القرآن هي الطريقة الموافقة لصريح المعقول وصحيح المنقول وهي طريقة الأنبياء والمرسلين.

وأن الرسل صلوات الله عليهم جاءوا بنفي مجمل وإثبات مفصل، ولهذا قال سبحانه وتعالى: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، فسبح نفسه عما وصفه به المخالفون للرسل، وسلم على المرسلين لسلامة ما قالوه من النقص والعيب، وطريقة الرسل هي ما جاء بها القرآن، والله تعالى في القرآن يثبت الصفات على وجه التفصيل وينفي عنه -على طريق الإجمال- التشبيه والتمثيل.

فهو في القرآن يخبر أنه بكل شيء عليم وعلى كل شيء قدير، وأنه عزيز حكيم غفور رحيم، وأنه سميع بصير، وأنه غفور ودود، وأنه تعالى -على عظم ذاته- يحب المؤمنين ويرضى عنهم، ويغضب على الكفار ويسخط عليهم، وأنه خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش، وأنه كلم موسى تكليمًا، وأنه تجلى للجبل فجعله دكًّا؛ وأمثال ذلك.

ويقول في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: الآية ١١]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: الآية ٦٥]، ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل: الآية ٧٤]، ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾؛ فيثبت الصفات وينفي مماثلة المخلوقات.

ولما كانت طريقة السلف: أن يصفوا الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل. ومخالفو الرسل يصفونه بالأمور السلبية: ليس

كذا، ليس كذا فإذا قيل لهم: فأثبتوه قالوا: هو وجود مطلق، أو ذات بلا صفات.

وقد علم بصريح المعقول أن المطلق بشرط الإطلاق لا يوجد إلا في الأذهان لا في الأعيان، وأن المطلق لا بشرط لا يوجد في الخارج مطلقًا، لا يوجد إلا معينًا، ولا يكون للرب عندهم حقيقة مغايرة للمخلوقات، بل إما أن يعطلوه أو يجعلوه وجود المخلوقات أو جزءها أو وصفها، والألفاظ المجملة يكفون عن معناها.

فإذا قال قوم: إن الله في جهة أو حيز، وقال قوم: إن الله ليس في جهة ولا حيز، استفهموا كل واحد من القائلين عن مراده؛ فإن لفظ الجهة والحيز فيه إجمال واشتراك. فيقولون: ما ثم موجود إلا الخالق والمخلوق، والله تعالى منزه بائن عن مخلوقاته؛ فإنه سبحانه خلق المخلوقات بائنة عنه، متميزة عنه، خارجة عن ذاته، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته، ولو لم يكن مباينًا لكان إما مداخلًا لها حالًّا فيها، أو محلًّا لها، والله تعالى منزه عن ذلك.

وإما ألا يكون مباينًا لها، ولا مداخلًا لها فيكون معدومًا والله تعالى منزه عن ذلك.

والجهمية نفاة الصفات تارة يقولون بما يستلزم الحلول والاتحاد، أو يصرحون بذلك، وتارة بما يستلزم الجحود والتعطيل، فنفاتهم لا يعبدون شيئًا، ومثبتتهم يعبدون كل شيء، ويقال أيضًا فإذا كان ما ثم موجود إلا الخالق والمخلوق، فالخالق بائن عن المخلوق.

فإذا قال القائل: هو في جهة أو ليس في جهة. قيل له: الجهة أمر موجود أو معدوم؛ فإن كان أمرًا موجودًا، ولا موجود إلا الخالق والمخلوق، والخالق بائن عن المخلوق، لم يكن الرب في جهة موجودة مخلوقة، وإن كانت الجهة أمرًا معدومًا بأن يسمى ما وراء العالم جهة؛ فإذا كان الخالق مباينًا العالم، وكان ما وراء العالم جهة مسماة وليس هو شيئًا موجودًا كان الله في جهة معدومة بهذا الاعتبار. لكن لا فرق بين قول القائل: هو في معدوم؛ وقوله ليس في شيء غيره؛ فإن المعدوم ليس شيئًا باتفاق العقلاء.

ولا ريب أن لفظ الجهة يريدون به تارة معنى موجودًا وتارة معنى معدومًا، بل المتكلم الواحد يجمع في كلامه بين هذا وهذا، فإذا أزيل الاحتمال ظهر حقيقة الأمر، فإذا قال القائل، لو كان في جهة لكانت قديمة معه، قيل له: هذا إذا أريد بالجهة أمر موجود سواه، فالله ليس في جهة بهذا الاعتبار.

وإذا قال: لو رؤى لكان في جهة وذلك محال؛ قيل له: إن أردت بذلك: لكان في جهة موجودة فذلك؛ محال فإن الموجود يمكن رؤيته وإن لم يكن في موجود غيره، كالعالم فإنه يمكن رؤية سطحه وليس هو في عالم آخر. وإن قال: أردت أنه لا بد أن يكون فيما يسمى جهة ولو معدومًا؛ فإنه إذا كان مباينًا للعالم سمي ما وراء العالم جهة. قيل له: فلم قلت: إنه إذا كان في جهة بهذا الاعتبار كان ممتنعًا؟ فإذا قال: لأن ما باين العالم ورؤى لا يكون إلا جسمًا أو متحيزًا عاد القول إلى لفظ الجسم والمتحيز كما عاد إلى لفظ الجهة. فيقال له: المتحيز يراد به ما حازه غيره، ويراد به ما بان

عن غيره -فكان متحيزًا عنه- فإن أردت بالمتحيز الأول لم يكن سبحانه متحيزًا؛ لأنه بائن عن المخلوقات لا يحوزه غيره، وإن أردت الثاني فهو سبحانه بائن عن المخلوقات منفصل عنها، ليس هو حالا فيها ولا متحدًا بها.

فبهذا التفصيل يزول الاشتباه والتضليل، وإلا فكل من نفى شيئًا من الأسماء والصفات سمى من أثبت ذلك مجسمًا قائلًا بالتحيز والجهة.

فالمعتزلة ونحوهم يسمون الصفاتية الذين يقولون: إن الله تعالى حي بحياة، عليم بعلم، قدير بقدرة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام، يسمونهم مجسمة مشبهة حشوية، والصفاتية هم السلف والأئمة وجميع الطوائف المثبتة للصفات: كالكُلَّابِيَّة، والكَرَّامِيَّة، والأشعرية، والسالمية، وغيرهم من طوائف الأمة، قالت نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة وطائفة من الفلاسفة لهؤلاء: إذا أثبتم له حياة وقدرة وكلامًا فهذه أعراض والأعراض لا تقوم إلا بجسم، وإذا قلتم: يرى فالرؤية لا تكون إلا لمعاين في جهة، وهذا يستلزم التجسيم.

فإذا قالت الأشعرية ومن اتبعهم: نحن نثبت هذه الصفات ولا نسميها أعراضًا؛ لأن العرض ما يعرض لمحله، وهذه الصفات باقية لا تزول، قالت لهم النفاة: هذا نزاع لفظي؛ فإن العرض عندكم ينقسم إلى لازم لمحله لا يفارقه -ما دام المحل موجودًا- وإلى ما يجوز أن يفارق محله، فالأول كالتحيز للجسم، بل وكالحيوانية والناطقية للإنسان فإنه ما دام إنسانًا لا تفارقه هذه الصفة.

وأما قولكم: إن العرض لا يبقى زمانين فهذا شيء انفردتم به من بين سائر العقلاء: وكابرتم به الحس لتنجوا بالمغاليط عن هذه الإلزامات المفحمة، ثم إنكم تقولون بتجدد أمثاله فهذا هو معنى بقاء العرض، وهذا كما قلتم إنه يرى بلا مواجهة ولا مدابرة، ولا يتوجه إليه الرائي بجهة من جهاته، فهذا أيضًا مما انفردتم به عن العقلاء وكابرتم به الحس والعقل، قالت لهم النفاة: فأثبتم ما يستلزم التجسيم والتشبيه والحشو أو نفيتم التلازم فخالفتم صريح العقل والضرورة.

ولهذا صار حذاقكم إلى أنكم في الحقيقة موافقون لنا على نفى رؤية الله تعالى، ولكن أظهرتم إثباتها لكونه المشهور عند الحشوية المشهورين بالسنة والجماعة؛ ليقال: إنكم منهم، أو أثبتم ذلك تناقضًا منكم، فأنتم دائرون بين المناقضة والمداهنة.

فإن كان الرجل ممن يوافق نفاة الصفات ويثبت أسماء الله الحسنى -كما تفعل المعتزلة وهم أئمة الكلام- سماه نفاة أسماء الله الحسنى مشبهًا حشويًا مجسمًا، كما فعلت القرامطة الحاكمية الباطنية وغيرهم، وقالوا: إذا قلتم إنه موجود عليم حي قدير فهذا هو القول بالتشبيه والتجسيم والحشو، فإن ذلك مشابهة لغيره من المخلوقات، ولأنه لا يعقل موجود حي عليم قدير إلا جسمًا، ولأن هذه الأسماء تستلزم الصفات، والصفات تستلزم التجسيم.

فإن كان الرجل ممن ينفي الأسماء والصفات -كما تفعله غلاة الجهمية والقرامطة والفلاسفة- فلا بد له أن يثبت أنه موجود.

وحينئذ فتقول له النفاة: أنت مجسم مشبه حشوي؛ لأنه إذا كان موجودًا فقد شاركه غيره في معنى الوجود وهو التشبيه؛ لأنه لا يعقل موجود إلا جسم أو قائم بجسم؛ فحينئذ يحتاج أن يقول: لا موجود ولا معدوم، ولا حي ولا ميت، أو لا موجود ولا لا موجود، ولا حي ولا لا حي، فيلزم نفي النقيضين جميعًا وما هو في معنى النقيضين، وذلك من أعظم الأمور الباطلة في بديهة العقل، مع أنه يلزم على قياس قولهم تشبيهه بالممتنعات؛ لأن ما ليس بموجود ولا معدوم لا تكون له حقيقة أصلًا -لا موجودة ولا معدومة- بل هو أمر مقدر في الأذهان لا يتحقق في الأعيان، هذا مع ما التزمه من الكفر الصريح.

ولو قدر أنه نفى الوجود الواجب القديم بالكلية لكان مع الكفر الذي هو أصل كل كفر قد كابر القضايا الضرورية، فإنا نشهد الموجودات ونعلم أن كل موجود إما قديم، وإما محدث، وإما واجب موجود بنفسه، وإما ممكن بنفسه موجود بغيره، وكل محدث وممكن بنفسه موجود بغيره فلا بد له من قديم واجب بنفسه، فالوجود بالضرورة يستلزم إثبات موجود قديم، ومن الوجود ما هو ممكن محدث، كما نشهده في المحدثات من الحيوان والنبات.

فإذا علم بضرورة العقول أن الوجود فيه ما هو موجود قديم واجب بنفسه، وفيه ما هو محدث موجود ممكن بنفسه، فهذان الموجودان اتفقا في مسمى الوجود وامتاز واحد منهما عن الآخر بخصوص وجوده، فمن لم يثبت ما بين الموجودين من الاتفاق وما بينهما من الافتراق وإلا لزمه أن تكون الموجودات كلها قديمة واجبة بأنفسها، أو محدثة ممكنة مفتقرة إلى غيرها، وكلاهما معلوم الفساد بالاضطرار، فتعين إثبات الاتفاق من وجه والامتياز من وجه، ونحن نعلم أن ما امتاز به الخالق الموجود عن سائر الموجودات أعظم مما تمتاز به سائر الموجودات بعضها عن بعض؛ فإذا كان الملك والبعوض قد اشتركا في مسمى الوجود والحي مع تفاوت ما بينهما، فالخالق سبحانه أولى بمباينته للمخلوقات؛ وإن حصلت الموافقة في بعض الأسماء والصفات.

فصل: إذا ظهرت هذه المقدمة تبين لنا أن قول القائل: كلما قام دليل العقل على أنه يدل على التجسيم كان متشابهًا جواب لا ينقطع به النزاع، ولا يحصل به الانتفاع، ولا يحصل به الفرق بين الصحيح والسقيم والزائغ والقويم.

وذلك أنه ما من نافٍ ينفي شيئًا من الأسماء والصفات إلا وهو يزعم أنه قد قام عنده دليل العقل على أنه يدل على التجسيم، فيكون متشابهًا، فيلزم حينئذ أن تكون جميع الأسماء والصفات متشابهات، وحينئذ فيلزم التعطيل المحض وألا يفهم من أسماء الله تعالى وصفاته معنى، ولا يميز بين معنى الحي والعليم، والقدير والرحيم، والجبار والسلام، ولا بين معنى الخلق والاستواء، وبين الإماتة والإحياء، ولا بين المجيء والإتيانِ، وبين العفو والغفران.

بيان ذلك: أن من نفى الصفات من الجهمية والمعتزلة والقرامطة الباطنية ومن وافقهم من الفلاسفة يقولون: إذا قلتم: إن القرآن غير مخلوق، وأن لله تعالى علمًا وقدرة وإرادة فقد قلتم

بالتجسيم؛ فإنه قد قام دليل العقل على أن هذا يدل على التجسيم؛ لأن هذه معاني لا تقوم بنفسها؛ لا تقوم إلا بغيرها سواء سميت صفاتًا أو أعراضًا أو غير ذلك.

قالوا: ونحن لا نعقل قيام المعنى إلا بجسم؛ فإثبات معنى يقوم بغير جسم غير معقول، فإن قال المثبت: بل هذه المعاني يمكن قيامها بغير جسم، كما أمكن عندنا وعندكم إثبات عالم قادر ليس بجسم. قالت المثبتة: الرضا، والغضب، والوجه، واليد، والاستواء، والمجيء وغير ذلك: فأثبتوا هذه الصفات أيضًا وقولوا: إنها تقوم بغير جسم.

فإن قالوا: لا يعقل رضا، وغضب؛ إلا ما يقوم بقلب هو جسم ولا نعقل وجهًا ويدًا إلا ما هو بعض من جسم. قيل لهم: ولا نعقل علمًا إلا ما هو قائم بجسم، ولا قدرة إلا ما هو قائم بجسم، ولا نعقل سمعًا وبصرًا وكلامًا إلا ما هو قائم بجسم، فلِمَ فَرَّقْتُم بين المتماثلين؟ وقلتم: إن هذه يمكن قيامها بغير جسم وهذه لا يمكن قيامها إلا بجسم وهما في المعقول سواء.

فإن قالوا: الغضب هو غليان دم القلب لطلب الانتقام؛ والوجه هو ذو الأنف والشفتين واللسان والخد أو نحو ذلك.

قيل لهم: إن كنتم تريدون غضب العبد ووجه العبد فوزانه أن يقال لكم: ولا يعقل بصر إلا ما كان بشحمة، ولا سمع إلا ما كان بصماخ، ولا كلامًا إلا ما كان بشفتين ولسان؛ ولا إرادة إلا ما كان لاجتلاب منفعة أو استدفاع مضرة؛ وأنتم تثبتون للرب السمع والبصر والكلام والإرادة على خلاف صفات العبد؛ فإن كان ما تثبتونه مماثلًا لصفات العبد لزمكم التمثيل في الجميع ،وإن كنتم تثبتونه على الوجه اللائق بجلال الله تعالى من غير مماثلة بصفات المخلوقات فاثبتوا الجميع على هذا الوجه المحدود، ولا فرق بين صفة وصفة؛ فإن ما نفيتموه من الصفات يلزمكم فيه نظير ما أثبتموه، فإما أن تعطلوا الجميع وهو ممتنع؛ وأما أن تمثلوه بالمخلوقات وهو ممتنع، وإما أن تثبتوا الجميع على وجه يختص به لا يماثله فيه غيره. وحينئذ فلا فرق بين صفة وصفة، فالفرق بينهما بإثبات أحدهما ونفي الآخر فرارًا من التشبيه والتجسيم قول باطل يتضمن الفرق بين المتماثلين والتناقض في المقالتين.

فإن قال: دليل العقل دل على أحدهما دون الآخر كما يقال: إنه دل على الحياة والعلم والإرادة؛ دون الرضا والغضب، ونحو ذلك.

فالجواب من وجوه:

أحدها: إن عدم الدليل لا يستلزم عدم المدلول عليه؛ فهب أنه لم يعلم بالعقل ثبوت أحدها فإنه لا يعلم نفيه بالعقل أيضًا ولا بالسمع، فلا يجوز نفيه؛ بل الواجب إثباته إن قام دليل على إثباته وإلا توقف فيه.

الثاني: أن يقال إنه يمكن إقامة دليل العقل على حبه وبغضه، وحكمته ورحمته، وغير ذلك من صفاته؛ كما يقام على مشيئته كما قد بين في غير هذا الموضع.

الثالث: أن يقال: السمع دل على ذلك، والعقل لا ينفيه فيجب العمل بالدليل السالم عن المعارض، فإن عاد فقال: بل العقل ينفي ذلك؛ لأن هذه الصفات تستلزم التجسيم والعقل ينفي التجسيم قيل له: القول في هذه الصفات التي تنفيها كالقول في الصفات التي أثبتها؛ فإن كان هنا مستلزمًا للتجسيم فكذلك الآخر، وإن لم يكن مستلزمًا للتجسيم فكذلك الآخر، فدعوى المدعي الفرق بينهما بأن أحدهما يستلزم التشبيه، أو التجسيم دون الآخر تفريق بين المتماثلين، وجمع بين النقيضين؛ فإن ما نفاه في أحدهما أثبته في الآخر، وما أثبته في أحدهما نفاه في الآخر، فهو يجمع بين النقيضين.

ولهذا قال المحققون: كل من نفى شيئًا من الأسماء والصفات الثابتة بالكتاب والسنة؛ فإنه متناقض لا محالة، فإن دليل نفيه فيما نفاه هو بعينه يقال فيما أثبته، فإن كان دليل العقل صحيحًا بالنفي وجب نفي الجميع، وإن لم يكن لم يجب نفي شيء من ذلك، فإثبات شيء ونفي نظيره تناقض باطل.

فإن قال المعتزلي: إن الصفات تدل على التجسيم؛ لأن الصفات أعراض لا تقوم إلا بجسم؛ فلهذا تأولت نصوص الصفات دون الأسماء. قيل له: يلزمك ذلك في الأسماء؛ فإن ما به استدللت على أن من له حياة وعلم وقدرة لا يكون إلا جسمًا يستدل به خصمك على أن العليم القدير الحي لا يكون إلا جسمًا، فيقال لك: إثبات حي عليم قدير لا يخلو إما أن يستلزم التجسيم أو لا يستلزم، فإن استلزم لزمك إثبات الجسم فلا يكون لرؤيته محدودًا على التقديرين، وإن لم يستلزم أمكن أن يقال: إن إثبات العلم والقدرة والإرادة لا يستلزم التجسيم، فإن كان هذا لا يستلزم فهذا لا يستلزم، وإن كان هذا يستلزم فهذا يستلزم، فلا فرق بينهما وإن فرق فهو تناقض جلي.

فإن قال الجهمي، والقرمطي، والفلسفي الموافق لهما: أنا أنفي الأسماء والصفات معًا، قيل له: لا يمكنك أن تنفي جميع الأسماء؛ إذ لا بد من إشارة القلب وتعبير اللسان عما تثبته، فإن قلت: ثابت موجود، محقق، معلوم، قديم، واجب؛ أي شيء قلت: كنت قد سميته، وهب أنك لا تنطق بلسانك: إما أن تثبت بقلبك موجودًا واجبًا قديمًا، وإما ألَّا تثبته، فإن لم تثبته كان الوجود خاليًا عن موجد واجب قديم، وحينئذ فتكون الموجودات كلها محدثة ممكنة، وبالاضطرار يعلم أن المحدث الممكن لا يوجد إلا بقديم واجب، فصار نفيك له مستلزمًا لإثباته، ثم هذا هو الكفر والتعطيل الصريح الذي لا يقول به عاقل.

وإن قلت: أنا لا أخطر ببالي النظر في ذلك ولا أنطق فيه بلساني، قيل لك: إعراض قلبك عن العلم ولسانك عن النطق لا يقتضى قلب الحقائق ولا عدم الموجودات؛ فإن ما كان حقًّا موجودًا ثابتًا في نفسك فهو كذلك علمته أو جهلته، وذكرته أو نسيته، وذلك لا يقتضي إلا الجهل بالله تعالى والغفلة عن ذكر الله، والإعراض عنه والكفر به، وذلك لا يقتضي أنه في نفسه ليس حقًّا موجودًا له الأسماء الحسنى والصفات العلا.

ولا ريب أن هذا هو غاية القرامطة الباطنية والمُعَطِّلَة الدهرية أنهم يبقون في ظلمة الجهل وضلال الكفر؛ لا يعرفون الله ولا يذكرونه، ليس لهم دليل على نفيه ونفي أسمائه وصفاته؛ فإن

هذا جزم بالنفي وهم لا يجزمون ولا دليل لهم على النفي؛ وقد أعرضوا عن أسمائه وآياته وصاروا جهالًا به؛ كافرين به غافلين عن ذكره موتى؛ القلوب عن معرفته ومحبته وعبادته.

ثم إذا فعلوا ذلك بزعمهم لئلا يقعوا في التشبيه والتجسيم قيل لهم: ما فررتم إليه شر مما فررتم عنه! فإن الإقرار بالصانع على أى وجه كان خير من نفيه وأيضًا فإن هذا العالم المشهود، كالسماء والأرض إن كان قديمًا واجبًا بنفسه فقد جعلتم الجسم المشهود قديمًا واجبًا بنفسه، وهذا شر مما فررتم منه، وإن لم يكن قديمًا واجبًا بنفسه لزم أن يكون له صانع قديم واجب بنفسه، وحينئذ تتضح معرفته وذكره بأن إثبات الرب بالقلب واللسان حق لا ريب فيه سمعًا وعقلًا؛ فإن كان ذلك مستلزمًا لما سميتموه تشبيهًا وتجسيمًا فلازم الحق حق، وإن لم يكن مستلزمًا له أمكنكم إثباته بدون هذا الكلام، فظهر تناقض النفاة كيف صرفت عليهم الدلالات، وظهر تناقض من يثبت بعض الصفات دون بعض.

فإن قالت النفاة: إنما نفينا الصفات لأن دليلنا على حدوث العالم وإثبات الصانع دل على نفيها؛ فإن الصانع أثبتناه بحدوث العالم، وحدوث العالم إنما أثبتناه بحدوث الأجسام، والأجسام إنما أثبتنا حدوثها بحدوث الصفات التي هي الأعراض، أو قالوا: إنما أثبتنا حدوثها بحدوث الأفعال التي هي الحركات، وإن القابل لها لا يخلو منها، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث، أو أن ما قبل المجيء والإتيان والنزول كان موصوفًا بالحركة، وما اتصف بالحركة لم يخل منها أو من السكون الذي هو ضدها، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث، فإذا ثبت حدوث الأجسام قلنا: إن المحدث لا بد له من محدث فأثبتنا الصانع بهذا؛ فلو وصفناه بالصفات أو بالأفعال القائمة به لجاز أن تقوم الأفعال والصفات بالقديم وحينئذ فلا يكون دليلًا على حدوث الأجسام، فيبطل دليل إثبات الصفات.

فيقال لهم: الجواب من وجوه:

أحدها: أن بطلان هذا الدليل المعين لا يستلزم بطلان جميع الأدلة، وإثبات الصانع له طرق كثيرة لا يمكن ضبط تفاصيلها وإن أمكن ضبط جملها.

الثاني: أن هذا الدليل لم يستدل به أحد من الصحابة والتابعين ولا من أئمة المسلمين، فلو كانت معرفة الرب عز وجل والإيمان به موقوفة عليه للزم أنهم كانوا غير عارفين بالله ولا مؤمنين به، وهذا من أعظم الكفر باتفاق المسلمين.

الثالث: أن الأنبياء والمرسلين لم يأمروا أحدًا بسلوك هذا السبيل، فلو كانت المعرفة موقوفة عليه وهي واجبة لكان واجبًا، وإن كانت مستحبة كان مستحبًا، ولو كان واجبًا أو مستحبًا لشرعه رسول الله ﷺ، ولو كان مشروعًا لنقلته الصحابة[1]

وقال: قال أهل العلم والسنة فإذا قالت الجهمية وغيرهم من نفاة الصفات: إن الصفات لا

(١) مجموع الفتاوى (٦/٣٣- ٥٠)، (٦/٥١٩- ٥٢٤)، (٥/٥٣٨- ٥٦٥)، (١٢/٢٧- ٣٦، ١٤٠- ١٥٨، ٢١٣- ٢٢٩، ٥٩٢- ٥٩٨)، بيان تلبيس الجهمية (١/٦١٨، ٦١٩).

تقوم إلا بجسم، والله تعالى ليس بجسم، قيل لهم: إن أردتم بالجسم ما هو مركب من جواهر فردة أو ما هو مركب من المادة والصورة لم نسلم لكم المقدمة الأولى وهي قولكم: إن الصفات لا تقوم إلا بما هو كذلك، قيل لكم: إن الرب تعالى قائم بنفسه والعباد يرفعون أيديهم إليه في الدعاء ويقصدونه بقلوبهم وهو العلي الأعلى سبحانه، ويراه المؤمنون بأبصارهم يوم القيامة عيانًا كما يرون القمر ليلة البدر، فإن قلتم: إن ما هو كذلك فهو جسم وهو محدث، كان هذا بدعة مخالفة للغة والشرع والعقل، وإن قلتم: نحن نسمي ما هو كذلك جسمًا ونقول: إنه مركب، قيل تسميتكم التي ابتدعتموها هي من الأسماء التي ما أنزل الله بها من سلطان، ومن عمد إلى المعاني المعلومة بالشرع والعقل وسماها بأسماء منكرة لينفر الناس عنها قيل له: النزاع في المعاني لا في الألفاظ ولو كانت الألفاظ موافقة للغة، فكيف إذا كانت من ابتداعهم؟ ومعلوم أن المعاني التي يعلم ثبوتها بالشرع والعقل لا تدفع بمثل هذا النزاع اللفظي الباطل وأما قولهم إن كل ما كان تقوم به الصفات وترفع الأيدي إليه ويمكن أن يراه الناس بأبصارهم فإنه لا بد أن يكون مركبًا من الجواهر المفردة أو من المادة والصورة فهذا ممنوع؛ بل هو باطل عند جمهور العقلاء: من النظار والفقهاء وغيرهم، كما قد بسط في موضعه[١].

وقال: إن القول في بعض صفات الله كالقول في سائرها، وأن القول في صفاته كالقول في ذاته، وأن من أثبت صفة دون صفة مما جاء به الرسول ﷺ مع مشاركة أحدهما الأخرى فيما به نفاها؛ كان متناقضًا.

فمن نفى النزول والاستواء، أو الرضا والغضب، أو العلم والقدرة، أو اسم العليم أو القدير، أو اسم الموجود، فرارًا بزعمه من تشبيه وتركيب وتجسيم؛ فإنه يلزمه فيما أثبته نظير ما ألزمه لغيره فيما نفاه هو وأثبت المثبت.

فكل ما يستدل به على نفي النزول والاستواء والرضا والغضب يمكن منازعة أن يستدل بنظيره على نفي الإرادة والسمع والبصر والقدرة والعلم، وكل ما يستدل به على نفي القدرة والعلم والسمع والبصر، يمكن منازعه أن يستدل بنظيره على نفي العليم والقدير، والسميع والبصير، وكل ما يستدل به على نفي هذه الأسماء، يمكن منازعه أن يستدل به على نفي الموجود والواجب.

ومن المعلوم بالضرورة أنه لا بد من موجود قديم واجب بنفسه، يمتنع عليه العدم؛ فإن الموجود إما ممكن ومحدث، وإما واجب وقديم، والممكن المحدث لا يوجد إلا بواجب قديم، فإذا كان ما يستدل به على نفي الصفات الثابتة يستلزم نفي الموجود الواجب القديم، ونفي ذلك يستلزم نفي الموجود مطلقًا؛ علم أن من عطل شيئًا من الصفات الثابتة بمثل هذا الدليل كان قوله مستلزمًا تعطيل الموجود المشهود[٢].

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣١٧، ٣١٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٥١، ٣٥٢).

الفصل الرابع
فِرَق المُعَطِّلَة

يتضح مما تقدم أن المُعَطِّلَة من ناحية الجملة ثلاث درجات، وهم: الجهمية ومن تبعهم، والمعتزلة ومن تبعهم، والكُلَّابِيَّة ومن تبعهم.

قال شيخ الإسلام: الجهمية على ثلاث درجات:

فشرها الغالية: الذين ينفون أسماء الله وصفاته وإن سموه بشيء من أسمائه الحسنى قالوا: هو مجاز فهو في الحقيقة عندهم ليس بحي، ولا عالم، ولا قادر، ولا سميع، ولا بصير، ولا متكلم، ولا يتكلم..

والدرجة الثانية من التجهم: هو تجهم المعتزلة ونحوهم: الذين يقرون بأسماء الله الحسنى في الجملة لكن ينفون صفاته، وهم أيضًا لا يقرون بأسماء الله الحسنى كلها على الحقيقة بل يجعلون كثيرًا منها على المجاز، وهؤلاء هم الجهمية المشهورون.

وأما الدرجة الثالثة: فهم الصفاتية المثبتون المخالفون للجهمية لكن فيهم نوع من التجهم، كالذين يقرون بأسماء الله وصفاته في الجملة لكن يردون طائفة من أسمائه وصفاته الخبرية، أو غير الخبرية، ويتأولونها كما تأول الأولون صفاته كلها.

ومن هؤلاء من يقر بصفاته الخبرية الواردة في القرآن دون الحديث كما عليه كثير من أهل الكلام والفقه وطائفة من أهل الحديث، ومنهم من يقر بالصفات الواردة في الأخبار أيضًا في الجملة لكن مع نفي وتعطيل لبعض ما ثبت بالنصوص وبالمعقول، وذلك كأبي محمد بن كلاب ومن اتبعه.

وفي هذا القسم يدخل أبو الحسن الأشعري وطوائف من أهل الفقه والكلام والحديث والتصوف، وهؤلاء إلى أهل السنة المحضة أقرب منهم إلى الجهمية والرافضة والخوارج والقدرية، لكن انتسب إليهم طائفة هم إلى الجهمية أقرب منهم إلى أهل السنة المحضة؛ فإن هؤلاء ينازعون المعتزلة نزاعًا عظيمًا فيما يثبتونه من الصفات أعظم من منازعتهم لسائر أهل الإثبات فيما ينفونه.

وأما المتأخرون فإنهم وَالَوا المعتزلة وقاربوهم أكثر وقدموهم على أهل السنة والإثبات، وخالفوا أَوَّلِيهم، ومنهم من يتقارب نفيه وإثباته وأكثر الناس يقولون: إن هؤلاء يتناقضون فيما يجمعون من النفي والإثبات[1]

---

(١) الفتاوى الكبرى (٥/ ٣٦- ٣٨).

وإليك بعض أقوال العلماء في ذلك.

قال أبو حنيفة: قاتل الله جهم بن صفوان ومقاتل بن سليمان؛ هذا أفرط في النفي، وهذا أفرط في التشبيه(١).

وقال: أتانا من المشرق رأيان خبيثان جهم معطل، ومقاتل مشبه(٢).

وقال شيخ الإسلام: وكان جهم ينفي الصفات والأسماء ثم انتقل بعض ذلك إلى المعتزلة وغيرهم، فنفوا الصفات دون الأسماء(٣).

وقال: والمعتزلة مشبهة في الأفعال، معطلة في الصفات(٤).

وقال: إن السلف كانوا يسمون كل من نفى الصفات وقال: إن القرآن مخلوق، وإن الله لا يرى في الآخرة جهميًا، فإن جهمًا أول من ظهرت عنه بدعة نفي الأسماء والصفات، وبالغ في نفي ذلك فله في هذه البدعة مزية المبالغة في النفي والابتداء بكثرة إظهار ذلك والدعوة إليه، وإن كان الجعد بن درهم قد سبقه إلى بعض ذلك.

فإن الجعد بن درهم أول من أحدث ذلك. . .

ولكن المعتزلة وإن وافقوا جهمًا في بعض ذلك فهم يخالفونه في مسائل غير ذلك كمسائل القدر: والإيمان وبعض مسائل الصفات أيضًا، ولا يبالغون في النفي مبالغته.

وجهم يقول: إن الله تعالى لا يتكلم، أو يقول: إنه يتكلم بطريق المجاز، وأما المعتزلة فيقولون إنه يتكلم حقيقة، لكن قولهم في المعنى هو قول جهم، وجهم ينفي الأسماء أيضًا، كما نفتها الباطنية ومن وافقهم من الفلاسفة، وأما جمهور المعتزلة فلا ينفون الأسماء(٥).

وقال: وجهم اشتهر عنه نوعان من البدعة:

نوع في الأسماء والصفات فغلا في النفي، ووافقه على ذلك الباطنية والفلاسفة ونحوهم، والمعتزلة في الصفات دون الأسماء، والكُلَّابِيَّة ومن وافقهم من الفقهاء وأهل الحديث في نفي الصفات الاختيارية(٦).

وقال: وقول جهم وهو النفي المحض لصفات الله تعالى، وهو حقيقة قول القرامطة الباطنية، ومنحرفي المتفلسفة كالفارابي وابن سينا، وأما مقتصدة الفلاسفة كأبي البركات صاحب المعتبر،

(١) طبقات الحنفية (١/ ٣١).
(٢) تاريخ الإسلام (٩/ ٦٤٢).
(٣) منهاج السنة النبوية (٥/ ٣٩٢).
(٤) مجموع الفتاوى (٨/ ١٢٥).
(٥) مجموع الفتاوى (١٢/ ١١٩)، (١٢/ ٣٠٩- ٣١٢).
(٦) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٢٧).

وابن رشد الحفيد ففي قولهم من الإثبات ما هو خير من قول جهم؛ فإن المشهور عنهم إثبات الأسماء الحسنى، وإثبات أحكام الصفات، ففي الجملة قولهم خير من قول جهم، وقول ضرار بن عمرو الكوفي خير من قولهم.

وأما ابن كلاب والقلانسي والأشعري فليسوا من هذا الباب، بل هؤلاء معرفون بالصفاتية، مشهورون بمذهب الإثبات؛ لكن في أقوالهم شيء من أصول الجهمية، وما يقول الناس إنه يلزمهم بسببه التناقض، وأنهم جمعوا بين الضدين، وإنهم قالوا ما لا يعقل، ويجعلونهم مذبذبين لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، فهذا وجه من يجعل في قولهم شيئًا من أقوال الجهمية[1].

ونحن سوف يكون حديثنا في هذا الباب عن أصحاب الدرجة الثالثة؛ لأنه قد تمَّ الكلام عن أصحاب الدرجتين الأوليين فيما سبق من أبواب.

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٠٥، ٢٠٦).

الفصل الخامس
الكُلَّابِيَّة

أتباع أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب البصري، وكان يلقب كُلَّابًا؛ لأنه كان يجر الخصم إلى نفسه ببيانه وبلاغته، له مصنفات في الرد على المعتزلة، وربما وافقهم.

وقد خالف أهل السنة في إنكاره قيام الأفعال الاختيارية بالله عز وجل المتعلقة بمشيئته وقدرته، وهذا جعله في معارَضَة من يقول بخلق القرآن يقول بمقالة هو أول من أحدثها في الإسلام، وهي أن كلام الله عز وجل معنى واحد قائم بذاته لا بصوت ولا حرف، غير متعلق بمشيئته، فالقرآن عنده حكاية عن كلام الله، وهذا القول من بقايا بعض الاعتزال، وهذه الأفكار وجدتْ أتباعًا آمنوا بها ودعوا إليها من تلاميذه، منهم الحارث المحاسبي، وأبو العباس القلانسي، وكانت دعوتهم نَشِطَة ببلاد خراسان.

وقد أنكر علماء السلف على ابن كُلَّاب مقالته هذه وتصدوا لها، وكان الإمام أحمد بن حنبل من أشدهم إنكارًا على ابن كلاب وأتباعه وردًّا عليهم وذمًّا لهم، وأمر بهجر الحارث المحاسبي، ووصفه بأنه جهميٌّ.

وكذلك أنكر علماء السلف على أتباعه من بعده، مثل الإمام ابن خزيمة فإنه لما سمع بوجود طائفة من الكُلَّابِيَّة ومن المتأثرين بهم بين أصحابه، أنكر ذلك بشدة وتصدى لهم، ورد عليهم[1].

قال شيخ الإسلام: وكان الناس قبل أبي محمد بن كلاب صنفين؛ فأهل السنة والجماعة يثبتون ما يقوم بالله تعالى من الصفات والأفعال التي يشاؤها ويقدر عليها، والجهمية من المعتزلة وغيرهم تنكر هذا وهذا، فأثبت ابن كلاب قيام الصفات اللازمة به، ونفى أن يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته من الأفعال وغيرها، ووافقه على ذلك أبو العباس القلانسي وأبو الحسن الأشعري وغيرهما، وأما الحارث المحاسبي فكان ينتسب إلى قول ابن كُلَّاب ولهذا أمر أحمد بهجره، وكان أحمد يحذر عن ابن كلاب وأتباعه، ثم قيل عن الحارث: إنه رجع عن قوله[2].

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (١١/ ١٧٤- ١٧٦)، (١٤/ ٣٧٧- ٣٨١)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٢٧)، مجموع الفتاوى (٣/ ١٠٣)، (٥/ ٣٧٩، ٥٥٣- ٥٥٨)، (٦/ ١٦٩- ١٧٨، ٢٩٦- ٢٩٨)، (١٢/ ٩٥، ١٧٨)، دقائق التفسير (٢/ ١٨٦)، درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٦، ١٨، ٧٨- ٨٢)، النبوات ص(٤٦، ٤٧)، الاستقامة (١/ ١٠٦- ١١٠).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٦).

مقالات الكُلَّابِيَّة

- قولهم في الأسماء والصفات.

يثبتون لله عز وجل الأسماء والصفات الذاتية، ولا يثبتون الصفات الاختيارية التي تتعلق بمشيئة وقدرة المولى عز وجل؛ كالنزول، والاستواء، والإتيان، والمجيء، والكلام، والرضا، والغضب، والفرح، وغيره.

أقوال العلماء

قال الأشعري: قال عبد الله بن كلاب: لم يزل الله عالمًا، قادرًا، حيًّا، سميعًا، بصيرًا، عزيزًا، عظيمًا، جليلًا، متكبرًا، جبارًا، كريمًا، جوادًا، واحدًا، صمدًا، فردًا، باقيًا، أولًا، ربًّا، إلهًا، مريدًا، كارهًا، راضيًا عمن يعلم أنه يموت مؤمنًا، وإن كان أكثر عمره كافرًا ساخطًا على من يعلم أنه يموت كافرًا، وإن كان أكثر عمره مؤمنًا محبًّا مبغضًا مواليًا معاديًا قائلًا متكلمًا رحمانًا بعلم، وقدرة، وحياة، وسمع، وبصر، وعزة، وعظمة، وجلال، وكبرياء، وجود، وكرم، وبقاء، وإرادة، وكراهة، ورضا، وسخط، وحب، وبغض، وموالاة، ومعاداة، وقول، وكلام، ورحمة، وأنه قديم لم يزل بأسمائه وصفاته.

وكان يقول: معنى أن الله عالم أن له علمًا ومعنى أنه قادر أن له قدرة، ومعنى أنه حي أن له حياة، وكذلك القول في سائر أسمائه وصفاته[1].

وقال: وإن صفات الله سبحانه هي أسماؤه، وإنه لا يجوز أن توصف الصفات بصفة ولا تقوم بأنفسها، وأنها قائمة بالله[2]

وقال: وقال عبد الله بن كُلَّاب: أسماء الله هي صفاته، وهي: العلم، والقدرة، والحياة، والسمع، والبصر، وسائر صفاته[3]

وقال: وقال عبد الله بن كُلَّاب وأصحابه: إن الله لم يزل سميعًا بصيرًا[4].

وقال: وقال ابن كلاب الوصف لله بأنه كريم ليس من صفات الفعل[5]

وقال: وزعم أنه لم يزل راضيًا عمن يعلم أنه يموت مؤمنًا، وإن كان أكثر عمره كافرًا، ساخطًا على من يعلم أنه يموت كافرًا، وإن كان أكثر عمره مؤمنًا.

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(١٦٩).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٥٤٦).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(١٧٣).

(٤) مقالات الإسلاميين ص(١٧٣).

(٥) مقالات الإسلاميين ص(١٧٩).

وإرادة الله سبحانه لكون الشيء هي الكراهة ألا يكون[١]

وقال في القول في الولاية والعداوة والرضا والسخط: وقال سليمان بن جرير وعبد الله بن كلاب: من صفات الذات[٢]

وقال: قال عبد الله بن كُلّاب: إن الله سبحانه لم يزل قديمًا بأسمائه وصفاته، وأنه لم يزل عالمًا قادرًا حيًّا سميعًا بصيرًا عزيزًا جليلًا كبيرًا عظيمًا جوادًا متكبرًا واحدًا أحدًا صمدًا فردًا باقيًا أولًا سيدًا مالكًا ربًّا رحمانًا مريدًا كارهًا محبًّا مبغضًا راضيًا ساخطًا مواليًا معاديًا قائلًا متكلمًا بعلم، وقدرة، وحياة، وسمع، وبصر، وعزة، وجلال، وعظمة، وكبرياء، وكرم، وجود، وبقاء، وإلهية، ورحمة، وإرادة، وكراهة، وحب، وبغض، ورضى، وسخط، وولاية، وعداوة وكلام، وأن ذلك من صفات الذات[٣]

وقال شيخ الإسلام: فرقة تقول إرادته وحبه ورضاه ونحو هذا قديم، ولم يزل راضيًا عمن علم أنه يموت مؤمنًا، ولم يزل ساخطًا على من علم أنه يموت كافرًا، كما يقول ذلك من يقوله من الكُلَّابِيَّة وأهل الحديث والفقهاء والصوفية[٤]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: إذا قال: النزول والاستواء ونحو ذلك من صفات الأجسام؛ فإنه لا يعقل النزول والاستواء إلا لجسم مركب، والله سبحانه منزه عن هذه اللوازم، فيلزم تنزيهه عن الملزوم. أو قال: هذه حادثة والحوادث لا تقوم إلا بجسم مركب، وكذلك إذا قال: الرضا والغضب والفرح والمحبة ونحو ذلك هو من صفات الأجسام.

فإنه يقال له: وكذلك الإرادة، والسمع، والبصر، والعلم والقدرة: من صفات الأجسام، فإنا كما لا نعقل ما ينزل، ويستوي ويغضب ويرضى إلا جسمًا، لم نعقل ما يسمع ويبصر ويريد ويعلم ويقدر إلا جسمًا.

فإذا قيل: سمعه ليس كسمعنا، وبصره ليس كبصرنا، وإرادته ليست كإرادتنا وكذلك علمه وقدرته.

قيل له: وكذلك رضاه ليس كرضانا، وغضبه ليس كغضبنا، وفرحه ليس كفرحنا، ونزوله واستواؤه ليس كنزولنا واستوائنا.

فإذا قال: لا يعقل في الشاهد غضب إلا غليان دم القلب لطلب الانتقام ولا يعقل نزول إلا

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٥٤٧).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٥٨٢).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(٥٤٦).

(٤) مجموع الفتاوى (٨/١٤٧، ١٤٨)، (٥/ ٤١١، ٤١٢)، (٥/٥٧٦)، (٥/٤٦٦، ٤٤٧).

الانتقال، والانتقال يقتضى تفريغ حيز وشغل آخر، فلو كان ينزل، لم يبق فوق العرش رب.

قيل: ولا يعقل في الشاهد إرادة إلا ميل القلب إلى جلب ما يحتاج إليه وينفعه، ويفتقر فيه إلى ما سواه ودفع ما يضره، والله سبحانه وتعالى كما أخبر عن نفسه المقدسة في حديثه الإلهي: «يا عبادي إنكم لن تبلغوا نفعي فتنفعوني، ولن تبلغوا ضري فتضروني» فهو منزه عن الإرادة التي لا يعقل في الشاهد إلا هي.

وكذلك السمع لا يعقل في الشاهد إلا بدخول صوت في الصماخ، وذلك لا يكون إلا في أجوف؛ والله سبحانه أحد صمد منزه عن مثل ذلك، بل وكذلك البصر والكلام لا يعقل في الشاهد إلا في محل أجوف، والله سبحانه أحد صمد منزه عن ذلك.

قال ابن مسعود، وابن عباس، والحسن، وسعيد بن جبير، وخلق من السلف: «الصمد» الذي لا جوف له، وقال آخرون: هو السيد الذي كمل في سؤدده، وكلا القولين حق؛ فإن لفظ الصمد في اللغة يتناول هذا وهذا، والصمد في اللغة السيد، والصمد أيضًا المصمد، والمصمد المصمت، وكلاهما معروف في اللغة..

ولهذا قال يحيى بن أبي كثير: الملائكة صمد، والآدميون جوف، وهذا أيضًا دليل آخر؛ فإنه إذا كانت الملائكة وهم مخلوقون من النور كما ثبت في صحيح مسلم عن عائشة ﵂، عن النبي ﷺ أنه قال: «خلقت الملائكة من نور، وخلق الجان من نار، وخلق آدم مما وصف لكم» فإذا كانوا مخلوقين من نور، وهم لا يأكلون ولا يشربون؛ بل هم صمد ليسوا جوفًا كالإنسان، وهم يتكلمون ويسمعون ويبصرون ويصعدون وينزلون كما ثبت ذلك بالنصوص الصحيحة، وهم مع ذلك لا تماثل صفاتهم وأفعالهم صفات الإنسان وفعله؛ فالخالق تعالى أعظم مباينة لمخلوقاته من مباينة الملائكة للآدميين؛ فإن كليهما مخلوق، والمخلوق أقرب إلى مشابهة المخلوق من المخلوق إلى الخالق سبحانه وتعالى.

وكذلك روح ابن آدم تسمع وتبصر وتتكلم وتنزل وتصعد كما ثبت ذلك بالنصوص الصحيحة، والمعقولات الصريحة، ومع ذلك فليست صفاتها وأفعالها كصفات البدن وأفعاله.

فإذا لم يجز أن يقال: إن صفات الروح وأفعالها مثل صفات الجسم الذي هو الجسد، وهي مقرونة به وهما جميعًا الإنسان، فإذا لم يكن روح الإنسان مماثلًا للجسم الذي هو بدنه؛ فكيف يجوز أن يجعل الرب تبارك وتعالى وصفاته وأفعاله مثل الجسم وصفاته وأفعاله؟!!

فإن أراد النافي التزام أصله، وقال: أنا أقول ليس له كلام يقوم به، بل كلامه مخلوق؛ قيل له: فيلزمك في السمع والبصر، فإن البصريين من المعتزلة يثبتون الإدراك، فإن قال: أنا أقول بقول البغداديين منهم -فلا أثبت له سمعًا ولا بصرًا ولا كلامًا يقوم به؛ بل أقول كلامه مخلوق من مخلوقاته؛ لأن إثبات ذلك تجسيم وتشبيه، بل ولا أثبت له إرادة كما لا يثبتها البغداديون؛ بل اجعلها سلبًا أو إضافة فأقول: معنى كونه مريدًا أنه غير مغلوب ولا مكره، أو بمعنى كونه خالقًا

وآمرًا- قيل له: فيلزمك ذلك في كونه حيًّا عالمًا قادرًا، فإن المعتزلة مطبقة على إثبات أنه حي عالم قادر، وقيل له: أنت لا تعرف حيًّا عالمًا قادرًا إلا جسمًا فإذا جعلته حيًّا عالمًا قادرًا؛ لزمك التجسيم والتشبيه.

فإن زاد في التعطيل وقال: أنا لا أقول بقول المعتزلة؛ بل بقول الجهمية المحضة، والباطنية من الفلاسفة، والقرامطة فأنفي الأسماء مع الصفات، ولا أسميه حيًّا ولا عالمًا ولا قادرًا ولا متكلمًا إلا مجازًا بمعنى السلب والإضافة؛ أي هو ليس بجاهل ولا عاجز، وجعل غيره عالمًا قادرًا -قيل له: فيلزمك ذلك في كونه موجودًا واجبًا بنفسه قديمًا فاعلًا؛ فإن جهمًا قد قيل: إنه كان يثبت كونه فاعلًا قادرًا؛ لأن الإنسان عنده ليس بقادر ولا فاعل، فلا تشبيه عنده في ذلك.

وإذا وصل إلى هذا المقام؛ فلا بد له أن يقول بقول طائفة منهم، فيقول: أنا لا أصفه بصفة وجود ولا عدم، فلا أقول موجود ولا معدوم، أو لا موجود ولا غير موجود، بل أمسك عن النقيضين فلا أتكلم لا بنفي ولا إثبات.

وأما أن يقول: أنا لا أصفه قط بأمر ثبوتي بل بالسلبي؛ فلا أقول موجود بل أقول ليس بمعدوم.

وإما أن يقال: بل هو معدوم؛ فالقسمة حاصرة، فإنه؛ إما أن يصفه بأمر ثبوتي فيلزمه ما ألزمه لغيره من التشبيه والتجسيم، وإما أن يقول لا أصفه بالثبوت بل بسلب العدم فلا أقول موجود بل ليس بمعدوم.

وإما أن يلتزم التعطيل المحض فيقول: ما ثم وجود واجب؛ فإن قال بالأول وقال: لا أثبت واحدًا من النقيضين، لا الوجود ولا العدم.

قيل: هب أنك تتكلم بذلك بلسانك، ولا تعتقد بقلبك واحدًا من الأمرين، بل تلتزم الإعراض عن معرفة الله وعبادته وذكره، فلا تذكره قط ولا تعبده ولا تدعوه ولا ترجوه ولا تخافه، فيكون جحدك له أعظم من جحد إبليس الذي اعترف به، فامتناعك من إثبات أحد النقيضين لا يستلزم رفع النقيضين في نفس الأمر، فإن النقيضين لا يمكن رفعهما، بل في نفس الأمر لا بد أن يكون -الشيء أي شيء كان- إما موجودًا وإما معدومًا، إما أن يكون وإما ألا يكون، وليس بين النفي والإثبات واسطة أصلًا.

ونحن نذكر ما في نفس الأمر سواء جحدته أنت أو اعترفت به، وسواء ذكرته أو أعرضت عنه، فإعراض الإنسان عن رؤية الشمس والقمر والكواكب والسماء لا يدفع وجودها، ولا يدفع ثبوت أحد النقيضين؛ بل بالضرورة الشمس إما موجودة، وإما معدومة، فإعراض قلبك ولسانك عن ذكر الله كيف يدفع وجوده ويوجب رفع النقيضين؟ فلا بد أن يكون إما موجودًا وإما معدومًا في نفس الأمر.

وكذلك من قال: أنا لا أقول موجود، بل أقول ليس بمعدوم؛ فإنه يقال: سلب أحد النقيضين

إثبات للآخر، فأنت غيرت العبارة؛ إذ قول القائل: ليس بمعدوم، يستلزم أن يكون موجودًا فأما إذا لم يكن معدومًا، إما أن يكون موجودًا، وإما ألا يكون لا موجودًا ولا معدومًا.

وهذا القسم الثالث يوجب رفع النقيضين وهو ما يعلم فساده بالضرورة، فوجب أنه إذا لم يكن معدومًا أن يكون موجودًا.

وإن قال: بل ألتزم أنه معدوم، قيل له: فمن المعلوم بالمشاهدة والعقل وجود موجودات، ومن المعلوم أيضًا أن منها ما هو حادث بعد أن لم يكن -كما نعلم نحن أنا حادثون بعد عدمنا وأن السحاب حادث، والمطر والنبات حادث، والدواب حادثة، وأمثال ذلك من الآيات التي نبه الله تعالى عليها بقوله: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٦٤﴾﴾ [البقرة: الآية ١٦٤]

وهذه الحوادث المشهودة يمتنع أن تكون واجبة الوجود بذاتها؛ فإن ما وجب وجوده بنفسه امتنع عدمه ووجب قدمه، وهذه كانت معدومة ثم وجدت؛ فدل وجودها بعد عدمها على أنها يمكن وجودها ويمكن عدمها، فإن كليهما قد تحقق فيها؛ فعلم بالضرورة اشتمال الوجود على موجود محدث ممكن.

فنقول حينئذ: الموجود والمحدث الممكن لا بد له من موجد قديم واجب بنفسه؛ فإنه يمتنع وجود المحدث بنفسه كما يمتنع أن يخلق الإنسان نفسه، وهذا من أظهر المعارف الضرورية؛ فإن الإنسان بعد قوته ووجوده لا يقدر أن يزيد في ذاته عضوًا، ولا قدرًا، فلا يقصر الطويل ولا يطول القصير، ولا يجعل رأسه أكبر مما هو ولا أصغر، وكذلك أبواه لا يقدران على شيء من ذلك.

ومن المعلوم بالضرورة أن الحادث بعد عدمه لا بد له من محدث، وهذه قضية ضرورية معلومة بالفطرة؛ حتى للصبيان؛ فإن الصبي لو ضربه ضارب وهو غافل لا يبصره لقال: من ضربني؟ فلو قيل له: لم يضربك أحد؛ لم يقبل عقله أن تكون الضربة حدثت من غير محدث؛ بل يعلم أنه لا بد للحادث من محدث، فإذا قيل: فلان ضربك، بكى حتى يضرب ضاربه؛ فكان في فطرته الإقرار بالصانع وبالشرع الذي مبناه على العدل ولهذا قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الطور: الآية ٣٥].

وفي الصحيحين عن جبير بن مطعم أنه لما قدم في فداء أسارى بدر قال: «وجدت النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور قال: فلما سمعت هذه الآية: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الطور: الآية ٣٥]؟ أحسست بفؤادي قد انصدع».

وذلك أن هذا تقسيم حاصر ذكره الله بصيغة استفهام الإنكار ليبين أن هذه المقدمات معلومة بالضرورة لا يمكن جحدها، يقول: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ﴾ [الطور: الآية ٣٥]؟! أي: من غير خالق خلقهم؛ أم هم خلقوا أنفسهم؟! وهم يعلمون أن كلا النقيضين باطل؛ فتعين أن لهم خالقًا خلقهم سبحانه وتعالى.

وهنا طرق كثيرة مثل أن يقال: الوجود إما قديم وإما محدث والمحدث لا بد له من قديم، والموجود إما واجب وإما ممكن، والممكن لا بد له من واجب ونحو ذلك، وعلى كل تقدير، فقد لزم أن الوجود فيه موجود قديم واجب بنفسه، وموجود ممكن محدث كائن بعد إن لم يكن، وهذان قد اشتركا في مسمى الوجود، وهو لا يعقل موجودًا في الشاهد إلا جسمًا، فلزمه ما ألزمه لغيره من التشبيه والتجسيم الذي ادعاه.

فعلم أن من نفى شيئًا من صفات الله بمثل هذه الطريقة، فإن نفيه باطل، ولو لم يرد الشرع بإثبات ذلك، ولا دل أيضًا عليه العقل. فكيف ينفي بمثل ذلك ما دل الشرع والعقل على ثبوته؟! فيتبين أن كل من نفى شيئًا من الصفات -لأن ذلك يستلزم التشبيه والتجسيم- لزمه ما ألزم به غيره، وحينئذ فيكون الجواب مشاركًا[1].

وقال: وأما أكثر الناس فيقولون: بل هو إذا كان كافرًا، فهو عدو لله، ثم إذا آمن واتقى صار وليًا لله، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم﴾ [المُمتحنَة: الآية ١] إلى قوله: ﴿۞ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ عَادَيْتُم مِّنْهُم مَّوَدَّةً وَٱللَّهُ قَدِيرٌ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٧﴾ [المُمتحنَة: الآية ٧]، وكذلك كان، فإن هؤلاء أهل مكة الذين كانوا يعادون الله ورسوله قبل الفتح، آمن أكثرهم، وصاروا من أولياء الله ورسوله، وابن كلاب وأتباعه بنوا ذلك على أن الولاية صفة قديمة لذات الله، وهي الإرادة والمحبة والرضا ونحو ذلك، فمعناها إرادة إثابته بعد الموت، وهذا المعنى تابع لعلم الله، فمن علم أنه يموت مؤمنًا، لم يزل وليًا لله؛ لأنه لم يزل الله مريدًا لإدخاله الجنة، وكذلك العداوة.

وأما الجمهور فيقولون: الولاية والعداوة وإن تضمنت محبة الله ورضاه وبغضه وسخطه، فهو سبحانه يرضى عن الإنسان ويحبه، بعد أن يؤمن ويعمل صالحًا، وإنما يسخط عليه ويغضب بعد أن يكفر، كما قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُواْ رِضْوَٰنَهُۥ﴾ [مُحَمَّد: الآية ٢٨]، فأخبر أن الأعمال أسخطته؛ وكذلك قال: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزّخرُف: الآية ٥٥]، قال المفسرون: أغضبونا، وكذلك قال الله تعالى: ﴿وَإِن تَشْكُرُواْ يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزُّمَر: الآية ٧]، وفي الحديث الصحيح الذي في البخاري عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: **«يقول الله تعالى: من عادى لي وليًا فقد بارزني بالمحاربة، وما تقرب إلي عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، فبي يسمع، وبي يبصر، وبي يبطش، وبي يمشي، ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن؛ يكره الموت وأكره مساءته ولا بد له منه»**.

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٥٢- ٣٦٠).

فأخبر أنه: لا يزال يتقرب إليه بالنوافل حتى يحبه، ثم قال: فإذا أحببته: كنت كذا وكذا، وهذا يبين أن حبه لعبده إنما يكون بعد أن يأتي بمحابه، والقرآن قد دل على مثل ذلك، قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٣١] ، فقوله: ﴿يُحْبِبْكُمُ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٣١] ، جواب الأمر في قوله: ﴿فَٱتَّبِعُونِى﴾ [آل عِمرَان: الآية ٣١] ، وهو بمنزلة الجزاء مع الشرط، ولهذا جزم، وهذا ثواب عملهم وهو اتباع الرسول، فأثابهم على ذلك بأن أحبهم؛ وجزاء الشرط، وثواب العمل، ومسبب السبب لا يكون إلا بعده، لا قبله، وهذا كقوله تعالى: ﴿ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: الآية ٦٠] ، وقوله تعالى: ﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ وَءَامِنُوا۟ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝٣١﴾ [الأحقاف: الآية ٣١] ، وقوله تعالى: ﴿ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾، ومثل هذا كثير، وكذلك قوله: ﴿فَأَتِمُّوٓا۟ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: الآية ٤] ، وقوله: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ * كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝٣ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ ۝٤﴾، وكانوا قد سألوه: لو علمنا أي العمل أحب إلى الله لعملناه؟

وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ ۝١٠﴾ [غافر: الآية ١٠] ، فهذا يدل على أن حبه ومقته، جزاء لعملهم، وأنه يحبهم إذا اتقوا وقاتلوا، ولهذا رغبهم في العمل بذلك، كما يرغبهم بسائر ما يعدهم به، وجزاء العمل بعد العمل، وكذلك قوله: ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ﴾ [غافر: الآية ١٠] ؛ فإنه سبحانه يمقتهم إذ يدعون إلى الإيمان فيكفرون؛ ومثل هذا قوله: ﴿۞ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ۝١٨﴾ [الفتح: الآية ١٨] ، فقوله: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ﴾ [الفتح: الآية ١٨] ، بين أنه رضي عنهم هذا الوقت، فإن حرف (إذ) ظرف لما مضى من الزمان؛ فعلم أنه ذاك الوقت رضي عنهم بسبب ذلك العمل، وأثابهم عليه، والمسبب لا يكون قبل سببه، والموقت بوقت لا يكون قبل وقته، وإذا كان راضيًا عنهم من جهة؛ فهذا الرضا الخاص الحاصل بالبيعة لم يكن إلا حينئذ، كما ثبت في الصحيح، أنه يقول لأهل الجنة: «**يا أهل الجنة هل رضيتم؟ فيقولون: يا ربنا ومالنا لا نرضى، وقد أعطيتنا ما لم تعطِ أحدًا من خلقك، فيقول: ألا أعطيكم ما هو أفضل من ذلك؟ فيقولون: يا ربنا، وأي شيء أفضل من ذلك؟ فيقول: أحل عليكم رضواني فلا أسخط عليكم بعده أبدًا**»، وهذا يدل على أنه في ذلك الوقت حصل لهم هذا الرضوان، الذي لا يتعقبه سخط أبدًا، ودل على أن غيره من الرضوان قد يتعقبه سخط.

وفي الصحيحين في حديث الشفاعة يقول كل من الرسل: «**إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله**»، وفي الصحاح عن النبي ﷺ، من غير وجه أنه قال: «**لله أشد فرحًا بتوبة عبده، من رجل أضل راحلته بأرض دوية مهلكة، عليها طعامه وشرابه، فطلبها فلم يجدها، فاضطجع ينتظر الموت فلما استيقظ، إذا دابته عليها طعامه وشرابه**»، وفي

رواية: «كيف تجدون فرحه بها؟» قالوا: عظيمًا يا رسول الله، قال: «الله أشد فرحًا بتوبة عبده من هذا براحلته»، وكذلك ضحكه إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر، كلاهما يدخل الجنة؛ وضحكه إلى الذي يدخل الجنة آخر الناس، ويقول: أتسخر بي وأنت رب العالمين؟ فيقول: لا ولكني على ما أشاء قادر، وكل هذا في الصحيح.

وفي دعاء القنوت: «تولني فيمن توليت»، والقديم لا يتصور طلبه، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ وَلِـِّۧيَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ ١٩٦﴾ [الأعراف: الآية ١٩٦]، وقال: ﴿وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [الجاثية: الآية ١٩]، فهذا التولي لهم، جزاء صلاحهم وتقواهم، ومسبب عنه، فلا يكون متقدمًا عليه، وإن كان إنما صاروا صالحين ومتقين بمشيئته وقدرته وفضله وإحسانه، لكن تعلق بكونهم متقين وصالحين، فدل على أن هذا التولي هو بعد ذلك، مثل كونه مع المتقين والصالحين بنصره وتأييده؛ ليس ذلك قبل كونهم متقين وصالحين، وهكذا الرحمة قال ﷺ: «الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء»، قال الترمذي: حديث صحيح، وكذلك قوله: ﴿وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزُّمَر: الآية ٧]، علق الرضا به تعليق الجزاء بالشرط والمسبب بالسبب، والجزاء إنما يكون بعد الشرط، وكذلك قوله: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: الآية ٢٧]، يدل على أنه يشاء ذلك فيما بعد، وكذلك قوله: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ٨٢﴾ [يس: الآية ٨٢]، فإذا ظرف لما يستقبل من الزمان، فدل على أنه إذا أراد كونه. قال له: كن، فيكون، وكذلك قوله: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾ [التوبة: الآية ١٠٥]؛ فبين فيه أنه سيرى ذلك في المستقبل إذا عملوه[1]

- قولهم في تغاير الأسماء والصفات عن المسمى والموصوف

يقولون بأن أسماء الله وصفاته الذاتية قائمة به، لا هي هو، ولا هي غيره، وأن كل صفة من صفات الذات لا هي الأخرى ولا غيرها.

ومنهم من امتنع عن هذه الأقوال.

أقوال العلماء

قال الأشعري: وكان يقول: إن أسماء الله وصفاته لذاته لا هي الله ولا هي غيره، وإنها قائمة بالله ولا يجوز أن تقوم بالصفات صفات.

وكان يقول: أن وجه الله لا هو الله، ولا هو غيره، وهو صفة له وكذلك يداه وعينه وبصره صفات له لا هي هو ولا غيره، وأن ذاته هي هو ونفسه هي هو وأنه موجود لا بوجود وشيء لا بمعنى له كان شيئًا.

وكان يزعم أن صفات البارئ لا تتغاير وأن العلم لا هو القدرة ولا غيرها، وكذلك كل صفة

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٤٤٢- ٤٤٦)، (٦/ ٢١٧- ٢٦٧)، (٥/ ٥٢٨- ٥٣٨)، (١٢/ ٢٧- ٣٦، ١٨٤- ١٨٨).

من صفات الذات لا هي الصفة الأخرى ولا غيرها[(١)]

وقال: وزعم أنه موجود لا بوجود، وأنه شيء لا بمعنى له كان شيئًا.

وأن صفاته لا هي هو ولا غيره، وكذلك القول في الصفات أنها لا تتغاير كما أنها ليست بغيره وأن العلم لا هو القدرة ولا غيرها وكذلك سائر الصفات.

وقال بعض أصحابه: الصفات لا يقال هي هو، ولا يقال غيره، وكذلك لا يقال كل صفة هي الأخرى، ولا يقال غيرها، ومنعوا العبارة الأولى.

وقال قائلون: إن البارئ سبحانه ليس بغير صفاته وصفاته متغايرة قول حادث[(٢)]

وقال: وقال قائلون من أصحاب ابن كُلَّاب أن أسماء البارئ لا هي البارئ ولا غيره.

وقال قائلون من أصحابه: أسماء البارئ، لا يقال: هي البارئ، ولا يقال: هي غيره وامتنعوا من أن يقولوا: لا هي البارئ ولا غيره[(٣)]

وقال: وقال عبد الله بن كُلَّاب: لم يزل الله جوادًا، وأثبت الجود صفة لله لا هي هو ولا هي غيره[(٤)]

وقال: وقال سليمان بن جرير وعبد الله بن كُلَّاب: إن الله سبحانه لم يزل مريدًا بإرادة يستحيل أن يقال: هي الله أو يقال هي غيره[(٥)]

وقال شيخ الإسلام: إنا لا نطلق على صفاته أنها غيره ولا أنها ليست غيره على ما عليه أئمة السلف كالإمام أحمد بن حنبل وغيره وهو اختيار حذاق المثبتة كابن كلاب وغيره[(٦)]

نقض قولهم

سيأتي بيان ذلك عند قول الأشعرية في تغاير الأسماء والصفات عن المسمى والموصوف.

- قولهم في الصفات الخبرية كالوجه والعين واليد

أقوال العلماء

قال الأشعري: وقال عبد الله بن كلاب: أطلق اليد والعين والوجه خبرًا؛ لأن الله أطلق ذلك، ولا أطلق غيره، فأقول: هي صفات لله عز وجل، كما قال في العلم والقدرة والحياة إنها صفات[(٧)]

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(١٦٩- ١٧١).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٥٤٦).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(١٧٢).

(٤) مقالات الإسلاميين ص(١٨٢).

(٥) مقالات الإسلاميين ص(٥١٤).

(٦) مجموع الفتاوى (٦/ ٩٦).

(٧) مقالات الإسلاميين ص(٢١٨).

وقال: وقال عبد الله بن كُلَّاب: إن وجه الله لا هو الله ولا هو غيره، وهو صفة له، وكذلك يداه وعيناه[١].

وقال: وقال ابن كُلَّاب في الوجه والعين واليدين: إنها صفات لله لا هي الله، ولا هي غيره، كما قال في العلم والقدرة، غير أنه ثبت هذا خبرًا[٢]

- قولهم في القول والخلق

أقوال العلماء

قال الأشعري: وقال عبد الله بن كُلَّاب: لا يخلق الله شيئًا حتى يقول له: كن، وليس القول خلقًا[٣]

وقال شيخ الإسلام: وأكثر الناس خالفوهم في هذا الأصل، وأثبتوا له تعالى فعلًا قائمًا بذاته، وخلقًا غير المخلوق -ويسمى التكوين- وهو الذي يقول به قدماء الكُلَّابِيَّة[٤]

- قولهم في القديم والباقي:

أقوال العلماء

قال الأشعري: وقال عبد الله بن كلاب معنى قديم أن له قِدَمًا[٥]

وقال: واختلفت أصحاب عبد الله بن كلاب في القول بأن الله قديم بقدم أم لا بقدم؟ على مقالتين:

فمنهم من زعم أن الله قديم لا بقدم، ومنهم من زعم أنه قديم بقدم[٦]

وقال: واختلف أصحاب عبد الله بن كُلَّاب في القديم أنه قديم

فقال بعضهم: هو قديم بقدم.

وقال بعضهم هو قديم لا بقدم، كما أن المحدث محدث لا بإحداث[٧]

وقال: قال قائلون: معنى الباقي أن له بقاء، وكذلك قولهم في القديم والمحدث، وهو قول عبد الله بن كُلَّاب[٨].

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٥٢٢).
(٢) مقالات الإسلاميين ص(٥٤٨).
(٣) مقالات الإسلاميين ص(٥١٢).
(٤) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٧٩).
(٥) مقالات الإسلاميين ص(١٨٠).
(٦) مقالات الإسلاميين ص(١٧٠).
(٧) مقالات الإسلاميين ص(٥٤٧).
(٨) مقالات الإسلاميين ص(٣٦٨).

- قولهم في الإلهية:

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلف عنه -أي ابن كُلَّاب- في الإلهية فمن أصحابه من يثبت الإلهية معنى ومنهم من لا يثبتها معنى[١].

- قولهم في كلام الله عز وجل.

كلام الله عندهم صفة قائمة بالذات لا يتعلق بمشيئته وقدرته، فهو كلام نفسي لا بحرف ولا صوت، وهو معنى واحد، الأمر والنهي والخبر، أن عبر عنه بالعربية كان قرآنًا وأن عبر عنه بالعبرية كان توراة.

أقوال العلماء

قال الأشعري: وقال ابن كلاب: إن الله لم يزل متكلمًا، والكلام من صفات النفس كالعلم والقدرة[٢]

وقال: قال عبد الله بن كلاب: إن الله سبحانه لم يزل متكلمًا، وإن كلام الله سبحانه صفة له قائمة به، وإنه قديم بكلامه، وإن كلامه قائم به كما أن العلم قائم به والقدرة قائمة به، وهو قديم بعلمه وقدرته، وإن الكلام ليس بحروف ولا صوت، ولا ينقسم، ولا يتجزأ، ولا يتبعض، ولا يتغاير، وأنه معنى واحد بالله عز وجل، وإن الرسم هو الحروف المتغايرة وهو قراءة القرآن، وأنه خطأ أن يقال كلام الله هو هو، أو بعضه أو غيره، وأن العبارات عن كلام الله سبحانه تختلف وتتغاير وكلام الله سبحانه ليس بمختلف ولا متغاير كما أن ذكرنا لله عز وجل يختلف، ويتغاير والمذكور لا يختلف ولا يتغاير، وإنما سمى كلام الله سبحانه عربيًّا؛ لأن الرسم الذي هو العبارة عنه وهو قراءته عربي فسمي عربيًّا، لعلة وكذلك سمي عبرانيًا لعلة، وهي أن الرسم الذي هو عبارة عنه عبراني، وكذلك سمي أمرًا لعلة، وسمي نهيًا لعلة، وخبرًا لعلة، ولم يزل الله متكلمًا قبل أن يسمي كلامه أمرًا، وقبل وجود العلة التي لها سُمَّى كلامه أمرًا، وكذلك القول في تسمية كلامه نهيًا وخبرًا، وأنكر أن يكون الباريء لم يزل مخبرًا، أو لم يزل ناهيًا، وقال: إن الله لا يخلق شيئًا إلا قال له: كن ويستحيل أن يكون قوله: كن مخلوقًا.

وزعم عبد الله بن كُلَّاب أن ما نسمع التالين يتلونه هو عبارة عن كلام الله عز وجل، وأن موسى عليه السلام سمع الله متكلمًا بكلامه، وأن معنى قوله: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: الآية ٦] معناه حتى يفهم كلام الله، ويحتمل على مذهبه أن يكون معناه: حتى يسمع التالين يتلونه[٣]

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(١٧٨).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٥١٧).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(٥٨٤، ٥٨٥).

وقال: وكل القائلين إن القرآن ليس بمخلوق كنحو عبد الله بن كلاب، . . . ، يقولون: إن القرآن ليس بجسم ولا عرض[(١)]

وقال: فأما عبد الله بن كلاب فالقراءة عنده هي غير المقروء، والمقروء قائم بالله، كما أن ذكر الله سبحانه غير الله، فالمذكور قديم لم يزل موجودًا وذكره محدث، فكذلك المقروء لم يزل الله متكلمًا به، والقراءة محدثة مخلوقة، وهي كسب الإنسان[(٢)]

وقال شيخ الإسلام: الكُلَّابِيَّة باينوا سائر الناس في قولهم: إن الكلام معنى واحد، أو معان متعددة أربعة أو خمسة تقوم بذات المتكلم هو الأمر والنهي والخبر إن عبر عنه بالعربية كان قرآنًا، وإن عبر عنه بالعبرية كان توراةً، فإن هذا لم يقله أحد من الطوائف غيرهم[(٣)]

وقال: وليس من طوائف المسلمين من أنكر أن الله يتكلم بصوت إلا ابن كُلَّاب ومن اتبعه، كما أنه ليس في طوائف المسلمين من قال إن الكلام معنى واحد قائم بالمتكلم إلا هو ومن اتبعه[(٤)]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: وجمهور العقلاء يقولون قول هؤلاء معلوم الفساد بالضرورة، وهؤلاء يقولون تكليمه لموسى ليس إلا خلق إدراك يفهم به موسى ذلك المعنى، فقيل لهم: أفهم كل الكلام أم بعضه؟ إن كان فهمه كله فقد علم عِلَم الله، وإن كان فهم بعضه فقد تبعض، وعندهم كلام الله لا يتبعض ولا يتعدد.

وقيل لهم: قد فرق الله بين تكليمه لموسى وإيحائه لغيره، وعلى أصلكم لا فرق.

وقيل لهم: قد كفر الله من جعل القرآن العربي قول البشر، وقد جعله تارة قول رسول من البشر، وتارة قول رسول من الملائكة، فقال في موضع: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝٤٠ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ۝٤١ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ۝٤٢﴾ فهذا الرسول محمد ﷺ وقال في الآية الأخرى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝١٩ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ۝٢٠ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ۝٢١﴾ فهذا جبريل، فأضافه تارة إلى الرسول الملكي وتارة إلى الرسول البشري، والله يصطفي من الملائكة رسلًا ومن الناس.

وكان بعض هؤلاء ادعى أن القرآن العربي أحدثه جبريل أو محمد فقيل لهم: لو أحدثه أحدهما لم يجز إضافته إلى الآخر. وهو سبحانه أضافه إلى كل منهما باسم الرسول الدال على مرسله لا باسم الملك والنبي فدل على أنه قول رسول بلغه عن مرسله لا قول ملك أو نبي أحدثه من تلقاء نفسه، بل قد كفر من قال: إنه قول البشر[(٥)]

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٥٨٧).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٦٠١، ٦٠٢).

(٣) منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٦١، ٤٦٢).

(٤) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٢٨)، (١٢/ ١٨٩- ١٩١)، (١٢/ ٤٩، ١٦٥).

(٥) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٩- ٥١).

وقال: ولم ينقل عن أحد من السلف أنه قال: إن الله يتكلم بلا صوت أو بلا حرف، ولا أنه أنكر أن يتكلم الله بصوت أو بحرف، كما لم يقل أحد منهم إن الصوت الذي سمعه موسى قديم، ولا إن ذلك النداء قديم، ولا قال أحد منهم: إن هذه الأصوات المسموعة من القراء هي الصوت الذي تكلم الله به، بل الآثار مستفيضة عنهم بالفرق بين الصوت الذي يتكلم الله به وبين أصوات العباد.

وكان أئمة السنة يعدون من أنكر تكلمه بصوت من الجهمية، كما قال الإمام أحمد لما سئل عمن قال: إن الله لا يتكلم بصوت، فقال: هؤلاء جهمية، إنما يدورون على التعطيل، وذكر بعض الآثار المروية في أنه سبحانه يتكلم بصوت، وقد ذكر من صنف في السنة، من ذلك قطعة، وعلى ذلك ترجم عليه البخاري في صحيحه بقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ [سَبَإ: الآية ٢٣] وقد ذكر البخاري في «كتاب خلق الأفعال» مما يبين به الفرق بين الصوتين آثارًا متعددة[١]

وقال: قد عرف أن الأشياء لها وجود في الأعيان ووجود في الأذهان ووجود في اللسان ووجود في البنان وهو العيني، والعلمي، واللفظي، والرسمي.

ثم قال: من قال: إن الوجود العيني والعلمي لا يختلف باختلاف الأعصار والأمصار، والأمم؛ بخلاف اللفظي والرسمي فإن اللغات تختلف باختلاف الأمم كالعربية، والفارسية، والرومية، والتركية.

وهذا قد يذكره بعضهم في كلام الله تعالى أنه هو المعنى الذي لا يختلف باختلاف الأمم، دون الحروف التي تختلف؛ كما هو قول الكُلَّابِيَّة والأشعرية، ويضمون إلى ذلك، أن كتبه إنما اختلفت لاختلاف لفظها فقط؛ فكلامه بالعبرية هو التوراة، وبالعربية هو القرآن، كما يقولون: إن المعنى القديم يكون أمرًا ونهيًا وخبرًا فهذه صفات عارضة له؛ لا أنواع له...

وأما قول من قال: إن معاني الكتب المنزلة سواء ففساده معلوم بالاضطرار، فإنا لو عبرنا عن معاني القرآن بالعبرية، وعن معاني التوراة بالعربية لكان أحد المعنيين ليس هو الآخر، بل يعلم بالاضطرار تنوع معاني الكتب واختلافها اختلاف تنوع أعظم من اختلاف حروفها؛ لما بين العربية والعبرية من التفاوت؛ وكذلك معاني البقرة ليست هي معاني آل عمران.

وأبعد من ذلك جعل الأمر هو الخبر، ولا ينكر أن هذه المختلفات قد تشترك في حقيقة ما، كما أن اللغات تشترك في حقيقة ما، فإن جاز أن يقال: إنها واحدة مع تنوعها: فكذلك اللغات سواء، بل اختلاف المعاني أشد[٢]

وقال: مذهب سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وسائر أئمة المسلمين

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٠٥).
(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٦٢- ٦٤)، (٨/ ٤٢٣، ٤٢٤).

كالأئمة الأربعة وغيرهم ما دل عليه الكتاب والسنة، وهو الذي يوافق الأدلة العقليَّة الصريحة أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، فهو المتكلم بالقرآن والتوراة والإنجيل وغير ذلك من كلامه، ليس ذلك مخلوقًا منفصلًا عنه، وهو سبحانه يتكلم بمشيئته وقدرته، فكلامه قائم بذاته، ليس مخلوقًا بائنًا عنه، وهو يتكلم بمشيئته وقدرته، لم يقل أحد من سلف الأمة إن كلام الله مخلوق بائن عنه، ولا قال أحد منهم إن القرآن أو التوراة أو الإنجيل لازمة لذاته أزلًا وأبدًا، وهو لا يقدر أن يتكلم بمشيئته وقدرته، ولا قالوا إن نفس ندائه لموسى أو نفس الكلمة المعينة قديمة أزلية، بل قالوا لم يزل الله متكلمًا إذا شاء، فكلامه قديم بمعنى أنه لم يزل متكلمًا إذا شاء.

وكلمات الله لا نهاية لها كما قال تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾ [الكهف: الآية ١٠٩] ، والله سبحانه تكلم بالقرآن العربي، وبالتوراة العبرية.

فالقرآن العربي كلام الله، كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾﴾ [النّحل: الآية ٩٨] إلى قوله: ﴿لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾[النّحل: الآية ١٠٣] فقد بين سبحانه أن القرآن الذي يبدل منه آية مكان آية نزله روح القدس وهو جبريل -وهو الروح الأمين كما ذكر ذلك في موضع آخر- من الله بالحق، وبين بعد ذلك أن من الكفار من قال: ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾[النّحل: الآية ١٠٣] كما قال بعض المشركين يعلمه رجل بمكة أعجمي، فقال تعالى: ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ﴾[النّحل: الآية ١٠٣] أي الذي يضيفون إليه هذا التعليم أعجمي ﴿وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾[النّحل: الآية ١٠٣]

ففي هذا ما يدل على أن الآيات التي هي لسان عربي مبين، نزلها روح القدس من الله بالحق، كما قال في الآية الأخرى: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ۚ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿١١٤﴾﴾ [الأنعام: الآية ١١٤] والكتاب الذي أنزل مفصلًا هو القرآن العربي باتفاق الناس، وقد أخبر أن الذين أتاهم الكتاب يعلمون أنه منزل من الله بالحق، والعلم لا يكون إلا حقًّا فقال: ﴿يَعْلَمُونَ﴾[البَقَرَة: الآية ٧٧] ولم يقل يقولون، فإن العلم لا يكون إلا حقًّا بخلاف القول. وذكر علمهم ذكر مستشهد به.

وقد فرق سبحانه بين إيحائه إلى غير موسى وبين تكليمه لموسى في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ﴾ [النّساء: الآية ١٦٣] إلى قوله: ﴿حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النّساء: الآية ١٦٥] فرق سبحانه بين تكليمه لموسى وبين إيحائه لغيره، ووكد تكليمه لموسى بالمصدر، وقال تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٣] إلى قوله: ﴿رُوحُ ٱلْقُدُسِ﴾ [النّحل: الآية ١٠٢] ، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ [الشّورى: الآية ٥١] إلى آخر السورة، فقد بين سبحانه أنه لم يكن لبشر أن يكلمه الله إلا على أحد الأوجه الثلاثة: إما وحيًا وإما من وراء حجاب، وإما أن يرسل رسولًا فيوحي بإذنه ما يشاء، فجعل الوحي غير التكليم، والتكليم من وراء حجاب كان لموسى.

وقد أخبر في غير موضع أنه ناداه كما قال: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ﴾ [مريم: الآية ٥٢] الآية. وقال: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلۡوَادِ ٱلۡأَيۡمَنِ﴾ [القصص: الآية ٣٠] الآية، والنداء باتفاق أهل اللغة لا يكون إلا صوتًا مسموعًا؛ فهذا مما اتفق عليه سلف المسلمين وجمهورهم، وأهل الكتاب يقولون: إن موسى ناداه ربه نداء سمعه بإذنه، وناداه بصوته سمعه موسى، والصوت لا يكون إلا كلامًا، والكلام لا يكون إلا حروفًا منظومة، وقد قال تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ ۝١﴾ [الزُّمَر: الآية ١] وقال: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلٞ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢﴾، وقال: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ ۝٢﴾، فقد بين في غير موضع أن الكتاب والقرآن العربي منزل من الله.

وهذا معنى قول السلف: منه بدأ، قال أحمد بن حنبل رحمه الله: منه بدأ أي هو المتكلم به، فإن الذين قالوا: إنه مخلوق قالوا خلقه في غيره فبدا من ذلك المخلوق، فقال السلف: منه بدأ؛ أي هو المتكلم به لم يخلقه في غيره فيكون كلامًا لذلك المحل الذي خلقه فيه، فإن الله تعالى إذا خلق صفة من الصفات في محل كانت الصفة صفة لذلك المحل ولم تكن صفة لرب العالمين، فإذا خلق طعمًا أو لونًا في محل كان ذلك المحل هو المتحرك المتلون به، وكذلك إذا خلق حياة أو إرادة أو قدرة أو علمًا أو كلامًا في محل كان ذلك المحل هو المريد، القادر، العالم، المتكلم بذلك الكلام، ولم يكن ذلك المعنى المخلوق في ذلك المحل صفة لرب العالمين، وإنما يتصف الرب تعالى بما يقوم به من الصفات، لا بما يخلقه في غيره من المخلوقات، فهو الحي، العليم، القدير، السميع، البصير، الرحيم، المتكلم بالقرآن وغيره من الكلام، بحياته وعلمه وقدرته وكلامه القائم به لا بما يخلقه في غيره من هذه المعاني.

ومن جعل كلامه مخلوقًا لزمه أن يقول المخلوق هو القائل لموسى: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ ۝١٤﴾ [طه: الآية ١٤] وهذا ممتنع لا يجوز أن يكون هذا كلامًا إلا لرب العالمين، وإذا كان الله قد تكلم بالقرآن والتوراة وغير ذلك من الكتب بمعانيها وألفاظها المنتظمة من حروفها لم يكن شيء من ذلك مخلوقًا؛ بل كان ذلك كلامًا لرب العالمين[(١)]

وقال: والصواب الذي عليه سلف الأمة -كالإمام أحمد والبخاري صاحب الصحيح في كتاب «خلق أفعال العباد» وغيره، وسائر الأئمة قبلهم وبعدهم- اتِّباع النصوص الثابتة، وإجماع سلف الأمة، وهو أن القرآن جميعه كلام الله، وحروفه ومعانيه، ليس شيء من ذلك كلامًا لغيره، ولكن أنزله على رسوله، وليس القرآن اسمًا لمجرد المعنى، ولا لمجرد الحرف؛ بل لمجموعهما، وكذلك سائر الكلام ليس هو الحروف فقط؛ ولا المعاني فقط، كما أن الإنسان المتكلم الناطق ليس هو مجرد الروح، ولا مجرد الجسد؛ بل مجموعهما، وأن الله تعالى يتكلم بصوت، كما جاءت به الأحاديث

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٧- ٤١)، (١٢/ ١٢٨- ١٣٢، ١٧٥).

الصحاح، وليس ذلك كأصوات العباد، لا صوت القارئ ولا غيره، وأن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله فكما لا يشبه علمه وقدرته وحياته علم المخلوق وقدرته وحياته، فكذلك لا يشبه كلامه كلام المخلوق، ولا معانيه تشبه معانيه، ولا حروفه يشبه حروفه، ولا صوت الرب يشبه صوت العبد، فمن شبه الله بخلقه فقد ألحد في أسمائه وآياته، ومن جحد ما وصف به نفسه فقد ألحد في أسمائه وآياته[(١)]

وسيأتي مزيد بيان عند قول الأشعرية في كلام الله عز وجل.

- قولهم في ماهية الكلام

الكلام عندهم هو معنى قائم بالنفس يعبَّر عنه بالحروف.

أقوال العلماء

قال الأشعري: واختلفوا في الكلام ما هو؟

وقال قائلون: الكلام هو القول، وقد يخرج من هذه الأقسام كلها؛ لأنه أمر لعلة المأمور، نهي لعلة المنهي، خبر لعلة المخبر، تمنٍ لعلة المتمني، وهو كلام وقول لا لعلة، وهذا قول ابن كلاب[(٢)]

وقال: واختلف الناس في كلام الإنسان هل هو حروف أم لا؟

وحكي عن عبد الله بن كلاب أنه كان يقول: معنى قائم بالنفس يعبر عنه بالحروف.

وحكي عنه: أنه حروف[(٣)]

وقال: وكذلك يقول عبد الله بن كلاب: إن الكلام يكون اضطرارًا ويكون اكتسابًا[(٤)]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: إن الناس لهم في مسمى الكلام أربعة أقوال:

قيل: إنه اسم للفظ الدال على المعنى.

وقيل: للمعنى المدلول عليه باللفظ.

وقيل: اسم لكل منهما بطريق الاشتراك.

وقيل: اسم لهما بطريق العموم. وهذا مذهب السلف والفقهاء والجمهور، فإذا قيل: تكلم فلان كان المفهوم منه عند الإطلاق اللفظ والمعنى جميعًا، كما قال النبي ﷺ: **«إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت بها أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل به»** وقال: **«كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في**

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٤٣، ٢٤٤).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٤٤٤).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(٦٠٤).

(٤) مقالات الإسلاميين ص(٦٠٥).

الميزان، حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم» وقال: «أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل

ونظائر هذا كثيرة.

فالكلام إذا أطلق يتناول اللفظ والمعنى جميعًا، وإذا سمى المعنى وحده كلامًا، أو اللفظ وحده كلامًا؛ فإنما ذاك مع قيد يدل على ذلك، كما قد بسط في غير هذا الموضع، وأن الكلام عند الإطلاق هو اللفظ والمعنى جميعًا(١)

وقال: لم يكن قدماء الكُلَّابِيَّة يقولون: إن لفظ الكلام مشترك بين اللفظ والمعنى؛ لأن ذلك يبطل حجتهم على المعتزلة، ويوجب عليهم القول بأن كلام الله مخلوق، لكن كانوا يقولون: إن إطلاق الكلام على اللفظ بطريق المجاز، وعلى المعنى بطريق الحقيقة؛ فعلم متأخروهم أن هذا فاسد بالضرورة، وأن اسم الكلام يتناول اللفظ حقيقة فجعلوه مشتركًا، فلزمهم أن يكون كلام الله مخلوقًا فهم بين محذورَينِ، إما القول بأن كلام الله مخلوق، وإما القول بأن القرآن العربي ليس كلام الله، وكلا الأمرين معلوم الفساد(٢)

وسيأتي مزيد بيان عند قول الأشعرية في ماهية الكلام.

- قولهم في ماهية الصفات

أقوال العلماء

قال الأشعري: وقال قائلون: كل ما وصف به الشيء فإنما وصف به لمعنى هو صفة له، وهو قول ابن كلاب، وكان يقول: كل معنى وصف به الشيء فهو صفة له(٣)

وقال: وكان عبد الله بن كُلَّاب يسمي المعاني القائمة بالأجسام أعراضًا، ويسميها أشياء، ويسميها صفاتٍ(٤)

وقال: واختلفوا في الصفات هل هي أشياء أم لا؟

فأثبت بعضهم الصفات أشياء، ومنع ذلك بعضهم، وقال: إذا قلت: شيء بصفاته، استغنيت عن ذلك.

وكذلك قال بعض أصحابه: إن الصفات قديمة.

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٣٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٣٥).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(٣٥٧).

(٤) مقالات الإسلاميين ص(٣٧٠).

ومنع بعضهم أن يقال: قديمة أو حديثة؛ لأنا إذا قلنا: قديم، استغنينا عن ذلك[1]

- قولهم في الأسماء والأحكام

الإيمان عندهم هو التصديق بالقلب والقول باللسان فقط.

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام: وابن كلاب نفسه، والحسين بن الفضل البجلي ونحوهما كانوا يقولون: هو التصديق والقول جميعًا، موافقة لمن قاله من فقهاء الكوفيين كحماد بن أبي سليمان ومن اتبعه مثل أبي حنيفة وغيره[2]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول المرجئة في الأسماء والأحكام.

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٥٤٧)، مجموع الفتاوى (٦/ ١٠٢، ١٠٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ١١٩، ٥٠٨).

الفصل السادس

الأشعرية

أتباع أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري المتكلِّم البصري ثم البغدادي، تلقى العلم عن كبار المعتزلة، ومنهم أبو علي الجبائي، وأمضى فترة طويلة من حياته نحو أربعين سنة معتزليًا، ولما برع في معرفة الاعتزال كرهه وتبرأ منه، وأعلن توبته أمام الملأ بالبصرة نحو سنة ٣٠٠ هـ، ثم أخذ يرد على المعتزلة ويهتك عوارهم بالبراهين والدلائل العقليَّة والكلامية في مناظرات ومصنفات عديدة، وهذه هي المرحلة الأولى من حياته.

والمرحلة الثانية: مال فيها إلى طريقة ابن كُلَّاب في الصفات، ومنها إنكاره قيام الأفعال الاختيارية بالله عز وجل المتعلقة بمشيئته وقدرته، وإثباته سبع صفات فقط عن طريق العقل، وتأويله للصفات الخبرية، وأخذ عن زكريا الساجي أصول الحديث بالبصرة، وصنف في هذه المرحلة عدة كتب مثل كتاب اللمع ونحوه.

ثم دخل بغداد وأعلن انتسابه إلى الإمام أحمد، وأخذ عن حنبلية بغداد أمورًا أخرى، وذلك آخر أمره على العقيدة السلفية من إثبات جميع الصفات لله عز وجل من غير تكييف ولا تمثيل ومن غير تعطيل ولا تحريف، وهي المرحلة الثالثة من حياته، والتي صنف فيها ما يوافق مذهب السلف مثل كتاب الإبانة عن أصول الديانة.

ثم بعد موته سنة ٣٢٤ هـ، وقيل: سنة ٣٣٠ هـ، انتشر مذهبه وفكره على أيدي أصحابه كأبي عبد الله بن مجاهد (٣٧٠ هـ)، وأبي الحسن الباهلي، وبندار بن الحسين الشيرازي (٣٥٣ هـ)، وأبي الحسن على بن محمد بن مهدي الطبري.

ثم بعد ذلك انتشر على أيدي تلامذتهم كالقاضي أبي بكر الباقلاني (٤٠٣ هـ)، وأبي بكر بن فورك (٤٠٦ هـ)، وأبي إسحاق الإسفراييني (٤١٨ هـ)، وغيرهم.

ومن بعدهم جاء أبو ذر الهروي (٤٣٥ هـ)، والجويني الأب (٤٣٨ هـ)، والابن (٤٧٨ هـ)، وأبو إسحاق الشيرازي (٤٧٦ هـ)، والقشيري (٤٦٥ هـ)، والغزالي (٥٠٥ هـ)، والشهرستاني (٥٤٨ هـ)، والرازي (٦٠٦ هـ)، والآمدي (٦٣١ هـ)، والتفتازاني (٧٩٣)، والجرجاني (٨١٦ هـ)، وغيرهم.

وقد أنكر علماء السلف عليهم مقالتهم التي وافقوا فيها ابن كلاب، وقولهم أن كلام الله معنى واحد أزلي قائم بذاته تعالى لا يتعلق بمشيئته وقدرته، وأن القرآن عبارة عن كلام الله، وهو نفسه معنى التوراة والإنجيل والقرآن، فتصدى علماء السلف لهم وبينوا أن هذا القول من بقايا بعض الاعتزال، ولكن مذهب الأشعرية تمكن من الصمود بفضل انتسابهم إلى مذهب الإمام أحمد،

واحتمائهم بالتميميين من الحنابلة.

وقد ساد وانتشر المنهج الأشعري في دولة السلاجقة في عهد وزارة نظام الملك الذي كان أشعري العقيدة، والذي بنى المدرسة النظامية ببغداد وبنيسابور، وقام عليهما رواد المذهب الأشعري، وكذلك في المغرب في دولة الموحدين في عهد ابن تومرت، وفي مصر والشام في عهد نور الدين زنكي وصلاح الدين الأيوبي.

وما زال كثير من المراكز التعليمية اليوم في البلاد الإسلامية على طريقة الأشعرية، ولكن على مذهب الأشعري في مرحلته الثانية التي وافق فيها قول ابن كلاب، ولذلك كان لا بد من التفريق بين ما استقر عليه الأشعري نفسه، والذي كان عليها قدماء أصحابه، ورجع إليه كثير من أتباعه فيما بعد، وبين ما عليه الأشعرية المتأخرون بأصولهم ومقالاتهم المخالفة لما عليه سلف الأمة.

ولقد أصبحت الأشعرية اليوم مزيجًا من المشارب والمعتقدات بين: أهل السنة والفلسفة والتصوف وعلم الكلام والتجهم والاعتزال، لذلك نجدهم أكثر وقوعًا في المخالفات العقدية والتعبدية؛ أي بدع العقائد والعبادات، كما نجد أن كثيرًا من الأشعرية حاليًا، ومنذ زمن القشيري، منضوون تحت الطرق الصوفية البدعية، وتكثر فيهم بدع القبور والتبرك البدعي بالأشخاص والأشياء، وبدع العبادات والأذكار والموالد ونحوها، والتي تميّزهم حاليًا عن أهل السنة بوضوح[1].

قال الشهرستاني: وجرت مناظرة بين أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري وبين أستاذه أبي علي الجبائي في بعض مسائل التحسين والتقبيح فألزم الأشعري أستاذه أمورًا لم يخرج عنها بجواب فأعرض عنه وانحاز إلى طائفة السلف، ونصر مذهبهم على قاعدة كلامية فصار ذلك مذهبًا منفردًا.

وقرر طريقته جماعة من المحققين مثل القاضي أبي بكر الباقلاني، والأستاذ أبي إسحاق الإسفرائيني، والأستاذ أبي بكر بن فورك، وليس بينهم كثير اختلاف[2].

وقال شيخ الإسلام: ولهذا كانوا يقولون: إن البدع مشتقة من الكفر وآيلة إليه، ويقولون: إن المعتزلة مخانيث الفلاسفة؛ والأشعرية مخانيث المعتزلة.

وكان يحيى بن عمار يقول: المعتزلة الجهمية الذكور، والأشعرية الجهمية الإناث، ومرادهم

---

(١) انظر: الملل والنحل (١/ ٩٤- ١٠٣)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٨٥- ٩٠)، طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٣٤٧- ٤٤٤)، مجموع الفتاوى (٣/ ٢٢٨، ٢٢٩)، (٤/ ١٣- ١٨، ١٦٧)، (٦/ ٥٢- ٥٤)، (١٢/ ١٧٨، ٢٠٣- ٢٠٥)، دقائق التفسير (٢/ ١٨٧)، درء تعارض العقل والنقل (٢/ ١٦- ١٨)، الموسوعة الميسرة (١/ ٨٣- ٩٤)، فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام (٣/ ٢٥٩- ٢٧٤)، بحوث في عقيدة أهل السنة والجماعة وموقف الأشاعرة والحركات الإسلامية منها.

(٢) الملل والنحل (١/ ٣٢).

الأشعرية الذين ينفون الصفات الخبرية، وأما من قال منهم بكتاب الإبانة الذي صنفه الأشعري في آخر عمره ولم يظهر مقالة تناقض ذلك، فهذا يعد من أهل السنة؛ لكن مجرد الانتساب إلى الأشعري بدعة، لا سيما وأنه بذلك يوهم حسنًا بكل من انتسب هذه النسبة وينفتح بذلك أبواب شر[(١)]

مقالات الأشعرية

مجمل مقالاتهم

قال شيخ الإسلام: والأشعرية الأغلب عليهم أنهم مرجئة في باب الأسماء والأحكام، جبرية في باب القدر، وأما في الصفات فليسوا جهمية محضة بل فيهم نوع من التجهم...

وأما الأشعرية فلا يرون السيف موافقة لأهل الحديث، وهم في الجملة أقرب المتكلمين إلى مذهب أهل السنة والحديث[(٢)]

وقال: وبين نفى الجهمية، وإثبات المشبهة مراتب، فالأشعرية وافق بعضهم في الصفات الخبرية، وجمهورهم وافقهم في الصفات الحديثية، وأما في الصفات القرآنية فلهم قولان: فالأشعري والباقلاني وقدماؤهم يثبتونها، وبعضهم يقر ببعضها، وفيهم تجهم من جهة أخرى، فإن الأشعري شرب كلام الجبائي شيخ المعتزلة، ونسبته في الكلام إليه متفق عليها عند أصحابه وغيرهم.

وابن الباقلاني أكثر إثباتًا بعد الأشعري في الإبانة، وبعد ابن الباقلاني ابن فورك، فإنه أثبت بعض ما في القرآن.

وأما الجويني ومن سلك طريقته: فمالوا إلى مذهب المعتزلة؛ فإن أبا المعالي كان كثير المطالعة لكتب أبي هاشم، قليل المعرفة بالآثار، فأثر فيه مجموع الأمرين.

والقشيري تلميذ ابن فورك فلهذا تغلظ مذهب الأشعري من حينئذ ووقع بينه وبين الحنبلية تنافر بعد أن كانوا متوالفين أو متسالمين[(٣)]

تفصيل مقالاتهم

- قولهم في الأسماء والصفات

يثبتون أسماء الله تعالى، ويثبتون سبع صفات: القدرة، والعلم، والإرادة، والحياة، والكلام، والسمع، والبصر، ويختلفون في صفة البقاء، وإثبات هذه الصفات بطريقة عقلية.

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٥٩، ٣٦٠)، (٨/ ٢٢٧)، (١٤/ ٣٤٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٦/ ٥١، ٥٢).

أقوال العلماء

قال الشهرستاني: قال الأشعري: الإنسان إذا فكر في خلقته، من أي شيء ابتدأ؟ وكيف دار في أطوار الخلقة طورًا بعد طورٍ، حتى وصل إلى كمال الخلقة؟ وعرف يقينًا أنه بذاته لم يكن ليدبر خلقته، وينقله من درجة إلى درجة، ويرقيه من نقص إلى كمال -علم بالضرورة أن له صانعًا، قادرًا، عالمًا، مريدًا؛ إذ لا يتصور حدوث هذه الأفعال المحكمة من طبع لظهور آثار الاختيار في الفطرة، وتبين آثار الإحكام والإتقان في الخلقة.

فله صفات دلت أفعاله عليها لا يمكن جحدها، وكما دلت الأفعال على كونه عالمًا، قادرًا، مريدًا، دلت على العلم والقدرة والإرادة؛ لأن وجه الدلالة لا يختلف شاهدًا وغائبًا.

وأيضًا لا معنى للعالم حقيقة إلا أنه ذو علم، ولا للقادر إلا أنه ذو قدرة، ولا للمريد إلا أنه ذو إرادة، فيحصل بالعلم الإحكام والإتقان، ويحصل بالقدرة الوقوع والحدوث، ويحصل بالإرادة التخصيص بوقت دون وقت، وقدر دون قدر وشكل دون شكل. وهذه الصفات لن يتصور أن يوصف بها الذات إلا وأن يكون الذات حيًّا بحياة للدليل الذي ذكرناه.

وألزم منكري الصفات إلزامًا لا محيص لهم عنه، وهو أنكم وافقتمونا بقيام الدليل على كونه عالمًا قادرًا فلا يخلو إما أن يكون المفهومان من الصفتين واحدًا، أو زائدًا، فإن كان واحدًا فيجب أن يعلم بقادريته، ويقدر بعالميته، ويكون من علم الذات مطلقًا علم كونه عالمًا قادرًا، وليس الأمر كذلك، فعلم أن الاعتبارين مختلفان. فلا يخلو إما أن يرجع الاختلاف إلى مجرد اللفظ، أو إلى الحال، أو إلى الصفة.

وبطل رجوعه إلى اللفظ المجرد، فإن العقل يقضي باختلاف مفهومين معقولين، ولو قدر عدم الألفاظ رأسًا ما ارتاب العقل فيما تصوره وبطل رجوعه إلى الحال، فإن إثبات صفة لا توصف بالوجود ولا بالعدم إثبات واسطة بين الوجود والعدم والإثبات والنفي، وذلك محال فتعين الرجوع إلى صفة قائمة بالذات وذلك مذهبه.

على أن القاضي الباقلاني من أصحاب الأشعري قد ردد قوله في إثبات الحال ونفيها، وتقرر رأيه على الإثبات، ومع ذلك أثبت الصفات معاني قائمة به لا أحوالًا، وقال: الحال الذي أثبته أبو هاشم هو الذي نسميه صفة خصوصًا إذا أثبت حالة أوجبت تلك الصفات.

قال أبو الحسن: الباري تعالى عالم بعلم، قادر بقدرة، حي بحياة، مريد بإرادة، متكلم بكلام، سميع بسمع، بصير ببصر، وله في البقاء اختلاف رأي.

قال: وهذه الصفات أزليَّة قائمة بذاته تعالى، لا يقال: هي هو، ولا: هي غيره، ولا: لا هو، ولا: لا غيره. والدليل على أنه متكلم بكلام قديم، ومريد بإرادة قديمة -أنه قد قام الدليل على أنه تعالى مِلِك، والمِلِك من له الأمر والنهي، فهو آمر ناهٍ، فلا يخلو: إمَّا أن يكون آمرًا بأمر قديم، أو بأمر محدث.

وإن كان محدثًا فلا يخلو: إمَّا أن يحدثه في ذاته، أو في محل، أو لا في محل. ويستحيل أن يحدثه في ذاته؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون محلًّا للحوادث وذلك محال. ويستحيل أن يحدثه في محل؛ لأنه يوجب أن يكون المحل به موصوفًا. ويستحيل أن يحدثه لا في محل؛ لأن ذلك غير معقول. فتعين أنه قديم، قائم به صفة له، وكذلك التقسيم في الإرادة والسمع والبصر.

قال: وعلمه واحد يتعلق بجميع المعلومات: المستحيل، والجائز، والواجب، والموجود، والمعدوم.

وقدرته واحدة تتعلق بجميع ما يصلح وجوده من الجائزات.

وإرادته واحدة تتعلق بجميع ما يقبل الاختصاص[١].

وقال: وأثبتَ أن السمع والبصر للبارئ تعالى صفتان أزليتان هما إدراكان وراء العلم يتعلقان بالمدركات الخاصة بكل واحد بشرط الوجود[٢].

وقال شيخ الإسلام: أقرب هؤلاء الجهمية الأشعريةُ يقولون: إن له صفاتٍ سبعًا: الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والكلام، والسمع، والبصر، وينفون ما عداها، وفيهم من يضم إلى ذلك اليد فقط، ومنهم من يتوقف في نفي ما سواها، وغلاتهم يقطعون بنفي ما سواها[٣]

نقض قولهم.

قال شيخ الإسلام: يقال: القول في بعض الصفات كالقول في بعض؛ فإن كان المخاطب ممن يقول: بأن الله حي بحياة، عليم بعلم، قدير بقدرة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام، مريد بإرادة، ويجعل ذلك كله حقيقة، وينازع في محبته ورضاه، وغضبه وكراهته، فيجعل ذلك مجازًا ويفسره إما بالإرادة، وإما ببعض المخلوقات، من النعم والعقوبات.

فيقال له: لا فرق بين ما نفيته، وبين ما أثبته، بل القول في أحدهما كالقول في الآخر؛ فإن قلت: إن إرادته مثل إرادة المخلوقين فكذلك محبته ورضاه وغضبه وهذا هو التمثيل.

وإن قلت: إن له إرادة تليق به، كما أن للمخلوق إرادة تليق به، قيل لك: وكذلك له محبة تليق به، وللمخلوق محبة تليق به، وله رضا وغضب يليق به، وللمخلوق رضا وغضب يليق به.

---

(١) الملل والنحل (١/ ٩٤، ٩٦)، تمهيد الأوائل ص(٢٩٨، ٢٩٩)، مجموع الفتاوى (٦/ ٧٣)، أساس التقديس، للفخر الرازي، ص ١١١- ١٩١ والإرشاد للجويني ص ١٤٦- ١٥٤، الاقتصاد في الاعتقاد، للغزالي، ص١٢-١٣٥ والأربعين في أصول الدين، للغزالي أيضًا، ص١٣- ١٦، وأصول الدين للفخر الرازي ص١٩- ٥٥ أساس التقديس، للرازي أيضًا، ص١٥- ٩٩ والتمهيد، للباقلاني، ص٤٠ -٥٠ وشرح المقاصد للتفتازاني ٢/ ٥٧- ٦٨

(٢) الملل والنحل (١/ ١٠١).

(٣) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٥٩).

وإن قلت: الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام، فيقال له: والإرادة ميل النفس إلى جلب منفعة، أو دفع مضرة، فإن قلت: هذه إرادة المخلوق، قيل لك: وهذا غضب المخلوق.

وكذلك يلزم القول في كلامه وسمعه وبصره وعلمه وقدرته؛ إن نُفِي عنه الغضب، والمحبة، والرضا، ونحو ذلك مما هو من خصائص المخلوقين؛ فهذا منتف عن السمع والبصر، والكلام وجميع الصفات.

وإن قال: إنه لا حقيقة لهذا إلا ما يختص بالمخلوقين؛ فيجب نفيه عنه، قيل له: وهكذا السمع، والبصر، والكلام، والعلم والقدرة.

فهذا المفرق بين بعض الصفات وبعض يقال له: فيما نفاه كما يقوله هو لمنازعه فيما أثبته.

فإذا قال المعتزلي: ليس له إرادة، ولا كلام قائم به؛ لأن هذه الصفات لا تقوم إلا بالمخلوقات؛ فإنه يبين للمعتزلي أن هذه الصفات يتصف بها القديم، ولا تكون كصفات المحدثات، فهكذا يقول له المثبتون لسائر الصفات من المحبة والرضا ونحو ذلك.

فإن قال: تلك الصفات أثبتها بالعقل؛ لأن الفعل الحادث دل على القدرة والتخصيص دل على الإرادة، والإحكام دل على العلم، وهذه الصفات مستلزمة للحياة والحي لا يخلو عن السمع، والبصر، والكلام، أو ضد ذلك.

قال له سائر أهل الإثبات: لك جوابان:

أحدهما: أن يقال: عدم الدليل المعين لا يستلزم عدم المدلول المعين، فهب أن ما سلكت من الدليل العقلي لا يثبت ذلك، فإنه لا ينفيه.

وليس لك أن تنفيه بغير دليل؛ لأن النافي عليه الدليل كما على المثبت، والسمع قد دل عليه، ولم يعارض ذلك معارض عقلي ولا سمعي؛ فيجب إثبات ما أثبته الدليل، السالم عن المعارض المقاوم.

الثاني: أن يقال يمكن إثبات هذه الصفات بنظير ما أثبت به تلك من العقليات.

فيقال نفع العباد بالإحسان إليهم يدل على الرحمة، كدلالة التخصيص على المشيئة، وإكرام الطائعين يدل على محبتهم، وعقاب الكافرين يدل على بغضهم، كما قد ثبت بالشهادة والخبر: من إكرام أوليائه وعقاب أعدائه، والغايات المحمودة في مفعولاته ومأموراته -وهي ما تنتهي إليه مفعولاته ومأموراته من العواقب الحميدة- تدل على حكمته البالغة؛ كما يدل التخصيص على المشيئة، وأولى: لقوة العلة الغائية؛ ولهذا كان ما في القرآن من بيان ما في مخلوقاته من النعم والحكم؛ أعظم مما في القرآن من بيان ما فيها من الدلالة على محض المشيئة[1]

وقال: وهذا باب مطرد، فإن كل واحد من النفاة لما أخبر به الرسول من الصفات: لا ينفي

(١) مجموع الفتاوى (٣/١٧- ١٩)، (٦/ ٧٥).

شيئًا فرارًا مما هو محذور إلا وقد أثبت ما يلزمه فيه نظير ما فر منه، فلا بد في آخر الأمر من أن يثبت موجودًا واجبًا قديمًا، متصفًا بصفات تميزه عن غيره، ولا يكون فيها مماثلًا لخلقه.

فيقال له: هكذا القول في جميع الصفات، وكل ما تثبته من الأسماء والصفات: فلا بد أن يدل على قدر تتواطأ فيه المسميات، ولولا ذلك لما فهم الخطاب؛ ولكن نعلم أن ما اختص الله به، وامتاز عن خلقه أعظم مما يخطر بالبال، أو يدور في الخيال[(١)]

وقال: إن من أثبت شيئًا ونفى شيئًا بالعقل -إذًا- ألزم فيما نفاه من الصفات التي جاء بها الكتاب والسنة نظير ما يلزمه فيما أثبته، ولو طولب بالفرق بين المحذور في هذا وهذا: لم يجد بينهما فرقًا.

ولهذا لا يوجد لنفاة بعض الصفات دون -بعض الذين يوجبون فيما نفوه إما التفويض؛ وإما التأويل المخالف لمقتضى اللفظ- قانون مستقيم، فإذا قيل لهم: لم تأولتم هذا وأقررتم هذا والسؤال فيهما واحد؟ لم يكن لهم جواب صحيح، فهذا تناقضهم في النفي.

وكذا تناقضهم في الإثبات؛ فإن من تأول النصوص على معنى من المعاني التي يثبتها؛ فإنهم إذا صرفوا النص عن المعنى الذي هو مقتضاه إلى معنى آخر؛ لزمهم في المعنى المصروف إليه ما كان يلزمهم في المعنى المصروف عنه.

فإذا قال قائل: تأويل محبته ورضاه، وغضبه وسخطه، هو إرادته للثواب والعقاب؛ كان ما يلزمه في الإرادة نظير ما يلزمه في الحب والمقت، والرضا والسخط.

ولو فسر ذلك بمفعولاته، وهو ما يخلقه من الثواب والعقاب؛ فإنه يلزمه في ذلك نظير ما فر منه، فإن الفعل لا بد أن يقوم أولًا بالفاعل، والثواب والعقاب المفعول إنما يكون على فعل ما يحبه ويرضاه، ويسخطه ويبغضه المثيب المعاقب، فهم إن أثبتوا الفعل على مثل الوجه المعقول في الشاهد للعبد مثلوا، وإن أثبتوه على خلاف ذلك فكذلك الصفات[(٢)]

وقال: وقد تدبرت كلام عامة من ينفي شيئًا مما أثبته الرسل من الأسماء والصفات فوجدتهم كلهم متناقضين؛ فإنهم يحتجون لما نفوه بنظير ما يحتج به النافي لما أثبتوه؛ فيلزمهم إما إثبات الأمرين وإما نفيهما، فإذا نفوهما فلا بد لهم أن يقولوا بالواجب الوجود وعدمه جميعًا، وهذا نهاية هؤلاء النفاة الملاحدة الغلاة من القرامطة وغلاة المتفلسفة؛ فإنهم إذا أخذوا ينفون النقيضين جميعًا؛ فالنقيضان كما أنهما لا يجتمعان، فلا يرتفعان[(٣)]

وقال: فمن ظن أن أسماء الله تعالى وصفاته إذا كانت حقيقة لزم أن يكون مماثلًا للمخلوقين،

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٦، ٢٧).

(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٠٩).

وأن صفاته مماثلة لصفاتهم كان من أجهل الناس، وكان أول كلامه سفسطة، وآخره زندقة؛ لأنه يقتضي نفي جميع أسماء الله تعالى وصفاته، وهذا هو غاية الزندقة والإلحاد.

ومن فرق بين صفة وصفة مع تساويهما في أسباب الحقيقة والمجاز؛ كان متناقضًا في، قوله متهافتًا في مذهبه، مشابهًا لمن آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض.

وإذا تأمل اللبيب الفاضل هذه الأمور تبين له أن مذهب السلف والأئمة في غاية الاستقامة والسداد، والصحة والاطراد، وأنه مقتضى المعقول الصريح والمنقول الصحيح، وأن من خالفه كان مع تناقض قوله المختلف الذي يؤفك عنه من أفك خارجًا عن موجب العقل والسمع، مخالفًا للفطرة والسمع، والله يتم نعمته علينا وعلى سائر إخواننا المسلمين المؤمنين، ويجمع لنا ولهم خير الدنيا والآخرة(١).

- قولهم في تغاير الأسماء والصفات عن المسمى والموصوف

الصفات الذاتية لا يقال: هي هو، ولا هي غيره، ولا يقال: لا هو ولا لا غيره.

أقوال العلماء

قال الشهرستاني عن الأشعري: قال: وهذه الصفات أزليَّة قائمة بذاته تعالى، لا يقال: هي هو، ولا: هي غيره، ولا: لا هو، ولا: لا غيره(٢).

وقال شيخ الإسلام: ومنهم من يقول: أنا لا أطلق عليها أنها ليست هي هو، ولا أطلق عليها أنها ليست غيره، ولا أجمع بين السلبين فأقول لا هي هو ولا هي غيره. وهو اختيار طائفة من المثبتة كالأشعري(٣).

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: والصفة والوصف تارة يراد به الكلام الذي يوصف به الموصوف، كقول الصحابي في: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝﴾ [الإخلاص: الآية ١] أحبها لأنها صفة الرحمن، وتارة يراد به المعاني التي دل عليها الكلام كالعلم والقدرة والجهمية والمعتزلة وغيرهم تنكر هذه، وتقول: إنما الصفات مجرد العبارة التي يعبر بها عن الموصوف.

والكُلَّابِيَّة ومن اتبعهم من الصفاتية قد يفرقون بين الصفة والوصف، فيجعلون الوصف هو القول؛ والصفة المعنى القائم بالموصوف.

وأما جماهير الناس فيعلمون أن كل واحد من لفظ الصفة والوصف مصدر في الأصل، كالوعد والعدة، والوزن والزنة، وأنه يراد به تارة هذا، وتارة هذا.

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٢١٢، ٢١٣).
(٢) الملل والنحل (١/ ٩٤).
(٣) مجموع الفتاوى (٦/ ٩٦).

ولما كان أولئك الجهمية ينفون أن يكون لله وصف قائم به: علم أو قدرة، أو إرادة أو كلام -وقد أثبتها المسلمون- صاروا يقولون: هؤلاء أثبتوا صفات زائدة على الذات، وقد صار طائفة من مناظريهم الصفاتية يوافقونهم على هذا الإطلاق، ويقولون: الصفات زائدة على الذات التي وصفوا - لها صفات ووصف- فيشعرون الناس أن هناك ذاتًا متميزة عن الصفات، وأن لها صفات متميزة عن الذات، ويشنع نفاة الصفات بشناعات ليس هذا موضعها، وقد بينا فسادها في غير هذا الموضع.

والتحقيق أن الذات الموصوفة لا تنفك عن الصفات أصلًا، ولا يمكن وجود ذات خالية عن الصفات، فدعوى المدعي وجود حي عليم قدير بصير بلا حياة ولا علم ولا قدرة، كدعوى قدرة وعلم وحياة لا يكون الموصوف بها حيًّا عليمًا قديرًا، بل دعوى شيء موجود قائم بنفسه قديم أو محدث، عري عن جميع الصفات ممتنع في صريح العقل.

ولكن الجهمية المعتزلة وغيرهم، لما أثبتوا ذاتًا مجردة عن الصفات صار مناظرهم يقول: أنا أثبت الصفات زائدة على ما أثبتموه من الذات؛ أي لا أقتصر على مجرد إثبات ذات بلا صفات، ولم يعن بذلك أنه في الخارج ذات ثابتة بنفسها، ولا مع ذلك صفات هي زائدة على هذه الذات متميزة عن الذات؛ ولهذا كان من الناس من يقول: الصفات غير الذات، كما يقوله المعتزلة، والكَرَّامِيَّة، ثم المعتزلة تنفيها، والكَرَّامِيَّة تثبتها.

ومنهم من يقول: الصفة لا هي الموصوف ولا هي غيره، كما يقوله طوائف من الصفاتية، كأبي الحسن الأشعري وغيره.

ومنهم من يقول كما قالت الأئمة: لا نقول الصفة هي الموصوف، ولا نقول: هي غيره؛ لأنا لا نقول: لا هي هو، ولا هي غيره؛ فإن لفظ الغير فيه إجمال، قد يراد به المباين للشيء أو ما قارن أحدهما الآخر، وما قاربه بوجود أو زمان أو مكان، ويراد بالغير: أن ما جاز العلم بأحدهما مع عدم العلم بالآخر.

وعلى الأول فليست الصفة غير الموصوف، ولا بعض الجملة غيرها.

وعلى الثاني فالصفة غير الموصوف، وبعض الجملة غيرها.

فامتنع السلف والأئمة من إطلاق لفظ الغير على الصفة نفيًا أو إثباتًا، لما في ذلك من الإجمال والتلبيس؛ حيث صار الجهمي يقول: القرآن هو الله أو غير الله. فتارة يعارضونه بعلمه فيقولون: علم الله هو الله أو غيره، إن كان ممن يثبت العلم، أو لا يمكنه نفيه.

وتارة يحلون الشبهة ويثبتون خطأ الإطلاقين: النفي والإثبات، لما فيه من التلبيس، بل يستفصل السائل فيقال له: إن أردت بالغير ما يباين الموصوف فالصفة لا تباينه، فليست غيره، وإن أردت بالغير ما يمكن فهم الموصوف على سبيل الإجمال، وإن لم يكن هو فهو غير بهذا الاعتبار[1]

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٣٥- ٣٣٧)، (٦/ ٩٧)، (١٢/ ١٧٠).

- **قولهم في الصفات الفعلية**

ينفون الصفات الفعلية المتعلقة بمشيئة وقدرة المولى عز وجل، كالاستواء، والنزول، والمجيء، والإتيان.

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام: قول ابن كلاب والأشعري والقلانسي ومن وافقهم من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم من أصحاب أحمد وغيرهم، إن الاستواء فعل يفعله الرب في العرش. وكذلك يقولون في النزول: ومعنى ذلك أنه يحدث في العرش قربًا فيصير مستويًا عليه من غير أن يقوم به -نفسه- فعل اختياري، سواء قالوا: إن الفعل هو المفعول، أو لم يقولوا بذلك، وكذلك النزول عندهم؛ فهم يجعلون الأفعال اللازمة بمنزلة الأفعال المتعدية، وذلك لأنهم اعتقدوا أنه لا يقوم به فعل اختياري؛ لأن ذلك حادث؛ فقيامه به يستلزم أن تقوم به الحوادث، فنفوا ذلك لهذا الأصل الذي اعتقدوه[1]

وقال: زكريا بن يحيى الساجي أخذ عنه أبو الحسن الأشعري ما أخذه من أصول أهل السنة والحديث وكثير مما نقل في كتاب «مقالات الإسلاميين» من مذهب أهل السنة والحديث، وذكر عنهم ما ذكره حماد بن زيد من أنه فوق العرش، وأنه يقرب من خلقه كيف شاء.

ومعنى ذلك عنده وعند من ينفي قيام الأفعال الاختيارية بذاته أنه يخلق أعراضًا في بعض المخلوقات يسميها نزولًا كما قال: إنه يخلق في العرش معنى يسميه استواء، وهو عند الأشعري تقريب العرش إلى ذاته من غير أن يقوم به فعل، بل يجعل أفعاله اللازمة كالنزول والاستواء كأفعاله المتعدية كالخلق والإحسان، وكل ذلك عنده هو المفعول المنفصل عنه.

والأشعري وأئمة أصحابه كالقاضي أبي بكر وغيره يقولون: إن الله فوق العرش بذاته، ولكن يقولون في النزول ونحوه من الأفعال هذا القول بناء على أصلهم في نفي قيام الحوادث به[2]

وقال: وطائفة من أصحاب أحمد وغيرهم -كالقاضي أبي يعلى وغيره ممن يوافق أبا الحسن الأشعري- على أن الفعل هو المفعول، وأنه لا يقوم بذاته فعل اختياري، يقولون: معنى النزول والاستواء وغير ذلك: أفعال يفعلها الرب في المخلوقات، وهذا هو المنصوص عن أبي الحسن الأشعري وغيره، قالوا: الاستواء فعل فعله في العرش كان به مستويًا، وهذا قول أبي الحسن بن الزاغوني[3]

وقال: وطائفة من أهل الكلام -منهم أبو الحسن الأشعري ومن اتبعه من أصحاب مالك والشافعي وأحمد- جعلوا النزول والإتيان والمجيء حدثًا يحدثه منفصلًا عنه، فذاك هو إتيانه

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٤٣٧).
(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٨٦).
(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٤٠١، ٤٦٦).

واستواؤه على العرش، فقالوا استواؤه فعل يفعله في العرش يصير به، مستويًا عليه من غير فعل يقوم بالرب[١]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: أكثر الناس خالفوهم، وقالوا: المعروف أنه لا يجيء شيء من الصفات والأعراض إلا بمجيء شيء، فإذا قالوا: جاء البرد أو جاء الحر فقد جاء الهواء الذي يحمل الحر والبرد، وهو عين قائمة بنفسها، وإذا قالوا: جاءت الحمى فالحمى حر أو برد تقوم بعين قائمة بسبب أخلاط تتحرك وتتحول من حال إلى حال، فيحدث الحر والبرد بذلك، وهذا بخلاف العرض الذي يحدث بلا تحول من حامل، مثل لون الفاكهة، فإنه لا يقال في هذا: جاءت الحمرة والصفرة والخضرة، بل يقال: أحمر وأصفر وأخضر[٢]

وقال: قال الشيخ أبو عثمان: ويثبت أصحاب الحديث نزول الرب كل ليلة إلى السماء الدنيا من غير تشبيه له بنزول المخلوقين ولا تمثيل ولا تكييف؛ بل يثبتون ما أثبته رسول الله وينتهون فيه إليه ويمرون الخبر الصحيح الوارد بذكره على ظاهره، ويكلون علمه إلى الله سبحانه وتعالى، وكذلك يثبتون ما أنزل الله في كتابه من ذكر المجيء والإتيان المذكورين في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٠] وقوله عز وجل: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفَجر: الآية ٢٢] [٣]

وتقدم مزيد بيان عند قول الكُلَّابِيَّة في الصفات الاختيارية.

- قولهم في الصفات الخبرية

متأخِّروهم ينفون الصفات الخبرية، كاليدين والوجه.

أقوال العلماء

قال الشهرستاني عن الأشعري: وأثبتَ اليدين والوجه صفات خبرية، فيقول: ورد بذلك السمع فيجب الإقرار به كما ورد، وصغْوُهُ إلى طريقة السلف من ترك التعرض للتأويل، وله قول أيضًا في جواز التأويل[٤]

قال شيخ الإسلام: إن القول المحكي عنه في تأويل الصفات الخبرية قول لا أصل له في كلامه، وإنما هو قول طائفة من أصحابه، فللأشعرية قولان ليس للأشعري قولان[٥]

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٥٠، ٣١٢، ٣١٣).
(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٥١)، (١٢/ ١٣٢- ١٣٥).
(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٩١).
(٤) الملل والنحل (١/ ١٠١).
(٥) مجموع الفتاوى (٣/ ١٩٠)، (٦/ ١٥).

وقال: أئمة المتكلمين يثبتون الصفات الخبرية في الجملة، وإن كان لهم فيها طرق كأبي سعيد ابن كلاب، وأبي الحسن الأشعري، وأئمة أصحابه: كأبي عبد الله بن مجاهد، وأبي الحسن الباهلي، والقاضي أبي بكر بن الباقلاني، وأبي إسحاق الإسفرائيني، وأبي بكر بن فورك، وأبي محمد بن اللبان، وأبي علي بن شاذان، وأبي القاسم القشيري، وأبي بكر البيهقي وغير هؤلاء، فما من هؤلاء إلا من يثبت من الصفات الخبرية ما شاء الله تعالى، وعماد المذهب عنهم: إثبات كل صفة في القرآن.

وأما الصفات التي في الحديث: فمنهم من يثبتها ومنهم من لا يثبتها..

ومن وافقهم على نفي الصفات الخبرية: من متأخري الأشعرية ونحوهم(١)

وقال: وابن كلاب إمام الإشعرية أكثر مخالفة لجهم، وأقرب إلى السلف من الأشعري نفسه، والأشعري أقرب إلى السلف من القاضي أبي بكر الباقلاني، والقاضي أبو بكر وأمثاله أقرب إلى السلف من أبي المعالي وأتباعه، فإن هؤلاء نفوا الصفات كالاستواء، والوجه، واليدين.

ثم اختلفوا هل تتأول أو تفوض؟ على قولين أو طريقين، فأول قولي أبي المعالي هو تأويلها، كما ذكر ذلك في الإرشاد وآخر قوليه تحريم التأويل ذكر ذلك في الرسالة النظامية واستدل بإجماع السلف على أن التأويل ليس بسائغ ولا واجب.

وأما الأشعري نفسه وأئمة أصحابه فلم يختلف قولهم في إثبات الصفات الخبرية، وفى الرد على من يتأولها، كمن يقول: استوى بمعنى استولى، وهذا مذكور في كتبه كلها، كـ«الموجز الكبير»، و«المقالات الصغيرة، والكبيرة»، و«الإبانة»، وغير ذلك، وهكذا نقل سائر الناس عنه، حتى المتأخرون، كالرازي والآمدي ينقلون عنه إثبات الصفات الخبرية، ولا يحكون عنه في ذلك قولين.

فمن قال: إن الأشعري كان ينفيها، وأن له في تأويلها قولين: فقد افترى عليه؛ ولكن هذا فعل طائفة من متأخري أصحابه، كأبي المعالي ونحوه؛ فإن هؤلاء أدخلوا في مذهبه أشياء من أصول المعتزلة(٢)

وقال: وكثير من المتكلمة الصفاتية يريدون بالتوحيد والتنزيه، نفي الصفات الخبرية أو بعضها، وبالتجسيم والتشبيه إثباتها أو بعضها(٣)

نقض قولهم

قال الباقلاني: فإن قال قائل: فما الحجة في أن لله عز وجل وجهًا ويدين؟

قيل له: قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمن: الآية ٢٧] ، وقوله: ﴿مَا

(١) مجموع الفتاوى (٤/١٤٧، ١٤٨).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/٢٠٢، ٢٠٣)، درء التعارض (٢/١٧، ١٨).

(٣) مجموع الفتاوى (٤/١٥٠).

مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: الآية ٧٥]

فأثبت لنفسه وجهًا ويدين.

فإن قالوا: فما أنكرتم أن يكون المعنى في قوله خلقت بيدي أنه خلقه بقدرته أو بنعمته؛ لأن اليد في اللغة قد تكون بمعنى النعمة وبمعنى القدرة كما يقال: لي عند فلان يد بيضاء يراد به نعمة وكما يقال: هذا الشيء في يد فلان، وتحت يد فلان يراد به أنه تحت قدرته وفي ملكه، ويقال: رجل أيد إذا كان قادرًا.

وكما قال الله تعالى: ﴿خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ [يس: الآية ٧١] يريد عملنا بقدرتنا.

وقال الشاعر:

إذا ما راية رفعت لمجد تلقاها عرابة باليمين

فكذلك قوله: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: الآية ٧٥] يعني بقدرتي أو نعمتي.

يقال لهم: هذا باطل؛ لأن قوله: ﴿بِيَدَيَّ﴾ [ص: الآية ٧٥] يقتضي إثبات يدين هما صفة له، فلو كان المراد بهما القدرة لوجب أن يكون له قدرتان.

وأنتم لا تزعمون أن للبارئ سبحانه قدرة واحدة فكيف يجوز أن تثبتوا له قدرتين، وقد أجمع المسلمون من مثبتي الصفات والنافين لها على أنه لا يجوز أن يكون له تعالى قدرتان فبطل ما قلتم.

وكذلك لا يجوز أن يكون الله تعالى خلق آدم بنعمتين؛ لأن نعم الله تعالى على آدم وعلى غيره لا تحصى؛ ولأن القائل لا يجوز أن يقول: رفعت الشيء بيدي، أو وضعته بيدي، أو توليته بيدي، وهو يعني نعمته.

وكذلك لا يجوز أن يقال: لي عند فلان يدان؛ يعني نعمتين، وإنما يقال: لي عنده يدان بيضاوان.

لأن القول يد لا يستعمل إلا في اليد التي هي صفة للذات،

ويدل على فساد تأويلهم أيضًا أنه لو كان الأمر على ما قالوه لم يغفل عن ذلك إبليس، وعن أن يقول وأي فضل لآدم علي يقتضي أن أسجد له، وأنا أيضا بيدك خلقتني التي هي قدرتك، وبنعمتك خلقتني، وفي العلم بأنه الله تعالى فضل آدم عليه بخلقه بيديه دليل على فساد ما قالوه.

فإن قال قائل: فما أنكرتم أن يكون وجهه ويده جارحة إذ كنتم لم تعقلوا يد صفة، ووجه صفة لا جارحة.

يقال له: لا يجب ذلك كما لا يجب إذا لم نعقل حيًا عالمًا قادرًا إلا جسمًا، أن نقضي نحن وأنتم على الله تعالى بذلك،

وكما لا يجب متى كان قائمًا بذاته أن يكون جوهرًا أو جسمًا؛ لأنا وإياكم لم نجد قائمًا بنفسه في شاهدنا إلا كذلك، وكذلك الجواب لهم إن قالوا فيجب أن يكون علمه وحياته وكلامه وسائر

صفاته لذاته أعراضًا، أو أجناسًا، أو حوادث، أو أغيارًا له، أو حالة فيه، أو محتاجة له إلى قلب واعتلوا بالوجود[١]

قال شيخ الإسلام: وقال القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني المتكلم -وهو أفضل المتكلمين المنتسبين إلى الأشعري؛ ليس فيهم مثله لا قبله ولا بعده- قال في كتاب «الإبانة» تصنيفه: فإن قال قائل: فما الدليل على أن لله وجهًا ويدًا؟ قيل له قوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ۝٢٧﴾ [الرحمن: الآية ٢٧] ، وقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: الآية ٧٥] فأثبت لنفسه وجهًا ويدًا.

فإن قال: فلم أنكرتم أن يكون وجهه ويده جارحة إن كنتم لا تعقلون وجهًا ويدًا إلا جارحة؟

قلنا: لا يجب هذا، كما لا يجب إذا لم نعقل حيًّا عالمًا قادرًا إلا جسمًا أن نقضي نحن وأنتم بذلك على الله سبحانه وتعالى، وكما لا يجب في كل شيء كان قائمًا بذاته أن يكون جوهرًا؛ لأنا وإياكم لم نجد قائمًا بنفسه في شاهدنا إلا كذلك.

وكذلك الجواب لهم إن قالوا: يجب أن يكون علمه وحياته، وكلامه وسمعه، وبصره وسائر صفات ذاته عرضًا واعتلوا بالوجود[٢]

وقال: الحافظ أبو بكر البيهقي مع توليه للمتكلمين من أصحاب أبي الحسن الأشعري، وذبه عنهم، قال: في كتابه «الأسماء والصفات».

باب ما جاء في إثبات اليدين صفتين -لا من حيث الجارحة- لورود خبر الصادق به، قال الله تعالى: ﴿يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: الآية ٧٥] وقال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: الآية ٦٤]

وذكر الأحاديث الصحاح في هذا الباب، مثل قوله في غير حديث، في حديث الشفاعة: **«يا آدم أنت أبو البشر خلقك الله بيده»** ومثل قوله في الحديث المتفق عليه: **«أنت موسى اصطفاك الله بكلامه، وخط لك الألواح بيده»**، وفي لفظ: **«وكتب لك التوراة بيده»**، ومثل ما في صحيح مسلم: **«أنه سبحانه غرس كرامة أوليائه في جنة عدن بيده»**، ومثل قوله ﷺ: **«تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة، يتكفؤها بيده كما يتكفأ أحدكم خبزته في السفر؛ نزلًا لأهل الجنة»**.

وذكر أحاديث مثل قوله: **«بيدي الأمر» «والخير في يديك» «والذي نفس محمد بيده» و«أن الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل»**، وقوله: **«المقسطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين»** وقوله: **«يطوي الله السموات يوم القيامة ثم يأخذهن بيده اليمنى، ثم يقول: أنا الملك أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟ ثم يطوى**

---

(١) تمهيد الأوائل ص(٢٩٥- ٢٩٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٩٨).

الأرضين بشماله، ثم يقول: أنا الملك أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟».

وقوله: «يمين الله ملأى لا يغيضها نفقة؛ سحاء الليل والنهار، أرأيتم ما أنفق منذ خلق السموات والأرض؛ فإنه لم يغض ما في يمينه وعرشه على الماء، وبيده الأخرى القسط يخفض ويرفع» وكل هذه الأحاديث في الصحاح.

وذكر أيضًا قوله: «إن الله لما خلق آدم قال له ويداه مقبوضتان: اختر أيهما شئت. قال: اخترت يمين ربي وكلتا يدي ربي يمين مباركة». وحديث: «إن الله لما خلق آدم مسح على ظهره بيده» إلى أحاديث أخر ذكرها من هذا النوع.

ثم قال البيهقى: أما المتقدمون من هذه الأمة فإنهم لم يفسروا ما كتبنا من الآيات والأخبار في هذا الباب، وكذلك قال في الاستواء على العرش وسائر الصفات الخبرية، مع أنه يحكي قول بعض المتأخرين[١]

وقال: ومذهب الأشعري نفسه وطبقته كأبي العباس القلانسي ونحوه ومن قبله من أئمته كأبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب، ومن بعده من أئمة أصحابه الذين أخذوا عنه كأبي عبد الله بن مجاهد شيخ القاضي أبي بكر الباقلاني، وأبي الحسن الباهلي شيخ ابن الباقلاني، وأبي إسحاق الإسفرائيني، وأبي بكر بن فورك، وكأبي الحسن علي بن مهدي الطبري صاحب التآليف في تأويل الأحاديث المشكلات الواردة في الصفات ونحوهم.

والطبقة الثانية التي أخذت عن أصحابه كالقاضي أبي بكر إمام الطائفة، وأبي بكر بن فورك، وأبي إسحاق الإسفرائيني، وأبي علي بن شاذان وغير هؤلاء، إثبات الصفات الخبرية التي جاء بها القرآن أو السنن المتواترة كاستوائه على العرش والوجه واليد ومجيئه يوم القيامة وغير ذلك، وقد رأيت كلام كل من ذكرته من هؤلاء يثبت هذه الصفات، ومن لم أذكره أيضًا، وكتبهم وكتب من نقل عنهم مملوءة بذلك وبالرد على من يتأول هذه الصفات والأخبار بأن تأويلهما طريق الجهمية والمعتزلة ونحو ذلك[٢]

وتقدم مزيد بيان عند قول الجهمية في الصفات الخبرية، والكلام عن مقالة التعطيل.

- قولهم في كلام الله عز وجل

كلام الله عندهم معنى قائم بذات الله هو الأمر والنهي والخبر، أن عبر عنه بالعربية كان قرآنًا، وإن عبر عنه بالعبرية كان توراة، وإن عبر عنه بالسريانية كان إنجيلًا، فالقرآن عندهم عبارة عن كلام الله.

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٨٧- ٨٩)

(٢) الفتاوى الكبرى (٥/ ٢٥٦).

أقوال العلماء

قال الشهرستاني عن الأشعري: وكلامه واحد، هو: أمر ونهي، وخبر واستخبار، ووعد ووعيد. وهذه الوجوه ترجع إلى اعتبارات في كلامه، لا إلى عدد في نفس الكلام. والعبارات والألفاظ المنزلة على لسان الملائكة إلى الأنبياء عليهم السلام دلالات على الكلام الأزلي، والدلالة مخلوقة محدثة، والمدلول قديم أزلي. والفرق بين القراءة والمقروء، والتلاوة والمتلو كالفرق بين الذِّكر والمذْكور، فالذِّكر محدث والمذكور قديم[(١)]

وقال شيخ الإسلام: قول أبي محمد عبدالله بن سعيد بن كُلَّاب البصري ومن اتبعه: كالقلانسي، وأبي الحسن الأشعري، وغيرهم، إن كلام الله معنى قائم بذات الله، هو الأمر بكل مأمور أمر الله به، والخبر عن كل مخبر أخبر الله عنه، إن عبر عنه بالعربية كان قرآنًا، وإن عبر عنه بالعبرية كان توراة، وإن عبر عنه بالسريانية كان إنجيلًا،

والأمر والنهي والخبر ليست أنواعًا له ينقسم الكلام إليها، وإنما كلها صفات له إضافية، كما يوصف الشخص الواحد بأنه ابن لزيد، وعم لعمرو، وخال لبكر، والقائلون بهذا القول منهم من يقول: إنه معنى واحد في الأزل وأنه في الأزل أمر ونهي وخبر، كما يقوله الأشعري.

ومنهم من قال: بل يصير أمرًا ونهيًا عند وجود المأمور والمنهي.

ومنهم من يقول: هو عدة معان، الأمر والنهي، والخبر، والاستخبار.

وقد ألزم الناس أصحاب هذا القول أن يجعلوا العلم والقدرة والإرادة والحياة شيئًا واحدًا، فاعترف محققوهم بصحة الإلزام[(٢)]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: قوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: الآية ٦] فيه دلالة على أنه يسمع كلام الله من التالي المبلغ، وأن ما يقرؤه المسلمون هو كلام الله، كما في حديث جابر في السنن: «أن النبي ﷺ كان يعرض نفسه على الناس في الموقف ويقول: ألا رجل يحملني إلى قومه لأبلغ كلام ربي؟ فإن قريشًا منعوني أن أبلغ كلام ربي» وفي حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه لما خرج على المشركين فقرأ عليهم: ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝٣﴾ قالوا له هذا كلامك أم كلام صاحبك؟ فقال: ليس بكلامي ولا بكلام صاحبي، ولكنه كلام الله.

وقد قال تعالى: ﴿ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ۝١١ وَجَعَلْتُ لَهُۥ مَالًا مَّمْدُودًا ۝١٢ وَبَنِينَ شُهُودًا ۝١٣ وَمَهَّدتُّ لَهُۥ

---

(١) الملل والنحل (١/ ٩٦). الإنصاف للباقلاني ص ٦٢- ١٢٦ وأصول الدين للرازي ص ٦٣ -٦٧ وكتاب الأربعين في أصول الدين للغزالي ص ٢٧- ٢٨

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ١٦٥)، (١٢/ ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٠١، ٥٥٧).

تَمْهِيدًا ﴿١٤﴾ ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ ﴿١٥﴾ كَلَّآ إِنَّهُۥ كَانَ لِءَايَٰتِنَا عَنِيدًا ﴿١٦﴾ سَأُرْهِقُهُۥ صَعُودًا ﴿١٧﴾ إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿١٨﴾ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١٩﴾ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ نَظَرَ ﴿٢١﴾ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ أَدْبَرَ وَٱسْتَكْبَرَ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ﴿٢٤﴾ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾﴾ فمن قال: إن هذا القرآن قول البشر كان قوله مضاهيًا لقول الوحيد الذي أصلاه الله سقر. ومن المعلوم لعامة العقلاء أن من بلغ كلام غيره كالمبلغ لقول النبي: «**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى**» إذا سمعه الناس من المبلغ قالوا: هذا حديث رسول الله ﷺ، وهذا كلام رسول الله، ولو قال المبلغ هذا كلامي وقولي لكذبه الناس لعلمهم بأن الكلام كلام لمن قاله مبتدئًا منشئًا؛ لا لمن أداه راويا مبلغًا، فإذا كان مثل هذا معلومًا في تبليغ كلام المخلوق فكيف لا يعقل في تبليغ كلام الخالق الذي هو أولى ألا يجعل كلامًا لغير الخالق جل وعلا؟!

وقد أخبر تعالى بأنه منزل منه فقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام: الآية ١١٤] وقال: ﴿حمٓ ﴿١﴾ تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٢﴾﴾ ﴿حمٓ ﴿١﴾ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴿١﴾﴾ فجبريل رسول الله من الملائكة جاء به إلى رسول الله ﷺ من البشر، والله يصطفي من الملائكة رسلًا ومن الناس، وكلاهما مبلغ له، كما قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: الآية ٦٧] وقال: ﴿إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴿٢٧﴾ لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ﴾ وهو مع هذا كلام الله ليس لجبريل ولا لمحمد فيه إلا التبليغ والأداء، كما أن المعلمين له في هذا الزمان والتالين له في الصلاة أو خارج الصلاة ليس لهم فيه إلا ذلك لم يحدثوا شيئًا من حروفه ولا معانيه قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾﴾ [النحل: الآية ٩٨] إلى قوله: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓا۟ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿١٠٢﴾ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴿١٠٣﴾﴾

كان بعض المشركين يزعم أن النبي ﷺ تعلمه من بعض الأعاجم الذين بمكة إما عبد ابن الحضرمي وإما غيره، كما ذكر ذلك المفسرون فقال تعالى: ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ﴾ [النحل: الآية ١٠٣]؛ أي: يضيفون إليه التعليم لسان ﴿أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل: الآية ١٠٣] فكيف يتصور أن يعلمه أعجمي وهذا الكلام عربي؟ وقد أخبر أنه نزله روح القدس من ربك بالحق، فهذا بيان أن هذا القرآن العربي الذي تعلمه من غيره لم يكن هو المحدث لحروفه ونظمه؛ إذ يمكن لو كان كذلك أن يكون تلقى من الأعجمي معانيه وألف هو حروفه، وبيان أن هذا الذي تعلمه من غيره نزل به روح القدس من ربك بالحق يدل على أن القرآن جميعه منزل من الرب سبحانه وتعالى لم ينزل معناه دون حروفه.

ومن المعلوم أن من بلغ كلام غيره كمن بلغ كلام النبي ﷺ أو غيره من الناس أو أنشد شعر غيره كما لو أنشد منشد قول لبيد:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل

أو قول عبد الله بن رواحة حيث قال:

شهدت بأن وعد الله حق ... وإن النار مثوى الكافرينا
وإن العرش فوق الماء طاف ... وفوق العرش رب العالمينا

أو قوله:

وفينا رسول الله يتلو كتابه ... إذا انشق معروف من الفجر ساطع
يبيت يجافي جنبه عن فراشه ... إذا استثقلت بالمشركين المضاجع
أرانا الهدى بعد العمى فقلوبنا ... به موقنات أن ما قال واقع

وهذا الشعر قاله منشئه لفظه ومعناه، وهو كلامه لا كلام غيره بحركته وصوته ومعناه القائم بنفسه، ثم إذا أنشده المنشد وبلغه عنه علم أنه شعر ذلك المنشئ وكلامه ونظمه وقوله، مع أن هذا الثاني أنشده بحركة نفسه وصوت نفسه، وقام بقلبه من المعنى نظير ما قام بقلب الأول وليس الصوت المسموع من المنشد هو الصوت المسموع من المنشئ والشعر شعر المنشئ لا شعر المنشد، والمحدِّث عن النبي ﷺ إذا روى قوله: «إنما الأعمال بالنيات» بلغه بحركته وصوته، مع أن النبي ﷺ تكلم به بحركته وصوته، وليس صوت المبلغ صوت النبي ﷺ، ولا حركته كحركته، والكلام كلام رسول الله ﷺ لا كلام المبلغ له عنه.

فإذا كان هذا معلومًا معقولًا فكيف لا يعقل أن يكون ما يقرأ القارئ إذا قرأ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ * مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝﴾ أن يقال هذا الكلام كلام البارئ وان كان الصوت صوت القارئ[(١)].

وقال: وفي إضافته إلى هذا الرسول تارة، وإلى هذا تارة؛ دليل على أنه إضافة بلاغ وأداء، لا إضافة إحداث لشيء منه أو إنشاء، كما يقوله بعض المبتدعة الأشعرية، من أن حروفه ابتداء جبرائيل، أو محمد، مضاهاة منهم في نصف قولهم لمن قال: إنه قول البشر، من مشركي العرب، ممن يزعم أنه أنشأه بفضله، وقوة نفسه، ومن المتفلسفة الذين يزعمون أن المعاني والحروف تأليفه؛ لكنها فاضت عليه كما يفيض العلم على غيره من العلماء[(٢)]

وقال: فإن قال قائل: فالوحيد جعل الجميع قول البشر، ونحن نقول إن الكلام العربي قول البشر، وأما معناه فهو كلام الله.

فيقال لهم: هذا نصف قول الوحيد، ثم هذا باطل من وجوه أخرى.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٥٩- ٢٦٣)، (١٢/ ٢٩٦، ٣٠١)، (١٢/ ٥٣٥- ٥٤٣، ٥٤٥- ٥٥٢، ٥٦٦).
(٢) مجموع الفتاوى (٢/ ٥٠، ٥١)، (١٢/ ١٣٥- ١٣٧، ٥٥٥).

وهو أن معاني هذا النظم معان متعددة متنوعة، وأنتم تجعلون ذلك المعنى معنى واحدًا هو الأمر والنهي والخبر والاستخبار، وتجعلون ذلك المعنى إذا عبر عنه بالعربية كان قرآنًا، وإذا عبر عنه بالعبرانية كان توراة، وإذا عبر عنه بالسريانية كان إنجيلًا، وهذا مما يعلم بطلانه بالضرورة من العقل والدين، فإن التوراة إذا عربناها لم يكن معناها معنى القرآن، والقرآن إذا ترجمناه بالعبرانية لم يكن معناه معنى التوراة.

وأيضا فإن معنى آية الكرسي ليس هو معنى آية الدين، وإنما يشتركان في مسمى الكلام، ومسمى كلام الله، كما تشترك الأعيان في مسمى النوع، فهذا الكلام وهذا الكلام وهذا الكلام كله يشترك في أنه كلام الله اشتراك الأشخاص في أنواعها، كما أن الإنسان وهذا الإنسان وهذا الإنسان يشتركون في مسمى الإنسان وليس في الخارج شخص بعينه هو هذا وهذا وهذا، وكذلك ليس في الخارج كلام واحد هو معنى التوراة والإنجيل والقرآن وهو معنى آية الدين وآية الكرسي.

ومن خالف هذا كان في مخالفته لصريح المعقول من جنس من قال: إن أصوات العباد وأفعالهم قديمة أزلية. فاضرب بكلام البدعتين رأس قائلهما، والزمْ الصراط المستقيم؛ صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين[١]

وقال: واعلم أن أصل القول بالعبارة «أن أبا محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب» هو أول من قال في الإسلام: إن معنى القرآن كلام الله، وحروفه ليست كلام الله، فأخذ بنصف قول المعتزلة ونصف قول أهل السنة والجماعة، وكان قد ذهب إلى إثبات الصفات لله تعالى، وخالف المعتزلة في ذلك، وأثبت العلو لله على العرش ومباينته المخلوقات، وقرر ذلك تقريرًا هو أكمل من تقرير أتباعه بعده، وكان الناس قد تكلموا فيمن بلغ كلام غيره هل يقال له حكاية عنه أم لا؟ وأكثر المعتزلة قالوا: هو حكاية عنه، فقال ابن كلاب: القرآن العربي حكاية عن كلام الله؛ ليس بكلام الله.

فجاء بعده «أبو الحسن الأشعري» فسلك مسلكه في إثبات أكثر الصفات، وفي مسألة القرآن أيضًا، واستدرك عليه قوله: إن هذا حكاية، وقال: الحكاية إنما تكون مثل المحكي فهذا يناسب قول المعتزلة، وإنما يناسب قولنا أن نقول هو عبارة عن كلام الله؛ لأن الكلام ليس من جنس العبارة؛ فأنكر أهل السنة والجماعة عليهم عدة أمور.

أحدها: قولهم: إن المعنى كلام الله، وإن القرآن العربي ليس كلام الله، وكانت المعتزلة تقول: هو كلام الله وهو مخلوق، فقال: هؤلاء هو مخلوق وليس بكلام الله؛ لأن من أصول أهل السنة أن الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل، فإذا قام الكلام بمحل كان هو المتكلم به كما أن العلم والقدرة إذا قاما بمحل كان هو العالم القادر وكذلك «الحركة». وهذا مما احتجوا به

(١) مجموع الفتاوى (١٢/٢٦٦، ٢٦٧).

على المعتزلة وغيرهم من الجهمية في قولهم: إن كلام الله مخلوق خلقه في بعض الأجسام؛ قالوا لهم: لو كان كذلك لكان الكلام كلام ذلك الجسم الذي خلقه فيه فكانت الشجرة هي القائلة: ﴿إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [القَصَص: الآية ٣٠] فقال أئمة الكُلَّابِيَّة: إذا كان القرآن العربي مخلوقًا لم يكن كلام الله، فقال طائفة من متأخريهم: بل نقول الكلام مقول بالاشتراك بين المعنى المجرد وبين الحروف المنظومة، فقال لهم المحققون: فهذا يبطل أصل حجتكم على المعتزلة؛ فإنكم إذا سلمتم أن ما هو كلام الله حقيقة لا يمكن قيامه به بل بغيره أمكن المعتزلة أن يقولوا: ليس كلامه إلا ما خلقه في غيره.

الثاني: قولهم: إن ذلك المعنى هو الأمر والنهي والخبر، وهو معنى التوراة، والإنجيل والقرآن، وقال أكثر العقلاء: هذا الذي قالوه معلوم الفساد بضرورة العقل.

الثالث: أن ما نزل به جبريل من المعنى واللفظ وما بلغه محمد لأمته من المعنى واللفظ ليس هو كلام الله.

و«مسألة القرآن» لها طرفان:

أحدهما: تكلم الله به وهو أعظم الطرفين.

والثاني: تنزيله إلى خلقه والكلام في هذا سهل بعد تحقيق الأول[1].

وقال عن قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً﴾ [النّحل: الآية ١٠١] ومنها أن هذه الآية - أيضًا- تبطل قول من يقول: إن القرآن العربي ليس منزلًا من الله بل مخلوق، إما في جبريل أو محمد أو جسم آخر غيرهما، كما يقول ذلك الكُلَّابِيَّة والأشعرية الذين يقولون: إن القرآن العربي ليس هو كلام الله، وإنما كلامه المعنى القائم بذاته، والقرآن العربي خلق ليدل على ذلك المعنى، ثم إما أن يكون خلق في بعض الأجسام: الهواء أو غيره، أو ألهمه جبريل فعبر عنه بالقرآن العربي، أو ألهمه محمدًا فعبر عنه بالقرآن العربي، أو يكون أخذه جبريل من اللوح المحفوظ أو غيره؛ فهذه الأقوال التي تقدمت هي تفريع على هذا القول، فإن هذا القرآن العربي لا بد له من متكلم تكلم به أولًا قبل أن يصل إلينا.

وهذا القول يوافق قول المعتزلة ونحوهم في إثبات خلق القرآن العربي، وكذلك التوراة العبرية، ويفارقه من وجهين.

أحدهما: أن أولئك يقولون: إن المخلوق كلام الله، وهؤلاء يقولون: إنه ليس كلام الله؛ لكن يسمى كلام الله مجازًا وهذا قول أئمتهم وجمهورهم، وقالت طائفة من متأخريهم: بل لفظ الكلام يقال على هذا وهذا بالاشتراك اللفظي، لكن هذا ينقض أصلهم في إبطال قيام الكلام بغير المتكلم به، وهم مع هذا لا يقولون: إن المخلوق كلام الله حقيقة، كما تقوله المعتزلة مع قولهم إنه كلامه

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٧٢- ٢٧٤)، (١٢/ ٣٧٦- ٣٨٠، ٥٥٢).

حقيقة، بل يجعلون القرآن العربي كلامًا لغير الله وهو كلام حقيقة، وهذا شر من قول المعتزلة، وهذا حقيقة قول الجهمية، ومن هذا الوجه؛ فقول المعتزلة أقرب وقول الآخرين هو قول الجهمية المحضة، لكن المعتزلة في المعنى موافقون لهؤلاء، وإنما ينازعونهم في اللفظ.

الثاني: أن هؤلاء يقولون: لله كلام هو معنى قديم قائم بذاته، والخلقية يقولون: لا يقوم بذاته كلام، ومن هذا الوجه فالكُلَّابِيَّة خير من الخلقية في الظاهر؛ لكن جمهور الناس يقولون: إن أصحاب هذا القول عند التحقيق لم يثبتوا له كلامًا حقيقة غير المخلوق؛ فإنهم يقولون: إنه معنى واحد هو الأمر والنهي والخبر؛ فإن عبر عنه بالعربية كان قرآنًا، وإن عبر عنه بالعبرية كان توراة، وإن عبر عنه بالسريانية كان إنجيلًا، ومنهم من قال: هو خمس معان.

وجمهور العقلاء يقولون: إن فساد هذا معلوم بالضرورة بعد التصور التام، والعقلاء الكثيرون لا يتفقون على الكذب وجحد بالضرورات من غير تواطؤ واتفاق؛ كما في الأخبار المتواترة، وأما مع التواطؤ فقد يتفقون على الكذب عمدًا، وقد يتفقون على جحد الضرورات وإن لم يعلم كل منهم أنه جاحد للضرورة، ولو لم يفهم حقيقة القول الذي يعتقده لحسن ظنه فيمن يقلد قوله ولمحبته لنصر ذلك القول كما اتفقت النصارى والرافضة وغيرهم من الطوائف على مقالات يعلم فسادها بالضرورة.

وقال جمهور العقلاء: نحن إذا عربنا التوراة والإنجيل لم يكن معنى ذلك معنى القرآن، بل معاني هذا ليست معاني هذا، ومعاني هذا ليست معاني هذا. وكذلك معنى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: الآية ١] ليس هو معنى ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١﴾ [المَسَد: الآية ١]، ولا معنى آية الكرسي هو معنى آية الدين. وقالوا: إذا جوزتم أن تكون الحقائق المتنوعة شيئًا واحدًا فجوزوا أن يكون العلم والقدرة والكلام والسمع والبصر صفة واحدة، فاعترف أئمة هذا القول بأن هذا الإلزام ليس لهم عنه جواب عقلي.

ثم منهم من قال: الناس في الصفات إما مثبت لها وقائل بالتعدد، وإما نافٍ لها؛ وأما إثباتها واتحادها فخلاف الإجماع. وهذه طريقة القاضي أبي بكر وأبي المعالي وغيرهما. ومنهم من اعترف بأنه ليس له عنه جواب، كأبي الحسن الآمدي وغيره.

والمقصود هنا أن هذه الآية تبين بطلان هذا القول، كما تبين بطلان غيره فإن قوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [النّحل: الآية ١٠٢] يقتضي نزول القرآن من ربه، والقرآن اسم للقرآن العربي لفظه ومعناه بدليل قوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النّحل: الآية ٩٨] وإنما يقرأ القرآن العربي لا يقرأ معانيه المجردة. وأيضًا فضمير المفعول في قوله نزله عائد على ما في قوله: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾ [النّحل: الآية ١٠١] فالذي أنزله الله هو الذي نزله روح القدس؛ فإذا كان روح القدس نزل بالقرآن العربي لزم أن يكون نزله من الله، فلا يكون شيء منه نزله من عين من الأعيان المخلوقة، ولا نزله من نفسه.

وأيضًا فإنه قال عقيب هذه الآية: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ﴿١٠٣﴾﴾ [النّحل: الآية ١٠٣] وهم كانوا يقولون: إنما يعلمه هذا القرآن العربي بشر، لم يكونوا يقولون إنما يعلمه بشر معانيه؛ فقط بدليل قوله: ﴿لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾ [النّحل: الآية ١٠٣] فإنه تعالى أبطل قول الكفار بأن لسان الذي ألحدوا إليه؛ بأن أضافوا إليه هذا القرآن، فجعلوه هو الذي يعلم محمدًا القرآن لسان أعجمي، والقرآن لسان عربي مبين، وعبر عن هذا المعنى بلفظ ﴿يُلْحِدُونَ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٨٠] لما تضمن من معنى ميلهم عن الحق وميلهم إلى هذا الذي أضافوا إليه هذا القرآن؛ فإن لفظ «الإلحاد» يقتضي ميلًا عن شيء إلى شيء بباطل، فلو كان الكفار قالوا يعلمه معانيه فقط لم يكن هذا ردًّا لقولهم؛ فان الإنسان قد يتعلم من الأعجمي شيئًا بلغة ذلك الأعجمي، ويعبر عنه هو بعبارته.

وقد اشتهر في التفسير أن بعض الكفار كانوا يقولون: هو تعلمه من شخص كان بمكة أعجمي. قيل: إنه كان مولى لابن الحضرمي، وإذا كان الكفار جعلوا الذي يعلمه ما نزل به روح القدس بشرًا، والله أبطل ذلك بأن لسان ذلك أعجمي وهذا لسان عربي مبين؛ علم أن روح القدس نزل باللسان العربي المبين، وأن محمدًا لم يؤلف نظم القرآن بل سمعه من روح القدس، وإذا كان روح القدس نزل به من الله علم أنه سمعه منه ولم يؤلفه هو، وهذا بيان من الله أن القرآن الذي هو اللسان العربي المبين سمعه روح القدس من الله ونزل به منه.

ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ﴾ [الأنعَام: الآية ١١٢] إلى قوله: ﴿فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعَام: الآية ١١٢] وكذلك قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ [الأنعَام: الآية ١١٤]

والكتاب اسم للقرآن العربي بالضرورة والاتفاق، فإن الكُلَّابِيَّة أو بعضهم يفرق بين الكلام وكتاب الله، فيقول: كلامه هو المعنى القائم بالذات وهو غير مخلوق، وكتابه هو المنظوم المؤلف العربي، وهو مخلوق.

والقرآن يراد به هذا تارة وهذا تارة، والله تعالى قد سمى نفس مجموع اللفظ والمعنى قرآنًا وكتابًا وكلامًا؛ فقال تعالى: ﴿الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُّبِينٍ ﴿١﴾﴾ [الحِجر: الآية ١] ، وقال: ﴿طس تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ ﴿١﴾﴾ [النَّمل: الآية ١] وقال: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ﴾ [الأحقاف: الآية ٢٩] إلى قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِن بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [الأحقاف: الآية ٣٠] فبين أن الذي سمعوه هو القرآن وهو الكتاب، وقال: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴿٢٢﴾﴾ وقال: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾﴾، وقال: ﴿يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً * فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ ﴿٣﴾﴾، وقال: ﴿وَالطُّورِ ﴿١﴾ وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ ﴿٢﴾ فِي رَقٍّ

مَنشُورٍ ﴿٣﴾﴾ وقال: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام: الآية ٧] ، ولكن لفظ الكتاب قد يراد به المكتوب فيكون هو الكلام، وقد يراد به ما يكتب فيه كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾﴾ وقال: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء: الآية ١٣]

و المقصود هنا أن قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: الآية ١١٤] يتناول نزول القرآن العربي على كل قول. وقد أخبر: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام: الآية ١١٤] إخبار مستشهد بهم لا مكذب لهم، وقال: إنهم يعلمون ذلك ولم يقل: إنهم يظنونه أو يقولونه والعلم لا يكون إلا حقًا مطابقًا للمعلوم، بخلاف القول والظن الذي ينقسم إلى حق وباطل، فعلم أن القرآن العربي منزل من الله لا من الهواء، ولا من اللوح، ولا من جسم آخر، ولا من جبريل، ولا من محمد ولا غيرهما، وإذا كان أهل الكتاب يعلمون ذلك فمن لم يقر بذلك من هذه الأمة كان أهل الكتاب المقرون بذلك خيرًا منه من هذا الوجه[(١)]

- قولهم في ماهية الكلام

الكلام عندهم معنى قائم بالنفس دون الألفاظ والعبارات.

أقوال العلماء

قال الشهرستاني: والكلام عند الأشعري معنى قائم بالنفس سوى العبارة، والعبارة دلالة عليه من الإنسان، فالمتكلم عنده من قام به الكلام، وعند المعتزلة من فعل الكلام، غير أن العبارة تسمى كلامًا إما بالمجاز، وإما باشتراك اللفظ[(٢)]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: كلام المتكلم هو عبارة عن ألفاظه ومعانيه، كما قدمناه، ليس الكلام اسمًا لمجرد الألفاظ، ولا لمجرد المعاني.

وعامة ما يوجد في الكتاب والسنة، وكلام السلف والأئمة، بل وسائر الأمم عربهم وعجمهم من لفظ الكلام، والقول، وهذا كلام فلان، أو كلام فلان؛ فإنه عند إطلاقه يتناول اللفظ والمعنى جميعًا لشموله لهما؛ ليس حقيقة في اللفظ فقط، كما يقوله قوم، ولا في المعنى فقط، كما يقوله قوم، ولا مشترك بينهما، كما يقوله قوم، ولا مشترك في كلام الآدميين وحقيقة في المعنى في كلام الله كما يقوله قوم.

ومنه قول النبي ﷺ: **«إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم به أو تعمل به»**، وقول معاذ له: وإنا لمؤاخذون بما نتكلم؟ فقال: **«ثكلتك أمك يا معاذ! وهل يكب الناس في النار**

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ١٢٠- ١٢٦)، (١٢/ ٥٤٤، ٥٤٥).

(٢) الملل والنحل (١/ ٩٦).

على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم؟!»، وقوله: «كلمتان ثقيلتان في الميزان، خفيفتان على اللسان، حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم»، وقوله: «إن أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل»

وقوله: **«إني لأعلم كلمة لا يقولها أحد عند الموت إلا وجد روحه لها روحًا»، «فمن كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة»**، وما في القرآن: مثل قوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فَاطِر: الآية ١٠] ، وقوله: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ [الأنعَام: الآية ١٥٢] ، ونحو ذلك من أسماء القول والكلام جميعًا ونحوهما فإنه يدخل فيه اللفظ والمعنى جميعًا عند الإطلاق[1]

وتقدم مزيد بيان عند قول المعتزلة والكُلَّابِيَّة في ماهية الكلام.

- قولهم في علو الباريء عز وجل.

أكثر متأخريهم ينفون علو الباريء عز وجل.

أقوال العلماء:

قال شيخ الإسلام: وقال طوائف منهم: ليس فوق العالم ولا فوق العالم شيء أصلًا، ولا فوق العرش شيء، وهذا قول الجهمية والمعتزلة، وطوائف من متأخري الأشعرية[2]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام عن الباقلاني في كتابه الإبانة: وقال: فإن قال فهل تقولون إنه في كل مكان؟

قيل له: معاذ الله، بل مستو على عرشه كما أخبر في كتابه فقال: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: الآية ٥] وقال الله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فَاطِر: الآية ١٠] ، وقال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ۝١٦﴾ [المُلك: الآية ١٦] قال: ولو كان في كل مكان لكان في بطن الإنسان وفمه، والحشوش والمواضع التي يرغب عن ذكرها؛ ولوجب أن يزيد بزيادة الأمكنة إذا خلق منها ما لم يكن، وينقص بنقصانها إذا بطل منها ما كان؛ ولصح أن يرغب إليه إلى نحو الأرض، وإلى خلفنا وإلى يميننا وإلى شمالنا، وهذا قد أجمع المسلمون على خلافه وتخطئة قائله[3]

وقال: روى أبو بكر البيهقي في «الأسماء والصفات» بإسناد صحيح عن الأوزاعي قال: كنا - والتابعون متوافرون- نقول إن الله -تعالى ذكره- فوق عرشه ونؤمن بما وردت فيه السنة من صفاته.

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٥٦، ٤٥٧).
(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٧٢)، بيان تلبيس الجهمية (١/ ٦).
(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٩٩).

وقد حكى الأوزاعي وهو أحد الأئمة الأربعة في عصر تابع التابعين: الذين هم «مالك» إمام أهل الحجاز، و«الأوزاعي» إمام أهل الشام، و«الليث» إمام أهل مصر، و«الثوري» إمام أهل العراق- حكى شهرة القول في زمن التابعين بالإيمان بأن الله تعالى فوق العرش، وبصفاته السمعيَّة.

وإنما قال الأوزاعي هذا بعد ظهور مذهب جهم المنكر لكون الله فوق عرشه، والنافي لصفاته؛ ليعرف الناس أن مذهب السلف خلاف ذلك[١]

وقال: قال أبو حنيفة عمن قال: لا أعرف ربي في السماء، أم في الأرض: فقد كفر؛ لأن الله يقول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: الآية ٥] وعرشه فوق سبع سموات.

قلت: فإن قال أنه على العرش استوى، ولكنه يقول لا أدري العرش في السماء أم في الأرض؟ قال: هو كافر؛ لأنه أنكر أن يكون في السماء؛ لأنه تعالى في أعلى عليين، وأنه يدعى من أعلى لا من أسفل -وفي لفظ- سألت أبا حنيفة عمن يقول لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض. قال قد كفر. قال لأن الله يقول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: الآية ٥] وعرشه فوق سبع سموات، قال فإنه يقول على العرش استوى، ولكن لا يدرى العرش في الأرض أو في السماء قال: إذا أنكر أنه في السماء فقد كفر.

ففي هذا الكلام المشهور عن أبي حنيفة عند أصحابه: أنه كفر الواقف الذي يقول: لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض؛ فكيف يكون الجاحد النافي الذي يقول ليس في السماء، أو ليس في السماء ولا في الأرض؟! واحتج على كفره بقوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: الآية ٥] قال: وعرشه فوق سبع سموات.

وبين بهذا أن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: الآية ٥] يبين أن الله فوق السموات فوق العرش، وأن الاستواء على العرش دل على أن الله بنفسه فوق العرش.

ثم إنه أردف ذلك بتكفير من قال إنه على العرش استوى، ولكن توقف في كون العرش في السماء أم في الأرض، قال: لأنه أنكر أنه في السماء؛ لأن الله في أعلى عليين، وأنه يدعى من أعلى لا من أسفل.

وهذا تصريح من أبي حنيفة بتكفير من أنكر أن يكون الله في السماء؛ واحتج على ذلك بأن الله في أعلى عليين، وأنه يدعى من أعلى لا من أسفل، وكل من هاتين الحجتين فطرية عقلية؛ فان القلوب مفطورة على الإقرار بأن الله في العلو، وعلى أنه يدعى من أعلى لا من أسفل، وقد جاء اللفظ الآخر صريحًا عند بذلك، فقال: إذا أنكر أنه في السماء فقد كفر[٢]

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/٣٩)، (٥/١٨٣)، (٥/١٩٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/٤٧- ٤٩)، (٥/١٨٣).

وقال: وجوب إثبات العلو لله تعالى ونحوه يتبين من وجوه:

أحدها: أن يقال: إن القرآن، والسنن المستفيضة المتواترة، وغير المتواترة، وكلام السابقين والتابعين، وسائر القرون الثلاثة -مملوء بما فيه إثبات العلو لله تعالى على عرشه بأنواع من الدلالات، ووجوه من الصفات، وأصناف من العبارات؛

تارة يخبر أنه خلق السموات والأرض في ستة أيام، ثم استوى على العرش، وقد ذكر الاستواء على العرش في سبعة مواضع.

وتارة يخبر بعروج الأشياء وصعودها، وارتفاعها إليه كقوله تعالى: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِۚ﴾ [النّساء: الآية ١٥٨]، ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٥٥]، ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ﴾ [المعَارج: الآية ٤]، وقوله تعالى: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥۚ﴾ [فَاطِر: الآية ١٠].

وتارة يخبر بنزولها منه أو من عنده، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٞ مِّن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّۖ﴾ [الأنعَام: الآية ١١٤]، ﴿قُلۡ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلۡقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [النحل: الآية ١٠٢]، ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلٞ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢﴾، ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ ۝٢﴾.

وتارة يخبر بأنه العلي الأعلى كقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ۝١﴾ [الأعلى: الآية ١]، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٥]

وتارة يخبر بأنه في السماء كقوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ۝١٦ أَمۡ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرۡسِلَ عَلَيۡكُمۡ حَاصِبٗاۖ﴾.

فذكر السماء دون الأرض، ولم يعلق بذلك ألوهية أو غيرها، كما ذكر في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞۚ﴾ [الزّخرُف: الآية ٨٤]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِۖ﴾ [الأنعَام: الآية ٣].

وكذلك قال النبي ﷺ: «ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء؟!»، وقال للجارية: «أين الله» قالت في السماء. قال: «أعتقها فإنها مؤمنة».

وتارة يجعل بعض الخلق «عنده» دون بعض، كقوله تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [الأنبيَاء: الآية ١٩]، ويخبر عمن عنده بالطاعة كقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسۡجُدُونَ۩ ۝٢٠٦﴾ [الأعرَاف: الآية ٢٠٦] فلو كان موجب العندية معنى عامًّا، كدخولهم تحت قدرته ومشيئته وأمثال ذلك: لكان كل مخلوق عنده؛ ولم يكن أحد مستكبرًا عن عبادته، بل مسبحًا له ساجدًا، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غَافر: الآية ٦٠] وهو سبحانه وصف الملائكة بذلك ردًّا على الكفار المستكبرين عن عبادته، وأمثال هذا في القرآن لا يحصى إلا بكلفة.

وأما الأحاديث والآثار عن الصحابة والتابعين فلا يحصيها إلا الله تعالى.

فلا يخلو إما أن يكون ما اشتركت فيه هذه النصوص من إثبات علو الله نفسه على خلقه هو الحق، أو الحق نقيضه؛ إذ الحق لا يخرج عن النقيضين، وإما أن يكون نفسه فوق الخلق؛ أو لا يكون فوق الخلق كما تقول الجهمية.

ثم تارة يقولون: لا فوقهم ولا فيهم، ولا داخل العالم، ولا خارجه، ولا مباين، ولا محايث، وتارة يقولون: هو بذاته في كل مكان، وفي المقالتين كلتيهما يدفعون أن يكون هو نفسه فوق خلقه.

فإما أن يكون الحق إثبات ذلك، أو نفيه، فإن كان نفي ذلك هو الحق، فمعلوم أن القرآن لم يبين هذا قط -لا نصًا ولا ظاهرًا- ولا الرسول، ولا أحد من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين؛ لا أئمة المذاهب الأربعة، ولا غيرهم، ولا يمكن أحد أن ينقل عن واحد من هؤلاء أنه نفى ذلك أو أخبر به.

وأما ما نقل من الإثبات عن هؤلاء فأكثر من أن يحصى أو يحصر، فإن كان الحق هو النفي -دون الإثبات- والكتاب والسنة والإجماع إنما دل على الإثبات ولم يذكر النفي أصلًا لزم أن يكون الرسول والمؤمنون لم ينطقوا بالحق في هذا الباب، بل نطقوا بما يدل -إما نصًا وإما ظاهرًا- على الضلال والخطأ المناقض للهدى والصواب.

ومعلوم أن من اعتقد هذا في الرسول والمؤمنين فله أوفر حظ من قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: الآية ١١٥]

فإن القائل إذا قال: هذه النصوص أريد بها خلاف ما يفهم منها، أو خلاف ما دلت عليه، أو أنه لم يرد إثبات علو الله نفسه على خلقه؛ وإنما أريد بها علو المكانة ونحو ذلك كما قد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع.

فيقال له: فكان يجب أن يبين للناس الحق الذي يجب التصديق به باطنًا وظاهرًا؛ بل ويبين لهم ما يدلهم على أن هذا الكلام لم يرد به مفهومه ومقتضاه؛ فإن غاية ما يقدر أنه تكلم بالمجاز المخالف للحقيقة، والباطن المخالف للظاهر.

ومعلوم باتفاق العقلاء: أن المخاطب المبين إذا تكلم بمجاز فلا بد أن يقرن بخطابه ما يدل على إرادة المعنى المجازي؛ فإذا كان الرسول المبلغ المبين الذي بين للناس ما نزل إليهم يعلم أن المراد بالكلام خلاف مفهومه ومقتضاه، كان عليه أن يقرن بخطابه ما يصرف القلوب عن فهم المعنى الذي لم يرد لا سيما إذا كان باطلًا لا يجوز اعتقاده في الله، فإن عليه أن ينهاهم عن أن يعتقدوا في الله ما لا يجوز اعتقاده إذا كان ذلك مخوفًا عليهم، ولو لم يخاطبهم بما يدل على ذلك، فكيف إذا كان خطابه هو الذي يدلهم على ذلك الاعتقاد الذي تقول النفاة: هو اعتقاد باطل؟

فإذا لم يكن في الكتاب، ولا السنة، ولا كلام أحد من السلف والأئمة ما يوافق قول النفاة أصلًا؛ بل هم دائمًا لا يتكلمون إلا بالإثبات، امتنع حينئذ أن لا يكون مرادهم الإثبات، وأن

يكون النفي هو الذي يعتقدونه، ويعتمدونه وهم لم يتكلموا به قط ولم يظهروه؛ وإنما أظهروا ما يخالفه وينافيه، وهذا كلام مبين، لا مخلص لأحد عنه[١]

وتقدم مزيد بيان عند قول الجهمية والمعتزلة في علو البارئ عز وجل.

- قولهم في رؤية المولى عز وجل.

يثبتون رؤية المولى عز وجل في الآخرة، والمصحِّح للرؤية عندهم هو الوجود.

أقوال العلماء

قال الشهرستاني: ومن مذهب الأشعري أن كل موجود يصح أن يُرى، فإن المصحح للرؤية إنما هو الوجود، والباري تعالى موجود، فيصح أن يُرى، وقد ورد السمع بأن المؤمنين يرونه في الآخرة، قال الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾، إلى غير ذلك من الآيات والأخبار. قال: ولا يجوز أن تتعلق به الرؤية على جهة، ومكان، وصورة ومقابلة، واتصال شعاع، أو على سبيل انطباع؛ فإن كل ذلك مستحيل.

وله قولان في ماهية الرؤية:

أحدهما: أنه علم مخصوص، ويعني بالخصوص أنه يتعلق بالوجود دون العدم.

والثاني: أنه إدراك وراء العلم لا يقتضي تأثيرًا في المدرك ولا تأثرًا عنه[٢]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: وأكثر مثبتي الرؤية لم يجعلوا مجرد الوجود هو المصحح للرؤية؛ بل قالوا: إن المقتضى أمور وجودية، لا أن كل موجود يصح رؤيته، وبين الأمرين فرق، فإن الثاني يستلزم رؤية كل موجود؛ بخلاف الأول؛ وإذا كان المصحح للرؤية هي أمور وجودية لا يشترط فيها أمور عدمية، فما كان أحق بالوجود وأبعد عن العدم كان أحق بأن تجوز رؤيته[٣]

وقال: وفى الجملة فإنكار الرؤية والمحبة والكلام -أيضًا- معروف من كلام الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم.

والأشعرية ومن تابعهم يوافقونهم على نفي المحبة، ويخالفونهم في إثبات الرؤية، ولكن الرؤية التي يثبتونها لا حقيقة لها[٤]

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٦٤- ١٦٨).

(٢) الملل والنحل (١/ ١٠٠).

(٣) مجموع الفتاوى (٦/ ١٣٦).

(٤) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٥٦، ٣٥٧).

- قولهم في نصوص الصفات.

كثير منهم يرى تأويل النصوص الواردة في الصفات.

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام عن الجهمية والمعتزلة: ويتأولون آيات الصفات وقد وافقهم بعض متأخري الأشعرية على ما جاء به في بعض الصفات[1]

وقال: يوضح ذلك أن كثيرًا من أصحاب أبي محمد من أتباع أبي الحسن الأشعري يصرحون بمخالفة السلف -في مثل مسألة الإيمان، ومسألة تأويل الآيات والأحاديث- يقولون: «مذهب السلف أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، وأما المتكلمون من أصحابنا؛ فمذهبهم كيت وكيت»، وكذلك يقولون: «مذهب السلف: أن هذه الآيات والأحاديث الواردة في الصفات لا تتأول، والمتكلمون يريدون تأويلها إما وجوبًا وإما جوازًا»، ويذكرون الخلاف بين السلف وبين أصحابهم المتكلمين، هذا منطوق ألسنتهم ومسطور كتبهم[2]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: واعلم أنه ليس في العقل الصريح ولا في شيء من النقل الصحيح ما يوجب مخالفة الطريق السلفية أصلًا

ويكفيك دليلًا على فساد قول هؤلاء؛ أنه ليس لواحد منهم قاعدة مستمرة فيما يحيله العقل، بل منهم من يزعم أن العقل جوز وأوجب ما يدعي الآخر أن العقل أحاله.

فيا ليت شعري بأي عقل يوزن الكتاب والسنة؟! فرضي الله عن الإمام مالك بن أنس حيث قال: أو كلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ما جاء به جبريل إلى محمد لجدل هؤلاء.

وكل من هؤلاء مخصوم بما خصم به الآخر وهو من وجوه:

أحدها: بيان أن العقل لا يحيل ذلك.

والثاني: أن النصوص الواردة لا تحتمل التأويل.

والثالث: أن عامة هذه الأمور قد علم أن الرسول ﷺ جاء بها بالاضطرار، كما أنه جاء بالصلوات الخمس، وصوم شهر رمضان؛ فالتأويل الذي يحيلها عن هذا بمنزلة تأويل القرامطة والباطنية، في الحج والصلاة والصوم وسائر ما جاءت به النبوات.

الرابع: أن يبين أن العقل الصريح يوافق ما جاءت به النصوص؛ وإن كان في النصوص من التفصيل ما يعجز العقل عن درك التفصيل، وإنما يعلمه مجملًا إلى غير ذلك من الوجوه، على أن

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٨٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ١٥٦).

الوجوه الأساطين من هؤلاء الفحول: معترفون بأن العقل لا سبيل له إلى اليقين في عامة المطالب الإلهية.

وإذا كان هكذا فالواجب تلقي علم ذلك من النبوات، على ما هو عليه، ومن المعلوم للمؤمنين أن الله تعالى بعث محمدًا ﷺ بالهدى ودين الحق؛ ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدًا، وأنه بين للناس ما أخبرهم به من أمور الإيمان بالله واليوم الآخر.

والإيمان بالله واليوم الآخر يتضمن الإيمان بالمبدأ والمعاد، وهو الإيمان بالخلق والبعث، كما جمع بينهما في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨﴾ [البَقَرَة: الآية ٨] وقال تعالى: ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [لقمَان: الآية ٢٨] وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ [الرُّوم: الآية ٢٧] وقد بين الله على لسان رسوله ﷺ من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر ما هدى الله به عباده، وكشف به مراده.

ومعلوم للمؤمنين أن رسول الله ﷺ أعلم من غيره بذلك، وأنصح من غيره للأمة، وأفصح من غيره عبارة وبيانًا بل هو أعلم الخلق بذلك وأنصح الخلق للأمة، وأفصحهم، فقد اجتمع في حقه كمال العلم والقدرة والإرادة[(١)].

وقال: والعجب أن من هؤلاء من يصرح بأن عقله إذا عارضه الحديث -لا سيما في أخبار الصفات- حمل الحديث على عقله وصرح بتقديمه على الحديث، وجعل عقله ميزانًا للحديث، فليت شعري هل عقله هذا كان مصرحًا بتقديمه في الشريعة المحمدية، فيكون من السبيل المأمور باتباعه، أم هو عقل مبتدع جاهل ضال حائر خارج عن السبيل؟ فلا حول ولا قوة إلا بالله[(٢)].

وقال: روى أبو بكر الخلال في «كتاب السنة» عن الأوزاعي، قال: سُئِلَ مكحولٌ والزُّهْرِيُّ عن تفسير الأحاديث فقالا: أمِرُّوها كما جاءت.

وروى أيضًا عن الوليد بن مسلم، قال: سألت مالك بن أنس، وسفيان الثوري، والليث بن سعد، والأوزاعي: عن الأخبار التي جاءت في الصفات فقالوا: أمِرُّوها كما جاءت. وفي رواية: فقالوا: أمِرُّوها كما جاءت بلا كيف.

فقولهم -رضي الله عنهم-: «أمِرُّوها كما جاءت» رد على المُعَطِّلَة، وقولهم: «بلا كيف» رد على الممثلة. والزهري، ومكحول هما أعلم التابعين في زمانهم، والأربعة الباقون أئمة الدنيا في عصر تابعي التابعين، ومن طبقتهم حماد بن زيد وحماد بن سلمة وأمثالهما.

وروى أبو القاسم الأزجي بإسناده عن مطرف بن عبد الله، قال: سمعت مالك بن أنس إذا ذكر عنده من يدفع أحاديث الصفات يقول: قال عمر بن عبد العزيز: سن رسول الله ﷺ، وولاة

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/٢٨- ٣٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/٥٧، ٥٨).

الأمر بعده سننًا الأخذ بها تصديق لكتاب الله، واستكمال لطاعة الله، وقوة على دين الله، ليس لأحد من خلق الله تعالى تغييرها، ولا النظر في شيء خالفها، من اهتدى بها فهو مهتد، ومن استنصر بها فهو منصور، ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين ولاه الله ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيرًا[(١)]

وتقدم مزيد بيان عند قول المعتزلة في نصوص الصفات.

- قولهم في الإرادة

الإرادة عندهم واحدة لجميع المرادات من خير وشر، ولم يفرقوا بين المشيئة والمحبة.

أقوال العلماء

قال الشهرستاني: قال: وإرادته واحدة قديمة، أزليَّة، متعلقة بجميع المرادات من أفعاله الخاصة وأفعال عباده، من حيث إنها مخلوقة له، لا من حيث إنها مكتسبة لهم. فعن هذا قال: أراد الجميع: خيرها، وشرها، ونفعها، وضرها. وكما أراد وعلم، أراد من العباد ما علم. وأمر القلم حتى كتب في اللوح المحفوظ، فذلك حكمه وقضاؤه وقدره الذي لا يتغير ولا يتبدل. وخلاف المعلوم: مقدور الجنس، محال الوقوع[(٢)]

وقال شيخ الإسلام: وجهم لا يثبت شيئًا من الصفات؛ لا الإرادة و لا غيرها، فإذا قال: إن الله يحب الطاعات ويبغض المعاصي؛ فمعناه الثواب و العقاب. والأشعري يثبت الصفات كالإرادة فاحتاج إلى الكلام فيها هل هي المحبة أم لا؟ فقال: المعاصي يحبها الله ويرضاها كما يريدها، وذكر أبو المعالي أنه أول من قال ذلك، وأهل السنة قبله على أن الله لا يحب المعاصي[(٣)]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: وجهم ومن وافقه من المعتزلة اشتركوا في أن مشيئة الله ومحبته ورضاه بمعنى واحد، ثم قالت المعتزلة: وهو لا يحب الكفر والفسوق والعصيان، فلا يشاؤه فقالوا: إنه يكون بلا مشيئة، وقالت الجهمية بل هو يشاء ذلك؛ فهو يحبه ويرضاه، وأبو الحسن وأكثر أصحابه وافقوا هؤلاء، فذكر أبو المعالي الجويني: أن أبا الحسن أول من خالف السلف في هذه المسألة ولم يفرق بين المشيئة والمحبة والرضا.

وأما سلف الأمة وأئمتها، وأكابر أهل الفقه والحديث والتصوف، وكثير من طوائف النظار: كالكُلَّابِيَّة، والكَرَّامِيَّة، وغيرهم فيفرقون بين هذا وهذا؛ ويقولون: إن الله يحب الإيمان والعمل الصالح، ويرضى به، كما لا يأمر ولا يرضى بالكفر والفسوق والعصيان ولا يحبه، كما لا يأمر به

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٩، ٤٠).
(٢) الملل والنحل (١/ ٩٦).
(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٣٠).

وإن كان قد شاءه، ولهذا كان حملة الشريعة من الخلف والسلف متفقين على أنه لو حلف ليفعلن واجبًا أو مستحبًّا؛ كقضاء دين يضيق وقته، أو عبادة يضيق وقتها، وقال: إن شاء الله، ثم لم يفعله، لم يحنث وهذا يبطل قول القدرية، ولو قال: إن كان الله يحب ذلك ويرضاه فإنه يحنث، كما لو قال: إن كان يندب إلى ذلك ويرغب فيه أو يأمر به أمر إيجاب أو استحباب، وهذا يرد على الجهمية ومن اتبعهم كأبي الحسن الأشعري ومن وافقه من المتأخرين، وبسط هذه الأمور له موضع آخر.

والمقصود هنا جواب هذه المسألة؛ فإن هذه الإشكالات المذكورة إنما ترد على قول جهم ومن وافقه من المتأخرين، من أصحاب أبي الحسن الأشعري وغيرهم وطائفة من متأخري أصحاب مالك والشافعي وأحمد.

وأما أئمة أصحاب مالك والشافعي وأحمد وعامة أصحاب أبي حنيفة فإنهم لا يقولون بقول هؤلاء، بل يقولون بما اتفق عليه السلف من أنه سبحانه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ويثبتون الفرق بين مشيئته وبين محبته ورضاه؛ فيقولون: إن الكفر والفسوق والعصيان -وإن وقع بمشيئته- فهو لا يحبه ولا يرضاه، بل يسخطه ويبغضه.

ويقولون: إرادة الله في كتابه نوعان:

نوع بمعنى المشيئة لما خلق، كقوله: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: الآية ١٢٥]

ونوع بمعنى محبته ورضاه لما أمر به وإن لم يخلقه، كقوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: الآية ١٨٥] ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: الآية ٦] ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾﴾[1]

وقال: وأصل هذه المسألة الفرق بين محبة الله ورضاه، وغضبه وسخطه، وبين إرادته، كما هو مذهب السلف والفقهاء، وأكثر المثبتين للقدر من أهل السنة وغيرهم، وصار طائفة من القدرية والمثبتين للقدر إلى أنه لا فرق بينهما.

ثم قالت «القدرية»: هو لا يحب الكفر والفسوق والعصيان، ولا يريد ذلك، فيكون ما لم يشأ، ويشاء ما لم يكن.

وقالت المثبتة: ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وإذًا قد أراد الكفر والفسوق والعصيان، ولم يرده دينًا، أو أراده من الكافر ولم يرده من المؤمن.

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٧٤- ٤٧٦).

فهو لذلك يحب الكفر والفسوق والعصيان، ولا يحبه دينًا، ويحبه من الكافر ولا يحبه من المؤمن.

وكلا القولين خطأ مخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها؛ فإنهم متفقون على أنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه لا يكون شيء إلا بمشيئته، ومجمعون على أنه لا يحب الفساد، ولا يرضى لعباده الكفر، وأن الكفار يبيتون ما لا يرضى من القول، والذين نفوا محبته بنوها على هذا الأصل الفاسد[1]

وقال: المحبة والرضا والغضب والسخط ليس هو مجرد الإرادة، هذا قول جمهور أهل السنة، ومن قال إن هذه الأمور بمعنى الإرادة كما يقوله كثير من القدرية وكثير من أهل الإثبات فإنه يستلزم أحد الأمرين: إما أن الكفر والفسوق والمعاصي مما يكرهها دينًا فقد كره كونها وإنها واقعة بدون مشيئته وإرادته، وهذا قول القدرية، أو يقول: إنه لما كان مريدًا لها شاءها فهو محب لها راضٍ بها كما تقوله طائفة من أهل الإثبات، وكلا القولين فيه ما فيه؛ فإن الله تعالى يحب المتقين، ويحب المقسطين، وقد رضي عن المؤمنين، ويحب ما أمر به أمرَ إيجابٍ أو استحباب، وليس هذا المعنى ثابتًا في الكفار والفجار والظالمين، ولا يرضى لعباده الكفر، ولا يحب كل مختال فخور، ومع هذا فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن[2]

- قولهم في القدر

يثبتون للعبد قُدرة غير مؤثرة في المقدور، وإنما يقع المقدور من الله خلقًا ومن العبد كسبًا، عند إرادته من العبد.

أقوال العلماء

قال الشهرستاني: قال: والعبد قادر على أفعاله؛ إذ الإنسان يجد من نفسه تفرقة ضرورية بين حركات الرعدة والرعشة، وبين حركات الاختيار والإرادة. والتفرقة راجعة إلى أن الحركات الاختيارية حاصلة تحت القدرة، متوقفة على اختيار القادر، فعن هذا قال: المكتسب هو المقدور بالقدرة الحاصلة، والحاصل تحت القدرة الحادثة.

ثم على أصل أبي الحسين: لا تأثير للقدرة الحادثة في الأحداث؛ لأن جهة الحدوث قضية واحدة لا تختلف بالنسبة إلى الجوهر والعرض، فلو أثرت في قضية الحدوث لأثرت في حدوث كل محدث حتى تصلح لإحداث الألوان، والطعوم والروائح، وتصلح لإحداث الجواهر والأجسام، فيؤدي إلى تجويز وقوع السماء على الأرض بالقدرة الحادثة، غير أن الله تعالى أجرى سنته بأن يحقق عقيب القدرة الحادثة أو تحتها، أو معها الفعل الحاصل إذا أراده العبد وتجرد له، ويسمى هذا الفعل

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ١١٥، ١١٦)، (٨/ ١٤٢- ١٤٦).

(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٣٥٥).

كسبًا، فيكون خلقًا من الله تعالى إبداعًا وإحداثًا وكسبًا من العبد: حصولًا تحت قدرته.

والقاضي أبو بكر الباقلاني: تخطى عن هذا القدر قليلًا، فقال: الدليل قد قام على أن القدرة الحادثة لا تصلح للإيجاد، لكن ليست تقتصر صفات الفعل أو وجوهه واعتباراته على جهة الحدوث فقط، بل هاهنا وجوه أخر، هن وراء الحدوث من كون الجوهر جوهرًا متحيزًا، قابلًا للعرض، ومن كون العرض عرضًا، ولونًا وسوادًا وغير ذلك، وهذه أحوال عند مثبتي الأحوال. قال: فجهة كون الفعل حاصلًا بالقدرة الحادثة أو تحتها نسبة خاصة، ويسمى ذلك كسبًا، وذلك هو أثر القدرة الحادثة.

قال: وإذا جاز على أصل المعتزلة أن يكون تأثير القدرة أو القادرية القديمة في حال هو الحدوث والوجود، أو في وجه من وجوه الفعل، فلم لا يجوز أن يكون تأثير القدرة الحادثة في حال: هو صفة للحادث، أو في وجه من وجوه الفعل؛ وهو كون الحركة مثلًا على هيئة مخصوصة؟ وذلك أن المفهوم من الحركة مطلقًا ومن العرض مطلقًا غير المفهوم من القيام والقعود، وهما حالتان متمايزتان، فإن كل قيام حركة، وليس كل حركة قيامًا.

ومن المعلوم أن الإنسان يفرق فرقًا ضروريًا بين قولنا: أوجد، وبين قولنا: صلى، وصام، وقعد، وقام، وكما لا يجوز أن يضاف إلى البارئ تعالى جهة ما يضاف إلى العبد، فكذلك لا يجوز أن يضاف إلى العبد جهة ما يضاف إلى الباري تعالى.

فأثبت القاضي تأثيرًا للقدرة الحادثة وأثرها: هي الحالة الخاصة، وهي جهة من جهات الفعل، حصلت من تعلق القدرة الحادثة بالفعل، وتلك الجهة هي المتعينة لأن تكون مقابلة بالثواب والعقاب.

فإن الوجود من حيث هو وجود لا يستحق عليه ثواب وعقاب، خصوصًا على أصل المعتزلة، فإن جهة الحسن والقبح هي التي تقابل بالجزاء، والحسن والقبح صفتان ذاتيتان وراء الوجود، فالموجود من حيث هو موجود ليس بحسن ولا قبيح.

قال: فإذا جاز لكم إثبات صفتين هما حالتان، جاز لي إثبات حالة هي متعلق القدرة الحادثة، ومن قال: هي حالة مجهولة فبينا بقدر الإمكان جهتها، وعرفناها إيش هي؟ ومثلناها كيف هي؟

ثم إن إمام الحرمين أبا المعالي الجويني تخطّى عن هذا البيان قليلًا قال: أما نفي هذه القدرة والاستطاعة فمما يأباه العقل والحس. وأما إثبات قدرة لا أثر لها بوجه فهو كنفي القدرة أصلًا. وأما إثبات تأثير في حالة لا يفعل فهو كنفي التأثير خصوصًا والأحوال على أصلهم لا توصف بالوجود والعدم، فلا بد إذًا من نسبة فعل العبد إلى قدرته حقيقة، لا على وجه الإحداث والخلق، فإن الخلق يشعر باستقلال إيجاده من العدم، والإنسان كما يحس من نفسه الاقتدار، يحس من نفسه أيضًا عدم الاستقلال، فالفعل يستند وجوده إلى القدرة، والقدرة يستند وجودها إلى سبب آخر تكون نسبة القدرة إلى ذلك السبب كنسبة الفعل إلى القدرة. وكذلك يستند سبب إلى سبب آخر حتى

ينتهي إلى مسبب الأسباب. فهو الخالق للأسباب ومسبباتها، المستغني على الإطلاق، فإن كل سبب مهما استغنى من وجه محتاج من وجه، والبارئ تعالى هو الغني المطلق، الذي لا حاجة له ولا فقر.

وهذا الرأي إنما أخذه من الحكماء الإلهيين وأبرزه في معرض الكلام، وليس يختص نسبة السبب إلى المسبب على أصله بالفعل والقدرة، بل كل ما يوجد من الحوادث فذلك حكمه، وحينئذ يلزم القول بالطبع، وتأثير الأجسام في الأجسام إيجادًا وتأثير الطبائع في الطبائع إحداثًا، وليس ذلك مذهب الإسلاميين. كيف ورأي المحققين من الحكماء أن الجسم لا يؤثر في إيجاد الجسم؟ قالوا: الجسم لا يجوز أن يصدر عن جسم، ولا عن قوة ما في جسم، فإن الجسم مركب من مادة وصورة، فلو أثر لأثر بجهتيه -أعني: بمادته وصورته-، والمادة لها طبيعة عدمية، فلو أثرت لأثرت بمشاركة العدم، والتالي محال، فالمقدم إذن محال، فنقيضه حقٌّ؛ وهو أن الجسم وقوة ما في الجسم لا يجوز أن يؤثر في جسم.

وتخطَّى من هو أشد تحققًا وأغوص تفكرًا عن الجسم وقوة ما في الجسم، إلى كل ما هو جائز بذاته، فقال: كلُّ ما هو جائز بذاته لا يجوز أن يحدث شيئًا ما؛ فإنه لو أحدث لأحدث بمشاركة الجواز، والجواز له طبيعة عدمية. فلو خلي الجائز وذاته كان عدمًا، فلو أثر الجواز بمشاركة العدم، لأدى إلى أن يؤثر العدم في الوجود، وذلك محال؛ فإذًا لا موجد على الحقيقة إلا واجب الوجود لذاته، وما سواه من الأسباب معدات لقبول الوجود، لا محدثات لحقيقة الوجود، ولهذا شرح سنذكره.

ومن العجب أن مأخذ كلام الإمام أبي المعالي إذا كان بهذه المثابة، فكيف يمكن إضافة الفعل إلى الأسباب حقيقة[١]؟

وقال شيخ الإسلام: أما الجبرية -كجهم وأصحابه- فعندهم أنه ليس للعبد قدرة ألبتة، والأشعري يوافقهم في المعنى فيقول ليس للعبد قدرة مؤثرة، ويثبت شيئا يسميه قدرة يجعل وجوده كعدمه، وكذلك الكسب الذي يثبته[٢]

وقال: إن الأشعرية وبعض المثبتين للقدر وافقوا الجهم بن صفوان في أصل قوله في الجبر، وإن نازعوه في بعض ذلك نزاعًا لفظيًا أتوا بما لا يعقل[٣]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: والذين قالوا إن الفاعل لا يقوم به الفعل، وقالوا مع ذلك إن الله فاعل

(١) الملل والنحل (١/ ٩٦- ٩٩). الإنصاف للباقلاني ص ٣٩- ٤٤ وكتاب الأربعين في أصول الدين للغزالي ص١٦- ٢٧

(٢) منهاج السنة النبوية (١/ ٣٩٧، ٣٩٨).

(٣) منهاج السنة النبوية (١/ ٤٦٣)، (٢/ ٣٠١).

أفعال العباد كأبي الحسن وغيره، وان العبد لم يفعل شيئا، وأن جميع ما يخلقه العبد فعل له، وهم يصفونه بالصفات الفعلية المنفصلة عنه، ويقسمون صفاته إلى صفات ذات وصفات أفعال، مع أن الأفعال عندهم هي المفعولات المنفصلة عنه، فلزمهم أن يوصف بما خلقه من الظلم والقبائح مع قولهم أنه لا يوصف بما خلقه من الكلام وغيره، فكان هذا تناقضا منهم تسلطت به عليهم المعتزلة، ولما قرروا ما هو من أصول أهل السنة وهو أن المعنى إذا قام بمحل اشتق له منه اسم ولم يشتق لغيره منه اسم كاسم المتكلم نقض عليهم المعتزلة ذلك باسم الخالق والعادل فلم يجيبوا عن النقض بجواب سديد

وكان حقيقة قول أولئك نفي فعل الرب ونفى فعل العبد فتسلطت عليهم المعتزلة في مسألة الكلام والقدر تسلطا بينوا به تناقضهم كما بينوا هم تناقض المعتزلة[1]

وقال: والمعتزلة استطالوا على الأشعرية ونحوهم من المثبتين للصفات والقدر بما وافقوهم عليه من نفي الأفعال القائمة بالله تعالى فنقضوا بذلك أصلهم الذي استدلوا به عليهم في أن كلام الله غير مخلوق، وأن الكلام وغيره من الأمور إذا خلق بمحل عاد حكمه على ذلك المحل.

واستطالوا عليهم بذلك في مسألة القدر واضطروهم إلى أن جعلوا نفس ما يفعله العبد من القبيح فعلًا لله رب العالمين دون العبد، ثم أثبتوا كسبًا لا حقيقة له؛ فأنه لا يعقل من حيث تعلق القدرة بالمقدور فرق بين الكسب والفعل؛ ولهذا صار الناس يسخرون بمن قال هذا ويقولون: ثلاثة أشياء لا حقيقة لها: طفرة النظام، وأحوال أبي هاشم، وكسب الأشعري.

واضطروهم إلى أن فسروا تأثير القدرة في المقدور بمجرد الاقتران العادي، والاقتران العادي يقع بين كل ملزوم ولازمه، ويقع بين المقدر والقدرة، فليس جعل هذا مؤثرًا في هذا بأولى من العكس، ويقع بين المعلول وعلته المنفصلة عنه مع أن قدرة العباد عنده لا تتجاوز محلها.

ولهذا فر القاضي أبو بكر إلى قول، وأبو إسحاق الإسفراييني إلى قول، وأبو المعالي الجويني إلى قول؛ لما رأوا ما في هذا القول من التناقض، والكلام على هذا مبسوط في موضعه والمقصود هنا التنبيه[2]

وتقدم مزيد بيان عند الكلام عن مقالة الجبرية الكسبية.

- قولهم في الاستطاعة

الاستطاعة عندهم تكون مع الفعل.

أقوال العلماء

قال الشهرستاني: الاستطاعة عنده عرض، والعرض لا يبقى زمانين، ففي حال التكليف لا

(١) مجموع الفتاوى (١٢/٣١٣، ٣١٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/١٢٨، ١٢٩)، منهاج السنة النبوية (٢/٢٩٦- ٢٩٨).

يكون المكلف قط قادرًا؛ لأن المكلف من يقدر على إحداث ما أمر به، فأما أن يجوز ذلك في حق من لا قدرة له أصلًا على الفعل فمحال، وإن وجد ذلك منصوصًا عليه في كتابه[1].

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: قد تكلم الناس من أصحابنا وغيرهم في استطاعة العبد هل هي مع فعله أم قبله؟ وجعلوها قولين متناقضين؛ فقوم جعلوا الاستطاعة مع الفعل فقط، وهذا هو الغالب على مثبتة القدر المتكلمين من أصحاب الأشعري ومن وافقهم من أصحابنا وغيرهم.

وقوم جعلوا الاستطاعة قبل الفعل، وهو الغالب على النفاة من المعتزلة والشيعة، وجعل الأولون القدرة لا تصلح إلا لفعل واحد؛ إذ هي مقارنة له لا تنفك عنه، وجعل الآخرون الاستطاعة لا تكون إلا صالحة للضدين، ولا تقارن الفعل أبدًا، والقدرية أكثر انحرافًا؛ فإنهم يمنعون أن يكون مع الفعل قدرة بحال، فإن عندهم أن المؤثر لا بد أن يتقدم على الأثر لا يقارنه بحال، سواء في ذلك القدرة والإرادة والأمر.

والصواب الذي دل عليه الكتاب والسنة: أن الاستطاعة متقدمة على الفعل ومقارنة له أيضًا، وتقارنه أيضًا استطاعة أخرى لا تصلح لغيره.

فالاستطاعة نوعان: متقدمة صالحة للضدين، ومقارنة لا تكون إلا مع الفعل، فتلك هي المصححة للفعل المجوزة له، وهذه هي الموجبة للفعل المحققة له.

قال الله تعالى في الأولى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: الآية ٩٧] ولو كانت هذه الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل لما وجب الحج إلا على من حج، ولما عصى أحد بترك الحج، ولا كان الحج واجبًا على أحد قبل الإحرام به، بل قبل فراغه، وقال تعالى: ﴿فَٱتَّقُوا ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: الآية ١٦] فأمر بالتقوى بمقدار الاستطاعة، ولو أراد الاستطاعة المقارنة لما وجب على أحد من التقوى إلا ما فعل فقط، إذ هو الذي قارنته تلك الاستطاعة، وقال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: الآية ٢٨٦] و«الوسع» الموسوع، وهو الذي تسعه وتطيقه، فلو أريد به المقارن لما كلف أحد إلا الفعل الذي أتى به فقط دون ما تركه من الواجبات. وقال تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: الآية ٤] والمراد به الاستطاعة المتقدمة؛ وإلا كان المعنى فمن لم يفعل الصيام فإطعام ستين، فيجوز حينئذ الإطعام لكل من لم يصم، ولا يكون الصوم واجبًا على أحد حتى يفعله، وقال النبي ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» ولو أريد به المقارنة فقط لكان المعنى: فأتوا منه ما فعلتم، فلا يكونون مأمورين إلا بما فعلوه، وكذلك قال النبي ﷺ لعمران بن حصين: «صلِّ قائمًا، فإن لم تستطع فقاعدًا، فإن لم تستطع فعلى جنب» ولو أريد المقارن لكان المعنى

---

(١) الملل والنحل (١/ ٩٦).

فإن لم تفعل فتكون مخيرًا، ونظائر هذا متعددة، فإن كل أمر علق في الكتاب والسنة وجوبه بالاستطاعة وعدمه بعدمها لم يرد به المقارنة، وإلا لما كان الله قد أوجب الواجبات إلا على من فعلها وقد أسقطها عمن لم يفعلها فلا يأثم أحد بترك الواجب المذكور.

وأما الاستطاعة المقارنة الموجبة فمثل قوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ﴾ [هُود: الآية ٢٠]، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِى غِطَآءٍ عَن ذِكْرِى وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴿١٠١﴾﴾ [الكهف: الآية ١٠١] فهذه الاستطاعة هي المقارنة الموجبة، إذ الأخرى لا بد منها في التكليف.

فالأولى هي الشرعية التي هي مناط الأمر والنهي، والثواب والعقاب، وعليها يتكلم الفقهاء، وهي الغالبة في عرف الناس.

والثانية: هي الكونية التي هي مناط القضاء والقدر، وبها يتحقق وجود الفعل، فالأولى للكلمات الأمريات الشرعيات، والثانية للكلمات الخلقيات الكونيات، كما قال: ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ﴾ [التحريم: الآية ١٢]

وقد اختلف الناس في قدره العبد على خلاف معلوم الحق أو مراده، والتحقيق أنه قد يكون قادرًا بالقدرة الأولى الشرعية المتقدمة على الفعل، فإن الله قادر أيضًا على خلاف المعلوم والمراد، وإلا لم يكن قادرًا إلا على ما فعله وليس العبد قادرًا على ذلك بالقدرة المقارنة للفعل، فإنه لا يكون إلا ما علم الله كونه وأراد كونه؛ فإنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وكذلك قول الحواريين: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [المائدة: الآية ١١٢] إنما استفهموا عن هذه القدرة، وكذلك ظن يونس أن لن نقدر عليه أي فسر بالقدرة، كما يقال للرجل، هل تقدر أن تفعل كذا؟ أي هل تفعله؟ و هو مشهور في كلام الناس.

ولما اعتقدت القدرية أن الأولى كافية في حصول الفعل، وأن العبد يحدث مشيئته جعله مستغنيًا عن الله حين الفعل، كما أن الجبرية لما اعتقدت أن الثانية موجبة للفعل وهي من غيره رأوه مجبورًا على الفعل وكلاهما خطأ قبيح؛ فإن العبد له مشيئة وهي تابعة لمشيئة الله كما ذكر الله ذلك في عدة مواضع من كتابه: ﴿فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ﴿٥٥﴾ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾، ﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا * وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾، ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾.

فإذا كان الله قد جعل العبد مريدًا مختارًا شائيًا امتنع أن يقال هو مجبور مقهور مع كونه قد جعل مريدًا، وامتنع أن يكون هو الذي ابتدع لنفسه المشيئة؛ فإذا قيل هو مجبور على أن يختار مضطر إلى أن يشاء فهذا لا نظير له وليس هو المفهوم من الجبر بالاضطرار ولا يقدر على ذلك إلا الله.

ولهذا افترق القدرية والجبرية على طرفي نقيض، وكلاهما مصيب فيما أثبته دون ما نفاه، فأبو الحسين البصري ومن وافقه من القدرية يزعمون: أن العلم بأن العبد يحدث أفعاله وتصرفاته: علم ضروري وأن جحد ذلك سفسطة.

وابن الخطيب ونحوه من الجبرية يزعمون أن العلم بافتقار رجحان فعل العبد على تركه إلى مرجح من غير العبد ضروري؛ لأن الممكن المتساوي الطرفين لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا بمرجح وكلا القولين صحيح؛ لكن دعوى استلزام أحدهما نفي الآخر ليس بصحيح؛ فإن العبد محدث لأفعاله كاسب لها، وهذا الإحداث مفتقر إلى محدث فالعبد فاعل صانع محدث، وكونه فاعلًا صانعًا محدثًا بعد أن لم يكن، لا بد له من فاعل كما قال: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾﴾ [التكوير: الآية ٢٨] فإذا شاء الاستقامة صار مستقيمًا ثم قال: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: الآية ٢٩].

فما علم بالاضطرار وما دلت عليه الأدلة السمعيَّة والعقليَّة كله حق، ولهذا كان لا حول ولا قوة إلا بالله، والعبد فقير إلى الله فقرًا ذاتيًا له في ذاته وصفاته وأفعاله مع أن له ذاتًا وصفات وأفعالًا؛ فنفي أفعاله كنفي صفاته وذاته وهو جحد للحق شبيه بغلو غالية الصوفية الذين يجعلونه هو الحق أو جعل شيء منه مستغنيًا عن الله أو كائنًا بدونه جحد للحق شبيه بغلو الذي قال: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النَّازعَات: الآية ٢٤] وقال إنه خلق نفسه، وإنما الحق ما عليه أهل السنة والجماعة.

وإنما الغلط في اعتقاد تناقضه بطريق التلازم، وأن ثبوت أحدهما مستلزم لنفي الآخر فهذا ليس بحق، وسببه كون العقل يزيد على المعلوم المدلول عليه ما ليس كذلك، وتلك الزيادة تناقض ما علم ودل عليه[١].

وتقدم مزيد بيان عند قول المعتزلة في الاستطاعة.

- قولهم في تكليف ما لا يطاق

يجوزون التكليف بما لا يطاق.

أقوال العلماء

قال الشهرستاني عن الأشعري: وتكليف ما لا يطاق جائز على مذهبه[٢].

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: ومن حكى من أهل الكلام عن أهل السنة و الجماعة أنهم يقولون: إن العبد ليس قادرًا على غير ما فعل. الذي هو خلاف المعلوم فإنه مخطئ فيما نقله عنهم من نفى القدرة مطلقًا، وهو مصيب فيما نقله عنهم من نفي القدرة التي اختص بها الفاعل دون التارك، وهذا من أصول نزاعهم في جواز تكليف ما لا يطاق.

فإن من يقول الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل، فالتارك لا استطاعة له بحال، يقول: إن كل من عصى الله فقد كلفه الله ما لا يطيقه، كما قد يقولون: إن جميع العباد كلفوا ما لا يطيقون،

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٧١- ٣٧٦).
(٢) الملل والنحل (١/ ٩٦).

ومن يقول: إن استطاعة الفعل هي استطاعة الترك، يقول: إن العباد لم يكلفوا إلا بما هم مستوون في طاقته وقدرته واستطاعته، لا يختص الفاعل دون التارك باستطاعة خاصة، فإطلاق القول بأن العبد كلف بما لا يطيقه كإطلاق القول بأن مجبور على أفعاله -إذ سلب القدرة في المأمور نظير إثبات الجبر في المحظور- وإطلاق القول بأن العبد قادر مستطيع على خلاف معلوم الله ومقدوره.

وسلف الأمة وأئمتها ينكرون هذه الإطلاقات كلها لا سيما كل واحد من طرفي النفي والإثبات على باطل، وإن كان فيه حق أيضًا؛ بل الواجب إطلاق العبارات الحسنة وهي المأثورة التي جاءت بها النصوص والتفصيل في العبارات المجملة المشتبهة، وكذلك الواجب نظير ذلك في سائر أبواب أصول الدين أن يجعل ما يثبت بكلام الله عز وجل ورسوله وإجماع سلف الأمة هي النص المحكم، وتجعل العبارات المحدثة المتقابلة بالنفي والإثبات المشتملة في كل من الطرفين في حق وباطل من باب المجمل المشتبه المحتاج إلى تفصيل الممنوع من إطلاق طرفيه.

وقد كتبنا في غير هذا الموضع ما قاله الأوزاعي، وسفيان الثوري، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وغيرهم من الأئمة من كراهة إطلاق الجبر ومن منع إطلاق نفيه أيضًا.

وكذلك أيضًا القول بتكليف ما لا يطاق لم تطلق الأئمة فيه واحدًا من الطرفين. قال أبو بكر عبد العزيز: صاحب الخلال في «كتاب القدر» الذي في مقدمة «كتاب المقنع» له لم يبلغنا عن أبي عبد الله في هذه المسألة قول فنتبعه؛ والناس فيه قد اختلفوا فقال قائلون: بتكليف ما لا يطاق ونفاه آخرون ومنعوا منه، قال والذي عندنا فيه أن القرآن شهد بصحة ما إليه قصدناه وهو أن الله عز وجل يتعبد خلقه بما يطيقون وما لا يطيقون، ثم قال في آخر الفصل: ولعل قائلًا أن يعارض قولنا فيقول: لو جاز أن يكلف الله العبد ما لا يطيق جاز أن يكلف الأعمى صنعة الألوان، والمقعد المشي؛ ومن لا يد له البطش وما أشبه ذلك فيقال له: قد قال ابن عباس: في قوله تعالى: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ﴾ [الإسرَاء: الآية ٩٧] هو مشيهم على وجوههم وسقط السؤال في كل ما سألوا عنه على جواب ابن عباس في المشي على الوجوه.

ثم قال: وقد أبان أبو الحسن -يعني الأشعري- فيما قدمنا ذكره عنه في هذه المعاني بما فيه كفاية، قال القاضي أبو يعلي: لما حكى كلام أبي الحسن -يعني أبا الحسن الأشعري- قد فصل بين ما يقدر على فعله لا لاستحالته فيجوز تكليفه، وما يستحيل لا يجوز، قال: وظاهر كلام أبي الحسن الأشعري الاحتمال فيما يستحيل وجوده هل يصح تكليفه أم لا؟ قال: والصحيح ما ذكرناه من التفصيل، وهو أن ما لا يقدر على فعله لاستحالته كالأمر بالمحال، وكالجمع بين الضدين وجعل المحدث قديمًا والقديم محدثًا، أو كان مما لا يقدر عليه للعجز عنه كالمقعد الذي لا يقدر على القيام والأخرس الذي لا يقدر على الكلام، فهذا الوجه لا يجوز تكليفه.

والوجه الثاني: ما لا يقدر على فعله لا لاستحالته ولا للعجز عنه لكن لتركه والاشتغال بضده؛ كالكافر كلفه الإيمان في حال كفره؛ لأنه غير عاجز عنه ولا مستحيل منه، فهو كالذي لا يقدر على

العلم لاشتغاله بالمعيشة، فهذا الذي ذكره القاضي أبو يعلي هو قول جمهور الناس من الفقهاء والمتكلمين وهو قول جمهور أصحاب الإمام أحمد، وذكر القاضي المنصوص عن الأشعري -فيما ذكره القاضي عنه- و قد ذكر أن أبا بكر عبد العزيز، ذكر كلام أبي الحسن في ذلك كما يذكر المصنف كلام أبي الحسن في ذلك، وكما يذكر المصنف كلام موافقيه وأصحابه؛ لأنه كان من جملة المتكلمين المتسبين إلى الإمام أحمد وسائر أئمة السنة كما ذكر ذلك في كتبه.

وأما أتباع أبي الحسن فمنهم من وافق نفس الذي ذكره القاضي كأبي علي بن شاذان وأتباعه، ومنهم من خالفه كأبي محمد اللبان والرازي وطوائف، قالوا: إنه يجوز تكليف الممتنع كالجمع بين الضدين والمعجوز عنه.

والقول الثالث: الذي ذكره أبو بكر عبد العزيز وهو أنه يجوز تكليف كل من يمكن وإن كان ممتنعًا في العادة كالمشي على الوجوه، ونقط الأعمى المصحف.

وذكر أبو عبد الله بن حامد شيخ القاضي أبي يعلى في أصوله قولي التفريق والإطلاق عن أصحاب أحمد فقال:

فصل: لأنه ما وجد في الأمر ولو وجد بالفكر وهذا مثل ما لم ترد الشريعة به كأمر الأطفال ومن لا عقل له والأعمى البصر، والفقير النفقة، والزمن أن يسير إلى مكة فكل ذلك ما جاءت به الشريعة، ولو جاءت به لزم الإيمان به والتصديق فلا يقيد الكلام فيه، قال: وذهبت طائفة من أصحابنا إلى إطلاق الاسم من جواز تكليف ما لا يطاق من زمن وأعمى وغيرهم، وهو مذهب جهم وبرغوث.

والوجه الثاني سلامة الآلة، لكن عدم الطاقة لعدم التوفيق والقبول وذلك يجوز وجهًا واحدًا في معنى هذا أنه يجوز التكليف لمن قدر علم الله فيه أنه لا يفعله، وأبى ذلك المعتزلة والدليل عليه قوله تعالى لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: الآية ٧٥] وقوله: ﴿أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٢] الآيات. فأمر قد سبق من علمه أنه لا يقع منه فعله، فكان الأمر متوجهًا إلى ما قد سبق من علم الله أنه لا يطيقه.

القول الثاني منقول عن أبي الحسن أيضًا وزعم أبو المعالي الجويني أنه الذي مال إليه أكثر أجوبة أبي الحسن وأنه الذي ارتضاه كثير من أصحابه.

وقد توقف أبو الحسن عن الجواب في هذه المسألة في الموجز، وكان أبو المعالي يختاره أولًا، ثم رجع عنه وقطع أن تكليف ما لا يطاق محال، وهذا القول الأول قول ابن عقيل، وأبي الفرج بن الجوزي، وأبي عبد الله الرازي وغيره، وهذا الثاني هو مذهب أبي إسحاق الإسفراييني، وأبي بكر بن فورك، وأبي القاسم الأشعري، والغزالي، وادعى أبو إسحاق الإسفراييني أنه مذهب شيخه أبي الحسن، وأنه مذهب أهل الحق، فأما القاضي أبو بكر فقد قال بجوازه في بعض كتبه، وأكثر كلامه على التفريق بين تكليف العاجز، وبين تكليف القادر على الترك، كما هو قول الجمهور.

وفي المسألة قول ثالث: وهو الذي ذكره أبو بكر عبد العزيز أنه يجوز تكليف كل ما يمكن وإن كان ممتنعًا في العادة كالمشي على الوجه ونقط الأعمى المصحف دون الممتنع كالجمع بين الضدين.

وفصل الخطاب في هذه المسألة أن النزاع فيها في أصلين:

أحدهما: التكليف الواقع الذي اتفق المسلمون على وقوعه في الشريعة وهو أمر العباد كلهم بما أمرهم الله به ورسوله من الإيمان به وتقواه هل يسمى هذا أو شيء منه تكليف ما لا يطاق؟ فمن قال: بأن القدرة لا تكون إلا مع الفعل يقول: إن العاصي كلف ما لا يطيقه، ويقول: إن كل أحد كلف حين كان غير مطيق؛ وكذلك من زعم أن تقدم العلم والكتاب بالشيء يمنع أن يقدر على خلافه، قال: إن كلف خلاف المعلوم فقد كلف ما لا يطيقه، وكذلك من يقول: إن العرض لا يبقى زمانين، يقول: إن الاستطاعة المتقدمة لا تبقى إلى حين الفعل.

وهذا في الحقيقة ليس نزاعًا في الأفعال التي أمر الله بها ونهى عنها، هل يتناولها التكليف؟ وإنما هو نزاع في كونها غير مقدورة للعبد التارك لها وغير مقدورة قبل فعلها، وقد قدمنا أن القدرة نوعان وأن من أطلق القول بأن الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل فإطلاقه مخالف لما ورد في الكتاب والسنة، وما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها -كإطلاق القول بالجبر- وإن كان قد أطلق ذلك طوائف من المنتسبين إلى السنة في ردهم على القدرية من المنتسبين إلى الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة كأبي الحسن، وأبي بكر عبد العزيز، وأبي عبد الله بن حامد، والقاضي أبي بكر، والقاضي أبي يعلى وأبي المعالي، وأبي الحسن بن الزاغوني، وغيرهم؛ فقد منع من هذا الإطلاق جمهور أهل العلم كأبي العباس بن سريج، وأبي العباس القلانسي، وغيرهما، ونقل ذلك عن أبي حنيفة نفسه، وهو مقتضى قول جميع الأمة.

و لهذا امتنع أبو إسحاق بن شاقلا من إطلاق ذلك، وحكى فيه القولين: فقال -فيما ذكره عنه القاضي أبو يعلى- الاستطاعة مع الفعل أو قبله؟ حجة من قال: إن الصلاة والحج والجهاد لا يجوز أن يأمر به غير مستطيع وحجة من قال: إن الفعل خلق من خلق الله عز وجل، فإذا خلق فيه فعلا فعله.

وهذا كما إن من قال: إنه ليس للعبد إلا قدرة واحدة يقدر بها على الفعل والترك، وأنه مستغنٍ في حال الفعل عن معونة من الله تعالى يفعل بها، وسوى بين نعمته على المؤمن والكافر والبر والفاجر، فهو مبطل وهم من القدرية الذين حاد منهم في الأيام المشهورة حيث كان قولهم: إن العبد لا يفتقر إلى الله تعالى حال الفعل بالبر عما وجد قبل الفعل، وأنه ليس لله تعالى نعمة أنعم بها على من آمن به وأطاعه أكبر من نعمته على من كفر به وعصاه، فهذا القول خطأ قطعًا، ولهذا اتفق أهل السنة والجماعة على تضليل صاحب هذا القول.

ثم النزاع بينهم بعد ذلك في هذه الأمور كثير منه لفظي ومنه ما هو اعتباري، كتنازعهم في أن العرض هل يبقى أم لا يبقى، وبَنَوا على ذلك بقاء الاستطاعة، ولكن أحسن الألفاظ والاعتبارات ما يطابق الكتاب والسنة، واتفاق سلف الأمة و أئمتها والواجب أن يجعل نصوص الكتاب والسنة

هي الأصل المعتمد الذي يجب اتباعه ويسوغ إطلاقه، ويجعل الألفاظ حتى تنازع فيها الناس نفيًا أو إثباتًا موقوفة على الاستفسار والتفصيل، ويمنع من إطلاق نفي ما أثبته الله ورسوله، وإطلاق إثبات ما نفى الله ورسوله.

والأصل الثاني فيما اتفق الناس على أنه غير مقدور للعبد، وتنازعوا في جواز تكليفه، وهو نوعان: ما هو ممتنع عادة كالمشي على الوجه والطيران ونحو ذلك، و ما هو ممتنع في نفسه كالجمع بين الضدين، فهذا في جوازه عقلًا ثلاثة أقوال كما تقدم، وأما وقوعه في الشريعة وجوازه شرعًا فقد اتفق حملة الشريعة على أن مثل هذا ليس بواقع في الشريعة وقد حكى انعقاد الإجماع على ذلك غير واحد منهم أبو الحسن بن الزاغوني فقال:

فصل: تكليف ما لا يطاق وهو على ضربين:

أحدهما: تكليف ما لا يطاق لوجود ضده من العجز، وذلك مثل أن يكلف المقعد القيام، والأعمى الخط ونقط الكتاب، وأمثال ذلك؛ فهذا مما لا يجوز تكليفه وهو مما انعقد الإجماع عليه وذلك لأن عدم الطاقة فيه ملحقة بالممتنع والمستحيل، وذلك يوجب خروجه عن المقدور فامتنع تكليف مثله.

والثاني: تكليف ما لا يطاق لا لوجود ضده من العجز مثل أن يكلف الكافر الذي سبق في علمه أنه لا يستحب التكليف كفرعون وأبي جهل وأمثالهم، فهذا جائز وذهبت المعتزلة إلى أن تكليف ما لا يطاق غير جائز. قال وهذه المسألة كالأصل لهذه.

قلت: وهذا الإجماع هو إجماع الفقهاء وأهل العلم؛ فإنه قد ذهب طائفة من أهل الكلام إلى أن تكليف الممتنع لذاته واقع في الشريعة وهذا قول الرازي وطائفة قبله وزعموا أن تكليف أبي لهب وغيره من هذا الباب حيث كلف أن يصدق بالأخبار التي من جملتها الإخبار بأنه لا يؤمن، وهذا غلط، فأنه من أخبر الله أنه لا يؤمن وأنه يصلى النار بعد دعاء النبي ﷺ له إلى الإيمان فقد حقت عليه كلمة العذاب: كالذي يعاين الملائكة وقت الموت لم يبق بعد هذا مخاطبًا من جهة الرسول بهذين الأمرين المتناقضين.

و كذلك من قال: تكليف العاجز واقع محتم بقوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ۝٤٢﴾ [القَلَم: الآية ٤٢] فإنه يناقض هذا الإجماع ومضمون الإجماع نفي وقوع ذلك في الشريعة وأيضًا فإن مثل هذا الخطاب إنما هو خطاب تعجيز على وجه العقوبة لهم لتركهم السجود وهم سالمون يعاقبون على ترك العبادة في حال قدرتهم بأن أمروا بها حال عجزهم على سبيل العقوبة لهم وخطاب العقوبة والجزاء من جنس خطاب التكوين لا يشترط فيه قدرة المخاطب إذ ليس المطلوب فعله، وإذا تبينت الأنواع والأقسام زال الاشتباه والإبهام[(١)]

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٩٣- ٣٠٢)، (٨/ ٤٦٩- ٤٧٤)، (٣/ ٣١٨- ٣٢٢)، (٨/ ١٣٠).

قولهم في قدرة الله على الظلم

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام: إن الظلم هو الممتنع لذاته وهو المحال لذاته.

وإن كان ما يمكن أن يكون فالرب قادر عليه، وكل ما كان قادرًا عليه لا يكون ظالمًا، وهذا قول الجهم والأشعري وموافقيهما، وقول كثير من السلف والخلف، أهل السنة والحديث[1]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول المعتزلة والجهمية في قدرة الله على الظلم.

- **قولهم في قدرة الله وقدرة العبد**

يقولون: يقدر الله على ما هو منفصل عنه فقط، والعبد يقدر على ما يقوم بذاته فقط.

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام: وقيل: بل الرب تعالى لا يقدر إلا على المخلوق المنفصل، لا يقوم به فعل يقدر عليه، والعبد لا يقدر إلا على ما يقوم بذاته، لا يقدر على شيء منفصل عنه، وهذا قول الأشعري ومن وافقه من أتباع الأئمة كالقاضي أبي يعلى وابن عقيل وابن الزاغوني، وغيرهم[2]

وقال: ومنهم من يقول قدرة الرب تتعلق بالمنفصل، وأما قدرة العبد فلا تتعلق إلا بفعل في محلها كالأشعرية[3]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول المعتزلة في قدرة الله وقدرة العبد، وعند قول النَّجَّارِيَّة في فعل الإنسان في نفسه وفي غيره (التولد).

- **قولهم في الحكمة والتعليل**

ينفون حكمة الله تعالى في خلقه وفعله.

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام: قول من نفى الحكمة، وقالوا هذا يفضي إلى الحاجة؛ فقالوا: يفعل ما يشاء لا لحكمة، فأثبتوا له القدرة والمشيئة، وأنه يفعل ما يشاء، وهذا تعظيم، ونفوا الحكمة لظنهم أنها تستلزم الحاجة، وهذا قول الأشعري وأصحابه، ومن وافقهم: كالقاضي أبي يعلى وابن الزاغوني والجويني والباجي ونحوهم، وهذا القول في الأصل قول جهم بن صفوان ومن اتبعه من المجبرة[4]

---

(١) منهاج السنة النبوية (٢/ ٣٠٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ١٨).

(٣) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٣٨).

(٤) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٧، ٣٨).

وقال: ومن قال إنه لا يخلق شيئًا بحكمة، ولا يأمر بشيء بحكمة؛ فإنه لا يثبت إلا محض الإرادة التي ترجح أحد المتماثلين على الآخر بلا مرجح، كما هو أصل ابن كلاب، ومن تابعه، وهو أصل قولي القدرية والجهمية(١)

وقال: قول من يقول خلق المخلوقات وأمر بالمأمورات لا لعلة ولا لداعٍ ولا باعث، بل فعل ذلك لمحض المشيئة وصرف الإرادة، وهذا قول كثير ممن يثبت القدر، وينتسب إلى السنة من أهل الكلام والفقه وغيرهم. وقد قال بهذا طوائف من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وهو قول الأشعري وأصحابه، وقول كثير من نفاة القياس في الفقه الظاهرية كابن حزم وأمثاله(٢)

وقال: وأما نفاة الحكمة كالأشعري وأتباعه كالقاضي أبي بكر وأبي يعلى وغيرهم، فهؤلاء أصلهم أن الله لا يخلق شيئًا لشيء، فلم يخلق أحدًا لا لعبادة ولا لغيرها، وعندهم ليس في القرآن لام كي لكن قد يقولون في القرآن لام العاقبة، كقوله: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القَصَص: الآية ٨] وكذلك يقولون: في قوله: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [الأعراف: الآية ١٧٩] يعنون كان عاقبة هؤلاء جهنم، وعاقبة المؤمنين العبادة من غير أن يكون الخالق قصد أن يخلقهم لا لهذا ولا لهذا، ولكن أراد خلق ما خلقه، لا لشيء آخر فهذا قولهم(٣)

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: وهو ضعيف لوجوه:

أحدها: أن لام العاقبة التي لم يقصد فيها الفعل لأجل العاقبة إنما تكون من جاهل أو عاجز؛ فالجاهل كقوله: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القَصَص: الآية ٨] لم يعلم فرعون بهذه العاقبة، و العاجز كقولهم: لدوا للموت، وابنوا للخراب، فإنهم يعلمون هذه العاقبة، لكنهم عاجزون عن دفعها، والله تعالى عليم قدير، فلا يقال: إن فعله كفعل الجاهل العاجز.

الثاني: أن الله أراد هذه الغاية بالاتفاق، فالعبادة التي خلق الخلق لأجلها هي مرادة له بالاتفاق(٤)

وتقدم مزيد بيان عند قول المعتزلة والجهمية في الحكمة والتعليل.

- **قولهم في التحسين والتقبيح**

يقولون بالتحسين والتقبيح الوارد بالشرع فقط.

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٣٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ٨٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٤، ٣٧٧).

(٤) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٤، ٤٥)، (٨/ ٨٦- ٨٨)، (٨/ ٣٧٧- ٣٨١).

أقوال العلماء

قال الشهرستاني: قال: والواجبات كلُّها سمعية، والعقل لا يوجب شيئًا، ولا يقتضي تحسينًا ولا تقبيحًا، فمعرفة الله تعالى بالعقل تحصل، وبالسمع تجب قال الله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: الآية ١٥] وكذلك شكر المنعم، وإثابة المطيع، وعقاب العاصي، يجب بالسمع دون العقل، لا يجب على الله تعالى شيء ما بالعقل، لا الصلاح، ولا الأصلح، ولا اللطف، وكل ما يقتضيه العقل من جهة الحكمة الموجبة فيقتضي نقيضه من وجه آخر[1]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام عن قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: الآية ١٥] وفيها دليل على أنه لا يعذب إلا بذنب، خلافًا لما يقوله المجبرة أتباع جهم: أنه تعالى يعذب بلا ذنب، وقد تبعه طائفة تنسب إلى السنة كالأشعري وغيره، وهو قول القاضي أبي يعلى وغيره، وقالوا: إن الله يجوز أن يعذب الأطفال في الآخرة عذابًا لا نهاية له من غير ذنب فعلوه، وهؤلاء يحتجون بالآية على إبطال قول من يقول: إن العقل يوجب عذاب من لم يفعل، والآية حجة عليهم أيضًا حيث يجوزون العذاب بلا ذنب؛ فهي حجة على الطائفتين.

ولها نظائر في القرآن كقوله: وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمها رسولًا يتلو عليم آياتنا، وقوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: الآية ١٦٥] وقوله: ﴿كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ ⑨﴾.

وما فعلوه قبل مجيء الرسل كان سيئًا وقبيحًا وشرًّا؛ لكن لا تقوم عليهم الحجة إلا بالرسول. وهذا قول الجمهور.

وقيل: إنه لا يكون قبيحًا إلا بالنهي، وهو قول من لا يثبت حسنًا ولا قبيحًا إلا الأمر والنهي، كقوله جهم والأشعري ومن تابعه من المنتسبين إلى السنة، وأصحاب مالك والشافعي وأحمد: كالقاضي أبي يعلى، وأبي الوليد الباجي، وأبي المعالي الجويني وغيرهم، والجمهور من السلف والخلف على أن ما كانوا فيه قبل مجيء الرسول من الشرك والجاهلية شيئًا قبيحًا، وكان شرًّا لكن لا يستحقون العذاب إلا بعد مجيء الرسول؛

ولهذا كان للناس في الشرك والظلم والكذب والفواحش ونحو ذلك «ثلاثة أقوال».

قيل: إن قبحهما معلوم بالعقل، وأنهم يستحقون العذاب على ذلك في الآخرة، وإن لم يأتهم الرسول، كما يقوله المعتزلة، وكثير من أصحاب أبي حنيفة، وحكوه عن أبي حنيفة نفسه، وهو قول أبي الخطاب، وغيره.

---

(١) الملل والنحل (١/١٠١، ١٠٢).

وقيل: لا قبح، ولا حسن، ولا شر فيهما قبل الخطاب، وإنما القبيح ما قيل فيه لا تفعل؛ والحسن ما قيل فيه افعل، أو ما أذن في فعله كما تقوله الأشعرية، ومن وافقهم من الطوائف الثلاثة.

وقيل: إن ذلك سيء، وشر، وقبيح، قبل مجيء الرسول؛ لكن العقوبة إنما تستحق بمجيء الرسول، وعلى هذا عامة السلف، وأكثر المسلمين، وعليه يدل الكتاب والسنة، فإن فيهما بيان أن ما عليه الكفار هو شر وقبيح، وسيء قبل الرسل، وإن كانوا لا يستحقون العقوبة إلا بالرسول، وفي الصحيح أن حذيفة قال: يا رسول الله! إنا كنا في جاهلية وشر، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر. قال: نعم، دعاة على أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها.

وقد أخبر الله تعالى عن قبح أعمال الكفار قبل أن يأتيهم الرسول. كقوله لموسى: ﴿ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ۝١٧ فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ۝١٨ وَأَهْدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ ۝١٩﴾ وقال: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَآئِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ وَيَسْتَحْىِۦ نِسَآءَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ۝٤ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ۝٥ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾.

فهذا خبر عن حاله قبل أن يولد موسى، وحين كان صغيرًا قبل أن يأتيه برسالة، أنه كان طاغيًا مفسدًا.

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَىٰٓ ۝٣٧ إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ۝٣٨ أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّى وَعَدُوٌّ لَّهُۥ﴾. وهو فرعون، فهو إذ ذاك عدو لله، ولم يكن جاءته الرسالة بعد.

وأيضًا أمر الله الناس أن يتوبوا ويستغفروا مما فعلوه، فلو كان كالمباح المستوي الطرفين والمعفو عنه وكفعل الصبيان والمجانين، ما أمر بالاستغفار والتوبة، فعلم أنه كان من السيئات القبيحة، لكن الله لا يعاقب إلا بعد إقامة الحجة، وهذا كقوله تعالى: ﴿الٓر ۚ كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ ۚ إِنَّنِى لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ۝٢ وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِى فَضْلٍ فَضْلَهُۥ ۖ وَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ ۝٣﴾.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَٱسْتَقِيمُوٓا۟ إِلَيْهِ وَٱسْتَغْفِرُوهُ ۗ وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ۝٦ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ وقال: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝١ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝٢ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ۝٣ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾.

فدل على أنها كانت ذنوبًا قبل إنذاره إياهم.

وقال عن هود: ﴿ أَلَا تَتَّقُونَ وَأَطِيعُونِ هُودًا قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۖ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ ۝٥٠ يَٰقَوْمِ لَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱلَّذِى فَطَرَنِىٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ۝٥١ وَيَٰقَوْمِ

﴿ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ﴾ فأخبر في أول خطابه أنهم مفترون بأكثر الذي كانوا عليه، كما قال لهم في الآية الأخرى: ﴿أَتُجَٰدِلُونَنِى فِىٓ أَسْمَآءٍ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّا نَزَّلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ فَٱنتَظِرُوٓا۟ إِنِّى مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُنتَظِرِينَ﴾ [الأعراف: الآية ٧١]

وكذلك قال صالح: ﴿يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ [هُود: الآية ٦١]

وكذلك قال لوط لقومه: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: الآية ٨٠]، فدل على أنها كانت فاحشة عندهم قبل أن ينهاهم بخلاف قول من يقول: ما كانت فاحشة، ولا قبيحة، ولا سيئة، حتى نهاهم عنها؛ ولهذا قال لهم: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ ٱلسَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِى نَادِيكُمُ ٱلْمُنكَرَ ۖ﴾ [العَنكبوت: الآية ٢٩] وهذا خطاب لمن يعرفون قبح ما يفعلون، ولكن أنذرهم بالعذاب.

وكذلك قول شعيب: ﴿أَوْفُوا۟ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [هُود: الآية ٨٥]. بين أن ما فعلوه كان بخسًا لهم أشياءهم، وأنهم كانوا عاثين في الأرض مفسدين قبل أن ينهاهم؛ بخلاف قول المجبرة أن ظلمهم ما كان سيئة، إلا لما نهاهم، وأنه قبل النهي كان بمنزلة سائر الأفعال من الأكل والشرب، وغير ذلك، كما يقولون في سائر ما نهت عنه الرسل من الشرك والظلم والفواحش.

وهكذا إبراهيم الخليل قال: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِبْرَٰهِيمَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ﴿٤١﴾ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا ﴿٤٢﴾﴾.

فهذا توبيخ على فعله قبل النهي، وقال أيضًا: ﴿وَإِبْرَٰهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ ۖ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٦﴾ إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا ۚ﴾. فأخبر أنهم يخلقون إفكًا قبل النهي.

وكذلك قول الخليل لقومه أيضًا: ﴿مَاذَا تَعْبُدُونَ * أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴿٨٦﴾﴾ إلى قوله: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ * وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾. فهذا كله يبين قبح ما كانوا عليه قبل النهي، وقبل إنكاره عليهم، ولهذا استفهم استفهام منكر، فقال: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ * وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ أي: وخلق ما تنحتون. فكيف يجوز أن تعبدوا ما تصنعونه بأيديكم؟ وتَدعون رب العالمين.

فلولا أن حسن التوحيد، وعبادة الله تعالى وحده لا شريك له، وقبح الشرك ثابت في نفس الأمر، معلوم بالعقل، لم يخاطبهم بهذا إذ كانوا لم يفعلوا شيئًا يذمون عليه، بل كان فعلهم كأكلهم وشربهم، وإنما كان قبيحًا بالنهي، ومعنى قبحه كونه منهيًا عنه، ولا لمعنى فيه، كما تقوله المجبرة.

وأيضًا ففي القرآن في مواضع كثيرة يبين لهم قبح ما هم عليه من الشرك وغيره بالأدلة العقليَّة، ويضرب لهم الأمثال، كقوله تعالى: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ

لِلَّهِۚ قُلۡ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾﴾. وقوله: ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: الآية ٣١] وقوله: ﴿فَأَنَّىٰ تُسۡحَرُونَ﴾ [المؤمنون: الآية ٨٩] فهذا يقتضي أن اعترافهم بأن الله هو الخالق يوجب انتهاءهم عن عبادتها، وأن عبادتها من القبائح المذمومة؛ لكن هؤلاء يظنون أن الشرك هو اعتقاد أن ثم خالق آخر، وهذا باطل؛ بل الشرك عبادة غير الله، وإن اعترف المشرك بأنه مخلوق.

وقوله: إنه كله لله، كذب مفترى وإن قال: إنه مخلوق،

ومثل هذا كثير في القرآن. كقوله: ﴿أَمَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَنۢبَتۡنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهۡجَةٖ مَّا كَانَ لَكُمۡ أَن تُنۢبِتُواْ شَجَرَهَآۗ أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٞ يَعۡدِلُونَ ﴿٦٠﴾ أَمَّن جَعَلَ ٱلۡأَرۡضَ قَرَارٗا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنۡهَٰرٗا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِيَ وَجَعَلَ بَيۡنَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ حَاجِزًاۗ أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ﴾.

وهذا في جملة بعد جملة يقول: ﴿أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ﴾ [النَّمل: الآية ٦٠] إنكارًا عليهم أن يعبدوا غير الله، ويتخذوه إلهًا مع اعترافهم بأن هذا لم يفعله إله غير الله، وإنما فعله هو وحده.

وقوله: ﴿أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ﴾ [النَّمل: الآية ٦٠] جواب الاستفهام؛ أي إله مع الله موجود وهذا غلط، فإنهم يجعلون مع الله آلهة ويشهدون بذلك، لكن ما كانوا يقولون: إنهم فعلوا ذلك، والتقرير إنما يكون لما يقرون به، وهم مقرون بأنهم لم يفعلوا، لا يقرون بأنه لم يكن معه إله قال تعالى: ﴿أَئِنَّكُمۡ لَتَشۡهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخۡرَىٰۚ قُل لَّآ أَشۡهَدُۚ قُلۡ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ وَإِنَّنِي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ﴾ [الأنعام: الآية ١٩]

وقد قال سبحانه: ﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلۡ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡۖ كَتَبَ رَبُّكُمۡ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَ أَنَّهُۥ مَنۡ عَمِلَ مِنكُمۡ سُوٓءَۢا بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿٥٤﴾﴾ [الأنعام: الآية ٥٤] وقال: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوۡبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٖ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡۗ﴾ [النِّساء: الآية ١٧] . وقال: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُوٓاْ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعۡدِهَا لَغَفُورٞ رَّحِيمٌ ﴿١١٩﴾﴾ [النَّحل: الآية ١١٩]

فهذا وإن كان قال الصحابة والتابعون إن كل عاصٍ فهو جاهل كما قد بسط في موضع آخر، فهو متناول لمن يكون علم التحريم أيضًا، فدل على أنه يكون عاملًا سوءًا وإن كان لم يسمع الخطاب المبين المنهي عنه، وأنه يتوب من ذلك فيغفر الله له ويرحمه، وإن كان لا يستحق العقاب إلا بعد بلوغ الخطاب، وقيام الحجة[1]

وتقدم مزيد بيان عند قول المعتزلة في التحسين والتقبيح.

(١) مجموع الفتاوى (١١/٦٧٦- ٦٨٤)، (٨/٤٢٨- ٤٣٦).

- قولهم في حق المخلوق على الخالق، والثواب والتفضل

أقوال العلماء

قال الشهرستاني عن الأشعري: وأصل التكليف لم يكن واجبًا على الله، إذ لم يرجع إليه نفع، ولا اندفع به عنه ضر، وهو قادر على مجازاة العبيد ثوابًا وعقابًا، وقادر على الإفضال عليهم ابتداءً تكرمًا وتفضلًا. والثواب، والنعيم، واللطف كلّه منه فضل، والعقاب والعذاب كله عدل، لا يسأل عما يفعل وهم يسألون(١).

قال شيخ الإسلام: ومن الناس من يقول: لا حق للمخلوق على الخالق بحال، لكن يعلم ما يفعله بحكم وعده وخبره، كما يقول ذلك من يقوله من أتباع جهم والأشعري وغيرهما ممن ينتسب إلى السنة(٢).

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك في قول المعتزلة في حق المخلوق على الخالق والثواب والتفضل.

- قولهم في التوفيق والخذلان

أقوال العلماء

قال الشهرستاني عن الأشعري: والإيمان والطاعة بتوفيق الله، والكفر والمعصية بخذلانه. والتوفيق عنده: خلق القدرة على الطاعة، والخذلان عنده: خلق القدرة على المعصية. وعند بعض أصحابه: تيسير أسباب الخير هو التوفيق، وبضده الخذلان(٣).

- قولهم في الإيمان

الإيمان عندهم هو التصديق بالقلب فقط.

أقوال العلماء

قال ابن حزم: إن جهمًا والأشعري يقولون: إنَّ الإيمان عقد بالقلب فقط، وإن أظهر الكفر والتثليث بلسانه، وعبد الصليب في دار الإسلام بلا تقية(٤).

وقال: الطائفة القائلة: إن الإيمان عقد بالقلب، وإن أعلن الكفر بلسانه بلا تقية وعبد الأوثان، أو لزم اليهودية أو النصرانية في دار الإسلام وعبد الصليب وأعلن التثليث في دار الإسلام، ومات على ذلك فهو مؤمن كامل الإيمان عند الله عز وجل، وولي لله عز وجل، من أهل الجنة، وهذا قول أبي محرز جهم بن صفوان السمرقندي مولى بني راسب كاتب الحارث بن سريج

(١) الملل والنحل (١/ ١٠٢).

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ٢١٣).

(٣) الملل والنحل (١/ ١٠٢).

(٤) الفصل (٢/ ٨٧، ٨٨).

التميمي أيام قيامه على نصرين سيار بخراسان، وقول أبي الحسن علي بن إسماعيل بن أبي اليسر الأشعري البصري وأصحابهما فأما الجهمية فبخراسان، وأما الأشعرية فكانوا ببغداد والبصرة، ثم قامت له سوق بصقلية والقيروان وبالأندلس، ثم رق أمرهم والحمد لله رب العالمين(١)

وقال الشهرستاني: قال: الإيمان هو التصديق بالجنان، وأما القول باللسان والعمل بالأركان ففروعه. فمن صدق بالقلب، أي: أقر بوحدانية الله تعالى، واعترف بالرسل تصديقًا لهم فيما جاءوا به من عند الله تعالى بالقلب -صح إيمانه، حتى لو مات عليه في الحال كان مؤمنًا ناجيًا، ولا يخرج من الإيمان إلا بإنكار شيء من ذلك(٢)

وقال شيخ الإسلام: اعتقد جهم والصالحي والأشعري -في المشهور من قوليه- وأكثر أتباعه أن الإيمان مجرد العلم(٣)

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول المرجئة في الإيمان.

- قولهم في الوعيد

أقوال العلماء

قال الشهرستاني عن الأشعري: وصاحب الكبيرة إذا خرج من الدنيا من غير توبة يكون حكمه إلى الله تعالى، إما أن يغفر له برحمته، وإما أن يشفع فيه النبي ﷺ إذ قال: «**شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي**»، وإما أن يعذبه بمقدار جرمه، ثم يدخله الجنة برحمته. ولا يجوز أن يخلد في النار مع الكفار، لما ورد به السمع بالإخراج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان.

قال: ولو تاب فلا أقول بأنه يجب على الله تعالى قبول توبته بحكم العقل؛ إذ هو الموجب، فلا يجب عليه شيء، بل ورد السمع بقبول توبة التائبين، وإجابة دعوة المضطرين، وهو المالك في خلقه يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد. فلو أدخل الخلائق بأجمعهم الجنة لم يكن حيفًا، ولو أدخلهم النار لم يكن جورًا، إذ الظلم هو التصرف فيما لا يملكه المتصرف، أو وضع الشيء في غير موضعه، وهو المالك المطلق فلا يتصور منه ظلم، ولا ينسب إليه جور(٤)

وقال شيخ الإسلام: وكثير من المرجئة والجهمية من يقف في الوعيد فلا يجزم بنفوذ الوعيد في حق أحد من أرباب الكبائر كما قال ذلك من قاله من مرجئة الشيعة والأشعرية كالقاضي أبي بكر وغيره(٥)

---

(١) الفصل (٤/ ١٥٥)، طبقات الشافعية الكبرى (١/ ٩٠).

(٢) الملل والنحل (١/ ١٠١).

(٣) مجموع الفتاوى (٢/ ٩٤).

(٤) الملل والنحل (١/ ١٠١).

(٥) الأصفهانية ص(١٨٢).

وقال: المرجئة الواقفة الذين يقولون: لا ندري هل يدخل من أهل التوحيد النار أحدٌ، أم لا؟ كما يقول ذلك طوائف من الشيعة والأشعرية كالقاضي أبي بكر وغيره[1]

وقال: الواقفية الذين يقولون: لا ندري هل يدخل النار أحد من أهل القبلة أم لا؟ وهم طائفة من الأشعرية[2]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول المرجئة في الوعيد.

- قولهم في الجسم والجوهر الفرد

أكثرهم على أن الجسم مركب من الجواهر الفردة، وأن الجوهر الفرد هو الجزء الذي لا يتجزء الذي يتناهى، ويجعلون إثبات الصانع والمعاد مبنيًّا عليه.

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام: قال -أي الرازي- في أكبر كتبه الكلامية الذي سماه نهاية العقول في الأصل السابع عشر: اعلم أن معظم الكلام في المعاد إنما يكون مع الفلاسفة، ولهم أصول يفرعون شبههم عليها؛ فيجب علينا إيراد تلك الأصول أولًا ثم الخوض بعدها في المقصود فلا جرم رتبنا الكلام في هذا الأصل على أقسام ثلاثة القسم الأول في المقدمات وفيه ثمان مسائل.

المسألة الأولى: في الجزء الذي لا يتجزأ: لا شك في أن الأجسام التي شاهدناها قابلة للانقسامات والانقسامات التي يمكن حصولها فيها إما أن تكون متناهية، أو لا تكون، فيخرج من هذا القسم أقسام أربعة:

أولها: أن تكون الانقسامات حاصلة، وتكون متناهية.

وثانيها: أن تكون حاصلة، وتكون غير متناهية.

وثالثها: ألا تكون حاصلة ولكن ما يمكن حصوله منها تكون متناهية.

ورابعها: أن تكون حاصلة، ولكن ما يمكن حصوله منها تكون غير متناهية.

والأول مذهب جمهور المتكلمين، والثاني هو مذهب النظام، والثالث هو مذهب بعض المتأخرين، والرابع هو مذهب الفلاسفة؛ فتخلص من هذا أن الخلاف بيننا وبين الفلاسفة في هذه المسألة يقع في مقامين:

أحدهما: أن الجسم مع كونه قابلًا للانقسام هل يعقل أن يكون واحدًا.

ثانيهما: أنه بتقدير أن يكون واحدًا هل يعقل أن يكون قابلًا للانقسامات غير المتناهية.

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٤٨٦).

(٢) منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٦٢، ٤٦٣)

وأعجب من هذا أنهم يجعلون إثبات الجوهر الفرد دين المسلمين حتى يعد منكره خارجًا عن الدين كما قال أبو المعالي وذووه: اتفق المسلمون على أن الأجسام تتناهى في تجَزِّيها وانقسامها حتى تصير أفرادًا وكل جزء لا يتجزأ، ولا ينقسم، وليس له طرف واحد وجزء شائع، ولا يتميز، وإلى هذا صار المتعمقون في الهندسة وعبروا عن الجزء النقطة فقالوا: النقطة شيء لا ينقسم، وصار الأكثرون من الفلاسفة إلى أن الأجسام لا تتناهى في تجزيها وانقسامها، وإلى هذا صار النظام من أهل الملة، ثم اعترفوا بأنه تنتهي قسمتها بالفعل ولا تنتهي قسمتها بالقوة، ويعنون بالقوة صلاحية الجزء للانقسام.

والعجب أنهم اتفقوا على أن الأجرام متناهية الحدود والأقطار، منقطعة الأطراف والأكتاف، وكذلك على كل جملة ذات مساحة؛ فإن لها غايات ومنقطعات بالجهات، ثم قضوا بأنها تنقسم أجزاء بلا نهاية، والجملة المحدودة كيف تنقسم أجزاء لا تتناهى ولا يحاط بها[1]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: الكلام في ذلك من وجهين:

أحدهما: أنا نعلم بالاضطرار من دين الإسلام أن الرسول والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين لم يبنوا شيئًا من أمر الدين على ثبوت الجوهر الفرد ولا انتفائه، وليس المراد بذلك أنهم لم ينطقوا بهذا اللفظ فإنه قد تجدد بعدهم ألفاظ اصطلاحية يعبر بها عما دل عليه كلامهم في الجملة، وذلك بمنزلة تنوع اللغات وتركيب الألفاظ المفردات، وإنما المقصود أن المعنى الذي يقصده المثبتة والنفاة بلفظ الجوهر الفرد لم يبن عليها أحد من سلف الأمة وأئمتها مسألة واحدة من مسائل الدين، ولا ربطوا بذلك حكمًا علميًّا ولا عمليًّا؛ فدعوى المدعى انبناء أصل الإيمان بالله واليوم الآخر على ذلك يضاهي دعوى المدعي أن ما بينوه من الإيمان بالله واليوم الآخر ليس هو على ما بينوه بل إما أنهم ما كانوا يعلمون الحق أو يجوزوا الكذب في هذا الباب لمصلحة الجمهور كما يقول نحو ذلك من يقوله من المنافقين من المتفلسفة والقرامطة ونحوهم من الباطنية؛ فإنهم إذا أثبتوا من أصول الدين ما يعلم بالاضطرار أنه ليس من أصول الدين لزم قطعًا تغيير الدين وتبديله، وبهذا زاد أهل هذا الفن في الدين ونقصوا منه علمًا وعملًا، وإذا كان كذلك لم يكن الخوض في هذه المسألة مما ينبى الدين عليه بل مسألة من مسائل الأمور الطبيعية كالقول في غيرها من أحكام الأجسام الكلية

وأيضًا؛ فإنه أطبق أئمة الإسلام على ذم من بنى دينه على الكلام في الجواهر والأعراض، ثم هؤلاء الذين ادعوا توقف الإيمان بالله تعالى واليوم الآخر على ثبوته قد شكوا فيه وقد نفوه في آخر عمرهم كإمام المتأخرين من المعتزلة أبي الحسين البصري، وإمام المتأخرين من الأشعرية أبي المعالي الجويني، وإمام المتأخرين من الفلاسفة والمتكلمين أبي عبد الله الرازي؛ فإنه في كتابه بعد أن بين

(١) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٨١، ٢٨٢)، در التعارض (٧/ ٢٢١، ٢٣٢- ٢٣٤).

توقف المعاد على ثبوته وذكر ذلك غير مرة في أثناء مناظرته للفلاسفة قال في المسألة لما أورد حجج نفاة الجوهر الفرد فقال: وأما المعارضات التي ذكروها واعلم أنا نميل إلى التوقف في هذه المسألة بسبب تعارض الأدلة؛ فإن إمام الحرمين صرح في كتاب التلخيص في أصول الفقه أن هذه المسألة من محارات العقول، وأبو الحسين البصري هو أحذق المعتزلة توقف فيها فنحن أيضًا نختار التوقف فأي ضلال في الدين وخذلان له أعظم من مثل هذا.

الوجه الثاني: دعواهم أن هذا قول المسلمين أو قول جمهور متكلمي المسلمين، ومن المعلوم أن هذا إنما قاله أبو الهذيل العلاف ومن اتبعه من متكلمي المعتزلة والذين أخذوا ذلك عنهم، وقد نفى الجوهر الفرد من أئمة المتكلمين من ليسوا دون من أثبته بل الأئمة فيهم أكثر من الأئمة في أولئك؛ فنفاه حسين النجار وأصحابه كأبي عيسى برغوث ونحوه، وضرار بن عمرو وأصحابه كحفص الفرد ونحوه، ونفاه أيضًا هشام بن الحكم وأتباعه وهو المقابل لأبي الهذيل؛ فإنهما متقابلان في النفي والإثبات ونفته الكُلَّابِيَّة أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب وذووه، ونفاه أيضًا طائفة من الكَرَّامِيَّة كمحمد بن صابر، ونفاه ابن الراوندي وليس نفي هؤلاء موافقة منهم لا للفلاسفة ولا للنظام بل قول النظام ظاهر الفساد وكذلك قول الفلاسفة أيضًا وأكثر هؤلاء الذين ذكرناهم من النَّجَّارِيَّة والضِرَارِيَّة والكُلَّابِيَّة والكَرَّامِيَّة وغيرهم لا يقولون في ذلك بقول النظام والفلاسفة، ولا يقولون بإثباته؛ وذلك أن دعوى الفلاسفة قبول الأجسام والحركات والأزمنة للانقسام إلى غير نهاية باطل كما ذكره المثبتون، وكذلك قول مثبتيه باطل بما ذكره نفاته من أنه لا بد من انقسامه حتى إن أبا المعالي وغيره اعترفوا بأنه غير محسوس ومن تدبر أدلة الفلاسفة القائلين بما لا يتناهى من الانقسام القائلين بوجود الجزء الذي لا يقبل الانقسام وجد أدلة كل واحدة من الطائفتين تبطل الأخرى.

والتحقيق أن كلا المذهبين باطل والصواب ما قاله من قاله من الطائفة الثالثة المخالفة للطائفتين أن الأجسام إذا تصغرت أجزاؤها؛ فإنها تستحيل كما هو موجود في أجزاء الماء إذا تصغر؛ فإنه يستحيل هواء أو ترابًا فلا يبقى موجود ممتنع عن القسمة كما يقوله المثبتون له، فإن هذا باطل بما ذكره النفاة من أنه لا بد أن يتميز جانب له عن جانب، ولا يكون قابلًا للقسمة إلى غير نهاية؛ فإن هذا أبطل من الأول بل يقبل القسمة إلى حد ثم يستحيل إذا كان صغيرًا، وليس استحالة الأجسام في صغرها محدودًا بحد واحد بل قد يستحيل الصغير وله قدر يقبل نوعًا من القسمة وغيره لا يستحيل حتى يكون أصغر منه وبالجملة فليس في شيء منها قبول القسمة إلى غير نهاية، بل هذا إنما يكون في المقدرات الذهنية فأما وجود ما لا يتناهى بين حدين متناهيين فمكابرة وسواء كان بالفعل أو بالقوة ووجود موجود لا يتميز جانب له عن جانب مكابرة بل الأجسام تستحيل مع قبول الانقسام فلا يقبل شيء منها انقسامًا لا يتناهى كما أنها إذا كثرت وعظمت تنتهي إلى حد تقف عنده ولا تذهب إلى أبعاد لا تتناهى[1]

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٨٣- ٢٨٥).

وتقدم مزيد بيان عند قول المعتزلة والنَّجَّارِيَّة والضِّرَارِيَّة في الجسم والجوهر الفرد.

- قولهم في الاستدلال على وجود الله عز وجل

يستدلون على ذلك بحدوث العالم، والاستدلال على ذلك بحدوث الأجسام.

أقوال العلماء

قال الباقلاني بعد كلامه عن إثبات حدوث العالم عن طريق إثبات الأعراض وإثبات حدوثها، وحدوث الأجسام، قال: الكلام في إثبات الصانع: ولا بد لهذا العالم المحدَث المصوَّر من محدِث مصوِّر[(١)]

وقال الإسفراييني: وإذا تقرر هذه الجملة أن صفات الأجسام مخلوقة، ثبت أن الأجسام مخلوقة؛ لأن ما لا يخلو من الحوادث لا يستحق أن يكون محدِثًا، وما لا يستحق أن يكون محدِثًا كان محدَثًا مثلها

وأن تعلم أن المخلوق لا بد له من خالق[(٢)]

وقال البغدادي بعد كلامه عن حدوث العالم: إن الحوادث كلها لا بد لها من محدِث صانع[(٣)]

وقال الجويني: فإن قيل: ما الدليل على حدوث العالم؟ قلنا: الدليل عليه أن أجرام العالم وأجسامها لا تخلو عن الأعراض الحادثة وما لا يخلو عن الحادث حادث.. والدليل على أن العالم له صانع أنه قد صح حدوث العالم بالدلالة التي ذكرناها[(٤)]

وقال الإيجي: المقصد الأول في إثبات الصانع، وفيه مسالك، المسلك الأول للمتكلمين: قد علمت أن العالم إما جوهر أو عرض، وقد يستدل بكل واحد منهما إما بإمكانه أو بحدوثه، فهذه وجوه أربعة:

الأول: الاستدلال بحدوث الجواهر: وهو أن العالم حادث، وكل حادث فله محدث.

الثاني: بإمكانها: وهو أن العالم ممكن؛ لأنه مركب وكثير، وكل ممكن فله علة مؤثرة.

الثالث: بحدوث الأعراض: مثل ما نشاهد من انقلاب النطفة علقة ثم مضغة ثم لحمًا ودمًا، إذ لا بد من مؤثر صانع حكيم.

الرابع: بإمكان الأعراض: وهو أن الأجسام متماثلة، فاختصاص كل بما له من الصفات جائز.

---

(١) تمهيد الأوائل ص(٤٣).

(٢) التبصير في الدين ص(١٥٤).

(٣) الفرق بين الفرق ص(٣٥٥).

(٤) لمع الاعتقاد ص(٨٦- ٩١).

فلا بد في التخصيص من مخصص له، ثم بعد هذه الوجوه نقول: مدبر العالم إن كان واجب الوجود فهو المطلوب، وإلا كان ممكنًا فله مؤثر، ويعود الكلام فيه، ويلزم إما الدور أو التسلسل، وإما الانتهاء إلى مؤثر واجب الوجود لذاته. والأول بقسميه باطل لما مر، فتعين الثاني، وهو المطلوب(١)

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: فقال لهم الناس أما قولكم إن هذه الطريق هي الأصل في معرفة دين الإسلام ونبوة الرسول ﷺ؛ فهذا مما يعلم فساده بالاضطرار من دين الإسلام؛ فإنه من المعلوم لكل من علم حال الرسول ﷺ وأصحابه، وما جاء به من الإيمان والقرآن، أنه لم يدع الناس بهذه الطريق أبدًا، ولا تكلم بها أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان، فكيف تكون هي أصل الإيمان؟! والذي جاء بالإيمان وأفضل الناس إيمانًا لم يتكلموا بها ألبتة، ولا سلكها منهم أحد.

والذين علموا أن هذه طريق مبتدعة حزبان.

حزب ظنوا أنها صحيحة في نفسها، لكن أعرض السلف عنها لطول مقدماتها وغموضها وما يخاف على سالكها من الشك والتطويل، وهذا قول جماعة كالأشعري في رسالته إلى الثغر، والخطابي، والحليمي، والقاضي أبي يعلى، وابن عقيل، وأبي بكر البيهقي، وغير هؤلاء.

والثاني: قول من يقول: بل هذه الطريقة باطلة في نفسها، ولهذا ذمها السلف، وعدلوا عنها، وهذا قول أئمة السلف كابن المبارك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبي يوسف، ومالك بن أنس، وابن الماجشون عبد العزيز، وغير هؤلاء من السلف.

وحفص الفرد لما ناظر الشافعي في مسألة القرآن -وقال: القرآن مخلوق وكفره الشافعي- كان قد ناظره بهذه الطريقة.

وكذلك أبو عيسى محمد بن عيسى برغوث كان من المناظرين للإمام أحمد بن حنبل في مسألة القرآن بهذه الطريقة.

وقد ذكر الإمام أحمد في رده على الجهمية مما عابه عليهم أنهم يقولون: إن الله لا يتكلم ولا يتحرك.

وأما عبد الله بن المبارك فكان مبتلى بهؤلاء في بلاده، ومذهبه في مخالفتهم كثير، وكذلك الماجشون في الرد عليهم، وكلام السلف في الرد على هؤلاء كثير، وقال لهم الناس: إن هذا الأصل الذي ادعيتم إثبات الصانع به، وأنه لا يعرف أنه خالق للمخلوقات إلا به، هو بعكس ما قلتم؛ بل هذا الأصل يناقض كون الرب خالقًا للعالم، ولا يمكن مع القول به القول بحدوث العالم، ولا الرد على الفلاسفة.

---

(١) المواقف (٣/ ٧، ٨).

فالمتكلمون الذين ابتدعوه وزعموا أنهم به نصروا الإسلام وردوا به على أعدائه كالفلاسفة؛ لا للإسلام نصروا، ولا لعدوه كسروا؛ بل كان ما ابتدعوه مما أفسدوا به حقيقة الإسلام على من اتبعهم، فأفسدوا عقله ودينه، واعتدوا به على من نازعهم من المسلمين، وفتحوا لعدو الإسلام بابًا إلى مقصوده[(١)]

وقال: بل الأشعري نفسه ذكر في رسالته إلى أهل الثغر: أن هذا الدليل الذي استدلوا به على حدوث العالم -وهو الاستدلال على حدوث الأجسام بحدوث أعراضها- هو دليل محرم في شرائع الأنبياء، لم يستدل به أحد من الرسل وأتباعهم[(٢)]

وقال: والتحقيق: أن العلم بأن المحدَث لا بد له من محدِث هو علم فطري؛ ضروري في المعينات الجزئية، وأبلغ مما هو في القضية الكلية؛ فإن الكليات: إنما تصير كليات في العقل بعد استقرار جزئياتها في الوجود، وكذلك عامة القضايا الكلية؛ التي يجعلها كثير من النظار المتكلمة والمتفلسفة أصول علمهم كقولهم: الكل أعظم من الجزء أو النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، والأشياء المساوية لشيء واحد متساوية ونحو ذلك، فإنه أي كلي تصوره الإنسان علم أنه أعظم من جزئيه، وإن لم تخطر له القضية الكلية، كما يعلم أن بدن الإنسان بعضه أكثر من بعض وأن الدرهم أكبر من بعضه، وأن المدينة أكثر من بعضها، وأن الجبل أكبر من بعضه، وكذلك النقيضان وهما: الوجود والعدم؛ فإن العبد إذا تصور وجود أي شيء كان وعدمه: علم أن ذلك الشيء لا يكون موجودًا معدومًا في حالة واحدة وأنه لا يخلو من الوجود والعدم، وهو يقضي بالجزئيات المعينة، وإن لم يستحضر القضية الكلية، وهكذا أمثال ذلك.

ولما كان القياس الكلي فائدته أمر مطلق لا معين: كان إثبات الصانع بطريق الآيات هو الواجب. كما نزل به القرآن، وفطر الله عليه عباده، وإن كانت الطريقة القياسية صحيحة، لكن فائدتها ناقصة، والقرآن إذا استعمل في الآيات الإلهيات: استعمل قياس الأولى لا القياس الذي يدل على المشترك؛ فإنه ما وجب تنزيه مخلوق عنه من النقائص والعيوب التي لا كمال فيها، فالباري تعالى أولى بتنزيهه عن ذلك، وما ثبت للمخلوق من الكمال الذي لا نقص فيه كالحياة، والعلم، والقدرة: فالخالق أولى بذلك منه، فالمخلوقات كلها آيات للخالق، والفرق بين الآية وبين القياس: أن الآية تدل على عين المطلوب الذي هي آية وعلامة عليه، فكل مخلوق فهو دليل. وآية على الخالق نفسه، كما قد بسطناه في مواضع.

ثم الفطر تعرف الخالق بدون هذه الآيات؛ فإنها قد فطرت على ذلك، ولو لم تكن تعرفه بدون هذه الآيات: لم تعلم أن هذه الآية له، فإن كونها آية له ودلالة عليه: مثل كون الاسم يدل على

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٤٣، ٥٤٥)، الغنية عن الكلام وأهله للخطابي ص(٣١- ٣٣).
(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٩٠)، رسالة إلى أهل الثغر للأشعري ص(١٨٥- ١٩٢).

المسمى فلا بد أن يكون قد تصور المسمى قبل ذلك، وعرف أن هذا اسم له، فكذلك كون هذا دليلًا على هذا يقتضي تصور المدلول عليه وتصور أن ذلك الدليل مستلزم له، فلا بد في ذلك أن يعلم أنه مستلزم للمدلول، فلو لم يكن المدلول متصورًا لم يعلم أنه دليل عليه، فمعرفة الإضافة متوقفة على تصور المضاف والمضاف إليه؛ لكن قد لا يكون الإنسان عالمًا بالإضافة، ولا كونه دليلًا؛ فإذا تصوره عرف المدلول إذا عرف أنه مستلزم له، والناس يعلمون أن هذه المخلوقات آيات ودلائل للخالق، فلا بد أن يكونوا يعرفونه؛ حتى يعلموا أن هذه دلائل مستلزمة له.

والمقصود أن هذه الطرق العقليَّة الفطرية: هي التي جاء بها القرآن، واتفق العقل والشرع، وتلازم الرأي والسمع[(١)]

وقال: ولما كان الإقرار بالصانع فطريًّا -كما قال ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة» الحديث- فإن الفطرة تتضمن الإقرار بالله، والإنابة إليه، وهو معنى لا إله إلا الله؛ فإن الإله هو الذي يعرف ويعبد[(٢)]

وقال: وأما المعتزلة والجهمية ومن تبعهم فطريقتهم المشهورة في إثبات حدوث العالم وإثبات الصانع هي الاستدلال بإثبات الأعراض أولًا، وإثبات حدوثها ثانيًا، وبيان استحالة خلو الجواهر عنها ثالثًا، وبيان استحالة حوادث لا أول لها رابعًا، وقد وافقهم عليها أكثر الأشعرية وغيرهم، وهذه هي التي ذمها الأشعري وبين أنها ليست طريقة الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ولا من اتبعهم وإنما سلكها من يخالفهم من الفلاسفة وأتباعهم المبتدعة كما تقدم، وقد تقدم نقل كلامه في ذلك، وهو المقصود وكلامه يقتضي أنها محرمة في الدين مبتدعة لا حاجة إليها لطول مقدماتها، وغموضها وما فيها من النزاع، وهذا هو الذي قصدناه، وهو أنه نقل اتفاق السلف على الاستغناء عن هذه الطريقة[(٣)]

وتقدم مزيد بيان عند قول المعتزلة في الاستدلال على وجود الله عز وجل.

- **قولهم في التوحيد**

التوحيد عندهم هو إثبات الربوبية وهو القدرة على الاختراع.

أقوال العلماء

قال الشهرستاني: قال أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري: إذا كان الخالق على الحقيقة هو الباري تعالى لا يشاركه في الخلق غيره، فأخص وصفه تعالى هو: القدرة على الاختراع. قال: وهذا هو تفسير اسمه تعالى الله.

---

(١) مجموع الفتاوى (١/٤٧- ٤٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٢/٦).

(٣) درء التعارض (٧/٢٢٣، ٢٢٤)، مجموع الفتاوى (١٢/١٤٠- ١٥٨) (١٢/٢١٣- ٢٢٩).

وقال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني: أخص وصفه هو: كون يوجب تميزه عن الأكوان كلِّها.

وقال بعضهم: نعلم يقينًا أن ما من موجود إلا ويتميز عن غيره بأمر ما، وإلا فيقتضي أن تكون الموجودات كلها مشتركة متساوية، والباري تعالى موجود، فيجب أن يتميز عن سائر الموجودات بأخصِّ وصفٍ، إلا أن العقل لا ينتهي إلى معرفة والباري تعالى موجود، فيجب أن يتميز عن سائر الموجودات بأخصِّ وصف، إلا أن العقل لا ينتهي إلى معرفة ذلك الأخصِّ، ولم يرد به سمع، فنتوقف.

ثم هل يجوز أن يدركه العقل؟ ففيه خلاف أيضًا، وهذا قريب من مذهب ضرار، غير أن ضرارًا أطلق لفظ الماهية عليه تعالى، وهو من حيث العبارة منكر[(١)]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: إن الله خلق الخلق لعبادته الجامعة لمعرفته والإنابة إليه، ومحبته والإخلاص له فبذكره تطمئن قلوبهم، وبرؤيته في الآخرة تقر عيونهم ولا شيء يعطيهم في الآخرة أحب إليهم من النظر إليه؛ ولا شيء يعطيهم في الدنيا أعظم من الإيمان به.

وحاجتهم إليه في عبادتهم إياه تألههم كحاجتهم وأعظم في خلقه لهم وربوبيته إياهم؛ فإن ذلك هو الغاية المقصودة لهم؛ وبذلك يصيرون عاملين متحركين، ولا صلاح لهم ولا فلاح، ولا نعيم ولا لذة؛ بدون ذلك بحال. بل من أعرض عن ذكر ربه فإن له معيشة ضنكًا ونحشره يوم القيامة أعمى.

ولهذا كان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء، ولهذا كانت لا إله إلا الله أحسن الحسنات، وكان التوحيد بقول: لا إله إلا الله؛ رأس الأمر.

فأما توحيد الربوبية الذي أقر به الخلق، وقرره أهل الكلام؛ فلا يكفى وحده، بل هو من الحجة عليهم، وهذا معنى ما يروى: «يا ابن آدم، خلقت كل شيء لك، وخلقتك لي، فبحقي عليك أن لا تشتغل بما خلقته لك، عما خلقتك له.

واعلم أن هذا حق الله على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا، كما في الحديث الصحيح، الذي رواه معاذ عن النبي ﷺ أنه قال: **«أتدري ما حق الله على عباده؟»** قال: قلت: الله ورسوله أعلم. قال: **«حق الله على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا، أتدري ما حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك؟»** قال: قلت: الله ورسوله أعلم، قال: **«حقهم ألَّا يعذبهم»**[(٢)]

وقال: وهذا الأصل وهو التوحيد هو أصل الدين الذي لا يقبل الله من الأولين والآخرين

---

(١) الملل والنحل (١/ ١٠٠).

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ٢٣)، (٨/ ١٠١- ١٠٣).

دينًا غيره، وبه أرسل الله الرسل وأنزل الكتب، كما قال تعالى: ﴿وَسْئَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ۝٤٥﴾ [الزخرف: الآية ٤٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ۝٢٥﴾ [الأنبياء: الآية ٢٥]، وقال تعالى: ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت فمنهم من هدى الله ومنهم من حقت عليه الضلالة﴾.

وقد ذكر الله عز وجل عن كل من الرسل أنه افتتح دعوته بأن قال لقومه: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: الآية ٥٩]

وفي المسند عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: **«بعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له، وجعل رزقي تحت ظل رمحي، وجعل الذل والصغار على من خالف أمري، ومن تشبه بقوم فهو منهم»**.

والمشركون من قريش وغيرهم -الذين أخبر القرآن بشركهم واستحل النبي ﷺ دماءهم وأموالهم وسبي حريمهم وأوجب لهم النار- كانوا مقرين بأن الله وحده خلق السموات والأرض كما قال: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ۝٢٥﴾ [لقمان: الآية ٢٥] وقال: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ۝٦١﴾ [العنكبوت: الآية ٦١]، وقال: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٨٤ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ۝٨٥ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ۝٨٦ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ۝٨٧ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٨٨ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ۝٨٩ بَلْ أَتَيْنَٰهُم بِٱلْحَقِّ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ۝٩٠ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝٩١﴾.

وكان المشركون الذين جعلوا معه آلهة أخرى مقرين بأن آلهتهم مخلوقة، ولكنهم كانوا يتخذونهم شفعاء ويتقربون بعبادتهم إليه كما قال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝١٨﴾ [يونس: الآية ١٨]

وقال تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ۝١ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ۝٢ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ ۝٣﴾. وكانوا يقولون في تلبيتهم:

لبيك لا شريك لك، إلا شريكًا هو لك تملكه وما ملك

وقال تعالى: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ ۖ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ ۚ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝٢٨ بَلِ ٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ

ظَلَمُوٓاْ أَهْوَآءَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ فَمَن يَهْدِى مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴿٢٩﴾ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ ۞ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَٱتَّقُوهُ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾.

بين سبحانه بالمثل الذي ضربه لهم أنه لا ينبغي أن يجعل مملوكه شريكه فقال: ﴿هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ﴾ [الروم: الآية ٢٨] يخاف أحدكم مملوكه كما يخاف بعضكم بعضًا، فإذا كان أحدكم لا يرضى أن يكون مملوكة شريكه فكيف ترضونه لأنفسكم؟

وهذا كما كانوا يقولون: له بنات، فقال تعالى: ويجعلون لله ما يكرهون وتصف ألسنتهم الكذب أن لهم الحسنى لا جرم أن لهم النار وأنهم مفرطون﴾ وقد قال تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٥٩﴾ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٦٠﴾﴾[(١)]

وقال: الإله الذي هو المراد لنفسه -إن لم يكن ربًا- امتنع أن يكون معبودًا لنفسه، ومن لا يكون ربًا خالقًا لا يكون مدعوًا مطلوبًا منه، مراد لغيره؛ فلأن لا يكون معبودًا مرادًا لنفسه من باب الأولى؛ فإثبات الإلهية يوجب إثبات الربوبية، ونفي الربوبية يوجب نفي الإلهية، إذ الإلهية هي الغاية وهي مستلزمة للبداية كاستلزام العلة الغائية للفاعلية.

وكل واحد من وحدانية الربوبية، والإلهية -وإن كان معلومًا بالفطرة الضرورية البديهية، وبالشريعة النبوية الإلهية- فهو أيضًا معلوم بالأمثال الضرورية، التي هي المقاييس العقليَّة.

لكن المتكلمون إنما انتصبوا لإقامة المقاييس العقليَّة على توحيد الربوبية، وهذا مما لم ينازع في أصله أحد من بني آدم، وإنما نازعوا في بعض تفاصيله، كنزاع المجوس والثنوية والطبيعية والقدرية، وأمثالهم من ضلال المتفلسفة، والمعتزلة، ومن يدخل فيهم، وأما توحيد الإلهية فهو الشرك العام الغالب الذي دخل من أقر أنه لا خالق إلا الله، ولا رب غيره من أصناف المشركين، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يوسف: الآية ١٠٦] كما قد بسطنا هذا في غير هذا الموضع[(٢)]

وقال: وبهذا وغيره يعرف ما وقع من الغلط في مسمى التوحيد؛ فإن عامة المتكلمين الذين يقررون التوحيد في كتب الكلام والنظر: غايتهم أن يجعلوا التوحيد ثلاثة أنواع.

فيقولون: هو واحد في ذاته لا قسيم له، وواحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك له.

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٥٤- ١٥٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٢/ ٣٧، ٣٨).

وأشهر الأنواع الثلاثة عندهم هو الثالث، وهو توحيد الأفعال وهو أن خالق العالم واحد، وهم يحتجون على ذلك بما يذكرونه من دلالة التمانع وغيرها، ويظنون أن هذا هو التوحيد المطلوب، وأن هذا هو معنى قولنا لا إله إلا الله، حتى قد يجعلوا معنى الإلهية القدرة على الاختراع.

ومعلوم أن المشركين من العرب الذين بعث إليهم محمد ﷺ أولًا لم يكونوا يخالفونه في هذا، بل كانوا يقرون بأن الله خالق كل شيء، حتى إنهم كانوا يقرون بالقدر أيضًا، وهم مع هذا مشركون

فإن هذا التوحيد الذي قرروه لا ينازعهم فيه هؤلاء المشركون، بل يقرون به مع أنهم مشركون، كما ثبت بالكتاب والسنة والإجماع، وكما علم بالاضطرار من دين الإسلام.

وكذلك النوع الثاني -وهو قولهم لا شبيه له في صفاته- فإنه ليس في الأمم من أثبت قديمًا مماثلًا له في ذاته سواء قال إنه يشاركه، أو قال: إنه لا فعل له؛ بل شبه به شيئًا من مخلوقاته فإنما يشبهه به في بعض الأمور.

وقد علم بالعقل امتناع أن يكون له مثل في المخلوقات يشاركه فيما يجب أو يجوز أو يمتنع عليه؛ فإن ذلك يستلزم الجمع بين النقيضين كما تقدم.

وعلم أيضًا بالعقل أن كل موجودين قائمين بأنفسهما فلا بد بينهما من قدر مشترك كاتفاقهما في مسمى الوجود، والقيام بالنفس، والذات ونحو ذلك؛ فإن نفي ذلك يقتضي التعطيل المحض، وإنه لا بد من إثبات خصائص الربوبية، وقد تقدم الكلام على ذلك

وكذلك النوع الثالث وهو قولهم: هو واحد لا قسيم له في ذاته، أو لا جزء له، أو لا بعض له، لفظ مجمل؛ فإن الله سبحانه أحد صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد، فيمتنع عليه أن يتفرق، أو يتجزأ، أو يكون قد ركب من أجزاء؛ لكنهم يدرجون في هذا اللفظ نفي علوِهِ على عرشه، ومباينته لخلقه، وامتيازه عنهم، ونحو ذلك من المعاني المستلزمة لنفيه وتعطيله، ويجعلون ذلك من التوحيد.

فقد تبين أن ما يسمونه توحيدًا فيه ما هو حق، وفيه ما هو باطل، ولو كان جميعه حقًا؛ فإن المشركين إذا أقروا بذلك كله لم يخرجوا من الشرك، الذي وصفهم به في القرآن، وقاتلهم عليه الرسول ﷺ؛ بل لا بد أن يعترفوا أنه لا إله إلا الله.

وليس المراد بالإله هو القادر على الاختراع، كما ظنه من ظنه من أئمة المتكلمين، حيث ظن أن الإلهية هي القدرة على الاختراع دون غيره، وأن من أقر بأن الله هو القادر على الاختراع دون غيره فقد شهد أن لا إله إلا هو.

فإن المشركين كانوا يقرون بهذا وهم مشركون كما تقدم بيانه، بل الإله الحق هو الذي يستحق بأن يعبد، فهو إله بمعنى مألوه؛ لا إله بمعنى آله، والتوحيد أن يعبد الله وحده لا شريك له، والإشراك أن يجعل مع الله إلهًا آخر.

وإذا تبين أن غاية ما يقرره هؤلاء النظار، أهل الإثبات للقدر، المنتسبون إلى السنة إنما هو توحيد الربوبية، وأن الله رب كل شيء، ومع هذا فالمشركون كانوا مقرين بذلك مع أنهم مشركون[١]

وقال: فإقرار المشرك بأن الله رب كل شيء، ومليكه وخالقه -لا ينجيه من عذاب الله، إن لم يقترن به إقراره بأنه لا إله إلا الله، فلا يستحق العبادة أحد إلا هو، وأن محمدًا رسول الله، فيجب تصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر، فلا بد من الكلام في هذين الأصلين:-

الأصل الأول «توحيد الإلهية» فإنه سبحانه أخبر عن المشركين كما تقدم بأنهم أثبتوا وسائط بينهم وبين الله، يدعونهم ويتخذونهم شفعاء بدون إذن الله، قال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾﴾ [يونس: الآية ١٨]، فأخبر أن هؤلاء الذين اتخذوا هؤلاء شفعاء مشركون...

ومن تحقيق التوحيد أن يعلم أن الله تعالى أثبت له حقًّا لا يشركه فيه مخلوق؛ كالعبادة والتوكل، والخوف والخشية، والتقوى...

الأصل الثاني: حق الرسول ﷺ فعلينا أن نؤمن به ونطيعه ونتبعه، ونرضيه ونحبه ونسلم لحكمه، وأمثال ذلك...[٢]

- قولهم في النبوات

أقوال العلماء

قال الشهرستاني: وانبعاث الرسل من القضايا الجائزة لا الواجبة ولا المستحيلة، ولكن بعد الانبعاث تأييدهم بالمعجزات، وعصمتهم من الموبقات، من جملة الواجبات، إذ لا بد من طريق للمستمع يسلكه ليعرف به صدق المدعي، ولا بد من إزاحة العلل، فلا يقع في التكليف تناقض.

والمعجزة: فعل خارق للعادة، مقترن بالتَّحدي، سليم عن المعارضة، يتنزل منزلة التصديق بالقول من حيث القرينة. وهو منقسم إلى خرق المعتاد، وإلى إثبات غير المعتاد. والكرامات للأولياء حقٌّ، وهي من وجه تصديق للأنبياء، وتأكيد للمعجزات[٣]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: كثير من المتكلمين يقولون: لا بد أن تتقدم المعرفة أولًا بثبوت الرب وصفاته التي يعلم بها أنه هو، ويظهر المعجزة، وإلا تعذر الاستدلال بها على صدق الرسول، فضلًا عن وجود الرب.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/٩٧- ١٠١).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/١٠٥- ١١٠).

(٣) الملل والنحل (١/١٠٢).

وأما الطريقة التي ذكرها المتقدمون فصحيحة إذا حررت، وقد جاء القرآن بها في قصة فرعون فإنه كان منكرًا للرب. قال تعالى: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦﴾ أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴿١٧﴾ قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾ إلى قوله: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴿٢٤﴾ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴿٢٥﴾ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ ﴿٢٦﴾ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴿٢٧﴾ قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢٨﴾ قَالَ لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ ﴿٢٩﴾ قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُبِينٍ ﴿٣٠﴾ قَالَ فَأْتِ بِهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٣١﴾ فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ ﴿١٠٧﴾ وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ ﴿١٠٨﴾﴾.

فهنا قد عرض عليه موسى الحجة البينة التي جعلها دليلًا على صدقه في كونه رسول رب العالمين، وفى أن له إلهًا غير فرعون يتخذه، وكذلك قال تعالى: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [هُود: الآية ١٤] فبين أن المعجزة تدل على الواحدانية والرسالة، وذلك لأن المعجزة -التي هي فعل خارق للعادة- تدل بنفسها على ثبوت الصانع، كسائر الحوادث، بل هي أخص من ذلك؛ لأن الحوادث المعتادة ليست في الدلالة كالحوادث الغريبة ولهذا يسبح الرب عندها، ويمجد ويعظم ما لا يكون عند المعتاد، ويحصل في النفوس ذلة من ذكر عظمته ما لا يحصل للمعتاد؛ إذ هي آيات جديدة فتعطى حقها، وتدل بظهورها على الرسول، وإذا تبين أنها تدعو إلى الإقرار بأنه رسول الله، فتتقرر بها الربوبية والرسالة، لا سيما عند من يقول دلالة المعجزة على صدق الرسول ضرورية، كما هو قول طائفة من متكلمي المعتزلة كالجاحظ، وطوائف من غيرهم، كالأشعرية والحنبلية الذين يقولون: يحصل الفرق بين المعجزة والسحر والكرامة بالضرورة.

ومن يقول: إن شهادة المعجزة على صدق النبي معلوم بالضرورة وهم كثير من الأشعرية والحنبلية، وكثير من هؤلاء يقول: لأن عدم دلالتها على الصدق مستلزم عجز البارئ، إذ لا طريق سواها[١]

- قولهم في الغيبيات

أقوال العلماء

قال الشهرستاني عن الأشعري: وما ورد به السمع من الأخبار عن الأمور الغائبة مثل: القلم، واللوح، والعرش، والكرسي، والجنة، والنار؛ فيجب إجراؤها على ظاهرها، والإيمان بها كما جاءت، إذ لا استحالة في إثباتها. وما ورد من الأخبار عن الأمور المستقبلة في الآخرة مثل: سؤال القبر، والثواب والعقاب فيه، ومثل: الميزان، والحساب، والصراط، وانقسام الفريقين: فريق في الجنة، وفريق في السعير، حق يجب الاعتراف بها، وإجراؤها على ظاهرها إذ لا استحالة في وجودها[٢]

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/٣٧٨- ٣٨٠)، الأصفهانية ص(١٥٥- ١٨١).

(٢) الملل والنحل (١/١٠٢، ١٠٣).

- قولهم في عذاب القبر

منهم من يقول: بأن الروح لا تبقى بعد فراق البدن، فيقع النعيم والعذاب على البدن فقط.

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام عن الثواب والعقاب في البرزخ: لكن من أهل الكلام من يقول: هذا إنما يكون على البدن فقط، كأنه ليس عنده نفس تفارق البدن؛ كقول من يقول ذلك من المعتزلة والأشعرية[1]

وقال: وقول من يقول: إن الروح بمفردها لا تنعم ولا تعذب، وإنما الروح هي الحياة، وهذا يقوله طوائف من أهل الكلام المعتزلة، وأصحاب أبي الحسن الأشعري، كالقاضي أبي بكر، وغيرهم، وينكرون أن الروح تبقى بعد فراق البدن، وهذا قول باطل، خالفه الأستاذ أبو المعالي الجويني وغيره؛ بل قد ثبت في الكتاب والسنة، واتفاق سلف الأمة أن الروح تبق بعد فراق البدن، وأنها منعمة أو معذبة[2]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول الخوارج في عذاب القبر.

- قولهم في إعجاز القرآن

أقوال العلماء

قال الشهرستاني عن الأشعري: والقرآن عنده معجزة من حيث: البلاغة والنظم، والفصاحة، إذ خيَّر العرب بين السيف وبين المعارضة، فاختاروا أشد القسمين اختيار عجز عن المقابلة. ومن أصحابه من اعتقد أن الإعجاز في القرآن من جهة صرف الدواعي، وهو المنع من المعارضة، ومن جهة الإخبار عن الغيب[3].

- قولهم في الإمامة والصحابة

أقوال العلماء

قال الشهرستاني: وقال: الإمامة تثبت بالاتفاق والاختيار دون النص والتعيين، إذ لو كان ثَمَّ نص لما خفي، والدواعي تتوفر على نقله. واتفقوا في سقيفة بني ساعدة على أبي بكر ﷺ، ثم اتفقوا بعد تعيين أبي بكر على عمر ﷺ، واتفقوا بعد الشورى على عثمان ﷺ، واتفقوا بعده على عليٍّ ﷺ، وهم مُتَرَتِّبون في الفضل ترتبهم في الإمامة.

وقال: لا نقول في عائشة وطلحة والزبير إلا أنهم رجعوا عن الخطأ، وطلحة والزبير من

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٦٢).
(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٨٣).
(٣) الملل والنحل (١/ ١٠٣).

العشرة المبشرين بالجنة. ولا نقول في حق معاوية وعمرو بن العاص إلا: إنهما بغيا على الإمام الحق فقاتلهم على مقاتلة أهل البغي. وأما أهل النهروان فهم الشراة المارقون عن الدين بخبر النبي ﷺ. ولقد كان عليٌّ رضي الله عنه على الحقِّ في جميع أحواله، يدور الحقُّ معه حيث دار[1]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول الرافضة في الصحابة وتصويب علي بن أبي طالب.

- قولهم في المفاضلة بين الملائكة والناس

بعضهم يقول بتفضيل الأنبياء والأولياء على الملائكة، ومنهم من يفضل الملائكة على البشر، ومنهم من يتوقف.

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام: وقد ذكر جماعة من المنتسبين إلى السنة: أن الأنبياء وصالح البشر أفضل من الملائكة، وذهبت المعتزلة إلى تفضيل الملائكة على البشر، وأتباع الأشعري على قولين: منهم من يفضل الأنبياء والأولياء، ومنهم من يقف ولا يقطع فيهما بشيء.

وحُكِيَ عن بعض متأخريهم أنه مال إلى قول المعتزلة، وربما حُكِيَ ذلك عن بعض من يدعي السنة ويواليها[2]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول المعتزلة في المفاضلة بين الملائكة والناس، وسيأتي مزيد بيان عند قول الصوفية في المفاضلة بين الأولياء والنبيين والملائكة.

- قولهم في العقل والنقل

جمهورهم المتأخرون على أن الدلائل العقليَّة هي الأصل وهي قطعية، فإذا تعارضت مع الدلائل النقليَّة أو السمعيَّة وهي ظنيَّة، فتقدم الدلائل العقليَّة، وتأول أو تفوض الدلائل النقليَّة.

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام: طريق كثير من المتكلمة، يجعلون العقل وحده أصل علمهم، ويفردونه، ويجعلون الإيمان والقرآن تابعين له.

والمعقولات عندهم هي الأصول الكلية الأوليَّة، المستغنية بنفسها عن الإيمان والقرآن[3]

---

(١) الملل والنحل (١/١٠٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/٣٥٦).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/٣٣٨).

وقال: قسم بنوا على هذه العقليات القياسيَّة: الأصول العلميَّة، دون العملية كالأشعريَّة[١]

وقال: قول القائل إذا تعارضت الأدلة السمعيَّة والعقليَّة، أو السمع والعقل، أو النقل والعقل، أو الظواهر النقليَّة والقواطع العقليَّة، أو نحو ذلك من العبارات؛ فإما أن يجمع بينهما وهو محال؛ لأنه جمع بين النقيضين، وإما أن يردا جميعًا.

وإما أن يقدم السمع وهو محال؛ لأن العقل أصل النقل فلو قدمناه عليه كان ذلك قدحًا في العقل الذي هو أصل النقل، والقدح في أصل الشيء قدح فيه فكان تقديم النقل قدحًا في النقل والعقل جميعًا.

فوجب تقديم العقل، ثم النقل إما أن يتأول وإما أن يفوض

وأما إذا تعارضا تعارض الضدين امتنع الجمع بينهما ولم يمتنع ارتفاعهما.

وهذا الكلام قد جعله الرازي وأتباعه قانونًا كليًّا فيما يستدل به من كتب الله تعالى وكلام أنبيائه عليهم السلام وما لا يستدل به ولهذا ردوا الاستدلال بما جاءت به الأنبياء والمرسلون في صفات الله تعالى وغير ذلك من الأمور التي أنبئوا بها، وظن هؤلاء أن العقل يعارضها.

وقد يضم بعضهم إلى ذلك أن الأدلة السمعيَّة لا تفيد اليقين[٢]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: ما ثبت بالأدلة القطعيَّة لا يتعارض ولا يتناقض أصلًا، فلا يتعارض دليلان يقينيان أصلًا، سواء كانا عقليّين أو سمعيّين، أو كان أحدهما عقليًّا والآخر سمعيًّا، ومن ظنَّ أنَّهما يتعارضان كان ذلك خطأ منه؛ لاعتقاده في أحدهما أنَّه يقينيّ، ولا يكون كذلك، ولا سيَّما إذا كانا جميعًا غير يقينيين[٣]

وقال: ثم هؤلاء لا يقبلون الاستدلال بالكتاب والسُّنَّة على نقيض قولهم لظنهم أن العقل عارض السمع وهو أصله فيجب تقديمه عليه والسمع إمَّا أن يؤول وإمَّا أن يفوض وهم أيضًا عند التحقيق لا يقبلون الاستدلال بالكتاب والسُّنَّة على وفق قولهم لما تقدم.

وهؤلاء يضلون من وجوه:

منها ظنهم أنَّ السمع بطريق الخبر تارة وليس الأمر كذلك بل القرآن بين من الدلائل العقليَّة التي تعلم بها المطالب الدينية ما لا يوجد مثله في كلام أئمة النظر فتكون هذه المطالب شرعيَّة عقليَّة

ومنها ظنهم أنَّ الرسول لا يعلم صدقه إلا بالطريق المعينة التي سلكوها وهم مخطئون قطعًا في

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٧).
(٢) درء التعارض (١/ ٤، ٥).
(٣) مجموع الفتاوى (١٢/ ٢١٢، ٢١٣).

انحصار طريق تصديقه فيما ذكروه فإنَّ طرق العلم بصدق الرسول كثيرة كما قد بسط فى غير هذا الموضع، ومنها ظنهم أنَّ تلك الطريق التي سلكوها صحيحة وقد تكون باطلة.

ومنها ظنهم إنما عارضوا به السمع معلوم بالعقل ويكونون غالطين في ذلك فإنه إذا وزن بالميزان الصحيح وجد ما يعارض الكتاب والسُّنَّة من المجهولات لا من المعقولات (١)

وقال: يأخذ المسلمون جميع دينهم من الاعتقادات والعبادات، وغير ذلك من كتاب الله وسنة رسوله وما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها، وليس ذلك مخالفًا للعقل الصريح فإن ما خالف العقل الصريح فهو باطل، وليس في الكتاب والسنة والإجماع باطل، ولكنَّ فيه ألفاظ قد لا يفهمها بعض الناس، أو يفهمون منها معنى باطلًا، فالآفة منهم لا من الكتاب والسنة، فإن الله تعالى قال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: الآية ٨٩] (٢)

وقال: بل العقل شرط في معرفة العلوم، وكمال وصلاح الأعمال، وبه يكمل العلم والعمل؛ لكنه ليس مستقلًا بذلك، له هو غريزة في النفس، وقوة فيها، بمنزلة قوة البصر التي في العين؛ فإن اتصل به نور الإيمان والقرآن، كان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس والنار.

وإن انفرد بنفسه لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن دركها، وإن عزل بالكلية كانت الأقوال والأفعال مع عدمه أمورًا حيوانية، قد يكون فيها محبة، ووجد، وذوق، كما قد يحصل للبهيمة.

فالأحوال الحاصلة مع عدم العقل ناقصة، والأقوال المخالفة للعقل باطلة.

والرسل جاءت بما يعجز العقل عن دركه، لم تأتِ بما يعلم بالعقل امتناعه، لكن المسرفون فيه قضوا بوجوب أشياء وجوازها، وامتناعها لحجج عقلية بزعمهم اعتقدوها حقًا، وهي باطل، وعارضوا بها النبوات وما جاءت به، والمعرضون عنه صدقوا بأشياء باطلة، ودخلوا في أحوال، وأعمال فاسدة، وخرجوا عن التمييز الذي فضل الله به بني آدم على غيرهم(٣)

وقال: كل ما يدل عليه الكتاب والسنة فإنه موافق لصريح المعقول، وأن العقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح، ولكن كثيرًا من الناس يغلطون إما في هذا وإما في هذا، فمن عرف قول الرسول ومراده به كان عارفًا بالأدلة الشرعية، وليس في المعقول ما يخالف المنقول، ولهذا كان أئمة السنة على ما قاله أحمد بن حنبل، قال: معرفة الحديث والفقه فيه أحب إلي من حفظه أي معرفته بالتمييز بين صحيحه وسقيمه، والفقه فيه معرفة مراد الرسول وتنزيله على المسائل الأصولية والفروعيَّة أحب إلي من أن يحفظ من غير معرفة وفقه، وهكذا قال علي بن المديني وغيره من العلماء؛ فإنه من احتج بلفظ ليس بثابت عن الرسول أو بلفظ ثابت عن الرسول وحمله على ما لم يدل عليه فإنما أتى من نفسه.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٨٨).
(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٤٩٠).
(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٣٨، ٣٣٩).

وكذلك العقليات الصريحة إذا كانت مقدماتها وترتيبها صحيحًا لم تكن إلا حقًّا، لا تناقض شيئًا مما قاله الرسول، والقرآن قد دل على الأدلة العقليَّة التي بها يعرف الصانع وتوحيده، وصفاته وصدق رسله، وبها يعرف إمكان المعاد؛ ففي القرآن من بيان أصول الدين التي تعلم مقدماتها بالعقل الصريح ما لا يوجد مثله في كلام أحد من الناس، بل عامة ما يأتي به حذاق النظار من الأدلة العقليَّة يأتي القرآن بخلاصتها وبما هو أحسن منها، قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ [الفُرقان: الآية ٣٣] وقال: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ [الرُّوم: الآية ٥٨] وقال: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الحشر: الآية ٢١].

وأما الحجج الداحضة التي يحتج بها الملاحدة، وحجج الجهمية معطلة الصفات، وحجج الدهرية وأمثالها، كما يوجد مثل ذلك في كلام المتأخرين الذين يصنفون في الكلام المبتدع وأقوال المتفلسفة ويدعون أنها عقليات ففيها من الجهل والتناقض والفساد، ما لا يحصيه إلا رب العباد، وقد بسط الكلام على هؤلاء في مواضع أخر.

وكان من أسباب ضلال هؤلاء تقصير الطائفتين أو قصورهم عن معرفة ما جاء به الرسول، وما كان عليه السلف، ومعرفة المعقول الصريح؛ فإن هذا هو الكتاب، وهذا هو الميزان، وقد قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ۖ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ ۚ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٢٥﴾﴾ [الحديد: الآية ٢٥] (١)

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٨٠- ٨٢).

الفصل السابع

الماتُرِيدية

أتباع أبي منصور محمد بن محمد بن محمود المعروف بالماتريدي، نسبة إلى مَاتُرِيد، أو مَاتُرِيت، من بلدان سمرقند فيما وراء النهر، من كبار علماء الحنفية والمتكلمين، ويلقبونه بإمام الهدى.

تلقى من كبار عصره كنصر بن يحيى البلخي، وأبي نصر العياضي، وأبي بكر أحمد الجوزجاني عن أبي سليمان الجوزجاني عن محمد عن أبي حنيفة، ومات سنة ٣٣٣ هـ ودفن بسمرقند، وله مؤلفات كثيرة في علم الكلام وأصول الفقه والتفسير.

وله مناظرات ومجادلات مع المعتزلة في أمور كثيرة، وصنف في الرد عليهم ونقدهم كتبًا عديدة، واستخدم في ذلك البراهين والدلائل العقليَّة والكلامية في محاجتهم، وله ردود أيضًا على بعض الفرق مثل الروافض والقرامطة وغيرهم.

وقد تابع ابنَ كلاب في مسائل الصفات وما يتعلق بها كمسألة القرآن هل هو سبحانه يتكلم بمشيئته وقدرته أم القرآن لازم لذاته؟

وهو معاصر لأبي الحسن الأشعري، فقد مات بعد الأشعري بقليل، وقد اتحد هدفهما في محاربة المعتزلة، ولهما الكثير من المقالات التي اتفقا عليها.

وبعد وفاة الماتريدي كونت آراؤه فرقة كلامية انتشرت في سمرقند، وعمل تلامذته على نشر أفكاره والدفاع عنها، وتصنيف المصنفات في نصرتها، ومن أشهر تلامذته أبو القاسم الحكيم السمرقندي (٣٤٢ هـ)، وأبو محمد البزدوي (٣٩٠ هـ)، وأبو اليسر البزدوي (٤٩٣ هـ).

ثم جاء بعدهم من قام بالتأصيل والتأليف لعقيدة الماتريدية، أمثال أبي المعين النسفي (٥٠٨ هـ)، ونجم الدين النسفي (٥٣٧ هـ) صاحب الكتاب المشهور المسمى بالعقائد النسفية، وهو من أهم متون العقيدة الماتريدية، وحافظ الدين عبد الله النسفي (٧١٠ هـ).

وتوسعت الماتريدية بعد ذلك بنصرة سلاطين الدولة العثمانية لها وانتشرت في شرق الأرض وغربها، وكثر تأليف الكتب الكلامية.

وتبنت كثير من المدارس الدعوة إلى عقيدة الماتريدية، ومن ذلك في شبه القارة الهندية:

مدرسة ديوبند: نسبة إلى جامعة ديوبند التي أسسها محمد قاسم النانوتوي (١٢٨٣ هـ)، وهم متصوفة، وعندهم من البدع القبورية الشيء الكثير.

ومدرسة البريلوي: نسبة إلى أحمد رضا خان الأفغاني (١٣٤٠ هـ)، وهم يدعون إلى عبادة القبور، وكثير من الشركيات.

ومدرسة الكوثري: نسبة إلى الشيخ محمد زاهد الكوثري (١٣٧١ هـ)، وهو شديد الطعن في أئمة

الإسلام وفي كتب السلف رحمهم الله، ووصمها بالوثنية والتجسيم والتشبيه، واتهام العلماء بأنهم مجسمة.

وأتباع عقيدة الماتريدية من الأحناف وغيرهم كثيرون إلى الآن في مناطق متعددة من العالم، مثل الهند والباكستان والصين وبنجلاديش وأفغانستان وبلاد ما وراء النهر وتركيا والمغرب، وغيرهم.

ويَعُد كثيرٌ من المتكلمين إلى الآن الأشعريةَ والماتريديةَ أنهم هم أهل السنة، وهذا غير صحيح، فإن مخالفة الماتريدية لعقيدة أهل السنة ولما كان عليه السف كثيرة وفي أمور جليلة، كما سيتضح ذلك من مقالاتهم[١]

مقالات الماتريدية

- قولهم في الأسماء والصفات

يثبتون الأسماء الحسنى لله عز وجل، وكثير من معانيها، وهي توقيفية، ولكنها ليست عندهم أسماء حقيقية لله، وهي غير مشتملة على صفات مستقلة بل هي مندرجة في صفة التكوين، وهي مخلوقة، ولهم طرق في إثباتها، وأدخلوا في أسمائه ما ليس منها، مع تعطيلهم لبعضها الثابت.

ولم يثبتوا من الصفات إلا سبعة فقط وهي: القدرة، العلم، الحياة، الإرادة، السمع، البصر، الكلام، وذلك لدلالة العقل عليها عندهم، ويرون أن جميع الصفات الفعلية داخلة تحت صفة التكوين.

وينفون الصفات الفعلية والخبرية.

أقوال العلماء

قال الماتريدي: إن الجسم ليس من أسمائه، ولم يرد عنه ولا عن أحد ممن أذن لأحد تقليده فالقول به لا يسع ولو وسع بالنحت من غير دليل حسي أو سمعي أو عقلي لوسع القول بالجسد والشخص وكل ذلك مستنكر بالسمع، وليسع القول بكل ما يسمى به الخلق وذلك فاسد[٢]

وقال: ودليل إثبات القول بالشيء وجهان: أحدهما السمع، . . .، وأما العقل[٣]

وقال: إن القول بهذا كله واجب بما ثبت في السمع التسمية به، وبالله التوفيق[٤]

---

(١) انظر: الأنساب (٥/ ١٥٥)، طبقات الحنفية (٢/ ١٣٠)، طبقات المفسرين للداودي ص(٦٩)، الموسوعة الميسرة (١/ ٩٥- ١٠٦)، فرق معاصرة (٣/ ٢٧٦- ٢٨٥)، الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات (١/ ٢٣١- ٢٩٣)، مجموع الفتاوى (٦/ ٢٩٠)، (٧/ ٤٣٣)، منهاج السنة النبوية (٢/ ٣٦٢).

(٢) التوحيد ص(٣٨).

(٣) التوحيد ص(٤١).

(٤) التوحيد ص(٤٢).

وقال: والأصل في حرف التوحيد أن ابتداءه تشبيه وانتهاءه توحيد دفعت إلى ذلك الضرورة، إذ بالمدرك المفهوم يستدل على ما قصرت الأفهام من إدراك ما عن الأوهام، نحو ما يدرك ثواب الآخرة وعقابها بلذات الدنيا والأذيات التي فيها، وكذا وصف الله تعالى بالمدرك من خلقه للدلالة والعبارة، فقيل عالم وقادر ونحو ذلك، إذ في الإمساك عن ذلك تعطيل، وفي تحقيق المعنى الموجود في خلقه تشبيه، فوصل به لا كالعلماء ونحوه؛ ليجعل نفي التشبيه ضمن الإثبات، فهذا فيما ألزمت ضرورة العقل القول به والسمع جميعًا، فأما ما لا سمع فيه ولا في العقل احتماله فالتسمية به جرأة عظيمة ولا قوة إلا بالله(١)

وقال: الوصف لله بأنه قادر عالم حي كريم جواد والتسمية بها حق من السمع والعقل جميعًا(٢)

وقال: القول في أسماء الله عز وجل عندنا على أقسام:

في مفهوم اللغة قسم منها يرجع إلى تسميتنا له بها وهن أغيار؛ لأن قولنا عليم غير قولنا قدير،

والثاني: يرجع معناه إلى ذاته مما عجز الخلق عن الوقوف على مراد ذاته إلا به، . ، وذلك نحو الواحد الله الرحمن الموجود والقديم والمعبود ونحو ذلك.

والثالث: يرجع إلى الاشتقاق عن الصفات من نحو العالم القادر مما لو كانت في التحقيق غيره لاحتمل التبديل، ولصارت التسمية على غير تحقيق المعنى المفهوم، ولجازت تسميته بكل ما يسمى غيره إذا لم يرد تحقيق المفهوم من معناه(٣)

وقال: فيدلك أن الأسماء التي نسميه بها عبارات عما يقرب إلى الأفهام لا أنها في الحقيقة أسماؤه(٤)

وقال أنور شاه الكشميري الديوبندي: والأسماء الحسنى عند الأشاعرة عبارة عن الإضافات، وأما عند الماتريدية فكلها مندرجة في صفة التكوين(٥)

وقال كمال الدين البياضي الحنفي الماتريدي: وعند جلة الخلف لا يزيد على الصفات الثمانية، والصفات الأخرى راجعة إليها(٦)

---

(١) التوحيد ص(٤٢).
(٢) التوحيد ص(٤٤).
(٣) التوحيد ص(٦٥).
(٤) التوحيد ص(٩٣، ٩٤).
(٥) فيض الباري (٤/ ٥١٧).
(٦) إشارات المرام ص(١٨٨).

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند الكلام عن مقالة التعطيل، وقول الكُلَّابِيَّة والأشعرية في الأسماء والصفات.

- قولهم في علو البارئ عز وجل

ينفون علو البارئ عز وجل، ووصفوه بالممتنعات، ويحرفون معناه إلى القهر والغلبة والعظمة.

أقوال العلماء

قال الماتريدي: الأصل فيه أن الله سبحانه كان ولا مكان، وجائز ارتفاع الأمكنة وبقاؤه على ما كان، فهو على ما كان، وكان على ما عليه الآن، جل عن التغير والزوال والاستحالة والبطلان[١]

وقال: ثم القول بالكون على العرش وهو موضع بمعنى كونه بذاته أو في كل الأمكنة لا يعدو من إحاطة ذلك به، أو الاستواء به، أو مجاوزته عنه، وإحاطته به؛ فإن كان الأول فهو إذا محدود به محاط منقوص عن الخلق إذ هو دونه، ولو جاز الوصف له بذاته بما يحيط به من الأمكنة لجاز بما يحيط به من الأوقات فيصير متناهيًا بذاته مقصرًا عن خلقه، وإن كان على الوجه الثاني فلو زيد على الخلق لا ينقص أيضًا وفيه ما في الأول، وإن كان على الوجه الثالث فهو الأمر المكروه الدال على الحاجة وعلى التقصير من أن ينشئ ما لا يفضل عنه مع ما يذم ذا من فعل الملوك ألا يفضل عنهم من المعامد شيئًا.

وبعد فإن في ذلك تجزئة بما كان بعضه في ذي أبعاض وبعضه يفضل عن ذلك، وذلك كله وصف الخلائق، والله يتعالى عن ذلك.

وبعد فإنه ليس في الارتفاع إلى ما يعلو من المكان للجلوس أو القيام شرف ولا علو ولا وصف بالعظمة والكبرياء كمن يعلو السطوح أو الجبال إنه لا يستحق الرفعة على من دونه عند استواء الجوهر[٢]

وقال: وقول القائل أين هو سؤال عن مكان وقد بينا أنه يتعالى عن ذلك ولا يوصف الله سبحانه بالاتصال بالأشياء، ولا الانفصال ولا بالحلول فيها، ولا بالخروج منها من جهة المسافة على ما هو؛ لأن الله تعالى كان، ولا غيره فمحال انتقاله مما كان عليه[٣]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول المعتزلة والجهمية والأشعرية في علو البارئ عز وجل.

---

(١) التوحيد ص(٦٩).

(٢) التوحيد ص(٧٠).

(٣) التوحيد ص(١٠٧).

- قولهم في الاستواء

ينفون صفة الاستواء عن الله عز وجل، ويحرفون معناها إلى الاستيلاء أو التمام أو القصد.

أقوال العلماء

قال الماتريدي: والاستواء قيل فيه بأوجه ثلاثة:

أحدها الاستيلاء كما يقال: استوى فلان على كوْرة كذا بمعنى استولى عليها.

والثاني: العلو والارتفاع كقوله: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ [المؤمنون: الآية ٢٨]

والثالث: التمام كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القَصَص: الآية ١٤] وقد قيل بالقصد إلى ذلك[(١)]

وقال: وأما الأصل عندنا في ذلك أن الله تعالى قال: ليس كمثله شيء، فنفى عن نفسه شبه خلقه، وقد بينا أنه في فعله وصفته متعالٍ عن الأشباه فيجب القول بالرحمن على العرش استوى على ما جاء به التنزيل، وثبت ذلك في العقل ثم لا نقطع تأويله على شيء لاحتماله غيره مما ذكرنا، واحتماله أيضًا ما لم يبلغنا مما يعلم أنه غير محتمل شبه الخلق، ونؤمن بما أراد الله به[(٢)]

وقال الجرجاني: يؤول الاستواء بالاستيلاء [(٣)]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول الأشعرية في الصفات الفعلية، وقول المعتزلة في الاستواء.

- قولهم في كلام الله عز وجل

كلام الله عندهم معنى واحد قائم بالذات، وأن الحرف والصوت مخلوقين.

أقوال العلماء

قال الماتريدي: الأصل أن الله عز وجل قد ثبت وصفه بالكلام بحجة السمع والعقل[(٤)]

وقال: فإن قال قائل: هل أسمع الله كلامَه موسى حيث قال: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النِّساء: الآية ١٦٤] ؟

قيل: أسمعه بلسان موسى، وبحروف خلقها، وصوت أنشأه، فهو أسمعه ما ليس بمخلوق[(٥)]

---

(١) التوحيد ص(٧٢).

(٢) التوحيد ص(٧٤).

(٣) المواقف (١/ ٢٠٧).

(٤) التوحيد ص(٥٧).

(٥) التوحيد ص(٥٩).

وقال النسفي: إن الله أسمع القرآن جبريل بالصوت والحرف المخلوقين فحفظه جبريل ونقله إلى النبي ﷺ[١]

وقال السمرقندي: إن الله ألقى في مسامعه صوتًا مخلوقًا على ما يشاء[٢]

وقال شيخ الإسلام عن أقوال الناس في كلام الله: وثامنها: قول من يقولِ: كلامه يتضمن معنى قائمًا بذاته وهو ما خلقه في غيره، ثم من هؤلاء من يقول في ذلك المعنى بقول ابن كلاب وهذا قول أبي منصور الماتريدي[٣]

وقال: وذلك أن الطريقة المعروفة التي سلكها الأشعري وأصحابه في مسألة القرآن هم ومن وافقهم على هذا الأصل، ...، وكأبي منصور الماتريدي[٤]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول الكُلَّابِيَّة والأشعرية في كلام الله تعالى.

- قولهم في رؤية المولى عز وجل

يثبتون الرؤية بشروط وقيود سلبية.

أقوال العلماء

قال الماتريدي: القول في رؤية الرب عز وجل عندنا لازم وحق من غير إدراك ولا تفسير[٥]

وقال: فإن قيل كيف يرى؟ قيل بلا كيف إذ الكيفية تكون لذي صورة بل يرى بلا وصف قيام، وقعود، واتكاء، وتعلق، واتصال، وانفصال، ومقابلة، ومدابرة، وقصير، وطويل، ونور، وظلمة، وساكن، ومتحرك، ومماس، ومباين، وخارج، وداخل، ولا معنى يأخذه الوهم أو يقدره العقل لتعاليه عن ذلك[٦]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول الأشعرية في رؤية المولى عز وجل.

- قولهم في القدر

يقولون: بأن الله خلق أفعال العباد، وهم مكتسبون لها.

---

(١) بحر الكلام ص(٢٩).
(٢) شرح تأويلات أهل السنة، الشورى: ٥١
(٣) منهاج السنة النبوية (٢/ ٣٦٢).
(٤) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٢٤٤، ٢٤٥).
(٥) التوحيد ص(٧٧).
(٦) التوحيد ص(٨٥).

أقوال العلماء

قال الماتريدي في أفعال العباد: هي لله بأن خلقها على ما هي عليه، وأوجدها بعد أن لم تكن، وللخلق على ما كسبوها وفعلوها...

وأيضًا أن كل أحد يعلم من نفسه أنه مختار لما يفعله وأنه فاعل كاسب[١]

وقال التفتازاني: صرف العبد قدرته وإرادته إلى الفعل كسب وإيجاد الله تعالى الفعل عقب ذلك خلق، والمقدور الواحد داخل تحت مقدورين لكن بجهتين مختلفتين فالفعل مقدور الله تعالى بجهة الإيجاد ومقدور العبد بجهة الكسب[٢]

وقال النسفي عن الكسب: هو صرف القدرة إلى أحد المقدورين[٣]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند الكلام عن مقالة الجبرية الكسبية، وقول الأشعرية في القدر.

- قولهم في الاستطاعة

أقوال العلماء

قال الماتريدي: الأصل عندنا في المسمى باسم القدرة أنها على قسمين:

أحدهما: سلامة الأسباب وصحة الآلات، وهي تتقدم الأفعال، وحقيقتها ليست بمجعولة للأفعال وإن كانت الأفعال لا تقوم إلا بها.

والثاني: معنى لا يقدر على تبين حده بشيء يصار إليه سوى أنه ليس إلا للفعل لا يجوز وجوده بحال إلا ويقع به الفعل عندما يقع معه، وعند قوم قبله، أعني فعل الاختيار الذي بمثله يكون الثواب والعقاب، وبه يسهل الفعل ويخف[٤]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول المعتزلة، والنَّجَّارِيَّة، والأشعرية، في الاستطاعة.

- قولهم في تكليف بما لا يطاق

لا يجوزون التكليف بما لا يطاق.

أقوال العلماء

قال الماتريدي: الأصل أن تكليف من منع عنه الطاقة فاسد في العقل، وأما من ضيع القوة فهو

---

(١) التوحيد ص(٢٢٦)، ص(٢٢٥- ٢٥٦).

(٢) شرح العقائد النسفية ص(٨٣).

(٣) الروضة البهية ص(٢٦).

(٤) التوحيد ص(٢٥٦).

حق أن يكلف مثله، ولو كان لا يكلف مثله لكان لا يكلف إلا من يطيع وليس ذلك شرط المحنة[١]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عن قول الأشعرية في تكليف ما لا يطاق.

- قولهم في التحسين والتقبيح

يرون أن التحسين والتقبيح عقليين.

أقوال العلماء

قال الماتريدي: على أن محاسن الأشياء ومساويها وما قبح من الأفعال وما حسن منها؛ فإنما نهاية العلم بعد وقوع الحواس عليها وورود الأخبار فيها إذا أريد تقرير كل جهة من ذلك في العقول والكشف عن وجوه ما لا سبيل إلى ذلك إلا بالتأمل والنظر فيها[٢]

وقال: فإن الله تعالى لما خلق البشر للمحنة بما جعلهم أهل تميز وعلم بالمحمود من الأمور والمذموم وجعل ما يذم منها قبيحًا في عقولهم، وما يحمد حسنًا، وعظم في أذهانهم إيثار القبيح على الحسن، والرغبة فيما يذم على ما يحمد دعاهم على ما عليه ركبوا، وما به أكرموا إلى إيثار أمر على أمر وقبح في عقولهم احتمال أمثالهم[٣]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول المعتزلة والأشعرية في التحسين والتقبيح.

- قولهم في المعارف

يرون وجوب معرفة الله بالعقل، والعقاب مترتب على ذلك ولو قبل ورود السمع وبعثة الأنبياء.

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام: قال أبو منصور الماتريدي في صبي عاقل: إنه يجب عليه معرفة الله، وإن لم يبلغ الحنث[٤]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول المعتزلة في التحسين والتقبيح.

---

(١) التوحيد ص(٢٦٦).

(٢) التوحيد ص(١٠).

(٣) التوحيد ص(٢٢١).

(٤) درء تعارض العقل والنقل (٩/ ٦٢).

- قولهم في الأسماء والأحكام

أقوال العلماء

الإيمان عندهم هو تصديق القلب فقط، وبعضهم أضاف إقرار اللسان.

والإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقص، ولا يجوز الاستثناء فيه.

أقوال العلماء

قال الماتريدي: قد ثبت بأدلة القرآن وما عليه أهل الإيمان والذي جرى به من اللسان أن الإيمان هو التصديق[(١)]

وقال: أحق ما يكون به الإيمان القلوب بالسمع والعقل جميعًا[(٢)]

وقال: فثبت أن القلب هو موضع الإيمان[(٣)]

وقال: ثبت أن للإيمان بالقلب في التحقيق غير المعرفة، على أن المعرفة هي سبب يبعث على التصديق

وعلى هذا قول من يقول: الإيمان معرفة إنما هو التصديق عند المعرفة؛ هي التي تبعث عليه فسمى بها[(٤)]

وقال: الأصل عندنا قطع القول بالإيمان وبالتسمي به بالإطلاق وترك الاستثناء فيه[(٥)]

وقال: فلا يخلو من يستثنى من أن يكون عرف صدق نفسه وعظيم نعم الله وأفضاله، أو لم يعلم ذلك، أو علم أنه على غير ذلك.

فإن علم أنه على غير ذلك فبعدًا له، فإن الثنيا لا تنفعه سوى الارتياب فيما زعم أنه لم يعلمه.

وإن لم يعلم صدقه فيما قال ولا امتنان الله وأنعامه فويل له إذ جهل أعظم نعم الله وكفر به.

وإن علم ذلك؛ فإن في حرف الشك عند السامعين ستر نعم الله وكفران مننه فذلك آية الزوال وسبب المحق[(٦)]

وقال: ولو كان في شيء تسمية بالكفر فهو مجاز اللغة من حيث ذلك صنيعهم ونحو ذلك على ما يقال للمرء أصم وأعمى بما لا يقف على حقيقة ما بذلك يوصل إليه[(٧)]

---

(١) التوحيد ص(٣٣٢).
(٢) التوحيد ص(٣٧٣).
(٣) التوحيد ص(٣٧٥).
(٤) التوحيد ص(٣٨٠).
(٥) التوحيد ص(٣٨٨).
(٦) التوحيد ص(٣٩٠).
(٧) التوحيد ص(٣٢٧).

وقال في الكبائر: فثبت أن القول هو قول من لم يزل عنهم اسم الإيمان...

ثبت أن اسم الإيمان غير زائل عنهم[١]

وقال شيخ الإسلام: وقد ذهب طائفة من متأخري أصحاب أبي حنيفة -كأبي منصور الماتريدي وأمثاله- إلى نظير هذا القول في الأصل، وقالوا: إن الإيمان هو ما في القلب، وأن القول الظاهر شرط لثبوت أحكام الدنيا[٢]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول المرجئة في الأسماء والأحكام.

- قولهم في الوعيد

أقوال العلماء

قال الماتريدي: ومنهم من قسم الذنوب قسمين؛ فجعل منها صغائر تغفر باجتناب الكبائر وبالعفو وبالجزاء ونحو ذلك على اختلاف أقاويلهم [٣]

وقال: القول في جعل الصغائر كفرًا أو شركًا أو التخليد في النار جزاء لها قول مهجور[٤]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول المرجئة في الوعيد.

- قولهم في النظر والاستدلال والتقليد

يرون وجوب النظر والاستدلال وعدم التقليد.

أقوال العلماء

قال الماتريدي: إنا وجدنا الناس مختلفي المذاهب في النحل في الدين متفقين على اختلافهم في الدين على كلمة واحدة أن الذي هو عليه حق والذي عليه غيره باطل على اتفاق جملتهم من أن كلًّا منهم له سلف، فثبت أن التقليد ليس مما يعذر صاحبه لإصابة مثله ضده[٥]

وقال: السبيل التي يوصل بها إلى العلم بحقائق الأشياء العيان والأخبار والنظر[٦]

---

(١) التوحيد ص(٣٣٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٥١٠).

(٣) التوحيد ص(٣٢٥).

(٤) التوحيد ص(٣٢٨).

(٥) التوحيد ص(٣).

(٦) التوحيد ص(٧).

- **قولهم في مصادر التلقي**

يكون بالعقل في الإلهيات، وبعضهم يجعل فيها النبوات، وبالشرع أو السمع في أمور الآخرة.

وعند تعارض العقل مع النقل يقدم العقل، ويرد أو يؤول أو يفوض النقل.

أقوال العلماء

قال الماتريدي: أصل ما يعرف به الدين، إذ لا بد أن يكون لهذا الخلق دين يلزمهم الاجتماع عليه وأصل يلزمهم الفزع إليه وجهان: أحدهما السمع، والآخر العقل(١)

وقال التفتازاني بعد ذكر عدة آيات الصفات: والجواب أنها ظنيات سمعية في معارضة قطعيات عقلية، فيقطع بأنها ليست على ظاهرها، ويفوض العلم بمعانيها إلى إله مع اعتقاد حقيتها جريا على الطريق الأسلم، . . ، أو تؤول تأويلات مناسبة موافقة لما عليه الأدلة العقليَّة على ما ذكر في كتب التفسير وشروح الحديث سلوكًا للطريق الأحكم (٢)

وقال الجرجاني: الدلائل النقليَّة قد تفيد اليقين؛ أي في الشرعيات، . . ، نعم في إفادتها اليقين في العقليات نظر(٣)

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول الأشعرية في العقل والنقل.

- **قولهم في الاستدلال على وجود الله**

يستدلون على وجود الله بدليل الأعراض وحدوث الأجسام.

أقوال العلماء

قال الماتريدي: الدليل على حدث الأعيان هو شهادة الوجوه الثلاثة التي ذكرنا من سبل العلم بالأشياء،

الدليل على أن للعالم محدثًا أنه ثبت حدثه بما بينا، وبما لا يوجد شيء منه في الشاهد يجتمع بنفسه ويفرق ثبت أن ذلك كان بغيره(٤)

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول المعتزلة والأشعرية في الاستدلال على وجود الله عز وجل.

---

(١) التوحيد ص(٤).

(٢) شرح المقاصد (٢/ ٥٠)، شرح العقائد النسفية ص(٤٢).

(٣) شرح المواقف (١/ ٢٠٩).

(٤) التوحيد ص(١١- ١٩).

- قولهم في التوحيد

التوحيد عندهم إثبات أن الله واحد في ذاته لا قسيم له، ولا جزء له، واحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا يشركه أحد في إيجاد المصنوعات.

والإله عندهم هو القادر على الاختراع.

أقوال العلماء

قال الجرجاني عن التوحيد: تجريد الذات الإلهية عن كل ما يتصور في الأفهام، ويتخيل في الأوهام والأذهان، وهو ثلاثة أشياء معرفة الله تعالى بالربوبية، والإقرار بالوحدانية، ونفي الأنداد عنه جملة[١]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول الأشعرية في التوحيد.

- قولهم في الاستدلال على وحدانية الله

يستدلون على وحدانية الله تعالى بدليل التمانع.

أقوال العلماء

قال الماتريدي: ثم دلالة العقل أنه لو كان أكثر من واحد ما احتمل وجود العالم إلا بالاصطلاح، وفي ذلك فساد الربوبية، ومعنى آخر أن كل شيء يريد أحد ممن ينسب إليه إثباته يريد الآخر نفيه، وما يريد أحدهما إيجاده يريد الآخر إعدامه، وكذلك في الإبقاء والإفناء، وفي ذلك تناقض وتناف، فدل الوجود على محدث العالم واحد تدبيره [٢]

قال التفتازاني: المحدث للعالم هو الله تعالى، أي الذات الواجب الوجوب، . . ، الواحد، يعني أن صانع العالم واحد، . . ، والمشهور في ذلك بين المتكلمين برهان التمانع المشار إليه بقوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: الآية ٢٢] ، وتقريره أنه لو أمكن إلهان لأمكن بينهما تمانع، بأن يريد أحدهما حركة زيد، والآخر سكونه، . . ، وحينئذ إما أن يحصل الأمران فيجتمع الضدان، أو لا فيلزم عجز أحدهما[٣]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: فهذه الطرق وأمثالها مما يبين به بها أئمة النظار توحيد الربوبية، وهي طرق صحيحة عقلية لم يهتدِ هؤلاء المتأخرون إلى معرفة توجيهها وتقريرها، ثم إن أولئك المتقدمين من

---

(١) التعريفات ص(٩٦).

(٢) التوحيد ص(٢٠).

(٣) شرح العقائد النسفية (٣١- ٣٣).

المتكلمين ظنوا أنها هي طرق القرآن، وليس الأمر كذلك.

بل القرآن قرر فيه توحيد الإلهية المتضمن توحيد الربوبية، وقرره أكمل من ذلك [١]

وقال: والمقصود هنا أن في هذه الآية بيان امتناع الألوهية من جهة الفساد الناشئ عن عبادة ما سوى الله تعالى؛ لأنه لا صلاح للخلق إلا بالمعبود المراد لذاته، من جهة غاية أفعالهم ونهاية حركاتهم، وما سوى الله لا يصلح، فلو كان فيهما معبود غيره لفسدتا من هذه الجهة، فإنه سبحانه هو المعبود المحبوب لذاته، كما أنه هو الرب خالق بمشيئته[٢]

وتقدم مزيد بيان عند قول الأشعرية في التوحيد.

---

(١) منهاج السنة (٣/ ٣١٢، ٣١٣).

(٢) منهاج السنة (٣/ ٣٣٤، ٣٣٥).

الباب السابع

المُمثِّلة والمُجَسِّمَة

وهو يحتوي على سبعة فصول:

الفصل الأول: تعريف المُمثِّلة والمُجَسِّمَة.

الفصل الثاني: نشأة المُمثِّلة والمُجَسِّمَة.

الفصل الثالث: مقالة التَّمثيل والتَّجسيم.

الفصل الرابع: قدماء الرَّافضة.

الفصل الخامس: غلاة الصُّوفيَّة.

الفصل السادس: الكرَّاميَّة ومقالاتها.

الفصل السابع: طوائف أخرى من المُمثِّلة والمُجَسِّمَة.

الفصل الأول
تعريف المُمثِّلة والمُجَسِّمَة

التَّمثيل: هو اعتقاد المثبِت أن ما أثبته من صفات الله تعالى مماثل لصفات المخلوقين.

والتَّشبيه كالتَّمثيل، وقد يفرِّق بينهما بأن التَّمثيل التَّسوية في كل الصِّفَات أو في صفة كاملة، والتَّشبيه التَّسوية في أكثر الصفات أو في بعض الصفة، والَّذي نفاه الله عن نفسِه في القرآن هو المماثلة.

قال شيخ الإسلام: أهلُ التَّمثيلِ المشبِّهة للخالق بالمخلوقات[(١)]

قال: أهل التَّمثيل الَّذين يضربون له الأمثال ويشبهونه بالمخلوقات[(٢)]

قال: والفريقان الآخران -أهل التَّشبيه والتَّمثيل- منهم من يقول: يد كيدي، تعالى الله عن ذلك[(٣)]

وقال: ذكرت في النَّفي التَّمثيل، ولم أذكر التَّشْبيه؛ لأن التَّمثيلَ نفاه الله بنص كتابِهِ حيث قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[الشورى: الآية ١١] ، وقال: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾[مريم: الآية ٦٥] ، وكان أحب إلي من لفظٍ ليس في كتاب الله، ولا في سنةِ رسوله ﷺ، وإن كان قد يعني بنفيه معنى صحيح، كما قد يعني به معنى فاسد[(٤)]

وقال: وأما التَّشبيه فهو في اصطلاحُ المتكلمين وغيرهم هو التَّمثيل، والمتشابهان هما المتماثلان، وهما ما سدَّ أحدهما مسدَّ صاحبه، وقام مقامَه وناب منابَه، وبينهم نزاعٌ في إمكان التَّشابه الذي هو التَّماثل من وجه، وهل التَّشابه الَّذي هو التَّماثل بنفس الذَّوَاتِ أو بالصِّفَاتِ القائمة بالذَّوَاتِ، وهذا التَّشبيه أيضًا منتفٍ عن الله وإنما خَالَف فيه المثبتة المُمثِّلة الَّذين وصَفَهم الأئمةُ وذمُّوهم كما قال الإمام أحمد: المشبِّه الَّذي يقول بصرٌ كبصري ويد كيدي، وقدمٌ كقدمي، ومن قال هذا فقد شبَّه الله بخلقه.

وكما قال إسحاق وأبو نعيم ومحقِّقو المتكلمين على أن هذا التَّشابهَ الذي هو التَّماثلُ لا يكون بالموافقةِ في بعض الصِّفَاتِ، بل الموافقة في جميع الصِّفَاتِ الذَّاتيَّةِ الَّتي بها يقوم بها أحدهما مقام الآخر.

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٤٨٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٧٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٦٦).

(٤) مجموع الفتاوى (٣/ ١٦٦).

وأما التَّشبيه في اللُّغة فإنه قد يقال بدون التَّماثلِ في شيءٍ من الحقيقة كما يقال للصورةِ المرسومةِ في الحائطِ: إنها تشبه الحيوانَ ويقال: هذا يشبه هذا في كذا وكذا، وإن كانت الحقيقتان مختلفتين.

ولهذا كان أئمة أهل السُّنَّةِ ومحقِّقو أهل الكلام يمنعون من أن يقال: لا يشبه الأشياءَ بوجه من الوجوهِ؛ فإن مقتضى هذا كونه معدومًا ومنهم طوائف يطلقون هذا.

لكن من هؤلاء من يريد بنفي التَّشابهِ نفيَ التَّماثلِ فلا يكون بينهما خلافٌ معنويٌّ؛ إذ هم متَّفقون على نفيِ التَّماثلِ بوجه من الوجوه كما دل على ذلك القرآنُ كما قد بيناه في غير هذا الموضعِ كما يعلم أيضاً بالعقل[1].

وقريب من معنى التَّمثيل معنى التَّكييفِ وهو أن يعتقد المثبِتُ أن كيفيةَ صفات الله تعالى كذا وكذا، من غير أن يقيدها بمماثل.

أما التَّجسيم فقد تنازع النَّاسُ في معناه، فمنهم من يعني به التَّرْكِيب من الجواهر المنفردة، ومنهم من يعني به التَّركِيب من المادةِ والصُّورةِ، ومنهم من يعني به الموجود القائم بنفسِهِ.

ولهذا لم يطلق السَّلَف هذا اللَّفظ لا نفيًا ولا إثباتًا إلا بعد الاستفسار والتَّفصيل؛ فيثبت ما أثبته الكِتابُ والسُّنَّة من المعاني، وينفي ما نفاه الكتاب والسنَّة من المعاني.

قال شيخ الإسلام: إن النَّاسَ متنازعون في الجسم: هل هو مركَّب من المادةِ والصورةِ؟ أو من الجواهرِ المنفردةِ؟ أو لا من هذا ولا من هذا؟ على ثلاثة أقوالٍ، وأكثر العقلاءِ على القولِ الثالثِ؛ كالهشَامِيَّة، والنَّجَّاريَّة، والضِّرَاريَّة، والكُلَّابيَّة، والأشْعَرِيَّة، وكثير من الكرَّاميَّة، وكثير من أهلِ الفقهِ والحديثِ والتَّصوفِ والمتفلسفةِ، وغيرهم[2].

وقال: وكذلك إذا قيل: هو جسم، بمعنى أنه مركب من الجواهر المنفردة، أو المادة والصورة؛ فهذا باطل، بل هو أيضًا باطل في المخلوقات فكيف في الخالق سبحانه وتعالى؟! وهذا مما يمكن أن يكون قد قاله بعض المُجَسِّمَة الهشَامِيَّة، والكرَّاميَّة وغيرهم ممن يُحكى عنهم التَّجسيم؛ إذ من هؤلاء من يقول: إن كل جسم فإنه مركب من الجواهر المنفردة، ويقولون مع ذلك: إن الرب جسم، وأظن هذا قول بعض الكرَّاميَّة؛ فإنهم يختلفون في إثبات الجوهر الفرد، وهم متفقون على أنه سبحانه جسم.

لكن يحكى عنهم نزاع في المراد بالجسم: هل المراد به أنه موجود قائم بنفسه، أو المراد به أنه مركب؟ فالمشهور عن أبي الهيصم وغيره من نظارهم أنه يفسر مراده؛ بأنه موجود قائم بنفسه مشار إليه، لا بمعنى أنه مؤلَّف مركَّب. وهؤلاء ممن اعترف نُفَاة الجسم بأنهم لا يكفرون؛ فإنهم لم يثبتوا معنى فاسدًا في حقِّ الله تعالى، لكنْ قالوا: إنهم أخطئوا في تسمية كل ما هو قائم بنفسه، أو ما هو

(١) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٧٦، ٤٧٧).

(٢) منهاج السنة النبوية (٢/ ١٦٥).

موجود جسمًا، من جهة اللغة؛ قالوا: فإن أهل اللغة لا يطلقون لفظ الجسم إلا على المركَّب[(١)]

وقال: لفظ التَّجسيمِ هو كلفظِ التَّأليفِ والتَّركيبِ والتَّبعيضِ والتَّجزئةِ، من معناه ما هو متفقٌ على نفيِهِ بين المسلمين ومنه ما هو متفقٌ على نفيِه بين علماءِ المسلمين من جميع الطوائفِ إلا ما يحكى عن غلاةِ المُجَسِّمَة من أنهم يمثلونه بالأجسامِ المخلوقةِ.

وأما المعنى الخاص الذي يعنيه النُّفَاة والمثبِتة الَّذين يقولون هو جسم لا كالأجسام فهذا مورد النِّزَاعِ بين أئمة أهل الكلامِ وغيرهم وهو الذي يتناقض سائر الطَّوائف من نفاتِه لإثبات ما يستلزمه، كما يتناقض مثبتوه مع نفي لوازمه.

ولهذا كان الذي عليه أئمة الإسلام إنهم لا يطلقون الألفاظ المبتدعة المتنازع فيها لا نفيًا ولا إثباتًا إلا بعد الاستفسار والتَّفصيل فيثبت ما أثبته الكتاب والسُّنَّة من المعاني وينفي ما نفاه الكتاب والسُّنَّة من المعاني[(٢)]

(١) مجموع الفتاوى (٥/٤٢٨، ٤٣٥)، (٥/٥٧٦).

(٢) بيان تلبيس الجهمية (١/٤٧٧، ٤٧٨).

الفصل الثاني
نشأةُ المُمثِّلة والمُجَسِّمَة

ظهرت مقالة التَّمثيلِ والتَّجسيم في القرن الثاني بإزاء مقالة التَّعطيلِ.

قال شيخ الإسلام: وحدث التَّجهم وهو نفي الصفات، وبإزائه التَّمثيلِ[(١)]

- وأول من عُرِفَ عنه القولُ بالتَّجسيمِ وهو أن الله جسم هو هشام بن الحكم الكوفي الرَّافِضي (نحو ١٩٠ هـ)، رأس فرقةِ الهشَامِيَّة، وهوَ من متكلِّمي الشيعةِ، وذكر النديم أنه كان من أصحابَ جعفر الصادق[(٢)]

قال شيخ إسلام: وأول من عُرِفَ عنه في الإسلام أنه قال: إن الله جسمٌ، هو هشام بن الحكم[(٣)]

وقال: وأول ما ظهر إطلاق لفظ الجسم من متكلمة الشيعة كهشام بن الحكم، كذا نقل ابن حزم وغيره[(٤)]

وقال: وقال أبو محمد بن حزم وغيره: أول من قال في الإسلام إن الله جسم هشام بن الحكم، وكان الذين يناقضونه في ذلك المتكلمين من المعتزلة كأبي الهذيل العلاف.

فالجَهْمِيَّة والمعتزلة أول من قال: إن الله ليس بجسم[(٥)]

- وقد اشتهر آخرون كانوا يقولون مع هشام بن الحكم هذه المقالة عامتهم من الرافضة.

منهم هشام بن سالم الجواليقي رأس فرقة الهشَامِيَّة من فرق الرافضة أيضًا وتسمى الجواليقية[(٦)]

ومحمد بن النُّعمان الكوفي الملقب بشيطان الطَّاق وكان رافضيًا معتزليًا وتنسب إليه فرقة الشيطانية أو النعمانية[(٧)]

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٥٨).

(٢) انظر: الفهرست ص(٢٤٩)، مقالات الإسلاميين ص(٣١- ٣٣)، التنبيه والرد ص(٢٤)، التبصير في الدين ص(٣٩، ٤٠)، الفرق بين الفرق ص(٨٤)، الملل والنحل (١/ ١٨٤)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٦٤)، تاريخ الإسلام (١٦/ ٤٣٦)، الوافي بالوافيات (٢٦/ ٥٧)، لسان الميزان (٦/ ١٩٤).

(٣) منهاج السنة النبوية (١/ ٧٢، ٧٣).

(٤) منهاج السنة النبوية (٢/ ٢١٧).

(٥) منهاج السنة النبوية (٢/ ٢٢٠، ٢٢١).

(٦) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٣٤)، التبصير في الدين ص(٣٩، ٤٠)، الفرق بين الفرق ص(٨٧)، الملل والنحل (١/ ١٨٤)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٦٤)، الوافي بالوافيات (٢٦/ ٦٤).

(٧) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٣٧)، التبصير في الدين ص(٤٠)، الفرق بين الفرق ص(٨٩)، الملل والنحل (١/ ١٨٦، ١٨٧)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٦٥)، تاريخ الإسلام (١١/ ١٨٢)، الوافي بالوافيات (٤/ ٧٨).

وداود الجواربي البصري وهو رأس في الرافضة أيضًا، وتنسب إليه فرقة الجواربية، وذكر السمعاني أنه قد أخذ مقالة التجسيم عن هشام بن سالم[1].

ويونس بن عبد الرحمن القمِّي من الرافضة أيضًا، وإليه تنسب فرقة اليونسية[2].

قال الرازي: اعلم أن اليهود أكثرهم مشبهة وكان بدو ظهور التشبيه في الإسلام من الروافض مثل بيان بن سمعان الذي كان يثبت لله تعالى الأعضاء والجوارح، وهشام بن الحكم، وهشام بن سالم الجواليقي، ويونس بن عبد الرحمن القمِّي، وأبو جعفر الأحول الذي كان يدعى شيطان الطَّاق، وهؤلاء رؤساء علماء الروافض ثم تهافت في ذلك المحدثون ممن لم يكن لهم نصيب من علم المعقولات[3].

وقال شيخ الإسلام: هذا اللفظ بعينه أن: الله جسم له طول وعرض وعمق، أول من عُرف أنه قاله في الإسلام شيوخ الإماميَّة كهشام بن الحكم، وهشام بن سالم كما تقدم ذكره، وهذا مما اتفق عليه نقل الناقلين للمقالات في الملل والنحل من جميع الطوائف مثل أبي عيسى الوراق وزرقان، وابن النوبختي وأبي الحسن الأشعري وابن حزم والشهرستاني وغير هؤلاء، ونقل ذلك عنهم موجود في كتب المعتزلة والشيعة والكرَّاميَّة والأشعرية وأهل الحديث وسائر الطوائف، وقالوا: أول من قال: إن الله جسم هشام بن الحكم[4].

وقال: وكان متكلمو الشيعة كهشام بن الحكم وهشام بن الجواليقي ويونس بن عبد الرحمن القمِّي وأمثالهم يزيدون في إثبات الصفات على مذهب أهل السنة؛ فلا يقنعون بما يقوله أهل السنة والجماعة من أن القرآن غير مخلوق وأن الله يُرى في الآخرة وغير ذلك من مقالات أهل السنة والحديث، حتى يبتدعون في الغلو في الإثبات والتجسيم والتبعيض والتمثيل ما هو معروف من مقالاتهم التي ذكرها الناس[5].

- ثم جاء بعد ذلك محمد بن كرَّام السجستاني (٢٥٥ هـ) وقال بمقالة التجسيم، وتبعه على ذلك خلق كثير.

قال الشهرستاني: ونبغ رجل متنمس بالزهد من سجستان يقال له: أبو عبد الله محمد بن كرام، قليل العلم قد قمش من كل مذهب ضغثًا وأثبته في كتابه وروجه على أغتام غرجة وغور وسواد بلاد

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٢٠٩، ١٥٣)، التبصير في الدين ص(١٢٠)، الملل والنحل (١/ ١٠٥)، الأنساب (٥/ ٦٤٣)، لسان الميزان (٢/ ٤٢٧)، بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤١٢).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٣٥)، التبصير في الدين ص(١٢٠)، الفرق بين الفرق ص(٨٨)، الملل والنحل (١/ ١٨٨)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٦٥)، الأنساب (٥/ ٧١١)، الوافي بالوافيات (٢٩/ ١٨٣).

(٣) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٦٣، ٦٤).

(٤) منهاج السنة النبوية (٢/ ٥٠١، ٥٠٢).

(٥) منهاج السنة النبوية (١/ ٧١، ٧٢).

خراسان فانتظم ناموسه وصار ذلك مذهبًا...

وهو أقرب مذهب إلى مذهب الخوارج وهم مجسمة وحاشا غير محمد بن الهيصم فإنه مقارب[١]

وقال شيخ الإسلام: وإثبات الجسم قول محمد بن كرام وأمثاله[٢]

---

(١) الملل والنحل (١/ ٣٢).

(٢) منهاج السنة النبوية (٢/ ٢٢٠).

الفصل الثالث
مقالة التَّمثيلِ والتَّجسيمِ

زعموا أن الله عز وجل لا يخاطبنا إلا بما نعقل، فإذا أخبرنا عن اليد فنحن لا نعقل إلا هذه اليد الجارحة، وهكذا في سائر الصفات، وأن الله جسم، مقابلة منهم لنفاة الجسم من المُعَطِّلَة.

أقوال العلماء

قال الأشعري: قالت المُجَسِّمَة: له يدان ورجلان ووجه وعينان وجنب يذهبون إلى الجوارح والأعضاء(١)

وقال شيخ الإسلام: وحدث مع الجَهْمِيَّة قوم شبهوا الله تعالى بخلقه؛ فجعلوا صفاته من جنس صفات المخلوقين، فأنكر السلف والأئمة على الجَهْمِيَّة المُعَطِّلَة، وعلى المشبهة المُمَثِّلة، وكان إمام المعتزلة أبو الهذيل العَلَّاف ونحوه من نُفَاة الصفات قالوا: يقتضي أن يكون جسمًا والله تعالى منزه عن ذلك. قال هؤلاء: بل هو جسم، والجسم هو القائم بنفسه، أو الموجود، أو غير ذلك من المقالات، وطعنوا في أدلة نفاة الجسم بكلام طويل لا يتسع له الجواب هنا.

ثم من هؤلاء من قال: هو جسم كالأجسام، ومنهم من وصفه بخصائص المخلوقات، وحُكِيَ عن كل واحدة من الطائفتين مقالات شنيعة.

وجاء أبو محمد بن كلاب فقال هو وأتباعه: هو الموصوف بالصفات، ولكن ليست الصفات أعراضًا؛ إذ هي قديمة باقية لا تعرض ولا تزول، ولكن لا يوصف بالأفعال القائمة به كالحركات؛ لأنها تعرض وتزول.

فقال ابن كرَّام وأتباعه: لكنه موصوف بالصفات وإن قيل: إنها أعراض، وموصوف بالأفعال القائمة بنفسه وإن كانت حادثة، ولما قيل لهم: هذا يقتضي أن يكون جسمًا، قالوا: نعم هو جسم كالأجسام! وليس ذلك ممتنعًا دائمًا، وإنما الممتنع أن يشابه المخلوقات فيما يجب ويجوز ويمتنع، ومنهم من قال: أطلق لفظ الجسم لا معناه، وبين هؤلاء المتكلمين النُّظار بحوث طويلة مستوفاة في غير هذا الموضع(٢)

وقال عن المُعَطِّلَة من الجَهْمِيَّة والمعتزلة: وهؤلاء أول من عُرف عنهم في الإسلام أنهم أثبتوا حدوث العالم بحدوث الأجسام، وأثبتوا حدوث الأجسام بحدوث ما يستلزمها من الأعراض، وقالوا: الأجسام لا تنفك عن أعراض محدثة، وما لا ينفك عن الحوادث أو ما لا يسبق الحوادث

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢١٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٥، ٣٦).

فهو حادث لامتناع حوادث لا أول لها.

ثم إنهم تفرقوا عن هذا الأصل

وهذا هو الأصل الذي أصَّله هشام بن الحكم وهشام بن سالم الجواليقي وغيرهما من المُجَسِّمَة الرافضة وغير الرافضة كالكرَّاميَّة؛ فقالوا: بل يجوز ثبوت جسم قديم أزلي لا أول لوجوده وهو خال عن جميع الحوادث، وهؤلاء عندهم الجسم القديم الأزلي يخلو عن الحوادث، وأما الأجسام المخلوقة فلا تخلو عن الحوادث، ويقولون: ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، لكن لا يقولون: إن كل جسم فإنه لا يخلو عن الحوادث[(١)]

وقال: مع أن مقالة المشبهة الذين يقولون: يد كيدي، وقدم كقدمي، وبصر كبصري، مقالة معروفة وقد ذكرها الأئمة كيزيد بن هارون، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وغيرهم وأنكروها وذموها، ونسبوها إلى مثل داود الجواربي البصري وأمثاله. ولكن مع هذا صاحب هذه المقالة لا يمثله بكل شيء من الأجسام، بل ببعضها ولا بد مع ذلك أن يثبتوا التماثل من وجه، لكن إذا أثبتوا من التماثل ما يختص بالمخلوقات كانوا مبطلين على كل حال[(٢)]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: وفي الجملة الكلام في التَّمثيلِ والتَّشبيهِ ونفيه عن الله مقام، والكلام في التجسيم ونفيه مقام آخر، فإن الأول دل على نفيه الكتاب والسنة وإجماع السلف والأئمة واستفاض عنهم الإنكار على المشبهة الذين يقولون: يد كيدي، وبصر كبصري، وقدم كقدمي.

وقد قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: الآية ١١] ، وقال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: الآية ٤] وقال: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: الآية ٦٥] ، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: الآية ٢٢] ، وأيضًا فنفي ذلك معروف بالدلائل العقلية التي لا تقبل النقيض كما قد بسط الكلام على ذلك في غير موضع وأفردنا الكلام على قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: الآية ١١] في مصنف مفرد.

وأما الكلام في الجسم والجوهر ونفيهما أو إثباتهما فبدعة ليس لها أصل في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا تكلم أحد من السلف والأئمة بذلك لا نفيًا ولا إثباتًا، والنزاع بين المتنازعين في ذلك بعضه لفظي وبعضه معنوي أخطأ هؤلاء من وجه وهؤلاء من وجه.

فإن كان النزاع مع من يقول: هو جسم أو جوهر إذا قال: لا كالأجسام ولا كالجواهر إنما هو اللفظ، فمن قال هو كالأجسام والجواهر يكون الكلام معه بحسب ما يفسره من المعنى.

فإن فسر ذلك بالتشبيه الممتنع على الله تعالى كان قوله مردودًا وذلك بأن يتضمن قوله إثبات

---

(١) منهاج السنة النبوية (١/ ٣٠٩- ٣١١).

(٢) درء التعارض (٤/ ١٤٥).

شيء من خصائص المخلوقين لله فكل قول تضمن هذا فهو باطل.

وإن فسر قوله جسم لا كالأجسام بإثبات معنى آخر مع تنزيه الرب عن خصائص المخلوقين كان الكلام معه في ثبوت ذلك المعنى وانتفائه، فلا بد أن يلحظ في هذا المقام إثبات شيء من خصائص المخلوقين للرب أولا، وذلك مثل أن يقول: أصفه بالقدر المشترك بين سائر الأجسام والجواهر، كما أصفه بالقدر المشترك بينه وبين سائر الموجودات وبين كل حي عليم سميع بصير، وإن كنت لا أصفه بما تختص به المخلوقات وإلا فلو قال الرجل: هو حي لا كالأحياء، وقادر لا كالقادرين، وعليم لا كالعلماء، وسميع لا كالسمعاء، وبصير لا كالبصراء ونحو ذلك وأراد بذلك نفي خصائص المخلوقين -فقد أصاب.

وإن أراد نفي الحقيقة التي للحياة والعلم والقدرة ونحو ذلك مثل أن يثبت الألفاظ وينفي المعنى الذي أثبته الله لنفسه وهو من صفات كماله فقد أخطأ.

إذا تبين هذا فالنزاع بين مثبتة الجوهر والجسم ونفاته يقع من جهة المعنى في شيئين أحدهما أنهم متنازعون في تماثل الأجسام والجواهر على قولين معروفين؛ فمن قال بتماثلها قال كل من قال: إنه جسم لزمه التمثيل، ومن قال: إنها لا تتماثل قال: إنه لا يلزمه التمثيل.

ولهذا كان أولئك يسمون المثبتين للجسم مشبهة بحسب ما ظنوه لازمًا لهم كما يسمى نفاة الصفات لمثبتيها ومجسمة حتى سموا جميع المثبتة للصفات مشبهة ومجسمة وحشوية وغثاء وغثراء ونحو ذلك بحسب ما ظنوه لازمًا لهم.

لكن إذا عرف أن صاحب القول لا يلتزم هذه اللوازم لم يجز نسبتها إليه على أنها قول له سواء كانت لازمة في نفس الأمر أو غير لازمة بل إن كانت لازمة مع فسادها دل على فساد قوله[1]

وقال: وأصل هذا أن ما يوصف الله به ويوصف به العباد يوصف الله به على ما يليق به، ويوصف به العباد بما يليق بهم من ذلك، مثل الحياة والعلم والقدرة، والسمع والبصر والكلام؛ فإن الله له حياة وعلم وقدرة، وسمع وبصر وكلام. فكلامه يشتمل على حروف وهو يتكلم بصوت نفسه، والعبد له حياة وعلم وقدرة، وسمع وبصر وكلام، وكلام العبد يشتمل على حروف وهو يتكلم بصوت نفسه.

فهذه الصفات لها ثلاث اعتبارات: تارة تعتبر مضافة إلى الرب، وتارة تعتبر مضافة إلى العبد، وتارة تعتبر مطلقة لا تختص بالرب ولا بالعبد، فإذا قال العبد: حياة الله وعلم الله وقدرة الله وكلام الله ونحو ذلك؛ فهذا كله غير مخلوق ولا يماثل صفات المخلوقين، وإذا قال: علم العبد وقدرة العبد وكلام العبد؛ فهذا كله مخلوق ولا يماثل صفات الرب، وإذا قال: العلم والقدرة

(١) درء التعارض (٤/ ١٤٥- ١٤٨).

والكلام، فهذا مجمل مطلق لا يقال عليه كله إنه مخلوق ولا إنه غير مخلوق، بل ما اتصف به الرب من ذلك فهو غير مخلوق، وما اتصف به العبد من ذلك فهو مخلوق؛ فالصفة تتبع الموصوف. فإن كان الموصوف هو الخالق فصفاته غير مخلوقة، وإن كان الموصوف هو العبد المخلوق فصفاته مخلوقة[1]

وقال: مذهب السلف والأئمة إثبات الصفات، ونفي مماثلتها لصفات المخلوقات، فالله تعالى موصوف بصفات الكمال الذي لا نقص فيه، منزه عن صفات النقص مطلقًا، ومنزه عن أن يماثله غيره في صفات كماله، فهذان المعنيان جمعا التنزيه، وقد دل عليهما قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝﴾ فالاسم الصمد يتضمن صفات الكمال، والاسم الأحد يتضمن نفي المثل، كما قد بسط الكلام على ذلك في تفسير هذه السورة.

فالقول في صفاته كالقول في ذاته، والله تعالى ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله؛ لكن يفهم من ذلك أن نسبة هذه الصفة إلى موصوفها كنسبة هذه الصفة إلى موصوفها؛ فعلم الله وكلامه ونزوله واستواؤه هو كما يناسب ذاته ويليق بها، كما أن صفة العبد هي كما تناسب ذاته وتليق بها، ونسبة صفاته إلى ذاته كنسبة صفات العبد إلى ذاته.

ولهذا قال بعضهم: إذا قال لك السائل: كيف ينزل، أو كيف استوى، أو كيف يعلم، أو كيف يتكلم ويقدر ويخلق؟ فقل له: كيف هو في نفسه؟ فإذا قال: أنا لا أعلم كيفية ذاته؛ فقل له: وأنا لا أعلم كيفية صفاته، فإن العلم بكيفية الصفة يتبع العلم بكيفية الموصوف[2]

وقال: اتفاق المسميين في بعض الأسماء والصفات: ليس هو التشبيه والتمثيل، الذي نفته الأدلة السمعيات والعقليات، وإنما نفت ما يستلزم اشتراكهما فيما يختص يه الخالق مما يختص بوجوبه أو جوازه أو امتناعه، فلا يجوز أن يشركه فيه مخلوق، ولا يشركه مخلوق في شيء من خصائصه سبحانه وتعالى[3]

وقال: وكذلك التمثيل: منفي بالنص، والإجماع القديم، مع دلالة العقل على نفيه، ونفي التكييف؛ إذ كنه البارئ غير معلوم للبشر؛ وذكرت في ضمن ذلك كلام الخطابي الذي نقل أنه مذهب السلف، وهو إجراء آيات الصفات، وأحاديث الصفات على ظاهرها، مع نفي الكيفية والتشبيه عنها؛ إذ الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات؛ يُحْتَذَى فيه حذوه، ويتبع فيه مثاله، فإذا كان إثبات الذات: إثبات وجود لا إثبات تكييف، فكذلك إثبات الصفات: إثبات وجود لا إثبات تكييف[4]

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٦٥، ٦٦).
(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٢٩، ٣٣٠).
(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٢، ٢٣).
(٤) مجموع الفتاوى (٣/ ١٦٧).

وقال: ومذهب السلف بين التعطيل والتمثيل، فلا يمثلون صفات الله بصفات خلقه، كما لا يمثلون ذاته بذات خلقه، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله[١]

وقال: والمسلمون يصفون الله بما وصف به نفسه، وبما وصفته به رسله، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، بل يثبتون له ما يستحقه من صفات الكمال، وينزهونه عن الأكفاء والأمثال، فلا يعطلون الصفات ولا يمثلونها بصفات المخلوقات؛ فإن المعطل يعبد عدمًا، والممثل يعبد صنمًا، والله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: الآية ١١] [٢]

(١) مجموع الفتاوى (٥/٢٧).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/٧٣).

الفصل الرابع

قدماء الرافضة

كما سبق بيانه فإن أئمة الرافضة القدماء هم أول من قالوا بالتجسيم، وقد انتشرت هذه المقالة في سائر طوائفهم المتقدمة.

قال شيخ الإسلام: وهذا أمر معلوم، فإن أهل العلم متفقون على أن هذه المقالات الغالية في وصف الرب بالعيوب والنقائص المتضمنة تشبيه الخالق بالمخلوق في صفات النقص وتشبيه المخلوق بالخالق في خصائص الإلهية هي أكثر ما يكون في الشيعة باتفاق الناس، فلا يوجد في طوائف الأمة أشنع في الحلول والتمثيل والتعطيل مما يوجد فيهم[١]

وقال: هذه المقالات التي نقلت في التشبيه والتجسيم لم نرَ الناس نقلوها عن طائفة من المسلمين أعظم مما نقلوها عن قدماء الرافضة، ثم الرافضة حُرموا الصواب في هذا الباب كما حرموه في غيره، فقدماؤهم يقولون بالتجسيم الذي هو قول غلاة المُجَسِّمَة، ومتأخِّروهم يقولون بتعطيل الصفات موافقة لغلاة المُعَطِّلَة من المعتزلة ونحوهم، فأقوال أئمَّتِهم دائرة بين التَّعطيلِ والتَّمْثيلِ، لم تعرف لهم مقالة متوسطة بين هذا وهذا[٢]

وقال: إن التَّشبيهَ والتَّجسيمَ المخالفَ للعقل والنقل لا يُعرف في أحدٍ من طوائف الأمة أكثر منه في طوائف الشِّيعة، وهذه كتب المقالات كلها تخبر عن أئمَّة الشِّيعةِ المتقدمين من المقالات المخالفةِ للعقل والنقل في التَّشبيه والتَّجسيم بما لا يُعرف نظيره عن أحدٍ من سائر الطوائفِ، ثم قدماء الإماميَّة ومتأخِّروهم متناقضون في هذا الباب، فقدماؤهم غلوا في التَّشبيهِ والتَّجسيمِ، ومتأخِّروهم غلوا في النفي والتَّعطيلِ[٣]

وسنذكر فرقَ الشِّيعةِ التي قالت بالتَّمثيل والتَّجسيم بإيجازٍ، ولمزيدٍ من التفصيلِ عنها يُراجع الباب المخصص للكلامِ عن الشِّيعةِ.

البَيَّانِيَّة

أتباع بيَّان بن سمعان، زعم أن معبودَه إنسانٌ من نور على صورةِ الإنسانِ في أعضائِهِ، وأنه يفنى كلُّه إلا وجهه.

---

(١) منهاج السنة النبوية (٢/ ٥١٣).

(٢) منهاج السنة النبوية (٢/ ٢٤٢، ٢٤٣).

(٣) منهاج السنة النبوية (٢/ ١٠٣).

المُغِيرِيَّةِ

أتباع المُغيرة بن سعيد العجلي، زعم أن معبودَه على صورةِ رجلٍ، على رأسِهِ تاجٌ، وأن أعضاءَه على صورِ حروفِ الهجاءِ.

الهشَامِيَّة أو الحَكَمِيَّة

أتباع هشام بن الحكم، كان يقيس معبودَه على الناس، وكان يزعم أن معبودَه سبعةُ أشبارٍ بشبرِ نفسِهِ، وأنه يتلألأ كما تتلألأ النقرة البيضاء من كل جانب.

الهشَامِيَّة أو الجواليقية

أتباع هشام بن سالم الجواليقي، زعم أن معبودَه على صورةِ إنسانٍ ولكنَّ نصفه الأسفل مصمت، ونصفه الأعلى مجوف، وله شعر أسود على رأسِهِ، وأن قلبَه مُنْبِعٌ بالحكمةِ نبعَ الماءِ من العيون.

اليُونُسِيَّة

أتباع يونس بن عبد الرحمن القمّي، زعم أن حملةَ عرشِ الرحمنِ يحملونه وإن كان هو أقوى منهم كما أن رجل الكركي تحمل بدنه وإن كان بدنه أقوى من رجله.

الزُّرَارِيَّةُ

أتباع زرارة بن أعين، زعموا أن حياته وعلمه وقدرته وسمعه وبصره كحياة الخلقِ وعلمهم وقدرتهم وسمعهم وبصرهم، وزعموا أنها كلّها حادثة مثل صفات الأجسام.

الشَّيْطَانِيَّة

أتباع شيطان الطَّاقِ، زعموا أن الله تعالى لا يعلم الشيءَ قبل أن يكون حتى يكونَ، وأن علمه محدث كعلوم العباد.

الجواربِيَّة

أتباع داود الجواربي، أثبت لمعبودِه جميعَ أعضاءِ الإنسانِ، وكان يقول: أعفوني عن الفرج واللحية، وكان يقول: إنه أجوف من فيه إلى صدره، ومصمت ما سوى ذلك[1].

---

(١) انظر: الفصل (٤/ ١٤٢، ١٤٣)، التبصير في الدين ص(١١٩- ١٣٥)، الفرق بين الفرق ص(٢٣٧- ٢٤١)، الملل والنحل (١/ ١٠٣- ١٠٨، ١٤٠)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٦٣- ٦٦)، المواقف (٣/ ٤٤، ٤٥).

ومن الرافضة من قال بالحلول في الأشخاص والمخلوقات وبتأليه بعض البشر، وهذا يستلزم أن يكون إلههم جسم.

قال الشهرستاني: ومن المشبهة من مال إلى مذهب الحلوليَّة وقال: يجوز أن يظهر البارئ تعالى بصورة شخص والغلاة من الشِّيعة مذهبهم الحلول[1]

ومن هؤلاء الحلولية:

السبئية

الذين سموا عليًّا إلهًا وشبهوه بذات الإله، ولما أحرق قومًا منهم قالوا له: الآن علمنا أنك إله؛ لأن النار لا يعذب بها إلا الله.

الجناحيَّة

أتباع عبدِ الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، زعموا أن روح الإله تحل في الأنبياء والأئمة، وتنتقل من بعضهم إلى بعض.

المنصوريَّة

أتباع أبي منصور العجليّ الذي شبه نفسه بربِّه، وزعم أنه صعد إلى السماء، وزعم أيضًا أن الله مسح يده على رأسه وقال له: يا نبي بلِّغ عني.

الخطابيَّة

الذين قالوا بإلهية الأئمة وبإلهية أبي الخطاب الأسديّ.

المعمريَّة

أتباع رجل اسمه معمر، وكانوا يعبدونه.

البزيغيَّة

أتباع بزيغ، وكان يزعم أن جعفرًا كان إلهًا، ولم يكن جعفر ذلك الذي يراه الناس، بل كان ما يراه الناس في صورة مثاله.

العميريَّة

أتباع عمير بن بيان العجليّ، وكانوا يعبدون جعفرًا وسموه ربًّا.

---

(١) الملل والنحل (١/١٠٧، ١٠٨).

المفضلِيَّة

أتباع مفضل الصيرفيّ، وقالوا بإلهية جعفر دون نبوته.

الحربِيَّة

الذين قالوا بإلهية عبد الله بن عمرو بن حرب، ثم قالوا بإلهية عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب.

الشريعِيَّة والنميرِيَّة

الَّذين قالوا بحلول الله في خمسة أشخاص: محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين، وزعموا أن هؤلاء الخمسة آلهة.

العليائِيَّة

أتباع العلياء بن ذراع الدوسيّ أو الأسديّ، وكانوا يقولون بإلهية علي بن أبي طالب، ومنهم من قال بإلهية محمد وعلي، ومنهم من قال بإلهية أصحاب الكساء الخمسة.

النصيرِيَّة

أتباع ابن نصير، الذي ادعى الربوبية، وأتباعه يؤلهون علي بن أبي طالب.

الدروز

أتباع نشتكين، وهم يؤلهون الحاكم بأمر الله سادس الملوك العبيدين بمصر.

المُسْلِمِيَّة

الذين قالوا: إن أبا مسلم حيٌّ، وإن روح الإله انتقلت إليه وهم على انتظاره.

المُقَنَّعِيَّة

هم المبيِّضة بما وراء نهر جيحون، ادعوا أن المقنَّع كان إلهًا وأنه مصور في كل زمان بصورة مخصوصة.

العذافرة

أتباع المعروف بابن أبي العذافر، واسمه محمد بن علي الشَّلْمَغاني، وادعى حلول روح الإله فيه، وسمى نفسه روح القدس.

الحلْمَانِيَّة

أتباع رجل يقال له أبو حلمان الدِّمشقي، زعم أن الإله يحل في كل صورة حسنة، فكانوا يسجدون لكل صورة حسنة.

الحَلَّاجِيَّة

أتباع الحسين بن منصور الحلاج، وكان من الحلولية الذين يزعمون أن روح الإله تحل في بعض البشر، وزعموا أنها قد حلت فيه[١]

(١) انظر: المصادر السابقة.

الفصل الخامس
غُلَاة الصَّوفِيَّةِ

قال الأشعري: وفي الأمة قوم ينتحلون النسك، يزعمون أنه جائز على الله سبحانه الحلولُ في الأجسام، وإذا رأوا شيئًا يستحسنونه قالوا: لا ندرى لعله ربنا.

ومنهم من يقول: إنه يُرَى الله سبحانه في الدنيا على قدر الأعمال، فمن كان عمله أحسن رأى معبوده أحسن.

ومنهم من يجوز على الله سبحانه المعانقة والملامسة المجالسة في الدنيا، وجوزوا مع ذلك على الله -تعالى عن قولهم- أن نلمسه.

ومنهم من يزعم أن الله سبحانه ذو أعضاء وجوارح وأبعاض؛ لحم ودم على صورة الإنسان، له ما للإنسان من الجوارح، تعالى ربنا عن ذلك علوًّا كبيرًا.

وكان في الصوفية رجل يعرف بأبي شعيب، يزعم أن الله يُسَرُّ ويفرح بطاعة أوليائه، ويغتمُّ ويحزن إذا عَصَوْهُ.

وفى النساك قوم يزعمون العبادة تبلغ بهم إلى منزلة تزول عنهم العبادات وتكون الأشياء المحظورات على غيرهم من الزنى وغيره مباحاتٍ لهم.

وفيهم من يزعم أن العبادة تبلغ بهم أن يروا الله سبحانه ويأكلوا من ثمار الجنة، ويعانقوا الحورَ العِينَ في الدنيا، ويحاربوا الشياطين.

ومنهم من يزعم أن العبادة تبلغ بهم إلى أن يكونوا أفضل من النبيين، والملائكة المقرَّبين(١).

قال شيخ الإسلام: قلت: هذه المقالات التي حكاها الأشعري -وذكروا أعظم منها- موجودة في الناس قبل هذا الزمان، وفي هذا الزمان منهم من يقول بحلوله في الصور الجميلة، ويقول: إنه بمشاهدة الأمرد يشاهد معبوده أو صفات معبوده أو مظاهر جماله، ومن هؤلاء من يسجد للأمرد، ثم من هؤلاء من يقول بالحلول والاتحاد العام، لكنه يتعبد بمظاهر الجمال، لما في ذلك من اللذة له، فيتخذ إلهه هواه، وهذا موجود في كثير من المنتسبين إلى الفقر والتصوف، ومنهم من يقول: إنه يرى الله مطلقًا ولا يعيِّن الصورة الجميلة، بل يقولون: إنهم يرونه في صور مختلفة. ومنهم من يقول: إن المواضع المخضَرَّة خَطا عليها، وإنما اخضرَّت من وطئه عليها، وفي ذلك حكايات متعددة يطول وصفها.

وأما القول بالإباحة وحل المحرمات -أو بعضها- للكاملين في العلم والعبادة؛ فهذا أكثر من

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٨، ٢٨٩).

الأول، فإن هذا قول أئمة الباطنية القرامطة الإسماعيلية وغير الإسماعيلية وكثير من الفلاسفة، ولهذا يُضرب بهم المثل فيقال: فلان يستحل دمي كاستحلال الفلاسفة محظورات الشرائع، وقول كثير ممن ينتسب إلى التصوف والكلام، وكذلك من يفضِّل نفسه أو متبوعه على الأنبياء، موجود كثير في الباطنية والفلاسفة وغلاة المتصوفة وغيرهم، وبسط الكلام على هذا له موضع آخر.

ففي الجملة هذه مقالات منكرة باتفاق علماء السنة والجماعة، وهي -وأشنع منها- موجودة في الشيعة.

وكثير من النُّسَّاك يظنون أنهم يرون الله في الدنيا بأعينهم، وسبب ذلك أنه يحصل لأحدهم في قلبه بسبب ذكر الله تعالى وعبادته من الأنوار ما يغيب به عن حسِّه الظاهر، حتى يظن أن ذلك هو شيء يراه بعينه الظاهرة، وإنما هو موجود في قلبه.

ومن هؤلاء من تخاطبه تلك الصورة التي يراها خطاب الربوبية، ويخاطبها أيضًا بذلك، ويظن أن ذلك كله موجود في الخارج عنه، وإنما هو موجود في نفسه، كما يحصل للنائم إذا رأى ربه في صورة بحسب حاله. فهذه الأمور تقع كثيرًا في زماننا وقبله، ويقع الغلط منهم حيث يظنون أن ذلك موجود في الخارج.

وكثير من هؤلاء يتمثل له الشيطان، ويرى نورًا أو عرشًا أو نورًا على العرش، ويقول: أنا ربك، ومنهم من يقولك أنا نبيك، وهذا قد وقع لغير واحد. ومن هؤلاء من تخاطبه الهواتف بخطاب على لسان الإلهية أو غير ذلك، ويكون المخاطب له جنيًّا، كما قد وقع لغير واحد. لكن بسط الكلام على ما يُرى ويُسمع وما هو في النفس والخارج، وتمييز حقه من باطله ليس هذا موضعه، وقد تكلمنا عليه في غير هذا الموضع.

وكثير من الجهَّال أهل الحال وغيرهم يقولون: إنهم يرون الله عيانًا في الدنيا، وأنه يخطوا خطوات[1]

وقال: ومنهم من يصف ربَّه في قصائدِهِ بما نقل في الموضوعات من أصناف التمثيل والتكييف والتجسيم، التي هي كذب مفترى وكفر صريح: مثل مواكلته ومشاربته، ومماشاته ومعانقته، ونزوله إلى الأرض وقعوده في بعض رياض الأرض، ونحو ذلك. ويجعل كل منهم ذلك من الأسرار المخزونة والعلوم المصونة التي تكون لخواص أولياء الله المتقين[2]

---

(١) منهاج السنة النبوية (٢/ ٦٢٣- ٦٢٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٧٧).

الفصل السادس

الكرَّاميَّة

أتباع أبي عبد الله محمد بن كرَّام بن عراق السجستاني، جالس أحمد الجوباري ومحمد بن تميم السعدي وكانا يضعان الحديث على رسول الله ﷺ، ثم جالس أحمد بن حرب الأصبهاني فأخذ التقشف.

نُفِي من سجستان فوقع في غرجستان، فاغتر بظاهر عبادته أهل شورمين وأفشين فبايعوه، وخرج معه قوم إلى نيسابور في أيام محمد بن طاهر بن عبد الله بن طاهر، فاغتر بما كان يريه من زهده جماعة من أهل السواد فدعاهم إلى مقالاته، وأفشاها فيهم، واتبع بها قوم من أتباعه، وتمردوا على نصرته، وصار لهم انتشار في خراسان وغيرها.

ولما جاء إلى نيسابور حبسه محمد بن عبد الله بن طاهر ثمان سنين، ولما توفي كان أصحابه في القدس أكثر من عشرين ألفًا على التقشف والتعبد[(١)].

فِرَق الكرَّاميَّة

قال الإسفراييني والبغدادي: والكرَّاميَّة ثلاث أصناف: حقائقية، وطرائقية، وإسحاقية[(٢)]

وزاد الرازي عليهم: العابدية، واليونانية، والسورمية، والهيصمية[(٣)]

وقال الشهرستاني: وهم طوائف بلغ عددهم إلى اثنتي عشر فرقة، وأصولها ستة: العابدية، والتونية، والزرينية، والإسحاقية، والواحدية، وأقربهم الهيصمية[(٤)]

مقالات الكرَّاميَّة

مجمل مقالاتهم

قال شيخ الإسلام: والكرَّاميَّة قولهم في الإيمان قول منكر، لم يسبقهم إليه أحد، حيث جعلوا الإيمان قول اللسان، وإن كان مع عدم تصديق القلب، فيجعلون المنافق مؤمنًا؛ لكنه يخلد في النار

---

(١) انظر: التبصير في الدين ص(١١١)، الفرق بين الفرق ص(٢٢٧)، الملل والنحل (١/ ٣٢، ١٠٨- ١١٣)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٦٧)، البرهان ص(٣٥، ٣٦)، المواقف (٣/ ٧١٤)، تاريخ الإسلام (١٩/ ٣١٠)، الوافي بالوفيات (٤/ ٢٦٥، ٢٦٦)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٣/ ٩٥)، المغني (٢/ ٦٢٧)، لسان الميزان (٥/ ٣٥٣).

(٢) التبصير في الدين ص(١١١)، الفرق بين الفرق ص(٢٢٧).

(٣) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٦٧).

(٤) الملل والنحل (١/ ١٠٨).

فخالفوا الجماعة في الاسم دون الحكم، وأما في الصفات والقدر والوعيد فهم أشبه من أكثر طوائف الكلام التي في أقوالها مخالفة للسنة[١]

وقال: الكرَّاميَّة باينوا سائر الطوائف في قولهم: إن الإيمان هو القول باللسان، فمن أقرَّ بلسانه كان مؤمنًا، وإن جحد بقلبه، قالوا: وهو مؤمن مخلَّد في النار، فإن هذا لم يقله غيرهم[٢]

تفصيل مقالاتهم

- قولهم في الأسماء والأحكام

أقوال العلماء

قال الإسفراييني: ومن بدعهم في باب الإيمان قولهم: إن الإيمان قول مجرد، لا هذا القول الذي يقوله القائل الآن: إنه لا إله إلا الله، ولكن هذا القول الذي صدر عن ذرية آدم في بعث الميثاق حين قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: الآية ١٧٢]

ويقولون: إن ذلك القولَ قولٌ باقٍ أبدًا، لا يزول حكمه إلا أن يرتد عنه فحينئذ يزول حكمه.

وقالوا: إن الزنديقَ أو المنافقَ إذا قال بلسانه: لا إله إلا الله، وفي قلبه النفاق والزندقة فهو مؤمن حقًّا، وإيمانه كإيمان الأنبياء والمرسلين، وقالوا: إن المنافقين الذين كانوا في عهد رسول الله كان إيمانهم كإيمان جبريل وميكائيل وجميع الأنبياء والأولياء[٣]

وقال البغدادي: ثم إن الكرَّاميَّة خاضوا في باب الإيمان، فزعموا أنه إقرار فرد على الابتداء وأن تكريره لا يكون إيمانًا إلا من المرتد إذا أقر به بعد ردته.

وزعموا أيضًا أنه هو الإقرار السابق في الذَّرِّ الأول في طلب النبي عليه السلام وهو قولهم: بلى.

وزعموا أن ذلك القولُ باقٍ أبدًا لا يزول إلا بالرِّدَّة.

وزعموا أيضًا أن المقرَّ بالشهادتين مؤمن حقًّا وإن اعتقد الكفر بالرسالة.

وزعموا أيضًا أن المنافقين الذين أنزل الله تعالى في تكفيرهم آياتٍ كثيرةً كانوا مؤمنين حقًّا، وأن إيمانهم كان كإيمان الأنبياء والملائكة.

وقالوا في أهل الأهواء من مخالفيهم ومخالفي أهل السنة: أن عذابهم في الآخرة غير مؤبد، وأهل الأهواء يرون خلود الكرَّاميَّة في النار[٤]

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/١٠٣).

(٢) منهاج السنة النبوية (٣/٤٦٢).

(٣) التبصير في الدين ص(١١٥، ١١٦).

(٤) الفرق بين الفرق ص(٢٣٤).

وقال الشهرستاني: وقالوا: الإيمان هو الإقرار باللسان فقط دون التصديق بالقلب، ودون سائر الأعمال، وفرَّقوا بين تسمية المؤمن مؤمنًا، فيما يرجع إلى أحكام الظاهر والتكليف، وفيما يرجع إلى أحكام الآخرة والجزاء، فالمنافق عندهم مؤمن في الدنيا على الحقيقة مستحقٌّ للعقاب الأبديِّ في الآخرة[١].

وقال السكسكيُّ: وكان يقول: إن الإيمان قولٌ باللسانِ، دون اعتقاد القلبِ وعمل الجوارح، فمن أقر بلسانِه فهو مؤمن حقًّا، وإن اعتقد بقلبه ما شاء من الكفرِ والشركِ، وجحدوا العباداتِ، وزعموا أن المنافقين كانوا مؤمنين في الحقيقة، وهو ضد اعتقاد الجَهْمِيَّة[٢].

وقال الإيجي عنهم: والإيمان قول الذر في الأزل: بلى، وهو باقٍ في الكلِّ إلا المرتدين، وإيمان المنافق كإيمان الأنبياء، والكلمتان ليستا بإيمان إلا بعد الردة[٣].

وقال شيخ الإسلام: والكرَّاميَّة توافق المرجئة والجَهْمِيَّة في أن إيمان الناس كلهم سواء، ولا يستثنون في الإيمان، بل يقولون: هو مؤمن حقًّا لمن أظهر الإيمان، وإذا كان منافقًا فهو مخلد في النار عندهم، فإنه إنما يدخل الجنة من آمن باطنًا وظاهرًا؛ ومن حكى عنهم أنهم يقولون: المنافق يدخل الجنة، فقد كذب عليهم، بل يقولون: المنافق مؤمن لأن الإيمان هو القول الظاهر، كما يسميه غيرهم مسلمًا إذ الإسلام: هو الاستسلام الظاهر، ولا ريب أن قول الجَهْمِيَّة أفسد من قولهم من وجوه متعددة شرعًا ولغةً وعقلًا[٤].

وقال: وقول ابن كرام فيه مخالفة في الاسم دون الحكم فإنه -وإن سمى المنافقين مؤمنين- يقول: إنهم مخلدون في النار، فيخالف الجماعة في الاسم دون الحكم، وأتباع جهم يخالفون في الاسم والحكم جميعًا[٥].

وقال: وأما الكافر المنافق في الباطن فإنه خارج عن المؤمنين المستحقين للثواب باتفاق المسلمين.

ولا يسمون بمؤمنين عند أحد من سلف الأمة وأئمتها، ولا عند أحد من طوائف المسلمين، إلا عند طائفة من المرجئة، وهم الكرَّاميَّة الذين قالوا: إن الإيمان هو مجرد التصديق في الظاهر، فإذا فعل ذلك: كان مؤمنًا وإن كان مكذبًا في الباطن، وسلَّموا أنه معذب مخلَّد في الآخرة، فنازعوا في اسمه لا في حكمه، ومن الناس من يحكي عنهم أنهم جعلوهم من أهل الجنة، وهو غلط عليهم،

---

(١) الملل والنحل (١/ ١١٣).
(٢) البرهان ص(٣٥).
(٣) المواقف (٣/ ٧١٤).
(٤) مجموع الفتاوى (٧/ ١٤١)، (٧/ ٣٨٦، ٣٨٧).
(٥) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٥٠).

ومع هذا فتسميتهم له مؤمنًا: بدعة ابتدعوها مخالفة للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، وهذه البدعة الشنعاء هي التي انفرد بها الكرَّاميَّة، دون سائر مقالاتهم[١]

وقال: وكذلك الكرَّاميَّة باينوا سائر الطوائف في قولهم: إن الإيمان هو القول باللسان، فمن أقرَّ بلسانه كان مؤمنًا، وإن جحد بقلبه قالوا: وهو مؤمن مخلَّد في النار؛ فإن هذا لم يقله غيرهم[٢]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قولِ المرجئةِ في الأسماء والأحكام.

- قولهم في التجسيم

أقوال العلماء

قال الإسفراييني: كان يسمي معبودَه جسمًا، وكان يقول: له حد واحد من الجانب الذي ينتهي إلى العرش ولا نهاية له من الجوانب الأخر. كما قالت الثنوية في معبودهم: إنه نور متناه من الجانب الذي يلي الظلام، فأما من الجوانب الخمس الأخر فلا يتناهى. وقد ذكر في كتاب عذاب القبر أن معبودَه أَحَدِيُّ الذات، أَحَدِيُّ الجوهر، وأطلق عليه اسم الجوهر كما أطلقه النصارى، وأتباعه يتبرءون من إطلاق اسم الجوهر، ويطلقون عليه اسم الجسم، كامتناع المعروف بشيطان الطَّاق من الروافض من إطلاق اسم الجسم عليه، ثم قوله على أنه صورة إنسان. فكان ما فروا إليه شرًّا مما فروا عنه[٣]

وقال البغدادي: إن ابن كرَّام دعا أتباعه إلى تجسيم معبودِه، وزعم أنه جسم له حد ونهاية من تحته والجهة التي منها يلاقي عرشه، وهذا شبيه بقول الثنوية: إن معبودَهم الذي سموه نورًا يتناهى من الجهة التي تلاقي الظَّلَام وإن لم يتناه من خمس جهات.

وقد وصف ابن كرَّام معبودَه في بعض كتبه بأنه جوهر كما زعمت النصارى أن الله تعالى جوهر، وذلك أنه قال في خطبة كتابه المعروف بكتاب عذاب القبر: إن الله تعالى أَحَدِيُّ الذات أَحَدِيُّ الجوهر. وأتباعه اليوم لا يبوحون بإطلاق لفظ الجوهر على الله تعالى عند العامة خوفًا من الشناعة عند الإشاعة، وإطلاقهم عليه اسم الجسم أشنع من اسم الجوهر، وامتناعهم من تسميته جوهرًا مع قولهم بأنه جسم كامتناع تسمية شيطان الطَّاق الرافض من تسمية الإله جسمًا مع قوله بأنه على صورة الإنسان، وليس على الخذلان في سواء الاختيار قياس[٤]

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٤٧٥، ٤٧٦).

(٢) منهاج السنة النبوية (٣/ ٤٦٢).

(٣) التبصير في الدين ص(١١١، ١١٢).

(٤) الفرق بين الفرق ص(٢٢٧، ٢٢٨).

وقال الشهرستاني: نص أبو عبد الله على أن معبودَه على العرش استقرارًا، وعلى أنه بجهة فوق ذاتًا، وأطلق عليه اسم الجوهر، فقال في كتابه المسمى عذاب القبر: إنه أَحَدِيُّ الذات أَحَدِيُّ الجوهر، وإنه مماس للعرش من الصفحة العليا، وجوز الانتقال، والتحول، والنزول. ومنهم من قال: إنه على بعض أجزاء العرش، وقال بعضهم: امتلأ العرش به، وصار المتأخرون منهم إلى أنه تعالى بجهة فوق، وأنه محاذٍ للعرش.

ثم اختلفوا: فقالت العابدية: إن بينه وبين العرش من البعد والمسافة ما لو قدر مشغولًا بالجواهر لاتصلت به. وقال محمد بن الهيصم: إن بينه وبين العرش بعدًا لا يتناهى، وإنه مباين للعالم بينونة أزليَّة، ونفى التحيز والمحاذاة، وأثبت الفوقية والمباينة.

وأطلق أكثرهم لفظ الجسم عليه، والمقاربون منهم قالوا: نعني بكونه جسمًا أنه قائم بذاته، وهذا هو حد الجسم عندهم، وبنوا على هذا أن من حكم القائمين بأنفسهما أن يكونا متجاورين أو متباينين، فقضى بعضهم بالتجاور مع العرش، وحكم بعضهم بالتباين، وربما قالوا: كل موجودين، فإما أن يكون أحدهما بحيث الآخر كالعَرَض مع الجوهر، وإما أن يكون بجهة منه، والباري تعالى ليس بعرض إذ هو قائم بنفسه، فيجب أن يكون بجهة من العالم، ثم أعلى الجهات وأشرفها جهة فوق، فقلنا: هو بجهة فوق بالذات حتى إذا رئي رئي من تلك الجهة.

ثم لهم اختلافات في النهاية: فمن المُجَسِّمَة من أثبت النهاية له من ست جهات، ومنهم من أثبت النهاية له من جهة تحت، ومنهم من أنكر النهاية له، فقال: هو عظيم.

ولهم في معنى العظمة خلاف: فقال بعضهم: معنى عظمته أنه مع وحدته على جميع أجزاء العرش، والعرش تحته، وهو فوق كله على الوجه الذي هو فوق جزء منه. وقال بعضهم: معنى عظمته أنه يلاقي مع وحدته من جهة واحدة أكثر من واحد، وهو يلاقي جميع أجزاء العرش، وهو العلي العظيم[(١)]

وقال الرازي: كلهم يعتقدون أن الله تعالى جسم وجوهر، ومحل للحوادث، ويثبتون له جهة ومكانًا؛ إلا أن العابدية يزعمون أن البعد بينه وبين العرش متناه، والهيصمية يقولون: إن ذلك البعد غير متناه[(٢)]

وقال الإيجي عنهم: إن الله على العرش من جهة العلو، ويجوز عليه الحركة والنزول، واختلفوا أيملأ العرش أم لا؟ وقال بعضهم: بل هو محاذٍ للعرش.

واختلفا أببعد متناه أو غيره؟

ومنهم من أطلق عليه لفظ الجسم.

---

(١) الملل والنحل (١/١٠٨، ١٠٩).

(٢) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٦٧).

ثم هل هو متناه من الجهات أو من جهة تحت أو لا[(١)]؟

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند الكلام عن مقالة التمثيل والتجسيم.

- قولهم في الاستواء

أقوال العلماء

قال الإسفراييني: ومما ذكر في ذلك الكتاب قوله: إنه تعالى مماس للعرش والعرش مكان له، ولما نظر أتباعه إليه فروا مما فيه من الشَّنْعَة، فقالوا: لا نقول: إنه مماس للعرش، ولكنا نقول: إنه ملاقٍ للعرش[(٢)]

قال البغدادي: وقد ذكر ابن كرَّام في كتابه إن الله تعالى مماسٌّ لعرشه، وإن العرش مكان له، وأبدل أصحابه لفظ المماسة بلفظ الملاقاة منه للعرش، وقالوا: لا يصح وجود جسم بينه وبين العرش إلا بأن يحيط العرش إلى أسفل، وهذا معنى المماسة التي امتنعوا من لفظها.

واختلف أصحابه في معنى الاستواء المذكور في قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: الآية ٥]

فمنهم من زعم أن كل العرش مكان له، وأنه لو خلق بإزاء العرش عروشًا موازية لعرشه لصارت العروش كلها مكانًا له؛ لأنه أكبر منها كلها، وهذا القول يوجب عليهم أن يكون عرشه اليوم كبعضه في عرضه.

ومنهم من قال: إنه لا يزيد على عرشه في جهة المماسَّة، ولا يفضل منه شيء على العرش، وهذا يقتضي أن يكون عرضه كعرض العرش.

وكان من الكرَّاميَّة بنيسابور رجل يعرف بإبراهيم بن مهاجر ينصر هذا القول ويناظر عليه[(٣)]

- قولهم في الأسماء والصفات

أقوال العلماء

قال الإسفراييني: ومما أحدثوه من البدع قولهم: إن كل اسم يشتق له من أفعاله كان ذلك الاسم ثابتًا له في الأزل، مثل: الخالق، والرازق، والمنعم.

وقالوا: إنه كان خالقًا قبل أن خلق، ورازقًا قبل أن رزق، ومنْعِمًا قبل أن أنعم، فقيل لهم: إذا لم يكن خلق فبماذا يكون خالقًا؟ فقالوا: خالق بخالقية، ورازق برازقية، ثم طردوا -سخنت

(١) المواقف (٣/ ٧١٤).

(٢) التبصير في الدين ص(١١٢).

(٣) الفرق بين الفرق ص(٢٢٨).

عيونهم- فقالوا: عليم بعالمية، قادر بقادرية، لا بعلم، ولا بقدرة، وإن كان له علم وقدرة. فلحقوا بالمعتزلة في قولهم: إنه عليم قادر لا بقدرة، وزادوا عليهم قولهم: إن له علمًا، ثم امتنعوا أن يقولوا: إنه في الأزل خالق بخلقه أو لخلقه، قالوا: إذا لم يكن خلق لا يمكن أن يقال: إنه خالق بخلقه، وهذا يوجب عليهم ألا يمكنهم القول بأنه خالق في الأزل، إذ لا خالق بلا خلق. كما لا يمكنه القول بأنه خالق لخلقه، إذ لا خالق بلا خلق، كما لا خالق للخلق إلا بخلق.

وقولهم بالخالقية والعالمية إحداث لفظ لم يتكلم به عربيٌّ، ولا عجميٌّ[1]

قال البغدادي: ثم إن ابن كرَّام وأكثر أتباعه زعموا أن الله تعالى لم يزل موصوفًا بأسمائه المشتقة من أفعاله عند أهل اللغة، مع استحالة وجود الأفعال في الأزل، فزعموا أنه لم يزل خالقًا رازقًا مُنْعِمًا من غير وجود خَلْق ورزق ونعمة منه.

وزعموا أنه لم يزل خالقًا بخالقية فيه، ورازقًا برازقية فيه، وقالوا: إن خالقيته قدرته على الخلق، ورازقيته قدرته على الرزق، والقدرة قديمة، والخلق والرزق حادثان فيه بقدرته، وقالوا بالخلق يصير المخلوق من العالم مخلوقًا، وبذلك الرزق الحادث فيه يصير المرزوق مرزوقًا[2]

وقال: ومن تدقيق الكرَّاميَّة في هذا الباب قولهم: إنا نقول: إن الله تعالى لم يزل خالقًا رازقًا على الإطلاق، ولا نقول بالإضافة: إنه لم يزل خالقًا للمخلوقين ورازقًا للمرزوقين، وإنما نذكر هذه الإضافة عند وجود المخلوقين والمرزوقين.

وقالوا على هذا القياس: إن الله تعالى لم يزل معبودًا، ولم يكن في الأزل معبود العابدين، وإنما صار معبود العابدين عند وجود العابدين ووجود عبادتهم له[3]

وقال الشهرستاني: ومما أجمعوا عليه من إثبات الصفات قولهم: الباري تعالى عالم بعلم، قادر بقدرة، حي بحياة، شاء بمشيئته، وجميع هذه الصفات صفات قديمة أزليَّة قائمة بذاته، وربما زادوا السمع والبصر كما أثبته الأشعري، وربما زادوا اليدين، والوجه: صفات، قديمة، قائمة بذاته، وقالوا: له يد لا كالأيدي، ووجه لا كالوجوه، وأثبتوا جواز رؤيته من جهة فوق دون سائر الجهات[4]

وقال شيخ الإسلام: والكرَّاميَّة ونحوهم وافقوه -أي جهم- على أصل ذلك؛ وهو امتناع دوام ما لا يتناهى، وأنه يمتنع أن يكون لم يزل متكلمًا إذا شاء؛ وفعالًا إذا يشاء؛ لامتناع حوادث لا أول لها[5]

---

(١) التبصير في الدين ص(١١٣، ١١٤).
(٢) الفرق بين الفرق ص(٢٣٠).
(٣) الفرق بين الفرق ص(٢٣١).
(٤) الملل والنحل (١/ ١١٢).
(٥) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٢٧).

- قولهم في حلول الحوادث

أقوال العلماء

قال الإسفراييني: ومما ابتدعوه من الضلالات مما لم يتجاسر على إطلاقه قبلهم واحد من الأمم لعلمهم بافتضاحه هو قولهم: بأن معبودَهم محلٌّ الحوادث تحدث في ذاته أقواله، وإرادته، وإدراكه للمسموعات والمبصرات، وسموا ذلك سمعًا وتبصرًا.

وكذلك قالوا: تحدث في ذاته ملاقاته للصفحة العليا من العرش، زعموا أن هذه أعراض تحدث في ذاته، تعالى الله عن قولهم.

قالوا: إن هذه الحوادث هي الخلق، والقدرة، تتعلق بهذه الحوادث، والمخلوق يقع تحت الخلق لا تتعلق به القدرة، فالخلق عندهم هو القدرة على التخليق، وهو قوله لما يريد أن يخلقه: كن جوهرًا، وهذا يوجب أن يحدث في ذاته: كاف، ونون، وجيم، وواو، وهاء، وراء، وألف، وسمع، وإرادة، قالوا: وإذا أراد إعدام شيء يقول له: افنِ، فيصير الشيء فانيًا، والإفناء والإعدام يكونان في ذاته لا يفنيان، وهذا يوجب أن يكون الشيء موجودًا معنى لوجود الإعدام، والإيجاد في ذاته على زعمهم، وإن قالوا: إنهما يغنيان عن ذاته، حكموا بتعاقب الحوادث وهو أول ما يستدل به على حدوث الأجسام، كيف وقولهم يوجب أن الحوادث في ذاته سبحانه أضعاف الحوادث في العالم، فإذا دلت حوادث العالم على حدوثه فما هو أضعاف تلك الحوادث أولى أن يدل على حدوث محلها.

ولم يجد هؤلاء في الأمم من يُكُونُ لهم القول بحدوث الحوادث في ذات الصانع غير المجوس فرتَّبوا مذهبهم على قولهم، وذلك أن المجوس قالوا: تفكَّر «يزدان» في نفسه أنه يجوز أن يظهر له منازع ينازعه في مملكته، فاهتم لذلك فحدثت في ذاته عفونة بسبب هذه الفكرة فخلق منها الشيطان، فلما سمعت الكرَّاميَّة هذه المقالة بنوا عليها قولهم بحدوث الحوادث في ذاته سبحانه - تعالى الله عن قولهم- فلزمهم أن يجوزوا حلول الألم واللذة، والشهوة، والموت، والعجز، والمرض عليه، فإن من كان محلًا للحوادث لم يستحل عليه هذه الحوادث كالأجسام[1]

قال البغدادي: وزعم ابن كرَّام وأتباعه أن معبودَهم محل للحوادثِ، وزعموا أن أقواله وإرادته وإدراكاته للمرئيات، وإدراكاته للمسموعات، وملاقاته للصحفة العليا من العالم، أعراض حادثة فيه، وهو محل لتلك الحوادث الحادثة فيه، وسموا قوله للشيء: كن، خلقًا للمخلوق، وإحداثًا للمحدَث، وإعلامًا للذي يعدم بعد وجوده، ومنعوا من وصف الأعراض الحادثة فيه بأنها مخلوقة، أو مفعولة، أو محدثة.

(١) التبصير في الدين ص(١١٢، ١١٣).

وزعموا أيضًا أنه لا يحدث في العالم جسمٌ ولا عرضٌ إلا بعد حدوث أعراض كثيرة في ذات معبودِهم:

منها إرادته لحدوث ذلك الحادث.

ومنها قوله لذلك الحادث: كن، على الوجه الذي علم حدوثه عليه، وذلك القول في نفسه حروف كثيرة كل حرف منها عَرَض حادث فيه.

ومنها رؤية تحدث فيه يرى بها ذلك الحادث، ولو لم يحدث فيه الرؤية لم يَرَ ذلك الحادث.

ومنها استماعه لذلك الحادث إن كان مسموعًا.

وزعموا أيضًا أنه لا يعدم من العالم شيء من الأعراض إلا بعد حدوث أعراض كثيرة في معبودِهم:

منها إرادته لعدمه.

ومنها قوله لما يريد عدمه: كن معدومًا، أو: افن، وهذا القول في نفسه حروف كل حرف منها عرض حادث فيه، فصارت الحوادث الحادثة في ذات الإله عندهم أضعاف أضعاف الحوادث من أجسام العالم وأعراضها.

واختلفت الكرَّاميَّة في جواز العدم على تلك الحوادث الحادثة في ذات الإله بزعمهم؛ فأجاز بعضهم عدمها، وأجاز عدمها أكثرُهم، وأجمع الفريقان منهم على أن ذات الإله لا يخلو في المستقبل عن حلول الحوادث فيه وإن كان قد خلا منها في الأزل، وهذا نظير قول أصحاب الهيولى: إن الهيولى كانت في الأزل جوهرًا خاليًا من الأعراض، ثم حدثت الأعراض فيها، وهي لا تخلو منها في المستقبل.

واختلفت الكرَّاميَّة في جوازِ العدم على أجسامِ العالم؛ فأحال ذلك أكثرهم، وضاهوا بذلك من زعم من الدهريةِ والفلاسفةِ أن الفَلَكَ والكواكبَ طبيعة خامسة لا تقبل الفساد والفناء.

وكان الناس يتعجبون من قول المعتزلة البصرية: إن الله تعالى يقدر على إفناء الأجسام كلِّها دفعة واحدة، ولا يقدر على إفناء بعضها مع بقاء بعض منها، وزال هذا التعجب بقول من زعم من الكرَّاميَّة: أنه لا يقدر على إعدام جسم بحال[1]

وقال: ثم إنه مع أصحابه تكلموا في مقدورات الله تعالى، فزعموا أنه لا يقدر إلا على الحوادث التي تحدث في ذاته من إرادته، وأقواله، وإدراكاته، وملاقاته لما يلاقيه، فأما المخلوقات من أجسام العالم وأعراضها فليس شيء منها مقدورًا لله تعالى، ولم يكن الله تعالى قادرًا على شيء منها مع كونها مخلوقة، وإنما خلق كل مخلوق من العالم بقوله: كن، لا بقدرته[2]

(١) الفرق بين الفرق ص(٢٢٩، ٢٣٠).

(٢) الفرق بين الفرق ص(٢٣١، ٢٣٢).

وقال الشهرستاني: ومن مذهبهم جميعًا: جواز قيام كثير من الحوادث بذات الباري تعالى، ومن أصلهم أن ما يحدث في ذاته فإنما يحدث بقدرته، وما يحدث مباينًا لذاته فإنما يحدث بواسطة الأحداث. ويعنون بالأحداث: الإيجاد والإعدام الواقِعَينِ في ذاته بقدرته من الأقوال والإرادات. ويعنون بالمحدث ما بين ذاته من الجواهر والأعراض.

ويفرقون بين الخلق والمخلوق، والإيجاد والموجود والموجد، وكذلك بين الإعدام والمعدوم، فالمخلوق إنما يقع بالخلق، والخلق إنما يقع في ذاته بالقدرة، والمعدوم إنما يصير معدومًا بالإعدام الواقع في ذاته بالقدرة.

وزعموا أن في ذاته سبحانه حوادثَ كثيرةً مثل الإخبار عن الأمور الماضية والآتية والكتب المنزلة على الرسل عليهم السلام، والقصص والوعد والوعيد والأحكام، ومن ذلك المسمعات والمبصرات فيما يجوز أن يسمع ويبصر.

والإيجاد والإعدام هو القول والإرادة وذلك قوله: ﴿كُن﴾ [البَقَرَة: الآية ١١٧] للشيء الذي يريد كونه، وإرادته لوجود ذلك الشيء، وقوله للشيء كن: صورتان.

وفسر محمد بن الهيصم الإيجاد والإعدام: بالإرادة والإيثار، قال: وذلك مشروط بالقول شرعًا؛ إذ ورد في التنزيل: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٤٠﴾ [النّحل: الآية ٤٠]، وقوله: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٨٢﴾ [يس: الآية ٨٢]

وعلى قول الأكثرين منهم: الخلق عبارة عن القول والإرادة، ثم اختلفوا في التفصيل، فقال بعضهم: لكل موجود إيجاد، ولكل معدوم إعدام، وقال بعضهم: إيجاد واحد يصلح لموجودين إذا كانا من جنس واحد. وإذا اختلف الجنس تعدد الإيجاد، وألزم بعضهم: لو افتقر كل موجود أو كل جنس إلى إيجاد، فليفتقر كل إيجاد إلى قدرة، فالتزم تعدد القدرة بتعدد الإيجاد.

وقال بعضهم أيضًا: تتعدد القدرة بعدد أجناس المحدثات، وأكثرهم على أنها تتعدد بعدد أجناس الحوادث التي تحدث في ذاته من الكاف والنون، والإرادة، والسمع، والبصر، وهي خمسة أجناس.

ومنهم من فسر السمع والبصر بالقدرة على التسمع والتبصر، ومنهم من أثبت لله تعالى السمع والبصر أزلًا، والتسمعات والتبصرات هي إضافة المدركات إليهما.

وقد أثبتوا لله تعالى مشيئة قديمة متعلقة بأصول المحدثات وبالحوادث التي تحدث في ذاته، وأثبتوا إرادات حادثة تتعلق بتفاصيل المحدثات.

وأجمعوا على أن الحوادث لا توجب لله تعالى وصفًا، ولا هي صفات له فتحدث في ذاته هذه الحوادث من الأقوال، والإرادات، والتسمعات، والتبصرات، ولا يصير بها قائلًا، ولا مريدًا، ولا سميعًا، ولا بصيرًا، ولا يصير بخلق هذه الحوادث محدثًا ولا خالقًا، وإنما هو قائل بقائليته، وخالق بخالقيته، ومريد بمريديته، وذلك قدرته على هذه الأشياء.

ومن أصلهم أن الحوادث التي يحدثها في ذاته واجبة البقاء حتى يستحيل عدمها؛ إذ لو جاز عليها العدم لتعاقبت على ذاته الحوادث، ولشارك الجوهر في هذه القضية. وأيضًا فلو قدر عدمها فلا يخلو: إما أن يقدر عدمها بالقدرة، أو بإعدام يخلقه في ذاته، ولا يجوز أن يكون عدمها بالقدرة؛ لأنه يؤدي إلى ثبوت المعدوم في ذاته، وشرط الموجود والمعدوم أن يكونا مباينين لذاته، ولو جاز وقوع معدوم في ذاته بالقدرة من غير واسطة إعدام لجاز حصول سائر المعدومات بالقدرة، ثم يجب طرد ذلك في الموجد، حتى تقدير عدم ذلك الإعدام، فيسلسل، فارتكبوا لهذا التحكم استحالة عدم ما يحدث في ذاته.

ومن أصلهم أن المحدث إنما يحدث في ثاني حال ثبوت الإحداث بلا فصل، ولا أثر للإحداث في حال بقائه.

ومن أصلهم أن ما يحدث في ذاته من الأمر فمنقسم إلى:

١- أمر التكوين: وهو فعل يقع تحته المفعول.

٢- وإلى ما ليس أمر التكوين: وذلك إما خبر، وإما أمر التكليف، ونهي التكليف. وهي أفعال من حيث دلت على القدرة، ولا تقع تحتها مفعولات، هذا هو تفصيل مذاهبهم محل الحوادث[١]

وقال الإيجي عنهم: وتحل الحوادث في ذاته، وزعموا أنه إنما يقدر عليها دون الخارجة عن ذاته[٢]

قال شيخ الإسلام: وأما الهشَامِيَّة والكرَّاميَّة وغيرهم من الطوائف الذين يقولون بحدوث كل جسم، ويقولون: إن القديم تقوم به الحوادث، فهؤلاء إذا قالوا بأن ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، كما هو قول الكرَّاميَّة وغيرهم موافقة للمعتزلة في هذا الأصل، فإنهم يقولون: إن الجسم القديم يخلو عن الحوادث بخلاف الأجسام المحدثة، فإنها لا تخلو عن الحوادث.

والناس متنازعون في «السكون» هل هو أمر وجودي أو عدمي؟ فمن قال: إنه وجودي قال: إن الجسم الذي لا يخلو عن الحركة والسكون إذا انتفت عنه الحركة قام به السكون الوجودي، وهذا قول من يحتج بتعاقب الحركة والسكون على حدوث المتصف بذلك.

ومن قال: إنه عدمي لم يلزم من عدم الحركة عن المحل ثبوت سكون وجودي، فمن قال: إنه تقوم به الحركة أو الحوادث بعد إن لم تكن مع قوله بامتناع تعاقب الحوادث، كما هو قول الكرَّاميَّة وغيرهم -يقولون: إذا قامت به الحركة لم يعدم بقيامها سكون وجودي، بل ذلك عندهم بمنزلة قولهم مع المعتزلة والأشعرية وغيرهم أنه يفعل بعد إن لم يكن فاعلًا، ولا يقولون: إن عدم الفعل

(١) الملل والنحل (١/١٠٩- ١١١).

(٢) المواقف (٣/ ٧١٤).

أمر وجودي- كذلك الحركة عند هؤلاء، كان كثير من أهل الكلام يقولون: ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، أو ما لا يسبق الحوادث فهو حادث، بناء على أن هذه مقدمة ظاهرة؛ فإن ما لا يسبق الحادث فلا بد أن يقارنه أو يكون بعده، وما قارن الحادث فهو حادث وما كان بعده فهو حادث[(١)]

وقال: وقالت الكرَّاميَّة وطائفة كثيرة: من المرجئة والشيعة وغيرهم: إن الله يتكلم بأصوات تقوم به تتعلق بمشيئته وقدرته، وأنه تقوم به الحوادث المتعلقة بمشيئته وقدرته؛ لكن ذلك حادث بعد أن لم يكن، وأن الله في الأزل لم يكن متكلمًا إلا بمعنى القدرة على الكلام، وأنه يصير موصوفًا بما يحدث بقدرته وبمشيئته بعد إن لم يكن كذلك، وهؤلاء رأوا أنهم يوافقون الجماعة في أن لله أفعالًا تقوم به تتعلق بمشيئته وقدرته، ويقوم به غير ذلك من الإرادات والكلام الذي يتعلق بمشيئته وقدرته.

لكن قالوا: لا يجوز أن تتعاقب عليه الحوادث؛ فإن ما تعاقبت عليه الحوادث فهو محدث، ووافقوا المعتزلة في الاستدلال بذلك على حدوث العالم. فكما أن ابن كلَّاب فرق بين الأعراض والحوادث: فرق هؤلاء في الحوادث بين تجددها، وبين لزومها، فقالوا بنفي لزومها له دون نفي حدوثها، كما قالوا في المخلوقات المنفصلة: إنها تحدث بعد أن لم تكن بمشيئته وقدرته[(٢)]

- قولهم في كلام الله عز وجل

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام: وأما الكرَّاميَّة فتقول: إن القرآن كلام الله غير مخلوق، وهو متكلم به بحرف وصوت، ويقولون مع ذلك: إنه حادث قائم به[(٣)]

وقال: منهم من يقول: صار قادرًا على الكلام بمشيئته بعد أن لم يكن كالكرَّاميَّة[(٤)]

وقال: وقالت الكرَّاميَّة وطائفة كثيرة من المرجئة والشيعة وغيرهم: أن الله يتكلم بأصوات تقوم به تتعلق بمشيئته وقدرته، وأنه تقوم به الحوادث المتعلقة بمشيئته وقدرته، لكن ذلك حادث بعد أن لم يكن، وأن الله في الأزل لم يكن متكلمًا إلا بمعنى القدرة على الكلام، وأنه يصير موصوفًا بما يحدث بقدرته وبمشيئته بعد أن لم يكن[(٥)]

وقال: وقالت طائفة: بل الكلام لا بد أن يقوم بالمتكلم، ويمتنع أن يكون كلامه مخلوقًا في

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ١٤١، ١٤٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٢٤، ٥٢٥)، (٦/ ٢٢٢، ٢٣٧، ٣٢٤)، (١٢/ ١٤٠- ١٥٨).

(٣) مجموع الفتاوى (١٢/ ١٧٧).

(٤) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٠١).

(٥) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٢٤، ٥٢٨).

غيره، وهو متكلم بمشيئته وقدرته فيكون كلامه حادثًا بعد أن لم يكن؛ لامتناع حوادث لا أول لها. وهذا قول الكرَّاميَّة وغيرهم. ثم من هؤلاء من يقول: كلامه كلُّه حادث لا محدث. ومنهم من يقول هو حادث ومحدث[(١)]

وقال: القول الخامس قول الهشَامِيَّة والكرَّاميَّة ومن وافقهم أن كلام الله حادث قائم بذات الله بعد أن لم يكن متكلمًا بكلام؛ بل ما زال عندهم قادرًا على الكلام، وهو عندهم لم يزل متكلمًا بمعنى أنه لم يزل قادرًا على الكلام، وإلا فوجود الكلام عندهم في الأزل ممتنع؛ كوجود الأفعال عندهم، وعند من وافقهم من أهل الكلام، كالمعتزلة وأتباعهم.

وهم يقولون: إنه حروف وأصوات حادثة بذات الرب، بقدرته ومشيئته، ولا يقولون: إن الأصوات المسموعة، والمداد الذي في المصحف قديم؛ بل يقولون: إن ذلك محدث[(٢)]

وقال: وأما الكرَّاميَّة فتقول: إن القرآن كلام الله غير مخلوق، وهو متكلم به بحرف وصوت. ويقولون مع ذلك: إنه حادث قائم به وهم ليسوا من الجَهْمِيَّة؛ بل يردون عليهم أعظم الرد، وهم أعظم مباينة لهم من الأشعرية. ويقولون مع ذلك: إن القرآن حادث في ذات الله [(٣)]

وقال: وحدث مع الكلَّابيَّة ونحوهم طوائف أخرى من الكرَّاميَّة وغير الكرَّاميَّة من أهل الفقه والحديث والكلام فقالوا: إنه سبحانه متكلم بمشيئته وقدرته كلامًا قائمًا بذاته، وهو يتكلم بحروف وأصوات بمشيئته وقدرته، ليتخلصوا بذلك من بدعتي المعتزلة والكلَّابيَّة، لكن قالوا: أنه لم يكن يمكنه في الأزل أن يتكلم بل صار الكلام ممكنا له بعد أن كان ممتنعًا عليه، من غير حدوث سبب أوجب إمكان الكلام وقدرته عليه.

وهذا القول مما وافق الكرَّاميَّة عليه كثير من أهل الكلام والفقه والحديث؛ لكن ليس من الأئمة الأربعة ونحوهم من أئمة المسلمين من نقل عنه مثل قولهم، وهذا مما شاركوا فيه الجَهْمِيَّة والمعتزلة؛ فإن هؤلاء كلهم يقولون: إنه لم يكن الكلام ممكنًا له في الأزل ثم صار ممكنًا له بعد أن كان ممتنعًا عليه من غير حدوث سبب أوجب إمكانه[(٤)]

وقال: وأما الكرَّاميَّة فيقولون: صار متكلمًا بعد إن لم يكن؛ فيلزم انتفاء صفة الكمالِ عنه، ويلزم حدوث الحادث بلا سبب، ويلزم أن ذاته صارت محلًا لنوع الحوادث بعد إن لم تكن كذلك، كما تقوله الكرَّاميَّة وهذا باطل، وهو الذي أبطله السلف بأن ما يقوم به من نوع الكلام والإرادة والفعل إما أن يكون صفة كمال أو صفة نقص؛ فإن كان كمالًا فلم يزل ناقصًا حتى تجدد له ذلك

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ١٥٠).
(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ١٧٢، ١٧٣).
(٣) مجموع الفتاوى (١٢/ ١٧٧).
(٤) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣١٥).

الكمال، وإن كان نقصًا فقد نقص بعد الكمال.

وهذه الحجة لا تبطل قيام نوع الإرادة والكلام شيئًا بعد شيء؛ فإن ذلك إنما يتضمن حدوث إفراد الإرادة والكلام لا حدوث النوع، والنوع ما زال قديمًا، وما زال متَّصفًا بالكلام والإرادة وذلك صفة كمال، فلم يزل متَّصفًا بالكمال ولا يزال، بخلاف ما إذا قيل: صار مريدًا ومتكلمًا بعد أن لم يكن.

وإذا قيل في ذلك: الفرد من أفراد الإرادة، والكلام، والفعل: هل هو كمال أو نقص؟ قيل: هو كمال وقت وجوده، ونقص قبل وجوده، مثل مناداته لموسى كانت كمالًا لما جاء موسى، ولو ناداه قبل ذلك لكان نقصًا والله منزه عنه؛ ولأن أفراد الحوادث يمتنع قدمها، وما امتنع قدمه لم يكن عدمه في القدم نقصًا.

بل النقص المنفي لا بد أن يكون عدم ما يمكن وجوده، بل عدم ما يمكن وجوده ويكون وجوده خيرًا من عدمه، فلا يكون عدم الشيء نقصًا إلا بهذين الشرطين: بأن يكون عدمه ممكنًا، ويكون وجوده خيرًا من عدمه، فإذا كان عدمه ممتنعًا: كعدم الشريك والولد، فهذا مدح وصفة كمال، وإذا كان عدمه ممكنًا فالأولى عدمه: كالأشياء التي لم يخلقها، فإنه كان ألا يخلقها أكمل من أن يخلقها، كما أن ما خلقه كان أن يخلقه أكمل من ألا يخلقه.

وحينئذ، فما وجد من الحوادث في ذاته أو بائنًا عنه، كان وجوده وقت وجوده هو الكمال، وعدمه وقت عدمه هو الكمال، وكان عدمه وقت وجوده أو وجوده وقت عدمه نقصًا ينزه الله عنه سبحانه وتعالى.

فقد تبين الفرق بين نوع الحوادث وأعيانها، وأن النوع لو كان حادثًا بذاته بعد إن لم يكن لزم كماله بعد نقصه، أو نقصه بعد كماله [(١)].

- قولهم في الفرق بين الكلام والقول، والمتكلم والقائل

أقوال العلماء

قال الإسفراييني: واعلم أن من نوادر جهالاتهم فَرْقَهم بين القول والكلام، وقولهم: إن كلام الله قديم، وقوله حادث، وليس بمحدث، وله حروف وأصوات، وإنما هو قدرته على التكليم والتكلم، وأي عاقل يسوغ تفسير الكلام بالقدرة، وقالوا: كلامه ليس بمسموع وقوله مسموع [(٢)].

وقال البغدادي: وأعجب من هذا فرقهم بين المتكلم والقائل، وبين الكلام والقول، وذلك أنهم قالوا: إن الله تعالى لم يزل متكلمًا قائلًا، ثم فرقوا بين الاسمين في المعنى فقالوا: إنه لم يزل

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٢٥، ٣٢٦).

(٢) التبصير في الدين ص(١١٤).

متكلمًا بكلام هو قدرته على القول، ولم يزل قائلًا بقائلية لا بقول، والقائلية قدرته على القول، وقوله حروف حادثة فيه، فقول الله تعالى عندهم حادث فيه، وكلامه قديم[١]

- قولهم في استحداث عبارات

أقوال العلماء

قال الإسفراييني: ولا تعجب منهم أن يحدثوا مثل هذه العبارة، وقد تكلم زعيمهم في كتاب القبر مما هو أعجب منه فقال باب: كيفوفية الله، فلا يدري العاقل مم يتعجب من لفظه الذي أطلقه؟! أو من حسن معرفته بمواضع العربية؟! وليت شعري كيف أطلق الكيفية عليه؟! ولعله أراد أن يخترع من نفسه عبارة لم يسبق إليها تليق بعقله، فإنه قد قال في هذا الكتاب لما أراد أن يعبر عن مكان معبوده فقال له: حيثوثية يختص بها، وأراد أن يتكلم على مخالفيه فقال: إذا قال لك الشكاك بأحموقيتهم، وهذا الكتاب الملقب بعذاب القبر أصل مذهبهم، وحكمه في الوصف والمعنى، كما ذكرت لك.

ولما اغتر بهم بعض أغمار الولاة نفق لهم سوق تطاولوا به على الرعايا، فلحق بهم أقوام مسهم شيء من الفضل في باب الأدب فاستحيوا من إظهار كتاب الملقب بعذاب القبر، فوضعوا كتابًا آخر سموه بهذا الاسم ونسبوه إليه وهم يظهرونه وأخفوا أصله الذي صنفه[٢]

وقال البغدادي: ثم إن ابن كرَّام ذكر في كتابه المعروف بعذاب القبر بابًا له ترجمة عجيبة فقال: باب في كيفوفية الله عز وجل، ولا يدري العاقل مماذا يتعجب، أمن جسارته على إطلاق لفظ الكيفية في صفات الله تعالى؟ أم من قبح عبارته عن الكيفية بالكيفوفية؟ وله من جنس هذه العبارة أشكال. منها قوله في باب الرد على أصحاب الحديث في الإيمان: فإن قالوا بأحْمُوقيتهم الإيمان قول وعمل، قيل لهم: كذا.

وكذا قد عبر عن مكان معبودِه في بعض كتبه بالحيثوثية، وهذه العبارات السخيفة لائقة بمذهبه السخيف[٣]

- قولهم في التعديل والتجوير

أقوال العلماء

قال البغدادي: ثم إنهم تكلموا في باب التعديل والتجوير بعجائب.

منها قولهم: يجب أن يكون أول شيء خلقه الله تعالى جسمًا حيًّا يصح منه الاعتبار، وزعموا أنه لو بدأ بخلق الجمادات لم يكن حكيمًا، وزادوا في هذه البدعة على القدرية في قولها: لا بد من أن

---

(١) الفرق بين الفرق ص(٢٣٠).

(٢) التبصير في الدين ص(١١٤).

(٣) الفرق بين الفرق ص(٢٣١).

يكون في الخلق من يصح منه الاعتبار، وليس بواجب أن يكون أول الخلق حيًّا يصح منه الاعتبار.

وقد ردوا ببدعتهم هذه الأخبار الصحيحة في أن أول شيء خلقه الله اللوح والقلم، ثم أجرى القلم على اللوح بما هو كائن إلى يوم القيامة.

وقالوا: لو خلق الله تعالى الخلق وكان في معلومه أنه لا يؤمن به أحد منهم لكان خلقه إياهم عبثًا، وإنما حسن منه خلق جميعهم لعلمه بأيمان بعضهم.

وزعمت الكرَّاميَّة أنه لا يجوز في حكمة الله تعالى اخترام الطفل الذي يعلم أنه إن أبقاه إلى زمان بلوغه آمن، ولا اخترام الكافر الذي لو أبقاه إلى مدة آمن، إلا أن يكون في اخترامه إياه قبل وقت إيمانه صلاح لغيره.

ويلزمهم على هذا القول أن يكون الله تعالى إنما اخترم إبراهيم ابن النبي ﷺ قبل بلوغه؛ لأنه علم أنه لو أبقاه لم يؤمن، وفي هذا قدح منهم في كل من مات من ذراري الأنبياء طفلًا[(١)]

وقال الإيجي عنهم: ويجب أن يكون أول خلقه حيًّا يصح منه الاستدلال[(٢)]

- قولهم في التحسين والتقبيح

أقوال العلماء

قال الإسفراييني: ومن سوء اختيارهم لحقوهم بالمعتزلة في القول بالواجبات العقلية قبل ورود الشرع، وفي القول بإيجاب أشياء وحظر أشياء على الله تعالى، وترتيبهم عليه شريعة كما رتبها عليهم، ومن كانت هذه مقالته لم يكن في نفسه الانقياد للعبودية، وإنما يطلب درجة المساواة معه، ونعوذ بالله من قول يؤدي إلى ذلك[(٣)]

وقال الشهرستاني: واتفقوا على أن العقل يحسن ويقبح قبل الشرع، وتجب معرفة الله تعالى بالعقل كما قالت المعتزلة، إلا أنهم لم يثبتوا رعاية الصلاح والأصلح واللُّطف عقلًا كما قالت المعتزلة[(٤)]

- قولهم في النبوات

أقوال العلماء

قال الإسفراييني: ومن بدعهم في باب النبوة والرسالة قولهم: إن النبوة والرسالة عرضان حالان في الرسول والنبي، والنبوة ليست هي المعجزة، ولا الوحي، ولا العصمة، ويزعمون أن من حصل فيه ذلك المعنى وجب على الله تعالى أن يرسله إلى الخلق رسولًا بذلك المعنى، فإذا أرسله

---

(١) الفرق بين الفرق ص(٢٣٢).

(٢) المواقف (٣/ ٧١٤).

(٣) التبصير في الدين ص(١١٤، ١١٥).

(٤) الملل والنحل (١/ ١١٣).

يكون مرسلًا ولم يكن قبله مرسلًا، ولهذا المعنى يقولون: إن النبي ﷺ في القبر رسول وليس بمرسل. والذي عليه أهل السنة أنه في القبر رسول ومرسل على معنى أن الله تعالى أرسله وأنه أدى رسالته، وهذا الاسم مستحق له وإن كان قد فرغ من ذلك الفعل، كما أن المؤمن في قبره مؤمن على معنى أن هذا الاسم مستحق له فيما تقدم من فعله، وكذلك في العرف والعادة يطلق اسم ما فعله الإنسان من قبيح وإن كان قد فرغ من فعله، كما يسمى حاجًا، وغازيًا، أو سارقًا، أو زانيًا، وإن كان قد فرغ من فعله، وكذلك اسم الحرف كالخياط، والنجار، والصفار، وإن كان فارغًا من فعله، ولا عاقل يستجيز أن يقول: إن المسمى بالرسول مشتغل بأداء رسالته في قبره، كما أن المسمى لهذه الأسماء التي عددناها لا يكون مشتغلًا بفعله الذي سمي به، ولكنه يكون مستحقًا لوصفه بما سبق منه من فعله.

واعلم بأن هذا الذي قالوه في وصف الرسول من أن هذا المعنى فيه عندهم عرض خلق فيه قبل أن أوحي إليه ليس بكسب ولا له فيه كسب، وما لا يتعلق بكسبه لا يكون له عليه أجر بحال كخلَقه وخلقه ولونه وكونه[1]

وقال البغدادي: ومن جهالاتهم في باب النبوة والرسالة قولهم بأن النبوة والرسالة صفتان حالتان في النبي والرسول، سوى الوحي إليه، وسوى معجزاته، وسوى عصمته عن المعصية، وزعموا أن من فعل فيه تلك الصفة وجب على الله تعالى إرساله، وفرقوا بين الرسول والمرسَل، بأن الرسول من قامت به تلك الصفة، والمرسل هو المأمور بأداء الرسالة.

ثم إنهم خاضوا في باب عصمة الأنبياء عليهم السلام فقالوا: كل ذنب أسقط العدالة أو أوجب حدًا فهم معصومون منه، غير معصومين مما دون ذلك.

وقال بعضهم: لا يجوز الخطأ عليهم في التبليغ، وأجاز ذلك بعضهم، وزعم أن النبي عليه السلام أخطأ في تبليغ قوله: ومناة الثالثة الأخرى، حتى قال بعده: تلك الغرانيق العُلا، وإن شفاعتها ترتجى

وزعمت الكرَّاميَّة أيضًا أن النبيَّ إذا ظهرت دعوته فمن سمعها منه أو بلغه خبره لزمه تصديقه والإقرار به من غير توقف على معرفة دليله، وقد سرقوا هذه البدعة من إباضية الخوارج الذين قالوا: إن قول النبي عليه السلام: أنا نبي، فنفسه حجة لا يحتاج معها إلى برهان.

وزعمت الكرَّاميَّة أيضًا أن من لم تبلغه دعوة الرسل لزمه أن يعتقد موجبات العقول، وأن يعتقد أن الله تعالى أرسل رسلًا إلى خلقه.

وقد سبقهم أكثر القدرية إلى القول بوجوب اعتقاد موجبات العقول، ولم يقل أحد قبلهم بوجوب اعتقاد وجود الرسل قبل ورود الخبر عنهم بوجودهم.

---

(١) التبصير في الدين ص(١١٥).

وزعمت الكرَّاميَّة أيضًا أن الله تعالى لو اقتصر على رسول واحد من أول زمان التَّكليف إلى القيامة وأدام شريعة الرسول الأول لم يكن حكيمًا[١]

وقال الإيجي عنهم: والنبوة والرسالة صفتان سوى الوحي والمعجزة والعصمة، وصاحبها رسول، ويجب على الله إرساله لا غير، وهو حينئذ مرسل، وكل مرسل رسول بلا عكس، ويجوز عزله دون الرسول، وليس من الحكمة رسول واحد[٢]

- قولهم في الإمامة

أقوال العلماء

قال الإسفراييني: ومن بدعهم في باب الإمامة أن عليًا ومعاوية كانا إمامين محقين في وقت واحد، وكان واجبًا على أتباع كل واحد منهما طاعة أميره، ولو كان كما قالوا لوجب أن يكون كل واحد منهما ظالمًا في مقاتلة صاحبه؛ لأن من زاحم إمامًا عادلًا محقًا كان مبطلًا ظالمًا[٣]

وقال البغدادي: ثم إن ابن كرَّام خاض في باب الإمامة، فأجاز كون إمامين في وقت واحد، مع وقوع الجدال وتعاطي القتال، ومع الاختلاف في الأحكام، وأشار في بعض كتبه إلى أن عليًا ومعاوية كانا إمامين في وقتٍ واحدٍ، ووجب على أتباعِ كلٍّ واحدٍ منهما طاعة صاحبه وإن كان أحدهما عادلًا والآخر باغيًا.

وقال أتباعه: إن عليًا كان إمامًا على وفق السنة، وكان معاوية إمامًا على خلاف السنة، وكانت طاعة كل واحد منهما واجبة على أتباعه، فيا عجبًا من طاعة واجبة على خلاف السنة[٤]

وقال الشهرستاني: وقالوا في الإمامة: إنها تثبت بإجماع الأمة دون النص والتعين، كما قال أهل السنة، إلا أنهم جوَّزوا عقد البيعة لإمامين في قطرين، وغرضهم إثبات إمامة معاوية في الشام باتفاق جماعة من أصحابه. وإثبات أمير المؤمنين عليٍّ بالمدينة والعراقين باتفاق جماعة من الصحابة[٥]

وقال الإيجي عنهم: وجوزوا إمامين كعلي ومعاوية، إلا أن إمامة علي على وفق السنة بخلاف معاوية، لكن يجب طاعة رعيته له[٦]

---

(١) الفرق بين الفرق ص(٢٣٢- ٢٣٤).
(٢) المواقف (٣/ ٧١٤).
(٣) التبصير في الدين ص(١١٥).
(٤) الفرق بين الفرق ص(٢٣٤).
(٥) الملل والنحل (١/ ١١٣).
(٦) المواقف (٣/ ٧١٤).

- قولهم في وضع الأحاديث

أقوال العلماء

قال القنوجي: وقد ذهبت الكرَّاميَّة والطائفة المبتدعة إلى جواز وضع الحديث في التَّرغيبِ والتَّرهيبِ[١]

وقال النكري: إن بعض الكرَّاميَّة وبعض المتصوفة نقل عنهم إباحة الوضع في التَّرغيب والتَّرهيب؛ أي فيما يتعلق به حكم من الثواب والعقاب ترغيبًا للناس في الطاعة وزجرًا لهم عن المعصية[٢]

وقال ابن كثير: وقد نسب إليه جواز وضع الأحاديث على الرسول وأصحابه وغيرهم[٣]

- قولهم في الولاية

أقوال العلماء

قال النكري: وفي شرح المقاصد حكي عن بعض الكرَّاميَّة أن الولي قد يبلغ درجة النبي بل أعلى[٤]

- قولهم في الفروع

أقوال العلماء

قال البغدادي: ثم إن ابن كرَّام أبدع في الفقه حماقاتٍ لم يسبق إليها[٥]

وقال الرازي: ولهم في الفروع أقوال عجيبة ومدار أمرهم على المخرقة والتزوير وإظهار التزهد[٦]

---

(١) الحطة في ذكر الصحاح الستة ص(١٠٦).

(٢) دستور العلماء (٣/٢٥٨)، الكليات ص(٣٧٢).

(٣) البداية والنهاية (١١/ ٢٠).

(٤) دستور العلماء (٣/ ٣٢٣).

(٥) الفرق بين الفرق ص(٢٣٤).

(٦) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٦٧).

الفصل السابع

طوائف أخرى من المُمثِّلة والمُجَسِّمَة

هناك طوائف أخرى من المُمثِّلة والمُجَسِّمَة غير ما سبق، منها:

الخابطية من المعتزلة

أتباع أحمد بن خابط الذي كان يقول: للخلق إلهان: أحدهما قديم، والآخر محدث، وهو عيسى ابن مريم، وأنه هو الذي يحاسب الخلق في القيامة، وزعم أن المسيح تدرع بالجسد الجسماني وهو الكلمة القديمة المتجسدة كما قالت النصارى(١)

العبيدية من المرجئة

زعموا أن الله -تعالى عن قولهم- على صورة إنسان، وحكى اليمان عنهم أنهم قالوا: إن علم الله تعالى لم يزل شيئًا غيره، وإن كلامه لم يزل شيئًا غيره، وكذلك دين الله لم يزل شيئًا غيره(٢)

الإبراهيمية

أتباع إبراهيم بن أبي يحيى الأسلميّ وكان من جملة رواة الأخبار غير أنه ضلَّ في التشبيه، ونسب إلى الكذب في كثير من رواياته(٣)

المقاتلية

أتباع مقاتل بن سليمان البلخيّ المفسر.

قال الأشعري: وقال داود الجواربيّ ومُقَاتل بن سليمان: إن الله جسم، وإنه جُثَّة على صورة الإنسان لحم ودم وشعر وعظم، له جوارح وأعضاء من يد ورجل ولسان ورأس وعينين، وهو - مع هذا- لا يشبه غيره ولا يشبهه(٤)

وقال شيخ الإسلام: أما داود الجواربيّ فقد عُرف عنه القول المنكر الذي أنكره عليه أهل السنة، وأما مقاتل فالله أعلم بحقيقة حاله، والأشعري ينقل هذه المقالات من كتب المعتزلة، وفيهم انحراف على مقاتل بن سليمان، فلعلهم زادوا في النقل عنه، أو نقلوا عنه، أو نقلوا عن غير

---

(١) انظر: التبصير في الدين ص(١٣٨، ١٣٩)، الفرق بين الفرق ص(٢٤٠، ٢٩٧)، الملل والنحل (١/ ٦٠)، المواقف (٣/ ٦٥٥).

(٢) انظر: الملل والنحل (١/ ١٤٠)، المواقف (٣/ ٧٠٥).

(٣) انظر: الفرق بين الفرق ص(٢٤٠)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١/ ٥١).

(٤) مقالات الإسلاميين ص(٢٠٩).

ثقة، وإلا فما أظنه يصل إلى هذا الحد، وقد قال الشافعي: من أراد التفسير فهو عيال على مقاتل، ومن أراد الفقه فهو عيال على أبي حنيفة.

ومقاتل بن سليمان، وإن لم يكن ممن يحتج به في الحديث -بخلاف مقاتل بن حيان فإنه ثقة- لكن لا ريب في علمه بالتفسير وغيره واطلاعه[1]

(١) منهاج السنة النبوية (٢/٦١٨، ٦١٩).

الباب الثامن

الصوفيَّة

وهو يحتوي على خمسة فصول.

الفصل الأول: تعريف الصوفيَّة.

الفصل الثاني: أسماء الصوفيَّة، وسبب هذه التسمية.

الفصل الثالث: نشأة الصوفيَّة.

الفصل الرابع: الطرق الصوفيَّة.

الفصل الخامس: مقالات الصوفيَّة.

الفصل الأول
تعريف الصوفيَّة

الباحث في الصوفيَّة والتصوف يجد أمامه تعريفات كثيرة لهم، فبعضهم ذكرها أكثر من عشرين تعريفًا، وبعضهم ذكرها أكثر من خمسين تعريفًا، وبعضهم قال: إنها تتجاوز مائة تعريف، وبعضهم قال: تزيد على ألف قول، وبعضهم قال: إنها زهاء ألفين[(١)]

وحقيقة الأمر أن هذه التعريفات كلها تكون عن أفراد مبرَّزين في التصوف وعن أقطاب الصوفيَّة، وكل واحد منهم يعبر عن حاله التي يجد نفسه عليها، دون نظر إلى غيره، أو إلى حقيقة هذا الأمر، حتى الشخص الواحد منهم يكون له أقوال عديدة متباعدة، فاختلفت لذلك العبارات وتضاربت، ولا تجد ضبط علمي لتعريفاتهم.

قال أبو نعيم عن اختلاف عباراتهم: كلٌّ قد أجاب عن حاله[(٢)]

وقال أبو حامد الغزالي: وكلام المتصوفة أبدًا يكون قاصرًا، فإن عادة كل واحد منهم أن يخبر عن حال نفسه فقط، ولا يهمه حال غيره، فتختلف الأجوبة لاختلاف الأحوال[(٣)]

وقال: وهؤلاء أقوالهم تعرب عن أحوالهم، فلذلك تختلف أجوبتهم ولا تتفق، ثم قد يختلف جواب كل واحد في حالتين؛ لأنهم لا يتكلمون إلا عن حالتهم الراهنة الغالبة عليهم[(٤)]

وقال القشيري: وتكلم الناس في التصوف ما معناه، وفي الصوفي من هو؟ فكل عبر بما وقع له[(٥)]

ولذلك لن نذكر هذه التعريفات؛ لأنه أمر يطول دون فائدة علمية منه؛ لأن كل هذه التعريفات غير ضابطة للحد.

وسيكون البحث عن أصل نسبتهم، وأصل الكلمة، واشتقاقها ومادتها، ومن خلال هذا قد يمكننا وضع تعريف لهم.

---

(١) انظر: اللُّمع في التصوف ص(٢٨، ٤٧)، التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٢٨)، عوارف المعارف ص(٥٣، ٥٧)، إيقاظ الهمم ص(٤)، الرسالة القشيرية ص(٢/ ٥٥١)، مناقب الصوفية ص(٣١).

(٢) حلية الأولياء (١/ ٢٣).

(٣) إحياء علوم الدين (٤/ ٤٢).

(٤) إحياء علوم الدين (٤/ ٨٥).

(٥) الرسالة القشيرية (٢/ ٥٥- ٥٧).

فمن الأقوال في أصل نسبتهم:

١- إنها نسبة إلى لبسهم الصوف، الذي عبَّر عن الزهد والتقشف وترك التنعم والملذات المباحة. وهذا ذكره كثير من العلماء.

٢- إنها نسبة إلى الصُّفة التي كان يجلس فيها فقراء الصحابة رضوان الله عليهم في المسجد.

قال الكلاباذي: وأما من نسبهم إلى الصُّفة والصوف فإنه عبَّر عن ظاهر أحوالهم، وذلك أنهم قوم قد تركوا الدنيا فخرجوا عن الأوطان، وهجروا الأخدان، وساحوا في البلاد، وأجاعوا الأكباد، وأعروا الأجساد، لم يأخذوا من الدنيا إلا ما لا يجوز تركه من ستر عورة وسد جوعة[(١)]

٣- إنها مأخوذة عن الصفاء؛ أي صفاء أسرارهم، أو صفاء قلوبهم، أو صفاء معاملتهم لله تعالى، وهو ما يحب الصوفيون التسمي به.

٤- إنها نسبة إلى الصف الأول بين يدي الله عز وجل.

قال الكلاباذي: ومن نسبهم إلى الصّفة والصف الأول؛ فإنه عبر عن أسرارهم وبواطنهم، وذلك أن من ترك الدنيا وزهد فيها وأعرض عنها صفى الله سره ونور قلبه[(٢)]

٥- إنها نسبة إلى الصَّفْوة من خلق الله تعالى، أي أن الله قد اصطفاهم واختارهم لنفسه من جميع الخلق.

٦- إنها مأخوذة من الصوفانة وهي بقلة زغباء قصيرة، بمعنى أنهم اكتفوا بما أعطاهم الله دون نظر إلى ما بأيدي المخلوقين.

٧- إنها مأخوذة من صوفة القفا وهي الشعرات النابتة في متأخر القفا، بمعنى أنهم قد ألحقوا واتصلوا بالحق، وانقطعوا عن الخلق.

٨- أنها نسبة إلى قبيلة بني صوفة، وهي قبيلة بدوية كانت حول البيت في الجاهلية، وهي تنتسب إلى رجل يقال له: صوفة، كان قد انقطع للعبادة في المسجد الحرام، فأطلق على كل من ولي شيئًا من عمل البيت اسم صوفة وصوفان، وقيل في سبب تسميته بذلك: إنه ما كان يعيش لأمه ولد فنذرت لئن عاش لتعلقن برأسه صوفة ولتجعلنه ربيط الكعبة ففعلت فقيل له: صوفة، ولولده من بعده، وقيل: إن أمه نذرت أن تعبده للبيت فلما ربطته عند البيت أصابه الحر فمرت به وقد سقط واسترخى فقالت: ما صار ابني إلا صوفة، فسمي صوفة.

٩- إنها مأخوذة من كلمة سوفيا اليونانية التي تعني الحكمة، أي أن التصوف نسبة إلى الحكمة اليونانية.

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٢١).

(٢) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٢٣).

وفي بعض هذه الاشتقاقات يقول أبو نعيم: فأما التصوف فاشتقاقه عند أهل الإشارات والمنبئين عنه بالعبارات من الصفاء والوفاء.

واشتقاقه من حيث الحقائق التي أوجبت اللغة، فانه تَفَعّل من أحد أربعة أشياء:

من الصوفانة: وهي بقلة زغباء قصيرة.

أو من صوفة: وهي قبيلة كانت في الدهر الأول تجيز الحاج وتخدم الكعبة.

أو من صوفة القفا: وهي الشعرات النابتة في متأخِّرِهِ.

أو من الصوف المعروف على ظهور الضأن.

وإن أخذ التصوف من الصوفانة التي هي البقلة فلاجتزاء القوم بما توحد الله عز وجل بصنعه، ومنَّ به عليهم من غير تكلف بخلقه، فاكتفوا به عما فيه للآدميين صنع كاكتفاء البررة الطاهرين من جلة المهاجرين(١)

وقال ابن الجوزي: وقد ذهب قوم إلى أنَّ التصوف منسوبٌ إلى أهل الصُّفَّة، . وقد ذهب قوم إلى أنَّها من الصُّوفانة، وهي بَقْلَةٌ زغباءُ قصيرةٌ، فنسبوا إليها لاجترائهم بنبات الصحراء، . وقال آخرون: هو منسوب إلى صُوفة القَفَا، وهي الشَّعرات النَّابتة في مآخيره، كأنَّ الصُّوفيَّ عطفَ به إلى الحقِّ وصُرف عن الخلق، وقال آخرون: بل هو منسوبٌ إلى الصُّوف(٢)

مناقشة الأقوال

أقرب هذه الأقوال هو الأول، وذلك لصحة الاشتقاق والنسبة في اللغة، ولورود الآثار عن العلماء في وصف القوم عند ظهورهم، كما سيأتي بيانه.

- وأما الأقوال الخمسة التي بعد ذلك فهي ضعيفة كلها، لأنه لا تصح النسبة اللغوية لها، وإن كانوا قد جعلوا التصوف يشمل كل المعاني التي تدل عليها.

قال القشيري: ومن قال: إنهم منسوبون إلى صُفَّةِ مسجدِ رسول الله ﷺ، فالنسبة إلى الصفة لا تجيء على نحو الصوفي، ومن قال: إنه مشتق من الصفاء، فاشتقاق الصوفي من الصفاء بعيد في مقتضى اللغة، ومن قال: إنه مشتق من الصَّفّ، فكأنهم في الصف الأول بقلوبهم فالمعنى صحيح، ولكن اللغة لا تقتضي هذه النسبة إلى الصف(٣)

وقال ابن الجوزي: ونسبَة الصوفي إلى أهل الصُّفَّةِ غلط؛ لأنَّه لو كان كذلك لقيل: صُفِّيٌّ. وقد ذهب قوم إلى أنَّها من الصُّوفانة، . . . ، وهذا غلط أيضًا؛ لأنَّهم لو نُسِبَ إليها لقيل: صُوفاني(٤)

---

(١) حلية الأولياء (١/ ١٧)

(٢) تلبيس إبليس ص(٢٠١).

(٣) الرسالة القشيرية (٢/ ٥٥).

(٤) تلبيس إبليس ص(٢٠١).

وقد حاول البعض تصحيح كل هذه الاشتقاقات، والتوفيق بين معانيها، وجعل الاختلاف في النسبة ناشئ من تغيُّر حدث من تداول الألسن لها، بتقديم وتأخير في أحرف، أو زيادة أحرف فيها.

فقد قال الكلاباذي: وإن كانت هذه الألفاظ متغيرة في الظاهر فإن المعاني متفقة؛ لأنها إن أخذت من الصَّفاء والصَّفْوة كانت صَفَوية.

وإن أضيفت إلى الصَّف أو الصُّفة كانت صَفِّية أو صُفِّية.

ويجوز أن يكون تقديم الواو على الفاء في لفظ: الصفوية، وزيادتها في لفظ: الصفية والصفية، إنما كانت من تداول الألسن.

وإن جعل مأخذه من الصوف استقام اللفظ وصحت العبارة من حيث اللغة[(١)]

ونقل أبو نصر السراج الطوسي عن صوفي أنه قال: كان في الأصل صفوي، فاستثقل ذلك، فقيل: صوفي، وبمثل ذلك نقل عن أبي الحسن الكناد: هو مأخوذ من الصفاء[(٢)]

قال شيخ الإسلام: وقد قيل: إنه نسبة إلى صفوة الفقهاء، وقيل: إلى صوفة بن أد بن طابخة، قبيلة من العرب كانوا يعرفون بالنّسك، وقيل: إلى أهل الصُّفَّة، وقيل: إلى الصفا، وقيل: إلى الصفوة، وقيل: إلى الصف المقدم بين يدي الله تعالى، وهذه أقوال ضعيفة؛ فإنه لو كان كذلك لقيل: صُفِّي، أو صَفَائي، أو صَفَوي، أو صَفِّي، ولم يقل: صوفي[(٣)]

- وأما نسبتها إلى القبيلة التي كانت تخدم الكعبة في الزمن البعيد، وصارت تطلق على كل من يقوم بخدمتها، فهي نسبة صحيحة في اللغة، وقد ذهب ابن الجوزي إلى تصحيح هذا القول، فقال: نشأ أقوام تعلقوا بالزهد والتعبد فتخلوا عن الدنيا، وانقطعوا إلى العبادة، واتخذوا في ذلك طريقة تفردوا بها، وأخلاقًا تخلقوا بها ورأوا أن أول من انفرد به بخدمة الله سبحانه وتعالى عند بيته الحرام رجل يقال له: صوفة، واسمه الغوث بن مر، فانتسبوا إليه لمشابهتهم إياه في الانقطاع إلى الله سبحانه وتعالى فسموا بالصوفيَّة، أنبأنا محمد بن ناصر، عن أبي إسحاق إبراهيم بن سعيد الحبال، قال: قال أبو محمد عبد الغني بن سعيد الحافظ: سألت وليد بن القاسم إلى أي شيء ينسب الصوفي؟ فقال: كان قوم في الجاهلية يقال لهم: صوفة، انقطعوا إلى الله عز وجل، وقطنوا الكعبة، فمن تشبه بهم فهم الصوفيَّة[(٤)]

ولكن مما ينقد هذا القول أن هؤلاء القوم الذين كانوا ملازمين للبيت غير معروفين عند معظم

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٢٤، ٢٥).

(٢) اللُّمع في التصوف ص(٤٦).

(٣) مجموع الفتاوى (١١/ ١٩٥).

(٤) تلبيس إبليس ص(١٩٩، ٢٠٠).

الصوفيَّة وغالبيتهم فكيف ينتسبون إليهم؟ وهم أيضًا لا يرضون أن ينسبوا إلى قبيلة كانت في الجاهلية، وأيضًا من هم أقرب إليهم زمنًا كالصحابة والتابعين لا يعرف عنهم الانتساب إليهم.

- وأما جعل الصوفيَّة مأخوذة من الكلمة اليونانية سوفيا التي تعني الحكمة، وهو ما ذهب إليه البيروني قديمًا وبعض المستشرقين وغيرهم حديثًا، بسبب المشابهة الصوتية بين كلمة صوفي والكلمة اليونانية صوفيا، وكذلك لوجه الشبه الموجود بين كلمة تصوف، تيوصوفيا، وأن كلمتي صوفي وتصوف أخذتا من الكلمتين اليونانيتين سوفيا وتيوسوفيا، ولكن مما ينقد هذا أن (س) اليونانية نقلت إلى العربية كما هي سينا، لا صادًا، كما أنه لا يوجد في اللغة الآرامية كلمة تعد واسطة لانتقال سوفيا إلى الصوف.

ويؤيد أصحاب هذا القول رأيهم بانتشار هذا مصطلح الصوفيَّة في بغداد بعد حركة الترجمة في القرن الثاني، بينما لم تعرف في جنوب وغرب العالم الإسلامي آنذاك، وأيضًا تشابه بعض الأفكار عند الصوفيَّة واليونان مثل الحلول والاتحاد ووحدة الوجود، وأيضًا ظهور كلمات عن كبار المتصوفة مثل السهروردي تنبئ بهذا الأمر.

ولكن مما ينقد هذا أن التصوف إنما ظهر بعد الإسلام، والتسمية بالصوفي كانت موجودة في العربية قبل ترجمة الحكمة اليونانية إلى العربية، وإن كان لا يمنع هذا أن تتأثر الصوفيَّة بعد ذلك بشتى التأثيرات من الفكر اليوناني وغيره، بل هذا هو الواقع، ولكن ليس بالمفهوم اليوناني الكامل.

- فالحاصل أن جميع الأقوال السابقة لا تخلو من انتقاد، إلا القول الأول الذي عليه أكثر أهل العلم؛ فهو سليم من جهة اللفظ، ومن جهة المعنى، ومن جهة الواقع.

١- أما من جهة اللفظ فإن نسبة الصوفيَّة إلى الصوف صحيحة في اللغة.

وقال السهروردي: وهذا الاختيار يلائم ويناسب من حيث الاشتقاق؛ لأنه يقال: (تَصَوَّفَ) إذا لبس الصوف، كما يقال: (تَقَمَّصَ) إذا لبس القميص[١]

٢- وأما من جهة المعنى فإن لباس الصوف يدل على التقشف والتزهد الذي كان حال من لبسه منهم في أول الأمر، وهم قد نسبوا إلى ظاهر حالهم، وهو اللبسة الظاهرة، وهو الصوف، وإن كان طريقهم غير مقيد به، ولا هم أوجبوا ذلك.

وهم أنفسهم يقرون بذلك فيقول أبو نصر السراج الطوسي شيخ الصوفيَّة وصاحب كتاب اللمع في التصوف، الذي يعد من أقدم الكتاب المعروفة في التصوف: نسبوا إلى ظاهر اللباس؛ لأن لبس الصوف كان دأب الأنبياء عليهم السلام، وشعار المتنسكين[٢]

---

(١) عوارف المعارف ص(٦٠).

(٢) اللُّمع في التصوف ص(٤١)، مقدمة في الفلسفة الإسلامية لزقزوق ص(١٤٨).

ويقول المنوفي الصوفي: ومستمد الصوفيَّة هم أهل الصفة، وإن كان تعريف الاسم يناسب لبس الصوف من حيث الاشتقاق. وهذا صحيح؛ لأن أهل الصفة وغيرهم من الروحيين في الإسلام وقبل الإسلام، ومن قديم الزمان كانوا يلبسون الصوف لخشونة فيه وهم متخوشنون، أو قل لسبب لونه الأبيض الذي يرمز إلى الطهارة والصفاء، وكان أيضًا لباس الحواريين[(١)]

وقال السهروردي: فمن هذا الوجه ذهب قوم إلى أنهم سموا صوفية نسبة لهم إلى ظاهر اللبسة؛ لأنهم اختاروا لبس الصوف لكونه أرفق ولكونه كان لباس الأنبياء عليهم السلام[(٢)]

مع اعتراضنا على تعليلهم، ولكن الغرض هو بيان مفهومه ومعناه عندهم.

٣- وأما من جهة الواقع؛ فإنه قد وردت الآثار عن التابعين ومن بعدهم في وصف القوم في مبدأ أمرهم أنهم كانوا يلبسون الصوف.

فمن ذلك ما جاء عن محمد بن سيرين أنه دخل عليه الصلت بن راشد وعليه ثياب من صوف؛ فنظر إليه محمد نظرًا تكرهه، ثم قال: إن ناسًا يلبسون الصوف يقولون: إن عيسى كان يلبس الصوف، وقد حدثني من لا أتهم أن رسول الله ﷺ كان يلبس القطن والكتان واليمنة فسنة نبينا، أو قال: نبي الله أحق أن يتبع[(٣)]

وعن الحسن البصري أنه ذكر عنده الذين يلبسون الصوف، فقال: ما لهم تفاقدوا ثلاثًا، أكنوا الكبر في قلوبهم، وأظهروا التواضع في لباسهم، والله لأحدهم أشد عجبًا بكسائه من صاحب المطرف بمطرفه[(٤)]

وعنه أيضًا أنه جاءه رجل ممن يلبس الصوف وعليه جبة صوف وعمامة صوف ورداء صوف، فجلس، فوضع بصره في الأرض، فجعل لا يرفع رأسه، وكأن الحسن خال فيه العجب، فقال الحسن: ها إن قومًا جعلوا كبرهم في صدورهم، شنعوا والله دينهم بهذا الصوف، ثم قال: إن رسول الله ﷺ كان يتعوذ من زِيِّ المنافقين، قالوا: يا أبا سعيد، وما زِيُّ المنافقين؟ قال: خشوع اللباس بغير خشوع القلب[(٥)]

وعن ضمرة قال: سمعت رجلًا يقول: قدم حماد بن أبي سليمان البصرة فجاءه فرقد السنجي وعليه ثوب صوف، فقال له حماد: ضع عنك نصرانيتك هذه فلقد رأيتنا ننتظر إبراهيم -يعني النخعي- فيخرج علينا وعليه معصفرة[(٦)]

---

(١) جمهرة الأولياء (١/ ١٥٤).

(٢) عوارف المعارف ص(٥٩)، آداب الصوفية لنجم الدين كبرى ص(٢٨).

(٣) الزهد لابن المبارك (٢/ ٦٤)، أخلاق النبي وآدابه للأصبهاني (٢/ ٢٣٤)،

(٤) الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ١٦٩)، الكُنَى والأسماء للدولابي (٢/ ٦٥٣)، تلبيس إبليس ص(٢٤١).

(٥) تلبيس إبليس ص(٢٤١).

(٦) تلبيس إبليس ص(٢٤١)، وفي إسناده مجهول.

وعن أبي العالية أنه جاء عبد الكريم أبو أمية إليه وعليه ثياب صوف، فقال له أبو العالية: إنما هذه ثياب الرهابن إن كان المسلمون إذا تزاوروا تجملوا[١]

وعن الفضيل قال: تزينت لهم بالصوف فلم ترهم يرفعوك بك رأسا، تزينت لهم بالقرآن فلم ترهم يرفعون بك رأسا، تزينت لهم بشيء بعد شيء كل ذلك إنما هو لحب الدنيا[٢]

وعن أحمد بن أبي الحواري قال: قال أبو سليمان: يلبس أحدهم عباءة بثلاثة دراهم ونصف، وشهوته في قلبه بخمسة دراهم، أما يستحي أن يجاوز شهوته لباسه، ولو ستر زهده بثوبين أبيضين من أبصار الناس كان أسلم له.

قال أحمد بن أبي الحواري: قال لي سليمان بن أبي سليمان، وكان يعدل بأبيه: أي شيء أرادوا بلباس الصوف؟ قلت: التواضع، قال: لا يتكبر أحدهم إلا إذا لبس الصوف[٣]

وعن أحمد بن عمر بن يونس قال: أبصر الثوري رجلًا صوفيًا، فقال له الثوري: هذا بدعة[٤]

وعن أبي داود قال: قال سفيان الثوري لرجل عليه صوف: لباسك هذا بدعة[٥]

وعن الحسن بن الربيع قال: سمعت عبد الله بن المبارك يقول لرجل رأى عليه صوفًا مشهورًا: أكره هذا أكره هذا[٦].

وعن بشر بن الحارث قال: دخل عليٌّ الموصلي على المعافيٍّ وعليه جبة صوف، فقال له: ما هذه الشهرة يا أبا الحسن، فقال: يا أبا مسعود أخرج أنا وأنت فانظر أينا أشهر، فقال له المعافي: ليس شهرة البدن كشهرة اللباس[٧].

وعن بشر بن الحارث قال: دخل بديل على أيوب السختياني وقد مد على فراشه سبنية حمراء تدفع التراب، فقال بديل: ما هذا؟ فقال أيوب: هذا خير من الصوف الذي عليك[٨]

وسئل بشر بن الحارث عن لبس الصوف؟ فشق عليه وتبين الكراهة في وجهه، ثم قال: لبس الخز والمعصفر أحب إلي من لبس الصوف في الأمصار[٩]

وقال هشام بن خالد: سمعت أبا سليمان الداراني يقول لرجل لبس الصوف: إنك قد أظهرت

(١) تلبيس إبليس ص(٢٤٢)، وإسناده صحيح.
(٢) تلبيس إبليس ص(٢٤٢)
(٣) تلبيس إبليس ص(٢٤٢).
(٤) تلبيس إبليس ص(٢٤٣).
(٥) تلبيس إبليس ص(٢٤٣).
(٦) تلبيس إبليس ص(٢٤٣).
(٧) تلبيس إبليس ص(٢٤٣).
(٨) تلبيس إبليس ص(٢٤٣).
(٩) تلبيس إبليس ص(٢٤٣).

آلة الزاهدين، فماذا أورثك هذا الصوف؟ فسكت الرجل، فقال له: يكون ظاهرك قطنيا وباطنك صوفيًا[(١)]

ودخل أبو محمد بن أخي معروف الكرخي على أبي الحسن بن بشار وعليه جبة صوف، فقال له أبو الحسن: يا أبا محمد صوفت قلبك أو جسمك، صَوِّفْ قلبك والبسْ القوهي على القوهي[(٢)]

وقال أحمد بن سعيد: سمعت النضر بن شميل يقول: قلت لبعض الصوفيَّة: تبيع جبتك الصوف؟ فقال: إذا باع الصياد شبكته بأي شيء يصطاد[(٣)]؟!

وقال السهروردي: نسبوا إلى ظاهر اللبسة، وكان ذلك أبين في الإشارة إليهم، وأَدْعَى إلى حصر وصفهم؛ لأن لبس الصوف كان غالبًا على المتقدمين من سلفهم[(٤)]

فالحاصل الآتي:

قال شيخ الإسلام: وتنازعوا في المعنى الذي أضيف إليه الصوفي، فإنه من أسماء النسب كالقرشي والمدني وأمثال ذلك.

فقيل: إنه نسبة إلى أهل الصُّفة، وهو غلط؛ لأنه لو كان كذلك لقيل: صُفِّي.

وقيل: نسبة إلى الصف المقدم بين يدي الله، وهو أيضًا غلط؛ فإنه لو كان كذلك لقيل: صَفِّي.

وقيل: نسبة إلى الصفوة من خلق الله، وهو غلط؛ لأنه لو كان كذلك لقيل: صَفَوي.

وقيل: نسبة إلى صوفة بن بشر بن أُدّ بن طابخة؛ قبيلة من العرب، كانوا يجاورون بمكة من الزمن القديم، ينسب إليهم النساك، وهذا وإن كان موافقًا للنسب من جهة اللفظ فإنه ضعيف أيضًا؛ لأن هؤلاء غير مشهورين ولا معروفين عند أكثر النساك، ولأنه لو نسب النساك إلى هؤلاء لكان النسب في زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم أولى، ولأن غالب من تكلم باسم الصوفي لا يعرف هذه القبيلة ولا يرضى أن يكون مضافًا إلى قبيلة في الجاهلية لا وجود لها في الإسلام.

وقيل وهو المعروف: إنه نسبة إلى لبس الصوف، فإنه أول ما ظهرت الصوفيَّة من البصرة، وأول من بَنَى دويرة الصوفيَّة بعض أصحاب عبد الواحد بن زيد، وعبد الواحد من أصحاب الحسن، وكان في البصرة من المبالغة في الزهد والعبادة والخوف ونحو وذلك ما لم يكن في سائر أهل الأمصار، ولهذا كان يقال: فقه كوفي وعبادة بصرية.

وقد روى أبو الشيخ الأصبهاني بإسناده عن محمد بن سيرين أنه بلغه أن قومًا يفضلون لباس الصوف، فقال: إن قومًا يتخيرون الصوف يقولون: إنهم متشبهون بالمسيح ابن مريم، وهَدْيُ نبينا

(١) تلبيس إبليس ص(٢٤٤).
(٢) تلبيس إبليس ص(٢٤٤).
(٣) تلبيس إبليس ص(٢٤٥).
(٤) عوارف المعارف ص(٦٠).

أحب إلينا، وكان النبي ﷺ يلبس القطن وغيره، أو كلامًا نحوًا من هذا[(١)].

وقال: واسم الصوفيَّة هو نسبة إلى لباس الصوف، هذا هو الصحيح[(٢)].

وقال: وكذلك في أثناء المائة الثانية صاروا يعبرون عن ذلك بلفظ الصوفي لأن لبس الصوف يكثر في الزهاد[(٣)].

وقال: وإذا عرف أن منشأ التصوف كان من البصرة، وأنه كان فيها من يسلك طريق العبادة والزهد مما له فيه اجتهاد، كما كان في الكوفة من يسلك من طريق الفقه والعلم ما له فيه اجتهاد، وهؤلاء نسبوا إلى اللبسة الظاهرة، وهي لباس الصوف، فقيل في أحدهم: صوفي، وليس طريقهم مقيدًا بلباس الصوف، ولا هم أوجبوا ذلك، ولا علقوا الأمر به، لكن أضيفوا إليه لكونه ظاهر الحال[(٤)].

وقال ابن خلدون: والأظهر إن قيل بالاشتقاق إنه من الصوف، وهم في الغالب مختصون بلبسه لِمَا كانوا عليه من مخالفه الناس في لبس فاخر الثياب إلى لبس الصوف[(٥)].

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٥- ٧).

(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ١٩٥).

(٣) مجموع الفتاوى (١١/ ٢٩).

(٤) مجموع الفتاوى (١١/ ١٦).

(٥) المقدمة ص(٣٢٨).

الفصل الثاني

أسماء الصوفيَّة وسبب هذه التسمية

أطلق الصوفيَّة أسماء كثيرة على أنفسهم، ومن هذه الأسماء الآتي:

١- الغرباء:

قال الكلاباذي: لخروجهم عن الأوطان سموا غرباء[١]

٢- السياحون:

قال الكلاباذي: ولكثرة أسفارهم سموا سياحين[٢]

٣- الشكفتية:

قال الكلاباذي: ومن سياحتهم في البراري وإيوائهم إلى الكهوف عند الضرورات سماهم بعض أهل الديار: شكفتية، والشكفت بلغتهم الغار والكهف[٣]

وقال السهروردي: كان منهم طائفة بخرسان يأوون إلي الكهوف والمغارات، ولا يسكنون القرى والمدن يسمونهم في خرسان شكفتية؛ لأن شكفت اسم الغار؛ ينسبونهم إلي المأوى والمستقر[٤]

٤- الجوعية:

قال الكلاباذي: وأهل الشام سموهم جوعية؛ لأنهم إنما ينالون من الطعام قدر ما يقيم الصلب للضرورة كما قال النبي ﷺ: «**بحسب ابن آدم أكلات يقمن صلبه**»[٥]

وقال السهروردي: وأهل الشام يسمونهم جوعية[٦]

٥- الفقراء:

قال الكلاباذي: ومن تخليهم عن الأملاك سموا فقراء[٧]

وقال السهروردي: وأهل الشام لا يفرقون بين التصوف والفقر، يقولون: قال الله تعالى:

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٢١).

(٢) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٢١).

(٣) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٢١).

(٤) عوارف المعارف ص(٤٢).

(٥) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٢٢).

(٦) عوارف المعارف ص(٤٢).

(٧) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٢٢).

﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٧٣] ، هذا وصف الصوفيَّة، والله تعالى سماهم فقراء[١].

وقال شيخ الإسلام: وأما اسم الفقير؛ فإنه موجود في كتاب الله وسنة رسوله، لكن المراد به في الكتاب والسنة الفقير المضاد للغني...

لكن لما كان جنس الزهد في الفقراء أغلب صار الفقر في اصطلاح كثير من الناس عبارة عن طريق الزهد، وهو من جنس التصوف، فإذا قيل: هذا فيه فقر أو ما فيه فقر، لم يرد به عدم المال، ولكن يراد به ما يراد باسم الصوفي من المعارف والأحوال والأخلاق والأدب ونحو ذلك[٢]

وقال: ولا ريب أن لفظ الفقر في الكتاب والسنة وكلام الصحابة والتابعين وتابعيهم لم يكونوا يريدون به نفس طريق الله، وفعل ما أمر به، وترك ما نهى عنه، والأخلاق المحمودة ولا نحو ذلك؛ بل الفقر عندهم ضد الغنى، والفقراء هم الذين ذكرهم الله في قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ [التوبَة: الآية ٦٠] ، وفي قوله: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٧٣] ، وفي قوله: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ﴾ [الحَشر: الآية ٨] ، والغني هو الذي لا يحل له أخذ الزكاة، أو الذي تجب عليه الزكاة أو ما يشبه ذلك.

لكن لما كان الفقر مظنة الزهد طوعًا أو كرهًا، إذ من العصمة ألَّا تقدر، وصار المتأخرون كثيرًا ما يقرنون بالفقر معنى الزهد، والزهد قد يكون مع الغنى، وقد يكون مع الفقر، ففي الأنبياء والسابقين الأولين ممن هو زاهد مع غناه كثير.

والزهد المشروع ترك ما لا ينفع في الدار الآخرة، وأما كل ما يستعين به العبد على طاعة الله فليس تركه من الزهد المشروع بل ترك الفضول التي تشغل عن طاعة الله ورسوله هو المشروع.

وكذلك في أثناء المائة الثانية صاروا يعبرون عن ذلك بلفظ «الصوفي»؛ لأن لبس الصوف يكثر في الزهاد[٣]

وقال: وأما المستأخرون فـ«الفقير» في عرفهم عبارة عن السالك إلى الله تعالى، كما هو «الصوفي» في عرفهم أيضًا، ثم منهم من يرجح مسمى الصوفي على مسمى الفقير؛ لأنه عنده الذي قام بالباطن والظاهر، ومنهم من يرجح مسمى الفقير؛ لأنه عنده الذي قطع العلائق ولم يشتغل في الظاهر بغير الأمور الواجبة[٤].

وقال: وصار أيضا اسم الفقراء يُعْنَى به أهل السلوك وهذا عرف حادث[٥]

---

(١) عوارف المعارف ص(٤٢).

(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٢٠- ٢٢).

(٣) مجموع الفتاوى (١١/ ٢٨، ٢٩).

(٤) مجموع الفتاوى (١١/ ٧٠).

(٥) مجموع الفتاوى (١١/ ١٩٥).

٦- النورية:

قال الكلاباذي: وسميت هذه الطائفة نورية لهذه الأوصاف[١]، أي أن الله قد نور قلوبهم.

٧- الملامية أو الملامتية:

وهي أن يأتي الصوفي بما يلام عليه من قبائح وفضائح لأجل أغراض سامية فيما يزعمون، وقد يسمونه النفاق المحمود.

قال السهروردي: الملامتي هو الذي لا يظهر خيرًا ولا يضمر شرًّا، . . .، وشرح هذا هو أن الملامتي تشربت عروقه طعم الإخلاص وحقق بالصدق، فلا يحب أن يطلع أحد على حاله وأعماله، ولا يتم هذا الإخلاص إلا إذا أصبح يستوي عنده المدح والذم له من الناس، وألا يفكر في اقتضاء ثواب العمل في الآخرة[٢].

وقال ابن الجوزي: وقد تسمى قوم من الصوفيَّة بالملامتية فاقتحموا الذنوب، فقالوا: مقصودنا أن نسقط من أعين الناس فنسلم من آفات الجاه والمرائين، وهؤلاء مثلهم كمثل رجل زنى بامرأة فأحبلها فقيل له: لم تعزل؟ فقال: بلغني أن العزل مكروه، فقيل له: وما بلغك أن الزنى حرام؟

وهؤلاء الجهلة قد أسقطوا جاههم عند الله سبحانه ونسوا أن المسلمين شهداء الله في الأرض[٣].

وقال: وفي الصوفيَّة قوم يسمون الملامتية اقتحموا الذنوب، وقالوا: مقصودنا أن نسقط من أعين الناس فنسلم من الجاه، وهؤلاء قد أسقطوا جاههم عند الله لمخالفة الشرع.

قال: وفي القوم طائفة يظهرون من أنفسهم أقبح ما هم فيه، ويكتمون أحسن ما هم عليه، وفعلهم هذا من أقبح الأشياء، ولقد قال رسول الله ﷺ: **«من أتى شيئًا من هذه القاذورات فليستتر بستر الله»**، وقال في حق ماعز: **«هلَّا سترته بثوبك يا هذا»**، واجتاز على رسول الله ﷺ بعض الصحابة وهو يتكلم مع صفية زوجته فقال لهم إنها صفية، وقد علم الناس التجافي عن ما يوجب سوء الظن؛ فإن المؤمنين شهداء الله في الأرض، وخرج حذيفة إلى الجمعة ففاتته فرأى الناس وهم راجعون فاستتر لئلا يسوء ظن الناس به وقد قدمنا هذه، وقال أبو بكر الصديق لرجل قال له: إني لمست امرأة وقبلتها فقال: تب إلى الله ولا تحدث أحدًا بذلك، وجاء رجل إلى النبي ﷺ وقال: إني أتيت من أجنبية ما دون الزنى يا رسول الله قال: **«ألم تصلِ معنا؟»** قال: بلى يا رسول الله، قال: **«ألم تعلم أن الصلاتين تكفر ما بينهما»**، وقال رجل لبعض الصحابة: إني فعلت كذا وكذا من الذنوب، فقال: لقد ستر الله عليك لو سترت على نفسك؛ فهؤلاء قد خالفوا

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٢٣).

(٢) عوارف المعارف ص(٥٤).

(٣) تلبيس إبليس ص(٤٣٠).

الشريعة وأرادوا قطع ما جبلت عليه النفوس[١]

وقال شيخ الإسلام: وبهذا يحصل الفرق بين الملامية الذين يفعلون ما يحبه الله ورسوله ولا يخافون لومة لائم في ذلك، وبين الملامية الذين يفعلون ما يبغضه الله ورسوله ويصبرون على الملام في ذلك[٢]

٨- الصوفيَّة:

قال الكلاباذي: ومن لبسهم وزيهم سموا صوفية؛ لأنهم لم يلبسوا لحظوظ النفس ما لان مسه، وحسن منظره، وإنما لبسوا لستر العورة فتجزوا بالخشن من الشعر والغليظ من الصوف[٣]

وبهذا الاسم عُرِفوا عند علماء الفرق والمقالات:

قال ابن حزم -بعد ذكر مقالات لفرق الغالية من الحلولية وغيرها-: واعلموا أن كل من كفر هذه الكفرات الفاحشة ممن ينتمي إلى الإسلام فإنَّما عنصرهم الشيعة والصوفيَّة[٤]

وقال الرازي: اعلم أنَّ أكثر من قص فرق الأمَّة لم يذكر الصوفيَّة وذلك خطأ[٥]

وقال السكسكي: لم يشذ أحد منهم -أي من أهل السُّنَّة والجماعة- عن ذلك سوى فرقة واحدة تسمى بالصوفيَّة، يعتزون إلى أهل السُّنَّة، وليسوا منهم، قد خالفوهم في الاعتقاد والأفعال والأقوال[٦]

وقال الأشعري: حكاية قول قوم من النُّسَّاك: وفى الأمَّة قوم ينتحلون النّسك، يزعمون.. وكان في الصوفيَّة...، وفي النُّسَّاك قومٌ. [٧]

وقال ابن الجوزي: الصوفيَّة من جملة الزهاد، وقد ذكرنا تلبيس إبليس على الزهاد، إلا أن الصوفيَّة انفردوا عن الزهاد بصفات وأحوال، وتوسموا بسمات فاحتجنا إلى إفرادهم بالذكر[٨]

---

(١) تلبيس إبليس ص(٤٣٨، ٤٣٩).

(٢) مجموع الفتاوى (١٠/ ٦١).

(٣) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٢٢).

(٤) الفصل (٤/ ١٤٣).

(٥) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٧٢).

(٦) البرهان ص(١٠١).

(٧) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٨، ٢٨٩).

(٨) تلبيس إبليس ص(١٩٩).

الفصل الثالث
نشأة الصوفيَّة

لم يتفق العلماء على تحديد الزمن الذي بدأ فيه اسم الصوفيَّة، ولكن من المسلَّم به أن هذه الكلمة لم تكن في عهد النبي ﷺ، ولا في عهد الصحابة ﷺ، ولا في عهد كبار التابعين رحمهم الله تعالى.

قال السهروردي: وهذا الاسم لم يكن في زمن رسول الله ﷺ، . . . ؛ لأن في زمن رسول الله ﷺ كان أصحاب رسول الله ﷺ يسمون الرجل صحابيًّا لشرف صحبة رسول الله ﷺ[١]

وقال السراج الطوسي: الصحبة مع رسول الله ﷺ لها حرمة، وتخصيص من شمله ذلك، فلا يجوز أن يعلق عليه اسم على أنه أشرف من الصحبة، وذلك لشرف رسول الله ﷺ وحرمته. . . فلما نسبوا إلى الصحبة والتي هي أجل الأحوال استحال أن يفضلوا بفضيلة غير الصحبة التي هي أجل الأحوال[٢]

ولم يخالف في ذلك إلا الهجويري فقد ذكر أن التصوف كان موجودًا في زمن رسول الله ﷺ، وباسمه، واستدل بحديث موضوع مكذوب على رسول الله ﷺ أنه قال: «من سمع صوت أهل التصوف فلا يؤمن على دعائهم كتب عند الله من الغافلين».

مع أنه نفسه كتب في نفس الباب في آخره شارحًا كلام أبي الحسن البوشنجي: التصوف اليوم اسم بلا حقيقة، وقد كان من قبل حقيقة بلا اسم، فكتب تحته موضحًا: يعني أن هذا الاسم لم يكن موجودًا وقت الصحابة والسلف، وكان المعنى موجودًا في كل منهم، والآن يوجد الاسم، ولا يوجد المعنى[٣]

- وفي القرن الثاني في آخر عصر التابعين ولأسباب متعددة ظهرت طائفة من الناس على صورة أفراد يغلب عليهم المبالغة في جانب التعبد والتزهد والعزلة والتشديد على النفس، وقد أنكر بقايا الصحابة والتابعون عليهم هذه الأمور التي لم تكن معروفة من قبل.

وفي البصرة انفرد بعض هؤلاء المتعبدة والمتزهدة بصفات وأحوال وسمات وتآليف خاصة جعلتهم يتميزون عن غيرهم في تعبدهم وسلوكهم ومظهرهم، وأطلق على هؤلاء حينئذ اسم الصوفيَّة.

---

(١) عوارف المعارف ص(٤٨).
(٢) اللُّمع ص(٤٢، ٤٣).
(٣) كشف المحجوب ص(٢٢٧، ٢٣٩).

قال ابن الجوزي: الصوفيَّة من جملة الزهاد، . . . ، إلا أن الصوفيَّة انفردوا عن الزهاد بصفات وأحوال، وتوسموا بسمات[(١)]

وقال السهروردي: وقيل: كان في زمن التابعين، . . . ، وقيل: لم يعرف هذا الاسم إلى المائتين من الهجرة العربية[(٢)]

وقال المنوفي: ولم تطلق كلمة صوفية علي جماعة بعينها إلا في القرن الثاني للهجرة[(٣)]

وقال القشيري: اشتهر هذا الاسم لهؤلاء الأكابر قبل المائتين من الهجرة[(٤)]

وقال ابن خلدون: فلما فشا الإقبال على الدنيا في القرن الثاني وما بعده وجنح الناس إلى مخالطة الدنيا اختص المقبلون على العبادة باسم الصوفيَّة والمتصوفة[(٥)]

وقال شيخ الإسلام: وكان السلف يسمون أهل الدين والعلم القراء فيدخل فيهم العلماء والنساك، ثم حدث بعد ذلك اسم الصوفيَّة والفقراء[(٦)]

وقال: أما لفظ الصوفيَّة؛ فإنه لم يكن مشهورًا في القرون الثلاثة، وإنما اشتهر التكلم به بعد ذلك، وقد نقل التكلم به عن غير واحد من الأئمة والشيوخ كالإمام أحمد بن حنبل وأبي سليمان الداراني وغيرهما، وقد روى عن سفيان الثوري أنه تكلم به وبعضهم يذكر ذلك عن الحسن البصري[(٧)]

وقال: فإنه أول ما ظهرت الصوفيَّة من البصرة، وأول من بَنَى دويرةَ الصوفيَّة بعض أصحاب عبد الواحد بن زيد، وعبد الواحد من أصحاب الحسن، وكان في البصرة من المبالغة في الزهد والعبادة والخوف ونحو ذلك ما لم يكن في سائر أهل الأمصار، ولهذا كان يقال: فقه كوفي وعبادة بصرية.

وقد روى أبو الشيخ الأصبهاني بإسناده عن محمد بن سيرين أنه بلغه أن قومًا يفضلون لباس الصوف، فقال: إن قومًا يتخيرون الصوف يقولون: إنهم متشبهون بالمسيح ابن مريم، وهَدْي نبينا أحب إلينا، وكان النبي ﷺ يلبس القطن وغيره، أو كلامًا نحوًا من هذا.

ولهذا غالب ما يحكى من المبالغة في هذا الباب إنما هو عن عباد أهل البصرة مثل حكاية من

---

(١) تلبيس إبليس ص(١٩٩).
(٢) عوارف المعارف ص(٤٨).
(٣) جمهرة الأولياء (١/ ٢٦٩).
(٤) الرسالة القشيرية (١/ ٥٣).
(٥) المقدمة ص(٣٢٨).
(٦) مجموع الفتاوى (١١/ ١٩٥).
(٧) مجموع الفتاوى (١١/ ٥).

مات أو غشى عليه في سماع القرآن ونحوه، كقصة زرارة بن أوفى قاضي البصرة فإنه قرأ في صلاة الفجر فإذا نقر في الناقور فخر ميتًا، وكقصة أبي جهير الأعمى الذي قرأ عليه صالح المري فمات، وكذلك غيره ممن روى أنهم ماتوا باستماع قراءته، وكان فيهم طوائف يصعقون عند سماع القرآن، ولم يكن في الصحابة من هذا حاله، فلما ظهر ذلك أنكر ذلك طائفة من الصحابة والتابعين؛ كأسماء بنت أبي بكر، وعبد الله بن الزبير، ومحمد بن سيرين ونحوهم[1]

- وصار لهم من التعبد المحدَث ما ساروا عليه وتمسكوا به.

قال ابن الجوزي: والتصوف طريقة كان ابتداؤها الزهد الكلي، ثم ترخص المتنسبون إليها بالسماع والرقص فمال إليهم طلاب الآخرة من العوام لما يظهرونه من التزهد، ومال إليهم طلاب الدنيا لما يرون عندهم من الراحة واللعب[2]

وذكر شيخ الإسلام أنه في أواخر عصر صغار التابعين لما صار في ولاة الأمور كثيرٌ من الأعاجم، وخرج كثير من الأمر عن ولاية العرب، وعربت بعض الكتب العجمية من كتب الفرس والهند والروم: حدث ثلاثة أشياء: الرأي والكلام والتصوف، فكان جمهور الرأي من الكوفة، . . ، وكان جمهور الكلام والتصوف في البصرة؛ فإنه بعد موت الحسن وابن سيرين بقليل ظهر عمرو بن عبيد وواصل بن عطاء ومن اتبعهما من أهل الكلام والاعتزال، وظهر أحمد بن عطاء الهجيمي الذي صحب عبد الواحد بن زيد، وعبد الواحد صحب الحسن البصري ومن اتبعه من المتصوفة وبَنَى دويرةً للصوفية؛ هي أول ما بني في الإسلام، وكان عبد الرحمن بن مهدي وغيره يسمونهم الفقرية، وكانوا يجتمعون في دويرة لهم، وصار لهؤلاء من الكلام المحدث طريق يتدينون به، مع تمسكهم بغالب الدين، ولهؤلاء من التعبد المحدَث طريق يتمسكون به، مع تمسكهم بغالب التعبد المشروع، وصار لهؤلاء حال من السماع والصوت حتى إن أحدهم يموت أو يغشى عليه، ولهؤلاء حال في الكلام والحروف حتى خرجوا به إلى تفكير أوقعهم في تحير[3]

- وفي القرن الثالث صار للصوفية تكتل جماعي له أفكاره ومبادؤه التي يعتنقونها ويدافعون عنها، وعبروا عن ذلك بقولهم: مذهبنا، وطريقتنا، وعلمنا. . .، كما نجده في عبارات الجنيد والداراني والسري السقطي وغيرهم.

وكثر منهم الاهتمام بالوعظ والقصص مع قلة العلم والفقه، بل والتحذير من تحصيلهما، والاقتداء بسلوكيات رهبان ونساك أهل الكتاب، إذ حدث الالتقاء ببعضهم، وظهور السماع الذي تطور إلى الغناء والرقص في دور عبادتهم، وادعاءات الكشف والخوارق، واتخاذهم الذوق في العبادة دون الكتاب والسنة حتى إنهم يقولون: علم الأذواق لا علم الأوراق، ويتفرع عنه علوم

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/٦، ٧).

(٢) تلبيس إبليس ص(١٩٩).

(٣) مجموع الفتاوى (١٠/٣٥٦- ٣٦٠).

الوجد والعشق والشوق.

وظهرت لهم الكتب المؤلفة في الطريقة وفي آدابها وسننها مثل كتب: الحارث المحاسبي، وأبي طالب المكي، وأبي عبد الرحمن السلمي، وأبي نعيم، والقشيري.

وظهرت فيهم عبارات الباطنية، فصارت لهم مصطلحاتهم الخاصة المستحدثة مثل: الفناء، والسكر، والصحو، والعشق، والجمع، والتفرقة، والكشف، والمشاهدة، والوحدة، والبقاء.
إلى غير ذلك من المصطلحات الغامضة التي إذا أرادوا أن يفسروها زادوها غموضًا، واختلفوا فيها اختلافًا بينًا.

وشاع بينهم التفرقة بين الشريعة والحقيقة، وتسمية أنفسهم أرباب الحقائق وأهل الباطن، وغيرهم من الفقهاء أهل الظاهر والرسوم.

ونجد هذا التأثر بالباطنية في كلامهم من أمثال ذي النون المصري، والبسطامي، والشبلي والحكيم الترمذي، وغيرهم.

- ثم في القرن الرابع وما بعده نجد أن الصوفيَّة تطورت تطورًا من أخطر ما يكون، فانطلاقًا من هذه المصطلحات الغامضة، ودخول الفلسفات الوثنية كالهندية والفارسية وبالأخص الفلسفة اليونانية إلى ثقافة المسلمين، وتأثرهم بالديانات الأخرى وبخاصة النصرانية -نجدهم في القرن الرابع ينتحلون القول بالحلول والاتحاد على يد الحلاج ومن تبعه.

- وفي القرن الخامس والسادس نجدهم ينتحلون القول بإثبات تشبه العبد بالرب في الذات والصفات والأفعال على يد الغزالي ومن مشى خلفه، أخذًا من أن الفلسفة هي التشبه بالإله على قدر الطاقة.

وأيضًا انتحال القول بالفيض والإشراق على يد السهروردي.

- وفي القرن السابع نجدهم ينتحلون القول بوحدة الوجود على يد ابن عربي، وابن الفارض، وابن سبعين، وغيرهم ممن تبعهم، فكان القول بأن كل كائن هو الله، والله هو كل كائن، فاتحد بذلك الوجود مع الخالق المعبود.

وكان تبعًا لذلك القول بوحدة الأديان، والغلو في شخص الرسول ﷺ والأولياء.

- وفي القرن الثامن والذي بعده كان الاهتمام بتفريع وشرح كتب ابن عربي وابن الفارض وغيرهما، والدفاع عنها، دون ظهور نظريات جديدة في التصوف[(١)]

- وفي القرن العاشر زاد الاهتمام بتراجم أعلام الصوفيَّة، والتي اتسمت بالمبالغة شديدة، من أمثال الشعراني صاحب الطبقات الكبرى والصغرى.

---

(١) انظر مثال ذلك مجموع الفتاوى (٢/ ١١١، ١٣٣).

ويذكر لنا ابن الجوزي نشأة وتطور الصوفيَّة حتى زمانه فيقول: كانت النسبة في زمن رسول الله ﷺ إلى الإيمان والإسلام، فيقال: مسلمٌ ومؤمن، ثم حدث اسم زاهد وعابد، ثم نشأ أقوام تعلَّقوا بالزُّهد والتَّعَبُّد فتخلوا عن الدُّنيا وانقطعوا إلى العبادة، واتخذوا في ذلك طريقة تفردوا بها وأخلاقًا تخلَّقُوا بها، ورأوا أن أوَّل من انفرد به بخدمة الله سبحانه وتعالى عند بيته الحرام رجلٌ يقال له: صوفة، واسمه الغوث بن مُرٍّ، فانتسبوا إليه لمشابهتهم إياه في الانقطاع إلى الله سبحانه، فتسموا بالصوفيَّة. . .

وهذا الاسم ظهر للقوم قبل سنة مائتين ولما أظهره أوائلهم تكلموا فيه، وعبروا عن صفته بعبارات كثيرة، وحاصلها أن التصوف عندهم رياضة النفس ومجاهدة الطبع برده عن الأخلاق الرذيلة وحمله على الأخلاق الجميلة من الزهد والحلم والصبر والإخلاص والصدق إلى غير ذلك من الخصال الحسنة التي تكسب المدائح في الدنيا والثواب في الأخرى.

وعلى هذا كان أوائلُ القوم فَلَبَّسَ إبليس عليهم في أشياء، ثم لَبَّسَ على مَن بَعْدَهُم من تابعيهم، وكلَّما مضى قرنٌ زاد طمعه في القرن الثاني، فزاد تلبيسه عليهم، إلى أن تَمَكَّنَ من المتأخرين غاية التمكن.

وكان أصل تلبيسه عليهم أنه صَدَّهُم عن العلم وأراهم أنَّ المقصود العمل، فلما أطفأ مصباحَ العلم عندهم تخبَّطُوا في الظلمات.

فمنهم من أراه أن المقصود من ذلك ترك الدنيا في الجملة فرفضوا ما يصلح أبدانهم، وشبهوا المال بالعقارب، ونسوا أنَّه خلق للمصالح، وبالغوا في الحمل على النفوس حتَّى إنَّه كان فيهم من لا يضطجع، وهؤلاء كانت مقاصدهم حسنة غير أنَّهم على غير الجادة، وفيهم مَنْ كان لقلَّة علمه يعمل بما يقع إليه من الأحاديث الموضوعة وهو لا يدري.

ثم جاء أقوام فتكلموا لهم في الجوع والفقر والوساوس والخطرات وصنَّفوا في ذلك، مثل: الحارث المحاسبي. وجاء آخرون فَهَذَّبُوا مذهبَ التصوف، وأفردوه بصفات مَيَّزُوه بها من الاختصاص بالمرقعة والسماع والوجد والرقص والتصفيق، وتميَّزوا بزيادة النظافة والطهارة. ثم ما زال الأمر ينمي والأشياخ يضعون لهم أوضاعًا ويتكلمون بواقعاتهم، ويتفق بُعدُهُم عن العلماء لا بل رؤيتهم ما هم فيه أو في العلوم حتى سموه العلم الباطن، وجعلوا علمَ الشريعةِ العلم الظاهر.

ومنهم مَنْ خرج به الجُوعُ إلى الخيالات الفاسدة فادَّعى عِشْقَ الحقِّ والهَيَمَانَ فيه، فكأنَّهم تخايلوا شخصًا مُسْتَحسَنَ الصُّورة فهاموا به، وهؤلاء بين الكفر والبِدعة.

ثم تشعَّبت بأقوامٍ منهم الطرق، ففسدت عقائدهم.

فمنهم مَن قال بالحلول، ومنهم من قال بالاتِّحاد.

وما زال إبليسُ يخبطهم بفنون البدع حتى جعلوا لأنفسهم سننًا، وجاء أبو عبد الرحمن السُّلمي فصنَّف لهم «كتاب السنن»، وجمع لهم حقائق التفسير فذكر عنهم فيه العجب في تفسيرهم القرآن

بما يقعُ لهم من غير إسنادٍ ذلك إلى أصلٍ من أصول العلم، وإنما حملوه على مذاهبهم، فالعجب من ورعهم في الطعام وانبساطِهم في القرآن.

وقد أخبرنا أبو منصور عبد الرحمن بن محمَّد القزَّازُ، قال: أخبرنا أبو بكر الخطيب، قال: قال لي محمَّد بن يوسف القَطَّان النَّيْسَابوري: كان أبو عبد الرحمن السُّلمي غيرَ ثقةٍ، ولم يكن سمع من الأصَمِّ إلا شيئًا يسيرًا، فلما مات الحاكم أبو عبد الله بن البَيِّع حدَّثَ عن الأصمِّ بتاريخ يحيى بن معين وبأشياء كثيرةٍ سواه، وكان يضع للصُّوفية الأحاديثَ.

وصنَّف لهم أبو نصر السَرَّاج كتابًا سماه «لمع الصوفيَّة»، ذكر فيه من الاعتقاد القبيح والكلام المرذول ما سنذكرُ منه جملة إن شاء الله تعالى.

وصنَّف لهم أبو طالب المَكِّي «قوت القلوب» فذكر فيه الأحاديث الباطلة وما لا يستند فيه إلى أصلٍ من صلوات الأيام والليالي، وغير ذلك من الموضوع، وذكر فيه الاعتقاد الفاسد.

وردد فيه قوله -قال بعضُ المُكَاشَفِينَ- وهذا كلام فارغٌ، وذكر فيه عن بعض الصوفيَّة أنَّ الله تعالى يتجلَّى في الدنيا لأوليائه.

أخبرنا أبو منصور القزَّاز، قال: أخبرنا أبو بكر الخطيب، قال: قال أبو طاهر محمد بن العلَّاف: دخل أبو طالب المكِّيّ البصرة بعد وفاة أبي الحسين بن سالم فانتمى إلى مقالته وقدم بغداد فاجتمع الناس عليه في مجلس الوَعْظ، فَخَلَطَ في كلامه فَحُفِظَ عنه أنه قال: ليس على الخلق أضرُّ من الخالق، فَبَدَّعَه الناس وهَجَرُوه، وامتنعَ من الكلام على الناس بعد ذلك.

قال الخطيب: وصنَّف أبو طالب المكي كتابًا سماه «قوت القلوب» على لسان الصوفيَّة، وذكر فيه أشياء منكرة مستبشعة في الصفات.

وجاء أبو نعيم الأصبهاني فصنَّف لهم كتاب «الحلية»، وذكر في حدود التصوُّف أشياء قبيحة، ولم يستحي أن يذكر في الصوفيَّة أبا بكر وعمرَ وعثمان وعَليًا وسادات الصَّحابة، وشُرَيحًا القاضي، والحسن البصري، وسفيان الثوري، وأحمد بن حنبل، وكذلك ذكر السُّلميُّ في «طبقات الصوفيَّة» الفُضَيلَ وإبراهيمَ بن أدهم ومعروفًا الكَرْخِيَّ وجعلهم من الصوفيَّة بأن أشار إلى أنَّهم من الزُّهَّاد.

والتَّصوُّفُ مذهب معروفٌ يزيد على الزُّهد، ويَدُلُّ على الفرق بينهما أنَّ الزُّهْدَ لم يذمه أحدٌ وقد ذمُّوا التصوُّفَ، على ما سيأتي ذِكْرُه. وصنَّف لهم عبد الكريم بن هوزان القُشيري كتاب «الرسالة»، فذكر فيها العجائب من الكلام في الفناء والبقاء، والقبض، والبسط، والوقت والحال، والوجد، والوجود، والجمع، والتفرقة، والصَّحو والسُّكر، والذَّوق، والشرب، والمحو، والإثبات، والتَّجلِّي، والمحاضرة، والمكاشفة واللوائح، والطوالع، واللوامع، والتلوين، والتمكين، والشريعة، والحقيقة، إلى غير ذلك من التخليط الذي ليس بشيء وتفسيره أعجب منه.

وجاء محمد بن طاهر المقدسي فصنَّف لهم «صفوة التصوف»، فذكر فيه أشياءَ يستحي العاقلُ من ذكرها، سنذكر منها ما يصلح ذكره في مواضعه إن شاء الله تعالى.

وكان شيخنا أبو الفضل بن ناصر الحافظ يقول: كان ابن طاهر يذهب مذهب الإباحة قال: وصنف كتابًا في جواز النظر إلى المُرْد، وأورد فيه حكاية عن يحيى بن معين: رأيت جارية بمصر مليحة صلَّى الله عليها، فقيل له: تصلِّي عليها؟ فقال: صلَّى الله عليها وعلى كل مليح.

قال شيخنا ابن ناصر: وليس ابن طاهر ممَّن يُحْتَجُّ به.

وجاء أبو حامد الغزالي فصنَّف لهم كتاب «الأحياء» على طريقة القوم وملأه بالأحاديث الباطلة، وهو لا يعلمُ بطلانها وتكلَّم في علم المكاشفة وخرج عن قانون الفقه، وقال: إن المرادَ بالكوكب والشمس والقمر اللواتي رآهن إبراهيمُ أنوارٌ هي حُجُب لله عزَّ وجلَّ، ولم يُرِدْ هذه المعروفات.

وهذا من جنس كلام الباطنيَّة، وقال في كتابه «المفصح بالأحوال»: إنَّ الصوفيَّة في يقظتهم يشاهدون الملائكةَ وأرواحَ الأنبياء، ويسمعونَ منهم أصواتًا، ويقتبسون منهم فوائد، ثم تَرَقَّى الحالُ من مشاهدة الصُّورة إلى درجاتٍ يضيق عنها نطاقُ النُّطق.

وكان السَّبب في تصنيف هؤلاء مثل هذه الأشياء قلَّة علمهم بالسنن والآثار، وإقبالهم على ما استحسنوه من طريقة القوم، وإنَّما استحسنوها؛ لأنَّه قد ثبت في النفوس مدح الزهد، وما رأوا حالة أحسن من حالة هؤلاء القوم في الصورة ولا كلامًا أرق من كلامهم.

وفي سير السلف نوع خشونة، ثم إنَّ ميلَ الناس إلى هؤلاء القوم شديد؛ لما ذكرنا من أنَّها طريقة ظاهرها النظافةُ والتَّعبُّد وفي ضمنها الراحة والسماع والطباع تميلُ إليها، وقد كان أوائل الصوفيَّة ينفرون من السلاطين والأمراء فصاروا أصدقاء.

وجمهور هذه التصانيف التي صنفت لهم لا تستند إلى أصل، وإنَّما هي واقعات تَلَقَّفَها بعضهم عن بعض، ودوَّنوها وقد سموها بالعلم الباطن[1]

وقال ابن خلدون: ثم إن هؤلاء المتأخرين من المتصوفة المتكلمين في الكشف وفيما وراء الحس توغلوا في ذلك، فذهب الكثير منهم إلى الحلول والوحدة كما أشرنا إليه، وملئوا الصحف منه مثل الهروي في كتاب المقامات له وغيره، وتبعهم ابن عربي وابن سبعين وتلميذهما ابن العفيف، وابن الفارض، والنجم الإسرائيلي في قصائدهم، وكان سلفهم مخالطين للإسماعيلية المتأخرين من الرافضة الدائنين أيضا بالحلول، وإلهية الأئمة مذهبًا لم يعرف لأولهم، فأشرب كل واحد من الفريقين مذهب الآخر واختلط كلامهم وتشابهت عقائدهم.

وظهر في كلام المتصوفة القول بالقطب، ومعناه رأس العارفين، يزعمون أنه لا يمكن أن يساويه أحد في مقامه في المعرفة حتى يقبضه الله، ثم يورث مقامه لآخر من أهل العرفان، وقد أشار إلى ذلك ابن سينا في كتاب الإشارات في فصول التصوف منها، فقال: «جل جناب الحق أن يكون

---

(١) تلبيس إبليس ص(١٩٩- ٢٠٦).

شرعة لكل وارد أو يطلع عليه إلا الواحد بعد الواحد»، وهذا كلام لا تقوم عليه حجة عقلية ولا دليل شرعي، وإنما هو من أنواع الخطابة، وهو بعينه ما تقوله الرافضة ودانوا به، ثم قالوا بترتيب وجود الأبدال بعد هذا القطب، كما قاله الشيعة في النقباء، حتى إنهم لما أسندوا لباس خرقة التصوف ليجعلوه أصلًا لطريقتهم ونحلتهم رفعوه إلى علي ﷺ، وهو من هذا المعنى أيضًا، وإلا فعلي ﷺ لم يختص من بين الصحابة بتخلية ولا طريقة في لباس ولا حال، بل كان أبو بكر وعمر ﷺ أزهد الناس بعد رسول الله ﷺ وأكثرهم عبادة ولم يختص أحد منهم في الدين بشيء يؤثر عنه في الخصوص، بل كان الصحابة كلهم أسوة في الدين والزهد والمجاهدة، يشهد لذلك من كلام هؤلاء المتصوفة في أمر الفاطمي وما شحنوا كتبهم في ذلك، مما ليس لسلف المتصوفة فيه كلام بنفي أو إثبات، وإنما هو مأخوذ من كلام الشيعة والرافضة ومذاهبهم في كتبهم، والله يهدي إلى الحق[1]

وأما المتأخِّرون من الصوفيَّة فمنهم من أخذ التصوف بمعنى الزهد في الدنيا مع ممارسة بعض البدع، ومنهم من أخذ طرقًا ذات حركات ومظاهر فمارس كثيرًا من الشركيات والعقائد الباطنية، ومنهم من آمن بعقيدة الحلول والاتحاد ووحدة الوجود فكفر بدين الإسلام.

ونود أن ننبه إلى أنه لا اعتدال في التصوف ولدى المتصوفة، اللهم إلا الزهاد الأوائل؛ فإنهم ليسوا منهم، ولا هؤلاء من أولئك.

فإن التصوف أمر زائد وطارئ على الزهد، وله كيانه وهيئته، ونظامه وأصوله، وقواعده وأسسه، وكتبه ومؤلفاته، ورسائله ومصنفاته، كما أن له رجالًا وسدنة وزعماء وأعيانًا.

فإن الزهد عبارة عن ترجيح الآخرة على الدنيا، والتصوف اسم لترك الدنيا تمامًا.

والزهد هو تجنب الحرام، والاقتصاد في الحلال، والتمتع بنعم الله بالكفاف، وإشراك الآخرين في آلاء الله ونعمه وخدمة الأهل والإخوان والخلان.

والتصوف تحريم الحلال، وترك الطيبات، والتهرب من الزواج ومعاشرة الأهل والإخوان، وتعذيب النفس بالتجوع والتعري والسهر.

فالزهد منهج وسلوك مبني على الكتاب والسنة، وليس التصوف كذلك.

---

(١) المقدمة ص(٣٣١، ٣٣٢).

الفصل الرابع

الطرق الصوفيَّة

في القرن الخامس بدأ تأصيل الطرق الصوفيَّة؛ فقد وضع أبو سعيد محمد أحمد الميهمي الصوفي الإيراني تلميذ أبي عبد الرحمن السلمي أول هيكل تنظيمي للطرق الصوفيَّة بجعله متسلسلًا عن طريق الوراثة، وأقام بناءً للصوفية بجوار منزله، وبيَّن كثيرًا من أمور التربية الصوفيَّة، ويعد من أوائل من كتب في طريقة التربية الصوفيَّة.

وفي القرن السادس كانت البداية الفعلية لظهور وانتشار الطرق الصوفيَّة، إذ انتقلت من إيران إلى المشرق الإسلامي فظهرت فيه الطريقة القادرية والرفاعية.

وفي القرن السابع ظهرت الطريقة الشاذلية، والأحمدية، والدسوقية، والأكبرية، والمولوية.

وفي القرن الثامن ظهرت الطريقة النقشبندية وغيرها.

وفي القرن الثاني عشر ظهرت الطريقة التيجانية وغيرها.

وفي القرن الثالث عشر ظهرت الطريقة الختمية والسنوسية وغيرهما.

وفي القرن الرابع عشر ظهرت البريلوية والأحباش وغيرهما.

وفي القرون المتأخرة اختلط الأمر على الصوفيَّة، وانتشرت الفوضى بينهم، واختلطت فيهم أفكار كلتا المدرستين؛ مدرسة ابن عربي والشاذلي، وبدأت مرحلة الدراويش.

وظهرت فيها ألقاب شيخ السجادة، وشيخ مشايخ الطرق الصوفيَّة، والخليفة، والبيوت الصوفيَّة التي هي أقسام فرعية من الطرق نفسها مع وجود شيء من الاستقلال الذاتي يمارس بواسطة الخلفاء.

وظهرت فيها التنظيمات والتشريعات المنظمة للطرق تحت مجلس وإدارة واحدة، وقد بدأ المجلس بفرمان أصدره محمد علي باشا والي مصر يقضي بتعيين محمد البكري خلفًا لوالده شيخًا للسجادة البكرية، وتفويضه في الإشراف على جميع الطرق والتكايا والزوايا والمساجد التي بها أضرحة، كما له الحق في وضع مناهج التعليم التي تعطى فيها.

وقد تطورت نظم هذا المجلس وتشريعاته ليعرف فيما بعد بالمجلس الأعلى للطرق الصوفيَّة في مصر.

وفي وقتنا الحالي أصبح من العسير حصر الطرق الصوفيَّة وأسمائها فضلًا عن عقائدها وشاراتها وسلوكها، فقد أصبحت الآن تعد بالآلاف في الدول الإسلامية وفي غيرها من الدول الأجنبية.

قال شيخ الإسلام: وليس لأحد أن ينتسب إلى شيخ يوالى على متابعته ويعادى على ذلك، بل

عليه أن يوالي كل من كان من أهل الإيمان، ومن عرف منه التقوى من جميع الشيوخ وغيرهم، ولا يخص أحدًا بمزيد موالات إلا إذا ظهر له مزيد إيمانه وتقواه، فيقدم من قدم الله تعالى ورسوله عليه، ويفضل من فضله الله ورسوله، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ﴾ [الحجرات: الآية ١٣] ، وقال النبي: **«لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا أسود على أبيض، ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى»**[١]

وقال: ومن أمكنه الهدى من غير انتساب إلى شيخ معين فلا حاجة به إلى ذلك ولا يستحب له ذلك بل يكره له، وأما إن كان لا يمكنه أن يعبد الله بما أمره إلا بذلك مثل أن يكون في مكان يضعف فيه الهدى والعلم والإيمان والذين يعلمونه ويؤدبونه لا يبذلون له ذلك إلا بانتساب إلى شيخهم أو يكون انتسابه إلى شيخ يزيد في دينه وعلمه؛ فإنه يفعل الأصلح لدينه وهذا لا يكون في الغالب إلا لتفريطه وإلا فلو طلب الهدى على وجهه لوجده.

فأما الانتساب الذي يفرق بين المسلمين وفيه خروج عن الجماعة، والائتلاف إلى الفرقة، وسلوك طريق الابتداع، ومفارقة السنة والأتباع؛ فهذا مما ينهى عنه، ويأثم فاعله، ويخرج بذلك عن طاعة الله ورسوله[٢].

وسنتكلم عن بعض الطرق الصوفيَّة ذات الانتشار الكبير، والتي قد تقدم ذكر أسمائها وظهورها.

الطريقة القادرية

ظهرت الطريقة القادرية أو الجيلانية في القرن السادس، وهي منسوبة إلى عبد القادر الجيلاني، وقد رزق بتسعة وأربعين ولدًا حمل أحد عشر منهم تعاليمه ونشروها في العالم الإسلامي.

ويزعم أتباعه أنه أخذ التصوف عن الحسن البصري، عن الحسن بن علي بن أبي طالب، مع وجود الفترة الزمنية الكبيرة بينه وبين الحسن البصري.

وينسبون إليه من الأمور العظيمة التي لا يقدر عليه إلا الله من معرفة علم الغيب، وإحياء الموتى، وتصرفه في الكون حيًّا أو ميتًا، ومجموعة من الأذكار والأوراد والأقوال الشنيعة.

ومن هذه الأقوال: قدمي هذه على رقبة كل ولي لله، قوله: من استغاث بي في كربة كشفت عنه، ومن ناداني في شدة فرجت عنه، ومن توسل بي في حاجة قضيت له.

قال محمد رشيد رضا: ينقل عن الشيخ الجيلاني من الكرامات وخوارق العادات ما لم ينقل عن

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٥١٢).

(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٥١٤).

غيره، والنقاد من أهل الرواية لا يحفلون بهذه النقول إذ لا أسانيد لها يحتج بها[١]

وتتفرع عن الطريقة القادرية كثير من الطرق الأخرى كالكسنزانية والفربكانية.

ومن شيوخ هذه الطريقة المشهورين المدعو محمد بن عبد الكريم المسمى بالوارث، تورث المشيخة عن أبيه، مع العلم بأن الأب والابن لا يقيمان لأركان الإسلام كالصلاة والصيام وزنًا، ولا يؤديان الفرائض ولا النوافل، ويعتقد فيهما العوام الولاية.

الطريقة الرفاعية

ظهرت الطريقة الرفاعية في القرن السادس، وهي منسوبة إلى أبي العباس أحمد بن الرفاعي الذي نسج كُتَّاب الصوفيَّة حوله الأساطير والخرافات بل ويرفعونه إلى مقام الربوبية، ولأنه لم يعقب فقد خلفه على المشيخة من بعده علي بن عثمان، ثم خلفه عبد الرحيم بن عثمان.

والرفاعية يستخدمون السيوف ودخول النيران وحمل الحيات في إثبات الكرامات، قال عنهم الآلوسي: وأعظم الناس بلاء في هذا العصر على الدين والدولة مبتدعة الرفاعية؛ فلا تجد بدعة إلا ومنهم مصدرها، وعنهم موردها ومأخذها، فَذِكْرهم عبارة عن رقص وغناء والتجاء إلى غير الله وعبادة مشايخهم وأعمالهم عبارة عن مسك الحيات[٢]

وقال شيخ الإسلام: وأما كشف الرءوس، وتفتيل الشعر، وحمل الحيات فليس هذا من شعار أحد من الصالحين لا من الصحابة ولا التابعين ولا شيوخ المسلمين لا المتقدمين ولا المتأخرين ولا الشيخ أحمد بن الرفاعي ولا غيره، وإنما ابتدع هذا بعد موت الشيخ أحمد بمدة طويلة ابتدعه طائفة انتسبت إليه فخالفوا طريق المسلمين، وخرجوا عن حقائق الدين، وفارقوا طريق عباد الله الصالحين.

وهم نوعان: أهل حال إبليسي، وأهل محال تلبيسي، فأما أهل الأحوال منهم: فهم قوم اقترنت بهم الشياطين، كما يقترنون بإخوانهم؛ فإذا حضروا سماع المكاء والتصدية أخذهم الحال، فيزيدون ويرغون، كما يفعله المصروع، ويتكلمون بكلام لا يفهمونه هم ولا الحاضرون، وهي شياطينهم تتكلم على ألسنتهم عند غيبة عقولهم ،كما يتكلم الجني على لسان المصروع، ولهم مشابهون في الهند من عباد الأصنام، ومشابهون بالمغرب يسمى أحدهم المصلي؛ وهؤلا الذين في المغرب من جنس الزط الذين لا خلاق لهم؛ فإذا كان لبعض الناس مصروع أو نحوه أعطاهم شيئًا فيجيئون ويضربون لهم بالدف والملاهي ويحرقون، ويوقدون نارًا عظيمة مؤججة، ويضعون فيها الحديد العظيم حتى يبقى أعظم من الجمر، وينصبون رماحًا فيها أسنة ثم يصعد أحدهم يقعد فوق

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية (١١/ ١٧١).

(٢) غاية الأماني في الرد على النبهاني (١/ ٣٧٠).

أسنة الرماح قدام الناس، ويأخذ ذلك الحديد المحمى ويمره على يديه، وأنواع ذلك.

ويرى الناس حجارة يرمى بها ولا يرون من رمى بها، وذلك من شياطينهم الذين يصعدون بهم فوق الرمح وهم الذين يباشرون النار، وأولئك قد لا يشعرون بذلك كالمصروع الذي يضرب ضربًا وجيعًا وهو لا يحس بذلك؛ لأن الضرب يقع على الجني، فكذا حال أهل الأحوال الشيطانية، ولهذا كلما كان الرجل أشبه بالجن والشياطين كان حاله أقوى، ولا يأتيهم الحال إلا عند مؤذن الشيطان وقرآنه، فمؤذنه المزمار وقرآنه الغناء.

ولا يأتيهم الحال عند الصلاة والذكر والدعاء والقراءة، فلا لهذه الأحوال فائدة في الدين ولا في الدنيا، ولو كانت أحوالهم من جنس عباد الله الصالحين وأولياء الله المتقين، لكانت تحصل عندما أمر الله به من العبادات الدينية، ولكان فيها فائدة في الدين والدنيا لتكثير الطعام والشراب عند الفاقات، واستنزال المطر عند الحاجات، والنصر على الأعداء عند المخافات، وهؤلاء أهل الأحوال الشيطانية في التلبيس يمحقون البركات، ويقوون المخافات، ويأكلون أموال الناس بالباطل، ولا يأمرون بالمعروف، ولا ينهون عن المنكر، ولا يجاهدون في سبيل الله بل هم مع من أعطاهم وأطعمهم وعظمهم، وإن كان تتريًا بل يرجحون التتر على المسلمين، ويكونون من أعوانهم ونصرائهم الملاعين وفيهم من يستعين على الحال بأنواع من السحر والشرك الذي حرمه الله تعالى ورسوله.

وأما أهل المحال منهم: فهم يصنعون أدوية كحجر الطلق ودهن الضفادع وقشور النارنج ونحو ذلك، ويمشون بها على النار، ويمسكون نوعًا من الحيات يؤخذونها بضعة، ويقدمون على أكلها بفجور وما يصنعونه من السكر واللاذن، وماء الورد، وماء الزعفران، والدم؛ فكل ذلك حيل وشعوذة يعرفها الخبير بهذه الأمور، ومنهم من تأتيه الشياطين وذلك هم أهل المحال الشيطاني[1]

وتتفق الرفاعية مع الشيعة في أمور عدة منها: إيمانهم بكتاب الجفر، واعتقادهم في الأئمة الاثني عشر، وأن أحمد الرفاعي هو الإمام الثالث عشر؟ ومشاركتهم الحزن يوم عاشوراء، وغير ذلك.

وقال شيخ الإسلام وكانوا في زمانه معروفين باسم البطائحية: إنهم وإن كانوا منتسبين إلى الإسلام وطريقة الفقر والسلوك، ويوجد في بعضهم التعبد، والتأله، والوجد، والمحبة، والزهد، والفقر، والتواضع، ولين الجانب، والملاطفة، في المخاطبة، والمعاشرة، والكشف، والتصرف، ونحو ذلك ما يوجد فيوجد أيضًا في بعضهم من الشرك وغيره من أنواع الكفر، ومن الغلو، والبدع في الإسلام، والإعراض عن كثير مما جاء به الرسول، والاستخفاف بشريعة الإسلام، والكذب، والتلبيس، وإظهار المخارق الباطلة، وأكل أموال الناس بالباطل، والصد عن سبيل الله ما يوجد.

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٤٩٤- ٤٩٦).

وقد تقدمت لي معهم وقائع متعددة بينت فيها لمن خاطبته منهم ومن غيرهم بعض ما فيهم من حق وباطل، وأحوالهم التي يسمونها الإشارات، وتاب منهم جماعة، وأدب منهم جماعة من شيوخهم، وبينت صورة ما يظهرونه من المخاريق مثل: ملابسة النار والحيات، وإظهار الدم، واللاذن، والزعفران، وماء الورد، والعسل، والسكر، وغير ذلك. وأن عامة ذلك عن حيل معروفة وأسباب مصنوعة.

وأراد غير مرة منهم قوم إظهار ذلك، فلما رأوا معارضتي لهم رجعوا ودخلوا على أن أسترهم، فأجبتهم إلى ذلك بشرط التوبة، حتى قال لي شيخ منهم في مجلس عام فيه جماعة كثيرة ببعض البساتين لما عارضتهم بأني أدخل معكم النار بعد أن نغتسل بما يذهب الحيلة، ومن احترق كان مغلوبًا، فلما رأوا الصدق أمسكوا عن ذلك[1].

وقال: وقلت لهم يا شبه الرافضة يا بيت الكذب؛ فإن فيهم من الغلو والشرك والمروق عن الشريعة ما شاركوا به الرافضة في بعض صفاتهم، وفيهم من الكذب ما قد يقاربون به الرافضة في ذلك أو يساوونهم أو يزيدون عليهم؛ فإنهم من أكذب الطوائف حتى قيل فيهم: لا تقولوا أكذب من اليهود على الله، ولكن قولوا أكذب من الأحمدية على شيخهم[2].

الطريقة الشاذلية

ظهرت الطريقة الشاذلية في القرن السابع، وهي نسبة إلى أبي الحسن الشاذلي صاحب ابن عربي، إلا أن الشاذلي فضل مدرسة الغزالي في الكشف، وفضل ابن عربي مدرسة الحلاج في الحلول والاتحاد، وقيل عن الشاذلي أنه سهّل الطريقة على الخليقة؛ لأن طريقته من أسهل الطرق وأقربها فليس فيها كثير مجاهدة.

وتروي كتب الصوفيَّة كثيرًا من كراماته وأقواله البعيدة عن التصديق المخالفة لعقيدة الإسلام وللكتاب والسنة، مع أنه كان يذكر عنه أن أساس دعوته هو الكتاب والسنة.

وللشاذلي أوراد تسمى الحزب الشاذلي، ورسالة الأمين في آداب التصوف، والسر الجليل في خواص حسبنا الله ونعم الوكيل.

قال شيخ الإسلام: ومن سلك مسلكهم إذا عظم الأمر والنهي غايته أن يقول كما نقل عن الشاذلي: يكون الجمع في قلبك مشهودًا والفرق على لسانك موجودًا، كما يوجد في كلامه وكلام غيره أقوال وأدعية وأحزاب تستلزم تعطيل الأمر والنهي، مثل دعوى أن الله يعطيه على المعصية أعظم مما يعطيه على الطاعة، ونحو هذا مما يوجب أنه يجوز عنده أن يجعل الذين اجترحوا

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٤٤٦، ٤٤٧).

(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٤٧٥).

السيئات كالذين آمنوا وعملوا الصالحات أو أفضل، ويدعون بأدعية فيها اعتداء كما يوجد في حزب الشاذلي[(١)]

ثم خلف الشاذلي بعد موته أبو العباس المرسي، وله مقام كبير ومسجد باسمه في الإسكندرية، وله من الأقوال والادعاءات المخالفة للكتاب والسنة، وله تأويل باطني للقرآن كما كان لشيخه الشاذلي.

ثم خلف أبا العباس المرسي على مشيخة الشاذلية ياقوتُ العرش الحبشي، وتزعم الصوفيَّة أنه سمي العرش؛ لأن قلبه لم يزل تحت العرش وما في الأرض إلا جسده، وقيل: لأنه كان يسمع أذان حملة العرش.

ومركز الشاذلية هو مصر وبخاصة في الإسكندرية وطنطا ودسوق، ولها انتشار في سوريا والمغرب وغرب الجزائر ومراكش وليبيا والسودان.

الطريقة الأحمدية

ظهرت الطريقة الأحمدية أو البدوية في القرن السابع-وهي نسبة إلى أحمد البدوي، وضريحه بطنطا يقام عنده كغيره من أولياء الصوفيَّة احتفال بمولده سنويًّا يمارس فيه الكثير من البدع والانحرافات العقدية من دعاء واستغاثة وتبرك وتوسل...، ولطريقته فروع كثيرة في مصر مثل: البيومية، والشناوية، وأولاد نوح، والشعبية، وشارتهم العمامة الحمراء.

الطريقة الدسوقية

ظهرت الطريقة الدسوقية في القرن السابع، وهي نسبة إلى إبراهيم الدسوقي المدفون بدسوق في مصر، ويدعي المتصوفة أنه أحد الأقطاب الأربعة الذين يرجع إليهم تدبير الأمور في هذا الكون.

الطريقة الأكبرية

ظهرت الطريقة الأكبرية في القرن السابع، وهي نسبة إلى محي الدين بن عربي الذي لقبوه بالشيخ الأكبر، وتقوم طريقته على عقيدة وحدة الوجود والصمت والعزلة والجوع السهر.

الطريقة المولوية

ظهرت الطريقة المولوية بتركيا في القرن السابع، والذي أنشأها الشاعر الفارسي جلال الدين الرومي، وأصحابها يتميزون بإدخال الرقص والإيقاعات في حلقات الذكر، وقد انتشروا في تركيا وآسيا الغربية، ولم يبق لهم الآن إلا بعض التكايا في تركيا وحلب وبعض أقطار المشرق.

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٣٢).

الطريقة النقشبندية

ظهرت الطريقة النقشبندية في القرن الثامن، وهي نسبة لمؤسسها بهاء الدين محمد بن محمد البخاري الملقب بشاه نقشبند، الذي نشأ وعاش في الهند، ومن هناك انتشرت في البلاد الإسلامية، وفي فارس وبلاد الهند وآسيا الغربية.

ثم ظهر الشيخ خالد النقشبندي في بلاد الشام ومنه انتشرت في العراق.

وظهر من شيوخها في الشام: أبو النصر محمد خلف الجندي الحمصي.

ومن شيوخها في العراق: مصطفى كمال الدين النقشبندي، وتولى المشيخة بعده إرثًا عنه الدكتور عبد الله ولا زال يتولاها.

وهذه الطريقة تشبه الطريقة الشاذلية.

الطريقة التيجانية

ظهرت الطريقة التيجانية في آخر القرن الثاني عشر، وهي نسبة إلى مؤسسها أبي العباس أحمد بن محمد بن المختار التيجاني، نسبة إلى بلد بني تيجن من قرى البربر.

وقد ادعى أنه قد التقى بالنبي ﷺ لقاءً حسيًّا ماديًّا، وأنه قد كلمه مشافهة، وأن النبي قد علمه صلاة الفَاتِحِ لِمَا أُغْلِقَ، ويعتقدون أن هذه الصلاة لها من الفضل الكبير ما ليس لغيرها، مثل كونها تفضل كل ذكر قرئ في الأرض ستين ألف مرة بما في ذلك القرآن الكريم، وأنها لا تؤخذ إلا بالتلقي من شيوخهم حتى تصل إلى أحمد التيجاني، وأنها من كلام الله تعالى بمنزلة الأحاديث القدسية، وأن النبي نهى التيجاني عن التوجه بالأسماء الحسنى وأمره بالتوجه بها، وأن النبي لم يأمر أحدًا قبل التيجاني بالتوجه بها.

وصلاة الفاتح هذه ذكر مبتدع سيء التركيب ركيك العبارة، وهو لا يعدو ثلاثة أسطر وهو: اللهم صلِّ على سيدنا محمد الفاتح لما أغلق، والخاتم لما سبق، ناصر الحق بالحق، الهادي إلى صراطك المستقيم، وعلى آله، حق قدره ومقداره العظيم.

ويزعم التيجانيون أن أحمد التيجاني هو خاتم الأولياء كما أن النبي هو خاتم الأنبياء، وغير ذلك من الأقوال والأحوال التي ينسبها لنفسه وينقلونها عنه مثل: أنه الغوث الأكبر في حياته وبعد مماته، وأن أرواح الأولياء منذ آدم إلى وقت ظهوره لا يأتيها الفتح والعلم الرباني إلا بواسطته هو، وأن قدمه على رقبة كل ولي لله تعالى منذ أن خلق آدم إلى النفخ في الصور، وأن الله شفعه في جميع الناس الذين يعيشون في قرنه الذي عاش فيه.

ويدعي التجانيون أن من رأى التيجاني يومي الاثنين والجمعة، فإنه يكون من أهل الجنة إكرامًا للتيجاني، حتى وإن كان الرائي كافرًا؛ لأنه لا يتمكن من رؤية التجاني في هذين اليومين إلا من

سبقت له السعادة في علم الله تعالى، وأنه يعطي ويمنع، ويشفي ويمرض، ويجيب دعاء المضطر، وغير ذلك.

ويؤمن التيجانيون بعقيدة وحدة الوجود، وبأن مشايخهم يعلمون الغيب، وبأن النبي ﷺ لم يبلغ جميع ما أنزل إليه من ربه، وأنه كتم شيئًا مما أوحي إليه.

ولهم الكثير من الأوراد والوظائف والأذكار المخصوصة بعبارات متكلفة غامضة، وأساليب ركيكة مرذولة في أوقات معينة، مع التزامهم بباقي بدع الصوفيَّة القولية، والعملية، والعقدية.

ويزعم التيجانيون أن الرسول ﷺ يجالسهم ويحضر سمرهم ولهوهم، ويلقي عليهم أذكارهم وأدعيتهم.

ومما يزعمه التيجانيون أن لهم خصوصيات ترفعهم عن مقام الناس يوم القيامة، ومنها: أنه تخفف عنهم سكرات الموت، وأنهم يظلهم الله في ظل عرشه، وأن لهم برزخًا يستظلون به وحدهم، وأنهم يدخلون الجنة في الزمرة الأولى مع النبي وأصحابه، وأن النبي قد ضمن لهم دخول الجنة بغير حساب ولا عذاب.

ثم جاء من زعم أنه صاحب الفيض التيجاني الذي بشر به التيجاني، وأن أتباعه هو الآخر يدخلون الجنة جميعًا بغير حساب ولا عقاب، ولو كانوا على أي ملة قبل ذلك، ومن هؤلاء الذين ادعوا هذا الفيض المزعوم الحاج إبراهيم السنغالي، وقد بسط دعوته تلك في أصقاع واسعة من القارة الأفريقية.

وللتيجانية مجلة خاصة بهم اسمها طريق الحق تصدر بالقاهرة.

ومركز التيجانية هو فاس بالمغرب، ولها انتشار في السنغال، ونيجيريا، وموريتانيا، ومصر، والسودان، وغيرها من أفريقيا.

الطريقة الختمية

ظهرت الطريقة الختمية في القرن الثالث عشر، وهي نسبة إلى مؤسسها محمد عثمان بن محمد أبي بكر بن عبد الله الميرغني المحجوب، والملقب بالختم؛ لأنه ادعى أنه خاتم الأولياء، وأنه أعظم من كل الأولياء السابقين وأن مكانته تأتي بعد مكانة الرسول ﷺ، ومنه اشتق اسم الطريقة الختمية، وتسمى أيضًا الميرغنية نسبة إلى جد المؤسس.

وقد استمد محمد عثمان طريقته من عدة طرق كان قد انخرط فيها في مكة، وهي: النقشبندية، والقادرية، والشاذلية، والجنيدية، والميرغنية.

خلف الميرغنيُّ أحمدَ بن إدريس صاحب الطريقة الإدريسية الذي كان قد بعثه إلى السودان ليدعوا إليها، ثم كون طريقته الختمية وأنشأ لها الزوايا في مكة والمدينة وجدة والطائف، ثم أرسل أولاده لنشرها والدعوة إليها في جنوب الجزيرة ومصر والسودان، ورحل إلى الطائف وظل بها حتى مات سنة ١٢٦٨ هـ.

ومن أبنائه الذين أرسلهم إلى السودان الحسن بن محمد عثمان الذي أصبح شيخ الطريقة هناك، وأسس قرية الختمية في شرق السودان، وأصبح له مكانة كبيرة في تلك الأنحاء فاقت مكانة والده المؤسس إلى أن مات سنة ١٢٨٦ هـ.

وخلفه على الطريقة بعد موته ابنه محمد عثمان تاج السر، وعندما ظهرت الحركة المهدية في السودان عارضها محمد عثمان وخاض ضدها عدة معارك، انتهت بهزيمته وفراره إلى مصر حتى مات بها سنة ١٣٠٣ هـ.

وجاء بعده ابنه علي الميرغني الذي ظل بمصر حتى مجيء الإنجليز للسودان، إذ اختاره الإنجليز لمرافقتهم في غزوهم السودان للقضاء على دولة المهدية، وحينما تم لهم ذلك اتخذوه صنيعة لهم ومنحوه الأوسمة والمكافآت، واعترفوا به زعيمًا لطائفة الختمية في السودان، ثم تحول ولاءه إلى مصر حينما شعر بظهور المهدية من جديد على أيدي الإنجليز أنفسهم، وأصبح راعيًا للحركة السياسية التي تدعوا إلى الوحدة بين مصر والسودان، وظل يحرك الأحداث السياسية من وراء الستار حتى موته سنة ١٩٦٨ م.

وتولى من بعده ابنه محمد بن عثمان زعامة الختمية الذي انخرط في العمل السياسي، وأصبح زعيمًا للطائفة وللحزب الاتحادي الديمقراطي الذي يضم كثيرًا من العلمانيين واليساريين والنصارى، والذي تحالف مع الشيوعيين وعقد اتفاقية من طرف واحد مع المتمردين، وأخيرًا قام بقيادة التجمع الديمقراطي الذي يضم خليطًا من العلمانيين واليساريين المناهضين لشرع الله والموالين لحركة التمرد التي تحارب الإسلام.

والختمية تتمسك بمعتقدات الصوفيَّة وأفكارهم وفلسفاتهم، فقد تبنوا فكرة وحدة الوجود التي نادى بها ابن عربي وتلامذته من قبل، وفكرة الحلول والاتحاد التي قال بها الحلاج وأتباعه، واستخدموا مصطلحات الوحدة والتجلي والانبجاس والظهور والفيض وغيرها من المصطلحات الفلسفية الصوفيَّة.

وهم شديدو الغلو في شخص الرسول فقد أسبغوا عليه من الأوصاف ما لا ينبغي أن يكون إلا لله تعالى، وجعلوه غاية فنائهم ومنتهى سيرهم، وتوجهوا بدعائهم واستغاثتهم ورفع شكواهم إليه.

وادعوا لقي الرسول ﷺ ورؤيته عيانًا، وأنه يحضر احتفالاتهم بمولده، وأنهم يأخذون أساس طريقتهم وتعاليمهم وأورادهم وأذكارهم منه مباشرة، كما أنهم قالوا بفكرة النور المحمدي والحقيقة المحمدية وعبروا عن ذلك نظمًا ونثرًا في أورادهم وأذكارهم.

ويدعي مشايخ الختمية أنهم المدخل للحضرات الإلهية، وأن مقامهم برزخ بين النبوة والولاية، ويدعون أن لهم التصرف في الكون، وأنهم يغيثون من يلتجئ إليهم ويحتمي بحماهم فيزيلون كربات المكروبين وهم المهمومين، وأنهم الوسيلة للسعادة في الدنيا والآخرة.

ويهتمون بإقامة احتفالات معينة ومناسبات خاصة كإحياء ذكرى مولد النبي ﷺ، ومولد ووفاة مشايخ الطريقة، وإقامة ما يعرف لديهم بليالي الذكر أو الحولية، ويمارسون في كل ذلك طقوسًا خاصة في الزِّيِّ والذكر والإنشاد.

ولهم أذكار وأوراد بعيدة تمامًا عما جاء في القرآن والسنة، ويخصصون أذكارًا وأورادًا معينة بأيام وأوقات خاصة من غير دليل شرعي، ويغلب عليها السجع المتكلف، واشتمالها على ألفاظ أعجمية وأسماء غريبة لروحانيات يخاطبونها كما يزعمون.

وللختمية بيعة خاصة للمريد، ومن ضمن ما يقوله فيها: اللهم إني تبت إليك ورضيت بسيدي السيد محمد عثمان الميرغني شيخًا لي في الدنيا والآخرة فثبتني اللهم على محبته وطريقته في الدنيا والآخرة.

وللختمية خلوة للعبادة يطلبون فيها من المريد أن يطلب المدد من الرسول وجبريل ومشايخ الطريقة، كما يطلبون منه استحضار صورة السيد محمد عثمان الختم حتى تظهر منه روحانيته ثم يظهر نور من جهة القلب ويظل هكذا -كما يزعمون- حتى تظهر للمريد روحانية النبي ﷺ.

هناك ارتباط وثيق بين فكر الختمية وفكر الشيعة، فمشايخ الختمية يربطون نسبهم بأئمة الشيعة الاثني عشرية، كما تبنوا فكر الشيعة حول آل البيت وارتباطهم بقضية الإمامة، واستحقاقهم لها، واستخدموا حججهم وبراهينهم في ذلك، ووقعوا في تجريح الصحابة، وفسروا أحاديث التاريخ بمثل ما فسره به الشيعة.

والختمية المعاصرون يربطون تاريخ طائفتهم ومستقبلها بتاريخ ومستقل الحركة الشيعية عن طريق الربط بين أصول التصوف والتشيع من ناحية، وعن طريق ربط حركة البعث الإسلامي وقصرها على الطائفتين المؤمنتين بولاية أهل البيت -وهما الشيعة والختمية كما يزعمون- من ناحية أخرى.

السنوسية

ظهرت السنوسية في القرن الثالث عشر، وهي نسبة إلى مؤسسها محمد بن علي السنوسي الذي تأثر بالإمام أحمد بن حنبل وابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب ودعوته السلفية في مجال العقيدة، وقد اكتسب هذا التأثر أثناء زيارته للحجاز لأداء فريضة الحج، وتأثر أيضًا بأبي حامد الغزالي.

وأخذ السنوسي من الصوفيَّة أساليب البيعة ودرجات التزكية الروحية مثل درجة المنتسب، ثم درجة الإخوان، ثم درجة الخواص، وهو بعيد عن بدع وخرافات الصوفيَّة مثل التوسل بالأموات والصالحين.

وتتشدد السنوسية في أمور العبادة، وتتحلى بالزهد في المأكل والملبس، وقد أوجب السنوسيون على أنفسهم الامتناع عن شرب الشاي والقهوة والتدخين.

وعلى الرغم من أن السنوسي مالكي المذهب إلا أنه كان يخالفه إذا كان الحق مع غيره، ولذلك تدعو السنوسية إلى الاجتهاد ومحاربة التقليد.

ومن تعاليم السنوسية الاهتمام بالعمل اليدوي الجاد، ولذلك ازدهرت الزراعة والتجارة في أماكن دعوتهم مثل الواحات الليبية.

ومن شعار السنوسية الجهاد الدائم في سبيل الله ضد المستعمرين الصليبيين وغيرهم، ومن أجل ذلك قاموا بالجهاد ضد الاستعمار الإيطالي في ليبيا بقيادة عمر المختار، وقتل منهم الآلاف حينذاك.

وهم يستخدمون أسلوب الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، والابتعاد عن أسلوب العنف واستعمال القوة.

ومركز السنوسية واحة جغبوب في الصحراء الليبية بين مصر وطرابلس، ولها انتشار في أفريقيا الشمالية كلها فامتدت زواياها من مصر إلى مراكش، ووصلت جنوبًا إلى الصحراء في السودان والصومال، وفي خارج أفريقيا وصلت إلى أرخبيل الملايو.

البريلوية

ظهرت في مطلع القرن الرابع عشر الهجري، وهي نسبة إلى مدينة بريلي في ولاية أترابرديش بالهند أيام الاستعمار البريطاني.

ومؤسس هذه الفرقة أحمد رضا خان بن تقي علي خان المسمي نفسه عبد المصطفى، والمولود ببلدة بريلي، والميت سنة ١٣٤٠ هـ.

وهذه الفرقة تشتهر بالغلو في تقديس الأنبياء والأولياء عامة، وبخاصة النبي ﷺ، فهم يعتقدون أن النبي ﷺ والأولياء من بعده لديهم قدرة يتحكمون بها في الكون.

وقد غالوا في نظرتهم إلى النبي ﷺ حتى أوصلوه إلى قريب من مرتبة الألوهية، وبالغوا في إضفاء الصفات عليه حتى جعلوه عالمًا للغيب.

ولديهم عقيدة اسمها عقيدة الشهود، وهي أن النبي صلى اله عليه وسلم في نظرهم حاضر وناظر لأفعال الخلق الآن في كل زمان ومكان.

وهم ينكرون بشرية النبي ﷺ ويجعلونه نورًا من نور الله.

ويحثون أتباعهم على الاستغاثة بالأنبياء والأولياء ومن يستنكر عليهم ذلك يرمونه بالإلحاد.

وأعظم أعيادهم هو ذكرى المولد النبوي؛ إذ ينفقون فيه الأموال الطائلة، وينشدون فيه الأناشيد التي تمجد الرسول ﷺ من خلال القصص الخرافية ويقرءون فيه كتاب سرور القلوب في ذكر المولد المحبوب الذي ألفه أحمد رضا خان وملأه بالأساطير والخيالات.

وهم يشيدون القبور، ويعمرونها، ويجصصونها، وينيرون فيها الشموع والقناديل، وينذرون لها

النذور، ويتبركون بها، ويقيمون الاحتفالات لأجلها، ويضعون عليها الزهور والورود والأردية والستائر، ويدعون أتباعهم للطواف حول الضريح تبركًا به.

وعندهم ما يسمى الأعراس ويعني زيارة القبور والاجتماع عليها مثل عرس الشيخ الشاه وارث في بلدة ديوه، وعرس الخواجة معين الدين جشتي، إذ يجتمع له الملايين ويختلط فيه الرجال بالنساء، وتحصل فيه بعض المفاسد المحرمة شرعًا.

ولديهم غلو شديد في تقديس شخصية عبد القادر الجيلاني، ويعظمون باقي الأولياء من أئمة المتصوفة، وينسبون إليهم أفعالًا خيالية خارقة للعادات متسمة بالنسيج الخرافي الأسطوري.

ويقولون بالإسقاط وهي صدقة تدفع عن الميت بمقدار ما ترك من الصلاة والصيام وغيرها، ومقدار الصدقة عن كل صلاة أو صيام تركه الميت هو مقدار صدقة الفطر المعروفة، وقد يعمدون إلى الحيلة في ذلك؛ إذ يوزعون مقدارًا يغطي سنة واحدة ثم يستردون ذلك هبة، ومن ثم يعيدون توزيعه ويكررون ذلك بعدد السنين التي تركت فيها تلك الفريضة.

وهم يكفرون المسلمين من غير البريلويين لأدنى سبب، ولم يتركوا تجمعًا، ولا شخصية إسلامية من وصف الكفر وبخاصة أهل السنة، فهم يكفرون شيخ الإسلام ابن تيمية وينعتونه بأنه مختل وفاسد، ويكفرون ابن القيم، والشيخ محمد بن عبد الوهاب ويرمونه بأشنع التهم وأسوأ الألفاظ، ويكفرون الشيخ إسماعيل الدهلوي من علماء الهند، ومحمد إقبال، والرئيس الباكستاني الراحل ضياء الحق، وعددًا من وزرائه، وزعماء التعليم والإصلاح، ومحرري الهند من الاستعمار.

وتنتشر هذه البريلوية في القارة الهندية: الهند، وباكستان، وبنجلاديش، وبورما، وسريلانكا، ولهم تواجد في إنجلترا، وجنوب أفريقيا، وكينيا، ومورشيوس، وعدد من البلدان الإفريقية.

الأحباش

ظهرت في الربع الأخير من القرن الرابع عشر الهجري؛ نسبة إلى عبد الله بن محمد الهرري الحبشي، المولود في مدينة هرر بالحبشة أو أثيوبيا حاليًا، والذي كان قد بايع على الطريقة القادرية وأخذ الخلافة فيها، ثم انتقل إلى الطريقة التيجانية، ثم تركها وهاجمها ورجع إلى القادرية، وبايع أيضًا على الطريقة الرفاعية، وهي الطريقة التي يلتزمها ويعطي الإجازات والمبايعة عليها.

وقد أثار الفتن هناك ضد المسلمين بتعاونه مع الأحباش النصارى ضد الجمعية الوطنية الإسلامية بهرر ودعاة الإصلاح هناك.

ثم ارتحل إلى مكة والمدينة وسوريا، ثم إلى لبنان فاستقر بها منذ سنة ١٩٦٠ م، وهو يعمل فيها على بث الأحقاد والضغائن ونشر الفتن، مستغلًا سوء الأوضاع الاقتصادية وما خلفته الحروب الأهلية هناك في نشر مذاهب الجهمية والجبرية والصوفيَّة والباطنية وسب الصحابة وأمهات المؤمنين.

وتعد جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية المدعومة ماديًا ومعنويًا من جهات داخل لبنان وخارجه، هي النشاط الأساسي والرسمي للأحباش، والتي من وقت أن ترأسوها سنة ١٩٨٢ م ظهروا كقوة فاعلة في لبنان على الصعيد الاجتماعي من أندية رياضية وكشافة والنشاطات النسائية، والصعيد التعليمي من بناء المدارس التعليمية لكافة المراحل الدراسية، وطبع الكتب الكثيرة لشيخهم وأصحابه عن طريق إنشاء دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع، وأنشطة أخرى مكثفة.

ونزار الحلبي أول رئيس لهم للجمعية، وكان المحرك الفعلي لنشاط الجمعية، وعنصرًا فَعَّالًا في تنظيمها، وقد لقبوه بسماحة الشيخ، إذ كانوا يعدونه لمنصب دار الفتوى، وقد قتل سنة ١٩٩٥ م.

وخلفه على رئاسة الجمعية حسام قراقيره، ومنهم أيضًا كمال الحوت، وعماد الدين حيدر، وعبد الله البارودي، وهم مشرفون على أكبر أجهزة الأبحاث والمخطوطات في لبنان.

ومن أنصارهم النائب البرلماني عدنان الطرابلسي، والمرشح طه ناجي، ومن خلالهما صار للأحباش دور سياسي في الحياة اللبنانية، وحليفًا استراتيجيًا للقوى الحاكمة، دون أي دور سياسي إيجابي تجاه المسلمين.

ويزعم الأحباش أنهم على مذهب الشافعي في الفقه والعقيدة، وهم أبعد ما يكونون عن ذلك، فهم معطلة محرفة في الصفات، وهم فيه على مذهب الأشعرية والماتريدية.

ويعتقد الأحباش أن القرآن ليس كلام الله حقيقة، إنما هو عبارة عن كلام جبريل، إذ إن جبريل هو الذي أنشأ ألفاظه.

وعقيدتهم في الإيمان عقيدة المرجئة الذين يؤخرون العمل عن الإيمان، وتبعًا لذلك يقللون من شأن التحاكم إلى القوانين الوضعية الناقضة لشرع الله.

وهم في القدر جبرية يزعمون أن الله هو الذي أعان الكافر على كفره، وأنه لولا الله ما استطاع الكافر أن يكفر.

وأول واجب على الإنسان عند الأحباش هو النظر في الخلق لمعرفة الخالق عز وجل، وهذه المعرفة عندهم نظرية، وهي العلم بوجوده، ويذهبون إلى القول بوجوب الاستدلال العقلي على وجوده، وهذا قول المتكلمين من المعتزلة والأشاعرة والماتريدية.

والتوحيد عند الأحباش هو توحيد الذات والصفات والأفعال المتعلقة بالله عز وجل، دون توحيد الألوهية.

ويحث الأحباش الناس على التوجه إلى قبور الأموات والاستغاثة بهم وطلب قضاء الحوائج منهم، ويزعمون أن الأولياء يخرجون من قبورهم ليقضوا حوائج المستغيثين بهم ثم يعودون إلى قبورهم، وهم يجيزون الاستغاثة والاستعاذة والاستعانة بغير الله، والتوسل بالأنبياء والأولياء.

ويدعون إلى التبرك بشعرات مزعومة للنبي ﷺ، والتبرك بالقبور وبأسماء أصحاب الكهف وبذات الحبشي وآثاره، ويعظمون الاحتفال بالمولد النبوي.

ويرى الأحباش أن دليل إثبات النبوة محصور في المعجزة، وأنه لولا المعجزة ما بان صدق النبي، وهذا مذهب المتكلمين.

ويرجح الأحباش الأحاديث الضعيفة والموضوعة بما يؤيد مذهبهم، بينما يضعفون الأحاديث الصحيحية التي لا تؤيد مذهبهم.

ويعتقد الحبشي أن الله خلق الكون لا لحكمة وأرسل الرسل لا لحكمة وأن من ربط فعلًا من أفعال الله بالحكمة فهو مشرك.

وينكر تأثير الأسباب في مسبباتها، وينفي التلازم بينهما، وينكر أن تكون للأشياء خواص ذاتية تقتضي تأثير بعضها في بعض، وهو مذهب بعض الأشاعرة.

ويكثر الحبشي من سب الصحابة وخاصة معاوية بن أبي سفيان وأم المؤمنين عائشة وخالد بن الوليد وغيرهم.

ويكفر الحبشي العديد من العلماء، فكفر شيخ الإسلام ابن تيمية، وجعل من أول الواجبات على المكلف اعتقاد كفره، ويحذر أشد التحذير من كتبه، ويصف الإمام عثمان بن سعيد الدارمي بأنه من رءوس المشبهة، وكذلك يكفر الإمام ابن خزيمة، والذهبي عندهم خبيث، ويطعنون في ابن القيم وابن أبي العز الحنفي، ويزعم أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجرم قاتل كافر، ويكفر الشيخ الألباني، ووصف الشيخ سيد سابق بأنه مجوسي، ويطعنون في كثير من العلماء والدعاة مثل الشيخ ابن باز، والشيخ العثيمين، والشيخ أبي بكر الجزائري، ومفتي لبنان السابق الشيخ حسن خالد، وغيرهم.

بينما يرى أن ابن عربي صاحب مذهب وحدة الوجود هو شيخ الإسلام.

وله العديد من الفتاوى الشاذة القائلة بجواز التحايل على الدين، وتحليل النظر والاختلاط والمصافحة للمرأة الأجنبية، وجواز خروج المرأة متعطرة متبرجة، ويبيح بيع الصبي الحر، ويبيح ترك زكاة العملة الورقية، ويجيز تعاطي الربا مع الكفار، ومقامرتهم لسلب أموالهم، وجواز سرقتهم شريطة ألا تؤدي إلى فتنة، ويجيز الصلاة متلبسًا بالنجاسة، وغير ذلك من الفتاوى المستنكرة.

ومركز الأحباش هو لبنان حيث تنتشر مدارسهم الضخمة، وصارت حافلاتهم تملأ المدن، وأبنية مدارسهم تفوق سعة المدارس الحكومية، علاوة على الرواتب المغرية لمن ينضم إليهم ويعمل معهم، ولهم مجلة منار الهدى ومنبر الشباب، وإذاعة اسمها نداء الإيمان تبث في لبنان وخارجه، وموقع على شبكة الإنترنت.

وهم ينتشرون أيضًا في الأردن، وفي أوربا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي، وفي استراليا، ولهم

فيها جريدة البيرق، وقد أثاروا القلاقل في أمريكا وكندا عندما حاولوا تغيير القبلة فيهما من الجهة الشمالية الشرقية إلى الجهة الجنوبية الشرقية؛ إنكارًا منهم لكروية الأرض وقالوا بأنها مسطحة[١]

(١) انظر: الموسوعة الميسرة (١/ ٢٤٧- ٣٠٣، ٤٢٧- ٤٣٢)، فرق معاصر تنتسب إلى الإسلام (٣/ ٢٥- ٨٢)، الموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة ص(١٦٥- ١٧٢)، الصوفية نشأتها وتطورها ص(٩٦- ١٠٠)، صور من الصوفية، حوار مع الصوفية، فرقة الأحباش: نشأتها عقائدها آثارها، ضلالات جماعة الأحباش.

الفصل الخامس
مقالات الصوفيَّة

مجمل مقالاتهم:

قال شيخ الإسلام: ومنهم من لا يعرف ابتداء: إلا طريقة الرياضة، والتجرد والتصوف، ككثير من الصوفيَّة والفقراء الذين وقعوا في الاتحاد، والتأله المطلق. مثل: عبد الله الفارسي، والعفيف التلمساني ونحوهما، ومنهم من قد يجمع كالصدر القونَوِي ونحوه.

والغالب عليهم عالم التوهم، فتارة يتوهمون ماله حقيقة، وتارة يتوهمون ما لا حقيقة له، كتوهم إلهية البشر، وتوهم النصارى، وتوهم المنتظر، وتوهم الغوث المقيم بمكة: أنه بواسطته يدبر أمر السماء والأرض، ولهذا يقول التلمساني: ثبت عندنا بطريق الكشف ما يناقض صريح العقل.

ولهذا أصيب صاحب الخلوة بثلاث توهمات:

أحدها: أن يعتقد في نفسه أنه أكمل الناس استعدادًا.

والثاني: أن يتوهم في شيخه أنه أكمل من على وجه الأرض.

والثالث: أنه يتوهم أنه يصل إلى مطلوبه بدون سبب، وأكثر اعتماده على القوة الوهمية فقد تعمل الأوهام أعمالًا لكنها باطلة كالمشيخة الذين لم يسلكوا الطرق الشرعية النبوية؛ نظرًا أو عملًا بل سلكوا الصابئية.

ويشبه هؤلاء من بعض الوجوه أكثر الأحمدية، واليونسية، والحريرية، وكثير من العدوية، وأصحاب الأوحد الكرماني، وخلق كثير من المتصوفة والمتفقرة بأرض المشرق ولهذا تغلب عليهم الإباحة فلا يؤمنون بواجبات الشريعة ومحرماتها، وهم إذا تألهوا في تأله مطلق: لا يعرفون من هو إلههم بالمعرفة القلبية، وإن حققه عارفوهم الزنادقة، جعلوه الوجود المطلق.

ومنهم من يتأله الصالحين من البشر، وقبورهم ونحو ذلك.

فتارة يضاهئون المشركين، وتارة يضاهئون النصارى، وتارة يضاهئون الصابئين، وتارة يضاهئون المعطلة الفرعونية، ونحوهم من الدهرية، وهم من الصابئين؛ لكن كفار في الأصل.

والخالص منهم: يعبد الله وحده لكن أكثر ما يعبده بغير الشريعة القرآنية المحمدية؛ فهم منحرفون إما عن شهادة أن لا إله إلا الله، وإما عن شهادة أن محمدًا رسول الله وقد كتبته في غير هذا[(١)]

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٥٧- ٥٩).

تفصيل مقالاتهم، وهي على النحو الآتي

- قولهم في مصادر التلقي

مصادر التلقي عندهم هي: الكشف والمشاهدات والذوق والوجد.

أقوال العلماء

قال الغزالي: ومن أول الطريقة تبتدئ المكاشفات والمشاهدات؛ حتى إنهم في يقظتهم يشاهدون الملائكة وأرواح الأنبياء، ويسمعون منهم أصواتًا ويقتبسون منهم فوائد، ثم تترق الحال من مشاهدة الصور والأمثال إلى درجات يضيق عنها النطاق، ولا يحاول معبر أن يعبر عنها إلا اشتمل لفظة خطأ صريح لا يمكن الاحتراز عنه إلا لمن رسخ فيه ونهل منه منهله[(١)]

وقال الشعراني: اعلم يا أخي -رحمك الله- أن علم التصوف عبارة عن علم انقدح في قلوب الأولياء... فمن جعل علم التصوف علمًا مستقلًا صدق ومن جعله من عين أحكام الشريعة صدق... ثم إن العبد إذا دخل طريق القوم وتبحر فيها أعطاه الله هناك قوة الاستنباط نظير الأحكام الظاهرة على حد سواء، فيستنبط في الطريق واجبات ومندوبات، وآدابًا ومحرمات، ومكروهات وخلاف الأولى، نظير ما فعله المجتهدون[(٢)]

وقال عن ابن عربي: إن الرجل لا يكمل عندنا في مقام العلم حتى يكون علمه عن الله عز وجل بلا واسطة من نقل أو شيخ، فإن كان علمه مستفادًا من نقل أو شيخ فما برح عن الأخذ عن المحدثات، وذلك معلوم عند أهل الله عز وجل..

فلا علم إلا ما كان عن كشف وشهود لا عن نظر وفكر وظن وتخمين[(٣)]

وقال عن البسطامي: وكان الشيخ كامل أبو اليزيد البسطامي ﷺ يقول لعلماء عصره: أخذتم علمكم من علماء الرسوم ميتًا عن ميت وأخذنا علمنا من الحي الذي لا يموت[(٤)]

وقال شيخ الإسلام عن الاتحادية: وأئمتهم إذا رأوا من لم يفهم حقيقة قولهم طمعوا فيه، وقالوا: هذا من علماء الرسوم، وأهل الظاهر، وأهل القشر، وقالوا: علمنا هذا لا يعرف إلا بالكشف والمشاهدة، وهذا يحتاج إلى شروط، وقالوا: ليس هذا عشك فادرج عنه، ونحو ذلك مما فيه تعظيم له وتشويق إليه، وتجهيل لمن لم يصل إليه[(٥)]

---

(١) جمهرة الأولياء (١/ ١٥٥).

(٢) طبقات الشعراني (١/ ٤).

(٣) طبقات الشعراني (١/ ٥).

(٤) طبقات الشعراني (١/ ٥).

(٥) مجموع الفتاوى (٢/ ٣٧٩).

وقال: ومن هؤلاء من يكون طلبه للمكاشفة ونحوها من العلم أعظم من طلبه لما فرض الله عليه[١].

وقال: وكل من هؤلاء قد يسوغ الخروج عما جاء به الكتاب والسنة لما يظنه معارضًا لهما إما لما يسميه هذا ذوقًا ووجدًا ومكاشفات ومخاطبات[٢].

نقض قولهم

قال ابن الجوزي: اعلم أن أول تلبيس إبليس على الناس صدهم عن العلم؛ لأن العلم نور فإذا أطفا مصابيحهم خبطهم في الظلم كيف شاء، وقد دخل على الصوفيَّة في هذا الفن من أبواب:

أحدها: أنه منع جمهورهم من العلم أصلًا وأراهم أنه يحتاج إلى تعب وكلف فحسن عندهم الراحة فلبسوا المراقع وجلسوا على بساط البطالة.

أخبرنا إسماعيل بن أحمد السمرقندي، نا حمد بن أحمد الحداد، نا أبو نعيم الأصفهاني، ثنا أبو حامد بن حيان، ثنا أبو الحسن البغدادي، ثنا ابن صاعد، قال: سمعت الشافعي ﷺ يقول: أسس التصوف على الكسل.

وبيان ما قاله الشافعي أن مقصود النفس إما الولايات، وأما استجلاب الدنيا بالعلوم يطول ويتعب البدن، وهل يحصل المقصود أو لا يحصل، والصوفيَّة قد تعجلوا الولايات؛ فإنهم يرون بعين الزهد واستجلاب الدنيا؛ فإنها إليهم سريعة

أخبرنا عبد الحق، نا المبارك بن عبد الجبار، نا أبو الفرج الطناجيري، ثنا أبو حفص بن شاهين، قال: ومن الصوفيَّة من ذم العلماء ورأى أن الاشتغال بالعلم بطالة، وقالوا: إن علومنا بلا واسطة، وإنما رأوا بعد الطريق في طلب العلم فقصروا الثياب، ورقعوا الجباب، وحملوا الركاء، وأظهروا الزهد.

والثاني: أنه قنع قوم منهم باليسير منه ففاتهم الفضل الكثير في كثرته فاقتنعوا بأطراف الأحاديث وأوهمهم أن علو الإسناد والجلوس للحديث كله رياسة ودنيا وأن للنفس في ذلك لذة.

وكشف هذا التلبيس أنه ما من مقام عال إلا وله فضيلة، وفيه مخاطرة فإن الإمارة والقضاء والفتوى كله مخاطرة، وللنفس فيه لذة، ولكن فضيلة عظيمة كالشوك في جوار الورد فينبغي أن تطلب الفضائل، ويتقي ما في ضمنها من الآفات.

فأما ما في الطبع من حب الرياسة؛ فإنه إنما وضع لتجتلب هذه الفضيلة كما وضع حب النكاح ليحصل الولد وبالعلم يتقوم قصد العلم، كما قال يزيد بن هارون: طلبنا العلم لغير الله فأبى إلا أن يكون لله، ومعناه أنه دلنا على الإخلاص ومن طالب نفسه بقطع ما في طبعه لم يمكنه.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٩٥، ٩٦).

(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٤٣١).

والثالث: أنه أوهم قومًا منهم أن المقصود العمل.

وما فهموا أن التشاغل بالعلم من أوفى الأعمال، ثم إن العالم وإن قصر سير عمله؛ فإنه على الجادة والعابد بغير علم على غير الطريق.

والرابع: أنه أرى خلقًا كثيرًا منهم أن العلم ما اكتسب من البواطن؛ حتى إن أحدهم يتخايل له وسوسة فيقول: حدثني قلبي عن ربي، وكان الشبلي يقول: إذا طالبوني بعلم الورق... برزت عليهم بعلم الخِرَقِ.

وقد سموا علم الشريعة علم الظاهر، وسموا هواجس النفوس العلم الباطن، واحتجوا له بما أخبرنا به عبد الحق بن عبد الخالق، نا الحسين بن علي الطناجيري، نا أبو حفص بن شاهين، ثنا علي بن محمد بن جعفر بن أحمد بن عنبسة العسكري، ثني دارم بن قبيصة بن بهشل الصنعاني، قال: سمعت يحيى بن الحسين بن زيد بن علي، قال: سمعت يحيى بن عبد الله بن حسين، عن يحيى بن زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن الحسن بن علي، عن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ أنه قال: علم الباطن سر من سر الله عز وجل، وحكم من أحكام الله تعالى؛ يقذفه الله عز وجل في قلوب من يشاء من أوليائه.

قال ابن الجوزي: قلت: وهذا حديث لا أصل له عن النبي ﷺ، وفي إسناده مجاهيل لا يعرفون.

أنبأنا محمد بن ناصر، نا أبو الفضل محمد بن علي السهلكي، نا أبو علي عبد الله بن إبراهيم النيسابوري، ثنا أبو الحسن علي بن عبد الله بن جهضم، ثنا أبو الفتح أحمد بن الحسن، ثنا علي بن جعفر، عن أبي موسى، قال: كان في ناحية أبي يزيد رجل فقيه عالم تلك الناحية فقصد أبا يزيد وقال له: قد حكى لي عنك عجايب، فقال أبو يزيد: وما لم تسمع من عجايبي أكثر، فقال له: علمك هذا يا أبا يزيد عمَّن ومن، ومِمَّن؟

فقال أبو يزيد: علمي من عطاء الله تعالى، ومن حيث قال ﷺ: «من عمل بما يعلم ورثه الله علم ما لم يعلم»، ومن حيث قال ﷺ: «العلم علمان: علم ظاهر وهو حجة الله تعالى على خلقه، وعلم باطن وهو العلم النافع»، وعلمك يا شيخ نقل من لسان عن لسان التعليم، وعلمي من الله إلهام من عنده.

فقال له الشيخ: علمي عن الثقات، عن رسول الله ﷺ، عن جبريل، عن ربه عز وجل.

فقال له أبو يزيد: يا شيخ كان للنبي ﷺ علم عن الله لم يطلع عليه جبريل ولا ميكائيل.

قال: نعم، ولكن أريد أن يصح لي علمك الذي تقول هو من عند الله.

قال: نعم، أبينه لك قدر ما يستقر في قلبك معرفته، ثم قال: يا شيخ، علمت أن الله تعالى كلم موسى تكليمًا، وكلم محمدًا ﷺ ورآه كفاحًا، وأن حلم الأنبياء وحي؟

قال: نعم، قال: أما علمت أن كلام الصديقين والأولياء بإلهام منه وفوائده من قلوبهم حتى أنطقهم بالحكمة ونفع بهم الأمة، ومما يؤكد ما قلت ما ألهم الله تعالى أم موسى أن تلقي موسى في التابوت فألقته، وألهم الخضر في السفينة والغلام والحائط قوله موسى: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾ [الكهف: الآية ٨٢]، وكما قال أبو بكر لعائشة ﵁ إن ابنة خارجة حاملة ببنت، وألهم عمر ﵁ فنادى يا سارية الجبل.

أنبأنا ابن ناصر، أنبأنا أبو الفضل السهلكي، قال: سمعت أبا عبد الله الشيرازي، يقول: سمعت يوسف بن الحسين، يقول: سمعت إبراهيم سبتية، يقول: حضرت مجلس أبي يزيد والناس يقولون فلان لقي فلانًا، وأخذ من علمه، وكتب منه الكثير، وفلان لقي فلانًا؛ فقال أبو يزيد: مساكين أخذوا علمهم ميتًا عن ميت، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت.

قال ابن الجوزي: هذا الفقه في الحكاية الأولى من قلة العلم؛ إذ لو كان عالمًا لعلم أن الإلهام للشيء لا ينافي العلم، ولا يتسع به عنه ولا ينكر أن الله عز وجل يلهم الإنسان الشيء كما قال النبي ﷺ: «إن في الأمم محدثين وإن يكن في أمتي فعمر» ، والمراد بالتحديث إلهام الخير إلا أن الملَّهم لو ألهم ما يخالف العلم لم يجز له أن يعمل عليه، وأما الخضر فقد قيل: إنه نبي ولا ينكر للأنبياء الإطلاع بالوحي على العواقب، وليس الإلهام من العلم في شيء، إنما هو ثمرة العلم والتقوى فيوفق صاحبهما للخير ويلهم الرشد، فأما أن يترك العلم ويقول: إنه يعتمد على الإلهام والخواطر فليس هذا بشيء؛ إذ لولا العلم النقلي ما عرفنا ما يقع في النفس أمن الإلهام للخير أو الوسوسة من الشيطان.

واعلم أن العلم الإلهامي الملقى في القلوب لا يكفي عن العلم المنقول، كما أن العلوم العقلية لا تكفي عن العلوم الشرعية؛ فإن العقلية كالأغذية والشرعية كالأدوية ولا ينوب هذا عن هذا.

وأما قوله أخذوا علمهم ميتًا عن ميت، أصلح ما ينسب إليه هذا القائل أنه ما يدري ما في ضمن هذا القول وإلا فهذا طعن على الشريعة أنبأنا ابن الحصين، نا ابن المذهب، نا أبو حفص بن شاهين، قال: من الصوفيَّة من رأى الاشتغال بالعلم بطالة، وقالوا: نحن علومنا بلا واسطة، قال: وما كان المتقدمون في التصوف إلا رؤسا في القرآن والفقه والحديث والتفسير ولكن هؤلاء أحبوا البطالة.

وقال أبو حامد الطوسي: اعلم أن ميل أهل التصوف إلى الإلهية دون التعليمية ولذلك لم يتعلموا ولم يحرصوا على دراسة العلم وتحصيل ما صنفه المصنفون؛ بل قالوا: الطريق تقديم المجاهدات بمحو الصفات المذمومة، وقطع العلائق كلها، والإقبال على الله تعالى بكنه الهمة، وذلك بأن يقطع الإنسان همه عن الأهل والمال والولد والعلم، ويخلو نفسه في زاوية ويقتصر على الفرائض والرواتب ولا يقرن همه بقراءة قرآن ولا بالتأمل في نفسه، ولا يكتب حديثًا ولا غيره ولا يزال يقول: الله الله الله إلى أن ينتهي إلى حال يترك تحريك اللسان ثم يمحي عن القلب صورة اللفظ.

قال ابن الجوزي: قلت: عزيز علي أن يصدر هذا الكلام من فقيه؛ فإنه لا يخفى قبحه إنه على الحقيقة طي لبساط الشريعة التي حثت على تلاوة القرآن، وطلب العلم وعلى هذا المذهب؛ فقد رأيت الفضلاء من علماء الأمصار؛ فإنهم ما سلكوا هذه الطريق، وإنما تشاغلوا بالعلم أولًا، وعلى ما قد رتب أبو حامد تخلو النفس بوساوسها وخيالاتها، ولا يكون عندها من العلم ما يطرد ذلك، فيلعب بها إبليس أي ملعب؛ فيريها الوسوسة محادثة ومناجاة، ولا ننكر أنه إذا طهر القلب انصبت عليه أنوار الهدى، فينظر بنور الله إلا أنه ينبغي أن يكون تطهيره بمقتضى العلم لا بما ينافيه؛ فإن الجوع الشديد والسهر وتضييع الزمان في التخيلات أمور ينهي الشرع عنها فلا يستفاد من صاحب الشرع شيء ينسب إلى ما نهى عنه، كما لا تستباح الرخص في سفر قد نهى عنه، ثم لا تنافي بين العلم والرياضة؛ بل العلم يعلم كيفية الرياضة ويعين على تصحيحها، وإنما تلاعب الشيطان بأقوام أبعدوا العلم وأقبلوا على الرياضة بما ينهي عنه العلم والعلم بعيد عنهم؛ فتارة يفعلون الفعل المنهي عنه وتارة يؤثرون ما غيره أولى منه وإنما كان يفتي في هذه الحوادث العلم وقد عزلوه فنعوذ بالله من الخذلان.

أنبأنا ابن ناصر عن أبي علي بن البنا قال كان عندنا بسوق السلاح رجل كان يقول: القرآن حجاب، والرسول حجاب، ليس إلا عبد رب فافتتن جماعة به فأهملوا العبادات واختفى مخافة القتل.

أنبأنا محمد بن عبد الملك، نا أحمد بن علي بن ثابت، نا أبو الحسن محمد بن عبيد الله بن محمد الجبائي، ثنا أحمد بن سليمان النجاد، ثنا محمد بن عبد الله بن سليمان، ثنا هشام بن يونس، ثنا المحاربي، عن بكر بن حنش عن ضرار بن عمرو، قال: إن قومًا تركوا العلم ومجالسة أهل العلم واتخذوا محاريب فصلوا وصاموا حتى يبس جلد أحدهم على عظمه، وخالفوا السنة، فهلكوا فوالله الذي لا إله غيره ما عمل عامل قط على جهل إلا كان ما يفسد أكثر مما يصلح[(١)]

وقال شيخ الإسلام عن النبي محمد ﷺ: ومن الإيمان به الإيمان بأنه الواسطة بين الله وبين خلقه في تبليغ أمره ونهيه، ووعده ووعيده، وحلاله وحرامه؛ فالحلال ما أحله الله ورسوله، والحرام ما حرمه الله ورسوله، والدين ما شرعه الله ورسوله فمن اعتقد أن لأحد من الأولياء طريقًا إلى الله من غير متابعة محمد فهو كافر من أولياء الشيطان[(٢)]

وقال: ولهذا لما كان ولي الله يجوز أن يغلط لم يجب على الناس الإيمان بجميع ما يقوله من هو ولي لله؛ لئلا يكون نبيًا، بل ولا يجوز لولي الله أن يعتمد على ما يلقى إليه في قلبه إلا أن يكون موافقًا للشرع، وعلى ما يقع له مما يراه إلهامًا ومحادثة وخطابًا من الحق؛ بل يجب عليه أن يعرض ذلك

---

(١) تلبيس إبليس ص(٣٨٩- ٣٩٤).

(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ١٧٠).

جميعه على ما جاء به محمد؛ فإن وافقه قبله، وإن خالفه لم يقبله، وإن لم يعلم أموافق هو أم مخالف توقف فيه[(١)]

وقال: وهذا الذي ذكرته من أن أولياء الله يجب عليهم الاعتصام بالكتاب والسنة، وأنه ليس فيهم معصوم يسوغ له أو لغيره اتباع ما يقع في قلبه من غير اعتبار بالكتاب والسنة هو مما اتفق عليه أولياء الله عز وجل من خالف في هذا فليس من أولياء الله سبحانه الذين أمر الله باتباعهم بل إما أن يكون كافرًا وإما أن يكون مفرطًا في الجهل[(٢)]

وقال: ولهذا كانت المحبة الإيمانية هي الموجبة للذوق الإيماني والوجد الديني، كما في الصحيحين عن أنس قال قال رسول الله: **«ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان في قلبه: من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا لله، ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار»** فجعل صلى الله تعالى عليه وسلم وجود حلاوة الإيمان معلقًا بمحبة الله ورسوله الفاضلة، وبالمحبة فيه في الله، وبكراهة ضد الإيمان.

وفي صحيح مسلم عن العباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: **«ذاق طعم الإيمان من رضي بالله ربا وبالإسلام دينا وبمحمد رسولًا»**.

فجعل ذوق طعم الإيمان معلقًا بالرضا بهذه الأصول، كما جعل الوجد معلقًا بالمحبة ليفرق صلى الله تعالى عليه وسلم بين الذوق والوجد الذي هو أصل الأعمال الظاهرة وثمرة الأعمال الباطنة، وبين ما أمر الله به ورسوله وبين غيره كما قال سهل بن عبد الله التستري كل وجد لا يشهد له الكتاب والسنة فهو باطل؛ إذ كان كل من أحب شيئًا فله ذوق بحسب محبته[(٣)]

وقال: وهؤلاء قد يقولون كما يقول صاحب الفصوص ابن عربي إنهم يأخذون من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحى به إلى الرسول، وذلك أنهم اعتقدوا عقيدة المتفلسفة، ثم أخرجوها في قالب المكاشفة...

وهؤلاء المتفلسفة قد يجعلون جبريل هو الخيال الذي يتشكل في نفس النبي ﷺ، والخيال تابع للعقل، فجاء الملاحدة الذين شاركوا هؤلاء الملاحدة المتفلسفة، وزعموا أنهم أولياء الله، وأن أولياء الله أفضل من أنبياء الله، وأنهم يأخذون عن الله بلا واسطة، كابن عربي صاحب الفتوحات والفصوص فقال: إنه يأخذ من المعدن الذي أخذ منه الملك الذي يوحى به إلى الرسول، والمعدن عنده هو العقل، والملك هو الخيال، والخيال تابع للعقل، وهو بزعمه يأخذ عن الذي هو أصل الخيال، والرسول يأخذ عن الخيال، فلهذا صار عند نفسه فوق النبي، ولو كان خاصة النبي

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٢٠١- ٢٠٤).
(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٢٠٩)، (٤/ ٧٦، ٧٧)، (١١/ ٥٦٤، ٥٦٥)، (٤/ ٨٣).
(٣) مجموع الفتاوى (٢/ ٤٥٣، ٤٥٤).

ما ذكروه لم يكن هو من جنسه فضلًا عن أن يكون فوقه، فكيف وما ذكروه يحصل لآحاد المؤمنين، والنبوة أمر وراء ذلك[١].

- قولهم في علم الشريعة والحقيقة أو الظاهر والباطن

يرون أن علم الشريعة وهو العلم بالأحكام العملية الظاهرة للفقهاء وعوام المسلمين، أما علم الحقيقة وهو العلم بما وراء ذلك من إشارات وحقائق باطنية وأسرار فهو لهم؛ لأنهم هم الخواص.

أقوال العلماء

قال السكسكي: فرقة الصوفيَّة قالت: إن للقرآن والسنة حقائق خفية باطنية غير ما عليه علماء الشريعة من الأحكام الظاهرة التي نقلوها خلفًا عن سلف متصلًا بالنبي ﷺ بالأسانيد الصحيحة والنقلة الثقات وتلقته الأمة بالقبول وأجمع عليه السواد الأعظم[٢].

وقال: قالوا: ونحن قد وصلنا واتصلنا واطلعنا على الحقائق الذي جهلته العامة وحملة الشرع، وطعنوا حينئذ في الفقهاء والأئمة والعلماء وأبطلوا ما هم عليه من أحكام الشريعة المطهرة وحقروهم وصغروهم عند العوام والجهال، وقالوا نحن العلماء بعلم الحقيقة الخواص الذين على الحق، والفقهاء هم العامة؛ لأنهم لم يطلعوا على علم الحقيقة، وأعوذ بالله من الضلالة[٣].

وقال شيخ الإسلام: وهكذا يكذب قوم من النساك ومدَّعي الحقائق على أبي بكر وغيره، وأن النبي ﷺ كان يخاطبه بحقائق لا يفهمها عمر مع حضوره، ثم قد يدعون أنهم عرفوها وتكون حقيقتها زندقة وإلحادًا[٤].

نقض قولهم:

قال ابن الجوزي: وقد فرق كثير من الصوفيَّة بين الشريعة والحقيقة، وهذا جهل من قائله؛ لأن الشريعة كلها حقائق فإن كانوا يريدون بذلك الرخصة والعزيمة؛ فكلاهما شريعة وقد أنكر عليهم جماعة من قدمائهم في إعراضهم عن ظواهر الشرع، وعن أبي الحسن غلام شعوانه بالبصرة يقول: سمعت أبا الحسن بن سالم، يقول: جاء رجل إلى سهل بن عبد الله وبيده محبرة وكتاب فقال لسهل: جئت أن أكتب شيئًا ينفعني الله به فقال: اكتب إن استطعت أن تلقى الله وبيدك المحبرة والكتاب فأفعل، قال: يا أبا محمد أفدني فائدة فقال: الدنيا كلها جهل إلا ما كان علمًا، والعلم كله حجة إلا ما كان عملًا، والعمل كله موقوف إلا ما كان منه على الكتب والسنة، وتقوم السنة على التقوى.

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٢٢٧- ٢٣٣)، (٤/ ١٧٢).
(٢) البرهان ص(١٠١).
(٣) البرهان ص(١٠٢).
(٤) مجموع الفتاوى (٢/ ٢١٧).

وعن سهل بن عبد الله أنه قال: احفظوا السواد على البياض؛ فما أحد ترك الظاهر إلا تزندق.

وعن سهل بن عبد الله أنه قال: ما من طريق إلى الله أفضل من العلم؛ فإن عدلت عن طريق العلم خطوة تهت في الظلام أربعين صباحًا.

وعن أبي بكر الدقاق قال: سمعت أبا سعيد الخراز، يقول: كل باطن يخالف ظاهرًا فهو باطل.

وعن أبي بكر الدقاق أنه قال كنت مارًّا في تيه بني إسرائيل فخطر ببالي أن علم الحقيقة مباين للشريعة؛ فهتف بي هاتف من تحت شجرة: كل حقيقة لا تتبعها الشريعة فهي كفر.

قال ابن الجوزي: وقد نبه الإمام أبو حامد الغزالي في كتاب الإحياء فقال: من قال إن الحقيقة تخالف الشريعة، أو الباطن يخالف الظاهر؛ فهو إلى الكفر أقرب منه إلى الإيمان.

وقال ابن عقيل: جعلت الصوفيَّة الشريعة اسمًا، وقالوا المراد منها الحقيقة، قال: وهذا قبيح لأن الشريعة وضعها الحق لمصالح الخلق، وتعبداتهم فما الحقيقة بعد هذا سوى شيء واقع في النفس من إلقاء الشياطين، وكل من رام الحقيقة في غير الشريعة فمغرور مخدوع[1]

وقال شيخ الإسلام: إن كل من بلغه رسالة محمد لا يكون وليًّا لله إلا باتباع محمد ﷺ، وكل ما حصل له من الهدى ودين الحق هو بتوسط محمد ﷺ، وكذلك من بلغه رسالة رسول إليه لا يكون وليًّا لله إلا إذا اتبع ذلك الرسول الذي أرسل إليه.

ومن ادعى أن من الأولياء الذين بلغتهم رسالة محمد من له طريق إلى الله لا يحتاج فيه إلى محمد؛ فهذا كافر ملحد، وإذا قال: أنا محتاج إلى محمد في علم الظاهر دون علم الباطن، أو في علم الشريعة دون علم الحقيقة؛ فهو شر من اليهود والنصارى الذين قالوا: إن محمدًا رسول إلى الأميين دون أهل الكتاب؛ فإن أولئك آمنوا ببعض وكفروا ببعض؛ فكانوا كفارًا بذلك وكذلك هذا الذي يقول: إن محمدًا بعث بعلم الظاهر دون علم الباطن آمن ببعض ما جاء به وكفر ببعض فهو كافر، وهو أكفر من أولئك؛ لأن علم الباطن الذي هو علم إيمان القلوب ومعارفها وأحوالها هو علم بحقائق الإيمان الباطنة، وهذا أشرف من العلم بمجرد أعمال الإسلام الظاهرة.

فإذا ادعى المدعي أن محمدًا إنما علم هذه الأمور الظاهرة دون حقائق الإيمان، وأنه لا يأخذ هذه الحقائق عن الكتاب والسنة فقد ادعى أن بعض الذي آمن به مما جاء به الرسول دون البعض الآخر، وهذا شر ممن يقول أومن ببعض وأكفر ببعض، ولا يدعي أن هذا البعض الذي آمن به أدنى القسمين[2]

وقال: ومن خرج عن الشرع الذي بعث الله به محمدًا ظانًّا أنه متبع للحقيقة؛ فإنه مضاهٍ

(١) تلبيس إبليس ص(٣٩٤- ٣٩٥).

(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٢٢٥، ٢٢٦)، (٢/ ٢٣٥، ٢٣٦).

للمشركين المكذبين للرسل، ولفظ الحقيقة يقال على حقيقة كونية، وحقيقة بدعية، وحقيقة شرعية.

فالحقيقة الكونية: مضمونها الإيمان بالقضاء والقدر، وأن الله خالق كل شيء، وربه، ومليكه، وهذا مما يجب أن يؤمن به، ولا يجوز أن يحتج به؛ بل لله علينا الحجة البالغة فمن احتج بالقدر فحجته داحضة، ومن اعتذر بالقدر عن المعاصي؛ فعذره غير مقبول.

وأما الحقيقة البدعية: فهي سلوك طريق الله سبحانه وتعالى مما يقع في قلب العبد من الذوق، والوجد، والمحبة، والهوى، من غير اتباع الكتاب والسنة كطريق النصارى فهم تارة يعبدون غير الله، وتارة يعبدون بغير أمر الله كالنصارى المشركين الذين اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابًا من دون الله والمسيح ابن مريم، وابتدعوا الرهبانية؛ فأشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانًا، وشرعوا من الدين ما لم يأذن به الله، وأما دين المسلمين فكما قال الله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: الآية ١١٠] ، وقال تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هُود: الآية ٧] قال الفضيل بن عياض: أخلصه وأصوبه، قالوا: وما أخلصه وأصوبه؟ قال: إن العمل إذا كان خالصًا ولم يكن صوابًا لم يقبل، وإذا كان صوابًا ولم يكن خالصًا لم يقبل؛ حتى يكون خالصًا صوابًا، والخالص أن يكون لله، والصواب أن يكون على السنة؛ ولهذا كان عمر بن الخطاب يقول في دعائه: اللهم اجعل عملي كله صالحًا، واجعله لوجهك خالصًا، ولا تجعل لأحد فيه شيئًا.

وأما الحقيقة الدينية: وهي تحقيق ما شرعه الله ورسوله مثل الإخلاص لله، والتوكل على الله، والخوف من الله، والشكر لله، والصبر لحكم الله، والحب لله ورسوله، والبغض في الله ورسوله، ونحو ذلك مما يحبه الله ورسوله؛ فهذا حقائق أهل الإيمان وطريق أهل العرفان[1]

- قولهم في التشاغل بالعلم

هم ينهون عن التشاغل بعلم الشريعة من حديث وفقه وأصول ونحوه، ويهتمون بعلم الباطن وما يسمونه «العلم اللَّدُنِّي».

ومن تعلم منهم علم الشريعة قبل ذلك دفن كتبه التي فيها علمه.

أقوال العلماء:

قال ابن الجوزي: لما انقسم هؤلاء بين متكاسل عن طلب العلم، وبين ظانٍّ أن العلم هو ما يقع في النفوس من ثمرات التعبد، وسموا ذلك العلم العلم الباطن -نهوا عن التشاغل بالعلم الظاهر.

أخبرنا عبد الرحمن بن محمد القزاز، نا أبو بكر أحمد بن علي، نا علي بن أبي علي البصري، ثنا

(١) مجموع الفتاوى (١١/٥٠٨، ٥٠٩)، (٤/٨٢- ٨٤).

أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن محمد الطبري، قال: سمعت جعفر الخلدي يقول: لو تركني الصوفيَّة لجتتكم بإسناد الدنيا لقد مضيت إلى عباس الدوري وأنا حدث فكتبت عنه مجلسًا واحدًا، وخرجت من عنده فلقيني بعض من كنت أصحبه من الصوفيَّة، فقال: إيش هذا معك فأريته إياه، فقال: ويحك تدع علم الخرق، وتأخذ علم الورق، ثم خرق الأوراق، فدخل كلامه في قلبي، فلم أعد إلى عباس.

قال ابن الجوزي: ويلغني عن أبي سعيد الكندي، قال: كنت أنزل رباط الصوفيَّة، وأطلب الحديث في خفية بحيث لا يعلمون، فسقطت الدواة يومًا من كمي فقال لي بعض الصوفيَّة: استر عورتك.

أخبرنا محمد بن ناصر، نا أبو القاسم هبة الله بن عبد الله الواسطي، نا أبو بكر الخطيب، نا أبو الفتح بن أبي الفوارس، نا الحسين بن أحمد الصفار، قال كان بيدي محبرة فقال لي الشبلي: غيب سوادك عني يكفيني سواد قلبي.

أخبرنا أبو بكر بن حبيب، نا أبو سعد بن أبي صادق، نا ابن باكويه، قال: سمعت عبد الله العزال المذكر، قال: سمعت علي بن مهدي، يقول: وقفت ببغداد على حلقة الشبلي فنظر إلي ومعي محبرة فأنشأ يقول:

تسربلت للحرب ثوب الغرق	وجبت البلاد لوجد القلق
ففيك هتكت قناع الغويِّ	وعنك نطقت لدى من نطق
إذا خاطبوني بعلم الورق	برزت عليهم بعلم الخرق[١]

نقض قولهم:

قال ابن الجوزي: قلت: من أكبر المعاندة لله عز وجل الصد عن سبيل الله، وأوضح سبيل الله العلم؛ لأنه دليل على الله وبيان لأحكام الله وشرعه وإيضاح لما يحبه ويكرهه فالمنع منه معاداة لله ولشرعه ولكن الناهين عن ذلك ما تفطنوا لما فعلوا.

أخبرنا ابن حبيب، قال: نا ابن أبي صادق، نا ابن باكويه، قال: سمعت أبا عبد الله بن خفيف، يقول: اشتغلوا بتعلم العلم، ولا يغرنكم كلام الصوفيَّة؛ فإني كنت أخبِّئ محبرتي في جيب مرقعتي، والكاغد في حزة سراويلي، وكنت أذهب خفية إلى أهل العلم؛ فإذا علموا بي خاصموني، وقالوا: لا تفلح، ثم احتاجوا إلي بعد ذلك، وقد كان الإمام أحمد بن حنبل يرى المحابر بأيدي طلبة العلم فيقول: هذه سُرُج الإسلام، وكان هو يحمل المحبرة على كبر سنه؛ فقال له رجل: إلى متى يا أبا عبد الله؟ فقال: المحبرة إلى المقبرة، وقال في قوله عليه الصلاة والسلام: «**لا تزال طائفة من أمتي منصورين لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة**»، فقال: أحمد إن لم يكونوا أصحاب

---

(١) تلبيس إبليس ص(٣٩٩، ٤٠٠).

الحديث؛ فلا أدري من هم، وقال أيضًا: إن لم يكن أصحاب الحديث الأبدال؛ فمن يكون؟! وقيل له: إن رجلًا قال في أصحاب الحديث: إنهم كانوا قوم سوء؛ فقال أحمد: هو زنديق، وقد قال الإمام الشافعي رحمه الله: إذا رأيت رجلًا من أصحاب الحديث؛ فكأني رأيت رجلًا من أصحاب رسول الله ﷺ.

وقال يوسف بن أسباط: بطلبة الحديث يدفع الله البلاء عن أهل الأرض.

أخبرنا أبو منصور القزاز، نا أبو بكر الخطيب، ثنا عبد العزيز بن علي، ثنا ابن جهضم، ثنا محمد بن جعفر، ثنا أحمد بن محمد بن مسروق، قال: رأيت كأن القيامة قد قامت، والخلق مجتمعون إذا نادى منادٍ: الصلاة جامعة فاصطف الناس صفوفا، فأتاني ملك فتأملته؛ فإذا بين عينيه مكتوب جبريل أمين الله، فقلت: أين النبي ﷺ؟ فقال: مشغول بنصب الموائد لإخوانه الصوفيَّة، فقلت: وأنا من الصوفيَّة، فقيل: نعم، ولكن شغلك كثرة الحديث.

قال ابن الجوزي: معاذ الله أن ينكر جبريل التشاغل بالعلم، وفي إسناد هذه الحكاية ابن جهضم، وكان كذَّابًا ولعلها عمله، وأما ابن مسروق فأخبرني القزاز، نا أبو بكر الخطيب، حدثني علي بن محمد بن نصر، قال: سمعت حمزة بن يوسف، قال: سمعت الدارقطني يقول: أبو العباس بن مسروق ليس بالقوي؛ يأتي بالمعضلات[1]

وقال: قد كان جماعة منهم تشاغلوا بكتابة العلم، ثم لبس عليهم إبليس، وقال ما المقصود إلا العمل، ودفنوا كتبهم؛

فقد رُوِيَ أن أحمد بن أبي الحواري رمى كتبه في البحر، وقال: نعم الدليل كُنْتِ، والاشتغال بالدليل بعد الوصول محال. ولقد طلب أحمد بن أبي الحواري الحديث ثلاثين سنة فلما بلغ منه الغاية حمل كتبه إلى البحر فغرقها وقال: يا علم لم أفعل بك هذا تهاونًا، ولا استخفافًا بحقك؛ ولكني كنت أطلبك لأهتديَ بك إلى ربي؛ فلما اهتديتُ بكِ أستغنيتُ عنك.

أخبرنا أبو بكر بن حبيبٍ، نا أبو سعد بن أبي صادقٍ، نا ابن باكويه، قال: سمعتُ أبا الحسن غلام شعوانة بالبصرة يقول: سمعت أبا الحسنِ بن سالم، عن أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ، قال أحمد بن محمد بن إسماعيل أبو الحسين بن الخلال: كان حسن الفهم له صبر على الحديث، وأنه كان يتصوف ويرمي بالحديث مدة ثم يرجع ويكتب، ولقد أخبرت أنه رمى بجملة من سماعاته القديمة في دجلة، فأول ما سمع على أبي العباس الأصم وطبقته وكتب الكثير.

أنبأنا زاهر بن طاهرٍ، نا أحمد بن الحسين البيهقي، قال: سمعت أبا عمرٍو بن أبي جعفر، يقول: سمعت أبا طاهرٍ الجنايدي، يقول: لقد كان موسى بن هرون يقرأ علينا؛ فإذا فرغ من الجزء رمى بأصله في دجلة ويقول: لقد أديته.

---

(١) تلبيس إبليس ص(٤٠٠، ٤٠١).

أخبرنا محمد بن ناصرٍ، نا أحمد بن علي بن خلفٍ، نا أبو عبد الرحمن السلمي، قال: سمعت أبا نصرٍ الطوسي، يقول: سمعت جماعة من مشايخ الري يقولون: ورث أبو عبد الله المقري عن أبيه خمسين ألف دينار سوى الضياع والعقار؛ فخرج عن جميع ذلك وأنفقها على الفقراء، قال: فسألت أبا عبد الله عن ذلك، فقال: أحرمت وأنا غلام حدث، وخرجت إلى مكة على الوحدة حين لم يبق لي شيء أرجع إليه، وكان اجتهادي أن أزهد في الكتب، وما جمعت من العلم والحديث أشد علي من الخروج إلى مكة، والتقطع في الأسفار، والخروج عن ملكي.

أخبرنا أبو منصور القزاز، نا أحمد بن علي بن ثابتٍ، نا إسماعيل الحيري، ثنا محمد بن الحسين السلمي، قال: سمعت أبا العباس بن الحسين البغدادي يقول: سمعت الشبلي، يقول: أعرف من لم يدخل في هذا الشأن حتى أنفق جميع ملكه وغرق في هذه الدجلة سبعين قمطرًا مكتوبًا بخطه، وحفظ وقرأ بكذا وكذا رواية يعني بذلك نفسه.

قال ابن الجوزي: قد سبق القول بأن العلم نور، وأن إبليس يحسن للإنسان إطفاء النور ليتمكن منه في الظلمة، ولا ظلمة كظلمة الجهل، ولما خاف إبليس أن يعاود هؤلاء مطالعة الكتب فربما استدلوا بذلك على مكايده، حسن له دفن الكتب وإتلافها، وهذا فعل قبيح محظور، وجهل بالمقصود بالكتب، وبيان هذا أن أصل العلوم القرآن والسنة فلما علم الشرع أن حفظهما يصعب أمر بكتابة المصحف وكتابة الحديث؛ فأما القرآن فإن رسول الله ﷺ كان إذا نزلت عليه آية دعا بالكاتب فأثبتها، وكانوا يكتبونها في العسب والحجارة وعظام الكتف، ثم جمع القرآن بعده في المصحف أبو بكر صونًا عليه ثم نسخ من ذلك عثمان بن عفان رضي الله عنه وبقية الصحابة، وكل ذلك لحفظ القرآن لئلا يشذ منه شيء؛ وأما السنة فإن النبي ﷺ قصر الناس في بداية الإسلام على القرآن وقال: «**لا تكتبوا عني سوى القرآن**» فلما كثرت الأحاديث ورأى قلة ضبطهم أذن لهم في الكتابة فروي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه شكى إلى رسول الله ﷺ قلة الحفظ فقال: «**ابسط رداءك**» فبسط رداءه وحدثه النبي عليه الصلاة والسلام، وقال: «**ضمه إليك**» فقال أبو هريرة: فلم أنسَ بعد ذلك شيئًا بما حدثنيه رسول الله ﷺ، وفي رواية أنه قال: «**استعن على حفظك بيمينك**» يعني بالكتابة، وروى عنه ﷺ عبدُ الله بن عمرو أنه قال: «**قيدوا العلم**» فقلت: يا رسول الله، وما تقييده؟ قال: «**الكتابة**». وروى عنه أيضا رافعُ بن خديج قال: قلنا يا رسول الله، إنا نسمع منك أشياء أفنكتبها؟ قال: «**اكتبوا ولا حرج**».

قال ابن الجوزي: واعلم أن الصحابة ضبطت ألفاظ رسول الله ﷺ، وحركاته، وأفعاله، واجتمعت الشريعة من رواية هذا ورواية هذا.

وقد قال رسول الله ﷺ: «**بلغوا عني**» ، وقال: «**نضر الله أمرًا سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها**» وتأدية الحديث كما يسمع لا يكاد يحصل إلا من الكتابة؛ لأن الحفظ خوان، وقد كان أحمد بن حنبل رضي الله عنه يحدث بالحديث فيقال له: أمله علينا، فيقول: لا بل من الكتاب.

وقد قال علي بن المديني: أمرني سيدي أحمد بن حنبل ألا أحدث إلّا من الكتاب.

فإذا كانت الصحابة قد روت السنة وتلقتها التابعون وسافر المحدثون وقطعوا شرق الأرض وغربها لتحصيل كلمة من هاهنا، وكلمة من هنا، وصححوا ما صح، وزيفوا ما لم يصح، وجرحوا الرواة، وعدلوا، وهذبوا السنن، وصنفوا ثم من يغسل ذلك فيضيع التعب، ولا يعرف حكم الله في حادثة، فما عوندت الشريعة بمثل هذا.

فهل لشريعة من الشرائع قبلنا إسناد إلى نبيهم، وإنما هذه خصيصة لهذه الأمة، وقد روينا عن الإمام أحمد بن حنبل مع كونه طاف الشرق والغرب في طلب الحديث أنه قال: لابنه ما كتبت عن فلان فذكر له أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يخرج يوم العيد من طريق، ويرجع من أخرى؛ فقال الإمام أحمد بن حنبل: إنا لله سنة من سنن رسول الله ﷺ لم تبلغني، وهذا قوله مع إكثاره وجمعه فكيف بمن لم يكتب، وإذا كتب غسل، أفترى إذا غُسلت الكتب ودُفنت على ما يعتمد في الفتاوى والحوادث على فلان الزاهد، أو فلان الصوفي، أو على الخواطر فيما يقع لها نعوذ بالله من الضلال بعد الهدى[(١)]

- قولهم في العلوم الشرعية

تكلم كثير منهم في علوم الشريعة من: تفسير، وحديث، وفقه، ونحوه بما سنُّوه لأنفسهم من طريقة.

أقوال العلماء:

قال السكسكي: وأما ما هجس في نفوسهم وتكلموا به في تفسير قرآن أو حديث نبوي أو غير ذلك مما شرعوه لأنفسهم واصطلحوا عليه أنه منسوب إلى الله تعالى، وأنه الحق، وإن خالف ما عليه جمهور العلماء وأئمة الشريعة وفسرته علماء الصحابة وثقاتهم، بناء على الأصل الذي أصلوه من الحلول والممازجة[(٢)]

نقض قولهم:

قال ابن الجوزي: اعلم أن هؤلاء القوم لما تركوا العلم، وانفردوا بالرياضيات على مقتضى آرائهم؛ لم يصبروا عن الكلام في العلوم، فتكلموا بواقعاتهم فوقعت الأغاليط القبيحة منهم، فتارة يتكلمون في تفسير القرآن، وتارة في الحديث، وتارة في الفقه، وغير ذلك، ويسوقون العلوم إلى مقتضى علمهم الذي انفردوا به، والله سبحانه لا يخلي الزمان من أقوام قوَّامٍ بشرعه، يردون على المتخرصين، ويبينون غلط الغالطين[(٣)]

---

(١) تلبيس إبليس ص(٣٩٥- ٣٩٩).

(٢) البرهان ص(١٠٢).

(٣) تلبيس إبليس ص(٤٠١).

قال ابن الجوزي: وقد جمع أبو عبد الرحمن السلمي في تفسير القرآن من كلامهم الذي أكثره هذيان لا يحل نحو مجلدين سماها حقائق التفسير.

وجميع الكتاب من هذا الجنس، ولقد هممت أن أثبت منه هاهنا كثيرًا؛ فرأيت أن الزمان يضيع في كتابة شيء بين الكفر والخطأ والهذيان، وهو من جنس ما حكينا عن الباطنية؛ فمن أراد أن يعرف جنس ما في الكتاب فهذا أنموذجه، ومن أراد الزيادة فلينظر في ذلك الكتاب[١]

وقال: أخبرنا عبد الحق بن عبد الخالق، نا المبارك بن عبد الجبار، نا الحسين بن علي الطناجيري، نا أبو حفص بن شاهين، قال: وقد تكلمت طائفة من الصوفيَّة في نفس القرآن بما لا يجوز[٢]

وقال: وإني لأتعجب من هؤلاء، وقد كانوا يتورعون من اللقمة والكلمة كيف انبسطوا في تفسير القرآن إلى ما هذا حده[٣]

- قولهم في التكاليف الشرعية:

يرى بعضهم أن التكاليف تسقط عنهم عند الوصول إلى منزلة العارفين ودرجة اليقين.

أقوال العلماء:

قال الأشعري: ومالوا إلى اطِّراح الشَّرَائع، وزعموا أن الإنسان ليس عليه فرض ولا يلزمه عبادة إذا وصل إلى معبوده[٤]

وقال: وفي النُّسَّاك قومٌ يزعمون أنَّ العبادةَ تبلغ بهم إلى منزلةٍ تزول عنهم العباداتُ، وتكون الأشياء المحظورات على غيرهم من الزنى وغيره مباحاتٍ لهم[٥]

وقال ابن حزم: إنَّ من الصوفيَّة من يقول: إنَّ من عرف الله تعالى سقطت عنه الأعمال الشرعية. وزاد بعضهم: واتصل بالله تعالى.

وبلغنا أن بنيسابور اليوم في عصرنا هذا رجلًا يكنى أبا سعيد أبي الخير -هكذا معًا- من الصوفيَّة مرَّة يلبس الصوف، ومرَّة يلبس الحرير المحرَّم على الرجال، ومرَّة يصلي في اليوم ألف ركعة، ومرَّة لا يصلي لا فريضة ولا نافلة، وهذا كفر محض، ونعوذ بالله من الضلالِ[٦]

وقال: وقالوا: من بلغ الغاية القصوى من الولاية سقطت عنه الشرائع كلّها، من الصلاة

---

(١) تلبيس إبليس ص(٤٠٣، ٤٠٤).

(٢) تلبيس إبليس ص(٤٠٥).

(٣) تلبيس إبليس ص(٤٠٦).

(٤) مقالات الإسلاميين ص(١٤).

(٥) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٩).

(٦) الفصل (٤/١٤٣، ١٤٤).

والصيام والزكاة وغير ذلك، وحلّت له المحرمات كلها من الزنى والخمر، وغير ذلك واستباحوا بهذا نساء غيرهم[١].

وقال السكسكي: ويدعون أنهم قد ارتفعت درجتهم عن التعبدات اللازمة للعامة، وانكشفت لهم حجب الملكوت، واطلعوا على أسرارهم وصارت عبادتهم بالقلب لا بالجوارح، قالوا: لأن عمل العامة بالجوارح سلم ومرقاة إلى علم الحقائق؛ إذ هو المقصود على الحقيقة، وهي البواطن الخفية عندهم لا عمل بالجوارح، . . .، فلما أبطلوا علم الشريعة، وأبطلوا أحكامها أباحوا المحظورات، وخرجوا عن إلزام الواجبات[٢].

وقال: وقوم منهم يدعون أنهم قد اطلعوا على أسرار التكليف، وأحاطوا علمًا بموجبه، وأنه إنما شرع ذلك للعامة ليرتدعوا عن الأهواء المؤدية إلى سفك الدماء ويتحفظ بذلك نظام الدنيا، وذلك من المصالح العظيمة التي لم يطلع عليها إلا الأنبياء ومن قام مقامهم في السياسة، قالوا: ولهذا اختلفت الشرائع لاختلاف مصالح الناس واختلاف الأزمنة؛ فشرع في كل وقت ما فيه المصلحة لأهله، قالوا: وفي كمال حكمتنا وبقوة رأينا ووافر أحلامنا ما سيغني عن التزام سياسة غيرنا، والانتظام في سلك المبايعة لغيرنا ولا حظر علينا ولا واجب، وإذا سئلوا: لأي شيء تصومون وتصلون وتأتون بما تأتي به المسلمون من الواجبات؟ قالوا: لرياضة الجسد، وعادة البلد، وصيانة المال والولد[٣].

وقال شيخ الإسلام: ملاحدة المتصوفة: الذين يجعلون فعل المأمور وترك المحظور واجبًا على السالك حتى يصير عارفًا محققًا في زعمهم، وحينئذ يسقط عنه التكليف، ويتأولون على ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ ﴿٩٩﴾﴾ [الحِجر: الآية ٩٩]، زاعمين أن اليقين هو ما يدعونه من المعرفة، واليقين هنا الموت وما بعده، كما قال تعالى عن أهل النار: ﴿وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلۡخَآئِضِينَ ﴿٤٥﴾ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴿٤٦﴾ حَتَّىٰٓ أَتَىٰنَا ٱلۡيَقِينُ ﴿٤٧﴾ فَمَا تَنفَعُهُمۡ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾[٤].

نقض قولهم:

قال شيخ الإسلام: فمن كان من قوله هو أنه أو طائفة غيره قد خرجت عن كل أمر ونهي؛ بحيث لا يجب عليها شيء ولا يحرم عليها شيء؛ فهؤلاء أكفر أهل الأرض، وهم من جنس فرعون وذويه، وهم مع هذا لا بد أن يلتزموا بشيء يعيشون به؛ إذ لا يمكن النوع الإنساني أن يعيش إلا بنوع أمرٍ ونهيٍ؛ فيخرجون عن طاعة الرحمن وعبادته إلى طاعة الشيطان وعبادته، ففرعون هو الذي

(١) الفصل (٤/ ١٧٠)، (٢/ ٩٠).
(٢) البرهان ص(١٠٢).
(٣) البرهان ص(١٠٣).
(٤) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٠٣)، (٢/ ٩٥، ٩٦).

قال لموسى: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٢٣] ثم كانت له آلهة يعبدها كما قال له قومه: ﴿وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٢٧]

ولكن كثير من هؤلاء لا يطلقون السلب العام ويخرجون عن ربقة العبودية مطلقًا، بل يزعمون سقوط بعض الواجبات عنهم، أو حل بعض المحرمات لهم؛ فمنهم من يزعم أنه سقطت عنه الصلوات الخمس لوصوله إلى المقصود، وربما قد يزعم سقوطها عنه إذا كان في حال مشاهدة وحضور، وقد يزعمون سقوط الجماعات عنهم استغناء عنها بما هو فيه من التوجه والحضور، ومنهم من يزعم سقوط الحج عنه مع قدرته عليه؛ لأن الكعبة تطوف به أو لغير هذا من الحالات الشيطانية، ومنهم من يستحل الفطر في رمضان لغير عذر شرعي زعمًا منه استغناؤه عن الصيام، ومنهم من يستحل الخمر زعمًا منه أنها إنما تحرم على العامة الذين إذا شربوها تخاصموا وتضاربوا دون الخاصة العقلاء، ويزعمون أنها تحرم على العامة الذين ليس لهم أعمال صالحة، فأما أهل النفوس الزكية والأعمال الصالحة: فتباح لهم دون العامة. . .

وهذا الذي اتفق عليه الصحابة هو متفق عليه بين أئمة الإسلام لا يتنازعون في ذلك، ومن جحد وجوب بعض الواجبات الظاهرة المتواترة كالصلوات الخمس، وصيام شهر رمضان، وحج البيت العتيق، أو جحد تحريم بعض المحرمات الظاهرة المتواترة كالفواحش، والظلم، والخمر، والميسر، والزنى، وغير ذلك، أو جحد حل بعض المباحات الظاهرة المتواترة كالخبز، واللحم، والنكاح؛ فهو كافر مرتد يستتاب فإن تاب وإلا قتل، وإن أضمر ذلك كان زنديقًا منافقًا لا يستتاب عند أكثر العلماء بل يقتل بلا استتابة إذا ظهر ذلك منه.

ومن هؤلاء من يستحل بعض الفواحش كاستحلال مؤاخاة النساء الأجانب، والخلو بهن زعمًا منه أنه يحصل لهن البركة بما يفعله معهن، وإن كان محرمًا في الشريعة، وكذلك من يستحل ذلك من المردان، ويزعم أن التمتع بالنظر إليهم ومباشرتهم هو طريق لبعض السالكين حتى يترقى من محبة المخلوق إلى محبة الخالق، ويأمرون بمقدمات الفاحشة الكبرى وقد يستحلون الفاحشة الكبرى كما يستحلها من يقول إن التلوط مباح بملك اليمين؛ فهؤلاء كلهم كفار باتفاق المسلمين، وهم بمنزلة من يستحل قتل المسلمين بغير حق، ويسبي حريمهم، ويغنم أموالهم، وغير ذلك من المحرمات التي يعلم أنها من المحرمات تحريمًا ظاهرًا متواترًا.

لكن من الناس من يكون جاهلًا ببعض هذه الأحكام جهلًا يعذر به؛ فلا يحكم بكفر أحد حتى تقوم عليه الحجة من جهة بلاغ الرسالة كما قال تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النِّساء: الآية ١٦٥] وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسرَاء: الآية ١٥]

ودلائل فساد هذا القول كثيرة في الكتاب والسنة، واتفاق سلف الأمة وأئمتها ومشائخها لا يحتاج إلى بسطها، بل قد علم بالاضطرار من دين الإسلام أن الأمر والنهي ثابت في حق العباد إلى الموت. . .

ومن هؤلاء من يحتج بقوله: ﴿وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ ۝٩٩﴾ [الحِجر: الآية ٩٩] ، ويقول: معناها اعبد ربك حتى يحصل لك العلم والمعرفة؛ فإذا حصل ذلك سقطت العبادة.

وربما قال بعضهم: اعملْ حتى يحصل لك حال؛ فإذا حصل لك حال تَصَوُّفٍ سقطت عنك العبادة، وهؤلاء فيهم من إذا ظن حصول مطلوبة من المعرفة والحال استحل ترك الفرائض، وارتكاب المحارم، وهذا كفر كما تقدم.

ومنهم من يظن استغناءه عن النوافل حينئذ، وهذا مغبون منقوص جاهل ضال خاسر باعتقاد الاستغناء عن النوافل واستخفافه بها حينئذ، بخلاف من تركها معتقدًا كمال من فعلها حينئذ معظمًا لحاله؛ فإن هذا ليس مذمومًا، وإن كان الفاعل لها مع ذلك أفضل منه، أو يكون هذا من المقربين السابقين، وهذا من المقتصدين أصحاب اليمين.

ومن هؤلاء من يظن أن الاستمساك بالشريعة -أمرًا ونهيًا- إنما يجب عليه ما لم يحصل له من المعرفة أو الحال؛ فإذا حصل له لم يجب عليه حينئذ الاستمساك بالشريعة النبوية، بل له حينئذ أن يمشي مع الحقيقة الكونية القدرية، أو يفعل بمقتضى ذوقه ووجده وكشفه ورأيه من غير اعتصام بالكتاب والسنة، وهؤلاء منهم من يعاقب بسلب حاله حتى يصير منقوصًا عاجزًا محرومًا، ومنهم من يعاقب بسلب الطاعة حتى يصير فاسقًا، ومنهم من يعاقب بسلب الإيمانِ حتَّى يصير مرتدًّا منافقًا أو كافرًا ملعنًا وهؤلاء كثيرون جدًّا، وكثير من هؤلاء يحتج بقصة موسى والخضر.

فأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ ۝٩٩﴾ [الحِجر: الآية ٩٩] فهي عليهم لا لهم قال الحسن البصري: إن الله لم يجعل لعمل المؤمنين أجلًا دون الموت، وقرأ قوله: ﴿وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ ۝٩٩﴾ [الحِجر: الآية ٩٩] وذلك أن اليقين هنا الموت، وما بعده باتفاق علماء المسلمين، وهؤلاء من المستيقنين وذلك مثل قوله: ﴿مَا سَلَكَكُمۡ فِي سَقَرَ ۝٤٢ قَالُواْ لَمۡ نَكُ مِنَ ٱلۡمُصَلِّينَ ۝٤٣﴾ إلى قوله: ﴿وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلۡخَآئِضِينَ ۝٤٥ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤٦ حَتَّىٰٓ أَتَىٰنَا ٱلۡيَقِينُ ۝٤٧﴾ فهذا قالوه وهم في جهنم، وأخبروا أنهم كانوا على ما هم عليه من ترك الصلاة والزكاة والتكذيب بالآخرة، والخوض مع الخائضين حتى أتاهم اليقينُ، ومعلوم أنهم مع هذا الحال لم يكونوا مؤمنين بذلك في الدنيا، ولم يكونوا مع الذين قال الله فيهم: ﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٤] ، وإنما أراد بذلك أنه أتاهم ما يوعدون وهو اليقين، ومنه قول النبي في الحديث الصحيح لما توفي عثمان بن مظعون، وشهدت له بعض النسوة بالجنة، فقال لهم النبي: **«وما يدريك؟! إني -والله، وأنا رسول الله- ما أدري ما يفعل بي»**، وقال: **«أما عثمان فقد جاءه اليقينُ من ربِّه»**؛ أي: أتاه ما وعده وهو اليقين.

و يقين على وزن «فعيل» سواء كان «فعيل» بمعنى «مفعول»؛ أي: الموت كالحبيب والنصيح والذبيح، أو كان مصدرًا وضع موضع المفعول كقوله: ﴿هَٰذَا خَلۡقُ ٱللَّهِ﴾ [لقمَان: الآية ١١] ، وقوله: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النّحل: الآية ١] ، وقوله: ضرب الأمير، وغفر الله لك، قيل: وقولهم: قدرة عظيمة، وأمثال ذلك؛ فإنه كثير فعلى التقديرين المعنى لا يختلف بل اليقين هو ما وعد به العباد

من أمر الآخرة، وقوله حتى يأتيك اليقين كقولك يأتيك ما توعد.

فأما أن يظن أن المراد: اعبده حتى يحصل لك إيقان، ثم لا عبادة عليك؛ فهذا كفر باتفاق أئمة المسلمين، ولهذا لما ذكر للجنيد بن محمد أن قومًا يزعمون أنهم يصلون من طريق البر إلى ترك العبادات فقال: الزنى والسرقة وشرب الخمر خير من قول هؤلاء، وما زال أئمة الدين ومشايخه يعظمون النكير على هؤلاء المنافقين، وإن كانوا من الزهاد العابدين، وأهل الكشف والتصرف في الكون وأرباب الكلام والنظر في العلوم؛ فإن هذه الأمور قد يكون بعضها في أهل الكفر والنفاق، ومن المشركين وأهل الكتاب، وإنما الفاصل بين أهل الجنة وأهل النار الإيمان والتقوى الذي هو نعت أولياء الله كما قال: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾.

وأما احتجاجهم بقصة موسى والخضر؛ فيحتجون بها على وجهين:

أحدهما: أن يقولوا: إن الخضر كان مشاهدًا الإرادة الربانية الشاملة، والمشيئة الإلهية العامة، وهي «الحقيقة الكونية»؛ فلذلك سقط عنه الملام فيما خالف فيه الأمر والنهي الشرعي، وهو من عظيم الجهل والضلال بل من عظيم النفاق والكفر؛ فإن مضمون هذا الكلام أن من آمن بالقدر وشهد أن الله رب كل شيء لم يكن عليه أمر ولا نهي، وهذا كفر بجميع كتب الله ورسله، وما جاءوا به من الأمر والنهي، وهو من جنس قول المشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: الآية ١٤٨] ، قال الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا ۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: الآية ١٤٨] ونظير هذا في سورة النحل وفي سورة يس: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٤٧﴾﴾ [يس: الآية ٤٧] وكذلك في سورة الزخرف ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم ۗ مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [الزخرف: الآية ٢٠]

وهؤلاء هم القدرية المشركية الذين يحتجون بالقدر على دفع الأمر والنهي، هم شر من القدرية الذين هم مجوس هذه الأمة، الذين رُوِيَ فيهم: «إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم»؛ لأن هؤلاء يقرون بالأمر والنهي، والثواب والعقاب، لكن أنكروا عموم الإرادة والقدرة والخلق، وربما أنكروا سابق العلم.

وأما «القدرية المشركية»؛ فإنهم ينكرون الأمر والنهي والثواب والعقاب لكن وإن لم ينكروا عموم الإرادة والقدرة والخلق؛ فإنهم ينكرون الأمر والنهي والوعد والوعيد، ويكفرون بجميع الرسل والكتب؛ فإن الله إنما أرسل الرسل مبشرين من أطاعهم بالثواب، ومنذرين من عصاهم بالعقاب، وقد بسطنا الكلام على هؤلاء في مواضع غير هذا،

وأيضا فإن موسى عليه السلام كان مؤمنًا بالقدر وعالمًا به؛ بل أتباعه من بني إسرائيل كانوا

أيضًا مؤمنين بالقدر؛ فهل يظن من له أدنى عقل أن موسى طلب أن يتعلم من الخضر الإيمان بالقدر وأن ذلك يدفع الملام مع أن موسى أعلم بالقدر من الخضر، بل عموم أصحاب موسى يعلمون ذلك،

وأيضا فلو كان هذا هو السر في قصة الخضر بين ذلك لموسى وقال: إني كنت شاهدًا للإرادة والقدر، وليس الأمر كذلك بل بين له أسبابًا شرعيةً تبيح له ما فعل كما سنبينه إن شاء الله تعالى.

وأما الوجه الثاني: فإن من هؤلاء من يظن أن من الأولياء من يسوغ له الخروج عن الشريعة النبوية كما ساغ للخضر الخروج عن متابعة موسى، وأنه قد يكون للولي في المكاشفة والمخاطبة ما يستغني به عن متابعة الرسول في عموم أحواله، أو بعضها، وكثير منهم يفضل الولي في زعمه؛ إما مطلقًا، وإما من بعض الوجوه على النبي زاعمين أن في قصة الخضر حجة لهم.

وكل هذه المقالات من أعظم الجهالات والضلالات؛ بل من أعظم أنواع النفاق والإلحاد والكفر، فإنه قد علم بالاضطرار من دين الإسلام أن رسالة محمد بن عبد الله لجميع الناس عربهم وعجمهم وملوكهم وزهادهم وعلمائهم وعامتهم، وأنها باقية دائمة إلى يوم القيامة؛ بل عامة الثقلين الجن والإنس، وأنه ليس لأحد من الخلائق الخروج عن متابعته، وطاعته، وملازمة ما يشرعه لأمته من الدين، وما سنه لهم من فعل المأمورات، وترك المحظورات؛ بل لو كان الأنبياء المتقدمون قبله أحياءً لوجب عليهم متابعته ومطاوعته.

وقال الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُم مِّنَ الشَّاهِدِينَ ﴿٨١﴾﴾ [آل عِمرَان: الآية ٨١]، قال ابن عباس: ما بعث الله نبيًّا إلا أخذ عليه الميثاق؛ لئن بُعِثَ مُحَمَّدٌ وهو حي ليؤمنن به ولَيَنْصُرنَّه، وأمره بأخذ الميثاق على أمته لئن بُعِثَ محمدٌ وهو حي ليؤمنن به ولينصرنه.

وفي سنن النسائي عن جابر أن النبي رأى بيد عمر بن الخطاب ورقة من التوراة فقال: **«أمتهوكون يابن الخطاب، لقد جئتكم بها بيضاء نقية، لو كان موسى حيًّا ما وسعه إلا اتباعي»** هذا أو نحوه، ورواه أحمد في المسند ولفظه: **«ولو كان موسى حيًّا، ثم اتبعتموه وتركتموني لضللتم»**، وفي مراسيل أبي داود قال: **«كفى بقوم ضلالة أن يبتغوا كتابًا غير كتابكم أنزل على نبي غير نبيهم»**، وأنزل الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العَنكبوت: الآية ٥١] الآية.

بل قد ثبت بالأحاديث الصحيحة أن المسيح عيسى ابن مريم إذا نزل من السماء؛ فإنه يكون متبعًا لشريعة محمد بن عبد الله ﷺ؛ فإذا كان يجب اتباعه ونصره على من يدركه من الأنبياء فكيف بمن دونهم؟

بل مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام أنه لا يجوز لمن بلغته دعوته أن يتبع شريعة رسول غيره كموسى وعيسى فإذا لم يجز الخروج عن شريعته إلى شريعة رسول فكيف بالخروج عنه والرسل

كما قال تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ١٣٦ فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا هُمۡ فِي شِقَاقٖۖ فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ١٣٧﴾، وقال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ ٢٨٥﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨٥]

ولهذا لما كان قد دخل فيما ينقله أهل الكتاب عن الأنبياء تحريف وتبديل: كان ما علمنا أنه صدق عنهم آمنا به وما علمنا أنه كذب رددناه، وما لم نعلم حاله لم نصدقه ولم نكذبه، كما روى البخاري في صحيحه عن أبي هريرة عن النبي قال: **«إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم، ولا تكذبوهم فإما أن يحدثونكم بباطل فتصدقوهم، وإما أن يحدثوكم بحق فتكذبوهم، وقولوا: آمنا بما أنزل إلينا وما أنزل إليكم»**.

ومما يبين الغلط الذي وقع لهم في الاحتجاج بقصة موسى والخضر على مخالفة الشريعة أن موسى عليه السلام لم يكن مبعوثًا إلى الخضر ولا أوجب الله على الخضر متابعته وطاعته بل قد ثبت في الصحيحين أن الخضر قال له: يا موسى، إني على علم من علم الله عَلَّمَنِيهِ الله لا تعلمه وأنت على علم من علم الله علمكه الله لا أعلمه وذلك أن دعوة موسى كانت خاصة. وقد ثبت في الصحاح من غير وجه عن النبي أنه قال: فيما فضله الله به على الأنبياء قال: **«كان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة»**؛ فدعوة محمد شاملة لجميع العباد ليس لأحد الخروج عن متابعته وطاعته ولا استغناء عن رسالته كما ساغ للخضر الخروج عن متابعة موسى وطاعته؛ مستغنيًا عنه بما علمه الله وليس لأحد ممن أدركه الإسلام أن يقول لمحمد: إني على علم من علم الله عَلَّمَنِيهِ الله لا تعلمه، ومن سوغ هذا أو اعتقد أن أحدًا من الخلق الزهاد والعباد أو غيرهم له الخروج عن دعوة محمد ومتابعته؛ فهو كافر باتفاق المسلمين، ودلائل هذا من الكتاب والسنة أكثر من أن تذكر هنا.

وقصة الخضر ليس فيها خروج عن الشريعة، ولهذا لما بين الخضر لموسى الأسباب التي فعل لأجلها ما فعل وافقه موسى، ولم يختلفا حينئذ ولو كان ما فعله الخضر مخالفًا لشريعة موسى لما وافقه.

ومثل هذا وأمثاله يقع للمؤمنين بأن يختص أحد الشخصين بالعلم بسبب يبيح له الفعل في الشريعة والآخر لا يعلم ذلك السبب، وإن كان قد يكون أفضل من الأول مثل شخصين دخلا إلى بيت شخص وكان أحدهما يعلم طيب نفسه بالتصرف في منزله إما بإذن لفظي أو غيره فيتصرف وذلك مباح في الشريعة، والآخر الذي لم يعلم هذا السبب لا يتصرف.

وخرق السفينة كان من هذا الباب؛ فإن الخضر كان يعلم أن أمامهم ملك يأخذ كل سفينة غصبًا وكان من المصلحة التي يختارها أصحاب السفينة إذا علموا ذلك لئلا يأخذها خير من انتزاعها منهم.

ونظير هذا حديث الشاة التي أصابها الموت فذبحتها امرأة بدون إذن أهلها فسألوا النبي عنها فأذن لهم في أكلها ولم يلزم التي ذبحت بضمان ما نقصت بالذبح؛ لأنه كان مأذونًا فيه عرفًا، والإذن العرفي كالإذن اللفظي؛ ولهذا بايع النبي عن عثمان في غيبته بدون استئذانه لفظًا، ولهذا لما دعاه أبو طلحة ونفرا قليلًا إلى بيته قام بجميع أهل المسجد لما علم من طيب نفس أبي طلحة؛ وذلك لما يجعله الله من البركة وكذلك حديث جابر.

وقد ثبت أن لحامًا دعاه فأستأذنه في شخص يستتبعه؛ لأنه لم يكن يعلم من طيب نفس اللحم ما علمه من طيب نفس أبي طلحة وجابر وغيرهما.

وكذلك قتل الغلام كانَ من باب دفع الصائل على أبوابه؛ لعلمه بأنه كان يفتنهما عن دينهما، وقتل الصبيان يجوز إذا قاتلوا المسلمين، بل يجوز قتلهم لدفع الصول على الأموال؛ فلهذا ثبت في صحيح البخاري أن نجدة الحروري لما سأل ابن عباس عن قتل الغلمان قال: إن كنت تعلم منهم ما علمه الخضر من الغلام فاقتلهم، وإلا فلا تقتلهم.

وكذلك في الصحيحين أن عمر لما استأذن النبي في قتل ابن صياد وكان مراهقًا لما ظنه الدجال فقال: «**إن يكنه فلن تسلط عليه وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله**» فلم يقل: «**إن يكنه فلا خير لك في قتله**»، بل قال: «**فلن تسلط عليه**».

وذلك يدل على أنه لو أمكن إعدامه قبل بلوغه لقطع فساده لم يكن ذلك محذورًا، وإلا كان التعليل بالصغر كافيًا؛ فإن الأعم إذا كان مستقلًا بالحكم كان الأخصُّ عديمَ التأثيرِ، كما قال في الهرة: «**إنها ليست بنجس، إنها من الطوافين عليكم والطَوافات**».

وأما بناء الجدار فإنما فيه ترك أخذ الجعل مع جوعهم وقد بين الخضر أن أهله فيهم من الشيم وصلاح الوالد ما يستحقون به التبرع وإن كان جائعًا.

ومن ذلك أن من أسباب الوجوب والتحريم والإباحة ما قد يكون ظاهرًا فيشترك فيها الناس ومنه ما يكون خفيًّا عن بعضهم ظاهرًا لبعضهم على الوجه المعتاد، ومنه ما يكون خفيًّا يعرف بطريق الكشف وقصة الخضر من هذا الباب؛ وذلك يقع كثيرًا في أمتنا مثل أن يقدم لبعضهم طعام فيكشف له أنه مغصوب، فيحرم عليه أكله، وإن لم يحرم ذلك على من لم يعلم ذلك أو يظفر بمال يعلم أن صاحبه أذن له فيه، فيحل له أكله؛ فإنه لا يحل ذلك لمن لم يعلم الإذن وأمثال ذلك.

فمثل هذا إذا كان الشيخ من المعروفين بالصدق والإخلاص كان مثل هذا من مواقع الاجتهاد الذي يصيب فيه تارة، ويخطئ أخرى.

فإن المكاشفات يقع فيها من الصواب والخطأ نظير ما يقع في الرؤيا وتأويلها والرأي والرواية وليس شيء معصومًا على الإطلاق إلا ما ثبت عن الرسول ولهذا يجب رد جميع الأمور إلى ما بعث به، ولهذا كان الصديق المتلقي عن الرسول كل شيء مثل أبي بكر أفضل من المحدث مثل عمر، وكان الصديق يبين للمحدث المواضع التي اشتبهت عليه حتى يرده إلى الصواب كما فعل أبو بكر

بعمر يوم الحديبية ويوم موت النبي، وفي قتال مانعي الزكاة وغير ذلك، وهذا الباب قد بسطناه في غير هذا الموضع والمقصود أنه ليس في قصة الخضر ما يسوغ مخالفة شريعة رسول الله لأحد من الخلق[(١)]

- قولهم في عبادة الله بالحب.

يرى بعضهم أن عبادة الله تعالى تكون بالحب فقط، لا بخوف ورجاء.

أقوال العلماء

قال السكسكي: قالوا: فأما الخوف والرجاء؛ فإنا لا نخاف النار، ولا نرجو دخول الجنة؛ لأنهما ليستا شيئًا عندنا؛ فلا نعبده خوفًا من النار ولا طمعًا في الجنة، وهذا يخالف الكتاب والسنة والإجماع ومجوزات العقول[(٢)]

وقال شيخ الإسلام: وصار أحدهم يقول: ما عبدتك شوقًا إلى جنتك، أو خوفًا من نارك؛ ولكن لأنظر إليك، وإجلالًا لك، وأمثال هذه الكلمات[(٣)]

وقال: ومن قال من هؤلاء: لم أعبدك شوقًا إلى جنتك، ولا خوفًا من نارك[(٤)]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: اعلم أن محركات القلوب إلى الله عز وجل ثلاثة: المحبة، والخوف، والرجاء، وأقواها المحبة وهي مقصودة تراد لذاتها؛ لأنها تراد في الدنيا والآخرة بخلاف الخوف؛ فإنه يزول في الآخرة قال الله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ۝٦٢﴾ [يونس: الآية ٦٢] والخوف المقصود منه الزجر والمنع من الخروج عن الطريق؛ فالمحبة تلقي العبد في السير إلى محبوبه وعلى قدر ضعفها وقوتها يكون سيره إليه، والخوف يمنعه أن يخرج عن طريق المحبوب والرجاء يقوده؛ فهذا أصل عظيم يجب على كل عبد أن يتنبه له، فإنه لا تحصل له العبودية بدونه وكل أحد يجب أن يكون عبدًا لله لا لغيره[(٥)]

وقال: فلما صار كثير من الصوفيَّة النساك المتأخرين يدعون المحبة ولم يزنوها بميزان العلم والكتاب والسنة دخل فيها نوع من الشرك وإتباع الأهواء والله تعالى قد جعل محبته موجبة لإتباع رسوله فقال: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٣١] ، وهذا لأن

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/٤٠١- ٤٣٢)، (١١/٥٣٩، ٥٤٠)، (٥/٨٠، ٨٢)، (١١/٢٦٢- ٢٦٤)، (١١/٦٠٧)، (٢/٢٣٣- ٢٣٥)، (٣/٤٢٢)، (٤/٣١٨)، التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٥٨، ٥٩).

(٢) البرهان ص(١٠٢).

(٣) مجموع الفتاوى (١٠/٦٩٩، ٦٢).

(٤) مجموع الفتاوى (١٠/٢٤٠).

(٥) مجموع الفتاوى (١/٩٥).

الرسول هو الذي يدعو إلى ما يحبه الله وليس شيء يحبه الله إلا والرسول يدعو إليه، وليس شيء يدعو إليه الرسول إلا والله يحبه؛ فصار محبوب الرب ومدعو الرسول متلازمين، بل هذا هو هذا في ذاته، وإن تنوعت الصفات.

فكل من ادَّعى أنه يحب الله ولم يتبع الرسول؛ فقد كذب ليست محبته لله وحده، بل إن كان يحبه فهي محبة شرك؛ فإنما يتبع ما يهواه كدعوى اليهود والنصارى محبة الله؛ فإنهم لو أخلصوا له المحبة لم يحبوا إلا ما أحب، فكانوا يتبعون الرسول فلما أحبوا ما أبغض الله مع دعواهم حبَّه، كانت محبتهم من جنس محبة المشركين.

وهكذا أهل البدع فمن قال إنه من المريدين لله المحبين له وهو لا يقصد اتباع الرسول، والعمل بما أمر به، وترك ما نهى عنه؛ فمحبته فيها شوب من محبة المشركين واليهود والنصارى، بحسب ما فيه من البدعة، فإن البِدَعَ التي ليست مشروعة وليست مما دعا إليه الرسول لا يحبها الله، فإن الرسول دعا إلى كل ما يحبه الله، فأمر بكل معروف ونهى عن كل منكر.

وأيضًا فمن تمام محبة الله ورسوله بغض من حادَّ الله ورسوله، والجهاد في سبيله؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ﴾ [المجادلة: الآية ٢٢]، وقال تعالى: ﴿تَرَىٰ كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ ﴿٨٠﴾ وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَٰكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَاسِقُونَ ﴿٨١﴾﴾، وقال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾ [المُمتَحنَة: الآية ٤]

فأمر المؤمنين أن يتأسوا بإبراهيم ومن معه؛ حيث أبدوا العداوة والبغضاء لمن أشرك حتى يؤمنوا بالله وحده، فأين هذا من حال من لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة[(١)]

وقال: وقال بعضهم: من عبد الله بالحب وحده فهو زنديق، ومن عبده بالخوف وحده فهو حروري، ومن عبده بالرجاء وحده فهو مرجئ، ومن عبده بالحب والرجاء والخوف فهو مؤمن موحد.

وذلك لأن الحب المجرد تنبسط النفوس فيه حتى تتوسع في أهوائها إذا لم يزعها وازع الخشية لله حتى قالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه.

ويوجد في مدعي المحبة من مخالفة الشريعة ما لا يوجد في أهل الخشية، ولهذا قرن الخشية بها في قوله: ﴿هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ ﴿٣٢﴾ مَنْ خَشِيَ الرَّحْمَٰنَ بِالْغَيْبِ وَجَاءَ بِقَلْبٍ مُنِيبٍ ﴿٣٣﴾ ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ذَٰلِكَ يَوْمُ الْخُلُودِ ﴿٣٤﴾﴾.

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٦٠، ٣٦١).

وكان المشايخ المصنفون في السنة يذكرون في عقائدهم مجانبة من يكثر دعوى المحبة والخوض فيها من غير خشية لما في ذلك من الفساد الذي وقع فيه طوائف من المتصوفة[١]

- قولهم في الخروج عن الأموال.

يرى بعضهم أن الخروج عن المال وفقده أفضل من وجوده، وتركه أفضل من جمعه.

أقوال العلماء.

قال القشيري: وإذا أراد الخروج عن العلائق فأولها: الخروج عن المال؛ فإن ذلك الذي يميل به عن الحق، ولم يوجد مريدٌ دخل في هذا الأمر، ومعه علاقة من الدنيا إلا جرته تلك العلاقة عن قريب إلى ما منه خرج[٢]

وقال الغزالي: الأصلح لكافة الخلق فقد المال، وإن تصدقوا به وصرفوه إلى الخيرات[٣]

نقض قولهم:

قال ابن الجوزي: كان إبليس يلبس على أوائل الصوفيَّة لصدقهم في الزهد فيريهم عيبَ المال ويُخَوِّفهم من شره؛ فيتجرَّدون من الأموال، ويجلسون على بساط الفقر، فكانت مقاصدهم صالحة، وأفعالهم في ذلك خطأ لقلَّة العلم.

فأما الآن فقد كُفِيَ إبليسُ هذه المؤنة فإنَّ أكف كسبهم للأموال ضياع.

أخبرنا محمد بن ناصر قال: أنبأنا أبو بكر بن خلف، قال: نا محمد بن الحسين السُّلمي، قال: سمعت أبا نصر الطوسي، يقول: سمعت جماعة من مشايخ الرَّيِّ يقولون: ورث أبو عبد الله المقري من أبيه خمسين ألف دينار سوى الضِّياعِ والعَقَارِ، فخرج عن ذلك كلِّه وأنفقه على الفقراء.

وقد روي مثلُ هذا عن جماعة كثيرة، وهذا الفعل لا ألوم صاحبه إذا كان يرجع إلى كفاية قد ادَّخرها لنفسه، أو كانت له صناعة يستغني بها عن الناس، أو كان المال من شُبْهَةٍ فتصدَّقَ به، أمَّا إذا أخرج المال الحلال كله ثم احتاج إلى الناس أو افتقر عياله؛ فهو إمَّا أن يتعرض لمنن الإخوان أو لصدقاتهم، أو يأخذ من أرباب الظلم والشبهات؛ فهذا هو الفعل المذموم المنهي عنه.

ولست أتعجب من المتزهدين الذين فعلوا هذا مع قلَّة علمهم، وإنَّما العجب من أقوام لهم علم وعقل كيف حَثُّوا على هذا وأمروا به مع مضادته للشرع والعقل.

فذكر الحارث المحاسبي في هذا كلامًا طويلًا، وشيده أبو حامد الغزالي ونصره، والحارثُ عندي أعذر عندي من أبي حامد؛ لأنَّ أبا حامد كان أفقه غير أن دخوله في التصوف أوجب عليه نُصْرَةَ ما دخل فيه...

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٨١، ٨٢)، (١١/ ٣٩٠)، (١٥/ ٢١)، (١٠/ ٢٠٧- ٢١٠).

(٢) الرسالة ص(١٨١).

(٣) إحياء علوم الدين (٤/ ٢٠٣).

قال أبو حامد: فمن راقب أحوال الأنبياء والأولياء وأقوالهم لم يشك في أن فقد المال أفضل من وجوده، وإن صُرِفَ إلى الخيرات، إذْ أقل ما فيه اشتغال الهمّ بإصلاحه عن ذكر الله. فينبغي للمريد أن يخرج من ماله حتى لا يبقى له إلا قدر ضرورته، فما بقي له درهم يلتفت إليه قلبه فهو محجوب عن الله تعالى.

وهذا كلُّه بخلاف الشرع والعقل وسوء فهم للمراد بالمال...

أمَّا شرف المال؛ فإنَّ الله تعالى عَظَّم قَدْرَه وأمر بحفظه؛ إذْ جعله قوامًا للآدمي، وما جُعل قوامًا للآدمي الشريف فهو شريف. فقال تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَـٰمًا﴾ [النِّساء: الآية ٥]، ونهى عزَّ وجلَّ أن يُسَلَّمَ المالُ إلى غير رشيد. فقال: ﴿فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَٱدْفَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ [النِّساء: الآية ٦]، وقد صحَّ عن رسول الله ﷺ أنَّه نهى عن إضاعةِ المال، وقال لسعد: «لأنْ تَتْرُكَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَتركَهُم عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاس».

وقال: «مَا نفعني مالٌ كمال أبي بكرٍ».

والحديث بإسناد مرفوع عن عمرو بن العاص قال: بعث إليَّ رسولُ الله ﷺ فقال: «خذ عليك ثيابك وسلاحك ثم ائتني» فأتيته فقال: «إني أريد أن أبعثك على جيش فيسلمك الله ويغنمك، وأرغب لك من المال رغبة صالحة» فقلت: يا رسول الله، ما أسلمتُ من أجل المال، ولكني أسلمت رغبة في الإسلام، فقال: «يا عمرو، نِعَمَّا المال الصالح للمرء الصالح».

والحديث بإسناد عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ دعا له بكل خير، وكان في آخر دعائه أن قال: «اللهم أكثر ماله وولده وبارك له».

وبإسناد عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، أن عبيد الله بن كعب بن مالك، قال: سمعت كعب بن مالك، يحدث حديث توبته قال: فقلت: يا رسول الله، إن من توبتي أن أنخلع من مالي صدقةً إلى الله تعالى وإلى رسوله، فقال: «أَمْسِكْ بعضَ مالك فهو خيرٌ لك».

قال ابن الجوزي: هذه الأحاديث مخرجة في الصحاح، وهي على خلاف ما تعتقده المتصوفة من أنَّ إكثار المال حجاب وعقوبة، وأنَّ حبسه ينافي التوكل. ولا ينكر أنَّه يخاف من فتنته، وأنَّ خَلْقًا كثيرًا اجتنبوه لخوف ذلك، وأنَّ جمعه من وجهه يعز، وسلامة القلب من الافتنان به يبعد، واشتغال القلب مع وجوده بذكر الآخرة يندر، ولهذا خيفت فتنته.

فأمَّا كسب المال فإنَّ مَنِ اقتصر على كسب البلغة من حِلِّهَا؛ فذلك أمرٌ لا بدَّ منه، وأمَّا من قصد جمعه والاستكثار منه من الحلال نظر في مقصوده؛ فإن قصد نَفْسَ المفاخرة والمباهاة فبئس المقصود، وإنْ قصد إعفافَ نفسه وعائلته، وادَّخَرَ لحوادثِ زمانه وزمانهم، وقصد التوسعة على الإخوان وإغناء الفقراء وفعل المصالح؛ أُثِيبَ على قصده، وكان جمعه بهذه النية أفضل من كثير من الطاعات.

وقد كانت نِيَّاتُ خَلْقٍ كثيرٍ من الصحابة في جَمْعِ المال سليمة لحسن مقاصدهم بجمعه؛ فحرصوا عليه وسألوا زيادته.

وبإسناد عن ابن عمر أن النبيَّ ﷺ أقطع الزبير حُضْرَ فرسه[١] بأرض يقال لها ثرير، وأجرى فرسه حتى قام. ثم رمى سوطه فقال: «أعطوه حيث بلغ السَّوْطُ».

وكان سعد بن عبادة يدعو فيقول: اللهمَّ وسِّعْ عليَّ.

وأبلغ من هذا أنَّ يعقوبَ عليه السلام لما قال له بنوه: ﴿وَنَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ﴾ [يُوسُف: الآية ٦٥]، مال إلى هذا وأرسل بنيامين معهم، وأن شعيبًا طمع في زيادة ما يناله فقال: ﴿فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِندِكَ﴾ [القَصَص: الآية ٢٧]، وأن أيوبَ لما عُوفِيَ، نثر عليه جراد من ذَهَبٍ فأخذ يثني ثوبه يستكثُر منه، وقيل له: أما شبعت؟ فقال: يا ربِّ، من يشبع من فضلك؟! وهذا أمر مركوز في الطباع؛ فإذا قُصِدَ به الخير كان خيرًا محضًا...

وأما الأنبياء فقد كان لإبراهيم زَرْعٌ ومالٌ، ولشعيب وغيره، وكان سعيد بن المسيّب يقول: لا خيرَ فيمن لا يطلب المال يقضي به دينه، ويصون به عِرضَه، ويصل به رحمه؛ فإن مات تركه ميراثًا لمن بعده، وخَلَّف ابنُ المُسَيَّب أربعمَائة دينار، وقد ذكرنا ما خلفت الصَّحابة، وقد خَلَّفَ سفيانُ الثَّوريُّ مائتين، وكان يقول: المالُ في هذا الزمان سلاحٌ، وما زال السَّلَفُ يمدحون المال ويجمعونه للنَّوائب، وإعانة الفقراء، وإنَّما تَجَافَاه قومٌ منهم إيثارًا للتَّشاغل بالعبادات، وجمع الهم فقنعوا باليسير، فلو قال هذا القائلُ: إنَّ التَّقَلُّلَ منه أولى، قرب الأمر؛ ولكنَّه زاحم به مرتبة الإثم.

واعلم أن الفقر مرض فمن ابْتُلِيَ به وصبر أُثِيبَ على صبره؛ ولهذا يدخلُ الفقراء الجنَّة قبل الأغنياء بخمسمائة عام لمكان صبرهم على البلاء، والمال نعمة والنعمة تحتاج إلى شكر، والغني وإن تعب وخاطر كالمفتي والمجاهد، والفقير كالمعتزل في زاوية.

وقد ذكر أبو عبد الرحمن السُّلمي في كتاب «سنن الصوفيَّة» باب كراهية أن يخلف الفقير شيئًا، فذكر حديثَ الذي مات من أهل الصُّفَّة وخَلَّفَ دينارين فقال رسول الله ﷺ: «كيتان».

قال ابن الجوزي: وهذا احتجاج مَنْ لا يفهم الحال؛ فإنَّ ذلك الفقير كان يزاحمُ الفقراء في أخذ الصدقة وحبس ما معه، فلذلك قال: «كيَّتان»، ولو كان المكروه نفسَ ترك المال لما قال النبيُّ ﷺ لسعد: «لئن تترك وَرَثَتَكَ أغنياءَ خيرٌ من أن تتركهم عالةً يتكفَّفُون الناس»، ولما كان أحدٌ من الصحابة يخلف شيئًا.

وقد قال عمر بن الخطاب: حَثَّ رسول الله ﷺ على الصَّدَقة فجئت بنصفُ مالي، فقال رسول الله: «وما أبقيتَ لأهلك؟»، فقلت: «مِثْلَه» فلم يُنْكِرْ عليه رسول الله

قال ابن جرير الطبري: وفي هذا الحديث دليل على بطلان ما يقوله جَهلَة المتصوِّفة أنَّه ليس للإنسان ادخارُ شيءٍ في يومه لغده، وأن فاعل ذلك قد أساء الظَّنَّ بربِّه، ولم يتوكَّل عليه حقَّ توكُّله، قال ابن جرير: وكذلك قوله عليه الصلاة السلام: «اتَّخِذُوا الغنم؛ فإنَّها بركة»، فيه دلالة

---

(١) حضر فرسه: بضم الحاء وسكون الضاد المعجمة؛ أي: قدر ما تعدو عدوة واحدة.

على فساد قول مَنْ زعم من الصوفيَّة أنَّه لا يصحُّ لعبدٍ التوكل على ربِّه إلا بأن يصبح ولا شيءَ عنده من عين، ولا عرض، ويمسي كذلك، أترى كيف ادَّخَرَ رسولُ الله ﷺ لأزواجه قُوتَ سنة.

قال ابن الجوزي: وقد بيَّنَّا أنَّه كان أوائل الصوفيَّة يخرجون من أموالهم زهدًا فيها، وذكرنا أنَّهم قصدوا بذلك الخير إلَّا أنَّهم غلطوا في هذا الفعل، كما ذكرناه من مخالفتهم بذلك الشَّرع والعقلَ؛ فأما متأخروهم فقد مالوا إلى الدنيا وجمع المال من أي وجه كان؛ إيثارًا للرَّاحة وحُبًّا للشهوات؛ فمنهم من يقدر على الكسب ولا يعمل، ويجلس في الرِّباط أو المسجد، ويعتمد على صدقات الناس، وقلبه مُعَلَّقٌ بطرق الباب.

ومعلومٌ أن الصدقة لا تحلُّ لغنيٍّ، ولا لذي مِرَّةٍ سَوِي، ولا يبالون مَنْ بعث إليهم، فربَّما بعث الظالم والمكاس فلم يردوه، وقد وضعوا بينهم في ذلك كلماتٍ منها تسميةُ ذلك بالفتوح، ومنها: إن رزقنا لا بد أن يصل إلينا، ومنها إنَّه من الله ولا يرد عليه ولا يُشكر سواه.

وهذا كلُّه خلافُ الشريعة، وجَهْلٌ بها، وعكس ما كان السلف الصالح عليه؛ فإنَّ النبيَّ ﷺ قال: **«الحلالُ بَيِّنٌ والحرامُ بين، وبينهما أمور متشابهات فمن تركها استبرأ لدينه وعرضه»**، وقد قَاء أبو بكرٍ الصديق مَنْ أكل الشبهة.

وكان الصالحون لا يقبلون عطاء ظالم، ولا ممن في ماله شبهة، وكثير من السلف لم يقبل صلة الإخوان عفافًا وتنزهًا، وعن أبي بكر المروزي قال: ذكرت لأبي عبد الله رجلًا من المحدثين، فقال رحمه الله: أي رجل كان لولا خلة واحدة، ثم سكت، ثم قال: ليس كل الخِلَالِ يكملها الرجل، فقلت له: أليس كان صاحب سنة؟ فقال: لَعَمْرِي، لقد كتبت عنه، وله خلة واحدة؛ كان لا يبالي ممن أخذ.

قال ابن الجوزي: ولقد بلغنا أن بعض الصوفيَّة دخل على بعض الأمراء الظلمة فوعظه فأعطاه شيئًا فقبله فقال الأمير كلنا صيادون، وإنما الشباك تختلف.

ثم أين هؤلاء من الأنفة من الميل للدنيا؛ فإن النبي ﷺ قال: **«اليد العليا خير من اليد السفلى»**، واليد العليا هي المُعْطِيَةُ هكذا فسره العلماء، وهو الحقيقة، وقد تأوله بعض القوم فقال: العليا هي الآخذة، قال ابن قتيبة: ولا أرى هذا إلا تأويل قوم استطابوا السؤال.

قال ابن الجوزي: ولقد كان أوائل الصوفيَّة ينظرون في حصول الأموال من أي وجه، ويفتشون عن مطاعمهم، وسئل أحمد بن حنبل عن السري السقطي فقال: الشيخ المعروف بطيب المطعم، وقال السري: صحبت جماعة إلى الغزو فاكترينا دارًا فنصبت فيها تنورًا فتورعوا أن يأكلوا من خبز ذلك التنور.

فأما من يرى ما قد تجدد من صوفية زماننا من كونهم لا يبالون من أين أخذوا؛ فإنه يعجب، ولقد دخلت بعض الأربطة فسألت عن شيخ، فقيل لي: قد مضى إلى الأمير فلان يهنته بخلعه قد خلعت عليه، وكان ذلك الأمير من كبار الظَّلَمة، فقلت: ويحكم، ما كفاكم أن فتحتم الدكن حتى

تطوفوا على رءوسكم بالسلع؛ يقعد أحدكم عن الكسب مع قدرته عليه مُعَوِّلًا على الصدقات والصلات، ثم لا يكفيه حتى يأخذ فمن كان ثم لا يكفيه حتى يدور على الظلمة فيستعطي منهم، ويهنئهم بملبوس لا يحل، وولاية لا عدل فيها، والله إنكم أضر على الإسلام من كل مضر.

قال ابن الجوزي: وقد صار جماعة من أشياخهم يجمعون المال من الشبهات، ثم ينقسمون فمنهم من يدعي الزهد مع كثرة المال وحرصه على الجمع، وهذه الدعوى مضادة للحال، ومنهم من يظهر الفقر مع جمعه المال وأكثر هؤلاء يضيقون على الفقراء بأخذهم الزكاة ولا يجوز لهم ذلك، وقد كان أبو الحسن البسطامي شيخ رباط بن المجيان يلبس الصوف صيفًا وشتاء وتقصده الناس يتبركون به فمات فخلف أربعة آلاف دينار.

قال ابن الجوزي: وهذا فوق القبيح، وقد صح عن النبي ﷺ أن رجلًا من أهل الصفة مات فخلف دينارين فقال ﷺ «كيتان»[(١)]

- قولهم في التوكل والأسباب.

كثير منهم يترك التكسب والأسباب؛ طلبًا للتوكل.

أقوال العلماء:

قال ابن الجوزي: وفي معنى ما ذكرنا من تلبيسه عليهم في ترك الأسباب، أنه قد لبس على خلق كثير منهم بأن التوكل ينافي الكسب[(٢)]

وقال: قد لبس على خلق كثير منهم فأوهمهم أن التوكل ترك الزاد[(٣)]

وقال: وقد كان لبعضهم بضاعة فأنفقها، وقال: ما أريد أن تكون ثقتي إلا بالله[(٤)]

نقض قولهم:

قال ابن الجوزي: لو قال رجل للصوفية: من أين أطعم عيالي؟ لقالوا: قد أشركت، ولو سئلوا عمن يخرج إلى التجارة؟ لقالوا: ليس بمتوكل ولا موقن.

وكل هذا لجهلهم بمعنى التوكل واليقين، ولو كان أحد يغلق عليه الباب، ويتوكل لقرب أمر دعواهم، لكنهم بين أمرين؛ أما الغالب من الناس فمنهم من يسعى إلى الدنيا مستجديًا، ومنهم من يبعث غلامه فيدور بالزنبيل فيجمع له، وإما الجلوس في الرباط في هيئة المساكين، وقد علم أن الرباط لا يخلو من فتوح كما لا تخلو الدكان من أن يقصد للبيع والشراء...

---

(١) تلبيس إبليس ص(٢١٨- ٢٣٠).
(٢) تلبيس إبليس ص(٣٤٤).
(٣) تلبيس إبليس ص(٣٦٥).
(٤) تلبيس إبليس ص(٢٢٧).

وقد كان السلف ينهون عن التعرض لهذه الأشياء ويأمرون بالكسب[1]

قال ابن الجوزي: وقد تشبث القاعدون عن التكسب بتعللات قبيحة، منها أنهم قالوا: لا بد من أن يصل إلينا رزقنا.

وهذا في غاية القبح؛ فإن الإنسان لو ترك الطاعة وقال: لا أقدر بطاعتي أن أغير ما قضى الله علي؛ فإن كنت من أهل الجنة فأنا إلى الجنة، أو من أهل النار فأنا من أهل النار، قلنا له: هذا يرد الأوامر كلها، ولو صح لأحد ذلك لم يخرج آدم من الجنة؛ لأنه كان يقول: ما فعلت إلا ما قضي علي، ومعلوم أننا مطالبون بالأمر لا بالقدر.

ومنها أنهم يقولون: أين الحلال حتى نطلب؟ وهذا قول جاهل؛ لأن الحلال لا ينقطع أبدًا؛ لقوله ﷺ: «الحلال بين والحرام بين»، ومعلوم أن الحلال ما أذن الشرع في تناوله، وإنما قولهم هذا احتجاج للكسل.

ومنها أنهم قالوا: إذا كسبنا أعنا الظلمة والعصاة.

فإذا قال قائل ربما خبزت خبزًا فأكله عاصٍ كان حديثًا فارغًا؛ لأنه لا يجوز لنا إذًا أن نبيع الخبز لليهود والنصارى[2]

وقال شيخ الإسلام: وأما من ظن أن التوكل يغني عن الأسباب المأمور بها فهو ضال، وهذا كمن ظن أنه يتوكل على ما قدر عليه من السعادة والشقاوة بدون أن يفعل ما أمره الله.

وهذه المسألة مما سئل عنها رسول الله ﷺ كما في الصحيحين عنه ﷺ قال: **«ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من الجنة والنار»** فقيل: يا رسول الله، أفلا ندع العمل ونتكل على الكتاب؟ فقال: **«لا، اعملوا فكل ميسر لما خلق له»**، وكذلك في الصحيحين عنه أنه قيل له: أرأيت ما يعمل الناس فيه ويكدحون؟ أفيما جفت الأقلام وطويت الصحف؟ ولما قيل له: أفلا نتكل على الكتاب؟ قال: **«لا اعملوا فكل ميسر لما خلق له»**.

وبين ﷺ أن الأسباب المخلوقة والمشروعة هي من القدر، فقيل له: أرأيت رقًى نسترقي بها، وتقى نتقي بها، وأدوية نتداوى بها -هل ترد من قدر الله شيئًا فقال: **«هي من قدر الله»**.

فالالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون أسبابًا نقض في العقل والأعراض عن الأسباب المأمور بها، قدح في الشرع؛ فعلى العبد أن يكون قلبه معتمدًا على الله لا على سبب من الأسباب، والله ييسر له من الأسباب ما يصلحه في الدنيا والآخرة؛ فإن كانت الأسباب مقدورة له وهو مأمور بها، فعلها مع التوكل على الله، كما يؤدي الفرائض، وكما يجاهد العدو، ويحمل السلاح، ويلبس جنة الحرب، ولا يكتفي في دفع العدو على مجرد توكله بدون أن

---

(١) تلبيس إبليس ص(٣٤٦).

(٢) تلبيس إبليس ص(٣٤٩، ٣٥١)، ص(٣٧٧).

يفعل ما أُمِرَ به من الجهاد، ومن ترك الأسباب المأمور بها فهو عاجز مفرط مذموم، وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «**المؤمنُ القويُّ خيرٌ وأحبُّ إلى اللهِ من المؤمنِ الضعيفِ، وفي كلٍّ خيرٌ، احرصْ على ما ينفعُكَ، واستعنْ باللهِ وَلا تعجزْ، وإن أصابَكَ شيءٌ فلا تقلْ: لَو أني فَعَلْتُ لكانَ كذا وكذا، ولكنْ قلْ: قدَّر اللهُ وَما شَاءَ فَعلَ؛ فإن لو تفتحُ عملَ الشيطانِ**»، وفي سنن أبي داود أن رجلين تحاكما إلى النبي ﷺ فقضى على أحدهما، فقال المقضي عليه: حسبنا الله ونعم الوكيل، فقال ﷺ: «**إن الله يلوم على العجز، ولكن عليك بالكيس؛ فإن غلبك أمر فقل: حسبنا الله ونعم الوكيل**»[(١)]

- **قولهم في التداوي**

يترك بعضهم التداوي ظنًّا منهم أنه ينافي التوكل.

أقوال العلماء

قال ابن الجوزي: ذكر تلبيس إبليس على الصوفيَّة في ترك التداوي.

لا يختلف العلماء أن التداوي مباح، وإنما رأى بعضهم أن العزيمة تركه، وقد ذكرنا كلام الناس في هذا وبينا بما اخترناه في كتابنا «لقط المنافع في الطب»، والمقصود هاهنا أنا نقول: إذا ثبت أن التداوي مباح بالإجماع، مندوب إليه عند بعض العلماء؛ فلا يلتفت إلى قول قوم قد رأوا أن التداوي خارج من التوكل؛ لأن الإجماع على أنه لا يخرج من التوكل، وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه تداوى وأمر بالتداوي، ولم يخرج بذلك من التوكل ولا أخرج من أمره أن يتداوى من التوكل.

وفي الصحيح من حديث عثمان بن عفان ﷺ أن النبي ﷺ رخص إذا اشتكى المحرم عينه أن يضمدها بالصبر.

قال ابن جرير الطبري: وفي هذا الحديث دليل على فساد ما يقوله ذوو الغباوة من أهل التصوف والعباد من أن التوكل لا يصح لأحد عالج علة به في جسده بدواء؛ إذ ذاك عندهم طلب العافية من غير منْ بيده العافية والضر والنفع، وفي إطلاق النبي ﷺ للمحرم علاج عينه بالصبر لدفع المكروه أدل دليل على أن معنى التوكل غير ما قاله الذين ذكرنا قولهم، وإن ذلك غير مخرج فاعله من الرضا بقضاء الله، كما أن من عرض له كلب الجوع لا يخرجه فزعه إلى الغذاء من التوكل والرضا بالقضاء؛ لأن الله تعالى لم ينزل داء إلا أنزل له دواء إلا الموت، وجعل أسبابًا لدفع الأدواء، كما جعل الأكل سببًا لدفع الجوع، وقد كان قادرًا أن يحيي خلقه بغير هذا، ولكنه خلقهم ذوي حاجة فلا يندفع عنهم أذى الجوع إلا بما جعل سببًا لدفعه عنهم، فكذا الداء العارض، والله الهادي[(٢)]

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/٥٢٨، ٥٢٩)، (٨/ ٥٢٤- ٥٣٩).

(٢) تلبيس إبليس ص(٣٥١، ٣٥٢).

- **قولهم في النكاح**

كثير منهم يرى ترك النكاح؛ للتشاغل بالتعبد، أو لصعوبة النفقة، أو لترك الميل إلى الدنيا، أو لغيره.

أقوال العلماء

قال الغزالي: وقال الجُنَيْد رحمه الله: أحِبُّ للمريد المبتدئ ألا يشغل قلبه بثلاث وإلا تغير حاله: التكسب وطلب الحديث والتزوج[1]

نقض قولهم

قال ابن الجوزي: وقد لبس إبليس على كثير من الصوفيَّة فمنعهم من النكاح، فقدماؤهم تركوا ذلك تشاغلًا بالتعبد، ورأوا النكاح شاغلًا عن طاعة الله عز وجل، وهؤلاء وإن كانت بهم حاجة إلى النكاح أو بهم نوع تشوق إليه فقد خاطروا بأبدانهم وأديانهم. وإن لم يكن بهم حاجة إليه فَاتَتهُم الفضيلة.

ومنهم من قال: النكاح يوجب النفقة، والكسب صعب، وهذه حجة للترفه عن تعب الكسب.

ومنهم من قال: النكاح يوجب الميل إلى الدنيا، فروينا عن أبي سليمان الداراني أنه قال: إذا طلب الرجل الحديث، أو سافر في طلب المعاش، أو تزوج، فقد ركن إلى الدنيا.

قال ابن الجوزي: قلت: وهذا كله مخالف للشرع، وكيف لا يطلب الحديث والملائكة تضع أجنحتها لطلب العلم، وكيف لا يطلب المعاش، وقد قال عمر بن الخطاب ﷺ: لأن أموت من سعي على رجلي أطلب كفاف وجهي أحب إلي من أن أموت غازيًا في سبيل الله، وكيف لا يتزوج وصاحب الشرع يقول: تناكحوا تناسلوا، فما أرى هذه الأوضاع إلا على خلاف الشرع.

فأما جماعة من متأخري الصوفيَّة؛ فإنهم تركوا النكاح ليقال: زاهد، والعوام تعظم الصوفي إذا لم تكن له زوجة فيقولون: ما عرف امرأة قط، فهذه رهبانية تخالف شرعنا.

قال أبو حامد: ينبغي ألا يشغل المريد نفسه بالتزويج؛ فإنه يشغله عن السلوك ويأنس بالزوجة، ومن أنس بغير الله شغل عن الله تعالى.

قال ابن الجوزي: وإني لأعجب من كلامه أتراه ما علم أن من قصد عفاف نفسه، ووجود ولد، أو عفاف زوجته؛ فإنه لم يخرج عن جادة السلوك، أو يرى الأنس الطبيعي بالزوجة ينافي أنس القلوب بطاعة الله تعالى، والله تعالى قد مَنَّ على الخلق بقوله: ﴿خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الرُّوم: الآية ٢١] ، وفي الحديث الصحيح عن جابر

(١) إحياء علوم الدين (٤/ ٢٣٩).

ﷺ عن النبي ﷺ قال له: «**هلا تزوجت بكرًا تلاعبها وتلاعبك**»، وما كان بالذي ليدله على ما يقطع أنسه بالله تعالى أترى رسول الله ﷺ لما كان ينبسط إلى نسائه ويسابق عائشة رضي اله عنها أكان خارجًا عن الأنس بالله، هذه كلها جهالات بالعلم.

فصل: وقد لبس على قوم منهم تزوجوا وقالوا: إنا لا ننكح شهوة، فإن أرادوا أن الأغلب في طلب النكاح إرادة السنة جاز، وإن زعموا أنه لا شهوة لهم في نفس النكاح فمحال ظاهر.

فصل: وقد حمل الجهل أقوامًا فَجَبُّوا أنفسهم، وزعموا أنهم فعلوا ذلك حياء من الله تعالى، وهذه غاية الحماقة؛ لأن الله تعالى شرف الذكر على الأنثى بهذه الآلة، وخلقها لتكون سببا للتناسل، والذي يَجُبُّ نفسه يقول بلسان الحال: الصواب ضد هذا، ثم قطعهم الآلة لا تزيل شهوة النكاح من النفس، فما حصل لهم مقصودهم[(١)]

- **قولهم في إنجاب الأولاد**

يرى بعضهم ترك طلب الأولاد.

أقوال العلماء

قال ابن الجوزي: ذكر تلبيس إبليس على الصوفيَّة في ترك طلب الأولاد، أخبرنا المحمدان ابن ناصر وابن عبد الباقي، قالا: نا حمد بن أحمد، نا أبو نعيم أحمد بن عبد الله، ثنا إسحاق بن أحمد ثنا إبراهيم بن يوسف، ثنا أحمد بن أبي الحواري، قال: سمعت أبا سليمان الداراني يقول: الذي يريد الولد أحمق؛ لا للدنيا ولا للآخرة، إن أراد أن يأكل أو ينام أو يجامع نغص عليه، وإن أراد أن يتعبد شغله.

قال ابن الجوزي: قلت: وهذا غلط عظيم وبيانه أنه لما كان مراد الله تعالى من إيجاد الدنيا اتصال دوامها إلى أن ينقضي أجلها، وكان الآدمي غير ممتد البقاء فيها إلا إلى أمد يسير أخلف الله تعالى منه مثله فحثه على سببه في ذلك تارة من حيث الطبع بإيقاد نار الشهوة، وتارة من باب الشرع بقوله تعالى: ﴿وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَـٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّـٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ﴾ [النُّور: الآية ٣٢]، وقول الرسول ﷺ: «**تناكحوا تناسلوا فاني أباهي بكم الأمم يوم القيامة، ولو بالسقط**»، وقد طلب الأنبياء عليهم الصلاة والسلام الأولاد، فقال تعالى -حكاية عنهم-: ﴿رَبِّ هَبْ لِى مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً ۖ إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٣٨]، ﴿رَبِّ ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِى﴾ [إبراهيم: الآية ٤٠] إلى غير ذلك من الآيات، وتسبب الصالحون إلى وجودهم، ورب جماع حدث منه ولد مثل الشافعي وأحمد بن حنبل؛ فكان خيرًا من عبادة ألف سنة، وقد جاءت الأخبار بإثابة المباضعة، والإنفاق على الأولاد والعيال، ومن يموت له ولد، ومن يخلف ولدًا بعده؛ فمن أعرض عن طلب الأولاد

(١) تلبيس إبليس ص(٣٥٩- ٣٦١).

والتزوج فقد خالف المسنون والأفضل، وحُرِمَ أجرًا جسيمًا، ومن فعل ذلك فإنما يطلب الراحة.

أخبرنا عمر بن ظفر، نا جعفر بن أحمد بن السراج، نا أبو القاسم الأزجي، ثنا ابن جهضم، ثنا الخلدي، قال: سمعت الجنيد يقول: الأولاد عقوبة شهوة الحلال فما ظنكم بعقوبة شهوة الحرام.

قال ابن الجوزي: وهذا غلط فإن تسمية المباح عقوبة لا يحسن؛ لأنه لا يباح شيء ثم يكون ما تجدد منه عقوبة، ولا يندب إلى شيء إلا وحاصله مثوبة(١)

- قولهم في العزلة

يرون العزلة عن الناس مطلقًا؛ فيفوتهم بذلك واجبات وحسنات.

أقوال العلماء

قال القشيري: ولا بد للمريد في ابتداء حاله من العزلة عن أبناء جنسه، ثم في نهايته من الخلوة لتحققه بِأُنْسِه(٢)

قال الغزالي: وميل أكثر العباد والزهاد إلى اختيار العزلة وتفضيلها على المخالطة(٣)

نقض قولهم:

قال ابن الجوزي: كان خيار السلف يؤثرون الوحدة والعزلة عن الناس اشتغالًا بالعلم والتعبد، إلا أن عزلة القوم لم تقطعهم عن جمعة ولا جماعة، ولا عيادة مريض، ولا شهود جنازة، ولا قيام بحق، وإنما هي عزلة عن الشر وأهله ومخالطة البطالين.

وقد لبس إبليس على جماعة من المتصوفة، فمنهم من اعتزل في جبل كالرهبان، يبيت وحده، ويصبح وحده، ففاتته الجمعة، وصلاة الجماعة، ومخالطة أهل العلم.

وعمومهم اعتزل في الأربطة ففاتهم السعي إلى المساجد، وتوطنوا على فراش الراحة، وتركوا الكسب.

وقد قال أبو حامد الغزالي في كتاب الإحياء: مقصود الرياضة تفريغ القلب، وليس ذلك إلا بخلوة في مكان مظلم، وقال: فإن لم يكن مكان مظلم فيَلُفَ رأسه في جبته، أو يتدثر بكساء أو إزار؛ ففي مثل هذه الحالة يسمع نداء الحق، ويشاهد جلال حضرة الربوبية.

قال ابن الجوزي: قت: انظر إلى هذه الترتيبات والعجب كيف تصدر من فقيه عالم، ومن أين له أن الذي يسمعه نداء الحق؟! وأن الذي يشاهده جلال الربوبية؟! وما يؤمنه أن يكون ما يجده

---

(١) تلبيس إبليس ص(٣٦٢).

(٢) الرسالة ص(٤٩).

(٣) إحياء علوم الدين (٢/ ٢٢١).

من الوساوس والخيالات الفاسدة وهذا الظاهر ممن يستعمل التقلل في المطعم؛ فإنه يغلب عليه الماليخوليا، وقد يسلم الإنسان في مثل هذه الحالة من الوساوس، إلا أنه إذا تغشى بثوبه وغمض عينيه تخايل هذه الأشياء؛ لأن في الدماغ ثلاث قوى: قوة يكون بها التخيل، وقوة يكون بها الفكرة، وقوة يكون بها الذكر، وموضع التخيل البطنان المقدمان من بطون الدماغ، وموضع التفكر البطن الأوسط من بطون الدماغ، وموضع الحفظ الموضع المؤخر؛ فإن أطرق الإنسان وغمض عينيه جال الفكر والتخيل، فيرى خيالات فيظنها ما ذكر من حضرة جلال الربوبية إلى غير ذلك، نعوذ بالله من هذه الوساوس والخيالات الفاسدة[1].

- قولهم في الأسفار والسياحة:

يرى كثير منهم الخروج للسياحة لا إلى مكان معروف، ولا طلبًا لعلم، منفردًا وبدون زاد.

أقوال العلماء:

قال ابن الجوزي: قد لبس إبليس على خلق كثير منهم فأخرجهم إلى السياحة لا إلى مكان معروف، ولا إلى طلب علم، وأكثرهم يخرج على الوحدة، ولا يستصحب زادًا، ويدعي بذلك الفعل التوكل فكم تفوته من فضيلة وفريضة، وهو يرى أنه في ذلك على طاعة، وأنه يقرب بذلك من الولاية، وهو من العصاة المخالفين لسنة رسول الله ﷺ.

وأما السياحة والخروج لا إلى مكان مقصود؛ فقد نهى رسول الله ﷺ عن السعي في الأرض في غير أرب حاجة، أخبرنا محمد بن ناصر، نا المبارك بن عبد الجبار، نا إبراهيم بن عمر البرمكي، نا ابن حياة، نا عبيد الله بن عبد الرحمن السكري، قال: سمعت أبا محمد بن قتيبة يقول: ثني محمد بن عبيد، عن معاوية، عن عمرو، عن أبي إسحاق، عن سفيان، عن ابن جريج، عن مسلم، عن طاوس: أن رسول الله ﷺ قال: **«لا زمام ولا خزام ولا رهبانية ولا تبتل ولا سياحة في الإسلام»**. قال ابن قتيبة: الزمام في الأنف، والخزام حلقة من شعر يجعل في أحد جانبي المنخرين، وأراد ﷺ ما كان عباد بني إسرائيل يفعلونه من خزم التراقي، وزم الأنوف، والتبتل، وترك النكاح، والسياحة: مفارقة الأمصار والذهاب في الأرض، وروى أبو داود في سننه من حديث أبي أمامة أن رجلًا قال يا رسول الله ائذن لي في السياحة فقال النبي ﷺ: **«إن سياحة أمتي الجهاد في سبيل الله»**.

قال ابن الجوزي: وقد ذكرنا فيما تقدم من حديث ابن مظعون أنه قال يا رسول الله: إن نفسي تحدثني بأن أسيح في الأرض فقال النبي ﷺ له: **«مهلًا يا عثمان، فإن سياحة أمتي الغزو في سبيل الله والحج والعمرة»**.

وقد روى إسحاق بن إبراهيم بن هانئ، عن أحمد بن حنبل أنه سئل عن الرجل يسيح يتعبد

(١) تلبيس إبليس ص(٣٥٢، ٣٥٣).

أحب إليك، أو المقيم في الأمصار؟ قال: ما السياحة من الإسلام في شيء، ولا من فعل النبيين، ولا الصالحين

نقد مالك الصوفيَّة في السياحة:

وأما الخروج على الوحدة فقد نهى رسول الله ﷺ أن يسافر الرجل وحده، فأخبرنا عبد الرحمن بن محمد، نا أحمد بن علي بن ثابت، نا محمد بن الطيب الصباغ، نا أحمد بن سليمان النجاد، ثنا يحيى بن جعفر بن أبي طالب، ثنا علي بن عاصم، ثنا عبد الرحمن بن يزيد، ثنا عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده أن النبي ﷺ قال: **«الراكب شيطان، والاثنان شيطانان، والثلاثة رَكْبٌ»**.

أخبرنا هبة الله بن محمد، نا الحسن بن علي، نا أحمد بن جعفر، ثنا عبد الله بن أحمد، ثني أبي، ثنا أيوب بن النجار، عن طيب بن محمد، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة، قال: لعن رسول الله ﷺ راكب الفلاة وحده.

وقد يمشون بالليل أيضًا على الوحدة وقد نهى النبي ﷺ عن ذلك، وأخبرنا ابن الحصين، نا ابن المذهب، نا أحمد بن جعفر، ثنا عبد الله بن أحمد، ثني أبي، ثنا محمد بن عبيد، ثنا عاصم، عن أبيه، عن ابن عمر رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ: **«لَو يَعْلَمُ النَّاسُ ما في الوحدةِ مَا سَارَ أَحَدٌ وَحْدَه بِلَيْلٍ أبدًا»**، قال عبد الله: وحدثني أبي، ثنا محمد بن أبي عدي، ثنا محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم، عن عطاء بن يسار، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: **«أقلوا الخروج إذا هدأت الرجل فإن الله تعالى يبث في خلقه ما شاء»**.

قال ابن الجوزي: وفيهم من جعل دأبه السفر، والسفر لا يراد لنفسه، قال النبي ﷺ: **«السفر قطعة من العذاب، فإذا قضى أحدكم نهمته -من سفره- فليعجل إلى أهله»**، فمن جعل دأبه السفر فقد جمع بين تضييع العمر وتعذيب النفس، وكلاهما مقصود فاسد.

أنبأنا عبد المنعم بن عبد الكريم، ثنا أبي، قال: سمعت محمد بن أبي الطيب العكي، يقول: سمعت أبا الحسن المصري، يقول: سمعت أبا حمزة الخراساني، يقول: كنت قد بقيت محرمًا في عباء أسافر كل سنة ألف فرسخ تطلع الشمس علي وتغرب كلما أحللت أحرمت[١]

- قولهم في طريقة قدوم المسافر:

أقوال العلماء

قال ابن الجوزي: من مذهب القوم أن المسافر إذا قدم فدخل الرباط، وفيه جماعة لم يسلم عليهم حتى يدخل الميضة؛ فإذا توضأ جاء وصلى ركعتين، ثم سلم على الشيخ، ثم سلم على

---

(١) تلبيس إبليس ص(٣٦٣- ٣٦٥)، اقتضاء الصراط المستقيم ص(١٠٥)، مجموع الفتاوى (٨/ ٥٢٩، ٥٣٠).

الجماعة.

وهذا ما ابتدعه متأخرهم على خلاف الشريعة؛ لأن فقهاء الإسلام أجمعوا على أن من دخل على قوم سن له أن يسلم عليهم سواء كان على طهارة أو لم يكن، إلا أن يكونوا أخذوا هذا من مذهب الأطفال؛ فإنه إذا قيل للطفل: لِمَ لا تسلم علينا؟ قال: ما غسلت وجهي بعد، أو لعل الأطفال علموه من هؤلاء المبتدعين.

أخبرنا ابن الحصين، نا أبو علي بن المذهب، نا أبو بكر بن مالك، ثنا عبد الله بن أحمد، ثني أبي، ثنا عبد الرزاق، ثنا معمر، عن همام بن منبه، ثنا أبو هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: **«ليسلم الصغير على الكبير، والمار على القاعد، والقليل على الكثير»** أخرجاه في الصحيحين...[1]

- قولهم فيما إذا مات لهم ميت.

لا يبكون عليه، ويعملون دعوة، يسمونها عرسًا، يُغَنُّون فيها ويرقصون ويلعبون.

أقوال العلماء:

قال ابن الجوزي: له في ذلك تلبيسان.

الأول: أنهم يقولون: لا يبكي على هالك، ومن بكى على هالك خرج عن طريق أهل المعارف.

قال ابن عقيل: وهذه دعوى تزيد على الشرع؛ فهي حديث خرافة، وتخرج عن العادات والطباع؛ فهي انحراف عن المزاج المعتدل؛ فينبغي أن يطالب لها بالعلاج بالأدوية المعدلة للمزاج، فإن الله تعالى أخبر عن نبي كريم فقال: ﴿وَٱبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ ٱلْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [يُوسُف: الآية ٨٤] ، وقال: ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يُوسُف: الآية ٨٤] ، وبكى رسول الله ﷺ عند موت ولده، وقال: **«إن العين لتدمع»**، وقال: **«واكرباه»**، وقالت فاطمة ﷺ وَاكَرْب أبتاه فلم ينكر، وسمع عمر بن الخطاب ﷺ متمما يندب أخاه ويقول:

وكنا كندماني جذيمة حقبة ... من الدهر حتى قيل لن يتصدعا

فقال عمر ﷺ: ليتني كنت أقول الشعر فأندب أخي زيدًا، فقال متمم: لو مات أخي كما مات أخوك ما رثيته، وكان مالك مات على الكفر وزيد قتل شهيدًا، فقال عمر: ما عزاني أحد في أخي كمثل تعزيتك ثم لا تزال الإبل الغليظة الأكباد تحن إلى مآلفها من الأعطان والأشخاص، وترغو للفصلان وحمام الطير ترجع، وكل مأخوذ من البلاء فلا بد أن يتضرع، ومن لم تحركه المسار والمطربات وتزعجه المخزيات فهو إلى الجماد به أقرب، وقد أبان النبي عليه الصلاة السلام عن

(١) تلبيس إبليس ص(٣٨٦، ٣٨٧).

العيب في الخروج عن سمت الطبع فقال للذي قال لم أقبل أحدًا من ولدي، وكان له عشرة من الولد فقال: أو أملك لك أن نزع الله الرحمة من قلبك، وجعل يلتفت إلى مكة لما خرج فالمطالب لما يخرج عن الشرائع، وينبو عن الطباع جاهل يطالب بجهل، وقد قنع الشرع منا أن لا نلطم خدًّا، ولا نشق جيبًا؛ فأما دمعة سائلة وقلب حزين فلا عيب في ذلك.

التلبيس الثاني: أنهم يعملون عند موت الميت دعوة ويسمونها عرسًا، ويغنون فيها، ويرقصون، ويلعبون، ويقولون: نفرح للميت إذ وصل إلى ربه، والتلبيس في هذا عليهم من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن المسنون أن يتخذ لأهل الميت طعامًا لاشتغالهم بالمصيبة عن إعداد الطعام لأنفسهم، وليس من السنة أن يتخذه أهل الميت ويطعمونه إلى غيرهم...

والثاني: أنهم يفرحون للميت، ويقولون: وصل إلى ربه، ولا وجه للفرح؛ لأنا لا نتيقن أنه غفر له، وما يؤمنا أن نفرح له وهو في المعذبين...

والثالث: أنهم يرقصون ويلعبون في تلك الدعوة؛ فيخرجون بهذا عن الطباع السليمة التي يؤثر عندها الفراق، ثم إن كان ميتهم قد غفر له فما الرقص واللعب بشكرهم، وإن كان معذبًا فأين أثر الحزن[1]

- قولهم في سماع الغناء ونحوه:

منهم من يرى جواز سماع القصائد الملحنة، وأبيات الشعر الغزلية، والغناء، والاجتماع لها، مع التصفيق والدفوف والمزامير وغيره، ومع الرقص والتمايل، حتى يصلوا إلى الغشيان والوقوع على الأرض، وهو ما يسمونه الوجدان، ومنهم من يرى أنه تقرب وطاعة وعبادة لله.

أقوال العلماء:

قال السكسكي عما أباحوه: والتلذذ بسماع أصوات النساء والصبيان، وسماع المزامير والدفوف والرقص والتصفيق في الشوارع والأسواق بقوة العزمة، وترك الحشمة، وجعلوا ذلك عبادة يتدينون بها، ويجتمعون لها، ويؤثرونها على الصلاة، ويعتقدونها أفضل العبادات، ويحضون لذلك المغاني من النساء والصبيان وغيرهم من أهل الأصوات الحسنة للغناء بالشبابات والطاب والصغة والدفوف المجلجلة، وسائر آلات اللهو المطربة، وأبيات الشعر الغزلية التي يوصف بها محاسن النساء، ويذكر فيها من تقدم من النساء التي كانت الشعراء تهواها، وتتشبب بها في أشعارها، وتصف محاسنها كليلى ولبنى وهند وسعاد وزينب وغيرهن، ويقولون: نحن نكني بذلك عن الله عز وجل ونصرف المعنى إليه.

وقد ذكر الفقيه موسى بن أحمد ذلك في الرسالة التي رد بها عليهم، وبين فساد مذهبهم؛ فقال في بيت شعر أنشده فيهم:

---

(١) تلبيس إبليس ص(٣٨٧- ٣٨٩).

يكنون عن رب السماء بزينب وليلى ولبني والخيال الذي يسري.

ويختلط الرجال والنساء ويتصافحون، وإذا حصل فيهم الطرب وقت السماع من الأصوات الشجية والآلات المطربة اضطربوا وصرخوا وقاموا وقفزوا وداروا في الحلقة فإذا دارت رءوسهم واختلط عقولهم من شدة الضرب وكثرة القفز والدوران وقعوا على الأرض غشيًا عليهم فيسمون ذلك الوجدان؛ أي أن ذلك من شدة ما يجدون من المحبة والشوق(١).

وقال ابن الجوزي: وقد اعتقد قوم من الصوفيَّة أن هذا الغناء الذي ذكرنا عن قوم تحريمه وعن آخر كراهته، مستحب في حق قوم(٢).

وقال شيخ الإسلام: سماع الغناء، فإن طائفة من المتصوفة والمتفقرة تتخذه دينًا، وإن لم تقل بألسنتها، أو تعتقد بقلوبها أنه قربة، فإن دينهم حال، لا اعتقاد: فحالهم، وعملهم، هو استحسانها في قلوبهم، ومحبتهم لها، ديانة وتقربًا إلى الله، وإن كان بعضهم قد يعتقد ذلك، ويقوله بلسانه.

وفيهم من يعتقد ويقول ليس قربة لكن حالهم هو كونه قربة ونافعًا في الدين ومصلحًا للقلوب(٣).

نقض قولهم:

قال ابن الجوزي: وقد احتج لهم أبو طالب المكي على جواز السماع بمنامات، وقسم السماع إلى أنواع، وهو تقسيم صوفي لا أصل له.

وقد ذكرنا أن من ادعى أنه يسمع الغناء ولا يؤثر عنده تحريك النفس إلى الهوى فهو كاذب.

وقد أخبرنا أبو القاسم الحريري عن أبي طالب الطبري قال: قال بعضهم: إنا لا نسمع الغناء بالطبع الذي يشترك فيه الخاص والعام، قال: وهذا تجاهل منه عظيم لأمرين:

أحدهما: أنه يلزمه على هذا أن يستبيح العود والطنبور، وسائر الملاهي؛ لأنه يسمعه بالطبع الذي لا يشاركه فيه أحد من الناس فإن لم يستبح ذلك فقد نقض قوله، وإن استباح فقد فسق.

والثاني: أن هذا المدعي لا يخلو من أن يدعي أنه فارق طبع البشر وصار بمنزلة الملائكة؛ فإن قال هذا فقد تخرَّص على طبعه، وعلم كل عاقل كذبه إذا رجع إلى نفسه، ووجب ألّا يكون مجاهدًا لنفسه ولا مخالفًا لهواه، ولا يكون له ثواب على ترك اللذات والشهوات، وهذا لا يقوله عاقل، وإن قال أنا على طبع البشر المجبول على الهوى والشهوة، قلنا له: فكيف تسمع الغناء المطرب بغير طبعك، أو تطرب لسماعه لغير ما غرس في نفسك.

---

(١) البرهان ص(١٠٢، ١٠٣).

(٢) تلبيس إبليس ص(٣٠٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٩)، (٥/ ٨٣- ٨٥).

أخبرنا ابن ناصر، نا أحمد بن علي بن خلف، ثنا أبو عبد الرحمن السلمي، قال: سمعت أبا القاسم الدمشقي، يقول: سُئِلَ أبو علي الروذباري عمن سمع الملاهي، ويقول: هي لي حلال؛ لأني قد وصلت إلى درجة لا تؤثر في اختلاف الأحوال، فقال: نعم، قد وصل -لعمري- ولكن إلى سقر[(١)]

وقال ابن الجوزي: وقد نشب السماع بقلوب خلق منهم فآثروه على قراءة القرآن، ورقت قلوبهم عنده بما لا ترق عند القرآن، وما ذاك إلا لتمكن هوى باطن تمكن منه، وغلبة طبع، وهم يظنون غير هذا[(٢)]

وقال: وقد ادعى قوم منهم أن هذا السماع قربة إلى الله عز وجل...

وقال ابن عقيل: قد سمعنا منهم أن الدعاء عند حَذْوِ الحادي، وعند حضور المخدة مجاب؛ وذلك أنهم يعتقدون أنه قربة يتقرب بها إلى الله تعالى، قال: وهذا كفر لأن من اعتقد الحرام أو المكروه قربة كان بهذا الاعتقاد كافرًا، قال: والناس بين تحريمه وكراهيته[(٣)]

قال ابن الجوزي: فإذا طرب أهل التصوف لسماع الغناء صفقوا.

وقال: والتصفيق منكر، يطرب ويخرج عن الاعتدال، وتتنزه عن مثله العقلاء، ويتشبه فاعله بالمشركين فيما كانوا يفعلونه عند البيت من التصدية، وهي التي ذمهم الله عز وجل بها؛ فقال: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: الآية ٣٥] ، فالمكاء: الصفير، والتصدية: التصفيق.

وقال: وفيه أيضًا تشبه بالنساء، والعاقل يأنف من أن يخرج عن الوقار إلى أفعال الكفار والنسوة، فإذا قوي طربهم رقصوا[(٤)]

وقال: فإذا تمكن الطرب من الصوفيَّة في حال رقصهم جذب أحدهم بعض الجلوس ليقوم معه، ولا يجوز على مذهبهم للمجذوب أن يقعد، فإذا قام قام الباقون تبعًا له، فإذا كشف أحدهم رأسه كشف الباقون رءوسهم موافقة له.

ولا يخفى على عاقل أن كشف الرأس مستقبح، وفيه إسقاط مروءة، وترك أدب، وإنما يقع في المناسك تعبدًا لله وذلًا له.

فإذا اشتد طربهم رموا ثيابهم على المغني، فمنهم من يرمي بها صحاحًا، ومنهم من يخرقها ثم يرمي بها[(٥)]

---

(١) تلبيس إبليس ص(٢٩٩، ٣٠٠).

(٢) تلبيس إبليس ص(٣٠٣).

(٣) تلبيس إبليس ص(٣٠٥، ٣٠٦).

(٤) تلبيس إبليس ص(٣١٦).

(٥) تلبيس إبليس ص(٣١٩).

وقال شيخ الإسلام: إن النبي ﷺ لم يجتمع هو وأصحابه على سماع كف، ولا سماع دفوف وشبابات، ولا رقص، ولا سقط عنه ثوب من ثيابه في ذلك، ولا قسمه على أصحابه، وكل ما يروى من ذلك فهو كذب مُخْتَلَقٌ باتفاق أهل المعرفة بسنته[١]

وقال: ومن أعظم ما يقوي الأحوال الشيطانية سماع الغناء والملاهي، وهو سماع المشركين قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: الآية ٣٥] ؛ قال ابن عباس وابن عمر ﷺ وغيرهما من السلف: التصدية التصفيق باليد، والمكاء مثل الصفير؛ فكان المشركون يتخذون هذا عبادةً. وأما النبي وأصحابه فعبادتهم ما أمر الله به من الصلاة والقراءة والذكر ونحو ذلك والاجتماعات الشرعية، ولم يجتمع النبي وأصحابه على استماع غناء قط؛ لا بكف، ولا بدف، ولا تواجد، ولا سقطت بردته؛ بل كل ذلك كذب باتفاق أهل العلم بحديثه.

وكان أصحاب النبي إذا اجتمعوا أمروا واحدًا منهم أن يقرأ والباقون يستمعون، وكان عمر بن الخطاب ﷺ يقول لأبي موسى الأشعري: ذَكِّرْنَا ربنا فيقرأ وهم يستمعون، ومر النبي بأبي موسى الأشعري وهو يقرأ فقال له: «مررت بك البارحة وأنت تقرأ فجعلت أستمع لقراءتك» فقال: لو علمت أنك تستمع لحبرته لك تحبيرًا ؛ أي: لحسنته لك تحسينًا، كما قال النبي: «زينوا القرآن بأصواتكم»، وقال ﷺ: «الله أشهد أُذُنًا -أي: استماعًا- إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة إلى قينته» ، وقال لابن مسعود: «اقرأ علي القرآن»، فقال: أقرأ عليك وعليك أُنزِلَ، فقال: «إني أحب أن أسمعه من غيري» فقرأت عليه سورة النساء حتى انتهيت إلى هذه الآية ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا ﴿٤١﴾﴾ [النساء: الآية ٤١] قال: «حسبك» فإذا عيناه تذرفان من البكاء.

ومثل هذا السماع هو سماع النبيين وأتباعهم كما ذكره الله في القرآن فقال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِن ذُرِّيَّةِ ءَادَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْرَٰٓءِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَٱجْتَبَيْنَآ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُ ٱلرَّحْمَٰنِ خَرُّواْ سُجَّدًا وَبُكِيًّا ۩ ﴿٥٨﴾﴾ [مريم: الآية ٥٨] ، وقال في أهل المعرفة: ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [المائدة: الآية ٨٣] ومدح سبحانه أهل هذا السماع بما يحصل لهم من زيادة الإيمان واقشعرار الجلد ودمع العين فقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزُمَر: الآية ٢٣] ، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾﴾.

وأما السماع المحْدَث سماع الكف والدف والقصب؛ فلم تكن الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر الأكابر من أئمة الدين يجعلون هذا طريقًا إلى الله تبارك وتعالى، ولا يعدونه من القرب

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٨٨).

والطاعات؛ بل يعدونه من البدع المذمومة حتى قال الشافعي: خلفت ببغداد شيئًا أحدثته الزنادقة يسمونه «التغبير» يصدون به الناس عن القرآن.

وأولياء الله العارفون يعرفون ذلك ويعلمون أن للشيطان فيه نصيبًا وافرًا ولهذا تاب منه خيار من حضره منهم[١]

وقال: مسألة السماع تكلم كثير من المتأخرين في السماع هل هو محظور؟ أو مكروه؟ أو مباح؟، وليس المقصود بذلك مجرد رفع الحرج بل مقصودهم بذلك أن يتخذ طريقًا إلى الله يجتمع عليه أهل الديانات لصلاح القلوب، والتشويق إلى المحبوب، والتخويف من المرهوب، والتحزين على فوات المطلوب، فتستنزل به الرحمة، وتستجلب به النعمة، وتحرك به مواجيد أهل الإيمان، وتستجلى به مشاهد أهل العرفان، حتى يقول بعضهم: إنه أفضل لبعض الناس أو للخاصة من سماع القرآن من عدة وجوه؛ حتى يجعلونه قوتًا للقلوب، وغذاءً للأرواح، وحاديًا للنفوس يحدوها إلى السير إلى الله، ويحثها على الإقبال عليه.

ولهذا يوجد من اعتاده، واغتذى به لا يحن إلى القرآن ولا يفرح به ولا يجد في سماع الآيات كما يجد في سماع الأبيات؛ بل إذا سمعوا القرآن سمعوه بقلوب لاهية، وألسن لاغية، وإذا سمعوا سماع المكاء والتصدية خشعت الأصوات وسكنت الحركات، وأصغت القلوب، وتعاطت المشروب...

فإذا عُرِفَ هذا فاعلم أنه لم يكن في عنفوان القرون الثلاثة المفضلة لا بالحجاز، ولا بالشام، ولا باليمن، ولا مصر، ولا المغرب، ولا العراق، ولا خراسان من أهل الدين والصلاح والزهدة والعبادة من يجتمع على مثل سماع المكاء والتصدية؛ لا بدف، ولا بكف، ولا بقضيب، إنما أحداث هذا بعد ذلك في أواخر المائة الثانية فلما رآه الأئمة أنكروه.

فقال الشافعي ﷺ: خلفت ببغداد شيئًا أحدثته الزنادقة يسمونه «التغبير» يصدون به الناس عن القرآن، وقال يزيد بن هارون: ما يغبر إلا الفاسق، ومتى كان التغبير؟

وسئل عنه الإمام أحمد، فقال: أكرهه هو محدث، قيل: أنجلس معهم؟ قال: لا؛ وكذلك سائر أئمة الدين كرهوه، وأكابر الشيوخ الصالحين لم يحضروه، فلم يحضره إبراهيم بن أدهم، ولا الفضيل بن عياض، ولا معروف الكرخي، ولا أبو سليمان الداراني، ولا أحمد بن أبي الحواري، والسري السقطي، وأمثالهم. والذين حضروه من الشيوخ المحمودين تركوه في آخر أمرهم، وأعيان المشايخ عابوا أهله كما فعل ذلك عبد القادر، والشيخ أبو البيان، وغيرهما من المشايخ.

وما ذكره الشافعي ﷺ من أنه من إحداث الزنادقة كلام إمام خبير بأصول الإسلام؛ فإن هذا السماع لم يرغب فيه ويدعو إليه في الأصل إلا من هو متهم بالزنادقة كابن الراوندي والفارابي وابن

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٢٩٥- ٢٩٨)، (١١/ ٥٣١- ٥٣٥).

سينا وأمثالهم، . . . ، ففي هؤلاء الطوائف من يرغب فيه ويجعله مما تزكو به النفوس، وترتاض به، وتهذب به الأخلاق.

وأما الحنفاء أهل ملة إبراهيم الخليل الذي جعله الله إمامًا، وأهل دين الإسلام والذي لا يقبل الله من أحد دينًا غيره، المتبعون لشريعة خاتم الرسل محمد؛ فهؤلاء ليس فيهم من يرغب في ذلك ولا يدعو إليه، وهؤلاء هم أهل القرآن والإيمان والهدى والسعد والرشاد والنور والفلاح وأهل المعرفة والعلم واليقين والإخلاص والمحبة له والتوكل عليه والخشية له والإنابة إليه.

ومن كان له خبرة بحقائق الدين وأحوال القلوب ومعارفها وأذواقها ومواجيدها عرف أن سماع المكاء والتصدية لا يجلب للقلوب منفعة ولا مصلحة إلا وفي ضمن ذلك من الضرر والمفسدة ما هو أعظم منه، فهو للروح كالخمر للجسد، يفعل في النفوس فعل حميا الكئوس.

ولهذا يورث أصحابه سكرًا أعظم من سكر الخمر فيجدون لذة بلا تمييز، كما يجد شارب الخمر؛ بل يحصل لهم أكثر وأكبر مما يحصل لشارب الخمر، ويصدهم ذلك عن ذكر الله وعن الصلاة، أعظم مما يصدهم الخمر، ويوقع بينهم العداوة والبغضاء أعظم من الخمر حتى يقتل بعضهم بعضًا من غير مس بيد؛ بل بما يقترن بهم من الشياطين؛ فإنه يحصل لهم أحوال شيطانية بحيث تتنزل عليهم الشياطين في تلك الحال، ويتكلمون على ألسنتهم كما يتكلم الجني على لسان المصروع، إما بكلام من جنس كلام الأعاجم الذين لا يفقه كلامهم كلسان الترك أو الفرس أو غيرهم، ويكون الإنسان الذي لبسه الشيطان عربيًا لا يحسن أن يتكلم بذلك، بل يكون الكلام من جنس كلام من تكون تلك الشياطين من إخوانهم، وإما بكلام لا يعقل ولا يفهم له معنى وهذا يعرفه أهل المكاشفة شهودًا وعيانًا.

والمنتسبون إلى بعض المشايخ إذا حصل له وجد سماعي، وعند سماع المكاء والتصدية؛ منهم من يصعد في الهواء، ويقف على زج الرمح، ويدخل النار، ويأخذ الحديد المحمي بالنار ثم يضعه على بدنه، وأنواع من هذا الجنس، ولا تحصل له هذه الحال عند الصلاة، ولا عند الذكر، ولا عند قراءة القرآن؛ لأن هذه عبادات شرعية إيمانية إسلامية نبوية محمدية، تطرد الشياطين، وتلك عبادات بدعية شركية شيطانية فلسفية تستجلب الشياطين.

قال النبي في الحديث الصحيح: **«ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله، يتلون كتاب الله، ويتدارسونه بينهم؛ إلا غشيتهم الرحمة، ونزلت عليهم السكينة، وحفتهم الملائكة، وذكرهم الله فيمن عنده»**، وقد ثبت في الحديث الصحيح أن أسيد بن حضير لما قرأ سورة الكهف تنزلت الملائكة لسماعها كالظلة فيها السرج.

ولهذا كان المكاء والتصدية يدعو إلى الفواحش والظلم ويصد عن حقيقة ذكر الله تعالى والصلاة كما يفعل الخمر، والسلف يسمونه تغبيرًا؛ لأن التغبير هو الضرب بالقضيب على جلد من الجلود، وهو ما يغبر صوت الإنسان على التلحين؛ فقد يضم إلى صوت الإنسان، إما التصفيق بأحد اليدين

على الأخرى، وإما الضرب بقضيب على فخذ وجلد، وإما الضرب باليد على أختها، أو غيرها على دف أو طبل، كناقوس النصارى، والنفخ في صفارة كبوق اليهود، فمن فعل هذه الملاهي على وجه الديانة والتقرب فلا ريب في ضلالته وجهالته.

وأما إذا فعلها على وجه التمتع والتَّلَعُّب فمذهب الأئمة الأربعة: أن آلات اللهو كلها حرام؛ فقد ثبت في صحيح البخاري وغيره أن النبي أخبر أنه سيكون من أمته من يستحل الحر والحرير، والخمر والمعازف، وذكر أنهم يمسخون قردة وخنازير.

والمعازف: هي الملاهي كما ذكر ذلك أهل اللغة، جمع معزفة، وهي الآلة التي يعزف بها أي يصوت بها.

وكثير من الناس يفعل في السماع وغيره ما هو من جنس الفواحش المحرمة، وما يدعو إليها وزعمهم أن ذلك يصلح القلوب فهو مما أمر الله به؛ فهؤلاء لهم نصيب من معنى هذه الآية قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٣٢﴾ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾.

وقد كان المشركون يحرمون من الطعام واللباس أشياء ويتخذون ذلك دينًا وكان بعض الصحابة قد عزموا على الترهب فأنزل الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحَرِّمُوا۟ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٨٧﴾ وَكُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلًا طَيِّبًا﴾.

وجماع الدين ألا نعبد إلا الله ولا نعبده إلا بما شرع ولا نعبده بالبدع كما قال تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: الآية ٧] قال الفضيل بن عياض: أخلصه وأصوبه، قالوا: يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه؟ قال: إن العمل إذا كان خالصًا، ولم يكن صوابًا لم يقبل، وإذا كان صوابًا ولم يكن خالصًا ولم يقبل، حتى يكون خالصًا صوابًا، والخالص أن يكون لله، والصواب أن يكون على السنة.

وهذا الذي ذكره الفضيل مما اتفق عليه أئمة المشايخ كما قال أبو سليمان الداراني: إنه لتمر بقلبي النُّكْتَةُ من نكت القوم فلا أقبلها إلا بشاهدين اثنين الكتاب والسنة.

وقال الشيخ أبو سليمان أيضًا: ليس لمن ألهم شيئًا من الخير أن يفعله حتى يسمع فيه بأثر، فإذا سمع بأثر كان نورًا على نور.

وقال الجنيد: علمنا هذا مقيد بالكتاب والسنة؛ فمن لم يقرأ القرآن ولم يكتب الحديث، لم يصح له أن يتكلم في علمنا هذا.

وقال سهل ابن عبد الله التستري: كل وجد لا يشهد له الكتاب والسنة؛ فهو باطل، وقال: كل عمل على ابتدع فإنه عذاب على النفس، وكل عمل بلا اقتداء هو غش النفس.

وقال أبو عثمان النيسابوري من أمر السنة على نفسه قولًا وفعلًا نطق بالحكمة، ومن أمر الهوى

على نفسه قولًا وفعلًا نطق بالبدعة؛ لأن الله يقول: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْ﴾ [النُّور: الآية ٥٤]، مثل هذا كثير في كلامهم.

وإذا كان كذلك؛ فليس لأحد أن يسلك إلى الله إلا بما شرعه الرسول لأمته فهو الداعي إلى الله بإذنه الهادي إلى صراطه الذي من أطاعه دخل الجنة، ومن عصاه دخل النار؛ فهو الذي فرق الله به بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والرشاد والغي(١)

- قولهم في صحبة المردان ومؤاخاة النسوان.

منهم من يبيح صحبة المردان والنساء والنظر والخلوة بهم، واتخاذ ذلك دينًا، بحجة حصول البركة، والتأمل في خلق الله، والترقي في المحبة.

أقوال العلماء:

قال السكسكي: وأباحوا النظرة إلى المردان، والخلوة بأجانب النسوان(٢)

وقال شيخ الإسلام: ومن هؤلاء من يستحل بعض الفواحش كاستحلال مؤاخاة النساء الأجانب والخلو بهن زعمًا منه أنه يحصل لهن البركة بما يفعله معهن، وإن كان محرمًا في الشريعة، وكذلك من يستحل ذلك من المردان، ويزعم أن التمتع بالنظر إليهم، ومباشرتهم هو طريق لبعض السالكين، حتى يترقى من محبة المخلوق إلى محبة الخالق، ويأمرون بمقدمات الفاحشة الكبرى، وقد يستحلون الفاحشة الكبرى كما يستحلها من يقول: إن التلوط مباح بملك اليمين؛ فهؤلاء كلهم كفار باتفاق المسلمين(٣)

نقض قولهم:

قال شيخ الإسلام: أما مؤاخاة الرجالِ النساءَ الأجانب، وخلوهم بهن، ونظرهم إلى الزينة الباطنة منهن؛ فهذا حرام باتفاق المسلمين، ومن جعل ذلك من الدين؛ فهو من إخوان الشياطين قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُواْ فَاحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَا ءَابَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الأعرَاف: الآية ٢٨]

وقال النبي: «لا يخلون رجل بامرأة»؛ فإن ثالثهما الشيطان، وقال: «إياكم والدخول على النساء» قالوا: يا رسول الله، أرأيت الحمو؟ قال: «الحمو الموت»، ومن لم ينتهِ عن ذلك عوقب عقوبة بليغة تزجره وأمثاله من أهل الفساد والعناد(٤)

وقال: أما صحبة المردان على وجه الاختصاص بأحدهم -كما يفعلونه- مع ما ينضم إلى ذلك

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/٥٥٧- ٥٨٦)، (١١/٥٨٧- ٦٠٧)، (١١/٦٣٠- ٦٣٥)، (١١/٦٤١- ٦٤٤).
(٢) البرهان ص(١٠٢).
(٣) مجموع الفتاوى (١١/ ٤٠٥).
(٤) مجموع الفتاوى (١١/ ٥٠٥).

من الخلوة بالأمرد الحسن، ومبيته مع الرجل، ونحو ذلك؛ فهذا من أفحش المنكرات عند المسلمين، وعند اليهود والنصارى وغيرهم؛ فإنه قد علم بالاضطرار من دين الإسلام ودين سائر الأمم بعد قوم لوط: تحريم الفاحشة اللوطية، ولهذا بين الله في كتابه أنه لم يفعلها قبل قوم لوط أحد من العالمين، وقد عذب الله المستحلين لها بعذاب ما عذبه أحدًا من الأمم حيث طمس أبصارهم، وقلب مدائنهم؛ فجعل عاليها سافلها، واتبعهم بالحجارة من السماء.

ولهذا جاءت الشريعة بأن الفاحشة التي فيها القتل يقتل صاحبها بالرجم بالحجارة. كما رجم النبي ﷺ اليهوديين وماعز بن مالك والأسلمي والغامدية وغيرهم، ورجم بعده خلفاؤه الراشدون.

والرجم شرعه الله لأهل التوراة والقرآن، وفي السنن عن النبي: **«من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به»** ولهذا اتفق الصحابة على قتلهما جميعًا لكن تنوعوا في صفة القتل: فبعضهم قال: يرجم، وبعضهم قال: يرمى من أعلى جدار في القرية ويتبع بالحجارة، وبعضهم قال: يحرق بالنار، ولهذا كان مذهب جمهور السلف والفقهاء أنهما يرجمان بكرين كانا أو ثيبين، حرين كانا، أو مملوكين، أو كان أحدهما مملوكًا للآخر، وقد اتفق المسلمون على أن من استحلها بمملوك أو غير مملوك فهو كافر مرتد.

وكذلك مقدمات الفاحشة عند التلذذ بقبلة الأمرد، ولمسه، والنظر إليه هو حرام باتفاق المسلمين، كما هو كذلك في المرأة الأجنبية، كما ثبت في الصحيح عن النبي أنه قال: **«العينان تزنيان وزناهما النظر، والأذن تزني وزناها السمع، واليد تزني وزناها البطش، والرجل تزني وزناها المشي، والقلب يتمنى ويشتهي، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه»**.

فإذا كان المستحل لما حرم الله كافرًا، فكيف بمن يجعله قربة وطريقًا إلى الله تعالى؟! قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الأعراف: الآية ٢٨] وسبب نزول الآية أن غير الحمس من العرب كانوا يطوفون بالبيت عراة فجعل الله كشف عوراتهم فاحشة، وبين أن الله لا يأمر بالفحشاء، ولهذا لما حج أبو بكر الصديق قبل حجة الوداع نادى بأمر النبي -وكان يحج المسلم والمشرك-: لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان، فكيف بمن يستحل إتيان الفاحشة الكبرى؟ أو ما دونها؟ ويجعل ذلك عبادة وطريقًا.

وإن كان طائفة من المتفلسفة ومن وافقهم من ضلال المتنكسة جعلوا عشق الصور الجميلة من جملة الطريق التي تزكى بها النفوس، فليس هذا من دين المسلمين ولا اليهود ولا النصارى، وإنما هو دين أهل الشرك الذين شرعوا من الدين ما لم يأذن به الله.

وإن كان أتباع هؤلاء زادوا على ما شرعه ساداتهم وكبراؤهم زياداتٍ من الفواحش التي لا ترضاها القرود؛ فإنه قد ثبت في صحيح البخاري أن أبا عمران رأى في الجاهلية قردًا زنى بقردة

فاجتمعت عليه القرود فرجمته، ومثل ذلك قد شاهده الناس في زماننا في غير القرود حتى الطيور.

فلو كانت صحبة المردان المذكورة خالية عن الفعل المحرم فهي مظنة لذلك، وسبب له، ولهذا كان المشايخ العارفون بطريق الله يحذرون من ذلك، كما قال فتح الموصلي: أدركت ثلاثين من الأبدال كل ينهاني عند مفارقتي إياه عن صحبة الأحداث، وقال معروف الكرخي: كانوا ينهون عن ذلك، وقال بعض التابعين: ما أنا على الشاب الناسك من سبع يجلس إليه بأخوف مني عليه من حدث يجلس إليه، وقال سفيان الثوري وبشر الحافي: إن مع المرأة شيطانًا، ومع الحدث شيطانَيْنِ، وقال بعضهم ما سقط عبد من عين الله إلا ابتلاه الله بصحبة هؤلاء الأحداث، وقد دخل من فتنة الصور والأصوات على النساك ما لا يعلمه إلا الله، حتى اعترف أكابر الشيوخ بذلك، وتاب منهم من تداركه الله برحمته.

ومعلوم أن هذا من باب اتباع الهوى بغير هدى من الله ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [القَصَص: الآية ٥٠] ، ومن استحل ذلك، أو اتخذه دينًا كان ضالًا مضاهيًا للمشركين والنصارى، ومن فعله مع اعترافه بأنه ذنب أو معصية كان عاصيًا أو فاسقًا.

وكذلك مؤاخاة المرأة الأجنبية بحيث يخلو بها، وينظر منها ما ليس للأجنبي أن ينظره -حرام باتفاق المسلمين، واتخاذ ذلك دينًا وطريقًا كفر وضلال. والمال الذي يؤخذ لأجل إقرارهم ومعونة على محادثة الرجل الأمرد هي من جنس جعل القوادة، ومطالبتهم له بالصحبة من جنس العرس على البغي.

والله سبحانه أباح النكاح غير مسافحين ولا متخذي أخدان؛ فالمرأة المسافحة تزني بمن اتفق لها، وكذلك الرجل المسافح الذي يزني مع من اتفق له، وأما المتخذ الخدن فهو الرجل يكون له صديقة والمرأة يكون لها صديق، فالأمرد المخادن للواحد من هؤلاء من جنس المرأة المتخذة خدنًا، وكذلك الجعل والمال الذي يؤخذ على هذا من جنس مهر البغي، وجعل القوادة ونحو ذلك[١]

- قولهم في العقل والأحوال:

كثير منهم يذم العقل، ويرى الأحوال لا تحصل إلا بدونه.

أقوال العلماء:

قال الكلاباذي: اعلم أن علوم الصوفيَّة علوم الأحوال[٢]

وقال القشيري: والناس إمَّا أصحاب النقل والأثر، وإما أرباب العقل والفِكر، وشيوخ هذه الطائفة ارتقوا عن هذه الجملة؛ فالذي للناس غيب، فهو لهم ظهور، والذي للخلق من المعارف مقصود فلهم من الحق سبحانه موجود؛ فهم أهل الوصال، والناس أهل الاستدلال[٣]

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٥٤٢- ٥٤٦).

(٢) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٨٦).

(٣) الرسالة ص(١٨٠).

قال شيخ الإسلام: إن دينهم حال لا اعتقاد[١]

وقال: وكثير من المتصوفة يذمون العقل ويعيبونه ويرون أن الأحوال العالية والمقامات الرفيعة لا تحصل إلا مع عدمه ويقرون من الأمور بما يكذب به صريح العقل.

ويمدحون السكر والجنون والوله أمورًا من المعارف والأحوال التي لا تكون إلا مع زوال العقل والتميز كما يصدقون بأمور يعلم بالعقل الصريح بطلانها ممن لم يعلم صدقه[٢]

- قولهم في الذكر:

أجمعوا على ضرورة الذكر، مع اختلافهم في طريقته، فعند بعضهم يكون بلفظ: لا إله إلا الله، وعند بعضهم يكون بلفظ: الله المفرد، وعند بعضهم يكون بلفظ: هو هو الضمير، وعند بعضهم بلفظ: لا هو إلا هو، وغير ذلك.

أقوال العلماء:

قال شيخ الإسلام: وكذلك أصحاب الرياضة والتجرد؛ فإن صفوتهم الذين يشتغلون بذكر بسيط مثل لا إله إلا الله، إن لم يغلوا فيقتصروا على مجرد الله الله، ويعتقدون أن ذلك أفضل وأكمل كما فعله كثير منهم، وربما اقتصر بعضهم على هو هو، أو على قوله: لا هو إلا هو؛ لأن هذا الذكر المبتدع الذي هو لا يفيد بنفسه إلا أنه مطلقًا، ليس فيه بنفسه ذكر لله إلا بقصد المتكلم.

فقد ينضم إلى ذلك اعتقاد صاحبه أنه لا وجود إلا هو، كما يصرح به بعضهم ويقول: لا هو إلا هو، أو لا موجود إلا هو، وهذا عند الاتحادية أجود من قول: لا إله إلا الله؛ لأنه مصرح بحقيقة مذهبهم الفرعوني القرمطي حتى يقول بعضهم: «لا إله إلا الله» ذكر العابدين، و«الله! الله» ذكر العارفين، و«هو» ذكر المحققين، ويجعل ذكره يا من لا هو إلا هو، وإذا قال: الله الله، إنما يفيد مجرد ثبوته فقد ينضم إلى ذلك نفي غيره لا نفي إلهية غيره فيقع صاحبه في وحدة الوجود، وربما انتفى شهود القلب للسوي إذا كان في مقام الفناء فهذا قريب أما اعتقاد أن وجود الكائنات هي هو فهذا هو الضلال[٣]

نقض قولهم:

قال شيخ الإسلام: قد دل الكتاب والسنة وآثار سلف الأمة على جنس المشروع المستحب في ذكر الله ودعائه كسائر العبادات وبين النبي مراتب الأذكار كقوله في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم وغيره عن سمرة بن جندب: **«أفضل الكلام بعد القرآن أربع، وهن من القرآن: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر؛ لا يضرك بأيهن بدأت»**.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٣٩).

(٣) مجموع الفتاوى (٢/ ٦٣، ٦٤).

وفي صحيحه عن أبي ذر قال: سئل رسول الله، أي الكلام أفضل؟ قال: **«ما اصطفى الله لملائكته: سبحان الله وبحمده»**.

وفي كتاب الذكر لابن أبي الدنيا وغيره مرفوعًا إلى النبي: **«أفضل الذكر لا إله إلا الله، وأفضل الدعاء الحمد لله»**.

وفي الموطأ وغيره حديث طلحة بن عبد الله بن كريز عن النبي: **«أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير»**.

وفي السنن حديث الذي قال: يا رسول الله، إني لا أستطيع أن آخذ من القرآن شيئًا فعلمني ما يجزئني في صلاتي، فقال: **«قلْ: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر»**.

ولهذا قال الفقهاء إن من عجز عن القراءة في الصلاة انتقل إلى هذه الكلمات الباقيات الصالحات وفضائل هذه الكلمات ونحوها كثير ليس هذا موضعه.

وإنما الغرض من الذكر والدعاء ما ليس بمشروع الجنس أو هو منهي عنه أو عن صفته كما قال تعالى: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٥٥﴾﴾ [الأعراف: الآية ٥٥]، وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ﴾ [الأعراف: الآية ١٨٠] فلا يدعى إلا بأسمائه الحسنى.

ومن المنهي عنه ما كانوا يقولونه في الجاهلية في تلبيتهم: لبيك لا شريك لك، إلا شريكًا هو لك، تملكه وما ملك، ومثل قول بعض الأعراب للنبي: إنا نستشفع بالله عليك، فقال النبي ﷺ: **«شأن الله أعظم من ذلك، إن الله لا يستشفع به على أحد من خلقه»**.

ومثل ما كانوا يقولون في أول الإسلام: السلام على الله قبل عباده؛ فقال النبي: **«إن الله هو السلام فإذا قعد أحدكم فليقل التحيات لله والصلوات والطيبات»**.

أشار بذلك إلى أن السلام إنما يطلب لمن يحتاج إليه، والله هو السلام؛ فالسلام يطلب منه لا يطلب له؛ بل يُثنَى عليه فإنه له فيقال: التحيات لله، والصلوات والطيبات؛ فالحق سبحانه يُثنَى عليه، ويطلب منه، وأما المخلوق فيطلب له فيقال: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ﴿٥٧﴾﴾ والرزق يعم كلما ينتفع به المرتزق، فالإنسان يرزق الطعام والشراب واللباس، وما ينتفع بسمعه وبصره وشمه، ويرزق ما ينتفع به باطنه من علم وإيمان وفرح وسرور وقوة ونور وتأييد وغير ذلك، والله سبحانه ما يريد من الخلق من رزق فإنهم لن يبلغوا ضره فيضروه، ولن يبلغوا نفعه فينفعوه، بل هو الغني وهم الفقراء، و﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ ۘ﴾ [آل عمران: الآية ١٨١]، وهو الأحد الصمد، الذي لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد.

وكذلك الدعاء المكروه مثل الدعاء ببغي، أو قطيعة رحم، أو دعاء منازل الأنبياء أو دعاء الأعرابي الذي قال: اللهم ما كنت معذبي به في الآخرة فعجله لي في الدنيا.

ومثل قوله ﷺ للمصابين بميت لما صاحوا: «لا تدعوا على أنفسكم إلا بخير؛ فإن الملائكة يؤمّنون على ما تقولون»، وقد قال تعالى: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ ٱسْتِعْجَالَهُم بِٱلْخَيْرِ لَقُضِىَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾ [يُونس: الآية ١١] ، وقال تعالى: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ دُعَآءَهُۥ بِٱلْخَيْرِ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا ۝﴾ [الإسرَاء: الآية ١١] ، وهذا باب واسع ليس الغرض هنا استيعابه، وإنما نبهنا على جنس المكروه.

وإنما الغرض هنا أن الشرع لم يستحب من الذكر إلا ما كان كلامًا تامًّا مفيدًا مثل: لا إله إلا الله، ومثل: الله أكبر، ومثل: سبحان الله والحمد لله، ومثل: لا حول ولا قوة إلا بالله، ومثل: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ﴾ [الرَّحمٰن: الآية ٧٨] ، ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [المُلك: الآية ١] ، ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الحَديد: الآية ١] ، ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾ [الفُرقان: الآية ١]

فأما الاسم المفرد مُظْهَرًا مثل: الله الله، أو مضمَرًا مثل: هو هو؛ فهذا ليس بمشروع في كتاب ولا سنة، ولا هو مأثور أيضًا عن أحد من سلف الأمة، ولا عن أعيان الأمة المقتدى بهم، وإنما لهج به قوم من ضلال المتأخرين.

وربما اتبعوا فيه حال شيخ مغلوب فيه مثلما يروى عن الشبلي أنه كان يقول: الله الله؛ فقيل له: لِمَ لا تقول: لا إله إلا الله؟ فقال: أخاف أن أموت بين النفي والإثبات، وهذه من زلات الشبلِي التي تغفر له لصدق؛ إيمانه وقوة وجده وغلبة الحال عليه؛ فإنه كان ربما يجن ويذهب به إلى المارستان، ويحلق لحيته، وله أشياء من هذا النمط التي لا يجوز الاقتداء به فيها، وإن كان معذورًا أو مأجورًا؛ فإن العبد لو أراد أن يقول: لا إله إلا الله ومات قبل كمالها لم يضره ذلك شيئًا؛ إذ الأعمال بالنيات بل يكتب له ما نواه.

وربما غلا بعضهم في ذلك حتى يجعلوا ذكر الاسم المفرد للخاصة، وذكر الكلمة التامة للعامة، وربما قال: بعضهم لا إله إلا الله للمؤمنين، والله للعارفين، وهو للمحققين، وربما اقتصر أحدهم في خلوته أو في جماعته على «الله، الله، الله»، أو على «هو»، أو «ياهو»، أو «لا هو إلا هو».

وربما ذكر بعض المصنفين في الطريق تعظيم ذلك واستدل عليه تارة بوجد، وتارة برأي، وتارة بنقل مكذوب. كما يروي بعضهم أن النبي ﷺ لقن علي بن أبي طالب أن يقول: «الله، الله، الله»، فقالها النبي ثلاثًا ثم أمر عليًّا فقالها ثلاثًا، وهذا حديث موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث.

وإنما كان تلقين النبي للذكر المأثور عنه، ورأس الذكر: «لا إله إلا الله»، وهي الكلمة التي عرضها على عمه أبي طالب حين الموت، وقال: «يا عم، قل: لا إله إلا الله كلمة أحاج لك بها عند الله»، وقال: «إني لأعلم كلمة لا يقولها عبد عند الموت إلا وجد روحه لها روحًا»، وقال: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة»، وقال: «من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة»، وقال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله

فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله»، والأحاديث كثيرة في هذا المعنى. . .

فأما ذكر الاسم المفرد فلم يشرع بحال، وليس في الأدلة الشرعية ما يدل على استحبابه.

وأما ما يتوهمه طائفة من غالطي المتعبدين في قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ﴾ [الأنعام: الآية ٩١] ويتوهمون أن المراد قول هذا الاسم فخطأ واضح، ولو تدبروا ما قبل هذا تبين مراد الآية؛ فإنه سبحانه قال: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ [الأنعام: الآية ٩١]، إذ قالوا: ﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ ۗ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ۖ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا ۖ وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ ۖ قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: الآية ٩١]؛ أي: قل الله أنزل الكتاب الذي جاء به موسى، فهذا كلام تام وجملة اسمية مركبة من مبتدأ وخبر حذف الخبر منها لدلالة السؤال على الجواب.

وهذا قياس مطرد في مثل هذا في كلام العرب، كقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَرَءَيْتُم﴾ [الزُّمَر: الآية ٣٨] الآية، وقوله: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَـٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النَّمل: الآية ٦٠] وكذلك ما بعدها، وقوله: (قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم سيقولون الله) على قراءة أبي عمرو، وتقول في الكلام: من جاء؟ فتقول: زيدٌ، ومن أكرمت؟ فتقول: زيدًا، وبمن مررت؟ فتقول: بزيدٍ؛ فيذكرون الاسم الذي هو جواب من، ويحذفون المتصل به؛ لأنه قد ذكر في السؤال مرة فيكرهون تكريره من غير فائدة بيان لما في ذلك من التطويل والتكرير.

وأغرب من هذا ما قاله لي مرة شخص من هؤلاء الغالطين في قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٧] قال: المعنى وما يعلم تأويل (هو) أي: اسم هو الذي يقال فيه: «هو، هو»، وصنف ابن عربي كتابًا في «الهو». فقلت له -وأنا إذ ذاك صغير جدًّا-: لو كان كما تقول لكتبت في المصحف مفصولة «تأويل هو» ولم تكتب موصولة، وهذا الكلام الذي قاله هذا معلوم الفساد بالاضطرار، وإنما كثير من غالطي المتصوفة لهم مثل هذه التأويلات الباطلة في الكتاب والسنة. . .

وإنما الغرض بيان حكم ذكر الاسم وحده من غير كلام تام، وقد ظهر بالأدلة الشرعية أنه غير مستحب، وكذلك بالأدلة العقلية الذوقية؛ فإن الاسم وحده لا يعطي إيمانًا ولا كفرًا، ولا هدًى ولا ضلالًا، ولا علمًا ولا جهلًا، وقد يذكر الذاكر اسم نبي من الأنبياء أو فرعون من الفراعنة، أو صنم من الأصنام، ولا يتعلق بمجرد اسمه حكم إلا أن يقرن به ما يدل على نفي أو إثبات، أو حب أو بغض، وقد يذكر الموجود والمعدوم.

ولهذا اتفق أهل العلم بلغة العرب وسائر اللغات على أن الاسم وحده لا يحسن السكوت عليه، ولا هو جملة تامة، ولا كلامًا مفيدًا؛ ولهذا سمع بعض العرب مؤذنًا يقول: (أشهد أن محمدًا رسولَ الله) قال: فعل ماذا؟ فإنه لما نصب الاسم صار صفة والصفة من تمام الاسم الموصوف،

فطلب بصحة طبعه الخبر المفيد، ولكن المؤذن قصد الخبر ولحن.

ولو كرر الإنسان اسم الله ألف ألف مرة لم يصر بذلك مؤمنًا، ولم يستحق ثواب الله ولا جنته؛ فإن الكفار من جميع الأمم يذكرون الاسم مفردًا سواء أقروا به وبوحدانيته، أم لا، حتى إنه لما أمرنا بذكر اسمه كقوله: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: الآية ٤]، وقوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: الآية ١٢١]، وقوله: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ۝﴾ [الأعلى: الآية ١]، وقوله: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ ۝﴾ [الواقعة: الآية ٧٤] ونحو ذلك -كان ذكر اسمه بكلام تام مثل أن يقول: باسم الله، أو يقول: سبحان ربي الأعلى، وسبحان ربي العظيم، ونحو ذلك ولم يشرع ذكر الاسم المجرد قط، ولا يحصل بذلك امتثال أمر، ولا حل صيد ولا ذبيحة، ولا غير ذلك.

فإن قيل: فالذاكر أو السامع للاسم المجرد قد يحصل له وجد محبة، وتعظيم لله، ونحو ذلك.

قلت: نعم، ويثاب على ذلك الوجد المشروع، والحال الإيماني لا لأن مجرد الاسم مستحب، وإذا سمع ذلك حرك ساكن القلب، وقد يتحرك الساكن بسماع ذكر محرم أو مكروه، حتى قد يسمع المسلم من يشرك بالله، أو يسبه فيثور في قلبه حال وجد ومحبة لله بقوة نفرته وبغضه لما سمعه، وقد قال الصحابة للنبي: إن أحدنا ليجد في نفسه ما لأن يحترق حتى يصير حممة، أو يخر من السماء إلى الأرض أحب إليه من أن يتكلم به، قال: **«أو قد وجدتموه؟»** قالوا: نعم، قال: **«ذاك صريح الإيمان»**، وفي رواية قال: **«الحمد لله الذي رد كيده إلى الوسوسة»**.

فالشيطان لما قذف في قلوبهم وسوسة مذمومة تحرك الإيمان الذي في قلوبهم بالكراهة لذلك والاستعظام له، فكان ذلك صريح الإيمان، ولا يقتضي ذلك أن يكون السبب الذي هو الوسوسة مأمورًا به.

والعبد أيضًا قد يدعوه داعٍ إلى الكفر أو المعصية فيستعصم ويمتنع ويورثه ذلك إيمانًا وتقوى، وليس السبب مأمورًا به، وقد قال تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ۝ فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ﴾ الآية. فهذا الإيمان الزائد والتوكل كان سبب تخويفهم بالعدو وليس ذلك مشروعًا؛ بل العبد يفعل ذنبًا فيورثه ذلك توبة يحبه الله بها ولا يكون الذنب مأمورًا به، وهذا باب واسع جدًا.

ففرق بين أن يكون نفس السبب موجبًا للخير ومقتضيًا، وبين ألا يكون، وإنما نشأ الخير من المحل. فالمأمور به من الكلمات الطيبات والأعمال الصالحات، هي موجبة للخير والرحمة والثواب، وإذا اقترن بها قوة إيمان العبد وما يجده من حلاوة الإيمان وتذوقه من طعمه تضاعف الخير والرحمة والبركة، وما ليس مأمورًا به: إما من فعل العبد محرمه ومكروهه ومباحه، وإما من فعل غيره معه: من الإنس والجن وإما من الحوادث السمائية التي يصيبه بها الرب، إذا صادفت منه إيمانًا ويقينًا فحركت ذلك الإيمان واليقين، وازداد العبد بذلك إيمانًا لم يكن ذلك مما يوجب أن

تحب تلك الأسباب، أو تحمد أو يؤمر بها، إذا لم يكن كذلك؛ فإنها ليست مقتضية لذلك الخير، وإنما مقتضاها تحريك الساكن وطال ما جرت إلى شر وضرر.

ويشبه هذا الباب ذكر الحب المطلق والشوق المطلق، والوجل المطلق، وما يتضمن ذلك من نظم ونثر؛ فإن هذا من المجمل أيضًا: يشترك فيه المؤمن والكافر، والبر والفاجر؛ فلذلك لم يشرعها الله ورسوله، ولم يأمر بها فإن الله إنما يأمر بالخير والعمل الصالح والبر، وذلك ليس من هذا الباب؛ فإن شعر المحبين مشترك بين محب الإيمان ومحب الأوثان، ومحب النسوان، ومحب المردان، ومحب الأوطان، ومحب الأخذان.

فثبت بما ذكرناه أن ذكر الاسم المجرد ليس مستحبًا فضلًا عن أن يكون هو ذكر الخاصة.

وأبعد من ذلك ذكر الاسم المضمر وهو: هو، فإن هذا بنفسه لا يدل على معين، وإنما هو بحسب ما يفسر من مذكور؛ أو معلوم فيبقى معناه بحسب قصد المتكلم ونيته، ولهذا قد يذكر به من يعتقد أن الحق الوجود المطلق وقد يقول: «لا هو إلا هو» ويسرى قلبه في «وحدة الوجود» ومذهب فرعون والإسماعيلية وزنادقة هؤلاء المتصوفة المتأخرين بحيث يكون قوله: «هو» كقوله: «وجوده». وقد يعني بقوله: «لا هو إلا هو»؛ أي: أنه هو الوجود، وأنه ما ثم خلق أصلًا، وأن الرب والعبد والحق والخلق شيء واحد كما بينته من مذهب الاتحادية في غير هذا الموضع.

ومن أسباب هذه الاعتقادات والأحوال الفاسدة الخروج عن الشرعة والمنهاج الذي بعث به الرسول إلينا ﷺ فإن البدع هي مبادئ الكفر ومظان الكفر، كما أن السنن المشروعة هي مظاهر الإيمان، ومقوية للإيمان؛ فإنه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، كما أخبر الله عن زيادته في مثل قوله: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَـٰنًا﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٧٣]، وقوله: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَـٰذِهِۦٓ إِيمَـٰنًا﴾ [التوبَة: الآية ١٢٤]،

وقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَـٰنًا مَّعَ إِيمَـٰنِهِمْ﴾ [الفَتْح: الآية ٤]، وغير ذلك[1].

- **قولهم في التوحيد:**

أكثرهم يقصر مفهوم التوحيد على توحيد الربوبية فقط.

أقوال العلماء:

قال شيخ الإسلام: وكذلك طوائف من أهل التصوف والمنتسبين إلى المعرفة والتحقيق والتوحيد، غاية ما عندهم من التوحيد هو شهود هذا التوحيد، وأن يشهد أن الله رب كل شيء ومليكه وخالقه لا سيما إذا غاب العارف بموجوده عن وجوده، وبمشهوده عن شهوده، وبمعروفه

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٥٥٣- ٥٦٧).

عن معرفته، ودخل في فناء توحيد الربوبية بحيث يفنى من لم يكن، ويبقى من لم يزل؛ فهذا عندهم هو الغاية التي لا غاية وراءها.

ومعلوم أن هذا هو تحقيق ما أقر به المشركون من التوحيد، ولا يصير الرجل بمجرد هذا التوحيد مسلمًا فضلًا عن أن يكون وليًا لله أو من سادات الأولياء.

وطائفة من أهل التصوف والمعرفة يقررون هذا التوحيد مع إثبات الصفات فيفنون في توحيد الربوبية مع إثبات الخالق للعالم المباين لمخلوقاته.

وآخرون يضمون هذا إلى نفي الصفات فيدخلون في التعطيل مع هذا وهذا شر من حال كثير من المشركين[١]

نقض قولهم:

قال شيخ الإسلام: إن الربوبية العامة قد أقر بها المشركون الذين قال فيهم: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يُوسُف: الآية ١٠٦]

وإنما يصير الرجل مسلمًا حنيفًا موحدًا إذا شهد أن لا إله إلا الله، فعبد الله وحده بحيث لا يشرك معه أحدًا في تألهه ومحبته له، وعبوديته وإنابته إليه، وإسلامه له، ودعائه له، والتوكل عليه وموالاته فيه، ومعاداته فيه، ومحبته ما يحب، وبغضه ما يبغض، ويفنى بحق التوحيد عن باطل الشرك وهذا فناء يقارنه البقاء، فيفنى عن تأله ما سوى الله بتأله الله تحقيقًا لقوله: لا إله إلا الله فينفي ويفنى من قلبه تأله ما سواه، ويثبت ويبقي في قلبه تأله الله وحده، وقد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة**»، وفي الحديث الآخر: «**من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة**»، وقال في الصحيح: «**لقنوا موتاكم لا إله إلا الله**»؛ فإنها حقيقة دين الإسلام فمن مات عليها مات مسلمًا

والله تعالى قد أمرنا ألا نمو ت إلا على الإسلام في غير موضع كقوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٠٢] وقال الصديق: «توفني مسلمًا، وألحقني بالصالحين». والصحيح من القولين أنه لم يسأل الموت ولم يتمنه، وإنما سأل أنه إذا مات يموت على الإسلام فسأل الصفة لا الموصوف كما أمر الله بذلك وأمر به خليله إبراهيم وإسرائيل وهكذا قال غير واحد من العلماء منهم ابن عقيل وغيره، والله تعالى أعلم[٢]

وتقدم مزيد بيان عند قول الأشعرية في التوحيد.

- قولهم في توحيد الألوهية:

كثير منهم من يشرك في توحيد الألوهية بصرف نوع من أنواع العبادة كالدعاء والاستغاثة

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٠١، ١٠٢)، (٨/ ١٠١- ١٠٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٧٠).

والاستعانة والنذر والذبح والتوكل والمحبة والخوف والرجاء... وما شابه، إلى غير الله من نبي أو ولي أو مقبور...، أو ما شابه.

أقوال العلماء:

قال شيخ الإسلام: والغلو في الأمة وقع في طائفتين طائفة من ضلال الشيعة الذين يعتقدون في الأنبياء والأئمة من أهل البيت الألوهية، وطائفة من جهال المتصوفة يعتقدون نحو ذلك في الأنبياء والصالحين فمن توهم في نبينا أو غيره من الأنبياء شيئًا من الألوهية والربوبية فهو من جنس النصارى[1]

وقال: الغالية من النصارى والرافضة وضلال الصوفيَّة والفقراء والعامة يشركون بدعاء غير الله تارة، وبنوع من عبادته أخرى، وبهما جميعًا تارة، ومن أشرك هذا الشرك أشرك في الطاعة[2]

نقض قولهم:

قال شيخ الإسلام: المشركون الذين وصفهم الله ورسوله بالشرك أصلهم صنفان: قوم نوح وقوم إبراهيم.

فقوم نوح كان أصل شركهم العكوف على قبور الصالحين، ثم صوروا تماثيلهم، ثم عبدوهم، وقوم إبراهيم كان أصل شركهم عبادة الكواكب والشمس والقمر، وكل من هؤلاء يعبدون الجن، فإن الشياطين قد تخاطبهم وتعينهم على أشياء، وقد يعتقدون أنهم يعبدون الملائكة، وإن كانوا في الحقيقة إنما يعبدون الجن؛ فإن الجن هم الذين يعينونهم ويرضون بشركهم قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾﴾.

والملائكة لا تعينهم على الشرك لا في المحيا ولا في الممات، ولا يرضون بذلك، ولكن الشياطين قد تعينهم وتتصور لهم في صور الآدميين؛ فيرونهم بأعينهم ويقول أحدهم: أنا إبراهيم، أنا المسيح، أنا محمد، أنا الخضر، أنا أبو بكر، أنا عمر، أنا عثمان، أنا علي، أنا الشيخ فلان، وقد يقول بعضهم عن بعض: هذا هو النبي فلان، أو هذا هو الخضر، ويكون أولئك كلهم جنًّا يشهد بعضهم لبعض، والجن كالإنس فمنهم الكافر ومنهم الفاسق ومنهم العاصي وفيهم العابد الجاهل، فمنهم من يحب شيخًا فيتزيا في صورته ويقول: أنا فلان. ويكون ذلك في برية ومكان قفر فيطعم ذلك الشخص طعامًا ويسقيه شرابًا، أو يدله على الطريق أو يخبره ببعض الأمور الواقعة الغائبة، فيظن ذلك الرجل أن نفس الشيخ الميت أو الحي فعل ذلك، وقد يقول: هذا سر الشيخ وهذه رقيقته وهذه حقيقته أو هذا ملك جاء على صورته، وإنما يكون ذلك جنيًّا؛ فإن الملائكة لا تعين على

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٦٦).

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ٩٧).

الشرك والإفك والإثم والعدوان.

وقد قال الله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥٦﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٥٧﴾﴾ قال طائفة من السلف كان أقوام يدعون الملائكة والأنبياء كالعزير والمسيح فبين الله تعالى أن الملائكة والأنبياء عباد الله كما أن الذين يعبدونهم عباد الله، وبين أنهم يرجون رحمته ويخافون عذابه، ويتقربون إليه كما يفعل سائر عباده الصالحين

والمشركون من هؤلاء قد يقولون: إنا نستشفع بهم أي نطلب من الملائكة والأنبياء أن يشفعوا، فإذا أتينا قبر أحدهم طلبنا منه أن يشفع لنا، فإذا صورنا تمثاله -والتماثيل إما مجسدة وإما تماثيل مصورة كما يصورها النصارى في كنائسهم- قالوا: فمقصودنا بهذه التماثيل تذكر أصحابها وسيرهم، ونحن نخاطب هذه التماثيل ومقصودنا خطاب أصحابها ليشفعوا لنا إلى الله فيقول أحدهم: يا سيدي فلان، أو يا سيدي جرجس أو بطرس، أو ياستي الحنونة مريم، أو يا سيدي الخليل، أو موسى بن عمران أو غير ذلك، اشفع لي إلى ربك.

وقد يخاطبون الميت عند قبره سل لي ربك أو يخاطبون الحي وهو غائب كما يخاطبونه لو كان حاضرًا حيًّا وينشدون قصائد يقول أحدهم فيها يا سيدي فلان! أنا في حسبك، أنا في جوارك، اشفع لي إلى الله، سل الله لنا أن ينصرنا

على عدونا، سل الله أن يكشف عنا هذه الشدة، أشكو إليك كذا وكذا، فسل الله أن يكشف هذه الكربة، أو يقول أحدهم سل الله أن يغفر لي.

ومنهم من يتأول قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: الآية ٦٤] ويقولون: إذا طلبنا منه الاستغفار بعد موته كنا بمنزلة الذين طلبوا الاستغفار من الصحابة، ويخالفون بذلك إجماع الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر المسلمين؛ فإن أحدًا منهم لم يطلب من النبي بعد موته أن يشفع له ولا سأله شيئًا ولا ذكر ذلك أحد من أئمة المسلمين في كتبهم، وإنما ذكر ذلك من ذكره من متأخري الفقهاء وحكوا حكاية مكذوبة على مالك ﷺ سيأتي ذكرها وبسط الكلام عليها إن شاء الله تعالى.

فهذه الأنواع من خطاب الملائكة والأنبياء والصالحين بعد موتهم عند قبورهم وفى مغيبهم، وخطاب تماثيلهم، هو من أعظم أنواع الشرك الموجود في المشركين من غير أهل الكتاب، وفي مبتدعة أهل الكتاب والمسلمين الذين أحدثوا من الشرك والعبادات ما لم يأذن به الله تعالى. قال الله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: الآية ٢١]

فإن دعاء الملائكة والأنبياء بعد موتهم وفي مغيبهم وسؤالهم والاستغاثة بهم والاستشفاع بهم في هذه الحال ونصب تماثيلهم -بمعنى طلب الشفاعة منهم- هو من الدين الذي لم يشرعه الله ولا ابتعث به رسولًا ولا أنزل به كتابًا، وليس هو واجبًا ولا مستحبًّا باتفاق المسلمين، ولا فعله أحد

من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا أمر به إمام من أئمة المسلمين، وإن كان ذلك مما يفعله كثير من الناس ممن له عبادة وزهد، ويذكرون فيه حكايات ومنامات، فهذا كله من الشيطان.

وفيهم من ينظم القصائد في دعاء الميت، والاستشفاع به، والاستغاثة، أو يذكر ذلك في ضمن مديح الأنبياء والصالحين، فهذا كله ليس بمشروع، ولا واجب، ولا مستحب باتفاق أئمة المسلمين، ومن تعبد بعبادة ليست واجبة ولا مستحبة، وهو يعتقدها واجبة أو مستحبة فهو ضال مبتدع بدعة سيئة لا بدعة حسنة باتفاق أئمة الدين؛ فإن الله لا يعبد إلا بما هو واجب أو مستحب.

وكثير من الناس يذكرون في هذه الأنواع من الشرك منافع ومصالح، ويحتجون عليها بحجج من جهة الرأي أو الذوق، أو من جهة التقليد والمنامات ونحو ذلك.

وجواب هؤلاء من طريقين:

أحدهما: الاحتجاج بالنص والإجماع.

والثاني: القياس والذوق والاعتبار ببيان ما في ذلك من الفساد؛ فإن فساد ذلك راجح على ما يظن فيه من المصلحة.

أما الأول: فيقال قد علم بالاضطرار والتواتر من دين الإسلام، وبإجماع سلف الأمة وأئمتها أن ذلك ليس بواجب ولا مستحب.

وعلم أنه لم يكن النبي ﷺ، بل ولا أحد من الأنبياء قبله شرعوا للناس أن يدعوا الملائكة والأنبياء والصالحين ولا يستشفعوا بهم، لا بعد مماتهم ولا في مغيبهم، فلا يقول أحد: يا ملائكة الله اشفعوا لي عند الله، سلوا الله لنا أن ينصرنا أو يرزقنا أو يهدينا.

وكذلك لا يقول لمن مات من الأنبياء والصالحين: يا نبي الله، يا رسول الله! ادع الله لي، سل الله لي، استغفر الله لي، سل الله لي أن يغفر لي، أو يهديني أو ينصرني أو يعافيني، ولا يقول: أشكو إليك ذنوبي أو نقص رزقي أو تسلط العدو علي، أو أشكو إليك فلانًا الذي ظلمني، ولا يقول: أنا نزيلك، أنا ضيفك، أنا جارك أو أنت تجير من يستجير، أو أنت خير معاذ يستعاذ به.

ولا يكتب أحد ورقة ويعلقها عند القبور، ولا يكتب أحد محضرًا أنه استجار بفلان ويذهب بالمحضر إلى من يعمل بذلك المحضر، ونحو ذلك مما يفعله أهل البدع من أهل الكتاب والمسلمين، كما يفعله النصارى في كنائسهم، وكما يفعله المبتدعون من المسلمين عند قبور الأنبياء والصالحين، أو في مغيبهم، فهذا مما علم بالاضطرار من دين الإسلام وبالنقل المتواتر وبإجماع المسلمين أن النبي ﷺ لم يشرع هذا لأمته.

وكذلك الأنبياء قبله لم يشرعوا شيئًا من ذلك بل أهل الكتاب ليس عندهم عن الأنبياء نقل بذلك كما أن المسلمين ليس عندهم عن نبيهم نقل بذلك ولا فعل هذا أحد من أصحاب نبيهم والتابعين لهم بإحسان، ولا استحب ذلك أحد من أئمة المسلمين لا الأئمة الأربعة ولا غيرهم ولا

ذكر أحد من الأئمة لا في مناسك الحج ولا غيرها أنه يستحب لأحد أن يسأل النبي عند قبره أن يشفع له أو يدعو لأمته أو يشكو إليه ما نزل بأمته من مصائب الدنيا والدين.

وكان أصحابه يبتلون بأنواع من البلاء بعد موته؛ فتارة بالجدب، وتارة بنقص الرزق، وتارة بالخوف وقوة العدو، وتارة بالذنوب والمعاصي.

ولم يكن أحد منهم يأتي إلى قبر الرسول ولا قبر الخليل ولا قبر أحد من الأنبياء فيقول نشكو إليك جدب الزمان، أو قوة العدو، أو كثرة الذنوب، ولا يقول: سل الله لنا، أو لأمتك أن يرزقهم أو ينصرهم، أو يغفر لهم بل هذا، وما يشبهه من البدع المحدثة التي لم يستحبها أحد من أئمة المسلمين فليست واجبة ولا مستحبة باتفاق أئمة المسلمين.

وكل بدعة ليست واجبة ولا مستحبة فهي بدعة سيئة وهي ضلالة باتفاق المسلمين، ومن قال في بعض البدع إنها بدعة حسنة، فإنما ذلك إذا قام دليل شرعي أنها مستحبة فأما ما ليس بمستحب ولا واجب فلا يقول أحد من المسلمين: إنها من الحسنات التي يتقرب بها إلى الله.

ومن تقرب إلى الله بما ليس من الحسنات المأمور بها أمر إيجاب ولا استحباب فهو ضال متبع للشيطان وسبيله من سبيل الشيطان كما قال عبد الله ابن مسعود: خط لنا رسول الله خطًّا، وخط خطوطًا عن يمينه وشماله ثم قال: «**هذا سبيل الله، وهذه سُبُلٌ على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه**»، ثم قرأ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: الآية ١٥٣]

فهذا أصل جامع يجب على كل من آمن بالله ورسوله أن يتبعه ولا يخالف السنة المعلومة وسبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان باتباع من خالف السنة والإجماع القديم لا سيما وليس معه في بدعته إمام من أئمة المسلمين، ولا مجتهد يعتمد على قوله في الدين ولا من يعتبر قوله في مسائل الإجماع والنزاع فلا ينخرم الإجماع بمخالفته ولا يتوقف الإجماع على موافقته.

ولو قدر أنه نازع في ذلك عالم مجتهد لكان مخصومًا بما عليه السنة المتواترة وباتفاق الأئمة قبله، فكيف إذا كان المنازع ليس من المجتهدين؟! ولا معه دليل شرعي؟! وإنما اتبع من تكلم في الدين بلا علم ويجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير.

بل إن النبي مع كونه لم يشرع هذا فليس هو واجبًا ولا مستحبًّا؛ فإنه قد حرم ذلك وحرم ما يفضي إليه كما حرَّم اتخاذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد:

ففي صحيح مسلم، عن جندب بن عبد الله أن النبي قال قبل أن يموت بخمس: «**إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك**»، وفى الصحيحين عن عائشة أن النبي قال قبل موته: «**لعن الله اليهود والنصارى؛ اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**» يحذر ما فعلوا قالت عائشة: ولولا ذلك لأبرز قبره، ولكن كره أن يتخذ مسجدًا.

واتخاذ المكان مسجدًا هو أن يتخذ للصلوات الخمس وغيرها كما تبنى المساجد لذلك، والمكان المتخذ مسجدًا إنما يقصد فيه عبادة الله ودعاؤه لا دعاء المخلوقين.

فحرم أن تتخذ قبورهم مساجد بقصد الصلوات فيها كما تقصد المساجد، وإن كان القاصد لذلك إنما يقصد عبادة الله وحده؛ لأن ذلك ذريعة إلا أن يقصدوا المسجد لأجل صاحب القبر ودعائه والدعاء به والدعاء عنده فنهى رسول الله عن اتخاذ هذا المكان لعبادة الله وحده لئلا يتخذ ذريعة إلى الشرك بالله.

والفعل إذا كان يفضي إلى مفسدة وليس فيه مصلحة راجحة ينهى عنه؛ كما نهى عن الصلاة في الأوقات الثلاثة لما في ذلك من المفسدة الراجحة: وهو التشبه بالمشركين الذي يفضي إلى الشرك، وليس في قصد الصلاة في تلك الأوقات مصلحة راجحة لإمكان التطوع في غير ذلك من الأوقات.

ولهذا تنازع العلماء في ذوات الأسباب فسوغها كثير منهم في هذه الأوقات وهو أظهر قولي العلماء؛ لأن النهي إذا كان لسد الذريعة أبيح للمصلحة الراجحة، وفعل ذوات الأسباب يحتاج إليه في هذه الأوقات ويفوت إذا لم يفعل فيها فتفوت مصلحتها فأبيحت لما فيها من المصلحة الراجحة بخلاف ما لا سبب له، فإنه يمكن فعله في غير هذا الوقت فلا تفوت بالنهي عنه مصلحة راجحة، وفيه مفسدة توجب النهي عنه.

فإذا كان نهيه عن الصلاة في هذه الأوقات لسد ذريعة الشرك لئلا يفضي ذلك إلى السجود للشمس ودعائها وسؤالها -كما يفعله أهل دعوة الشمس والقمر والكواكب الذين يدعونها ويسألونها- كان معلومًا أن دعوة الشمس، والسجود لها هو محرم في نفسه، أعظم تحريمًا من الصلاة التي نهى عنها لئلا يفضي إلى دعاء الكواكب.

كذلك لما نهى عن اتخاذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد -فنهى عن قصدها للصلاة عندها لئلا يفضي ذلك إلى دعائهم والسجود لهم- كان دعاؤهم والسجود لهم أعظم تحريمًا من اتخاذ قبورهم مساجد.

ولهذا كانت زيارة قبور المسلمين على وجهين:

زيارة شرعية، وزيارة بدعية.

فالزيارة الشرعية أن يكون مقصود الزائر الدعاء للميت، كما يقصد بالصلاة على جنازته الدعاء له؛ فالقيام على قبره من جنس الصلاة عليه، قال الله تعالى في المنافقين: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ﴾ [التوبة: الآية ٨٤] فنهى نبيه عن الصلاة عليهم، والقيام على قبورهم؛ لأنهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم كافرون؛ فلما نهى عن هذا وهذا لأجل هذه العلة، وهي الكفر دل ذلك على انتفاء هذا النهي عند انتفاء هذه العلة.

ودل تخصيصهم بالنهي على أن غيرهم يصلى عليه، ويقام على قبره إذ لو كان هذا غير مشروع في حق أحد لم يخصوا بالنهي ولم يعلل ذلك بكفرهم. ولهذا كانت الصلاة على الموتى من المؤمنين

والقيام على قبورهم من السنة المتواترة.

فكان النبي ﷺ يصلى على موتى المسلمين وشرع ذلك لأمته، وكان إذا دفن الرجل من أمته يقوم على قبره ويقول: «**سلوا له التثبيت فإنه الآن يُسْأل**» رواه أبو داود وغيره.

وكان يزور قبور أهل البقيع والشهداء بأحد، ويعلم أصحابه إذا زاروا القبور أن يقول أحدهم: «**السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، وإنا إن شاء الله تعالى بكم لاحقون، ويرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين، نسأل الله لنا ولكم العافية، اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنا بعدهم**»، وفى صحيح مسلم عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله خرج إلى المقبرة فقال: «**السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون**» والأحاديث في ذلك صحيحة معروفة، فهذه الزيارة لقبور المؤمنين مقصودها الدعاء لهم.

وهذه غير الزيارة المشتركة التي تجوز في قبور الكفار كما ثبت في صحيح مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة أنه قال: أتى رسول الله قبر أمه فبكى وأبكى من حوله، ثم قال: «**استأذنت ربي في أن أستغفر لها فلم يأذن لي، فاستأذنته أن أزور قبرها فأذن لي؛ فزوروا القبور فإنها تذكركم الآخرة**»؛ فهذه الزيارة التي تنفع في تذكير الموت تشرع ولو كان المقبور كافرًا بخلاف الزيارة التي يقصد بها الدعاء للميت فتلك لا تشرع إلا في حق المؤمنين.

وأما الزيارة البدعية فهي التي يقصد بها أن يطلب من الميت الحوائج أو يطلب منه الدعاء والشفاعة أو يقصد الدعاء عند قبره لظن القاصد أن ذلك أجوب للدعاء فالزيارة على هذه الوجوه كلها مبتدعة لم يشرعها النبي ولا فعلها الصحابة لا عند قبر النبي ﷺ ولا عند غيره وهي من جنس الشرك وأسباب الشرك.

ولو قصد الصلاة عند قبور الأنبياء والصالحين من غير أن يقصد دعاءهم والدعاء عندهم مثل أن يتخذ قبورهم مساجد؛ لكان ذلك محرمًا منهيًّا عنه، ولكان صاحبه متعرضًا لغضب الله ولعنته كما قال النبي: «**اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**» وقال: «**قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**» يحذر ما صنعوا وقال: «**إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك**».

فإذا كان هذا محرمًا، وهو سبب لسخط الرب ولعنته، فكيف بمن يقصد دعاء الميت والدعاء عنده وبه، واعتقد أن ذلك من أسباب إجابة الدعوات، ونيل الطلبات، وقضاء الحاجات؟! وهذا كان أول أسباب الشرك في قوم نوح وعبادة الأوثان في الناس، قال ابن عباس: كان بين آدم ونوح عشرة قرون كلهم على الإسلام، ثم ظهر الشرك بسبب تعظيم قبور صالحيهم.

وقد استفاض عن ابن عباس وغيره في صحيح البخاري وفي كتب التفسير وقصص الأنبياء في قوله. ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾ [نوح: الآية ٢٣] إن هولاء كانوا قومًا صالحين في قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم ثم صوروا تماثيلهم

فعبدوهم، قال ابن عباس: ثم صارت هذه الأوثان في قبائل العرب(١)

وقال: فأما العبادة والاستعانة فلله وحده لا شريك له، كما قال: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النِّساء: الآية ٣٦]، ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٥]، ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾ [البَيِّنَة: الآية ٥]، وقد جمع بينهما في مواضع كقوله: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هُود: الآية ١٢٣]، وقوله: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الفُرقان: الآية ٥٨]، وقوله: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هُود: الآية ٨٨]

وكذلك التوكل كما قال: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [إبراهيم: الآية ١٢] وقال: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَـٰشِفَـٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَـٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزُّمَر: الآية ٣٨]، وقال: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَـٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ۝١٧٣﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٧٣]

والدعاء لله وحده سواء كان دعاء العبادة أو دعاء المسألة والاستعانة، كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَـٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ۝١٨ وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا۟ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ۝١٩ قُلْ إِنَّمَآ أَدْعُوا۟ رَبِّى وَلَآ أُشْرِكُ بِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٠﴾، وقال تعالى: ﴿فَٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ ۝١٤﴾ [غَافر: الآية ١٤]، وقال: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ ۝٢١٣﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٢١٣]، وقال: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِىِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ [الأنعَام: الآية ٥٢]

وذم الذين يدعون الملائكة والأنبياء وغيرهم فقال: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ۝٥٦ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ۝٥٧﴾ روى عن ابن مسعود أن قومًا كانوا يدعون الملائكة

والمسيح وعزيرًا فقال الله: هؤلاء الذين تدعونهم يخافون الله ويرجونه، ويتقربون إليه كما تخافونه أنتم، وترجونه وتتقربون إليه، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسرَاء: الآية ٦٧]، وقال: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَـٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النَّمل: الآية ٦٢] وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾ [الفُرقان: الآية ٦٨]

وتوحيد الله وإخلاص الدين له في عبادته واستعانته في القرآن: كثير جدًّا؛ بل هو قلب الإيمان، وأول الإسلام وآخره. كما قال النبي ﷺ: **«أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله»**، وقال: **«إني لأعلم كلمة لا يقولها عند الموت أحد إلا وجد روحه**

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٥٧، ١٦٧)، (٣/ ٢٧٢- ٢٧٧)، (١١/ ٤٩٩- ٥٠٢)، (١١/ ٦٦٣، ٦٦٤).

لها روحا)، وقال من كان آخر كلامه لا إله إلا الله وجبت له الجنة، وهو قلب الدين والإيمان وسائر الأعمال كالجوارح له وقول النبي: «**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى؛ فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه**». فبين بهذا أن النية عمل القلب وهي أصل العمل وإخلاص الدين لله وعبادة الله وحده ومتابعة الرسول فيما جاء به هو شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله.

ولهذا أنكرنا على الشيخ يحيى الصرصري ما يقوله في قصائده في مدح الرسول من الاستغاثة به مثل قوله: بك أستغيث، وأستعين، وأستنجد، ونحو ذلك.

وكذلك ما يفعله كثير من الناس من استنجاد الصالحين والمتشبهين بهم، والاستعانة بهم، أحياء وأمواتًا؛ فإني أنكرت ذلك في مجالس عامة وخاصة وبينت للناس التوحيد ونفع الله بذلك ما شاء الله من الخاصة والعامة.

وهو دين الإسلام العام الذي بعث الله به جميع الرسل كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: الآية ٣٦] وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء: الآية ٢٥] وقال: ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِن دُونِ الرَّحْمَٰنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [الزخرف: الآية ٤٥] وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٥١﴾ وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴿٥٢﴾﴾، وقال: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ [الشورى: الآية ١٣]، وقال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات: الآية ٥٦].

وقال النبي لمعاذ بن جبل يا معاذ: «**أتدري ما حق الله على عباده؟**» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «**حقه عليهم أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا، أتدرى ما حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك؟ أن لا يعذبهم**». وقال لابن عباس: «**إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله**».

ويدخل في العبادة الخشية والإنابة والإسلام والتوبة كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ﴾ [الأحزاب: الآية ٣٩]، وقال: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾ [المائدة: الآية ٤٤]، وقال: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [التوبة: الآية ١٨]، وقال الخليل: ﴿وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَن يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ * وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾﴾ وقال: ﴿أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ [التوبة: الآية ١٣] إلى قوله: ﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾

[التوبة: الآية ١٣]، ﴿وَإِيَّىٰ فَٱتَّقُونِ﴾ [البقرة: الآية ٤١]، وقال: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ﴾ [النور: الآية ٥٢]، وقال نوح: ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ۝٣﴾ [نوح: الآية ٣] فجعل العبادة والتقوى لله، وجعل له أن يطاع كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: الآية ٦٤] وكذلك قالت الرسل مثل نوح وهود وصالح وشعيب ولوط وغيرهم: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ [آل عمران: الآية ٥٠] فجعلوا التقوى لله، وجعلوا لهم أن يطاعوا، وكذلك في مواضع كثيرة جدًا من القرآن: (اتقوا الله) (اتقوا الله) ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [النساء: الآية ١٣١]، وكذلك.

وقال: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: الآية ٨٨]، وقال: ﴿وَأَنِيبُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا۟ لَهُۥ﴾ [الزمر: الآية ٥٤]، وقال عن إبراهيم: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٣١﴾ [البقرة: الآية ١٣١] وقالت بلقيس: ﴿وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [النمل: الآية ٤٤]، وقال: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النساء: الآية ١٢٥]، وقال: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ﴾ [البقرة: الآية ١١٢] وقال: ﴿وَتُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾ [النور: الآية ٣١]، ﴿وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا ۝٧١﴾ [الفرقان: الآية ٧١]، وقال: ﴿فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: الآية ٥٤]، ﴿تُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾ [التحريم: الآية ٨]، والاستغفار: ﴿ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح: الآية ١٠]، ﴿وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ﴾ [هود: الآية ٣]. والاسترزاق والاستنصار كما في صلاة الاستسقاء والقنوت على الأعداء قال: ﴿فَٱبْتَغُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُوا۟ لَهُۥٓ﴾ [العنكبوت: الآية ١٧]، وقال: ﴿إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١٦٠﴾ [آل عمران: الآية ١٦٠]، والاستغاثة كما قال: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ﴾ [الأنفال: الآية ٩] والاستجارة كما قال: ﴿قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٨٨ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ۝٨٩﴾ والاستعاذة كما قال: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١﴾ [الفلق: الآية ١]، وقل: ﴿أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: الآية ١]، وقال: ﴿وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَٰتِ ٱلشَّيَٰطِينِ ۝٩٧ وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَن يَحْضُرُونِ ۝٩٨﴾.

وقال: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النحل: الآية ٩٨] الآية. وتفويض الأمر كما قال مؤمن آل فرعون: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِىٓ إِلَى ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ [غافر: الآية ٤٤].

وفي الحديث المتفق عليه في الدعاء الذي علمه النبي أن يقال عند المنام: **«اللهم إني أسلمت نفسي إليك، ووجهت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك»**.

وقال: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: الآية ٥١]. وقال: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مَا مِن شَفِيعٍ﴾ [يونس: الآية ٣] فالولي الذي يتولى أمرك كله، والشفيع الذي يكون شافعًا فيه؛ أي: عونًا، فليس للعبد دون الله من ولي يستقل ولا ظهير معين وقال: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ

إِلَّا هُوَ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِۦ﴾ [يونس: الآية ١٠٧] ، وقال: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [فاطر: الآية ٢] ، وقال: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٣﴾ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ ، وقال: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾.

وقال: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٥] ، وقال: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴿٢٦﴾﴾ [النجم: الآية ٢٦]

فالعبادة والاستعانة وما يدخل في ذلك من الدعاء والاستغاثة والخشية والرجاء والإنابة والتوكل والتوبة والاستغفار -كل هذا لله وحده لا شريك له، فالعبادة متعلقة بألوهيته والاستعانة متعلقة بربوبيته، والله رب العالمين لا إله إلا هو ولا رب لنا غيره لا ملك ولا نبي ولا غيره، بل أكبر الكبائر الإشراك بالله وأن تجعل له ندًّا وهو خلقك؛ والشرك أن تجعل لغيره شركًا أو نصيبًا في عبادتك وتوكلك واستعانتك؛ كما قال من قال: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزُّمَر: الآية ٣] وكما قال تعالى: ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟﴾ [الأنعام: الآية ٩٤] ، وكما قال: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [الزُّمَر: الآية ٤٣] ، وكما قال: ﴿مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾ [السَّجدة: الآية ٤]

وأصناف العبادات الصلاة بأجزائها مجتمعة؛ وكذلك أجزاؤها التي هي عبادة بنفسها؛ من السجود، والركوع والتسبيح، والدعاء، والقراءة، والقيام، لا يصلح إلا لله وحده.

ولا يجوز أن يتنفل على طريق العبادة إلا لله وحده لا لشمس؛ ولا لقمر، ولا لملك، ولا لنبي، ولا صالح، ولا لقبر نبيٍّ، ولا صالح؛ هذا في جميع ملل الأنبياء، وقد ذكر ذلك في شريعتنا حتى نهى أن يتنفل على وجه التحية والإكرام للمخلوقات ولهذا نهى النبي ﷺ معاذًا أن يسجد له. وقال: «**ولو كنت آمرًا أحدًا أن يسجد لأحدٍ؛ لأمرت الزوجة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها**» ونهى عن الانحناء في التحية، ونهاهم أن يقوموا خلفه في الصلاة وهو قاعد.

وكذلك الزكاة العامة من الصدقات كلها والخاصة لا يتصدق إلا لله، كما قال تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٠﴾﴾ ، وقال: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: الآية ٩] ، وقال: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [البقرة: الآية ٢٦٥] ، وقال: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ﴾ [الرُّوم: الآية ٣٩] فلا يجوز فعل ذلك على طريق الدين لا لملك ولا لشمس ولا لقمر ولا لنبي ولا لصالح كما يفعل بعض السُّوَّال والمعظمين كرامة لفلان وفلان، يقسمون بأشياء: إما من الأنبياء وإما من الصحابة وإما من الصالحين، كما يقال: بكر وعلي ونور الدين أرسلان والشيخ عدي والشيخ جاليد.

وكذلك الحج لا يحج إلا إلى بيت الله فلا يطاف إلا به، ولا يحلق الرأس إلا به؛ ولا يوقف إلا

بفنائه، لا يفعل ذلك بنبي، ولا صالح، ولا بقبر نبي، ولا صالح، ولا بوثن؛ وكذلك الصيام لا يصام عبادة إلا لله؛ فلا يصام لأجل الكواكب والشمس والقمر، ولا لقبور الأنبياء والصالحين ونحو ذلك.

وهذا كله تفصيل الشهادتين اللتين هما أصل الدين شهادة أن لا اله إلا الله وشهادة أن محمدًا عبده ورسوله، والإله من يستحق أن يألهه العباد، ويدخل فيه حبه وخوفه، فما كان من توابع الألوهية فهو حق محض لله، وما كان من أمور الرسالة فهو حق الرسول[1]

وقال عن الواسطة بين الخالق والمخلوق: إن أراد بذلك أنه لا بد من واسطة تبلغنا أمر الله؛ فهذا حق، فإن الخلق لا يعلمون ما يحبه الله ويرضاه، وما أمر به وما نهى عنه، وما أعده لأوليائه من كرامته، وما وعد به أعداءه من عذابه، ولا يعرفون ما يستحقه الله تعالى من أسمائه الحسنى، وصفاته العليا التي تعجز العقول عن معرفتها وأمثال ذلك إلا بالرسل؛ الذين أرسلهم الله إلى عباده.

وإن أراد بالواسطة أنه لا بد من واسطة في جلب المنافع ودفع المضار مثل أن يكون واسطة في رزق العباد ونصرهم وهداهم يسألونه ذلك، ويرجون إليه فيه؛ فهذا من أعظم الشرك الذي كفَّر اللهُ به المشركين حيث اتخذوا من دون الله أولياء وشفعاء يجتلبون بهم المنافع، ويجتنبون المضار.

ومن سوى الأنبياء -من مشايخ العلم والدين- فمن أثبتهم وسائط بين الرسول وأمته يبلغونهم، ويعلمونهم، ويؤدبونهم، ويقتدون بهم؛ فقد أصاب في ذلك.

وإن أثبتهم وسائط بين الله وبين خلقه -كالحجاب الذين بين الملك ورعيته- بحيث يكونون هم يرفعون إلى الله حوائج خلقه؛ فالله إنما يهدي عباده ويرزقهم بتوسطهم، فالخلق يسألونهم، وهم يسألون الله كما أن الوسائط عند الملوك يسألون الملوك الحوائج للناس لقربهم منهم، والناس يسألونهم أدبًا منهم أن يباشروا سؤال الملك أو لأن طلبهم من الوسائط أنفع لهم من طلبهم من الملك لكونهم أقرب إلى الملك من الطالب للحوائج؛ فمن أثبتهم وسائط على هذا الوجه فهو كافر مشرك يجب أن يستتاب فإن تاب وإلا قتل، وهؤلاء مشبهون لله شبهوا المخلوق بالخالق وجعلوا لله أندادًا وفي القرآن من الرد على هؤلاء ما لم تتسع له هذه الفتوى..

والمقصود هنا: أن من أثبت وسائط بين الله وبين خلقه، كالوسائط التي تكون بين الملوك والرعية؛ فهو مشرك بل هذا دين المشركين عباد الأوثان كانوا يقولون: إنها تماثيل الأنبياء والصالحين، وإنها وسائل يتقربون بها إلى الله وهو من الشرك الذي أنكره الله على النصارى حيث قال: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٦٩- ٧٦)، (٣/ ٣٩٥- ٤٠٠)، (٤/ ٥١٩- ٥٢٦)، (١/ ١٠٣، ١٠٤)، (١١/ ٤٩٩- ٥٠٢)، (١١/ ٦٦٣، ٦٦٤).

﴿لِيَعْبُدُوٓا۟ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٣١﴾﴾[التوبة: الآية ٣١] ، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴿١٨٦﴾﴾[البقرة: الآية ١٨٦] ؛ أي: فليستجيبوا لي إذا دعوتهم بالأمر والنهي وليؤمنوا بي أن أجيب دعائهم لي بالمسألة والتضرع.

وقال تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَٱنصَبْ ﴿٧﴾ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب ﴿٨﴾﴾، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ ۖ﴾[الإسراء: الآية ٦٧] ، وقال تعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ﴾[النمل: الآية ٦٢] وقال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾[الرحمن: الآية ٢٩]

وقد بين الله هذا التوحيد في كتابه وحسم مواد الإشراك به حتى لا يخاف أحد غير الله، ولا يرجو سواه، ولا يتوكل إلا عليه، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَـٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ﴾[المائدة: الآية ٤٤] ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَـٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾[آل عمران: الآية ١٧٥] ؛ أي: يخوفكم أولياءه ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[آل عمران: الآية ١٧٥] ، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓا۟ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ۚ﴾[النساء: الآية ٧٧]

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَـٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ ۖ﴾[التوبة: الآية ١٨] ، وقال تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿٥٢﴾﴾[النور: الآية ٥٢]

فبين أن الطاعة لله ورسوله، وأما الخشية فلله وحده.

وقال تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا۟ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ﴾[التوبة: الآية ٥٩] ، ونظيره قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَـٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾[آل عمران: الآية ١٧٣]

وقد كان النبي ﷺ. يحقق هذا التوحيد لأمته ويحسم عنهم مواد الشرك؛ إذ هذا تحقيق قولنا لا إله إلا الله؛ فإن الإله هو الذي تألهه القلوب لكمال المحبة والتعظيم، والإجلال والإكرام، والرجاء والخوف؛ حتى قال لهم «**لا تقولوا ما شاء الله وشاء محمد، ولكن قولوا ما شاء الله ثم شاء محمد**» وقال له رجل ما شاء الله وشئت، فقال: «**أجعلتني لله ندًّا؟! بل ما شاء الله وحده**»، وقال «**من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت**»، وقال: «**من حلف بغير الله فقد أشرك**»، وقال لابن عباس «**إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، جف القلم بما أنت لاق، فلو جهدت الخليقة على أن تنفعك لم تنفعك إلا بشيء كتبه الله لك، ولو جهدت أن تضرك لم تضرك إلا بشيء كتبه الله عليك**». وقال أيضًا «**لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم، وإنما أنا عبد فقولوا عبد الله ورسوله**» وقال: «**اللهم لا تجعل قبري وثنًا يُعْبَدُ**»، وقال:

«لا تتخذوا قبري عيدًا وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني حيث ما كنتم»، وقال في مرضه: **«لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»** يحذر ما صنعوا قالت عائشة: ولو ذلك لأبرز قبره ولكن كره أن يُتَّخَذَ مسجدًا، وهذا باب واسع[1].

وقال: لفظ التوسل قد يراد به ثلاثة أمور، يراد به أمران متفق عليهما بين المسلمين.

أحدهما: هو أصل الإيمان والإسلام وهو التوسل بالإيمان به وبطاعته.

والثاني: دعاؤه وشفاعته وهذا أيضًا نافع يتوسل به من دعا له وشفع فيه باتفاق المسلمين.

ومن أنكر التوسل به بأحد هذين المعنيين فهو كافر مرتد يستتاب فإن تاب وإلا قتل مرتدًّا، ولكن التوسل بالإيمان به وبطاعته هو أصل الدين وهذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام للخاصة والعامة فمن أنكر هذا المعنى فكفره ظاهر للخاصة والعامة.

وأما دعاؤه وشفاعته وانتفاع المسلمين بذلك فمن أنكره فهو أيضًا كافر لكن هذا أخفى من الأول فمن أنكره عن جهل عرف ذلك؛ فإن أصر على إنكاره فهو مرتد.

أما دعاؤه وشفاعته في الدنيا فلم ينكره أحد من أهل القبلة، وأما الشفاعة يوم القيامة، فمذهب أهل السنة والجماعة، وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وسائر أئمة المسلمين الأربعة وغيرهم أن له شفاعات يوم القيامة خاصة وعامة وأنه يشفع فيمن يأذن الله له أن يشفع فيه من أمته من أهل الكبائر ولا ينتفع بشفاعته إلا أهل التوحيد المؤمنون دون أهل الشرك...

والوسيلة التي أمرنا الله أن نبتغيها إليه هي التقرب إلى الله بطاعته وهذا يدخل فيه كل ما أمرنا الله به ورسوله

وهذه الوسيلة لا طريق لنا إليها إلا باتباع النبي ﷺ بالإيمان به وطاعته، وهذا التوسل به فرض على كل أحد.

وأما التوسل بدعائه وشفاعته كما يسأله الناس يوم القيامة أن يشفع لهم، وكما كان الصحابة يتوسلون بشفاعته في الاستسقاء وغيره، مثل توسل الأعمى بدعائه حتى رد الله عليه بصره بدعائه، وشفاعته؛ فهذا نوع ثالث هو من باب قبول الله دعاءه وشفاعته لكرامته عليه فمن شفع له الرسول ﷺ ودعا له فهو بخلاف من لم يدع له ولم يشفع له.

ولكن بعض الناس ظن أن توسل الصحابة به كان بمعنى أنهم يقسمون به ويسألون به فظن هذا مشروعًا مطلقًا لكل أحد في حياته ومماته وظنوا أن هذا مشروع في حق الأنبياء والملائكة بل وفي الصالحين، وفيمن يظن فيهم الصلاح وإن لم يكن صالحًا في نفس الأمر.

وليس في الأحاديث المرفوعة في ذلك حديث في شيء من دواوين المسلمين التي يعتمد عليها في

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٢١- ١٣٨)، (٦/ ١٣٣)، (١/ ٣٠٧- ٣١٢)، (٣/ ١٠٥- ١٠٩).

الأحاديث لا في الصحيحين ولا كتب السنن ولا المسانيد المعتمدة كمسند الإمام أحمد وغيره، وإنما يوجد في الكتب التي عرف أن فيها كثيرًا من الأحاديث الموضوعة المكذوبة التي يختلقها الكذابون.

والمقصود هنا: أنه ليس في هذا الباب حديث واحد مرفوع إلى النبي ﷺ يعتمد عليه في مسألة شرعية باتفاق أهل المعرفة بحديثه؛ بل المروي في ذلك إنما يعرف أهل المعرفة بالحديث أنه من الموضوعات، إما تعمدًا من واضعه، وإما غلطًا منه، وفي الباب آثار عن السلف أكثرها ضعيفة.

وفي الباب حكايات عن بعض الناس أنه رأى منامًا قيل له فيه: ادع بكذا وكذا، ومثل هذا لا يجوز أن يكون دليلًا باتفاق العلماء.

وأما القسم الثالث: مما يسمى تَوَسُّلًا فلا يقدر أحد أن ينقل فيه عن النبي شيئًا يحتج به أهل العلم كما تقدم بسط الكلام على ذلك، وهو الإقسام على الله عز وجل بالأنبياء والصالحين، أو السؤال بأنفسهم؛ فإنه لا يقدر أحد أن ينقل فيه عن النبي ﷺ شيئًا ثابتًا لا في الإقسام، أو السؤال به، ولا في الإقسام أو السؤال بغيره من المخلوقين.

وإن كان في العلماء من سوغه فقد ثبت عن غير واحد من العلماء أنه نهى عنه، فتكون مسألة نزاع كما تقدم بيانه؛ فيرد ما تنازعوا فيه إلى الله ورسوله، ويبدي كل واحد حجته كما في سائر مسائل النزاع، وليس هذا من مسائل العقوبات بإجماع المسلمين، بل المعاقب على ذلك معتد جاهل ظالم؛ فإن القائل بهذا قد قال ما قالت العلماء، والمنكر عليه ليس معه نقل يجب اتباعه لا عن النبي ﷺ، ولا عن الصحابة، وقد ثبت أنه لا يجوز القسم بغير الله؛ لا بالأنبياء ولا بغيرهم، كما سبق بسط الكلام في تقرير ذلك.

وقد اتفق العلماء على أنه لا يجوز لأحد أن ينذر لغير الله لا لنبي ولا لغير نبي، وأن هذا النذر شرك لا يوفى به.

وكذلك الحلف بالمخلوقات لا تنعقد به اليمين ولا كفارة فيه حتى لو حلف بالنبي لم تنعقد يمينه كما تقدم ذكره ولم يجب عليه كفارة عند جمهور العلماء كمالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين بل نهى عن الحلف بهذه اليمين؛ فإذا لم يجز أن يحلف بها الرجل ولا يقسم بها على مخلوق فكيف يقسم بها على الخالق جل جلاله.

وأما السؤال به من غير إقسام به فهذا أيضًا مما منع منه غير واحد من العلماء والسنن الصحيحة عن النبي وخلفائه الراشدين تدل على ذلك؛ فإن هذا إنما يفعله على أنه قربة وطاعة وأنه مما يستجاب به الدعاء.

وما كان من هذا النوع فإما أن يكون واجبًا، وإما أن يكون مستحبًّا.

وكل ما كان واجبًا أو مستحبًّا في العبادات والأدعية فلا بد أن يشرعه النبي ﷺ لأمته فإذا لم

يشرع هذا لأمته لم يكن واجبًا ولا مستحبًّا، ولا يكون قربة وطاعة ولا سببًا لإجابة الدعاء، وقد تقدم بسط الكلام على هذا كله.

فمن اعتقد ذلك في هذا أو في هذا فهو ضال، وكانت بدعته من البدع السيئة، وقد تبين بالأحاديث الصحيحة وما اسْتُقْرِئ من أحوال النبي ﷺ وخلفائه الراشدين أن هذا لم يكن مشروعًا عندهم.

وأيضًا فقد تبين أنه سؤال لله تعالى بسبب لا يناسب إجابة الدعاء، وأنه كالسؤال بالكعبة والطور والكرسي والمساجد وغير ذلك من المخلوقات، ومعلوم أن سؤال الله بالمخلوقات ليس هو مشروعًا كما أن الإقسام بها ليس مشروعًا بل هو منهي عنه.

فكما أنه لا يسوغ لأحد أن يحلف بمخلوق فلا يحلف على الله بمخلوق ولا يسأله بنفس مخلوق، وإنما يسأل بالأسباب التي تناسب إجابة الدعاء كما تقدم تفصيله.

لكن قد روي في جواز ذلك آثار وأقوال عن بعض أهل العلم، ولكن ليس في المنقول عن النبي شيء ثابت بل كلها موضوعة.

وأما النقل عن من ليس قوله حجة فبعضه ثابت، وبعضه ليس بثابت[1]

وقال: وأما النذر للموتى من الأنبياء والمشايخ وغيرهم، أو لقبورهم، أو المقيمين عند قبورهم؛ فهو نذر شرك ومعصية لله تعالى سواء كان النذر نفقة، أو ذهبًا أو غير ذلك، وهو شبيه بمن ينذر للكنائس والرهبان وبيوت الأصنام، وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه**» وقد اتفق العلماء على أن نذر المعصية لا يجوز الوفاء به، بل عليه كفارة يمين في أحد قولي العلماء، وهذا إذا كان النذر لله، وأما إذا كان النذر لغير الله، فهو كمن يحلف بغير الله، وهذا شرك. فيستغفر الله منه، وليس في هذا وفاء ولا كفارة. ومن تصدق بالنقود على أهل الفقر والدين فأجره على رب العالمين.

وأصل عقد النذر منهي عنه. كما ثبت في الصحيح عن النبي أنه نهى عن النذر وقال: «**إنه لا يأتي بخير وإنما يستخرج به من البخيل**» وإذا نذر فعليه الوفاء بما كان طاعة لله كالصلاة والصدقة والصيام والحج؛ دون ما لم يكن طاعة لله تعالى[2]

- قولهم في الأسماء والصفات

بعضهم يثبت الصفات لله عز وجل، وبعضهم ينفيها.

أقوال العلماء:

قال شيخ الإسلام: وطائفة من أهل التصوف والمعرفة يقررون هذا التوحيد مع إثبات

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٥٣- ٢٦١)، (٣/ ٢٧٢).

(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٥٠٤، ٥٠٥).

الصفات؛ فيفنون في توحيد الربوبية مع إثبات الخالق للعالم المباين لمخلوقاته.

وآخرون يضمون هذا إلى نفي الصفات فيدخلون في التعطيل مع هذا وهذا شر من حال كثير من المشركين(١).

نقض قولهم:

قال شيخ الإسلام: وقال أبو نعيم الأصبهاني صاحب «الحلية» في عقيدة له قال في أولها: طريقتنا طريقة المتبعين الكتاب والسنة وإجماع الأمة، قال: فمما اعتقدوه أن الأحاديث التي ثبتت عن النبي ﷺ في العرش واستواء الله يقولون بها، ويثبتونها من غير تكييف، ولا تمثيل، ولا تشبيه، وأن الله بائن من خلقه والخلق بائنون منه، لا يحل فيهم ولا يمتزج بهم، وهو مستو على عرشه في سمائه، دون أرضه وخلقه».

وقال الحافظ أبو نعيم في كتابه «محجة الواثقين ومدرجة الوامقين» تأليفه: «وأجمعوا أن الله فوق سمواته، عالٍ على عرشه، مستو عليه، لا مُسْتَولٍ عليه كما تقول الجهمية: إنه بكل مكان؛ خلافًا لما نزل في كتابه ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[المُلك: الآية ١٦]، ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾[فَاطِر: الآية ١٠]، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[طه: الآية ٥] له العرش المستوي عليه، والكرسي الذي وسع السموات والأرض، وهو قوله: ﴿وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ﴾[البَقَرَة: الآية ٢٥٥]

وكرسيه جسم، والأرضون السبع والسموات السبع عند الكرسي كحلقة في أرض فلاة، وليس كرسيه علمه كما قالت الجهمية؛ بل يوضع كرسيه يوم القيامة لفصل القضاء بين خلقه، كما قاله النبي ﷺ، وأنه -تعالى وتقدس- يجيء يوم القيامة لفصل القضاء بين عباده والملائكة صفًّا صفًّا كما قال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ۝٢٢﴾[الفجر: الآية ٢٢] وزاد النبي ﷺ وأنه -تعالى وتقدس- يجيء يوم القيامة لفصل القضاء بين عباده؛ فيغفر لمن يشاء من مذنبي الموحدين، ويعذب من يشاء كما قال تعالى: ﴿يَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۚ﴾[آل عِمرَان: الآية ١٢٩]

وقال الإمام العارف معمر بن أحمد الأصبهاني -شيخ الصوفيَّة في حدود المائة الرابعة في بلاده- قال: أحببت أن أوصي أصحابي بوصية من السنة، وموعظة من الحكمة، وأجمع ما كان عليه أهل الحديث والأثر بلا كيف، وأهل المعرفة والتصوف من المتقدمين والمتأخرين قال فيها: «وإن الله استوى على عرشه بلا كيف، ولا تشبيه، ولا تأويل، والاستواء معقول والكيف فيه مجهول، وأنه عز وجل مستو على عرشه بائن من خلقه، والخلق منه بائنون، بلا حلول ولا ممازجة، ولا اختلاط ولا ملاصقة؛ لأنه الفرد البائن من الخلق الواحد الغني عن الخلق.

وإن الله عز وجل سميع، بصير، عليم، خبير، يتكلم، ويرضى، ويسخط، ويضحك، ويعجب، ويتجلى لعباده يوم القيامة ضاحكًا، وينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا كيف شاء: «فيقول:

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٠٢).

هل من داعٍ فأستجيب له؟ هل من مستغفر فاغفر له؟ هل من تائب فأتوب عليه؟ حتى يطلع الفجر»، ونزول الرب إلى السماء بلا كيف، ولا تشبيه، ولا تأويل؛ فمن أنكر النزول أو تأول فهو مبتدع ضال، وسائر الصفوة من العارفين على هذا.

ومن متأخريهم الشيخ الإمام أبو محمد عبد القادر بن أبي صالح الجيلاني قال في كتاب «الغنية»: أما معرفة الصانع بالآيات والدلالات -على وجه الاختصار- فهو أن يعرف ويتيقن أن الله واحد أحد. إلى أن قال: «وهو بجهة العلو، مستو على العرش، محتو على الملك، محيط علمه بالأشياء، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: الآية ١٠] ، ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ۝٥﴾ [السَّجدَة: الآية ٥] ولا يجوز وصفه بأنه في كل مكان، بل يقال: إنه في السماء على العرش، كما قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: الآية ٥]

وذكر آياتٍ وأحاديثَ إلى أن قال: وينبغي إطلاق صفة الاستواء من غير تأويل، وأنه استواء الذات على العرش (قال): وكونه على العرش مذكور في كل كتاب أنزل على كل نبي أرسل بلا كيف، وذكر كلامًا طويلًا لا يحتمله هذا الموضع، وذكر في سائر الصفات نحو هذا[1]

- قولهم في التجسيم:

منهم من يمثل ويجسم المولى عز وجل، ويجعله من أسرار الأولياء.

أقوال العلماء

قال الأشعري: ومنهم من يزعم أنَّ الله سبحانه ذو أعضاءٍ وجوارحٍ وأبعاضٍ لحم ودم على صورة الإنسان، له ما للإنسان من الجوارح، تعالى ربُّنا عن ذلك علوًّا كبيرًا.

وكان في الصوفيَّة رجلٌ يُعرف بأبي شعيب، يزعم أن الله يُسَرُّ ويفرح بطاعة أوليائه، ويغتمُّ ويحزن إذا عَصَوْه[2]

وقال ابن حزم: وقال أبو شعيب القلال: إنَّ ربَّه جسم في صورة إنسان لحم ودم، ويفرح ويحزن ويمرض ويفيق.

وقال بعض الصوفيَّة: إنَّ ربَّه يمشي في الأزقَّة حتى إنَّه يمشي في صورة مجنون يتبعه الصبيان بالحجارة حتى يدموا عقيبه[3]

وقال شيخ الإسلام: ومنهم من يصف ربه في قصائده بما نقل في الموضوعات من أصناف التمثيل والتكييف والتجسيم، التي هي كذب مفترى وكفر صريح: مثل مواكلته ومشاربته،

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٦٠، ٨٦)، (٥/ ١٩٠، ١٩١)، (٨/ ٣٤٧، ٣٤٨).
(٢) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٨).
(٣) الفصل (٤/ ١٧٠).

ومماشاته ومعانقته، ونزوله إلى الأرض وقعوده في بعض رياض الأرض، ونحو ذلك، ويجعل كل منهم ذلك من الأسرار المخزونة، والعلوم المصونة التي تكون لخواص أولياء الله المتقين[1].

نقض قولهم:

تقدم بيان ذلك عند الكلام عن مقالة التمثيل والتجسيم.

- قولهم في علو البارئ عز وجل

صنف منهم يقول: إن الله بذاته في كل مكان، وصنف يقول: هو فوق العرش وفي كل مكان.

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام: وقسم ثان يقولون: إنه بذاته في كل مكان، كما يقول ذلك النجارية، وكثير من الجهمية عبادهم، وصوفيتهم، وعوامهم، ويقولون: إنه عين وجود المخلوقات، كما يقوله «أهل الوحدة» القائلون بأن الوجود واحد، ومن يكون قوله مركبًا من الحلول والاتحاد.

الثالث: قول من يقول: هو فوق العرش، وهو في كل مكان، ويقول: أنا أقر بهذه النصوص، وهذه لا أصرف واحدًا منها عن ظاهر،، وهذا قول طوائف ذكرهم الأشعري في «المقالات الإسلامية» وهو موجود في كلام طائفة من السالمية والصوفيَّة، ويشبه هذا ما في كلام أبي طالب المكي وابن برجان وغيرهما، مع ما في كلام أكثرهم من التناقض.[2]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام عن صنفهم الأول: وهم يحتجون بنصوص «المعية» و«القرب» ويتأولون نصوص العلو والاستواء وكل نص يحتجون به حجة عليهم؛ فإن (المعية) أكثرها خاصة بأنبيائه وأوليائه، وعندهم أنه في كل مكان، وفي نصوصهم ما يبين نقيض قولهم، فإنه قال: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ①﴾ [الحديد: الآية ١] فكل من في السموات والأرض يسبح، والمسبح غير المسبح. وقال: ﴿لَهُ مُلْكُ السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: الآية ١٠٧] فبين أن الملك له، ثم قال: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ③﴾ [الحديد: الآية ٣] وفي الصحيح: «أنت الأول فليس قبلك شيء إلخ.

فإذا كان هو الأول: كان هناك ما يكون بعده، وإذا كان آخِرًا كان هناك ما الرب بعده، وإذا كان ظاهرًا ليس فوقه شيء كان هناك ما الرب ظاهر عليه، وإذا كان باطنًا ليس دونه شيء كان هناك أشياء نفى عنها أن تكون دونه.

ولهذا قال ابن عربي: من أسمائه الحسنى «العلي» على من يكون عليًّا، وما ثم إلا هو؟! وعن ماذا يكون عليًّا وما هو إلا هو؟! فعلوه لنفسه، وهو من حيث الوجود عين الموجودات؛ فالمسمى محدثات هي العلية هي لذاتها وليست إلا هو.

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٧٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ١٢٣، ١٢٤)، (٥/ ٢٧٢).

قال الخراز: وهو وجه من وجوه الحق، ولسان من ألسنته، ينطق عن نفسه بأن الله يعرف بجمعه بين الأضداد، فهو عين ما ظهر، وهو عين ما بطن في حال ظهوره، وما ثم من تراه غيره، وما ثم من يبطن عنه سواه؛ فهو ظاهر لنفسه، وهو باطن عن نفسه، وهو المسمى أبو سعيد الخراز. اهـ.

و«المعية» لا تدل على الممازجة والمخالطة، وكذلك لفظ «القرب» فإن عند الحلولية أنه في حبل الوريد، كما هو عندهم في سائر الأعيان، وكل هذا كفر وجهل بالقرآن(١)

وقال عن صنفهم الثاني: وأما هذا الصنف فيقول: أنا اتبعت النصوص كلها، لكنه غالط أيضًا؛ فكل من قال: إن الله بذاته في كل مكان فهو مخالف للكتاب والسنة، وإجماع سلف الأمة وأئمتها، مع مخالفته لما فطر الله عليه عباده، ولصريح المعقول وللأدلة الكثيرة.

وهؤلاء يقولون أقوالًا متناقضة. يقولون: إنه فوق العرش. ويقولون: نصيب العرش منه كنصيب قلب العارف؛ كما يذكر مثل ذلك أبو طالب وغيره، ومعلوم أن قلب العارف نصيبه منه المعرفة والإيمان، وما يتبع ذلك فإن قالوا: إن العرش كذلك نقضوا قولهم: إنه نفسه فوق العرش، وإن قالوا بحلوله بذاته في قلوب العارفين، كان ذلك قولًا بالحلول الخاص.

وقد وقع طائفة من الصوفيَّة حتى صاحب «منازل السائرين» في توحيده المذكور في آخر المنازل في مثل هذا الحلول؛ ولهذا كان أئمة القوم يحذرونَ عن مثل هذا.

سئل الجنيد عن التوحيد فقال: هو إفراد الحدوث عن القدم؛ فبين أنه لا بد للموحد من التمييز بين القديم الخالق والمحدث المخلوق؛ فلا يخلط أحدهما بالآخر. وهؤلاء يقولون في أهل المعرفة ما قالته النصارى في المسيح والشيعة في أئمتها؛

وكثير من الحلولية والإباحية ينكر على الجنيد وأمثاله من شيوخ أهل المعرفة المتبعين للكتاب والسنة ما قالوه من نفي الحلول، وما قالوه في إثبات الأمر والنهي، ويرى أنهم لم يكملوا معرفة الحقيقة كما كملها هو وأمثاله من الحلولية والإباحية(٢)

وتقدم مزيد بيان عند قول الجهمية والمعتزلة والأشعرية في علو البارئ عز وجل.

- قولهم في رؤية الله بالأبصار في الدنيا:

منهم من يزعم أنه يرى الله عز وجل ببصره في الدنيا.

أقوال العلماء:

قال الأشعري: واختلفوا في رؤية البارئ بالأبصار، على تسع عشرة مقالة:

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٢٣، ١٢٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ١٢٥، ١٢٦).

فقال قائلون: يجوز أن نَرَى الله بالأبصار في الدنيا، ولسنا ننكر أن يكون بعضَ مَن نلقاه في الطُّرُقَاتِ.

وأجاز عليه بعضهم الحُلولَ في الأجسام، وأصحابُ الحلول إذا رأوا إنسانًا يستحسنونه لم يدروا لعلَّ إلههم فيه.

وأجاز كثير ممن أجاز رؤيته في الدنيا مُصَافحته ومُلَامسته ومُزَاورته إياهم، وقالوا: إن المخلصين يعانقونه في الدنيا والآخرة إذا أرادوا ذلك، حكي ذلك عن بعض أصحاب «مُضَر» و«كَهْمس».

وحُكِيَ عن أصحاب «عبد الواحد بن زيد» أنَّهم كانوا يقولون: إنَّ الله سبحانه يُرَى على قدر الأعمال فمن كان عملُه أفضلَ رآه أحسن[١].

وقال: وفي الأمَّة قومٌ ينتحلون النّسك، يزعمون أنه جائز على الله سبحانه الحلولُ في الأجسام، وإذا رأوا شيئًا يستحسنونه قالوا: لا ندري لعلَّه ربُّنَا.

ومنْهم من يقول: إنَّه يرَى الله سبحانه في الدُّنْيَا على قدر الأعمال، فمن كان عملُه أحسن رأى معبودَه أحسن.

ومنْهم من يجوِّز على الله سبحانه المعانقة والمُلامَسَة المُجَالَسَةِ في الدنيا، وجوَّزُوا مع ذلك على الله -تعالى عن قولهم- أنْ نلمَسَه[٢].

وقال ابن حزم عنهم: وقالوا: إننا نرى الله ونكلِّمه، وكل ما قذف في نفوسنا فهو حق. ورأيت لرجل منهم يعرف بـ«ابن شمعون» كلامًا نصّه: إنَّ لله تعالى مائة اسم، وإنَّ الموفي مائة هو ستة وثلاثون حرفًا ليس منها في حروف الهجاء شيء إلا واحد فقط، وبذلك الواحد يصل أهل المقامات إلى الحق.

وقال أيضًا: أخبرني بعض من رسم لمجالسة الحقِّ أنَّه مدَّ رجله يومًا فنودي ما هكذا مجالس الملوك، فلم يمدَّ رجله بعدها، يعني أنَّه كان مديمًا لمجالسة الله تعالى.

وقال أبو حاضر النُّصيبي من أهل نصيبين، وأبو الصبّاح السمرقندي وأصحابهما: إنَّ الخلق لم يزالوا مع الله[٣].

وقال ابن الجوزي: وقد حكى أبو القاسم عبد الله بن أحمد البلخي في كتاب المقالات قال: قد حكى قوم من المشبهة أنهم يجيزون رؤية الله تعالى بالأبصار في الدنيا، وأنهم لا ينكرون أن يكون بعض من تلقاهم في السكك، وإن قومًا يجيزون مع ذلك مصافحته وملازمته وملامسته، ويدعون

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٢١٣، ٢١٤).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٨).

(٣) الفصل (٤/ ١٧٠).

أنهم يزورونه ويزورهم، وهم يسمون بالعراق: أصحاب الباطن، وأصحاب الوساوس، وأصحاب الخطرات.

قال ابن الجوزي: وهذا فوق القبيح، نعوذ بالله من الخذلان[(١)]

وقال: وذكر أبو عبد الله بن حامد من أصحابنا أن طائفة من الصوفيَّة قالوا: إنهم يرون الله عز وجل في الدنيا[(٢)]

وقال شيخ الإسلام عنهم: وأن العبد قد يرى الله في الدنيا إذا زال عن عينه المانع؛ إذ لا حجاب عندهم للرؤية منفصل عن العبد، وإنما الحجاب متصل به فإذا ارتفع شاهد الحق[(٣)]

نقض قولهم:

قال شيخ الإسلام: قد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**واعلموا أن أحدًا منكم لن يرى ربه حتى يموت**».

وقد اتفق أئمة المسلمين على أن أحدًا من المؤمنين لا يرى الله بعينه في الدنيا، ولم يتنازعوا إلا في النبي خاصة مع أن جماهير الأئمة على أنه لم يره بعينه في الدنيا، وعلى هذا دلت الآثار الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ، والصحابة وأئمة المسلمين.

ولم يثبت عن ابن عباس، ولا عن الإمام أحمد وأمثالهما: أنهم قالوا: إن محمدًا رأى ربه بعينه، بل الثابت عنهم إما إطلاق الرؤية وإما تقييدها بالفؤاد، وليس في شيء من أحاديث المعراج الثابتة أنه رآه بعينه وقوله: «**أتاني البارحة ربي في أحسن صورة**» الحديث الذي رواه الترمذي وغيره إنما كان بالمدينة في المنام، هكذا جاء مفسرًا.

وكذلك حديث أم الطفيل وحديث ابن عباس وغيرهما -مما فيه رؤية ربه- إنما كان بالمدينة كما جاء مفسرًا في الأحاديث، والمعراج كان بمكة كما قال تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: الآية ١]. وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع.

وقد ثبت بنص القرآن أن موسى قيل له: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: الآية ١٤٣] وأن رؤية الله أعظم من إنزال كتاب من السماء، كما قال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: الآية ١٥٣]؛ فمن قال: إن أحدًا من الناس يراه؛ فقد زعم أنه أعظم من موسى بن عمران، ودعواه أعظم من دعوى من ادعى أن الله أنزل عليه كتابًا من السماء[(٤)].

---

(١) تلبيس إبليس ص(٢١٥).

(٢) تلبيس إبليس ص(٣٢٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٢/ ٢٢٩)، وانظر: (٥/ ٧٩).

(٤) مجموع الفتاوى (٢/ ٣٣٥، ٣٣٦)، (٢/ ٣٩٧)، (٦/ ٥١٢)، التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٤٣، ٤٤).

وقال: وبالجملة أن كل حديث فيه أن النبي ﷺ رأى ربه بعينيه في الأرض، وفيه: «أنه نزل له إلى الأرض»، وفيه: «أن رياض الجنة من خطوات الحق»، وفيه: «أنه وطئ على صخرة بيت المقدس» كل هذا كذب باطل باتفاق علماء المسلمين من أهل الحديث وغيرهم.

وكذلك كل من ادعى أنه رأى ربه بعينيه قبل الموت فدعواه باطل باتفاق أهل السنة والجماعة؛ لأنهم اتفقوا جميعهم على أن أحدًا من المؤمنين لا يرى ربه بعيني رأسه حتى يموت، وثبت ذلك في صحيح مسلم عن النواس بن سمعان، عن النبي ﷺ أنه لما ذكر الدجال قال: **«واعلموا أن أحدا منكم لن يرى ربه حتى يموت»**.

وكذلك روى هذا عن النبي ﷺ من وجوه أخر: يحذر أمته فتنة الدجال، ويبين لهم **«أن أحدًا منهم لن يرى ربه حتى يموت»** فلا يظنن أحد أن هذا الدجال الذي رآه هو ربه.

ولكن الذي يقع لأهل حقائق الإيمان من المعرفة بالله ويقين القلوب ومشاهدتها وتجلياتها هو على مراتب كثيرة؛ قال النبي ﷺ لما سأله جبريل عليه السلام عن الإحسان قال: **«الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك»**.

وقد يرى المؤمن ربه في المنام في صورة متنوعة على قدر إيمانه ويقينه؛ فإذا كان إيمانه صحيحًا لم يره إلا في صورة حسنة، وإذا كان في إيمانه نقص رأى ما يشبه إيمانه، ورؤيا المنام لها حكم غير رؤيا الحقيقة في اليقظة، ولها تعبير وتأويل لما فيها من الأمثال المضروبة للحقائق.

وقد يحصل لبعض الناس في اليقظة أيضًا من الرؤيا نظير ما يحل للنائم في المنام: فيرى بقلبه مثل ما يرى النائم، وقد يتجلى له من الحقائق ما يشهده بقلبه، فهذا كله يقع في الدنيا.

وربما غلب أحدهم ما يشهده قلبه وتجمعه حواسه فيظن أنه رأى ذلك بعيني رأسه، حتى يستيقظ فيعلم أنه منام، وربما علم في المنام أنه منام.

فهكذا من العباد من يحصل له مشاهدة قلبية تغلب عليه حتى تفنيه عن الشعور بحواسه، فيظنها رؤية بعينه وهو غالط في ذلك، وكل من قال من العباد المتقدمين أو المتأخرين أنه رأى ربه بعيني رأسه فهو غالط في ذلك بإجماع أهل العلم والإيمان.

وهؤلاء الذين يزعم أحدهم أنه يراه بعيني رأسه في الدنيا هم ضلال كما تقدم، فإن ضموا إلى ذلك أنهم يرونه في بعض الأشخاص: أما بعض الصالحين، أو بعض المردان، أو بعض الملوك، أو غيرهم، عظم ضلالهم وكفرهم، وكانوا حينئذ أضل من النصارى الذين يزعمون أنهم رأوه في صورة عيسى ابن مريم.

بل هم أضل من أتباع الدجال الذي يكون في آخر الزمان، ويقول للناس أنا ربكم! ويأمر السماء فتمطر والأرض فتنبت! ويقول للخربة: أخرجي كنوزك فتتبعه كنوزها! وهذا هو الذي حذر منه النبي ﷺ أمته. وقال: **«ما من خلق آدم إلى قيام الساعة فتنة أعظم من الدجال»** وقال: **«إذا جلس أحدكم في الصلاة فليستعذ بالله من أربع؛ ليقل: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم،**

وأعوذ بك من عذاب القبر، وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال».

فهذا ادعى الربوبية وأتى بشبهات فتن بها الخلق، حتى قال فيه النبي ﷺ: **«إنه أعور؛ وإن ربكم ليس بأعور، واعلموا أن أحدًا منكم لن يرى ربه حتى يموت»**؛ فذكر لهم علامتين ظاهرتين يعرفهما جميع الناس؛ لعلمه ﷺ بأن من الناس من يضل فيجوز أن يرى ربه في الدنيا في صورة البشر، كهؤلاء الضلال الذين يعتقدون ذلك؛ وهؤلاء قد يسمون «الحلولية»، و«الاتحادية».

وهم صنفان:-

قوم يخصونه بالحلول أو الاتحاد في بعض الأشياء، كما يقوله النصارى في المسيح عليه السلام، والغالية في علي رضي الله عنه ونحوه؛ وقوم في أنواع من المشايخ، وقوم في بعض الملوك، وقوم في بعض الصور الجميلة؛ إلى غير ذلك من الأقوال التي هي شر من مقالة النصارى.

و«صنف» يعمون فيقولون بحلوله أو اتحاده في جميع الموجودات -حتى الكلاب والخنازير والنجاسات وغيرها- كما يقول ذلك قوم من الجهمية ومن تبعهم من الاتحادية: كأصحاب ابن عربي، وابن سبعين، وابن الفارض، والتلمساني، والبلياني، وغيرهم.

ومذهب جميع المرسلين ومن تبعهم من المؤمنين وأهل الكتب أن الله سبحانه خالق العالمين، ورب السموات والأرض وما بينهما؛ ورب العرش العظيم، والخلق جميعهم عباده وهم فقراء إليه.

وهو سبحانه فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه؛ ومع هذا فهو معهم أينما كانوا، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾﴾ [الحديد: الآية ٤]

فهؤلاء الضلال الكفار الذين يزعم أحدهم أنه يرى ربه بعينيه، وربما زعم أنه جالسه وحادثه أو ضاجعه! وربما يعين أحدهم آدميًا إما شخصًا؛ أو صبيًّا؛ أو غير ذلك، ويزعم أنه كلمهم يستتابون، فإن تابوا وإلا ضربت أعناقهم وكانوا كفارًا؛ إذ هم أكفر من اليهود والنصارى ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: الآية ١٧] فإن المسيح رسول كريم وجيه عند الله في الدنيا والآخرة ومن المقربين، فإذا كان الذين قالوا: إنه هو الله وإنه اتحد به أو حل فيه قد كفرهم وعظم كفرهم؛ بل الذين قالوا إنه اتخذ ولدًا حتى قال: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ﴿٨٨﴾ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا ﴿٨٩﴾ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ﴿٩٠﴾ أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ﴿٩١﴾ وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿٩٢﴾ إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾﴾، فكيف بمن يزعم في شخص من الأشخاص أنه هو؟ هذا أكفر من الغالية الذين يزعمون أن عليًّا رضي الله عنه، أو غيره من أهل البيت هو الله(١)

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٨٩، ٣٩٤)، (٢/ ٢٣٠)، (٥/ ٢٥٣)، (٥/ ٤٨٩، ٤٩٠)، (١/ ١٧١- ١٧٣).

- قولهم في الحلول والاتحاد:

منهم من يزعم أن الله عز وجل يحل في الأجسام كأوليائهم، ومنهم من يزعم أنه يحل في المستحسنات كالنسوان والمردان والملوك ونحوه.

أقوال العلماء:

قال الأشعري: وفي النُّسَّاك من الصوفيَّة من يقول بالحلول، وأن البارئ يحلُّ في الأشخاص، وأنَّه جائز أن يحلَّ في إنسانٍ، وسبعٍ، وغير ذلك من الأشخاص، وأصحاب هذه المقالة إذا رأوا شيئًا يستحسنونه قالوا: لا ندري لعلَّ الله حالٌّ فيه[(١)]

وقال: وأجاز عليه بعضُهم الحلُولَ في الأجسام، وأصحابُ الحلول إذا رأَوْا إنسانًا يستحسنونه لم يدروا لعلَّ إلههم فيه[(٢)]

وقال: وفي الأمَّة قومٌ ينتحلون النّسك، يزعمون أنه جائز على الله سبحانه الحلولُ في الأجسام، وإذا رأوا شيئًا يستحسنونه قالوا: لا ندرى لعلَّه ربُّنَا[(٣)]

وقال ابن حزم: وقال بعضهم بحلول الباري تعالى في أجسام خلقه كالحَّلاج وغيره[(٤)]

وقال السكسكي: ويعتقدون أن الله عز وجل حال فيهم وممازج لهم[(٥)]

وقال الإيجي: بعض المتصوفة: وكلامهم مخبط بين الحلول والاتحاد[(٦)]

وقال ابن الجوزي: أبو نصر عبد الله بن علي السراج قال: بلغني أن جماعة من الحلولية زعموا أن الحق تعالى اصطفى أجسامًا حل فيها بمعاني الربوبية.

ومنهم من قال هو حال في المستحسنات.

وذكر أبو عبد الله بن حامد من أصحابنا أن طائفة من الصوفيَّة قالوا: إنهم يرون الله عز وجل في الدنيا، وأجازوا أن يكون في صفة الآدمي، ولم يأبوا كونه حالًا في الصورة الحسنة حتى استشهدوه في رؤيتهم الغلام الأسود[(٧)]

وقال شيخ الإسلام: القول بالحلول أو ما يناسبه وقع فيه كثير من متأخري الصوفيَّة[(٨)]

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(١٣).
(٢) مقالات الإسلاميين ص(٢١٣، ٢١٤).
(٣) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٨).
(٤) الفصل (٢/ ٩٠).
(٥) البرهان ص(١٠١).
(٦) المواقف (٣/ ٤٥).
(٧) تلبيس إبليس ص(٣٢٥).
(٨) مجموع الفتاوى (٢/ ٢٩٩)، (٦/ ٣١٠).

نقض قولهم:

قال شيخ الإسلام: اتفق أئمة المسلمين على أن الخالق بائن عن مخلوقاته، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته؛ بل الرب رب، والعبد عبد: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾ لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾﴾(١)

وقال: وقد علم بالاضطرار من دين الإسلام أنه لا إله إلا الله، وأن الله خالق كل شيء، وكل ما سواه مخلوق و﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾﴾[مريم: الآية ٩٣] وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾[النساء: الآية ١٧١] الآيات وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾[المائدة: الآية ١٧] الآيتين.

فالنصارى الذين كفرهم الله ورسوله، واتفق المسلمون على كفرهم بالله ورسوله: كان من أعظم دعواهم الحلول والاتحاد بالمسيح ابن مريم، فمن قال بالحلول والاتحاد في غير المسيح -كما تقوله الغالية في علي، وكما تقوله الحلاجية في الحلاج، والحاكمية في الحاكم، وأمثال هؤلاء- فقولهم شر من قول النصارى؛ لأن المسيح ابن مريم أفضل من هؤلاء كلهم.

وهؤلاء من جنس أتباع الدجال، الذي يدعي الإلهية ليتبع، مع أن الدجال يقول للسماء أمطري فتمطر، وللأرض أنبتي فتنبت، وللخربة أخرجي كنوزك فتخرج معه كنوز الذهب والفضة، ويقتل رجلًا مؤمنًا ثم يأمر به فيقوم، ومع هذا فهو الأعور الكذاب الدجال، فمن ادعى الإلهية بدون هذه الخوارق: كان دون هذا الدجال.

والحلاج: كانت له مخاريق وأنواع من السحر، وله كتب منسوبة إليه في السحر.

وبالجملة فلا خلاف بين الأمة أن من قال بحلول الله في البشر، واتحاده به، وإن البشر يكون إلهًا، وهذا من الآلهة: فهو كافر مباح الدم، وعلى هذا قُتِلَ الحلاج.

ومن قال: إن الله نطق على لسان الحلاج، وإن الكلام المسموع من الحلاج كان كلام الله، وكان الله هو القائل على لسانه: أنا الله فهو كافر باتفاق المسلمين؛ فإن الله لا يحل في البشر، ولا تكلم على لسان بشر، ولكن يرسل الرسل بكلامه؛ فيقولون عليه ما أمرهم ببلاغه، فيقول على ألسنة الرسل ما أمرهم بقوله، كما قال النبي ﷺ **«أما إن الله قال على لسان نبيه سمع الله لمن حمده»**(٢)

وقال: قول من يقول بالحلول والاتحاد في معين، كالنصارى الذين قالوا بذلك في المسيح عيسى، والغالية الذين يقولون بذلك في على بن أبي طالب وطائفة من أهل بيته، والحاكمية الذين

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٣٤٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٢/ ٤٨٠- ٤٨٢)، (٨/ ٣١٣- ٣١٩).

يقولون بذلك في الحاكم، والحلاجية الذين يقولون بذلك في الحلاج، واليونسية الذين يقولون بذلك في يونس، وأمثال هؤلاء ممن يقول بإلهية بعض البشر، وبالحلول والاتحاد فيه، ولا يجعل ذلك مطلقًا في كل شيء.

ومن هؤلاء من يقول بذلك في بعض النسوان والمردان، أو بعض الملوك أو غيرهم؛ فهؤلاء كفرهم شر من كفر النصارى الذين قالوا: إن الله هو المسيح ابن مريم(١)

وقال: فإن الحلول أغلب على عباد الجهمية، وصوفيتهم وعامتهم، والنفي والتعطيل أغلب على نظارهم ومتكلميهم كما قيل: متكلمة الجهمية لا يعبدون شيئًا، ومتصوفة الجهمية يعبدون كل شيء؛ وذلك لأن العبادة تتضمن الطلب والقصد، والإرادة والمحبة، وهذا لا يتعلق بمعدوم فإن القلب يطلب موجودًا؛ فإذا لم يطلب ما فوق العالم طلب ما هو فيه.

وأما الكلام والعلم والنظر: فيتعلق بموجود ومعدوم، فإذا كان أهل الكلام والنظر يصفون الرب بصفات السلب والنفي -التي لا يوصف بها إلا المعدوم- لم يكن مجرد العلم والكلام ينافي عدم المعبود المذكور، بخلاف القصد والإرادة والعبادة فإنه ينافي عدم المعبود.

ولهذا تجد الواحد من هؤلاء -عند نظره وبحثه- يميل إلى النفي، وعند عبادته وتصوفه يميل إلى الحلول، وإذا قيل له هذا ينافي ذلك قال: هذا مقتضى عقلي ونظري، وذاك مقتضى ذوقي ومعرفتي، ومعلوم أن الذوق والوجد إن لم يكن موافقًا للعقل والنظر، وإلا لزم فسادهما أو فساد أحدهما(٢)

- قولهم في وحدة الوجود:

منهم من يزعم أن وجود المخلوق هو عين وجود الخالق.

أقوال العلماء:

قال شيخ الإسلام: حقيقة قول هؤلاء أن وجود الكائنات هو عين وجود الله تعالى ليس وجودها غيره ولا شيء سواه ألبتة(٣)

وقال: **وأما وجه تسميتهم اتحادية ففيه طريقان:**

أحدهما: لا يرضونه لأن الاتحاد على وزن الاقتران، والاقتران يقتضي شيئين اتحد أحدهما بالآخر وهم لا يقرون بوجودين أبدًا.

والطريق الثاني صحة ذلك بناء على أن الكثرة صارت وحدة(٤).

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٣٦٧، ٣٦٨)، (٢/ ١٧١، ١٧٢)، (٥/ ٨٢).
(٢) مجموع الفتاوى (٢/ ٢٩٨).
(٣) مجموع الفتاوى (٢/ ١٤٠)، (٤/ ٥٩).
(٤) مجموع الفتاوى (٢/ ١٤١).

وقال: نوع يقول: إن الوجود واحد، ويقولون: إن وجود المخلوق هو وجود الخالق، لا يثبتون موجودين خلق أحدهما الآخر، بل يقولون: الخالق هو المخلوق، والمخلوق هو الخالق.

ويقولون: إن وجود الأصنام هو وجود الله، وإن عبَّاد الأصنام ما عبدوا شيئًا إلا الله.

ويقولون: إن الحق يوصف بجميع ما يوصف به المخلوق من صفات النقص والذم[(١)]

وقال: أصل ابن عربي فهو أن الوجود واحد، وأن الوجود الواجب هو عين الوجود الممكن، والقول بأن المعدوم شيء، وأعيان المعدومات ثابتة في العدم، ووجود الحق فاض عليها، فوجود كل شيء عين وجود الحق عنده، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

ولهذا قال: ولما كان فرعون في منصب التحكم صاحب الوقت، وأنه الخليفة بالسيف، وإن جار في العرف الناموسي لذلك قال: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾ [النَّازعات: الآية ٢٤] ؛ أي: وإن كان الكل أربابًا بنسبة ما؛ فأنا الأعلى منهم، بما أعطيته في الظاهر من الحكم فيكم، ولما علمت السحرة صدقه فيما قال: لم ينكروه، وأقروا له بذلك، فقالوا له: اقض ما أنت قاض، إنما تقضي هذه الحياة الدنيا، والدولة لك، فصح قول فرعون: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾ [النَّازعات: الآية ٢٤] وإن كان عين الحق.

قال: ومن أسمائه الحسنى العلي؛ على من! وما ثم إلا هو؛ وعن ماذا، وما هو إلا هو، إلى قوله: ومن عرف ما قررناه في الأعداد، وأن نفيها عين إثباتها، علم أن الحق المنزه هو الخلق المشبه، فالآمر الخالق المخلوق، والأمر المخلوق هو الخالق، كل ذلك من عين واحدة، لا بل هو العين الواحدة.

وقال: ألا ترى أن الحق يظهر بصفات الخلق؟ فكل صفات الحق حق له، كما أن صفات المحدثات حق للخالق ونحو ذلك، مما يكثر في كلامه.

وهذا الأصل -وهو القول بوحدة الوجود- قوله وقول ابن سبعين، وصاحبه الششتري، والتلمساني، والصدر القونوي، وسعيد الفرغاني، وعبد الله البلياني، وابن الفارض صاحب نظم السلوك، وغير هؤلاء من أهل الإلحاد، القائلين بالوحدة والحلول والاتحاد[(٢)]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: اعلم -هداك الله وأرشدك- أن تصور مذهب هؤلاء كاف في بيان فساده لا يحتاج مع حسن التصور الى دليل آخر، وإنما تقع الشبهة لأن أكثر الناس لا يفهمون حقيقة قولهم وقصدهم؛ لما فيه من الألفاظ المجملة والمشتركة، بل وهم أيضًا لا يفهمون حقيقة ما يقصدونه ويقولونه، ولهذا يتناقضون كثيرًا في قولهم، وإنما يتنحلون شيئًا ويقولونه أو يتبعونه.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٣٦٤، ٣٦٥)، (٢/ ٦٥، ٦٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٢/ ١١٢- ١١٥)، (٢/ ٤٩٠).

ولهذا قد افترقوا بينهم على فرق، ولا يهتدون إلى التميز بين فرقهم، مع استشعارهم أنهم مفترقون[١]

وقال: مذهب هؤلاء الاتحادية، كابن عربي، وابن سبعين، والقونوي، والتلمساني، مركب من ثلاثة موادٍ:

سلب الجهمية وتعطيلهم.

ومجملات الصوفيَّة: وهو ما يوجد في كلام بعضهم من الكلمات المجملة المتشابهة، كما ضلت النصارى بمثل ذلك فيما يروونه عن المسيح؛ فيتبعون المتشابه، ويتركون المحكم، وأيضًا كلمات المغلوبين على عقلهم الذين تكلموا في حال سكر.

ومن الزندقة الفلسفية التي هي أصل التجهم، وكلامهم في الوجود المطلق، والعقول، والنفوس والوحي، والنبوة والوجوب، والإمكان، وما في ذلك من حق وباطل[٢]

وقال: إن كثيرًا من النظار أثبت واجب الوجود، أو صانع العالم، وذهبوا في تعيينه وصفاته مذاهب يضيق هذا الموضع عن تفصيلها -معروفة في كتب المقالات من أهل ملتنا، وغير أهل ملتنا- مقالات الإسلاميين المصلين، ومقالات غيرهم، وكثير من العباد المتأخرين أثبت أيضًا ذلك إثباتًا مجملًا، وتوهموا فيه أنواعًا من التوهمات الكفرية، الذي يصفها عارفوهم.

فمنهم من توهمه الوجود المطلق، المشترك بين الموجودات، كالإنسان المطلق مع أعيانه وأفراده، فإذا تعين الوجود لم يكن إياه؛ إذ المطلق ليس هو المعين، كما يقوله الصدر القونوي.

ومنهم من توهم أن وجود الممكنات هو عين وجوده الفائض عليها، كما يذكره صاحب الفصوص.

ومنهم من يتوهمه جملة الوجود، وكل معين هو جزء منه، كالبحر مع أمواجه وأعضاء الإنسان مع الإنسان، فليس هو ما يختص بكل معين؛ لكنه مجموع الكائنات؛ كالعفيف التلمساني، وعبد الله الفارسي البلياني، ويقولون: إن كل موجود فهو مرتبة من مراتب الوجود، أو مظهر من مظاهره، بمنزلة أمواج البحر معه، وأعضاء الإنسان معه، وأجزاء الهوى مع الهواء أو بمنزلة هذا الإنسان وهذا الحيوان مع الحيوان المطلق والإنسان المطلق.

ويقول شاعرهم ابن إسرائيل:

وما أنت غير الكون بل أنت عينه ... ويفهم هذا السر من هو ذائق

وقال:-

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ١٣٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٢/ ١٧٥).

وتلتذ إن مرت على جسدي يدي   لأني في التحقيق لست سواكم

ولهذا ليس عندهم للإنسان غاية وراء نفسه، وإنما غايته أن ينكشف الغطاء عن نفسه، فيرى أن نفسه هي الحق، وكان قبل ذلك محجوبًا عنها، فلما شاهد الحقيقة رأى أنه هو كما قال ابن إسرائيل: -

ما بال عيسك لا يقر قرارها؟   إلامَ ضلك لا تني منتقلا

فلسوف تعلم أن سيرك لم يكن   إلا إليك إذا بلغت المنزلا

وكما يقول بعضهم:

وفي كل شيء له آية   تدل على أنه عينه

والله يقول: ﴿إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ ۝٨﴾ [العَلق: الآية ٨]، ويقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا﴾ [الانشقاق: الآية ٦] ويقول: ﴿وَرُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ﴾ [يُونس: الآية ٣٠] ويقول: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٥٦] ونحو ذلك.

وقال التلمساني -وكان راسخ القدم في هذه الزندقة التي أسموا بها التوحيد والحقيقة-:

توهمت قدما أن ليلى تبرقعت   وأن حجابا دونها يمنع اللثما

فلاحت، فلا والله ما كان حجبها   سوى أن طرفي كان عن حبها أعمى

وله شعر كثير في هذا الفن:

هي الجوهر الصرف القديم وإن بدا   لها خبث أتيت به فهو حادث

حلفت لهم ما كان منها غير ذاتها   فقالوا اتئد فيها فإنك حانث

وله:

وقل لحبيبك مت وجدًا وذب طربًا   فيها وقل لزوال العقل لا تزل

واصمت إلى أن تراها فيك ناطقة   فإن وجدت لسانًا قائلًا فقل

ولهذا يصلون إلى مقام لا يعتقدون فيه إيجاب الواجبات، وتحريم المحرمات وإنما يرون الإيجاب والتحريم للمحجوبين عندهم، الذين لم يشهدوا أنه هو حقيقة الكون؛ فمن العابد؟ ومن المعبود؟ ومن الآمر؟ ومن المأمور؟ كما قال صاحب الفتوحات في أولها:

الرب حق والعبد حق   يا ليت شعري من المكلف؟

إن قلت عبد فذاك ميت   أو قلت رب أنى يكلف؟

وعندهم أن التكليف هو في مرتبة من مراتب الأسماء والصفات وهو مرتبة المتمحن.

قال بعضهم:

ما الأمر إلا نسق واحد   ما فيه من مدح ولا ذم

وإنما العادة قد خصصت   والطبع والشارع بالحكم

ومنشأ هذين عن الصابئة -كما يبين ذلك عند التأمل- فإن الصابئة الخارجين عن التوحيد لله وحده لا شريك له -كالمشركين، والمجوس- مثل فرعون موسى، ونمرود إبراهيم؛ وغيرهم من البشر: معترفون بالوجود المطلق[1]

وقال: فلما كان منتهى الفلاسفة الصابئية، وأعلى علمهم: هو الوجود المطلق، وكان أصل التجهم، وتعطيل صفات الرب إنما هو مأخوذ عن الصابئة، وكان هؤلاء الاتحادية في الأصل جهمية، وأنه بما فيهم من النصرانية -المشاركة للصابئة صار بينهم وبين الصائبة نسب- صار معبودهم وإلههم هو الوجود المطلق، وزعموا أن ذلك هو الله، مضاهاة لما عليه خلق من قدماء الفلاسفة، من تعطيل الصانع وإثبات الوجود المطلق، حتى يصح قول فرعون: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٢٣][2]

وقال عن ابن عربي: قوله هو: إن وجود المحدث هو عين وجود القديم، كما قال في فصوصه: ومن أسمائه الحسنى «العلي» على من؟ وما ثم إلا هو، وعن ماذا؟ وما هو إلا هو، فعلوه لنفسه، وهو عين الموجودات، فالمسمى محدثات هي العلية لذاته وليست إلا هو»، إلى أن قال:

هو عين ما بطن وهو عين ما ظهر، وما ثم من يراه غيره، وما ثم من ينطق عنه سواه، وهو المسمى أبو سعيد الخراز وغير ذلك من الأسماء المحدثات..

وهذا مع كفره العظيم متناقض ظاهر فإن الوجود إذا كان واحدًا فمن المحجوب ومن الحاجب؟ ولهذا قال بعض شيوخهم لمريده: من قال لك: إن في الكون سوى الله فقد كذب، فقال له مريده: فمن هو الذي يكذب؟ وقالوا لآخر: هذه مظاهر، فقال لهم: المظاهر غير الظاهر أم هي؟ فإن كانت غيرها فقد قلتم بالنسبة وإن كانت إياها فلا فرق.

وقد بسطنا الكلام على كشف أسرار هؤلاء في موضع آخر، وبينا حقيقة قول كل واحد منهم، وأن صاحب «الفصوص» يقول المعدوم شيء؛ ووجود الحق فاض عليه، فيفرق بين الوجود والثبوت، والمعتزلة الذين قالوا: المعدوم شيء ثابت في الخارج مع ضلالهم خير منه؛ فإن أولئك قالوا: إن الرب خلق لهذه الأشياء الثابتة في العدم وجودًا ليس هو وجود الرب. وهذا زعم أن عين وجود الرب فاض عليه فليس عنده وجود مخلوق مباين لوجود الخالق، وصاحبه الصدر القونوي يفرق بين المطلق والمعين؛ لأنه كان أقرب إلى الفلسفة، فلم يقر بأن المعدوم شيء؛ لكن جعل الحق هو الوجود المطلق، وصنف «مفتاح غيب الجمع والوجود».

وهذا القول أدخل في تعطيل الخالق وعدمه؛ فإن المطلق بشرط الإطلاق -وهو الكلى العقلي لا يكون إلا في الأذهان لا في الأعيان والمطلق لا بشرط وهو الكلي الطبيعي- وإن قيل إنه موجود في

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٧٩- ٨٣)، (٢/ ٩٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٢/ ٩١، ٩٢).

الخارج فلا يوجد في الخارج إلا معينًا، وهو جزء من المعين عند من يقول بثبوته في الخارج، فيلزم أن يكون وجود الرب إما منتفيا في الخارج وإما أن يكون جزءًا من وجود المخلوقات، وإما أن يكون عين وجود المخلوقات. وهل يخلق الجزء الكل أم يخلق الشيء نفس؟ أم العدم يخلق الوجود؟ أو يكون بعض الشيء خالقًا لجميعه؟!

وهؤلاء يفرون من لفظ «الحلول» لأنه يقتضي حالًا ومحلًا، ومن لفظ «الاتحاد»؛ لأنه يقتضي شيئين اتحد أحدهما بالآخر، وعندهم الوجود واحد، ويقولون: النصارى إنما كفروا لما خصصوا المسيح بأنه هو الله ولو عمموا لما كفروا.

وكذلك يقولون في عباد الأصنام إنما أخطئوا لما عبدوا بعض المظاهر دون بعض فلو عبدوا الجميع لما أخطئوا عندهم. والعارف المحقق عندهم لا يضره عبادة الأصنام.

وهذا مع ما فيه من الكفر العظيم ففيه ما يلزمهم دائمًا من التناقض؛ لأنه يقال لهم فمن المخطئ؟ لكنهم يقولون: إن الرب هو الموصوف بجميع النقائض التي يوصف بها المخلوق. ويقولون: إن المخلوقات توصف بجميع الكمالات التي يوصف بها الخالق، ويقولون ما قاله صاحب «الفصوص»: فالعلي لنفسه هو الذي يكون له الكمال الذي يستوعب به جميع النعوت الوجودية، والنسب العدمية، سواء كانت محمودة عرفًا؛ أو عقلًا أو شرعًا، أو مذمومة عرفًا وعقلًا وشرعًا، وليس ذلك إلا لمسمى الله خاصة».

وهم مع كفرهم هذا لا يندفع عنهم التناقض؛ فإنه معلوم بالحسن والعقل أن هذا ليس هو ذاك، وهؤلاء يقولون ما كان يقوله التلمساني: إنه ثبت عندنا في الكشف ما يناقض صريح العقل. ويقولون من أراد التحقيق -يعني تحقيقهم- فليترك العقل والشرع.

وقد قلت لمن خاطبته منهم: ومعلوم أن كشف الأنبياء أعظم وأتم من كشف غيرهم، وخبرهم أصدق من خبر غيرهم، والأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم يخبرون بما تعجز عقول الناس عن معرفته؛ لا بما يعرف الناس بعقولهم أنه ممتنع، فيخبرون بمحارات العقول لا بمحالات العقول، ويمتنع أن يكون في إخبار الرسول ما يناقض صريح العقول، ويمتنع أن يتعارض دليلان قطعيان: سواء كانا عقليين أو سمعيين، أو كان أحدهما عقليًا والآخر سمعيًا؛ فكيف بمن ادعى كشفًا يناقض صريح الشرع والعقل؟

وهؤلاء قد لا يتعمدون الكذب، لكن يخيل لهم أشياء تكون في نفوسهم ويظنونها في الخارج، وأشياء يرونها تكون موجودة في الخارج لكن يظنونها من كرامات الصالحين، وتكون من تلبيسات الشياطين.

وهؤلاء الذين يقولون بالوحدة قد يقدمون الأولياء على الأنبياء، ويذكرون أن النبوة لم تنقطع، كما يذكر عن ابن سبعين وغيره، ويجعلون المراتب ثلاثة، يقولون: العبد يشهد أولًا طاعة معصية، ثم طاعة بلا معصية، ثم لا طاعة ولا معصية، و«الشهود الأول» هو الشهود الصحيح وهو الفرق

بين الطاعات والمعاصي، وأما «الشهود الثاني» فيريدون به شهود القدر كما أن بعض هؤلاء يقول: أنا كافر برب يعصي، وهذا يزعم أن المعصية مخالفة الإرادة التي هي المشيئة، والخلق كلهم داخلون تحت حكم المشيئة، ويقول شاعرهم:

أصبحت منفعلًا لما تختاره … مني ففعلي كله طاعات

ومعلوم أن هذا خلاف ما أرسل الله به رسله، وأنزل به كتبه؛ فإن المعصية التي يستحق صاحبها الذم والعقاب مخالفة أمر الله ورسوله كما قال تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ ۚ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ۝١٣ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ ۝١٤﴾ وسنذكر الفرق بين الإرادة الكونية والدينية، والأمر الكوني والديني[1].

وقال: وأما مدلول هذا الشعر: فإن قوله:

يا ليت شعري من المكلف؟ … استفهام إنكار للمكلف

ثم قال:

إن قلت عبد فذاك ميت

وفي موضع آخر قال فذاك نفي، وكلاهما باطل؛ فإن العبد موجود وثابت ليس بمعدوم منتف، ولكن الله هو الذي جعله موجودًا ثابتًا، وهذا هو دين المسلمين، أن كل ما سوى الله مخلوق لله موجود، بجعل الله له وجودًا؛ فليس لشيء من الأشياء وجود إلا بإيجاد الله له، وهو باعتبار نفسه لا يستحق إلا العدم موجودًا حيًا ناطقًا فاعلًا مريدًا قادرًا؛ بل هذا كله لا يمنع ثبوت ذواتها، وصفاتها، وأفعالها.

فهو سبحانه هو الذي جعل الحي حيًا؛ بل هو الذي جعل المسلم مسلمًا والمصلي مصليًا كما قال الخليل: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٢٨]، وقال: ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ [إبراهيم: الآية ٤٠] وهذه مسألة خلق أفعال العبيد، وهي مذهب أهل السنة والجماعة، مع اتفاقهم على أن العبد مأمور منهي، مثاب معاقب، موعود متوعد، وهو سبحانه الذي جعل الأبيض أبيض، والأسود أسود، والطويل طويلًا، والقصير قصيرًا، والمتحرك متحركًا، والساكن ساكنًا، والرطب رطبًا، واليابس يابسًا، والذكر ذكرًا، والأنثى أنثى، والحلو حلوًا، والمر مرًا.

ومع هذا فالأعيان تتصف بهذه الصفات، والله تعالى خالق الذوات وصفاتها، فأي عجب من اتصاف الذات المخلوقة بصفاتها؟ ومن أين يكون الله خالق ذلك كله بالحق؟ فإذا قال القائل: الرب حق والعبد حق؛ فإن أراد به أن هذا الحق هو عين هذا: فهذا هو الإتحاد والإلحاد، وهذا هو الذي ينافي التكليف؛ وإن أراد أن العبد حق مخلوق، خلقه الخالق؛ فهذا مذهب المسلمين،

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٢٤٠- ٢٤٥).

وذلك لا ينافي أن يكون الخالق ممكنًا للمخلوق، كما أنه خالق له.

وقوله: إن قلت عبد فذاك ميت، كذب؛ فإن العبد ليس بميت، بل هو حي أحياه الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨] ، والله لا يكلف الميت، وإنما يكلف الحي، وإذا قيل: إنه أراد بقوله ميت أنه باعتبار نفسه لا حياة له. قيل: تفسير مراده بهذا فاسد لفظًا ومعنًى، أما اللفظ فلأن كلامه لا يقتضي ذلك؛ وأما المعنى فلأنه إذا فسر ذلك لم ينافِ التكليف.

فإذا كان ميتًا -لولا إحياء الله- وقد أحياه الله، فقد صار حيًّا بإحياء الله له؛ وحينئذ فالله إنما كلف حيًّا لم يكلف ميتًا.

وأما أقوال إخوان الملاحدة والمحامين عنهم أنه قال: ليت شعري من المكلف؟ مع علمه بأن التكليف حق فحار لمن ينسبه في القيام به. فقال: إن قلت عبد فذاك ميت. والميت: ليس له من نفسه حركة بل من غيره يقلبه كما يشاء.

وكذلك العبد -وإن كان حيًّا- فإنه مع ربه كالميت مع الغاسل، ليس له من نفسه فعل بغير الله؛ فيقال لهم: هذا العذر باطل من وجوه:

أحدها: لأنه لا حيرة هنا؛ بل المكلف هو العبد بلا امتراء ولا حيرة، فإن الله يمتنع أن يكون هو المكلف بالصيام، والطواف، ورمي الجمار؛ بل هو الآمر بذلك، والعبد هو المأمور بذلك، ومن حار هل المأمور بذلك الله أو العبد؟ فهو إما يكون فاسد العقل مجنونًا؛ وإما فاسد الدين ملحدًا زنديقًا.

وكون الله خالقًا للعبد ولفعله: لا يمنع أن يكون العبد هو المأمور المنهي؛ فإنه لم يقل أحد قط إن الله هو الذي يركع، ويسجد، ويطوف، ويرمي الجمار، ويصوم شهر رمضان؛ بل جميع الأمة متفقون على أن العبد هو الراكع، الساجد، الصائم، العابد، لا نزاع في ذلك بين أهل السنة والقدرية.

الثاني: أن قوله إن العبد -وإن كان حيًّا- فإنه مع ربه كالميت مع الغاسل: ليس بصحيح؛ فإن الميت ليس له إحساس، ولا إرادة، لما يقوم به من الحركة، ولا قدرة على ذلك، ولا يوصف بأنه يحب الفعل، أو يبغضه أو يريده، أو يكرهه، ولا أنه يركع ويسجد، ويصوم ويحج، ويجاهد العدو.

وقول من قال بهذا: لا يحمد الميت على فعل الغاسل، ولا يذم ولا يثاب ولا يعاقب، وأما العبد فإن الله جعله حيًّا مريدًا، قادرًا فاعلًا، وهو يصوم ويصلي، ويحج ويقتل، ويزني باختياره ومشيئته، والله خالق ذاته وصفاته وأفعاله؛ فله مشيئة والله خالق مشيئته، كما قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾.

وله قدرة، والله خالق قدرته، وهو مصل صائم، حاج معتمر، والله خالقه وخالق أفعاله، فتمثيله بالميت تمثيل باطل.

الثالث: أن يقال: إن كان كالميت مع الغاسل، فيكون الغاسل هو المكلف فيكون الله هو المكلف، فيلزم أن يكون الرب هو المكلف.

الرابع: أن عقلاء بني آدم متفقون على ما فطرهم الله عليه، من أن العبد الحي يؤمر وينهى، ويحمد ويذم على أفعاله الاختيارية، متفقون على أن من احتج بالقدر على ظلمه وفواحشه؛ لم يقبل ذلك منه، فلو ظلم ظالم لغيره؛ لم يقبل أحد منه أن يدفع عن نفسه الملام بالقدر. وأما الميت فليس في العقلاء من يذمه، ولا يأمره ولا ينهاه، فكيف يقاس هذا بهذا؟[1]

وقال: فإن صاحب هذا الكتاب المذكور الذي هو (فصوص الحكم) وأمثاله مثل صاحبه القونوي، والتلمساني، وابن سبعين، والششتري، وابن الفارض، وأتباعهم؛ مذهبهم الذي هم عليه أن الوجود واحد؛ ويسمون أهل وحدة الوجود، ويدعون التحقيق والعرفان، وهم يجعلون وجود الخالق عين وجود المخلوقات؛ فكلما يتصف به المخلوقات من حسن، وقبيح، ومدح، وذم إنما المتصف به عندهم: عين الخالق، وليس للخالق عندهم وجود مباين لوجود المخلوقات منفصل عنها أصلًا، بل عندهم ما ثم غير أصلًا للخالق، ولا سواه.

ومن كلماتهم ليس إلا الله؛ فعباد الأصنام لم يعبدوا غيره عندهم؛ لأنه ما عندهم له غير، ولهذا جعلوا قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: الآية ٢٣] بمعنى قدر ربك ألَّا تعبدوا إلا إياه؛ إذ ليس عندهم غير له تتصور عبادته؛ فكل عابد صنم إنما عبد الله.

ولهذا جعل صاحب هذا الكتاب: عباد العجل مصيبين، وذكر أن موسى أنكر على هارون إنكاره عليهم عبادة العجل، وقال: كان موسى أعلم بالأمر من هارون؛ لأنه علم ما عبده أصحاب العجل؛ لعلمه بأن الله قد قضى ألا يعبدوا إلا إياه، وما حكم الله بشيء إلا وقع؛ فكان عتب موسى أخاه هارون، لما وقع الأمر في إنكاره، وعدم اتباعه؛ فإن العارف من يرى الحق في كل شيء؛ بل يراه عين كل شيء.

ولهذا يجعلون فرعون من كبار العارفين، المحققين، وأنه كان مصيبًا في دعواه الربوبية. كما قال في هذا الكتاب: ولما كان فرعون في منصب التحكم صاحب الوقت، وأنه جار في العرف الناموسي لذلك قال: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النَّازعَات: الآية ٢٤] ؛ أي: وإن كان الكل أربابًا بنسبة ما؛ فأنا الأعلى منهم؛ بما أعطيته في الظاهر من الحكم فيهم.

ولما علمت السحرة صدق فرعون فيما قاله لم ينكروه: بل أقروا له بذلك وقالوا له: ﴿اقض ما أنت قاض﴾ فالدولة لك، فصح قول فرعون: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النَّازعَات: الآية ٢٤] ، وأنه كان عين الحق.

ويكفيك معرفة بكفرهم: أن من أخف أقوالهم أن فرعون مات مؤمنًا؛ بريا من الذنوب كما

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ١١٥- ١١٨)، (٢/ ٢٤١- ٢٤٣).

قال: وكان موسى قرة عين لفرعون بالإيمان الذي أعطاه الله عند الغرق؛ فقبضه طاهرًا مطهرًا ليس فيه شيء من الخبث؛ لأنه قبضه عند إيمانه قبل أن يكتسب شيئًا من الآثام، والإسلام يجب ما قبله.

وقد علم بالاضطرار من دين أهل الملل المسلمين، واليهود، والنصارى: أن فرعون من أكفر الخلق بالله؛ بل لم يقص الله في القرآن قصة كافر باسمه الخاص؛ أعظم من قصة فرعون، ولا ذكر عن أحد من الكفار من كفره وطغيانه وعلوه: أعظم مما ذكر عن فرعون.

وأخبر عنه وعن قومه أنهم يدخلون أشد العذاب؛ فإن لفظ آل فرعون: كلفظ آل إبراهيم، وآل لوط، وآل داود، وآل أبي أوفى؛ يدخل فيها المضاف باتفاق الناس، فإذا جاءوا إلى أعظم عدو لله من الإنس، أو من هو من أعظم أعدائه؛ فجعلوه مصيبًا، محقًّا فيما كفره به الله؛ علم أن ما قالوه أعظم من كفر اليهود والنصارى، فكيف بسائر مقالاتهم؟

وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها على أن الخالق تعالى بائن من مخلوقاته، ليس في ذاته شيء من مخلوقاته، ولا في مخلوقاته شيء من ذاته.

والسلف والأئمة كفروا الجهمية لما قالوا: إنه في كل مكان، وكان مما أنكروه عليهم: أنه كيف يكون في البطون، والحشوش، والأخلية؟ تعالى الله عن ذلك. فكيف بمن يجعله نفس وجود البطون، والحشوش، والأخلية، والنجاسات، والأقذار؟

واتفق سلف الأمة وأئمتها: أن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، وقال: من قال من الأئمة من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيهًا.

وأين المشبهة المجسمة من هؤلاء؟ فإن هؤلاء غاية كفرهم: أن يجعلوه مثل المخلوقات.

لكن يقولون: هو قديم، وهي محدثة، وهؤلاء جعلوه عين المخلوقات، وجعلوه نفس الأجسام المصنوعات، ووصفوه بجميع النقائص والآفات، التي يوصف بهما كل كافر، وكل فاجر، وكل شيطان، وكل سبع، وكل حية من الحيات، فتعالى الله عن إفكهم وضلالهم، وسبحانه وتعالى عما يقولون علوًّا كبيرًا.

والله تعالى ينتقم لنفسه، ولدينه، ولكتابه ولرسوله، ولعباده المؤمنين منهم.

وهؤلاء يقولون: إن النصارى إنما كفروا لتخصيصهم؛ حيث قالوا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ﴾ [المائدة: الآية ١٧] كل ما قالته النصارى في المسيح: يقولونه في الله، وكفر النصارى جزء من كفر هؤلاء.

ولما قرءوا هذا الكتاب المذكور على أفضل متأخريهم؛ قال له قائل: هذا الكتاب يخالف القرآن. فقال: القرآن كله شرك. وإنما التوحيد في كلامنا هذا: يعني أن القرآن يفرق بين الرب والعبد، وحقيقة التوحيد عندهم أن الرب هو العبد؛ فقال له القائل: فأي فرق بين زوجتي وبنتي إذًا؟ قال: لا فرق، لكن هؤلاء المحجوبون قالوا حرام فقلنا حرام عليكم.

وهؤلاء إذا قيل في مقالتهم أنها كفر لم يفهم هذا اللفظ حالها؛ فإن الكفر جنس تحته أنواع متفاوتة، بل كفر كل كافر جزء من كفرهم؛ ولهذا قيل لرئيسهم أنت نصيرى. فقال: نصير جزء مني، وكان عبد الله بن المبارك يقول إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى، ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية، وهؤلاء شر من أولئك الجهمية؛ فإن أولئك كان غايتهم القول بأن الله في كل مكان، وهؤلاء قولهم إنه وجود كل مكان؛ ما عندهم موجودان، أحدهما حال والآخر محل

ولهذا قالوا إن آدم من الله بمنزلة إنسان العين من العين، وقد علم المسلمون، واليهود، والنصارى؛ بالاضطرار من دين المرسلين: أن من قال عن أحد من البشر إنه جزء من الله؛ فإنه كافر في جميع الملل إذ النصارى لم تقل هذا -وإن كان قولها من أعظم الكفر- لم يقل أحد أن عين المخلوقات هي جزء الخالق، ولا أن الخالق هو المخلوق، ولا الحق المنزه هو الخلق المشبه

وكذلك قوله إن المشركين لو تركوا عبادة الأصنام لجهلوا من الحق: بقدر ما تركوا منها هو من الكفر المعلوم بالاضطرار من جميع الملل؛ فإن أهل الملل متفقون على أن الرسل جميعهم نهوا عن عبادة الأصنام، وكفروا من يفعل ذلك، وأن المؤمن لا يكون مؤمنًا حتى يتبرأ من عبادة الأصنام، وكل معبود سوى الله كما قال الله تعالى ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾[المُمتحنة الآية ٤]

وقال الخليل ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ * أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧٧﴾﴾ وقال الخليل ﴿لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ * إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾﴾ وقال الخليل -وهو إمام الحنفاء الذي جعل الله في ذريته النبوة والكتاب واتفق أهل الملل على تعظيمه لقوله- ﴿يَٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ * إِنِّى وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا ۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٧٩﴾﴾

وهذا أكثر وأظهر، عند أهل الملل من اليهود، والنصارى -فضلًا عن المسلمين- من أن يحتاج أن يستشهد عليه بنص خاص، فمن قال: إن عباد الأصنام لو تركوهم لجهلوا من الحق بقدر ما تركوا من هؤلاء، فهو أكفر من اليهود والنصارى، ومن لم يكفرهم فهو أكفر من اليهود والنصارى؛ فإن اليهود والنصارى يكفرون عباد الأصنام، فكيف من يجعل تارك عبادة الأصنام جاهلًا من الحق بقدر ما ترك منها؟ مع قوله: فإن العالم يعلم من عبد، وفي أي صورة ظهر حتى عبد، وأن التفريق والكثرة كالأعضاء في الصورة المحسوسة، وكالقوى المعنوية في الصورة الروحانية، فما عبد غير الله في كل معبود، بل هو أعظم من كفر عباد الأصنام؛ فإن أولئك اتخذوهم شفعاء، ووسائط، كما قالوا ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾[الزمر لاية ٣] وقال الله تعالى ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ ۚ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٣﴾﴾[الزمر الآية ٤٣]

وكانوا مقرين بأن الله خالق السموات والأرض، وخالق الأصنام، كما قال تعالى: ﴿وَلَئِن

سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزُّمَر: الآية ٣٨] وقال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يُوسُف: الآية ١٠٦]

قال ابن عباس: تسألهم من خلق السموات والأرض فيقولون الله، ثم يعبدون غيره، وكانوا يقولون في تلبيتهم: لبيك لا شريك لك، إلا شريك هو لك، تملكه وما ملك؛ ولهذا قال تعالى: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الرُّوم: الآية ٢٨]

وهؤلاء أعظم كفرًا من جهة أن هؤلاء جعلوا عابد الأصنام عابدًا لله لا عابدًا لغيره، وأن الأصنام من الله؛ بمنزلة أعضاء الإنسان من الإنسان، وبمنزلة قوى النفس من النفس، وعباد الأصنام اعترفوا بأنها غيره، وأنها مخلوقة، ومن جهة أن عباد الأصنام من العرب كانوا مقرين بأن للسموات والأرض ربًا غيرهما خلقهما، وهؤلاء ليس عندهم للسموات والأرض وسائر المخلوقات رب مغاير للسموات والأرض، وسائر المخلوقات، بل المخلوق هو الخالق.

ولهذا جعل قوم عاد، وغيرهم من الكفار على صراط مستقيم، وجعلهم في عين القرب، وجعل أهل النار يتمتعون في النار، كما يتمتع أهل الجنة في الجنة.

وقد علم بالاضطرار من دين الإسلام: أن قوم عاد وثمود، وفرعون وقومه، وسائر من قص الله قصته من الكفار أعداء الله، وأنهم معذبون في الآخرة، وأن الله لعنهم وغضب عليهم؛ فمن أثنى عليهم وجعلهم من المقربين ومن أهل النعيم: فهو أكفر من اليهود والنصارى، من هذا الوجه[1].

- قولهم في الروح:

منهم من يزعم أنها من ذات الله، وأنها غير مخلوقة.

أقوال العلماء:

قال شيخ الإسلام: اعلم أن القائلين بقدم الروح صنفان:

صنف من الصابئة الفلاسفة، يقولون: هي قديمة أزلية لكن ليست من ذات الرب، كما يقولون ذلك في العقول، والنفوس الفلكية، ويزعم من دخل من أهل الملل فيهم أنها هي الملائكة.

وصنف من زنادقة هذه الأمة وضلالها من المتصوفة والمتكلمة والمحدثة يزعمون أنها من ذات الله، وهؤلاء أشر قولًا من أولئك، وهؤلاء جعلوا الآدمي نصفين: نصف لاهوت، وهو روحه ونصف ناسوت، وهو جسده: نصفه رب ونصفه عبد[2].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ١٢٣- ١٣٠)، (٢/ ١٧٢- ١٧٤)، (٢/ ٢٤٨- ٢٧١)، (٢/ ٤٦٦- ٤٧٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٢١، ٢٢٢)، (٥/ ٨٣).

وقال الكلاباذي: وقال بعضهم: هو روح نسيم طيب يكون به الحياة، والنفس ريح حارة تكون بها الحركات والسكنات والشهوات.

وسئل القحطبي عن الروح؟ فقال: لم يدخل تحت ذل كن، ومعناه عنده أنه ليس إلا الإحياء والحي والإحياء صفة المحيي، كالتخليق والخلق صفة الخالق.

واستدل من قال ذلك بظاهر قوله: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: الآية ٨٥]

قالوا: أمره كلامه وكلامه ليس بمخلوق، كأنهم قالوا: إنما صار الحي حيًّا بقوله: كن حيًّا، وليس الروح معنى في الجسد حالًا مخلوق كالجسد [١]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: وقد كفر الله النصارى بنحو من هذا القول في المسيح، فكيف بمن يعم ذلك في كل أحد؟ حتى في فرعون، وهامان، وقارون؟! وكلما دل على أن الإنسان عبد مخلوق مربوب، وأن الله ربه وخالقه ومالكه وإلهه؛ فهو يدل على أن روحه مخلوقة.

فإن الإنسان عبارة عن البدن والروح معًا، بل هو بالروح أخص منه بالبدن، وإنما البدن مطية للروح، كما قال أبو الدرداء، إنما بدني مطيتي، فإن رفقت بها بلغتني، وإن لم أرفق بها لم تبلغني. وقد رواه ابن منده وغيره عن ابن عباس قال: لا تزال الخصومة يوم القيامة بين الخلق حتى تختصم الروح والبدن، فتقول الروح للبدن: أنت عملت السيئات، فيقول البدن للروح: أنت أمرتني؛ فيبعث الله ملكًا يقضي بينهما؛ فيقول: إنما مثلكما كمثل مقعد وأعمى دخلا بستانًا؛ فرأى المقعد فيه ثمرًا معلقًا فقال للأعمى: إني أرى ثمرًا ولكن لا أستطيع النهوض إليه، وقال الأعمى: لكني أستطيع النهوض إليه ولكني لا أراه، فقال له المقعد: تعال فاحملني حتى أقطفه؛ فحمله وجعل يأمره فيسير به إلى حيث يشاء فقطع الثمرة؛ قال «الملك»: فعلى أيهما العقوبة؟ فقالا عليهما جميعًا قال فكذلك أنتما.

وأيضًا فقد استفاضت الأحاديث عن النبي بأن الأرواح تقبض، وتنعم وتعذب، ويقال لها: اخرجي أيتها الروح الطيبة كانت في الجسد الطيب، اخرجي أيتها الروح الخبيثة، كانت في الجسد الخبيث، ويقال للأولى: أبشري بروح وريحان، ويقال للثانية: أبشري بحميم وغساق وآخر من شكله أزواج. وأن أرواح المؤمنين تعرج إلى السماء، وأن أرواح الكفار لا تفتح لها أبواب السماء.

وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة ﷺ قال: إذا خرجت روح المؤمن تلقاه ملكان يصعدان بها، قال حماد فذكر من طيب ريحها وذكر المسك؛ قال فيقول أهل السماء: روح طيبة جاءت من قبل الأرض صلى الله عليك، وعلى جسد كنت تعمرينه؛ فينطلق به إلى ربه، ثم

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٦٧، ٦٨).

يقول: انطلقوا به إلى آخر الأجل، قال: وإن الكافر إذا خرجت روحه قال حماد وذكر من نتنها وذكر لعنًا، فيقول أهل السماء: روح خبيثة جاءت من قبل الأرض، قال فيقال: انطلقوا به إلى آخر الأجل. قال أبو هريرة ﷺ فلما ذكر رسول الله النتن رد على أنفه ريطة كانت عليه.

وفي حديث المعراج الصحيح أن النبي رأى آدم، وأرواح بنيه عن يمينه وشماله، قال رسول الله: فلما علونا السماء فإذا رجل عن يمينه أسودة، وعن شماله أسودة، قال فإذا نظر قبل يمينه ضحك، وإذا نظر قبل شماله بكى، قال: مرحبًا بالنبي الصالح والابن الصالح، قال قلت: يا جبريل، من هذا؟ قال هذا آدم ﷺ، وهذه الأسودة عن يمينه وشماله نسم بينه، فأهل اليمين أهل الجنة، والأسودة التي عن شماله أهل النار، فإذا نظر قبل يمينه ضحك، وإذا نظر قبل شماله بكى.

وقد ثبت أيضًا أن أرواح المؤمنين والشهداء وغيرهم في الجنة، قال الإمام أحمد في رواية حنبل أرواح الكفار في النار، وأرواح المؤمنين في الجنة، والأبدان في الدنيا، يعذب الله من يشاء، ويرحم بعفوه من يشاء، وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن أرواح الموتى: أتكون في أفنية قبورها؟ أم في حواصل طير؟ أم تموت كما تموت الأجساد؟ فقال قد روي عن النبي ﷺ: أنه قال نسمة المؤمن إذا مات طائر تعلق في شجر الجنة، حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعثه.

وقد روى عن عبد الله بن عمر وأنه قال: أرواح المؤمنين في أجواف طير خضر كالزرازير، يتعارفون فيها ويرزقون من ثمرها، قال: وقال بعض الناس: أرواح الشهداء في أجواف طير خضر، تأوي إلى قناديل في الجنة معلقة بالعرش.

وقد روى مسلم في صحيحه عن مسروق قال: سألنا عبد الله -يعني: ابن مسعود- عن هذه الآية: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٦٩]، فقال: أما إنا قد سألنا عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: «**إن أرواحهم في جوف طير خضر، لها قناديل معلقة بالعرش، تسرح في الجنة حيث تشاء، ثم تأوي إلى تلك القناديل، فاطلع عليهم ربك اطلاعه فقال: هل تشتهون شيئًا؟ فقالوا: أي شيء نشتهي ونحن نسرح في الجنة حيث نشاء؟**» ففعل بهم ذلك ثلاث مرات، فلما رأوا أنهم لن يتركوا من أن يسألوا قالوا: يا رب نريد أن ترد أرواحنا في أجسادنا حتى نقتل في سبيلك مرة أخرى، فلما رأى أن ليس لهم حاجة تركوا.

وقد قال الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾ فَٱدْخُلِى فِى عِبَـٰدِى ﴿٢٩﴾ وَٱدْخُلِى جَنَّتِى ﴿٣٠﴾﴾ فخاطبها بالرجوع إلى ربها، وبالدخول في عباده ودخول جنته، وهذا تصريح بأنها مربوبة. والنفس هنا هي الروح التي تقبض وإنما تتنوع صفاتها كما قال النبي في الحديث الصحيح لما ناموا عن صلاة الفجر في السفر قال: «**إن الله قبض أروحنا حيث شاء، وردها حيث شاء**»، وفي رواية: «**قبض أنفسنا حيث شاء**»، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا ۖ فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ﴾ [الزُّمَر: الآية ٤٢] والمقبوض المتوفى هي الروح، كما في صحيح مسلم عن أم سلمة قالت: دخل رسول الله ﷺ على أبي سلمة وقد شق بصره،

فأغمضه، ثم قال: إن الروح إذا قبض تبعه البصر فضج ناس من أهله فقال: لا تدعوا على أنفسكم إلا بخير؛ فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون، ثم قال: اللهم اغفر لأبي سلمة وارفع درجته في المهديين، واخلفه في عقبه في الغابرين، واغفر لنا وله يا رب العالمين وافسح له في قبره، ونور له فيه».

وروى مسلم أيضًا عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**ألم تروا أن الإنسان إذا مات شخص بصره**»! قالوا: بلى، قال: «**فكذلك حين يتبع بصره نفسه**» فسماه تارة روحًا، وتارة نفسًا.

وروى أحمد بن حنبل، وابن ماجة عن شداد بن أوس قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا حضرتم موتاكم فأغمضوا البصر؛ فإن البصر يتبع الروح، وقولوا خيرًا؛ فإنه يؤمن على ما يقول أهل الميت**».

ودلائل هذا الأصل وبيان مسمى الروح والنفس وما فيه من الاشتراك كثير لا يحتمله هذا الجواب، وقد بسطناه في غير هذا الموضع.

فقد بان بما ذكرناه أن من قال: إن أرواح بني آدم قديمة غير مخلوقة، فهو من أعظم أهل البدع الحلولية، الذين يجر قولهم إلى التعطيل، بجعل العبد هو الرب وغير ذلك من البدع الكاذبة المضلة.

وأما قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: الآية ٨٥] فقد قيل: إن الروح هنا ليس هو روح الآدمي، وإنما هو ملك في قوله: ﴿يَوۡمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ صَفًّا﴾ [النبإ: الآية ٣٨]، وقوله: ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ﴾ [المعارج: الآية ٤] وقوله: ﴿تَنَزَّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذۡنِ رَبِّهِم﴾ [القدر: الآية ٤]، وقيل: بل هو روح الآدمي، والقولان مشهوران، وسواء كانت الآية تعمهما، أن تتناول أحدهما، فليس فيها ما يدل على أن الروح غير مخلوقة لوجهين:

أحدهما: أن الأمر في القرآن يراد به المصدر تارة، ويراد به المفعول تارة أخرى وهو المأمور به؛ كقوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ﴾ [النحل: الآية ١]، وقوله: ﴿وَكَانَ أَمۡرُ ٱللَّهِ قَدَرٗا مَّقۡدُورًا﴾ [الأحزاب: الآية ٣٨]، وهذا في لفظ غير الأمر؛ كلفظ الخلق والقدرة والرحمة والكلمة وغير ذلك. ولو قيل إن الروح بعض أمر الله أو جزء من أمر الله. ونحو ذلك مما هو صريح في أنها بعض أمر الله؛ لم يكن المراد بلفظ الأمر إلا المأمور به لا المصدر؛ لأن الروح عين قائمة بنفسها، تذهب وتجيء وتنعم وتعذب؛ وهذا لا يتصور أن يكون مسمى مصدر أمر يأمر أمرًا. وهذا قول سلف الأمة وأئمتها وجمهورها.

ومن قال من المتكلمين إن الروح عرض قائم بالجسم؛ فليس عنده مصدر أمر يأمر أمرًا.

والقرآن إذا سمي أمر الله فالقرآن كلام الله والكلام اسم مصدر كلم يكلم تكليما وكلامًا، وتكلم تكلمًا وكلامًا. فإذا سمي أمرًا بمعنى المصدر كان ذلك مطابقًا، لا سيما والكلام نوعان: أمر وخبر.

أما الأعيان القائمة بأنفسها فلا تسمى أمرًا لا بمعنى المفعول به وهو المأمور به كما سمى المسيح

كلمة لأنه مفعول بالكلمة، وكما يسمى المقدور قدرة والجنة رحمة، والمطر رحمة، في مثل قوله: ﴿فَانظُرْ إِلَىٰ آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الرُّوم: الآية ٥٠]، وفي قول النبي ﷺ، فيما يرويه عن ربه أنه قال للجنة: «أنت رحمتي أرحم بك من شئت»، وقوله: إن الله خلق الرحمة -يوم خلقها- مائة رحمة، ونظائر ذلك كثيرة، وهذا جواب أبي سعيد الخراز قال: فإن قيل: قد قال تعالى: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسرَاء: الآية ٨٥] وأمره منه قيل أمره تعالى هو المأمور به المكون بتكوين المكون له.

وكذلك قال ابن قتيبة في (كتاب المشكل): أقسام الروح، فقال: هي روح الأجسام التي يقبضها الله عند الممات، والروح جبريل. قال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ١٩٣]، وقال: ﴿وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٨٧]؛ أي جبريل. والروح فيما ذكره المفسرون وملك عظيم من ملائكة الله تعالى، يقوم وحده فيكون صفًا، وتقوم الملائكة صفًا، وقال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسرَاء: الآية ٨٥]، قال: ونسب الروح إلى الله لأنه بأمره، أو لأنه بكلمته.

والوجه الثاني: أن لفظة (من) في اللغة قد تكون لبيان الجنس، كقولهم: باب من حديد، وقد تكون لابتداء الغاية، كقولهم: خرجت من مكة فقوله تعالى: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسرَاء: الآية ٨٥] ليس نصًا في أن الروح بعض الأمر، ومن جنسه، بل قد تكون لابتداء الغاية إذ كونت بالأمر، وصدرت عنه، هذا معنى جواب الإمام أحمد في قوله. وروح منه حيث قال: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النِّساء: الآية ١٧١] يقول: من أمره كان الروح منه كقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجَاثيَة: الآية ١٣]، ونظير هذا أيضًا قوله ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النّحل: الآية ٥٣].

فإذا كانت المسخرات والنعم من الله، ولم تكن بعض ذاته بل منه صدرت، لم يجب أن يكون معنى قوله في المسيح: «روح منه»، أنها بعض ذات الله، ومعلوم أن قوله: «روح منه» أبلغ من قوله: ﴿الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسرَاء: الآية ٨٥] فإذا كان قوله وروح منه لا يمنع أن يكون مخلوقًا، ولا يوجب أن يكون بعضًا له، فقوله: ﴿الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسرَاء: الآية ٨٥] أولى بأن لا يمنع أن يكون مخلوقًا ولا يوجب أن يكون ذلك بعضًا له بل ولا بعضًا من أمره.

وهذا الوجه يتوجه إذا كان الأمر هو الأمر الذي هو صفة من صفات الله، فهذان الجوابان كل منهما مستقل، ويمكن أن يجعل منهما جواب مركب، فيقال: قوله: ﴿الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسرَاء: الآية ٨٥] إما أن يراد بالأمر المأمور به، أو صفة الله تعالى، وأن أريد به الأول أمكن أن تكون الروح بعض ذلك، فتكون مخلوقة. وإن أريد بالأمر صفة (الله) كان قوله الروح من أمر ربي كقوله وروح منه، وقوله جميعًا منه ونحو ذلك.

وإنما نشأت الشبهة حيث ظن الظان أن الأمر صفة لله قديمة، وأن روح بني آدم بعض تلك

الصفة، ولم تدل الآية على واحد من المقدمتين، والله سبحانه أعلم[١]

- قولهم في القدر:

يثبتون القدر، ويعارضون بينه وبين أمر الله ونهيه، وهي عندهم معارضة الحقيقة للشريعة، فيحتجون بالقدر على ترك المأمور وفعل المحظور.

أقوال العلماء:

قال شيخ الإسلام عن الخائضين في القدر: والفرقة الثانية: المشركية: الذين أقروا بالقضاء والقدر، وأنكروا الأمر والنهي؛ قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍۢ﴾ [الأنعام: الآية ١٤٨] فمن احتج على تعطيل الأمر والنهي بالقدر فهو من هؤلاء، وهذا قد كثر فيمن يدعى الحقيقة من المتصوفة[٢]

وقال: وقوم آمنوا بالقضاء والقدر، ووافقوا أهل السنة والجماعة، على أنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه خالق كل شيء، وربه ومليكه، لكن عارضوا هذا بالأمر والنهى، وسموا هذا حقيقة، وجعلوا ذلك معارضًا للشريعة.

وفيهم من يقول: إن مشاهدة القدر تنفي الملام والعقاب، وإن العارف يستوي عنده هذا وهذا[٣]

وقال: يقول هؤلاء إن العارف الشاهد للقدر يسقط عنه الملام[٤]

وقال: وقد كثر في كثير من المنتسبين إلى المشيخة والتصوف شهود القدر فقط، من غير شهود الأمر والنهي، والاستناد إليه في ترك المأمور وفعل المحظور، وهذا أعظم الضلال[٥]

وقال: وشاع هذا القول في كثير من الصوفيَّة فوافقوا جهما في مسائل الأفعال والقدر؛ وخالفوه في الصفات[٦]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: وهم في ذلك متناقضون، مخالفون للشرع والعقل، والذوق والوجد؛ فإنهم لا يسوون بين من أحسن إليهم، وبين من ظلمهم، ولا يسوون بين العالم والجاهل، والقادر والعاجز، ولا بين الطيب والخبيث، ولا بين العادل والظالم؛ بل يفرقون بينهما، ويفرقون أيضًا

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٢٢- ٢٣٠).
(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ١١١)، (٨/ ٥٩، ٩٩، ١٠٠).
(٣) مجموع الفتاوى (٢/ ٣٠٠).
(٤) مجموع الفتاوى (٢/ ٣٢١).
(٥) مجموع الفتاوى (٢/ ٣٢٨).
(٦) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٣٠).

بموجب أهوائهم وأغراضهم، لا بموجب الأمر والنهي، ولا يقفون لا مع القدر، ولا مع الأمر؛ بل كما قال بعض العلماء: أنت عند الطاعة قدري، وعند المعصية جبري، أي مذهب يوافق هواك تمذهبت به.

ولا يوجد أحد يحتج بالقدر في ترك الواجب وفعل المحرم إلا وهو متناقض، لا يجعله حجة في مخالفة هواه، بل يعادى من آذاه وإن كان محقًّا، ويحب من وافقه على غرضه وإن كان عدوًّا لله، فيكون حبه وبغضه، وموالاته ومعاداته: بحسب هواه وغرضه وذوق نفسه ووجده لا بحسب أمر الله ونهيه، ومحبته وبغضه، وولايته وعداوته.

إذ لا يمكنه أن يجعل القدر حجة لكل أحد؛ فإن هذا مستلزم للفساد، الذي لا صلاح معه، والشر الذي لا خير فيه؛ إذ لو جاز أن يحتج كل أحد بالقدر لما عوقب معتد، ولا اقتص من ظالم باغ، ولا أخذ لمظلوم حقه من ظالمه، ولفعل كل أحد ما يشتهيه، من غير معارض يعارضه فيه، وهذا فيه من الفساد: ما لا يعلمه إلا رب العباد.

فمن المعلوم بالضرورة: أن الأفعال تنقسم إلى ما ينفع العباد، وإلى ما يضرهم، والله قد بعث رسوله ﷺ يأمر المؤمنين بالمعروف، وينهاهم عن المنكر، ويحل لهم الطيبات، ويحرم عليهم الخبائث، فمن لم يتبع شرع الله ودينه؛ تبع ضده من الأهواء والبدع، وكان احتجاجه بالقدر من الجدل بالباطل ليدحض به الحق، لا من باب الاعتماد عليه، ولزمه أن يجعل كل من جرت عليه المقادير، من أهل المعاذير.

وإن قال: أنا أعذر بالقدر من شهده، وعلم أن الله خالق فعله ومحركه، لا من غاب عن هذا الشهود، أو كان من أهل الجحود. قيل له: فيقال لك وشهود هذا، وجحود هذا من القدر؟ فالقدر متناول لشهود هذا، وجحود هذا؟ فإن كان هذا موجبًا للفرق مع شمول القدر لهما؛ فقد جعلت بعض الناس محمودًا؛ وبعضهم مذمومًا مع شمول القدر لهما؟ وهذا رجوع إلى الفرق واعتصام بالأمر والنهي، وحينئذ فقد نقضت أصلك، وتناقضت فيه، وهذا لازم لكل من دخل معك فيه.

ثم مع فساد هذا الأصل وتناقضه فهو قول باطل وبدعة مضلة.

فمن جعل الإيمان بالقدر وشهوده عذرًا في ترك الواجبات، وفعل المحظورات؟ بل الإيمان بالقدر حسنة من الحسنات، وهذه لا تنهض بدفع جميع السيئات، فلو أشرك مشرك بالله، وكذب رسوله ناظرًا إلى أن ذلك مقدر عليه: لم يكن ذلك غافرًا لتكذيبه ولا مانعًا، من تعذيبه، فإن الله لا يغفر أن يشرك به، سواء كان المشرك مقرًّا بالقدر وناظرًا إليه، أو مكذبًا به أو غافلًا عنه، فقد قال إبليس: ﴿بِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: الآية ٣٩] فأصر واحتج بالقدر، فكان ذلك زيادة في كفره، وسببًا لمزيد عذابه.

وأما آدم عليه السلام فإنه قال: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾

[الأعراف: الآية ٢٣] قال تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ فَتَابَ عَلَيۡهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ٣٧﴾ [البَقَرَة: الآية ٣٧] فمن استغفر وتاب كان آدميا سعيدا، ومن أصر واحتج بالقدر كان إبليسيا شقيا؛ وقد قال تعالى لإبليس: ﴿لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ أَجۡمَعِينَ ٨٥﴾ [ص: الآية ٨٥]

وهذا الموضع ضل فيه كثير من الخائضين في الحقائق، فإنهم يسلكون أنواعًا من الحقائق التي يجدونها ويذوقونها، ويحتجون بالقدر فيما خالفوا فيه الأمر، فيضاهئون المشركين الذين كانوا يبتدعون دينًا لم يشرعه الله، ويحتجون بالقدر على مخالفة أمر الله[1]

- قولهم في الاستطاعة

الاستطاعة عندهم تكون مع الفعل، وهي قوة من الله تعالى.

أقوال العلماء

قال الكلاباذي: أجمعوا أنهم لا يتنفسون نفسًا ولا يطرفون طرفة ولا يتحركون حركة إلا بقوة يحدثها الله تعالى فيهم واستطاعة يخلقها الله لهم مع أفعالهم لا يتقدمها ولا يتأخر عنها ولا يوجد الفعل إلا بها[2]

نقض قولهم

تقدم بيان ذلك عند قول المعتزلة والنجارية والأشعرية في الاستطاعة.

- قولهم في المفاضلة بين الأولياء والنبيين والملائكة

منهم من يفضل النبيين على الأولياء، ومنهم من يفضل الأولياء على النبيين، ومنهم من يفضل الأولياء على النبيين والملائكة، ومنهم من يجعل الأولياء مساوون لله في كل صفاته والتصرف في الكون.

ومنهم من فضل الرسل على الملائكة، ومنهم من فضل الملائكة على الرسل، ومنهم من توقف.

أقوال العلماء

قال الأشعري: ومنهم -أي: النُّسَّاك- من يزعم أن العبادة تبلغ بهم إلى أن يكونوا أفضل من النبيِّين والملائكة المقرَّبين[3]

وقال ابن حزم: وقد كنا نسمع عن قوم من الصوفيَّة أنَّهم يقولون: إنَّ الوليَّ أفضل من النبيِّ[4]

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٣٠٠- ٣٠٣، ٣١٤)، (٨/ ١٠٣- ١٠٩، ٢٥٦- ٢٥٨، ٣٠٥- ٣١٩، ٣٦٥)، (٢/ ٣٢٣- ٣٢٨)، (٢/ ٤١٠، ٤١١)، (٢/ ٤٥٧، ٤٥٨)، (٣/ ١١٦- ١٢٥).

(٢) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٤٦- ٤٨).

(٣) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٩).

(٤) الفصل (٤/ ٢١).

وقال: ادعت طائفة من الصوفيَّة أنَّ أولياء الله تعالى من هو أفضل من جميع الأنبياء والرسل[(١)]

وقال النكري: وعن بعض الصوفيَّة أن الولاية أفضل من النبوة؛ لأنها تنبئ عن القرب والكرامة كما هو شأن خواص الملك المقربين منه، والنبوة عن الأنباء والتبليغ كما هو حال من أرسله الملك إلى الرعايا لتبليغ أحكامه إلا أن الولي لا يبلغ درجة النبي؛ لأن النبوة لا تكون بدون الولاية[(٢)]

وقال شيخ الإسلام: وكذلك جهال القادرية، والأحمدية، واليونسية، قد يفضلون شيخهم على النبي، أو غيره من الأنبياء، وربما ادعوا في شيخهم نوعًا من الإلهية.

وكذلك طائفة من السعدية يفضلون الولي على النبي[(٣)]

وقال: والغالية في المشايخ قد يقولون: إن الولي محفوظ والنبي معصوم، وكثير منهم إن لم يقل ذلك بلسانه؛ فحاله حال من يرى أن الشيخ والولي لا يخطئ ولا يذنب، وقد بلغ الغلو بالطائفتين إلى أن يجعلوا بعض من غلوا فيه بمنزلة النبي وأفضل منه، وإن زاد الأمر جعلوا له نوعًا من الإلهية[(٤)]

وقال: وهؤلاء الملاحدة يدعون أن الولاية أفضل من النبوة[(٥)]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: ليس تفضيل بعض المخلوقات على بعض باعتبار ما خلقت منه فقط؛ بل قد يخلق المؤمن من كافر، والكافر من مؤمن؛ كابن نوح منه وكإبراهيم من آزر، وآدم خلقه الله من طين؛ فلما سواه، ونفخ فيه من روحه، وأسجد له الملائكة، وفضله عليهم بتعليمه أسماء كل شيء وبأن خلقه بيديه، وبغير ذلك. فهو وصالحوا ذريته أفضل من الملائكة، وإن كان هؤلاء مخلوقين من طين، وهؤلاء من نور.

وهذه مسألة كبيرة مبسوطة في غير هذا الموضع؛ فإن فضل بني آدم هو بأسباب يطول شرحها هنا، وإنما يظهر فضلهم إذا دخلوا دار القرار: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ * سَلَامٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴿٢٤﴾﴾، والآدمي خلق من نطفة، ثم من مضغة، ثم من علقة، ثم انتقل من صغر إلى كبر، ثم من دار إلى دار، فلا يظهر فضله وهو في ابتداء أحواله؛ وإنما يظهر فضله عند

---

(١) الفصل (٤/ ١٧٠)، (٢/ ٩٠).

(٢) دستور العلماء (٣/ ٣٢٣)، التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٦٨- ٧٠).

(٣) مجموع الفتاوى (١١/ ٣٦٣، ٣٦٤).

(٤) مجموع الفتاوى (١١/ ٦٧، ٦٨).

(٥) مجموع الفتاوى (١١/ ٢٢٦).

كمال أحواله؛ بخلاف الملك الذي تشابه أول أمره وآخره. ومن هنا غلط من فضل الملائكة على الأنبياء حيث نظر إلى أحوال الأنبياء. وهم في أثناء الأحوال؛ قبل أن يصلوا إلى ما وعدوا به في الدار الآخرة من نهايات الكمال.

وقد ظهر فضل نبينا على الملائكة ليلة المعراج لما صار بمستوى يسمع فيه صريف الأقلام، وعلا على مقامات الملائكة، والله تعالى أظهر من عظيم قدرته وعجيب حكمته من صالحي الآدميين من الأنبياء والأولياء ما لم يظهر مثله من الملائكة، حيث جمع فيهم ما تفرق في المخلوقات، فخلق بدنه من الأرض، وروحه من الملأ الأعلى، ولهذا يقال: هو العالم الصغير، وهو نسخة العالم الكبير[(١)]

وقال: وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أولياء الله تعالى على أن الأنبياء أفضل من الأولياء الذين ليسوا بأنبياء[(٢)]

وقال: وأفضل أولياء الله تعالى أعظمهم معرفة بما جاء به الرسول ﷺ واتباعًا له، كالصحابة الذين هم أكمل الأمة في معرفة دينه واتباعه، وأبو بكر الصديق أكمل معرفة بما جاء به وعملًا به، فهو أفضل أولياء الله، إذ كانت أمة محمد أفضل الأمم، وأفضلها أصحاب محمد ﷺ، وأفضلهم أبو بكر ﷺ.

وقد ظن طائفة غالطة أن «خاتم الأولياء» أفضل الأولياء، قياسًا على خاتم الأنبياء، ولم يتكلم احد من المشايخ المتقدمين بخاتم الأولياء إلا محمد بن على الحكيم الترمذي؛ فإنه صنف مصنفًا غلط فيه في مواضع، ثم صار طائفة من المتأخرين يزعم كل واحد منهم أنه خاتم الأولياء، ومنهم من يدعى أن خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء من جهة العلم بالله، وأن الأنبياء يستفيدون العلم بالله من جهته، كما يزعم ذلك ابن عربي صاحب كتاب الفتوحات المكية، وكتاب الفصوص، فخالف الشرع والعقل مع مخالفة جميع أنبياء الله تعالى وأوليائه، كما يقال لمن قال: فخر عليهم السقف من تحتهم لا عقل ولا قرآن.

ذلك أن الأنبياء أفضل في الزمان من أولياء هذه الأمة، والأنبياء عليهم أفضل الصلاة والسلام أفضل من الأولياء، فكيف الأنبياء كلهم؟ والأولياء إنما يستفيدون معرفة الله ممن يأتي بعدهم ويدعى أنه خاتم الأولياء؟! وليس آخر الأولياء أفضلهم، كما أن آخر الأنبياء أفضلهم؛ فإن فضل محمد ثبت بالنصوص الدالة على ذلك، كقوله ﷺ: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر»، وقوله: «آتي باب الجنة فأستفتح فيقول الخازن: من أنت؟ فأقول: محمد، فيقول: بك أمرت ألا أفتح لأحد قبلك»[(٣)]

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٩٥).

(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٢٢١).

(٣) مجموع الفتاوى (١١/ ٢٢٣، ٢٢٤).

وقال: هذا ابن عربي يصرح في فصوصه: أن الولاية أعظم من النبوة؛ بل أكمل من الرسالة! ومن كلامه:

مقام النبوة في برزخ فويق الرسول ودون الولي

وبعض أصحابه يتأول ذلك بأن ولاية النبي أفضل من نبوته، وكذلك ولاية الرسول أفضل من رسالته، أو يجعلون ولايته حاله مع الله، ورسالته حاله مع الخلق وهذا من بليغ الجهل.

فإن الرسول إذا خاطب الخلق ويلغهم الرسالة لم يفارق الولاية، بل هو ولي الله في تلك الحال، كما هو ولي الله في سائر أحواله؛ فإنه ولي الله ليس عدوًّا له في شيء من أحواله، وليس حاله في تبليغ الرسالة دون حاله إذا صلى ودعا الله وناجاه.

وأيضًا فما يقول هذا المتكلف في قول هذا المعظم: إن النبي ﷺ لبنة من فضة، وهو لبنتان من ذهب وفضة، ويزعم أن لبنة محمد هي العلم الظاهر، ولبنتاه: الذهب علم الباطن، والفضة علم الظاهر، وأنه يتلقى ذلك بلا واسطة؛ ويصرح في فصوصه أن رتبة الولاية أعظم من رتبة النبوة؛ لأن الولي يأخذ بلا واسطة والنبي بواسطة فالفضيلة التي زعم أنه امتاز بها على النبي أعظم عنده مما شاركه فيه.

وبالجملة: فهو لم يتبع النبي في شيء؛ فإنه أخذ بزعمه عن الله ما هو متابعة فيه في الظاهر، كما يوافق المجتهد المجتهد والرسول الرسول فليس عنده من اتباع الرسول والتلقي عنه شيء أصلًا، لا في الحقائق الخبرية، ولا في الحقائق الشرعية.

وأيضًا فإنه لم يرض أن يكون معه كموسى مع عيسى، وكالعالم مع العالم في الشرع الذي وافقه فيه، بل ادعى أنه يأخذ ما أقره عليه من الشرع من الله في الباطن؛ فيكون أخذه للشرع عن الله أعظم من أخذ الرسول.

وأما ما ادعى امتيازه به عنه وافتقار الرسول إليه -وهو موضع اللبنة الذهبية- فزعم أنه يأخذه عن المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحى به إلى الرسول.

فهذا كمّا ترى في حال هذا الرجل، وتعظيم بعض المتأخرين له.

وصرح الغزالي بأن قتل من ادعى أن رتبة الولاية أعلى من رتبة النبوة أحب إليه من قتل مائة كافر؛ لأن ضرر هذا في الدين أعظم[1]

- قولهم في النبي ﷺ

منهم من يزعم أن النبي لا يصل إلى حالهم ومرتبتهم، وأنه كان جاهلًا بعلوم رجال الصوفيّة.

ومنهم من يزعم أن الرسول هو قبة الكون، وهو الله المستوي على العرش، وأن السموات

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١٧١- ١٧٣).

والأرض والعرش والكرسي وكل الكائنات خلقت من نوره، وأنه أول موجود.

ومنهم من يعتقد بشريته ورسالته، ولكنهم يستشفعون ويتوسلون به إلى الله على وجه يخالف ما جاء به القرآن والسنة.

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام: وأما من جوَّز أن يكون غير النبي أفضل منه، فهو من أقوال بعض ملاحدة المتأخرين من: غلاة الشيعة، والصوفيَّة، والمتفلسفة، ونحوهم[(١)]

وقال: وأما الغالية من الصنفين، فعندهم أن معرفتهم وحالهم فوق معرفة الأنبياء وحالهم، كما يقول التلمساني: القرآن يوصل إلى الجنة، وكلامنا يوصل إلى الله[(٢)]

وقال: صنف يزعمون أنهم يخاطبون بأعظم مما خوطب به موسى بن عمران، كما يقول ذلك من يقوله من أهل الوحدة والاتحاد، القائلين بأن الوجود واحد، كصاحب الفصوص وأمثاله.

فإن هؤلاء يدعون أنهم أعلى من الأنبياء، وأن الخطاب الذي يحصل لهم من الله أعلى مما يحصل لإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد عليهم الصلاة السلام[(٣)]

وقال: حتى يقول احدهم كالتلمساني: كلامنا يوصل إلى الله والقرآن يوصل إلى الجنة، وقد يقول بعضهم -كابن عربي-: إن الولي يأخذ من حيث ما يأخذ الملك الذي يوحى إلى النبي. ويقول كثير منهم: إن القرآن للعامة وكلامنا للخاصة[(٤)]

وقال عن الاتحادية: تارة يزعمون أنهم يأخذون من حيث يأخذ الملك الذي يوحى به إلى النبي، فيكونون فوق النبي بدرجة.

وتارة يزعمون أنهم يأخذون من حيث يأخذ الله، فيكون أحدهم في علمه بنفسه بمنزلة علم الله به؛ لأن الأخذ من معدن واحد.

وتارة يزعم أحدهم أن النبي أعطاه في منامه هذا النفاق العظيم، والإلحاد البليغ، وأمره أن يخرج به إلى أمته، وأنه أبرزه كما حده له رسول الله من غير زيادة ولا نقصان[(٥)]

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: ومنهم من يدعى أن خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء من جهة العلم بالله، وان الأنبياء يستفيدون العلم بالله من جهته، كما يزعم ذلك ابن عربي صاحب «كتاب

---

(١) منهاج السنة النبوية (٢/ ٤١٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٢/ ٦٦).

(٣) مجموع الفتاوى (١١/ ٦٠٦).

(٤) مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٤، ١٢٨، ٤٩٧).

(٥) مجموع الفتاوى (٢/ ٢٠٠، ٢٠١).

الفتوحات المكية»، و«كتاب الفصوص»، فخالف الشرع والعقل مع مخالفة جميع أنبياء الله تعالى وأوليائه، كما يقال لمن قال: فخر عليهم السقف من تحتهم لا عقل ولا قرآن[١].

وقال: والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم خُلِقَ مما يُخْلَقُ منه البشر، ولم يُخْلَقْ أحد من البشر من نور؛ بل قد ثبت في الصحيح عن النبي: صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال: **«إن الله خلق الملائكة من نور، وخلق إبليس من مارج من نار، وخلق آدم مما وصف لكم»**.

ومحمد سيد ولد آدم، وأفضل الخلق، وأكرمهم عليه، ومن هنا قال من قال: إن الله خلق من أجله العالم، أو إنه لولا هو لما خلق عرشًا، ولا كرسيًا، ولا سماءً ولا أرضًا ولا شمسًا ولا قمرًا، لكن ليس هذا حديثًا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا صحيحًا ولا ضعيفًا، ولم ينقله أحد من أهل العلم بالحديث، عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، بل ولا يعرف عن الصحابة، بل هو كلام لا يدرى قائله[٢].

وقال: وكما يرى في منحرفة أهل العبادة والأحوال من الغلو في الأنبياء والصالحين، والابتداع في العبادات، من الرهبانية والصور والأصوات.

ولهذا قال النبي ﷺ: **«لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم؛ فإنما أنا عبد فقولوا: عَبْدُ اللهِ ورسولُه»**، ولهذا حقق الله له نعت العبودية في أرفع مقاماته حيث قال: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾[الإسراء: الآية ١] وقال تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ۝١٠﴾[النجم: الآية ١٠] وقال تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا۟ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ۝١٩﴾[الجن: الآية ١٩] ولهذا يشرع في التشهد وفي سائر الخطب المشروعة؛ كخطب الجمع والأعياد، وخطب الحاجات عند النكاح وغيره، أن نقول: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

وكان رسول الله ﷺ يحقق عبوديته؛ لئلا تقع الأمة فيما وقعت فيه النصارى في المسيح، من دعوى الألوهية، حتى قال له رجل: ما شاء الله وشئت. فقال: **«أجعلتني لله ندًا؟ بل ما شاء الله وحده»**، وقال أيضًا لأصحابه: **«لا تقولوا ما شاء الله وشاء محمد؛ بل قولوا: ما شاء الله ثم شاء محمد»**، وقال: **«لا تتخذوا قبري عيدًا، وصلوا عليَّ حيث ما كنتم؛ فإن صلاتكم تبلغني»**، وقال: **«اللهم لا تجعل قبري وثنًا يعبد، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»**، وقال: **«إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك»**[٣].

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٢٢٣).
(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٩٤- ٩٦)، (٢/ ٢٣٢).
(٣) مجموع الفتاوى (١/ ٦٥، ٦٦).

- قولهم في الأولياء وكراماتهم

الولي عند كثير منهم من يصدر عنه مكاشفة، أو خوارق العادات؛ كأن يطير في الهواء، أو يمشي على الماء. . . وما شابه، دون نظر إلى متابعته وموافقته للرسول ﷺ، بل قد يكون حاله مخالف لهديه ﷺ.

ومنهم من يزعم أنهم يرون الله في الدنيا ويباشرونه ويجالسونه، ويعانون الحور العين، وتظهر لهم الملائكة والشياطين.

أقوال العلماء

قال الأشعري: وقد جوز قوم من الصوفيَّة ظهور المعجزات على الصالحين، وأن تأتيهم ثمار الجنَّة في الدُّنيا فيأكلونها، ويواقعون الحورَ العينَ في الدُّنيا، ويظهر لهم الملائكة، ويظهر لهم الشياطين فيحاربونهم، ولم يجوِّزوا رؤية الله في الدُّنيا، وزعموا أن هذه مورايث الأعمال.

وجوَّز آخرون كل ما حكيناه عن المتقدمين، منهم وجوَّزوا أن يروا الله سبحانه في الدُّنيا، وأنْ يباشروه ويجالسوه[(١)]

وقال: وفيهم -أي النُّسَّاك- من يزعم أنَّ العبادةَ تبلغ بهم أن يروا الله سبحانه، ويأكلوا من ثمار الجنَّة، ويعانقوا الحورَ العينَ في الدنيا ويحاربوا الشياطين[(٢)]

وقال السكسكي: ويدَّعون أنهم قد ارتفعت درجتهم عن التعبدات اللازمة للعامة، وانكشفت لهم حجب الملكوت، واطلعوا على أسرارهم[(٣)].

نقض قولهم

وقال شيخ الإسلام: وتجد كثيرًا من هؤلاء عمدتهم في اعتقاد كونه وليًّا لله أنه قد صدر عنه مكاشفة في بعض الأمور، أو بعض التصرفات الخارقة للعادة؛ مثل أن يشير إلى شخص فيموت؛ أو يطير في الهواء إلى مكة أو غيرها، أو يمشي على الماء أحيانًا؛ أو يملأ إبريقًا من الهواء، أو ينفق بعض الأوقات من الغيب أو أن يختفي أحيانًا عن أعين الناس، أو أن بعض الناس استغاث به وهو غائب أو ميت فرآه قد جاءه فقضى حاجته؛ أو يخبر الناس بما سرق لهم، أو بحال غائب لهم أو مريض أو نحو ذلك من الأمور، وليس في شيء من هذه الأمور ما يدل على أن صاحبها ولى لله، بل قد اتفق أولياء الله على أن الرجل لو طار في الهواء أو مشى على الماء لم يغتر به حتى ينظر متابعته لرسول الله وموافقته لأمره ونهيه. وكرامات أولياء الله تعالى أعظم؛ من هذه الأمور؛ وهذه

---

(١) مقالات الإسلاميين ص(٤٣٨، ٤٣٩).

(٢) مقالات الإسلاميين ص(٢٨٩).

(٣) البرهان ص(١٠٢).

الأمور الخارقة للعادة وإن كان قد يكون صاحبها وليًا لله فقد يكون عدوًا لله؛ فإن هذه الخوارق تكون لكثير من الكفار والمشركين وأهل الكتاب والمنافقين، وتكون لأهل البدع، وتكون من الشياطين، فلا يجوز إن يظن أن كل من كان له شيء من هذه الأمور أنه ولي لله؛ بل يعتبر أولياء الله بصفاتهم وأفعالهم وأحوالهم التي دل عليها الكتاب والسنة ويعرفون بنور الإيمان والقرآن وبحقائق الإيمان الباطنة وشرائع الإسلام الظاهرة.

مثال ذلك: أن هذه الأمور المذكورة وأمثالها قد توجد في أشخاص، ويكون أحدهم لا يتوضأ، ولا يصلي الصلوات المكتوبة؛ بل يكون ملابسًا للنجاسات معاشرًا للكلاب؛ يأوي إلى الحمامات والقمامين والمقابر والمزابل؛ رائحته خبيثة لا يتطهر الطهارة الشرعية؛ ولا يتنظف وقد قال النبي ﷺ: **«لا تدخل الملائكة بيتًا فيه جنب ولا كلب»**، وقال عن هذه الأخلية: **«إن هذه الحشوش محتضرة»**؛ أي يحضرها الشيطان وقال: **«من أكل من هاتين الشجرتين الخبيثتين فلا يقربن مسجدنا، فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم»**.

وقال: **«إن الله طيب لا يقبل إلا طيبًا»**، وقال: **«إن الله نظيف يحب النظافة»**، وقال: **«خمس من الفواسق يقتلن في الحل والحرم: الحية والفأرة والغراب والحدأة والكلب العقور»**، وفي رواية: **«الحية والعقرب»**، وأمر صلوات الله وسلامه عليه بقتل الكلاب وقال: **«من اقتنى كلبًا لا يغني عنه زرعًا ولا ضرعًا نقص من عمله كل يوم قيراط»**، وقال: **«لا تصحب الملائكة رفقة معهم كلب»**، وقال: **«إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات إحداهن بالتراب»**.

وقال تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ ۙ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (١٥٧)﴾.

فإذا كان الشخص مباشرا للنجاسات والخبائث التي يحبها الشيطان أو يأوي إلى الحمامات والحشوش التي تحضرها الشياطين، أو يأكل الحيات والعقارب والزنابير، وآذان[1] الكلاب التي هي خبائث وفواسق، أو يشرب البول ونحوه من النجاسات التي يحبها الشيطان، أو يدعو غير الله فيستغيث بالمخلوقات ويتوجه إليها، أو يسجد إلى ناحية شيخه، ولا يخلص الدين لرب العالمين، أو يلابس الكلاب أو النيران أو يأوي إلى المزابل والمواضع النجسة، أو يأوي إلى المقابر؛ ولا سيما إلى مقابر الكفار من اليهود والنصارى أو المشركين، أو يكره سماع القرآن وينفر عنه ويقدم عليه سماع الأغاني والأشعار، ويؤثر سماع مزامير الشيطان على سماع كلام الرحمن، فهذه علامات أولياء الشيطان لا علامات أولياء الرحمن.

---

(١) كذا بالمطبوع.

قال ابن مسعود ﷺ: لا يسأل أحدكم عن نفسه إلا القرآن؛ فإن كان يحب القرآن فهو يحب الله، وإن كان يبغض القرآن فهو يبغض الله ورسوله، وقال عثمان بن عفان ﷺ: لو طهرت قلوبنا لما شبعت من كلام الله عز وجل، وقال ابن مسعود: الذكر ينبت الإيمان في القلب كما ينبت الماء البقل، والغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء البقل.

وإن كان الرجل خبيرا بحقائق الإيمان الباطنة فارقا بين الأحوال الرحمانية والأحوال الشيطانية؛ فيكون قد قذف الله في قلبه من نوره كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَءَامِنُوا۟ بِرَسُولِهِۦ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِۦ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الحديد: الآية ٢٨]، وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ﴾ [الشورى: الآية ٥٢]. فهذا من المؤمنين الذين جاء فيهم الحديث الذي رواه الترمذي عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: «اتقوا فراسة المؤمن؛ فإنه ينظر بنور الله» قال الترمذي حديث حسن. وقد تقدم الحديث الصحيح الذي في البخاري وغيره قال فيه: «لا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها؛ فبي يسمع، وبي يبصر، وبي يبطش وبي يمشي، ولئن سألني لأعطينه ولئن استعاذني لأعيذنه، وما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي، في قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموت وأكره مساءته ولا بد له منه».

فإذا كان العبد من هؤلاء فرق بين حال أولياء الرحمن وأولياء الشيطان كما يفرق الصيرفي بين الدرهم الجيد والدرهم الزيف، وكما يفرق من يعرف الخيل بين الفرس الجيد والفرس الرديء، وكما يفرق من يعرف الفروسية بين الشجاع والجبان، وكما أنه يجب الفرق بين النبي الصادق وبين المتنبئ الكذاب، فيفرق بين محمد الصادق الأمين رسول رب العالمين وموسى والمسيح وغيرهم، وبين مسيلمة الكذاب، والأسود العنسي، وطليحة الأسدي، والحارث الدمشقي، وباباه الرومي؛ وغيرهم من الكذابين، وكذلك يفرق بين أولياء الله المتقين وأولياء الشيطان الضالين[١].

وقال: أولياء الله المتقون هم المقتدون بمحمد ﷺ فيفعلون ما أمر به وينتهون عما عنه زجر، ويقتدون به فيما بين لهم أن يتبعوه فيه، فيؤيدهم بملائكته وروح منه، ويقذف الله في قلوبهم من أنواره، ولهم الكرامات التي يكرم الله بها أولياءه المتقين، وخيار أولياء الله كراماتهم لحجة في الدين أو لحاجة بالمسلمين، كما كانت معجزات نبيهم كذلك.

وكرامات أولياء الله إنما حصلت ببركة اتباع رسوله فهي في الحقيقة تدخل في معجزات الرسول ﷺ: مثل انشقاق القمر، وتسبيح الحصا في كفه، وإتيان الشجر إليه، وحنين الجذع إليه...

وكرامات الصحابة والتابعين بعدهم وسائر الصالحين كثيرة جدًّا مثل...

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/٢١٣- ٢١٨)، (١/٨٢- ٨٥)، (١/١٧٣، ١٧٤).

ومما ينبغي أن يعرف أن الكرامات قد تكون بحسب حاجة الرجل فإذا احتاج إليها الضعيف الإيمان أو المحتاج أتاه منها ما يقوى إيمانه ويسد حاجته ويكون من هو أكمل ولاية لله منه مستغنيًا عن ذلك فلا يأتيه مثل ذلك لعلو درجته وغناه عنها لا لنقص ولايته؛ ولهذا كانت هذه الأمور في التابعين أكثر منها في الصحابة؛ بخلاف من يجري على يديه الخوارق لهدى الخلق ولحاجتهم فهؤلاء أعظم درجة.

وهذا بخلاف الأحوال الشيطانية مثل حال «عبد الله بن صياد» الذي ظهر في زمن النبي ﷺ وكان قد ظن بعض الصحابة أنه الدجال، وتوقف النبي ﷺ في أمره حتى تبين له فيما بعد أنه ليس هو الدجال؛ لكنه كان من جنس الكهان قال له النبي ﷺ: **«قد خبأت لك خبأ»** قال: الدخ الدخ. وقد كان خبأ له سورة الدخان فقال له النبي ﷺ: **«اخسأ فلن تعدو قدرك»**؛ يعني: إنما أنت من إخوان الكهان؛ والكهان كان يكون لأحدهم القرين من الشياطين يخبره بكثير من المغيبات بما يسترقه من السمع، وكانوا يخلطون الصدق بالكذب، كما في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري وغيره أن النبي صلى الله عليه وسم قال: **«إن الملائكة تنزل في العنان وهو السحاب فتذكر الأمر قضي في السماء فتسترق الشياطين السمع فتوحيه إلى الكهان فيكذبون معها مائة كذبة من عند أنفسهم»**...

والأسود العنسي الذي ادعى النبوة كان له من الشياطين من يخبره ببعض الأمور المغيبة؛ فلما قاتله المسلمون كانوا يخافون من الشياطين أن يخبروه بما يقولون فيه؛ حتى أعانتهم عليه امرأته لما تبين لها كفره فقتلوه.

وكذلك مسيلمة الكذاب وكان معه من الشياطين من يخبره بالمغيبات ويعينه على بعض الأمور، وأمثال هؤلاء كثيرون مثل الحارث الدمشقي الذي خرج بالشام زمن عبد الملك بن مروان وادعى النبوة وكانت الشياطين يخرجون رجليه من القيد، وتمنع السلاح أن ينفذ فيه، وتسبح الرخامة إذا مسحها بيده، وكان يرى الناس رجالًا وركبانًا على خيل في الهواء ويقول: هي الملائكة، وإنما كانوا جنًّا، ولما أمسكه المسلمون ليقتلوه طعنه الطاعن بالرمح فلم ينفذ فيه، فقال له عبد الملك: إنك لم تسم الله فسمى الله فطعنه فقتله.

وهكذا أهل الأحوال الشيطانية تنصرف عنهم شياطينهم إذا ذكر عندهم ما يطردها مثل آية الكرسي؛ فإنه قد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ في حديث أبي هريرة ﷺ لما وكله النبي ﷺ بحفظ زكاة الفطر فسرق منه الشيطان ليلة بعد ليلة وهو يمسكه فيتوب فيطلقه، فيقول له النبي ﷺ: **«ما فعل أسيرك البارحة»** فيقول زعم أنه لا يعود، فيقول: **«كذبك وإنه سيعود»** فلما كان في المرة الثالثة. قال: دعني حتى أعلمك ما ينفعك: إذا أويت إلى فراشك فاقرأ آية الكرسي ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٥] إلى آخرها فإنه لن يزال عليك من الله حافظ، ولا يقربك شيطان حتى تصبح، فلما أخبر النبي قال: **«صدقك وهو كذوب»** وأخبره أنه شيطان.

وهذا إذا قرأها الإنسان عند الأحوال الشيطانية بصدق أبطلتها مثل من يدخل النار بحال شيطاني أو يحضر سماع المكاء والتصدية فتنزل عليه الشياطين وتتكلم على لسانه كلامًا لا يعلم وربما لا يفقه، وربما كاشف بعض الحاضرين بما في قلبه، وربما تكلم بألسنة مختلفة كما يتكلم الجني على لسان المصروع، والإنسان الذي حصل له الحال لا يدرى بذلك بمنزلة المصروع الذي يتخبطه الشيطان من المس، ولبسه، وتكلم على لسانه؛ فإذا أفاق لم يشعر بشيء مما قال، ولهذا قد يضرب المصروع، وذلك الضرب لا يؤثر في الإنسي ويخبر إذا أفاق أنه لم يشعر بشيء؛ لأن الضرب كان على الجني الذي لبسه.

ومن هؤلاء من يأتيه الشيطان بأطعمة وفواكه وحلوى وغير ذلك مما لا يكون في ذلك الموضع، ومنهم من يطير بهم الجني إلى مكة أو بيت المقدس أو غيرهما ومنهم من يحمله عشية عرفة، ثم يعيده من ليلته فلا يحج حجًا شرعيًا؛ بل يذهب بثيابه، ولا يحرم إذا حاذى الميقات، ولا يلبي، ولا يقف بمزدلفة ولا يطوف بالبيت؛ ولا يسعى بين الصفا والمروة، ولا يرمى الجمار، بل يقف بعرفة بثيابه ثم يرجع من ليلته، وهذا ليس بحج، [ولهذا رأى بعض هؤلاء الملائكة تكتب الحجاج] فقال ألا تكتبوني؟ فقالوا: لست من الحجاج. يعني: حجًا شرعيًا.

وبين كرامات الأولياء وما يشبهها من الأحوال الشيطانية فروق متعددة:

منها أن كرامات الأولياء سببها الإيمان والتقوى، والأحوال الشيطانية سببها ما نهى الله عنه ورسوله، وقد قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: الآية ٣٣]

فالقول على الله بغير علم والشرك والظلم والفواحش قد حرمها الله تعالى ورسوله فلا تكون سببًا لكرامة الله تعالى بالكرامات عليها؛ فإذا كانت لا تحصل بالصلاة والذكر وقراءة القرآن، بل تحصل بما يحبه الشيطان وبالأمور التي فيها شرك كالاستغاثة بالمخلوقات، أو كانت مما يستعان بها على ظلم الخلق وفعل الفواحش، فهي من الأحوال الشيطانية لا من الكرامات الرحمانية.

ومن هؤلاء من إذا حضر سماع المكاء والتصدية يتنزل عليه شيطانه حتى يحمله في الهواء ويخرجه من تلك الدار؛ فإذا حصل رجل من أولياء الله تعالى طرد شيطانه فيسقط كما جرى هذا لغير واحد.

ومن هؤلاء من يستغيث بمخلوق إما حي أو ميت سواء كان ذلك الحي مسلمًا أو نصرانيًا أو مشركًا فيتصور الشيطان بصورة ذلك المستغاث به ويقضي بعض حاجة ذلك المستغيث فيظن أنه ذلك الشخص أو هو ملك على صورته وإنما هو شيطان أضله لما أشرك بالله، كما كانت الشياطين تدخل الأصنام وتكلم المشركين.

ومن هؤلاء من يتصور له الشيطان، ويقول له: أنا الخضر، وربما أخبره ببعض الأمور وأعانه على بعض مطالبه، كما قد جرى ذلك لغير واحد من المسلمين واليهود والنصارى، وكثير من

الكفار بأرض المشرق والمغرب، يموت لهم الميت فيأتي الشيطان بعد موته على صورته، وهم يعتقدون أنه ذلك الميت، ويقضي الديون، ويرد الودائع، ويفعل أشياء تتعلق بالميت، ويدخل على زوجته ويذهب، وربما يكونون قد أحرقوا مَيِّتَهم بالنار كما تصنع كفار الهند فيظنون أنه عاش بعد موته.

ومن هؤلاء شيخ كان بمصر أوصى خادمه فقال: إذا أنا مت فلا تدع أحدًا يغسلني فأنا أجيء وأغسِّلُ نفسي فلما مات رآى خادمه شخصًا في صورته فاعتقد أنه هو دخل وغسل نفسه فلما قضى ذلك الداخل غسله -أي غسل الميت- غاب وكان ذلك شيطانًا، وكان قد أضل الميت، وقال: إنك بعد الموت تجيء فتغسل نفسك، فلما مات جاء أيضًا في صورته ليغوي الأحياء كما أغوى الميت قبل ذلك.

ومنهم من يرى عرشًا في الهواء وفوقه نور، ويسمع من يخاطبه ويقول: أنا ربك، فإن كان من أهل المعرفة علم أنه شيطان فزجره واستعاذ بالله منه فيزول. ومنهم من يرى أشخاصًا في اليقظة يدعى أحدهم أنه نبي أو صديق أو شيخ من الصالحين، وقد جرى هذا لغير واحد، ومنهم من يرى في منامه أن بعض الأكابر: أما الصديق ﷺ أو غيره قد قص شعره أو حلقه أو ألبسه طاقيته أو ثوبه فيصبح وعلى رأسه طاقية وشعره محلوق أو مقصر وإنما الجن قد حلقوا شعره أو قصروه وهذه الأحوال الشيطانية تحصل لمن خرج عن الكتاب والسنة وهم درجات والجن الذين يقترنون بهم من جنسهم وهم على مذهبهم، والجن فيهم الكافر والفاسق والمخطئ؛ فإن كان الإنسي كافرًا أو فاسقًا أو جاهلًا دخلوا معه في الكفر والفسوق والضلال، وقد يعاونونه إذا وافقهم على ما يختارونه من الكفر مثل الأقسام عليهم بأسماء من يعظمونه من الجن وغيرهم، ومثل أن يكتب أسماء الله أو بعض كلامه بالنجاسة أو يقلب فاتحة الكتاب أو سورة الإخلاص أو آية الكرسي أو غيرهن ويكتبهن بنجاسة فيغورون له الماء، وينقلونه بسبب ما يرضيهم به من الكفر، وقد يأتونه بما يهواه من امرأة أو صبي إما في الهواء وإما مدفوعًا ملجأ إليه.

إلى أمثال هذه الأمور التي يطول وصفها، والإيمان بها إيمان بالجبت والطاغوت، والجبت السحر، والطاغوت الشياطين والأصنام، وإن كان الرجل مطيعًا لله ورسوله باطنًا وظاهرًا لم يمكنهم الدخول معه في ذلك أو مسالمته.

ولهذا لما كانت عبادة المسلمين المشروعة في المساجد التي هي بيوت الله كان عمار المساجد أبعد عن الأحوال الشيطانية، وكان أهل الشرك والبدع يعظمون القبور ومشاهد الموتى فيدعون الميت أو يدعون به أو يعتقدون أن الدعاء عنده مستجاب أقرب إلى الأحوال الشيطانية؛ فإنه ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد».

وثبت في صحيح مسلم عنه أنه قال قبل أن يموت بخمس ليال: «إن من أمن الناس علي في صحبته وذات يده أبو بكر، ولو كنت متخذًا خليلًا من أهل الأرض لاتخذت أبا بكر خليلًا،

ولكن صاحبكم خليل الله، لا يبقين في المسجد خوخة إلا سدت إلا خوخة أبي بكر، إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك».

وفي الصحيحين عنه أنه ذكر له في مرضه كنيسة بأرض الحبشة، وذكروا من حسنها وتصاوير فيها فقال: «إن أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدًا، وصوروا فيها تلك التصاوير، أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة».

وفي المسند وصحيح أبي حاتم عنه قال: «إن من شرار الخلق من تدركهم الساعة، وهم أحياء والذين اتخذوا القبور مساجد».

وفى الصحيح عنه ﷺ أنه قال: «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها» وفي الموطأ عنه أنه قال: «اللهم لا تجعل قبري وثنًا يعبد، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد».

وفي السنن عنه أنه قال: «لا تتخذوا قبري عيدًا، وصلوا علي حيثما كنتم فإن صلاتكم تبلغني».

وقال ﷺ: «ما من رجل يسلم علي إلا ردَّ الله على روحي حتى أردَّ عليه السلام»، وقال ﷺ: «إن الله وكَّل بقبري ملائكة يبلغوني عن أمتي السلام»، وقال ﷺ: «أكثروا علي من الصلاة يوم الجمعة وليلة الجمعة؛ فإن صلاتكم معروضة علي»، قالوا: يا رسول الله! كيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت -أي بليت-؟ فقال: «إن الله حرم على الأرض أن تأكل لحوم الأنبياء».

وقد قال الله تعالى في كتابه عن المشركين من قوم نوح عليه السلام: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾ [نُوح: الآية ٢٣] قال ابن عباس وغيره من السلف: هؤلاء قوم كانوا صالحين من قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم، ثم صوروا تماثيلهم فعبدوهم، فكان هذا مبدأ عبادة الأوثان، فنهى النبي ﷺ عن اتخاذ القبور مساجد ليسد باب الشرك.

كما نهى عن الصلاة وقت طلوع الشمس ووقت غروبها؛ لأن المشركين يسجدون للشمس حينئذ، والشيطان يقارنها وقت الطلوع ووقت الغروب، فتكون في الصلاة حينئذ مشابهة لصلاة المشركين، فسد هذا الباب.

والشيطان يضل بني آدم بحسب قدرته، فمن عبد الشمس والقمر والكواكب ودعاها -كما يفعل أهل دعوة الكواكب- فإنه ينزل عليه شيطان يخاطبه ويحدثه ببعض الأمور ويسمون ذلك روحانية الكواكب، وهو شيطان، والشيطان وإن أعان الإنسان على بعض مقاصده فإنه يضره أضعاف ما ينفعه، وعاقبة من أطاعه إلى شر إلا أن يتوب الله عليه، وكذلك عباد الأصنام قد تخاطبهم الشياطين، وكذلك من استغاث بميت أو غائب، وكذلك من دعا الميت أو دعا به أو ظن أن الدعاء عند قبره أفضل منه في البيوت والمساجد، ويروون حديثًا هو كذب باتفاق أهل المعرفة وهو: «إذا أعيتكم الأمور فعليكم بأصحاب القبور»، وإنما هذا وضع من فتح باب الشرك.

ويوجد لأهل البدع وأهل الشرك المتشبهين بهم من عباد الأصنام والنصارى والضلال من

المسلمين أحوال عند المشاهد يظنونها كرامات وهي من الشياطين مثل أن يضعوا سراويل عند القبر فيجدونه قد انعقد، أو يوضع عنده مصروع فيرون شيطانه قد فارقه، يفعل الشيطان هذا ليضلهم، وإذا قرأت آية الكرسي هناك بصدق بطل هذا، فإن التوحيد يطرد الشيطان؛ ولهذا حمل بعضهم في الهواء فقال: لا إله إلا الله فسقط.

ومثل أن يرى أحدهم أن القبر قد انشق وخرج منه إنسان فيظنه الميت وهو شيطان.

وهذا باب واسع لا يتسع له هذا الموضع.

ولما كان الانقطاع إلى المغارات والبوادي من البدع التي لم يشرعها الله ولا رسوله صارت الشياطين كثيرًا ما تأوي إلى المغارات والجبال مثل مغارة الدم التي بجبل قاسيون، وجبل لبنان الذي بساحل الشام، وجبل الفتح بأسوان بمصر، وجبال بالروم وخراسان وجبال بالجزيرة، وغير ذلك، وجبل اللكام، وجبل الأحيش، وجبل سولان قرب أردبيل، وجبل شهنك عند تبريز، وجبل ماشكو عند أقشوان، وجبل نهاوند، وغير ذلك من الجبال التي يظن بعض الناس أن بها رجالًا من الصالحين من الإنس ويسمونهم رجال الغيب، وإنما هناك رجال من الجن، فالجن رجال كما أن الإنس رجال، قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ۝٦﴾ [الجن: الآية ٦]

ومن هؤلاء من يظهر بصورة رجل شعراني جلده يشبه جلد الماعز فيظن من لا يعرفه أنه إنسي وإنما هو جني، ويقال بكل جبل من هذه الجبال الأربعون الأبدال، وهؤلاء الذين يظن أنهم الأبدال هم جن بهذه الجبال، كما يعرف ذلك بطرق متعددة.

وهذا باب لا يتسع هذا الموضع لبسطه وذكر ما نعرفه من ذلك فإنا قد رأينا وسمعنا من ذلك ما يطول وصفه في هذا المختصر الذي كتب لمن سأل أن نذكر له من الكلام على أولياء الله تعالى ما يعرف به جمل ذلك.

والناس في خوارق العادات على ثلاثة أقسام:

قسم يكذب بوجود ذلك لغير الأنبياء، وربما صدق به مجملًا وكذب ما يذكر له عن كثير من الناس لكونه عنده ليس من الأولياء.

ومنهم من يظن أن كل من كان له نوع من خرق العادة كان وليًا لله

وكلا الأمرين خطأ، ولهذا تجد أن هؤلاء يذكرون أن للمشركين وأهل الكتاب نصراء يعينونهم على قتال المسلمين وأنهم من أولياء الله، وأولئك يكذبون أن يكون معهم من له خرق عادة.

والصواب القول الثالث وهو أن معهم من ينصرهم من جنسهم لا من أولياء الله عز وجل كما قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ﴾ [المائدة: الآية ٥١] ، وهؤلاء العباد والزهاد الذين ليسوا من أولياء الله المتقين المتبعين للكتاب والسنة تقترن بهم الشياطين فيكون لأحدهم من الخوارق ما يناسب حاله؛ لكن خوارق هؤلاء

يعارض بعضها بعضًا، وإذا حصل من له تمكن من أولياء الله تعالى أبطلها عليهم، ولا بد أن يكون في أحدهم من الكذب جهلًا، أو عمدًا، ومن الإثم ما يناسب حال الشياطين المقترنة بهم ليفرق الله بذلك بين أوليائه المتقين وبين المتشبهين بهم من أولياء الشياطين قال الله تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾﴾. والأفاك الكذاب والأثيم الفاجر.

ومن أعظم ما يقوى الأحوال الشيطانية سماع الغناء والملاهي وهو سماع المشركين، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: الآية ٣٥] قال ابن عباس وابن عمر ﷺ وغيرهما من السلف «التصدية» التصفيق باليد، و«المكاء» مثل الصفير، فكان المشركون يتخذون هذا عبادة، وأما النبي ﷺ وأصحابه فعبادتهم ما أمر الله به من الصلاة والقراءة والذكر ونحو ذلك، والاجتماعات الشرعية، ولم يجتمع النبي وأصحابه على استماع غناء قط لا بكف ولا بدف، ولا تواجد ولا سقطت بردته؛ بل كل ذلك كذب باتفاق أهل العلم بحديثه.

وكان أصحاب النبي إذا اجتمعوا أمروا واحدًا منهم أن يقرأ، والباقون يستمعون. . .

ومن كان أبعد عن المعرفة وعن كمال ولاية الله كان نصيب الشيطان منه أكثر وهو بمنزلة الخمر، يؤثر في النفوس أعظم من تأثير الخمر؛ ولهذا إذا قويت سكرة أهله نزلت عليهم الشياطين، وتكلمت على ألسنة بعضهم، وحملت بعضهم في الهواء، وقد تحصل عداوة بينهم، كما تحصل بين شراب الخمر فتكون شياطين أحدهم أقوى من شياطين الآخر فيقتلونه، ويظن الجهال أن هذا من كرامات أولياء الله المتقين وإنما هذا مبعد لصاحبه عن الله وهو من أحوال الشياطين؛ فإن قتل المسلم لا يحل إلا بما أحله الله، فكيف يكون قتل المعصوم مما يكرم الله به أولياءه؟! وإنما غاية الكرامة لزوم الاستقامة، فلم يكرم الله عبدًا بمثل أن يعينه على ما يحبه ويرضاه، ويزيده مما يقربه إليه، ويرفع به درجته.

وذلك أن الخوارق منها ما هو من جنس العلم كالمكاشفات، ومنها ما هو من جنس القدرة والملك كالتصرفات الخارقة للعادات، ومنها ما هو من جنس الغنى عن جنس ما يعطاه الناس في الظاهر من العلم والسلطان والمال والغنى.

وجميع ما يؤتيه الله لعبده من هذه الأمور إن استعان به على ما يحبه الله ويرضاه ويقربه إليه ويرفع درجته ويأمره الله به ورسوله، ازداد بذلك رفعة وقربًا إلى الله ورسوله، وعلت درجته وإن استعان به على ما نهى الله عنه ورسوله كالشرك والظلم والفواحش، استحق بذلك الذم والعقاب، فإن لم يتداركه الله تعالى بتوبة أو حسنات ماحية وإلا كان كأمثاله من المذنبين؛ ولهذا كثيرًا ما يعاقب أصحاب الخوارق تارة بسلبها، كما يعزل الملك عن ملكه ويسلب العالم علمه، وتارة بسلب التطوعات، فينقل من الولاية الخاصة إلى العامة، وتارة ينزل إلى درجة الفساق، وتارة يرتد عن الإسلام، وهذا يكون فيمن له خوارق شيطانية؛ فإن كثيرًا من هؤلاء يرتد عن الإسلام، وكثير منهم لا يعرف أن هذه شيطانية بل يظنها من كرامات أولياء الله، ويظن من يظن منهم أن الله عز

وجل إذا أعطى عبدًا خرق عادة لم يحاسبه على ذلك، كمن يظن أن الله إذا أعطى عبدًا ملكًا ومالًا وتصرفًا لم يحاسبه عليه، ومنهم من يستعين بالخوارق على أمور مباحة لا مأمورًا بها ولا منهيًّا عنها، فهذا يكون من عموم الأولياء، وهم الأبرار، المقتصدون، وأما السابقون المقربون فأعلى من هؤلاء، كما أن العبد الرسول أعلى من النبي الملك.

ولما كانت الخوارق كثيرًا ما تنقص بها درجة الرجل كان كثير من الصالحين يتوب من مثل ذلك ويستغفر الله تعالى، كما يتوب من الذنوب كالزنى والسرقة، وتعرض على بعضهم فيسأل الله زوالها، وكلهم يأمر المريد السالك ألا يقف عندها ولا يجعلها همته ولا يتبجح بها، مع ظنهم أنها كرامات؛ فكيف إذا كانت بالحقيقة من الشياطين تغويهم بها، فإني أعرف من تخاطبه النباتات بما فيها من المنافع، وإنما يخاطبه الشيطان الذي دخل فيها، وأعرف من يخاطبهم الحجر والشجر وتقول: هنيئًا لك يا ولي الله، فيقرأ آية الكرسي فيذهب ذلك، وأعرف من يقصد صيد الطير فتخاطبه العصافير وغيرها وتقول: خذني حتى يأكلني الفقراء، ويكون الشيطان قد دخل فيها كما يدخل في الإنس ويخاطبه بذلك، ومنهم من يكون في البيت وهو مغلق فيرى نفسه خارجه وهو لم يفتح وبالعكس، وكذلك في أبواب المدينة وتكون الجن قد أدخلته وأخرجته بسرعة أو تمر به أنوار أو تحضر عنده من يطلبه ويكون ذلك من الشياطين يتصورون بصورة صاحبه، فإذا قرأ آية الكرسي مرة بعد مرة ذهب ذلك كله.

وأعرف من يخاطبه مخاطب ويقول له أنا من أمر الله، ويعده بأنه المهدي الذي بشر به النبي ﷺ ويظهر له الخوارق، مثل أن يخطر بقلبه تصرف في الطير والجراد في الهواء؛ فإذا خطر بقلبه ذهاب الطير أو الجراد يمينًا أو شمالًا ذهب حيث أراد، وإذا خطر بقلبه قيام بعض المواشي أو نومه أو ذهابه حصل له ما أراد من غير حركة منه في الظاهر، وتحمله إلى مكة وتأتي به، وتأتيه بأشخاص في صورة جميلة وتقول له هذه الملائكة الكروبيون أرادوا زيارتك، فيقول في نفسه: كيف تصوروا بصورة المردان؟! فيرفع رأسه فيجدهم بلحى ويقول له علامة إنك أنت المهدي إنك تنبت في جسدك شامة فتنبت ويراها وغير ذلك، وكله من مكر الشيطان.

وهذا باب واسع لو ذكرت ما أعرفه منه لاحتاج إلى مجلد كبير، وقد قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَـٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَـٰنَنِ ﴿١٦﴾﴾ قال الله تبارك وتعالى: ﴿كَلَّا﴾[الهُمَزة: الآية ٤] ولفظ «كلا» فيها زجر وتنبيه. زجر عن مثل هذا القول، وتنبيه على ما يخبر به ويؤمر به بعده، وذلك أنه ليس كل من حصل له نعم دنيوية تعد كرامة يكون الله عز وجل مكرمًا له بها، ولا كل من قدر عليه ذلك يكون مهينًا له بذلك، بل هو سبحانه يبتلي عبده بالسراء والضراء، فقد يعطى النعم الدنيوية لمن لا يحبه، ولا هو كريم عنده ليستدرجه بذلك، وقد يحمي منها من يحبه ويواليه لئلا تنقص بذلك مرتبته عنده أو يقع بسببها فيما يكرهه منه.

وأيضا كرامات الأولياء لا بد أن يكون سببها الإيمان والتقوى فما كان سببه الكفر والفسوق والعصيان فهو من خوارق أعداء الله لا من كرامات أولياء الله، فمن كانت خوارقه لا تحصل بالصلاة والقراءة والذكر وقيام الليل والدعاء، وإنما تحصل عند الشرك: مثل دعاء الميت والغائب، أو بالفسق والعصيان وأكل المحرمات: كالحيات والزنابير والخنافس والدم وغيره من النجاسات، ومثل الغناء والرقص؛ لا سيما مع النسوة الأجانب والمردان، وحالة خوارقه تنقص عند سماع القرآن وتقوى عند سماع مزامير الشيطان فيرقص ليلًا طويلًا؛ فإذا جاءت الصلاة صلى قاعدًا أو ينقر الصلاة نقر الديك، وهو يبغض سماع القرآن وينفر عنه ويتكلفه ليس له فيه محبة ولا ذوق ولا لذة عند وجده، ويحب سماع المكاء والتصدية ويجد عنده مواجيد، فهذه أحوال شيطانية، وهو ممن يتناوله قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾﴾ [الزخرف: الآية ٣٦]

فالقرآن هو ذكر الرحمن قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾﴾ يعني: تركت العمل بها، قال ابن عباس رضي الله عنهما: تكفل الله لمن قرأ كتابه وعمل بما فيه أن لا يضل في الدنيا، ولا يشقى في الآخرة، ثم قرأ هذه الآية[(١)]

- **قولهم في خاتم الأولياء**

بعضهم يرى ختم الولاية، وادعى جماعة منهم لنفسه أنه خاتم الأولياء، وهو عندهم أفضل الأولياء قياسًا على خاتم الأنبياء، ويرون أن خاتم الأولياء اختص بعلم لا يوجد عند غيره حتى الرسل.

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام: تكلم طائفة من الصوفيَّة في خاتم الأولياء وعظموا أمره كالحكيم الترمذي -وهو من غلطاته؛ فإن الغالب على كلامه الصحة بخلاف ابن عربي؛ فإنه كثير التخليط، لا سيما في الاتحاد، وابن عربي وغيرهم،

وادعى جماعة كل واحد أنه هو كابن عربي، وربما قيده بأنه ختم الولاية المحمدية، أو الكاملة، أو نحو ذلك؛ لئلا يلزمه ألَّا يخلق بعده لله ولي، وربما غلوا فيه، كما فعل ابن عربي في فصوصه فجعلوه مُمِدًّا في الباطن لخاتم الأنبياء، تبعًا لغلوهم الباطل، حيث قد يجعلون الولاية فوق النبوة[(٢)]

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٢٧٤- ٣٠٢)، (١١/ ٣٠٧- ٣١٠)، (١١/ ٥٣٧، ٥٣٨)، (١١/ ٦٠٨)، (١١/ ٦١٨، ٦١٩)، (١١/ ٦١٠، ٦١١)، (١١/ ٦٦٤- ٦٦٩)، (١/ ٢٤٩).

(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٣٦٣).

وقال: تكلم أبو عبد الله محمد بن على الحكيم الترمذي في كتاب ختم الولاية بكلام: مردود مخالف، للكتاب والسنة، وإجماع السلف والأئمة، حيث غلا في ذكر الولاية، وما ذكره من خاتم الأولياء، وعصمة الأولياء، ونحو ذلك مما هو مقدمة لضلال ابن عربي، وأمثاله، الذين تكلموا في هذا الباب بالباطل، والعدوان[(١)].

وقال: وقد ظن طائفة غالطة أن «خاتم الأولياء أفضل الأولياء»، قياسًا على خاتم الأنبياء، ولم يتكلم أحد من المشايخ المتقدمين بخاتم الأولياء إلا محمد بن على الحكيم الترمذي؛ فإنه صنف مصنفًا غلط فيه في مواضع، ثم صار طائفة من المتأخرين يزعم كل واحد منهم أنه خاتم الأولياء[(٢)]

وقال ابن عربي: وليس هذا العلم إلا لخاتم الرسل، وخاتم الأولياء، وما يراه أحد من الأنبياء والرسل إلا من مشكاة الرسول الخاتم ﷺ، ولا يراه أحد من الأولياء إلا من مشكاة الولي الخاتم، حتى أن الرسل لا يرونه متى رأوه إلا من مشكاة خاتم الأولياء، فإن الرسالة والنبوة -أعني نبوة التشريع ورسالته- ينقطعان، والولاية لا تنقطع أبدًا...

كل نبي من لدن آدم إلى آخر نبي، ما منهم أحد يأخذ إلا من مشكاة خاتم النبيين، وإن تأخر وجود طينته، فإنه بحقيقته موجود، وهو قوله: **«كنت نبيًّا وآدم بين الماء والطين»** وغيره من الأنبياء، ما كان نبيًّا إلا حين بعث.

وكذلك خاتم الأولياء، كان وليًّا وآدم بين الماء والطين، وغيره من الأولياء ما كان وليًّا إلا بعد تحصيله شرائط الولاية، من الأخلاق الإلهية، والاتصاف بها من أجل كون الله يسمى بالولي الحميد[(٣)].

نقض قولهم

قال شيخ الإسلام: فنقول: هذه تسمية باطلة، ولا أصل لها في كتاب ولا سنة ولا كلام مأثور عمن هو مقبول عند الأمة قبولًا عامًّا، لكن يعلم من حيث الجملة أن آخر من بقى من المؤمنين المتقين في العالم فهو آخر أولياء الله.

ونقول ثانيا: إن آخر الأولياء، أو خاتمهم، سواء كان المحقق، أو فرض مقدر، ليس يجب أن يكون أفضل من غيره من الأولياء، فضلًا عن أن يكون أفضلهم، وإنما نشأ هذا من مجرد القياس على خاتم الأنبياء، لما رأوا خاتم الأنبياء هو سيدهم، وتوهموا من ذلك قياسًا بمجرد الاشتراك في لفظ خاتم، فقالوا: خاتم

الأولياء أفضلهم، وهذا خطأ في الاستدلال؛ فإن فضل خاتم الأنبياء عليهم لم يكن لمجرد كونه خاتمًا، بل لأدلة أخرى دلت على ذلك.

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٣٧٣).

(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٢٢٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٢/ ٢٠٧- ٢٠٩).

ثم نقول: بل أول الأولياء في هذه الأمة، وسابقهم هو أفضلهم فإن أفضل الأمة خاتم الأنبياء، وأفضل الأولياء سابقهم إلى خاتم الأنبياء، وذلك لأن الولي مستفيد من النبي وتابع له، فكلما قرب من النبي كان أفضل وكلما بعد عنه كان بالعكس، بخلاف خاتم الأنبياء فإن استفادته إنما هي من الله، فليس في تأخره زمانًا ما يوجب تأخر مرتبته، بل قد يجمع الله له ما فرقه في غيره من الأنبياء فهذا الأمر الذي ذكرناه من أن السابقين من الأولياء هم خيرهم، هو الذي دل عليه الكتاب والسنن المتواترة وإجماع السلف، ويتصل بهذا ظن طوائف أن من المتأخرين من قد يكون أفضل من أفاضل الصحابة، ويوجد هذا في المنتسبين إلى العلم، وإلى العبادة، وإلى الجهاد، والإمارة والملك، حتى في المتفقهة من قال: أبو حنيفة أفقه من علي، وقال بعضهم: يقلد الشافعي ولا يقلد أبو بكر وعمر.

ويتمسكون تارة بشبه عقلية، أو ذوقية، من جهة أن متأخري كل فن يحكمونه أكثر من المتقدمين، فإنهم يستفيدون علوم الأولين مع العلوم التي اختصوا بها، كما هو موجود في أهل الحساب، والطبائعيين والمنجمين وغيرهم.

ومن جهة الذوق، وهو ما وجدوه لأواخر الصالحين، من المشاهدات العرفانية، والكرامات الخارقة، ما لم ينقل مثله عن السلف، وتارة يستدلون بشبه نقلية مثل قوله: «للعامل منهم أجر خمسين منكم»، وقوله: «أمتي كالغيث لا يدري أوله خير أم آخره؟»، وهذا خلاف السنن المتواترة عن النبي ﷺ من حديث ابن مسعود، وعمران بن حصين و مما هو في الصحيحين، أو أحدهما، من قوله: «خير القرون القرن الذي بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»، وقوله: «والذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه». وغير ذلك من الأحاديث.

وخلاف إجماع السلف: كقول ابن مسعود: إن الله نظر في قلوب العباد؛ فوجد قلب محمد خير قلوب العباد، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد. وقول حذيفة: يا معشر القراء استقيموا، وخذوا سبيل من كان قبلكم، فوالله لئن اتبعتموهم لقد سبقتم سبقًا بعيدًا. ولئن أخذتم يمينًا وشمالًا لقد ضللتم ضلالًا بعيدًا وقول ابن مسعود: من كان منكم مستنًا فليستن بمن قد مات أولئك أصحاب محمد، أبر هذه الأمة قلوبًا وأعمقها علمًا، وأقلها تكلفًا، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه، وإقامة دينه فاعرفوا لهم حقهم، وتمسكوا بهديهم فإنهم كانوا على الهدى المستقيم» وقول جندب وغيره مما هو كثير مكتوب في غير هذا الموضع، بل خلاف نصوص القرآن في مثل قوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ﴾ الآية وقوله: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ﴾ الآية. وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ [الحشر: الآية ١٠] الآية. وغير ذلك؛ فإنه لم يكن الغرض بهذا الموضع هذه المسألة، وإنما الغرض: الكلام على خاتم الأولياء.

ومما يشبه هذا ظن طائفة كابن هود، وابن سبعين، والنفري، والتلمساني: أن الشيء المتأخر ينبغي أن يكون أفضل من المتقدم، لاعتقادهم أن العالم متنقل من الابتداء إلى الانتهاء كالصبي الذي يكبر بعد صغره، والنبات الذي ينمو بعد ضعفه، ويبنون على ذلك أن المسيح أفضل من موسى، ويبعدون ذلك إلى أن يجعلوا بعد محمد واحدًا من البشر أكمل منه، كما تقوله الإسماعيلية، والقرامطة، والباطنية، فليس على هذا دليل أصلًا: أن كل من تأخر زمانه من نوع، يكون أفضل ذلك النوع، فلا هو مطرد ولا منعكس، بل إبراهيم الخليل قد ثبت بقول النبي ﷺ: **«أنه خير البرية»**؛ أي بعد النبي وكذلك قال الربيع بن خيثم: **«لا أفضل على نبينا أحدًا، ولا أفضل على إبراهيم بعد نبينا أحدًا وبعده جميع الأنبياء المتبعين لملته مثل موسى وعيسى وغيرهما»** وكذلك أنبياء بني إسرائيل كلهم بعد موسى، وقد أجمع أهل الملل من المسلمين واليهود والنصارى على أن موسى أفضل من غيره من أنبياء بني إسرائيل، إلا ما يتنازعون فيه من المسيح.

والقرآن قد شهد في آيتين لأولى العزم فقال في قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: الآية ٧] ، وقال: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ﴾ [الشورى: الآية ١٣] فهؤلاء الخمسة أولوا العزم. وهم الذين قد ثبت في أحاديث الشفاعة الصحاح: أنهم يترادون الشفاعة في أهل الموقف بعد آدم، فيجب تفضيلهم على نبيهم، وفيه تفضيل لمتقدم على متأخر، ولمتأخر على متقدم.

وأصل الغلط في هذا الباب: أن تفضيل الأنبياء، أو الأولياء، أو العلماء، أو الأمراء بالتقدم في الزمان، أو التأخر أصل باطل، فتارة يكون الفضل في متقدم النوع، وتارة في متأخر النوع؛ ولهذا يوجد في أهل النحو، والطب والحساب ما يفضل فيه المتقدم كبطليموس، وسيبويه، وبقراط وتارة بالعكس.

وأما توهمهم أن متأخري كل فن أحذق من متقدميه؛ لأنهم كملوه، فهذا منتقض أولًا: ليس بمطرد، فإن كتاب سيبويه في العربية لم يصنف بعده مثله، بل وكتاب بطليموس، بل نصوص بقراط لم يصنف بعدها أكمل منها.

ثم نقول: هذا قد يسلم في الفنون التي تنال: بالقياس والرأي، والحيلة أما الفضائل المتعلقة باتباع الأنبياء فكل من كان إلى الأنبياء اقرب مع كمال فطرته: كان تلقيه عنهم أعظم، وما يحسن فيه هو من الفضائل الدينية، المأخوذة عن الأنبياء، ولهذا كان من يخالف ذلك هو من المبتدعة، الخارج عن سنن الأنبياء، المعتقد أن له نصيبًا من العلوم والأحوال خارجًا عن طور الأنبياء، فكل من كان بالنبوة وقدرها أعظم كان رسوخه في هذه المسألة أشد.

وأما الأذواق والكرامات فمنها ما هو باطل، والحق منه كان للسلف أكمل، وأفضل بلا شك، وخرق العادة: تارة يكون لحاجة العبد إلى ذلك، وقد يكون أفضل منه لا تخرق له تلك العادة، فإن خرقها له سبب، وله غاية، فالكامل قد يرتقى عن ذلك السبب، وقد لا يحتاج إلى

تلك الغاية المقصودة بها ومع هذا فما للمتأخرين كرامة إلا وللسلف من نوعها ما هو أكمل منها.

وأما قوله: لهم أجر خمسين منكم لأنكم تجدون على الخير أعوانًا ولا يجدون على الخير أعوانًا. فهذا صحيح، إذا عمل الواحد من المتأخرين مثل عمل عمله بعض المتقدمين كان له أجر خمسين، لكن لا يتصور أن بعض المتأخرين يعمل مثل عمل بعض أكابر السابقين، كأبي بكر وعمر، فإنه ما بقي يبعث نبي مثل محمد، يعمل معه مثلما عملوا مع محمد ﷺ.

وأما قوله: «**أمتي كالغيث لا يدري أوله خير أم آخره**» مع أن لينا فمعناه: في المتأخرين من يشبه المتقدمين، ويقاربهم حتى يبقى لقوة المشابهة والمقارنة، لا يدرى الذي ينظر إليه، أهذا خير أم هذا؟ وإن كان أحدهما في نفس الأمر خيرًا. فهذا فيه بشرى للمتأخرين بأن فيهم من يقارب السابقين، كما جاء في الحديث الآخر: «**خير أمتي أولها وآخرها وبين ذلك ثبج أو عوج وددت أني رأيت إخواني**» قالوا: أولسنا إخوانك؟ قال: «**أنتم أصحابي**» هو تفضيل للصحابة، فإن لهم خصوصية الصحبة التي هي أكمل من مجرد الأخوة.

وكذلك قوله: «**أي الناس أعجب إيمانًا**» إلى قوله: «**قوم يأتون بعدى يؤمنون بالورق المعلق**» هو يدل على أن إيمانهم عجب، أعجب من إيمان غيرهم، ولا يدل على أنهم أفضل، فإن في الحديث أنهم ذكروا الملائكة والأنبياء، ومعلوم أن الأنبياء أفضل من هؤلاء الذين يؤمنون بالورق المعلق.

ونظيره كون الفقراء يدخلون الجنة قبل الأغنياء، فإنه لا يدل على أنهم بعد الدخول يكونون ارفع مرتبة من جميع الأغنياء، وإنما سبقوا لسلامتهم من الحساب.

وهذا باب التفضيل بين الأنواع في الأعيان، والأعمال والصفات أو بين أشخاص النوع باب عظيم، يغلط فيه خلق كثير، والله يهدينا سواء الصراط[1]

- **قولهم في الغوث والأوتاد والأقطاب والأبدال والنجباء**

كثير منهم يستعمل هذه الأسماء، وهي عندهم ذات أعداد وترتيب ومراتب وطبقات ومعان.

أقوال العلماء

قال شيخ الإسلام: الأسماء الدائرة على ألسنة كثير من النساك والعامة مثل «الغوث» الذي بمكة، والأوتاد الأربعة، والأقطاب السبعة، و«الأبدال الأربعين»، و«النجباء الثلاثمائة»، فهذه أسماء ليست موجودة في كتاب الله تعالى، ولا هي أيضًا مأثورة عن النبي بإسناد صحيح، ولا ضعيف يحمل عليه ألفاظ الأبدال.

فقد روى فيهم حديث شامي منقطع الإسناد عن على بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعا إلى النبي ﷺ أنه قال: «**إن فيهم -يعنى: أهل الشام- الأبدال الأربعين رجلًا، كلما مات رجل أبدل الله تعالى مكانه رجلًا**».

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٣٦٥- ٣٧٢)، (٢/ ٢٢٢- ٢٤٠)، (١١/ ٤٤٤).

ولا توجد هذه الأسماء في كلام السلف كما هي على هذا الترتيب، ولا هي مأثورة على هذا الترتيب والمعاني عن المشايخ، المقبولين عند الأمة قبولًا عامًا، وإنما توجد على هذه الصورة عن بعض المتوسطين من المشايخ؛ وقد قالها أما آثرًا لها عن غيره أو ذاكرًا.

وهذا الجنس ونحوه من علم الدين قد التبس عند أكثر المتأخرين حقه بباطله، فصار فيه من الحق ما يوجب قبوله، ومن الباطل ما يوجب رده وصار كثير من الناس على طرفي نقيض.

قوم كذبوا به كله لما وجدوا فيه من الباطل.

وقوم صدقوا به كله لما وجدوا فيه من الحق، وإنما الصواب التصديق بالحق والتكذيب بالباطل، وهذا تحقيق لما أخبر به النبي عليه السلام عن ركوب هذه الأمة سنن من قبلها حذو القذة بالقذة.

فإن أهل الكتابين لبسوا الحق بالباطل، وهذا هو التبديل والتحريف الذي وقع في دينهم، ولهذا يتغير الدين بالتبديل تارة، وبالنسخ أخرى وهذا الدين لا ينسخ أبدًا لكن يكون فيه من يدخل من التحريف والتبديل والكذب والكتمان ما يلبس به الحق بالباطل، ولا بد أن يقيم الله فيه من تقوم به الحجة خلفًا عن الرسل، فينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فيحق الله الحق ويبطل الباطل ولو كره المشركون.

فالكتب المنزلة من السماء، والأثارة من العلم المأثورة عن خاتم الأنبياء، يميز الله بها الحق من الباطل، ويحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه.

وبذلك يتبين أن هذه الأسماء على هذا العدد، والترتيب والطبقات ليست حقًّا في كل زمان، بل يجب القطع بأن هذا على عمومه وإطلاقه باطل؛ فإن المؤمنين يقلون تارة ويكثرون أخرى، ويقل فيهم السابقون المقربون تارة، ويكثرون أخرى، وينتقلون في الأمكنة، وليس من شرط أولياء الله أهل الإيمان والتقوى ومن يدخل فيهم من السابقين المقربين لزوم مكان واحد في جميع الأزمنة، وليس من شرط أولياء الله أهل الإيمان والتقوى ومن يدخل فيهم من السابقين المقربين تعيين العدد.

وقد بعث الله رسوله بالحق وآمن معه بمكة نفر قليل كانوا أقل من سبعة، ثم أقل من أربعين، ثم أقل من سبعين، ثم أقل من ثلاثمائة، فيعلم أنه لم يكن فيهم هذه الأعداد، ومن الممتنع أن يكون ذلك في الكفار ثم هاجر هو وأصحابه إلى المدينة، وكانت هي دار الهجرة والسنة والنصرة، ومستقر النبوة وموضع خلافة النبوة، وبها انعقدت بيعة الخلفاء الراشدين، أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، وإن كان قد خرج منها بعد أن بويع فيها، ومن الممتنع أنه قد كان بمكة في زمنهم من يكون أفضل منهم.

ثم إن الإسلام انتشر في مشارق الأرض ومغاربها، وكان في المؤمنين في كل وقت من أولياء الله المتقين؛ بل من الصديقين السابقين المقربين عدد لا يحصى عدده إلا رب العالمين، لا يحصرون بثلاثمائة

ولا بثلاثة آلاف، ولما انقرضت القرون الثلاثة الفاضلة كان في القرون الخالية من أولياء الله المتقين؛ بل من السابقين المقربين من لا يعرف عدده، وليسوا بمحصورين بعدد ولا محدودين بأمد، وكل من جعل لهم عددًا محصورًا فهو من المبطلين عمدًا أو خطأ، فنسأله من كان القطب والثلاثة إلى سبعمائة، في زمن آدم ونوح وإبراهيم، وقبل محمد عليهم الصلاة والسلام في الفترة حين كان عامة الناس كفرة؟ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا﴾ [النحل: الآية ١٢٠] ؛ أي: كان مؤمنًا وحده وكان الناس كفارًا جميعًا. وفي صحيح البخاري أنه قال لسارة: «ليس على الأرض اليوم مؤمن غيري وغيرك»، وقال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢﴾﴾ [الجُمُعَة: الآية ٢]

وإن زعموا أنهم كانوا بعد رسولنا عليه السلام نسألهم في أي زمان كانوا؟ ومن أول هؤلاء؟ وبأية آية؟ وبأي حديث مشهور في الكتب الستة وبأي إجماع متواتر من القرون الثلاثة ثبت وجود هؤلاء بهذه الأعداد حتى نعتقده؟ لأن العقائد لا تعتقد إلا من هذه الأدلة الثلاثة، ومن البرهان العقلي: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١١١] فإن لم يأتوا بهذه الأدلة الأربعة الشرعية فهم الكاذبون، بلا ريب فلا نعتقد أكاذيبهم.

ويلزم منه أن يرزق الله سبحانه وتعالى الكفار وينصرهم على عدوهم بالذات بلا واسطة، ويرزق المؤمنين وينصرهم بواسطة المخلوقات، والتعظيم في عدم الواسطة، كروح الله، وناقة الله. تدبر ولا تتحير، واحفظ القاعدة حفظًا.

فأما لفظ الغوث والغياث فلا يستحقه إلا الله فهو غياث المستغيثين، فلا يجوز لأحد الاستغاثة بغيره، ولا بملك مقرب ولا نبي مرسل.

ومن زعم أن أهل الأرض يرفعون حوائجهم التي يطلبون بها كشف الضر عنهم، ونزول الرحمة إلى الثلاثمائة، والثلاثمائة إلى السبعين، والسبعون إلى الأربعين، والأربعون إلى السبعة، والسبعة إلى الأربعة، والأربعة إلى الغوث فهو كاذب ضال مشرك، فقد كان المشركون كما أخبر الله تعالى عنهم بقوله: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: الآية ٦٧] وقال سبحانه وتعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ [النَّمل: الآية ٦٢]

فكيف يكون المؤمنون يرفعون إليه حوائجهم بعده بوسائط من الحجاب؟ وهو القائل تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴿١٨٦﴾﴾ [البَقَرَة: الآية ١٨٦] وقال إبراهيم عليه السلام داعيا لأهل مكة: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّىٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِى بِوَادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ وَٱرْزُقْهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ ﴿٣٧﴾ رَبَّنَآ إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِى وَمَا نُعْلِنُ وَمَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴿٣٨﴾ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى وَهَبَ لِى عَلَى ٱلْكِبَرِ إِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴿٣٩﴾﴾، وقال النبي عليه السلام لأصحابه لما رفعوا أصواتهم بالذكر: «أيها الناس، أربعوا على أنفسكم؛ فإنكم لا تدعون أصم ولا غائبا، وإنما

تدعون سميعا قريبا ؛ إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته» وهذا باب واسع.

وقد علم المسلمون كلهم أنه لم يكن عامة المسلمين ولا مشايخهم المعروفون يرفعون إلى الله حوائجهم، ولا ظاهرا ولا باطنا بهذه الوسائط والحجاب، فتعالى الله عن تشبيهه بالمخلوقين من الملوك وسائر ما يقوله الظالمون علوا كبيرا، وهذا من جنس دعوى الرافضة انه لا بد في كل زمان من إمام معصوم يكون حجة الله على المكلفين لا يتم الإيمان إلا به ثم مع هذا يقولون: إنه كان صبيا دخل السرداب من أكثر من أربعمائة وأربعين سنة، ولا يعرف له عين ولا أثر، ولا يدرك له حس ولا خبر.

وهؤلاء الذين يدعون هذه المراتب فيهم مضاهاة للرافضة من بعض الوجوه؛ بل هذا الترتيب والإعداد تشبه من بعض الوجوه ترتيب الإسماعيلية، والنصيرية، ونحوهم في السابق والتالي والناطق والأساس والجسد، وغير ذلك من الترتيب الذي ما نزل الله به من سلطان.

«وأما الأوتاد»؛ فقد يوجد في كلام البعض أنه يقول: فلان من الأوتاد يعني بذلك أن الله تعالى يثبت به الإيمان والدين في قلوب من يهديهم الله به، كما يثبت الأرض بأوتادها، وهذا المعنى ثابت لكل من كان بهذه الصفة من العلماء، فكل من حصل به تثبيت العلم والإيمان في جمهور الناس كان بمنزلة الأوتاد العظيمة، والجبال الكبيرة، ومن كان بدونه كان بحسبه، وليس ذلك محصورا في أربعة ولا أقل ولا أكثر، بل جعل هؤلاء أربعة مضاهاة بقول المنجمين في أوتاد الأرض.

«وأما القطب» فيوجد أيضا في كلامهم فلان من الأقطاب، أو فلان قطب؛ فكل من دار عليه أمر من أمور الدين أو الدنيا، باطنا أو ظاهرا، فهو قطب ذلك الأمر ومداره، سواء كان الدائر عليه أمر داره أو دربه، أو قريته أو مدينته، أمر دينها أو دنياها، باطنا أو ظاهرا، ولا اختصاص لهذا المعنى بسبعة ولا أقل ولا أكثر لكن الممدوح من ذلك من كان مدارا لصلاح الدنيا والدين دون مجرد صلاح الدنيا؛ فهذا هو القطب في عرفهم، فقد يتفق في بعض الأعصار أن يكون شخص أفضل أهل عصره، وقد يتفق في عصر آخر أن يتكافأ اثنان أو ثلاثة في الفضل عند الله سواء ولا يجب أن يكون في كل زمان شخص واحد هو أفضل الخلق عند الله مطلقا.

وكذلك لفظ «البدل» جاء في كلام كثير منهم، فأما الحديث المرفوع فالأشبه انه ليس من كلام النبي عليه السلام فإن الإيمان كان بالحجاز وباليمن قبل فتوح الشام، وكانت الشام والعراق دار كفر، ثم لما كان في خلافة علي ﷺ قد ثبت عنه عليه السلام أنه قال: «تمرق مارقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق» فكان علي وأصحابه أولى بالحق ممن قاتلهم من أهل الشام، ومعلوم أن الذين كانوا مع علي ﷺ من الصحابة مثل عمار بن ياسر، وسهل بن حنيف ونحوهما، كانوا أفضل من الذين كانوا مع معاوية وإن كان سعد بن أبي وقاص ونحوه من القاعدين أفضل ممن كان معهما، فكيف يعتقد مع هذا أن الأبدال جميعهم الذين هم أفضل الخلق كانوا في أهل الشام؟!،

هذا باطل قطعا، وإن كان قد ورد في الشام وأهله فضائل معروفة فقد جعل الله لكل شيء قدرا.

والكلام يجب أن يكون بالعلم والقسط، فمن تكلم في الدين بغير علم دخل في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: الآية ٣٦] وفي قوله تعالى: ﴿وَأَن تَقُولُوا عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: الآية ١٦٩] ومن تكلم بقسط وعدل دخل في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ﴾ [النساء: الآية ١٣٥] وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا﴾ [الأنعام: الآية ١٥٢] وفي قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الحديد: الآية ٢٥]

والذين تكلموا باسم البدل فسروه بمعان: منها أنهم أبدال الأنبياء، ومنها أنه كلما مات منهم رجل أبدل الله تعالى مكانه رجلًا، ومنها أنهم أبدلوا السيئات من أخلاقهم وأعمالهم وعقائدهم بحسنات. وهذه الصفات كلها لا تختص بأربعين ولا بأقل ولا بأكثر. ولا تحصر بأهل بقعة من الأرض، وبهذا التحرير يظهر المعنى في اسم «النجباء».

فالغرض أن هذه الأسماء تارة تفسر بمعان باطلة بالكتاب والسنة وإجماع السلف، مثل تفسير بعضهم «الغوث» هو الذي يغيث الله به أهل الأرض في رزقهم ونصرهم، فإن هذا نظير ما تقوله النصارى في الباب وهو معدوم العين والأثر، شبيه بحال المنتظر الذي دخل السرداب من نحو أربعمائة وأربعين سنة.

وكذلك من فسر «الأربعين الأبدال» بأن الناس إنما ينصرون ويرزقون بهم فذلك باطل؛ بل النصر والرزق يحصل بأسباب من آكدها دعاء المؤمنين، وصلاتهم وإخلاصهم، ولا يتقيد ذلك لا بأربعين ولا بأقل ولا بأكثر؛ كما جاء في الحديث المعروف أن سعد بن أبي وقاص قال يا رسول الله! الرجل يكون حامية القوم، أيسهم له مثل ما يسهم لأضعفهم؟ فقال: **«يا سعد، وهل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم بدعائهم وصلاتهم وإخلاصهم»**.

وقد يكون للرزق والنصر أسباب أخر؛ فإن الفجار والكفار أيضًا يرزقون وينصرون، وقد يجدب الأرض على المؤمنين ويخيفهم من عدوهم لينيبوا إليه ويتوبوا من ذنوبهم، فجميع لهم بين غفران الذنوب وتفريج الكروب، وقد يملي للكفار ويرسل السماء عليهم مدرارًا؛ ويمددهم بأموال وبنين ويستدرجهم من حيث لا يعلمون، إما ليأخذهم في الدنيا أخذ عزيز مقتدر، وإما ليضعف عليهم العذاب في الآخرة فليس كل إنعام كرامة، ولا كل امتحان عقوبة؛ قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ ﴿١٦﴾ كَلَّا﴾.

وليس في أولياء الله المتقين؛ ولا عباد الله المخلصين، الصالحين ولا أنبيائه المرسلين، من كان غائب الجسد دائمًا عن أبصار الناس بل هذا من جنس قول القائلين: إن عليًا في السحاب، وإن محمد بن الحنفية في الجبال رضوى، وإن محمد بن الحسن بسرداب سامرى، وإن الحاكم بجبل مصر،

وإن الأبدال الأربعين رجال الغيب بجبل لبنان، فكل هذا ونحوه من قول أهل الإفك والبهتان؛ نعم قد تخرق العادة في حق الشخص، فيغيب تارة عن أبصار الناس إما لدفع عدو عنه، وإما لغير ذلك، وإما أنه يكون هكذا طول عمره فباطل، نعم! يكون نور قلبه وهدى فؤاده وما فيه من أسرار الله تعالى وأمانته وأنواره، ومعرفته غيبا عن أعين الناس، ويكون صلاحه وولايته غيبًا عن أكثر الناس فهذا هو الواقع وأسرار الحق بينه وبين أوليائه وأكثر الناس لا يعلمون، وقد بينا بطلان اسم الغوث مطلقًا، واندرج في ذلك غوث العجم ومكة والغوث السابع[1].

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٤٣٣- ٤٤٤).

فهرس

الباب الثاني: الشِّيعة

الباب الخامس: الجَبْرِيَّةُ

الباب السادس: المُعَطِّلَة

الباب السابع: المُمَثِّلة والمُجَسِّمَة

الباب الثامن: الصوفيَّة


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET





جمهورية مصر العربية ـ القاهرة
5 درب الأتراك ـ خلف الجامع الأزهر
E-mail:dar_ebnelgawzy@yahoo.com

